

فهرسة اهلوز الرابع من حاشية الطحاوى على الدر المختار

صحيحة	صحيحة
٠٠٢ كتاب الاجارة	٢٣٩ باب مايجوز ارتهاؤه وما لايجوز
٠١٤ باب مايجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها	٢٤٥ باب الرهن يوضع على يد عدل
٠٢٣ باب الاجارة الفاسدة	٢٤٧ باب التصرف في الرهن الخ
٠٣٤ باب ضمان الاجير	٢٥٣ فصل في مسائل متفرقة من كتاب الرهن
٠٤٢ باب فسخ الاجارة	٢٥٦ كتاب الجنائيات
٠٤٧ مسائل شتى في الاجارة	٢٦٠ فصل فيما يوجب القود وما لا يوجبه
٠٥٢ كتاب المكاتب	٢٦٧ باب القود فيما دون النفس
٠٥٥ باب مايجوز للمكاتب أن يفعله	٢٧٢ فصل في النخلين
٠٦٠ باب كتابة العبد المشترك	٢٧٦ باب الشهادة في القتل واعتبار حالته
٠٦١ باب موت المكاتب ومجهزه وموت المولى	٢٧٨ كتاب الديات
٠٦٦ كتاب الولاء	٢٨٢ فصل في الشجاج
٠٧٠ فصل في ولاء الموالاة	٢٨٥ فصل في الجنين
٠٧١ كتاب الاكرام	٢٨٧ باب ما يحدث الرجل في الطريق وغيره كالمسجد
٠٨٠ كتاب الحج	٢٩٠ فصل في الحائض المائت
٠٨٧ فصل بلوغ الغلام	٢٩٣ باب جنابة الهيمة والجنابة عليها
٠٨٨ كتاب المأذون	٢٩٨ باب جنابة المملوك والجنابة عليه
٠٩٨ كتاب الغصب	٣٠١ فصل في الجنابة على العبد
١١٠ فصل غيب	٣٠٣ فصل في غصب القن وغيره
١١٧ كتاب الشفعة	٣٠٤ باب القسامة
١٢١ باب طلب الشفعة	٣١١ كتاب المماقل
١٢٦ باب ما تنبت فيه أولا	٣١٤ كتاب الوصايا
١٢٧ باب ما يطلها	٣٢٢ باب الوصية بثلاث المال
١٣٢ كتاب القسمة	٣٢٨ باب العتق في المرض
١٤١ كتاب المزارعة	٣٢٩ باب الوصية للاقارب وغيرهم
١٤٦ كتاب المساقاة	٣٣٣ باب الوصية بالخدمة والسكنى والنفقة
١٤٩ كتاب الذبايح	٣٣٥ فصل في وصايا الذمي
١٥٩ كتاب الاضحية	٣٣٧ باب الوصي
١٦٨ كتاب الحظروا الاباحة	٣٤٤ فصل في شهادة الاوصياء
١٧٧ فصل في اللبس	٣٤٩ كتاب الخنثى
١٨٣ فصل في النظر والمس	٣٥٢ مسائل شتى
١٨٧ باب الاستبراء وغيره	٣٦٤ كتاب الفرائض
١٩٢ فصل في البيع	٣٨٢ فصل في العصابات
٢١٤ كتاب احياء الموات	٣٩٢ باب العول
٢١٧ فصل الشرب	٣٩٦ باب توريث ذوى الارحام
٢٢١ كتاب الانثربة	٤٠٢ فصل في الغرق والحرق
٢٢٧ كتاب الصيد	٤٠٤ فصل في المناسخة
٢٣٤ كتاب الرهن	٤٠٥ باب المخارج

الجزء الرابع من حاشية العلامة الطحطاوى  
على الدر المختار شرح تنوير الابصار  
في فقه مذهب الامام الاعظم  
أبي حنيفة النعمان مع  
الشرح المذكور  
نفع الله به  
المسلمين  
آمين

٦٢٦  
٦٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

• (كتاب الاجارة) •

من اجر من حذرتب وقيل والمذاق فصع قال الزمخشري آجرت أفعلت فانا مؤجر وآجر خطأ وقيل آجر الدار  
من أفعل ومؤجرة الاجير من فاعل كعامل معاملة فلا يتعدى الالفه قول واحد وقيل هما فيهما اه عبد البر  
وقال ابن الضياء في شرح الجمع والصواب ما ثبت في العين والاساس أن فاعل بمعنى المفاعلة كالمزارعة  
والمشاركة والمشاركة ونحوها لا يتعدى الا الى مفعول واحد ومؤجرة الاجير من ذلك فالخامس أنك اذا قلت  
آجرت الدار والمملوك فهو من أفعل لا غير واسم الناعل مؤجر وما آجره عنه فلفظ محض وأما آجر الاجير فيجوز  
أن يكون من الافعال ذكره في المغرب والصحاح وأن يكون من المؤجرة وهي المفاعلة وعليه ابن الحاجب  
واستبعد جهله من الايجار وهو الافعال اه (قوله اكونم اقلبك عين) أي والاعيان مقدمة وجودا على المنافع  
اولا لان الاولى فيها عدم العوض والثانية فيها العوض والعدم مقدم على الوجود ثم لعقد الاجارة مناسبة خاصة  
بفعل الصدقة من حيث انها ما يتبعان لازمين فلذلك لم يرد كتاب الاجارة متصلا بذكر الصدقة اه طوري (قوله  
اسم للاجرة) قال في التبيين وفي اللغة الاجارة فعالة اسم للاجرة وهي ما أعطى من كراء الاجير وقد أجاز إذا أعطاه  
اجرته اه وفي العيني هي فعالة أو عالة على تقدير حذف فاء الفعل اه وقال في التباية ويجوز أن تكون الاجارة  
مصدرا قال قاضي زاده لم يسمع في اللغة أن الاجارة مصدر اه طوري (قوله وهي ما يستحق على عمل الخير)  
في العبارة خال يدل عليه ما في شرح العيني على الكثر والاجرة الاسم وهي ما يعطى من كراء الاجير والاجر  
ما يستحق على عمل الخير ولهذا يدعى به فيقال أعظم الله اجرك اه (قوله تملك نفع) أي بايجاب وقبول ولو أراد  
التعريف بالحقيقة لقال هو عقد يفيد تملك الخ وفي التاخرانية وتنفذ الاجارة بغير انط كالواستأجر دارا سنة  
فلما انقضت المدة قال ربها الممتأجر فترفعها الى اليوم والافعال كل شهر بألف درهم فجعل في قدر ما ينقل متاعه  
أجر المثل فان سكن شهر فلهي بما قال المالك طوري وخارج باقلبك وان كان جنسا فانه قد يخرج به النكاح قال  
المصنف تبعا للزبلي فانه استباحة المنافع بعوض لا غلبة اه قال سري الدين وهو يخالف ما سبق  
في النكاح من أنه عقد يرد على ملك الممتعة قصدا وقال لزبلي في النكاح ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح  
لانها ليست بسبب ملك الممتعة اه وخارج بقيد النفع البسيط والهيئة وأقاد المصنف أن هذا التعريف يصح  
من الاجارة والفساد لعدم التقييد بالمعلومية في النفع والعوض (قوله رأوان) الاولى الايمان بالباء لانه  
منصوب (قوله لا يسكنهم) بل حتى يقال ان هذه الدار اذلان مثلا ومن ذلك ما لو استأجر شجرة ليحفظ عليها

• (كتاب الاجارة) •  
قدم الهبة اكونم تملك عين وهذه تملك  
منفعة (هي) نفع اسم للاجرة وهي ما يستحق  
على عمل الخير ولذا يدعى به يقال أعظم الله  
اجرك ونشرا (تملك نفع) مقصود من العين  
أجره ونشرا حتى لو استأجر ثيابا أو أوان  
(بعوض) حتى لو استأجر ثيابا بين يديه أو دارا  
ليحفظ عليها أو عبد أو دراهم أو غير ذلك لا  
لا يسكنهم بل ليطن الناس له فلا جارة  
فاسدة في ذلك

فوب كافي الهندية (قوله ولا أجر له) ولو استعملها فيما ذكر وقواهم ان الأجر يجب في الفاسدة بالاتفاق محل فيما  
 إذا كان النفع مقصودا (قوله أي بدلا في السبع) قال في المنع ومراعاة من الغن ما كان بدلا عن شيء قد دخل فيه  
 الاعيان فان العين تصلح بدلا في المقايضة فتصلح اجرة وإشاري المختصر الى انها لو كانت الاجرة دراهم أو دنانير  
 انصرفت الى غالب نقد البلد فان كانت الغلبة مختلفة فالاجارة فاسدة ما لم يبين تقدمها الى انم لو كانت كمالها  
 أو وزنها أو عدد ديامتها فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة ويحتاج الى بيان مكان الايقاع ان كان له  
 محل وموثة عند الامام وان لم يكن له محل وموثة فلا يحتاج الى بيانه وعنده ما ليس بشرط ولا يحتاج الى بيان  
 الاجل فان بين جازوت والى انم السالكات ثمانية أو عروضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة لانه  
 لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم فكان لثبوت أصل واحد وهو السلم فلا يجوز الاعلى شرائطه وهذا  
 اذ لم يشترط ان اشار في كافي ولا يحتاج الى بيان القدر والوصف وانما لو كانت حيوانا لا يجوز الا ان يكون مذهبنا  
 اه مختصرا (قوله ولا ينكس كليا) أي عكسا لغويا أو ما عكسها المنطقي فصحيح لان عكس الموجهة الكلية  
 موجهة جزئية قائلة ههنا بعض ما صلح اجرة صلح غنا (قوله لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة) قال في التبيين ولا يتأتى  
 العكس حتى يصح اجرة ما لا يصلح غنا كالمنفعة فانما لا تصلح غنا وتصلح اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار  
 سكنى الدار بزراعة الارض وان اتحد جنسهما لا يجوز كاستئجار الدار للسكنى بالسكنى أي بسكنى دار كذا  
 في الخلاصة وذكر الشارح في كتاب القسمة أو بسكنى حائوت اه أو استئجار أرض للزراعة بزراعة أرض أخرى  
 لان المنافع معدومة فيكون بها بالنسبة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبيع القوهي  
 بالقوهي بخلاف محتلف الجنس اه بزيادة من يرى الدين (قوله وتنعقد بأعرتك الخ) وبلفظ الصلح كما ذكره  
 الحلواني والظاهر انهن تنعقد بلفظ السبع اذا وجد التوقيت عتائية (قوله لان العارية بعوض اجارة) لانها  
 ما خذوة من التعاور وهو التداول وهو كما يكون بغير عوض يكون بعوض والتعاور بعوض اجارة اه مخ (قوله  
 بخلاف العكس) أي ان العارية لا تنعقد بلفظ الاجارة حتى لو قال أجرتك هذه الدار بغير عوض كانت اجارة  
 فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال بعتك هذه الامين بغير عوض كان باطلا وفاسدا ولا يكون هبة اه مخ عن الثانية  
 (قوله أو وهبتك) أي ان ذكر المنفعة والايارة كوهبتك منافع هذه الدار كذا جرى عن الخلاصة (قوله  
 أو أجرتك منافعها) فانه يجوز على الاصح وقيل لا يجوز بناء على أنه لا بد من اضافة الاجارة الى العين وتقام مقام  
 المنفعة في حق الانعقاد لا في حق الملك (قوله أفاد أن ركنها الايجاب والقبول) لعل هذه الافادة من قول المصنف  
 هي تمليك نفع بعوض فان هذا لا يتأتى الا بايجاب وقبول قال في الهندية انما تنعقد بلفظين بهربهم ما عن المأني  
 فحوا ان يقول أحدهما أجرتك هذه الدار وقول الآخر قبلت ولا تنعقد بلفظين أحدهما بهربه عن المستقبل نحو  
 أجرني فيقول الآخر أجرتك كذا في النهاية اه (قوله وشروطها الخ) قال في الهندية وشروطها أنواع بعضها شرط  
 الانعقاد وبعضها شرط النفاذ وبعضها شرط اللزوم فشرط الانعقاد العقل فلا تنعقد من مجنون وصبي ولا عقل  
 لا البلوغ ولو أجر الصبي العاقل ماله أو نفسه فان كان مأذوبا ينقض وان كان محجورا توقف على اجارة  
 الولي ولو أجر نفسه لعمل وسلمها وعمل يستحق اه ومثله المبد فلا يشترط الحرية قال الكلام في كافي في المبي  
 الا أن الاجر لولا مومنه الملك والولاية فاذا اعتقدها الفضولي توقف على اجارة المالك ويظهر أن هذا من شروط  
 النفاذ وكذا قوله وممنها تسليم المبيع فان هذا شرط للزوم الاجر وممنها قبض الموقوف عليه فلو أجاز المالك عقد  
 الفضولي بعد استيفاء المستأجر المنفعة لم تجز اجازته وكانت الاجارة للعقد لان المنافع الموقوف عليها قد انعدمت  
 وممنها تسليم المستأجر في اجارة المنافع ونحوها اذا كان العقد مطلقا عن شرط التجديد حتى لو انقضت المدة  
 من غير تسليم المستأجر لا يستحق شيئا من الاجرة ولو سلم في البعض يعتبر بحسبه وشرايط المصنف رضا المتعاقدين  
 وعلومية المنفعة علم يمنع المازعة وبيان محل المنفعة حتى لو قال أجرتك إحدى هاتين الدارين أو واحد هذين  
 العبدان لا يصح وبيان المدة في الدور والمنازل والظئر لا يبان ما يعمل فيها الا في الارض فلا بد من بيانه وفي اجارة  
 الدواب لا بد من بيان المدة أو المكان وبيان ما يستأجره من الحمل أو الركب وكونه مقدورا للاستيفاء حقيقة  
 أو شرعا فلا يجوز استئجاره الا بقبول الاجارة على المعاصي لانها غير مقدورة الاستيفاء شرعا وأن لا يكون العمل  
 المستأجر له فرضا ولا واجبا وكون المنفعة مقصودة وأن لا تكون الاجرة منفعة هي من جنس الموقوف عليه

ولا أجر له لانها منفعة غير مقصودة من العين  
 بزازية وسجى (وكل ما صلح غنا) أي بدلا  
 في السبع (صلح اجرة) لانها بمن المنفعة  
 ولا ينكس كليا فلا يقال ما لا يجوز غنا لا يجوز  
 اجرة لجوز اجارة المنفعة بالمنفعة اذ انما  
 كما سيجى (وتنعقد بأعرتك هذه الدار شهرا  
 بكذا) لان المأني بعوض اجارة بخلاف  
 العكس (أو وهبتك أو أجرتك منافعها)  
 شهر بكذا أفاد أن ركنها الايجاب والقبول  
 وشروطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين  
 لان جهاتهما تنعقد الى المازعة



كاجارة الكنى بالسكنى والخدمة بالخدمة وخلو الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وشروط لزوم منها  
أن يكون العقد صحيحا وأن لا يكون المستأجر عيبه أن يكون المستأجر مريئا لاه مستأجرا وسلامته عن حدوث  
عيب به يحل بالانتفاع فان حدث به عيب يحل بالانتفاع لم يبق العقد لازما وعدم حدوث عذر بأحد العقد  
وبالمستأجر حتى لو حدث بأحدهما أو بالآخر عذر لا يبق العقد لازما ونها عدم عقد المستأجر حتى لو آجر  
رجل عبده سنة فلما مضى ستة اشهر أعتقه فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء فسخ ومنها عدم بلوغ  
القبلى المستأجر اذا آجره أبوه أو وصى أبيه أو جده أو وصى جده أو القاضى أو أمينه اه مختصرا (قوله وحكمها  
وقوع الملك في البدلين ساعة فساعة) لا بشرط تجبيل الاجرة هندية قال في البهر والمراد من انعقاد الساعة  
ونفاذا في الهل ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع هو عمل الهل ونفاذا في المحل ساعة فساعة  
لا ارتباطا لايجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام مشايخنا بوجه ذلك والحكم تأخر من زمان انعقاد  
الهل الى حدوث المنافع ساعة فساعة لان الحكم قابل للتأخر كما في البيع بشرط الخيار اه (قوله ظاهر  
الخلاصة نعم) وذكره محمد في الاصل فاذا استأجر رجل من آخر قد ورى بغير أعيانها لا يجوز للتفاوت بين القدر  
في الصغر والكبر فان جاء بقد وروقه لها المستأجر على الكرا الاول جاز وبه كون هذا اجارة مبتدأة بالتعاطى  
وفي القيمة سألت أبا يوسف رحمه الله عن الرجل يدخل الهينة أو يحتمج أو يقصد أو يدخل الحمام أو يشرب الماء  
من السقاء ثم يدفع الاجرة وعن الماء قال يجوز واستحسننا ولا يمتاح الى العقد قبل ذلك هندية عن التتارخانية  
اه (قوله ان علمت المدة) هذا في نحو الدار أو المأوى الطويلة فلا يشترط بيان المدة اه (قوله وفي البرازية ان قصرت  
نعم) قال في المنع ولا تنعقد الاجارة الطويلة بالتعاطى لان الاجرة غير معلومة قد يجعلون لكل سنة دنانير وقد  
يجعلون غير ذلك وفي غير الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطى كذا في الخلاصة قلت وفادى كلامهم أن الاجرة  
اذا كانت معلومة في الاجارة الطويلة تنعقد بالتعاطى لانه جعل الهل في عدم انعقادها كون الاجرة فيها غير  
معلومة اه (قوله ويعلم النفع ببيان المدة) لان المدة اذا كانت معلومة كان قدر النفع فيها معلوما بجر (قوله  
أى مدة كانت) يجوز أى مدة المدة الاولى وكان نامة وينصبه خبر المكان المتأخرة (قوله وان طالت) وان كانا  
لا يعبشان لها واختاره الخصاص وقال بعضهم لا يصح لانه كالتأيد معنى والتأيد يطهرها فكذا ما كان  
بعينه وبه كان يفتى الامام أبو عاصم العامرى ووجه الاول أن العبرة فيها للعاقدين وان عقدها يقتضى  
التوقيت لا تعين الوقت (قوله يفتى) وفي رواية ليس له وجر أن يبيع (قوله على ثلاث سنين) محله اذا آجره غير  
الواقف أما اذا آجره الواقف فله أن يؤجره أكثر من ثلاث سنين وفي القنية أجر الواقف عشر سنين ثم مات بعد  
خمس وانتقل الى مصرف آخر انتظت الاجارة ويرجع عاقبة في تركه الميت اه مرى الدين (قوله في الضياع) أى  
الاراضى الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز طوريه (قوله وعلى سنة في غيرها) كالأدار والحائوت الا اذا كانت  
المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف الزمان والمواضع طوري (قوله في بابه) أى الوقف (قوله والحليلة)  
أى اذا احتاج القيم منح (قوله يبيع) طال أو قصر لان شرط الواقف يراعى كالتصور تبين قال الطوري  
وقد وقعت حادثة واقف شرط في كتاب وقته أن لا يؤجر وقته من متجوه ولا من ظالم ولا من حاكم فآجر الناظر  
منهم ومجملوا الاجرة قدر اجرة المثل هل يجوز هذا العقد لان الواقف انما منع خوفا على الاجرة من الضياع وعدم  
النفع للفقراء فأجبت الجواز أخذ من قول صاحب الوجيز اذا شرط الواقف مدة وكان نفع الفقراء في غيره  
بمخالف شرط الواقف ويؤجره بخلافه اه وفيه ان ذلك قد يكون وسيلة من المستأجر لوضع اليد عليه ثم بعد ذلك  
عياطل وهو معتاد لهم كما هو مشاهد (قوله فيؤجرها القاضى) لان للقاضى ولاية النظر على الفقراء وعلى الميت  
أبضا وليس للقيم أن يؤجرها بنفسه خاتمة ومنه لم عدم صحة الاجارة الطويلة الواقعة في زمانها فان القاضى  
لا يعقد هابل بأذن بها أو يباشرها المتولى وحده جوى (قوله لم تصح الاجارة) وقيل تصح وتفسخ ذكره  
الذنى منح (قوله على مافى أنفع الزمان) من أن الظاهر أنه يفسخ العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين  
ان كان المستأجر ضيعة وعلى سنة ان كان غيرها قال السيد الجوى الظاهر فسادها أى في الشكل اذا العقد  
الواحد لا يوصف بفضة بالفضة وبفضة بالفساد يؤيده مافى المخط لو آجره أكثر من سنة مخالف للشرط لم يجز وبه  
أفتى قاضى الهداية اه (قوله وفادى) أى المصنف (قوله من أخذ كرم الوقف أو البتيم) أى من أن شخص يريد

وجبه ما وقع الملك في البدلين ساعة  
فساعة وهل تنعقد بالتعاطى ظاهر الخلاصة  
نعم ان علمت المدة وفي البرازية ان قصرت  
والالا (وبه لم النفع ببيان المدة كالسكنى  
والزراعة مدة كذا) أى مدة كانت وان  
طالت ولو مضافة كجر نكها غدا ولا يجوز  
بيعها اليوم وتطل الاجارة به يفتى خاتمة  
(قوله تردى الاوقاف على ثلاث سنين)  
في الضياع وعلى سنة في غيرها كما مر في باب  
والحيلة أن يعقد بعد مدة متفرقة كل عقد  
سنة به كذا في لزوم العقد الاول لانه ناجز  
لا الباقي لانه مضاف فلامتولى فسخه خاتمة  
وفيهما لو شرط الواقف مدة يبيع الا اذا  
كانت اجارته أكثر فمافى جرح القاضى  
لا المتولى لان ولايته هامة قلت وقد مرنا  
في الوقف أن الفتوى على ابطال الاجارة  
الطويلة ولو به قودوسى فمتنا فراجع  
وليجنب (قوله آجرها المتولى أكثر من تصح)  
الاجارة وتنفسخ في كل المدة لان العقد اذا  
فسد في بعضه ففسد في كله فافى قارى  
اله دابة ورجحه المصنف على مافى أنفع  
الوسايل وأقارب ادما يقع كثيرا من أخذ  
كرم الوقف أو البتيم مساقاة

أن يأخذ كرم الوقف أو البيت مسافة فيستأجر ١٥ (قوله ويساقى على أتجاره) أي يعمل على أتجار الوقف  
 أو البيت وأفرادان العطش باؤ (قوله بهم) أي باعطاهم واحداً لئيم أو بجانب الوقف والباقي للساق  
 (قوله فناداه) أي ناد ما ذكر في المنع عن الظلمة من أن الوصي إذا أجرة أرض البيت أو استأجر أرضاً للبيت بال  
 البيت اجارة طويلاً يدرست بثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو الوالي غير ومتولى الوقف لأن الرسم في الاجارة  
 الطويلة أن يجعل ثلثي بغير من مال الاجارة بمقابلته السنين الاول ومعظم المال بمقابلته السنة الاخيرة فان كانت  
 الاجارة لأرض البيت أو الوقف لا تصح الاجارة في السنين الاول لانها تكون بأقل من أجرة المثل فلا تصح  
 وان استأجر أرضاً للبيت أو للوقف بما للوقف في السنة الاخيرة يكون الاستئجار باكثر من أجرة المثل فلا تصح  
 والفساد في الكل على الظاهر ووجه الاولية أن هذا العقد قد احتوى على ما هو خير للبيت والوقف وشروطه  
 حكم فيه بالفساد فالفاسد فيما إذا كان العقد كله شراً كالمسافة المذكورة أولى ويرجع الضمير في مناداه على  
 غيره مستفاد من كلامه (قوله عقد جديد) أي مستقل (قوله قلت الخ) تأييداً لما في أنفع الوسائل ١٥ حاشي  
 (قوله قدبر) أشار به إلى أن هذا العقد ضعيف فينتصر الفساد على الزيادة ولا يسرى إلى الأصل (قوله وجهه  
 أيضاً من الفساد الطارئ) هذه تقوية أخرى أي فلا يسرى وفي كونه طارئاً تأمل (قوله ومن حوادث الروم)  
 تقوية أخرى فان البيع أقوى من الاجارة وقد صدر في الملك والوقف بعد واحد وصح في الملك (قوله لدين)  
 أي على الميت (قوله على انهم امسك) أي البيت (قوله فتأمل) يشير إلى التقوية ولا تنس ما مر عن الجوى أن العقد  
 الواحد لا يوصف بعضه بالعحة وبعضه بالفساد وظاهر كلام الهندي أن العقد إذا كان واحداً يعتدى الفساد  
 (قوله أنه أجرة ثلاثين عقداً) أي كل عقد ثلاث سنين وهذه العبارة مستغنى عنها بقوله سابقاً قلت وقد مر في الوقف  
 (قوله صيانة للاوقاف) أي من ادعاء المستأجر هذه المدة المصلحة (قوله ويرفع الخلاف) انما يرفع اذا وقع  
 القضاء في حادثة شرعية بأن وجد تداعيان أحدهما يدعى العصة والاخر البطلان فتصفي القاضي بالعصة انما  
 مجرد اطلاعه على الحادثة من غير تداع وحكم شرعي فهو تنفيذ للفعل لا يقيده رفع الخلاف (قوله يلزم المستأجر  
 تمام أجرة المثل) وهو اختيار المتأخرين وقيل يلزم المتولى كما هو اختيار المتقدمين كذا يستفاد من الذخيرة  
 جوى (قوله وأنه يعمل بالانفع للوقف) أخذ من ذلك أن الرزق الاحباسية التي تولى عليها المتزعمون وجب سواها  
 عن أوقافها بالالتزام وما في معناه كالتقسيط ومال الحماية ويستغلون ماله بأقصى القيم ويدفعون لجهة الاوقاف  
 من المال أو الغلال شيئاً قبل ادون أجرة المثل بغير فاحش ويأخذون الباقي لانفسهم وإذا شرفت الارض  
 بمتعمون من دفع هذا القليل مما لا يجوز لهم اذ لا يجوز لهم وضع أيديهم يدون اجارة شرعية بأن تكون  
 من النظار بأجر المثل فأكثر أو بما يتجاوز الناس في مثله فإذا وضعوا أيديهم وتصرفوا بدون استئجار بمن له  
 ولاية ذلك صاروا غاصبين فيفتنون به المنفعة مطلناً استوفوها أو عطلوها بأجر المثل بالغامط مدة وضع أيديهم  
 وما أجرة منها الزرع وقبضوا الجرنه يرد إلى الاوقاف على ما عليه الفتوى والاجماع بسقط بعدم الرى  
 اذا استأجروا من النظار للزراعة أو ما لو شرفت وهو بأيديهم بغير ذلك فيلزمهم أجرة مثله بالحوالة ووضع أيديهم  
 تعدياً كما يلزم المسمى لو استأجروا من القيم مقيلاً ومراحق بجانب الحكم على رفع أيديهم هؤلاء عن الاوقاف  
 وتمكين النظار من التصرف فيها بالوجه الشرعي والزامهم تمام الاجر عن المدة الماضية حتى فيما استأجروه  
 من النظار بغير فاحش ويبقى بالضمان في غصب عقار الوقف وفصب منافعه وكذلك بكل ما هو أنفع للوقف  
 فيما اختلف فيه العلماء كما يذكروه المصنف أفاده أبو السعود عن شيخه وهو فقه حسن قال رأيت قسماً بالبلاط  
 فقال شيخ الاسلام الشرع لا يلى انه لم يدخل تحت قاعدة شرعية ولا يصح جعل الالتزام اجارة لانه لا اعتد  
 ولا تعاطى أي ولا تعيين مدة وما يؤخذ منهم وقته ليس أجرة قطعاً وقبض الارض انما يكون بالتخاية وقضائية  
 البعدياً بطله كما ذكره في البيع ومعلوم أن الاجارة بيع المافع ويظهر أن الالتزام الآن الحادث من زمان  
 قسريب عمالة شرعية للعامل يأخذ مما يحصل ما يكفيه وأعواله الخ وواقفه على ذلك علماء عصره من أهل  
 المذهب كالشيخ عبد الحى والشيخ أحمد القدوسى والشيخ محمد الزرقانى والشيخ ابراهيم البرماوى والشيخ أحمد  
 المرحوم والشيخ صالح الحبلى وغيرهم ١٥ وقد كان الميرى سابقاً يجهده أعوان الحاكم الكبير المستقر عصره من  
 غير تعيين بعض بلاد بعض الناس ثم حدث من مدة سابقة هذه الالتزامات فتعهد المتزعمون بخلاص الميرى

فيستأجر أرضه الخالية من الاشجار يبلغ  
 كثره ويساقى على أشجاره بهم من ألف  
 سهم فالخلف ظاهر في الاجارة لا في المسافة  
 فتداه فساد المسافة الاولى لأن كلامه  
 عقد جديد قلت وقيدوا سرياً القيد في باب  
 البيع الناسد بالفساد القوى المجموع عليه  
 فيسرى كجموع بين حرم وعبد بخلاف الضعيف  
 فيقتصر على محله ولا يعمده كجموع بين عبد  
 ومدير قدبر وجهه ومن حوادث الروم وصى  
 الطارئ بقبضه من تركته لدين على أنما له  
 زيد باع ضيعته من تركته لمسجد هل يصح  
 ثم ظهر أن بعضهما وقف مسجد فربى لا  
 البيع في الباقي أجاب فربى بنم فربى لا  
 وأب بعضهم رسالة ملخصها ترعى الاول  
 قتأمل وفي جواهر الفتاوى أجرة ثلاثين  
 ثلاث سنين وكتب في الملك أنه أجرة ثلاثين  
 عقد اكل عقد عقيب الا لا تصح الاجارة  
 وهو الصحيح وعليه الفتوى صيانة للاوقاف  
 ثم قال ولو قضى فانصت بجهتها تجوز رفع  
 الخلاف انتهى قلت وسيجيء أن المتولى  
 والوصى لو أجرة بدون أجر المثل به لا تنفع  
 المستأجر تمام أجر المثل وأنه يعمل بالانفع

لوقف

من المزارعين وجعلوا الميرى قدرا معلوما وأسقطوا له قدرا في مقابلة من افتقر من المزارعين أو أرض نهطت  
وقدروا أيضا له أرضا زرعها العلف بمائة وغير ذلك تبعي الاوسية تحسب على الملتزم ثم انقلب الحال وصار  
الى ما صار فان قال هل يجوز للعساكم نائب ولانا السلطان أن يخرج انسانا من هذه العمالة ويدفعها لغيره  
قلت أما اذا كان ذلك لتقصير فيه المستعرايه من الميرى أو لطلبه للمزارعين أو رأى اخراجه من العمالة أو صلح  
فلا شك في الجواز وأما اذا كان لغير ذلك فلي القول باعتبار العرف الخاص لا يجوز اخراجه لاسيما وهو لا يدفع  
المال وقت الاخذ المسمى بالملوان الالتي يده عليها فان العرف الخاص فاسد بغيره اخراجه بل ذلك صار عرفا  
عاما فان قلت ما هذا الملوان الذي يدفعونه لانه كن من هذه البلاد قلت مال يدفعونه لولى الامر يتوصل بعضهم  
به الى ظلم المزارعين ومضاعفة الخراج اليهم وأسرهم كما بأسر الكفار المسلمين أو أعظم مع أنه لا حاجة للامام  
أو نائبه تبعه على أخذ ذلك انما هي آراء تفقت على مخالفة الشرع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
(قوله وفي صلح الجانية) اى المصنف به في شرحه تقوية لما أفتى به قارئ الهداية وظاهره أن الفساد باقارن  
كما ذكره المؤلف آننا عبارة المصنف قلت وما يشهد لصحة هذا الجواب أى جواب قارئ الهداية ما ذكره قاضى  
خان من كتاب الصلح انه عند رأى حنفية اذا فسد العقد الى آخر ما هذا (قوله كالصياغة) أى اذا بين بالمال يؤذى  
الى تنازع (قوله والصبيغ) اذا بين المصبوغ والصبيغ وقد مر ما يصبغ به وجهه اه طوري وقوله وقد مر ما يصبغ به  
هذا لا يظهر الا في نحو الودة كالزعفران والعصفر ولذا قال في البحر وقد مر الصبيغ اذا كان مما يختلف اه  
وفي التمهيد انى والصبيغ بالفتح التلوين وبالكسر ما يصبغ به (قوله والخباطة) اذا بين جنس الخباطة والمحيط  
طوري (قوله بما رفع الجبهة) متعارف ببيان أى بيان العمل على وجه لاجهالة فيه وفي القصار لا بد أن يكون  
الثوب معلوما ولهذا قال في المحيط لو استأجره لقصير عشرة ثواب ولم يرها فلا جارة فاسدة وان سعى جفها لانه  
يختلف يغلفه ورقته اه (قوله فهو فاسدة) أى فلا يجب أجر المثل الا بجهة الاتساع قال في البحر وبه علم  
فساد جارة دواب العلاف في الواقعة في زمانها عدم بيان الوقت والموضع اه (قوله بالاشارة) فيه أن العمل علم  
بذكره وانما يحتاج الى بيان قدر المحمول وهو يعلم من الاشارة الى بيان المكان المتقول اه وهو يعلم من قوله الى  
كذا ولذا قال الامام الزياهي وهذا النوع قريب من النوع الاول (قوله لا يلزم بالعقد) لان العقد يشترط أى  
باعتبار حكمه شيئا فشيئا على حسب حدوث المنفعة والعقد معاوضة ومن قضيتها المساواة فن ضرورة التراضي  
في جانب المنفعة التراضي في جانب البذل الاخر فلا يمتنع في قرب المازجر لو كان أجرة ولا يملك المطالبة بتسليمها  
للمعامل ولا يلزم عليه من صحة الابراء عن الاجرة والكفالة والرهن به الا ما تقول ذلك بناء على وجود السبب فصار  
كالعقد عن الفساد به وجود الجرح كذا في البحر عن غاية البيان (قوله فلا يجب تسليمه به) أى اذاؤها كذا  
في النهاية وقول المصنف لا يلزم بالعقد قد مر ما لا يملك فان محمدا ذكر في الجامع الصغير أن الاجرة لا تملك  
وما لا يملك لا يجب ايناؤه (قوله بل يتجمله) قال في التبيين وان تجملها أو اشترط تجملها ففقد التزمه بنفسه وأبطل  
المساواة التي اقتضاها العقد فصح اه وفي العتبية اذا عمل الاجرة الى ربه الا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا  
فاعاها أو أودعها راب الدار فهو كالتمجيد اه وفي المحيط لو طالبه بالاجرة عينا وقبض جاز لتضمنه تجميل الاجرة  
نقله الطوري (قوله فلا تملك فيها الاجرة بشرط التجميل) فان الشرط باطل ولا يلزمه للعامل شيء لان المضاف الى  
وقت لا يكون موجودا قبل ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى بالشرط أفاده الزياهي (قوله أو شرطه) فله المطالبة  
به او حبس المستأجر عليه او حبس العين المؤجرة عنه وله حق الفسخ ان لم يجمل له المستأجر كذا في المحيط لكان  
ليس له بيعا قبل قبضها اه بحر وانظر كيف جاز هذا الشرط مع أنه مخالف لمقتضى العقد وفيه منع أحدهما (قوله  
وقبل تجعل عقودا) هذا الكلام ذكره في الاجارة المتعارفة بخارى ومصورتها يؤجر من الارض ثلاثين  
سنة متواليه غير ثلاثة أيام من كل سنة ويجعلون لكل سنة أجرة قليلة الا الاخيرة فيجعلون لها أجرة كثيرا  
واختلف في جوازها والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست بشرط خياري في الاجارة بل قد استثنيت  
ولم يثبت فيها حكم الاجارة وكان ذلك يفعل لاجل عدم اتصال السنوات ثم اختلف المشايخ لذين قالوا يجوز  
هذه الاجارة بعضهم يثبتها عقودا مختلفة وقال بعضهم تعتبر عقودا واحدا لانه الواجب اعتبارها بعقد واحد  
ماسوى العقد الاول مضاعفا لاجارة المضافة لا تملك الاجرة فيها بالتجميل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة

وفي صلح الجانية متى فسد العقد في البعض  
جف فسد بقارن يفسد في الكل (و) يعلم الدفع  
أيضا (بيان العمل كالصياغة والصبيغ  
والخباطة) بما يرفع الجبهة في الوقت  
في استئجار الالة للركوب فاسدة بزيادة  
أما موضع فلو خلا عنهم فاسد هذا الامام  
(و) يعلم أيضا (بالاشارة كقول فلان  
أى كذا) لم تن الاجر لا يلزم بالعقد فلا يجب  
تسليمه به بل يتجمله أو شرطه في الاجارة  
والمجبرة أما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط  
التجميل اجاعا وقبل تجعل عقودا في كل  
الاحكام

تلك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل الشهيد رحمه الله تعالى الصحيح عندي أنها تعبر عقودا في حق سائر  
الاحكام ومعهذا واحد في حق ملك الاجرة بالتجديد أو باشتراك التجديد اه فموضوع كلام الشارح هذه المسئلة  
أما اذا قال أبرئك داري غدا بكذا فقد تقدم أن شرط التجديد فيه باطل اجماعا ولا يلزمه الحال شي كما ذكره الزيلعي  
ولهذا قال الحلبي وبهذا التحريم تعلم أن كلام الشارح كالتبريل في غير محزاه (قوله في رواية تملكها) الاولى  
أن يقول وقيل يجعل معه واحد اذ في رواية تملكها بشرط التجديد أي على هذا القول (قوله أو الاستثناء  
للمنفعة) متبعا اذا استوفى في المدة فلذلك مذكور ومساغة فربما الى ذلك المكان بعدمضي المدة لا يجب الاجر  
ولولم يستوف وجبهم في بيته ومضت المدة فان استأجرها لبركه خارج المصر لا تجب الاجرة ولو في المصر تجب  
الاجرة اذ اقامه الطوري فلو ملكك في الاولى ضمن لعمري بالجلوس بخلاف الثانية (قوله أو تملكه منه) فاذا سلمها  
فارغة عن متاعه ولا مانع منه ولا من اجنبي سلطان أو غاصب فقد تمكن وترك الاستثناء منه حينئذ تعطيل فلا  
يبيع لزوم الاجر فلو لم يسلم أول تمكن فارغة أو سلم فارغة في غير المدة أو فيها سكن حبسه في غير محل الاجارة أو  
في محلها وبها اعذر مانع أو لا اعذر ومنعه سلطان أو غاصب أو كانت فاسدة فلا اجر جوى (قوله الا في ثلاث  
مذكورة في الاشياء) الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة وذكر الشيخ شرف الدين أن استثناء الاجارة  
الفاسدة غير مناسب لانها سبب آخر وهو أنه لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة الاستثناء وهو حسن وان نافسه  
الشيخ صالح فيه الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها اه وهذه الصورة أخذت  
من قواهم ان الاستثناء انما يوجب الاجر اذا تمكن منه في المكان الذي أضيف العقد اليه فهي خارجة به هذا  
القييد والثالثة استأجر ثوبا لكل يوم بدائي فأمسكه سنين من غير ان يسلم لم يجب أجر ما بعد المدة التي لو لمسه فيها  
لتخرق قال البري يعنى يجب لكل يوم داني مادام الوقت الذي يعلم أنه لو لمسه لا يخرق لانه يمكن أن يـ  
الثوب منتفعا به في ذلك الوقت واذ مضى وقت يعلم أنه لو كان لبسه لتخرق فقط عنه الاجر لانه بعد مضي ذلك  
الوقت تعذر جده منتفعا به اه (قوله ثم فزع على هذا) أي الاخير وهو التمسك من الانتفاع (قوله وهذا  
اذا كانت الخ) مما يؤيد كلام الشرف الغزي أنه لا حاجة الى استثناء الصورة الاولى (قوله أما في الفاسدة) قال  
في الهندية الفساد قد يكون لجهة قدر العمل بأن لا معين محل العمل وقد يكون لجهة قدر المنفعة بأن لا يبين  
المدة وقد يكون لجهة البدل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف ما يقتضي العقد فاسد يجب فيه أجر المنزل  
ولا يراد على المسمى ان يسمي في العقد مالا معلوما وان لم يسم يجب أجر المثل بالفاسد ما باع وفي الباطل لا يجب الاجر  
والعين غير مضمونة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اه (قوله رظا هـ)  
ما في الاسعاف الخ) عبارة الاسعاف ولو استأجر أرضا أو دارا وقنا اجارة فاسدة فزرعها أو سكنها يلزمه اجرة  
مثلا لا يتجاوز المسمى ولو لم يزرعها ولم يسكنها لا يلزمه اجرة وهذا على قول المتقدمين اه فأخذ صاحب البحر  
من مفهومه ما ذكره المؤلفان تشبيها بغير لزوم الاجر يقول المتقدمين فيبدل زومه على قول المتأخرين اه قال  
العلامة البري لم نرى في المسئلة للمتأخرين كلاما والذي رأيناه في وقف الناصحي وان كانت الاجارة فاسدة  
فقبضها المستأجر فلم يزرع الا أرض أولم يكن المدا فلا شيء عليه ثم قال فيؤخذ من هذا أن المستأجر للوقف  
فاسد لا يبعد غاصبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينتفع به وتقبل عن الاجناس التصريح بأن الاجرة في الوقف  
في الاجارة الفاسدة لا تجب الا بحقيقة استيفاء المنفعة قال ولا تزداد على ما رضى به المؤرخ اه وهذا نص صريح  
في عدم الوجوب في الوقف اذا أوجر فاسد الا بحقيقة الانتفاع قلت واذا علم الحكم في الوقف يعلم في مال البيت  
والمعدل للاستغلال اذا أوجر فاسدا (قوله والمستأجر في البيع وقام) بفتح الجيم يعني اذا استأجر البائع وقام  
ما باعه من المشتري وقام وكان ذلك بعد قبضه فالاجارة صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة بقي في يده فافنى  
علماء الروم يلزمون أجر المثل ويسمونه بيع الاستغلال اه وفيه أنه لا اجارة أصلا به انتضاء المدة فتدبر (قوله  
فتراجع) أي هذه المسائل (قوله محل تردد) لا تردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالصحة في هذه الاجارة فيمكن فيها التمكن  
وحكم الفاسدة لا يتغير (قوله وبشروطه) عطف على قوله بقوله من قوله ثم فزع على هذا بقوله واسم الاشارة يرجع  
الى التمكن أي وفي مسئلة الغصب لم يوجد التمكن (قوله أي بالحيلولة الخ) ولو كان الحائل الساكن الاول أو المؤجر  
بحر والاه في شرح الجوى عن التنية بخالفه وعبارته وفيها استأجر حرجي مع الدار فذهه الجيران بفتوى الأئمة

فدفعني رواية تملكها بشرط التجديد للحاجة  
شرح دهبانية للشريلالي (أو الاستثناء)  
للمنفعة (أو تملكه منه) الا في ثلاث مذكورة  
في الاشياء ثم فزع على هذا بقوله (فيجب الاجر  
لدار قبضت ولم تسكن) لوجود التمكن من  
الانتفاع (وهذا اذا كانت الاجارة صحيحة  
أما في الفاسدة فلا) يجب الاجر (الا بحقيقة  
الانتفاع) كتاب ط في العمادية وظاهر  
ما في الاسعاف اخراج الوقف فوجب أجرته  
في الفاسدة بالتكس والمعدل للاستغلال والمستهأجر  
وهل مال البيت والمعدل للاستغلال والمستهأجر  
في البيع وقام على ما فنى به علماء الروم كذلك  
محل تردده فتراجع وبشروطه (ويستأجر  
بالغصب) أي بالحيلولة بين المستأجر والبائع  
لان حقيقة الغصب لا تجبر في العقار

أو القضاء لا تسقط عنه الاجرة ما لم يمنع - أو فيها الغاصب بعد المستأجر عن الدار في المدة أو في بعضها لا يسقط  
 الاجر منه والاجر اذا منع المستأجر عن سكنى الدار التي آجرها به التسليم لا يسقط الاجر وقد نص وأن ما في القصة  
 اذا خالف غيره لا يتبع (قوله وهل تنفسح بالغصب الخ) ثمرة الخلاف تظهر فيما اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة  
 فعلى القول بعدم النسخ يستوفى ما بقي من المدة عليه الاجر بحسابه اه أبو السعود وهذا يستدل به الاجر بمجرد  
 التمكن بعد زوال الغصب لبقاء العقد وقال الطوري قال نفي الاسلام في قتالها والنقض لا تنسخ فاذا أراد  
 المستأجر أن يسكن بقية المدة ليس للمؤجر منعه اه وهو يستدل أن ذلك مو كوله الى ارادة المستأجر والاول أليق  
 بالقواعد ثم رأيت اباب السعد ونقل عن الظهيرية أنه ليس لاحدهما الامتناع بدون رضا الآخر (قوله ولو غصب  
 في بعض المدة فحسابه) قال في المحيطان عرض في المدة ما يمنع الانتفاع كما اذا غصب الدار من المستأجر أو غرقت  
 الارض المستأجرة أو انتطح عنها الشرب أو مرض العبد أو أبق - سقطت الاجرة بقدر ذلك اه (قوله بشفاعة  
 أو حامية) فان أمكن لا تسقط وان لم يخرج له لانه مقصود عدم الإخراج مع امكانه حوى في حاشية الاشياء ولولم  
 يمكن إخراجها الا بانفاق مال لا يلزمه قال في القصة ولو استأجر دارا فغصبها غاصب لمدة سقطت حصتها لم  
 يمكن إخراجها الا بانفاق مال وان أمكن بالشفاعة أو الحامية لا يسقط اه والطاهر أن الشفاعة تكون بالشفاعة  
 خاطرة الغاصب والحامية تكون ممن ينفعه قهرا (قوله يحكم الحال) فان كان المستأجر هو الساكن في الدار حال  
 المنازعة فالقول للمؤجر وان كان فيها غير المستأجر فالقول للمستأجر ولا أجر عليه اه بحر (قوله كسيلة الطاحونة)  
 يعني لو وقع الاختلاف بين مستأجر الطاحونة والمؤجر بعد انقضاء المدة في جريان الماء وانقطع عنه فانه يحكم  
 الحال فان كان جاريا حال المنازعة فالقول للمؤجر والا فالقول للمستأجر اه حلي قال العلامة ان قدسى  
 ويسأل كثيرا عن دعوى الشرا في بعد فوات وقته فأفتيت بأن اثباتها على المستأجر لان النزاع وقع بعد فوات  
 الشرا في الذي هو المانع ولا يتناول كونه الماء منقطعاً في ذلك الوقت لان انقطاعه ليس مانعا مطلقا بل انما  
 يكون مانعا في وقت مخصوص وهو وقت الري ووقت النزاع كان الماء منقطعاً ولو كان المانع هو عدم الماء كان  
 ذلك موجودا في كل أرض رويت ثم زال عنها الماء اه حوى في شرحه (قوله ولا يقبل قول الساكن) أى من  
 كان ساكنا في مسئلة الغصب وان لم يكن فيها ساكن أصلا فالاستأجر ضامن للاجر هندية عن المبسوط (قوله  
 وبسوله الخ) ظاهر العطف أنه مفرع على التمكن وليس كذلك بل هو مفرع على عدم لزوم الاجرة بمعنى عدم ملكها  
 والاولى للمصنف أن يجعلها مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفرعها على ما قبلها (قوله من التسليم) الاولى أن  
 يجعل مسئلة التسليم مستقلة تصديرا لمثله بقوله فلو سلم فكان يقول فليس لاحدهما الامتناع من التسليم  
 وكذا ليس للاخر الامتناع من التسليم فتدبر (قوله كبيت مكة الخ) وكذا طنت في زمن المولد (قوله فلو لم  
 يسلم) الاولى أن يقول ولم يسلم ويكرن معطوفا على قول المصنف كان من قوله فان كان فيها الخ (قوله كافي البيع)  
 أى اذا اشترى نحو بيت مكة قبل زمن الموسم فلم يبق التسليم الا بدفونه فان المشتري يخير لندوات الرغبة  
 وفي الهندية وان قال له المالك ذلك المنزل فاسكنه الا انه لم يفتح الباب وقال المستأجر بعد المدة لم أسكنه ان قدر  
 على الفتح بلا - وتزعمه الاجر والا فلا وليس للمؤجر أن يحتج ويقول هلاك كسرت الغلق ودخلت المنزل اه (قوله  
 ولو اختلف) أى بعد مدة والمفتاح مع المستأجر وقال لم أقدر على قبضه وقال المؤجر بل قدرت على قبضه وسكت  
 ولا يثبت له ما منع (قوله يحكم الحال) انظر ما بيناه ولعله يؤمر بالفتح في الحال فان لم يسد فالحال له وان قدر  
 فلا مؤجر (قوله فيينة المؤجر) لانه لا عبرة بصحة كيم الحال متى جات البينة وهي مثبتة لانها قامت على القدرة  
 (قوله وكذا البيع) تشبيه في قوله وكذا الوجه المستأجر قال في المنع اشترى دارا وقبض مفتاحها ولم يذهب الى  
 الدار فان كان المفتاح بحال يتيه أنه أن يستحقه من غير كانه يكون قابضا والا اه (قوله ان قال له اقض)  
 أى ولا يعتبر الدفع من غير هذا القول وظاهره ضعفه (قوله كل يوم) لانه منفعته مقصودة وما دون اليوم لاحد  
 ويقال مثله في الحال أى اذا استؤجر لجل شيء أياما أو - ان ينبغي أن يجب شيئا فشيئا ولو منى خطوة أو سكن  
 ساعة الا أنما استحسنه وقد روي يوم ومرحلة ما في القياس من المارج (قوله ولو بين تعين) قال الاتقاني واذا اشترط  
 في جميع هذه الوجوه تعجيل الاجر أو تأخيرها فهو على ما اشترطه لما انه اعرض عن قضية المعادلة اه أى بين  
 البدلين (قوله وللغياطة) قال في الفتاوى الظهيرية الخياط والخياط على الخياط وهذا عرفهم أما في عرفنا

وعلى تنفسح بالغصب فان -  
 خلافا لثان في خان ولو غصب في بعض المدة  
 فحسابه (الا اذا أمكن إخراج الغاصب)  
 من الدار مثلا (بشفاعة أو حامية) أشباه  
 (ولو أنكر ذلك) أى الغصب (المؤجر) وادعاء  
 المستأجر (ولا يثبت له يتحكم الحال) كسيلة  
 الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد  
 ذخيرة بقوله (ولا يثبت قرب المؤجر لو كان  
 اجرة) لانه لم يملكه بالعقد والمراد من تمسكه  
 من الاستيفاء تسليم الخلل الى المستأجر بحيث  
 لا مانع من الانتفاع (فلوسله) العين المؤجرة  
 (بعد مضى بعض المدة) المؤجرة فليس  
 لاحدهما الامتناع من التسليم وان لم  
 في باقى المدة اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت  
 يرغب فيها الاجل فان كان فيها) أى في العين  
 المؤجرة (وقت كذلك) كبيت مكة وفي  
 وحوائثه - ما من الموسم فانه لا يرغب فيها  
 بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب  
 لاجله (خبري قبض الباقي) كما في البيع كذا  
 في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يسد على الفتح  
 انقضاءه ان أمكنه البيع بلا كسرة وجب الاجر  
 والا أشباه قائم وكذا الوجه المستأجر  
 عن الفتح هذا المفتاح لم يكن تسلم الا ان  
 التخلية لم يفتح صريفة ولو اختلفا يتحكم  
 الحال ولو برهننا فيينة المؤجر ذخيرة وكذا  
 البيع وقيل ان قال له اقض المفتاح وافتح  
 الباب فهو تسليم والا لا كما بسطه المصنف  
 (وله وجب طالب الاجر لداره الارض كل يوم  
 ولداية كل مرحلة) اذا أطلقه ولو بين تعين  
 (ولغياطة وغروها) من الصنائع

فانقطع على صاحب الثوب اه حاي (قوله فهناك) بصيغة المصدر مبتدأ وفوله يسقط الاجر خبر (قوله له الاجر كما فرغ) ولا يسقط الاجر بالهلاك بعده بحر (قوله وان عمل في بيت المستأجر) هذا يقتضي أن الفراغ من العمل في بيت المستأجر ليس بتسليم وليس كذلك قال في التبيين وفي الخياطة ونحوها لا يكون مسلماً إليه الا اذا سلمه لصاحبه حقيقة وفي خياطته في منزل المستأجر يحصل التسليم بمجرد الفعل اذ هو في منزله والمثل في يده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي فيجب بمجرد العمل اه فعلى هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل التسليم الى المستأجر حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم كما اذا عرفت هذا فلا معنى لقول المصنف وان عمل في بيت المستأجر وصاحب الهداية وان ذكر هذا التعميم لم يذكر فيه التسليم وهذا نصه وليس للقصار والخياط أن يطالب بأجرة حتى تترغ من العمل لان العمل في البعض غير منقطع به فلا يستوجب به الاجر وكذا اذا عمل في بيت المستأجر لا يستوجب الاجر قبل الفراغ لما بينا اه حاي ونقل الحوي عن شرح الكافي ما نصه اذا امتأجر أجيراً يعمل في بيته علامسمى فترغ منه ولم يضعه عن يده حتى فسد العمل أو هلك فله الاجر تاما لان محل العمل في بيت المستأجر فصار مسلماً اليه بواسطة المحل وكذا لو استأجره ليخيط له ثيابا ففقد بعضه فسرق منه أجرة ما خا طاعتا لاعتبار الله به بالكل بخلافه بيت الخياط قال ألا يرى أنه لو استأجره ليخيط له ثيابا لموافق بعضه أو كله ثم انهم فله أجر ما بنى لانه في ذلك صاحبه كخبر يرفي في ملكه وخبر يقي في بيته فخير من سرق وان سرق قبل أن يفرغ فله أجر ما عمل ثم قال وهذا يشكل على كلام الهداية فتأمل اه (قوله ثم الخ) الواجهة للاستدلال فان الخياطة ان كانت في بيت المستأجر وجب الاجر كالأوبعضا لوجود التسليم وان كانت في دار الاجير فلا أجر كالأوبعضا الا بالتسليم أما البناء فلا يتأخر الا عند المستأجر (قوله أو انهم دم) أي اليه بعد ما بناه (قوله بحر) قال فيه ومثله البناء منصوص عليه في الاصل أنه يجب الاجر بالبعض ان يكونه مسلماً الى المستأجر ونقله الكرخي عن أصحابنا وجزم به في غاية البيان ان رآه على الهداية فكان هو المذهب ولذا اختاره المصنف في المصنف وان كانت عبارته هنا مطلقة اه (قوله قبل أن يقبضه رب الثوب) هذا فيما يشترط فيه القبض كما اذا كان في غير بيت المستأجر أما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد الفراغ من العمل فاذا فقهه الاجنبي لا يسقط الاجر وتوجه المطالبة بالضمان (رب الثوب فتدبر (قوله بل له) أي الخياط لانه بدل عمله الذي أتلفه عليه أفاده في البحر (قوله بخلاف فتق الاجنبي) لاحاجة اليه (قوله وهل الخياط أجر التفصيل) موضوع هذه المسئلة فيما اذا دفع الثوب اليه ليخيطه فقطعه ومات من غير خياطة أما اذا كان المقصود التفصيل فقط فلا شك في وجوب الاجر لانه عمل مقصود فليتأمل (قوله ثم رأيت في التارخانية) لاحاجة اليه لان صاحب الضميرات وصاحب الكبرى ذكر ان الفتوى على وجوب الاجر للقطع وظاهر عبارته أن صاحب الكبرى نقل أنه أفتى بعدم اللزوم وليس كذلك فتأمل (قوله وبأخراج بعضه) متعلق بمحذوف تقديره ويجب الاجر بأخراج بعضه (قوله وقال لا يفرم الخ) أقول أطاق الجواب بعدم الضمان في الجامع الصغير ولم يذكر الخلاف وكذلك انروح الجامع الصغير لم يذكر واخلاقا بل قالوا الا ضمان عليه مطلقا فن هذا قالوا الجواب في الجامع الصغير بحري على عمومهما عند أبي حنيفة فلا ضمان عليه لانه لم يهلك من صنعه وأما عند مالك لانه هلك بعد التسليم وانما ذكر الخلاف القدوري في شرحه لمختصر الكرخي برواية ابن سماعة عن محمد اه اتفاقا (قوله ولا أجر) وجهه على هذه الرواية أن العمل لم يسل (قوله وأعطاه الاجر) لان العمل صار مسلماً اليه (قوله لتقصيره) أي بعدم القناع من التفرغ فان ضمنه قيمته مخموزاً أعطاه الاجر وان ضمنه دقية لم يكن له أجر بحر عن غاية البيان (قوله لعدم التسليم حقيقة) قال في التبيين لانه لم يصر الخبر بمجرد الانحراج مسلماً الى صاحبه لان المنزل ليس في يده فلا بد من التسليم الحقيقي اه (قوله لو سرق) المناسب زيادة أو احتراق (قوله خلافا لهما) فانه يضمن عندهما ثم اذا صار ضامنا فالمالك بالخيار ان شاء ضمنه دقية ولا أجر له وان شاء ضمنه الخبر وأعطاه الاجر اه زيلعي (قوله وهي مسألة الاجير المشترك) فان الامام يجعل المتاع في يده أمانة وضمنه (قوله وان احترق الخبر أو سقط من يده قبل الانحراج) هذا الحكم منعه في الخبر في بيت المستأجر وغيره فكان الاولى حذف قوله سابقا وقوله لا أجر له ويغرم وتكون هذه الجملة راجعة الى الصورتين اللتين ذكرهما المصنف فليتأمل ثم رأيت أبا الهيثم في حاشية مسكين قوله لا أجر له أي على كل حال سواء كان في بيت المستأجر أو الاجير وعليه الضمان لانه جناية يده (قوله

(إذا فرغ وسلم) فهل لكم قبل تسليمه -  
الاجر و ~~كذلك~~ إذا اكل من لعمله أنتم وما لا أنزل  
كماله لاجر كما فرغ وان لم يسلم بجر (وان)  
وصاية (عمل في بيت المسأجر) نعم لو سرق  
بعد ما خاط بعضه أو انهم به - دما ما ناه - فله  
الاجر بحسب ما به على المذهب بجر وابن كمال  
(نوب خاطه الخياط باجر فقتله رجل قبل  
أن يقضه رب النوب فلا أجر له) بل له تنهين  
الماتق (ولا يجبر على الاعادة وان كان الخياط  
هو الذي اتفق فعليه الاعادة) كأنه لم يعمل  
بجلاف فتق الاجنبي - وهل للخياط أجر  
التدويل بالخياطة الاصح لاشياءه ~~لكن~~  
في حاشيتها معزى بالضعف الماتق - نعم وقال  
المصنف - في أن يحكم العرف انتهى - ثم  
رأيت في التمار خاتمة - زيا ~~للصبر~~  
أن الفتوى على الاول قاتل (و) للخباز  
طلب الاجر للخبز في بيت المسأجر بعد  
خراجه من التنوير لان تمامه بذلك وبخراج  
بعضه بحسب جوهرة (فان احترق بعده)  
أي بعد اخر لجه بغير فعله (فله الاجر) - ~~تسليمه~~  
بالوضع في بيته (ولا غرم) لعدم التعدي  
وقالا يفرم مثل دقيقة ولا أجر وان شاء ضمه  
الخبز وأعطاهما لاجر (ولو) احترق (قبله  
لأجر) له (وبفرم) اذا فاقه غيره دبر وبجر  
(وان لم يكن الخبز فيه) أي في بيت المسأجر  
سواء كان في بيت الخباز أو لا (فاحترق)  
أو سرق (فلا أجر له) لعدم التسليم حقيقة  
(ولا ضمان) لو سرق لانه في يده أمانة خلافا  
لهما وهي - مثله الاجر الأوسط من يده (قبل  
وان) احترق الخبز الأوسط من الخباز  
لاخراج فعليه الضمان) ثم الجدل بالخيار

فان ختمته قيمته مخبوزا له الاجر) لانه وصل اليه العمل معنى لوصول قيمته اليه فكان له الاجر واذا ختمته قيمته  
دقيقا لم يصل العمل اليه لا صورة ولا معنى فلم يستحق الاجر (قوله للهلاك قبل التسليم) أى لهلاك العمل صورة  
ومعنى قبل أن يتساءل المستأجر (قوله ولا يضمن المظطب والمخ) وكذا الماء لان ذلك صار مستحقا قبل وجوب  
الضمان عليه زبلي (قوله وللطبخ) أى لائى داع كان ولو غير وليمة لان المعتبر هو المادة في محل لانص فيه وأنواع  
الولائم أحد عشر نظامها بعض الفضلاء في قوله

ان الولائم عشرة مع واحد • من عدها قد عز في اقرانه  
فالخرس عند نقاسها وعقبة • للطفل والاعذار عند ختانه  
ولحفظ قرآن وآداب لقده • قالوا الحذاق لحذاقه ويسانه  
ثم الملاك لعقده ووليمة • في عرسه فأمرص على اعلانه  
وكذلك مأدبة بلا سب يرى • ووصف كبره لبنيانه لمكانه  
وعقبة لقدمه ووضيعة • لمصيبة وتكون من جبرانه  
ولا قول الشهرة الا سمعة • بذبيحة جاءت لرفعة شأنه

ذكره الجوى • قال في القاموس الخرس بالضم طعام الولادة وبها طعام النساء أنفسها والعقبة الشاة التي  
تذبح عند ختان شعر المولود ولها معان أخرى • واعذار الغلام ختمته من عذره يذره وللقوم عمل طعام الختان •  
وحذاق الصبي القرآن أو العمل كضرب وعلم حذاقا وحذاقا وحذاقة ويكسر الكل أو الحذاقة بالكسر الاسم  
تعلمه كاه ومهر فيه ويوم حذاقه يوم ختمه للقرآن • فسمى الطعام باسم سببه واليه يشير النظم • وملاك الأمر  
ويكسر قوامه الذي يملك به وككتاب الطين وناقعة ملاك الابل اذا كانت تتبعها وشهدنا ملاك كوه لا يكسرهما  
ويفتح الثاني تزوجه أو عقداه فهو كحذاق • والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها ولم صنعها  
• والمأدبة بفتح الدال وضعها طعام صنع لدعوة أو عرس كالادبة والادب الظرف وحسن التناول وأدب كحسن  
فهو أدب • والوكرة ويحمر والوكرة والكبر والوكرة كبره طعمه يعمل لفرغ البنين • والمقبرة شاة كانوا يذبحونها لآلهتهم  
• وقد علم أن الاسماء منها ما يختص بالذبيحة ومنها ما يعم كل طعام وأن الوليعة قد تسمى كل طعام ومنه قول الناطم  
ان الولائم الخ (قوله بهد العرف) بفتح الغين المحجمة وسكون الراء المهملة اخراج المرق من القدر الى القصاع •  
معدن وعليه تسوية الخوان ووضع القصاع على ما قيل • مكى ونقله القهستاني عن الكرماني (قوله الا اذا  
كان لاهل بيته) علماء القهستاني بالعرف وهو يفيد أن العرف اذا كان جاريا بأن العرف عليه فيما اذا صنع لاهل  
بيته لزمه أيضا وقد قال الزبلي ان المعتبر هو العادة في محل لانص فيه • وقديمه عليه المواقف بقوله والاصل  
في ذلك العرف (قوله ولم ينفججه) بضم الباء من أنفج لامن نفعج لانه لازم قال في القاموس نفعج النمر والاعم  
كسبح نفعج ونفعجا أدرك فهو نفعج ونافعج وأنفجته وهو نفعج الرأي محكمه (قوله فهو ضامن) ومقتضى ما سبق  
في الخبر أنه يجزى بين أن يضمنه قبل الطبخ ولا أجر له أو بعده وله الاجر (قوله ولودخل بنار) هذه المسئلة لا تخص  
أجر الطبخ بل في الساكن اجارة واعارة وملاك (قوله للاذن) لانه لا يصل الى العمل الا باذخار النار وهو أذن  
له في ذلك بحر (قوله واضرب اللبن) هو بفتح اللام وكسر الباء والكسر مع السكون لغة اسم جمع عند الهنودين وجمع  
عند الاكثرين ولا بد من نفعين اللبن أما إذا لم يعين ولهم لابن تيمية عمل على السواء فسدت الاجارة فلو لم يكن  
لهم الاملين واحد أو بعد ذلك لكن يغلب استعمالهم لواحد منها صحت قهستاني (قوله بعد الاقامة) لانها تسوية  
الاطراف فكانت من العمل • كسوف والاقامة النصب بعد الحفاف فلونشر به فأصابه مطر فأفسده قبل أن  
يقيم فلا أجر له وان عمل في داره قهستاني (قوله وقال بعد نشر بيحه) فائدة الاختلاف انه اذا تلف اللبن قبل  
التشريع بعد الاقامة فعند الامام تلف من مال المستأجر وعندهما من مال الاجير أما اذا تلف قبل الاقامة فلا  
أجر اجماعا بحر (قوله أى جعل بعضه على بعض) أى بعد الحفاف (قوله وبثولهما يفتي) وهو استعمال لان  
التشريع من تمام العمل ولا يؤمن عليه من الفساد قبله وله أن العمل قد تم بالاقامة والاتقاع به يمكن والتشريع  
عمل زائد عليه كالتفصيل الى موضع العمارة أقاده الزبلي (قوله حتى بعده) عبارة حاظ الدين في المستصقي حتى  
يسلمه فلم يشترط العدة وهو الاولى لانه لو سلمه بغير عدة كان له الاجر بحر قال الاتقي والتسليم هو أن يفتي بين

(فان ختمته قيمته مخبوزا له الاجر وان ختمته  
قيمه دقيقا فلا أجر له) لانه لان قبل التسليم  
ولا يضمن المظطب والمخ (والطبخ بهد العرف)  
الا اذا كان لاهل بيته جوهره والاصل في  
ذلك العرف (فان أفسده) أى الطعام  
(الطبخ) وأمرقه ولم ينفججه فهو ضامن  
للطعام ولودخل بنار يفسد أو يطبخ بها  
قوة منته نيرانه فاحترق البيت لم يضمن  
للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء  
من البيت بعد الاقامة (وقال لا بعد  
لضرب اللبن بعد الاقامة) على بعض  
نفس يجزه أى جعل بعضه على بعض  
وبه وله ما يفتي ابن كمال معز بالاعيون وهذا  
اذا ضرب يفتي بيت المستأجر ولو في غير ملكه  
فلا أجر حتى بعده منه وباعضه ومشرجا  
عنده ما زبلي



المستأجر وبيع اللبن اه ويمكن حمل مافي المؤاف تبعاً للزباني على ما اذا استأجره اضرب عدده معلوم ولكنه لا فرق  
 حيث يذبح كونه في بيته وغيره قد بر (قوله على الحال) هذا اذا استأجره للعمل أما اذا استأجره دابة ليجعل عليها  
 صاحبها الحمل فانزال الحمل عن الدابة يكون على المكاري وادخل الحمل في المنزل لا يكون عليه إلا أن يكون ذلك في  
 موضع يكون ذلك عرفاً لهم اه كذا يستفاد من البحر (قوله وايفاد دابة) وكذا حملها كافي البحر (قوله كالنشا)  
 قال في المصباح هو ما يعمل منه الحلوى فارسي عزب وأصلها نشاسته فحذف بعض الكلمة فبقى مقصوراً ذكره  
 في البارع والصراح وغيرهما وبعضهم يقول تكلمت به العرب بمدود أو التصرع مولاه (قوله أحصهما الثاني) قال  
 في البحر وصحح النسفي في مستصفاء معزياً إلى الذخيرة أنه ليس له حق الحبس أي في مجزئ ما يعين فاختلف التصحيح  
 وينبغي ترجيحه وقد جزم به صاحب الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الجمل اه (قوله والخياط والخفاف) فيه  
 أنه لا جبر فيه ما عين مملوكة وهو الخياط إلا أن يكون من المالك (قوله فلا يملك حبسها) لأن التسليم ليس بواجب  
 عليه للحال كالموابع شيئاً بمن مؤجل ليس له الحبس اه بحر (قوله كعمله في بيت المستأجر) تشبيهه في عدم ملك  
 الحبس (قوله لتسليمه حكماً) أي لأن التاع وقع مسلماً إلى المالك ليكون المحل في يده خلاصة (قوله ولا ضمان) أي  
 عند الامام وهي مسألة الاجبر المشترك (قوله كالحال) ضبطه بالخاء أولى لعمومه كما ذكره المؤلف بخلاف الجيم  
 اه (قوله والملاح) قال في التهذيب الملاح يفتح الميم وتشديد اللام صاحب السفينة اه وفي المصباح هو السفنان  
 الذي يجري السفينة اه وهو النوق كافي القاموس (قوله لا تلحق بيته) أما اذا كان التحسينه فله حق الحبس قال  
 في البحر أطلقه فشمّل ما اذا لم يكن لعمله الا ازالة الدرن بالغسل فقط بحسب الاصح لأن البياض كان مستترا وقد  
 ظهر بفعله فكانه أحدته فيه ثم نقل عبارة النسفي في المستصفى السابقة (قوله وسيجي في بابه) قال المصنف  
 والشارح هنالك ويجب مثله ان ذلك وهو منلى وان انقطاع المثلى بأن لا يوجد في السوق الذي يساع فيه فقيته يوم  
 الخصومة أي القضاء وعند الثاني يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع ورجحاً وتجب القيمة في القيمة يوم غصبه  
 اجماعاً اه (قوله أي بدلها) نعميم ليشمل المثلث اه حابي (قوله بأن يقول اعمل بنفسك أو يبدلك) هذا ما نقله  
 صاحب العناية عن جيد الدين الضرير والذي في الخلاصة أن يقول اعمل بنفسك أو يبدلك ولا تقبل يد غيره  
 اه وظاهر هذا أن قوله اعمل بنفسك أو يبدلك كقوله على أن تعمل واقتصر ابن الكمال والا كثرون على نحو  
 مافي المؤاف (قوله لا يستعمل غيره) ولو غلامه أو أجيره فهـ تاني رفي المكي قال الشيخ أبو سارة رأيت مرقوما  
 في نسخة من البرهان بها مشاهل المراد بعدم الاستعمال حرمة الدفع إلى الغير مع جهة الاجارة واستحقاق  
 المسمى أم فساد الاجارة به واستحقاق أجر المثل اه وقال في الخاتمة وان قال استأجرتك الخياط أو تقصر بنفسك  
 فدفع إلى غلامه أو تلميذه لا يجب الاجراء (قوله كان له أن يستأجر غيره) لأن الواجب ج ع ل في الذمة فيمكن وقاؤه  
 بغيره بمنزلة ايفاء الدين احموى وصورة الاطلاق أن يقول استأجرتك الخياط بدوهم فهذا من قبيل الاطلاق  
 عرفاً وان كان المذكور هنا خياطه لفظاً اه مكي عن السمرقندي وقال الاتفاقاني لأن المطلق ينصرف إلى المعتاد  
 والمتعارف فيما لم يشترط والصناع يعملون في العادات بأنفسهم وبأجرائهم فكان له أن يعمل بنفسه وبأجيره  
 اه (قوله أفاد بالاستئجار) الذي هو جائز في صورة الاطلاق (قوله انه لو دفع لاجنبي) المراد به غير الاجبر اه  
 حابي (قوله ضمن الاول لا الثاني) عند الامام وعندهم ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني حموى (قوله  
 فقرط) أي في العمل (قوله لا يضمن) كماه لأن اليوم مثلاً يذكر للاستئجار (قوله وأجاب شمس الاثمة) ظاهره هذا  
 المنيع أن المعتد الاول لا نفراد شمس الاثمة بهذا الجواب (قوله اطلاق) أي حكمه حكم الاطلاق اه حابي  
 (قوله فله أجره بحسبه) أي ان كان المأثري بنصفهم فله نصف الاجر أو الثلث فالثالث هذا ما ينفهم من ظاهره (قوله  
 أي لكل الاجر) في التهمة تاني فان جهلوا فقدت وزم أجر المثل اه وان حمل الكل هنا على كل أجر المثل زاد التثافي  
 وفي الكناية شرح الهداية قوله بحسبه أي أجر الذهاب بكه وأجر الجي بهـ بـ دره لان الاجر متقابل بنقل العيال  
 لا بقطع المسافة ولهذا اذا ذهب ولم ينقل أحد منهم لا بد وتوجب شيئاً أحموى (قوله ان كانت المؤنة تنقل بنقصان  
 عددهم) هو منقول عن الامام الهندي تاني وذلك كما اذا كان الغائب صغيراً مريضاً أو صغيرين أو كان ذلك في  
 استئجار السفينة لانه لا يظهر التفاوت فيها بنقصان عدد ولومن الكبار وهذا اذا كان الاستئجار على أن يجملهم  
 وأما اذا وقع الاستئجار على مصاحبهم والحمل على المرسل أو كان المحل قريافاً فكانوا مشاة أرلهم قدرة على المشي

مقابلاً بجهلهم (والا) يستوفون ما علمون (فكاه) أي له كل الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت



في البعيد فيلزمه الكل لان مصاحبة جماعة لا تنقص بنقص فرد أو فردين الا أن يكونوا ارقا فحفظ البعض منهم  
أخف من حفظ الكل جوى بجنا (قوله قط) بالكسر النصب والصل وكتاب المحاسبة والجمع قطوط والسور وجمعه  
قطاط وقطانة قاموس والمثله صورتهم في الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل استأجر رجلا  
ليذهب بكتابه الى البصرة الى فلان ويجي بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب قال لا أجر له وقال محمد  
له الاجر في الذهاب الى هنا فقط محمد في أصل الجامع الصغير وقال غير الدين قاضي خان في شرحه الاصح أن قول  
أبي يوسف كقول أبي حنيفة وأجمعوا انه لو ترك الكتاب ثمة ولم يرد الى المرسل يستحق أجر الذهاب وأجمعوا انه  
لو ذهب الى البصرة ولم يحمل الكتاب لا يستحق الاجرة وأجمعوا انه لو استأجر رجلا لايبلغ الرسالة الى فلان بالبصرة  
فذهب ولم يجد فلانا فانه يستحق الاجر الى هنا فقط قاضي خان اه شلي وأنت ترى تصوير المثل انه استأجره  
ليذهب بالكتاب ويجي ولا يجد الا بصل ثم رأيت الوافي قال كان للثلاث أن يقول في أول المثل استأجر رجلا  
لايصال قط والاثنيان يجوابه لانه لو لم يذكري في العقد اثنيان الجواب يجب تمام الاجر كما صرح به في شرح المجموع اه  
وجبني الخلاف بين محمد وشيخه أن الاجر مقابل بايصال الكتاب الى المكتوب اليه أو مقابل يحمل الكتاب وقطع  
المسافة به فقال محمد انه قابل يقطع المسافة بالكتاب لا يحمل الكتاب وجوابه لان حله يسير لا يقابل به البديل غالبا  
ثلاثة وثمته ثم قطع المسافة وقع في الذهاب الى المستأجر فوجب أجر الذهاب ولم يتبع قطعه في العود لانه مستأجر  
فلم يجب أجره ووجه قوله ما أن المقصود من الاستئجار على حمل الكتاب الى فلان بالبصرة هو ايصال الكتاب اليه  
لا حله وانما الحمل وسيلة اليه وقد أبطل عمله قبل التسليم فلا يستحق الاجر اه (قوله ويدعو فلانا) مورها قاضي خان  
في تبليغ الرسالة وقرق بينهما وبين مسالة ايصال الكتاب بان الرسالة قد تكون سرا لا يرضى المرسل  
بأن يطلع عليها غيره أما الكتاب فمختوم فلور كة محتوما لا يطلع عليه غيره اه وجزم الحلواني بأن الكتاب والرسالة  
سواء في الحكم وجعل في المؤلف دعاءه كالرسالة (قوله وجب الاجر بالذهاب) نقل قاضي خان الاجماع عليه  
كالمسألة (قوله لكن في القهستاني الخ) عبارته والكلام مشير الى أنه لو ترك الكتاب ثم وجب كل الاجر وهذا اذا لم  
يشترط الجي بالجواب والافاجرة لذهاب بالاجماع كذا في النهاية (قوله واختلف فيما موزقة) قال في الخاتمة  
له الاجر في قولهم اذا لم ينقص عمله وقبل اذا مزرقة ينبغي أن لا يجب الاجر لانه اذا تركه غنة يتنفع به وارث  
المكتوب اليه فيحصل الغرض بخلاف التزريق اه ومقتضى النظر انه ان مزرقة بعد ايصاله فله أجر الذهاب وان  
كان قبل ايصاله فلا أجر له فليجدر (قوله بغير أجر المثل) الاولى أن يقول بدون أجر المثل لان الغيبة صا ق بالاكثر  
وان كان المقام بعين المراد (قوله كذا غلط فيه بعضهم) تقدم عن الجوى أن عبارة الذخيرة تفيد أنه اختيار  
المتقدمين وعبارته الوأجر القيم دارا بأقل من أجر المثل قدر ما لا يتغيب الناس حتى لم تجز الاجارة لوتسلها  
المستأجر كان عليه أجر المثل بالغاما باع على ما اختاره المتأخرون اه (قوله وكذا حكم وصي وأب) أي اذا أجاز عقار  
الصغير بدون أجر المثل وتسلمه المستأجر فانه يلزم تمام الاجر (قوله في غصب عقار الوقف) قال في اللؤلؤ الجنية  
الفتوى في غصب العقار الموقوف بالزعمان نظر الوقف ومنى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشتري بها مائة  
أخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره في شرح تنوير الاذهان (قوله وغصب سناقه) قال في جامع الفصولين  
شري دارا ثم ظهر أنها وقف أوله غير فعلية أجر المثل صيانة مال الوقف والصغير وفي الاختيار شرح المختار باع  
المتولى منزل الوقف فكمه المشتري ثم فسخ لبيع فعلى المشتري أجر المثل اه ومما ابل الفتى به ما يحتمل في العمدة انه  
لا تضمن منافعه وفي القيمة يمكن دار الوقف سنيين بزعم الملك ثم استحق الوقف بالقيمة الامانة لا يجب عليه أجر  
ما مضى اه قال السيد الجوى وهو يفتي على تصحيح العمدة والذي عليه الفتوى هو ما تقدم وصحبه صاحب  
المحيط وهو الذي ينبغي اعتماده اه وهو المختار بتجسيم هذه المسألة من أفراد ما وقع فيه الاختلاف بين العلماء  
(قوله عند الزيادة العاشرة) أي زيادة أجر المثل من غير تعنت كما يأتي قريبا (قوله وصيانة لمحق الله تعالى) فان  
الوقف حبس العين والنصدق بالمسألة لوجهه تعالى وفي الاشياء الغاصب اذا أجاز ما منافعه مضمونة من  
مال وقف أو يقيم أو يمدد في المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من  
السهم في بناء ويل عقد (قوله لو العيق في يده) قال في اللؤلؤ الجنية استأجر دارا وعجل الاجرة فقات المتأجر قبل  
قبضه الدار وانصح العقد لا يكون له ولاية حبس الدار لاستيفاء الاجرة المججلة وفي جامع الفصولين قال استأجر

(استأجر رجلا لا يصال قط) أي كتاب  
(أوزاد الى زيد ان رده) أي الماكتوب  
الزاد (لموته) أي زيدا (أو غيبته لانه) لانه  
نقصه بعوده استأجره لذهب اوضح كذا  
وفي الخاتمة استأجره لمسمى فذهب له وضع فلم  
ويدعو فلانا بجر مسمى فذهب له وضع فلم  
يجد فلانا وجب الاجر (قوله دفع القط الى  
ورثته) في صورة الموت (أو من يسلم اليه اذا  
حضر في صورة غيبته وجب الاجر  
بالذهاب) وهو نصف الاجر المسمى كذا  
في الدرر والغرر ورتبه المصنف ولو كان  
تعبه المحشون وعولوا على (روم كل الاجر  
لكن في القهستاني عن النهاية أنه ان شرط  
الجي بالجواب فنصفه والا فكله فليكن  
التوفيق (وان وجده ولم يوصله اليه لم يجب  
له شيء لا تنفاه الما وقد عليه) وهو الايصال  
واختلف فيما موزقة (متولى أرض الوقف  
أجرها بغير أجر المثل يلزم مستأجرها) أي  
مستأجر أرض الوقف لا المتولى كما غلط فيه  
بعضهم (تمام أجر المثل) على المتقرب  
كما في البحر عن التلخيص وغيره وكذا حكم  
وصي وأب كما في مجمع الفتاوى (ينبغي بالزعمان  
في غصب عقار الوقف وغصب منافعه وكذا  
ينبغي بكل ما هو أنفع للوقف) فيما اختلف  
فيه العلماء حتى نشأوا الاجارة عند الزيادة  
لما حشوا نظر الوقف وصيانة لمحق الله تعالى  
حاوي القديسي (ما ان الاجر وعليه ديون)  
حتى فسخ العقد بعد تجميع البديل  
(قال المستأجر) لو العيق في يده

بما جارة فاسدة وعمل الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات المؤجر أو انقضت المدة فأراد حبس البيت لاجر عمله  
 ليس له ذلك في الجائزة ففي الفاسدة أولى اه ولو مقبوضا صحيحا وفاسدا فليس له حق الحبس لاجر عمله وهو أحق  
 بتمتعه لو مات المؤجر كذا في حاشية الشيخ صالح الفزى يعنى اذا مات المؤجر وعليه ديون لغير المستأجر فبيعت العين  
 المستأجرة كان المستأجر أحق بالتمن من سائر الغرماء أبو السعود وقوله فليس له حق الحبس بخلاف لما هنا إلا أنه  
 في الما لا يرجع اليه من حيث كونه أولى بالتمن ويحتمل أن ليس زائدة (قوله ولو بعته فاسد) فلا فرق بين عقدها  
 الصحيح والفاسد ومثلها الشراء والرهن إلا في مسألة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة أو البيع بين مسكن  
 للمستأجر أو المشتري على الاجر أو البائع ثم فسحنا عقد الاجارة أو البيع وكان ذلك فاسدا لا يكون للمشتري  
 ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون أولى بهما من سائر الغرماء اذا مات الاجر أو البائع وإذا كان  
 عقد الاجارة أو البيع صحيحا وكان كل منهما مدين للمستأجر والمشتري على الاجر أو البائع ثم فسحنا العقد بينهما  
 يكون للمستأجر والمشتري حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان أحق بهما من سائر الغرماء لو مات الاجر أو البائع  
 وعليهم ما ديون كثيرة اه عمداية (قوله بخلاف الرهن الخ) أفاد بهذا أن المرتهن له حق الحبس في الرهن وظاهر  
 اطلاقه يقتضى أن له ذلك ولو فاسد إلا أن محله ما إذا حل حق الدين الرهن الفاسد ما إذا سبق الدين ثم رهن فاسد بذلك  
 ثم فسحنا فاسد فليس للمرتين حصة لاستيفاء الدين السابق وليس المرتهن أولى من الغرماء بهد موت الرهن  
 اعدم المقابلة كما الفاسد السبب بخلاف ما إذا كان الرهن سابقا والدين لاحقان لان الرهن قبضه بمقابلة الرهن  
 وهذا القبض سابق فثبتت المقابلة الحقيقية ثم بخلاف الرهن الصحيح تقدم الرهن أو تأخر اجمعه السبب وبه ثبتت  
 المقابلة الحقيقية بزازية وعمداية (قوله بأقل من قيمته ومن الدين) تركيب فاسد لانه يفيد أنه يضمن بشئ  
 هو أقل من قيمته وليس مراد ابل المراد أنه ينظر الى الدين والى القيمة فأيهما كان أقل يكون الرهن مضمونا به وصوابه  
 بالأقل من قيمته ومن الدين فمكون من بيانية لا تنضيلية اه طبعي موضعها (قوله الزيادة في الاجرة الخ) قال  
 في الهندية واذا زاد الاجر أو المستأجر في المعقود عليه وفي المعقود به ان كانت الزيادة مجعولة لا تجوز سواء كانت  
 من الاجر أو من المستأجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب الاجر تجوز سواء كانت من جنس ما أجر أو من  
 خلاف جنس ما أجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما المستأجر لا تجوز وان كانت من خلاف  
 جنس ما استأجر تجوز كذا في الذخيرة اه (قوله تصح في المدة وبه) هذا خلاف ما في المنع والاشياء ونص  
 الاشياء الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه أحد فان بهد مضى المدة لا يسع والخط والزيادة في المدة  
 جائزان اه وعمل محشوها عدم صحة الزيادة بعد المدة بأن محل العقد قد فات قبل الخط تركله بهد الاجرة وهو  
 جائز ولو بعد المدة فحاشا وجه المنع بعده أجيب بأن المراد خط بلحق بأصل العقد وهو انما يكون في المدة وأما الذي  
 بعده فانه أمر مستأنف اه حوى وفي شرح العلامة البكري عن خزانة الاكل لو استأجر دارا شهرين أو دابة  
 لركبها فمضى شهرين فمضى شهرين أو دابة فمضى شهرين أو دابة فمضى شهرين أو دابة فمضى شهرين أو دابة  
 وجعلها موزعة لما مضى ولما بقي (قوله الزيادة على المستأجر) يعنى اذا زاد الاجر عن القدر الذى أجر به المستأجر  
 (قوله ولوليتيم) سوى في الاسعاف بين الوقف وأرض النسيم وكذا في الجوهرية فجعل المستأجر فيه ما يدون أجر  
 المثل غاصبا وذكر انحصاف في كتابه انه لا يصير غاصبا ويلزمه أجر المثل حوى في حاشية الاشياء (قوله لم تقبل) قال  
 في الاشياء مطلقا وفسر الحوى هذا الاطلاق بما قبل مضى المدة وبه وفسره في تنوير الاذهان بشوله سواء زاد  
 عليه أحد في أجرته أم لا اه (قوله كالورخصت) أراد أنها لا تنقض برخص السعر سواء كان قبل مضى المدة  
 أو بعده كالورزادت اه (قوله فان الاجارة فاسدة) كما لو وقعت بدون أجر المثل (قوله لكن الاصح صحتها الخ) عبارة  
 الاشياء لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجر المثل وهو كذلك في بعض النسخ والوضع في التعبير أن يقول ولو اذى  
 رجل أنها بغين فاحش فالأصل صحتها بأجر المثل الا اذا أخبر القاضى يعنى لا يحكم بعدم صحتها بمجرد دعواه  
 انها بغين فاحش نظر الاصل المذكور بل يرجع الى قول أهل البصر والامانية (قوله فان أخبر القاضى ذو خبره)  
 والواحد يكتفى عندهما خلافا لعمدة اشياء (قوله وان شهدوا وقت العقد) وأصل بمقابلة حوى (قوله والا) أى  
 وان لم يخبر ذو خبره أنها وقعت بغين فاحش وقد قلنا ان الاصل العصمة (قوله فان كانت اضراراً وقعتا) فسر  
 العلامة ابن نجيم ذلك في فتاواه بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد أو اثنان اه وفي البناء يسع زاد بعض الناس

ولو بعته فاسدا شيئا (أحق بالمستأجر من  
 غرمائه) حتى يستوفى الاجرة المجهولة (الا انه  
 لا يسقط الدين به لانه أى به لانه هذا المستأجر  
 لانه ليس برهن من كل وجه (بخلاف الرهن)  
 فانه مضعون بأقل من قيمته ومن الدين كما  
 سيجب في باب جمع الفتاوى وفروع الزيادة  
 في الاجرة من المستأجر تصح في المدة وبه  
 وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولوليتيم  
 لم تقبل كما لو رخصت وان في الوقف فان الاجارة  
 فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول  
 لكن الاصح صحتها بأجر المثل ولو اذى رجل  
 انها بغين فاحش فان أخبر القاضى ذو خبره  
 انها كذلك فسحها وتقبل الزيادة وان شهدا  
 وقت العقد انها بأجر المثل والا فان كانت  
 اضراراً وقعتا لم تقبل

وان كانت الزيادة جبر المثل في المختار قبولها فيفسخها المتولى فان امتنع فالتقاضي ثم يجرها من زاد فان كانت دارا او حائنا او أرضا فارتبة عرضها على المستأجر فان قبلها فهو ربح حتى ولو زادت الزيادة من وقت قبولها فقط وان أنكر زيادة الجراثل وادعى انها انشرا فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجرها المتولى وان كانت مزرعة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع (١٤) لكن تضم عليه الزيادة من وقتها وان كان بني أو غرس فان استأجرها مشاهرة

فانما اتجره فغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها لا نفعا لها عند رأس كل شهر والبناء يملكه الناظر بقيمة مسحق القلع للوقف أو يصبر حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كل زيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد أحد للمتولى فسخها وعليه الفتوى ومالم تفسخ كان على المستأجر المسمى اشتباها معز بالصغرى قلت وظاهر قوله والبناء يملكه الناظر الخ انه يملكه لهية الوقف قهرا على صاحبه وهذا هو الأرض تنقص بالتنازع والاشترط رضاه كما في عاقبة الشروح منها البحر والمخ فيقول عليهم الانهم الموضوعة لنقل المذهب بخلاف قول الفتاوى وفي فتاوى مؤيد زاده من الوقف معز بالقصور ولين حانوت وقف بني فيه ساكنه بلا إذن متوليه ان لم يضر رفعه ورفع وان ضرت فهو المبيع ماله فليترص الى أن يتخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناؤه مانعا من صحة الاجارة لغيره اذا لا يذله على ذلك البناء حيث لا يملك رفعه ولو اصططوا أن يجعلوا ذلك للوقف بمن لا يجاوز أقل القيمتين من زرع أو مبنيا فيه صح ولولحق الآخر دين رفع الامر الى القاضي لينسخ العقد وليس للآخر أن يفسخ نفسه وعليه الفتوى وتجوز غنل الاجراء كالأول أقل مما يتعين فيه الناس لا بما لا يتعين قد يكون فاسدة فيؤجره اجارة صحيحة اما من الأول أو من غيره باجر المثل أو بزيادة بقدر ما يرضى به المستأجر انتهى وفي فتاوى الحانوتي بينة الاثبات مقدمة وهي التي شهدت بأن الاجارة أو لا أجر المثل وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض قال وبه أجاب بقيمة المذهب فليحفظ والله أعلم

(باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها)

أي في الاجارة (تصح اجارة حانوت) أي دكان (ودار بلايين ما يعمل فيه) ما اصرقه لامة عارف (و) بلايين (من يسكنها) فله أن يسكنها غيره باجارة غيرها كما سيجي (وله أن يعمل فيه) أي الحانوت والدار (كل ما أراد) فيتم ويربط دياره

في اجرتها لم يملكه اليه لانه متعنت اه (قوله وان كانت الزيادة جبر المثل) المراد أن تزيد الاجارة في نفسها القلوع سعرها عند الكل أما اذا زادت اجرة المثل لكثرة رغبة الناس في استجاره فلا كما في شرح الجمع للعيني وعبارته ولا تنقض الاجارة اذا زادت الاجارة أما اذا زادت الاجارة في نفسها الارغبة راغب ولا زيادة من قبل متعنت بل القلوع سعرها عند الكل فانها تنقض وتعد ثانيا ويجب المسمى بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجر المثل من بعد الثانية اه (قوله ثم يجرها من زاد) كذا وقع لغيره والاوى حذف هذه الجملة ليتأتى التفصيل المذكور بعد (قوله عرضها على المستأجر) ولا يعرض في الفاسدة وقيل يعرض فيها ايضا (قوله فلا بد من البرهان عليه) أي لا بد من دعى الزيادة من برهان يشهد على المسكر الذي هو المستأجر لان القول قول المنكر والبينة على المدعى والاصل بقضاء ما كان على الذي عليه كان حموى (قوله وان لم يقبلها أجرها المتولى) الاولى تقديم هذه على قوله وان أنكر زيادة اجرا المثل الخ (قوله فانما اتجره لغيره) محله ما اذا كانت تؤجر بزيادة لورفع البناء أم لو كانت لا تؤجر بزيادة أخذها لورفع البناء فانما اتجره في يده بذلك الاجر لان فيه ضرورة أفاده صاحب المحيط (قوله والبناء يملكه الناظر الخ) قار في البحر في شرح قوله فان مضت المدة فلعها وسلم فافارغة الا أن يفرم له المؤجر قيمته مقلوعا ويملكه بأن تقوم الارض بدون البناء والشجر وتقوم وبه اذلك فيضمن فحصل ما بينهم ما كذا في الاختيار (قوله وعليه الفتوى) وما في التارخانية زاد اجرا المثل ليس للمتولى نقض الاجارة بنقصان المثل لان اجرا المثل يعتبر وقت العقد فاذا كان المسمى وقت العقد اجرا المثل فلا يعتبر التغير بعد ذلك اه خلاف المفتي به حموى (قوله بخلاف فتوى الفتاوى) منها فتاوى مؤيد زاده التي ذكر عبارتها بعد والتجديد والخاتمة فانهم نقلوا أن المتولى لا يملك ذلك البناء قهرا على المستأجر ولو أضر وعبارة التجديد كما في المخ ثم بعد فسخ الاجارة ينظر ان كان رفع البناء لا يضر بالوقف يرفعه الباني لانه ملكه ويجبر على الرفع اذا لم يرفع هو وان كان رفعه يضر بالارض فليس للباني أي الرفع لانه وان كان ملكه فليس له أن يضر بالوقف ثم اذا كان يضر بالوقف فهذا على وجهين أما أن يرضى المستأجر أن يأخذ المتولى بناءه للوقف بقيمة من زرع أو مبنيا أي ما كان أقل أو لم يرض فان رضى فلقيم أن يدفع اليه أقل القيمتين ويملك البناء لاجل الوقف لان التملك بغير رضاه لا يجوز فيؤجرها من غيره أو يبنى الباني الى أن يتخلص ملكه ولا يكون بناء المستأجر مانعا من صحة الاجارة من غيره لانه لا يذله على ذلك حتى لا يملك رفعه اه لجعل الخسار للباني عند الاضرار بالقاع (قوله ان لم يضر رفعه رفعه) أي جبر عليه كما اذا بنى بالاذن بل ذلك أولى (قوله من تحت البناء) الاولى حذف تحت (قوله حيث لا يملك رفعه) حيثية تعليل (قوله ولولحق الآخر دين) أي ولا نقض له الا من العين المؤجرة وسيأتي بيان ذلك في الاعذار الموجبة لفسخ الاجارة ارشاه الله تعالى (قوله لينسخ العقد) أي عقد الاجارة ثم يبيعه القضاة الدين (قوله وتجوز) أي الاجارة وقوله مما يتعين فيه يرجع الى الاكثر والاقول (قوله فتكون فاسدة الخ) قد تقدم ما فيه (قوله وفي فتاوى الحانوتي الخ) عبارته سئل نور الدين الى الطرابلسي عما لو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وأن الاجارة المثل بعد أن أقيمت البينة بذلك ثم أقيمت بينة أنهم ادون اجرة المثل يعمل بينة بطلانهم أم لا أجاب بينة الاثبات مقدمة وقد اتصل بها القضاء فلا تنقض اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها) •

أي ذاخلاف والارضع أن يقول باب ما يجوز من الاعمال في الاجارة (قوله تصح اجارة حانوت أي دكان) قال الفارابي أصل حانوت قاعوز وأصلها الهاء وأبدلت تاء والحانوت بكروية حانوتي نسبة على القياس والحانوت يتباع به الخمر وهو الحانوت جمعه حانات والنسبة حانوتي على القياس اه وقيل أصله فعلوت كما تكون من المالك قابت الواو الفاعز كهوا وفتح ما قبلها كما في طالوت اه وفي القاموس الحانوت الدكان للخمارة يؤنت ويذكر والخمار نفسه والدكان كتمان الحانوت وجمعه دكاكين معرب اه ويطلق الدكان على الدكة التي يقعد عليها (قوله لصرفه للمتعارف) قال في البحر لان العمل المتعارف فيه السكنى فيصرف اليه وانه لا يتفاوت اه (قوله فله أن يسكنها غيره) أي ولو شرط أن يسكنها وحده - فنرداه اه - سري الدين وهذا في الدور والحوانيت كما هو الموضوع أما الثوب فلا بد من بيان لابه وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل بجر (قوله ويربط دوايه) أي فيما أعذر بطها قال الانتاني فان كان في الدار موضع معذر بط الدواب كان لذلك والا فلا لانه يؤدي الى افساد الدار اذ ربط الدواب في موضع السكنى افساد اه فلا يجوز له أن يجعل الدار المستأجرة اصطبل (قوله

ويكسر حطبه) قيده في البحر بالعتاد فأما إذا كان غير معتاد وتلف به شيء من ماله فله أن يخذله من ماله وفي المدي  
عن الزبلي وعلى هذا لو كسر الحطب المعتاد للطبخ ونحوه لأنه لا يوهن البناء وإن زاد على العادة بحيث يوهن البناء  
فليس له ذلك إلا برضا صاحبه اه وفي البحري الدق اليسير المعتاد اه (قوله وإن ضرب به بفتى) تباع فيه المصنف  
وهو تابع لنقل شيخه في جرحه عن الخلاصة وهو قد سقط في نقله ما منه يستفاد الحكم وهو المنع وعبارة الخلاصة  
كافي الرمز ولا يمنع من ربحي البدوان كان بضرب يمنع وعمله الفتوى اه قال الحوى بعد نقل ما في الرمز والحاصل  
أن ما يوهن البناء لا يستحقه عطل العقد إلا أن يشترطه أو يرضى المالك به وما لا يوهن يستحق به اه (قوله بالبناء  
للفاعل والمنقول) الأولى أن يقول من الثلاثي أو الرابحي قال في المنع فيه وجهان الأول أن يكون بفتح الياء من  
الثلاثي المجزئ فيكون التصاب حداً وما بعده على الحال وبفهم منه عدم اسكان غيره دلالة بالاولى الثاني أن  
يكون بضم الياء وكسر الكاف والتصاب ما بعده على الضعوية وبفهم منه عدم سكناه بنفسه بالإشارة لأنه إنما  
لم يجز أن يسكن غيره لأن ذلك يوهن البناء وفي سكتي نفسه ملتبس بهذه الاشياء اه هذا المعنى حاصل اه (قوله  
كألو أنكر أصل العقد) فإن القول له أي فكذلك إذا أنكر نوعاً منها (قوله وفيها الخ) في الحوى ولو عين نوعاً خالف إلى  
مثله أو دونه جازاه (قوله ولو فعل ما ليس له) أي وقد مضت المدة أو لم مضى بعض المدة هل يقطع أجره أو يجب  
يجز اه مقدسي (قوله يطل التقييد) الأولى أن يقول ويطل فيه التقييد ويكون كلاماً مستأنفاً قال  
في المنع ولا يعتبر في ذلك تقييده حتى إذا شرط سكنى رجل بعينه في الدار له أن يسكن غيره لأن التقييد لا يفيد  
إعطاء التفاوت (قوله بخلاف ما يختلف به) كالركوب واللبس فإنه بضمين إذا خالف لأن التعيين مفيد للتفاوت  
الناس في الركوب واللبس فيعتبر فاذا خالف صار متعباً فيضمين اه (قوله بخلاف الجنس) أي جنس ما استأجر به  
(قوله أو أصل فيها شيئاً) والأكس ليس باصلاح حوى (قوله لا تصح) وما كان قبل القبض أو بعده مجزئ ولو كان  
بواسطة ثالث للزوم تمامه المالك ذكر المؤلفات في المتفرقات قلت وعلى هذا فيطلب الفرق بين الاجارة بعد  
القبض والبيع حيث يجوز البيع من البائع بعد القبض اه حوى (قوله وسيجي تصحيح خلافه) أي خلاف  
لفصح فإنه قال في المتفرقات وهل يطلب الأولى بالاجارة للمالك الصحيح لا وبيان قلت وصححه قاضي خان وغيره  
وفي المضمرات وعليه الفتوى قال المؤلف ونقل المصنف عن الخلاصة ما يفيد أنه إن قبضه بعد ما استأجره  
بطلت والا فلا فيمكن التوفيق (قوله ما يزرع فيها) بفتح الياء حوى عن المعراج (قوله كي لا تنزع المنازعة) قال  
السيد الحوى في شرحه لأنها تستأجر للزرع مزة وللبناء أخرى وما يزرع متفاوتة وتعاوضه رافلاً بدم البنان  
لرفع النزاع اه ويرفع بتدوين الأخيرة اليه (قوله وتنقلب صحبة بزرعها) استحساناً فالنقطة قد عد عليه صار  
معلوماً بالاستعمال والفساد كان لأجل الجهالة فإذا ارتفعت وقت الزراعة كفي وصار كأن الجهالة لم تكن  
فعدت صحبة اه زبلي مختصراً وهذا يفيد تقييده بما إذا علم المؤجر بعين المزرع كما إذا علم بعين اللباس في صورة  
استئجار الثوب ولذلك قال العلامة المقدسي يذنب تقييده بما إذا علم المؤجر بما يزرع فرضي وبما إذا علم  
من ليس والا فالنزاع ممكن اه (قوله ولله استأجر الشرب والطريق) وإن لم يشترطهما بخلاف ما لو اشترى أرضاً  
فأتم ما لا يدخلان بالأدراك الحقوق ونحوها لأن الاجارة تعقد للاتفاق ولا انتفاع بالأرض إذا لم يدخل الشرب  
والطريق في قيد خلان لا يتحقق الانتفاع والمقصود من البيع تلك الرقبة لا الانتفاع به وإنما يجوز بيع الجنس  
الصغير الذي لا ينتفع به في الحال ويجوز بيع الأرض السجة ولا يجوز اجارته ما لعدم الانتفاع أقاده الشاي  
(قوله ويرزق زرع) قال في القنية لو استأجرها سنة لزرع ما شاء له أن يزرع زرعين ربيعاً وآخر يضيها اه فأن  
تري أن هذه مفروضة في استئجار مدة يمكن فيها زرعان وقد أطلق في عقد الاجارة (قوله والا لا) بأن كانت غير  
معتادة للري مثل هذه المدة التي عقد عليها الاجارة وإن جاء من المأجر ما يزرع بعضها فالمستأجر بالخيار إن شاء  
نقض الاجارة كلها وإن شاء لم ينقضها وكان عليه من الأجر بحسب ما روى منها اه قلت يؤخذ منه عدم صحة  
اجارة الأراضي العادية للزرع لأنها ليست معتادة للزرع اه حوى (قوله إن كان الزرع بحق) كأن كان باجارة  
ولو فاسدة كاجارة الوقف بدون أجر المثل على ما رجحه الخصاص من أن المؤجر بدون أجر المثل لا يكون غصباً  
ويكون عليه أجر المثل وفي فتاوى قارئ الهداية أن المستأجر اجارة فاسدة إذا زرع يتي وكذا المساقاة اه ومن  
الزرع بحق زرعها أعار به فلا يجوز اجارتها قبل أن يستحصد الزرع لكن إذا رجع المير قبل أن يستحصد الزرع بزم

ويكسر حطبه ويستنجي بجداره ويتخذ بالوعة  
إن لم تضرب بطن ربحي البدوان ضرب به بفتى  
قنية (غيره لا يسكن) بالإلقاء الفاعل والمنقول  
(ستداد أو قصاراً أو طماناً من غير رضا المالك  
أو اشتراطه) ذلك (في) عقد (الاجارة) لأنه  
يوهن البناء فيستوجب على الرضا (كألو أنكر أصل  
في الاشتراط) قال القول لله (و) كالألو أنكر أصل  
العقد (وإن أقام ما يئنه فالعينة بينة المستأجر)  
لأنه إذا زاد خلاصة وفيها استأجر للتصارة  
فله الحدادة أن اتحاد ضررها ولو فعل ما ليس  
له زرع الاجارة إنهم يدهم البناء بنمته ولا أجر  
لأنهم لا يجتمعان (وله المسكن بنفسه واسكان  
غيره باجارة وغيرها) وكذا كل ما لا يختلف  
بالمستعمل يطل التقييد لأنه غير مفيد للتفاوت  
ما يختلف به كما يجي ولو أجرها بخلاف  
بالفضل إلا في مثله إذا أجرها من المؤجر  
الجنس أو أصل فيها شيئاً أو لوجها من المؤجر  
لا تصح وتنفذ (قوله لا جارة في الأصح مجزئ  
للجوهرة وسيجي تصحيح خلافه قنية (و) تصح  
اجارة (أرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها  
أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء) كسبلاً  
أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء) كسبلاً  
تقع المنازعة والافهي فائدة للجهالة وتنقلب  
صحبة بزرعها ويجب المدي والامتنان  
الزرب والطريق ويرزق زرعين ربيعاً  
ونحوها ولو لم يكن الرعاة لعمال لا يستأجرها  
له في أكرى أن أمكنه الزراعة في مدة  
العقد جازوا لا وتعامه في القنية (أجرها  
لا تجوز) الاجارة

المستعمل بالارض لما يستقبل أفاده أبو السعود (قوله لكن لو حصده وسلمها الخ) صادق بما اذا كانت المدة  
 باقية وفسخ فيها وكذا يقال في قوله مالم يستحصدا الزرع (قوله مالم يستحصدا الزرع) أى مالم يؤل الزرع الى الحصاد  
 بشرئته ما يده وهو بالنسبة للقاع والفاعل الزرع (قوله الا أن يؤجرها مضافة الى المستقبل) بشرط أن تكون  
 الارض فارغة عند مجيء الزمن الذى أضيفت الاجارة اليه أبو السعود عن شيخه (قوله مطلقا) أى سواء كان الزرع  
 بحق أم لا ولا حاجة اليه لانه اذا علم ذلك فيما اذا كان بحق يعلم في غيره بالاولى (قوله بجبره) أى بسبب جبر الزارع  
 (قوله أدرك أولا) لانه لاحق لصاحبه فى ابقائه بجبر (قوله تصح اجارة الدار المشغولة) عقد صاحب القنية لذلك بابا  
 حيث قال باب اجارة المشغول آجر دار الوقف وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهى مشغولة بتبائع جازوا ابتداء  
 المدة من حين تسليمها اه (قوله وسيجب في المتفرقات) قال هناك لكن حرز محشى الاشياء صحة اجارة المشغول  
 ويؤمر بالتفرغ والتسليم مالم يكن فيه ضرر فله فسخها اه (قوله أمكن زرعها أم لا) بأن كان لا يشاء المالك لانه لم  
 يستأجرها للزراعة بخصوصها حتى يكون عدم ربحها فسخها لها أفاده فى الجبر (قوله قلعهما) أى الا أن يكون  
 فى الغرس غرة فبقى بأجر المثل الى الادراك (قوله وسلمها فارغة) وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فليس له  
 اصلاحها جوى وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو ما فى الاسعاف والعمادية من أن البناء اذا كان لا يضرب  
 بالوقف رفعة الباني لانه ملكه ويجبر عليه وذكر فى القنية ما يخالف ذلك حيث قال استأجر أرضا وقفا وغرس فيها  
 وبى ثم مضت مدة الاجارة فلما استأجر أن يستقبلها بأجر المثل اذ لم يكن فى ذلك ضرر ولو أبى الموقوف عليهم الا  
 القلع ليس لهم ذلك اه وسلك أبو السعود طريق التوفيق بين العبارتين فحمل ما فى الاسعاف وغيره على ما اذا كان  
 ابقاء البناء والغرس يضرب بالارض وما فى القنية على ما اذا لم يضرب وهو مخرج ما فيها حيث قال اذ لم يكن فى  
 ذلك ضرر قلت وقد ذكر بعضهم ان ما فى القنية اذا انفردت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكتب المشهورة  
 أو يحمل على اختلاف المناهج وأفاد أبو السعود انه على ما فى القنية لا يحتاج فى ثبوت الخلو الى الحكم به من  
 حاكم مالكي الاعلى وجه الاحتياط اه وظاهر من صنيع المصنف أن هذا فى الملك وقوله ولو استأجر أرض وقف الخ  
 حكم الوقف بخصوصه (قوله اعدم نهايتها) أى لانه ليس لهايتها مأمدة معلومة وبقاؤه ما يضرب الارض  
 بخلاف الزرع حيث يترك بأجر المثل لرعاية الجانيين لان نهايتها معلومة جوى (قوله أى البناء أو الغرس) أى قيمة  
 كل واحد منهما فأنفرد الضمير نظرا الى كل واحد (قوله بأن تقوم الخ) هو الذى ذكره غيره ولكنه لا يصح تصويرا  
 له قلوع قد بر (قوله لان فيه نظرا لهما) حيث أوجبنا تسليم الارض الى مالكها بعد انقضاء مدة الاجارة  
 وأوجبنا لصاحب البناء والغرس قيمته ما قلوعين لان أصل وضعهما بحق (قوله وهذا الاستثناء من لزوم القلع)  
 قائم قدر يلزم الباني والقارس القلع والتسليم الا اذا غرم المؤجر له القيمة فلا يلزم به ما ولا نظر لكون الارض تنقص  
 بالقلع أولا لان ذلك النظر انما هو من حيث الجبر وعدمه بجبر وقصد صاحب الجبر الرد على الامام الزبائى  
 فى قوله هذا أى قول المصنف الا أن يغرم المؤجر قيمته مقلوعا اذا كانت الارض تنقص بالقلع لان الواجب دفع  
 الضرر عنه ما اذا كانت أرضه تنقص بالقلع تضرب به فكان له دفع هذا الضرر بدفع القيمة الى المستأجر  
 وينفرد به لان المستأجر لا يضرب بذلك اذا الكلام فى منحق القلع والقيمة تقوم مقامه وان كانت الارض  
 لا تنقص بالقلع وأراد أن يضمن له قيمته ويكون له البناء فليس له ذلك الا برضا صاحبه لاسوائهم ما فى ثبوت الملك  
 وعدم ترجيح أحدهما على الآخر فلا يضمن اتفاقهما فى الترتيب بخلاف القلع حيث يتفرد به أحدهما فى هذه الحالة  
 دون الآخر اه ولم يظهر وجه الرد انما ذلك نظرا باعتبارين الجبر وعدمه فيستظهر فيه الى تنقص الارض وعدمه  
 ولزوم القلع وعدمه فيستظهر الى المؤجر هل يغرم القيمة أو يرضى أولا (قوله أو يرضى المؤجر الخ) ذكر السيد أبو السعود  
 بحثا أن يحمل اشتراط رضا المؤجر بالترك اذ لم يشترط المستأجر بقا ما يده أو غرسه بأجر المثل بعد انقضاء المدة  
 ولم يكتفى فيه ضررا ما اذا اشترط ذلك فله الاستبقاء بغير رضاه وهو يحمل مسئلة القنية الآتية وتقدم  
 الكلام عليها وقد علمت انه لا بد من قول على ما انفرد به صاحب القنية فيما على أنه قد يقال ان هذا الشرط يفسد  
 الاجارة لانه لا يتقضى به العقد وفيه نفع للمستأجر اذ لا يشترط نحو هذا الشرط الا اذا عادت منه ثمرة  
 عليه ولا يلائم العقد ايضا فليأمل (قوله ان بأجر) بأن يعقد بقاءه ما فى الارض عقد اجارة بشرطها  
 (قوله فلهما) مرتبط بقوله والا فاعارة (قوله يجبر القيم) نظرا لاصلاح الوقف (قوله الخ) تمام عبارة القنية

الكن (لو حصده وسلمها انقلب) جائز (مالم  
 يستحصدا الزرع) فيجوز ويؤمر بالحصاد  
 والتسليم به بقى برزنية (الا أن يؤجرها مضافة  
 الى المستقبل فيجوز مطلقا وان) كان الزرع  
 (بغـ برحق) حيث (لا يمكن التسليم بجبره على  
 قاهه أدرك أولا) فتساوى قارى الهداية  
 وفى الوهبانية تصح اجارة الدار المشغولة بهى  
 ويؤمر بالتفرغ وبقاؤه ابتداء المدة من حين  
 تسليمها وفى الاشياء استأجر مشغولا وفا  
 صحت فى الدارغ فقط وسيجب فى المتفرقات  
 (و) تصح اجارة أرض (البناء والغرس) وسائر  
 الانتفاعات كطبخ آجر ونخف ومقبلا ومراحا  
 حتى يلزم الاجرة بالتسليم أمكن زرعها أم لا  
 بجبر (فأرقت المدة قلعهما وسلمها فارغة)  
 اعدم منها ما لم يمار الا أن يغرم له المؤجر قيمته  
 أى البناء أو الغرس (مقلوعا) بأن تقوم  
 الارض بم ما يده ونه ما فيه من ما بينهما اختيار  
 (ويملكه) بالنسبة عطف على يغرم لان فيه  
 نظرا لهما قال فى الجبر وهذا الاستثناء من  
 لزوم القلع على المستأجر فافاد أنه لا يلزمه  
 القلع لورضى المؤجر بدفع القيمة لكان  
 ان كانت تنقص بملكه اجبر على التسليم  
 والا فبرضا (أو يرضى) المؤجر عطف على  
 يغرم (بتركه) أى البناء أو الغرس (فيكون  
 البناء والغرس لهذا والارض لهذا) وهذا  
 الترتيب ان بأجر فاجارة والا فاعارة فلهما  
 أن يؤجراهما بالثالث ويتسما الا جرعلى  
 قيمة الارض بلبناه وعلى قيمة البناء بلا أرض  
 فبأخذ كل حصته محتملى وفى وقف القنية بى  
 فى الدار المسئلة بلا اذن القيم وزرع البناء يضرب  
 بالوقف بجبر القيم على دفع قيمة للباني الخ

ويجوز لامة استأجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفة اذ لم يضر بالارض بدون صريح الاذن من المتولي دون  
غير الحياض وانما يحل للمتولي الاذن فيما ين يديه الوقف خيرا وهذا اذ لم يكن له قرار العمارة فيها اما اذا كان  
فيحوز الحفر والغرس والحياض من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة اه بحره وغيره (قوله وبني) الواو يعني أو  
(قوله ليس لهم ذلك) تقدم ما فيه وقد يحمل ما فيها على ما اذا كان لوزعها من يده هذا المستأجر بوجرها  
اغيره بهذا الاجر فينتد يتوجه على القيم أن يقال له ما الفائدة في نزعهما من هذا ثم اجارتهما من غيره مع اتحاد  
الاجر والله تعالى أعلم بالصواب وفي شرح المؤلف للمتنق بعد ما ذكر مسألة المصنف السابقة وهي  
فان مضت المدة فلهما وسلمها فاعرغ الخ قال ولو وقفنا لامة استأجر اتمها بأجر المثل ولو جبر الا لضرورة  
وهذا يفيد أن موضوع كلام المصنف في الملك وما ذكر في القنية موضوعه في الوقف وبؤيده ظاهر صنيع المصنف  
كاتبهنا عليه لكن يكر عليه أن نص الاسعاف والعمادية صريح في أن البناء اذا كان لا يضر في الوقف وجب  
رفعه قد بر (قوله وبمذا تهم) مسألة الارض المحتكرة أي حصة حكمها وهي مالوا استأجر أرضا وقفا لبنين فيها  
او يغرس ثم مضت مدة الاجارة فلامه استأجر أن يستبقها بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر ولو أبي الموقوف  
عليهم الا القاع ليس لهم ذلك اه طوري وفي أبي السعود قهمل أن المستأجر اذا جنى بشرط استبقاء العمارة له  
بأجر المثل بعد انقضاء مدة الاجارة ثبت له حق القار حيث لا ضرر على الوقف وحينئذ ليس للمتولي عاقبة  
لجهة الوقف الا برضاؤه وكمذا ليس له تكليفه القلع وهذه هي مسألة الخلق التي اشار اليها في البحر بقوله وبديله  
مسألة الارض المحتكرة اه (قوله والرطبة) بالقح هي البرسيم وقبل غير ذلك وهذا أولى مما في الطوري فانه عين  
ما في المصنف (قوله كالشجر) أي لا كزرع والاولى تأخير هذه المسئلة بعد بيان حكم الزرع (قوله فتقطع الخ)  
هذا تفريع غير ظاهر لان الحكم الذي ذكره المصنف انها تبقى الارض بأجر المثل حيث لا ضرر وان أبي الموقوف  
عليهم الا التلع ليس لهم ذلك ثم ظهر لي انه مرتبط بما قبل مسألة الوقف (قوله او زهره) الاولى التعبير بالخراب  
الزهر وغيره (قوله كما في الفجل) بضم الفاء كما سبق وفيه أن الفجل والجزر ليسا من الرطبة بل يعلقان مرة واحدة  
ثم لا يعودان (قوله وقواه بما في معاملة الخالية) المأولة المساقاة ذكر في الهندية لودفع أرضا للزرع فيها  
الرتاب أو دفع أرضا فيها أصول رطبة باقية ولم يسم المدة فان كان شيا ليس لابتداء نبتاته ولا لانتهاء جذه  
وقت معلوم فامعالمه فاسدة فان كان وقت جذه معلوما يجوز ويقع على الجدة الاولى كما في الشجرة المنمرة (قوله  
رعاية للباينين) فروعي جانب مالك الارض بايجاب أجر المثل له وروعي جانب المستأجر بابقاء زرعها الى انتهائه  
(قوله أما بعدهما) أجر المثل والفرق انه بائنه المدة لم يبق حكم الذي تراخى عليه من المدة لا ارتفاع العدة  
بانقضاء ثما فاحتج الى تسمية جديدة ولا كذلك قبل انقضاء المدة لانه بقي بعض المدة التي عيها فاستغنى عن  
تسمية جديدة اه (قوله المستعبر) أي مستعبر الارض للزرع اذا اراد صاحبها الرجوع فيها والزرع لم يدرك فانه  
ترك في يد المستعبر بأجر المثل الى حصاده (قوله فترك الخ) هذا قاصر على ما اذا استعارها للزرع ولم يبين حكم  
ما اذا استعارها للبناء والغرس والظاهر أن حكم المستأجر يجري فيه (قوله مطاقتا) أي وان لم يدرك (قوله لطلعه)  
وهو واجب الهدم لا التبرير جوى وغيره (قوله أي بقضاء) أي بقاء ما في الارض بأجر المثل وأطلق في الاجر فتم  
أجر المثل في القضاء والمسمى في العدة (قوله حتى لا يجب الاجر الا بأحدهما) استثنى في الشرع لاية أرض الوقف  
والتيتم والمدة للاستغلال فان وجوب اجر المثل لا يتوقف على القضاء ولا على العدة اه أبو السعود (قوله  
للكوب والحل) ولو استأجرها ليجعل عليها أن يركبها وان استأجرها ليركبها ليس له أن يجعل عليها ولو جعل عليها  
فلا أجر عليه لان الركوب يسمى حلا يقال ركب فلان وحل معه غيره ولا يسمى الحسل ركوبا أصلا اه خلاصة  
(قوله لا يجنبها) أي يتقودها الى جنبه أفاده في القاموس وذلك لعدم التعارف ولجل مدة الانتفاع (قوله  
ولا يركبها) لم يصرح بنفسه وهو فيه دأه انه اذا استأجرها لهما يصبح نظرا للركوب وغيره تتبع له وبحره  
(قوله ولا لاجل ان يزين بيته) فتح البناء من زانه قلت من هذا النظم ما يدخل في الزينة في البلاد فلا يجوز نفسه  
الاجارة اه ومنزل حكم الزينة حكم مالوا استأجر ثوبا ليدس طها في بيته ولا يجاس عليها ولا ينام فانه لا يجوز ذكره  
العلامة عبد البر (قوله لا صلى فيه) موافق كان المستأجر مسألا أو كافر الا أن الفاسد من جهل مدة الانتفاع حتى  
لو وقفها صحت الاجارة ولا لا يختلف بالذمة الى المسلم والكافر وكذا اذا جعلت العدة كون المنفعة غير

ولو استأجر أرض وقف وغرس فيها) وبني  
(ثم مضت مدة الاجارة فلهما استأجر اتمها بقاؤها  
بأجر المثل اذ لم يكن في ذلك ضرر) بالوقف  
(ولو أبي الموقوف عليهم الا التلع ليس لهم  
ذلك) كذا في القنية قال في البحر فمذا تهم  
مسألة الارض المحتكرة وهي منقولة أيضا  
في أوقاف الخصاص (والرطبة) عدم نبتاتها  
(كالشجر) فتقطع بعد مضى المدة ثم المراد  
بالرطبة ما يبقى أصله في الارض أبدا وانما  
يتخلف ورقه ويبيع أو زهره وأما اذا كان  
له نهاية معلومة كما في الفجل والجزر  
والباذنجان فينبغي أن يكون كزرع يترك  
بأجر المثل الى نهايته كذا حرره المصنف في  
حواشي الكتبخة وقواه بما في معاملة الخالية  
فليحفظت بقوله نهاية معلومة لكنها بعيدة  
طويلة كما نصب فيكون كأنه جرح في فتاوى  
ابن الحاجي فليحفظ (والزرع يترك بأجر المثل  
الى ادراكه) رعاية للباينين لان له نهاية كثر  
(بجلاص موت أحدهما قبل ادراكه فانه يترك  
بالمسمى) على حاله (الى الحصاد) وان  
انفسخت الاجارة لان ابقاءه على ما كان  
أولى ما دامت المدة باقية أما بعدهما فأجر  
المثل (ويحقق بالمستأجر المستعبر) فترك الى  
ادراكه بأجر المثل (وأما بالغاصب فيؤمر  
بالقلم طلقا) الظلم ثم المراد بقوله لم يترك  
الزرع بأجر أي بقضاءه ويعقد هما حتى لا يجب  
الاجر الا بأحدهما كذا في القنية  
فليحفظ بحر (و) تصح (الاجارة للركوب  
والحسل والنوب للرس لا) تصح اجارة الدابة  
(لجنبها) أي لاجل أن يجعلها اجنبية بين يديه  
(ولا يركبها ولا) تصح اجارته أيضا (له) لاجل  
(أن يركبها) على باب داره ليراعها الناس  
فيقال له فرس (أو) لاجل أن (يزين بيته)  
أو حافونه (بالركوب) لما قدمنا أن هذه منفعة  
غير مقصودة من العين واذا فسدت فلا أجر  
وكذا لو استأجر بيتا يسكن فيه أو طيما يبيعه

مقصودة ذكر العلامة عبد البر راداه على مصنف الوهبانية انه لا يصح استبحاره للصلاة من كافر (قوله أو كتابا) منه يعلم فساد اجارة اجزاء القصص كل لذة بقدر معلوم كالدهمة وغيرها وهو عما يفعله بعض الناس (قوله وان لم يقيد هابر اكب ولا بس) بأن عم كان يقول على أن اركب أو ألبس من شئت جوى (قوله وتعين أول راكب ولا بس) لتعيينه مراد من الاصل فساد كالتص عليه ابتداء بجر (قوله وان لم يسكن من بركب) الصواب أن يقول ولو استأجر هالركوب مطلقا وذلك كان يقول للركوب ولم يرد أفاده الجوى (قوله فسدت للجهالة) قال صاحب البحر والفرق انه في الثانية صار الركوبان مثلا من شخصين كالخفين فيكون الموقوف عليه مجهولا فلا يصح وفي الاولى رضى المالك بالتقدير الذي يحصل في ضمن الركوب فصار الموقوف عليه معلوما اه (قوله وتنقلب صحبة بركوبها) سواء ركبه بنفسه أو أركبه غيره ويجب الاجر المسمى استحسانا وفي القياس أجر المثل لانه استوفى المنفعة بحكم عقد فاسد ووجه الاستحسان أن المفسد وهو الجهالة قد زال فيزول الفساد لانه لا ينجعل التعيين في الانتهاء التعيين في الابتداء ولا ضمان بالهلاك لانه غير منقطع اعدم المخالفة زياحي (قوله وان قيد براكب أو لا بس) وليس له في التقيد الاجارة والاعارة والايديع ولو اضرورة وله ذلك في صورة التعميم بجر (قوله ضمن اذا عطيت) لان الناس يتفاوتون في العلم براكوب واللبس قرب خفيف يكون ركوبه أضمر على الدابة يلعله ورب ثقل لا يضمر ركوبه بالدابة لعله قاله الاتقاني (قوله ولا اجر عليه) لانه لا يجره لافعاله الا فاسد الابتداء والاتلاف لا يقابل بالاجر (قوله وان سلم) لانه يكون غاصبا ومناقع الغصب غير مضبوطة الا فيما استثنى (قوله اقعده فيه حدادا) أي مع انه ليس له ذلك لما تقدم من انه لا يسكن حدادا ولا قصارا ولا طحانا (قوله وانه مما لا يوهن الدار) فيه نظر اذ قد تقدم أن التصارة والحدادة مما يوهن بناء الدور والحوادث اه جوى (قوله لانه مع النعمان متمم) تعليل لقوله ولا اجر له اه حاي (قوله ومثله) أي ما ذكر من الدابة والنوب في التعميم وعدمه والنعمان بالعطب وعدم لزوم الاجر قال الشافعي في حاشيته اذا استأجر دابة للركوب ولم يسكن من بركبها لا تصح الاجارة وكذا اذا استأجر ثوبا لللبس ولم يسكن من بلبسه وكذا اذا استأجر قدر للطبخ ولم يسكن ما يطبخ فيه او كذا اذا استأجر أرضا للزراعة ولم يسكن ما يزرع فيها او قد روي بذلك عن شرح الطحاوي اه (قوله كالفسطاط) عندهما فانما تتفاوت يتفاوت الناس في نصيبها واختيار محالها وضرب أو تادها وجهه محمد كسكنى الدار اه جوى وفي البرزانية وأوتاد الفسطاط على المستأجر والاطناب على المؤجر اه (قوله له ان يسكن غيره) وله أن يسكن زائدا على الواحد كما في نظم هذا الكتاب لابن الفسيح لما تقدم من عدم التفاوت قلت فيه نظر فان سكنى الجماعة ليست كسكنى الواحد باعتبار حاجتهم الى الوضوء وكسر الطيب وغير ذلك فليتأمل اه جوى وأفاد في الهندية أنه اذا اشترط أن لا يسكن غيره معه ان لم يكن في الدار تربة بالوعة ولا يتروضه فلا منفعة للمؤجر بهذا الشرط وكثرة السكان توهن البناء فلا يفسدها هذا الشرط واذا كان في الدار ما ذكر كان في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يشترط به العقد فلا يجب فسادها واذا فسدت وسكن فيها المستأجر فعليه أجر المثل بالغاما بالغ (قوله وان سعى نوعا وقد را) النعمير في سعى يرجع الى المؤجر أو المستأجر (قوله ككبريت) الكثر هو القدر والبر النوع والكرستون قنيزا والنفير غانية مكاكيل والمكول صاع ونصف فيكون اثني عشر صاعا وهذا عند أهل بغداد والكوفة اه مفاتيح العلوم وله تقدير آخر في عرف البصرة وواسط اه جوى بتصرف (قوله له جل مثله) في النقل والضرر كبر غيره وقد عين بر جوى (قوله وأخف) ككبره وشبهه وبعبارة شافعي (قوله لا أضمر) بالنسخ جرحا على مثله وبالضم عطف على جل والاصل لا اجل أضمر تخفيف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع أفاده الجوى (قوله مقدرة) أي معسنة قد راو نوعا ودخل في ذلك زراعة الارض نوعين نوعا للزراعة له أن يزرع مثله وأخف منه لا أضمر (قوله ومنه) أي من غير الجائز المفهوم من قوله لم يجوز (قوله قطنا) أو تينا أو حطبا أو الاصل أن المسمى متى كان محجولا فحمل غيره واستويا وزنا لأن المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى ضمن لان المحمول يكون أضمر بالدابة من المسمى كالمسمى بر الحمل كوزنه وان كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أكثر من المسمى لا يضمن لانه أبسر فلا يضمن بالخلاف اليه الا اذا جاوز المحمول موضع الحمل وبه يقتضى جوى وفي الزياحي ولو حمل عليه مثل وزن الحنطة قطنا ضمن لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر من الحنطة وفيه حرارة أيضا فكان أضمر عليه من الحنطة فصار كما اذا حمل عليه تينا أو حطبا اه (قوله لا شعير في الاصح) يعني أنه لو عين قدرا من الحنطة فحمل على مثل وزنه

أو كتابا ولو شمر بالية - رآه ومعه ما شرح  
وهبانية (وان لم يقيد هابر اكب ولا بس  
أركب من شاء) وتعين أول راكب ولا بس  
وان لم يسكن من بركب فسدت للجهالة وتنقلب  
صحبة بركوبها (وان قيد براكب أو لا بس)  
تخالف ضمن اذا عطيت ولا اجر عليه وان سلم  
تخالف حانوت اقعده فيه حدادا مثلا حيث  
يجب الاجر اذا سلم لانه لما سلم بين أنه لم يخالف  
ونه مما لا يوهن الدار كافي الغاية لانه مع  
النعمان متمم (ومثله) في الحكم (كل ما يختلف  
بالعمل) كالفسطاط (وفيما لا يختلف فيه  
بطلان تقييده به كما وشروط سكي واحده أن  
يسكن غيره) لما روي أن التقيد بغيره يند  
(وان سعى نوعا وقد را ككبريت) أن من  
وأخف لا أضمر (المع) والاصل أن من  
استحق منفعة مقدرة باله قد فاسد نوعا  
أو مثله أو دونها جاز ولو أكثر لم يجوز ومنه  
تحميل وزن البر قطنا لا شعير في الاصح



شعير افعلت لا يضمن على حاذب اليه شيخ الاسلام في شرحه قال وبه كان يفتي الصدر الشهيد لان ضرر الشعير  
 في حق الدابة عند استوائها وزناً خف من ضرر الحنطة لانه يأخذ من ظهر الدابة أكثر مما تأخذ الحنطة فيكون  
 أخف عايم بالانسياط ومقابلها في النهاية وعزاه الى المبطوط انه يضمن (قوله ولو أورد من يستمسك بنفسه)  
 رديف من نعمه خلفه على ظهر الدابة وقيد بقوله أورد لان المستأجر لو كان هو الرديف يضمن الكل نقله  
 في الغاية عن الاستيعاب وبأني تمامه (قوله ولا اعتبار بالنقل) قال السيد الجوى بعد قول المصنف ضمن النصف  
 ولو كان أثقل لان ثقلها لا يتشأن الثقل قرب ثقل يحسن الركوب لا يضرب الركوب وخفيف بضربه لعله والاشنان  
 لا يوزن ببيان فاعتبر عدد اراكب كعدد الحنطة في الجنائيات اه والحنطة جمع جان كقضاة وقاض يعني اذا جرح  
 رجل رجلاً جراحة واحدة والاشتر عشر جراحات خطافات قاذية بينهم ما أنصافاً لانه رب جراحة واحدة أكثر  
 تأثيراً من عشر جراحات اه عناية (قوله بكل حال) أي وان كان لا يستمسك (قوله لكونه في مكان واحد) فيكون  
 أشق على الدابة زليجي (قوله لا يستمسك) مفهوم المستمسك (قوله وليس المراد أن الرجل يوزن) أي ويوزن الجمل  
 لتصرف الزيادة اليه مخ (قوله كم يزيد) أي الحمل على ركوبه في الثقل اه مخ (قوله للماتر) أي من كونهما  
 في مكان واحد (قوله وكذا لو ليس ثياباً كثيرة) قال في المخ ولو استأجر هالير كهنا لم يس من الثياب أكثر مما عليه  
 ضمن وان لبس ما يلبسه الناس ضمن بحساب ما زاد اه فالمراد بقوله أكثر مما عليه أي وأكثر مما يلبسه الناس (قوله  
 لركوبه بنفسه) هذا جواب عن سؤال حاصله أن الاجر والضمان لا يجتمعان وفي هذه المسئلة اجتمعوا وحاصل  
 الجواب أن الاجر في مقابلة ما استوفاه من منفعة ركوبه ولا ضمان فيه والضمان في مقابلة ما استوفاه رديفه من  
 منفعة ركوبه ولا اجر فاختلف المحلان والسببان فلا تنافي كذا يحيط العلامة يحيى السيراى جوى بتصرف  
 (قوله أي نصف القيمة) هذا انما يظهر في المستمسك وقباص غير المستمسك أن يضمن ما زاد الثقل مع الاجر (قوله  
 ان ضمن الراكب) أي المستأجر (قوله والا) أي ان كان مستأجر الراجح اه شاي (قوله لانه الواسل) أي في جميع  
 الدور (قوله لانه لو أفعده في السرج) الاولى أن يقول لانه لو كان المستأجر هو الرديف ضمن وهو الذي نقله  
 صاحب الغاية عن الاستيعاب وقيد به مسئلة ما لو أفعده في السرج (قوله ما يخالفه) حيث قال قوله فأورد  
 رجلاً معه خرج مخرج العادة لان العادة أن المستأجر يكون أصلاً ولا يكون رديفاً اذا استأجر لوجه نفسه  
 رديفاً وغيره أصلاً فحكمه كذلك اه (قوله فليستأمل عند الفتوى) اشار الى انه ما قولان وأقول قد ايد ما في الغاية  
 من نظيره في الحكم (قوله لا يجتمعان) محله ما اذا ملك العبد المؤجر بالضمان فانه لا اجر في ملكه ولا وجه لذكر  
 هذه العبارة لما علم من انه لم يملك شيئاً من الضمان مما شغل بر كواب نفسه وجميع المسمى بمقابلته ذلك وانما ضمن  
 ما شغل بر كواب غيره ولا اجر بمقابلته ذلك اه (قوله وان استأجرها ليجعل عليها مقدارا) مودته أكثر اجمال  
 عليها عشرة مخاتيم حنطة لجمل عليها أحد عشر مختموماً قبلت المكان الذي سماه ثم عطيت من ذلك فعليه  
 الذكر اكملوا وعليه جزء من أحد عشر جزءاً من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها لاثبات الف - صل بفعل الكل وبعضه  
 مأذون وبعضه غير مأذون فيسقط حصة الجمل المأذون ويجب حصة الباقي ذكره الاستيعابي والمخاتيم جمع  
 المختموم وهو الصاع وشبهه حديث الخدرى الوسى ستون مختموماً وانما يحس به لانه يجعل على اعلاه خاتم مطبوع  
 لئلا يزداد أو ينقص سري الدين عن المغرب (قوله ضمن ما زاد الثقل) قال الاثناني الثقل بكسر التاء وفتح التاف  
 خلاف الخفة والثقل بكسر التاء وسكون القاف الحمل والثقل بنهتين. تناع المسافر وانما قيل للجن والانس  
 الثقلان لانهم اقطان الارض فكانت ثقلها اه (قوله فان حملها صاحبها بيده وحده) صورته استأجرها ليجعل  
 ايام عشرة مخاتيم فجاء بجوالت فيه عشرون وأمر المكاري بحملها لجملها وحده أي وعطيت فلا ضمان أصلاً  
 ولو قال المالك هو عشرة كما في العمادية فيقال له كان ينبغي لك أن تزن قال العلامة المقدسي وفيه تأمل وكأنه  
 يشير الى الضمان بسبب انه لم يعلم وهو بحث (قوله عمادية) ونحوه في تمة الفتاوى (قوله وجب النصف على  
 المستأجر بفعله وهو دفعه لربها) لانها ملكت بفعله بوجب الضمان وهو فعل المستأجر وفعله لا يوجب وهو فعل  
 صاحب الدابة فيجب النصف على المستأجر ويوم دفعه لربها صاحبها مخ عن المحط ونقل بعده عن الخلاصة انه يضمن  
 ربع القيمة لان النصف مأذون فيه والنصف الآخر غير مأذون ويحملها ايضاً نصف هذا الحنف ونقله في حاشية  
 الشاي عن تمة الفتاوى وفي حاشية سري الدين عن الخلاصة والمبطوط (قوله جوارقنا) جمعه جوارق يفتح الجيم

(ولو أورد من يستمسك بنفسه وعطيت  
 الدابة يضمن النصف) ولا اعتبار بالنقل لان  
 الآدمي غريب وزون وهذا (ان كانت  
 الدابة تقطع حمل الاثنين والا فالكل) بكل  
 حال (كل واحد) وان كانت تقطع حملها  
 يضمن الكل (وان كان الرديف  
 لكونه في مكان واحد) وان كان الرديف  
 صغيراً لا يستمسك يضمن بقدر نقله (كعمله  
 شيئاً آخر ولو من ملك صاحبها كوله التناقض  
 اعدم الاذن وليس المراد أن الرجل يوزن بل  
 أن يبال أهل الخبرة كم يزيد ركوبه على  
 موضع الحمل ضمن الكل للماتر وكذا لو ليس  
 ثياباً كثيرة ولو ما يلبسه الناس ضمن بقدر  
 ما زاد مخاتيم (واذا ملكك به بلوغ النصف  
 وجب جميع الاجر) لركوبه بنفسه (مع  
 التضمن) أي النصف القيمة لركوب غيره من  
 ان ضمن الراكب لا يرجع وان ضمن الرديف  
 رجع لومته أجزاً من المستأجر والا فليد  
 بكونه أعطيت لان الواسل لم يمسك فقط  
 وبكونه أورد فانه لو أفعده في السرج صار  
 غاصباً فلا اجر عليه بخلافه في الغاية لكن في  
 السراج الوهاج عن المشكل ما يخالفه  
 فليستأمل عند الفتوى كيف وفي الاشياء  
 فليستأمل أن الاجر والضمان لا يجتمعان  
 وغيرهما أن الاجر والضمان لا يجتمعان  
 (واذا استأجرها ليجعل عليها مقدارا) مودته أكثر اجمال  
 عليها أكثر منه فعطيت ضمن ما زاد الثقل  
 وهذا اذا حملها المستأجر (فان حملها صاحبها  
 بيده) وحده فلا ضمان على المستأجر (لانه  
 هو المالك عمادية) (وان حملها) الجمل (دها)  
 ووضعها عليها (وجب النصف على المستأجر)  
 بفعله وهو دفعه لربها (ولو) كانا لير  
 مثلاً (في جوارقنا) كل واحد منهما  
 (جوارقنا) أي وعطيت لهما



والجواب بقا أيضا ورواها قالوا الجواهرات ولا يجوز سمي به كذا في مختار اللغة من (قوله أي ما رزمن الحكم) وهو ضمان ما زاد النفل في المسئلة الأولى (قوله تطيق) قال في القاموس وقد طاقه وطوقا وطاقه اه أبو السعود (قوله الاجر للعمل والضمان للزيادة) هذا جواب عما يشال كيف اجتمع الاجر والضمان وقد تقدم نظيره أفاده في البحر (قوله انها من جنس المسمى) لان الزيادة من جنس المزيد عليه (قوله اذا سلمت) وأما اذا هلكت فهو ما في المصنف (قوله فقط) أي ولا يجب للزيادة شيء لانها منفعة مخصصة (قوله وان جملها المستأجر) قال في البحر أما اذا جملها الجمل وحده فلا كلام وأما اذا جملها المستأجر زاد على المسمى فنافع الغصب لا تضمن اه (قوله ومنه) أي من قوله اظهر وجوب المسمى فقط (قوله حكم المكاري في طريق مكة) أي اذا زاد على المسمى شيئا وسلبت فانه لا يتحقق بالزيادة شيئا وانما يجب عليه المسمى فقط لكن لا يتحقق له الزيادة (فرع) في المنع عن الخائفة ليس الرب الدابة أن يضع شيئا من متاعه مع حل المستأجر فان وضع وباعت المقتصد لا ينقص من الاجر شيء وهذا بخلاف ما اذا شغل المالك بيتا من الدار المستأجرة فانه يسقط من الاجر بحسابه اه ملخصا (قوله ونهين بضربها وكبها) أي ضمنها اذا عطي بضربها وكبها بلها هو وبذبحها الى نفسه بالليام بعنف لتقف جوهره وبابه قطع كفاي المختار (قوله تنقيص الاذن) أي بالضرب والكبح بالسلامة بخلاف ضرب القاضي الحد والتعزير فانه لا ضمان فيه بالهلال لان الضمان لا يجب بالواجب اه جوى (قوله ضمن) أي الدية ووجب عليه الكفارة جوى (قوله لوقوعه) أي التأديب أي لحصوله وهذا تعادل غير السابق (قوله وتعييرك) أي فرك اذن (قوله لا بضمان بالمتعارف) لانه لا صلاح ونفعه يعود اليه وهو أجور عليه كعمله بل أولى اذ ليس له ولاية الضرب انما يستفده منه جوى وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده به وردت الاخبار والاثار وقال أيضا لا تضمن المستأجر بالضرب والبيع كصح اذا قل فلما اعتاد الاستفاد منه بطابق العقد فكان ثابتا بالعرف هذا وفي الجوى عن الحاشية عن امير المؤمنين الزاهد استأجرها ليركبها فقتلها فبانت باذن المالك وأصاب الموضع المعتاد لا ضمان اجماعا وان غيره ضمن اجماعا الا اذا نص المالك عليه بعينه بأن كان لا يتقار الا بضربه فيه اه وفي المنع عن الروضة له أن يكره ولده الصغير على تعليم القرآن والادب والعلم لان ذلك فرض على الوالد (قوله ان للمستأجر الضرب) وان كان مقدر بشرط السلامة اه من وأتى بهذه العبارة ليفيد اباحة الضرب المعتاد للمستأجر (قوله لا يضربها أصلا) ثم قال به لا يخاصم ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ويخصم فيما زاد عليه اه وهذا يفيد جواز ضربه المعتاد للتأديب فتأمل (قوله ويخصم فيما زاد على التأديب) قال السيد الجوى في شرحه وقا لا يخاصم ضارب الحيوان لا بوجهه ومعناه أن كل أحد يخصم ضارب الحيوان بلا وجه لانه انكار حاله مباحة المذكور وعلى كل أحد ولا يخصم الضارب بوجه الا اذا ضرب الوجه فانه يمنع ولو بوجه فان الله خلق آدم على صورته والوجه مجمع المحاسن وهذا معنى قول محمد في المبطون بطلاب ضارب الحيوان لا بوجهه ولا لامله ابن كمال رسالة في هذه العبارة حاصلها لا يزيد على ما ذكرنا اه بتصرف وفي البحر عن الروضة ولو أمر غيره بضرب عبده سل له أمور ضربه بخلاف الحر وهذا نص على عدم جواز ضرب ولد الا مراهمة اما المعلم فجازه بالامر لانه يضربه نيابة عن الاب لمصلحة والمعلم يضربه بحكم المالك بتعليمك أي لانه لم يولد اه ويضرب زوجته على ترك الزينة وهو يريد ها وترك الاجابة الى الفرائض وترك الغدلى والخروج من المنزل وعلى ضرب جارية غير متمم ولم تتم مقابله وعلى ضربها الولد الذي لا يعقل عند بكانه وعلى شتمه أو شتم أجنبي وعلى تخريب ثياب الزوج واخذ لحية وقولها له يا جارية ابله أو لعنته وان شفه على ما عليه العامة أو كشفت وجهها الغير محرم أو كلمت اجنبيا أو تكلمت مع الزوج اليسع الاجنبى صوتها أو أعطت من يده مالم تجر العادة باعطائه أو دعت عليه وفي ضربها وضرب ولده على ترك الصلاة روايتان اه ملخصا (قوله وضمن بنزع السرج) أفاد الجوى والشافعي في شرحه أن مجزئ نزع السرج موجب للضمان وفي الجوهر مرة لو استأجرها ليركبها بسرج لم يركبها سراجا وان استأجرها للركوب لم يجز أن يحمل عليها سراجا ولا يجوز أن يستأجرها على ظهرها بل يكون راكبا على العرف والعادة اه (قوله ووضع الايكاف) اعلم ان شبهة عليه الايكاف الذي هو المصدر ومعناه وضع الاكاف بالاكاف الذي هو اسم لما يوضع على ظهر الدابة فقط ووضع ولا حاجة اليه ولذا قال الحلبي لا معنى لتقدير هذا المضاف فان معنى الايكاف وضع الاكاف اه (قوله سواء يوكف بمثل أم لا) لان الاكاف يستعمل لما لا يستعمل له السرج وأثره بخالفه

(موجده) ووضعها عليها ما أو متعاقبا (لا ضمان على المستأجر) ويجعل حل (المستأجر ما كان مستحقا بالعقد غاية وفادته انه لا ضمان على المستأجر سواء تقدم أو تأخر وهو الوجه ومن ثم عولنا عليه على خلاف ما في الخلاصة كذا في شرح المصنف قلت وما في الخلاصة هو ما يوجد في بعض نسخ المتن من قوله (وكذا لا ضمان لو حل المستأجر أو لا ضرب الدابة وان حملها ركبها أو لائم المستأجر ضمن نصف القيمة) انتهى فنبه (وهذا) أي ما رزمن الحكم (اذا كانت الدابة المستأجرة تطيق منه) أما اذا كانت لا تطيق فجميع القيمة لازم على المستأجر زيلعي (ويجب عليه كل الاجر) الاجر للعمل والضمان للزيادة غاية وأفاد بالزيادة أنهم من جنس المسمى فلو من غيره ضمن الكل كحل لوج المسمى وحده ثم حل عليها الزيادة وحدها بجر قال ولم يتعرضوا للاجر اذا سلمت لظاهر وجوب المسمى فقط وان حملها المستأجر لان منافع الغصب لا تضمن عندنا ومنه علم حكم المكاري في طريق مكة (رضي بضربها وكبها) بلجامه التقييم الاذن بالسلامة حتى لو هلك الصغير بضرب الاب أو الوصى للتأديب ضمن لوقوعه بزره وتعييرك قال لا بضمان بالمتعارف وفي الغاية عن النقطة الاصح رجوع الامام لنقلها (لا) ضمن (بسوقها) اتفاقا ظاهر الهداية للمستأجر الضرب للاذن العرفي وأما ذكره لدابة تنسبه فقال في القنية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يضربها أصلا ويخصم فيما زاد على التأديب (و) ضمن (بنزع السرج و) وضع (الايكاف) سواء يوكف بمثل أم لا

أيضا لانه لا يتبسط كالسرج فكان خلافا الى خلاف جنس المستحق فلم يصير مستوفيا شيئا من المسمى فيضمن الكل على الاصح قاله شيخ الاسلام وقال أبو يوسف ومحمد لا كاف كالسرج فلا يضمن اذا كان يوكف بمثله الجرح اذا زاد على السرج المتزوع فيضمن الزيادة لانه كالسرج فرضا به كرضاه بالا كاف اه حوى مخلصا وفي الحقائق عن العيون الفتوى على قوله ما نتم قيل تعتبر الزيادة مساحة حتى اذا كان السرج بأخذ من ظهر الجمار قدوشيرين والا كاف قدر أربع يضمن نصف القيمة وقيل ثلثا حتى اذا كان السرج منوبين والا كاف ستة امانه يضمن ثلثي القيمة شربلا لية عن البرهان (قوله بما لا يسرج هذا الجمار بمثله) كان أسرج الجمار يسرج البرزون اه حوى لانه بعد ان لا كاف كنف وأما اذا أسرجها يسرج يسرج بمثله فهذا يضمن اتفاقا اه (قوله مكان الايكاف) الاولى الا كاف بدون باه (قوله فيضمن بحسابه) قال في المنع وان كان لا يسرج بمثله يضمن اتفاقا اه قال في العناية ولم يبين مقدار المضمون اتبعنا لرواية الجامع الصغير فانه قال هو صان وذو كرفي الاجارات يضمن بقدر ما زاد في المشايخ من قال ليس في المسئلة زوايا وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيه ما روينا في رواية الاجارة يضمن بقدر ما زاد وفي رواية الجامع الصغير يضمن جميع القيمة قال شيخ الاسلام وهذا أصح اه (قوله لا يلجم بمثله) وأما اذا كان لجام مثله فلا ضمان (قوله وكذا لو أبده) أي بلجام لا يلجم بمثله (قوله لان الجمار الخ) الانسب لانه بغير المائل يكون متقدما (قوله غير ما عينه) قيد بالتعيين لانه لو لم يعين لان ضمان اه منح (قوله بحيث لا يسلكه الناس) أمالو كان يسلك فلا ضمان اذا لم يكن بينهم تناوت أما اذا تفاوتا يضمن لصحة التقيد قال العلامة المقدسي قديت عين الاوعر خوف في السهل أو عكسه فاذا اختلف ما الحكم اه أي هل يعد خلافا الى خبر والظاهر أنه وجد أمران متعارضان الامن والوعر والسهولة والخوف فيقتا قطن ويرجع الى التقيد والله أعلم بالصواب (قوله أوجه في البحر) أي اذا استأجر رجلا لبلع المتاع في البر الى موضع كذا الخ في البحر (قوله لخطر البحر) أي اضره ونذرته الالة فيه (قوله وان بلغ المنزل) قيل الاتقاني السماع في بلغ بالتشديد أي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع الذي اشترط ويجوز التخفيف على اسناد الفعل الى المتاع اه (قوله لمحصل المقصود) وهو بلوغ المتاع المقصد فكأنه لم يخالف (قوله لان الرطبة أضر من البر) لا تتشعر وعوها وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شرط مع اختلاف الجنس بخلاف مستأجر دابة لحل فزاد على المسمى يضمن بحسابه لانه بما جازون فيه وغيره فتعدى بالغير اه حوى وقال السمري قدى الرطبة كالتقاء والبطيخ والباذنجان وما جرى مجراه (قوله لانه غاصب) أي استوفى منفعة بالغصب وفيه لا أجر حوى (قوله الا فيما استثنى) قال في المنع قلت ما ذكرهنا من عدم وجوب الاجر وجوب مائة من الارض مذهب المقة مستدين من المشايخ وأما مذهب المتأخرين فيجب أجر المثل على الغاصب اذا كانت الارض للوقف أو للقيم أو أعداها صاحب الملاسة فلا كلبيان ونحوه اه (قوله لانه بالاقل ضرر الا يضمن) كما اذا استأجره لزرع الرطبة فزرعها ببرا (قوله بخياطة قباء) وهو المنزج من أمام ويسمى قرطفا قال في مختصر النهاية وعليه قرطق أي قباء وهو تعريف كونه وقد تضم طأوه وتصغيره قرطبق اه (قوله وله) أي لصاحب النوب أخذ القباء لان القباء والشميص متناوتان نفعاً وأجزاؤه واحدة كتم وذيل وذخر يص فصار موافقا من هذا الوجه مخالف من حيث التقطيع فيميل الى أيهما شاء فان مال الى الخلاف ضمنه قيمة ومملكه الخياط أو الى الوفاق بأخذه ويدفع أجره مثله لا يجاوز المسمى لانه لم يرض بالمسمى الا في التميمص والخياط لم يخطه مجانا اه (قوله وقد أمر بالقباء) أو بشميص ولو ذكرنا كان أولى ليناسب قوله فتقيد الدرر بالقباء اتفاقا (قوله فان الحكم كذلك) وهو التخيير لاتحاد أصل النفع من حيث دفع الجزو البرد ومن حيث الموافقة في أصل بالخياطة ومن حيث السترة (قوله في الاصح) وقيل ينقطع حق المالك الى الضمان اه هندية ولا مانع من حمل ما في الدرر من التقيد بالقباء على الاحتراز عن السراويل نظرا لاحد القوانين (قوله لا يضمن الصباغ) أي وله الاجر المسمى فيما يظهر (قوله عند أهل فقه) أي بحيث يقول أهل تلك الصنعة انه فاحش اه حوى عن الخلاصة (قوله كذا) راجع لكل واحد مما قبله (قوله عفو) لانه لانه مما لا يحل بالنوب عادة ومما يتسامح فيه والاول فهو عفو وعلل المراد بنحو الاصبع الاقل من أصبع ثمان (قوله ضمنه) لانه مما يحل بالمقصد فبعد اتفاقا (قوله ضمن) كانه لانه غرور وقع في عقد معاوضة (قوله لا يضمن) لانه قطع به بأمره والكلام السابق اخباره منه

(وبالاسراج بما لا يسرج) هذا الجمار بمثله (جميع قيمته) ولو بمثله أو أسرجها امكان الا يكاف لا يضمن الا اذا زاد وزنا فضمن بحسابه ابن كمال (كما) يضمن (لو استأجرها بغير لجام فألجمها بلجام لا يلجم بمثله) وكذا لو أبده لان الجمار لا يختلف بالجام وغيره غاية (أو ذلك طريقا غير ما عينه) المالك (وتفاوتنا) بعد أو وعرا أو خروفا بحيث لا يسلكه الناس ابن كمال (أو حله في البحر اذا قيد بالبر طائفا) سلكه الناس أو لا لخطر البحر فلو لم يقيد بالبر لان ضمان (وان باخ) المنزل (فله الاجر) لمحصل المقصود (ومن زرع الرطبة أو فتر من البر مائة من الارض لان الرطبة أضر من البر ولا اجر) لانه غاصب الا فيما استثنى كما سيجي (ولا اجر) لانه لا يضمن ضررا لا يضمن قيد بزرع الا فتر لانه بالاقل ضرر لا يضمن ويجب الاجر (و) ضمن (بخياطة قباء) أو أمر بشميص قيمة ثوبه وله (أي لصاحب النوب) أخذ القباء ودفع أجره مثله (لا يجاوز المسمى) كما هو حكم الاجارة الفاسدة (وكذا اذا نه طه سر او بل) وقد أمر بالقباء فان الحكم كذلك (في الاصح) فتقيد الدرر بالقباء اتفاقا (و) ضمن (بصبغة) أصفر وقد أمر بأجر قيمة ثوبه أبيض وان شاء المالك (أخذه) وأعطاه ما زاد الصبغ فيه ولا أجر له ولو صبغ زديثا ان لم يكن الصبغ (فاحشا لا يضمن) الصباغ (وان) كان (فاحشا) عند أهل فقه (ضمن) قيمة ثوبه أبيض خلاصة فروع قال للخياط اقطع طوله وعرضه وكسره كذا الخ فاقصا ان قدر أصبع ونحوه عفو وان أكثر ضمنه \* قال ان كفاي قبضا فاقطعه بدرهم وخيطه فقطعه ان كفاي قبضا فاقطعه بدرهم وخيطه فقطعه ثم قال لا يكفيك ضمن ولو قال أيكفيك قبضا فاقطعه فاقطعه فاقطعه ثم قال لا يكفيك لا يضمن

نزل الجبال في مازة ولم يتحمل حتى فسد  
 المال بسرقته أو مراضى لو السرقة والمطر  
 غالبا خلاصة وفي الاشياء استعان برجل  
 في السوق ليبيع متاعه فطلب منه أجرة  
 فالعبرة لعادتهم وكذا لو أدخل رجلا في حانوته  
 ليعمل له وفي الدردع غلامه أو ابنه لحائكه  
 مدة كذا ليعلمه النسيج بشرط عليه كل شهر كذا  
 جازولم يشترط فبعد التعليم طلب كل من  
 المالم والمولى أجرة من الآخر اعتبر عرف البلدة  
 في ذلك العمل ونهيا المتأجر دابة الى موضع  
 بخاوزه الى آخر ثم عاد الى الاول فمطبت  
 ضمن مطلقا في الاصح كما في العارية وهو قوله  
 والرجوع الامام كما في مجمع الفتاوى وفيه  
 خوفوا المتكاري فرجع وأعاد الجمل لمحله الاول  
 لا أجر له وينبغي أن يجبر على الاعادة وفيه  
 دفع ابرسه الى صباغ ليصبغه بكذا ثم قال  
 لا تصبغه وردة على فلم يرد ثم هلك لاشئان  
 وفيه مثل ظهير الدين عن استأجر رجلا  
 ليعمل له في الضيقة فلما خرج نزل المطر وامتنع  
 بسببه هل له الاجر قال لا استأجر دابة  
 ليعملها كذا فرضت فعملها دون هل  
 لاستكرى الرجوع بحصته قال لا لانه رضى  
 بذلك استأجر حتى فسد الجيران عن الطعن  
 لتوهين البناء وحكم القاضي بعبه هل تقط  
 حصته مدة المنع قال لا مالم يمنع حسان  
 الطعن استأجر حسان مدة ففرق مدة هل  
 يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان  
 مستغنا وفي الوهبانية  
 وبسبب عاق وقت العمارة مثل ما  
 لو انهم ذهبوا الدار فلهدم يحزر  
 وخالف في قدر العمارة أمر  
 يقدم فيها قوله لا الممر  
 قلت ومفاده رجوع المتأجر بما ثبت على  
 المؤجر بجزء الامر يعني الا في تنور وبالوعة  
 فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خربت الدار  
 سقط كل الاجر ولا تنسخ به مالم يفسخها  
 المتأجر بحضرة المؤجر هو الاصح واذا انبت  
 لا خيار له وفي سكتي عرصته لا يجب الاجر  
 قال ابن الشحنة قلت وفي نفيه نظر واعله  
 أريد المسمى أنما أجرة مثل أو حصة العرصة  
 فلا مانع من لزومه فأنامله

لم يصادف محلا ولا يلزم به ضمان (قوله غالبا) أي كل منها في هذا المحل لأن الغالب كالتحقق فكان متعديا  
 باهه بالخلاف ما إذا لم يكن غالبه فانه يحاطر باعتباره فلا يكون متعديا (قوله استعان برجل في السوق)  
 أي ولم يعين له أجرة حوى (قوله فالعبرة لعادتهم) أي لعادة أهل السوق فان كانوا يعملون بالاجر يجب أجرة  
 المثل وان كانوا يعملون بغيره فلا يجب أجرة حوى (قوله وبشرط عليه) أي بشرط المولى على الاستاذ  
 كذا بينهم من الدرر (قوله اعتبر عرف البلدة في ذلك العمل) فان كان العرف يشهد للاستاذ بجهلهم بأجر مثل  
 تعليم ذلك العمل وان كان يشهد للمولى فأجر مثل الغلام على الامتداد انتهى درر (قوله مطلقا) سواء استأجرها  
 ذاهبا وجائيا أو ذاهبا فقط اه حلي (قوله في الاصح) صححه في الهداية وقبل انما يضمن اذا استأجرها ذاهبا  
 فقط لا ذاهبا وجائيا لانه في الاول ينفي العقد بالوصول الى الاول فلا تصير بالعود مردودة الى يد المالك  
 معنى وفي الثاني يكون بمنزلة المودع اذا خالف في الوديعة ثم عاد الى الوفاق اه وصححه صاحب الكفا في درر  
 (قوله كما في العارية) فانه لا يبرأ من الضمان بالعود الى الوفاق (قوله خوفوا المتكاري) قال في ضياء الخلوم  
 المتكاري الذي يكرى دابته والمتكاري الذي يكرى بغيره اه مكى (قوله لا أجر له) لعدم حصول المعقود عليه  
 (قوله وينبغي أن يجبر على الاعادة) لتحصيل المعقود عليه (قوله ثم هلك لاشئان) يعني اذا هلك من غير تعدد اه  
 بقى لو صبغه هل يلزم له الاجر الظاهر نعم حيث لم يحصل منه اقالة وقول المؤجر لا تصبغه لا يقتضي الفسخ  
 (قوله قال لا) لانه لم يأت بالمعقود عليه والمنع ليس من جهة المتأجر (قوله مالم يمنع حسان الطعن) المراد والله  
 أعلم أن يحال بينه وبين الدابة فلا يقدر عليه أو يتحل الدابة من الطاحونة ويمنع التدوير (قوله ما كان مستغنا  
 أي به لعدم إمكان الانتفاع في مدة الفرق (قوله ويسقط في وقت العمارة) الضمير في يسقط الى الاجر  
 ويسقط جميع الاجر عن المتأجر مدة العمارة ان انهدم جميع الدار اه حلي (قوله مثل ما) بالنسبة لسنة مصدر  
 محذوف أي سقرط مماثلة لسقوط الكائن في انهدام بعض الدار (قوله فلهدم يحزر) بتقديم الزاى على الزاء  
 المهمل أي يعلم قدر اجر المهدم بالحزر والتقدير وبسبب هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهر الرواية أنه لا يسقط  
 من الاجر شيء بانهدام بيت منها أو حائط بخلاف ما اذا شغل المؤجر بيتا فانه يسقط بحسبه لان القوان بفعل  
 المؤجر أما في الاول فلم يكن مقصودا بالتناول أفاده العلامة عبيد البر (قوله وخالف) فعلى ماض وأمر فاعل  
 والمفعول محذوف تقديره المتأجر وصوره المسئلة أمر رب الدار المتأجر بالبناء ليحسبه من الاجر فافقنا على  
 البناء واختلاف في مقدار النعمة فليقول قول رب الدار والبينة بينة المتأجر اه من خزنة الاكل (قوله قلت  
 وهفاده الخ) لا ارتباط لهذا بمسئلة النعم لانها مقولة عن الخزنة وفيها أنه أمره ليحسبه من الاجر وانما هذا مرتبط  
 بعبارة القنية التي نقلها العلامة عبيد البر ونصه في القنية رقم التجملة ثم قال المتأجر اذا عمر في الدار  
 عمارات باذن الأمر يرجع بما أنفق وان لم يشترط الرجوع صريحاً وكذلك التقيم اه ثم رقم القاضي خان قال  
 وفي التنوير والبالوعة لا يرجع بمجرد الاذن الا بشرط الرجوع لان العمارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن  
 الاختلال بخلاف التنوير والبالوعة اه أي فان المقصود منها منع المتأجر واذا عالت نقل القنية عن نعيم الاثمة  
 تعلم أن ما ذكره المؤلف صريحه لا مفاده (قوله سقط كل الاجر) وفي مختصر المحيط ولواستوفى المنافع مع العيب  
 يلزمه جميع البطل اه (قوله ولا تنسخ به مالم يفسخها المتأجر) قال العلامة عبيد البر واختلاف المشايخ في  
 الانفساخ بدون فسخه اذا انهدمت الدار وانقطع ماء الحى والشرب عن الارض قبل تنسخ هذه العوارض  
 وقبل لا تنسخ بدون فسخه وهو الاصح اه (قوله بحضرة المؤجر) تبع فيه الشرنبلالى في الحاشية والذي في  
 شارح العلامة عبيد البر عن الفخرية أي فتاوى نجر الدين قاضي خان مانصه استأجر دارا وقبضها فسقط منها  
 حائط وانهدم بيت من الدار كان للمتأجر أن يفسخ الاجارة بحضرة الايجر ولا يصح فسخه عند غيبته لان  
 هذا بمنزلة الرد بالعيب فان انهدم كل الدار كان للمتأجر أن يفسخ عند حضرته وغيبته ويسقط الاجر عند الكل  
 ولا تنسخ الاجارة مالم يفسخ اه وفي القنية استأجر دارا فانهدم بعضها والآخر غائب أو مقرض لا يحضر مجلس  
 القاضى لا تنسخ ويصحب عنه القاضي وكذا في فسخه هندية وفي حاشية الشرنبلالى هنا اختلال (قوله  
 واذا انبت لا خيار له) لعدم انفساخها في الهدم قبل الفسخ (قوله قلت) البحث للشرنبلالى اه حلي (قوله أما  
 أجرة المثل) أي مثل العرصة أو حصة العرصة أي من الاجر المسمى ووقع في الهندية عن محيط السرخسى مثل

مالابن الشحنة (قوله ما يفيد) هو قوله وفي التبين لو انقطع ما الرضى والبيت مما ينتفع به لغير الطعن فعليه من  
 الاجرة بحصته لبقاء العقود عليه فاذا استوفاه لزم حصته اهـ حلبي ويفيده ايضا كلام الهندي فقد ذكر فيها  
 وان انهدم الدار كلها فله الفسخ من غير حصة رب الدار لكن الاجارة لا تنسخ لان الانتفاع باجره ممكن اليه  
 ذهب خواهر زاده وفي اجارات شمس الاثمة اذا انهدمت الدار كلها الصحيح انه لا تنسخ لكن سقط الاجر عنه  
 فسخ اوله يفسخ كذا في الصغرى فظاهره ان في المسئلة خلافا وعلى قول من اوجب الاجرة انما اوجبها للاجره  
 لا مكان الانتفاع وهـ ذابشر الى انه يجب لها حصة من الاجرة قائله وقد وجد بعد قوله فتنبه زيادة في بعض  
 الشروح وعلمها كتنها (قوله للعطله) بضم العين قال في القاموس تعطل بفتح طاء وتعطل بضم طاء والعط له بالضم اهـ  
 قال في الهنديه اجر حرام سنة على ان يحيط اجر شهرين للتعطيل فهي فاسدة ولو قال على ان احط عنه مدة دار  
 ما كان معطلا جاز (قوله فان شرط) يصح جعل شرط فعلا مضيا او مصدرا وفعل الشرط محذوف تقديره فان كان  
 شرط حطه وافاد انه اذا كان أكثر أو مجهولا لا يصح (قوله اجرة السجين) بكسر السين المشددة الممكن الذي  
 يسجن فيه (قوله يجب ان تكون على رب الدين) لانه محبوس لاجله ولم يفرقوا بين كون المدين ماط لا أولا  
 (قوله لانه لم يسكنها على وجه الاجارة) ظاهره ولو معدا للاستغلال وقال في الهنديه استأجر دارا شهر افسكن  
 شهرين لا أجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروى عن أصحابنا يجب ووفقى الذكرى وابن سلمة بين  
 الروايتين فله الجواب الكتاب على غير المعدل للاستغلال وجواب الاصحاب على المعدل من غير تفصيل بين الدار  
 والحمام والارض قال الصدوق به يفتى اذا سكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كان الدار معدا  
 للاستغلال يجب الاجر وان لم يكن معدا للاستغلال لا يجب الاجر الا اذا انتقضاء صاحب الدار بالاجر وسكن  
 بعد ما انتقضاء لانه يسكنه يكون راضيا بالاجر قالوا وفي المعدل للاستغلال انما يجب الاجر على الساكن اذا سكن  
 على وجه الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل عقد أو بتأويل ملك كبيت أو حانوت  
 بين رجاين سكن أحدهما فيه لا يجب الاجر على الساكن وان كان معدا للاستغلال محيط ولو نزل حانوا فانه يلزمه  
 الاجر ولا يصدق أنه سكن بغير أجر قال غير الدين الفتوى على أنه سكر بأجر الا اذا عرف خلافه بقرينة  
 نحو ان يكون الساكن معروفا بالنظم أو الغصب أو كان صاحب جيسريه لم أنه لا يستأجر مسكنا اهـ مضمرات  
 ثم ذكر بعد ذلك مسئلة السفينة اذا انتقضت مدة الاجارة وهي في وسط البحر اذا أبي الأجر ان يعطيه السفينة  
 يستعين المستأجر باعوانه ورفقائه حتى يترك السفينة الى أن يجد سفينة أخرى قال وبهذه المسئلة تبين أن من  
 سكن دار غيره لا يجب الاجر اذا كان صاحب الدار أبي ذلك وان كانت الدار معدا للاستغلال الا اذا استأجر  
 الساكن بنفسه فيقول استأجرت كل شهر بكذا اهـ ونقله عن الاخيرة (قوله فلكل الفسخ عند تمام الشهر)  
 لانتهاه العقد الصحيح ولو قال فسخت رأس الشهر ينسخ اذا أهل الشهر بلا شبهة ولو قدم اجرة شهرين أو ثلاثة  
 وقبض الاجرة لا يكون لواحد منهما الفسخ في قدر المجل اجرة ثم ان الفسخ انما يكون بمحض من صاحبه ولو كان  
 بغير محضه لا يصح عند الامام ومحمد وقبل لا يصح في قولهم جميعا هندية لمخصا (قوله لم يكن للاجر الفسخ مع  
 المرأة) لا شرط حضرة الآخر (قوله فاذا تم تنسخ الاولى) قال في المراج لو أجرد داره شهر او هو المحرم ثم أجزها  
 من آخر شهر صفرو والعقد في المحرم فانه يعلم الدار أو لا لصاحب المحرم فاذا انسخ يسلمها الى الذي استأجر في صفرو  
 اهـ (قوله فتتقعد) أي يظهر أثر عقد ها والافالعقد الاول صحيح (قوله ونسلم) بالبناء للمجهول والضمير للدار  
 والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### \* (باب الاجارة الفاسدة) \*

لما فرغ من بيان أحكام الاجارة الصحيحة شرع في بيان أحكام الاجارة الفاسدة وقد تم الصحيحة لانها موجودة  
 بأصلها ووصفها فكات أولى بالتقديم من الاجارة الفاسدة التي هي موجودة بأصلها دون وصفها (قوله دون  
 وصفه) وهو ما عرض عليه من الجهالة أو باشتراط شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا (قوله والباطل  
 ما ليس مشروعا أصلا لا بأصله ولا بوصفه) لانه حيث فسد الأصل فسد الوصف لاتباعه والباطل كان استأجر  
 بيمينه أو دم أو استأجر طابع البشعة أو وشاة لتبعية ما عنه أو غلا ليلنزا واستأجر رجلا لينتفع له صنعا أو يخرقه له  
 بيتا بصاير أو قال أمير العسكر لمسلم ان قتلت ذافلك مائة فتنتله فانه لا نفي له (قوله وجوب أجر المنزل) المراد

وسيجب في فسخها ما يفيد قنعه \* استأجر  
 حاما وشرط حط أجره شهرين للعطلة فان  
 شرط حطه قدر العطلة فسخ برأيه \* اجرة  
 السجين والسجان في زمانه الفساوي \* انتقضت مدة  
 على رب الدين خزانه الفساوي فسخ المستأجر  
 الاجارة ورب الدار غائب فسخ المستأجر  
 بعد ذلك سنة لا يلزمه السكر اهـ هذه السئلة  
 لانه لم يسكنها على وجه الاجارة وصح كذلك  
 لو انتقضت المدة والاستأجر غائب والدار في يد  
 امرأته لان المرأة لم تسكنها ابدا \* أجر داره  
 كل شهر بكذا فلكل الفسخ عند تمام الشهر  
 لو غاب المستأجر قبل تمام الشهر ووزل زوجته  
 وتساءع فيه لم يكن للاجر الفسخ مع المرأة  
 لان البيت يخصم والحيلة لاجلهم الاخر قبل  
 تمام الشهر فاذا تم تنسخ الاولى فتتقعد الثانية  
 فتخرج منهم المرأة وتسلم للثاني خاتمة والله  
 تعالى أعلم  
 \* (باب الاجارة الفاسدة)  
 (الفاسدة) من العقود (ما كان مشروعا بأصله  
 دون وصفه والباطل ما ليس مشروعا أصلا)  
 لا بأصله ولا بوصفه (وحكم الاول) وهو  
 الفاسد (وجوب أجر المنزل بالاسئلة)

باجر المثل أجر شخص مماثل له في ذلك العمل مثلاً ولا الاعتبار فيه زمان الاستئجار كفي وقف الظهيرية ولم يكن  
 الاستئجار من جنس الدراهم أو الدنانير لا من جنس المسمى ان كان غيرهما ولو اختلف أجر المثل بين الناس  
 فالوسط والاجر يطيب وان كان السبب حراماً أه أبو السعود عن القهستاني وهذا ما عليه الحلواني لكنه مقيد  
 عنده بما اذا كان أجر المثل وعلى ما ذهب اليه الحاكم لا يطيب وهو الاصح بخلاف البيع أقاده في المنع ومحل اعتبار  
 اجر المثل على الاطلاق اذا لم يكن مسمى أما اذا وجدت تسمية فلا يزداد أجر المثل على المسمى (قوله لو المسمى معلوماً)  
 ظاهره أنه يجب أجر المثل بالشيء المبيع ~~فإن كان المسمى غير المبيع~~ كذلك كما علمت وهو أنه اذا لم يكن المسمى  
 معلوماً أنه لا يجب أجر المثل مع أنه يجب بالغام بالغ أقاده الحلبي (قوله فانه لا أجر فيه بالاستعمال) ظاهره  
 ولو لم يكن الاستغلال لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمله بتأويل عقد أو ملك كما سلف وهنسا استعماله بتأويل  
 عقد باطل ويجتزأ (قوله بخلاف فاسد الاجارة) ذكره وان كان مستغنى عنه لينزع عليه (قوله ليس له أن يؤجرها)  
 هو أحد قولين صحيحين وعلى قول من أجاز له الاجارة لا أول أن ينقض الثانية وبأخذ الدار فاده المصنف  
 وفي الهندية الفساد قد يكون لجهالة قدر العمل بأن لا يعين محل العمل وقد يكون لجهالة قدر المنفعة بأن لا يبين  
 المدة ومع ذلك يكون لجهالة البذل وقد يكون بشرط فاسد بخلاف مقتضى العقد فالناسد يجب فيه أجر المثل ولا يزداد  
 على المسمى ان سعى في العقد ما لا معلوماً وان لم يسم يجب أجر المثل بالغام بالغ وفي الباطل لا يجب الاجر والعين  
 غير معصومة في يد المستأجر سواء كانت صحيحة أو فاسدة أو باطلة كذا في العناية اه (قوله وجب أجر  
 المثل) أي على المستأجر الاول لانه بعد به مستعملاً ولا يكون بفعل ماله له فعله غاصبا حتى لا تجب عليه  
 الاجرة وأما المستأجر الثاني اذا سعى بينهما أجر هل يجب المسمى نظر التسمية وهو الظاهر أو أجر المثل لترتبها على  
 فاسد يجرى في جامع القبولين دفع يدا الى رجل ليسكنه ويرمه ولا أجر له فأجره هذا من آخر اجارة فاسدة فخر  
 من سكنى الثاني بعضه ~~يكون الثاني بمنزلة الغاصب~~ وقيل لا يملك اجارة صحيحة لكونه لو أجره تحقق الاجر  
 كغاصب وقيل لا يملكها بعد قبضها كاسترقا فاسد له البيع جائز وهو الصحيح (قوله وللاول) أي لا يؤجر  
 الاول وهو المالك (قوله جاز) تمامه وقيل لا ينقل أبو السعود عن النصاب تصحيح الجواز ونقل شرف الدين  
 الغزي عن البرازية والعمادية والخلاصة مثله (قوله بالشروط المخالفة الخ) كالأستأجر رخصي ماء على أنه ان انقطع  
 ماؤه فالاجر عليه فان موجب العقد أن لا يجب الاجر الا بالتمسك من استبقاء الموقوف عليه وكل شرط  
 يخالف موجب العقد يفسد لأن له جارة تمت على النائية والمما كسة بنفسه بالشرط كالبيع لان اشتراطه  
 يكون سبباً للمنازعة وليس منه ما اذا استأجر دابة الى بغداد من لا بشرط أن يعطيه الاجر اذا رجع منها فانه  
 صحيح وليس له المطالبة بالاجر الى أن يرجع الا اذا مات بغداد فحينئذ له أن يأخذ أجر الذهاب اه شاذي (قوله فكل  
 ما أفسد الخ) الاولى الواو بدل الفاء ليكون أعم (قوله بما من) هو الجاهلة نظير الجاهلة المذكورة بعد أو الشرط  
 الذي لا يقتضيه العقد (قوله وكشروط طعمام عبد وعلف دابة) قال الفقيه أبو الليث في الدابة تأخذ بقول  
 المتقدمين أي وهو الفساد أو ما العبد فانه يأكل من مال المستأجر بلا شرط وبه بشرط فليأكل (قوله وغارمها) قال  
 الاتفاقى والشروط التي تنسدها كاشتراط تطيين الدار وهي ملتها أو تعليق باب عليها أو ادخال جذع في سقفها  
 على المستأجر وكذلك اشتراط كزى النهر في الارض أو ضرب حائطة عليها أو حفر بئر فيها أو مرققتها وكذلك اشتراط  
 رد الارض ~~مكرورة~~ كل ذلك يفسد الاجارة لانه جعل هذه الاعمال من جملة الاجر وانما مجهولة غير معلومة  
 وجهه البعض الاجر فوجب جهالة الباقي فتنسده به الاجارة اه قال بطل السعود في حاشية الاشياء ومن هنا  
 يعلم أن ما تعارفه المتزعمون من أن صاحب القرية اذا أجرها لغيره يشترط على المستأجر جميع اللوازم والكلف  
 كالخرف وخدم العسكر وما أمثله ذلك ففسد الاجارة لانه حينئذ يلزم كونه الاجرة مجهولة وهي حادثة الفتوى  
 وقال في حاشية مسكين وذكر في الصرifier على ما سبق من أن شرط المغارم يفسد الاجارة أن ما يبيع  
 في زمان من اجارة أرض الوقف بأجرة معلومة على أن المغارم أو أجرة الكاشفة والخرف على المستأجر فاسد  
 ونقل عن المقدسي أن أجر المثل في الوقف يجب بالغام بالغ وعن شيخه أن دار الصبي تالوت اه (قوله أو خراج)  
 قبل هذا خراج المقاسمة لانه مجهول أما خراج الوظيفة في منزل لكن الفتوى على أنه لا يجوز مطلقاً اه الحلبي

لو المسمى معلوماً ابن كمال (بخلاف الثاني)  
 وهو الباطل فانه لا أجر فيه بالاستعمال  
 مقتضى (ولا تملك المنافع في الاجارة الفاسدة)  
 ما لا قبض بخلاف البيع الفاسد فان المبيع  
 يملك فيه بالقبض بخلاف فاسد الاجارة حتى  
 لو قبضها المستأجر ليس له أن يؤجرها  
 ولو أجرها وجب أجر المثل ولا يكون غاصباً  
 وللأول نقض الثانية بجزمه زيا للخالصة  
 وفي الاشياء المستأجر فاسد الواجر صحيحاً جاز  
 وفي اشياء الاجارة بالشروط المخالفة  
 وصحى (فسد الاجارة بالشرط) مما مر  
 مقتضى العقد فكل ما أفسد البيع) مما مر  
 (يعسدها) كجهالة ما جور أو أجرة أو مدة  
 أو عمل وكشروط طعمام عبد وعلف دابة  
 بمرمة دار وغارمها وعشر أو خراج

عن المنع وجه الفساد في حوائج الاشياء على قول الامام لان الخراج على المؤجر عنده (قوله ومؤنة رد) أي  
رد العين التي لها حمل ومؤنة أبو السعود (قوله بالشيوخ) سواء كان فيما يحتمل القسمة أولا وعنده (قوله بأن يؤجر  
نصيبا من داره) وعليه قيل لا يتعقد حتى لا يجب الا برأصلا وقيل بنعقد فاسدا فيجب أجرة المثل وهو الصحيح اه  
جامع الفصولين (قوله أو نصيبه من دار مشتركة) عدم الجواز احدى روايتين عن الامام وفي رواية يجوز وبها  
صدر في جامع الفصولين (قوله أو من أحد شريكيه) قال في جامع الفصولين أرض بين جماعة فوكل أحدهم بإجارة  
حظها فأجره وكيله من جميعهم جاز ولو من أحدهم لم يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كالأجر بالشر الموكل اه  
ولم يذكر تعديلا (قوله من الفصل الثلاثين) ذكره صاحب جامع الفصولين في الحادى والثلاثين (قوله واحتراز  
بالاصلي) هو كالموردات القديمة (قوله على الظاهر) أي عن الامام وبفسدها في رواية عنده اه من الجامع (قوله  
أو أجرة الواحد فأت أحدهما أو بالعكس) قال في جامع الفصولين استأجر دارا منهم فأت أحدهما التفتت  
الاجارة في حصة الميت وتبقى في حصة الحي وكذا لو استأجر رجلا فأت أحدهما تبطل في حصة الميت لا المتي  
وعند زفر تبطل في الكل ولورضى الوارث وهو كبير يتناها الاجارة ورضى به المستأجر جاز اه (قوله وهي الحيلة  
في اجارة المشاع) الاولى تقديم هذه على قوله أو أجرة الواحد قال في الجامع والحيلة في اجارة المشاع أن يلحق بها  
الحكم أو يعقد في الكل ثم يفسخ في البعض اه والمحكم كالفقاضي ان تعدد المرافعة اليه هندية (قوله فيجوز)  
أي في ظاهر الرواية عنه وروى عنه أن لا يجوز اه جامع (قوله وجوزاه بكل حال) سواء كان من شريكه أو لا  
فيما يحتمل القسمة أولا اه حلي (قوله فلا يدور عليه) والمعول عليه ما في فتاوى غير الدين أن الفتوى على قول  
الامام وبه حزم أصحاب الشروح والمتون فكان هو المذهب أفاده المصنف (قوله وفي البسائط الخ) يخرج على  
قول الامام (قوله وسلم جاز) ظاهره ولو بعد المجلس ويدل عليه ما بعده فانه اعتبر الحكم (قوله لم يجوز) لان القضاء  
في محل الاجتهاد يرفع الخلاف (قوله لو استأجر لرجل والعرضة لا خير) أي فأجر رب البناء بناء من أجنبي وله أجرة  
من رب العرضة لا زولا استأجر العرضة بلا بناء جاز اه جامع (قوله يعني الوسيط منه) أي من الفعل المذكور  
والاوضح أن يقول أعني والواقع أنه قريب من النصف الثاني منه (قوله تسمية ثوب أو دابة) هذا مجهول الكل  
(قوله أو مائة درهم الخ) هذا مجهول البعض ويلزم منه جهالة النكاح فصح قوله بعدم قبضير الاجر مجعولا (قوله  
لم يوردة المرقنة) أي ما يتفق عليها (قوله وتفسد بعدم التسمية أصلا) بأن قال أجرة دارك داري شهرا أو سنة ولم يقل  
بكذا منع (قوله أو بتسمية خرا أو خنزير) في حكمه ما حكم عدم التسمية فيجب الاجر بالغاما بالغ (قوله يعني الوسيط  
منه) أي عند اختلاف الناس فيه (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا تسمية أصلا ما عند عدمها فالامر ظاهر  
وأما عند جهالة المسمى فهو كالمعدم أيضا لعدم معرفة ما يرجع اليه على أنه عند التسمية ينقص عنها كما يأتي  
(قوله بالتكثير) أي تمكين المالك من الانتفاع وان لم ينتفع بالفعل وفي نسخ القمكن أي تمكن المستأجر من  
الانتفاع كما ترى قوله وحكم الاول وجوب الاجر بالاستعمال (قوله ولا ينقص عن المسمى) فيه أنه لا مسمى  
وهو ينافي ما قبله من قوله لا مسمى ما يرجع اليه (قوله لرضاها ما به) قال في الدرر وانما يجب أجرة المثل في الفساد  
بهما بالغاما بالغ ولم يرد على المسمى في الفساد بغيرهما لان المنافع لا قيمة لها في أنفسها عندنا وانما تنقسم  
بالعقد أو شبهته فاذا لم تنقسم في أنفسها وجب الرجوع الى ما قامت به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها ما به  
في اسقاطه واذا جهل المسمى أو معدمت التسمية اتقى المرجع ووجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغاما بالغت اه  
(قوله ما لو استأجر دارا على أن لا يسكنها) أي وقد سمي اجرا (قوله وحله في البحر) عبارته وفيه نظر لان الاجرة  
ان لم تكن مسماة فهي المسئلة المتقدمة وان كانت مسماة ينبغي أن لا يجاوز المسمى فكيفها من الشروط اه وفي  
حاشية الشلبي على المسئلة المذكورة فيه نظر وينبغي أن لا يجاوز المسمى لان فساد الاجارة هنا لا يشترط المذكور  
وهو عدم السكنى لا عدم تسمية الاجرة اه وفي حاشية بسري الدين فيه نظر اذا الفساد ليس بجهالة المسمى ولا لعدم  
التسمية بل لا بشرط خلاف مقتضى العقد فهو نظير ما لو باع على أن لا يملك المشتري المبيع أي فانه فاسد أيضا  
ونقله عن المحي قال العلامة المقدسي لا نظره فيه لان هذا قسم آخر وهو وان كانت الاجرة مسماة لكنها في حكم غير  
المسماة لتكونه شرط عدم السكنى فلم يكن راضيا بالاجرة المسماة في مقابلة السكنى وكما نصير مجهولة بعدم ذكرها  
أو ذكر بعضها نصير مجهولة بعدم ما يتأهلها اه قال الجوى وفيه تأمل اه ولعل وجهه ما ذكره المحي (قوله)

ومؤنة رد اشياء (و) تفسد أيضا (بالشيوخ)  
بأن يؤجره ميا من داره أو نصيبه من دار  
مشتركة من غير شريكه أو من أحد شريكيه  
أنفع الوسائل وعادة من الفصل الثلاثين  
واحتراز (بالاصلي) عن الطاري فلا يفسدها  
على الظاهر كأن أجرة الكل ثم يفسخ في البعض  
أو أجرة الواحد فأت أحدهما أو بالعكس وهي  
الحيلة في اجارة المشاع كالموردات  
(الاذ أجرة) كل نصيبه أو بعضها (من شريكه)  
فيجوز وجوزاه بكل حال وعليه الفتوى  
ز يلقى ويجزى من المسمى لكن بهذه العلامة  
فاسم في نصيبه بأن ما في المغة شاذ مجهول  
القائل فلا يقول عليه قلت وفي البدائع لو أجرة  
مشاعا يحتمل القسمة فقسم وسلم جاز زوال  
المساع ولو أبطلها الحاكم ثم قسم ولم يجوز  
ويقتضى يجوز لو البناء لرجل والعرضة لا خير  
فصولين من الفصل الحادى والعشرين يعني  
الوسط منه (و) تفسد (بجهالة المسمى) كله  
وبعضه كتسمية ثوب أو دابة أو مائة درهم على  
أن يرقها المستأجر لصيرورة المرقنة من الاجرة  
قبضير الاجر مجعولا (و) تفسد (بعدم التسمية)  
أصلا أو بتسمية خرا أو خنزير (فان فسدت  
بلاخيرين) بجهالة المسمى وعدم التسمية  
(وجب أجرة المثل) يعني الوسيط منه ولا ينقص  
عن المسمى لا بالتكثير بل (بالسنة والمفعة)  
حقيقة كما مر (بالغاما بالغ) لعدم ما يرجع  
اليه ولا ينقص عن المسمى (والا) تفسد بهما  
بل بالشروط والشيوخ مع العلم بالمسمى (لم يرد)  
اجر المثل (على المسمى) لرضاها ما به (وينتص  
عنه) فساد التسمية واستثنى الزبلي  
ما لو استأجر دارا على أن لا يسكنها ففسدت  
ويجب ان سكنها أجرة المثل بالغاما بالغ وحله  
في البحر على ما إذا جهل المسمى

لكن أرجعه الخ (هو ما في البصر فلا وجه للاستدراك) (قوله وعلى كل) لا وجه له أيضا فان ذكره عن البحر  
وقاضى خان شي واحد قد بر (قوله وينبغي استثناءه للوقت) كذا استثناء العلامة المقدسي أي فانه يجب فيه  
أجر المثل بالغاما بالغ وان وجدت التسمية قال الجوى وما استثنى ما لو استأجر دارا بعد فمكن المستأجر شهرا  
ولم يدفع العبد حتى أغنته سمح وكان على المستأجر لشهر الماضي أجر المثل بالغاما بالغ وتنقص الاجارة فيما بقي  
افسادها باعاقه وفيها تفصيل ينظر في خزانة الاكل ومنه ما لو استأجر دارا بعين فهل كنت قبل تسليمها اه أي  
فعليه الاجر بالغاما بالغ مخ (قوله وتنقص في الباقي من المدة) لأن كل جزء من المنفعة كانه معقود عليه باستقلاله  
والعقد الفاسد يجب فسخه حتى التسرع (قوله أجرة حانونا كل شهر بكذا) ينصب ~~شكل~~ على الظرفية لأن كلالها  
حكم ما تضاف اليه فان أضيف الى ظرف كانت ظرفا أو مصدر كانت صدرا اه جوى (قوله فيما لا يعرف  
المنتهى) كالشهر (قوله وبه يبقى) قال الزياهي لأن في اعتبار الساعة حرجا عظيما والمقصود هو الفسخ في رأس  
الشهر وهو عبارة عن الليلة الاولى ويومها عرفا اه ألا ترى الى ما ذكره محمد في كتاب الايمان فيمن حلف بقبضين  
دين فلان رأس الشهر ففضاء في الليلة التي يهل فيها الهلال أو في يومها لم يجزئ استعصا ما اه قال الرمي أقول  
وفي البرازية وفي اجارة كل بكذا الاصح أن وقت الفسخ اليوم اذ قل مع ليلته واليوم الثاني والثالث لأن خیار  
الفسخ في أول الشهر وأول الشهر هذا وعليه الفتوى مكي ونقله الشافعي في حاشية الزياهي عن الصدر الشهيد  
في الوقعات لكنه عبر بالصحيح دون الفتوى قال الرمي وقد تقرر أنه اذا مضت الشروح والغاوى فالاعتبار  
لما في الشروح والذي جرى عليه في الكترا اعتبار الساعة حيث قال وكل شهر سكن أقوله ساعة سمع فيه أي من غير  
خيار قال الزياهي وهو قول بعض المتأخرين ذكر الفتوى به وجعله ظاهر الرواية (قوله وليس للمؤجر اخراجه)  
أي بهد من المدة على الاقوال الثلاثة (قوله حتى ينفضي) أي الشهر (قوله لا بعد) أي مما تفسخ به الاجارة  
وقوله كالوجهل أجرة شهرين) تشبيه في عدم الاخراج (قوله لكونه كالسبي) قال الزياهي لانه بالتقديم زالت  
الجهالة في ذلك العقد فيكون كالسبي في العقد اه (قوله إلا أن يسمى السكلي) استثناء من قوله سمع في واحد  
(قوله أي جلة شهرين معلومة) بأن يقول أجرة شهرين كل شهر بكذا مخ (قوله والمانع) أي لعدمه لانه  
لم يوجد حتى يحكم بزره والله يحتمل أن يكون المراد أنه بين جميع الشهور وقد عبر أولا بكل فالتعبير بالزوال حينئذ  
صحيح (قوله وتنقسم سوية) أي ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان مخ (قوله ماسمي) بأن يقول من شهر  
رجب من هذه السنة اه درر أي ان لم يكن خيار شرط فان كان فز وقت سقوطه اه سري الدين عن السكافي  
(قوله والا فوقت العقد) لأن الاوقات كلها في حكم الاجارة سواء في مثله يعين الزمان الذي يعقب السبب كما  
في الاجال بأن باع الى شهر والايمان بأن حلف لا يكلم فلانا حيث اعتبر فيه ما لا ابتداء بعد الدراع من التكلم اه  
درر وهذا بخلاف ما اذا قال الله على أن أصوم شهر فانه لا يتعين ابتداءه لأن الاوقات في الصوم ليست سواء فانه  
لا يجوز في الليل ولا يصير شارعا فيه الا بالعزيمة فلا يتعين عقب السبب مخ (قوله حين يهل) قال في المغرب أهل  
الهلال واستدل بمبني لا فقول فيه ما اذا أبصر اه قال في الهندية ولو أجرة شهر أو شهرا معلومة فان وقع العقد  
في غرة الشهر يقع على الاهلة بخلاف حتى اذا انقضى الشهر يوما كان عليه كمال الاجرة وان وقع بعد ما مضى  
بعض الشهر ففي اجارة الشهر يقع على ثلاثين يوما بالاجماع وأما اجارة الشهر وفيه ساردين ابان عن الامام في رواية  
اعتبر الشهر وكما بالايام وفي رواية اعتبر تسكيل هذا الشهر بالايام من الشهر الاخير والباقي بالاهلة كذا في  
البدائع وان وقعت الاجارة على كل شهر وكان في وسط الشهر يعتبر الشهر الذي يلي العقد بالايام وكذلك كل شهر  
بعد ذلك بخلاف كذا في المحيط فان استأجر هامة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال يعتبر السنة بالاهلة  
انني عشر شهرا وان كان ذلك في بعض الشهور تعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستين يوما في قول الامام وهو رواية  
عن الثاني وعند محمد وهو رواية عن الثاني يعتبر شهر بالايام وأحد عشر شهرا بالاهلة اه (قوله والمراد اليوم  
الاول من الشهر) أي وليس المراد اقل ساعة من أول ليلة منه (قوله استأجر عبد الخ) قال في الهندية وجل  
استأجر عبد اكل شهر بكذا على أن يكون طهامة على المستأجر أو دابة على أن يكون علفها على المستأجر ذكر  
في الكتاب أنه لا يجوز قال الفقيه أبو اللث في الدابة تأخذ يقول المتقدمين أي في زمانة فلعبد يأكل من مال  
المستأجر عادة ظهيرة وقد سبق البحث فيه وكل اجارة فيها رزق أو علف فهي فاسدة لا في استعجار الغنطامها

لكن أرجعه فاضى خان في شرح الجامع الى  
جهالة المسمى فافهم وعلى كل فلا استثناء  
فتبينه فان وينبغي استثناء الوقت لأن  
لواجب فيه أجر المثل بالغاما بالغ فتأمل (فان  
أجر داره) قد سرج على جهالة المسمى (بعد  
مجهول فمكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة أجرة  
المثل بالغاما بالغ وتفسخ في الباقي) من المدة  
(أجر حانونا كل شهر بكذا) اصح في واحد فقط  
وقد في الباقي (بله التا والاصل أنه متى  
دخل كل فيما لا يعرف منتهى تعيين أدناه فاذا  
تيم الشهر فكل فسخه ان شرط حضور الآخر  
لانه العقد الصحيح (و) في كل شهر سكن في  
أوله) هو الليلة الاولى ويومها عرفا وبه يبقى  
(سمع العقد فيه) أيضا وليس له أجرة شهرين  
حتى ينفضي الا بعدد كالوجهل (الأن يسمى  
فأكثر لكونه كالسبي زياهي) في جميع زوال  
السكلي) أي جلة شهرين معلومة بكذا اصح وان لم  
المانع (واذا أجرة هامة سنة) (دأول المدة  
يسمى أجرة كل شهر) وتنقسم سوية (دأول المدة  
ماسمي) ان يسمى (والافوق العقد) هو أوها  
(فان كان) العقد (حين يهل) بضم فتفتح أي  
يصير الهلال والمراد اليوم الاول من الشهر  
نسبه في (اعتبر الاهلة والا فالايام) كل شهر  
لا تون وقال يسمي لاول بالايام والباقي بالاهلة  
(استأجر عبد الأجر معلوم وبطعامه لم يجز)  
لجهالة بعض الأجر كما تر







الدخول عليها زيلعي وليس للظئران غنمه نفسها ولا يسع أهل الصبي أن ينعوها من ذلك غاية (قوله شأنه  
اجارتها) بأن كان وجهها بين الناس لأن الأرض لعل والسهر بالليل يضعفها ويذهب جمالها فكان له المنع منه  
كما يمنعها من الصيام تطوعا اه وفسر الاطلاق أيضا بسواه كان التزويج بعد الاجارة أو حدث بعده بغير اذنه  
في الاصح قال العلامة المقدسي فيه تأمل لانه اذا كان أذن لها ليس له الفسخ فاذا تزويج بعد العقد ينبغي أن  
لا يكون له ذلك بطريق أولى اه (قوله لان قولها الخ) وفي الشئ لان عقد الاجارة لازما وقولها ساغبر مقبول  
في حق المستأجر وفي الهندية وان لم تكن معروفه بالغائرة وهي ممن يعاب عليها فلهما الفسخ بخلاف ما اذا كانت  
تعرف بذلك ومعنى كونها غير معروفه أن تكون هذه أول اجارة منها مضمرات وتفسخ ان لم تعلم عشقة الظارة  
ثم علمت عتابة واذا كانت ممن يشينها الارضاع فلا هلهما الفسخ لانهم يعيرون به ولها ذلك أيضا فانه صاحب  
الجوهرة (قوله ومريضها) أي مرضا لا يستطيع معه الارضاع الا بعشقة أو تعجز عما هو مقصود المستأجر  
سوى قال في التبيين لان ابن الحبل والمرضة يضرب بالصغير وهي أيضا يضربها فكان لها ولهم الخيار دفعها  
للضرب عنها وعن الصبي اه (قوله وبخورها) أي زناها اه مثلي لانها تستغل بالتجور تبين أي عن حفظ الصبي  
اه غاية (قوله ونحو ذلك من الاعذار) كما لو كان الصبي يتقيا بأنها أو كانت سارقة لانهم يخافون على ستاته  
وعلى الصبي وكذا اذا كان الصبي لا يأخذ ثديها وكذا اذا عيرها به كان لها الفسخ لانها تضرب به على  
ما قبل تجوع الحرة ولا تأكل بثديها اه تبين قال في الهندية وكل ما يضرب بالصبي نحو الخد وجرحه من فتل الصبي  
زمانا كثيرا أو ما تشبه ذلك فلهما أن يئنه وطاعته ولا يضرب بالصبي فليس لهم منعها عنه لما جرت اليه ذلك  
ويصير ذلك القدر مستثنى من الاجارة كاقوات الصلاة ونحوها ومعنى قوله سم كل ما يضرب بالصبي أي للاحالة  
وأما ما كان يوهم الضرر فليس لهم منعها عنه كذا في المحيط (قوله لا يكفوها) كذا في التبيين ويحالفه ما في الحاشية  
انما ظهرت الغائر كافر أو مشكوك فيه أو زانية أو جفا فلهما فسخ الاجارة اه قال في النهاية ولا يبعد أن يقال عيب  
التجور في هذا فوق عيب الكفر الا ترى انه كان في ذنبا بعض الرسل كما مر في نوح ولو طاعه ما السلام وما بغت  
امرأة نبي قط هكذا قال صلى الله عليه وسلم اه تبين قال فيه وقوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح  
وامرأة لوط أي بين الله تعالى للكافرين تنبيها أنهم لا يتقهم الوصلة بالنكاح وغيره مع اختلاف الدين وفيه نوع  
تنبيه لزوج النبي صلى الله عليه وسلم أن وصلته مع النبي صلى الله عليه وسلم لا تقهين من الله شيئا اذا عصين  
وخالفن الامر وقوله لغاتهما أي في الدين أي كفرتا ولم يسألوا لم ينصم للرسولين بالاسادة على الاسلام وقبل  
كاتبنا منافقين قال ابن عباس لغاتهما باللفاق ولم تفجرا امرأتين قط اه مثلي (قوله ولو مات أبوه) لان الاجارة  
وقعت للصبي لا للاب سواء كان له مال أولا اه زيلعي وفي الهندية وهو قول البعض وكان النسيب أبو بكر البلخي  
يقول انما لا تبطل اجارة الظئربوت الاب اذا كان للصبي مال أما اذا لم يكن له مال تبطل بروت الاب واطلاق محمد  
في الكتاب يدل على الاول وأجر الظئر في ميراث الابن سواء فيه المدة التي في حياة الاب وما يستقبل بعدهما على  
الصحيح ولو قالت عمة الصغير للغائر بعد موت الاب أرضعته حتى أعطيك الاجر فارضعته شهورا ان لم يكن للصبي  
مال حين استأجرها الاب في يوم مات الاب الاجر على العمة ثم ينظر ان كانت وصية للصغير رجعت بذلك في مال  
الصغير والا فلا وان كان له مال يوم استأجرها الاب فالاجر كله في مال الصغير ذخيرة وان حدث للصبي مال بعد  
جارة الاب الظئر فأجر ما مضى قبل حدوث المال على الاب وأجر ما بقي في مال الصغير طهيرة (قوله وعلمها غسل  
الصبي الخ) الاصل أن الاجارة اذا وقعت على عمل فكل ما كان من توابع ذلك العمل ولم يشترط ذلك على الاجير  
في الاجارة يرجع فيه الى العرف وليس عليها من أعمال أبويه شيء الا أن تبرع ولا تترك الصبي وحيدا عتابة  
(قوله وثيابه) بالجزء عطف على الصبي وأطلق في غسل الثياب وفي الكذابة الصحيح أن غسل ثياب الصبي من البول  
ونحوه عليها ومن الوسخ والدرن لا يكون عليها كذا في المحوى وفي الهندية عن جواهر النساء أي انه لا يسع (قوله  
واصلاح طعامه) بأن تغضغه له ولا تأكل شيئا بنفسها ويضربه عليها أيضا طبع طعامه هندية عن السراج  
وفي غاية البيان عليها أن تنهي له الطعام اه وهذا أعم فانه يتم نحوه فتدعيه له ووضعه في اناءه وناولته له (قوله للعرف)  
عله لامذكور (قوله عليها) أي غنمه (قوله وأمره عملها) وهو الارضاع وما يتبعه (قوله لا أبرأها) لانها لم تأت  
بالعمل الواجب عليها وهو الارضاع وهذا الجار وليس يارضع وهو غير ما وقع عليه عقد الاجارة ولهذا لو أبرأ

(و) الزوج (له في نكاح ظاهر) أي معلوم  
بغير الاقدار (فسخها مطلقا) شأنه اجارتها  
أولا في الاصح (ولو غير ظاهر) بأن علم  
ما قرارهما (لا) بفسخها لأن قولها لا يتقبل  
في حق المستأجر (ولم يستأجر ففسخها  
بجملها ومريضها وبخورها) بخورا بينا  
ونحو ذلك من الاعذار (لا يفسخها)  
ولا يفسخ بالصبي (ولو مات الصبي أو الظئر  
لانه لا يضرب بالصبي) ولو مات أبوه لا عليها  
انتقضت (الاجارة) ولو مات أبوه لا عليها  
غسل الصبي وثيابه وصلاح طعامه ودهنه  
بفتح الدال أي طلبه بالدمن للعرف وهو معتبر  
فيما لا نص فيه (لا) يلزمها (عن شيء من ذلك)  
وما ذكره محمد من أن الدمن والرجحان عليها  
فعادة أهل الكوفة (وهو) أي غنمه (وأجرة  
عملها على أبيه ان لم يكن له) للصغير مال والا  
ففي ماله (لانه كالتفقة) فاذا أرضعته بلبن  
شاة أو غنمه بطعام ووضعت المسننة لأجر لها

بلين الطير في المدة لم يستحق الاجر منع عن العناية وان بحدت اظفروا فاما ما أرضعته بلين البهائم وانما أرضعته  
 بلين فالقول لها مع عيبتها استحسننا وان أقاموا بينة على ما ادعوا فلا أجر لها وتأويل المسئلة كما قال  
 تيمس الاثم لانهم شهدوا أنها أرضعته بلين الشاة وما أرضعته بلين نفسها أما إذا اكتفوا بقولهم ما أرضعته بلين  
 نفسها لا تقبل شهادتهم لان هذه شهادة قامت على النفي مقصودا بخلاف الفصل الاول لان النفي هناك دخل  
 في ضمن الاثبات وان أقاموا البينة اخذت بالبينة الظئر هندية عن الذخيرة (قوله هو الارضاع) ولا يكون الا بلين  
 الاديبة (قوله لا بلين) أي مطلقا (قوله أو استأجرت من أرضعته) فان علم الاجر المشروط بان استأجرتها  
 ولها الاجر كما لا يستحسننا وفي القياس يتصدق بالنفل مبسوط لانها أخذت زيادة لا على عمل منها اه غايه  
 (قوله حتى تستحق الاجرة) تفريعية وما بعد ما مر فوج وفي نسخة حيث (قوله الا اذا شرط ارضاعها على  
 الاصح) والاوجه انها تستحق هندية عن الصغرى وقوله عن الذخيرة الذي في الهندي عن الصغرى أن لا تستحق  
 الاجر ثم ذكر الاوجه الذي قدمناه (قوله ولم يعلم الا ولون) أما اذا علموا فلا ثم كما يؤخذ من مفهومه (قوله لشبه  
 بالاجير الخاص والمشارك) قال صاحب النهاية الوجه أن الاجير الواحد في الرضاع يشبه الاجير المشترك من حيث  
 أنه يمكنه ايضاً العمل لكل واحد منهما كما في الخياط ولو كانت أجير واحد حقيقة لم تستحق الاجر كما لا يشبهها  
 بالاجير المشترك تستحق الاجر كما لا يشبهها بالواحد ثم قال شيخ الاسلام علاء الدين الاسيبجاني في شرح  
 الكافي الذي هو بسوطه والمسائل متعارضة في هذا الباب بعضها يدل على انها في معنى اجير الواحد وبعضها  
 يدل على انها في معنى الاجير المشترك والصحيح انه ان دفع الولد اليها لترضعه فهي اجير مشترك وان حملها الى منزله  
 فهي اجير واحد اه شلبي مختصراً (قوله لعصب التيس) التيس في الاصل الذكور من الممراز اذ ابل عليه الحول  
 وهو هنا مطلق الفعل والعصب ضرب الابل ويشال مأوّه صحاح وفي المجمل العصب الذكرا الذي يؤخذ على  
 ضرب الفعل فقوله وهو نزوه هو أحد افعال وخصه لانه المراد وانما لم تجز اجارته على ذلك لقوله عليه الصلاة  
 والسلام ان من السحت عصب التيس ومهر البغي وكسب الخجام ولانه عمل لا يقدر عليه وهو الاحبال فلا يجوز  
 أخذ الاجر عليه ولانه أخذ المال بقابله الماء وهو نجس مهين لا قيمة له فلا يجوز أخذ الاجرة عليه اه تبين  
 وقد علم من ذلك أن المنى عنه أخذ الاجرة على ذلك وأما عارة الفعل اضرايه فغندوب اليها فتدبها في الحديث  
 ومن حديثه اطراق فلها اه شلبي (قوله وهو نزوه) قال في القاموس نزلوا ونزوا باضم وزنوا ونزوا واثب كزى  
 ثم قال والنزاه كضاه وكساه الفساد (قوله مثل الغناء) بالكسر والمذا الصوت واما المقصود فهو اليسار صحاح  
 واما بالنفع والمدة فهو النفع وفي المصباح الغناء ككتاب رقباه الضم لانه صوت أبو الهود (قوله والنوح) يقال  
 ماتت المرأة على الميت نوحاً باب قال والامم النواح كغراب وربما قيل نياح بالكسر جوى عن المصباح  
 والنوح البكاء على الميت وتعدد محاسنه أبو الهود عن البرجندی (قوله والملاهي) كالزمار والطبل وغيرهم  
 أي طبل اللهو أما اذا كان لغيره كطبل الغزاة وطبل العرس فيجوز قال الانتفاي عن ظهير الدين امهق الولوالحي  
 رجل استأجر رجلاً لضرب له الطبل ان كان لله ولا يجوز لانه معصية وان كان للغزاة والقافة فيجوز لانه طاعة اه  
 وفي كون طبل القافلة طاعة نظروا مثل الغنساء الحداد وقراءة الشعر وغيره ولو استأجره ليخصي له عبيد لا يجوز  
 وقبل في الفرس والبقر يجوز هندية عن العتابة قال في التبيين في علة عدم جواز الاجارة على المعصية  
 لان المعصية لا تصور استعانتها قهراً بالعقد فلا يجب عليها الاجر من غير أن يستحق هو على الاجير شيئاً اذا المبادلة  
 لا تكون الا باستحقاق كل واحد منهما على الآخر ولو استحق على المعصية لكان ذلك مضافاً الى الشارع من حيث  
 انه شرع عقداً موجباً للمعصية تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً اه (قوله يباح) كذا في المحيط وفي الملتقى امرأته نائمة  
 أو صاحبة طبل أو صاحبة زمراكتسبت ما لا ردتة على اربابه أن علموا او لا تصدق به وان من غير شرط فهو لها  
 قال الامام الاستاذ لا يطيب والمعروف كالمشروط اه قلت وهذا مما يتعين الاخذ به في زماننا تعلم انه لا يذهبون  
 الا بأجر البتة (قوله مثل الاذان) بأن يقول استأجرتك بكذا على أن تؤذن كافي المستصحب أما اذا أمره بالاذان  
 من غير ذكر اجارة فيجوز وانما لا يجوز لان منفعة عمله تحصل له مؤذن لانه بكثرة الجاعة يزاد ثوابه اه جوى (قوله  
 والمطج بأن يقول استأجرتك على أن تهج عني بكذا فيكون العقود عليه هو المطج حتى يجب عليه تسليمه ويجب  
 على المستأجر تسليم الاجرة أما اذا أمره بالمطج بأن قال أمرتك أن تهج عني فيجوز من غير ذكر الاجارة

لان الصحيح أن المعقود عليه به هو الارضاع  
 والتربية لا اللبن والتغذية غايه (بخلاف  
 ما لو دفعه الى خادمها حتى أرضعته)  
 أو استأجرت من أرضعته حتى تستحق  
 الاجرة الا اذا شرط ارضاعها على الاصح  
 شرطاً لا لينة عن الذخيرة ولو أجرت نفسها  
 لذلك تقوم آخرين ولم يعلم الا ولون فأرضعته ما  
 وفرغت أثمت ولها الاجر كما لا على الذريتين  
 لشبهها بالاجير الخاص والمشارك (تبين  
 في العناية) لأنصح الاجارة لعصب التيس  
 وهو نزوه على الاناث (و) لا لاجل المعاصي  
 منه بل (الغناء والنوح والملاهي) ولو أخذ  
 بلا شرط يباح (و) لا لاجل الطاعات منسـل  
 (الاذان والحج)

(قوله والامامة) بأن يقول استأجرتك على أن تؤتم عني لأن الامام يصلي لنفسه فلا يبدى وجوب اجراء على غيره  
حوى (قوله وتعلم القرآن) بأن يقول استأجرتك على تعليمي قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأوا القرآن  
ولأننا كلوا به ولأن الله علمه عملا لا يقدر عليه المعلم الا بعين من قبل المتعلم فيكون ملتزما ما لا يقدر على تسامحه  
فلا يصح هداية (قوله والفقه) مثله التذكيروالتدريس والعمره من مثل الحج أمالوا استأجرتهم لتعليم ولده الكتباية  
أو النجوم أو العلب أو التبعير جاز بالاعتناق ولو استأجرت كتابا ليعرف فيها شرا كان أو فقهيا أو غير ذلك لا يجوز ولا أجر له  
وان قرأ وكذلك اجارة المحصف وكان هذا كله نظير من استأجر كمال الفخ بابا في نظريه للاستغناء من غير أن  
يدخله أو استأجر ملحقا بالنظر الى وجهه فيستأنس بذلك أو استأجر حيا لم يؤمن الماء بالنظر فيه اذا سوى عامته  
فهذا كله باطل لا أجر عليه بحكم هذه العقود اهـ هندية (قوله ويقضى اليوم بعضها) أى في هذا الزمان اظهر  
التواني في الامور الدينية وهذا مذهب المتأخرين من مشايخ بلخ استحسنوا ذلك وقالوا بنى اصحابنا المتقدمون  
الجواب على ما شاهدوا من قلة الحفاظ ورغبة الناس فيهم وكان لهم عطيات من بيت المال واقتاد المتعلمين  
في مجازاة الاحسان بالاحسان من غير شرط مروءة ايعينهم على معاشهم ومعادهم وكانوا يفتنون بوجوب  
التعليم خوفا من ذهاب القرآن وتحريرا على التعليم حتى ينهضوا لاقامة الواجب فيكثر حفاظ القرآن وأما  
اليوم فذهب ذلك كله واشتغل الحفاظ بمعاشهم وقتل من يعمل حجة ولا يتقزغون له ايضا فان حاجتهم عنهم  
من ذلك فلم يفتح لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فاقهوا ويجوز له ذلك ورأوه حسنا وقالوا الاحكام  
تختلف باختلاف الزمان اهـ منغ وهذا ظاهر في تعليم القرآن قال السمرقندي وخصه بالذكور لا لشارة الى  
انه لا يجوز لساير الطاعات المذكورة اهـ مكى والذي في النقاية وشرحه الله تعالى ولا يصح لاعداد كالاذان  
والاقامة والتذكيروالتدريس والحج والفزوة وتعليم القرآن والفقه (وقراءتهم التوبة والطلبات والاستغناء  
بالهويات من بيت المال ويقضى اليوم بصحة هذه العبادات لغتور الرغبات وعدم الحظ من بيت المال انتهى  
بتصرف وفي التبيين عن انتهاء عن روضة الزند ويستى كان شيئا أبو محمد الخزازي يقول في زماننا يجوز  
للامام والمؤذن والمعلم أخذ الاجرة اهـ (قوله ما قبل) أى من الاجر وفي الهندية اذا استأجر المعلم بأجر معلوم  
ولم يبين عدد الصبيان يجوز اهـ ملقط والمختار جواز الاستعانة على قراءة القرآن على الفور مدة معلومة  
وفي فتاوى آهوبعت صبيته الى معلم وبعث اليه اشياء كثيرة فعلم شهر انما غاب هل لابي الصبي أن يأخذ ما أعطاه  
قال لو بعث ذلك لاجل الاجرة يأخذ ما فضل عن اجرة الشهر اهـ وفي الحوى مانعه ونقل العلامة المقدسي من  
هامش نسخة من الفقه ما نصه وفي الكواشي المستأجر للعلم ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين  
درهما شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل أى المبسوط في رجل قال للقارئ اختم القرآن لي  
ولم يسم شيئا من الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما لخالفه النص الا أن يسم الاجر  
للمستأجر ما فوق المسمى الى خمسة وأربعين درهما بعد ابداءه له عليه أو شرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم  
وعلى هذا لو قال القارئ اقرأ ختم ما قدرت من الاجرين أمره المستأجر بالختم أقل من خمسة وأربعين  
فقرأ من القرآن ذلك المقدار من الثلث أو الربع أو النصف أو نحوها فلا يأثم وهذا مما يجب حفظه لا يتساهل  
العوام والخواص بذلك اهـ ومن خط العلامة المقدسي نقلت هذا اهـ ووجدته لا عن نسخة البصر للشيخ عبدالحى  
الشمرى بل الى مانعه ذكر الكواشي مانعه المستأجر للعلم ليس له أن يأخذ الاجر أقل من خمسة وأربعين درهما  
شرعا هذا اذا لم يسم شيئا من الاجر كما ذكره في الاصل في رجل قال للقارئ اختم لي القرآن ولم يسم شيئا من  
الاجر وخفه ليس له أن يأخذ أقل من خمسة وأربعين درهما شرعا أما اذا سمى أجر الزم لكن يأثم المستأجر ان عقد  
على أقل من خمسة وأربعين لخالفه النص الا أن يسم الاجر للمعلم أو نحوها فلا يأثم الى خمسة وأربعين بعد العقد  
عليه أو بشرط أن يكون ثواب ما فوقه لنفسه فلا يأثم ثم ذكر العبارة الاخيرة وهى قوله وعلى هذا الخ ونقل ذلك  
كله عن اجارات الخاوى (قوله على رؤوس بعض سور القرآن) كتبارك والفتح ويسر (قوله لان العادة) لعلها  
كانت وبانت أو هى في بعض البلاد وفي المنع هى المسماة في عرف ديارنا بالصرافة فان المؤذن يوم يأخذها بصرف  
المتعلمين من عنده في أول النهار فيفرحون بذلك اليوم ورغبة في الراحة والبطالة والله تعالى أعلم اهـ وهذا غير  
ما اصطلى عليه أهل مصر فان الصرافة عندهم تذكر اذا ختم الصبي القرآن فقط (قوله لينسجه) من باب ضرب

والامامة وتعلم القرآن والفقه ويقضى  
اليوم بصحة تعليم القرآن والفقه والامامة  
والاذان ويجوز المستأجر على دفع ما قبل  
فوجب المسمى بهتدواجر المثل اذا لم يذكر مدة  
شرح وهما نسبة من الشركة (ويجوز به)  
به يقضى (ويجوز) على دفع الحلو المرسوم  
هى ما يمدى للمعلم على رؤوس بعض سور  
القرآن سميت بالان المادة اهداه الخ لاوى  
(ولو دفع غزلا لا خير لينسجه له)

انتهى شلي عن المصباح (قوله بنصفه) أي مثلاً (قوله أي بنصف الغزل) أي المنسوج (قوله لأنه امتأجره يجوز  
 من عمله) أي من معموله قال في العناية قوله والمعنى فيه يعني الماعى الفقهى في عدم جواز ذلك هو أن المتأجر  
 عاجز عن تسليم الأجر وهو بعض المنسوج أو المحمول لأن حصوله بفعل غيره والشخص لا يعتد قادراً بقدرة غيره  
 اه فالقدرة على التسليم شرط صحة العقد اه زيلعي قال في الهداية وهذا أصل كبير يعرف به فساد كثير من  
 الاجارات قال الاتفاقى أي جعله أجره بعض ما يخرج من العمل أصل عظيم يعرف به حكم كثير من الاجارات  
 كما إذا استأجره ليعصر له قنبر سمع عن من دونه وكذلك إذا دفع أرضاً لغرس فيها شجر على أن يكون الأرض  
 والشجر بينهما نصفين لم يجوزوا الشجر لرب الأرض وعليه قيمة الشجر وأجر ما عمل كذا في التامل وكذا إذا استأجره  
 لغزل هذا القطن أو هذا الصوف برطل من غزل وعلى هذا اجتناء القطن بالنصف وبأس الدخن بالنصف  
 وحصاد الحنطة بالنصف ونحو ذلك كله لا يجوز اه شلي (قوله أنه عليه الصلاة والسلام عن فقير الطحسان)  
 وهو أن يستأجر نوراً ليطحن له حنطة بفتيز من دقيقه زيلعي (قوله أو يسمى فتيزاً بالانعمين) فيكون دينا في ذمته  
 (قوله لا أجر له أصلاً) لا المسمى ولا أجر المثل اه عناية (قوله لصيرورته شريكاً) أي ومن حل طعاماً مشتركاً بينه  
 وبين غيره لا يستحق الأجر لأنه لا يعمل شيئاً كتركه الا يقع بعضه لنفسه فلا يستحق الأجر زيلعي (قوله  
 وما استشكله الزيلعي) حيث قال وفيه اشكالان أحدهما أن الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها بالعدد  
 عندنا سواء كان عيناً أو ديناً على ما ينه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجهيل والثاني  
 انه قال ملكه في الحال وقوله لا يستحق الأجر يتنافى في الملك لأنه لا يملكه إذا ملكه الا بطريق الاجرة فإذا لم يستحق  
 شيئاً فكيف يملكه وبأي سبب يملكه اه حلي (قوله اجاب عنه المصنف) حيث قال أقول يمكن الجواب عنه أما عن  
 الاول فلان صورة المسئلة انه عمل له الاجرة فانه قال ملك النصف في الحال بالتجهيل وهي تملك به كما تملك بشرطه  
 أي التجهيل كما تقدم تقريره اه وقد سبقه الى هذا الجواب قارئ الهداية وقاضى زاده والا كل في العناية والعلاصة  
 المقدمة وأما عن الثاني فلان لما ملكه بالتجهيل كما ذكرنا وحل تبيين بعد ذلك عدم استحقاقه شيء من الاجرة  
 كالمعمل له الاجرة عند العقد فانه يحكم بكونه مملوكه فاذا استحقها استحق تسعين كونه ليس بالملك اه انتهى قال  
 قاضى زاده وأما الثاني فلان المتنافاة بين قولهم ملك الاجر في الحال وبين قوله لم يستحق الاجر ولا يجب  
 الاجر ممنوعة اذ معنى الاول أنه ملك الاجر ابتداء بموجب العقد وتسليم الاجر الى الاجير بالتجهيل ومعنى الثاني  
 انه لا يستحق الاجر لبطان العقد قبل العمل بعد أن ملك الاجر بالتسليم بسبب أنه صار شريكاً في الطعام قبل ايفاء  
 شيء من المعقود عليه فلا يذهب عليك انه لا تنافي بين هذين المعنيين بل الاول منهما يؤخذ الى الثاني اه وفيه أن  
 ملك الاجرة انما هو بالعدد الصحيح وقد صدر هذا العقد فاسداً لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة العمل ولم يعمل بعد  
 وأيضاً لا تجهيل بدون الافراز ولم يوجد الا انه وقع بوصف العصة ثم فسد ولذا قال بعضهم ونقله الشافعي ان ملكه  
 للاجر في الحال منطوق فيه الى التقدير يدل عليه ما أجاب العلامة المقدسي به عن هذا التنافي بقوله قوله لم انه  
 لا يستحق شيئاً أي على فرض كونه ملك النصف في الحال وبقتدره واذ ائتم من تقدير ملك النصف عدم استحقاق  
 شيء من الاجر والمؤجر لم يجعل له شيئاً الا هذا النصف فلا يستحق شيئاً أصلاً وهو قريب مما قاله بعض الفضلاء  
 أن مرادهم بنفي الاستحقاق نفي الملك لأن وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يطل فتقواهم ملك الاجر في الحال  
 كلام ورد على سبيل النرض والتقدير فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجر في الصورة المفروضة ملك الاجير الاجرة  
 في الحال بالتجهيل اه (قوله كما زعمه مشايخ بلخ) قال في التبيين وكان مشايخ بلخ والنسفي يجيزون حمل الطعام  
 ببعض المحمول ونسج الثوب ببعض المنسوج اتعامل أهل بلادهم بذلك ومن لم يجوزوا فاسه على فقير الطحسان  
 والقياس بترك التعارف ولئن قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول دلالته فانص يحصن بالتعامل  
 ألا ترى أن الاستصناع ترك القياس فيه وخص من القواعد الشرعية بالتعامل ومشايخنا رحمهم الله تعالى  
 لم يجوزوا هذا التخصيص لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة وبه لا يحصى الترخلاف الاستصناع فان التعامل به  
 جرى في كل البلاد وبمثل بترك القياس ويخص الاثر اه وفي العناية فان قيل لا تترك بل يخص عن الدلالة بعض  
 ما في معنى فقير الطحسان بالعرف كما فعل بعض مشايخ بلخ في الثياب لجر بان عرفهم بذلك قلت الدلالة لا عموم لها  
 حتى تخص اه (قوله عند الامام) وقال هو جائز لأنه يجعل المعقود عليه العمل حتى إذا فرغ منه نصف النهار

(بنصفه) أي بنصف الغزل (أو استأجره فلا  
 يجعل طعامه ببعضه أو نوراً ليطحن به بعض  
 دقيقه) فسدت في الكل لأنه استأجره  
 يجوز من عمله والاصل في ذلك أنه صلى الله  
 عليه وسلم عن فقير الطحسان وقد مناه في بيع  
 الوفاء والحيلة أن يفرض له الاجر إلا أو يسي  
 فقيراً بالانعمين ثم يعطيه قنبراً منه فيجوز  
 ولو استأجره ليعمل له نصف هذا الطعام  
 بنصفه الا أن لا أجر له أصلاً لصيرورته  
 شريكاً وما استشكله الزيلعي بأن دلالة  
 عنه المصنف وقال وصرحوا بأن دلالة  
 النص لا عموم لها فلا يحصى عن هاتين  
 ما عرف كما زعمه مشايخ بلخ (أو استأجر  
 بخيار الضمير كذا) كقوله بدين (اليوم  
 بدينهم) فسد عند الامام

فله الأجر كاملاً وان لم يفرغ في اليوم فعليه أن يعمل في الغد لان المقصود هو العمل وذكر الوقت للاستعمال  
 لا لتعاقب القعدة في مكانه استأجر للعمل على أن يفرغ منه في أسرع الاوقات عناية (قوله يلجعه بين العمل والوقت)  
 أي وكل منهم ما صالح للاجارة لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة معقودا عليها وذكرا العمل يوجب كونه  
 معقودا عليه وليس أحدهما بأولى من الآخر والجهالة المنضية الى النزاع تفسد العقد وانما كانت تؤدى  
 الى النزاع لان نفع المستأجر في العمل حتى لا يجب عليه الاجرا لا بتسليم العمل ونفع الاجير في المدة لاستحقاقه  
 الاجر بتسليم نفسه وان لم يعمل فاذا مضى اليوم ولم يفرغ من العمل جاز أن يطلب الاجير أجره نظراً الى المدة  
 ويعينه المستأجر نظراً الى العمل فأفضى الى النزاع وجعلهما ذكر الوقت للتجمل تحسبكم المناوآت الاغراض فيه  
 فقد يكون للتجمل وقد يكون ليكون المنفعة معلومة عناية (قوله حتى لو قال في اليوم جازت) أي أجماعاً لانه  
 للظرف والمظروف لا يستغنى عن الظرف فكانه قال ان علمت في بعض اليوم وذلك يفيد التجمل فيكون العمل هو  
 المعقود عليه بخلاف قوله اليوم فان المنفعة تستغنى عن الوقت فيصلح أن يكون معقودا عليه وتلزم الجهالة عناية  
 (قوله أو أرضاً بشرط أن يبنها) قال في القاموس بناء تنقية جعله اثنين اهـ وجعله من الافعال أو التفعيل  
 أبو السعود عن الجوى والكلام على تقديره مضاف أي يبنى كرايهما فان التنازل للارض الاصل أن ما كان  
 ملائماً للعقد لا يكون مفسداً لله والارضى انما استأجر المنفعة المستأجر خاصة فكل فعل ينتفع به المستأجر خاصة  
 كالكسب والزرعة والسقي يكون ملائماً للعقد وكل فعل ينتفع به المؤجر خاصة يكون مخالفاً للعقد مفسداً له  
 كشرط ابقائه السرقة ورد الارض مكرية شلبي عن الاتفاق بتصرف وفي المنع ان كان المراد أن يردّها مكرية  
 فلا شك في فسادها فانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد العاقدين وهو المؤجر وان لم يكن المراد هذا فان  
 كانت الارض لا تخرج الربيع بالالكسب ترتب لا يفسد العقد لان الشرط بما يقتضيه العقد وان كانت  
 ما يخرج بدونه فان كان أثره يبي بعد انتهائها العقد يفسد اذ فيه منفعة رب الارض وان كان أثره لا يبي لا يفسد اهـ  
 (كقوله أي يجرئها) الحارث هو الكسب وهو ائثاره الارض للزرعة من كسب وبابه نصر وفي المثل الكسب على  
 البقر أي لا تكسب الارض الا البقر يعني أن ممارسة كل أمر جرت به له شلبي مزيدا (قوله أو يكرى انما رها  
 أي يحفرها من باب رمى جوى (قوله العظام) أما الجسد اول فالاجارة بشرط كسبها صحيحة لانه يجب على المستأجر  
 بدون شرطه وانه لا يبي أثره بعد السام فلا تفسد وهو الصحيح قال الصدر الشهيد واختاره الوالد برهان الاثمة  
 والبيه ذهب في الهداية وقوى بعضهم بين الكسب والصغار في الفساد لا إطلاقاً لمحمد وصححه في الذخيرة واختاره  
 خواهر زاده وبه كان يبنى اهـ جوى بتصرف (قوله أو يسرقها) أي يضع فيها السرقة وهو الزيل لتهميم الزرع  
 (قوله لم تفسد) لانه لنفع المستأجر فقط فهو مما يلائم العقد (قوله أو بشرط أن يزرعها بزرعة أرض أحد) أراد به  
 اجارة نوع بنوع آخر من نفسه لا قدر فهم ما كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس والركوب بالركوب قال  
 مري الدين ولو سكنى دار بسكنى حانوت قال النازح في كتاب القسمة قال في اجارة الاصل ان اجارة الدار بمنافع  
 الحانوت لا تجوز اهـ وذكر الخصاف أن الدار والحانوت جنسان فيحتمل أن في المسئلة روايتان وفي منية المفتي  
 أن اجارة البقر بالجار تجوز بخلاف الثيران اهـ أبو السعود (قوله لما يجي ان الجنس بانقراد يجرم النساء) حكى  
 أن محمد ابن جماعة أرسل كتابا الى محمد ابن الحسن يسأله لم لا يجوز اجارة سكنى دار بسكنى دارا فاجاب بقوله انك  
 أطلت الفكرة وأصابك الحيرة وجالست الحذاني وكانت زلة عظيمة أما علمت أن اجارة السكنى بالسكنى كببيع  
 القوهي بالقوهي تسمية اهـ وفيه نظر لان حرمة ذلك في المقدرات وما نحن فيه ليس منها ولانه لو كان كذلك لما جاز  
 بخلاف الجنس أيضا لان الدين بالدين لا يجوز وان كان بخلاف الجنس ولان العقد ينقض ساعة فساعة بحسب  
 حدوث المنفعة فقبل وجودها لا ينقض عليها فاذا وجدت فقد استوفيت فكيف يتصور فيها التسمية فالاولى  
 أن يقال أجزت الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولا حاجة الى استنباط نفع مجنسه فبقى على الاصل بخلاف  
 مختلف الجنس واذا استوفى أحدهما عند الاتحاد فعليه أجر المثل في ظاهر الرواية لانه استوفى منفعة بحكم  
 عقد فادفع عليه أجر المثل اهـ زياحى وروى عن أبي بشر أنه لا نسي عليه لانه تقوم المنفعة بالمنفعة وقد فسدت اهـ  
 والحناي يفتح الممالة ويخفيف النون نسبة الى حنان امم وجل محدث منهم في دينه ~~كان~~ ينكر الخوض على  
 بن جماعة في هذه المسئلة وجنسها ويقول لابرهان لكم عليها والقوهي منسوب الى قوهي حنان كور من كور

يلجعه بين العمل والوقت ولا ترجع  
 لاحدهما فتنهى المنازعة حتى لو قال في  
 اليوم أو على أن يفرغ منه اليوم جازت  
 أجماعاً (أو أرضاً بشرط أن يبنها) أي  
 يجرئها مرتين (أو يكرى انما رها) العظام  
 (أو يسرقها) ابقائه أثره هذه الافعال رب  
 الارض ولو لم يبي لم تفسد (أو) بشرط أن  
 يزرعها بزرعة أرض أخرى (لما يجي  
 ان الجنس بانقراده يجرم النساء وقوله  
 ان الجنس بانقراده يجرم النساء وقوله  
 (فسدت) جواب الشرط وهو قوله ولو دفع  
 الخ (وصححت لو) استأجرها (على أن يكرى  
 ويرعها أو يجرئها وبزرعها) لانه شرط  
 يقتضيه العقد

فارس والكورة المدينة وقد تسلكم الاكل وغيره في هذه المسئلة بما بطول فراجع ان شئت (قوله ولو استأجره لجل  
طعام مشترك) ومثل التبريك عبده ودابته كما يأتي لانهم السفينة قال في الوولو الجنية طعام بين رجلين لاحدهما  
سفينة فأراد أن يحمله الى بلد وقال الشريك لرب السفينة آجرني نصف سفينتك فهو جائز ولو استأجر أحدهما  
عبد صاحبه أو دابته ليجعل عليها فانه لا يجوز والاصل أن كل شئ استأجره أحدهما من صاحبه مما يكون له عمل  
لا يجوز ولو عمل فلا أجر له وان لم يصح له عمل فهو جائز مثل الجواني وغيره اهـ سرى الدين (قوله فلا أجر له)  
لا المسمى ولا أجر المثل زبلي (قوله لانه لا يعمل شئاً الا ويقع بعضه لنفسه) قال في العناية لقائل أن يقول لا يجوز  
من أنه عامل لنفسه فقط أو عامل لنفسه وغيره والاول ممنوع فانه شريك والثاني حتى لو كان عدم استحقاقه للأجر  
على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لغيره والجواب انه عامل لنفسه فقط لان عمله لنفسه أصل  
وموافق للقياس وعمله لغيره ليس بأصل بل بنسبة الى أمر مخالف للقياس للعاجلة وهي تندفع بجعله عاملاً لنفسه  
لحصول مقصود المستأجر فاعتبر جهة كونه عاملاً لنفسه فقط فلم يستحق الاجرة اهـ حلي وفي قوله وهي تندفع الخ  
تأمل وفي التبيين ولانه ما من جزء يحمله الا وهو شريك فيه فيكون عاملاً لنفسه فلا يستحق تسليم المعقود عليه لان  
كونه عاملاً لنفسه يمنع تسليم العمل الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر اهـ وتعامه فيه (قوله لانه لا يعمل شئاً)  
قال في التبيين وهذا لان حقيقة الاجارة هي تملك المنافع بعوض والرتن غير مالك للمنافع فلا يملك تملكها  
اذ التملك من غير المالك محال والراهن انما يتمكن من الانتفاع فيه من حيث انه مالك له اذ الملك هو المطلق  
للتصرف الا أنه ممنوع منه بسبب ما يتعلق به من حق الرهن فاذا بطل حقه بالاجارة صار منتفعاً به على انه ملكه  
زوال المنافع اهـ وفي الحلي الاولى أن يقول لا تنفعه بملكه (قوله لا أجر عليه) وهل يحرم عليه أم اذا كان بغير  
رضا المستأجر فلا شك في الحرمة وأما اذا كان رضاه فالظاهر أنه لا حرمة لاسقاط المسئلة بجر حقه وسروره نقلاً  
(قوله أو أي شئ يزرعها) أي أو ذكر أنه يزرعها ولم يذكر أي شئ يزرع (قوله فسدت) لان المعقود عليه مجهول فان  
الارض تستأجر للزراعة وغيرهما من البناء والمراح ونصب الخيم وكذا ما يزرع فيها مختلف فنه ما بضر بالارض  
ومنه ما لا يضر (قوله الا أن يهزم) بأن يقول ازرع ماشئت ونقل سرى الدين عن المجيب انه اذا استأجر أرضاً  
بأجر معلوم مدة معلومة مقبلاً ومراعاة ان كان معنى ذلك عند الناس سواء انتفع أو لم ينتفع فالاجارة فاسدة لانه  
ينحل الى أن يهزم لوجه المنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقبلاً ومراعاة ان كان معناه أنه  
ينتفع بها اسائر الانتفاعات فهو أيضاً محل توقف ونظراً وايده بما يورده على بعد وقوله لانه ينحل الخ غير ظاهر لان  
معناه انتفع بالفعل أو لا لأنهم سألوه بالمنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهر أيضاً لانه عند التعميم نفع الاجارة  
(قوله عاد صحبها) الصواب حذفه لان عوده الى الصحة لا يتوقف على مضى الاجل بل على الزراعة قبل مضى  
الاجل وانما هذا قيد في زوم المسمى كيف والمسئلة من مسائل الجامع الصغير وقد ذكر فيه مضى الاجل ونصه محمد  
عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يواجر الارض ولم يسم أنه يزرع فيها شئاً قال الاجارة فاسدة فان اخذها  
قبل أن يعمل فيها شئاً فسدتم وان زرعهها ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اهـ فتدبر (قوله فله المسمى استصحاباً)  
والقياس أن يجب أجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا أسقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار انما  
على ثلاثة أيام قبل مجيئ اليوم الرابع اهـ تبين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قياسها أن تذكر عند قوله  
وأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء اهـ انما ذكره وجوب المسمى عند مضى الاجل  
وقد زرع (قوله وكذا لو لم يضر الاجل) انما جاءه هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحبها والا  
فالمصنف لا يرد عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحاشا لا بد من هذا التقييد (قوله قبل تمام العقد) الاولى  
المدة بدل العقد (قوله وان استأجر حاراً الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبد ولم يسم ما استأجره كما  
في شرح الكافي وما اذا استأجر ثوباً بالبر ولم يعين الثوب لا يجوز لان الناس يتداولون فان عين اللابس بعد ذلك  
يجوز استحساناً كما قاله نضر الدين فاضل خان (قوله فله المعتاد فلهك لم يضمن) أما اذا حمله غير المعتاد فلهك يجب أن  
يضمن الثاني (قوله لفساد الاجارة) الاولى أن يقول في التركيب لانه أمانة وان كانت الاجارة فاسدة اهـ حلي  
وقال الاتقاني وانما لم يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن ينصرف الى المعتاد ولم يثبت المعتاد والعين  
أمانة في يد المستأجر لانه قبضها باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم الفاسدة يؤول الى خدمن

(ولو استأجره لجل طعام) مشترك (بينهما)  
فلا أجر له) لانه لا يعمل شئاً الا ويقع بعضه  
لنفسه فلا يستحق الاجر (كرهن استأجر  
الرهن من المرتن) فانه لا أجر له لانه يملكه  
وفي جواهر الفتاوى ولو استأجر حاراً ما دخل  
المؤجر مع بعض أصدقائه الحاراً لا أجر عليه  
لانه يستأجر بعض المعقود عليه وهو منتفع  
الحار في المدة ولا يسقط شئ من الاجرة لانه  
ليس بعلوم (استأجر أرضاً ولم يذكر أي شئ يزرعها) فسدت الا  
بزرعها أو أي شئ يزرعها (قوله فسدت) لان المعقود عليه مجهول فان  
أن يهزم (قوله الا أن يهزم) بأن يقول ازرع ماشئت ونقل سرى الدين عن المجيب انه اذا استأجر أرضاً  
بأجر معلوم مدة معلومة مقبلاً ومراعاة ان كان معنى ذلك عند الناس سواء انتفع أو لم ينتفع فالاجارة فاسدة لانه  
ينحل الى أن يهزم لوجه المنفعة ولو صرح بذلك كانت فاسدة فكذلك اذا قال مقبلاً ومراعاة ان كان معناه أنه  
ينتفع بها اسائر الانتفاعات فهو أيضاً محل توقف ونظراً وايده بما يورده على بعد وقوله لانه ينحل الخ غير ظاهر لان  
معناه انتفع بالفعل أو لا لأنهم سألوه بالمنفعة وقوله وان كان الخ غير ظاهر أيضاً لانه عند التعميم نفع الاجارة  
(قوله عاد صحبها) الصواب حذفه لان عوده الى الصحة لا يتوقف على مضى الاجل بل على الزراعة قبل مضى  
الاجل وانما هذا قيد في زوم المسمى كيف والمسئلة من مسائل الجامع الصغير وقد ذكر فيه مضى الاجل ونصه محمد  
عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يواجر الارض ولم يسم أنه يزرع فيها شئاً قال الاجارة فاسدة فان اخذها  
قبل أن يعمل فيها شئاً فسدتم وان زرعهها ومضى الاجل فله الاجر الذي سمي اهـ فتدبر (قوله فله المسمى استصحاباً)  
والقياس أن يجب أجر المثل وهو قول زفر وعلى هذا الخلاف اذا أسقط الاجل المجهول قبل مجيئه والخيار انما  
على ثلاثة أيام قبل مجيئ اليوم الرابع اهـ تبين وانما ذكر هذه المسئلة هنا وان كان قياسها أن تذكر عند قوله  
وأرض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو قال على أن أزرع فيها ما أشاء اهـ انما ذكره وجوب المسمى عند مضى الاجل  
وقد زرع (قوله وكذا لو لم يضر الاجل) انما جاءه هذا من قوله الذي زاده على المصنف وهو قوله عاد صحبها والا  
فالمصنف لا يرد عليه شئ لان كلامه في وجوب الاجر وحاشا لا بد من هذا التقييد (قوله قبل تمام العقد) الاولى  
المدة بدل العقد (قوله وان استأجر حاراً الى بغداد) في حكم هذه المسئلة ما اذا استأجر عبد ولم يسم ما استأجره كما  
في شرح الكافي وما اذا استأجر ثوباً بالبر ولم يعين الثوب لا يجوز لان الناس يتداولون فان عين اللابس بعد ذلك  
يجوز استحساناً كما قاله نضر الدين فاضل خان (قوله فله المعتاد فلهك لم يضمن) أما اذا حمله غير المعتاد فلهك يجب أن  
يضمن الثاني (قوله لفساد الاجارة) الاولى أن يقول في التركيب لانه أمانة وان كانت الاجارة فاسدة اهـ حلي  
وقال الاتقاني وانما لم يجب الضمان في الحل المعتاد لان مطلق الاذن ينصرف الى المعتاد ولم يثبت المعتاد والعين  
أمانة في يد المستأجر لانه قبضها باذن مالكها ولم يوجد منه خلاف بعد فلا يضمن لان حكم الفاسدة يؤول الى خدمن

(فان بلغ فله المسمى) لما مر في الزراعة  
(فان تزرع قبل الزرع) في مسألة الزراعة  
(والجل) في مسألة (فصحت الاجارة دفعا  
لفساد) لقيامه بعد (استأجر دابة ثم جدد  
الاجارة في بعض الطريق وجب عليه أجر  
مركب قبل الانكسار ولا يجب لما بعده)  
عند أبي يوسف لانه لا يجوز صار غاصبا والاجر  
والضمان لا يجتمعان وعند محمد يجب المسمى  
دراهم وكأنه لا قول للامام في الاشياء قصر  
النوب المجردة فان قبله فلا اجر والا وكذا  
الصباغ والفساج (اجارة المنفعة بالمصلحة  
تجوز اذا اختلفا) جفا كاستئجار سكنى  
دار بزراعة ارض (واذا اختلفا) تجوز  
كاجارة السكنى بالسكنى واللبس باللبس  
فوالركوب بالركوب ونحو ذلك لما تقرر ان  
الجنس بانشراده يحترم التمسك باللبس  
بالبس فانه لا يفسد العقد (استأجره  
ليبيده أو يجتلبه) (فان وقت) لذلك وقتا  
(جاز) ذلك (والالا) فلولم يوقت وعين الحطب  
فسد (الاذا عين الحطب وهو) أي الحطب  
(ملكه فيجوز) يجتبي وبه يقتضى صيرفة  
فروع استأجر امرأته لتخبز له خبزا لا كل  
لم يجز وللبع جاز صيرفة آجرت دارها  
لزوجها فسد كما فلا أجر أشباه وخاتمة قلت  
لك في حاشيتنا ان صور الباع من المضمرات  
معز بالأكبرى قال قاضي خان هذا القوي  
على صحة التبعية له في السكنى فليحفظ  
وجاز اجارة الماشطة لزرين العروسان ذكر  
العمل والمدة بزازية وجاز اجارة النخلة والنهر  
مع الماء به يقتضى له موم البلوى مضمرات  
والله اعلم

\*(باب ضمان الاجير)\*

\*(باب ضمان الاجير)\*

الصحة وفي الاجارة الصحيحة اذا لم يوجد منه خلاف لا يجب الضمان فكذا في الاجارة الفاسدة فكيف وقد انقلب  
العقد جائزا بالجل المعتاد استحسانا اه (قوله لما مر في الزراعة) من ارتفاع الجهالة بالزراعة قبل تمام العقد فيقال  
تظهر هذا وقال الاستيعابي عليه مسمى من الكراء لاننا جعلنا التعيين بالنوع كالتعيين بالقول في حالة ما حكم  
ابتداء العقد لان العقد في حق الحكمين منعقد عند حدوث المنفعة ولو بين في الابد اصح فكذا في هذه الحالة اه  
(قوله فصحت الاجارة) لان الخل يختلف باختلاف المحمول فلا بد من بيانه ليصير العمل معلوما فاذا لم يبين فسد  
العقد اه استيعابي (قوله دفعا للفساد) الاولى ان يقول رفعها بالاراء لا بالادال اه شلبي وسبقه اليه الاتساق  
أبو السعود لان الدفع بالدال قبل التحق والتبوت والرفع بعده وهو المناسب هنا (قوله لقيامه بعد) أي في الحال  
(قوله ثم جدد الاجارة) أي واقبت القيمة عليه كما يدل عليه كلامهم (قوله والاجر والضمان لا يجتمعان) أي اجر  
ما بعد الخود مع ضمان الدابة لولا ذلك لم يكت بهما الخود اه حلي (قوله وعند محمد يجب المسمى) أي كله لانه سلم من  
الاستعمال فسط الضمان تبين (قوله قصر الثوب المجرد) ثم جاء به مقصورا واقترب ولو الجنية (قوله فان قبله فلا  
الاجر) لان العمل وقع لصاحب الثوب (قوله والا لا) لان العمل وقع للعامل لانه غاصب بالخود (قوله وكذا  
الصباغ) ان صبغه قبل الخود له اجر وان بعد الخود قرب الثوب بالخيار ان شاء أخذ الثوب وأعطاه قيمة ما زاد  
الصباغ فيه وان شاء تركه وضمنه قيمة ثوب أبيض ولو الجنية (قوله والفساج) أي ان تسجعه قبل الخود له اجر وان  
بعده لا أجر له والثوب للفساج وعليه قيمة الغزل كما اذا كان حنطية فطمعها اه ولو الجنية وبه يضح ما في كلام  
المؤلف والاشياء من الاجال (قوله اجارة المنفعة بالمنفعة الخ) هذه أعم من المسئلة السابقة في قوله أو ان يزرعها  
بزرارة أرض أخرى وقد علق بماتين الاولى ما ذكره المؤلف وقد تقدم البحث فيه الثانية ما ذكره صاحب القنية  
أنه انما فسدت للاستغناء عن ذلك فان عنده من ذلك الجنس ملكا أي والاجارة انما تجوزت بخلاف القياس  
للعاجلة ولا حاجة قال المصنف وجاز ان يعمل الحكم بعلم شئ (قوله كاجارة السكنى بالسكنى) قد سلف أنه لا يجوز  
اجارة سكنى دار بسكنى حانوت على ما ذكره محمد في الاصل ويجوز على ما ذكره الخصاص (قوله لفساد العقد)  
الاولى ان يقول بحكمه عقد فاسد ويكون الحارمة معلقة باستيناء (قوله فان وقت لذلك وقتا) بان استأجره ليحطب  
يوما الى الليل (قوله جاز) لان الاستئجار على المنفعة وهي تحصل بتسليم نفسه عمل أولا وقال في الولو الجنية لان  
هذا أجبر وحد وشروط تحته بيان الوقت وقد وجد (قوله والا لا) أي والحطب للعامل (قوله وعين الحطب فسد)  
قال في الهندية ولو قال هذا الحطب فلا اجارة فاسدة والحطب للاستأجر عليه أجر مثله اه (قوله وبه يقتضى) أي بما  
ذكر من أنه اذا ذكر اليوم يكون للاستأجر وبصح العقد وهو الذي في الحاروى أما الذي في الصيرفة فعدم الجواز  
ولو ذكر اليوم كما تفيد عبارة المنع (قوله لم يجز) لان هذا العمل من الواجب عليه اديانه لان النبي صلى الله عليه  
وسلم قسم الاعمال بين فاطمة وعلى فجعل عمل الداخل على فاطمة وعمل الخارج على علي وأفاد المصنف آخر  
الباب أن استأجر المرأة للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لا تنعقد ونقله عن المضمرات (قوله وللبع جاز) حيث  
كان التدر معلوما لتنتفي الجهالة (قوله فلا أجر) لان منفعة السكنى تعود اليها ولان الزوج يخرج من الدار في  
بعض الاوقات وعسى أن يكون عامة نهارة في السوق وتكون الدار في يد المرأة منع عن الخاتمة (قوله قال قاضي  
خان) اعلم في شرح الجامع الصغير ازايا دات له والافالذي في قنאו اه هو ما تقدم عنما (قوله القوي على صحته)  
لان سكاها معه لا يمنع التسليم والتخلية لانها تابعة للزوج في السكنى ولان اجارتها الدار من الزوج انعقدت صحيحة  
حتى لو لم تسكن معه يجب الاجر بلا شك بخلاف الاستئجار للطبخ والخبز وسائر أعمال البيت لانها لم تنعقد اه  
(قوله ان ذكر العمل والمدة) قال الشرنبلالي في شرح الوهبانية الواويع في أو اه حلي (قوله والنهر) هو  
يجرى الماء (قوله لعدم البلوى) أي انه لا يصبغ استئجار الماء ليكون العقد برده على استئلاك العين وحيلة الصحة  
أن يؤجر مجرى الماء مدة معلومة من المجرع مع الماء تبعالاجارة ما ذكر ويجرى الماء المحتاج اليه فيها هذا  
ما ظهر لي والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

لما فرغ من ذكر أنواع الاجارة صحيحةا وفاسدها شرع في بيان الضمان لانه من جملة العوارض التي تترتب على  
عقد الاجارة فيحتاج الى بيانه اتقاني وأل في الاجير للجنس ليشمل نوعيه وان كان سبب الضمان فيه ما اختلفنا



واقتصر على ذكر الضمان وان بين في الباب غيره لانه اهم وفي الجوى عن الجمل آجرت الرجل مؤجرة اذا جعلت  
 له على نعله أجرة وفي باب فاعل من جاع الغورى وديوان الادب والصادر والعين آجره الدار وآجرته الدار ايجارا  
 اه فها هو صدر ان لا جرم ودوا الا انه في الاول على وزن فاعلت وفي الثاني على كرت (قوله فالاول) قال  
 المصنف والسؤال عن وجه تقديم المشترك على الخاص دورى اه قلت انما قدمته اكثر منه او اكثره الانتداع به  
 قال الجوى ولما كان له ان يعمل لا يشترط لكون المعقود عليه عمله أو أثره مسمى مشتركاً (قوله ونحوه) لا حاجة  
 اليه مع الكاف (قوله كأن استأجره لى غنمه نهر ايدهم) قال في الهندية عن الذخيرة واذا جع بين العمل والمدة  
 وذكر العمل أو لا نحو أن يستأجر راعياً مثلاً ليرعى له غنماً سنة بدرهم شهر ابعينه فهو أجير مشترك الا اذا صرح  
 في آخر كلامه بما هو حكم أجير الواحد بأن قال على أن لا ترضى غنم غيرى مع غنمى واذا ذكر المدة أو لا نحو  
 أن يستأجر راعياً شهر البرعى له غنماً سنة بدرهم يعتبر أجير واحد بأول الكلام الا انص في آخر كلامه بما هو  
 حكم الاجير المشترك فيقول وترضى غنم غيرى مع غنمى اه (قوله ولا ترضى غنم غيرى) الا فصح حذف حرف العلة  
 للجازم (قوله وفي جواهر الفتاوى الخ) هذا النوع صريح في الاجير المشترك وما ذكره حكمه وهو ظاهر لا يحتاج  
 الى التنبيه عليه (قوله حتى يعمل) قال الامام الاسيبغى في شرح الطحاوى والاجير المشترك مالم يصرغ من العمل  
 لا يستحق الاجرة الا اذا عمل في بيت المستأجر فكل ما عمل استوجب له الاجرة بعد أن علم لذلك القدر في العمل أجرة  
 اه مكى وانما كان استحقاق الاجر بالعمل لان الاجارة عقد معاوضة تقتضى المساواة بين العوضين فمالم يسلم  
 المعقود عليه للمستأجر وهو العمل لا يسلم للاجير العوض وهو الاجر اه منح (قوله وله خيار الرؤية الخ) أى  
 للاجير قال في المنع عن المجتبى شرط قصار على أن يقصر له ثوباً ويرى به فلما رأى الثوب القصار قال  
 لا أرضى فله ذلك وكذا الخطاط والاصل فيه أن كل عمل يختلف باختلاف المحل ثبت فيه خيار الرؤية عند رؤية  
 المحل وما لا فلا كراستأجر لكيل له هذه الحنطة أو يحجم عبده فلما رأى محل العمل امتنع ليس له ذلك ثم قال  
 والاصل أن الاستتجار على عمل في محل هو عنده جائز وما ليس عنده فلا بيع ما ليس عنده اه (قوله ولا يضمن  
 ما هلك في يده) عند الامام سواء هلك بسبب يمكن التخرز عنه كالسرقة أو بما لا يمكن التخرز عنه كالخريق الغالب  
 والغارة وهو مروى عن عمرو على وهو قول ابراهيم النخعي كما روى عنه ما مثل قولهما وفي الاتفاقى روى في شرح  
 الكافى أن علياً كان يضمن الخطاط والقصار ومثل ذلك من الصنائع احتياطاً للناس أن يضيعوا من أموالهم وهذا  
 كان من رأيه بد أن يرجع ذكره أول كتاب الاجارات اه وروى محمد في الآ ثار عن أبي حنيفة عن حماد عن  
 ابراهيم أن شريحاً لم يضمن أجيراً قط اه وكان حكم شريح بحضرة الصحابة والتابعين من غير تكثير محل  
 الاجماع اه وقال لا يضمن الا اذا هلك بأمر لا يمكن التخرز عنه وروى عن عمرو على رضى الله تعالى عنه ما قال  
 في التبيين وبه وله ما ينشئ لتغير احوال الناس وبه يحصل مائة أهـ والاهم اه وفي الحاشية والمحيط والتقى الفتوى  
 على قوله اه فقد اختلف الاقواء ثم ان محل الخلاف اذا كان المتاع المستأجر عليه محدثاً فيه عمل أو مال أو عطاء  
 معجفاً للعمل له غلافاً أو سيقاً فالعمل له جهازاً أو سكنياً للعمل له نصاً بافضاع المصنف أو السيف أو السكين  
 فانه لا يضمن بالاجماع لانه لم يستأجره على ايقاع العمل في ذلك وانما استأجره على غيره اه وفي الحقيقة هذا مما  
 هلك في يده لا بهـ له وفي المحيط والخلاف فيما اذا كانت الاجارة صحيحة فان كانت فاسدة فلا ضمان بالاتفاق  
 لان العين حينئذ تكون أمانة لكون المعقود عليه وهو المنفعة مضمونة بأجر المثل أبو السعد وعنه شرح الجمع  
 لابن مالك (قوله وان شرط عليه الضمان) قال في التبيين وان شرط الضمان على الاجير المشترك في العقد فان شرط  
 عليه فيما لا يمكن التخرز عنه لا يجوز بالاجماع لانه شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحدهما ففسدت وان شرط  
 عليه فيما يمكن الاحتراز عنه فعلى الخلاف فعندهما يجوز لانه يقتضيه العقد وعنده ففسد لان العقد لا يقتضيه  
 اه مختصراً (قوله خلافاً لما في الاشياء) أى من أنه ان شرط ضمانه ضمن اجاعاً اه حلبي وهو منقول عن الخلاصة  
 قال النقيب أبو الليث الشرط وعدمه سواء لانه أمين واشترط الضمان على الامين باطل وبه يفتى اه وفي البرازية  
 والتموى على أنه لا أثر له واشترطه وعدمه سواء (قوله وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة) قال الجوى  
 وفي الظهيرية لا اختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم أى في ضمان الاجير المشترك أى وعدم ضمانه اختار  
 المتأخرون الصلح على نصف القيمة اه موضحاً قال البرازى وبعضهم أفتى بالصلح جبراً عملاً بالقولين ومعناه عمل

(الاجراء على ضربين مشترك وبخاص فالأول  
 من يعمل لالواحد) كالحياط ونحوه  
 (أو يعمل له عملاً غير مؤقت) كأن استأجر  
 للخطاط في بيته غير مقيد بمدة كان أجيراً  
 مشتركاً وان لم يعمل له غيره (أو مؤقتاً لا  
 تخصص) كأن استأجره لى غنمه نهر  
 بدرهم كان مشتركاً لى غنمه نهر  
 غيرى ويستضم وفي جواهر الفتاوى استأجر  
 حاشية النسخ نوبانم أجرة الحائك نفسه من  
 آخر النسخ صحيح كالأعقدين لان المعقود عليه  
 العمل لا المنفعة (ولا يستحق) كقتال وحال  
 حتى يعمل كالتقصار ونحوه) كقتال وحال  
 وملاح ودلال وله خيار الرؤية في كل عمل  
 يختلف باختلاف المحل المجتبى (ولا) يضمن  
 ما هلك في يده وان شرط عليه الضمان (لان  
 شرط الضمان في الامانة باطل كما اودع (وبه  
 يفتى) كما في عاقبة المعقودات وبه جزم أصحاب  
 المتون فكان هو المذهب خلافاً في الاشياء  
 وأفتى المتأخرون بالصلح على نصف القيمة



في كل نصف يقول حيث خط النصف وأوجب النصف اه مكى (قوله وقيل ان الاجير مصلها) هو قوتى القاضى  
 الامام جلال الدين الرهدون نخ (قوله وهل يجبر عليه) أى على الصلح (قوله حتى تنوير البصائر نعم) عبارة  
 وبعضهم أفتى بالصلح عملاً بالقوانين ومعناه عمل في كل نصف بقول حيث خط النصف وأوجب النصف فان قلت  
 كيف يصح الصلح جبراً قلت الاجارة عقد يجرى فيها الجبر بقاء الا ترى أن من استأجر دابة أو سفينة مدة معلومة  
 وانقضت مدتها في وسط البحر أو البرية تبقى الاجارة بالجبر ولا يجرى الجبر في ابتداءها وهذه الحالة حالة البقاء  
 فيجربى فيها الجبر اه وما في المنع بقيد أن القول بالجبر مهجور رجوع عنه فأنه عبارة هو الشيخ الامام ظهير الدين  
 أفتى بقول أبي حنيفة قال صاحب العدة نقلت له يومان قال منهم بالصلح هل يجب اجبار الخصم لو امتنع  
 قال كنت أفتى بالصلح بالجبر في الابتداء فرجعت لهذا اه وفي حاشية المكى أئمة مقرر قد أفتوا بجواز الصلح بالاجير  
 اه (قوله تبقى الاجارة بالجبر) بيان لوجه الشبه الذي تضمنه الكاف (قوله ويضمن ما هلك بعمله) لان التلف حصل  
 بعمل غير مأذون فيه فيكون مضموناً لان الداخل تحت الاذن هو الداخل تحت العقد وهو العمل المصلح  
 والاذن ثبت في ضمن العقد على التسليم لان مطلق عقد المعاوضة يقتضى سلامة المعتود عليه عن العيوب فاذا  
 تلف كان التلف حاصلًا على التسليم بما أذن فيه فصار كما اذا وصف له نوعان الدق فأثنى بشيء آخر أفاده الزبائى  
 وعمل اجبره كعهلة قال العلامة الاسيحياني في شرح الكافي واذا دق أجبر القصار نوباً بخرقه فضمنه على الاستاذ  
 دون الاجير لان التلف لا ينفك عنه الى الاستاذ فكان الضمان عليه اه شاي وفي التبيين لانه أجبر الواحد عند استاذ  
 وأجبر الواحد لا يجب عليه ضمان ويجب على الاستاذ ما أفسد التلميذ بعمله لان الاستاذ أجبر مشترك دون  
 التلميذ اه بخروقه (قوله من دقه) أى الخاص به أو بتلميذه أو بالواحدة من النوب في دقه فتخزق ولا يدري أنه  
 من أى دق فعلى قول الامام ينبغي أن لا يجب الضمان لانه أمانة عنده وليس بضمن عليه فلا يجب الضمان بالشك  
 وروى عن الثاني أن القصار يضمن نصف النقصان كالقصار اذا أراد المالك أخذ نوبه منه فمسهك به لاستيفاء  
 الاجر بخذه صاحبه فتخزق كان عليه نصف الخرق اه حوى لمخصا عن الظهيرية قال في التبيين ثم صاحب  
 النوب مختار ان شاء ضمه غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء ضمنه مع مولاه وأعطاه الاجر اه وفي حاشية المتن  
 وان حل أجبر القصار نوب القصار باذن الاستاذ فسقط على نوب آخر فأفسده ان سقط على نوب القصار يضمن  
 الاستاذ وان سقط على غير نوبها ضمن الاجير واذا سقط من يد المودع شيء على ودبعته فافسدها يضمن نفسه  
 أبو السعود (قوله وزلى الجمال) زلق من باب طرب أبو السعود عن المصباح والذي في نسخ الكنز الجمال بالجمع  
 ومثله انكسر الطرف من انقطاع الحبل الذي يشد به الحبل كفى الكنز (قوله وغرق السفينة من مده) قيد بالمدة  
 لانم الوغرق من ريح أو موج أو نثر وقع عليه أو صدم جبل فهلك ما فيها الا يضمن في قول الامام رضى الله تعالى  
 عنه قلت ويجب على صاحب النعام أى ثلث من الاجر بقدر ما سارت السفينة قبل الغرق لانه قطع مسافة من  
 المدة التي عقد عليها الاجارة وتعذر ارضى فيها لاجل الغرق فيجب من الاجر بحسبه وفروع المذهب تشهد لذلك  
 اه سري الدين عن الهبى وهذا انما يظهر اذا كان صاحب المتاع معه والافلو يوجد نسائم وقد سبق أنه لا يجب  
 الاجر للاجير المشترك الا بالنسائم فتأمل وفي حاشية أبي السعود عن جامع الفصولين لو دخلها الماء فأفسد المتاع  
 فلو يضمن ضمن عندنا ولو بلا فعله ضمن عندهم الا عندنا لو أمكن التعزير والا لا يضمن بالاتفاق اه (قوله ونحوه)  
 كالبزاع والنصاد (قوله والفرق في الدرر) حاصله أنه بقوة النوب ورقته يعلم ما يتحمله من الدق بالاجتهاد  
 ما يمكن تقييده بالسلامة منه بخلاف النصد ونحوه فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه  
 ولا ما يتحمله من الجرح فلا يمكن تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اه حلبى (قوله على خلاف ما يجنبه صدر  
 الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون المراد بقوله ما تلف بعمله عملاً جاز فيه القدر المعتاد على ما يأتي في الجمال  
 انتهى حلبى (قوله لكن قوى الله تعالى قول صدر الشريعة) حيث قال بل يضمن بعمله ما هلك من حيوان  
 وغيره عملاً غير مأذون فيه كالذئب الخنزير للثوب كما في المحيط وغيره فهو غير معتاد بالضرر ولذا افسر المصنف  
 رحمه الله تعالى العمل به في الباطل ما ظن أنه بطل تنسب المصنف على الكافي أن قوة النوب ورقته مثلاً يعرف  
 بالاجتهاد فامكن التقييد بالمصلح اه حلبى (قوله فتنبه) أشار به الى أن المسئلة ذات خلاف وما في الفهستاني عن  
 المحيط وغيره أرفق وألن بالحقيقة السمحة (قوله اذ لم يجاوز المعتاد) ولم يتعمد الفساد شرباً ليلية عن الحاشية

وقيل ان الاجير مصلها الا يضمن وان بخلافه  
 يضمن وان مشهور الحال يومر بالصلح عما دية  
 قلت وهل يجبر عليه حتى تنوير البصائر نعم  
 كمن عت مدته في وسط البحر أو البرية تبقى الاجارة  
 بالجبر (ويضمن ما هلك بعمله كخزق نوب  
 من دقه وزلق الجمال وغرق السفينة) من  
 مده جاوز المعتاد أم لا بخلاف الجمال ونحوه  
 كما يأتي عمادية والدرق في الدرر وعبرها على  
 خلاف ما يجنبه صدر الشريعة فتأمل لكن  
 قوى الله تعالى قول صدر الشريعة أو وكيله  
 وفي المسئلة هذا اذا لم يكن رب المتاع أو وكيله  
 في السفينة فان كان لا يضمن اذ لم يجاوز  
 المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه

وكان بأمر يمكن التحرز عنه أفاده المكي (قوله وفيه اجل) هي نظير ما في المنية لان محل العمل غير مسلم اليه (قوله قلت وقت من الخ) لم يظهر لي وجه مناسبة ذكر هذا الفرع هنا ثم ذكره الزبلي في هذا الباب لمنااسبة وعمله بأن الحفظ واجب عليه مقصودا (قوله ولا يضمن به بنى آدم) أي ديتهم مكي عن المعدن (قوله مطلقا) صغيرا وكبيرا على الصحيح كافي التبيين وقيل عدم الضمان اذا كان كبيرا يضمن على الدابة ويركب وحده والافه وكلما كان مكي (قوله أو سقط) ضميره يرجع الى من المفسر لى آدم من غير نظر الى صلته (قوله لان آدمي لا يضمن بالعقد) قال في الجوهر لانه لو ضمنهم لكان موجب ضمانه على العاقلة والعاقلة لا تضمن بالا قول وعقد الاجارة قول ولا بنى آدم في بدأنفسهم اه مكي والتعليل الثاني لا يناسب القول الصحيح من عدم الفرق بين الكبير والصغير (قوله لانه فيه) هذا ظاهر في الكبير أي ولا ذن ولي الصغير فيه (قوله وان انكسرت في الطريق) الدن بفتح الدال قال في المصباح هو كالحب لانه أطول منه وأوسع رأسا ووجهه دنان كسهم وسهام اه جوى ولا فرق في هذا الحكم بين كون صاحبه معه أو لا وبالأول صرح في البرازية أبو السعود وسواء كان على ظهره أو دابة كافي مسكين وقيد بقوله في الطريق لانه لو انكسره وما انتهى بالحل الى المكالم المشروط فلا ضمان عليه وله اجر اه معدن عن المبدوط والفوائد الظهيرية وعمله في العمادية بأنه ما انتهى الى المتكالم المشروط لم يبق الحل مضمونا عليه لوجوب جميع الاجر له فصار الحل ممالا الى صاحبه والمتولد من عمل غير مضمون لا يكون مضمونا ومثله في جامع الفصولين غير أنه تنقل عن الذخيرة أن هذا قول محمد آخر أم على قوله انه قول وهو قول أبي يوسف فان الحال يضمن ولو انتهى الى المقصد اه مكي (ملخصا) قوله ضمن الحال الخ لانه لما انكسر في الطريق والحجر شي واحد حكما دل الحال المستحق بالعقد ما ينتفع به وهو أن يجعله محمولا الى موضع عينه ظهر أنه وقع تعديا بتداه وفي الحقيقة ابتداء وسلم وانما صار تعديا عن الكسر فان مال الى الوجه الحكمي فلا أجر له لانه ما استوفى من عمله شيئا أصلا وان مال الى الوجه الحقيقي فلا أجر له بقدر ما استوفى والاجر والضمان لم يجتمعا في حالة واحدة لانه اذا ضمنه في مكان انكسر فقد جعل المنافع أمانة عنده من حيث انه حل الى موضع الكسر فوجب الاجر في حال الامانة وانما صار مضمونا في حالة الكسر وهذه حالة أخرى شلي لمخصا عن المكالم (قوله بصنعته) بان زاحم الناس كافي الشاي وغيره (قوله بأن زاحم الناس) أو ما به حجر جوى لان ذلك بمنزلة الحرق والغرق الغالبين شلي عن شرح الطحاوي (قوله خلافا لهما) فقالا بوجوب الضمان في موضع الكسر ويعطيه أجره ويجوز لأن الغير مضمونة على الاجير المشترك عندهما اه زبلي (قوله ولا ضمان على جحام الخ) لانه التزم بالعقد فصار واجبا عليه والفعل الواجب لا يجامعه الضمان كما اذا حدث الثاني أو عزروا المضمون بذلك اه والاولى زيادة ونحوهم اه لعل أيجب - تبرير قوله فلو قطع الختان الخ عليه لان الختان ليس واحدا من هؤلاء الثلاثة فليتأمل (قوله وبزغ البرغ خاصر باهاتم مكي عن احمد فقد (قوله وفصاد) خاصر بالآدمي مكي عن السمرقندي وفي شرح الحدود الخ - من مائة حاجم من حجمة وبأية قتل واسم الصناعة حجمة بالكسر والبرغ من البرغ وهو الشو والفصاد مائة فاصد رفسه من باب شرب اه (قوله لم يجاوزا موضع المعتاد) أي لم يتعد في الجحيم والبرغ الفصد كافي شرح مسكين اه مكي (قوله ضمن الزيادة كلها) لم يبين طريق الضمان وعمله في البراغ أن تقوم الدابة وبها الجراحة للمأذون فيه وتقوم وبها قدر اجراحة الزائد ومثله الفصد والحجامة في الغلام وما في الخبر فان كانت في الرأس يجري فيها حكم للشجاج وان كان حرا اعتبر عبدا بالكيفية المتقدمة ان كان ذلك في غير الشجاج ويعتبر ذلك مسكنا لانه ويجوز رد ذلك (قوله وهي عضو كامل كاللسان) قال في المنع فان قبل هذا المخاض جميع مسائل الديار فانه كلما ازداد أثر جنسية اتقص ضمانه أجيب بأن محمدا قال في النوادر انه لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهو عضو قد ورد لثاني له في النفس فيتدبر له بدل النفس كافي قطع اللسان وأما اذا مات فقد حصل تلف النفس بفعل الخ وقال الرازي هدامس أعجب المائل حيث وجب الاكثر بالبره والاقول بالهلاك (قوله لحصول تلف النفس بفعل الخ) أعاده وان قدمه قريبا لما فيه من ايضاح الفعل المأذون فيه وغيره (قوله لا يصبغ) حتى لو هلك لا ضمان عليهم منخ (قوله قال له غلام) أي ستر (قوله على عاقلة الفصاد) مرتبط بالصورتين كافي المنع وذلك لان فعله غير مأذون فيه حيث لم يعتبر انهم للعبع عليهم في الاقوال اه حابي (قوله لانه خطأ) أي من القتل خطأ اذ لم يتعمد قتله والدليل عليه عدم مجاوزة الفعل المعتاد (قوله قال يجب القصاص) لانه قتله بالمحدد

وفيه اجل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقتها الكاري ففترت وفسد المتاع لا يضمن اجبا عاقلة وقتل مناعن الاشياء معزيا للزبل هي أن الوديعه بأجر مضمونة فلا يحفظ (ولا يضمن به بنى آدم مطلقا عن غرق في السفينة أو وسقط عن الدابة وان كان بسوقه أو قوده) لان الآدمي لا يضمن بالاعتدال بالجنسية ولا جنسية لانه فيه (وان انكسرت في الطريق) ان شاء المالك (ضمن الحال قيمة في مكان حله ولا أجر أو في موضع الكسر وأجره بحسابه) وهذا لو انكسر بضمانه والا بأن زاحم الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لهما (ولا ضمان على جحام وبزغ) أي بيطار (وفصاد لم يجاوز الموضع المعتاد فان جاوز) لمعتاد (ضمن الزيادة كلها اذ لم يهلك) الجحني عليه (وان هلك ضمن نصف دية النفس) لانه ما بدأ دون فيه وغير مأذون فيه فيقتصف ثم فزع عليه بقوله (فولو قطع الختان الحشفة وبزغ المتطوع) تجب عليه دية كاملة (لان لما برئ كان عليه ضمان الحشفة وهي عضو كامل كاللسان) (وان مات فالواجب عليه نصفها) لحصول تلف النفس بفعلين أحدهما مأذون فيه وهو قطع الجلدة والا - خر غير مأذون فيه وهو قطع الحشفة فيضمن النصف ولو شرط على الجحام ونحوه العمل على وجه لا يبرى لا يصبغ لانه ليس في وسعه الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيها مثل صاحب المحيط عن فصاد قال له غلام ثوب عبيد افسدني فصدته فصدت افسد افساد ثوبه قال تجب دية الحرق وقيمة العبد على عاقلة الفصاد لانه خطأ وسئل عن فصاد ثوبا وتركه حتى مات من السبلان قال يجب القصاص

(والثاني وهو) الاجير الخاص (الخاص) ويرعى  
 اجير واحد (وهو من يعمل لواحد موقفا  
 بالتخصيص ويستحق الاجر بتسليم نفسه  
 في المدة وان لم يعمل كان استؤجر شهرا  
 للخدمة أو شهر (الرعي الغنم) المسمى باجر  
 مسمى بخلاف مالوا آخر المدة أن استأجره  
 للرعي شهر احيث يكون مضمنا فيكون مضمنا  
 أن لا يتخدم غيره ولا يرعى غيره فبكون مضمنا  
 وتحققه في الدرر وليس للخاص أن يعمل  
 لغيره ولو عمل نقص من أجره بقدر ما عمل  
 فتاوى النوازل (وان خلاف في المدة نصف  
 الغنم أو أكثر) من نفسه (قوله الاجرة كماله)  
 مادام يرعى منها شيئا مادام أن المدة ود عليه  
 تسليم نفسه جوهره وظاهر العمل بل يتساءل  
 الاجرة وهناك كلاما وببصرح في العمادية  
 (ولا ينه ما هلك في يده أو بعمله) كتحريق  
 الثوب من دقه اذ ان العمل انفساد فينه

(قوله وهو الاجير الخاص) انما ذكر ذلك هنا وفي المشترك قال فالاول القرب الاول من التقسيم دون هذا أفاده  
 الحاي (قوله ويسمى اجير واحد) قال في المغرب اجير واحد على الاضافة خلاف الاجير المشترك فيه من الواحد  
 بمعنى الواحد ومعناه اجير المستأجر الواحد وفي معناه الاجير الخاص ولو حرل الخاء يصح لانه يقال رجل واحد  
 بنكتين أى منفرد اه وقيل الواحد مصدر بمعنى التوحيد والمعنى عامل التوحيد والاضافة لادنى ملابسة أى  
 المتوحد في العمل (قوله وهو من يعمل لواحد) قال الحوى في شرحه وعرفه بعض المتأخرين بأنه من يعمل لواحد  
 أو ما في حكمه عملا موقفا بالتخصيص اه وانما قال أو ما في حكمه لئلا يرده عليه ما لو استأجر اثنان أو ثلاثة عبدا  
 لخدمتهم مدة أو لرعى غنمهم فان الظاهر أنه اجير خاص بل صرح به في البرازية فانه قال وأجير الواحد قد يكون  
 لرباين بأن استأجر اربا ليرعى غنمهم اثم نقل عن المقدسي انهم اذا استأجروا واحدا أو أزيد لرعى غنمهم مشتركة  
 أو مجموعا بعقد واحد على أن لا يعمل لغيرهم كان خاصا وان - وزواله عنه لغيرهم فترك والله تعالى أعلم اه ملخصا  
 وفي القهستاني والاجير الخاص يستحق الاجر بتسليم نفسه الى مستأجره واحدا أو أكثر فلو استأجر رجلان  
 أو ثلاثة رجال لرعى غنمهم اثم أولهم خاصة كان اجيرا خاصا كافي المحيط وغيره (قوله عملا موقفا) خرج من يعمل  
 لواحد فقط من غير توقيت كالتلطيظ اذ عمل لواحد ولم يذكر المدة اه حاي (قوله بالتخصيص) خرج من يعمل لواحد  
 فقط عملا موقفا من غير تخصيص كالرعي اذا عمل لواحد فقط عملا موقفا من غير أن يشترط عليه عدم العمل  
 لغيره اه حاي وفيه أنه اذا استؤجر شهر الرعي الغنم كان خاصا وان لم يذكر التخصيص فعمل المراد بالتخصيص أن  
 لا يتركه وما سواه ذكر التخصيص أو أنه لكان الخاص بصير مشروطا بذكر التخصيص كإيا في عبارة الدرر (قوله  
 للخدمة) أى لخدمة المستأجر وزوجه وأولاده ووظيفة الخدمة المعتادة من السحر الى أن تنام الناس بعد  
 العشاء الاخيرة وأكله على المؤجر فلو شرط على المستأجر كعلف الدابة فسد العقد كذا في كثير من الكتب لكن قال  
 الفقيه في زماننا العبد بأكل من مال المستأجر حوى عن الظهيرية والحانية وتقدم ما فيه (قوله باجر مسمى)  
 متعلق بقوله استؤجر وهذا بيان لعقد الاجارة العبدى فانه اذا لم يسم الاجر كان فاسدا (قوله بتسليم نفسه)  
 فيستحق الاجر بذلك عمل أو لم يعمل اه زياي الا اذا أجب العمل ولو حكا كرض أو مطر فلا أجر له اه در منقح  
 (قوله وتحققه في الدرر) نفسها اعلم ان الاجير للخدمة والرعي الغنم انما يكون اجيرا خاصا اذا شرط عليه أن لا يتخدم  
 غيره أو لا يرعى غيره أو ذكر المدة ولا يتخوان يستأجر راعيا شهر الرعي له غنما مسماة بأجر معلوم فانه اجير خاص  
 بأول الكلام أقول بمره أنه أوقع الكلام على المدة في أوله فتكون مضافه للمدة استأجر في تلك المدة فيستحق أن تكون  
 لغيره فيها أيضا وقوله بعد ذلك لرعى الغنم يحتمل أن يكون لا يتقاع العقد على العمل فيصير اجيرا مشتركا لانه  
 من يقع عقده على العمل وأن يكون لبيان نوع العمل الواجب على الاجير الخاص في المدة فان الاجارة على المدة  
 لا تنجح في الاجير الخاص ما لم يبين نوع العمل بأن يقول استأجرتك شهر للخدمة أو للعباد فلا يتغير حكم الاول  
 بالاحتمال فيبقى اجير واحد ما لم ينص على خلافه بأن يقول على أن ترعى غنم غيري مع غنى وهذا ظاهرا وآخر  
 المدة بأن استأجره لرعى غنما مسماة بأجر معلوم شهر اذ لا يتغير حكمه بكونه اجيرا مشتركا بأول الكلام لا يتقاع العقد  
 على العمل في أوله وقوله شهر في آخر الكلام يحتمل أن يكون لا يتقاع العقد على المدة فيصير اجير واحد ويحتمل أن  
 يكون اقتدير العمل الذي وقع العقد عليه فلا يتغير أول كلامه بالاحتمال ما لم يكن بخلافه اه حاي وتعتب  
 الترتيب لا يتصوره الاجير الخاص فيما اذا ذكرت المدة أو لا بصورة أن يستأجر راعيا شهر الرعي له غنما مسماة  
 باجر معلوم فتال ان العقد اذا وقع على هذا الترتيب كان فاسدا وهى مسئلة الخيازال السابقة (قوله وببصرح في  
 العمادية) وهو الموافق لما مر عن الزياي وللمتون فهو مقدم على تقييد الجوهره بقولها مادام يرعى منها شيئا  
 أفاده الحاي (قوله ولا ينه ما هلك في يده) لأن العين أمانة في يده أمانة الامام فظاهرا وأما عند صاحبيه فلان  
 تضمنهما الاجير المشترك انما هو استحسان اصابته أموال الناس حتى لا يتضرر الاجير في حفظها ولا يتقبل  
 الا ما يقدر على حفظه والاجير الخاص يعمل للمدة استأجر في وضعه ولا يتقبل عملا من غيره فتال فيه بالقياس اه  
 (قوله أو بعمله) كالتفاسد في الطبخ والخبز والتخريق في الغسل ونحو ذلك اه شلبي لان الاجير لما سلم نفسه للمدة استأجر  
 صار عمله منقول الى المستأجر وصار كانه فعله بنفسه اه وهذا اذا كان العمل معتادا أو مألوف شاة فتشأ عنها  
 أو كسر رجلها من ان اذا ضرب لم يدخل في عقده على الرعي وهو يتحقق بدونه كصباح وصنع اذ الغنم في العادة

نفاق ذلك ولا يضمن لو هلك شيء في سقي أو رعى ولو ذبحها الراعي أو الأجنبي ضمن لورعي حيايتها  
أو كان أمرها مشكوكا ولا يضمن لو يمتن موتها إذا لم ير الرعي أمر بالاحتفاظ والحفظ المأمون حال تيقن الموت الذي  
فيصير مأثورا به والأذن للأجنبي موجود دلالة في هذه الحالة وهذا هو الصحيح ومثل الغنم البعير فلا يذبح الحمار  
والبغل إذا لم يصلح لجهدهما ولا الفرس عنده إذا الصحيح عنده كراهة التحريم ولو قال الراعي ذبحتها المرثمة أو أنكروا  
رعيها صدق رعيها إذا قرب بسبب الضمان ولو شرط على الراعي أن يأني بسمته ما لم يصب هذا الشرط ومصدق  
الراعي في الهلاك وإن لم يأني بسمته سوى مخلصا عن جامع الفصولين وإن مات شيء من الغنم أو أكله الذئب  
لم يضمن والقول قوله في ذلك مع عينه لأنه أمين مكي عن الجوهرية (قوله تالمودع) أي إذا تعمد الفساد فإنه يضمن  
(قوله لكونها أجبر وحده) قال أبو السعود الحاصل أن المسائل في الظاهر تعارضت فقام ما يدل على أنها في معنى أجبر  
الوحيد كقولهم بعدم الضمان في هذه المسائل أعني ما ذكر في المصنف ومنها ما يدل على أنها في معنى المستتر  
كقولهم أنها تستحق الاجر على الفريقين إذا آجرت نفسها الهما قال الاتفاقى والصحيح أنه ان دفع الولد إليه الترضع  
فهو أجبر مشترك وإن جعلها إلى منزله فهي أجبر وحده (قوله وكذا لا ضمان على حارس السوق وحافظ  
الطمان) فإنه ما من الاجبر الخاص على ما ذكره الفقيه أبو جعفر ونقل عن صاحب المحيط أنه أجبر مشترك في  
الذخيرة الفتوى على الأول سوى عن البرجندی (قوله بالترديد في العمل) لأنه سمي نوعين معلومين من العمل  
وسمي أكل منهم ما يلد له معلوما فيجوز كما إذا خيره في البيع بين عبدتين (قوله في الأول) قال في البرهان  
لأن العقد المضاف إلى الغد لم يثبت في اليوم فلم يجتمع في اليوم تسميتان فلم يكن الاجر محجولا في اليوم والمنساف  
إلى اليوم يقي إلى الغد لأنه لم ينقص بغير اليوم لما صار ذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت فيجتمع في الغد تسميتان  
درهم ونصف درهم فيكون الاجر محجولا لجهالة مانعة من التسليم والتسلم وهي تمنع جواز العقد اهـ مكي وهذا  
مذهب الامام وعندهما الشرطان جائزان وعند زفر الشرطان فاسدان وقد بين الدليل للجميع صاحب  
التبيين ونقل المصنف في شرحه (قوله لم يشرحه) قد يشرحه بأن يشرح ونقل عبارته الحلبي  
(قوله وسيتضح) أي بقوله الثاني فيجب تحيطا طمة في الأول الخ (قوله قال شيخنا) لا حاجة إلى هذا بعد ما وعد  
بإيضاحه اهـ الحلبي (قوله وكذا الوخيردين ثلاثة) أي من هذه المسائل كلها (قوله ولوين أربعة لم يجز كافي في البيع)  
لأن دفاع الحاجة بثلاث غير أنه لا يشترط اشتراط الخيار هنا وفي البيع روايتان اهـ زياحي (قوله وفي الغد أجر المثل  
لا يزداد على درهم) أي لا ينقص عن نصف درهم لأن التسمية الأولى باقية في الغد فتعبر لمنع الزيادة وتعبر الثانية  
لمنع النقصان وهذا ما في الجامع الصغير وهو ظاهر الرواية كافي في سري الدين وذكر الزياحي أنه لا يزداد على نصف  
درهم في الصحيح لأنه هو المسمى فيه وقدمه في الذكر على ما في الجامع (قوله لا يزداد على نصف درهم) عند الامام  
لأنه لم يرض بتأخيرها إلى الغد بأكثر من نصف درهم فأولى أن لا يرضى إلى ما بعد الغد أي بأكثر من نصف درهم  
والصحيح على قوالهما أنه ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه اهـ تبين (قوله وفيه خلافةهما) وخلاف زفر  
كسلف (قوله تنورا) بفتح التاء وثالث النون المضمومة (قوله أو كانوا) هو المناسب لذكر الاحتراق أفاده الحلبي  
(قوله لا ضمان عليه) لأن هذا انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقى إلى النقصان اهـ درر (قوله في  
وضعه) بأن ترك الاحتياط في الوضع اهـ درر بأن وضع البعض خارج الكافون أو غدل عنه حتى احترق ما كان  
خارج الكافون ففرق بعض البيوت (قوله لا يوقد مثلها) الأولى أن يقول بأن لا يوقد مثلها في التنور وعبرة  
الدرر كالمثل نصف سالمة من الركاكة حيث قال صاحب الأولى الآن يصنع ما لا يضمنه الناس من ترك الاحتياط  
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنور والكافون اهـ عمادية (قوله استأجر جاريا) أي مثلا (قوله ان علم أنه  
لا يجده) الظاهر أن المراد به غلبة الظن وظاهر هذا الصنيع حيث اعتبر حاله أنه يصدق في دعواه أنه لا يجده  
(قوله كذا راع الخ) قال في المنع ولو نذرت بقره من الباقورة وترك الراعي اتباعها ففي سعة من ذلك ولا ضمان  
عليه فيما تناف بالاجماع ان كان الراعي خاصا وإن كان مشتركا فكذلك عند الامام وعندهما يضمن وانما لا يضمن  
عنده وان ترك الحفظ فيما نذرت لأن الامين انما يضمن بترك الحفظ إذا ترك بغير عذر ما إذا ترك له ذر فانه لا يضمن كما  
لو دفع الوديعه إلى أجنبي حالة الحر يقف فانه لا يضمن ولو ترك الحفظ لأنه ترك بعذر وانما ترك الحفظ بعذر كما لا يضيع  
الباق وعندهما يضمن لأنه ترك الحفظ بعذر يمكن الاحتراز عنه قال صاحب الذخيرة ورأيت في بعض النسخ

تالمودع شئزج على هذا الأسفل قوله  
(قوله لا ضمان عليه) من الحلبي (قوله كذا راع  
أو سرق ما عليه) من الحلبي (قوله كذا راع  
وحد وكذا لا ضمان على حارس السوق  
وحافظ الطمان) (قوله تزداد الاجر بالترديد  
في العمل) (قوله كان خطه فارسيًا فبدرهم  
أو روميا فبدرهمين) (قوله زمانه في الأول) كذا  
يحط المصنف ملحوظا ولم يشرحه وسيتضح قال  
شيخنا الرضوي ومعناه يجوز في اليوم الأول  
دون الثاني كان خطه اليوم فبدرهم أو غدا  
فبدرهم (قوله كان سكنت هذه فبدرهم  
أو هذه فبدرهمين) (قوله كان سكنت  
عطا فبدرهم أو وحدت فبدرهمين  
(قوله المسافة) كان ذهب للسكوفة فبدرهم  
أول مرة فبدرهمين (والحل) كان حلت  
شعير فبدرهم أو فبدرهمين وكذا الأخيرة  
بين ثلاثة أشياء ولو بين أربعة لم يجز كافي في البيع  
ويجب أجر ما وجد في اختيار الزمان فيجب  
بخطا طمة في الأزل ما سمي وفي الفـ أجر المثل  
لا يزداد على درهم ولو خطا طمة بعد غدا لا يزداد على  
نصف درهم وفيه خلافةهما (قوله المسافة) (قوله  
تنورا أو كانوا) عبارة الدرر أو كانوا (قوله الدار  
المستأجرة واحترق بعض بيوت الجيران  
أو الدار لا ضمان عليه مطلقا) سواء في بآذن  
رب الدار أم لا (الآن يجاوز ما يضمنه الناس)  
في وضعه وإيقاد نار لا يوقد مثلها في التنور  
والكافون (قوله استأجر جاريا) نقل عن الطارق  
ان علم أنه لا يجده فبدرهم (قوله لا يضمن كذا راع  
نذرت بقره شاة غاف على الباق) اهـ لاله  
(قوله ان تبعها) لأنه انما ترك الحفظ بعذر فلا يضمن  
كذلك (قوله الوديعه حال التعبرق وقالان ان  
الراعي مشترك كان

لا ضمان عليه فيمن نذرت اذ لم يجد من يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته او يبعثه لخدمته  
على اتباع الكل فاتبع البعض وترك البعض لا يضمن لانه ترك الحفظ بعذر وعند ما يضمن او في جواهر الفتاوى  
بما ترك البقر مع صبي ليحفظها فله كسب بقره وقت السبق باقفة فان كان للصبي قدرة الحفظ لم يضمن لانه ما ضيع  
وان لم يكن له قدرة الحفظ ضمن لانه تركها بالحفظ اه بتصرف (قوله يوم الخطا) لانه يوم الاستهلاك (قوله  
فلا ضمان) لانه عمالا يكتنه من اعانه (قوله ولا يسافر بعبد الخ) قال في البرازية استأجر عبد الخدمه ليس له ان  
يسافر به بل يخدمه في المصر وقراء فيمادون السفر لان خدمة السفر أشق فلا تدخل بلانص ويخدمه نهارا  
والى العشاء ويخدمه وضيافته وامرأته ويكلف أنواع الخدمة المباحة وليس له أن يضربه اه مكى فقد عات أن  
المراد السفر الشرعى وقد توقف في ذلك سرى الدين وفي القهستاني وفيه رضى الى أنه يخرج به الى القرى وأمنية  
البلد (قوله لم يضمنه) أى لم يضمنه السفر أى الخدمة فمسه على خدمة الحضر ولأن مؤنة الرذ على المولى ويلحقه ضرر  
بذلك فلا يضمنه الا بذنه اه تبين (قوله الا بشرط) أو يرضى به بعده مكى عن البرهان (قوله لان الشرط أملاك)  
أى أشد ما كاد دخل في الاتباع وهو فعل تفضل من المبنى للفاعل أو المفعول أى أشد ما لكى أو مملوكية بالنظر  
لأن الشرط ولما اشترط عليه (قوله عليك) متعلق بمحذوف حال من الضمير فى أملاك (قوله أم لك) فيه الجنس  
التام للنظري (قوله وكذا لو عرف بالسفر) الذى في التبيين الا أن يشترط ذلك أو يكون وقت الاجارة متيسرا للسفر  
وعرف بذلك لان الشرط ملزم والمعروف كالشروط (قوله بخلاف العبد الموصى بخدمته) مثله المصالح على  
خدمته اه سرى الدين (قوله مطلقا) سواء شرط السند به أم لا منع (قوله لان الاجر والضمان لا يجتمعان) أى في  
حالة واحدة فلو أوجبتا الاجر عند السلامة وأوجبتا الضمان عند الهلاك في سفره لاجتماع حالة واحدة وهى  
حالة السفر (قوله من عبدا صبي) أى آجر أنفسهما (قوله أجزا) الاجر الواجب هنا أجر المثل كالأجر فى النهاية وفى  
شرح العيني وعليه أجر المثل جوى (قوله امودها بعد الفراغ صحيحة) قال في التبيين وهذا لان العبد محجور عن  
تصرف بغير المولى لا عن تصرف بغير المولى ألا ترى أنه يجوز قبول الهدية بغير إذن المولى لكونه نفعاً على  
المولى وجواز الاجارة بعد ما سلم من العمل فمحض نفع على حق المولى لانها اذا جازت يحصل للمولى الاجر بغير  
ضرر ولولم تجز ضاعت منافع العبد عليه مجانباً فحين القول بالجواز اذا جازت الاجارة صح قبض العبد الاجرة  
لانه العاقد وقبض البذل الى العاقد وتصح قبضه لا يكون المستأجر أن يرد منه اه وذكره كونه في الصبي  
وهذا التعليل يقتضى لزوم المسعى وفى حاشية الشافعى عن الحاكم لو كان الصبي من العمل فعلى عاقلة المستأجر  
الدية وعليه الاجر فيما قبل الهلاك بخلاف العبد المحجور اذا هلك من العمل يجب عليه قيمته ولا أجر عليه اه  
لانه اذا ضمن صار مالكاً من وقت الاستعمال فيصير مستوفياً منفعته بغير نفسه فلا يجب عليه الاجر اذ يلقى  
(قوله استحسانا) والقياس ان يكون له أخذ هذه لان عتد المحجور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستأجر لانه  
بالاستعمال صار غاصبه اه حلى (قوله ولا يضمن غاصب الخ) صورته اذا غصب رجل عبداً فآجر العبد نفسه  
فأخذ الغاصب الاجرة من يد العبد فأكلها الا ضمان عليه زيلعى (قوله لعدم تقومه عند أى حنيفة) وذلك  
لان الضمان يجب بالانلاف مال محرز مقوم وهذا ليس بمحرز لان الغاصب ليس باتباع عنه والعبد ليس في يد  
نفسه بل هو في يد الغاصب فما في يده يكون في يد الغاصب أيضاً تبعاً لنفسه فلا يتصور أن يكون محرزاً بمجرد  
اذهول لا يحزر نفسه عن الغاصب فكيف يحزر ما في يده عنه ومالم يقع في يد المولى حقيقة أو حكماً بالاستمارة  
لا يكون معصوماً ولا غاصباً لانه أنف مال الغير بغير إذنه من غير تأويل وتسامح في التبيين (قوله كما يضمن  
اتفاقاً) أى عند ما وعند الأئمة الثلاثة يرجع المالك على الغاصب بأجر المثل كالأجر العبد نفسه اه شلى عن  
الحاكى (قوله لو آجر نفسه) لما شئته للعقد والقبض نفع محض فيخرج المستأجر عن عهده الاجر بادائه اليه  
جوى (قوله لانه العاقد) أى المولى كذا نهى به عبارة العناية فليس عليه لقوله وجاز له بدد قبضه لو آجر نفسه  
وان كان صالحاً لها وانظر ما لو آجره الغاصب هل يملك العبد القبض وفاد التعليل أنه لا يجوز قبضه (قوله  
أخذها) قال السمرقندى سواء آجر العبد نفسه أو آجره الغاصب اه مكى (قوله كسروق بعد القطع) قال الزيلعى  
كأنى المسروق بعد القطع فانه لم يبق منقوماً حتى لا يضمن بالانلاف ويبقى المالك فيه حتى يأخذه المالك اه (قوله  
صح على الترتيب المذكور) والمذكور أن لا يصرف الى ما يلى العقد نحو بالجواز كما اذا قال استأجرت منك هذا

ولو خطا الغنم ان أمكنه التمييز لا يضمن  
والقول له في تعيين الدواب الخلفان وان لم  
يكنه ضمن قيمتها يوم الخطا والقول له في قدر  
القيمة عمادية وليس للراعى أن ينزى على شئ  
منها بلا إذن ربها فان فعل فعطبت ضمن وان  
نزى بلا فعله فلا ضمان جوهرة (ولا يسافر  
بعبد استأجره للخدمة) لم يضمنه (الابشرط)  
لان الشرط أملاك عليك أم لك وكذا لو عرف  
بأنه سفر لان المعروف كالشروط (بخلاف  
العبد الموصى بخدمته) فان له أن يسافر به  
مطلقاً لان مؤنته عليه (ولو سافر) المستأجر  
(به) فهلك (ضمن) قيمته لانه غاصب (ولا أجر  
عليه وان سلم) لان الاجر والضمان لا يجتمعان  
وعند الشافعى له أجر المثل (ولا يسترد  
منه أجر من عبداً أو صبي محجور) أجر ادفعه  
اليه لاجل عمله (لو عودها بعد الفراغ صحيحة  
استحساناً) ولا يضمن غاصب عبداً ما أكل  
الغاصب (من أجره) الذى آجر العبد نفسه به  
لعدم تقومه عند أى حنيفة (كأنى) لا يضمن  
اتفاقاً (لو آجره الغاصب) لان الاجر له  
لأنه المالك (وجاز للعبد قبضها) لو آجر نفسه  
لا لو آجره المولى الا بوكالة لانه العاقد عناية  
(ولو وجدها مولاه) فأنه (في يده أخذها)  
لبقاء ملكه كسروق بعد القطع (استأجر عبداً  
شهرين شهرين بأربعة وشهرين بخمسة صح على  
الترتيب المذكور حتى لو عمل في الاول فقط  
فله أربعة وبعبارة خمسة

العبد شهر أو سكت فانه ينصرف الى ما يلي العقد أو نظرا الى تنجز الحاجة فان الانسان انما يستأجر الشيء للحاجة  
تدعو الى ذلك والظاهر وقوعها عند العقد واذ انصرف الاول الى ما يلي العقد والثاني معطوف عليه ينصرف  
الى ما يلي الاول ضرورة اه عناية (قوله حكم الحال الخ) أي يجعل الحال حكما بينهم ما فلو كان العبد مريضا أو آتقا  
في الحال فالقول للمستأجر لان الظاهر شاهد له لان لا باق والمرض ظاهر في الحال وهو يدل على ماضى فكان  
عدم التمكن من الانتفاع فيما مضى ثابتا ظاهرا فالمؤجر بقوله ما أبى الا في الحال يدعى أنه كان متمكنا من  
الانتفاع والمستأجر منكر فكان القول قوله وان كان صحيحا في الحال أو غير آتق فالقول للمؤجر لان التمكن منه  
ثابت فيما مضى ظاهرا بدلالة الحال فالمستأجر يدعى فوات التمكن فيما مضى والمؤجر ينكر فيكون  
القول قوله والحال وان لم يصلح حجة عندنا يصلح مرجحا اذ الترجيح ابد الغنا يقع على ما يصلح حجة اه مكي عن البرهان  
(قوله فيكون القول قول من شهد له الحال) قال الزياهي ولا يكتفى بما اذا شهد له المستأجر لضعفه الاستحقاق عنه  
بل يشك اذا شهد له المؤجر حيث استحق به الاجر ولا يصلح له وجوبه أنه يستحق بالسبب السابق وهو العقد  
والظاهر شهديا انه لذلك الحين لانفاقه على سبب الوجوب وبانكاره تعرض لنفيه فلا يقبل بلا حجة اه قال  
العلامة المقدسي وفيه أنهم قالوا لا يجب الاجر بالقدح بالتجمل اه وفيه أن المذكور في كلامهم أن الاجرة  
لا تثبت بالقدح بالتجمل أو بشرطه أو بالاستيفاء والكلام في الملك غيره في الوجوب فتدبر (قوله فالقول قول من  
في يده الثمر) هذا الغنا يظهر اذا كان الثمر باقيا أما اذا كان هالكا أو مستهلكا فلم يحكم عليه والظاهر أنه ينظر ليد من  
هالك عنده أو استهلك ويحذر (قوله ولو عادت) افادته أن عقد الاجارة لا ينسخ بقطع الماء (قوله فالقول  
للمستأجر) لانه يبقى الضمان الزائد عن نفسه (قوله ولو في نفسه حكم الحال) هو من تنمة عبارة الخلاصة وهو  
معلوم من قول المصنف حكم الحال (قوله والقول قول رب الثوب بيمينه) قال في التبيين أسا اذا اختلفنا في  
الخطاطة والصيغ فلان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فكان أعلم بكيفية ولا نلوانكر الاذن بالكلية كان  
القول قوله فكذلك اذا أنكر وصفه اذ الوصف تابع للاصل لكنه يخلف لانه ادعى عليه شيئا أو اقرب به لزمه فاذا أنكره  
يخلف فاذا حلف فالخطاط ضامن وصاحب الثوب مخير ان شاء من قيمة الثوب غير معمول فلا أجر له أو قيمته  
معه ولا فله أجر مثله لا يجاوز به المسمى لانه وافق من وجه وهو أصل العمل بخلاف من وجه وهو العنفة فيميل الى  
أيها شاء اه (قوله في القميص الخ) أي أي ذلك ادعى فالقول له فيه (قوله وكذا في الاجر وعدمه) لانه ينكر تقوم  
عمله ووجوب الاجر عليه والصانع يدعيه فكان القول للمعكراه والموضوع أنهم اتفقا على عدم التسمية كما تدل  
عليه العبارة المذكورة بعد (قوله ان كان الصانع معاه لاله لاله الاجر) قال في العناية بأن تكررت تلك المعاملة بينهم  
بأجر وفي التبيين بأن كان يدفع اليه شيئا للعمل ويقاطعه عليه فله الاجر ولا فلا لأن ما تقدم منهما من المقاطعة  
يدل على أنه يعمل به بأجر فقام ذلك مقام الاشتراط لان العادة جرت بالفع لاهل الى من يخالفه من غير تسمية  
الاجرة لاهل به اه (قوله بتهادة الظاهر) قال في التبيين لانه ما فتح الدكان لاجله جرى ذلك مجرى التنصيص عليه  
اعتبارا لظاهر المعتاد اه (قوله فيتم اتفاقان) فيه أن المالك يدعي التبرع بالعمل ان حصل فاذ لم يحصل العمل  
لمعتبر أن يمنع ولا حاجة لليمين (قوله بضمه الاستاذ) لانه ينقل عمله الى أستاذه وهو أجرة مشتركة بينهما  
وأما التليذ فانه أجبر خاص فلا يضمن ما تلف في يده الا اذا تعدى (قوله ادعى نازل الخان الخ) أي أنه فعل ذلك من  
غير اذن على وجه الغصب (قوله والاجر واجب) أي أجر المثل (قوله وكذا مال اليتيم) أقول مثله الوقف اه حلي  
بجنا (قوله كالخراج) أي الموظف لخراج المقامة وهو ظاهر اه حلي (قوله على المعتمد) مخاف لما ذكره  
الولوالجي من الفرق بينهما وهو أنه اذا زرع أرضا خراجية فأصاب الزرع آفة فذهب لا يجب الخراج لانه لم يسلم  
له النماء لا حقيقة ولا اعتبارا لان القوات لم يكن من جهته حتى يصير ماسا اعتبارا لأن سبب الخراج ملك أرض  
فامية حولا كاملا لا حقيقة أو اعتبارا فاذا اقات النماء في سنة الحول ظهر أن الخراج لم يكن واجبا وقد ذكرنا  
قبل هذا ما يخالف هذا والاعتماد على هذه الرواية أبو السعود عن تنوير الاذهان عن الولوالجية (قوله وسقط  
ما بعده) خلاف الفتوى به قال في المحيط الفتوى على أنه اذا لم يبق بعد هلاك الزرع مدة يتمكن فيها من إعادة الزرع  
لا يجب الاجر على المستأجر ولا يجب حيث تمكن من زرعها مثل الاول أو دونه في الضرر ومثل ذلك لو منعها  
خاص أي ان بقي من المدة بعد زوال الغصب ما يتمكن المستأجر من زرعها فيها لا بسقط الاجر أبو السعود

(اختلفا) الا جروا المستأجر (في باقي العبد  
أو مرضه أو جرى ماء الرعي حكمه الحال  
فيكون القول قول من شهد له الحال (مع  
يمينه كما يحكم الحال (لو باع شجرة افسه عمر  
واختلفا في بيعه) أي الثمر (معها) أي الثمر  
(فالقول قول من في يده الثمر) والاصل  
أن القول ان يشهد له الظاهر وفي الخلاصة  
انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بحسبه  
ولو عادت ولو اختلفا في قدر الانقطاع  
فالقول للمستأجر ولو في نفسه حكم الحال  
(والقول قول رب الثوب) بيمينه (في القميص  
والقبية والحجرة والصخرة) كذا في الاجر  
وعنده (وقال أبو يوسف ان كان الصانع  
معاه لاله فله الاجر والا لا (وقيل) أي وقال  
محمد ان كان الصانع معاه فله الاجر والا فلا  
بالاجر وقيل حاله بها) أي بهذه الصنعة (كان  
القول قوله) بيمينه (وهذا بعد العمل أم قبله  
وبه ينشئ) زياهي (فبعض الثمن اختياره فروع ما أتاه بيمينه  
فبعض الثمن اختياره فروع ما أتاه بيمينه  
كل الصنائع يضاف لاساذه فبعضه هو  
الاستاذ اختياره فروع ما أتاه بيمينه  
عمادية وفي الاشياء ادعى نازل الخان ودخل  
الحام وسلكن المعدل لا يستقل الغصب  
لم يصد في الاجر واجب قلت وكذا مال اليتيم  
على المذوق به قسبة وفيها الاجرة لا رضى  
كان الخراج على المعتمد فاذا استأجرها لا رضى  
فاصل لم الزرع آفة وجب منه لما قبل  
الاصحلام وسقط ما بعده

في حاشية الاشباه (قوله لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء) الذي نقله الشيخ صالح عن الحاشية انه ان بقي من المدة قدر ما يتمكن من زراعتها مثل الاول أو أقل ضرر الم بسقوط وهو المختار للفتوى اه ذكره أبو السعود وهو موافق لما قدمناه عن المحيط وقد ذكر أن عليه الفتوى فيكون ماعدا من الاقوال غير مفتي به وقد نقل في الهندية عن الحاشية هذه المسئلة وجعلها رواية عن محمد ونصها وان استأجر أرضا فغرت قبل أن يزرعها خضت المدة فلا أجر عليه كمالو غصها اغاصب وان زرعها فأصاب الزرع آفة فهلك الزرع أو غرت بعد الزرع ولم تنبت عن محمد في رواية كان عليه الاجر كاملا وعنه في رواية اذا استأجر أرضا فزرعها فقتل ماؤها وانقطع فله أن يحاصم الآخر الى القاضى حتى يترك الارض في يده بأجر المثل الى أن يدرك الزرع فان في زرعه بعد ذلك لم يكن له أن ينقص الاجارة والمختار للفتوى أنه ان هلك الزرع لم يكن عليه لما مضى من المدة بعد هلاك الزرع أجر الا اذا كان ممكنا أن يزرع مثل ذلك ضررا بالارض أو أقل تضررا الى الاثر وان اختل الزرع ونقصت غلته كان عليه الاجر كاملا وان لم يبقه اذا كان لم يرفعه الى الحاكم كذا في فتاوى قاضى خان وهكذا في المحيط اه (قوله فلا أجر عليه) لعدم التمكن من الانتفاع وقاس ما سبق أن يقال الا اذا جفت الارض وقد بقي من المدة ما يتمكن به من زراعة استأجر الارض له أو ما هو أقل ضررا منه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب فسخ الاجارة) •

ذكر الفسخ آخر الان فسخ العقد بعد وجود العقد لا بخلافه فناسب ذكره آخر اه شاي (قوله تنسخ بالقضاء أو الرضا بخيار شرط) اى قبل انقضاء الايام الثلاثة فلو استأجر كائنا شهرا على أنه بالخيار وثلاثة أيام بفسخ فيها فلو فسخ في الثالث منه لم يجب أجر اليومين لان ابتداء المدة من وقت سقوط الخيار وفيه اشعار بأنه لا يشترط حضور صاحبه ولا علمه خلافا للطرفين والاول المختار كما في المضمرات اه قهستانى وهذا يفيد أن اشتراط المقتضاء والرضا قول الطرفين قد بدروا فادأن القضاء والرضا لا بد منه في الخيارين وهذا خلاف ما في القهستانى فانه قال في الفسخ بخيار الرؤية وفيه اشعار بأنه لا يشترط في هذا الفسخ القضاء ولا الرضا وينبغي أن يكون فيه خلاف خيار الشرط اه (قوله ورؤية) لانه عليه السلامة والسلام قال من اشترى شيئا ولم يره فيه الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنافع فنتناوها ظاهر الحديث لفظا ودلالة اه منح (قوله خلافا للشافعى) فقال لا يصح اشتراط الخيار فيها ولا يصح استئجار مال يره أفاده الزيلعى (قوله وبخيار عيب الخ) قال في حاشية الشلمى عن الاتفاقى الاصل فيه أن العيب اذا حدث بالعين المستأجرة فان أثر ذلك في المنافع ثبت الخيار للمستأجر كالعبد اذا مرض والدابة اذا مرضت والدار اذا انهدم بعضها لان كل جزء من المنفعة كالعقد وعليه فحدث عيب فيه قبل القبض يوجب الخيار وان لم يؤثر ذلك في المنافع لا يثبت الخيار كالعبد المستأجر للخدمة اذا ذهب احدى عينيه وذلك لا يضرب بالخدمة أو سقط شعره وكالدار اذا سقط منها حائط لا ينتفع بها في سكاها لان العقد ورد على المنفعة دون العين وهذا النقص حاصل بالعين دون المنفعة والنقص بغير المعقود عليه لا يثبت الخيار ثم فيما يثبت له الخيار اذا استوفى المنفعة فيه يلزمه الاجر كاملا كالمشتري اذا رضى بالعيب ثم اذا حدث ما يوجب النسخ لا يجوز النسخ الا بحضور المتعاقدين لان حضورهما أو حضور نائبهما شرط النسخ اه وفي الجوى عن ازبادات أن خيار العيب في الاجارة يفارق خيار العيب في البيع فانه يفرد المشتري بالرد في البيع قبل القبض وأما بعد القبض فيشترط القضاء أو الرضا وفي الاجارة يفرد المستأجر بالرد قبل القبض وبعده كما في البرجندى انتهى وان سقطت الدار كلها فله أن يخرج شاهدا صاحب الدار أو غائبا اه ولا أجر عليه فسخ أول فسخ واعتبر امتناعا من القبول وهو يصح حال غيبة صاحبه جوى عن شمس الأئمة قال الجوى في التشرح وحاصله أنه لو انهدمت الدار وسكن بالعرصة لأجر ولو انهدم بيت منها وسكن بالباقي لا يسقط شيء من الاجر ولذا لو آجر داره على أن بها ثلاثة بيوت فاذا فم ابيتان بغيره ولا يسقط شيء من الاجر ونحوه في الهندية وفي المتن لو انهدم بيت يرفع من الاجر بمحضته الا أنه خلاف ظاهر الرواية اه قال العلامة المقدسى يحتمل ما فيه على ما لو كان كبيرا يحصل به دمه خلل فاحش وظاهر الرواية على خلافه فليأتى اه (قوله حاصل قبل العقد) كما اذا استأجرها فوجد هام عيبة (قوله أو بعده بعد القبض أو قبله) لاقتضاء العقد السلامة فاذالم يسلم فأت الرضا ففسخ والمنافع تحدث ساعة فساعة فواجب من العيب كحدث قبل القبض في حق ما بقي ثم قوله تنسخ بخيار شرط

قلت وهو ما اعتقده في الولوالجية لكن جزم في الحاشية برواية عدم سقوط شيء حيث قال أصاب الزرع آفة فهلك أو غرق ولم تنبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرت قبل أن يزرع فلا أجر عليه انتهى

• (باب فسخ الاجارة) •

(تنسخ) بالقضاء أو الرضا (بخيار شرط ورؤية) كما يبيع خلافا للشافعى (د) بخيار (عيب) حاصل قبل العقد أو بعده بعد القبض أو قبله (ينون النفع به) صفة عيب



ورؤية وعيب يشير الى أن الاجارة لا تنفسخ بهذه الاشياء ولكن يثبت له حق النسخ وبه أفقئ خمس الاثمة السرخسي  
وشيح الاسلام واستدل لذلك بما روى هشام عن محمد أنه لو استأجر بيتا فأنهم لم يمتدوا له الماء الا جرف ليس للمستأجر  
أن يمنع من القبض ولا للآخر جرف هذا دليل على أن العقد لم ينفسخ وهو الاصح وقال بعضهم ينفسخ واختاره  
القدوري والبهاء صاحب التحفة وأبو نصر البغدادي في شرحه (قوله وانقطاع ماء الرعي) سواء كان  
الانقطاع دائما أو في بعض الاحايين والرعي يكتب بالياء وهو مؤنث اهـ مكي عن المعدن وفي الجوى عن الدراية  
قال محمد لو نقص ماء الرعي ان كان النقصان فاحشا فله حق النسخ والا فلا لان مدة الاجارة لا تخلو عن نقصان  
غير فاحش غالباً وتخلو عن نقصان فاحش قال القدوري في الشرح اذا صار يطحن أقل من نصف طحنه فهو  
فاحش اهـ ولا يخفى أن النقصان غير الانقطاع ونقل في الهندية أنه يثبت له حق النسخ في طحن النصف ولكن  
إذا استقر عليه وجب عليه الاجر كاملاً (قوله وان لم تنفسخ) أي بدون فسخ (قوله كما مر) أي في قوله قريسا وفي  
الخلاصة انقطع ماء الرعي سقط من الاجر بحسبه ولو عاد عادت اهـ وفي قول المصنف تنفسخ فانه يفيد عدم  
الانفساخ (قوله لو استأجرها بغير شربها) أمالوا استأجرها بشربها وانقطع الشرب عنها في يوم فسد الزرع  
من انقطاع الشرب الاجر عنه ساقط هندية عن الكبرى والمحيطين (قوله فانقطع ماء الزرع) قال في الهندية  
إذا استأجر من آخر أرضا وزرعها ولم يجد ماء يستقيها فيبس الزرع قال ان كان استأجرها بغير شرب ولم ينقطع  
ماء النهر الذي ربح منه السقي فعليه الاجر وانقطع كان له الخيار اهـ وهو محمول على الانقطاع الذي لا يربح  
معه السقي (قوله فقط الاجر عنه) مطلقا كذا أجاب به ركن الاسلام السندي وأجاب خمس الاثمة ان لم ينقطع  
انترقى بالحمام سقط اهـ أي وان استطاع الترفق به لا (قوله في الجملة) أي ليس كالاتفاق المعتاد في مثله (قوله  
ودبر الدابة) بالفتح جرح ظهر الدابة أو خذنها قاله ابن الاثير (قوله وسقوط حائط دار) أي أدخل بالدار أما إذا كان  
لا ينتفع به في سكناها لم يثبت الخيار بخلاف بين الاثمة الاربعة حموي (قوله والبيت) أي بيت الرعي (قوله  
فاذا استوفاه لزمه حصته) ظاهره أنه لا يلزمه أجر حصته الا بالاستيفاء وفي الجوى عن نص الاصل انها  
لا تنفسخ في الرعي وله النقص فان لم ينتض رفع عنه من الاجر بحسبه اهـ واختلاف في معنى قوله بحسبه قبل  
مراده حساب أيام الانقطاع فلو انقطع عشرة أيام سقط عنه حصته عشرة أيام وقبل بقدر حصته الماء أي يرفع عنه  
أي وينظر الى كم يمكن هذا الحمل مجزأ عن الماء والا قول أصح بدليل قوله إذا انقطع ومضى الشهر فلا أجر له وهذا  
لان الرعي لا يستأجر له السكنى بل للطحن قسدا والسكنى تدخل فيما بالبدل لا يقابل التسليم اهـ كذا في المحيط وظاهر  
قوله وهذا لان الرعي الحيفيد أنه لا يلزمه أجر السكنى بيت الرعي إذا انقطع الماء وفي فتاوى قاضي خان ان استأجر  
بيتا بالرعي والخجرين فله حقوق الرعي فان انقطع الماء ولم يرده حتى مضت السنة فان كان البيت ينتفع به بدون  
الرعي يقسم الاجر عليهم ما وبسقط حصه الخجرين ويلزمه حصه البيت وان لم يكن منتفعا به الا بشفعة الرعي لا شيء  
على المستأجر وان لم يرده البيت اهـ فليست له رقبته والا قول أصح يفيد أن الاقوال غيره مرجوحة (قوله فان لم يخل  
العيب) كعور العبد وسقوط شعره وحائط دار لا يوجب خلافا في الانتفاع بها (قوله وأزاله المؤجر) كما إذا جنى  
الدار المهدومة ونحوه اذا زال العيب أفاده القهستاني (قوله بالخل) بصيغة اسم المفعول (قوله زوال السبب)  
أي الموجب للرد قبل النسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجب فيما يأتي بعده فسقط خياره اهـ تبين قوله  
وتطيينها) أي الذي يوجب تركه فلا يوقع في بعض المبارات تطيين سطحها (قوله كان للمستأجر أن يخرج منها)  
أي ولا أجر عليه حينئذ كما لا يخفى (قوله واصلاح ماء البئر الخ) هذه المسئلة مثل ما قبلها من كل وجه فلامعنى  
لفصلها بكلام على حدة اهـ حلي (قوله وباللوعة والخرج) وان ما ثامن قبل المستأجر وهذا استحسن  
والقياس أن يجب ذلك على المستأجر لان الشغل حصل من جهته وجه الاستحسان أن المشغول بهذه الاشياء  
باطن الارض وشغل باطن الارض لا يمنع التسليم بعد انقضاء العقد ولهذا قلنا اذا سلمه المؤجر له مشغولا كذلك  
يجب الاجر كاملا وعلى المستأجر رمي التراب والرماد ليجتمع في الدار من كونه لانه ليس من باب السكنى منع وان  
أنكر أن يكون الرمد من عمله فالقول قوله (قوله لانه لا يجبر على اصلاح ملكه) قال الجوى يفهم من هذا التعليل  
أن الدار لو كانت وقفا يجبر الناظر على ذلك اهـ (قوله لوعده عليهم ماضفة واحدة) أما اذا تعددت الصفقة فكل  
يخص بحكمها (قوله وفي حاشية الاشياء) مثله في الهندية عن الحاشية (قوله ان العذر ظاهرا) كذلك قل

(كغراب الدار وانقطاع ماء الرعي) انقطاع  
ماء (الارض) وكذا لو كانت نسقي غياه السماء  
فانقطع المطر فلا أجر خاتبة أي وان لم تنفسخ  
على الاصح كما مر في الجوهره لو جاء من الماء  
ما يزرع بعضها فالمتأجر باستأجرها بغير شربها  
الاجارة كلها ونزل ودفع بحسب ما روى منها  
وفي الولو الجلية لو استأجرها بغير شربها  
فانقطع ماء الزرع على وجه لا يربح فله الخيار  
وان انقطع قليلا قليلا ولا يربح منه السقي  
فلا أجر واجب وفي لسان الحكام استأجر  
حما في قرية فنزعوا وورحوا سقط الاجر عنه  
وان نذر بعض الناس لا يسقط الاجر (أو يخل)  
عطف على يفوت (به) أي بالنفع بحيث ينتفع  
به في الجملة (كرض العبد ودبر الدابة)  
أي قرته أو سقوته حائط دار وفي التبين  
لو انقطع ماء الرعي والبيت مما ينتفع به فغير  
الطحن فعليه من الاجر بحسبه لبقاء بعض  
المهنة ودفعه فاذا استوفاه لزمه حصته  
(فان لم يخل) العيب (به) أو أزاله المؤجر  
أو انتفع بالخل (سقط خياره) زوال السبب  
(وعماره الدار) المستأجرة (وتطيينها)  
واصلاح البئر وما كان من البناء على رب  
الدار) وكذا مثل ما يخل بالسكنى (فان أبي  
صاحبها) أن يفعل (كان للمستأجر أن يخرج  
منها الا أن يكون) الرضاء بالعيب (واصلاح  
وهي كذلك وقد رآها) الرضاء بالعيب (واصلاح  
ماء البئر وباللوعة والخرج) على صاحب  
الدار) لكن (بلا جبر عليه) لانه لا يجبر على  
اصلاح ملكه (فان فعله المستأجر فهو تبرع)  
وله أن يخرج ان أبي ربحها فنتيجة أي الا إذا  
رآها كما تروى في الجوهره وله أن ينقر دباله  
بلا قضاء ولو استأجر دارين فسقطت  
أو نصبت احدها فله تركه ما لوعده عليهم ما  
صفقة واحدة قلت وفي حاشية الاشياء  
معز بالانهاية ان العذر ظاهرا ينفرد

الضرر اه حايي (قوله وان مشتبه لا يتفرد) كالدين اذا زعم أن لا وفاء له الا من ثمن ما أبرج حوى (قوله وبعد  
 الخ) قال في التكرار وهو بمنزلة احد العاقدين من المضي في موجهه الا يتحمل ضرر زائد لم يستحق به قال في التبيين  
 وهذا لان جواز هذا العقد للحاجة ولزومه لتوفير المنفعة على المتعاقدين فاذا آل الامر الى الضرر أخذنا فيه  
 باقرباس فقلنا العقد في حكم المضاف في حق المعقود عليه والاضافة في عقد التملكات تمنع لزوم في الحال  
 كالوصية اه (قوله استوفى برقلعه) قال في المنع فان العقدان بقي لزمه قلع من صحيح وهو غير مسمى بالعقد اه  
 قال الجوى ويفهم من كلام المصنف كالهديا انه لو لم يكن وجعه لا يكون له الفسخ وفي المبدوط اذا استأجره  
 ليقطع يده للأكلة أو لهدم بناءه ثم بدله في ذلك كان عذرا اذ في ابقاء العقد اطلاق في سر بده أو ماله وهذا  
 صريح في أنه لو لم يسكن الوجع يكون له حق الفسخ (قوله استوفى برطباخ لطبخ ولم يتم) فان العقدان بقي تضرر  
 المستأجر باطلاق ماله في غير الوليمة اه مخ (قوله يعين من الناس) بحيث لا يشكر قالوا في تعليقه لان في ابقاء عقد  
 الاجارة ضرر لم يلزمه بالعقد وهو الملبس الى سقوط حق المستأجر من العين فان قيل ينبغي أن لا يحبس القاضى  
 اذا تعلق به حق المستأجر بل يتأخر الى أن تنقضي الاجارة قلنا القاضى لا يصدق انه لا وفاء له الا من ثمن المستأجر  
 فلذا يحبس اه (قوله اقرار) قال الجوى في شرحه عن الزيادة ان لم يكن الدين عليه ظاهرا فاقترالا أبر  
 بالدين رجل وكذبه المستأجر وصدقه المقر له بيعت الارض ونقضت الاجارة به عنده وعندهما لا تنقض لان هذا  
 الاقرار يضر المستأجر فلم يجز الاقرار في حقه فوجب اخراج المقر من السكن لانه ظهر وعجز ولا يمنع الغريم من  
 ملازمته على ما عرف حتى ينتهي عقد الاجارة ثم يعاد الى السكن ليبيع الارض وللإمام أن الاقرار يلاقى ذممة  
 المقر ولا حق لاحد فيه فيصح ثم يعتدى واذا صح وجب البيع واذا صح البيع كان على المستأجر في هذا كاله  
 الاجر المسمى الى أن يباع ثم يقضى القاضى بالبيع لان الاجارة لا تنفسخ الا بقضاء القاضى فلا يقطع عنه الاجر  
 حلبي اه تصرف (قوله ولا مال له غيره) أمالو كان له مال غيره لا تنفسخ الاجارة حوى (قوله الا اذا كانت الاجارة  
 المجهلة تستغرق قيمتها) أى فانها لا تنفسخ بالدين لانها اذا فسخت طوبى المأجر بما جعل المستأجر له من الاجارة  
 وليس له وفاء الا من العين المستأجرة وهو أحق بها من غيره فلا فائدة في الفسخ بل ينتظر الغريم انقضاء مدة  
 الاجارة فلا تنفسخ الا اذا كان ثمنها يزيد على دين المستأجر وفي الهندية واذا باعها القاضى يبدل يدين المستأجر من  
 ثمنها ما فضل قلنا نعم حتى لو لم يكن في الثمن فضل لم يفسخ وبعد الفسخ له أن يحبس الدار حتى يصل اليه ما جعل  
 انتهى (قوله وبعد اقرار فلاس مستأجر كان) وكذا اذا اكسد سوقها حتى لا يمكنه التجارة كما في القنية (قوله بما له  
 لا بآبرته) قبل عمله لان من ليس له مال ويعمل بالاجر ففأس ماله ابرة ومقراض فلا يتحقق العذر في حقه اه مخ (قوله  
 وبه مذهب امة مكترى دابة) هو بالمد وبفقتين مصدر بدله أى ظهر له رأى غير الاول منعه منه منع أى لو استأجر دابة  
 الى بغداد ثم بدله ان يقعد عن السفر أو أكثرى ابلا للرج ثم بدله ان لا يحج من عامه ذلك او مرض وعجز عن السفر  
 كان عذرا وان مرض أى المستأجر أو لزمه غرم أو خاف امرا أو عثرت الدابة أو أصابها شئ لا يستطيع الركوب  
 معه فبعض هذا عيب في المنفعة وعليه وبعضه عذر له مستأجر في التخلف عن الخروج ولو احتاج الى مال الاجارة  
 بسبب العجز عن الكسب أو الفقر أو المرض ليس له أن يفسخ الاجارة وانما استأجر انما يقصر ثما ياله أو ليضبط  
 أو يقطع قيسا أو لينى يده أو يزرع له أرضا يذره ثم بدله أن لا يفعل كان ذلك عذرا وكذا اذا استأجر لحفر بئر  
 أو للجمامة أو الفصد وبغلبة الرمل على الارض المستأجرة او صيرورتها سجة تبطل الاجارة كما في الخاتبة وغلبة  
 الماء عليها واصابة التزجيج لا يقدر على الزراعة عذر وان عجز عن الزراعة وكان ممن يزرع نفسه له الفسخ  
 كما اذا أبق العبد أو كان سارقا أو عله فاسدا الا اذا لم يكن حاذيا في العمل وان وجد بيتا هو أرخص منه أو اشترى  
 منزلا واراد التحول اليه لم يكن عذرا الكل من الهندية والاولى للمصنف حذف دابة لان البدل ليس قاصرا  
 عليها (قوله وسهولة) الواعى أى (قوله بخلاف بداء المكارى) كما اذا وجد زيادة على الاجرة التي أبرجها وان  
 كانت أضعافا وانهم لم منزله ولم يكن له منزل آخر فاراد أن يسكنه فليس له نقضها أو اراد التحول من المصر لانه  
 لا يخرج المنزل مع نفسه فلا يلحقه ضرر فوق ما التزمه بالعقد او عرض له مرض لا يستطيع الشخص مع دابته أو  
 حبسه غريم أو ما اذا اراد نقض اجارته وبيعها لانه لا تنفقه له ولعيله فله ذلك كما في المكبرى ولو اراد أن يبيع المنزل  
 الذى اجره لم يجر ظهر له في بيع المنزل لم يكن له أن يفسخ الاجارة ومن الاعذار فساد العقد (قوله اذ يمكنه الخ)

وان مشتبه لا يتفرد وهو الاصح (وبعد) عطف على بخلاف شرط (لزوم ضرر لم يستحق  
 فبالعقدان بقي العقد كما في سكون ضرر استوفى  
 فقلعه وموت عرس أو اختلاعه استوفى  
 مطباخ (لطبخ ولم يتم) بعذر (لزوم دين) سواء  
 كان ثابتا (يعين) من الناس (او بيان) أى بينة  
 (او اقرار) الحال انه (لا مال له غيره) أى غير  
 المستأجر لانه يحبس به فيفسد رالأ اذا كانت  
 الاجارة المجهلة تستغرق قيمتها (بعض) (افلاس  
 (افلاس مستأجر كان لا يجزى) بعذر (افلاس  
 خطاط يعمل بماله) لا بآبرته (استأجر حديد  
 ليضبط قتل عمله) بعذر (ببلاء مكترى دابة  
 من سفر) ولو في نصف طريقه فله نصف الاجر  
 ان استويا صعبية وسهولة ولا يقدره شرح  
 وهبانية وخاتبة (بخلاف بداء المكبرى) فانه  
 ليس بعذر اذ يمكنه ارسال أجيره

وفي المتن ولو مرض فهو عذر في رواية  
الكرخي دون رواية الاصل قلت وبالأولى  
ينبغي ثم قال ولو استأجر دكانا لعمل الخياطة  
فتركه لعمل آخر فمذركه ولو استأجر عقارا  
ثم اراد السفر انتهى وفي التهني في سفر  
مستأجر دار السكنى عذر ومنه مفر مؤجرها  
ولو اختلفا فالقول للمستأجر فيجوز بأنه  
عزم على السفر وفي الوالوجية فتقوله عن  
منه إلى غيرهما عذروا لم يفسح حيث  
لم يمكنه أن يتعاطاها فيه وفي الاشياء لا يلزم  
المكاري الذهاب معها ولا إرسال غلام وانما  
يجب الاجر بتخليتها (و) بخلاف (ت) إذا  
خياطة مستأجر عبد ليخاطب يعمل (متعلق  
بترك (في الصرف) لا مكان الجمع (و) بخلاف  
(بيع ما أجره) فانه أيضا ليس بفقد دون  
طوق دين ~~كما~~ موقوف بعهده إلى  
انقضاء مدها وهو الهبة ولكن لو قضى بجوازه  
نفذ ونعاه في شرح الوهبانية وفيه عزاء  
للغنية لوباع الاجر المستأجر فأراد المستأجر  
أن يفسخ بيعه لا يملكه هو الصحيح ولو باع  
الراهن الرهن للمرتن ففسخه (وتنفسخ)  
بلا حاجة إلى الفسخ (بموت أحد عاقدين)  
عندنا لا يجزونه مطبقا (عقدها لنفسه)  
الضرورة كونه في طريق مكة ولا حاكم  
في الطريق فبقي إلى مكة فيرفع الأمر إلى  
القاضي ليدل على الصلح فيؤجره له لو أمينا  
أو يدفعها بالقيمة ويدفع له أجرة الاباب برهن  
على دفعها وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه  
يريد الاخذ من ثمن ما في يده أشياء وفي الخا  
استأجر دارا أو حاما أو أرضا شهرا فسكن  
شهرين هل يلزمه أجر الشهر الثاني ان معناه  
للاستغلال نعم والالايه يفتى قلت فكذا  
الوقف ومال اليتيم وكذا الوقف قضاء المالك  
وطالبه بالاجر فسكن يلزمه الاجر بكماله بعد  
ولو سكن المستأجر بعد موت المؤجر هل يلزمه  
أجر ذلك قيل نعم اضيقه على الاجارة وقيل هو  
كالمثل الأول وينبغي أن لا يظهر الانفساخ  
هنا ما لم يطالب به وارث بالتفريق أو بالتزام أجر  
آخر

هذا التعليق فاصبر على ما اذا بدله عدم السفر مع دابته والبداء أعظم (قوله قلت وبالأولى يفتى) لانه تعذر خروجه  
لا باختباره وغيره لا يقوم مقامه الا بضرر وذكر الحدادي في شرح النظم عن الكرخي أنه عذر مطبقا وهو الاظهر  
انتهى حموي (قوله ثم قال) أي في المتن اه حلي (قوله فتركه لعمل آخر فمذركه) هذا خلاف ما في الهنديه عن  
الكبرى من التفصيل وهو أنه ان تهيأ أن يعمل الصنعة الثانية في ذلك الحانوت ليس له النقص والافله الانتص  
لانه تحقق العذر اه وهو المذكور بعد عن الوالوجية (قوله وكذا الواستأجر الخ) هو من افراد بداء المكثري  
(قوله ولو اختلفا) أي فقال رب البيت انه يتعلل ولا يريد الخروج هندية أي وقال المستأجر أريد الخروج (قوله  
ولا إرسال غلام) كذا ذكره شيخ الاسلام خواهر زاده وذكر محمد في الكتاب أنه يؤمر أن يرسل غلاما يتبع الادابة  
اه ويمكن التوفيق بأنه ان قال له اذا وصلت مقصدك فادفعها إلى فلان لا يلزمه الا إرسال والاي لزمه لانه يمكن  
أن لا يجد من يأتمه عليها وان تركها همل لزمه ضمانها وان أنفق كان متبرعا والله تعالى أعلم بالصواب  
(قوله وبخلاف ترك خياطة الخ) تركبك ركبك المعنى مع تنابع الاضافة ولو قال وبخلاف خياطة استأجر عبدا  
للخياطة فتركها ليعمل في الصرف لكان أوضح (قوله لا مكان الجمع) اذ يمكنه أن يقعد الغلام للخياطة في ناحية  
ويعمل في الصرف في ناحية اه (قوله وهو المختار) قال البرزلي باع بغير إذن المستأجر اختلف فيه آله اظ محمد قال  
في الاصل بطل البيع وفي المزارعة جاز البيع وفي البيع موقوف وهو المختار ويمكن صرف اللقطين إلى المختار اه  
(قوله لو قضى بجوازه) أي بيع المستأجر ومثله المرهون كما في شرح العلامة عبد البر (قوله نفذ) لانه عند الامام  
الثاني يجوز البيع اه منه (قوله ولو باع الراهن الرهن للمرتن ففسخه) من فقه عابرة الخانية وفي العمادية عن  
الصغرى يفتى بأن بيع المرهون نافذ في حق المرتن وليس للراهن والمرتن حق الفسخ بمنزلة بيع المستأجر اه  
(قوله وتنفسخ بلا حاجة إلى الفسخ) أفاد بذلك أنه يخالف لحكم المسائل السابقة وانما تنفسخ لان الوبقيت نصير  
المنفعة للملكة أو الاجرة للملكة لغير لما قدم مستحقة بالعقد لا تتقاهما إلى الوارث وهو لا يجوز اه درر (قوله  
عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تنفسخ بالموت (قوله لا يجزونه مطبقا) قال في الدر المنثور ولا تبطل  
الاجارة بمجرد احدهما ولا برودة الأمان يطق بدار الحرب ويقضى به فان عاد مسلما في المدة عادت الاجارة كما في  
الباقي عن الطهيري (قوله ولا حاكم في الطريق) فله أن يركبها على حاله حتى يأتي مكة فيرفع ذلك إلى القاضي قالوا  
هذا اذا كان موت رب الدابة في موضع يخاف أن ينقطع فيه وليس بمكة قاض ولا لمعان يرفع الأمر إليه فكان  
المؤثر في بقاء عقد الاجارة ~~كلا~~ العنين لانه يخاف على نفسه وماله اذ هو في موضع لا يمكنه أن يمكث فيه  
ولا يستأجر دابة أخرى بخلاف ما اذا مات في المصر فانه لا ضرورة في بقاء عقد الاجارة مع الموجب للفسخ وهو  
الموت أبواله عود عن تنوير الازدهان (قوله فيؤجره له) بيان للاصلح (قوله وتقبل البيعة هنا بلا خصم) قال  
في شرح البيهقي وطريق قبول البيعة أحد شيئين اما أن يذهب القاضي وصاوما أن يقبلها من غير نصب وصي  
لاق الخصم انما يشترط قبول البيعة اذا أراد ان يذهب أن يأخذ منه شيئا اما اذا أراد أن يأخذ من ثمن مال كان في  
يده وهو يد المقيم للبيعة لا يشترط الخصم لقبول البيعة اه (قوله ان معناه للاستغلال) ولا يصير للاستغلال بالاجارة  
سنة أو سنتين أو أكثر الا اذا بناها ذلك أو اشتراها له وباعداد البشع لا يصير مدة للاستغلال في حق المستأجر  
وعليه اتفاق ائمة الثلاثة ونقل عن نجم الائمة البخاري اذا أجرها ثلاث سنين متواليات تصير مدة للاجارة  
أفاده العلامة عبد البر (قوله فكذا الوقف ومال اليتيم) صرح بذلك في شرح الوهبانية لاشر بلالي (قوله وكذا  
لو تقاضاه المالك) أي طلب منه أجر الشهر الثاني في غير المدة (قوله وطالب) عطف تفسير على تقاضاه اه  
حلي (قوله وقيل هو كالمثل الأول) أي مسئلة ما اذا سكن شهرين اه حلي وهو ان كان معناه للاستغلال  
ونحوه أو تقاضاه الوارث في المثل الاجر لزمه والا لا (قوله وينبغي أن لا يظهر الانفساخ) يحتمل رجوعه إلى  
المصنف وإلى المسئلة التي قبله فاه من افراد ما في المصنف وقد ناله المصنف في شرحه عن شيخه والمعنى أنه  
لا يحكم بانفساخ الاجارة اذا سكن المستأجر بعد موت الاجر الا فيما ذكره فاه من أن لا يظهر أثره وهو عدم  
وجوب الاجرة وهذا ترجيح منه لقول الأول (قوله ما لم يطالب به الوارث) أي الا اذا طالب به الوارث بالتفريق  
أي فامتنع ~~وسكن~~ بعد موت المؤجر فان طلبه التفريق دليل عدم رضاه بسكناه (قوله أو بالتزام أجر آخر)  
أي غير الذي عقد عليه الوارث أي فاقبى وسكن فانه يحكم بانفساخ الاجارة في هاتين الصورتين ولا يلزمه الاجر

العقد بالمسمى حتى يدرك وبعد المدة بأجر المثل وفي جامع الفصول في الوارث وهو كبير بقاء الاجارة ورضى به المستأجر جازا تهى أى فيجوز  
الرضا بالبقاء انشاء عقد أى بجوارها (٤٦) بالاعطى قتلها وفي حاشية الاشياء المستأجر والمرتهن والمشتري أحق بالعين من سائر الغرماء

لواله قد صححها ولو فاسد فاسد فاسد الغرماء  
فليصنف (فان عقد الغرماء لا) تنسخ  
(كوكيل) أى بالاجارة وأما لو كان  
بالاستئجار اذ مات تطل الاجارة لان  
الموكل بالاستئجار فهو وكيل بشراء المنافع  
فساكن كالموكل ببيع بشراء الاعيان فيصير  
مستأجرا لنفسه ثم يصير موجرا للموكل  
فهو من قولنا ان الوكيل بالاستئجار بمنزلة  
المالك كذا انه له المصنف عن الذخيرة قلت  
ومثله في شرح الجمع والبرازية والعمادية  
ثم قال المصنف قلت هذا مستقيم على  
ما ذكره الكرخي من أن الملك يثبت  
للوكيل ثم ينتقل الى الموكل وأما على ما قاله  
أبو طاهر من أنه يثبت للموكل ابتداء وبه  
جزم في الكنز وهو الأصح كما في البحر فلا يستقيم  
والله أعلم انتهى قلت وقته شبهنا بأنه غير  
مستقيم على ما ذكره الكرخي أيضا لتناقضهم  
على عدم عتق قريب الوكيل لأن ملكه غير  
مستقر والموجب للعتق والفساد الملك  
المستقر ثم قال ولحاصل أن الأصح أن  
الاجارة لا تنسخ بموت المستأجر والمقبل به  
مستفيض انتهى والله أعلم (ووصى)  
وأب وجد وقاض (وسنولى الوقف) لبقاء  
المستحق عليه والمستحق حتى لو مات المعقود  
له بطلت درر الا اذا كان متولى وقف  
خاص به وجميع غلبه له كما في وقف الاشياء  
معزى بالوهبانية قال واطلاق المتون بخلافه  
قلت وباطلاق المتون أفق فارى الهداية  
فكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في  
حاشيته على الاشياء ولذا قال في الاشياء بعد  
أربع أوراق لا تنسخ الاجارة بموت موجر  
الوقف الا في مستثنى ما اذا أجرها الواقف  
ثم ارتد ثم مات لبطان الوقف برزته وفيما اذا  
أجر أرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ  
وفي وقف فتاوى ابن نجيم سئل اذا أجرة الناظر  
ثم مات فأجيب لا تنسخ الاجارة في الوقف  
بموت المؤجر والمستأجر كذا رأيت في عدة  
سمع الكهنة مخالف لما في اجارة فتاوى فارى  
الهداية فتنبه وفيها أيضا لا تنسخ بموت المتولى  
ولو الغلة لم يفرده فتنبه وفي الفيض الواقف  
لو أجرة الوقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالموت وقد تنسخ (قوله

وانما قلنا وأبى لانه لو طالبه بأجر آخر وسكت وأقام به الزمه الاجر كما يفيد نظائرها قال في الاشياء المكون  
في الاجارة رضا وقبول قال الراعى لا أرضى بالمسمى انما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا الوفاق  
للساكن اسكن بكذا او لا فانتقل فممكن لزمه مسمى (قوله ولو لمعد الا لاستغلال) الاولى ولو غير معد للاستغلال  
فان المعنى أنه لا يظهر الانفساخ في هاتين الصورتين ولو غير معد لانه هو الذي يتوهم فيه الانفساخ عند  
عدمهما (قوله لانه فصل مجتهد فيه) قال في المنع لان موت احد المتعاقدين يوجب انفساخ الاجارة عندنا خلافا  
لشافعي فاذا كان مختلفا فيه لا يظهر ما لم يطالبه الوارث بالتفريق أو بالتزام أجر آخر وفيه أنه وان كان الشافعي  
رضى الله تعالى عنه يقول بعدم انفساخ المثل لا يلزم الحنفى أن يجري على مقتضى ما بل الحنفى يخبر عنه به  
فليتنامل (قوله وهل يلزم المسمى) أى نظيره في الشهر الثاني وهذا اذا رجع الى قوله وفي الحاشية استأجر دارا  
الخ وما اذا رجع الى قوله ولو سكن المستأجر بموت المؤجر الخ فهو محمول على أنه مات المؤجر قبل انقضاء  
المدة فتدبر (قوله ظاهر التنية الثاني) ونسبه الى أبى يوسف (قوله بالمسمى حتى يدرك) اعلم أنه لا يثنى اعتبار  
المسمى الا اذا كانت المدة باقية فلوقال في المذنبه سابق قوله بعد وبه المدة بأجر المثل اسكن حسنا والمراد بكون  
الزراع بقلانه لم يدرك (قوله أى لجوارها بالتعاطى) الظاهر أنه لا تعاطى وانما ينزل عقد بالافاظ فقوله الوارث  
منه تركتها في يدك بالقدر الذي أخبرك به مورق بمنزلة قوله أجرة تكسها بكذا وقول المستأجر نعم أَرْضيت قبول  
دلالة نعم يظهر اذا وجد منهم ما يجزى الرضا (قوله المستأجر والمرتهن الخ) قال في الهدية ولومات الا تجر وعليه  
ديون فالمستأجر أحق به من الغرماء كما هو في الرهن (قوله والمشتري) أى لو اشترى العين شراء صحىحا  
ولم يقبضها من البائع حتى مات وعليه ديون فالمشتري أحق به من سائر الغرماء (قوله ولو فاسد فاسد الغرماء)  
أى لو كانت الاجارة أو الرهن فاسدا فان المستأجر والمرتهن يكون اسوة للغرماء في دينه قال في حاشية  
المكي ويحذفه ما قدمه قبل باب ما يجوز من الاجارة عن الاشياء من التسوية بين العقد الصحيح والفساد  
في الحكم بأن له الحبس لو العين في يده وقد صرح في العمادية أنه لا الحبس في الصحة والفساد لاستيفاء الاجارة  
المججلة اذ اقامات المؤجر اذ انقضت الاجارة لو العين في يده وأنه أحق بنقضه اذ اقامات الايجار وأما قبل القبض فصريح  
في العمادية والحنفية بأنه ليس له اذ اقامات المؤجر اذ اقامات المؤجر اذ اقامات المؤجر اذ اقامات المؤجر اذ اقامات المؤجر  
المجمل منها اه ولو كان عقد الشراء فاسدا ولم يقبضه من بائعه فهو اسوة لهم أما اذا قبضه فانه يكون أحق به من  
سائر الغرماء بل قبل تجهيزه فله حق حبسه حتى يأخذ ما له فبأخذ هذا المشتري دراهم الفين بعينها الواقعة ومثلها  
لوهالكه اه مختصرا (قوله والفساد) أى فساد السكاح فيما اذا اشترى امرأته من سيد هارجل بطريق الوكالة  
اه حلي (قوله بموت المستأجر) أى الوكيل المستأجر اه حلي وقد وجد في نسخ (قوله المستحق عليه) وهو المؤجر  
والمستحق من استؤجره (قوله الا الخ) استثناء من المصنف (قوله قلت واطلاق المتون) قد ذكر هذه العبارة  
صاحب الاشياء وفي بعض النسخ قال وضمير الى صاحب الاشياء قال العلامة عبد البر والذى في غالب كتب  
المذهب يقتضى عدم بطلان الاجارة في الوقف بموت المؤجر سواء الواقف وغيره من القيم والوصى والناضى  
وذلة مقتضى تعليلهم أن المستحق اذا كان ناظرا لا يطل بموته وان كان مستحقا لجميع الربيع اذ لا ملك في الرقبة  
وانما حقه في الغلة وذكره الشرنبلالى (قوله ثم مات) أى أو قتل على رذته (قوله لبطان الوقف برزته) ويصير  
ميراثا ولو كان على الفقراء وهذا كما ترى فيما اذا كان الواقف ذكرا أما المرتدة فوقفها صحىح ماض على ما سبيلته  
عند الامام الا أن يكون اقربهم بغيرا عيانهم مثل الحج والعمرة وما أشبه ذلك فلا يجوز اه من شرح الشرنبلالى  
لوهبانية (قوله تنسخ) لان ابتداء العقد كان لنفسه اه حلي (قوله لكنه مخالف) أى في ذكره المستأجر  
قال الحلبي وهو مخالف لاثم المتون الا أن يكون المراد بالمتأجر الناظر اذا استأجر أرضا من شخص من  
مال الوقف استغناها للوقف اه (قوله وفيها أيضا) هذا ايضا مما يرد على ما نقله صاحب الاشياء فيما اذا كان  
المؤجر متولى وقف خاص وجميع غلبه له فالاولى ذكر ذلك قبل قوله وفي فتاوى ابن نجيم وأشاد بقوله فتنبه الى  
الرد المذكور (قوله في الاستحسان الخ) وفي القياس أنها تطل لان اجارته بمنزلة اجارة المالك ملكه اهدم المزاحم  
فتبرجت مناهجته لانه لا على مشابهته للوصى والوكيل ذكره صاحب الروضة وقد سبق ما قاله العلامة  
عبد البر (قوله فلا تنسخ) هذا هو العواب ووقع في نسخة المنع التى عندى تنسخ الاجارة وليس بصواب

لو أجرة الوقف بنفسه ثم ان في الاستحسان لا يطل لانه أجر غيره ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم عزل الناضي والمولى كالموت وقد تنسخ (قوله

(وقوله وتنفخ أيضا بوجت أحد مستأجرين) قال في الهندية رجلان استأجرا من رجل أرضا ثم مات أحد المستأجرين لا تبطل الاجارة في حق الحي ولا تنفسخ الا من عذر أو ما الربع الحاصل على نصف الأرض فهو للمستأجر وعليه نصيبه من الاجرة والربع الحاصل على النصف الآخر فلورثة المستأجر وعليهم تسليم الاجرة من التركة والاجارة لا تنفسخ بموته اذا كان الزرع قائما في الأرض حتى يستوفى الربع ويترك في يده ورثته بالاجر المسمى لا بأجر المثل حتى يدرك الزرع وهو الصحيح بخلاف ما لو انفسخت المدة وفيها زرع فانه يترك في يده بأجر المثل اهـ جواهر الفتاوى (قوله أو مؤجرين) قال في الهندية ولو كان الاجير اثنين والمستأجر واحد انفسخ مع أحدهما انفسخت في حصته دون الآخر وكذا لو مات أحدهما (قوله أو غيره) ليس في عبارة الاشياء ولكنه صحيح المعنى بأن يذهب مع وكيل المستأجر قال البيهقي ونظائر تلخيص الكبرى أن الخروج الى القرية واجب عليه بنفسه أو بوكيله (قوله والدخول) لا فائدة في ذكره اذ لم يشترط الدخول وما في يوج الفتاوى ذكره في ذخيرة الناظر وعبارتها كما في البيهقي تحليلة المكان البعيد باطلة فلواستأجر قرية وهي بعيدة عن المصرو اعترف المستأجر بأنه تسلمها فالتحلية باطلة واقرارها باطل حتى تخفى مدة يذهب فيها ويقتضى مدة يمكنه فيها التسليم أو يرسل رسوله ما أو وكيله فثبت تسلمها اهـ ونيل الاجارة البيع وقد ذكر صاحب الفهرية ذلك في البيع كما في الاشياء

(مسائل شتى)

(قوله أي بقايا الخ) هذا تفسير مراد والا فالصائب جمع صيدته في محصورة والاولى أن يكون بيان تقدير مضاف وهو بقايا ثم الحكم ليس قاصرا على ما ذكره ولذا قال الجوزي في التمرح والمراد به ما يماضي في الأرض من أصول القصب المحمود وما يصعد من الزرع والنبت اهـ وانما خص هذا المراد بالجرى ان العادة بجرقه (قوله في أرض مستأجرة أو مستعارة) يفهم حكم الملوكة بالاولى اهـ مكى (قوله بنفس الوضع) متعلق بأحرقة اهـ حاجي (قوله لا ما نقله الريح) أي التي هبت بعد وضعها كما يعلم مما سبق (قوله على ما عليه الفتوى) مقابلة ما ذكره شمس الأئمة الخوافي أنه اذا وضع جرة في الطريق أو ترابا في ملكه أنه لا يضمن وأطلق الجواب (قوله فانه شينا) يريد به عند الاطلاق الرعي (قوله لانه ذهب) أي بشرط الضمان فيه التعدي ولم يوجد كمن حفر بئر في ملكه فغلب به واحد بخلاف ما اذا رمى به ما وهو في ملكه فغلب به شيء فانه يضمنه لان المبصرة علة لا يطل - كما به اذ اهـ (قوله ان لم تضرب الرياح) بأن كانت هادئة أي ما كنة من هادن هادنا سكن وفي بعض الكتب هادئة من هدا بالهزة أي سكن اهـ ويقوخذ من هذا التعبير أن المراد بعدم اضطرابها سكوتها أو لا أحرقت الحصاد حال قيامها قايما مخفقا فزادت به دونتة أنه يضمن اهدم سكونها عند الوضع وحززه (قوله وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) هي كما ذكره سابقا أراضي بيت المال ومثله فيما يظهر اذا أوقد قتاديل المنارة فأحرق شيء أو ثقل منه الى آخره وكذا اذا أضاع قتاديل المسجد والمدرس (قوله ثم آخر) أي ثم وضع آخر فاما طوف محذوف وهو وضع وقال الحلبي هو عطف على فاعل الوضع المحذوف أي وضع شخص جرة في الطريق ثم وضع آخر أخرى اهـ فليست مل (قوله وان زال بمنزلة كريح وسيل) قال في المنع عن الخمانية وان زال بمنزلة نحو أن يضع جرة في الطريق فذهب به الريح وأزالها عن مكانها وأحرق شيء لا يضمن او واضع وكذا لو وضع حجر في الطريق فجاء السيل ودحرجه وكسر شيئا يضمن الواضع لان بنيته ذات باله والريح اهـ وهذا مستثنى عنه بالاستثناء لا في كلام المصنف (قوله وكذا يضمن في كل موضع ليس له فيه حق المرور الخ) هذا لم يذكره صاحب الخمانية بل اعتبر حق الوضع وعدمه وقد ثبت حق المرور ولا يثبت حق الوضع كما في الطريق وانما الذي اعتبر حق المرور وعدمه صاحب الخلاصة وذكر أن عليه الفتوى قال في المنع وفصل في الخلاصة فيما لو سقط منه جرة في موضع ليس له فيه حق المرور بين أن يقع منه فيضمن وبين أن ذهب بها الريح لا يضمن قال وهذا أظهر وعليه الفتوى وغالب الكتب على ما ذكره قاضي خان قلت كلام الخلاصة في الساقط من غير اختيار لافي الموضوع وبينه ما فرق قد بر (قوله من الكبير) هو بالكسر زق ينفع فيه الحداد أو ما المبنى من الطين فكور والجمع أكارو كيرة كعينة وكران اهـ قاموس فالمناسب الكور لانه هو الذي يخرج منه (قوله فخرج الثمر الى الطريق) فهو مه أنه اذا أكلت شيئا في مكانه مع رجل دخل به عنده لا يضمن اهدم التعدي فهو وكفر البئر في ملكه ومثل ذلك بل أولى اذا أصابت شرارة في مكانه ذخيرة بنديفة فخرجت وقتلت شخصا فبما يظهر

(أحرق حمائد) أي بقايا أصول قصب محصور في (أرض مستأجرة أو مستعارة) ومنه له أرض بيت المال المعدة لحط القوافل والاحمال ومرعى الدواب وطرح الحمائد قلت وحاصله أنه ان لم يكن له حق الانتفاع في الأرض يضمن ما أحرقته في مكانه بنفس الوضع لا ما نقلته الريح على ما عليه الفتوى قاله شيخنا (فأحرق شيء من أرض غيره لم يضمن) لانه بسبب لامباشرة (ان لم تضرب الرياح) فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم أنها لا تستقر في أرضه فيكون مباشرا (وكذا كل موضع كان للواضع حق الوضع فيه) أي في ذلك الموضع (لا يضمن على كل حال اذا تلف بذلك الموضوع شيء) سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال عنه (بخلاف ما اذا لم يكن للواضع فيه حق الوضع) حيث يضمن الواضع اذا تلف به شيء وهو في مكانه وكذا بعد ما زال لا بمنزلة كوضع جرة في الطريق ثم آخر أخرى فتدحرجت فأنكسر ثامن كل جرة صاحبه وان زال بمنزلة كريح وسيل لا يضمن الواضع هذا هو الاصل في هذه المسائل كما حققته في الخاتمة ثم فرغ عليه بقوله (ولو وضع جرة في الطريق فأحرق بذلك شيء ضمن) لتعدي بالوضع (وكذا) يضمن (في كل موضع ليس له فيه حق المرور الا اذا ذهب به) أي بالوضع (الريح فلا ضمان) نسخناه فقل وكذا لو دحرج السيل الحجر (وبه يفتي) خاتمة ولو أخرج الحداد الحديدين الكبير في مكانه ثم ضرب به عارقة فخرج الثمر الى الطريق





وكان يسمى بالوصي يسمى بل بعد اقصاء لازم مسمى في بوسيد سم المطالبة حال لم اجمع ~~مطالبة~~ هل يصدق ان به صمد وم والاعمال المطالبة  
(لاستأجر أن يؤجر المؤجر) بعد قبضه قيل وقبله (من غيره مؤجره وأمان مؤجره فلا) يجوز وان تحلل ثالث به يبقى لازم عليك المالك وهل تبطل الاولى  
بالاجارة للمالك الصحيح لا وهابية قلت وصححه قاضي خان وغيره وفي المضمرات وعليه الفتوى وقدمنا ٤٩

اذا قاله في ابتداء الشهر اما اذا مضى منه ايام ثم قال له ذلك يكون على المسمى الاول ويجوز (قوله فسكت) اى  
المستأجر (قوله لزوم مسمى) لان تركه على الرعاية بعد قوله ما ذكر رضى منه باسمي (قوله لم يطالبه) اى وقد اقام  
بينه على ما قال (قوله أن يؤجر المؤجر) ولو كان دابة كافي المشرع اه يعرى (قوله قيل وقبله) اشار بقيل الى  
أن الراجح عدم الصحة وقد نبه عليه العلامة عبد البز (قوله لازم عليك المالك) لان المالك للعين مالك انما فيها  
وقد اقام المستأجر مقامه (قوله الصحيح لا) قال شمس الانمعة لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد  
فلا يرفع الصحيح وهو الاصح منع (قوله ان قبضه منه) اى ان قبض الاجر العين المستأجرة بعد ما استأجرها بطلت  
لانه لو قبضه منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وان لم يقبضه منه فعلى  
المستأجر الاول الاجر منع (قوله فتأمل) الذى يظهر مافى الوهبانية نظرا للعللة ولتصحیح قاضى خان  
والمضمرات اه حلى قلت الذى يظهر التوفيق (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) هذا لا يخرج عن التوفيق  
فان المؤجر اذا قبض بطلت الاجارة الاولى وسقط الاجر عن المستأجر وان لم يقبض لا تبطل والاجر على  
المستأجر ذكر هذا الخلاف في شرح العلامة الشرنبلالى (فرع) قال فى الاشياء أجرها المستأجر بأكثر  
ما استأجرها لا تطيب له الزيادة ويتصدق بها الا فى مسئلتين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجره اى استأجره  
وأن يعمل فيها عملا كبناء كفى البرازية وزيد عايم ما أخرى وهو ما اذا أجرة مع العين المؤجرة شيئا آخر له ومنزل  
البناء الحفر والتطين والتجصيص وعمل المسناة وكرى النهر على ما قاله الخصاص وبعض الاصحاب ورفع التراب  
لا تطيب وان تيسرت الزراعة وعلوا عدم حل الزيادة بأن الفضل ربح مالم يضمن لان المنافع لا تدخل فى ضمان  
المستأجر بدليل أنه لو هلك العين وصار لا يمكن الانتفاع بها هلكت على المالك وكذا لو غصب من يده غاصب  
فانه سقط الاجر لفوات التمكّن فكانت الزيادة ربح مالم يضمن وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم اه أبو السعود  
يشترى عن البيرى (قوله رجع الوكيل بالاجر على الأمر) سواء منها من الأمر ولا اه درر (قوله يستحق  
القاضى الخ) الظاهر أن محل ذلك عند طلب احد الاخصام منه فله طلب الاجرة من الطالب (قوله قد رما يجوز  
اغيره) اى على هذه الكتابة أقادهم هذه أنه لا يزداد أجره اقل من نصيبه (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد بها خطه الذى  
يكتب على الوثيقة والا فالإكلام فى القاضى لا الشاهد ولا تنس ما زان الاجر قد رما يأخذه غيره تلك الكتابة  
(قوله لوفى البلدة غيره) ينبغى أن يجرى هذا التفصيل فى القاضى اذا لفرق والاطلاق يناسب ما تقدم (قوله  
ليكتب له تعويذا) او كتابا يرسله لصديقه مثلا (قوله ان بين له قدرا الكاغد والخط) لانه اذا بين الكاغد نظره مقدار  
ما به من السطور عرضا والتفاوت فى الزيادة لبعض الكلمات مغتفر وقوله والخط الظاهر أن المراد به عدد  
الاسطر لانه لا يلزم من بيان الكاغد بيان عدد الاسطر وحينئذ فلا حاجة الى قوله بعد وكذا المكتوب ولم يوجد فى  
نقل المنع عنه وليس المراد به بيان خط الكاتب فان الظاهر بجارى العادة أنه يرى خطه أولا (قوله بخلاف  
المشتري) اى فانه يكون خصما للكل (قوله مع المشتري) الاولى مع المستأجر فان المستأجر مدع متلا والمشتري  
مدعى عليه ولا يضمن حضورهما انما الكلام فى الاجر وهو تابع للمستأجر فى حضوره لان جهته ما ~~المدعى~~ (قوله  
قولان) فهم ذلك المؤلف من عبارة الذخيرة الدالة على الاشتراط ومن عبارة فتاوى القاضى الدالة على عدمه  
(قوله وفسخها) كما اذا قال فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر ولو قال اذا اجار رأس الشهر فقد فاسختك لم يجز  
على ما عليه الفتوى وعن صاحب المحيط أنه لا يصح اجماعا قهسا تنافى (قوله والمعاملة) هى المساواة (قوله  
والوكالة) ولو عزلته فى الوكالة المضافة قبل الوقت لا ينزل عند الثاني وعند محمد ينزل (قوله والكفالة) كقوله  
كفلت بنفس فلان غدا (قوله ولا ابصاء) بأن قال جعلت فلانا وصيا به لدموى لان الابصاء لا يتصور فى الحال  
الا اذا جعل مجازا عن الوكالة منع (قوله والوصية) لاننا غلبت مضاف الى ما بعد الموت منع بأن يقول ثالث مالى  
فلان بعد موفى حوى (قوله والقضاء والامارة) ويبحثان مع اثنين كفى الحوى وفيه الفرق بين القضاء والامارة ان  
مبنى الامارة على الساطنة والغلبة ومبنى القضاء على الامانة والعدالة والمالك من ملك اقليم او اقليمين والاساطن  
من ملك ثلاثة فأكثروا الوزارة اسم جامع للمجد والشرف والمروءة وهى تلو المالك اه (قوله والوقف) يصح مضافا  
أما عند من قال فى الفصول وتعلق الوقف بالشرط يصح وفى رواية لا يصح ومنه شى الا كى فى خزانته على عدم  
الصحة كما مسمى عايم المصنف فى هذا الكتاب اه حوى وفى التهستنى وتصح العارية والاذن فى التجارة مضافا

اذا قاله في ابتداء الشهر اما اذا مضى منه ايام ثم قال له ذلك يكون على المسمى الاول ويجوز (قوله فسكت) اى  
المستأجر (قوله لزوم مسمى) لان تركه على الرعاية بعد قوله ما ذكر رضى منه باسمي (قوله لم يطالبه) اى وقد اقام  
بينه على ما قال (قوله أن يؤجر المؤجر) ولو كان دابة كافي المشرع اه يعرى (قوله قيل وقبله) اشار بقيل الى  
أن الراجح عدم الصحة وقد نبه عليه العلامة عبد البز (قوله لازم عليك المالك) لان المالك للعين مالك انما فيها  
وقد اقام المستأجر مقامه (قوله الصحيح لا) قال شمس الانمعة لا يجوز الثانية ولا تبطل الاولى لان الثاني فاسد  
فلا يرفع الصحيح وهو الاصح منع (قوله ان قبضه منه) اى ان قبض الاجر العين المستأجرة بعد ما استأجرها بطلت  
لانه لو قبضه منه بدون الاجارة سقط الاجر عن المستأجر فهذا أولى قال في المحيط وان لم يقبضه منه فعلى  
المستأجر الاول الاجر منع (قوله فتأمل) الذى يظهر مافى الوهبانية نظرا للعللة ولتصحیح قاضى خان  
والمضمرات اه حلى قلت الذى يظهر التوفيق (قوله وهل تسقط الاجرة الخ) هذا لا يخرج عن التوفيق  
فان المؤجر اذا قبض بطلت الاجارة الاولى وسقط الاجر عن المستأجر وان لم يقبض لا تبطل والاجر على  
المستأجر ذكر هذا الخلاف في شرح العلامة الشرنبلالى (فرع) قال فى الاشياء أجرها المستأجر بأكثر  
ما استأجرها لا تطيب له الزيادة ويتصدق بها الا فى مسئلتين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجره اى استأجره  
وأن يعمل فيها عملا كبناء كفى البرازية وزيد عايم ما أخرى وهو ما اذا أجرة مع العين المؤجرة شيئا آخر له ومنزل  
البناء الحفر والتطين والتجصيص وعمل المسناة وكرى النهر على ما قاله الخصاص وبعض الاصحاب ورفع التراب  
لا تطيب وان تيسرت الزراعة وعلوا عدم حل الزيادة بأن الفضل ربح مالم يضمن لان المنافع لا تدخل فى ضمان  
المستأجر بدليل أنه لو هلك العين وصار لا يمكن الانتفاع بها هلكت على المالك وكذا لو غصب من يده غاصب  
فانه سقط الاجر لفوات التمكّن فكانت الزيادة ربح مالم يضمن وقد نهى عنه صلى الله عليه وسلم اه أبو السعود  
يشترى عن البيرى (قوله رجع الوكيل بالاجر على الأمر) سواء منها من الأمر ولا اه درر (قوله يستحق  
القاضى الخ) الظاهر أن محل ذلك عند طلب احد الاخصام منه فله طلب الاجرة من الطالب (قوله قد رما يجوز  
اغيره) اى على هذه الكتابة أقادهم هذه أنه لا يزداد أجره اقل من نصيبه (قوله ليكتب شهادته) لعل المراد بها خطه الذى  
يكتب على الوثيقة والا فالإكلام فى القاضى لا الشاهد ولا تنس ما زان الاجر قد رما يأخذه غيره تلك الكتابة  
(قوله لوفى البلدة غيره) ينبغى أن يجرى هذا التفصيل فى القاضى اذا لفرق والاطلاق يناسب ما تقدم (قوله  
ليكتب له تعويذا) او كتابا يرسله لصديقه مثلا (قوله ان بين له قدرا الكاغد والخط) لانه اذا بين الكاغد نظره مقدار  
ما به من السطور عرضا والتفاوت فى الزيادة لبعض الكلمات مغتفر وقوله والخط الظاهر أن المراد به عدد  
الاسطر لانه لا يلزم من بيان الكاغد بيان عدد الاسطر وحينئذ فلا حاجة الى قوله بعد وكذا المكتوب ولم يوجد فى  
نقل المنع عنه وليس المراد به بيان خط الكاتب فان الظاهر بجارى العادة أنه يرى خطه أولا (قوله بخلاف  
المشتري) اى فانه يكون خصما للكل (قوله مع المشتري) الاولى مع المستأجر فان المستأجر مدع متلا والمشتري  
مدعى عليه ولا يضمن حضورهما انما الكلام فى الاجر وهو تابع للمستأجر فى حضوره لان جهته ما ~~المدعى~~ (قوله  
قولان) فهم ذلك المؤلف من عبارة الذخيرة الدالة على الاشتراط ومن عبارة فتاوى القاضى الدالة على عدمه  
(قوله وفسخها) كما اذا قال فاسختك هذه الاجارة رأس الشهر ولو قال اذا اجار رأس الشهر فقد فاسختك لم يجز  
على ما عليه الفتوى وعن صاحب المحيط أنه لا يصح اجماعا قهسا تنافى (قوله والمعاملة) هى المساواة (قوله  
والوكالة) ولو عزلته فى الوكالة المضافة قبل الوقت لا ينزل عند الثاني وعند محمد ينزل (قوله والكفالة) كقوله  
كفلت بنفس فلان غدا (قوله ولا ابصاء) بأن قال جعلت فلانا وصيا به لدموى لان الابصاء لا يتصور فى الحال  
الا اذا جعل مجازا عن الوكالة منع (قوله والوصية) لاننا غلبت مضاف الى ما بعد الموت منع بأن يقول ثالث مالى  
فلان بعد موفى حوى (قوله والقضاء والامارة) ويبحثان مع اثنين كفى الحوى وفيه الفرق بين القضاء والامارة ان  
مبنى الامارة على الساطنة والغلبة ومبنى القضاء على الامانة والعدالة والمالك من ملك اقليم او اقليمين والاساطن  
من ملك ثلاثة فأكثروا الوزارة اسم جامع للمجد والشرف والمروءة وهى تلو المالك اه (قوله والوقف) يصح مضافا  
أما عند من قال فى الفصول وتعلق الوقف بالشرط يصح وفى رواية لا يصح ومنه شى الا كى فى خزانته على عدم  
الصحة كما مسمى عايم المصنف فى هذا الكتاب اه حوى وفى التهستنى وتصح العارية والاذن فى التجارة مضافا



(لا) يصح مضافاً للاستقبال كل ما كان تليها  
 للعالم مثل (البيع واجازته وفسخه والقحمة  
 والشركة والهبة والنكاح والبيعة والصلح  
 من مال وبراء الدين) وقد مر في متفرقات  
 البيع (زله أجز المثل في نفسه من غير أن  
 يزيد أحد فلم يمتل في نفسها ومالم يفسخ كان  
 على المستأجر المسمى) به يفتى (فسخ العقد بعد  
 تعجيل البذل فلم يمتل حبس البذل حتى  
 يستوفي مال البذل) صحيحاً مكان العقد  
 أو فاسداً ولو العين في يد المستأجر فليحفظ  
 (استأجر مشغولاً وفارغاً في الفارغ فقط  
 لا المشغول كما مر لكن حرر محشي الاشياء أن  
 الراجح صحة اجارة المشغول ويؤمر بالتفريع  
 والتسليم مالم يكن فيه ضرره فسخها فذهب  
 (استأجر شاة لارضاع ولده أو جدي لم يجز)  
 لعدم العرف (المستأجر فاسداً اذا أجز صحيحاً  
 جازت) لو بدقه في الاصح منية (وقيل لا)  
 يتقدم الكل والكل في الاشياء فروعاً اعلم  
 أن المقاطعة اذا وقعت بشرط الاجارة فهي  
 صحيحة لان العبرة للمعاني وقد مناه في الجهاد  
 صح استئجار قلم ببيان الاجر والمدة استأجر  
 شيئاً ليتفجع به خارج المصرفاته تقع به في المدر  
 فان كان توأزم الاجر وان كان دابة لا  
 ساقها ولم يركبها لزم الاجر الا لعذرهما اخطأ  
 الكاتب في البعض ان الخطأ في كل ورقة خير  
 ان شاء اخذته وأعطى اجر مثله أو تركه عليه  
 واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاء بحسبه  
 من المسمى الصبر في أجز اذا ظهرت الزبانة  
 في الكل استرد الاجرة وفي البعض بحسبه ان  
 داني على كذافه كذافه فله أجر مثله ان مشى  
 لاجله من داني على كذافه كذافه وباطل  
 ولا أجر ان دله الا اذا عين الموضع استأجره  
 لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق  
 لحفر خمسة في خمسة كان له ربح الاجر الكلي  
 من الاشياء وفيها اجازا استئجار طريق للمرور  
 ان بين المدة ثلاث وفي حاشيته اهذا قولهما وهو  
 المختار شرح مجمع وفي الاختيار من دلنا على  
 كذا جاز لان الاجرة عين بدلتها

كما في العمادي اه (قوله واجازته) بأن باع فضولى عبداً غيره فقال المالك أجزت البيع غدا اه حوى (قوله  
 والشركة) الفسوق بينهما وبين المضاربة أن مطابق المضاربة يقع مضافاً فانه مالم يربح المضارب لا يكون شركاً  
 فلم يفسد بالاضافة بخلاف الشركة حوى عن البرجندی (قوله والنكاح) اي لا تصح اضاقة ولا ذمة فقه  
 الابكائن كما اذا قالت ان لم يكن لي زوج فقد تزوجت نفسي منك وقيل الرجل صح اذا خلت عن الزوج وعذته  
 (قوله والصلح عن مال) لان فيه غلبة كفا لا يجوز ذمة فقه ولا اضاقة واحترز ذكر المال عن الصلح عن دم العمد فانه  
 يجوز اضاقة حوى (قوله وبراء الدين) احترز بالدين عن البراءة من الكفالة يصح مضافاً عند بعضهم حوى  
 (قوله او فاسداً) ظاهره أنه لا يكون أسوة للغير مالم هو مقدم عليهم في الفساد وهو ينافي ما قدمه قبيل قوله فان  
 عقد هذا غيره كوكيل وقد سلف ما فيه (قوله استأجر مشغولاً وفارغاً) كما اذا استأجر دكانين احدهما فارغ والاخر  
 مشغول (قوله ويؤمر بالتفريع) هذا في نحو البيت أما الارض فمثال في فتاوى البرازي استأجر ارضاً فيها زرع  
 او ما يمنع الزرع لا يجوز وان أجزه لم يفسد الزرع وسلمها انقلب جائز وهذا اذا لم يكن الزرع مدر كافاً أدرك  
 الحصاد جازت الاجارة ويؤمر بالحصاد والتسليم ولية الفتوى اه (قوله ان المقاطعة) أي اذا أقطع الامام  
 ارضاً للشخص بان قال اقطعك هذه الارض كل سنة بكذا تكون اجارة (قوله وقد مناه في الجهاد) الذي قدحه  
 أفنى العلامة فاصح ببيعة اجارة المقطع له وان للامام أن يخرج منه متى شاء اه (قوله صح استئجار قلم ببيان الاجر  
 والمدة) ظاهره أنه من قبيل الاجر الواحد فلم يجر منه وان لم يستعمل في المدة وظاهر تنكيه أنه يصح ولو غير معين  
 ولم يكتب عليه امن رأيه من حشى الاشياء فتحرر (قوله لزم الاجر) لانه خلاف الى خير (قوله وان كان دابة لا)  
 لانه خلاف الى شروا لان الاجارة في الدابة لا تجوز مالم يبين المسكن وأما في الثوب فيحتاج الى بيان الوقت دون  
 المكان أبو السعود عن الحوى أي فيكون في الدابة كالغاصب ويضمن بهلاكها (قوله ساقها ولم يركبها) أي وقد  
 استأجرها للركوب (قوله الا لعذرهما) الظاهر أن اراد به عذراً لا يمكن معه الركوب فان المدار في الصحة على  
 التمكن من الانتفاع (قوله وأعطى اجر مثله) لا يجاوز ما مسمى ولو الجدية (قوله واخذ منه القيمة) أي قيمة ما دفع من  
 السكاغد والخبر لانه ما وجدته على شرط ولو الجدية (قوله اعطاء بحسبه) فيعطيه حصة ما أصاب من المسمى ويعطيه  
 لما أخفاً أجز مثله لانه وافق في البعض وخالف في البعض حوى عن الوالدية (قوله اسرد) بالبناء لانه فعول  
 أي منه وبالبناء لانما فعل وشعره للدافع (قوله وفي البعض بحسبه) لانه انما اعطاه الاجر ليعبر الزوف من الجهاد  
 وهو لم يميز ولو أنكر الدافع وقال هذا ليس من دراهمي فالتقول قول القاض لا لانه لو أنكر القاض أصله كان  
 القول قوله يبرى (قوله ان داني على كذافه كذا) في البرازية رجل ضل له شئ فقال من داني على كذافه كذا فهو على  
 وجهين ان قال ذلك على سبيل العموم بأن قال من داني فالأجرة باطلة لان الدلالة والاشارة ليسا بعمل يستحق به  
 الاجر ولا أجر لمن دله وان قال على سبيل الخصوص بأن قال لرجل بعينه ان داني على كذافه كذا ان مشى له  
 فله فله أجر المثل للمشي لاجله لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا أنه غير مذكور بقدر فيجب أجر المثل وان دله  
 بغير مشى وهو واوله واه اه فقد علم منه أن المدار على التعيين والمشي لا على التعبير بان أو من فان كلا  
 شرط وعبرة الاشياء كذلك فانه قال من داني على كذافه كذا فهو باطل فلا أجر ان دله ان داني على كذافه  
 كذا فله أجر المثل للمشي لاجله اه (قوله الا اذا عين الموضع) اي وكان المستأجر معينا وقد وجد منه القبول  
 فيجب له المسمى كما أفاده أبو السعود وفي حاشية الاشياء فرجع الى الكلام الاول (قوله لحفر حوض) بالتنكير وقوله  
 عشرة في عشرة خبر مبتدأ محذوف اي هو عشرة طولاً في عشرة عرضاً والجملة صفة حوض (قوله وبين العمق)  
 أي كذا راع (قوله كن له ربح الكل) لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة وعشرون فكان ربح  
 العمل اه اشباهه به استفيد أن الضرب معتبر في الاجسام لاني نحو الطلاق حوى (قوله جاز استئجار طريق  
 للمرور) وهي في ملك رجل وأطلق الجواز فأفاده لا فرق بين أن يكون محدوداً وهذا اتفاقاً أو غير محدود وهو  
 قولهما وهو المختار وهذا الخلاف مبنى على خلافهم في جواز اجارة المشاع من غير التنزيل فلهما أجزاؤه  
 وعليه الفتوى مضمرات وفي الحقائق الفتوى على قوله واعتمده الثاني وبرهان الاثمة مصدر الشربة وسواء كان  
 فيها قسم أو لا عذره ويجب أجر المثل عنده بالاتفاق على الصحيح من الروايتين (قوله وفي الاختيار من دلنا الخ)  
 مثله في السير الكبير وقد تقدم أنه محمول على أن الخطاب به معين وقد وجد منه القبول ويدل عليه قوله لان الاجر

يتعين بدلالته فان المراد المسمى افاده ابو السموذى حاشية الاشياء (قوله وفي الغاية) اى غاية البيان للاتفاقى  
 وعبارتهما لو قال هي لك هبة اجارة كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة في الوجهين جميعا لانه نص على جهة  
 الاجارة قال ولا اشكال في قوله هبة اجارة لانه ذكر في آخر كلامه ما يغير أوله وانما الاشكال في قوله اجارة هبة  
 كل شهر يكذا فانهم لا يكون هبة بل اجارة اى ولم يغير آخر الكلام اوله لان الاول انما يغير اذا كان محتملا للتغير  
 وهنا لا يحتمل بآخره لان أوله معاوضة وآخره تبرع والمعاوضة لا تحتمل التغير الى التبرع (قوله صحت غير لازمة)  
 لانه امكن العمل بالاعتقدين اى لفظ الاجارة والهبة فعدم اللزوم فيها او التمكن من الرجوع نظر للهبة ولزوم الآخر  
 نظر للاجارة والظاهر وجوب المسمى كقول صاحب البحر انه ان سكن وجب الاجر والذي في البيهقي عن الذخيرة  
 التصريح بوجوب أجر المثل فتعين المصير اليه (قوله وفي لزوم الاجارة المضافة الخ) قال القهستاني وفيه اشعار  
 بأنه لو أراد نقض هذه الاجارة قبل مجي ذلك الوقت لم يجز فلو عمل الاجرة فملك في تلك الحال بالتجبريل  
 والقنوى على الاول فجعل القنوى على اللزوم ولو باع قبل ذلك صح البيع وعليه القنوى اه (قوله وعن محمد  
 تجوز) نص في المبسوط على جواز استجار بيت في علودار ومزول على ظله على ظهر طريق وعمله بأنه منزل معه  
 لا انتفاع من حيث السكنى وفي الخلاصة عن الحيل عن شمس الأئمة لو كان البناء لرجل والعرصة لآخر فاجر  
 صاحب البناء بناءه لامن صاحب العرصة اخلف المشايخ فيه قال والقنوى على أنه يجوز ولو أجر من صاحب  
 العرصة يجوز وكذا لو استأجر العرصة دون البناء وفي البرازية لو كان البناء مملوكا والعرصة وقفًا جاز المولى باذن  
 المالك البناء فالاجر ينقسم على البناء والعرصة وتطريكم يستأجر كل منهما أصاب البناء فهو المالك اه ذكره  
 عبد البر (قوله ومنه اجارة بناء مكة) فان البناء مملوك للصاحبة الظهور الاختصاص النسخ به افاده صاحب  
 الهداية (قوله وكذا اجارة أرضها) لقوله صلى الله عليه وسلم من أجر أرض مكة فمكة فمكة فمكة فمكة فمكة فمكة فمكة  
 يأكل نارا وفي مختارات النوازل لأبى يبيع بناء مكة واجارته ويكره بيع أرضها عنده وعندهما لأبى يبيع  
 أرضها وهو رواية عنه أيضا ذكره العلامة عبد البر (قوله وفي السكك) سواء كان كبا صيدا وحراسه وفي الغاية  
 عن بعض الروايات ان بين السكك والبازي وقتا يجوز للاجارة واذا لم يبينه لا يجوز ولا يجوز استجار سنور لياخذ  
 الفارة من بيته باتفاق وليس كالسكك والبازي لان المستأجر يرسل السكك والبازي فيذهب بارساله فيصيد  
 ولا كذلك السنور والقولان فيما اذا استأجر قرد الكنس البيت (قوله والبازي) بالقصيد للنظم (قوله كام  
 القرى) اى كاجارة بناء ام القرى قال المصنف وانما نصت عليه مخافة ان يتوهم انه لا يجوز بيعه كما يجوز بيع  
 الارض (قوله لوراح) بأن ذهب به التاجر ولم يظفر به الدلال ليس يخسر اى الدلال لانه ما دون له في الدفع عادة  
 قال قاضى خان وعنده اى انه انما لا يضمن اذا دفع اليه الثوب ولم يشارقه أما اذا شارقه ضمن كالأودعه الدلال  
 عند اجتنبي وتركه عند من يريد الشراء اه من شرح العلامة عبد البر (قوله قصدى ان اسافر) اى وأراد فسح  
 الاجارة بهذا العذر أو أنكر المؤجر وقال انما أراد التحيل للفسخ (قوله فافسخ) اشار به الى ما قال به المشايخ  
 أن القاضي يحكم روية ثيابه فان كانت ثياب السفر يجعل مسافرا وفي بعض النسخ فافسخ ولا وجه له (قوله خلفه)  
 اشار به الى ما مال اليه الكرخي والقنورى من الخلاف ولو قال وحافه وتكون الواو بمعنى أو ويكون اشارة  
 الى تبرع الخلاف لكان أولى (قوله او فاسأل رفاقا) اشار به الى ما في الذخيرة من أن القاضي يسأل رفاقا هل  
 فلان يخرج معكم استعد للخروج فان قالوا نعم ثبت العذر (قوله ويفسخ من ترك التجارة) من جارة تعاليمه  
 ولا يستقيم الوزن على الموصول ويفسخ بالبناء للفاعل والمفعول كاكترى (قوله ما اكترى) ما مفعول يفسخ (قوله  
 وه وجر) هو بكسر الجيم مبتدأ خبره الجملة بعده والمعنى أن المؤجر لو أجزأه بالامينة التحمل فلانا وانقضاءه فانت  
 انفسخت بخلاف ما اذا وقعت على دواب لا يمينها وسلمها الا جري الى المستأجر فانت لا تنفسخ لان العقد لم يقع  
 عليها وعلى المؤجر أن يأتى بغيرها وقال ابو يوسف لا مؤجر حق الفسخ وهذا معنى قوله واطلق به قوب اى اطلق  
 الفسخ في المينة وغيرها وهو ضعيف لانها خلاف رواية الاصل عنه وقوله ففسخها فيه انها تنفسخ بلا حاجة الى  
 الفسخ وقوله ولو كان في بعض الطريق الى قوله يذكر من نظم العلامة عبد البر لاس الوهبانية (قوله واما جازى  
 ضعف) اى مريض (قوله من الكل جائز) اى من كل المال لانه لو أعارها وهو مريض جازت فالاجارة بأقرب من  
 أجر المثل أولى وفي العمادية تبرع المريض بالتمتع به تبرع من جميع المال لان المريض يحجر عن التصرف فيما يتعلق به

وفي الغاية (دارى لانا اجارة هبة صحت غير  
 لازمة فالتكفل فسحها ولو بعد القبض فليحفظ  
 وفي لزوم الاجارة المضافة نهجها وانما عدم  
 لزومها أن عليه القنوى وفي الجنبى لا تجوز  
 اجارة البناء وعن محمد تجوز لو منتهى ما به  
 كجدار وقف وبه يفتى ومنه اجارة بناء مكة  
 وكذا اجارة أرضها وفي الوهبانية  
 وفي السكك والبازي قولان والبناء  
 كام القرى اذ أرضها ليس تجوز  
 ولو دفع الدلال ثوبا لتاجر  
 بقلبه لوراح ليس بخمس  
 ومن قال قصدى أن اسافر فافسخ  
 خلفه أو فاسأل رفاقا لا بد كروا  
 وينسخ من ترك التجارة ما اكترى  
 ولو كان في بعض الطريق ودون جبر  
 له فسحها لومات منها معين  
 واطلاق به قوب وبها ضعف يذكر  
 واما جازى ضعف من الكل جائز

حق الغرما والورثة وحق الغرما انما يعلق بأعيان ماله لا بمقتضاها لانها لا يبق بعد الموت حتى يتحور  
التماق عند ذلك اه عبد البر بتصرف (قوله من ذال) أى الابرا الذي أجربه البريض (قوله واجره عقاره وفواه)  
أى مجهول المدة مستقبله (قوله لا مستأجر) أى لا للغرما وهو متعلق بأخدر والجلبس مبتدأ وأخدر خبر لأنه  
لوهلك عنده لا يستطاع منه بخلاف الرهن والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (كتاب المكاتب) •

الانساب أن يقول كتاب الكتابة أى لأن علم الفقه يبحث عن فعل المكاتب وهو الكتابة لا المكاتب قال البرجندى  
ويجوز أن يكون المكاتب مصدرا مفعلا فلا شك اه قال الشريف الجوى وفيه تأمل (قوله مناسبه الخ) أى  
ورقة العبد ملك لسيده ومنفعة ذلك للعبد وانما قدمت الاجارة لشبهها بالبيع فى القليل والشرايط وجريانها  
فى غير المولى وعنده كذا قيل وفيه أن البيع قد تقدم اول الجزء الثانى وفى كتب كثيرة بعده فان قيل قدمت  
ان تكون أقرب اليه يقال ان هذا بعد لم ترمه مناسبة مثله قال فى شرح الوهبانية كان الاول ذكر المكاتب عقب  
الاعتاق لانه من فروعه وتعرفه يدل على أنه فرع منه واجيب عن هذا بجوابين الاول أن مناسبه للاجارة  
كما ذكره المؤلف نظر فيها لاذ انيات وأما من ذكره عقب العتق فقد نظر الى أن الكتابة فيها الولاء والولا حكم من  
أحكام العتق والحكم عارض والمناسبة بالذاتيات أقوى الجواب الثانى انه لو جعل مع العتق بأنواع من العتق  
على مال والتسديد والاستيلاد كثرت المسائل جذا من جنس واحد وذلك يوجب السأمة والمال وفى الفهم  
النقص والتحليل فأولوا الاجارة للمناسبة المذكورة وذكر الولاء بعد العتق وبعبارة لعلها بالجله والاؤل للاكل  
والثانى للعلامة على من غانم المقدسى قال الشريف الجوى ومن محاسنه أن العبد يصل الى شرف الحرية فى الدنيا  
ويكسب أسباب السعادة فى العقبى والمولى يصل الى المال حالا والثواب ما لا يرى ان حسنت نيته (قوله وهو جمع  
الحرور) الاول وهو الجمع قال المصنف فى المنع والمكاتب اسم مفعول من كاتب مكاتبه والمولى كاتب بكسر  
الذاء وأصله من الكتب وهو الجمع ومنه كتبت القرية اذا خزنتها والكتيبة هى الطائفة المهيمنة من الجيش وهذا  
الكتاب لانه يجمع الابواب والفصول والكتابة لانها تجمع الحروف وسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه لان فيه ضم  
حرية اليد الى حرية الرقبة اولان فيه جمعا بين نجمين فصاعدا الاولان كلامهم يكاتب الوسيطة وهو أظهر انتهى  
وفى البرهان الكتابة أن يقول الرجل لمالوك كاتبتك على ألف درهم ومعناه كتبت لك على نفسى أن تعتق منى  
اذا أوفيت المال وكتبت على نفسك ان تبنى ذلك أو كتبت عليك الوفاء بالمال وكتبت على العتق اه وهذا يفيد  
أن كلامها بصيغة اسم الفاعل وقال فى المصباح عن الأزهري الكتابة والمكاتبه أن يكاتب الرجل عبده أو أمته  
على مال منجم ويكتب العبد عليه أنه يعتق اذا أدى النجوم وقال غيره بمعناه وتكاتب كذلك فالعبد مكاتب  
بالفتح اسم مفعول وبالكسر اسم فاعل لانه كاتب سيده فالفعل منهم ما والاصل فى باب المفاعلة أن تكون بين اثنين  
فصاعدا ففعل أحدهما بصاحبه ما يفعله الآخر فحينئذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى (قوله  
تحرير المملوك) قنأ ومدير أو أمة أو أم ولد اه جوى (قوله بيا) أى نصر فافى البيع والشراء ونحوهما أحادى  
(قوله أى من جهة اليد) أى فهو منصوب على التمييز أى غير نسبة التحرير الى المملوك أى أن التحرير المستند  
الى المملوك انما هو بالنظر الى يده ويصح أن يكون منصوبا على البدل من محل المفعول وهو المملوك بدل بعض  
من كل والمعنى تحرير يد المملوك والوجهان يجريان فى رقبة (قوله حالا) أى عقب التلفظ بالعقد حتى يكون  
العبد أحق بمقتضاه وكسبه اه جوى فله شبهة بالعبد والحرية فيه بالبدل لانه لا يعتق الا اذا أدى بدل الكتابة  
وشبهه بالحر من جهة أنه أحق بمكاتبه ويجب على المولى الضمان بالجنسية عليه أو على ماله ولما ذاق قبل المكاتب  
طار عن ذل العبودية ولم ينزل فى ساحة الحرية قصار كالإمامة اذا استطيرت عروان استعمل تطاير (قوله بهى عند  
إداء البدل) أى فليس المراد بالمال اشتراط التأخير فى عقد الكتابة وفرع على تلك العناية قوله حتى لو أداها حالا  
فتدبر (قوله وركنهما الإيجاب والقبول بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه) أشار الناظم الى الفرق بين الكتابة والعتق  
على المال وتعلق العتق فقال فى العناية الكتابة عقد بين المولى وعبد بلفظ الكتابة أو ما يؤدى معناه من كل وجه  
فقوله عقد يخرج تعلق العتق على مال فان المراد به ما يحتاج الى إيجاب وقبول وذلك غير مشروط فى التعلق  
بتم المولى كذا فى النهاية وأما الاعتاق على مال فانه وان كان عقدا احتياجه الى الإيجاب والقبول لكنه خرج

ولو أن أجر المثل من ذلك أكثر  
ومن مات مدبونا أو أجوه عقاره  
فوفاه للمستأجر الجلبس أجار

• (كتاب المكاتب) •

مناسبة للاجارة أن فى كل منهما مال الرقبة  
الخص ومنفعة غيره (الكتابة) لغته من  
الكتب وهو جمع الحروف سمى بذلك فبسه  
ضم حرية اليد الى حرية الرقبة وشراعا تحرير  
المملوك بيا) أى من جهة اليد (حالا ورقبة  
ما لا) يعنى عند أداء البدل حتى لو أداها حالا  
عتق حالا (وركنهما الإيجاب والقبول) بلفظ  
الكتابة أو ما يؤدى معناه

بقوله بالخط الكتابة أو ما يؤدى معناه والفرق بينهما من حيث المعنى أن المكاتب بالجوزة يعود رقية مادن المقتضى  
على مال اه وقد ذكر الجوى مسائل فيها الافتراق بين هذه الموقوف غير ما ذكر (قوله أو ما يؤدى معناه) سيأتي بيانه  
وكقول السيد أذالى ألف درهم كل شهر مائة رأيت حرفة ومكانة جائزة لانه عطف الجزية على اداء الألف منجما  
فنترب الجزية على اداها ولو قال اذ ادبت الى أملك شهر مائة درهم فأنت حر أول النجوم كذا وأخرها كذا  
فقبل فهو مكاتب اه قال الاتقافى اعلم أن الكتابة لا تجوز قياسا لمساقيها من اثبات الدين على العبد والمولى  
لا يستوجب على عبده شيئا ولكن جوزت استحبابا بالكتاب والسنة واجماع الامة اه (قوله معلوما قدره  
وجنسه) فان لم يكن كذلك كانت فاسدة لان تلك الجهة تؤدى الى المنازعة وسواء كان البذل مالا أو مفعلة درر  
(قوله منجما أو مفعلا) الفرق بينهما أن المؤجل ما جعل للعبه أجل واحد والنجم كالمساقي ما فرق على آجال  
متعددة لكل بعض منه أجل (قوله اعلم بالخال) ونقل في الدرر عن الشافعى رضى الله تعالى عنه انه لا يجوز  
الاموجلة بنجمين (قوله انتفاء الجزية فى الحال الخ) قال فى الدرر لان الغرض من الكتابة وصول المولى الى بدائها  
والجزية الى العبد بادائه ولا يتحقق الا بذلك اه (قوله وعوده المكاتب اذا عجز) هذا من الاحكام المتعلقة بالعبد  
وأما بالنظر الى المولى فاسترداده الى ملكه اذا عجز به عبدي الدرر (قوله ولو اتقى صغيرا بقتل) الى البيع والشراء فانه  
اذا عقل كان من أهل القبول والتصرف نافع فى حقه فيجوز اه درر (قوله فان اذيت فانت حر) قال الامة  
نوح لا بد منه لان ما قبله يحتمل الكتابة والعق على مال ولا يتعين جهة الكتابة الا بهذا القيد وما قوله وان  
عجزت فانت حر لاحاجة اليه وانما ذكره هنا للعبد على اداء عند النجوم اه (قوله لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم)  
اى وقد تناول الصغير والكبير وكل من يتأق منه الطلب والحال والمؤجل والنجم (قوله على الصحيح) وقال داود  
الظاهرى يجب عليه اذا طالب العبد ذلك وعلم المولى فيه الخير لان الله تعالى امر به والامر للوجوب وقال بعض  
مشايخنا هو لا لاجابة واشترط علم الخير فيهم خرج على وفق المادة فان العادة جرت بأنه لا يكتبه الا اذا علم فيه الخير  
فهو وكقوله واذا اختلف فاصطادوا وانما أن الامر قد يكون للندب وهو الظاهر هنا بديل ما بعده من قوله وآتوههم  
من مال الله الذى آتاكم فانه لا بد فكذا أمر الكتابة وهذا الحل يؤدى الى أنه لا فائدة فى ذكر الشرط لان  
الكتابة جائزة وان لم يعلم فيه الخير وكلام الله لا يكون اقرار فائدة أصلا فيكون التعليق بالشرط للندب كقوله تعالى  
ومن لم يستطع منكم طولا الآية أفاده صاحب التبيين (قوله والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين) وقيل الوفاء وأداء  
الامانة والصلاح وقيل المال فان الخير يطلق عليه ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا وما تنفعوا من خير وهو أن يكون  
كرويا بقدر على أداء البذل أفاده الزيلعى (قوله ونصفه الاخر ما ذون له فى التجارة) وعقق بالاداء نصفه وما فضل  
من الكسب نصفه له ونصفه للمولى وسعى فى نصف قيمته جوى عن مختصر الطحاوى (قوله خرج من يده دون  
ملكه) تفترع على ذلك انه لا يدخل فى قوله كل مملوك لى - ولانه اوجب العتق لكل مملوك مضاف اليه بالملوكية  
المطلقة وهذا غير متحقق فى المكاتب لانه ملكه رقية لا يد او كذا لا يعنى المكاتب ان قال له السيد ان كنت عبدي  
فأنت حر لان فى كونه عبدا له قصورا اه ولو اخرجيه (قوله حتى يؤدى كل البذل) وهو مذهب زيد بن ثابت وبه  
أخذ علماء الامصار ومذهب على كرم الله تعالى وجهه انه يعق بقدر ما أدى اعتبار الجزية بالكل ومذهب ابن  
مسعود انه يعق اذا أدى قدر قيمته والباقي دين فى ذمته وعند ابن عباس يعق بالعقد (قوله ثم فرغ عليه) تبع  
المصنف فى هذا التعبير ولا يظهره الا أن يراد التفرع معنى وهو غير ظاهر أيضا لان مقتضى بقاء ملكه فيها أن لا  
يغرم مقرها ولم يذكر فى الكثر ولا فيما اطاعت عليه من شروحه أن هذا مفرغ على ما قبله (قوله العقر) هو فى الحرائر  
مهر المثل وفى الاماير اده عشر قيمته ان كانت بكر او نصف العشر ان كانت ثيبا ابو السعود فزال توقف السيد  
الجوى فيه (قوله ان وطئ مكاتبته) ولو مرارا ويكون العقر لها لانها صارت أحرى بكنها وأجزائها تتنوسل الى  
القصور والعقد وهو الجزية بأداء البذل ومنافع البضع ملحقة بالاجزاء والاعيان اه ولو شرط وطأ فاسدت  
الكتابة ونعتق بأداء البذل ولا يثبت لها شيء من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهكذا حكم الفاسدة بقوات شرط  
من شروط الصحة وأما الباطلة وهى التى فاتها شرط من شروط الانعقاد فلا يثبت بها شيء من الاحكام يعنى مطلقا  
ولو بعد الاداء لان علق عتقه بأداء البذل فيعتق به كسائر الشروط بشرط بلالة عن الجوهرية والدرية والبدائع  
(قوله لحرته) اى الوطء (قوله اوجنى عليها) قال الشيخ ابو الحسن الكرخى فى مختصره واذا جنى المدير على مولاه

(وشروطها كون البذل) المذموم وفريها  
(معلوما) قدره وجنسه وكون الرق فى الحل  
قائما لا كونه (منجما أو مفعلا) اعلمتها  
بالحال (وحكمها فى جانب العبد انتفاء الجزية)  
فى الحال (وثبوت الجزية فى حق البذل الرقية)  
الا بالاداء (وفى جانب المولى ثبوت ولاية  
مطالبة البذل فى الحال ان كانت جالة والمالك  
فى البذل اذا قبضه) وعوده المكاتب اذا عجز  
(كتب قيمته ولو) التثنية (صغيرا بقتل) الى البيع والشراء فانه  
اى نقد كله (او مفعلا) كله (او منجما) اى  
مقسط على أشبهه معلومة (او قال جهات  
ملك الفاتى تؤدبه بنجومها أو أقرها  
كذا فان أدبته فأنت حر وان عجزت فقتن  
وقبل) العبد ذلك (صح) وصار مكاتب  
لا طلاق قوله تعالى فكاتبوههم والامر للندب  
على الصحيح والمراد بالخير أن لا يضرب بالمسلمين  
بعد العتق فلو يضرب فلا فضل تركه ولو فعل صح  
ولو كاتب نصف عبده جاز ونصفه الآخر  
مأذون له فى التجارة ولو اراد منعه ليس له  
ذلك كى لا يبطل على العبد حق العتق وغنامه  
فى التارخانية (و) اذا جعت الكتابة (خرج  
من يده دون ملكه) حتى يؤدى كل البذل  
حديث ابن داود المكاتب عبدا ما بقى عليه  
درهم ثم فرغ عليه بقوله (لحرته عليه) (اوجنى  
ان وطئ مكاتبته) (اوجنى) على  
عليها فانه يغرم ارشها (اوجنى) على  
ولدها أو تلف المولى (مالها) لانه يعقد  
الكتابة صا ركل منهما كالأجنبي

نعم لا حد ولا قود على المولى للشبهة  
 (ولو أعتقه عتق مجاناً لا سقط حقه) (و) فسد  
 (ان كاتبه على خيراً وخزير) لعدم ماليتها  
 في حق المولى فلم يلو كالأدب بين جائز (أو) على  
 (قيمه) أي قيمة نفس العبد لجهالة القدر  
 (أو على عين معينة لغيره) العجز عن تسليم ماله  
 (أو على مائة دينار لغيره) سببه عليه  
 (أو على مائة دينار لغيره) (فهو) أي  
 (وصفها) غير مبرم من جهالة القدر (فهو) أي  
 (فاسد) في السجل (لما ذكرنا  
 عقد الكتابة) (فاسد) بالاداء  
 (فان أدى) (المكاتب) (الجمعة) (وسمى  
 (وكذا الخنزير) لما يتيها في الجملة (وسمى  
 في قيمته) بالغة ما بلغت يعني قبيل أن يترافعا  
 للقاضي ابن كمال (و) اعلم أنه متى سمي مالا  
 وفسد الكتاب بوجه من الوجوه لم ينقص  
 من المسمى بل يزداد عليه (ولو) (كاتبه) (على  
 مية ونحوها) كالأدم (بطل) العقد لعدم  
 ما يتيها أو صلاعة أحد فلا يفتق للشرط  
 الا اذا علقه بالشرط صريحاً فيعتق للشرط  
 لاله قد (وسمى) العقد (على حيوان بين جنسه  
 فقط) أي لا نوعه وصفته (ويؤدى الوسيط  
 او قيمته) ويجبر على قبولها

أو رقيق مولا أو متاعه فهو هدر كما. وكذلك ان جنى المولى عليه بخنائه هدر ولا يلزم المولى شيء لانه عبده  
 وكذلك أم المولى في جنائيتها على المولى وحنانية المولى عليه لانهم ساءلوا له وما جنى عليها فأرسل ذلك للمولى وأما  
 المكاتب لحنانية المولى عليه تلزم المولى وحنانية المكاتب على سيده تلزم المكاتب وكذلك جنانية المولى على  
 رقيق المكاتب أو ماله يلزم كلاهما ما جنى على صاحبه في نفسه أو ماله اه (قوله للشبهة) أي شبهة الملك (قوله  
 لا سقط حقه) وهو ملك الرقبة أي وهو يجوز له اسقاطه جانا (قوله وفسد ان كاتبه على خيراً وخزير) الفرق بين  
 المكاتب الجائزة والفسادة أنه في الفسادة يرد المولى في الرق ويفسخ الكتاب بغير رضاه وفي الجائزة لا يفسخ  
 الا برضا العبد ولا بعد أن يفسخ في الجائزة والفسادة جميعاً بغير رضا المولى اتفاقاً (قوله وفسد ان كاتبه)  
 لاجابة الى تقدير فسد لا استغناء عنه بقول المصنف بعد فساد اه حلي (قوله في حق المسلم) سواء كان كل  
 منهم مسلماً أو أحدهما أفاد المولى (قوله لجهالة القدر) أي قدر القيمة باختلاف المقومين ولجهالة الجنس أيضاً  
 لان القيمة تعتبر بجنس الثمن وهو النقدان ولم يتعين واحد منهما قال البرجندى ومسح ذلك اذا أدى القيمة يعنى ثم  
 أداء القيمة يثبت بتصادقهما على أن ما أدى قيمته وارا اختلاف الرجوع الى تقويم المقومين فان اتفق اثنان منهم على  
 شيء يجعل ذلك قيمته والاعتبار أقصى ما يقع به تقويم المقومين جوى عن الظهيرية (قوله او على عين معينة) قيد  
 بمعينة لاخراج النقود فلو كاتبه بقدر غيره يجوز له عدم تعينه في عقد تعاوض وفسخ (قوله لغيره) فلو كانت على  
 عين في يده من كسبه بأن كان أو نأجاز في رواية وصحها في البيانية نقلاً عن صدر الاسلام البرزدوى جوى  
 وأما اذا كاتبه على دراهم نفسه فهو جواز اتفاق الروايات لانها لا تتعين في عقود المعاوضة (قوله لغيره عن تسليم  
 ملك الغير) فلو أجاز ملك العين فعن محمد يجوز كافي الشراء المبني على الماكسة وهو المختار ولو أجاز ملك  
 العبد هذه العبد من فاداه روى عن الامام أنه لا يعتق الا أن يملك الحر بقرينة على الاداء وروى أصحاب الاملاء عن  
 أبي يوسف أنه يعتق مطلقاً كالمالك كاتبه على خراف أو اها وظاهر كلامهم اعتماد الاول (قوله وصيفنا) الوصيف  
 والوصيفة الغلام والجارية دون المراهقة مصباح وفي القاموس الوصيف كأمير الخدام والخدماء وجمعه  
 وصفاً فالوصيفة جمعه وصايف اه (قوله غير معين) أما اذا كان معيناً فحجوز الكتابة بالاتفاق (قوله لجهالة  
 القدر) لان الوصيف لا يمكن استنائه من الدنانير لاعتبار القيمة وتسمية القيمة ففسد العقد فكذلك استنائه اه  
 وقال أبو يوسف يجوز الكتابة وتنقسم المائة على قيمة المكاتب وعلى قيمة وصيف وسط فمأصاب الوصيف بقط  
 عنه ويكون مكاتباً عابثاً (قوله لما ذكرنا) أي من العلل الاربع اه حلي (قوله فان أدى المكاتب الخمر) لسيده  
 أو لورثته بعده جوى عن الرضى (قوله عتق بالاداء) وان لم يملك ياداً ثم التعلق العتق به معنى وموجبه العتق بالاداء  
 البطل (قوله وسعى في قيمته) أي سعى العبد في قيمته نفسه قال في الهداية لانه وجب رد رقيقه لفساد العقد وقد  
 تعدر بالعق فوجب رد قيمته اه حلي (قوله يعني قبل أن يترافعا للثنائي) قال الجوى في شرحه ويعتق بأداء  
 القيمة قبل ابطال القاضى لانها لما فسدت بتسمية ما نهى عن تأميكه وتعلقه بالعق بأداء المسمى والمعقود  
 عليه في المعاوضة الفاسدة يضمن بالقيمة فانه قد فسد المكاتب على القيمة فيعتق بأدائها اه أي وأما اذا بطل  
 القاضى العقد قبل دفع العين فكأنه لم يكن (قوله واعلم أنه متى سمي مالا) أي ولومن وجه ليشعل مسئلة الخمر  
 والخنزير ويشترى قوله لم ينقص من المسمى مضاف الى قيمة المسمى قال في حاشية المكي عن المعدن قوله ولم ينقص  
 قيمته عن المسمى أي الخمر أي ان كانت قيمة نفسه انقص من المسمى اه ثم قال نقلاً عن الدرر وعتق في ادائه الخمر  
 والخنزير ثم سمي في قيمة نفسه لا ينقص منه ويزاد عليه هذه مسئلة لها نوع تعلق بما قبلها غير مختصة به بمعنى  
 أن القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت ناقصة عن المسمى لا ينقص منه وان كانت  
 زائدة زيدت عليه لان الواجب رد رقيقه افساد العقد وقد تعدر بالعق فوجب رد قيمته بالغة ما بلغت لان المولى  
 لم يرض بالنقصان والعبد رضى بالزيادة لا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك اه (قوله فيعتق للشرط) أي  
 التعاقب ولا يلزم العبد شيء لما ذكر من أن العتق يحصل بقضية التملق لا بقضية المعاوضة (قوله بين جنسه) كعبد  
 ووصيف لان الجهالة في ذلك بسيرة ومثله فحمل في الكتابة لان مناساتها على المساهلة فتعتبر جهالة التبدل  
 بجهالة الاجل حتى لو كاتبه الى الحصاد صحت اه أبو السعود (قوله ويؤدى الوسيط) قال صدر الاسلام في زماننا  
 يجب أي في العبد عبده روى وسطاً لان الاتزان الجداد والهنود رداً والروميين أو ساط (قوله ويجبر على قبولها)

كأبجبر على قبول العين لأن كل واحد أصل فالعين أصل تسمية والقيمة أصل لأن الوسط لا يعلم إلا بها فاسمها  
 زيلعي (قوله فله قيمة الخمر) لتعذر تسليم عين الخمر بحكم الإسلام لأن المسلم ممنوع من غلبته أو غلبته أو المكاتبة  
 صحيحة اه حوى (قوله وعق بقبضها) يحتمل رجوع الغنم إلى القيمة وعليه منى المصنف وهو على خلاف فيه  
 ويحتمل رجوعه إلى الخمر وهو ما قاله المؤلف وفيه روايتان فقال قاضي خان في شرح الجامع الصغير يفتي وكذا  
 النيسابوري في شرحه والقاضي ظهير الدين الشيرازي ونجم الدين الافطس والسرخسي وفي شرح الطحاوي  
 والقرناشي لو أدى الخمر لا يفتي ولو أدى القيمة يفتي لأن الكتابة انتقلت إلى القيمة ولم يبق الخمر بدلا في هذا العقد  
 لأنه انقضى صحبا وبقي صحبا على حاله ولا يتصور بقاؤه صحبا على الخمر بعد الإسلام فخرجت الخمر عن أن تكون  
 بدلا ضرورية وبأداء غير البدل لا يفتي اه من التبيين وغيره (قوله كما مر) في مسئلة كتابة المسلم على خمر أو خنزير  
 (قوله والآب) بالمدوغم الجيم اللين المحرق اه حاجي عن الشرنبلالية (قوله لحصول الركن) وهو الإيجاب  
 والقبول فال فيه للجنس (قوله والشرط) وهو كون البدل معلوما (قوله وهو) أي غير المال التصرف أي تصرف  
 العبد تصرف الأحرار وذلك كما إذا كاتبه على قدر من المال على أن لا يخرج من البلد فلا تفسده لأنه ليس  
 في صلب العقد (قوله إلا أن يكون الشرط في صلب العقد) كما إذا كتبه على خمر أو خنزير ونحوه من المسائل  
 المتقدمة أو شرط عليه خدمة مجهولة كما سيجي في عبارة الهداية (قوله لأنه) أي الفساد في البدل أي أحذر كفي  
 الكتابة قال في الهداية الكتابة تشبه البيع يعني انتهاء لانتهاء بادل المال بالمال انتهاء وتشبه الكساح ابتداء  
 لانتهاء بادل المال بغير المال وهو التصرف ابتداء فألحقناه بالبيع في شرط يتكس في صلب العقد كما إذا  
 شرط عليه خدمة مجهولة لأنه في البذل وبالكساح في شرط لم يتمكن في صلبه اه درر والله تعالى أعلم  
 وأسئله فراقه العظيم

• (باب ما يجوز له كاتب أن يفعله) •

(أوله ولو محابة يسيرة) هذا بالنسبة المذهب الصالحين وأما عند الإمام فلا تنقيد المحابة باليسيرة قال الشريف  
 العلوي في الشرح وكذا البيع بقليل الثمن وكثيره وبأى جنس كان وينقد ونديشة عند الإمام وقال لا يملك البيع  
 إلا بما يتغابن الناس فيه وبالدرهم والدنانير وبالنقد لا بالنسيئة اه ويملك الأجرة والإعارة والإيداع والإقرار  
 بالدين وإدائه وقبول حوالته يدين عليه لأن لم يكن عليه وله أن يشارك عنا مالا مفاوضة لاستلزامها الكفالة  
 وهو ليس من أهلها شرنبلالية عن البدائع (قوله والسفر) لأن قصد الوصول إلى البدل وقصد العبد الحزبة  
 وإذا انما يحصل بالبيع والشراء وما لا يتفق في الحذر فيحتاج للسفر (قوله وإن شرط المولى عدمه) أي كونه  
 شرطا محققا يقتضي العقد ولا يفسد العقد لعدم تمكنه في صلبه (قوله وتزوج أمته) أي من أجنبي لأنه اكتسب  
 المهر والنفقة أما من عبده فلا يجوز (قوله وكاتبه عبده) لأنها كالبيع بل أنفع منه فإذا أجاز البيع فأولى  
 أن تجوز الكتابة إذا البيع بربل المالك بنفسه والكتابة بعد وصول البدل إليه (قوله ولولا أنه أن أدى الثاني بعد  
 عتقه) حديث الولاء لمن اعتق وانما عتق الثاني بعد تمام المالك للاول في رقبته وهو أهل للولاء حينئذ (قوله  
 فلسيه) لتعذر اضافته إليه ولا ينتقل الولاء إليه بعد لأن المولى جعل معتقا وهو لا يقبل النقل كالنسيب (قوله  
 لا التزوج بغير إذن مولاه) لأنه ليس من الاكساب وقبسه ضرر بالمولى بلزوم المهر في رقبته وانما استفاد من  
 التصرف بعقد الكتابة ما كان شيئا لا بدل الكتابة بقي على الجبر في غيره فاذا أذن له المولى بذلك زال الجبر وهذا  
 في المكاتب والمكاتبة فلا يجوز تزوجها وان كان فيه اكتساب المهر والنفقة لأن ملك المولى باق فيها فجنمها من  
 الاستيلاء بنفسها وفيه تعيينها وربانها بمنزلة فبيني هذا العيب فيكون على المولى ضرر وليس مقصودا بالتزوج المال  
 بل الإحصان والأعفاف (قوله ولا الهبة ولو بعوض) لأنها تبرع ابتداء وهو ليس من أهله (قوله لا يسير منها ما)  
 في الذخيرة أنه يتصدق ويجب بقدر فلس ورغيف وفضة أقل من درهم ويتخذ الضيافة اليسيرة بالطعام المهيأ  
 للكل بقدر دافق ولو وهب أو أهدى درهمي لا يجوز اه وانما جواز اليسير لأنه من ضرورات التجارة لأنه لا يجد  
 بدلا من اتخاذ عوة للجهازين وهم الأغنياء من التجار والاهداء إليهم وإعارة مسكن ونحو ذلك استجلا بالمولوم  
 ومن ملك شيئا ملك فوائده (قوله ولو باذن) أي من المولى قال الحوى في شرحه أي لا تجوز له الكفالة بنفس  
 اموال سواء كان بأمر المكفول منه أو بغير أمره وسواء كان باذن المولى أو بغير إذنه لأنه تبرع ابتداء فان أدى فعتق

(و) صح أيضا (من كافر كاتب قنا) كذا  
 (مثله على خير) لما كتبه عندهم (معلومة) أي  
 من المولى والعبد  
 مقدرة ليعلم البذل (وأي) من المولى والعبد  
 (أسلم فله قيمة الخمر وعق بقبضها) تتعلق  
 عتقه بأداء الخمر لكن مع ذلك يسبي في قيمته كما مر  
 (و) صح أيضا على (خدمته شهر له) أي للمولى  
 (أو غيره أو غيره) رتبة الأرباع (لحصول الركن  
 المأمول والآخر) لا تنفسد الكتابة بشرط لشبهها  
 والشرط (لا أن يكون الشرط في صلب  
 بالنسكاح ابتداء لانتهاء بادل المال بالمال انتهاء وتشبه الكساح ابتداء  
 العقد) فقتضد لشبهها بالبيع انتهى لأنه  
 في البذل هذا هو الأصل والله أعلم  
 • (باب ما يجوز للمكاتب أن يفعله) •

وما لا يجوز (للمكاتب البيع والشراء)  
 ولو محابة يسيرة (والسفر وإن شرط المولى  
 عدمه وتزوج أمته وكاتبه عبده والولاء  
 له أن أدى) الثاني (بعد عتقه والاب) بأن أداء  
 قبله أو أدائه (فلسيده لا التزوج بغير إذن  
 مولاه) لا الهبة ولو بعوض (ولا التكفل لمطلبا) ولو باذن  
 لا يسير منها ما  
 ينس لأنه تبرع





اعترض بأن المكاتب لا يملك وطء أمته وأجيب بأن النسب لا يتوقف على الحل كافي وطء أمة ابنه أو أمة مشتركة  
 فاذا ثبت النسب من الأب فغن المولى أولى (قوله لأنه كسب كسبه) أي أن الولد كسب الأب فيكون كسبه كسب  
 الكسب (قوله زوج المكاتب أمته من عبده) استشكله الشرنبلالي بما تقدم من أن المكاتب لا يزوج عبده  
 قال وقد يقال لا منافاة لأن تزويج المكاتب أمته من عبده ليس مفيداً لصحة عقده وملكه أباه فالعقد غير صحيح  
 ومع ذلك ثبت النسب كافي النكاح الفاسد وكما أن المكاتب لا يملك التبري ومع ذلك لو وطئ أمته فادعى  
 ولده ثابت النسب وأيسر تزويج المكاتب عبده كتزويجه نفسه يكون موقوفاً لا يجزئه حال صدوره وتزويجه  
 هو له مجزئ وهو المولى الحر اهـ وجعل الحموى الضمير في تزويج للمولى أي الذي لم يكتب أو لأمه كاتب بعد وكذا هو  
 المتبادر من التبيين وعليهم ما فلا إشكال (قوله لأن تبيته أريج) من إضافة المصدر إلى مفعوله وإنما كانت أريج  
 لأن المولد يسرى إليه الصفات الشرعية الثابتة في الأم كالتدبير والاستدلال والحريّة والملك وأقارب ذكر التبعة  
 أنهم ما لو قبلوا الكتابة عن أنفسهما وعن ولدهما ما صدق غير فقتل الولد حيث يكون قبته بينهم ما ولا تكون أدم أحق  
 به لأن دخوله في الكتابة هنا بالقبول وقد وجد منهم ما فقتله ما ولا يكون أحدهما أولى به من الآخر (قوله باذن  
 مولاه) أفرد الضمير لأن المطف بأو (قوله خلافاً لمحمد) أي فانه قال يأخذه بالقيمة وعلمته ما ذكره بقوله لأنه ولد  
 المغرور والمذكور في المبسوط وهو ظاهر الرواية عن محمد أن القيمة تلزمه حالا وفي شرح الجامع أن قيمة الأولاد  
 عنده متأخر أدائها إلى ما بعد العتق أفاده الاكمل في العناية (قوله وخصاً بالمغرور بالخز) قال في الهداية لها أنه  
 مولود دين رقيقين فيكون رقيقاً وهذا لأن الأصل أن الولد يتبع الأم في الرق والحريّة خالفنا هذا الأصل في الحر  
 بأجماع الصحابة وقد ذهب في معناه لأن حق المولى هناك مجبور بقيمة ناجزة وهنا بقيمة متأخرة إلى ما بعد  
 الاعتياق فيبقى على الأصل ولا يلحق به اهـ حليّ وهو الزام لمحمد بما روي أنه من أن القيمة لازمة للمغرور بعد عتقه  
 وهو ما صرح به في شروح الجامع الصغير اهـ مكى وقد علمت أنه مخالف لما في المبسوط الذي هو ظاهر الرواية  
 عنه من أنها حالة فلا فرق عند محمد بينهما (قوله واستشكله الزيلعي) حيث قال وهذا مشكل جداً فان دين العبد  
 إذا لم يمسبب أذن فيه المولى يظهر في حق المولى ويطلب به للعالم والموضوع هنا مفروض فيما إذا كان  
 باذن المولى وانما يمسبب في حق المولى إذا كان التزويج بغير إذن المولى لأنه لا يظهر الدين فيه في حق المولى فلا يلزمه المهر  
 ولا قيمة الولد في الحال اهـ حليّ وأجاب الرازي بأن المولى إنما يذنه بالنكاح وما يعلق به من المهر والتفقة فيظهر  
 في حقه أما المغرور فليس باذنه فلا يكون راضياً به آخر إلى ما بعد عتقه اهـ وقال العلامة الوائلي إن الأذن بالنكاح  
 إنما يكون إذا نجا به معلق به إذا كان من لوازمه والوطء ليس كذلك اهـ (قوله شراء فاسداً) بأن عقد الشراء بخمر  
 أو خنزير اهـ مكى عن السمرقندي (قوله فوطئها) باذن أو بغير إذن من المولى أفاده أبو السعود (قوله وأشراها  
 شراء صحيحاً) اعترض بأن الاستحراق يمنع صحة شراء وأجيب بأنه وصف بالصحة باعتبار الظاهر (قوله لدخوله  
 في الكتابة) أي الشراء مطلقاً قال السيد الحموي في الشرح وإنما وجب للعالم لأن هذا دين لزمه بسبب هو من  
 نواجع التجارة فان التصرف يقع صحيحاً وفاسداً والكتابة تنظم البيع والشراء بنوعيهما فكان المكاتب مأذون  
 فيها ما اهـ (قوله لأن الأذن بالشراء الخ) لو قال لأن الأذن بالشراء أسقط الحد فوجب العقر لكان أولى لما يأتي  
 (قوله اذن بالوطء) أي والعقرو يجب به قال صدر الشريعة لقائل أن يقول العقر ينبت بالوطء لا بالشراء  
 والأذن بالشراء ليس اذناً بالوطء والوطء ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابتاً في حق المولى وأجيب  
 ما أجيب به عن هذا الإشكال ما ذكره الاكمل من أن الكتابة أوجب الشراء والشراء أوجب سقوط الحد  
 وسقوط الحد أوجب العقر فالكتابة أوجب العقر أفاده أبو السعود (قوله بلا اذن) أما بلا اذن فيظهر في حق  
 المولى ويطلب المكاتب به حالا اهـ حليّ (قوله أخذها بعقر من ذعتي) هذا إذا كانت الأمة ثيباً أما إذا كانت  
 بكرًا فاقضه أي أخذها في الحال لأنه ضمة إن جنباية اهـ اتفاني (قوله عدم دخوله) أي النكاح بلا اذن اهـ حليّ  
 (قوله كما تز) أي أول الباب من أن المكاتب ليس له التزويج بلا اذن اهـ حليّ (قوله والمأذون كالمكاتب فيها ما)  
 لأن التزويج ليس من الأكساب ولا من باب التجارة فلا ينظمه الأذن بالتجارة اهـ مخ بخلاف الوطء شراء لأنه  
 من نواجع التجارة فتناله الأذن اهـ حموي (قوله في الفصلين) أي فصل الشراء بقسميه وفصل النكاح (قوله  
 وتأخذ العقر منه) لتستعين به في بدل الكتابة إن كان العلق حال الكتابة بأن جاءت به لا أكثر من ستة أشهر

(و) كان (كسبه) لأنه كسب كسبه  
 (زوج) المكاتب (أمته من عبده) فكتبت ما  
 فولدت دخل في كتابتها وكسبه وقبته  
 لو قبل (لها) لأن تبيته أريج (مكاتب  
 أو مأذون تكسر أمته زعمت أنها حرة باذن  
 مولاه) متعلق بتكسر (فولدت منه ثم استعتقت  
 فالولد رقيق فليس له أخذها بالقيمة) خلافاً  
 لمحمد لأنه ولد المغرور وخصاً بالمغرور بالخز  
 بأجماع الصحابة واستشكله الزيلعي (ولو اشترى  
 المكاتب أمة شراً فاسداً) شراها شراً (صحيحاً  
 للفاسد) لشراؤها (أو) شراها شراً (صحيحاً  
 فاستعتقت وجب عليه العقر في حالة الكتابة)  
 قبل عتقه لدخوله في الكتابة لأن الأذن  
 بالشراء اذن بالوطء (ولو) وطئها (بنكاح  
 بلا اذن) (أخذها) بالعقر (من ذعتي) أي  
 بعد عتقه لعدم دخوله فيها كما تز (والمأذون  
 كالمكاتب فيها ما) في الفصلين (وإذا ولدت  
 مكاتبه من سيدها) فله الخيار إن شاءت  
 (مضت على كتابتها) وتأخذ العقر منه

مذ كانت اوان جاءت به لاقن فلا عقر عليه أفاده الاثنائي وغيره اه مكي (قوله عجزت نفسها) أي اعترفت بالعجز  
عن أداء بدل الكتابة وانما خيرت لانه تلقاها جرتها حرة عاجلة بيدل وأجله بغير بدل وفي كل منها ما فائدة وهو  
تجيز الحزبية بيدل وحصول الحزبية بلا بدل فختار أيهم ما شئت واذا مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها  
مال الكتابة لانها ما التزمت البدل الا تسلم اوانفسها بما بذاته بجهة الكتابة فاذا سلمت لها بجهة أخرى لم ترض  
بمسلمة له ولو لورثته مجازا فلا يجب عليها (قوله وينبت نسبه بلا تصديقهها) وان ولدت ولدا آخر لم ينبت نسبه منه  
من غير دعوة لحزمية وماتم عليه حتى اذا عجزت نفقها وولدت بعد ذلك في مدة يمكن الهلوق بعد التجيز ينبت نسبه  
من غير دعوة الا اذا انقضاء صريحها كسائر أمهات الاولاد ولو لم يدع الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد  
في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعها ولومات المولى بعد ذلك عتق وبطأت عنه السعاية لانه بمنزلة أم الولد اذ هو  
ولد هافية معها اه مخ ثم حكمها أي المصكابة مع سيدها بخالف حكم جارية معها مع السيد فانه لا ينبت  
النسب من المولى الا تصديق المكاتب لانه انما له حق الملك فيها لا حقيقة فحتاج فيه الى تصديقهها اه (قوله  
صح) أي عقد الكتابة لعدم المناقاة بينهما ما حتى لو أديا بدل الكتابة قبل موت المولى عتقت البقاء الرق فيه اوان  
كانت أم الولد غير متقومة عنده جوى (قوله وعتقت أم الولد مجازا بموتها) قبل أداء بدل الكتابة والباء في  
بجونه للمصاحبة وفي قوله بالاستيلاء بسبب أي عتقت من غير ثبوت بسبب أنها مستولدة وحكم الاستيلاء بعد  
الكتابة باق فانما لا تنافيه فلا تطالب بيدل الكتابة لانها انما التزمت المال فيها التسليم امار قبته ايجزتها والحال  
انهم لم تسلم به مذهب الجهة فلا يجب البدل (قوله وسعى المدبر في ثلثي قيمته الخ) لانه سلم بالتدبير السابق على الكتابة  
الثلث فيكون البدل بقسامة الثلثين تجزئ الاعناق عنده فعنده لما كان متجزئ باقي ما وراء الثلث عبد او بقيت  
الكتابة فيه فتوجه لعنقه جهتان كذاتية موجلة وسعاية محجلة فيخير لكون أحد البدين موجلا وفي التخيير فائدة  
بلواز أن يكون أكثر البدين أيسر باعتبار الاجل وأقلهما أعسر أداء لكونه حالا فكان في التخيير فائدة وان كان  
يخفى المال متحدا اه زيلبي وعند أبي يوسف يسعي في الأقل منهم ما وعند محمد يسعي في الأقل من ثلثي قيمته وثلثي  
بدل الكتابة (قوله ولودبر مكاتبه صح) هذه المسئلة عكس المسئلة التي قبلها لان التدبير هنا بعد الكتابة اه جوى  
(قوله صح) أي التدبير لانه يملك تجيز العتق فيه فملك التعاطي بشرط الموت (قوله بقى مدبرا) ابقاء تدبيره (قوله  
والا) أي بأن لم يعجز نفسه ومضى على الكتابة فان أدى بدلها قبل موت سيده عتق وان مات المولى قبل الاداء  
فحكمه ما ذكره المصنف (قوله أو ثلثي القيمة) لان الثالث يستحق بالتدبير المتأخر فسقط به ثلث بدل الكتابة  
وهذا قول الامام وهما عينا الأقل للسعاية وهو الاظهر كما في المواهب جوى (قوله فانه يعق مجازا) لحصول  
مقصود العبد وهو الحزبية بدون بدل الكتابة والكتابة تفسخ بالتراضي اجماعا وقد وجد من السيد باق ادمه على  
العتق ومن العبد لحصول غرضه بلا عوض وسلامة أهله (قوله صح) أي عند الامام ومحمد استحسانا  
والقياس أر لا يجوز لانه اعتياض عن الاجل بنصف بدل الكتابة وهو ليس بمال والدين مال فكان ربا وجه  
الاستحسان انما يجعل ذلك الصلح فحماهم من الكتابة السابقة وتجديد للعقد منهم ما على خمسة مائة حالا اه جوى  
وبالقياس أخذ أبو يوسف (قوله ولم يترك غيره) أما اذا ترك ما لا غيره يخرج هذا البدل من ثلثه صح التأجيل فيه  
لان الوصية تصح بعينه فلا ن تصح بتأجيله أولى كذا ظهر وحرره (قوله ادى المكاتب ثلثي البدل) أي ثلثي  
الالفين حالا لان التأجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا من المال بسبب التأجيل كما يصير  
ممنوعا بفرض التبرع وتبرع المريض بعنه بر من ثلث المال وجب مع المسمى هنا بدل الرقبة بدليل أنه ينبت فيه  
أحكام الابدال اه (قوله ثلثي القيمة) وهي ألف والباقي الى أجله لان له أن يترك الزيادة بأن يكتبه على قيمته  
فكان له أن يؤخر الزيادة وهي ألف درهم بالطريق الاولى فعنده الاجل فيما زاد على القيمة يصح من رأس المال  
ويعتبر في قدر القيمة من الثلث (قوله اقيام البدل مقام الرقبة) تعليل لقوله ادى ثلثي البدل (قوله تنفذ في ثلثه)  
أي المحاباة في التأجيل قال في التبيين ولهما أن جميع المسمى بدل الرقبة وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالابدال  
والتأجيل استقاط معين فيعتبر من ثلث الجميع اه مختصرا (قوله وسقط الباقي) لانه قد ادى المكاتب أكثر مما  
كوتب عليه ولنفذ تصرف المريض في الثالث والمراد انه سقط الباقي من الفلين وسقط أجله بسقوطه (قوله  
لوقوع المحاباة في القدر والتأخر) أي وهو لا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته ولا تأجيله لان حق الورثة تعلق

(أو) ان شاءت (عجزت) نفسها (وهي ام  
ولده) وينبت نسبه بلا تصديقهها لانها ملكه  
رقبة (ولو) كاتب شخص أم ولده أو مدبره  
صح وعتقت (أم الولد) مجازا بموتها بالاستيلاء  
(وسعى المدبر في ثلثي قيمته) ان شاء (أو) سعى  
(في كل البدل) موت سيده فتبرأ لم يترك غيره  
(ولودبر مكاتبه صح) فان عجز بقى مدبرا  
والا سعى في ثلثي قيمته (ان شاء (أو) في ثلثي  
البدل بموتها) أي المولى (معسرا) لم يترك غيره  
(وان) سكان مات (موسرا) بحيث يخرج  
المدبر (من الثلث عتق) بالتدبير وسقط عنه  
بدل الكتابة كما لو اعتق المولى مكاتبه) فانه  
يعتق مجازا بالقيام بملكه (كاتبه على ألف  
موجب) لانه صالحه على نصفه حالا صح  
استحسانا (مريض كاتب عبده على ألفين  
الى سنة فمات) المريض (و) الحال أن (قيمة  
المكاتب ألف) درهم (ولم تجز الورثة)  
التأجيل ولم يترك غيره (أدى) المكاتب  
(ثلثي البدل) وعند محمد ثلثي القيمة (حالا  
والباقي الى أجله أو رد رقبتها) لقيام البدل  
مقام الرقبة تنفذ في ثلثه (وان) كاتبه على  
ألف الى سنة (و) الحال أن (قيمة) ألفان  
ولم يجز يزوا ادى ثلثي القيمة حالا) وسقط  
الباقي (أو رد رقبتها) انما قالو وقع المحاباة  
في القدر والتأخر تنفذ بالثلث

جميعه وهذا بخلاف الاولى فان الزيادة على القيمة كانت حق المريض حتى يلائم اسقاطها بالكلية بأن يبيعه بشئيه فتأخيرها أولى لانه أهون من الاسقاط وهذا إشارة الى الفرق بين هذه وما قبلها على خلاف قول محمد (قوله الغائب) لا حاجة الى ذكره اذ لا يختلف الحكم في هذه المسئلة في الحاضر والغائب (قوله وقيل المولى) الذى في عبارة التبيين وقيل الرجل وهو الذى في عبارة من لا مكيين وقال السيد الحموى في حاشيته هذا صريح في أن الامر لا يكون ايجابا في باب الكتابة السبع فليجوز انتهى (قوله ثم أذى الحضر الفاسق) محله ما اذا لم يرذ العبد الكتابة قال في التبيين ولو قال العبد لا أقبله فأذى عنه الرجل الذى كاتب عنه لا يجوز لان العقد ارتد برذ ولو ضمن الرجل لا يلزمه شئ لان الكفالة يبدل الكتابة لا تجوز انتهى (قوله بحكم الشرط) أى بحكم وجوده كما اذا علمته بغيره من الشرط (قوله يعقق استحضانا) والقياس أن لا يعقق لان العقد مقدم وقوف والموقوف لا حكم له ولا يوجد التعليق اه تبيين (قوله في كل ماليس بشر) عبارة التبيين لان الكتابة صحيحة نافذة فيما ينفع العبد وهو أن يعقق عند أداء المنسوط موقوفة فيما يرجع الى وجوب البديل عليه نظر للعبد وتجهيها للعقد بقدر الامكان (قوله ولا يرجع) أى الامر على العبد لانه متبرع وحصل مقصوده وهو عتق العبد وقيل ان ضمنه يرجع على المولى بما اذا علمه ابطالان الضمان يبدلها كما في الصحة وان أذى بغير ضمان لا ومحله اذا أذى ل البديل فان أذى بعضه فله أن يرجع على المولى سواء أذى بضمنا أو غيره لانه لم يحصل غرضه وهو العتق (قوله واذا بلغ العبد) أى قبل الاداء سواء كان بعد تحقق ر كفى العقد أو بعد ايجاب (قوله صار مكاتباً) لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته في الانتهاء كقبوله في الابتداء ولو قبله في الابتداء أو وكابه نفذ فكذا اذا أجازه اه (قوله صح العقد استحضانا) والقياس أن يجوز عن نفسه خاصة لولائه عليه لا عن غيره لعدمها (قوله في الحاضر أصالة والغائب تبعاً) هذا وجه الاستحضار يعنى أن المولى خاطب الحاضر قصد اوجبه الغائب تبعاً له والكتابة على هذا الوجه مشروعة كالامة اذا كوتبت دخل في كتابتها ولدها المولود في الكتابة والمشتري فيها والمضموم اليها حتى يعتقوا بأدائها وليس عليهم شئ من البديل ولان هذا التعليق العتق بأداء الحاضر والمولى يتفرده في حق الغائب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغائب اه تبيين (قوله وأيهما أذى بديل الكتابة عتقا) لوجود شرط عتقه ما هو أداء بديل الكتابة ويجبر المولى على القبول أما اذا دفع الحاضر فلان البديل عليه وهو أصل فيه وأما اذا دفع الغائب فلانه ينال به شرف الحرية فيجبر المولى على القبول لكونه مضطراً اليه كما اذا أذى ولد المكاتب فانه يجبر على القبول وان لم يكن البديل عليه اه زيلعي (قوله بلار جوع) أى لاحدهما على الآخر أما الحاضر فلانه قضى ديناً عليه فلا يرجع به على غيره وان عتقه ب كالأذى المكاتب البديل وعنده أولاده وأبناؤه فانه لا يرجع عليهم بشئ وان عتقوا معه لكونهم أتباعاً وأما الغائب فلانه أذى بغير أمره وليس مضطراً فيهم من جهته بل يطلب نفعاً مبتدأ اه (قوله ولا يطالب العبد الغائب بشئ) ولولا كتب شيئاً ليس له مولى أن يأخذه من يده وليس له أن يبيعه من غيره لانه مكاتب تبعاً انتهى (قوله لغو لا يعتبر كرده) لان الكتابة قد نفذت وعت من غير قبوله فلا يعتبر بعد ذلك قبول ولا يتغير برذ (قوله سقط عن الحاضر حصته) لان الغائب دخل في العقد مقصوداً أى وان لم يكن مقصوداً بالخطاب فكأن البديل منقسماً عليهم ما وان لم يكن مطالباً به (قوله أذى الغائب حصته حالاً والارثتنا) لانه دخل مقصوداً بخلاف المولود في الكتابة حيث يبقى على نجوم والده اذ مات كذا في الدرر فان قلت هذا يناقض ما تقدم من أنه داخل في العقد تبعاً قلت هو أصل باعتبار اضافة العقد اليه تبع باعتبار عدم مشافهته به بخلاف المولود في الكتابة فانه تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية اه حاشي (قوله ولو أبرأ الحاضر) أى من كل البديل وكذا يقال فيما بعده وان أبرأ أو وهب له به ضابطه بالباقي اذ لا مطالبة له على الغائب ولا عتق له ما لم تبرأ ذمة الحاضر من الجميع فليست مثل (قوله الماسر) أى من التبعية والقياس أن لا يجوز في الحموى عن الاكل ثبوت الجواز هنا قياساً واستحضار لان الولد تابع لها بخلاف الاجنبي وأرى أنه الحق اه (قوله من ذكر) ولو أهدد الابن فان قيل اذا أذى أحدهما ينبغي أن لا يعقق الابن الآخر لانه لا أصالة بينهما ولا تبعية فالجواب أن أحدهما ان أذى كان ادائه كاتمه لانه تابع لها من كل وجه ولو أدت عتقوا فكذا اذا أذى أحدهما اه حموى (قوله الى آخر ما مر) قال في التبيين وقبول الكتابة وردهم لا يعتبر ولو أعقق الاتم بقى عليهم من بدل الكتابة بحكمهم

(قوله قال المولى عبد كاتب عبدك فلا نا)  
 الغائب (على ألف درهم على أنى ان أدبت  
 البك الفاسق وحر فكتابه المولى على هذا  
 الشرط وقيل) المولى (ثم أذى) الحضر (ألفاً)  
 (تق) العبد بحكم الشرط وكذا لو لم يتل ان أدبت  
 فأذى يعقق استحضانا بالنفوذ نص في الفضولي  
 في كل ماليس بشر ولا يرجع الحضر على  
 العبد لانه متبرع (واذا بلغ العبد) هذا الامر  
 (فقبل صار مكاتباً) انما يحتاج لقبوله لاجل  
 لزوم البديل عليه (قال عبد حاضر لبيده  
 ككاتبني عن نفسي وعن فلان الغائب  
 فكتابه ما قبل) العبد (الحاضر صح) العقد  
 استحضانا في الحاضر أصالة والغائب تبعاً  
 (وأيهما أذى بديل الكتابة عتقا جميعاً)  
 بلار جوع (ويجبر المولى على القبول) البديل  
 من أحدهما (ولا يطالب) العبد (الغائب  
 بشئ) لعدم التزامه (وقوله) الكتابة (لغو)  
 لا يعتبر (كرده) أباهما ولو حرره سقط عن  
 الحاضر حصته ولو حرر الحاضر أو مات  
 أذى الغائب حصته حالاً والارثتنا ولو أبرأ  
 الحاضر أو وهب له عتقاً جميعاً (وان كاتب  
 الامة عن نفسه) اه وعن ابنين صغيرين اه  
 وقفات (صح) استحضانا الماسر (وأى أذى)  
 من ذكر (لم يرجع) على الآخر لانه متبرع  
 ويجبر على القبول الى آخر ما مر

بؤذنها في الحال ويطالب المولى بالبدل دونهم ولو أعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على نحوها  
 ولوا كتبوا شيئا ليس للمولى أن يأخذه ولأنه أن يبيعهم ولو أبرأهم عن الدين أو وهبه لهم لا يبيع ولا يبيع  
 فتمتق ويعتقون معها اهـ فهذه المسئلة نظيرة ما قبلها في جميع الاحكام (قوله عتق نصفه وسعى في بقية قيمته)  
 قال في خزائن المفتين رجل كاتب نصف عبده صار نصفه مكاتباً لا غير فاذا أراد العبد أن يخرج من المصير ليس  
 للمولى منعه وان أراد أن يخدمه يوماً ويخذه يوماً له ذلك قياساً ولا استحسان أن لا يتعرض له في شيء حتى يؤذى  
 أو يهجز اهـ وهذا مذهب الامام فان الكتابة عنده تجزأ كالاتفاق تقتصر الكتابة على الجزء الذي هبته وبه  
 في باقيه وهو على مملوكيته وقال العبد كاهـ مكاتب لان غير متجزئة عندهما وكتابة البهض كتابة الكل فكأنه  
 كاتب جميعه على هذا التقدير والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب كتابة العبد المشترك) •

لما فرغ من كتابة عبد غير مشترك شرع في كتابة عبد مشترك وقدم الاول لان الاصل عدم الاشتراك ولان الاكثر  
 من واحد ينحصر بعد الواحد واطلق كتابة العبد المشترك ولم يقيد بكتابة أحد الشريكين أو بكتابةهما حتى يشعل  
 الامر من لان الساب لبيان ما جعلا اهـ جوى (قوله لصاحبه) أي شريكه (قوله خطه) أي خط المأذون له  
 في الكتابة (قوله ويقبض) قال في التبيين وفائدة الاذن بالكتابة أن لا يكون له حق الفسخ كما يكون له اذالم يأذن  
 وفائدة اذنه بالقبض أن يتقطع حقه فيما قبض بل يختص به القابض لان اذنه بالقبض اذن للعبد بالاداء اليه  
 منه فيكون متبرعاً بنصيبه على المكاتب فيصير المكاتب أخص به فاذا قبض به دينه اختص به القابض وسلم له  
 كاه الا اذنها قبل الاداء فيصح نفيه لانه تبرع لم يتم به اهـ ملخصاً (قوله لتجزئ الكتابة عنده) لا فادته الحزبية  
 يدا فصار كالاتفاق من هذا الوجه وهما جعل المقبوض بينهما وان لم يهجز لانها لا تجزأ عندهما فيكون الاذن  
 بكتابة نصيبه اذ بكتابة الكل فاذا مكاتبه يكون مكاتباً بنصيبه بمحكم الملك ونصيب شريكه بمحكم التوكيل  
 فيكون مكاتباً بالهما ويكون بدل الكتابة بينهما فيخرج لوموسر او لا فاعلى العبد اهـ جوى (قوله فيكون متبرعاً)  
 أي على العبد وظاهر كلام الدرر بنه ما لظاهر الهداية والاتقاني أن التبرع على القابض (قوله عتق خط القابض)  
 ولا يضمن لشريكه ولكن بهي العبد في نصيب الساكت اهـ مسكين (قوله خلافاً لهما) فقالا هي أم ولد للاول  
 تسكيماً للاستيلاد لان الكتابة تفسخ فيما لا يتخرب به المكاتب كما اذا اعتقه عن كفارة واذا صارت كلها أم ولده  
 فوطه الثاني صادف أم ولده الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرّاً بالقيمة ولزمه كل المهر لان الوطه في دار  
 الاسلام لا يخلو عن النعمان الجابر أو الحدة الزاجر وقد تعذر ايجاب الحد للشبهة فيجب العقر اهـ تبين (قوله بعد  
 ذلك) أي بعد الوطين والدعوتين (قوله ويستند في الحقبة أم ولد للاول) قال في التبيين فاذا هجزت بعد  
 ذلك جعل كان الكتابة لم تكن وتبين أن الامة كلها أم ولد للاول لان مقتضى التملك قائم والمنافع من التكميل  
 الكتابة وقد زالت فعمل مقتضى علمه من وقت وجوده كالبيع بشرط الخيار لا بائع اذا سقط الخيار يثبت الملك  
 من وقت وجوده اهـ (قوله ووطؤه سابق) جواب عما عساه يقال ان كلاله ملك فيها وقد وطئ كل واذا في المريج  
 لاختصاص الاول بكونها أم ولده (قوله وضمن الاول لشريكه نصف قيمتها) أي حال كونها مكاتبه وقيمة المكاتب  
 نصف قيمته قسلاً لانه حر يد او بقيت الرقبة اهـ جوى وشرب لالبية عن الفتح (قوله وضمن شريكه عقرها الخ) قال  
 في غاية البيان وأما الشريك الثاني فقد أقر بوطه أمه كلها ملك الاول على اعتبار العجز فيعقر عقرها كله لا على  
 اعتبار الكتابة فيعقر عقرها كاملاً أيضاً لانها سكاتبة بينهما ووطه الرجل مكاتبته يوجب العقر كوطه مكاتبه الغير  
 اهـ (قوله لانه بمنزلة المفرور) لانه ووطه على ظن أنها على حكم ملكه وظهر بالعجز وبطلان الكتابة أنه لا ملك له فيها  
 ولله المفرور ثابت النسب منه حرّاً بالقيمة لكنه وطئ أم الولد فزله كمال العقر اهـ (قوله ترد العقر لانه  
 ظهر اختصاصه بها أفاده الزيلعي) (قوله والمسئلة بجالها) أي وقد كانتاها ووطئ الاول فولدت فادعاه (قوله  
 بطل التدبير) أي بالاجماع أمعندهما فلائ المسئلة يملكها قبل العجز وأما عنده فلائ بالعجز يظهر أن كلها أم  
 ولد للاول فلم يكن له فيها ملك والمالك بشرط لصحة التدبير قوله نصف قيمتها أي كتابة على ماهر لانه تملك نصيبه  
 بالاستيلاد (قوله ونصف عقرها) لانه وطئ جارية مشتركة بينهما فيجب عليه العقر بحجابه اهـ (قوله وهي أم  
 ولده) لانه تملك نصيب شريكه ركس الاستيلاد (قوله فهجرت) أما قبل الهجز فليس له أن يضمن المعتق عند الامام

• فرع • كاتب نصف عبده فادى الكتابة عتق  
 نصفه وسعى في بقية قيمته وقال العبد كله  
 مكاتب على ذلك المال وبه تأخذ حاوى  
 القدرى

(باب كتابة العبد المشترك)

(عبد اشترى من شركته من اذن أحد هما لصاحبه  
 أن يكاتب خطه بألف ويقبض بدل الكتابة  
 فكاتب الشريك المأذون له فخطه  
 فقط عند الامام تجزئ الكتابة عنده وليس  
 لشريكه فسخه لانه (و) اذا قبض بعضه  
 بعض الالف فهجرت فالمقبوض (قوله  
 للقباض) لانه له بالقبض فيكون متبرعاً  
 ولو قبض الالف عتق خط القابض (أمة بين  
 شريكين كتاباها فوطئها أحد هما فولدت  
 فادعاه) الواطئ (ثم وطئها) الشريك الآخر  
 فولدت فادعاه) الواطئ الثاني يعتد عونه  
 اقتسام ملكه ظاهراً خلافاً لهما (فان هجزت)  
 بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحينئذ  
 (قوى) في الحقيقة (أم ولد للاول) لزال  
 المانع من الاستقبال ووطؤه سابق (وضمن)  
 الاول (لشريكه عقرها) كاملاً لوطئه أم ولد  
 وضمن شريكه عقرها (أيضا) وهو ابنه  
 الغير حقيقة (وقية الولد) أي من الشريكين  
 لانه بمنزلة المفرور (وأي) من الشريكين  
 (دفع المقر أو المكاتبه صح) أي قبل الهجز  
 لا اختصاصاً بينهما فاذا هجزت ترد للمولى  
 (وان دبر الثاني ولم يطأها) والمسئلة بجالها  
 (فهجرت بدل التدبير وضمن) الاول (لشريكه  
 نصف قيمتها ونصف عقرها والولد للاول)  
 وهي أم ولده (وان) كتاباها فخرها  
 أحدهما وبشر فهجرت

لأن الاعتاق لما كان يجرأ عنده كان أنه أن يجعل نصيب غير المعتق كالمكاتب فلا يغير نصيب صاحبه  
لأنه مكتوبة قبل ذلك وعندهما المكان لا يجرأ يعتق الكل فله أن يضمن قيمة نصيبه مكاتبه إن كان موسرا أو بدعي  
العبد إن كان معسرا جوى (قوله ضمن المعتق لشريكه) أي إن اختار الساكت تضمينه وإن شاء اعتق  
أو أسندى اه جوى (قوله إذا ضمن المعتق) أي بهذا التحيز كما هو الموضوع قال في التبيين فإذا عجزت ظهر أن  
العتق فيها وكان للساكت الخيار المذكورة في الاعتاق وهي أن كان المعتق موسرا فله أن يعتق وإن شاء  
أسندى العبد وإن شاء ضمن المعتق فإذا ضمن المعتق كان للمعتق أن يرجع على العبد المعتق لأنه قام مقام  
الساكت وإن كان المعتق معسرا كان له خيار العتق أو الاستعلاء اه (قوله أو ضمن شريكه في الأولى فقط)  
أي ضمنه قيمته مدبراً وهي لذا قيمته قتالاً لأنه أنفقه ومودر بخلاف ما إذا تأخر التدبير حيث لا يضمنه لأنه بمباشرة  
التدبير يصير مبرراً للمعتق عن الضمان لمعنى وهو أن نصيبه كالقضاء عند اعتاق المعتق فكان تضمينه بإياه متعلقاً  
بشرط تلك العين بالضمان وقد فوت ذلك بالتدبير اه حلبى عن العناية قال الشلبى فرع قال قاضى خان  
في شرح الجامع الصغير منافع المملوك الثلاثة الاسترباح والاستخدام وقضاء الدين من ماله بهد الموت  
وبالتدبير تفوت منفعة واحدة وهي الاسترباح والاستيلاء تفوت منفعتان قضاء الدين بهد الموت والاسترباح  
فتوزع القيمة على ذلك فيكون قيمة المدبر ثلثي قيمته قسماً وقيمة أم الولد ثلث قيمته اه وقد سبق أن قيمة المكاتب  
نصف قيمته قتالاً لأنه حريداً لمولاً رقية والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) •

تأخير هذا الباب ظاهر المناسبة لتأخر أحكامه عن عقد الكتابة لأن الموت والعجز عارضان بهد الكتابة فكان  
التأخير هو المناسب لأن العارض بعد الأصل اه جوى (قوله عن أداء قيم) أي قسط واستعلاء بمعنى التمسك  
بجواز عن استعلاءه بمعنى الوقت واستعلاءه بمعنى الوقت مجاز عن استعلاءه بمعنى الطالع فحينئذ يكون استعلاءه  
بمعنى القسط مجازاً عن تبيين اه جوى (قوله سبيل إليه) أي يرجو وصوله إليه بأن كان ديناً يقتضيه أو ماله ينفق  
هبة بآتيه (قوله لم يعجزه الحاكم) أطلق في الحاكم فشمع المحكم لأن حكمه يصح فيما سوى الحدود والقصاص  
إذا كان له أهلية القضاء جوى عن البيانية (قوله ضربت) أي جعلت وحددت (قوله لا لبلاء الأعذار) أي  
أظهار الأعذار اه شلبى كما في مدة الخيار وماله المرتد وماله المذمى عليه لا دفع بعد فوجه الحكم عليه  
وامهال المدين للقضاء فإنه إذا أسهل ثلاثة أيام يهل اه (قوله ولا يعجزه الحاكم في الحاكم) لأن عجزه عن تخيم  
أما عجزه عن الباقي (قوله ونسخها) وجوباً وذكر الفسخ بعد التعجيل لأن التعجيل غير كاف فلا بد من الفسخ بعده  
إذا عجز المجرى لا تنسخ به الكتابة ولا يعود به المكاتب إلى الرق بل يحتاج بعد ذلك إلى القضاء أو الرضا جوى  
(قوله أو فسخ مولا برضاه) بهد أن عجزه وقال أبو يوسف لا يعجزه حتى يتوالى عليه نجمة إن أقول على مرضى الله  
تعالى عنه إذا توالى على المكاتب نجمة ردت الرق وبقوله قال أحمد وابن أبي ليلى وابن عيينة والحسن بن جنى قال  
نظر الإسلام على البرزوى وقول أبي يوسف استحسن صار إليه تدبيراً على العبد اه كما كى واتقانى وفي  
القهاء تنافى عن المضمرات الصحيح قولها ما وإن لم يرض به العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لأنه عقد لازم تام فلا بد  
من القضاء أو الرضا كالأبواب العيب اه زيلعى وقيل يتفرد المولى بالفسخ ولا يشترط رضا المكاتب وقوله لأنه عقد  
لازم تام أي في حق المولى شربلاًلية عن البدائع (قوله فالولى له النسخ) بل يجب عليه وفعله لأنهم بالرجوع عن  
سببه (قوله ويملك المكاتب فسخها مطلقاً) لأنها غير لازمة في حقه وقوله في الجائزة والفاضة الخ بيان للإطلاق  
(قوله وعاد رقه بفسخها) لأن ذلك المجرى كان لا جعل الكتابة وقد انفسخت والأولى أن يقول عاد إليه أحكام الرق  
أي من البيع وغيره من التصرفات لأنه في حال الكتابة رقه موقوف كما في سكين والجرهرة أفاده المكي (قوله  
وما في يده مولا) ولو صدقة والمولى غنى في الصحيح (قوله وله مال) يفهم منه أنه لو مات لاعت مال تنسخ الكتابة  
حتى لو نطق أحد بأبدل كتابته لا يقبل منه وهذا قول الاسكاف وقال أبو الليث لا تنسخ الكتابة ما لم يقض  
القاضى بالعجز والفسخ حتى لو نطق أحد بأبدل قبل قضاء القاضى جاز وعق كذا في المنصورية  
اه جوى (قوله لم تنسخ) لأن عقد الكتابة عقد معاوضة لا ينسخ بموت أحد المتعاقدين وهو المولى فلا ينسخ  
بموت الآخر وهو العبد كالبائع وهذا لأن قضية المعاوضة المساواة بين المتعاقدين فإذا جاز بقائه العقد بعد موت

(ضمن) المعتق (لشريكه نصف قيمتها ورجع)  
الضامن (به عليها) لما تقرر أن الساكت إذا  
ضمن المعتق يرجع عنده لأعندهما • فرع •  
عبد لرجلين دبراً أحدهما ثم حرره الآخر  
غنياً وعكساً أعتق المدبر إن شاء أو أسندى  
في صورتين أو ضمن شريكه في الأولى فقط  
والله تعالى أعلم  
• (باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى) •  
• (باب عجز عن أداء قيمته إن كان له مال  
مكاتب عجز عن أداء قيمته إن كان له مال  
سبيل إليه لم يعجزه الحاكم إلى ثلاثة أيام)  
لأنهم مدة ضربت لا لبلاء الأعذار (والاعجزه)  
الحاكم في الحاكم (وفسخها بطلب مولا  
أو فسخ مولا برضاه ولو) كانت الكتابة  
(فاسدة) فالولى له الفسخ (بغير رضاه  
ويملك المكاتب فسخها) مطلقاً  
(في الجائزة والفاضة) وإن لم يرض المولى  
وعاد رقه (بفسخها) وما في يده مولا  
المكاتب (إذا مات وله مال) بنى بالبطل  
لم تنسخ ونفذى كتابته من ماله

المولى لما حجه الى الولا وغيره جازان بين بعد موت العبد لما حجه الى مقصوده وهو شرف الجزية اه (قوله  
وحكم بعثته في آخر جز من اجزاء حياته) هذا عند الجاهل واما لان سبب الاداء موجود قبل الموت فيستند  
الاداء اليه فيكون اداء خلفه كادائه بنفسه واما بان يقام التركة الموجودة منه في آخر جز من اجزاء حياته مقام  
التضلية بين المال وبين المولى وهو الاداء المستحق عليه وقال البعض انه يعتق بعد الموت بان يقدر حيا قابلا للعتق  
كما يقدر المولى حيا مال كامعا بقا بدهونه ولهذا يقدر الميت حيا في حق ما يحتاج اليه في احواله كتهنئة وقضاء  
دينه وتنفيذ وصاياه قاله الزيلعي (قوله كما يحكم بعثته اولاده) هذا يقتضي انه لا يحكم بعثته اصوله وفروع  
الذين اشتراه هم في كتابته مع انه يحكم بعثتهم فالصواب ان يقال كما يحكم بعثته من دخل في كتابته اه حلي  
وفي الفرع وحكم بعثته بنسبه سواء ولد وافي كتابته او شرأهم حال كتابته او كوثب هو وابنه صغيرا او كبيرا بقرعة  
بكتابة واحدة فان كلاهم يذهب في الكتابة وبعثته عتقوا اه (قوله لورثته) فان كان له ورثة من القرابة اخذوه  
وان لم يكن له منهم فالباقي اليه بطريق الارث اه حوى (قوله ولولم يترك مالا) لاحاجة اليه مع قول المصنف  
ولا وفاة اه حلي (قوله وترك ولدا اولاد في كتابته) قال في الجوهر صورة مكاتب اشترى جارية فوطئها فحلفت  
بولد فاعترف به في الرق ثم مات عنه فان ترك معه ابويه ولدا آخر مشترى في الكتابة فهو موقوف على اداء بدل  
الكتابة من ولده المولود في الكتابة وليس للمولى بيعهم وله ان يبتاعهم فاذا اذى المولود فمباذلهما عتق وعتقوا  
جميعا وان عجز ورث في الرق رده لولا معه الا ان يتولوا نحن نؤذي المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء  
القاضي بعجز لولده المولود في الكتابة اه مكى وعدم جواز التمتع لاني ثبوت النسب اذا وطئ فولدت أفاده  
ابوالعود (قوله على نجومة المقسطة) لان الولد المولود في الكتابة يتكاتب تعالىه وكان التأجيل ثابتا  
لايه فيثبت له فلا بد قط التأجيل بعون الاب بخلاف الجز اذا مات وعليه دين مؤجل يحل لان حق التأجيل  
لم يثبت للوارث ثم اذا اذى الابن حكم بعثته الابن والوالد جميعا لوجود سبب العتق وهو الاداء بطريق الاستناد  
الى آخر جز من اجزاء حياته اه ثم انما يظهر هذا اذا كان الولد كبيرا يعقل التصديق فان كان صغيرا  
ول نجم من غير وفاء يجرى فيه حكم ابيه فيعجز الحاكم ويضخ الكتابة ولو وهب له مال وهو صغير لا يعقل هل يقيم  
القاضي عنه من يدفع البذل على النجوم يحزر كل ذلك وبه درقي هذا رأيت الشرنبلالي قال وينظر المحكم  
فيم لو كان الولد صغيرا ارضيعا ولم يصل اقدرة الكسب فيأمل فيه وبه امس حاشيته اجاب رحمه الله تعالى عن  
هذا التأمل بان القاضي يضبط له شخصا وصيا فيجمع له مالا وتنكح رقبته وتخل الصغير المقعد والزمن والمجنون اه  
(قوله وسوا بينهما) اعتبار الله مشترى فيها المولود فيها وله ان لا يجل ثبت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل  
تحت العقد والمشتري لم يدخل اذ لم يصف العقد اليه ولم يسر حكمه اليه لا تفصا له بخلاف المولود في الكتابة لانه  
متصل وقته فيسرى حكمه اليه واذا دخل في حكمه يسرى على نجومه اه درر (قوله واما الاوان) أي اللذان  
اشتراهما في كتابته (قوله فيردان للرق) لانهم لم يدخلا عنده استصفا نانا وبذلك خلا عندهما قيدا أفاده القهستاني  
(قوله كما مات) أي بعجزه بدهونه ولا يقبل منهم ابدل حال ولا مؤجل عند الامام اه حلي (قوله وقال ان اديا حالا  
عتقا والا لا) المصرح به في شرح المجموع والشرنبلالية ان الاصول كالفرع عندهما في السمي على النجوم فليست نظر  
من أين أخذ الشارح هذا الكلام اه حلي وعبارة الشرنبلالية قوله ترك ولدا اشتراه فيها الخ اشارة الى أن  
الوالدين ليسا كالولاء فيما كان كاشرا كسأبه وهذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى  
أو ابنا أو أميا سمي على نجوم المكاتب كالولاء المولود في الكتابة كذا في مختصر الظهيرية ويدل عليه قول القهستاني  
قياسا فان القياس على الفرع يقتضي السمي على النجوم مثل الفرع وقوله حالا بالتخفيف أي حال الموت والمراد  
بعده وهو بان لا يد بعيد (قوله لمونه حرا عن ابن حزم) قال في التبيين لانه لما اذى بدل الكتابة حكم بعثته في آخر  
جز من اجزاء حياته فيتبعه ولده في ذلك الوقت فيكونان حزين فظهر أنه مات حرا عن ابن حزم اه (قوله وابنه  
الكبير) التقييد بالكبير خفا انما انفك امرئ مع الفرع حيث قال أو كوثب هو وابنه صغيرا أو كبيرا بقرعة  
اه حلي وقد يقال انما ذكر الكبير انوهما متقللا بهيب كبره (قوله ضرورة الفحصا) اما اذا كان الابن  
مكاتباه فقد على حدة لم يرث الابن منه شيئا لانه لا يعتق بعثته ابيه بل يعتق بادائه فيتأخر عتقه عن عتق ابيه  
فلا يرث لان الرق مانع من الارث كما كفر حوى عن غاية البيان وقوله فيتأخر عتقه الخ يشير الى أنه اذا اذى الابن

(وحكم بعثته في آخر جز من اجزاء حياته)  
كما يحكم بعثته اولاده المولودين في كتابته  
لاقباه (والباقي من ماله مبدل لورثته ولو)  
لم يترك مالا (ترك ولدا اولاد في كتابته ولا  
وفاء بقت كتابته وسمي الابن في كتابته ابيه  
على نجومة المقسطة) فاذا اذى حكم بعثته  
أبيه قبل موته وبعثته (تبعها ولو ترك ولدا  
اشتراه في كتابته اذى البذل حالا ورث)  
الى حاله (وقفا) وسوا بينهما واما الاوان  
فيردان للرق كما مات وفالا ان اديا حالا عتقا  
والالا (المشتري) المكاتب (انه مات عن  
وفاء ورثته ابيه) لمونه حرا عن ابن حزم كما مر  
(وكذا) يرثه (لو كان هو) أي المكاتب  
(وابنه) الكبير (مكاتبين كتابة واحدة)  
الميرورتهما كنه شخص واحد ضرورة الفحصا  
العقد

قبل أبيه لا مانع من إرثه اه أبو السعود (قوله أي معققة) فسر الحزب هنا بذلك لأن حزة الأصل لا ولاه لا حد على ولاها اه عزى زاده وبديل على هذا التفسير قوله ولو قضى بالولاة اقوم أمته (قوله بغي الولد) أي جنسية خطأ مكي عن المعدن لأن العاقلة لا تعقل العمد وهذا في البالغ أما له غير فعمده خطأ (قوله ضرورة أن الأب لم يعنى بعد) لأن العتق انما هو بالاداء بالفعل قال في التبيين لأن المكاتب وان ترك ما لا وهو المدين لا يحكم بمقتضى الا عند اداء بدل الكتابة اه قال الحلبي وهو علة للقضاء بالجنسية على عاقلة الأم (قوله لعدم المناقاة) بل هو تقرير لها لأن من قضية قيام الكتابة أن يكون موجب جنسية على موالى الأم فإذا قضى بها القاضي عليهم كان القضاء تقرير للكتابة فتبقى الكتابة على حالها فإذا أدى بدل الكتابة عتق المكاتب وظهر للابن ولاه في جانب الأب فينجز اليه ولاؤه لأن الولاء كالنكاح لا يثبت من قوم الأم الا عند تعذر إثباته من قوم الأب اه تبيين مختصراً (قوله ولا رجوع) أي لعاقلة الأم على موالى الأب لأنهم حين عقولوا كان الولاء نابعاً لهم وانما يثبت اقوم الأب بمقتضى صرا على زمان اعتاقه لأن سببه وهو العتق يقتصر فلا يرجعون به كذا علة الزيلعي في كتاب الولاء في تكلمه الذي يرى مانعه ثم في مسألة الارش اذا ظهر للولد ولاه من قبل الأب عند اداء بدل فوالى الأم لا يرجعون بما عقولوا من جنسية الولد في حياة المكاتب على موالى الأب لأنه انما حكم بمقتضى في آخر جزئين أجزاء حياته فلا يستند عتقه الى أول عقد الكتابة ما لو عقولوا عن جنسيته بعد موت الأب قبل اداء البدل رجعه والان عتق الأب استند الى حال حياته فتبين أن ولاه كان لموالى الأب من ذلك الوقت وموالى الأم كانوا يجبرون على الاداء فيرجعون بما أدوا اه أبو السعود بزيادة من سرى الدين عن النهاية (قوله لأن في العين الخ) حذف اسم ان وهو ضمير الشأن والمراد بالعين ما يميم النفود الموجودة في التركة (قوله لا مكان الوفاة في الحال) ان قلت انه قد يمكن الوفاة من الدين في الحال بأن يكون المدين حاضراً ساعة موت المكاتب فيطالب بعليه فيدفع حالاً والمراد الامكان القريب وهذا امكان بعيد وقول المصنف فهو ونجيه لأن هذا اختلاف في الولاء مقصود وذلك ينبغي على بقاء الكتابة وانتفاضها فانها اذا فسخت مات عبده واسقطت الولاء لموالى الأم واذا بقيت وانصل به الادامات تراوانت للولاة الى موالى الأب وهذا فصل مجتهد فيه فينفذ ما لا يقب من القضاء فلهذا كان نجية اه حموي قال في التبيين والحكم بالارث من الولد لموالى الأم كالحكم بالولاة لهم حتى تنفسح به الكتابة ولا يجوز نقضه اه قال ادقاني وأما ادامات الابن بعد موت المكاتب فاختصم موالى الأب وموالى الأم في ميراثه فقضى القاضي بالولاة لموالى الأم كان ذلك القضاء فسخاً للكتابة لأن خصوصتهم وقعت في بقاء الكتابة وانتفاضها ولا يستقر الولاء لاحد الوليين الا بناء على ذلك ان بقيت وأدبت الكتابة وعتق الأب كان الولاء لموالى اليه وان انتقضت كان لموالى الأم فوالى الأم يقولون انتقضت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات عبداً وهو مذهب بعض الصحابة ادامات المكاتب من وفاءه وموالى الأب يقولون بقيت حيث اعتقدوا أن المكاتب مات حراً كما هو مذهب بعض الصحابة وانتقل الولاء اليه بجزئته ثم اذا قضى القاضي بالقاضي بالولاة لموالى الأم وقع ذلك في فصل مجتهد فيه فنقد فكان القضاء نجية ثم اذا خرج الدين كان للمولى لأنه كسب عبده اه (قوله لأنه في فصل مجتهد فيه) علة لما تقدمه قول المصنف فهو نجية من النفاذ لأنه لا يكون نجية الا اذا كان نافذاً وانما كان نافذاً لأنه عن البطالان وهو وان لم يمت بطالان الكتابة مع انها حق المكاتب وهو واجب الرعاية اولى بالصيانة عن البطالان من صيانة حق المكاتب لما ذكر من أن القضاء وقع في فصل مجتهد فيه وهو نافذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى من صيانة كتابة اختلف الصحابة في بقاءها (قوله وطاب) أي حل فها تاني (قوله فجيز لتبذل الملك) وهذا بالاجماع لأنه بتبذل الملك صار كمين آخر ولو عجز المكاتب قبل الاداء الى المولى فكذلك الجواب في الصحيح وهذا عند محمد ظاهر لأنه بعجزه يملك المولى أ كسايه ملكاً مبتدأ عنده واهذا واجب نقض اجارة المكاتب أمته ظنرا اذا عجز وكذا عند أبي يوسف فإنه وان تقتر ملك المولى في كسبه عنده بعجزه فلا نوع ملك فيه وبالعجز يتأ كذا ذلك الحق وليس الخبط في نفس الصدقة اذ لو كان فيها المافرقها انما هو في فعل الاخذ لكونه اذلالاً له ولا يجوز للفقير بلا حاجته ولا لها شئ زيادة حرمة والاخذ لم يوجد من المولى اه حموي (قوله وأصله حديث بريرة) قال في التبيين وتبذل الملك كيبذل العين فصار كمين آخر واليه أشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حديث بريرة هي لها صدقة ولما هدية قال ذلك حين اهدت اليه وكانت مكتوبة اه قال قارئ الهداية بل كانت حرة اه وبه علم أن الاولى للموفاة أن يأتي بضمير الفاتية (قوله

(فان ترك) المكاتب (ولدا من حزة) أي معققة (و) ترك (ديناني يدها بغي الولد فقضى به) بما جنى (على عاقلة أمه) ضرورة أن الأب لم يعنى بعد (لم يكن ذلك) القضاء (تجيزاً اليه) لعدم المناقاة ولا رجوع قيد بالدين لأن في العين لا يتأ في القضاء بالاحكام بالأم لا يمكن الوفاة في الحال (ولو قضى به) بالولاة (لقوم أمه به) خصوصتهم مع قوم الأب في ولاه فهو (أي القضاء بما ذكر) (تجيزاً) لأنه في فصل مجتهد فيه (وطاب لسببه وان لم يكن) صرفاً للصدقة (ما أدى اليه من الصدقات فجيز) لتبذل الملك وأصله حديث بريرة هي لك صدقة ولما هدية



فانها تطيب له) لان المحترم على الغنى ابتداء الاخذ لما فيه من الذل فلا يرخص له من غير ضرورة أى وقد وجدت  
 فاذا أخذ في حالة الفقر فبعد ذلك ليس فيه الا الاستدامة فيطيب له اه زبلي (قوله لان الملك لم يتبدل) لان  
 المباح له يتناول على ملك المبيع اه اتفاقى (قوله جاهلا بجنابيه) قيد به لانه لو كان عالما بها عند الكتابة يصير بها  
 محتارا للقاء حوى عن مسكين (قوله عاجنى) أى عوجبه (قوله فجيز) راجع الى صورتين (قوله لزوال المانع)  
 أى من الدفع وهو الكتابة (قوله وان قضى به عليه) هذا مما يخص المكاتب (قوله يسع فيه لا تتقال الحق من  
 رقبته الى قيمته بالنضاء) يشير الى أن الواجب هو القيمة لا الأقل منها ومن الارش وهو مخالف لما ذكرنا من رواية  
 الكرخي والبسوط وعلى هذا يكون تأويل كلامه اذا كانت القيمة أقل من أرش الجنابة اه حلي عن العناية  
 (قوله فى كسبه) أى لان موجب الجنابة عند دفعه والدفع على من يملكه له المكسب الا في الجنابة المدبر وأتم  
 الولد فوجرت من الرى ادل من قيمته ومن الارش لما أنه أحق بكسبه ما اه تبين (قوله ويلزمه الأقل من قيمته  
 ومن الارش) لان دفعه منه مذنب بسبب الكتابة (قوله قبل القضاء) أى الحكم بأرث الجنابات السابقة يعنى  
 اذا أنت أقل من الارش والا فالواجب الأقل من القيمة ومن الارش كما فى شرح المجموع والشرع لا يابى والمراد  
 بالارش الارش لانه قد تكرر فاعنى يجب عليه الأقل من قيمة واحدة ومن جلة الاروش ومعلوم أن هذه القيمة  
 اذا واحدة اذا كانت لا يابى الاروش تنقسم عليهم بالحصص ويدل عليه ما فى عزى زاده حيث قال لزمته قيمة  
 واحدة فبعضى للاولياء فى الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة لان دفعه نفسه معتذر لكونه مكاتبا كذا فى شرح  
 المجموع (قوله يطل على يمينه) يمينه الاروش بعد دفعه يحترق افاده الحلي (قوله ولو بعد فقير) قال فى البسوط واذا جنى  
 المكاتب جنابة خائفاً فانه يرمى فى الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة فاذا جنى جنابة أخرى بعد ما حكم  
 عليه بالأقل فى الجنابة الاولى يلزمه بالجنابة الثانية أيضا الأقل من قيمته ومن أرش الجنابة وان كانت الجنابة  
 الثانية قبل أن يحكم عليه بموجب الجنابة الاولى فليس عليه الا قيمة واحدة عندنا اه هندية (قوله بطلت)  
 كفى حق المولى ويؤاخذ به بعد العتق عند الامام خلافاً لهما ونص شارح المجموع لو قتل خطأ صالح على مال  
 أو اقتربه فقتل عليه بالقيمة ثم عجز أو اقتره بقتل عمد ثم صالح ولم يؤذ حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند أى حنيفة  
 وقال مطلقاً أى يطلب به فى الحل ويساع فيه بعده اه ومثله فى البرهان شريلاية هذا وفى الهندية عن  
 المدسوط وان أقتر المكاتب بجنابة خطأ أو عمد فلا قصاص فيه واقراءه جائز مادام مكاتبا وان عجز ورد فى الرق  
 بطلت عنه قضى عليه به أو لم يقض وهذا أقول الامام وذكر فى كتاب الجنابات أن أبى يوسف ومحمد ارحمهما الله فلا  
 يؤخذ بما قضى عليه منها خاصة وما آذاه بل العجز لم يسترد عندهم جميعا اه وفيه عن الكافى وان صالح  
 المكاتب عن دم عمد أو اقتر به ولم يؤذ بديل الص حتى عجز ورد فى الرق فالصالح فى حق المولى فاسد ولا يؤخذ به الا بعد  
 العتق عند الامام وعندهما يؤخذ به فى الحان اه (قوله لم تنسخ الكتابة) لانها حق العبد قال فى الدرر لانها  
 سبب الجزية وسبب حق المرحقة اه مكى (قوله وبؤذى المال الى ورثة) أى وارثه الكبير وصى الصغير  
 فهستافى وذلك لانهم قاموا مقام الميت ولودفع المكاتب الى وصى الميت عتق مراه كان على الميت دين أو لالان  
 الوصى قائم مقام الميت فصار كما لو دفعه اليه وان دفعه الى الوارث ان كان على الميت دين لم يعتق لانه دفعه الى من  
 لا يستحق القبض منه فصار كالدفع الى أجنبي وان لم يكن عليه دين لم يعتق أيضا حتى يؤذى الى كل واحد من  
 الورثة حصته ويدفع الى الوصى حصته الصغار لانه اذا لم يدفع على هذا الوجه لم يقع الى المستحق مكى عن الجوهره  
 (قوله بخلاف موت المملوك) فانه يطل الاجل لان ذمته قد خربت وانتقل الثمن الى التركة وهى عين اه زبلي  
 (قوله لا يصح تأجيله الا من الثلث) الاولى فى الثلث قال فى الشرع لا يابى فاكاتبه وهو مريض لا يصح تأجيله  
 الا فى الثلث فيؤذى ثلثي البدل حالا والباقي على نجومه اه (قوله وان حرروا) هذا الاعتاق من جهة الميت  
 حتى ان الولاء يكون للذكور من عصبته دون الاناث اه جوهره (قوله استحسانا) والاعتاق من جهة الميت  
 لم يملكوه لان المكاتب لا يقبل الذل بسائر الاسباب فكذا بالارث ولهذا لا يكون للاناث منهم الولاء ولو ملكوه  
 لمكان لهم وجه الاستحسان أن هذا يجعل ابراء عن بدل الكتابة فانه حقههم وقد جرى فيه الارث فيكون الاعتاق  
 ابراء اقتضاء أو اقراء بالاستيفاء منه فغيراً ذمته لانه لم يبق عليه دين فبعثى لبراء ذمته كما اذا أبرأ المولى عن بدل  
 الكتابة كله اه حلي عن التبيين (قوله لم ينفذ عتقه) لانه لم يتبدل اليهم بالارث وانما يتبدل اليهم ما فى ذمته ولان

(كسبه ما فى وارث) شخص (فقرمات  
 عن صدقة أخذها) وارثه الغنى (و) كفى  
 (ابن سبيل) أخذها ثم وصل الى ماله وهى  
 (بده) أى الزكاة وكفقر استغنى وهى  
 فى يده فانه تطيب له بخلاف فقير باع لغنى  
 أو هاتنى عين زكاة أخذها لا يحمل لان الملك  
 لم يتبدل (فان جنى عتق وكاتبه سيده جاهلا)  
 بجنابيه (أو) جنى (مكاتب فلم يقض به)  
 بجا جنى (فجيز) فان شاء المولى (دفع) العبد  
 (أو فدى) لزوال المانع بالمعجز (وان قضى به  
 عليه) حال كونه (مكاتباً) فجيز يسع فيه  
 لا تتقال الحق من رقبته الى قيمته بالقضاء قيد  
 بالمعجز لان جنابات المكاتب عليه فى كسبه  
 ويلزمه الأقل من قيمته ومن الارش وان  
 تكرر قبل القضاء فعليه قيمة واحدة ولو  
 بعده فقيم ولو اقتر بجنابة خطا زنته فى  
 كسبه بعد الحكم به ولو لم يحكم عليه حتى  
 عجز بطلت (وان مات السيد لم تنسخ الكتابة  
 كاتبة بيروا ومية الولد) وكذا جيل الدين  
 اذا مات الطالب (ويؤذى المال الى ورثته  
 على نجومه) كما جيل الدين بخلاف موت  
 المملوك لخرب ذمته هذا اذا كاتبه وهو  
 صحيح ولو فى مرضه لا يصح تأجيله الا من  
 الثلث (وان حرروه) أى كل الورثة فى مجلس  
 واحد (عتق جنانا) استحسانا ويجعل ابراء  
 اقتضاء (فان حرره ببضهم) فى مجلس  
 والاخرى آخر (لم ينفذ عتقه)

اعتماد البعض ابراهيم بصادف حسنة لا غير ولو برئ منها بالاداء لم يعتق فكذلك بالابراهيم جوهره ولا يبرأ من الدين أيضا لان البراءة لم تثبت الاقتضاء فاذا بطل المقتضى للابراهيم أي وهو الاصل بطل المقتضى أيضا أي وهو الابراهيم لانه لم يثبت الا به وكذا لو قبض نصيب الصك كل بغير أمرهم لا يعتق الا اذا أجاز واقبضه واقبضه بأمرهم لانه اذا قبضه بغير أمرهم لم يبرأ عن نصيب غير القابض ولهذا كان لهم أن يطالبوا به المكاتب زباني مختصرا (قوله على الصحيح) وقبل يعتق اذا اعتقه الباقيون ما لم يرجع الا قول اه وجرم به الله تعالى فان قلت حيث جعلوه ابراهيم اقتضاء أو اقرارا فالمانع من أن يجعل الاعناق من واحد كذلك لانه يملك الابراهيم في نصيبه والاقرار باستيفائه قلنا لا يصح لان جعله ابراهيم اقتضاء تصحيحا لعتقه والعتق لا يثبت في المكاتب بالبراءة بعض البديل أو أدائه لا في بعضه ولا في كله لان عتقه معلق بسقوط جميع البديل ولهذا الوأبراء المورث عن بعض البديل لم يعتق منه شيء واذا لم يمكن اثبات المقتضى لا يثبت المقتضى فلا وجه لبراءة البعض أقاده الاكل في العناية (قوله طلقها نتين) كذا في الغرر لان اعتبارها بالتساوي في بعض نسخ المتن طلقها ثلاثا لا وجه له فانه بطلانها لا ينتج حصلت الحرمة القاطنة (قوله وكذا الحر) أي اذا طلق أمة طلقتهن ثم ملكها لا تحل حتى تنكح زوجا غيره ومثل الحر القن والمذبر وابن أم الولد والمستحى ولذا قال الحلبي هذه المسئلة ليست من كتاب المكاتب في شيء (قوله كاتب عيدا كتابة واحدة الخ) قيد بالعباد الواحد احتراز عن عبيدين لرجلين ككتابهما كتابا واحدة ثم عجزا أحدهما كان مولاه أن يفسخ الكتابة وان كان مولى الاخر غائبا هندية عن المحيط (قوله لانهما) أي السيدين كسيد واحد وهو لا يقبل التجزئ (قوله بعجزه بطلب أحدهم) أي بطلب العبد لان أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين (قوله بمزة) أي بعقد واحد (قوله ولم يعلم) أي القاضي لم يصرح بمفهومه فيجزم ل أن يقال ان القاضي اذا كان عالما وقضى بعجزه صحيح ويحتمل أن المراد أن القضاء به ليس له وجه الا عند عدم العلم ومع ذلك لا ينبغي أن كان عالما فعدم النفاذ بالاولى ويجزئ وقال الحلبي ورأيت بهامش المجتبى على قوله ولم يعلم القاضي مانعه وفيه نظراته هي لكن اذا حملناه على الوجه الثاني لا ننظر (قوله فليس لا) خر رده في الرق (الذي في الهندية عن المحيط فان غاب هذا الذي رد في الرق بسبب بعجزه وجاء الاخر واستساعاه المولى في نجح أو عجزه من فجزأ أراد أن يرده أو القاضي فليس له ذلك اه (قوله فالقول للمكاتب عندنا) لانه ينكر الزيادة وينفي النقصان عن نفسه (قوله وفيما سوى دين الكتابة) كدين استهلاك أو دين اخذه من سيده حال اذنه ثم كاتبه أو قرض أو غن ما باعه له (قوله قولان) ظاهره انهما على حد سواء (قوله وفي غير جنس الحق الخ) قال العلامة عبد البر الحبس لغة المنع وسيد المفعول بحبس والافعال مكاتبه والصغير فيه للسيد وفيها للكتابة وفي البيت ثلاث مسائل الاولى لو كان المولى استولى على مال لمكاتبه من غير جنس بدل الكتابة لمطالبة المولى به وبحسبه الحاكم عليه الثانية من مفهوم ذلك أنه لو كان من جنس بدل الكتابة فاصصه به وكانت مسئلة الظفر فليس له المطالبة الثالثة المشار إليها بقوله والعبد فيها مخير أي لا يجبر على قبولها وله فسحها بغير رضا المولى لانها اعتقه لازم في حق المولى فقط اه وافاد أن هذا حكم الكتابة مطلقا وانما أتى به تيمنا لانظم (قوله لا ولاد) متعلق بولاه ولو وجب متعلق باستقرار صفة لا ولاد والضمير في حررا لزوجين ولولى أيهم متعلق بولاه والحاصل أن المعققة اما أن تزوج نفسها من عبدا ومكاتب فولاه ولها المولى اها اذا اعتق الاب بعد فانه يجوز ولاد الولد الى مواله فقوله ليس للام أي لموالها دخول في الولاء فغير مصدر مسمى بمعنى الدخول وان تزوجت به متيق قوم فكذلك لانه استوى الجانبان اذ في كل ولا عتاقة والاب هو الاصل في الولاء كالنسب فكان اثبات الولاء من جانبه أولى وان زوجت نفسها من عربي فكذلك لانه اجتمع شرفان في جهتين ففي جانب الام شرف العتاقة وفي جانب الاب شرف نسب العرب وهو فوق ولاد العتاقة فيكون الاثبات من جانبه أولى وان زوجت نفسها من رجل أسلم من أهل الحرب فولاه الولد للمولى الام عندهما سواء والى الاب أو لم يوال وقال أبو يوسف ان كان للاب مولى فلهم ولو تزوجت نفسها من عجمي له آباء في الاسلام فعندهما الولاء للاب وعند أبي يوسف لقوم الام أفاده العلامة عبد البر (قوله توفي) ضمير كالضمير الذي بعده للمكاتب (قوله فأما لميت) أي فأما ولد المكاتب الذي قد مات ولدها (قوله من الولد) باسكان اللام متعلق بمحذوف صفة لميت (قوله بيع) أي لاجل ابتاعه بدل الكتابة ولو قالت أودى بدل الكتابة كلها في الحال لم يقبل ذلك منها وتباع في قول الامام كذا رواه أبو سليمان عنه ذكره عبد البر (قوله والحى) بالجرع طعنا على ميت أي اذا كان معها ولد حتى ولد

على الصحيح لانه لم يملكه ولو عجز بعد موت المولى عادره (مكاتب فحتمه أمة طلقها نتين فلكها لا يجعل له) أن يطأها (حتى تنكح زوجا غيره) وكذا الحر كذا تنزوي محله (كاتب عيدا كتابة واحدة) أي بعقد واحد (وعجز المكاتب لا بعجزه القاضى حتى يجتعا) لانها كواحد لا بعجزه القاضى فان القاضى بعجزه بطلب أحدهم محجب وفيه كاتب عيدا بجزء فمحل أحدهما فرده المولى في الرق والقاضى ولم يعلم بتكاتبه الا خر لم يصح فان غاب هذا المردود وجاء الاخر ثم عجز فليس لا خر رده في الرق فخرج اختلاف المولى والمكاتب في قدر البديل فالتقوا للمكاتب عندنا ولا يجبس المكاتب في دين مولاه في الكتابة وفيما سوى دين الكتابة فقولان سراجية قلت وفي عتاق الوهبانية وفي غير جنس الحق يجبس عيدا مكاتبه واليه بد فيها مخير ولاد لا ولاد زوجين حررا لمولى أيهم ليس للام مسمى ونحضر توفي وما توفي فاما لميت من الولد بيع والحى تسمى ونحضر

في كتابه أو اشتراها معها تسمى على نجوم المكاتب وقوله وتخصر من أخصر أي تخصر النجوم التي كانت على المكاتب والنجم في تسمى وتخصر لأم الولد (قوله أي وإن لم يكن) الأولى حذف الواو كما هو في نسخ كذلك (قوله على نجومه) أي المكاتب (قوله مطلقاً) سواء كان معها ولد أم لا ولا يتبع هذا ما في مختصر الكافي وفي اجناس الناطقي أن أبابوس يرجع إلى قول الامام والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(كتاب الولاء)\*

أورد كتاب الولاء عقب المكاتب لانه من آثار زوال ملك الرقبة اه منغ ولم يذكروا عقب كتاب المعتق ليكون واقعاً عقب سائر أنواع العتق فإن الكتابة من أنواعه أبو السعود (قوله مشتق من الولي) هو بفتح الواو وسكون اللام مصدر واية بليته بالكسر فيها وهو شاذ كذا في جامع اللغة اه حلي (قوله وهو القرب) والقرب في الولاء حاصل لأن حكمه وهو الارث يقرب ويحصل عنده وجود شرطه من غير فصل يقال ولي الشيء الشيء إذا حصل الثاني بعد الأول من غير فصل ومنه قوله عليه السلام ليليني منكم أولو الاحلام والتمهي (قوله عبارة عن التناصر) قال الملا على وهو في الشرع عبارة عن عصوبة تراخية عن عصوبة النسب يرث به المعتق وبلي أمر النكاح والصلاة عليه اه وهو أولى لأن التناصر من آثاره وما قاله الملا يرجع إلى قول المؤلف بعد بل قرابة حكمية ونحوه في التدرج (قوله بولاء العتاقة) الباء فيه وفيما بعده للسببية فالتناصر يحصل بالاعتاق ولهذا يعقل عن المعتق مولاه لأن عاقلة الرجل أهل نصرته ولهذا لو كان قوم يتناصرون بالحرفة كان عاقلتهم أهل الحرفة ومن لا قرابة له ينتصر بولاءه وبعبارة مولاه فيكون مولاه مولاه وعصبته الاقرب فالقرب اه اتفاقاً (قوله ومن آثاره الارث) وذلك لأن الرقيق مالك حكماً لا ترى أنه لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تخص بالاحياء فنحو القضاء والشهادة والمالك في الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتاق احياءه لثبوت أحكام الاحياء كالاحياء بالاياد فيرث به كايث الاب من ولده ولهذا يسمى ولا نعمة لانه أنتم عليه حيث أحياء حكماً قال الله تعالى وإذا تقول للذي أنتم الله عليه وأنعمت عليه أي أنتم الله عليه بالهدى وأنعمت عليه بالاعتاق ولانه يقل منه فوجب أن يرثه لان الغنم بالغرم اه تبين وقال الاتفاق ان الاعتاق احياء معنوي لانه ازالة الرق الذي هو جزاء الكفر الذي هو الموت المعنوي فيكون الاعتاق احياء معنوي والنسب احياء حقيقي لأن من لا نسب له كولد الزنا لا يبقى حياً غالباً لعدم من يرثه اذ لا بل ينسب اليه وليس للام قوة التريسة اضعف بينهما فكان النسب احياء حقيقياً بالنسب الذي هو كالا حياء الحقيقي كالولاد يثبت استحقاق اهلية الارث فجاز أن يثبت بالاحياء المعنوي الذي هو الاعتاق لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لجة كلمته النسب الا أن الارث انما يثبت الاعلى دون الاسفل لقوله عليه الصلاة والسلام انما الولاء لمن اعترق اه واللحمة بالنسب في النسب وبالفخ في الثوب وقيل فيه ما بالفخ وأما بالضم فباصد به الصيد ومعنى الحديث الخالطة في الولاء وانما تجرى مجرى النسب في الارث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد لما بينهما من المداخلة الشديدة حوى عن نهاية ابن الاثير وفسر في الجهرة وديوان الادب اللحمة بالقرابة وقال في المغرب أي تشابك ووصلة كوصلة النسب اه (قوله وبهذا علم ان الولاء ليس نفس الميراث) أي بقول المصنف ومن آثاره وهو مريض بصدور الشريعة حيث فسره بالميراث قال القهستاني وهو تفسير بالحكم وذاعير عزيز اه حلي مزيدا (قوله تصلح سبباً للارث) الأولى حذف تصلح أو يقول تحصل الارث لانه لا يلزم من الصلاحية وجود السببية بالفعل بل يكفي فيها الامكان والمقصود الأول وانما يثبتني بعض الصور كعتق الذي عبده المالم (قوله لا الاعتاق) قال شمس الأئمة السرخسي في شرح الكافي وأكثراً محاسباً يقولون سبب هذا الولاء الاعتاق ولكنه ضعيف فان من ورث قريبه فعتق عليه كان مولاه ولا اعتاق هنا والاصح أن سببه العتق على ملكه لان الحكم بكم يضاف الى سببه يقال ولواء العتاقة ولا يقال ولواء الاعتاق اه (قوله لان بالاستيلاد) اسم ان شمير الشأن محذوف والمراد به أن تكون الجارية أم ولد فانما تعتق عليه بمرته لا باعتاقه (قوله تجرى على الغالب) قال العلامة المقدسي أو القهر اضافي أي لا لمن شرطه من بائع ونحوه (تنبيه) قال في البدائع شرط ثبوت الارث بولاء العتاقة أن لا يكون للعبد المعتق أولولده عصبة نسبية فان كان لا يرثه المعتق وشرط الولاء في ولد المعتق أن تكون الامم معتقة فان كانت مملوكة فلا ولاء على الولد وأن لا تكون حرة أصلية ولو كان الاب معتقاً فان كانا عتقين فالولد يتبع الاب

أي وإن لم يكن معها ولديعت وإن كان  
استعيت على نجومه صغيراً كان ولدها  
أو كبيراً وعند هذا تسمى مطلقاً  
\*(كتاب الولاء)\*

(هو) لغة النصر والمجبة مشتق من الولي  
وهو القرب وشرعاً عبارة عن التناصر بولاء  
العتاقة أو بولاء المولاة (زباني) (ومن آثاره  
الارث والعقل) وولاية الانكاح وبهذا علم  
أن الولاء ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية  
تصلح سبباً للارث (وسببه العتق على ملكه)  
لا الاعتاق لأن بالاستيلاد وارث القريب  
يحصل العتق بالاعتاق وأما حديث الولاء  
لمن أعتق فخرى على الغالب

في الولاء وأن لا يكون الابن حر يبا ولا مولاه وأن لا يكون الولد معتقاً ولا افلاً ولا مؤماً أن اعتقه اه وأن يكون  
 المعتق أهلاً للارث بأن يكون حراً مسلماً اه محطاً فلا يعتق ذمي مسلماً فلا قوله الا أنه لا يرثه افقده شرطه ويجوز  
 ثبوت الولاء ولا ارث لعدم شرطه حتى لو أسلم الذي ثم مات المعتق يرثه وكذلك لو كان لهذا الذي عصبة مسلم يرث  
 المعتق بالولاء ويجعل الذي كالميت وإن لم يكن له عصبة مسلم يرثه المالك حوى (قوله ولو من وصيه) فان  
 الولاء يكون له وصى قال في التبيين وكذا العبد الموصى بعقده أو بشرائه واعتاقه فاعتقه الوصى بعد موت  
 الموصى لا يتقال فعل الوصى اليه اه (قوله أو بفرع له) أي للاعتاق (قوله ككتاب) ولو أذى المكاتب بعد موت  
 المولى فعقبت فولأوه للمولى فيكون له عتبه المذكور لما ذكرناه لا لاعتاقه بالارث اه تبين (قوله وتدينه واستيلاذ) قال  
 في الدرر وأرد بأن الولاء بالتدبير والاستيلاذ كيف يكون للمولى وأتم الولد والمدرى المطلق اغنا يعتقان بعد موت  
 المولى وأجيب بأن صورته أن يرتد المولى ويلحق بدار الحرب حتى يحكم بعقته مدبره وأتم ولده ثم اذا جاءه مسلمات  
 مدبره وأتم ولده فان الولاء يكون له والاحسن أن يقال ان ثبوت الولاء لعصبة المولى فيهما اغنا يكون بسبب ثبوته  
 للمولى فانه المستحق له أولاً صدور سبب العتق منه ثم يسرى منه الى عصبته اه وانما كان الاخير احسن لأن  
 الجواب الاول لا يتأني الا نادى راتبه عليه الحلبي والى الجواب الاخير أشار المؤلف بقوله أو ميتاً الخ (قوله  
 ولو امرأة) اقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء من الولاء نبي الا ما اعتقن الحديث وروى أن ابنة جزة اعتقت  
 عبد الهامات عن بنت فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصف مال لبنته ونصفه الا تخرلفت جزة ولا لها حية  
 حكما فترثه كارجل اه زيلعي وقال الحوى في شرحه وكذا أي يثبت الولاء للمعتق ولو كان العتق عن واجب  
 كفارة القتل والافطار والظهار والتدوير والايان وغيرها واجب وكذلك اذا غرير باعتق عبده في حال  
 حياته أو بعد وفاته يكون عن الاحرار والولاء والقياس أن يكون عن المأمور به قال زفر اه (قوله ولو بشرط  
 عدمه) وكذا اذا جعله غيره برهان (قوله الموجود عند العتق) أشار به الى علة عدم الاعتقال وذلك أن الجنين  
 عتق بعقته أمه وعتقت أمه مقصوداً فكذا هو يعتق مقصوداً لانه جزء الام والمولى أوقع الاعتاق على جميع  
 أجزائه مقصوداً فيكون للجنين والولاء لا ينتقل عن المعتق (قوله أبداً) أي ولو عتق أبوه حتى لو ولد حكم  
 بجنانيته على موالى الام اه حوى (قوله ضرورة كونهم موالين) قال في التبيين لانهما ناس الا ان كان موجوداً  
 وقت العتق وثبتنا أنهم موالين ما لم يمت بمأجله لعدم تعلق مدة الحمل بينهما فاذا تناول الاول الاعتاق تناول  
 الاخر الاعتاق أيضاً ضرورة فصارهما متقاهما والولاء لا ينتقل من المعتق اه (قوله لاكثر من نصف حول)  
 لو قال لستة أشهر أو أكثر منها كما أفاده الشرع لا يكتفى بالامكان اولى (قوله فولأوه لمولى الام أيضاً) كافي المسئلة  
 الاولى لان الولد جزؤها فيبقيها في الصفات الشرعية الا ترى أنه يتبعها في الرق والحزبة فكذا في الولاء (قوله  
 لا بعده) اما اذا عتق الوالد بعد موت الابن لا ينتقل ولا الابن الى مولى الاب لا لان موالى الام استهقه واولاد الوالد  
 زمان موته وتقرر ذلك فلا ينتقل عنهم حوى (قوله جزؤا لانه الى مواليه لزوال المانع) وذلك لان مولى الام  
 لم يعتق الولد هنا لجدونه بعد اعتاقها وانما نسب اليه الولد تبعاً للام تعذر نسبته الى الاب فاذا اعتق الاب أمكن  
 نسبته اليه فجعله تبعاً له أولى من جعله تبعاً للام لان الولاء كالنسب والنسب الى الاباء فكذا الولاء والاصل في جز  
 الولاء ان الزبير ابصر قتيبة لعماء بغيره فأعجبه طرفهم وأتهم مولاه رافع بن خديج وأبوهم عبد الله بن الحرقمة من  
 جهينة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه ثم قال اتسبوا الى قال رافع بل هم موالى فاختصما الى عثمان فقتل بالولاء  
 للزبير وفي هذا دليل على أن الولد ينسب الى قوم الام ما لم يظهر له ولا من قبل أبيه فاذا ظهر له ولا بالعق جزؤا  
 الولد اليه اه زيلعي والاعس كون الشفة تضرب الى السواد قليلاً وهو مما يستعمل يقال شفة اعسا وفتية ونسوة  
 اعس والطرف أي بالفتح الكساسة وقد ظرف طرفاً بالضم فهو ظرف وبف وقوم طرف وطرف والكيس بوزن  
 الكيل ضد الحق وخديج بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال والحزبة بضم الحاء المهملة وفتح الراء والتاف لقب لبطن  
 من جهينة أبو السوء بخصر (قوله هذا الخ) أي تقييد الولاء بحدودها قبل نصف الحول مذعنت (قوله  
 لا ينتقل لمولى الاب) لانه كان موجوداً عند عتق الام لثبوت نسبة العتق الى ما قبل العتق بل قبل الفراق ولهذا  
 ثبت نسبته من الزوج فصادف الاعتاق ضرورة فلا ينتقل الى موالى الاب (قوله بجمعي) له مولى موالاة) صورته  
 أن يكون الاب كافراً أسلم فترجع بعقته ثم الى رجلاً (قوله أو لم يكن له ذلك) انما فرضه المصنف في مولى

(من عتق) أي حصل له عتق (باعتق)  
 ولومن وصيه (أو بفرع له) ككتابته وتدينه  
 واستيلاذ (أو بكتابته) قريباً ولاؤه لسيده  
 ولو أمراً أو ذقياً أو ميتاً حتى تنتد وصاياه  
 ولو بشرط عدمه (لهما فقه)  
 وتدينه دونه منه (ولو بشرط عدمه) لهما فقه  
 للشرع في بطل (ومن اعتق أمته) لا قبل من  
 ان (زوجها فتن) الغير (فولدت) لا قبل من  
 نصف حول مذعنت (لا ينتقل ولا الحمل)  
 الموجود عند العتق (عن موالى الام أبداً)  
 الموجد عند العتق (عن موالى الام أبداً)  
 وكذا لو ولدت ولدين أحدهما أقل من  
 أشهر والاخر لاكثر منه وبينهما أقل من  
 نصف حول) ضرورة كونهم موالين (فاذا  
 ولدت بعد عتقها الاكثر من نصف حول  
 لمولى الام) أيضاً تعذر نسبته للاب لرقه  
 (فان عتق العتق وهو الاب) قبل موت الولد  
 لا بعده (جزؤا لانه الى مواليه) لزوال المانع  
 هذا اذا لم تكن ممتدة فلو ممتدة فولدت  
 لاكثر من نصف حول من العتق ولدون حواين  
 من القراق لا ينتقل لمولى الاب (بجمعي) له  
 مولى موالاة) أو لم يكن له ذلك



قديبه لانه لو كان في دار الاسلام صح أبو السعود (قوله عبد احريا) قديبه لانه لو كان مسلماً أو ذمياً صح اعتناقه  
بالاجماع والولاء لانه لا يسترق حموى عن البدائع (قوله لا يعتق بمجر دعتاقه) أي باعتناقه المجر دعتاقه عن التخلية  
كما اذا قال له وهو آخذ بيده أنت حر فانه لا يعتق عند الامام خلافاً لما حتى لو أسلم الحربى والعبد عنده  
فهو ملكه عند أبي حنيفة اهـ شاي وقوله والعبد عنده يفيد أن الاخذ بيده ليس بشرط (قوله وكان له أن يوالى  
من شاء) عند الامام لانه ما عتق بالقول والعتق وان صح بالتخلية فهو وانما صح في حق زوال الملك ولا يتم في حق  
زوال الرق لان كون الحربى في داره سبب لرقه ولو دعي بعد ملك لقبوله للملك أفاده أبو السعود عن الحموى  
والطورى (قوله عتق بالتخلية) ينافيه ما ذكره الشرنبلالى عن البدائع (قوله في دار الاسلام) مثله ما اذا كان في  
دار الحرب والمولى مسلم لان عتقه جائز بالاجماع كذا في الهندية ونقله الحموى عن البدائع ولو شترى حربى مستأمن  
عبد فأعتقه ورجع الى دار الحرب فسيب فاشترى عبده المعتق فأعتقه به ومن كل منهما مولى للآخر حموى  
(قوله ادعيا ولا ميث) أي ادعى كل ولاه استقلاً لا (قوله يقضى بالولاء والميراث لهما) ولو كانت التركة في يد  
أحدهما اذا المقصود من هذه الدعوى الولاء وهما سببان ولم يرجح صاحب البدائع سبب الولاء وهو العتق لانتفاء كذا  
بالقبض بخلاف الشراء شرنبلالية عن مختصر الظاهرية وهذا ما لم يوقتساقان وقتاً فافاسابى أدلى لانه أثبت  
العتق في وقت لا يازعه صاحبه ولو كان مضافاً ولا الموالاة كان صاحب الوقت الاستحراق لولا الموالاة  
يحتمل النقص فكان عند الثاني نفصلاً لا في الأول أن يشهد بشهود صاحب الوقت الاول أنه قد عقل عنه لانه حينئذ  
لا يحتمل النقص فأشبهه ولا العتاقه هندية (قوله المولى) أي المعتق ولو كان عتقه بكاتب أو تدبير أو استبلاذ  
(قوله الكفاة) فاعتبر في ولا العتاقه قديبه لانها تعسبر في ولا الموالاة كما سبق قريباً (قوله فة التاجر)  
الذى يقصر في البروضوه (قوله دون الدباغ) فلو نكحت معتقة التاجر عتق الدباغ فلو لاها حق الفسخ مالم تلد  
أو تحبل على ظاهر الرواية وعلى رواية الحسن المثنى بها أنه لا ينعقد أصلاً قياساً على أن النسب هذا والانسب  
أن يقول فعتق التاجر كعتق المعتقة العطار لا يكون كعتقها ما عتق الدباغ لأن الكفاة معتقة لهما لانه فليست أصل  
وقد وجد في نسخ كذلك على الانسب (قوله عتق عدم الرق في أم لها) أي ولا فيها وانما فسر بهذا لأن حر  
الأصل يطلق أيضاً على من لم يجبر عليه في نفسه رق سواء جرى على أصله رق أو لا وليس مجرد كذا حنقه في الدرر اهـ  
حاجي (قوله فلا ولا على ولدها) أحامن جهة الام فظاهر فانه لا دخل للولا فيها أو أمان من جهة الاب فلان الولاء  
مبنى على زوال الملك وزواله فرع ثبوته وثبوته على الولاء يكون من قبل الام لمات قرر أن الولد يتبع الام في الرق  
والحرية ولا يسرى ملك الاب الى الولد فلا يكون زواله عن الولد الام من قبل معتق الام فاذا لم يكن في جانب الام  
رق لا يتصور على الولد اهـ (قوله والاب اذا كان كذا) أي حر الأصل أي والام معتقة أو لا كما قاله الفاضل عزى  
زاده (قوله فلو عربياً) أو مولى لعربى فان حكمه حكمه أقول النبي صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم شرنبلالية  
عن البدائع (قوله مطلنا) أي لا لقوم الاب ولا لقوم الام لان الولاء لجهة الاب ولا رق في جهة اهـ حاجي (قوله  
خلافاً للثاني) فانه يقول الولد يتبع الاب في الولاء كما في العربى لان النسب للآباء وان ضعف واهما أنه لانه رة  
ولا نصرة له من جهة الاب لان من سوى العرب لا ينعصرون بالقبائل اهـ شرنبلالية قال في الدرر والحاصل أن  
الابوين اذا كانا حريين أصليين يعني عدم دخول رق فيهما ولا في أصولهما فلا ولا على الولدان كاتامه تعين  
أو في أصلهما معتق فالولاء لقوم الاب واذا كان الاب معتقاً أو في أصله معتق والام حر الأصل بذلك المعنى سواء  
كانت عريية أو لا فلا ولا على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب حر الأصل بذلك المعنى فان كان  
عربياً فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربى يكون الولاء لقوم الام عند الامام ومحمد خلافاً للثاني وقال  
الشرنبلالى في رسالته المؤلفة في الولاء والحاصل أنه في هذا الباب ثبت أصلاً ان يجب العمل بكل منهما بقدر  
الامكان أحدهما أن الولد يتبع الام في الرق والحرية والثاني أن الولاء لجهة الاب ولا رق في جهة فان لم يكن في جانب  
الام رق يتبعها الولد فلا يثبت عليه الولاء لانه من آثار الرق وان كان في الجانبين رق يعتبر قوة النسب وثبت الولاء  
لجانب الاب وهذا ما قاله في الهداية ولو كان الابوان معتقين فالنسبة الى قوم الاب لانها استويا والترجيح لجانبه  
لشبهه بالنسب أولان النصرة به أكثر حتى لو كان نسب الاب ضعيفاً بأن يكون عجمياً حر الأصل والام معتقة كان  
الولاء لقوم الاب عندهما خلافاً للثاني اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

عبد احريا لا يعتق بمجر دعتاقه (الآن  
يخلى سبيله فاذا خلا عتق) حينئذ (ولا ولاه  
له) حتى لو شترى النمام لم يبرنه خلافاً  
للثاني (و) كان (له أن يوالى من شاء) لانه لا ولاه  
لاحد عليه (ولو دخل مسلم في دار الحرب  
فاشترى عبداً فاعتقه فأعتقه بالعتق) بلا  
تخلية (ولو كان العبد مضافاً عتقه مسلم أو  
حربى في دار الاسلام فلا قوله) أي لمعتقه  
مفروع ادعيا ولا ميث وبرهن كل أنه  
أعتقه بنسخ بالولاء والميراث لهما المولى  
يستحق الولاء أو لا حتى تنفذ منه وصاياه  
وقضى منه ديونه الكفاة تعسبر في ولا  
العتاقه فة التاجر كعتق المعتق العطار دون  
الدباغ الام اذا كانت حرة الأصل يعني عدم  
الرق في أصلها فلا ولا على ولدها والاب اذا  
كان كذلك فلو عربياً لا ولا عليه مطابقاً ولو  
عجمياً لا ولا عليه لقوم الاب ويرث معتق  
الام وعصيته خلافاً للثاني

## \* (فصل في ولاء الموالاة) \*

من والاه موالاة وولاء من باب قاتل تابعه هذا معناه لغة ومعناه شريعة كما في شرح كافي الحاكم الاستيعابي أن يقول رجل غريب أنا ليس لي عشيرة ولا ناصر فأنضم اليك وإلى عشيرتك حتى أعدم من جماعتك فتصير في وتدفع عني فوائبي وإن كنت كان ميراثي لك فيمنعني بينهم ما عقده موالاة ويكون بمنزلة الموصي له بجميع المال بقدر ايصاؤه إذا لم يكن له وارث وقدم المصنف ولاء العتاقة على ولاء الموالاة لأن ولاء العتاقة أقوى لأنه غير قابل للتحويل والانتقال في جميع الأحوال بخلاف ولاء الموالاة فإن للمولى أن ينتقل فيه قبل العقل ولأن ولاء العتاقة متفق عليه في أنه سبب الارث وقال مالك والشافعي رضي الله عنهم لا اعتبار لهذا الولاء أصلاً وقال ابن سببر من أسلم على يد رجل كان الولاء له والادلة في المطولات (قوله أسلم رجل مكلف) أي عاقل بالغ فلو أسلم الصبي العاقل ووالى لم يجوز أن أذن له أبوه الكافر لا يثبت لأنه لا ولاية للأب الكافر على ولده المسلم فكان أذنه وعدمه أذنه بمنزلة واحدة ولهذا لا يجوز أن يعقده بأذنه كالبصير ونحوه هندية (قوله كونه عجمياً) فلو والى عربي وجلا من غير قبيلته لم تكن موالاة ولكن ينسب إلى عشيرته وهم يعقلون عنه وكذلك المرأة هندية (قوله لا مسلماً) قال في الهندية وأما الاسلام فليس بشرط لهذا العقد وكذلك كورة ليست بشرط فتجوز والاة الرجل امرأة وعكسه وكذلك الاسلام حتى لو أسلم حربي فوالى مسلماً في دار الحرب أو في دار الاسلام فهو موالاة بدائع اهـ (قوله على أن يرثه إذا مات الخ) تبع فيه صاحب الهداية والاكثرون قال الاثناني عن الشهيد في الكافي قال ابراهيم النخعي إذا أسلم الرجل على يد رجل ووالاه فانه يرثه ويعقل عنه وهذا قول علمنا انشأناه اهـ وهو يدل على أن صحة الموالاة لا تتوقف على شرط الارث والعقل بل العقد كاف بأن يقول واليتك ويقول الآخر قبلت لأن الحاكم لم يذكر الارث والعقل شرطاً لصحة الموالاة بل جعلها محكماً بعد صحته ما يؤيده تفسير صاحب التحفة عقد الموالاة بقوله ان من أسلم على يد رجل وقال له أنت مولاي ترثني إذا مات وتعقل عني إذا جئت وقال الآخر قبلت فمعه عقد بينهم ما عقده الموالاة وكذلك إذا قال واليتك وقال الآخر قبلت اهـ قال الشربلاني ورده قاضي زاده بأنه ليس في شيء مما ذكر ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل اهـ وفيه تأمل وقد بنى قاضي زاده رده على الجواز والسكان لا على التحقيق بالبرهان (قوله ويعقل عنه) قال في المصباح عقاق البصير عقاق من باب ضرب وعقلت القتل عقلاً أيضاً أدبت ديتته قال الأصمعي سميت المدينة عقلاً تسمية بالمصدر لأن الأبل كانت تعقل بنساء مولى القتل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقول على المدينة ابلاً كانت أو نقداً اهـ مكي (قوله وكذا الوشرط الارث من الجانبين) ذكره من غير خلاف وهو كذلك في كثير من الكتب ونقل العلامة المقدسي عن ابن الضياء أنه قوله لا مكان الجمع بين الولاياتين إذ يجوز أن يكون شخصان كل منهما يرث من الآخر ويعقل عنه كلاهما وأبني العم فلا يتضمن صحة أحدهما انتقاض الآخر وقال الامام بصير الثاني وولي الاول ويطل ولاء الاول لأن المولى الأسفل تابع للأعلى كالمعتق تابع للمعتق ولذا يرث الأعلى الأسفل ويعقل عنه ولا يكون اتبع متبوعاً والمتبوع تبعاً فلم يجوز الجمع وتضمن صحة الثاني انتقاض الاول اهـ وفرع عليه أبو السعود بطلان الارث فيما إذا وقع اشتراط الارث بينهم بكلام واحد بأن قال واليتك على أن يكون التوارث بيني وبينك من الجانبين فقبل عقد الامام فليست أم (قوله عاقل) قيد به لأنه إذا لم يعقل لا يثبت تصرفه أصلاً اهـ درر (قوله صح) وارثه له وعقله عليه اهـ درر (قوله لعدم المانع) قال في الدرر لأنه أهل للارث والتزام المال ولأنه أهل لأن يثبت له ولاء العتاقة بأن ملك قريبه ذال رحم المحرم منه أو كاتب أبوه عبد الله فجاز أن يثبت له ولاء الموالاة إذا صدر عنه عقدها بالاذن اهـ بتصرف (قوله ويكون وكيلاً عن سيده) لأنه ليس بأهل للارث والتزام المال بل هو وكيل عن الأهل أفاده صاحب الدرر (قوله لضعفه) فإن الموالاة عقد مذهبهم فلا تلزم غيرهم وذا الرحم وارت شرعاً فلا يمكن إبطاله اهـ وهذا بخلاف الزوجين فإنه يرثهم لانهم ما بعد الموت كالأجانب ولذا لا رد عليهم ما إذا أخذ أحدهم ما صار الباقي خالياً عن الوارث فيكون لمولى الموالاة وإن مات الأعلى فيراث الأسفل لأقرب عصبات الأعلى كما في ولاء العتاقة انتهى حموي (قوله وله النقل عنه بمحضه الخ) وكذا اللاعلى التبرع عنه بمحضه لأن العقد غير لازم فلكل منهما أن ينقرد بنفسه بعلم صاحبه وإن كان الآخر غائباً لا يملك فسخه وإن كان غير لازم لأن العقد قد تم بهما ولا يعبر عن ضرره وهذا بخلاف ما إذا عقد الاستقلال الموالاة مع غير الاول بغير محضر منه حيث يصح الثاني وينفسخ

\* (فصل في ولاء الموالاة) \*  
(أسلم رجل) مكلف (على يد آخر ووالاه أو) والى (غيره) الشرط كونه عجمياً لا مسلماً على ما تروى في (ع) على أن يرثه إذا مات (ويعقل عنه) إذا جنى (صح) هذا العقد (وعقله عليه وارثه له) وكذا الوشرط الارث من الجانبين (ولو والى صبي عاقل باذن أبيه أو وليه) (لأنه لا مانع) كما لو والى العبد باذن سيده (صح) (فانه يصح ويكون وكيلاً عن سيده) (عن ذي الرحم) بعقد الموالاة (وآخر) ارثه (عن ذي الرحم) لضعفه (وله النقل عنه بمحضه) إلى غيره إن لم يعقل عنه أو من ولده





المحبي وغير المحبي فالمحبي هو الكامل وهو أن يكرهه بأمر يحافه على نفسه أو على عضو من أعضائه فانه بعدم  
 الرضا ويوجب الاجزاء وقد الاختيار وغير المحبي القاصر وهو أن يكرهه بما لا يحاف على نفسه أو على عضو  
 من أعضائه من الاكراه بالضرب الشديد أو القيد أو الحبس فانه بعدم الرضا ولا يوجب الاجزاء ولا يفسد  
 الاختيار وهذا النوع من الاكراه لا يؤثر الا في تصرف يحتاج فيه الى الرضا كالبيع والاجارة والاقرار والاول  
 يؤثر في الكل اه فضاف قوله الى المكره فيصير كانه فعله والمكره له فله فيما يصلح أن يكون آله كاتلاف النفس  
 والمال وان يصلح أن يكون آله اقتصر الفعل على المكره فيصير كانه فعله باختباره من غير اكراه وذلك مثل الاقوال  
 والاكل لان الانسان لا يتكلم بلسان غيره ولا يأكل بغيره فلا يكون مضافا الى غير المتكلم والاكل اذا كان  
 فيه اتلاف فضاف اليه من حيث الاتلاف لا من حيث الاكراه فله في حق اذا كرهه على العتق يقع كانه أوقعه  
 باختباره حتى يكون الولاء له وبضاف الى المكره من حيث الاتلاف فيرجع عليه بقيمته اه قال في الدرر نصرفات  
 المكره قولاه سواء كان بالمحبي أو بغيره تنعقد عندنا كافي السبوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ يفسخ وما لا فلا الاول  
 وهو ما يحتمل الفسخ كبيع وشرائه واجارته وصلحه وابرائه مديونه أو كقبضه وحبسه فانه اذا كره على واحد منها  
 بأحد نوعي الاكراه خيرا الفاعل بعد زوال الاكراه ان شاء أمضاه وان شاء فسخه والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ  
 كتنكاحه وطلاقه زاد مثلا على التدبير والاسنلا والاذر وصاحب الجوهره الربعة والهفوع من دم العمد واليمين  
 والظهار والايلاء والتي فقهه والاسلام (قوله أو شرب مبرج) فصل صاحب البدائع في الضرب بأنه ان كان  
 يخاف منه تلف النفس أو العضو فهو من المحبي قل أو كثر وان كان لا يخاف منه ذلك فهو الناقص  
 فيحمل الضرب المبرج في كلامه على المتلف ولذا قال الاتقاني والمحبي كالخوف يقتل النفس وقطع العضو  
 والضرب المبرج المتوالي الذي يخاف منه التلف وغير المحبي كالخوف بالحبس والقيد والضرب البسيط انتهى  
 والمبرج الشديد قال في القاموس البرج الشدة والشربو برح المحبي وغيره مائة الاذى ونحوه الشوق فوجهه  
 وبرج كسحاب المتسع من الارض لازرعهم ولا شجر ولا راح أي لا ريب وبرج الخفاء كسمع ونزع اه قوله سلطانا  
 أو لسا هذا قولهما وقال الامام الاكراه لا يتحقق الا من السلطان وهذا الاختلاف عدس وزمان لا اختلاف  
 حجة وبرهان والقوى على قواهما حوى عن الخائفة واللص الا ارق ونبث قاموس (قوله أو نحو) كازوج  
 زوجته وفاقا على ما فهمه البرازي أو على احدى روايتين كافي شرح النظم الوهبي للعلامة عبيد البروقامه  
 في المنع ولو كان مبيلا لم يحتمل وهو مطلق يجوز اكراهه وبطاع أو كان رجلا مجنونا مختلط العقل وهو مطلق  
 يجوز اكراهه فلو أكره رجلا يقتل أو يتلف عضو على قتل رجل فقتله فانه لا قود على التنازل ولاديه فلا يحرم  
 الميراث ان كان وارثا والدية على عاقلة الذي أكرهه في ثلاث سنين اه مكى (قوله في الحال) فان غاب المكره من  
 بصر المكره يزول الاكراه هندية (قوله بغلبة ظنه) فان غلب على ظنه أن لا يفعله لم يكن مكرها حوى (قوله  
 ليصير محبا) فاصر على أحد قسمي الاكراه (قوله متلفا نفسا) الاولى أن يقول تلف نفس أو عضو ولانه هو المكره  
 به (قوله أو عضوا) كذا بعض العضو كاتلاف أخته شرب لالية (قوله أو موجبا لعدم الرضا) أي بدون فساد  
 اختياره قال في شرح الوقاية ثم الاكراه نوعان أحدهما أن يكون دفن الرضا وهو أن يكون بالحبس أو بالضرب  
 والثاني أن يكون فساد الاختيار وهو أن يكون بالقتل أو قطع العضو وفوت الرضا أي من فساد الاختيار  
 ففي الحبس أو الضرب يفوت الرضى ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل لا رضا ولكن له اختيار غير صحيح بل  
 اختيار فاسد اه وموجب القم قد يكون حبسا وقد يكون ضربا قال في التبيين وقد رما يكون من الحبس  
 اكرها ما يجبي به الاعظام البين ومن الضرب ما يحدث منه الالم الشديد وليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص  
 منه لان نصب المقادير بالرأى ممتنع بل يكون ذلك مفوضا الى رأى الامام لانه يختلف باختلاف أحوال الناس  
 فتم من لا يضتررا لا يضرب شديد وحبس مديد ومنهم من يضترر بأدنى شيء كالشرفاء والرؤساء يضتررون  
 بضربة سوط أو دمر لانه لا سيما في ملا من الناس أو بحضرة لسلطان فيثبت في حقه الاكراه بمثل لانه فيه  
 هو انا وذا أعظم من الالم اه قوله ما لحقه (قوله الاكراه واقع) حيث ينفذ بغير وجه شرعى فلو كان بحق لا يعدم الاختيار  
 شرعا كالعنين اذا أكرهه القاضي بالفرقة بعد سبى المدة ألا ترى أن المديون اذا أكرهه القاضي على بيع ماله نفذ  
 بيعه والذي اذا أجبر على بيع عبده المسلم نفذ بيعه أفاده المصنف (قوله كبيع ماله) وبأنى الاكراه في ذلك بغير

تمام وهو المحبي يتلف نفس أو عضو أو ضرب  
 مبرج والاقفانص وهو غير المحبي (وشروطه)  
 أربعة أمور (قوله الاكراه على ايقاع ما هتديه  
 سلطانا أو لسا) أو نحو (و) الثاني (خوف  
 المكره) بالفسخ (بقائه) أي ايقاع ما هتديه  
 في الحال بقائه فانه ليصير محبا (و) الثالث  
 (كون الشيء المكره به متلما نفسا أو عضوا  
 أو موجبا لعدم الرضا) وهذا أدنى مراتبه  
 وهو يختلف باختلاف خشن والارذل  
 الانشراف يغيرون بكلام خشن والارذل  
 رعا لا يغيرون الا بالضرب المبرج ابن كمال (و)  
 الرابع (كون المكره متمتعاً بما أكره عليه قبله)  
 اما لحقه (كبيع ماله)

الملي (قوله كاتلاف مال الغير) ولا يكون الا كراه فيه الا باخذ نوعيه وهو الملي كل ذي بعده (قوله متلف) تقدم  
انه مفقوض الى رأى الامام وأنه لا حذفيه وأن التصرفات المذكورة من البيع ونحوه تكون بغير الملي والضرب  
المتلف من الملي (قوله الاعلى المذاكرو العين) أى فيرجع الى المتلف (قوله أو حبس أو قيد مديدين) وحدهما  
ما يجي الا اعتقام السببه وفي البرازيه الا كراه بالحس المؤبد والقيد المؤبد لا يوجب الا كراه اذا لم يمنع الطعام  
والشراب لعدم الاضواء الى تلف نفس أو مال وانما يوجب غما وتناول المحرم لازالة الغم لا بهل وبه علم أن كلامه  
فيما يتربط له الملي ثم قال ومن المشايخ من قال لوذا انه يقع في قلبه أنه بالحس المذكور وبالجلس في بيت  
مظلم يخاف عليه التلف غما أو على عضو من أعضائه أو عينه لظلمة المكان بهل ومحمد لم يجعل الحس الذي في زمانه  
وهو المكث الجردا كراهها أما الحس الذي أحذوه اليوم فهو كراهه لانه تعذيب لا حبس مجرد اه (قوله  
بجلاف حبس يوم أو قيد) فيه إشارة الى أن الحس المديد ما زاد على يوم وكذا يستفاد من العيني والزبلي  
(قوله الا الذي جاء) يعلم أنه يتضرر بذلك فيكون مكرها بمثل لان ضرره أشد من الضرب الشديد فيفوت به الرضا  
انتهى مكي (قوله فسخ) أى بعد زوال الاكراه والفسخ في الاقرار بقوله كنت كاذبا فيه واه ضاؤه بقوله كنت  
صادق فيه فمستأنى (قوله بموت أحدهما) أى المكره والمكره بل يقوم وارث المكره بالفسخ فقامه في الفسخ  
وبقوم وارث المكره قامه في الرجوع عليه من التركة (قوله ولا بالزيادة المنفصلة) كالولد والخمرة ومن باب أولى  
عدم البطان بالمتصلة (قوله فلذا صار له حق الفسخ والامضاء) مستغنى عنه على أنه لا يصلح علمه لما قبله فان  
شرط الصحة اذا عدم كان العقد فاسدا وهو واجب الفسخ وسأني ان عقد المكره لمحقه الاجازة فليس كالفاسد  
من كل وجه وتقدم عن الدرر ان تصرفات المكره القولية تنعقد كالبيع الفاسد وما يحتمل الفسخ بفسخ ويبقى  
عن الهندية ما يفيد الفساد أيضا فقول به بعد ثم ان تلك العقود نافذة ان حل على أنها فاسدة قابلة للتعاقد فمقدمة  
للمالك بالا مضافا ما ذكرنا والافني كلامه منافاة وقول القهستاني ان عقود المكره لم تكن باطلة لا ينافي  
أنها فاسدة وقول صاحب الايضاح انها نافذة معناه أنها تنفذ للمالك بالا مضافا والافكيف بعدم شرط الصحة وتكون  
صححة ووقع في كلام المصنف تناقض في محلات عديدة وقد علمت ما هو الواقع من أنه فاسد غير أنه يخالف العقود  
النافذة في أحكام (قوله ثم ان تلك العقود) أى التي تحتل الفسخ نافذة أى تنفذ للمالك لانها لازمة لثبوت الخيار  
فيها للمكره بين الفسخ والامضاء وفي القهستاني وفيه إشارة الى أن عقود المكره لم تكن باطلة والى انه يلزم  
تصرفات المكره قولا وفعلالا اذا اجتمعت الفسخ فانه غير لازم وله الخيار بعد زوال الاكراه اه وفي الايضاح  
ثم ان تلك العقود نافذة عند امتثال الثلاثة وبما كره المشتري ان قبض وعند زفر موقوف بقبل الاجازة لا يفيد الملك  
فن قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد ضل عن سواء السداد اه (قوله وحينئذ) أى حين اذ حكمنا بالنفاذ (قوله  
بما كره المشتري) عند أهل المذهب الا زفر فانه لا يثبت الملك فيه (قوله فيصح اعتاقه) قال القهستاني باع مكرها  
والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض وأما في العكس فينفذ اعتاق كل منهما قبله وان اعتنقا معا قبله  
فاعتاق البائع أولى اه وعزاه الى الظهيرية (قوله وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه) كالتدبير والاستيلاء والطلاق  
فهستأني (قوله نقض) أى لوجود الرضا (قوله يعنى لزوم) أى انقلب صحيحا ولزم بحيث لا يكون خيار المكره  
وقوله لما صرح الخ قد علمت ما فيه (قوله والمعلق على الرضا والاجازة لزومه) فيه أنه تقدم أن الرضا شرط صححة  
فاذا وجد الرضا انقلب صحيحا ولزم (قوله كما حققه ابن الكمال) حيث نقل عن شرح الطحاوى أن عقود كلها  
نافذة الا أنه كان له حق الفسخ لعدم الرضا اه والظاهر أن المراد بنفاذها افادتها للملك لأنها صححة فقد ذكر ما هو  
صريح في الفساد وبما رته فان قبض غنمه أو سلم طوعا لم يفرع على ما فهم من التفسير السابق وهو أن تمام  
البيع بانقضاء لا به صحيحا وقوف على رضا البائع واجازته فبقبضه الفنى أو تسليمه البيع طوعا انقلب صحيحا  
لأنهم ما على الرضا والاجازة وفي البحر من كتاب البيوع محذور شروط البيع مانعه ومنها الرضا ففسد بيع  
المكره وشراؤه وفي المنار ونشرحه في ذكر بيع المكره مانعه الا انه يفسد أى يتعقد فاسدا لعدم الرضا الذي هو  
شرط النفاذ فلو اجاز به بعد زوال الاكراه صرحا أو لانه صحيح لتقام رضاه والفساد كان لمعنى وقد زال انتهى  
والله تعالى الهادى الى الموابف له الحمد (قوله ان ما لا يصح مع الهزل) كالباع والشراء والاجازة  
(قوله وما يصح) كالعتق والتدبير والطلاق (قوله يصح قبض الحامل) هو المكره قال في الهندية عن الهبط

(أولحن) تخصص (آخر) كاتلاف مال الغير  
(أولحن الشرع) كشراب الخمر والزنا  
(أولحن بقتل أو ضرب شديد) متلف لا يوط  
(أوسطين الاعلى المذاكرو العين) بزازية  
(أوحبس) أو قيد مديدين بجلاف حبس  
يوم أو قيد أو ضرب غير شديد الا الذي جاء  
درر (حتى باع أو اشترى أو أقر أو أجر فسخ)  
ما عقد ولا يطل حق الفسخ بموت أحدهما  
ولا بموت المشتري ولا بالزيادة المنفصلة وتضمن  
بالتعدي وسببه انه يستردون تدواته  
الملي بعد مان الرضا والرضا شرط الصحة  
هذه العقود وكذا الصحة لا تارة فافادة  
حق الفسخ والامضاء ثم ان تلك العقود نافذة  
عندنا (و) حينئذ (بما كره المشتري ان قبض  
فيصح اعتاقه) وكذا كل تصرف لا يمكن  
نقضه (ولزومه قبضه) وقت الاعتاق ولو لم يصر  
زاهدى لا تلافه بعقد فاسد (فان قبض غنمه  
أو سلم المبيع طوعا) قيد لانه كورين  
(نقض) به يفسخ لما تراضوا عقود المكره نافذة  
عندنا والمعلق على الرضا والاجازة لزومه  
لانفاذه اذا لزوم أمس وراه النفاذ كما حققه  
ابن الكمال قلت والناسيط أن ما لا يصح  
مع الهزل يتعقد فاسدا أقله باطاله وما يصح  
بصح قبض الحامل كما سيجي

مق حصل الاكراه بوعيد تلف على فعل من الافعال نقل الفعل من المكره الى المكره فيما يصلح أن يكون المكره آلة  
لامكره فصار كأن المكره فعل ذلك بنفسه وذلك كالاكراه على قتل انسان واتلاف ماله ومق كان الاكراه بوعيد  
تلف على قول من الاقوال ان كان قولاً يستوى فيه الجسد والهزل ويتعلق بئونه بالقول كالطلاق والعناق  
فحكمه أن يعتبر المكره آلة للمكره في حق الاتلاف لانه يصلح آلة للمكره وفي حق التلفظ الذي لا يصلح آلة فيه يعتبر  
مقصوداً على المكره وان كان قولاً لا يستوى فيه الجسد والهزل كالبيع والاجارة والافرار فحكم ذلك الاكراه فساد  
ذلك القول وكذلك اذا كان قولاً يستوى فيه الجسد والهزل الا أنه لا يتعلق بئونه بالقول فحكم الاكراه فساد  
كالزفة فانه يستوى فيها الهزل والجسد ولا يتعلق بئونه بالقول حتى ان من قصد أن يكفر يكون كافراً قبل أن  
يتلفظ فلا تصح ردة المكره اه بتصرف (قوله ان بقى) وان كان هالكاً لم ينمخ لان الثمن كان أمانة في يد المكره لانه  
أخذه باذن المشتري لا على سبيل التملك فلا يجب عليه الضمان اه (قوله يجوز بالاجازة والقولية والفعالية) الاولى  
التعبير بالزوم والافهون نافذ كما سبق الآن يقال المراد أنها تنفي الحرمة بالاجازة أما الفاسدة غيرها كما اذا باع  
درهما بدرهمين لا يجوز أصلاً أى وأما البيع الفاسد فلا يجوز ولا ينقلب صحيحاً بالاجازة وعلى ما قد مناه في  
جواز انقلابه صحيحاً بالاجازة (قوله وان تداولته الايدي) بخلاف غيرها من العقود الفاسدة لان الاسترداد  
ثم طلق الشراء وهذا الحق العبد أى المكره وهو موقوف على حجة وغنى الرب تعالى كرماني (قوله منه) أى من البائع  
المكره بالفتح (قوله تعتبر القيمة) أى اذا أعتقه المشتري ولم يرض البائع به بأن لم يجزه (قوله دون وقت القبض)  
بخلاف الفاسد فتعتبر القيمة فيه وقت القبض (قوله والرابع الثمن) أى اذا اكراه البائع والمشتري اذا اكراه المشتري  
(قوله لا أخذه باذن المشتري) أى أو البائع (قوله بخلافها) أى الصور الاربع (قوله وان لم يتوعدة) فاذا توعدة  
يكون اكراهها بالاولى قال في الهندية السلطان اذا هدّرجه لا وقال لا تقتلك وأنت شريك هذا الخبر  
أولاً وكلت هذه الميمنة وأما كلت لحم هذا الخبر تركن في سعة من تناوله بل يفترض عليه التناول اذا كان في غالب  
رأيه أنه لو لم يتناول لم يقتل فان لم يتناول حتى قتل كان آتياً في ظاهر الرواية عن أصحابنا وذو كشيخ الاسلام أنه آثم  
مأخوذ به الا أن يكون جاهلاً بالاجابة حال الضرورة فلم يتناول حتى يقتل يرجح أن يكون في سعة من ذلك  
فأما اذا كان عالماً بالاجابة كان مؤاخذاً كذا قال محمد رحمه الله تعالى فأما اذا كان في غالب رأيه أنه يمازحه  
بذلك ويهدده ولا يقتله لم يتناول لا يحال له التناول ويحكم رأيه في ذلك وكذا لو وعده بتلف عضو من أعضائه  
بأن قال لا قطع يدك وما أشبهه وكذا لو وعده بضرب مائة وطوما أشبه ذلك مما يخاف منه تلف نفسه أو عضو  
من أعضائه السلطان اذا اكراه رجلاً بالقتل على أن يقطع يد نفسه وسعه أن يقطع يده ان شاء فان قطع يده ثم خاصمه  
في ذلك فعل المكره القود ولو اكراهه بالقتل على أن يقتل نفسه لا يسعه أن يقتل نفسه ولو قتل نفسه لا يبيح  
المكره ولو قال السلطان لرجل ألق نفسك في هذه النار واللاقتلك ان كان الفاسد فنجومنها وقد لا ينجو وسعه  
أن يلقى نفسه فيها فان ألقى ومات فعلى الأمر القصاص في قول الطرفين وان كان بجح لا ينجو منها لكن له في القائه  
قابل راحة كان له الالتقاء فان هلك كان على الأمر القصاص عند الطرفين وعند أبي يوسف تجب الدية في مال  
الأمر ولا يغل هذا الملب وان لم يكن فيه قابل راحة لا يسعه أن يلقى نفسه فان فعل فهلك فهو هدر في قوله  
وشله لو قال ألقى نفسك في هذا الماء أو قال له اتقن نفسك من شاطئ جبل والالاقتلك غير أنه ان وجد أدنى  
راحة وسعه أن يلقى نفسه فان فعل وهلك فديته على العاقلة عند الامام وفي قول صاحبيه لا يسعه أن يلقى نفسه  
فان فعل وهلك فعلى الأمر القصاص وهي فرع القتل بالمثل اه مختصر او في الملتقى وشرحه ولو اكراهه بقتل على  
تردن جبل أو اقتحام أى دخول ناراً وما يهلكه وكل من هذه الثلاثة مهلك فله الخيار في الاقدام والصبر عند  
وقال لا يلزم الصبر وأبو يوسف مع الامام في رواية وكذا الخلاف لو وقت نار في سفينة في البحر ان صبرا حترق فله  
الخيار عند الامام وهو رواية عن أبي يوسف وعند محمد الثبات رواية واحدة اه (قوله يقتله الخ) هذا في الاكراه  
المجبى وهو الكامل (قوله أو تلف عضوه) الاولى حذف تلف ويحتمل أن يقرأ بالنصب عطفاً على محل الجرور (قوله  
فيحقق منه الاكراه) أى ان قدر على الايقاع كما سألنى اه حطبي وهذا احدي روايتين عن الامام وقال أبو يوسف  
اذا هدّها بما يحل به الام فهو اكراه معتبر وقال محمد اذا خلاها في موضع لا يمنع عنه فهو كالسلطان اه من شرح  
العلامة عبد البر ومثله للشرنبلالى (قوله اكراه المحرم) أى بالقتل بقربة ما بعده ومثله غيره من المجتبى فان قتل الصبي

(وان قبض) الثمن (مكره الا) يلزم (ورده)  
ولم يضمن ان هلك الثمن لانه امانة ورر ان  
يقضى في يده افساد العقد (لكنه يجازى بالاجازة)  
الفساد في أربع صور (يجوز بالاجازة)  
القولية والفعالية (و) الثمن أنه (بقض  
تصرف المشتري منه) وان تداولته الايدي  
(و) الثالث (تعتبر القيمة وقت الاتفاق  
دون) وقت (القبض و) الرابع (الثمن والمتمن  
امانة في يد المكره) لا أخذه باذن المشتري  
فلا ضمان بل انه بخلافها في الفاسد بزيادة  
(أمر السلطان اكراه وان لم يتوعدة وأمر  
غيره لا ان لم يعلم) الماء ور (بدلالة الحال انه  
لوم يمتثل أمره بقتل أو يقطع يده أو يضربه  
ضرباً يخاف على نفسه أو تلف عضوه) منية  
الماتى وبه يفتى وفي البزائية الزوج سلطان  
زوجته فيحقق منه الاكراه (أكراه المحرم  
على قتل صبي فأبى حتى قتل كان أجوراً)  
عند الله تعالى اشباه

فلا تثنى عليه في القياس ولا على الذي أمره وفي الاستحسان على القاتل الكفارة أتما لا صرف فلا تثنى عليه وإن كانا  
محرمين جميعا فعلى كل واحد منهما كفارة اهـ (قوله لا المشركي) فلو كان مكرها وهلك المبيع في يده من غير أنه  
لا يضمن وبهلك أمانته حموى عن الصغرى (قوله ضمن قيمته) ولو كان قبض البائع الثمن وفادته أنه لو كانت القيمة  
أزيد منه رجع البائع بالزائد (قوله ضمن قيمته للبائع) الأول حذفه والاقتصار على أنه أن يضمن أيا شاء (قوله  
تضمنه به قد فاسد) أي لتضمنه قبض تلك باختياره منه بعد فاسد اهـ مكى (قوله من المكره بالكسر) لأن  
المكره آلة فكلان المكره بالكسر دفع مال المكره بالفتح إلى المشتري (قوله رجع على المشتري بقيته) لأنه بأداء  
الضمان ملكه فقام مقام المال المكره فيكون ماله كماله من وقت وجود السبب بالاستناد (قوله نفذ أي جاز لما مر)  
الذي رتبه سيرة بلزم وعلمه بأن عقود المكره نافذة غير لازمة والحكمة السابقة لا تنتفي بالضمان بعد الهلاك بل  
بالتوبة وبعبارة الزيلعي ولو ضمن المشتري ثبت ملكه فيه فلا يرجع على المكره كالأمر بجمع غاصب الغاصب  
إذا ضمن ولأنه ملكه بالشراء والقبض لأنه اشتراه وهو مبيع حقيقة من كل وجه غير أنه توقف نفوذه على سقوط  
حق المكره في الفسخ فإذا ضمن قيمته نفذ ملكه فيه كسائر البياعات اهـ ولو عبر الزيلعي بالثبوت بدل النفاذ لمكان  
أوضح ولو افق صدر عبارته (قوله كل شراء بعده) الأولى أن يجعل هذه مسألة مستقلة موضوعها عند تداول  
الأيدي وما قبله موضوعه في مشتروا واحد والاسلام في ثبوت ملكه (قوله لو ضمن المشتري الثاني) أما لو ضمن  
الأول فينفذ الكل (قوله فيجوز ما بعده لا ما قبله) لأنه إذا ضمنه لم يسقط حقه لأن أخذ القيمة كاسترداد العين  
فتبطل البياعات التي قبله ويكون أخذ الثمن استرداد المبيع (قوله بخلاف ما إذا أجاز المالك أحد البياعات)  
ولو كان الجاز هو العقد الأخير أبو السعود (قوله لزوال المانع بالاجازة) بخلاف الكل اهـ (قوله أو ضرب) أي غير  
متلف إلا أن يقول لا ضربت على عينك أو ذكر كنهية (قوله إذا لا ضرورة في إكراه غير ملجئ) قال في المنع لأن هذه  
المحرمان انما يتباح عند الضرورة كإتيان المحصة إتيان المحرم فيما رواه ها ولا ضرورة عند عدم الخوف على النفس  
أو العضو وفي التفهيم قال بعض أئمة بلخ إن الحبس في زنا تالة عذاب فيباح تناول عند التديبه كإتيان  
الكشف وينبغي أن يباح عند التديب بأخذ كل المال اهـ (قوله بل فرض) مسائل الإكراه ثلاثة أقسام قسم  
العزيمة فيه الأقدام على ما أكره عليه ولو امتنع حتى قتل يأثم وهو ضرب الحر وتناول الميتة وما يجري مجراه وقسم  
العزيمة الامتناع والأقدام رخصة وهو إكراه الكفر وسب النبي عليه الصلاة والسلام وما هو ككفر  
أو استخفاف بالدين وقسم العزيمة الامتناع ولا رخصة في الأقدام عليه بحال وهو قتل نفس معصوم محترم أو قطع  
عضومه اهـ اتفاقا (قوله انما) لأنها في هذه الحالة مباحة وإلا لكانت النفس أو العضو بالامتناع من المباح  
حرام اهـ زيلعي (قوله خلفائه) قال في التبيين لأنه موضع الخفاء وقد دخله اختلاف العلماء وقصده في زعمه  
الاحتراز عن العصية وكان معذورا فلا يأثم اهـ (قوله بالخطاب) أي بالاحكام التكليفية (قوله في أول الاسلام)  
أي اسلام الخطاب (قوله كإتيان المحصة) أي الجماعة الشديدة فإنه يأثم إذا لم يتناول ما ذكر لأن الله تعالى استثنى  
حال الضرورة بقوله تعالى انما احترم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد  
فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم والمتمنى يكون حكمه أبا خلاف حكم المستثنى منه ولم يفصل بين أن تكون  
الضرورة بسبب المحصة أو الإكراه (قوله وقد وري) مراده به الامام أبو الحسن على التذوي (قوله وقوله معصوم)  
بالإيمان) أي نابت لم تتغير عقيدته اهـ (قوله نعم إن وري لا يكفر) بأن قصد بقوله كذرت بالله إخبارا كاذبا ولم يقصد  
الإنشاء حموى وكذا إذا شتم نبيا أمر بشتمه وقال انما خطر بيالي رجل من النصارى فإنه يكفر قضاء لا ديانة فهو متأنى  
(قوله لا ديانة) لأنه أتى بغیر ما أكره عليه حموى (قوله كذرت بديانة وقضاء) لأنه لما خطر له هذا أمكنه  
الخروج عما طلب منه وانعدمت الضرورة فكان طائعا اهـ حموى وبقي صورة ثالثة وهو أن يقول لم يخطر بيالي  
شي ولكن كذرت وقلي مطعون بالإيمان لا تبين منه استحسانا لأنه لما لم يخطر بياله سوى ما أكره عليه تحقق  
الضرورة وبه رخص وكذا لو أكره على وجود أصلي فان لم يخطر بياله شيء لم تبين وان خطر بياله أن يصلي لله  
مستقبلا وغيره ينبغي أن يقصد ذلك لأن الصلاة بدون استقبال تجوز عند الضرورة فان تركه وقصد الصلاة  
للصلب كقروبات امرأته لتركها المخرج اهـ وقد علم من هذا أن التوربة انما تلزم عند خطورها (قوله وبور)  
أجر الشهادة لأن خبيثا صبر حتى صلب وجماع صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء (قوله لتركها الإجراء المحرم)

(ولو أكره البائع) على المبيع (لا المشتري)  
وهلك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع (تضمنه  
بعقد فاسد) (و) البائع المكروه له أن يضمن  
أيا شاء (من المكره بالكسر) والمشتري  
(فإن ضمن المكره رجع على المشتري بقيته  
وإن ضمن المشتري نفذ) أي جاز لما مر  
(كل شراء بعده ولا ينفذ ما قبله) (لو ضمن  
المشتري الثاني مثلا أصدره ملكه فيجوز  
ما بعده لا ما قبله فيرجع المشتري الضامن  
بالثمن على بائعه بخلاف ما إذا أجاز المالك  
أحد البياعات حيث يجوز الجميع وبأخذ  
الثمن من المشتري الأول لزوال المانع  
بالاجازة (فإن أكره على كل مئة أو دم  
أو لحم خنزير أو شرب خمر) باكره غير ملجئ  
(يجب أن يضرب أو قتل ملجئ) إذا لا ضرورة  
في إكراه غير ملجئ نعم لا يجزى للشرب للنبهة  
(و) أن أكره على ملجئ (بقيل أو قطع)  
عضو أو ضرب مبرح ابن كمال (على الفعل)  
بل فرض (فإن صبر فقتل إثم) إلا إذا أراد به  
مقابضة الكفار فلا بأس به وكذا لو لم يعلم  
الإباحة بالإكراه لا يأثم لخفاؤه فيعذر  
بالجهل كالجهل بالخطاب في أول الاسلام  
أو في دار الحرب (كما في المحصة) كما قدمناه  
في الحج (و) أن أكره (على الكفر) بالله  
أو بسب النبي صلى الله عليه وسلم مجمع  
وقد وري (بقطع أو قتل وخص له أن يظهر  
ما أمر به) على لسانه وبورى (وقوله مطعون  
بالإيمان) نعم إن وري لا يكفر وبانت امرأته  
قضاء لا ديانة وان خطر بياله التوربة ولم يور  
كذرت بديانة وقضاء نازل وجلابسة  
(وبورى لو صبر) لتركها الإجراء المحرم

وقوله تعالى الامن اكره استثناء من قوله تعالى فعليه غضب من الله واهم عذاب عظيم وفي الآية تقديم وتأخير  
وتقدير ذلك والله أعلم من كفر باقية بعد ايمانه وشرح بالكفر صدق افعالهم غضب من الله واهم عذاب عظيم الامن  
اكره وقلبه مطمئن بالايمان فاقه تعالى ما أباح كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكراه وانما وضع عنهم العذاب والغضب  
وليس من ضرورة نفي الغضب عدم الحرمة وأما صاحب التبيين أنه انما يباح الاجراء حالة الاكراه دون غيرها  
من الاحوال حتى لو خطر بباله انه لو اكرهه العدو على كلمة الكفر لاجراء على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل  
من ساعته لانه رضى باجراء كلمة الكفر على لسانه من غير اكراه فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل  
اتمى وفيه أنه عبر بالخطور وهو غيره وأخذ بالخاطر وقوله فصار نظيره ما لو نوى أن يكفر في وقت في المستقبل  
رأيت سرى الدين في حاشيته قال عن المحقق سعدى في حواشي الهداية بعد نقل هذا الكلام عن الشارح وفيه  
بحث أقول وجه البحث ظاهر اذ على قوله رضى باجراء كلمة الكفر من غير اكراه منع ظاهره وتظهر بهما اذ نوى الكفر  
في المستقبل غير متجه اه (قوله كافساد صوم) محله ما لم يكن مسافرا قال في المبسوط لو كان مسافرا فصام في شهر  
رمضان فقتل له لا قتلنك أو تضررت فأبى أن يضر حتى قتل كان آثما اه وكذا لو كان مريضا بخاف على نفسه  
فأبى كل ولم يشرب حتى مات وقد علم أن ذلك يسعه بكون آثما وحل المصنف المسئلة الاولى بأن الله تعالى أباح  
الضرر في هذه الحالة (قوله وقتل صيد حرم) بإضافة صيد الى الحرم وقوله أوفى احرام عطف على حرم (قوله وكل  
ما ثبتت فرضيته بالكتاب) قال في التبيين وكذلك كل ما ثبتت حرمة برخص له عند الاكراه الكامل وهو المجهن  
وذلك مثل اتلاف مال الغير وفساد الصوم والمسئلة والجناية على الاحرام لان حرمة الكفر لا تحتل السقوط  
فلا تتصور الاباحة فيه أصلا وغيره وان احمله على لسان لم يوجد له ما يصدق به فالتحقق بما لم يحتل السقوط فثبتت بالاكراه  
المجهن وخصة لا باباحة مطلقة ولا يثبت بغير المجهن كالضرب والحبس اه (قوله يعني بغير المجهن) أشار به  
العناية الى أن القتل والقطع ليسا عقابا بل ما كان له ثبته وفي حكمهما كالضرب على العين والذكر وجب هذا  
الزمان كما قاله بعض أهل بلخ والتهديد بأخذ كل المال كما يحسنه الفقه ساني فليست اقل (قوله اذ التسكيم بكلمة الكفر  
لا يصل أبدا) هذا انما يصلح عليه لقوله سابقا لانه الاجراء المحترم فالاولى ذلك بل صفة (قوله ورخص له  
اتلاف مال مسلم الخ) هو في حكم الكفر وقد جده ما حافظ الدين في حكم واحد (قوله ويؤجر لوصبر) قالوا ان  
المضطر الى طعم غيره اذا امتنع صاحبه من بذله يجوز له أخذه من غير رضاه وبضمنه فان صبر حتى مات لم يأثم  
مكي (قوله لان المكروه بالفتح كالألة) وذلك لان فعل المكروه فيما يصلح أن يكون فيه آلة للمكروه ينقل الى المكروه فصار  
كأن المكروه بآثمه بنفسه فلزمه الضمان بخلاف ما لا يصلح فيه آلة حيث لا ينقل كالأكل والوطء والتكلم لانه  
لا يمكنه أن يأكل بغير غيره ولا أن يطأ بآلة غيره ولا أن يتكلم بلسان غيره سمى والا تلاف من الاقل لان المكروه  
يمكنه أن يأخذ المكروه بآثمه على المال فينتقله أفاده المصنف (قوله أوسبه) قال الفقه ساني فالتألف من المضمرات  
فبرخص به أي بالمجهن شتم مسلم وعن الظهيرية لو أكره على الاقتراف على مسلم برخصه أن يسبه اه (قوله وما لا يستباح  
بها) كسقي وفحرفين نفس والثانيها في ماء لتفرق والزنا (قوله خلافا لما في النهاية) قال في المنع اعلم أن صاحب  
العناية قال سواء كان الاثم بالغا أو غلا ما غير بالغ أو عاقلا أو مدونه أو قاعا لوقود على الآثم وهما الى النهاية وذكر  
أن صاحبها عزاه الى المبسوط قال ونسبه شيخ شيخني علاء الدين بن عبد العزيز الى السهو وقال الرواية في المبسوط  
بفتح الراء دون كسر ها ونقل عن أبي اليسرى مبسوطه ولو كان الآثم صبي أو مجنون لم يجب القصاص على أحد  
لان العامل في الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس بأهل للجواب اه وتقدم أن الدية تكون على عاقلة  
الصبي أو المعتوه الذي أكره في ثلاث سنين (قوله لان القاتل كالألة) وهذا قول الامام ومحمد قال في التبيين اه  
انه محمول على القتل بطبعه اشارة الى حياته فيصير آلة للمكروه فيما يصلح أن يكون آلة له وهو الاتلاف دون الاثم وهذا  
لان الآلة هي التي تعمل بطبعها كالسيف فان طبعه القطع عند الاستعمال في محله وكالتار فان طبعها الاحراق  
وكالماء فان طبعه الاغراق وباستعمال الآلة يجب القصاص على المستعمل فكذلك اهنا اه (قوله لاشبهة) أي  
شبهة اعدم في حق كل واحد منهما وقال زفر يجب على المكروه لان الفعل وجد منه حقيقة وحكا في حق  
الاثم فيجب القصاص عليه اه (قوله ولو اكره على الزنا) أي بالاكراه المجهن وأما بغيره فيجوز خلاف  
كما بان في القسمين بلا خلاف اه درمستي (قوله لان فيه قتل النفس بضياعها) لان ولها زناها لك حكما اعدم

ومثله سائر حقوقه تعالى كافساد صوم وصلاة  
وقتل صيد حرم أو في اجرام وكل ما ثبتت  
فرضيته بالكتاب اختيار (ولم يرخص)  
الاجراء (بغيرهما) بغير القطع والقتل يعني  
بغير المجهن ابن كمال اذ التسكيم بكلمة الكفر  
بغير المجهن (ورخص له اتلاف مال مسلم)  
لا يصل أبدا (ورخص له أوقطع) ويؤجر لوصبر  
أو ذي اختيار (وضمن) ربه المال (المكروه) بالكسر  
ابن مالك (وضمن) ربه المال (لا) برخص (قوله)  
لان المكروه بالفتح كالألة (لا) برخص (قوله)  
أوسبه أو قطع صومه وما لا يستباح بحال  
اختيار (وبقائه) القتل (العدم المكروه)  
بالكسر لو مكفاه على ما في المبسوط خلافا  
لما في النهاية (فقط) لان القاتل كالألة  
لما في النهاية (فقط) عليه ما وفاء أبو يوسف  
وأوجبته السانني عليه ما وفاء أبو يوسف  
عنهما لاشبهة (ولو اكره على الزنا لا يرخص له)  
لان فيه قتل النفس بضياعها لاشبهة لا يجب  
استدنا

من يريه فلا يستباح لضرة ما كافتل اه دور (قوله بل يغرم المهر) ولا يرجع عما نحن على المكروه لان منفعة الزنا حصلت للزاني اه شرح الوهبانية (قوله لكنه يقطع الحد في زناها) للشبهة وهل نأثم ذكر شيخ الاسلام اه نأثم بالتمكين فان لم تمكن من الزنا وزنى بها الا اثم عليها وقيل لا نأثم ولو مكنت هندية (قوله ظاهر تعليلهم) أى منع الرخصة للرجل في الزنا بالاكرام الملبى من أن فيه قتل النفس بضيا عها وتعليلهم الترخص لها بأن نسب الولد لم ينقطع عنها (قوله ان حكم اللواطة) أى من الفاعل والمفعول أى ولو برجل (قوله فتخص بالمجنى) في باب الاكرام من التنف لو أكره على الزنا واللواطة لا يسعه وان قتل اه فنع اللواطة مع انها لا تؤدى الى اهلاك الولد ولا تفسد الفرائض اه سرى الدين ونظار اطلاق انتفى بهم الفاعل والمفعول (قوله لانها لم تبح بطريق ما) بخلاف الزنا فانه رخص لها بالاكرام الملبى (قوله واكون قبحها عقليا) لان فيها اذلالا لله موعول ويأبى العقل ذلك وقد انضم قبحها العقلى الى قبحها طبعيا فانه محل نجاسة وفرت واخراج لا محل حرث وادخال وطهارة والى قبحها شرعا (قوله وصح نكاحه) لكن ما زاد على مهر مثله الا يلزمه قهـ ستافى (قوله لا بالفضل كنسرا قريه) ظاهره أنه لا يعتق عليه بالنسرا فله أن يفسخه وله أن يضييه ويخالفه ما فى الجوهره من أنه اذا أكرهه على شراذى رحم محرم منه عتق ولا ضمان على المكروه لانه أهـ رحمه على الشراوى والعتق اه وهو الذى نقله ابن الكمال عن البدائع وعلى عدم ضمان المكروه بأنه وصل للمعتق عوض وهو له الرحم (قوله ورجع بقيمة العبد) أى على المكروه لان الاكرام منسوب اليه والمكروه آله ف يرجع بقيمة العبد عليه موسرا كان أو معسرا لانه ضمان اتلاف وهو لا يختلف ما ولا يرجع المكروه على العبد عما نحن لان الضمان وجب عليه بفعله فلا يرجع به على غيره لكنه يقتصر على المأمور من حيث التلطف حتى كان الولاء له أبو السعد ثم محل الرجوع على المكروه اذ لم يقن المعتق خطري سالى الاخبار بالحزبة فيما مضى كذا وقد أردت ذلك لانشاء الحزبة فى الحال فانه متى العبد فى القضاء ولا يصدق لانه خلاف الظاهر ولا يعتق فيما يدينه وبين الله تعالى ولا يضمن المكروه له شيئا زعمه انه لم يقع العتق أما اذا قال خطري سالى ذلك ولم أرد به بل أردت الانشاء فى الحال أو لم أرد به شيئا أو لم يخطري سالى نى عتق قضاء وديانة ويرجع بقيته على المكروه وعلى هذه التفاصيل الطلاق أفاده صاحب التبيين (قوله ونصف المسمى ان لم يبطأ) لان ما عليه كان على شرف السقوط بوقوع الفرقة من جهتها بعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير المال من هذا الوجه فيضاف تقريره الى المكروه والتقرير كالايجاب فكان مثله انه يرجع عليه وقيد بالمسمى لانه ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة وقد سبق قوله ان لم يبطأ لانه ان وطئ لا يرجع لان المهر تنقزرها بال دخول لا بالطلاق زياي والمراد بالوطأ ما يعم الخلوة أفاده القهستاني (قوله ونذره) قال فى التبيين ولو أكره على التذرع ولزم لانه لا يحتمل الفسخ فلا يعمل فيه الاكرام وهو من الاثام هزاهن جاذ ولا يرجع على المكروه بما لزمه لانه لا مطالب له فى الدنيا فلا يطالب هو به فيها اذ لو كان له الطلب فيها الجبس فيكون أكـ كثر مما أوجب وكذلك العين والظهار لا يعمل فيها الاكرام لانها لا يحتمل ان الفسخ فيستوى فيها ما لجد والهزل وسواء كان العين على الطاعة أو على المعصية اه (قوله ورجعته وايلأوه وفيه فيه) قال الزيلعي وكذا الرجعة والايلأوه والنق فيهما باللسان لان الرجعة استدامة النكاح فكأن لحظة به والايلأوه يمين فى الحال وطلاق فى المال والاكرام لا يمنع كل واحد منهما ما والنق فيه كالرجعة فى الاستدامة ولو بان يضى أربعة أشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف المهر وليس له أن يرجع به على المكروه لانه كان متمكنا من النى فى المدة اه (قوله بقول أو فعل) فهو فى الدراية النقي وهو مخاف لما فى التبيين والدر من التقييد باللسان وفى الشربة لا يمين هو مثل الرجعة انشاء واقرا والظهار أن هـ امنه مانص على المتوهم لانه لو أكرهه على قربانها فقرها كان قبلا لان الفعل الذى مثل هذا لا يقبل الفسخ وحزره نقلا (قوله وما فى الحائنة من التفصيل) بين الحزبي فبصح اسلامه كرها بخلاف الذمى (قوله والاستحصان صحته مطلقا) قال العلامة عبد البر وهو نظير القياس والاستحصان فى الولد الذى ولدته المرأة بين المسلمين اذا بلغ مرتدا والمسلم فى صفه اذ بلغ مرتدا حيث يجبران على الاسلام ولا يقتلان استحصانا اه قال فى شرح الملقى وقد علمت أن العمل على الاستحصان الا فى مسائل ليست هذه منها فيكون المعقول على الاستحصان اه وفى الحموى وهو الشارح بخلاف ما لو أكرهه على الاسلام يصبر ما لم يوجد أحد الركنين وفى وجود الاتراحتل فرج جانب الوجود احتياطا فرجنا الاسلام لانه يعلو ولا يعلى عليه فى الحكم

بل يغرم المهر ولو طاعة لانها لا ينسقطان جميعا شرح وهبانية (وفى جانب المرأة رخص) لها الزنا بالاكرام الملبى لان نسب الولد لا يقطع فلم يضمن من جانبها بخلاف الرجل (لا يغيره لكنه يسقط الحد فى زناها لانها) لانه لما لم يكن الملبى رخصة لم يكن غير الملبى شبهة له فروع ظاهر تعليلهم أن حكم اللواطة حكم المرأة اعدم الولد فتخص بالمجنى الا أن يفرق بكونها أنسد حرمة من الزنا لانها لم تبح بطريق ما وليكون قبحها عقليا واذا لا تكون فى الجنة وعلى الصحيح قاله المصنف (وصح نكاحه وطلاقه وعنته) ولو بالقول لا بالاعمال كنسرا قريه ابن كمال (ورجع بقيمة العبد ونصف المسمى ان لم يبطأ ونذره) ويمينه ونظاره ورجعته وايلأوه وفيه فيه (أى فى الايلأوه بقول أو فعل) واسلامه ولو ذميا كما هو اطلاق كنسره من المشايخ وما فى الحائنة من التفصيل فقياس والاستحصان صحته مطلقا فليحفظ (بلا قتل لورجس)



وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان لم يعتقد فليس مسلم اه (قوله للشبهة) المتكينة وذروا القتل لاحتمال عدم الردة  
جوى ولو قال لاحتمال عدم اسلامه حقيقة أو لا كان أولى وبعبارة المنبع ولو أكره الكافر على الاسلام فاسلم  
فان كان حربيا يصح بالاجماع وان كان ذميا يصح اسلامه عندنا وهو استحسان والقياس أن لا يصح وهو قول  
الشافعي رحمه الله تعالى اه سري الدين (قوله ونوكيله بطلاق وعناق) فينفذ نصرت الوكيل ويرجع الموكل  
على المكره بما أناب عليه استعسانا والقياس أن لا يرجع لأن الاكراه وقع على التوكيل به وبه لا يثبت الاتفاق  
وانما يتلف بفعل الوكيل بعد ذلك باختباره وقد لا يفعل أصلا فلا يضاف الذلف الى التوكيل وجه الاستحسان  
أن غرض المكره زوال ملكه اذا باشر الوكيل فكان الزوال مقصودا وجعل ما فعل طريقا الى الزالة فيضمن  
ولا ضمان على الوكيل لانه لم يوجد منه الاكراه زياهي (قوله وما في الاشياء من خلافه) وهو عدم الوقوع بطلاق  
الوكيل وعناقه (قوله فقياس) وجه القياس أن الوكالة تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالبيع وأمثاله وجه  
الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انه قادم البيع ولكن يجب فساد فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط  
الفاصلة لا تؤثر في الوكالة لكنونها من الاسقاطات اه (قوله وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه) من حيث  
منع الصفة لأن الاكراه يفوت الرضا وفوات الرضا يؤثر في عدم اللزوم وعدم اللزوم يمكن المكره من الفسخ  
فالاكراه يمكن المكره من الفسخ بعد التحقق فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه مخ (قوله ثمانية عشر) هي  
طلاق ونكاح وبيعة وحلف بطلاق أو عناق أوظهار أو ايلاء أو عتق عبدا وإيجاب حج أو صدقة على نفسه وعفو  
عن دم عديم وجوب له وقبول طلاق على مال لو أكرهت واسلام نسرا في والتدبير والاستيلاء والرضاع واليمين  
والنذر (قوله نظاما) هو صاحب النهر ونظم الكمال بعضها فقال

يصح مع الاكراه عتق وبيعة • نكاح وإيلاء طلاق مفارق  
وفي مظهار واليمين ونذره • وعفو واقتل شاب منه مفارق

قلت وما عدا هذه المذكورات يرجع اليها (قوله لا يصح مع الاكراه ابرأؤه مديونه) لانه اقرار بفراغ الذمة انتهى  
قوله الخبار عند زوال الاكراه ان شاء أمضاء وان شاء فسخه (قوله لأن البراءة لا تنصع مع الهزل) أي فيؤثر فيه  
الاكراه (قوله على طلب الشفعة) الاولى عن وبه عبر في الخاتمة وهو في نسخ كذا (قوله لا تبطل شفعته)  
أي اذا طلب عند التمكن قال في الهندية ولو أكره على تسليم الشفعة بعد طلبها كان تسليمه باطلا ولو كان الشفيع  
حين علم به أراد أن يتكلم بها فأكراه على أن لا يخطب بالطلب يوما أو أكثر كان على شفيعه اذا خطب عنه فان طلب  
عند ذلك والباطل شفعته كذا في الظهيرية اه (قوله ولا ردنه بلسانه) لانه لا يكفر به من غير تبديل الاعتقاد  
(قوله فلا تبين زوجته) لأن النافذة غير موضوعة للفرقة والاكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد (قوله والقول  
له استحسانا) وجهه ما تقدم وقياس أن يكون القول لها حتى يفرق بينهما لأن كلمة الكفر يجب حصول اليقونة  
بما فيه مستوى في المعانع والمكروه مخ (قوله وقد مناهن التوازل خلافه) الذي تقدم عن وعن الجلالية  
التفصيل وهو أنه اذا ورى تبين قضاء لادبانه وان لم يقصد التورية مع خطوره تبين قضاء ودبانه وقد أفاد ذلك  
الزياهي وذكر الردة هنا مع اغتناء قوله سابقا وعلى الكفر بالله عنه ليقترع عليه قوله فلا تبين زوجته (قوله فقطعت  
يده أو قتل على ما ذكر) أي الاقرار وعلى معنى لام التمهيل ولا يجوز فعل ذلك به وقد ذكر صاحب المحيط ذلك بحكم  
بعم القاضي وعبارته ولو أكره على أن يقترع على نفسه بقصاص أو حد فأنزل لم يلزمه شيء فان أقيم عليه باقراره وهو  
معروف بما أقتر به الا أنه لا يثبت عليه لم يقتص من المكره استحسانا وضمن جميع ذلك في ماله وان لم يكن معروفا  
بذلك اقتص من المكره فيما فيه قصاص وضمن مالا قصاص فيه اه (قوله للشبهة) أي شبهة أنه فعل ما أقتر به (قوله  
فهو اكره) سواء كان أكرهه على البيع بالقيمة أو أقل أو أكثر والمعنى انه اذا باع في هذه أو فيما ذكره الشارح يكون  
مكرها فيضرب به زوال الاكراه بين الفسخ والامضاء (قوله ان كان شرابا لا يحل) وان كان يحل فلا اكراه فيه الا أن  
يكون لغیره وقوله وكذا الزنا وسائر المحرمات (قال في الهندية ولو أكره على أن يقتل مسلما أو زني ليس له أن يفعل  
أحدهما لان قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فان زنى حديقته استعسانا وعليه مهرها وان  
قتل المسلم يقتل الاحرار فلو كان الاكراه في هذه المسائل بحسب أوقيد أو حلق لحية لا يكون اكرها فان قتل المسلم  
يقتل القاتل قصاصا ولا يقتل الاحرار لعدم الاكراه ولو أكره الرجل على أن يقتل فلانا المسلم أو يتلف مال الغير

للشبهة كما في باب المرتد (وتوكيله بطلاق  
وعناق) وما في الاشياء من خلافه فقياس  
والاستحسان وقوعه والاصل عندنا أن شكل  
ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان  
ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ وكل مالا  
يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه وعندها  
ما باللب في خزانة الفقه ثمانية عشر وعندها  
في باب الطلاق نظاما عشرين (لا) يصح مع  
الاكراه (ابراؤه مديونه أو ابرأؤه كذبه)  
نفس أو مال لأن البراءة لا تنصع مع الهزل  
وكذا لو أكره الشفيع على أن يكت على  
طالب الشفعة فسكت لا تبطل شفعته (ولا  
ردنه) بلسانه وقلبه مملوء باليمان (ولا  
تبين زوجته) لانه لا يكفر به والتوكيله  
استحسانا وقت قد مناهن التوازل خلافه  
فعله قياسا فأسله (اكره القاضي رجلا  
ليقتل بسيفه أو قتل رجل بعد أو ليقرب بقطع  
يد رجل بعد فاقتر بذلك فقطعت يده أو قتل)  
على ما ذكر ان كان المقتر موصوفا بالصالح  
اقتص من القاضي وان منه ما بالسيرة  
معروف فاجب وبالقتل (لا) يقتص من القاضي  
استحسانا للشبهة خاتمة (قبل له ما أن تنسب  
هذا الشراب أو تبسج كره فهو اكره ان  
كأن شرابا لا يحل) كذا في (والافلا) قسبة قال  
وكذا الزنا وسائر المحرمات (صادره السلطان  
ولم يعين بيع ماله

كان له أن يأخذ مال الغير ولا يقتله سواء كان ذلك المال أقل من الدية أو أكثر لأن اتلاف مال الغير مخصص وليس بجراح فان قتل ذلك المسلم ولم يترك مال الغير يقتل القاتل لأن اتلاف مال الغير مخصص وقتل المسلم ليس بمخصص وان اتلاف مال الغير يضمن الآخر كذا في فتاوى قاضي خان وان أبي عن ماحق قتل فهو أفضل اهـ قوله فبما صح لعدم تعيينه (قوله طائع في البيع لأن اداء المال ينحق بطريق الاستقراض والاستهباب من غير بيع الجارية مثلا هندية (قوله بيع كذا) ظاهر كلامهم أنه لا يكون اكراهها الا بتعيين المبيع أما إذا أمره بطلاق البيع لا يكون اكراهها (قوله فقد صار مكرها فيه) أي ويبع المكره فاسد ولو اكراهه على بيع الجارية بألف درهم فبما عهدها بنائير قيمتها ألف درهم فسد البيع في قول علماء نازحهم الله تعالى هندية (قوله بالضرب) ظاهر اطلاقه بعم الضرب غير المبرح فالمراد الاكراه ولو غير ملجئ فالهبة بمنزلة البيع يؤثر فيه الاكراه غير الملجئ وفي فتاوى قاضي خان قيده بالضرب المتلف وعبارته كما في الهندية إذا اكراه الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق أو تبرئه كان اكراهها لا يصح صلحها ولا ابرأؤها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (قوله فليس باكراه) لأن كل فعل من هذه الأفعال جائز شرعا والأفعال الشرعية لا توصف بالاكراه (قوله منع امرأته المريضة) الظاهر أن المراهبة المرض الذي يحتاج في مثله إلى والدتها فأما المرض الخفيف فلا أن يمنعها عن الخروج فيه شرعا كما إذا كانت مهيضة بمثل الابوين أحد هذه أفعالها يظهر ويحزر (قوله فوهبت بهض المهر) وهبة الكل كهبة البعض (قوله الزفاف) أي الذهاب إلى بيت الزوج (قوله أنه استوفت منه ميراث أمها) هو مثال فثله اكراهها على أنها قبضت دينها منه (قوله لأنها في معنى المكرهة) هذه الآية تظهر فيما إذا أراد التزوج عليها أو التسترى فان ذلك مما يوجب صبرها ونظم ذلك صاحب الفتنارى الخيرية فقال

ومانع زوجته عن أهلها • اتهم المهر بكون مكرها

كذلك منعه والد نفسه • خروجها لبعولها من بيته

قال المصنف في تحفة الاقران ويؤخذ من هذا جواب حادثة الفتوى وهي ما لو تزوج ابنته البكر من رجل فلما ارادت الخروج إلى بيت زوجها منعها الاب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ما نصرت فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها فالحكم فيه عدم حصة الاقرار لكونها في معنى المكرهة لما ذكر من المنع والحماية بغلب في الابكار وبه أفق أبو السعود العمادى اهـ وأنت تعلم أن البيع والشراء والاجارة كالأقرار والهبة وأن كل من يقدر على المنع من الأولياء كالاب للعله الشاه فليس قيده أو كذا البكارة ليس قيدها كما هو مشاهد في ديارنا من أخذهم وورثهم كرها عليهم حتى من ابن ابن العم وإن بدوان منعت أضر بها أو قتلها اهـ (قوله المكره بأخذ المال) الأولى التعبير بملى (قوله لا يضمن ما أخذه الخ) قال في المبسوط لو أن امرأة رجلا بوعيد ذات حتى أعطى رجلا ماله وأكراهه لا يضمن ذلك حتى قبضه منه ودفعه فذلك المال عنده فاضمان على الذي أكراههما دون القابض وكذلك لو أكراهه القابض على قبضه ما يدفعه إلى الذي أكراهه فقبضه وضاع عنده قبل أن يدفعه إليه فلا ضمان على القابض إذا حلف بالله ما أخذه ما يدفعه إليه طأ ما أو ما أخذه الا برده على صاحبه إلا أن يكره على دفعه اهـ هندية (قوله فالقول للمكره مع عينه) لأنه ينفي الضمان عن نفسه وعنده قرينة على صدقه وهي اكراهه (قوله والدفع) أي إذا اكراهه على دفع ما عنده من نحو الوديعة للشخص (قوله انما يسه ما دام حاضر اعنده المكره) قال في الهندية ولو اكراهه بوعيد ذات على أن يأخذ مال فلان يدفعه إليه رجوت أن يكون في سعة من أخذه ودفعه إليه والضممان فيه على الأمر وانما يسه ما دام حاضر اعنده الا أن يكون في سعة ان يفعل ما هتد به لم يحمل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه على أن يرده عليه ان لم يفعل أو يفعل ما هتد به لم يحمل الاقدام على ذلك إلا أن يكون رسول الأمر معه لم يسهه الاقدام على ذلك كذا في المبسوط اهـ (قوله اكراهه على أكل طعام نفسه ان جائه لا رجوع) فان قلت بشكل بما إذا أكل طعام غيره مكرها بما جاء صاحب يضمن المكره لا المكره وان حصل النفع للمكره قلت المكره هنا أكل طعام المكره لا طعام الغير لأن الاكراه على الاكل اكراهه على القبض لعدم إمكان الاكل بلا قبض وكما قبض المكره صار قبضه منقولاً إلى المكره فصارت كأنه قبضه وقال له كل ولو غصبه وقال له كل لا يضمن كذا في فتاوى طعام نفسه لا يمكن جعل المكره خاصا قبل الاكل لأن ضمان الغصب يجب بإزالة اليد ولا تنص وترا لا زالة مادام

فبما صح (اعلم نعيته والحيلة أن يقول من ابن اعطى ولا مال لي فإذا قال الظالم بيع كذا فقد صار مكرها فيه بزازية (خوفها الزوج بالضرب حتى وهبته مهرها لم تصح) الهبة بالضرب حتى وهبته مهرها (وان هتد بها ان قدر الزوج على الضرب) وان هتد بها بطلاق أو تزوج عليها أو تسترى فليس باكراه خاتبة وفي مجمع الفتاوى منع امرأته المريضة عن المسير إلى أبيها إلا أن تهب مهرها فوهبت بعض المهر فالهبة باطلة لأنها كما المكرهة قلت ويؤخذ منه جواب حادثة الفتوى وهي تزوج بنته البكر من رجل فلما ارادت الزفاف منعها الاب إلا أن يشهد عليها أنها استوفت منه ميراث أمها فأقرت ثم أذن لها بالزفاف فلا يصح اقرارها إلا أن يشهد عليها المكرهة وبه أفق أبو السعود مفتى الروم قاله المصنف في شرح منظومته تحفة الاقران في بحث الهبة (المكره بأخذ المال لا يضمن ما أخذه) (إذا نوى) لا أخذ (وقت الاخذ أنه يرده على صاحبه ولا يضمن واذا اختلعا) أي المالا والمكره (في النية فالقول للمكره مع عينه) ولا يضمن مجتبي وفيه المكره على الاخذ والدفع انما يسه ما دام حاضر اعنده المكره والا لم يحمل زوال القدرة والالزام بالبرء منه وبهذا بين انه لا عذر لأعدوان الظلمة في الاخذ عند غيبة الأمير أو رسوله فليحفظه فروع • اكراهه على أكل طعام نفسه ان جائه لا رجوع

في يده أو في نفسه فتعذر إيجاب ضمان الغصب قبل الاكل في طعام المكره فصار آكل طعام نفسه لا طعام المكره  
 إلا أنه إذا كان شعبان لم تحصل منفعة فتدبر كرهه على اتلاف ماله ومن أكرهه على اتلاف ماله وأتلف ضمن  
 المكره اه مخ (قوله وان شعبان) الأولى عدم صرفه لزيادة الاتلاف والنون (قوله لا يسعه قول ذلك) ان كان هذا  
 اخبارا بالواقع للعصمة قطاها وان أريد الحكم على النبي بذلك فلا يظهر لأن الحكم يعلم من النبي لا من غيره  
 عليه قدبر (قوله وسعه) لأنه كذب وقول غير النبي ليس بحجة على الخلق فلذلك يسعه اظهار ذلك عند الاكراه  
 اه مخ (قوله لا تمناع الكذب) علة لقوله لا يسعه قول ذلك (قوله لم يحل) أي دفع الجارية لأن هذا ليس إكراهها  
 لها حتى يرضى لها الزنا ولم يكرهه على الدفع وأما الأسارى فآله قادري على تخليصهم أو تصييرهم على ما يشاءهم (قوله  
 أقتر بعقوبه مكرها) هو حال من فاعل أقتر وهذه المسئلة من جزئيات قول المصنف سابقا أول الكتاب وأقتر  
 فالمكره بعد زوال الإكراه مخبر بين الصبح والامضاء (قوله ظاهر القنية نعم) قال في الينابيع قال النقيب أبو الينابيع  
 ان هذا السلطان وصي يتيم يقتل أو اتلاف عضوا يدفع ماله إليه ففعل لم يضمن ولو حذره بحبس أو قيد ضمن  
 ولو حذره بأخذ مال نفسه ان لم يسل إليه مال يتيم ان علم أنه يأخذ جميع ماله ويترك البعض وفي ذلك ما يكفيه  
 لا يسعه التسليم فان فعل ذلك ضمن مثله وان خشي أن يأخذ جميع ماله فهو معذور فلا ضمان عليه ان دفع إليه  
 المال وان أخذ السلطان مال يتيم بنفسه فلا ضمان على الوصي في الوجوه كلها اه ولو قيل لرجل دلنا على  
 مالنا أو لنقتلنا فلم يفعل حتى قتل لم يكن آثما وان داهم حتى أخذوه فعوله ميسر (قوله اني مرافع)  
 أي ارفع أمرك للمحاكم ليستخلص ما عندك من مال فلان (قوله لتبرئ) الاوضح أن يقول ليبرئ أي ليبرئ الدائن  
 المديون عن الدين (قوله معنى) منه وب على التميز ومصور خبر المتداخا فالنزيل إلى قال المديون للدائن ارفع  
 إلى القبالة أي الوثيقة وأقر أنه لا شيء لك على والاقول ان في بدلته ذهب شمس الملك فدفع إليه القبالة وأقر أنه  
 لا شيء له عليه أجاب فحجم الاثمة ان هذا في معنى الإكراه وله أن يدعي دينه عليه وهذا جواب فحجم الاثمة البخاري وكان  
 جوابه هذا عقب صادرة شمس الملك وقتله وكان قد خبا أمواله عند الناس فكل من غزى عليه أخذوا واذى وطالب  
 ذلك بمجرّد الاخبار فكان زمن الخوف قال مصنف القنية فعلى هذا تخوفهم بالغزوة فبعد زمان القنية ونهني أن  
 يبعد عما إذا كان السلطان يقبل مثل ذلك ويتسلط ببيته اه بتصرف (قوله وصح في الاستحسان الخ) تقدم  
 حافيه فهو تكرر ارفع قوله واسلامه (خاتمة) لوقيل له لتشرين هذا الخبر أولاً لأن هذه الآية أمرت بقتل ابنك وأباك  
 أو لتبيحن عبدك هذا بألف درهم فباع فالباع جائز قياسا ما يمكن استصناع فقال البيع باطل وكذا التهديد  
 يقتل كل ذي رحم محرم ولو قال لتحبس رءبال في السجن أو لتبيع من هذا الرجل عبدك بألف درهم فباعه  
 فالباع جائز قياسا وهذا في كل ذي رحم محرم وفي الاستحسان ذلك كله إكراه ولا ينفذ شيء من هذه  
 التصرفات كذا في المبسوط والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الحجر) •

أورد الحجر بعد الإكراه لما أن فيه ما سلب الاستحسان لأن الإكراه أقوى لأن فيه سلبه عن له اختيار صحيح ولا بد  
 كماله بخلاف الحجر فكان أحق بالتقديم وحكي في القاموس تنليه وفي المصباح حجر عليه حجر من باب قتل  
 منه من التصرف فهو محجور عليه والنفقة يحذفون الهمزة تخفيفا ويقولون محجور وهو شائع والحجر بالكسر  
 أمقل والحجر حطيم كذا ومحاسن الحجر النظر والنفقة على المحجورين وقد يكون النظر والنفقة لنفسه كحجر  
 المديون والنفقة على قوله ما وجع المر بوض عن التصرف في الرهن وجع العبد حتى المولى اه كذا (قوله مطلقا)  
 ولو عن الذل أو عما هو مطلوب (قوله منع من نفاذ تصرف قولي) أي على وجه يقوم الغيبة مقام المحجور  
 عليه جوهره قال الاتقاني وفي اصطلاح الفقهاء عبارة عن حجر محجور وهو الحجر الحكمي الذي يصير تصرف  
 المحجور عليه غير منبذ حتى إذا باع وحصل القبض لا يفيد الملك وهو الفرق بين الحجر والنهي فان النهي يفيد الملك  
 بعد القبض كما في البيع الفاسد اه والمراد من النفاذ اللزوم فان عقد المحجور موقوف بالتصرف تصرف شخص  
 محجور فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ فأنشأه منسوخ  
 فأفاده انفسه ستاتي والمراد من التصرف القولي ما فيه ضرر أو ما القول الذي هو نفع محض فالصبي فيه كالبالغ  
 وله ان يصح منه قول الهبة والاسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذلك المعنوية لأن حكمه بعد البلوغ حكم

وان شعبان رجع بضمه على المكره لم يحصل  
 منفعة الاكل له في الاول لا الثاني قال أهل  
 الحرب النبي اخذوه ان قلت لست نبي تركك  
 والاقتل لك لا يسعه قول ذلك وان قيل ان غير  
 نبي ان قلت هذا ليس نبي تركك ليسك وان  
 قلت نبي قلناه وسعه لا تمناع الكذب على  
 الانبياء قال سري لرجل ان دفعته جاريةك  
 لا زنى بها - فقلت لك ألف أسير لم يحل أقتر بعقوبه  
 عليه مكرها لم يعتق في الاصح وهل الإكراه  
 بأخذ المال معتبر خبر ظاهر القنية نعم وفي  
 الوهبانية قال وان يقل المديون اني مرافع  
 لتبرئ قال الإكراه معنى مصور  
 وصح في الاستحسان اسلام مكره  
 ولا قيل ان يرتد بعد وجوب  
 (كتاب الحجر)  
 (هو ائمة) المنع مطلقا ونسرا (منع من نفاذ  
 تصرف قولي) لا فعلى

الصبي الحافل والحاصل أن الصبي الحافل له عبارة صحيحة فهو موضع محض كقبول الهبة والاستلام وفيما  
 هو متردد بين الضرر والنفع فانه صحيح العبارة في حق الانعقاد حتى تنقضي تجارته موقوف على اجازة الولي وفيما  
 هو ضرر محض كالطلاق والعناق فاسد العبارة أيضا في حق الانعقاد والتفاد جميعا اه (قوله لان الفعل  
 بعد وقوعه لا يمكن رده) حتى ان طفلا يوم ولدوا انقلب على حال انسان فان تلقه يلزمه الضمان وكذا الجنون الذي  
 لا يفيق اذا مرق نوب انسان يلزمه الضمان لان الانفعال لا تقف على قصد الصحيح لان ما يوجد حسا ومشاهدة  
 ولا إمكان لرد ما هو ثابت حسا بخلاف الافعال التي تستقطب بالشبهة كالحسد ودوا القصاص فان الصبا والجنون  
 يؤثران في الان الحدود والقصاص عقوبة والصبي والجنون ليسا من أهل العقوبة فحقت عنهم ما لقصور  
 في فعلهم ما لعدم القصد الصحيح اه غاية وقال في الدوران أثر التصرف القولي لا يوجد في الخارج بل أمر يعتبره  
 الشرع كالبيع وهو فاذ لم يوجد في الخارج جاز أن يعتبر عدمه بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح  
 فانه لما كان موجودا خارجا لم يجز اعتبار عدمه كسكا القتل والاف مال والا كان سقط اه (قوله بشكل  
 عليه الرقيق) أي على قوله لا فعلي (قوله لم نفع فاذ فعله في الحال) كما اذا استقرض مالا واستلمه فانه لا يؤخذ به  
 في الحال ويؤخذ به بعد العتق لانه وان كان من أهل الاتزام الا أنه لا يصح التزامه في حق المولى ويصح في حق  
 نفسه أفاذ ما خلف وفيه انه لا اشكال لانه ظهر في حقه الا أنه تأخر للمحال ولا ينقض الاشكال الا اذا لم يؤخذ به  
 أصلا كالقولي فتأمل وفي شرح الجوى فرع نفيس يحفظ ذكره الزيلعي في باب نكاح الرقيق أن العبد اذا تزوج  
 بغير إذن مولاه ودخل به الا يساع بالمهر بل يطالب به بعد الحرية لعدم صدور الاذن من المولى كما اذا لزمه الدين  
 بأقراره بخلاف ما لزمه بالانكاح لكونه غير محجور عليه في حق الفعل فيظهر في الحال اه فليتأمل وفي تكمله  
 الذي يرى أن العبد والجنون اذا أنلفا شيئا لزمه ما ضمنه في الحال وكذا في تكمله الطوري ومعه في رومه للمحال  
 أن المولى يلزم بأحد أمرين اما الدفع أو الفداء اه أبو الهود (قوله الاصل فيه ذلك) أي في العبد أن يؤخذ  
 بأضاله حالا (قوله لعنة) أي لوقت منته فمهي كاللام في قوله تعالى أقم الصلاة لذالك النعم واللام في قوله لقيام  
 المانع للعلة والمانع عو حق المولى لانه لو عمل به هذا الفعل حال البيع وفيه ابطال حقه (قوله وسببه صغر وجنون)  
 اعلم أن الله تبارك وتعالى خلق البشر أشرف خلق وجعلهم بكامل حكمته متساوتين فيما عاينوا من به عن الانعام وهو  
 العقل فيه بعد من بعد وقد ركب الله في البشر العقل والهوى وجعل في الملائكة العقل دون الهوى وجعل في  
 البهائم الهوى دون العقل فمن غلب من البشر عقله على هواه كان أفضل خلقه اما قاسي من مخالفة الهوى  
 ومكابدة النفس ومن غلب هواه على عقله كان أردأ من البهائم قال الله تعالى انهم الا كالانعام بل هم أضل  
 وجعل بعضهم مبلى بأسباب الردى كالرقيق والجنون العديم العقل والمعتوه الناقص العقل والصبي فثبت الحجر  
 على هؤلاء وكل ذلك رحمة منه ولطف اذ لو لا ذلك لكانت معاصيهم ضررا عليهم بأن يستعجز من معاصيهم ما لهم  
 باحتياله والرق ليس بسبب للحج في الحقيقة لانه محتاج كامل الرأى كالمتر غير أنه وما في يده ملك المولى فلا يصحونه  
 أن يتصرف لاجل حق المولى والانسان اذا منع عن التصرف في ملك الغير لا يكون محجورا عليه كالخمر لا يقال  
 انه محجور عليه مع أنه ممنوع من التصرف في ملك غيره والرق مجز حكمتي يتبها به الشخص لقبول ملك الغير عليه  
 والجنون داهي يحصل الدماغ باعنا على الاقدام على ما يصاد مقتضى العقل من غير ضعف الاعضاء وفي التلويح  
 الجنون اختلال القوة المعية بين الامور الحسنة والقبیصة المدركة لأمواقب بأن لا يظهر آثارها وتعتل أفعالها  
 اما نقصان جبل عليه دماغه في أصل الخلقة واما الخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما  
 لاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا اه والصبر  
 وصف الانسان من أن ولادته الى أن يبلغ الحلم بسبب عدم تكامل قوى بشرته الا أنه غير لازم لوجود الانسان  
 بدونه كادم وحواء ولاد داخل في مفهومه اتصور الانسان بدونه ولذا كان من العوارض وان كان وصفه أو ليله  
 ولا زماله غالب أفراده وادته به يوجب خلاف العقل بعينه من قام به مختلط الكلام في بعض كلامه كانه قسلا  
 وفي بعضه كالجنانين (قوله يعي اقوى) هو من كان جنونه مطبقا والضعيف هو من يجن ويفيق (قوله كافي المعتوه)  
 اختلفت في تفسيره اختلافا كثيرا وحسن ما قيل فيه هو من كان قایل اللههم مختلط الكلام فاسد التدبير الا أنه  
 لا يضرب ولا يشتم كما يفعل الجنون اه تبين (قوله وحكمه كميز) في نصرت فانه وفي رفع التكليف عنه اه زيلعي

لان الفعل بعد وقوعه لا يمكن رده فلا يصح  
 الحجر عنه قلت بشكل عليه الرقيق اتع فاذ  
 قوله في الحال بل بعد العتق كما صرح به في  
 المدائع اللهم الا أن يقال الاصل فيه ذلك  
 لكنه أخر لعنة لقيام المانع فتأمل (وسببه  
 صغر وجنون) يعي اقوى والضعيف كافي  
 المعتوه وحكمه كميز كما سيجي في (الأدوية) وري



في نسخ أبي حفص وفي نسخ أبي سليمان أنه قوله ما قال أبو يوسف هو ضامن وهو الصحيح اه يرى من الذخيرة  
ولو أنف مال غيره بلا سمي ايداع أو اقراض ضمن بالاجماع اه شرح تنوير الاذهان (قوله وما أودع عنده  
بلاذن وليه قيد بدم الاذن لانه لو أذن له وليه في أخذ الوديعة يضمن اتفاقا كما في المصنف والاولى حذف قوله  
بلاذن وليه ويكون قوله به بلاذن راجعا الى المسائل الاربع واحتزبه عما إذا أودع عند أبيه فانه  
يضمنه وأطلق عدم الضمان في الوديعة وهو مقيد بما سوى الرقبى أما هو إذا أودعه واستهلكه يضمن إجماعا يرى  
عن البدائع (قوله وما أعير له وما بيع منه) لانه ضمان عقد عندهما والصبي ليس من أهل الزام الضمان وعند  
أبي يوسف ضمان فعل وأنه من أهل التزام الفعل قنية (قوله ما إذا أودع صبي محجور عنه) قال في جامع الفصولين  
وهي من مشكلات ايداع الصبي قات لا إشكال لانه انما يضمنها الصبي أي في الصور المستثناة للتسلط من  
مالكه او من له يوجد اه أشباه (قوله وهي ملك غيرهما) أي وقد أودعه بغير إذن المالك وفي البيهري عن منية المفتي  
لو أودع عبد محجورا مالا ودفعه الى مثله لم يضمن الا قول ما لم يمتنع وليس له ضمن الثاني اه (قوله ولا يجبر على  
حزم مكاف بسفه) وفي نسخة بحذف على وهذا عند الامام قال الاتقاني وجه قول أبي حنيفة الكتاب والاجماع  
والله يقول ثم قال وأما الاجماع فهو أن السفيه إذا أطلق أو أعتق أو تزوج يصح منه هذه التصرفات بالاتفاق  
وكذا إذا أقر على نفسه بالحدود والتعاصيص صحيح بالاتفاق فلو كان محجورا عليه لم يصح تصرفه فانه أصل السلب  
ولا يثبت فإذا صح تصرفه في النفس وهي الأصل وجب أن يصح تصرفه في المال وهو التبع بالطريق الاولى بدلالة  
الاجماع (قوله هو تذيير المال الخ) قال القهستاني السفه بتقنين في اللغة الخفة وفي التريعة تذيير المال وان لافه  
على خلاف مقتضى العقل والشرع فان تكاب غيره من المعاصي كشرب الخمر والزنا لم يكن من السفه المصطلح  
في شئ اه وفي شرح الحوى السفه العمل بخلاف موجب الشرع وتباع الهوى وزل ما يدل عليه الجبا والسفه  
من عاداته التذير والاسراف في النفقة وأن يتصرف تصرفا لا اغرض أو لغرض لا يمتد له قلاءه من أهل الديانة  
غرضه مثل دفع المال الى المغنين واللعاين وشراء الجمادات الطيارة بمن غال والغبن في التجارة من غير محجة اه  
ونحوه للز يلى والمراد أنه كان رشيدا ثم سفهه أما إذا بلغ سفيه فقد ذكر في الذخيرة انه يمنع عنه ماله ما لم يبلغ حسبا  
وعشرين سنة عنده وقال لا يمنع عنه ماله مادام السفه ذات الحول أو السهود قال في الاشباه ولم أر حكم شهادة  
السفيه ولا شك أنه ان كان مضيعا لماله في الترفه وفاسق لم يقبل شهادته وان كان في الخير تقبل شهادته وعند  
الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يجزى وجوه الخير واختلف في المفلس فقال الامام لا يجزى بافلاس بل يجزى الى ابن  
لا يظهر له مال فيخرج ولا يحول بينه وبين غرمائه وقال اذا أفلس حيل بينه وبينهم الا أن يبرهنوا أن له مالا اه  
وفي الهداية وقال اذا اطلب غرماء المفلس الجرع عليه جرع القاضي عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقراض حتى  
لا يضر بالغرماء وباع ماله ان امتنع المفلس من بيعه وقسمه بين الغرماء باطله من عندهما (قوله فيجبر عليه عندهما)  
مستدرك مع ما يأتي مع عدم صحة التفرع أيضا اه حلي (قوله وفسق) أي من غير تذيير مال فان الفاسق أهل  
لولاية على نفسه وأولاده عند جميع أصحابنا وان لم يكن حافظا لماله قهستاني وهذا يشهد أن الفاسق يغير محجور  
عليه اتفاقا وهو الذي تفيد عبارة الزيلعي والبرهان والدرر قال فيها والرشيد عندنا هو الرشيد في المال فاذا بلغ  
مصلحة لماله لا يجبر عليه ولو فاسقا عندنا وعند الشافعي وفي الدين أيضا اه (قوله ودين) قال في الهندية الجبر  
بسبب الدين أن يركب الرجل ديون تستغرق أمواله وتزيد على أمواله وطلب الغرماء من القاضي أن يجبر عليه  
حتى لا يهرب ماله ولا يتصدق به ولا يقر به لغريم آخر فالقاضي يجبر عليه عندهما ما يوعدهم جرمه حتى لا تصعب حبه  
ولا صدقته بعد ذلك وعند أبي حنيفة رجه الله تعالى لا يجبر عليه ولا يعمل جرمه حتى تصح منه هذه التصرفات  
اتبع وفيها ثم لا خلاف عندهما أن الجبر بسبب الدين لا يثبت الا بقضاء القاضي واختلاف في الجبر بسبب الفساد  
والسفه قال أبو يوسف ف رجه الله انه لا يثبت الا بقضاء القاضي أيضا وعند محمد يثبت الجبر بنفس السفه ولا يتوقف  
على القضاء اه محيط وفي ذكر الفساد الذي هو الفسق نظر لما مر وأما القهستاني أن المشايخ اختلفوا في الجبر  
بالدين هل هو خلاف مبتدأ أم مبني على القضاء بالا فلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالا فلاس ثم الجبر بنا عليه  
عند لان القضاء بالا فلاس لا يقتضي حال الحياة خلافا لما في شرط لصحة القضاء بالجبر عندهما القضاء بالا فلاس  
ثم الجبر بناء عليه والجبر بالسفه بجميع الأموال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في مال حدث

وما أودع عنده بلاذن وليه وما أعير له وما بيع  
منه بلاذن وبسفه من ايداعه ما إذا أودع  
صبي محجور عنه وهي ملك غيرهما فالاصل  
تضمن الدافع أو الاخذ (ولا يجبر على حزم  
مكلف بسفه) هو تذيير المال ونضيبه على  
خلاف مقتضى الشرع أو القتل درر وفي  
الخبر كان يصر فيه في بناء المساجد ونحو ذلك  
فيجبر عليه عندهما ونماه في فوائد دين  
الاشباه (وفسق ودين)

قوله

لما في

بعده بالكسب اه (قوله وغفلة) حال في الكافي واما الجرب بسبب الغفلة وهو ان لا يدون مفسدا ولكنه سليم القلب  
لا يهتدي الى التصرفات الراجحة ويهتدي في التجارات ولا يصبر عنها فان القاضى يحجر على هذا المكاتب اه وفي المغرب  
رجل مقفل على صيغة اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه ولا تقبل شهادته والظاهر ان المقفل في  
الجريدة في الشهادة وهو انه في الجرح من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادات من لا يذكر ما يراه او يسمعه  
ولا قدرته على ضبط المشهود به اه اشباه (قوله بل يمنع مفت ما جن) من الجحون والاسم المجانة بالضم فم ما  
وفي الجهره بمن النسي بمن يجوزنا اذا صلب وغلظ وقوله من رجل ما جن كانه اخذ من غلط الوجه وقوله الحياه  
وايس يعرف محض اه وانما عبر بالمنع وغيره بالاسلوب اشاره الى انه ليس به حقيقة كما ياتي التنبه عليه (قوله  
يعلم الحيل الباطلة) ولا ياتي بمباينة من تحليل الحرام او تحريم الحلال زيلعي (قوله وطبيب جاهل) وهو الذي  
يسقى المريض دواء مهلكا علم به أولا واذ اقوى عليه الدواء لا يقدر على ازالته ضرره اه منع زيادة من الزيلعي  
(قوله ومكارم فلس) وهو الذي يتقبل الكراء ويؤجر الجال وليس له جال ولا يظهر يعمل عليه ولا له مال يشتري به  
الدواب والباس يعتدون عليه ويدفعون الكراء اليه ويصرف هو ما اخذ منهم في حاجته فاذا جاءه او ان الخروج  
يحتقن منه ذهب اموال الناس وتنفون حاجتهم من الغزو والحج لان دفع الضرر العام واجب وان كان فيه الحاق  
الضرر الخاص اه منع قال السيد الخوئي في شرحه واسباب الجبر ثلاثة وهي ما ذكر من الضر والرق والجحون  
وقه الحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى وهي المفتي الما جن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد روى ذلك عن الامام  
كافي البيان والحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخرى المتكروا وارباب الطعام اذا تعذروا في البيع بالقيمة ذكره في المحظر  
وما لو اسلم عبد لذي وامتنع من بيعه بعه القاضى ذكره ابن فرشته في شرح الجمع في الجبر وراى على قوله ما السفيه  
والمقفل والمديون قال الشيخ ابن الضياء في شرح الجمع وما روى عن الامام انه كان لا يرى الجبر الا على ثلاثة  
المفتي الما جن والطبيب الجاهل والمكاري المفسد فليس المراد حقيقة الجبر وهو الما جن الذي يمنع نفوذ  
التدبير الا ترى ان المفتي لو اتى بعد الجبر واصاب في القوي جاز ولو اتى بعد الجبر وأخطأ لا يجوز وكذا الطبيب  
لو باع الادوية بعد الجبر فغذيعه فدل انه ما اراد به حقيقة الجبر وانما اراد المنع الحسي بان يمتنع من عملهم حسا  
لان المفتي الما جن يفسد اديان المسلمين والطبيب الما جن يفسد اموالهم فانه انما جبر الابل وليس  
له ابل ولا يظهر يعمل عليه ولا مال له اه (قوله) فانما الناس يعتدون عليه ويدفعون اموالهم لاجل الكراء  
ويصرفون هو ما اخذهم في حاجته فاذا جاءه او ان الخروج يحتقن فيضيع اموال المسلمين ففساد هذا الشخص متعذ  
الى العامة ايضا كخوبه والحق الضرر الخاص لدفع الضرر العام جاز فمكان منهم عن ذلك من باب الامر  
بالمعروف والنهي عن المنكر لان باب الجبر لا يلزمه التناقض كذا في البدائع اه (قوله به اي بقوله ما يفتي)  
وفي التوضيح والفتاوى قوله ما ههنا في وجدي بعض الهوامش عن الشر بلالي كيف يفتي بقوله ما في الجبر وقد  
اختلفنا فيه محمد بن محمد بن محمد بن يوسف بقضاء القاضى اه قلت اذا جبرنا على الفاعلة التي قدمها المصنف  
اول كتاب القضاء من عمل القاضى والمفتي على قول الامام ثم ابي يوسف يكون الاعتماد على قول ابي يوسف  
واعتمد قول الامام المحبوبي وصدر الشريعة والمفتي وغيرهم (قوله كنهه) اي كطائل ليافع او بالغ وهو متوه  
اه تنوير الاذهان (قوله الا في نكاح وطلاق) ويلزمه مهر المثل لا الزائد عليه ولو طلقها قبل اسخول وجب نصف  
المسمى كذا في شرح الوهبانية (قوله وعقاق) ويسمى العتيق لواعقته في العصة ولو عن كفارة ولا يجوزنه عن  
تكفيره والسعاية قول ابي يوسف وقال محمد لا سعاية عليه كذا في الهداية وحكي صاحب الميسر  
الخلاف على غير هذا الوجه (قوله واستبدال) اي اذا استولدته صارت أم ولده فتعق بموته من كل ماله  
وقد في شرح الشر بلالي للوهبانية بكون الولد موجودا وان اقرب بالاسية لا ولد معها ولده تعق بموته  
من كل ماله وتسمى في قيمته بدمونه اه (قوله وتدير) فان مات المولى قبل ان يؤنس منه الرشد سمى في قيمته  
مدير الاله بموت المولى عتق فمكانه اعقته حال حياته فعليه السعاية في قيمته وهذا الغائب في قول من اوجب  
السعاية وهو محمد واما على قول من لا يوجبها فيحتاج الى بيان قاله العلامة عبد البر واستبدل الشر بلالي  
على عدم وجوب السعاية بأشياء ذكرها في شرحه فراجع ان شئت (قوله ووجوب زكاة) ويدفعها القاضى  
اليه لانه لا يرد من نيته ان يكون لها عبادة لا يمكن بيعت معه امين استبدال بصرفه في غير وجهه اه (قوله وج)

وغفلة (ب) يمنع (مفت ما جن) يعلم الحيل  
الباطلة لانه كنهه الرقة لتسبب من زوجها  
او سقط عنها الزكاة (وطبيب جاهل ومكار  
مفسد) وعنده ما يحجر على الخزانة (سفيه)  
والغفلة (ب) اي يقول ما (يفتي) صيانة  
لماله وعلى قوله ما (ب) الحق به (فيكون)  
في أحكامه كنهه (ب) ثم هذا الخلاف في  
تصرفات فتعمل الفسخ ويطلوها الهزل واما  
ما لا يجعله ولا يطلها الهزل ولا يحجر عليه  
باجتماع ذلك قال (الاف في نكاح وطلاق)  
وعتاق واسبدال ودمه بوجوب زكاة  
وقطية (وج)

نصرف مولى (ب) يعلى  
الذكر غفلة (ب) بعد



أى إذا كان قادرا على الزاد والراحلة وإذا أراد عمره لم يمنع من ذلك ولو أراد أن يقرن ويسوق الهدى لم يمنع من ذلك ولكن القاضى يضع مقدار النفقة والكراء والهدى على يد أمين يتفق عليه في الطريق وفي الميسر  
 التصريح بعدم التمكين من غير حجة الاسلام وعمره واحدة وهو في العمرة استحسان أخذ بالاحتياط في الدين  
 لا اختلاف العلماء في فرضيتها اهـ من شرح عبد البر (قوله وعبادات) المراد بها ما كان بدنيا كالصوم والصلاة  
 لا ما هو أهم من البدن والمال والمركب منه ما اعطفها على ما قبلها من عطف المباين لامن عطف الامم وذكر  
 السبكي في دياجته شرحه لتخصيص افتتاح أنه في كل موضع يدعى فيه أنه من عطف العام على الخاص يصح أن  
 يراد بالعام ما عدا ذلك الخاص فيكون من عطف المباين قال وهذا هو التحقيق وصرح بذلك سعدى اقدى فيما  
 علاقه على العناية اهـ أبو السعود (قوله وزوال ولاية أبيه وجده) أى فتكون ولاية ما تقدم للقاضى وهذا بخلاف  
 الصغير فان ولايتهما عليه ثابتة (قوله وفي صحة اقراره بالعقوبات) كما لو أقر على نفسه بوجود القصاص في النفس  
 أو في ماله أو غيرها اهـ جرى (قوله وفي الاتفاق) أى على نفسه وزوجه ومن يجب عليه نفقته من ذوى أرحامه من  
 ماله ذكره عبد البر وغيره وأما وقفه فتعال في الاشياء الباطل واختلافها فيما لو كان باذن القاضى فصحة البلطج  
 وابطالها أبو القاسم اهـ (قوله وفي صحة وصايا بالقرب من الذات) انما جازت لانها موافقة للحق يتقرب بها الى  
 الله تعالى وليس فيه سرف ولا ما يستحقه المسلمون فينفذ من الثالث لان الجبر نظره حتى لا يتلف ماله فينتلى  
 بالفقر الذى هو الموت الاحمر وهذا المعنى لا يوجد في الوصايا لان وجوبه بعده وأنه قد استغنى عن المال في أمر  
 دينه وفي اتنا ذها نظر لامر آخرته واكتساب النساء الجميل بعده واهـ من شرح عبد البر (قوله كماله) أى  
 غير مجبور ولا فاضل وبانغ اهـ حلي (قوله وفي كفارة كعبه) قال العلامة عبد البر لو نذر صدقة أو هديا أو طاهرا  
 أو حلق لا بدعه القاضى أن يكفر بالمال بل يصوم لكل يوم ثلاثة أيام وكذا صوم في كفارة الظهار والقتل  
 ولو اعتق عبده في كفارة ظهار رسمي في قيمته ولم يجز عن تكفيره ولا يجوز الا صومه كذا في خزائنه الا كل وغيرهما  
 (قوله والحاصل) مستغنى عنه بما قدمه قريبا (قوله ينفذ من المجبور) أى اجماعا (قوله وما لا يبيعه وشتراته  
 وهبته واقراره بالمال واجارته وما أشبه ذلك من التصرفات التى يلحقها الفسخ والنفذ) رر ذلك من المجبور  
 عليه كما لا يجوز من غير البالغ ومن العتوه اهـ عبد البر (قوله فان بلغ غير رشيد) ذكر الاكل في خزانته ادرك  
 اليتم لم يجز الوصى يدفع المال اليه بل يتأني ويجري به بالشئ بعد الشئ فان وجدته مصلحا دفع اليه ماله وان كان  
 ما جنى مفسدا اتأني بينه وبين أن يأتي عليه خمس وعشرون سنة ثم يدفع اليه ماله صلح أو لم يصلح وفي البدائع لا بأس  
 للولى أن يدفع اليه شيئا من أمواله ويأذن له بالتجارة للاختيار فان أنس منه رشدا دفع اليه الباقي أبو السعود  
 عن البيهقي (قوله فصع نصرته قبله) لا وجه للتفريع وعبارة الدرر ولو صح نصرته قبله اهـ فعبر بالواو التى  
 لا امتثال أو اعطف وانما صح نصرته لان البالغ العاقل لا يجبر عليه عند الامام وهذا منع للتأديب لا جبر  
 اهـ حلي من زيد (قوله وقال لا يدفع) ولو صار هرما كافى الدر المنقذ وثمرة الخلاف تظهر فيما اذا دفع اليه المال  
 بعد ما بلغ هذه المدة ففسد الا يضمن الوصى بالدفع اليه عنده خلا قالهما أبو السعود (قوله فان أنس) أى عرفتم  
 أو أبصرتم ذكره البكري في تفسيره (قوله هو كونه مصلحا في ماله) هو بمعنى قول صاحب التنقيح معنى الرشداً  
 ينفق فيما يجزى ويملك عما يحرم ولا يملك فيه بالتبذير والاسراف اهـ (قوله فقط) أى لا في دينه وقال الامام  
 الشافعى رضى الله تعالى عنه الرشداً بالصلاح فيما (قوله ولو فاسقا) تفسير لما استفيد من التقييد بقوله فقط  
 (قوله لا يبيع ماله) ولو عقارا بمن قليل حوى عن الفقيه وانما كان له حبه لان قضاء الدين واجب عليه  
 والماملة ظلم فيحبسه الحاكم دفعا للظلم وايضا لا للحق لمستحقه ولا يكون ذلك اكراه على البيع اهـ مخ (قوله  
 وقضى دراهم دينه من دراهمه) لان لادائن أن يأخذ بيده اذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدين فكان للقاضى  
 أن يعينه اهـ مخ (قوله استحسانا) والقياس أن لا يجوز للقاضى بيعه لان هذا الطريق غير معين لقضاء الدين  
 فصار كالعروض وقوله لاتحادهما في التنية أشار به الى وجه الاستحسان قال في المنع وجه الاستحسان انه ما  
 متحدان جنسا في التنية والمالية ولهذا يضمن أحدهما الى الآخر في الزكاة محتلفان في الصورة حقيقة وكما  
 اما حقيقة فظاهر وأما كماله لانه لا يجري بينهما بالفضل لاختلافهما فبالنظر لاتحادهما في التنية للقاضى ولاية  
 التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية لاخذ علاما بالشبهين بخلاف العروض لان الاعراض

(وعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي  
 صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق وفي صحة  
 وصايا بالقرب من الذات) (قوله وفي كفارة كعبه اشياء والحاصل  
 كماله) (قوله وفي كفارة كعبه اشياء والحاصل  
 أن كل ما يستوى فيه الهزل والجد يتقرب به الى  
 المحجور وما لا فلا الا باذن القاضى خاصة  
 (فان بانغ) العبي (غير رشيد لم يملك اليه ماله  
 حتى بانغ خسا وعشرين سنة فصع نصرته  
 قبله) أى قبل المقدار المذكور من المدة  
 (وبعد يملك اليه) وجوبه حتى لو نفعه منه  
 بعد طلبه ضمن وقيل طلبه لاضمان كما يفيد  
 كلام المجتبى وغيره فله شقنا وان لم يكن  
 رشدا (وقال لا يدفع حتى يؤنس رشده ولا  
 يجوز نصرته فيه) (والرشد) المذكور  
 في قوله تعالى فان أنس منهم رشدا (هو  
 كونه مصلحا في ماله فقط) ولو فاسقا قال ابن  
 عباس (والقاضى يجس الخزانة المديون  
 لبيع ماله لدينه وقضى دراهم دينه من  
 دراهمه) يعنى بلا أمره وكذا لو كان دينا  
 (وباع نانبه لدراهم دينه) وبالعكس  
 (استحسانا) لاتحادهما في التنية (لا يبيع  
 القاضى عرضه) (لا عقاره) للدين  
 (خلافا له ما وبه) أى بقوله ما يبيعهما  
 للدين (ينفق) اختبار وجهه في تنقيح  
 القدرى



على قول أبي يوسف أما على قول محمد فيصير من غير قضاء كما سبق وفي الهندية عن الخانية وإن بلغ التيم سفيها  
غير رشيد فقبل أن يحجر القاضي لا يصير محجورا عليه عند أبي يوسف وتنفذ تصرفاته وعند محمد يكون محجورا  
من غير حجر اهـ (قوله بل باطلاق القاضي) هذا مذهب أبي يوسف وعند محمد يرتفع بالرشد من غير اطلاق أفاده  
في الاشباه (قوله ينبغي تقديم بينة بقضاء السفه) قال في الظهيرية ولو أن رجلا كان صالحا ثم فسده بعد ذلك فحجر  
عليه القاضي وقد كان انسان اشترى منه شيئا فاختلف المحجور والمشتري فقال المشتري اشترى به منك حال  
ملاحك وقال المحجور بل اشتريته في حال الحجر فالقول للمحجور عليه وإن أقام جميعا البينة فالبينة بينة الذي  
يدعى الصحة ولو أطلق عنه القاضي فقال المشتري اشتريته بعدما أطلق عنك وقال المحجور بل اشتريته في حال  
الحجر فالقول للمحجور عليه نقل في الهندية فأفاد أن القول للمحجور عليه في الصورتين ومن القواعد أنه عند  
تعارض بينتي الصحة والفساد تقدم بينة الصحة وعند الانفراد تقدم بينة المثبت على قول الآخر فبحث مصنف  
الاشباه لم يوافق المقول وأفاد الشيخ صالح محشي الاشباه بحثا تفصيلا في المقام حمله أن الخلاف بين الخصمين  
إذا كان بعد الحجر ينبغي تقديم بينة الرشد لاسيما ثبتت خلاف الظاهر إذا الظاهر ابقاها ما كان على ما عليه كان  
فكانت بينة الرشد كثر اثباتا والبينات شرعت للاثبات وأما إذا كان قبل الحجر فالظاهر الرشد وبينة السفه  
ثبتت خلافه والبينة بينة من ثبتت خلاف الظاهر وفي ذخيرة المناظر ادعى زوال السفه وأقام البينة وادعى  
خصمه بقاء السفه وأقام البينة تقدم بينة زوال السفه لأن ثبت أمر لا يمكن ثباتا اهـ (قوله وفي الوهبانية)  
البيت الاقول ليس لفظ الوهبانية وهو

ولم يهطه مالا ليج تنقل \* ومن يدعى اقراره قبل يحجر  
أو البيع والمحجور قال بوقته \* فمن يدعى التأخير ليس يؤخر

فغيره الى ما ترى وهو حسن الا أنه كان ينبغي التنبيه عليه ومعناه كما قال شارحه الوهابي قال بعد ما صلح اني كنت  
أقررر وانما محجور على اني استهلك لك دراهم وقال وبالمال أقررر بذلك حال اصلاحك أو قال أقررر به  
حال افسادك ولكنه حق وقال المقر لم يكن ذلك - فافاد القول قول المقر لأنه أضاف الاقرار الى حالة معودة تنافي  
صحة الاقرار فيكون في الحقيقة منكر الامتقرا فيجعل القول قوله في ذلك وهو في هذا بمنزلة الذي لم يبلغ ولو قال  
بعد ما صلح قد كنت أقررر لك ذلك في حال الفساد وكان ذلك حقا فإنه يقتضى عليه بذلك وألحق المصنف به البيع  
أما لو وقفه على نقل أولانه فاسه عليه اهـ (قوله قبل يحجر) الطرف مضاف الى الجملة (قوله ولو باع) أي المحجور  
(قوله وقال) أي القاضي للمشتري لا تؤذ أي الثمن الى المحجور واحتراز به عما إذا أجاز البيع ولم ينه عن أداء الثمن  
اليه فان دفعه اليه جائزا لان في اجازته البيع اجازة لدفع الثمن كالوكيل في البيع فإنه وكيل في قبض الثمن (قوله  
يحجر) ضميره كضمير أذى المدعي تبرير رجوع الى المشتري ووجهه أنه لما نهاه صار حق القبض للقاضي فإذا دفعه  
للمحجور عليه بعد ذلك كأنه دفعه الى الاجنبي ولا خيار له المشتري في ذلك لانه ضيع ماله بالدفع اليه بعد ما نهاه  
القاضي فلا يستحق به منه تخفيفا ولا خيارا اهـ والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل بلوغ الغلام) •

البلوغ في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغر ولما كان الصغر أحد أسباب الحجر رأى وكان له نهاية  
وجب بيان انتهائه وهذا الفصل لبيان من قال القاضي عياض وغيره الغلام يقع على الصبي من حين يولد في  
جميع حالاته الى أن يبلغ ويطلق على الرجل باعتبار ما كان كما يطلق عليه شيخ باعبار ما يؤهل اليه وفي القاموس  
الغلام الطائر الشارب والكهل ضد أو من حين يولد الى حين يشب اهـ (قوله بالاحتلام) قال في المعدين الاحتلام  
جعل اسم المراهق النائم من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من أنواع  
النائم أكثر الاستعمال اهـ (قوله والانزال) أي بوطء أو بجملة عميرة (قوله والاصل هو الانزال) لأن الاحتلام  
لا يعتبر الا معه والاحبال لا يأتي الا به (قوله والجمارية) أي البنت وهي أنثى الغلام (قوله ولم يذكروا الانزال  
صريحا) أي فيها مع أنه لا بد منه في الاحتلام والاحبال (قوله فان لم يوجد منها شيء) أي عما ذكر ولم يعتبر بسلت  
العانة وروى عن أبي يوسف في غير رواية الاصول أنه اعتبر بسلت العانة وأما من روى في الحكم بالبلوغ فيه  
في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به وقال في الكشف في تفسير سورة النور وعن علي أنه كان يعتبر القائمة

ولا يرتفع الحجر بالرشد بل باطلاق القاضي  
ولو ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على  
السفه وبرهنا ينبغي تقديم بينة بقاء السفه  
أشبه وفي الوهبانية  
ومن يدعى اقراره قبل يحجر  
فمن يدعيه وقته فهو أجدر  
بأن يقرره قال لا  
تؤذ فيما إذا من بعد يحجر

(فصل)  
بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال  
والانزال والاصل هو الانزال (والجمارية  
بالاحتلام والحيض والحبل) ولم يذكر الانزال  
صريحا لانه قد يوجد منها (فان لم يوجد  
منها شيء)



معظم الباب في مسائل العبد زاد في التعريف واسقاط الحق أي حق المولى النابت له في رقبته اه جوى وهذا يقتضى أن اسقاط الحق لا يكون الا من المولى فيكون قاصرا على اذن العبد وليس كذلك كما يأتي وجهه القهستاني أيضا لما قبله (قوله أي في التجارة) أي التصرف في أنواعها (قوله لان الجبر لا يتنك عن العبد المأذون في غير باب التجارة) فليس له أن يتبرع ولا أن يعثر ولا أن يكفر بالمال (قوله واسقاط الحق) أي حق المنع لاحق المولى لانه يكون قاصرا على العبد ومع ذلك لا يسقط حق المولى لانه أن يأخذ من كسبه جبرا عليه اه ابر كمال (قوله وعند زفر والشافعي) هو فوكيل وانابة ثمرة الخلاف تظهر في صحة التقييد عندهما حتى لا يجوز للعبد أن يجاوز ذلك عندهما كالموكل فلا يملك الا ما أطلق له وعندنا تصرف بأهلية نفسه وانما يخلفه المولى في الملك فقط لتعذر ثبوته وفيما عدا ذلك هو كالخسران للمانع حق المولى وقد أسقطه والاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق اه زياحي (قوله ثم يتصرف العبد لنفسه بأهليته) عطف على متصيد من المعنى فان قوله الاذن فك الجبر معناه اذا اذن المولى يتنك الجبر فعطف على قوله يتنك قوله ثم يتصرف أقادما المصنف وقال في التبيين العبد أهل للتصرف بعد الرق لان ركن التصرف كلام معتبر بشرع عايد ورده عن تميز محل التصرف فانه صالحه للزام الحقوق وهما لا يفوتان بالرق لانهما من كرامات البشر وهو بالرق لا يخرج من أن يكون بشرا الا أنه جبر عن التصرف لحق المولى كيلا يطل حقه بتعلق الدين برقبته لضعف ذمته بالرق حتى لا يجب المال في ذمته الا وهو شاغل لرقبته فاذا اذن له المولى فقد أسقط حقه فكان العبد متصرفا بأهليته الاصلية اه (قوله فلا يتوقت بوقت) كيوم وإيلة وشهرو عام ولا مكان قهستاني (قوله تبرع على كونه اسقاطا) فان الاسقاطات لا تقبل التقييد كالطلاق والعناق (قوله ولا يرجع بالعهد) أي بحق التصرف كطلب الثمن وغيره والعهد مفعلة بمعنى مفعول من عهده لقيه وهو تبرع على كون تصرفه لنفسه أقاده القهستاني قال في التبيين لا يقال هو ليس بأهل لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون أهلا لبيعه وهو التصرف والسبب غير مشروع لذاته بل لحكمه فاذا لم يترتب عليه حكمه لا يكون مشروعا كطلاق الصبي وعناقه لانا نقول حكمه ملك اليد وهو أهل له كالمكاتب ولذا يقدم فيه حاجته من قضاء دينه ونفقته وليس للمولى أن يأخذ الا ما فضل منه بخلاف المستنهد به فانه لا يثبت فيه حكم ما في حق الصبي فلا يكون مشروعا ولا يقال لو كان اسقاطا لما ملكت منه لانا نقول ليس باسقاطا في حق ما لم يوجد فيكون النهي امتناعا عن الاسقاط فيما لم يوجد اه (قوله تبرع على فك الجبر) هذا ينافي سابقه وهو قوله تبرع على كونه اسقاطا لانه مفترق على المنترع عليه وهو قوله فلا يتوقت ولا حقه وهو التعليل (قوله علم اذنه في الانواع كلها) حتى لو أذنه بشرا البصر ونهى عن شراء البركان اذا بشرا البر وغيره وان لم يكن العبد متهذبا الى التصرف في غير البحر والسيد عالم به قهستاني ثم كون الاذن لا يخص اذا صدف الاذن عبد المحجور أم اذا صدف عبدا ساذجا ولا يخص حتى ان المولى اذا أذن عبده في التجارة ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به الطعام فاشترى العبد به رقيقا فانه يصير متهذبا لنفسه دون مال مولاه ولو نقد مال مولاه ليس للمولى أن يتبعه وان استهلك مال المولى ولكن يتبع البائع ويأخذه هندية عن الذخيرة (قوله لانه فك الجبر) أي والعبد يتصرف بأهلية نفسه وهي عامة (قوله لا فوكيل) مستغنى عنه بما تقدم (تنبيه) بشرط الاذن أن يكون العبد ممن يعقل التصرف ويقصده والاذن عن يملك التصرف يعا ورهنا واجارة ونحو ذلك ولا يشترط أن يكون مالك للرقبة حتى جاز الاذن من العبد المأذون والمكاتب والشريك معاوضة وعنا ناو الاب والجد والقاضي والمولى وحكمه ملك المأذون ما كان من قبيل التجارة فو توابعها وضرورتها وعدم ملكه ما لم يكن كذلك اه جوى (قوله ثم اعلم الخ) قال في الهندية والفاصل أنه اذا اذن له بالعقد المذكورة مرة بعد أخرى حتى يعلم أن مراده الربح يجعل ذلك اذا اذن له بعقد واحد يعلم منه أنه ليس مراده الربح لا يجعل اذا نافي التجارة بل يعتبر استخدا ما عرفا عادة حتى لو قال اشترى فابو به يصير مأذونا في التجارة ولو قال بيع فو بي هذا واشترى بفضه كذا يصير مأذونا أيضا ولو قال اذهب الى فلان وآبر نفسك منه في عمل كذا لا يصير مأذونا له في التجارة لانه امره بعقد واحد ولو قال آبر نفسك من الناس في عمل كذا صار مأذونا له في التجارة لانه لم يبين من يعامل منه فكان امره بالعام له مع الناس فيكون امره باعتد بخلاف اه وقال الاتقاني في توجيه كون الاذن في العمل الخاص يقتصر ولا يتم وجه الاستحسان الضرورة والضيق على الناس لان العبد لو جعل مأذونا به لكان القدر راضيا الامر على الناس

أي في التجارة لان الجبر لا يتنك عن العبد المأذون في غير باب التجارة ابن كمال (واسقاط الحق) المسقط هو المولى لو المأذون رقيقا والمولى لو صديقا وعند زفر والشافعي هو المولى لو صديقا وعندنا (العبد) نفسه فوكيل وانابة (ثم يتصرف) أي يتصرف بأهليته فلا يتوقت (بوقت) بوقت ولا يتنك (ولا يرجع) بكونه اسقاطا (فلا يرجع) بالعهدة على سيده (لشك الجبر) (فلا يرجع) بالعهدة على سيده (يولم) أو شهرا (صار) مأذونا مطلقا حتى يجبر عليه لان الاسقاطات لا تتوقت (ولم يتنك) من أنواع كلها (فأذن له في أنواع كلها) لانه فك الجبر لا فوكيل ثم اعلم أن الاذن بالتصرف النوع هو اذن بالتجارة



في العهدة قبل ترجع الى الامر وقيل الى العبد اه (قوله فيصح فيه أيضا) قال في التبيين ولو رأى المولى عبده  
 يشتري شيئا بدارهم المولى او ذنبه فلم ينه به بصره ما ذنبه فان نفذ الثمن من مال المولى كان للمولى أن يسهل عبده  
 ولا يبطل البيع بالاسترداد اه فقد صار ما ذنبه في نفس ذلك العقد وقد يكون مال المولى أحد النقيدين لانه لو كان  
 ماله مكبلا أو موزونا فاسترد المولى يبطل البيع ان كان معينا واذا لم يكن معينا واسترد المولى لا يبطل البيع ذكره  
 القاضي خان (قوله وعليه) أي على ما في الذخيرة (قوله فيفتقر) الاولى حذف الفاء (قوله الى الفرق) أي بين المبيع  
 الاول حيث لا يكون ما ذنبه بخلاف المشتري الاول فانه يكون ما ذنبه أي ويكون للمولى ان لم يسترد  
 الثمن قال المحوى وجه الفرق أنه في الشراء يدخل المبيع في ملكه فلا يتضرر بخلاف البيع فان المبيع يزول  
 عن ملكه فلا يجعل سكونه اذنا في ذلك البيع وعزا الى ابن ملك والبدائع وفيه أن في كل ادخال واخراجا وما اذا  
 استرد الثمن فقلوا لا يبطل البيع أي ويكون هذا الشراء ما ذنبه ويحتاج الى الفرق أيضا قال الحلبي واصل  
 الفرق ما ذكره في باب الفضولي من أن الشراء امرع نفاذا اه وجعل سري الدين العقد موقوف على اجازة المولى  
 أي فان اجازة بالقول نفذ وان ابطله بطل فليست اهل (قوله بلا قيد) بيان لما قبله وذلك بأن يقول أذنت في التجارات  
 أوفي التجار قول بقيد بشرائه بعينه أو بنوع من أنواعها اه مخ (قوله فيبيع ويشتري ولو بعين فاحش) قال الامام  
 الاسيحياني في شرح الكافي شراء العبد المأذون وبه بما يتغابن الناس فيه حالا أو أجلا أو سلبا جزئيا قوله هم  
 جميعا وكذلك بما يتغابن الناس فيه في قول الامام كان عليه دين أو لم يكن ولا يجوز في قوله ما اه مختصر الان  
 الغبن الفاحش جار مجرى التبرع حتى اعتبر من المريض من ثلث ماله ولا يجوز من الاب والوصى والقاضي من  
 مال الصغير والتبرع غير داخل فيه فلا يجوز وللأمام أنه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في  
 ضمن الشيء له حكم ذلك الشيء اطلانه في المختصر فمثل ما اذا نهى عن البيع بالغبن الفاحش أو طلق لما في البرازية  
 قال له لا تبعه فبغبن فاحش فباع فبغبن فاحش صحيح لانه لا يقبل التخصيص اه مخ وسوى هذا بين البيع والشراء في  
 الغبن الفاحش وقرق بينهما في تصرف الوكيل أي بخارجه البيع مطلقا وتعين شراؤه بمثل القيمة أو بما يتغابن  
 الناس فيه لان الوكيل يرجع على الامر بما يلحقه فكان الوكيل في الشراء متما في أنه اشتراؤه لنفسه فلما ظهر له الغبن  
 أراد أن يلزم الامر وهذا لا يوجد في تصرف المأذون لانه لا يرجع بما يلحقه من العهدة على أحد فكان البيع  
 والشراء في حقه سواء اه أبو السعود (قوله ويوكل بهما) أي بالبيع والشراء لانه من أنواع التجارة ولعله لا يتمكن  
 من مباشرة الكل فيحتاج الى المعين اه مخ (قوله ويرهن ويرهن) لانه من أنواع التجارة اذ هما ايقاف واستيفاء  
 ويتقرر ذلك بالهالك مخ (قوله لانه من عادة التجار) جعله في المنع له للاخير ويحتمل رجوعه الى الكل ويدل عليه  
 اقتصار الشارح (قوله وجب على عبده) لانه كانه اشتراؤه ببدل الصلح وله الشراء (قوله ويبيع من مولاه بمثل  
 القيمة) وجوازها لاكثر منها أولوى (قوله فلا) كأنه لانه تبرع وهو ليس من أهله (قوله ويبطل الثمن) واذا بطل  
 الثمن صار كأنه باع بغير ثمن فلا يجوز البيع ومراده يبطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة وللمولى استرجاع المبيع  
 كذا في الجوهرية التبرع (قوله خلافا لمصحه شارح الجمع) ميز بالجمع حيث قال ولا يبطل الثمن وان سلم المبيع أولا  
 لانه يجوز أن ينفق المبيع ويتراخي وجوب الثمن دينا كما تأخر في المبيع بالخيار الى وقت سقوطه قال صاحب  
 المحيط هذا القول هو الصحيح اه حاشي (قوله فخرج مجانا) قد علمت من كلام الجوهرية أن للمولى استرداد المبيع وفي  
 العيني وعن أبي يوسف أن للمولى استرداد المبيع ان كان قائما في يد العبد ويحبسه حتى يستوفي الثمن وأما اذا باع  
 العبد من سيده ولم اليه المبيع قبل قبض الثمن فانه لا يسقط الثمن لانه يجوز أن يثبت للعبد المأذون المديون على  
 مولاه ألا ترى أنه لو استهلك المولى شيئا من أكباد عبده المديون ضمن للعبده مخ (قوله والا لم يجز بينهما بيع) لان  
 المولى حينئذ يكون بائعا أو مشتريا من نفسه اه أبو السعود (قوله فيما كان من التجارة) لم أر مفهوم التقييد به واهله  
 يحتز به عن المبيع اذا كان لا ذكرا أو للبدن فانه لا يفسخ فيه وحتره (قوله بحق ما) كغصب غصبه ووديعة استهلكها  
 أو شهد واهل اقرار بذلك أو شهد واهله يبيع أو اجارة أو شراء مخ (قوله يعني لا تقبل على مولاه) حتى لا يخاطب  
 ببيع العبد اه مخ (قوله ولو حضر) أي المولى وعبده المحجور (قوله قضى على المولى) فيخاطب ببيع العبد لانه  
 اتلاف وتعد ولا يجزئهما (قوله على المحجور) لا حاجة لذكره لان الموضوع فيه (قوله تسمع على العبد) فيؤاخذ  
 بعد عتقه (قوله وقبل على المولى) جعل في المنع ال قول قولها ما والقبل قول أبي يوسف (قوله ولو شهد واهل اقرار

أي فيصح فيه أيضا وعليه فيفتقر الى الفرق  
 واهل الموقف (و) يثبت وصححا وظواذن  
 مطلقا) بلا قيد (صح) كل تجارة منه اجاعا  
 أما لو قيد ففقد ما يعم خلافا للشافعي (فيبيع  
 ويشتري ولو بعين فاحش) خلافا لها  
 (ويوكل بهما ويرهن ويرهن) ويصالح عن  
 والدابة) لانه من عادة التجار (ويصالح عن  
 قصص وجب على عبده ويبيع من مولاه  
 بمثل القيمة) وأما بأقل منها (فلا) يبيع  
 (مولاه منه بمثل القيمة) أو أقل ولله ولي حبس  
 المبيع لقبض غنمه (من العبد) ويبدل الثمن  
 خلافا لمصحه شارح الجمع) ميز بالجمع  
 (قوله قبضه) لانه لا يجب له على  
 (لوسلم) المبيع (قبل قبضه) لانه لا يجب له على  
 عبده دين فخرج مجانا حتى لو كان الثمن عرضا  
 لم يبطل لعميته بالعقد وهذا كله لو المأذون  
 مديونا والا لم يجز بينهما بيع غنمه (ولو باع  
 المولى منه بأكثر حط الزائد أفسخ العقد)  
 أي يؤمر المولى بأن يفعل واحدا منهما  
 حتى الغرماء (فما كان من التجارة) وتقبل  
 الشهادة عليه) أي على العبد المأذون بحق ما  
 (وان لم يحضر مولاه) ولو محجور لا تقبل  
 يعني لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤاخذ به  
 بعد العتق ولو حضرهما فان الدعوى  
 باستهلاك مال أو غصبه قضى على المولى وان  
 باستهلاك وديعة أو بضاعة على المحجور تسمع  
 على العبد وقبل على المولى ولو شهد واهل اقرار





لجاجة دعوة العبد التاجر واعارة ثوبه ودابته خلاصة ولا ضمان فيه على الرجل ان هلك شئ من ذلك عنده سواء  
كان على العبد دين أو لا مبسوط (قوله بعيب) قديده لانه لا يحيط بدونه اذ هو تبرع بمحض منحه (قوله قدر ما يحيط  
التجار) ولا يملك أن يحيط من الثمن أكثر من العادة لانه تبرع بمحض بعد تمام العقد وهو ليس من صنيع التجار فلا  
ضرورة اليه (قوله ويحامي) في القاموس حابا فلا ناعطاء بل اجزاء ولا من اوعام وحاباه محاباة وحباء نصره  
واختصه ومال اليه اه وليس كل مراد انما المراد ان يبيع السلامة بأقل من ثمنها قال الزبلي لانه قد يحتاج اليه  
التجار اه وكذا التأجيل من عادتهم وانما قلنا ليس كل مراد الا ان الثاني لاشبهة في عدم ارادته وأما الاول فقد  
تقدم ما يفيد من حقوق المصنف ويهدي طعاما يبرأ فتأمل (قوله ولا يتزوج) لانه ليس من باب التجارة ولان  
فيه ضررا على المولى بوجوب المهر والنفقة في رقبته (قوله ولا يتسرى) لانه مبني على ملك الرقبة أي وهو لا يملك  
شياء سوا تلك مديونا أم لا (قوله يزوج الامة) دون العبد لان فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة فاشبهه اجازتهم  
ولهما أن الاذن يتناول التجارة والتزويج ليس بتجارة وعلى هذا الخلاف الصي والمعتوه المأذون لهما والمضارب  
والشريك عننا وموافقة أم المالكات والاب والوصي فيكون تزويج الامة لان المالكات يملك الاكساب  
ولا يختص بالتجارة ونصرف من ذكر بعده مقيد بالانظر للصغير وتزويج الامة منه (قوله ولا يكتنه) لانه ليس من  
التجارة اذ هي مبادلة مال بمال وهذا مبادلة مال بشئ الجور لان الكتابة توجب حرة اليد في الحال وحرة  
الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك والشئ لا يتضمن ما فوقه اه (قوله الا أن يجيزه المولى) لان  
الامتناع لحقه فاذا اجاز له زال المانع فينفذ لما عرف أن كل عقد موقوف وله مجيز حال العقد يجوز باجازه وتكون  
الاجازة للاحق كالوكالة السابقة وان ادى المالكات البدل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز المولى لا يعتق وسد  
المقبوض للمولى لانه كسب عبده (قوله ولا دين عليه) فان كان عليه دين ن كان مستغرا لا تصح الاجازة لانه  
يمنع من الدخول في ملك المولى وعندهما لا يمنع وان لم يكن مستغرا لرقبته ولما في يده لا يمنع من الدخول في ملك  
المولى باجماع اصحابنا حتى جاز للمولى عتق ما في يده هكذا يفاد من التبيين أي فيجوز اذنه بالكتابة (قوله ولا يـ  
القبض للمولى) وليس للعبد ذلك لانه نائب عن المولى كوكيل فكان قبض البدل لمن نفذ العقد من جهته (قوله  
ولا يعتق) لان الاعتق فوق الكتابة وقد منعت قاوولي هو (قوله الى آخر ما مر) أي ولا دين عليه أما اذا كان عليه  
دين فان مستغرا لا ينفذ عنده ونفذ عندهما على ما مر (قوله ولا يقهر) الاولى حذفه لعلمه بالاولى (قوله  
ولا يقهرض) لانه تبرع ابتداء وهو لا يملكه (قوله ولو بعوض) لانه تبرع ابتداء وانتهاه ابتداء فقط قد يـ  
ولا يبرئ لانه كالهبة درر (قوله ولا يكفل) لانها ضرر بمحض اه درر (قوله ولا يصلح عن قصاص وجب عليه)  
لانه نصرت في رقبته ولم يدخل تحت الاذن (قوله ولا يعفو عن القصاص) لانه تبرع (قوله ولا يصلح عن قصاص  
وجب على عبده) نه كثرائه وقد سلف (قوله وأمانة) كمارية ومضاربة (قوله بجدهما) ظاهره انه لو اقتر  
بهما لا يلزمه وعبارة الاصل اذا اقتر العبد المأذون بغصب او دية جدهما أو مضاربة أو بضاعة أو عارية بجدهما  
أو دابة عقرها أو ثوب أحرقه أو أجر أجرا ومهر جارية اشتراها ووطئها فاستحققت في يده فذلك كله دين يؤخذ به  
للحال اه وقد تقدم ذلك وهذا يفيد أن الغصب لا يشترط فيه الجور بل اذا اقتر به لزمه حاله كالقرار  
بما ذكره من الوديعة ونحوها بعد الجور فلو قدم المصنف ذكر الغصب على الوديعة ويكون ضمير التنبيه  
راجعا الى الوديعة والامانة لكان حسنا (قوله بعد الاستحقاق) متعلق بوجوب لا بوط (قوله كدين الاستهلاك)  
أي كدين ترتب بذمته بسبب استهلاكه شيئا آخر (قوله يباع فيه) أي يبيعه القاضي قال في التبيين ولا يجعل  
القاضي يبيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه فاذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له  
وجه باع له لان القاضي نصب ناظر للمسلمين وقد تقرر للمولى بالتلوم فوجب النظر للفرما بالبيع وهو يجمع عليه  
بن أصحابنا غير زفر اه ويتلوم بقدر ما يرى وعن أبي بكر البختي قد يمدته بثلاثة أيام (قوله ولهم استسعاؤه)  
بأن يكتب ويأخذوا ديونهم من كسبه قال الحوري في شرحه ويبيعه ليس يحتمل فان لهم استسعاؤه المأذون كما  
في الذخيرة وأيضاً لا يباع اذا قضى السيد دونه كافي الهداية اه (قوله ومفاده) أي مفاد ثبوت الاستسعاؤه للفرما  
(قوله أيضا) لاجاجة اليه (قوله لاحتمال أن يقديه) ولان المولى هو الخصم في رقبة العبد كما اذا ادعى رقبته  
انسان ولا يكون العبد خصما اه حموي (قوله لان العبد خصم فيه) ألا ترى انه لو ادعى كسبه كان هو الخصم فيه

(ويحيط من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار)  
ويحامي ويتوجل مجنبي (ولا يتزوج) الا باذن  
ولا ينسئ وان اذن له المولى (ولا يتزوج  
رقبته) وقال أبو يوسف تزوج الامة  
(ولا يكتنه) الا أن يجيزه المولى ولا دين عليه  
ولا يـ القبض للمولى (ولا يعتق) مال  
الا أن يجيزه المولى الى آخر ما مر (ولا يقهر  
ولا يقهرض ولا يـ ولا يكفل  
مطلقا) بنفس أو مال (ولا يصلح عن قصاص  
وجب عليه ولا يعفو عن القصاص) ويصلح  
عن قصاص وجب على عبده خزانة الفقه  
(وكل دين وجب عليه تجارته او عماره  
في معناتها) أمثلة الاول (كبيع وشراء  
واجارة واستجاره) أمثلة الثاني (غرم  
وديعة وغصب وأمانة بجدهما) عبارة الدرر  
غيرها بجدها بلا ميم قننه (وعفو وجب بوط  
مشرية بعد الاستحقاق) كل ذلك (يتعلق  
برقبته) كدين الاستهلاك والمهر ونفقة  
الزوجة (يـ باع فيه) ولهم استسعاؤه أيضا  
زبلي ومفاده أن زوجته لو اختارت  
استسعاؤه لنفقة كل يوم أن يكون لها ذل  
أيضا يجوز من النفقة (بجسرة مولاه) أو نائبه  
لاحتمال أن يقديه بخلاف بيع الكسب  
فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد خصم  
فيه (ويقسم غمه بالخصم)

(قوله هذا) أي قوله وان لم يحضر مولاه وقوله قيد الاولى أن يقول تعميم في الكسب والالتحاق (قوله لانه انحصم في كسبه) مستغنى عنه بما تقدم قبله قريبا (قوله ثم انما يبدى الكسب) لا يمكن توفير حق الغرماء مع تخصيصه بل مقصود المولى اه كافي (قوله وعند عدمه) أي أصلا أو عدم ايضاه (قوله فله أخذه مطلقا) سواء كان عليه دين أم لا (قوله ومفاده) أي مفاد كونه حق المولى (قوله وأودعه عند آخر) ظاهره ولو صدر الابداع بعد الاذن وفيه تأمل (قوله للمولى تضمينه) قد تقدم ما يفيد أن السيد ليس له أن يأخذ ودية عيده لاحتمال أنها مال الغير الا اذا ثبت أنها له أو هي من كسبه (قوله لانه كودع الغاصب) يفاد من هذا التعليل أن للمودع أن يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل (قوله قبل الدين) لاخذ خالص حقه فأفاده في الدرر وظاهره تعلق الدين بما أخذ منه بعد حقوق الدين وليس كذلك الا اذا أخذ منه أكثر مما كان يأخذ قبل حقوق الدين فغيره الفضل (قوله وطولب المأذون بما بقى) لتقرر الدين بذمته وعدم وفاء رقبته وكسبه (قوله ولا يباع نائبا) لأن المشتري حينئذ يتنصع عن شرائه فيؤدى الى امتناع البيع بالكلية فيبضرر الغرماء اه دور وكذا لو اشترى سيده بعد بيع الغرماء لا يباع نائبا من يده لأن هذا مال جديد يبدى جديد وتبدل الملك كبذل العين حكما فصار ككأنه عبد آخر وفي نفقة الزوجة يباع مزارا لأن النفقة تجدد ساعة فساعة فيكون دينها حادثا بعد البيع اه أبو السعود (قوله ولولاه أخذ غلة - مثله) ولولم يكن يأخذ أولا فأفاده التمسك بالحق الكرماني والقله كل ما يحصل من أجره القلام أو ربيع الارض أو كرايتها ونحو ذلك وقيد بقوله بوجود دينه لانه قبل وجود الدين له أن يأخذ أكثر من غلة منه - لذكره القهستاني - (قوله بمعنى لو كان المولى يأخذ) قد علمت أن أخذه قبل ايسر يقيده (قوله استحسنانا) والقياس أن لا يأخذ لأن الدين مقدم على حق المولى (قوله فينبذ باب الاكساب) أي فيه ود الضرر على الغرماء (قوله ان علم هو نفسه) لانه لو انجبر من غير علمه لضرر بتضرره بعد الجبر وبإلزام قضاء ما زمه به به - الحد الحزينة من خالص ماله ولا ينجز بدون علمه ولو علم أكثر أهل سوقه لأن الأصل في الاذن والجبر هو العبد وانما ثبت في حق غيره تبعا لمثبت حكمه في حقه لعدم العلم فكذا في حق غيره فاذا باع بعد ذلك أمر سوقه أو غيرهم فهو جائز لأن حكم الاذن قائم اه (قوله وأكثراهل سوقه) (قوله القياس أن لا يكتفى الا بعلم الجميع) دفعا للضرر عنهم وجه الاستحسان أن اعلام الكل متعذر أو متعسر وفيه حرج وهو مدفوع فيكتفى بالاكثر لأن الاشتهار وهو المقصود يحصل بذلك ولو جبر عليه بمحضرة الأقل لم يصح مجبورا عليه حتى لو باعه من علم منهم ومن لم يعلم جاز البيع لانه لما صار مأذونا له في حق من لم يعلم صار مأذونا له في حق من علم أيضا لأن الجبر لا يتقبل التخصيص ولا يتجزأ كالأذن وفي المغنى وان كان الاذن خاصا غير متعسر فيما بين أهل سوقه بأن اذن للعبد بمحضرة رجل واحد أو اثنين أو ثلاثة فإذا جبره بمحضرة من هؤلاء وعلم العبد جبره انجبر اه (قوله كفى في جبره علمه به فقط) فلم يرد له لم به أحد غيره ثم جبر عليه والعبد لا يرد له فاشترى وباع كان مأذونا والجبر باطل لأن حكم الجبر لا يلزمه الا بعلمه اتفاقا (قوله وفي البرازية يباع عبده المأذون الخ) قال الاتفاقى اذا ثبت الجبر ضمنا كما اذا باع المولى المأذون أو وهبه من رجل فقبضه الموهوب له بمجبر حكما ولا يشترط علم أحداه فلورجع في الهبة لا يعود الاذن وان عاد اليه قديم ملكه كافي المحيط (قوله وان علمه دين لا) أي لا يصح مجبورا عليه (قوله مالم يقبضه المشتري) فان المشتري يملك المبيع في القاءه بقبضه (قوله لفساد البيع) عليه لانه لا يرد إلى ما يفيد صحته وأن للغرماء الخيار بين ثلاثة أشياء (قوله ان ديونهم حالة نعم) فان كان دين العبد وجلا لا يجبر المولى عن بيعه اه خاتمة (قوله الا اذا كان بالتمن وقاه) أي دين المأذون (قوله وجنونه مطبقا) أفاد مفهوما انه اذا كان منقطععا لا يجبر العبد (قوله وكذا المجنون المأذون) أي مطبقا وان كان مجنونا وبقي لم ينجز قال محمد آخر الجنون المطبق السنة وما فوقه ما دون ذلك ليس مطبق (قوله وان لم يرد له أحد به) لأن الاذن غير لازم وما لا يكون لازما من التصرف يعطى له وانه حكم الابتداء كانه ياذن له ابتداء كل ساعة لتمكنه من الجبر كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية في تلك الحالة كما يشترط في الابتداء وقد زالت الاهلية بالموت والجنون وكذا باللعاق لانه موت حكما حتى يمتق مدبر والمتر الا لاحق وأتمت اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصار مجبورا عليه فلا يشترط فيه علمه ولا علم أهل سوقه لأن الجبر حكما (قوله ونجبر حكما بابا) لأن المولى لا يرضى بتصرف عبده المتمرد الخارج عن طاعة عادة فكان جبر اعلمه دلالة والجبر عما ثبت دلالة كالأذن (قوله كان جبر دلالة) لأن العادة برت بنصين أمتهات الاولاد وأنه لا يرضى

(و) يتعلق (بكسب حصل قبل الدين أو بعده (و) يتعلق (بما وهبه وان لم يحضر) - مولاه هذا قيد للكسب والالتحاق لكن يشترط حضور العبد لانه انحصم في كسبه ثم انما يبدى الكسب وعند عدمه يستوفى من الرقبة قلت وأما الكسب الحاصل قبل الاذن فحق المولى فله أخذه مطلقا قال شيخنا ومفاده أنه لو اكتسب المجبور شيئا وأودعه عند آخره هلك في يد المودع للمولى تضمينه لانه كودع الغاصب فتأمل (لا) يتعلق الدين (بما أخذ مولاه منه قبل الدين وطواب المأذون (بما بقى) من الدين زائدا عن كسبه وبقية (بعد عتقه) ولا يباع نائبا (واولاه أخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرماء) بمعنى لو كان المولى يأخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلا قبل حقوق الدين كان له أن يأخذها بعد سقوطه استحسانا لانه لو منع منها يجبر - ر عليه فينبذ باب الاكساب وينجز بمجبره ان علم هو نفسه لدفع الضرر عنه (وأكثر أهل سوقه ان كان الاذن شاذما أما اذا لم يعلم به) أي بالاذن (الا العبد) وحده (كفى في جبره علمه به فقط) ولا يشترط مع ذلك علم أكثر أهل سوقه لانتفاء الضرر وفي البرازية يباع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار مجبورا عليه علم أهل سوقه يبيعه أم لا لهصة البيع وان علمه دين لا مال يقبضه المشتري افساد البيع وحل للغرماء قسخته ان ديونهم حالة نعم الا اذا كان بالتمن وقاه أو أبرأ العبد أو أدى المولى وتمامه في السراجية (وبوت سيده وجنونه مطبقا وطوقه) وكذا المجنون المأذون ولحقه أيضا (بدار الحرب مرتدا وان لم يعلم أحد به) لانه موت حكما (و) ينجز حكما (بابا) وان لم يعلم أحد بجنونه (ولو عاد منه) أو أفاق من جنونه (لم يعد الاذن) في الصحيح زيلعي وقهستاني (وباستلادها) بأن ولدت منه فأفاده كان جبر دلالة

يخرجوها واختلاطها بالرجال في المعاملة ودليل الجبر كصريحه (قوله ما لم يصرح بخلافه) بأن باذن له الا ان  
 الصريح يفوق الدلالة فكان أولى بالاخذ به وتطهيره اذا قدم مائدة لانسان يكون اذا ناله بالا ~~كل~~ حق حل  
 له تناول ثم اذا ناله صريحاً عن الاكل لانه لا يثبت الدلالة كذا في التبيين (قوله لا تجبر بالتدبير) ولو اتى لان العادة  
 لم تجبر بتحصين المدبرة فلم يوجد دليل الجبر فثبت على ما كانت (قوله وضمنهم ما قيمتها) لانه اُتلف بالتدبير  
 والاستيلاء محل لا يتعلق به حق الغرماء لانه بفعله امتنع بيعهما وباليبيع يقضى حقهم اهـ (قوله فقط) أي ويعلق  
 ما بقي من ديونهم بهم ما بعد العتق (قوله اقراره بعد هجره) أي وقبل بيع سيده له أما اذا أقر بعد ما باعه سيده لغيره  
 فلا يصح لانه بال دخول في ملك غيره صار كعين آخر لا يعرف أن تبدل الملك كتبدل العين فصار اقراره كالقرار بعد آخر  
 فلا يقبل فيما يده كما لا يقبل فيما أخرجه من يده اهـ تبيين (قوله أو دين عليه) أي ولم يكن عليه دين مستغرق  
 أما اذا كان عليه دين مستغرق فأقر بعد الجبر دين آخر فلا يقبل اقراره لان حق أصحاب الديون يتعلق بما في يده  
 فلا يقبل اقراره في حقهم فيقتضون على المشتري كالمريض يقر بدين وعليه دين الهبة ثم ان الدين لا يقبل اقراره به  
 الا اذا كان له كسب قبل الجبر أما اذا حصل الاكساب بعده بنحو احتطاب فلا يقبل اقراره والدين لا يتعلق به لان  
 حق الغرماء لم يتعلق بكسب المحجور عليه اهـ والاوّل أن يقول أو دين (قوله صحيح) استصحاباً عند الامام لان  
 المصحح للاقرار قبل الجبر عليه هو البطلان ولهذا لا يصح اقراره قبل الجبر عليه فيما أخذه المولى والباقية حقيقة  
 بشرط بطلانها بالجبر كما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته واقراره دليل على تحققها اهـ (قوله لا يملك سيده  
 ما ماله) لان ملك المولى انما يثبت في كسب العبد التاجر خلافة عنه عند فراغه عن حاجته كالوارث والمحيط به  
 الدين مشغول بحاجته فلا يحلف فيه ولا يدخل في ملكه اهـ (قوله فلم يعتق عبداً من كسبه بقرير مولا) لانه  
 لا يعتق فيما لا يملك ابن آدم (قوله ولو اشترى الخ) وهو ما به مفرغ على عدم ملك السيد كسب المأذون المستغرق  
 بالدين (قوله ضمن ولو لم يملك لم يضمن) ضمان المتلف من الرقيق يجمع عليه لكن عندهما يضمن حالاً لانه ملكه وانما  
 ضمنه لانه حق الغيبة وعنده في ثلاث سنين لانه ضمان جنائية لعدم ملكه كذا في التبيين (قوله مع تحريره  
 اجماعاً) أي عندهما وهو ظاهر وعنده في قوله الاخير لان الشرط هو الفراغ وبهذه فراغ وبهذه مشغول فلا  
 يجوز أن يمنع الملك في الكل لان شرط عدم الملك لم يوجد في الكل ولا يجوز أن يمنع بقدره لان البعض ليس بأوّل  
 من البعض فثبت الملك في الكل اهـ من (قوله وصح اعاقته) أي اجماعاً انما الخلاف في الاكساب عند الاستغراق  
 (قوله الاقل من دينه وقيمته) اذ يتعلق حقهم بالرقبة وهو قد أنفها ولا حق لهم الا في قدر الدين فاذا أوفاهم قدره  
 حصل متصودهم (قوله وباتباع أحدهما لا يبرأ الآخر) بخلاف الغاصب مع غاصب الغاصب لان الضمان  
 في هذا على أحدهما فاذا اختار تضمين أحدهما برى الآخر وهذا قد وجب على كل واحد منهم ما دين على حدة  
 من (قوله وصح تدبيره الخ) انما اعاد صدر المسئلة مع نصريح المصنف به آتفك ليرتب عليه مجزهاً (قوله ويجبر  
 الغرماء) ان شاءوا ضمنوا المولى قيمة العبد وان شاءوا استسما والعبد في ديونهم فان ضمنوا المولى القيمة فلا سبيل لهم  
 على العبد حتى يعتق وبقي العبد ما ذنوا على حاله وان استسما العبد أخذوا من السعاية ديونهم بمكالمها وبقي  
 العبد ما ذنوا على حاله هندية وبه ظهر معنى الاستثناء (قوله لم يضمن قيمتها) أي اذا اعتقه ما ديونين (قوله  
 ولو اعتقه المولى الخ) هذا امر تباه بقوله وصح اعاقته لا بمسئله المدبر قال الزيلعي ولو أعتقه المولى باذن الغرماء  
 فلمهم أن يضموا مولا القيمة وليس هذا كاعتاق الرهن بعبد الرهن باذن المرتن وهو معسر لانه قد خرج عن  
 الرهن باذنه والعبد المأذون له لا يبرأ من الدين باذن الغريم اهـ أي في عتقه أما المدبر فلا ضمان باعتاقه مطلقاً  
 لما ذكره المؤلف من التعليل قدبر (قوله بأقل من الديون) أما اذا كان بقدر الديون أو أزيد فلا فائدة في رد البيع  
 وأما إذا لم يرد عن الرمز أن التضمين محلله اذا باع بأقل من قيمته أمالو باعه بقيته أو بأكثر وقبض وهو في يده فلا فائدة  
 في التضمين ولكن يدفع الثمن اليهم كذا في شرح الجامع الصغير لابي الليث اهـ (قوله وفيه المشتري) بالغين المجبة  
 كذا في الدر المنثور (قوله لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم فسخ البيع) هذا اذا كان قبل قضاء القاضى  
 اهم بالقيمة أما اذا كان بعده فقيمة تفصيل ذكره في التبيين ونصه ولو ظهر العبد ومدا اختاروا تضمين أحدهما ليس  
 لهم عليه سبيل ان كان القاضى قضى لهم بالقيمة بينة أو يمين لان حقهم بخول بالقضاء الى القيمة وان قضى بالقيمة  
 بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى الغرماء أكثر منه فهم بالخيار فيه ان شاءوا رضوا بالقيمة وان شاءوا ردوها وأخذوا

ما لم يصرح بخلافه (لا) تجبر (بالدبير)  
 وضمنهم ما قيمتها (قطا للغرماء) لو طابها  
 دين محبط (اقراره) مبتدأ (بعد هجره) أن  
 ما ماله أمانة أو غصب أو دين عليه لا يشر  
 (صحيح) خبر (فيقتضيه منه) وقال لا يصح  
 (أحاط به بما له ورقبته لا يملك سيده ما ماله  
 فلم يعتق عبداً من كسبه بقرير مولا) وقال  
 يملكه فيعتق وعليه قيمة موصراً ولو معسراً  
 قلمهم أن يضمنوا العبد الملتقى بجمع على  
 المولى ابن كمال (ولو اشترى دار حم محرم من  
 المولى لم يعتق) ولو ملكه لعتق (ولو أنلف  
 المولى ما في يده من الرقيق ضمن) ولو ملكه  
 المولى خلافاً لاهل البناء على ثبوت الملك وعنده  
 لم يضمن (دينه بما له ورقبته) (صح  
 وان لم يحبط) (وصح اعاقته) حال كون  
 تحريره (اجماعاً) (ولو عبط) (وضمن المولى  
 المأذون (مدبونا) ولو عبط) (وان شأنا  
 للغرماء الاقل من دينه وقيمته) وان شأنا  
 اتبعوا العبد بكل ديونهم وباتباع أحدهما  
 لا يبرأ الآخر فهما ككفيل مع مكفول عنه  
 (وطواب بما بقي) من دينهم اذ لم تنف به قيمته  
 (بعد عتقه) لتقرر في ذمته وصح تدبيره  
 ولا يجبر ويخبر الغرماء كعتقه الآن من  
 اختار أحد الشئتين ليس له الرجوع شرح  
 تسكمله وفي الهداية ولو كان المأذون مدبراً  
 أو أم ولد لم يضمن قيمتها لان حق الغرماء  
 لم يتعلق بقربتها لانهم لا يبيعان بالدين  
 ولو أعتقه المولى باذن الغرماء فلمهم تضمين  
 مولا زيلعي (و) المأذون (ان باعه سيده)  
 بأقل من الديون (وغيبه المشتري) قيد به  
 لان الغرماء اذا قدروا على العبد كان لهم  
 فسخ البيع كما مر

العبد فباع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم وبحسب الزيلعي بأن هذا الغاب يظهر اذا ظهر العبد وقيته أكثر مما ضمن  
 أما اذا كانت مثل ما ضمن أو أقل فلا يثبت لهم الخيار لهم قال السيد الحوي وبما شبه بخط العلامة فاري  
 الهداية مانصة لنا بل أن يقول لا يشترط في ثبوت الخيار لهم أن تكون قيمته أكثر مما ضمن بل لهم أن  
 ردوا ما أخذوا وإن كانت قيمته مثل ما ضمن أو أقل لأن لهم فيه فائدة وهو حق استسعا به بجميع دينه اه (قوله  
 لتعديه) يبيعه أي وتسليمه إلى المشتري مخ (قوله فان رد الخ) لا يحسن تفريره على ما قبله فان ما قبله مفروض في  
 أن المشتري قبضه وغيبه وهذا مفروض في الرد على البائع قبل قبض المشتري به عليه الشرع لا ي (قوله مطلقا)  
 سواء كان بقضاء أو رضاه حلي (قوله أو بخيار رؤية أو شرط) أي مطلقا قبل القبض أو بعده بقضاء أو رضاه  
 فكان عليه تأخير قبض الاطلاق إلى هنا حلي (قوله لزوال المانع) قال في المنع لأن سبب الضمان قد زال وهو  
 البيع والتسليم اه (قوله فلا سبيل لهم على العبد) برديعه واستسعا به (قوله وللالمولى على القيمة) التي دفعها  
 للغرماء فلا يستردوها (قوله وهي يبيع في حق غيرهما) وهو العبد فكأنه باعه لغريمه فانتقل الحق إلى الغير  
 فليس له الرجوع بالقيمة التي دفعها اليهم وليس لهم الرجوع في العبد (قوله أو ضمنوا مشترية) أي قيمته لانه متعدي  
 بالشراء والقبض والتغيب أفاده الزيلعي ومحل تضمين الغرماء المشتري القيمة إذا لم تكن أكثر مما إذا كانت أكثر  
 فينبغي أن لا يضم المشتري الأقدار الذين أفاده الحلبي فان كان الثمن قدر ما ضمن من القيمة رجع به وإن كان  
 المضمون أكثر من الثمن فلا وجه لرجوع المشتري على البائع بالزيادة فليست أمثل (قوله عطف على البائع) الأولى أن  
 يقول عطف على ضمن الغرماء (قوله أو أجازوا البيع الخ) قال في التبيين حاصله أن الغرماء مخبرون بين ثلاثة  
 أشياء أجازة البيع وتضمن أي بما شاؤوا ثم ان ضمنوا المشتري رجع المشتري بالثمن على البائع لأن أخذ القيمة منه  
 كأخذ المدين وإن ضمنوا البائع سلم المبيع للمشتري وتم البيع لزوال المانع وأبهم الاختار وانضمينهم برئ الآخر  
 حتى لا يرجعوا عليه لأن المخبرين شئنا إذا اختار أحدهما تعين حقه وليس له أن يختار الآخر اه (قوله وإن باعه  
 السيد معلما بدينه) أي حال كون السيد معلما المشتري بأن العبد مديون وقائدة هذا القيد ما ذكره الشارح بقوله  
 ويسقط خيار المشتري اه حلي وهذا مفروض فيما إذا كان العبد حاضر فلم يشرع له سابقا وإن باعه سيده وغيبه  
 المشتري فلو قال المصنف وإن كان العبد حاضرا فلم يشرع له القسح بحضرتهم ما كان أخصرا وأوضح (قوله معنى مقترابه)  
 لا يصلح تفسيره بالمقابلة فالأولى أن يقول وأقر المشتري به لخبرته عما إذا انكر المشتري الدين وقد غاب البائع فانه  
 لا يكون خصما وأما إذا أقر به يكون خصما فافائدة تطهر في قوله وإن غاب البائع فالمشتري ليس بمخصم لهم فانه  
 مفروض في صورة انكاره الدين ككمانه عليه الشارح (قوله لتحقيق الخاصة) لتحقيق فعل مضارع حذف منه  
 إحدى التامين يعني انما اشتطنا اقرار المشتري بالدين لتحقيق الخاصة الغرماء معه (قوله فالغرماء رد البيع) لأن  
 حقهم تملئ به وهو الاستسعا والاستيفاء من رقبته وفي كل منه ما فائدة فالأول تام مؤخر والثاني ناقص محمل  
 وبالبيع فتوت هذه الخيرة فكأن لهم رده (قوله لأن قبضهم) لتعليل لمفهوم قوله ان لم يصل ثمنه اليهم والتفدير فان  
 وصل ثمنه اليهم ليس لهم الرد لأن الخ والاولى أن يقول بالبائع (قوله الا اذا كان فيه محاباة) أي فان للغرماء رد  
 البيع ولو قبضوا الثمن لأن لهم أن يقولوا انما قبضنا الثمن لا عقدا أنه تمام القيمة ومحل ما لم يف الثمن بحقه م فان  
 وفي نقد علمهم وإن كان فيه محاباة لأن الحسرة حينئذ انما هو على السيد وقد أفاده الشارح آخر العبارة (قوله  
 وقال المصنف) أي تباه الأهل المذهب (قوله هذا) أي ثبوت رد البيع للغرماء (قوله إذا كان الدين حالا) فاما إذا  
 كان الدين مؤجلا فالبيع جائز لانه باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لأن حق الغرماء متأخر  
 اه (قوله بلا طلب الغرماء) أما إذا كان بطلبهم فلا يتقض لانه وقع لاجلهم واذنهم في البيع عزلة يبيعهم بأنفسهم  
 اه ومحل ادبائه من غير محاباة والا فالظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم (قوله لزوال المانع) وهو حق الغرماء (قوله  
 ليس بمخصم) لأن الدعوى من الغرماء تتضمن فسخ العدة وفي الفسخ قضاء عن الغائب (قوله خلافا للثاني) فجعله  
 خصما أو يقضى للغيرم يدينه لانه يدعى الملك لنفسه فيكون خصما لكل من يازعه (قوله ولو متر الخفصم) لأن  
 اقراره حجة عليه فيفسخ يبيعه إذا لم يف الثمن بدوئهم حوى (قوله لا خصوصه اجماعا) أن المالك والبدل للمشتري  
 ولا يمكن ابطالهما وهو غائب وإذا لم يطل ملكه لا تكون الرقبة محل الحثهم (قوله لكن لهم تضمين البائع قيمته)  
 لانه صار موقوتا حقهم بالبائع والتسليم فاذ انضموا القيمة جاز البيع فيه وكان الثمن للبائع (قوله أو أجازة البيع)

(ضمن الغرماء البائع قيمته) لتعديه (فان رد  
 العبد) (فما به يعيب قبل القبض) مطلقا  
 أو بخيار رؤية أو شرط (أو بعده بقضاء رجم)  
 السيد (بقيته على الغرماء) (و) عاد (حقهم  
 في العبد) (لزوال المانع) (وإن رد بعد القبض  
 لا يفسد) فلا سبيل لهم على العبد وهي يبيع  
 على القيمة (لأن الرد بالتراضي أفالة وهي يبيع  
 في حق غيرهما) (وإن فصل من دينهم شئ  
 وجه وابه على العبد بعد الحثية) كما مر  
 (أو ضمنوا مشترية) عطف على البائع أي  
 ان شاؤوا ضمنوا المشتري ويرجع المشتري بالثمن  
 على البائع (أو أجازوا البيع وأخذوا الثمن  
 لا قيمة العبد) (وإن باعه) السيد (معلما بدينه  
 يعني مقترابه لا منكر كما سيجي لتحقيق الخاصة  
 ويسقط خيار المشتري لا الغرماء) (فلا غرماء رد  
 البيع) (ان لم يصل ثمنه اليهم لأن قبضهم الثمن  
 دليل الرضا للبيع الا اذا كان فيه محاباة  
 فاما أن ترفع أو ينقض البيع ابن كمال وقال  
 المصنف هذا اذا كان الدين لا يبي يدنيهم والا  
 بلا طلب الغرماء والثمن لا يبي يدنيهم (وإن غاب البائع)  
 فالبيع نافذ لزوال المانع (وإن غاب المشتري ليس بمخصم  
 وقد قبضه المشتري) (فالمشتري ولو مقرا  
 لهم) (لو تنكرادينه خلافا للثاني ولو مقرا  
 نفسه كما مر) (ولو قبله) (بأن غاب المشتري  
 والبائع حاضر) (فالمحكم) (ذلك) أي  
 لا خصوصه (اجماعا) حتى يحضر المشتري  
 لكن لهم تضمين البائع قيمته أو أجازة البيع  
 وأخذ الثمن







فإن الأزالة موجودة فيه لكن لا يفعل في العين اه حلي (قوله ولو حكي) فإن يد المودع يد المودع قبل الخلود  
وبعد ازالت يد المودع حكي ولو أخره بعد قوله باثبات يد مبطله لكان أولى فإن في ذلك اثبات يد مبطله حكي  
فيكون راجعاً إليهما (قوله كبحوده) وكنتصر يد المالك عنه كما إذا استخدم عبد اليس في يد مالكه وكضربه  
على يد رجل علم أطايراً وفيها درة فطار أو وقعت في البحر بضربه فانه يضمن اه درمنتي (قوله قبل أن يحوله)  
انما يقيد به اعتبار الأزالة فقط كما سيظهر (قوله باثبات يد مبطله) أي مع اثبات يد مسكين قال الله تعالى  
الاصل ازالة اليد المحقة لا اثبات اليد المبطله وهذا لو كان في يد انسان درة فضرب على يده فوقع في البحر ضمن  
وان فقد اثبات اليد ولو تلف عرسان مغصوب لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد اه وهذا صريح  
في أن الغصب هو الأزالة فقط وكلام غيره صريح في أنه لا بد فيه من الأزالة والاثبات جميعاً ونقل الله تعالى  
عن الزاهد ي ما به يحصل التوفيق في كلامهم حيث قال انه على ضربين ما هو موجب للضممان فيشترط له الأزالة  
وما هو موجب للرد فيشترط له الاثبات أفاده أبو السعود (قوله لا يضمن) أي بالهلاك لعدم ازالة اليد وتضمن  
عند الشائعي لا يثبت اليد ولو طلبت الزوائد فنعها ضمن بالاجماع اتفاقاً وكذا لا يضمن ما صار مع المغصوب  
بغير صنعه كما إذا غصب دابة فقتلها أخرى أو ولد لها لا يضمن التابع لعدم الصنع منه وكذا لو حبس المالك  
عن مواشيه حتى ضاعت لا يضمن لما ذكر اه تبين وعند محمد الغصب ذويت يد المالك لا غير فيضمن العقار  
لتحقق الغصب فيه فان تقويت يد المالك موجود فيه (قوله فلا يتحقق في ميتة وحز) وكف من تراب  
وقطرة ماء ومنفعة اه قهستاني (قوله متقوم) أي مباح الانتفاع شرعاً قهستاني وهو غير ظاهر في خبر الذي  
(قوله فلا يتحقق في خبر مسلم) ومثله الخنزير والماعز فانهما قهستاني ولو كانت الخمر لاحتج بضمها فان الغصب  
يجري في مال الكافر لا محالة أفاده أبو السعود عن عزمي زاده قال في المجتبى غصب من مسلم خراف عليه ضمان  
الردوان لم يكن عليه ضمان القيمة اه فتدوله فلا يتحقق أي غصب الضمان لا غصب الرد فقط قل (قوله قابل للنقل)  
هو معنى قول بعضهم ازالة اليد بفعل في العين فاستغنى به عنه أفاده الحلبي قلت قد يوجد الغصب في غير القابل  
كما إذا هدم الدار وركب الارض (قوله فلا يتحقق في العقار خلافاً لمحمد) لعدم ازالة اليد لانه محله بالنقل  
والنصر في المالك بالتبعية عنه فهو غصب موجب للرد لوجود اثبات اليد لا الضمان حتى لو هلك العقار بأن  
غلب عليه الماء أو انقطع شربه أو ذهب به السيل في يد الغاصب لا يضمن عندهما ويضمن عند محمد والعصم  
الاول في غير الوقت والثاني في الوقت (قوله بغير اذن مالكه) يغني عنه قوله باثبات اليد المبطله اذ لا تكون مبطله  
الا إذا كانت بغير اذن المالك (قوله عن الوديعه) أي والعارية فان فيهما ازالة يد محقة عن مال متقوم محترم  
قابل للنقل لكنه باذن المالك وليس فيهما اثبات يد مبطله (قوله بالاتلاف) الاولى أن يقول بالتلف لأن الاتلاف  
يوجب الضمان مطلقاً امسكاً ووقفاً (قوله وفيه لابر الكمال كلام) حاصله أن دخول السرقة في الحدود ولا ينافي  
دخولها في الغصب فهي داخله فيه باعتبار أصلها وفي الحدود باعتبار بعض خصوصيات أدخلتها فيها وتطيرها  
بيع الفضولي فانه غصب مع أنه مذكور في البيوع باعتبار ما فيه من خصوصية به اصار من مسائل البيوع  
قال ومن ذهب عنه هذه الدقة تصدى لآخر اجها عن الحد المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الخفية اه  
وفي حاشية مسكين للعلامة أبي السعود مانعه فان قيل وجد الضمان في مواضع ولم تحقق العلة المذكورة  
كغاصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل أزال يد الغاصب والمتنط اذ لم يشهد مع القدرة على  
الاشهاد مع أنه لم يزل يدا وتضمن الاموال بالاتلاف تسبباً ككفر البر في غير الملك وليس ثمة ازالة يد أحد ولا اثباتها  
فالجواب أن الضمان في هذه المسائل لا من حيث تحقق الغصب بل من حيث وجود التعدي كافي العناية وقال  
الديري في التكملة وقد دخل في حكم الغصب ما ليس بغصب ان ساواه في حكمه كبحوده الوديعه لانه لم يوجد  
الاخذ ولا النقل اه اذا علمت هذا ظهر سقوط ما أورده الشلبي معزياً للغانية من أنه اذا قتل انساناً في مفازة  
وترك ماله ولم يأخذه فانه يكون غصباً مع عدم أخذ شيء وما اذا غصب بخلافه لم يملكه حتى يدرس ابن أمه يضمن قيمة  
الجهل ونقصان الأم وان لم يفعل في الأم شيء ألعنت من أن وجوب الضمان لا باعتبار تحقق الغصب بل من  
حيث وجود التعدي اه وبه يظهر ما في قول الشرح سابقاً كبحوده لما أخذه قبل أن يحوله فان الضمان فيه  
من حيث التعدي لا من حيث الغصب (قوله فاستخدام العبد) أي عبد الغير وان لم يعلم أنه عبد الغير كما إذا أخبره

ولو حكي كبحوده لما أخذه قبل أن يحوله  
(بإثبات يد مبطله) واعتبر الشافعي اثبات  
اليد فقط والثمرة في الزوائد فمتره بستان  
مغصوب لا يضمن عندهما خلافاً له دور  
(في مال) فلا يتحقق في ميتة وحز (متقوم)  
فلا يتحقق في خبر مسلم (محترم) فلا يتحقق في  
في مال حربي (قابل للنقل) فلا يتحقق في  
العقار خلافاً لمحمد (بغير اذن مالكه) احتراز  
به عن الوديعه واعلم أن الموقوف مضمون  
للبالاتلاف مع أنه ليس بمالك أصلاً صرح به  
في البدائع فلو قال بلا اذن من له الاذن كما  
فعل ابن الكمال لكان أولى (لا بخفية) احتراز  
به عن السرقة وقبضه لابن الكمال كلام  
(فاستخدام العبد)

وتحميل الدابة غصب) لازالة يد المالك  
 لا يجلسه على بساط (عدم ازالته فلا يضمن  
 مالم يملك به له وصحبه وضامن وان لم يجز  
 واخذ متاعا وجده فهو ضامن وان لم يجز  
 ولم يجز لم يضمن مالم يملك به له او يجز  
 من الدار خانية (وحكمه الا انهم ان علم انه مال  
 الغير ورد العين فاقطع والقرم هالكة وان لم يرد  
 علم الاخير ان) فلا انهم لانه خطأ وهو سرفوع  
 بالحديث (المغصوب منه مخير بين ثمة وبين  
 الغاصب وغاصب الغاصب الا اذا كان في  
 الوقت المغصوب بان غصبه وقيمه اكثر  
 وكان الثاني املا من الاول فان الضمان على  
 الثاني) كذا في وقف الخيرية وفي غصبها  
 غصب عجز لا فاسد له وييس ابن امة ضمن  
 قيمة العجز ونقصان الام في كراهيتها من هدم  
 حائط غيره ضمن نقصانه ولم يضمن به ما رده  
 حائط حائط المسجد وفي القنية تصرف  
 الا في حائط غيره ثم ادعى انه كان باذنه فاقول  
 للمالك الا اذا تصرف في مال امرائه فباتت  
 وادعى انه كان باذنه او انكر الخوارق فاقول  
 للزوج (ويجب رد عين المغصوب

بأنه حر هندية اذا استعمل في امر نفسه لا في امر غيره فانه لا يكون غصبا ولو استخدم عبدا مشتركا بينه وبين  
 غيره بغير اذن الغير ففيه خلاف والراجح الضمان على ما اشار اليه القهستاني اماركوب الدابة المشتركة بغير اذن  
 الشريك فوجب للضمان بالانفاق على ما يفهم من سياق كلام القهستاني اه أبو السعود (قوله وتحميل الدابة)  
 أي وضع الحمل عليها اه منح (قوله لازالة يد المالك) أي واثبات اليد المبطلة فيها ما منح (قوله لا يجلسه على بساط)  
 أي بساط الغير أو فراشه أو سريره أو ركوب دابته ولم يزل من مكانه اه شاي عن السكاكي لأن الجلوس عليه أي  
 ونحوه ليس بتصرف فيه ولهذا لا يرجع على المتعلق به عند التنازع فلم يصرف في يده والبسط فعل المالك فتبقي يد  
 المالك فيه ما بقي أثر فعله لعدم ما يزيله بالانقل والتحويل اه تبين (قوله وان لم يجز) الاولى جعله موصولا بآقبه  
 وبقول بده وان لم يجز الخ وعبارة الجوى وكذا من أخذ متاع انسان في داره فجده ضمن وان لم يخرج  
 منها فان لم يجز فلا ضمان عليه الا اذا هلك بفعله أو أخرجه وهذا المستحسن اه (قوله ورد العين فاقطع) قال  
 ابن فرسته رحمه الله تعالى اذا رد المغصوب الى المغصوب منه فلم يبق له فعله الى نزله فضاع عنه فلا يضمن لانه  
 يكون أمارة اه سرى الدين (قوله المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب) فان ضمن المالك  
 الغاصب الاول يرجع على الثاني بما ضمن وان ضمن الثاني لا يرجع على الاول بما ضمن ولو اختارا المالك تضمين  
 أحدهما فليس له تضمين الا آخر عندهما وقال أبو يوسف له ذلك مالم يقبض الضمان منه كذا في محيط السرخسي  
 ولو استهلك الثاني العين فادى القيمة الى الاول يبرأ عن الضمان الا في رواية عن الثاني ولورد العين عليه برى عند  
 الكل ولو هلك عنده فادى قيمته الى الاول برى وليس للمالك أن يضمن الثاني بعد اقيام القنية مقام العين هذا  
 اذا كان قبض الاول معروف باقامة البيئة أو تصديق المالك فاما اذا أقر الغاصب الاول بالقبض فانه لا يصدق  
 في حق المالك ويصدق في تضمين نفسه ويخير المالك في تضمين أيهما شاء اه هندية وله أن يضمن الغاصب وغاصب  
 الغاصب كل واحد منهما قيمة المغصوب كذا في فوائد طاهر بن محمود وهذا الحكم يجري فيما اذا رهن الغاصب  
 الغصب أو أجره أو أعاره فله ذلك كما في شرح الطحاوي (قوله بان غصبه وقيمه اكثر) عبارته موهمة ونص عبارة  
 الخانية رجل غصب أرضا وقوفة قيمتها ألف ثم غصبت من الغاصب بعد ما زادت قيمتها واصارت تساوي  
 ألفي درهم فان اتولى الغاصب الثاني ان كان مليا على قول من يرى جعل العقار مضعوبا بالغصب لان تضمين  
 الثاني أنفع للوقف وان كان الاول أملا من الثاني يتبع القيم أحدهما واتباع أحدهما يبرأ الاخر من  
 الضمان كالمالك اذا اختار تضمين الاول أو الثاني يبرأ الاخر كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله ضمن قيمة العجز)  
 بالاستهلاك ومثله الهلاك (قوله ونقصان الام) لا تغصب الولد أو جب نقصان الام وان لم يفعل الغاصب في الام  
 فعلا كذا في غصب الخانية أي فهو من ضمان العدوان وقد سبق قويا (قوله من هدم حائط غيره الخ) قال  
 في القنية هدم جدار غيره تقوم داره مع جدرانها وتقوم بدون الجدران فيضمن فضل ما بينهما اه أما الوقف  
 فقد قال في الذخيرة واذا غصب الدار الموقوفة فهدم بناء الدار وقطع الاشجار كان لقيمته قيمة الاشجار  
 والنخل والبناء ويضمن قيمة البناء مبنيا وقيمة النخل مائتا الارض لان الغصب ورد هتكها وفي البرازية هدم  
 حائط غيره خير مال له بين تضمين الحائط وتسليم النقص له وبين أن يأخذ النقص ويضمنه قيمة النقصان وليس له  
 الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال وقيل ان كان الحائط جديدا أمر باعادته والا لا اه (قوله ضمن  
 نقصانه) هذا هو الصحيح مجتبي (قوله الا في حائط المسجد) قال السعيد الحموي لم يظهر له وجه الفرق بين حائط  
 المسجد وحائط غيره فانهم علموا عدم الجبر على البناء كما كان فيما لو هدم حائط غيره بأن الحائط ليس من ذوات  
 الامثال وهذه العلة بعينها جارية في حائط المسجد اه (قوله فاقول للمالك) فان السبب الموجب للضمان موجود  
 حيث لم يثبت الاذن (قوله فاقول للزوج) لان الظاهر شاهد له لان الزوج لا يتصرف مثل هذا التصرف في مال  
 امرأته الا باذنها والظاهر يكفي للدفع وعبارة القنية رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها بالمرابحة  
 ثم ماتت فادعى ورثتها انك كنت تتصرف في مالها بغير اذنها فعليك الضمان وقال الزوج بل باذنها فاقول  
 قول الزوج لان الظاهر شاهد له اه ولو انفقت من مالها وادعى التبرع وطالبه الورثة فاقول له ذكره البيهقي  
 (قوله ويجب رد عين المغصوب) اقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تردّه وقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا يحل لاحدكم أن يأخذ مالا أخيه لاعبأ ولا جاذأ وان أخذه فليردّه ولانه لا أخذ قوت عليه اليسد وهي مقصودة

لأن المالك يتوصل به إلى تحصيل غرات المالك من الانتفاع فيجب نسخ فعله دفعا للضرر عنه زيلعي وقوله في الحديث الأول على اليد ما أخذت أي على صاحب اليد رد عين ما أخذ وقوله في الحديث الثاني لأعيا ولا جادا في رواية الفائق والمصانيع لأعيا جادا بدون حرف العطف وحرف النفي ومعناه أن لا يريد بأخذه سرقة ولكن ادخال الغلط على أخيه فهو لاعب في مذهب السرقة جاذ في ادخال الأذى عليه أو فاسد للعب وهو يريد أن يجد في ذلك ليغضبه كذا في العناية اه أبو السعود (قوله ما لم يتغير تغيرا فاحشا) فإذا تغيرت أي العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب ونفها ولا يحل له الانتفاع بها حتى يؤدي بدلها كذا في الهداية ولو نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويردّه على المغصوب منه مع ضمان النقصان الآن يكون النقصان بجناية تغيير الغاصب فالمغصوب منه بالخيار في النقصان إن شاء ضمن الغاصب ويرجع الغاصب على الجاني وإن شاء ضمن الجاني ولا يرجع الجاني على الغاصب ولو زاد المغصوب في يد الغاصب فلصاحبه أن يسترده مع الزيادة كذا في الهندية عن الخلاصة (قوله لتفاوت القيم باختلاف الأماكن) أما إذا اختلفت فالأمر ظاهر وفي القهستاني عن العمادى لو كانت القيمة في بلدة النخوصمة أقل مما في بلدة الغصب فينقل له مغصوب منه أن ينظر أو يرضى ويأخذ القيمة يوم النخوصمة اه (قوله أو شرا) بأن باعه للمالك وسأله مكي (قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه راجع إلى مسئلة الطعام قال في التبيين وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يبرأ الغاصب بأكل المالك الطعام المغصوب منه من غير عمله لأن هذا ليس برذيل هو خدعة وهذا لأن الإنسان يرغب في أكل مال غيره ما لا يرغب في أكل مال نفسه ولو علم لما أكل فلم يكن ردًا بقصد عمله للكل قلنا هذه العادة مذمومة شرعا فلا تعتبر ولا يمنع وقوعه عن الواجب اه (قوله أي وقت القضاء) لأن حقه لا ينتقل من العين إلى القيمة إلا بالقضاء ولهذا الوصل إلى أن يعود المثل كان له ذلك وانما ينتقل إلى القيمة بالقضاء حتى لا يعود إلى المثل بوجوده بعد ذلك (قوله وعند أبي يوسف يوم الغصب) لأن سبب الوجوب هو الغصب فتعتبر قيمته يومه (قوله وعند محمد يوم الانتطاع) لأن المثل هو الواجب بغصب ذات المثل فلا ينتقل إلى القيمة إلا بالعجز عنه والعجز عنه يحصل بالانتطاع فتعتبر قيمته يومئذ قال السمرقندي ولو أحضر الغاصب المثل يوم الانتطاع أجبر المالك على أخذه اه (قوله وربما قهستاني) أي قول الثاني والثالث كما أن قول الامام مرجح وعبارة القهستاني بقيته عند أبي حنيفة يوم يختصمان أي يقضى بينهما وهو الأسح كما في الخزائن وهو الصحيح كما في التحفة وعند أبي يوسف يوم الغصب وهو أعدل الأقوال كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الانتطاع وعليه الفتوى كما في ذخيرة التآوى وبه أفق كثير من المشايخ كما في الكفاية اه حطبي وفي الهندية وبهض مشايخنا فتوا بقول أبي يوسف كذا في الكفاية في آخر كتاب الصرف اه (قوله يوم غصبه أجماعا) بالاضافة وعدمها جوى وهذا إذا كانت هالكه أما إذا استملكك فكذلك عنده وعند ما يوم الاستملاك قهستاني عن الخلافات وفي المكي عن البحر الزاخر رجل استملك ثوب رجل آخر ثم جاء بقيته فنال المغصوب منه لا يريد أهولا أجهلا في حل يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على القبول لأن في ذلك حتى المستملاك وهو براءة ذمته فإن لم يرفع لكن وضعه في حجر صاحبه أو يديه يرى وإن وضعه بين يديه لا يبرأ وفي الوديمة وعين الغصب يبرأ إذا وضعه بين يديه اه زاد في الذخيرة والفرق أن الواجب في قبض الدين حقيقة القبض لتحقق المعاوضة وفي الوديمة والغصب يتحقق الرذيل بالخلمة لعدم المعاوضة اه (قوله وشريح مخلوط بزيت) في فتاوى رشيد الدين كل موزونين إذا اختلفا بحيث لا يمكن بينهما التمييز يخرج بذلك من أن يكون مثلبا ويكون من ذوات القيم لأنه ربما يكون أحدهما أكثر ولا استراقل حتى لو كانا على السواء بأن اتخذ العاين من جنس واحد يضمن مثله اه بالمعنى (قوله وكذا كل موزون يختلف بالصنعة) قال في العناية إن الصنعة غير متقومة في جميع الأموال لأنه لا قيمة لها عند المقابلة بجنسها وانما تقوم عند المقابلة بخلاف الجنس كمن استملك قلب فضة فملكه قيمته من الذهب مصنوعا عندنا لا نألوأ وجبنا عليه مثل القيمة من جنسه أدى إلى الربا ولو أوجبنا مثل وزنه كان فيه إبطال حق المغصوب منه في الجودة والصنعة فمراعاة حق المالك والتحرز عن الرابا قلنا يضمن قيمته من الذهب مصنوعا وإن رضى به صاحبه لم يكن له فضل ما بين المكسور والصحيح لأنه عاد إليه عين ماله فبقيت الصنعة منفردة عن الأصل ولا قيمة لها في الأموال الربوية اه والقلب من السوار

ما لم يتغير تغيرا فاحشا مجتبي (في مكان غصبه) لتفاوت القيم باختلاف الأماكن (وغير بردها ولو بقي علم المالك) في البرازية غصب دراهم إنسان من كلبه ثم ردها فيه بلا علمه برئ وكذا الوصل إليه بجهة أخرى كهيئة أو أيداع أو شرا وكذا الوصل إليه بجهة أخرى خلافا للشافعي زيلعي (أو يجب رد مثله إن هلك وهو منبلى وإن انقطع المثل) بأن لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وإن كان يوجد في البيوت ابن كمال (فقيمة يوم النخوصمة) أي وقت القضاء وعند أبي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانتطاع وربما قهستاني (وتجيب القيمة في القهي يوم غصبه) أجماعا (والمثل المخلوط بخلاف جنسه) كبر مخلوط بنسبه وشريح مخلوط بزيت ونحو ذلك كدهن نجس (قهي) فتجب قيمته يوم غصبه وكذا كل موزون يختلف بالصنعة كشمعة وقد رددت وديس زكر في الجواهر

ما كان مقتولا من طاقين اه أبو السعود عن المختار (قوله زاد المصنف الخ) قال في المنع عن الوفاة ويحب المثل في المثل كالمكيل والمازون والعدد المتقارب قال تاج الشريعة علم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثيرا من الموزونات ليس بمثل بل من ذوات القيم كالقممة والقدر ونحوه ما قال فأقول ليس المراد بالمثلي مثل ما يوزن عند البيع بل ما يكون مقابله بالثمن مبنية على الكيل أو الوزن أو العدد ولا يختلف بالقيمة فانه اذا قيل هذا الشيء فغير منه بدرهم ومن بدرهم أو عشرة بدرهم انما يقال اذا لم يكن فيه تفاوت فكان مثليا وانما قلنا لا يختلف بالقيمة لانه لو اختلفت كالمقمة والقدر لا يكون مثليا ثم ما لا يختلف بالقيمة انما غير مصنف نوع واما مصنف لا يختلف كالأراهم والدنانير والفلوس وكل ذلك مثلي واذا عرفت هذا عرفت حكم المذروعات فكل ما يقال يباع من هذا الذوب ذراع بكذا ولا يقال الا فيما لا تفاوت فيه وهو ما يجوز فيه السلم فانه يعرف ببيان طوله وعرضه وورقه فهو مثلي وقد فصل الفقهاء المثليات وذوات القيم ولا احتياج الى ذلك بل الضابط أن ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك من ذوات القيم فما ذكر من المكيل وأخويه مبني على هذا اه أقول فيؤخذ من هذا أن الدبس قبي وكذا الرب والقطر لان كلامه يتفاوت بالقيمة وباعتبار القيمة فيضمن بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينا في الذمة وقد صرح بذلك في الدبس صاحب جواهر الفتاوى اه بتصرف ما وفي التاموس الرب بالانتم سلافة كل مرة بعد اعتصارها والقطر ما قطر الواحدة قطرة وبالكسر الخماس الذائب أو ضرب منه وضرب من البرود وبالضم الناحية اه والقطر في عرف مصر ما يقطرون السكر وقال فيه الدبس بالكسر وبكسر تين عمل التمر وعسل النحل والفتح الاسود من كل شيء وبالكسر الجمع الكثير من الناس ويفتح وبالضم جمع الادبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمر اه (قوله والجن قبي في الضمان) لانه يتفاوت تفاوتا فاحشا هندية وهو بالضم وبضمين وكعتل اه قاموس (قوله والسوق) البر والشمع المقل (قوله الفهم) جعله في الهندية مثليا والتراب قبي وكذا الماء عند الشيخين (قوله والفهم) هذا في الفهم الملبوخ بالاجماع وفي المني اختلاف والصحيح انه قبي وفي التهمة عن الاسيحياني انه اختار أن الفهم من ذوات الامثال وانما يضمن بالقيمة عند الانقطاع وكذا اخر الاسلام البزدوى (قوله والاجر) قال في الهندية وفي كون الاجر واثنتين مثليا روايتان عن الامام (قوله وفيما يجب التيسير) عطف على هنا اه حلي (قوله والورق) أي ورق الاشجار اما الكاخذ فثلي كما في الهندية (قوله والاجر) لتفاوتها (قوله والصرم) هو بالفتح الجاد معرب وبالكسر الضرب والجماعة أفاده صاحب القاموس واعل انه اراد الاهاب قبل دفعه وبالجماد ما دبغ (قوله والذهن المتعصب) مستغنى عنه بما سبق والخبر من ذوات القيم في ظاهر الرواية هندية (قوله وكذا الحنونة) أي بما يكال من المثليات لانها لا تسكال وأخذ من التعليل أن المراد بها ما دون نصف صاع وبه صرح (قوله وكل مكيل) مبتدأ (قوله كسفية الخ) المقصود من التمثيل المكيل والمازون الطارو حان (قوله لانه غصبه وهو مثلي) هذا يعين أن النقل قبل البيل لانهم ابعده من القيمي (قوله والاجر قيمي) مستغنى عنه بما تقدم (قوله في حق المسلم) أي اذا ائتمنه وكان لذمي أما اذا كان لمسلم فلا ضمان وان وجب رده وحذف الخبر من العبارة تقديره قيمي وقد وجد في بعض النسخ فانه قال فيما يأتي وضمن المتكلم المسلم قيمته ما لان الخرفي حقا قيمي حكما لو كانا لذمي والمتكلم غير الامام أو مأموه يرى ذلك عقوبة فلا يضمن اه (قوله بوجوب رد العين) أي في المثلي والقيمي (قوله لانه الموجب الاصل) لانه أعدل وأكمل في رد الصورة والمعنى ورد القيمة أو المثل مخلص بصار اليه عند تضرده العين ولهذا يطالب برد العين قبل الهلاك ولو أتى بالقيمة أو المثل لا يعذر به لكونه قاصرا وكذا يبرأ الغاصب برد العين من غير علم المالك ولو لم يكن هو الموجب الاصل لما برى بارذا الا اذا علم وقبل الموجب الاصل هو المثل أو القيمة ورد العين مخلص ولهذا لو أبرأه عن الضمان حال قيام العين يصح مع أنه لا تصح بالعين وغام تحقيقه في التبيين وفي التهمة تاني وفي التقديم اشعار بأن رد العين أهم فانه الموجب الاصل على ما قالوا كما في الهداية وفيه اشعار بالضعف فان الجمهور ذهبوا الى أن الموجب الاصل هو القيمة كما في رهن الهداية والكافي (قوله حبس حتى يعلم الحاكم الخ) لان حق صاحبها متعلق بالعين والاصل بقاءها وهو يريد أن يسقط حقه من العين الى القيمة فلا يصدق اه جوهره وهذا اذا لم يرض المالك بالتقضاء بالقيمة أما اذا رضى فانه يقضى ولا يلزم كذا في مسكين وتقدير مدة الحبس مفقوض الى رأى الحاكم واما لم يحسم كحبس الغريم في الدين اه من (قوله وقية) الاولى أو (قوله فبرهان الغاصب أولى)

زاد المصنف ورب وقطر لان كلامه سما يتفاوت بالقيمة ولا يصح السلم فيها ولا تثبت دينا في الذمة قلت وفي الذخيرة والجن قبي في الضمان مثلي في غيره كالمسلم وفي المجتبى السوقي قبي لتفاوته بالقي وقيل مثلي وفي الاشياء النعم والنعم ولونيا والاجر قبي وفي حاشيته الابن المصنف هنا وفيها يجب التيسير من الفصولين وغيره وكذا الصابون والسرقة والورق والابر والعصير والصرم والجسد والذهب من المتعصب وكذا الحنونة وكل مكيل وموزون مشرف على الهلاك مضمون بقيته في ذلك الوقت كسفية موقوفة أخذت في الفرق والقي الملاح ما فيها من مكيل وموزون يضمن قيمته ما ساعته كما في المجتبى وفي الصيرفة صبي ما في حنونة فاقدها وزاد في كبلها ضمن قيمته اقبل صبه للام لا مثلهما هذا اذا لم ينقلها فلو نقلها لمكان للمثل لانه غصبه وهو مثلي بخلاف ما لو ضمن المثل لانه غصبه وهو مثلي في الموضع الذي فيه الحنونة بغير صب الماء في الموضع الذي فيه رسيجي أن الخمر تقل اتمهي والاجر قيمي حكما والحاصل كما في الدرر في حق المسلم قيمي حكما والحاصل كما في الاسواق وغيرها أن كل ما يوجد له مثل في الاسواق بلا تفاوت يعتد به فهو مثلي وما ليس كذلك قيمي فليحفظ (فان ادعى هلاكه) مرتبط بلاقته بوجوب رد العين لانه الموجب الاصل ورد بوجوب رد العين على الراجح (حبس حتى المثل والقيمة مخلص على الراجح) أي لا يقره يعلم الحاكم (أنه لو أتى بظهور) من مثلي (ثم قضي) الحاكم عليه بالبدل (أو فاما البرهان) أي ادعى فقيمة (ولو ادعى الغاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك) أي ادعى الهلاك عند الغاصب (أو فاما البرهان) فبرهان الغاصب انه رده وهالك عند المالك (أولا)

فيقدم وهذا عند محمد لانها تثبت الرد وهو عارض اه مخ (قوله خلافا للثاني) فقال بينة المالك أولى لانها  
تثبت وجوب الضمان والاخر ينكر والبيانات للاثبات مخ وظاهره اعتماد قول محمد وهو خلاف ما قدمه في  
القضاء (قوله وبرهنا) والقول للغاصب مع عينه ان لم يقيم حجة الزيادة فان اقيمت حجتها وجبت تلك الزيادة ولم يعتبر  
قول الغاصب وان أقام الغاصب حجة القلة لم يقبل في الصحيح كما في النهاية فان ظهر ولو قيمته مساوية أو أقل وقد  
ضمن الغاصب بقوله أخذ المالك ورد بدله أو أوفى وان ضمنه بنكوله أو بقول المالك أو بينة فهو للغاصب  
ولو قيمته أكثر فأداه صاحب النقاية وشارحها التهمة تأتي والنقاية بضم النون بمعنى المتيقن كما ضبطه البيهقي  
في نقايته وفي المخ عن البحر معزيا الى المحيط ذكر محمد في الاستتلاف لو قال المغموص منه كانت قيمة ثوبه مائة وقال  
الغاصب ما أدري ما قيمته ولكن علمت أن قيمته لم تكن مائة فاقول قول الغاصب مع عينه ويجوز على البیان لانه  
أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعي المغموص منه من الزيادة فان حلف يحلف للمغموص منه أيضا أن  
قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء رضى بالثوب وسلم  
القيمة وان شاء رد الثوب وأخذ القيمة اه (قوله ولو في نفس المغموص) بأن قال الغاصب لثوب هذا هو الذي  
غصبته وقال المغموص بل هو هذا (قوله فاقول للغاصب) لانه الغابض (قوله فلو أخذ عقارا الخ) العقار الضبعة  
وقيل كل ما كان له أصل فالدار مغرب وفي المباح العقار كسلام كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل اه (قوله  
بأفة سماوية كغلبة سبل) فبقيت تحت الماء وأزال بناء الدار أو تهدمت بأفة كذا في رخص المقتضى (قوله  
لم يضمن) أي عنده ما لان الغصب تصرف في المغموص باثبات يده وازالة اليد المالك ولا يكون ذلك الا بالنقل  
والعقار ولا يمكن نقله وأقصى ما يمكن فيه اخراج المالك عنه وذلك تصرف في المالك لا في العقار فلا يجب  
الضمان كما اذا بعد المالك عن المواشي بخلاف المنقول كذا في التبيين (قوله خلافا لمحمد) لان الغصب يتحقق  
بوصفين باثبات اليد العادية وازالة اليد المحقة وذلك ممكن في العقار لان اثبات اليدين المتنافيتين على شيء واحد  
غير ممكن لتعذر اجتماعهما فاذا ثبتت اليد العادية زالت المحقة ضرورة واليسد عبارة عن القدرة في التصرف  
وعدمه لعدمه وهي في يد الغاصب ضرورة فانتفت يد المالك فيضمن (قوله الموقوفة) راجع الى كل من العقار  
والدور (قوله وأن الفتوى في غصب منافع الوقف بالضمان) اذا استوفاهما وفي الشرب لا يلية يتناول عطل المنفعة  
هل تلزم الاجرة كالسكن اه (قوله فكذا في استحقاق الاجرة) فاذا بذلك انه اذا سكن العقار وجبت أجرته وان  
لم يكن وقفا ولا معدا لا يستغلل ولا ينم وسيأتي أن منافعها لا تضمن الا في هذه الثلاثة (قوله انه أي العقار) ولو  
غير وقف (قوله في العقار والوديعة) لا حاجة الى زيادة العقار والوديعة تنقسم حكمها وانما الكلام في العقار اذا  
كان وديعة ولذا قال في المخ يعني أن العقار اذا كان وديعة عنده فحده كان ضامنا بالاتفاق انتهى وفي التبيين  
ومسألة الوديعة على اختلاف في الاصح (قوله يضمن بالبيع والتسليم) لان البيع والتسليم استهلاك خاتمة (قوله  
وبالرجوع عن الشهادة) بأن شهدا على رجل بالدار ثم رجعا بعد القضاء ضمنا اه مخ قال في التبيين والشهود  
انما يضمنونه بالرجوع ان يكونه ضمان اتلاف لاضمان غصب حتى لو أقام الشاهد بينة أن العقار له لا تقبل بينته  
ولو كان غصبا لقيت والعقار يضمن بالاتلاف اه (قوله وعنده هذه الثلاثة) الضمان فيه امن حيث كونه اتلافا  
لا من حيث كونه غصبا كما أفاد مذهبهم (قوله ضمن النقصان بالاجماع) اختلفوا في تفسير النقصان قال نصير بن  
يحيى انه ينظر بكم تستأجر هذه الارض قبل الاستعمال وبعده فيضمن ما تفاوت بينهما من النقصان وقال محمد  
ابن سلة يعتبر ذلك بالشراء يعني أنه ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وبكم تباع بعده فنقصانها متفاوت من ذلك  
فينضمه وهو الاقيس قال شمس الأئمة الخلواني وهو الاقرب الى الصواب وبه يفتي كافي الكبرى لان العبرة بقيمة  
العين لا بالمنفعة ثم يأخذ الغاصب رأس ماله وهو البذر وما غرم من النقصان وما أنفق على الزرع ويتصدق  
بالفضل عند الامام ومحمد لانه حصل بسبب خبيث وهو التصرف في ملك الغير فيكون سبيله التصديق اذا الفرع  
يحصل على وصف الاصل فلو غصب ارضا فزرعها كثرين فاخرجت ثمانية اكرار ولحقه من المؤنة قدر كثر نقصها  
قدر كثر فانه يأخذ أربعة اكرار ويتصدق بالباقي وقال أبو يوسف لا يتصدق بشئ لان الزيادة حصلت في ضمانه  
وملكه لان ما ضمن من الفائت ملك اداء الضمان والمنفوعات تملك بأداء الضمان عندنا متندا الى وقت وجوب  
السبب وهو الغصب هنا فبين أنه حدث في ملكه اذا انخرج بالضمان اه تبيين من يدا (قوله فيعطى ما زاد البذر)

خلاف الثاني فلو اختلفا في القيمة  
وبرهنا فالبينة للمالك وسيجيء ولو في نفس  
المغموص فاقول للغاصب (والغصب) انما  
يتحقق (فيما ينقل فلو أخذ عقارا أو ملكا  
في يده) بأفة سماوية كغلبة سبل (لم يضمن)  
خلافا لمحمد وبقوله قالت الثلاثة وبه يفتي  
في الوقف ذكره العيني وذكر ظهير الدين  
في فتاويه الفتوى في غصب العقار والدور  
الموقوفة بالضمان وأن الفتوى في غصب  
منافع الوقف بالضمان وفي فوائد صاحب  
المحيط اشترى دارا وسكنها ثم ظهر أنها واقف  
أو كانت للصغير لزمه اجر المنزل صيانة لمال  
الوقف والصغير وفي اجارة الفضي انما  
لا يتحقق الغصب عندهما في العتار في حكم  
الضمان أما فيما وراء ذلك فيتحقق ألا ترى أنه  
يتحقق في الرد فكذا في استحقاق الاجرة  
اتتهى فليحفظ (قيل) فأنه الاسترواق  
وعمد الدين في فصولهم ما (والاصح انه) أي  
العتار (يضمن بالبيع والتسليم) وكذا  
(بالرجوع عن الشهادة) بعد انقضاء وفي الاشياء  
العتار لا يضمن الا في مسائل وعنده هذه  
الثلاثة (واذا نقص) العتار (بمسألة)  
وزراعتهم ضمن النقصان بالاجماع فيعطى  
ما زاد البذر ويضمن في المجتبى

هذه مسألة مستقلة لا ارتباط لها بما قبلها وان اوردته كلامه وعبارته انجزي كما في المنع زرع أرض غيره ونبت  
فلا اله الا أن يأمر الزارع بقلعه فان أبي بقلعه بنفسه وقبل النبات بخير صاحب الأرض ان شاء تركها حتى ينبت  
فأمر بقلعه وان شاء أعطاء ما زاد البذر فتقوم بمسئورة بذره له حق القلع وتقوم غيرة بمسئورة فاعطى فضل  
ما بينهما وعن أبي يوسف أنه يعطيه مثل بذره والاول أصح اه (قوله هو المختار) أي قول الثاني فهو قولان  
مصححان (قوله وتعامه في المحتج) هو ما نقلناه عنه وفيه ولو زرعهما أحد الشرعيين بغير إذن صاحبه قد دفع اليه  
صاحبه نصف البذر ليكون الزرع بينهما ما قبل النبات لم يجوز بعده يجوز وان أراد قلع الزرع من نصيبه يتسلمه  
الأرض خقله من نصيبه وفي بعض الزارع نقصان الأرض بالقلع قال استأذننا الصواب فنقصان الزرع كما ذكره  
القدوري في شرحه اه وانظر ما روجه هذا الصواب فان الظاهر الاول لان الزرع في نصيب الشريك بغير حق  
(قوله ما نقص بقلعه) قال مسكين كما تضمن النقصان في النفعي المخصوص اذا انتقص عند الغاصب سواء كان  
بفعله أو بغير فعله كالغور والشل وذهاب السمع والبصر اه فالتقييد بفعله ليس على ما ينبغي (قوله كما في قطع  
الاشجار) فانه يقتضيها اتفاقا (قوله ولو قطعها رجل آخر الخ) قال في الهندية أما اذا كان المخصوص غير منقول  
كالغور والعقار والحوادث قائم بما تارة سماوية أو جاء سيل فذهب بالبناء والاشجار أو غلب سيل على الأرض  
فتفتت وبقيت تحت الماء فلا ضمان عليه عند الامام وأبي يوسف كذا في شرح الطحاوي وان حدثت هذه  
الاشياء بفعل أحد من الناس فضمنه على المتلف عندهما وان بفعل الغاصب وسكاه فالضمان عليه بالاجماع  
اه ونقل عن الخلاصة لو نقص المخصوص في يد الغاصب ضمن الغاصب النقصان ويرد على المخصوص منه مع  
ضمان النقصان الا أن يكون النقصان بجناية غير الغاصب فالملك بالبناء ان شاء ضمن الغاصب ويرجع عن  
الجاني وان شاء ضمن الجاني ولا يرجع اه (تنبيه) قال العلامة مسكين النقصان أنواع أربعة بتراجع السهر  
وبنوات أجرا العين وبنوات وصف مرغوب فيه كالسمع والبصر واليد والاذن في العبد والصاغة في الذهب  
والهيس في الخنطة وبقوات معنى مرغوب فيه فالاول لا يوجب الضمان في جميع الاحوال اذ ارد العين في مكان  
الغصب والثاني يوجب الضمان في جميع الاحوال والثالث يوجب الضمان في غير مال الربا نحو أن يغصب  
حنطة ففشت عنده أو انا فضة فهشم في يده فصاحبه بالخيار ان شاء أخذ ذلك نفسه ولا نسي له غيره وان شاء تركه  
وضمنه مثله فنادى عن الربا والرابع وهو فوات المعنى المرغوب فيه في العين كالعبد المحترف اذا نسي الحرفة في يد  
الغاصب أو كان شابا فشاخ في يده يوجب الضمان أيضا هذا اذا كان النقصان قليلا أما اذا كان كثيرا فيخير  
المالك بين أخذه وتر كهم مع أخذ جميع قيمته وسعره الحد الفاصل بينهما من مسألة الخرق اليسير والناحش  
اه (قوله كالغصب عبدا الخ) أي فانه ضمن نقصانه (قوله لا دخوله الخ) لا يظهر لان التصديق بالغلة غير  
ضمان النقصان (قوله ضمن النقصان) محله اذا كان النقصان في العين وكان غير ربوي فان كان لتراجع السهر  
فلا ضمان بعده أن رده في مكان الغصب لان ذلك لله الرغبات فيه لالنقصان في العين بنوات جزء وان كان ربويا  
لا يمكن أن يضمن النقصان أي نقصان الاوصاف مع استرداد العين لانه يؤدي الى الربا اذا الجوده لا قيمة لها  
في الاموال الربوية ولا يمكنه بخير بين أن يأخذ ولا نسي له وبين أن يتركه على الغاصب ويضمنه مثله من جنسه  
أو قيمته من خلاف جنسه أفاده الزبلي مع ايضاح (قوله وتصديق عابقي من الغلة والاجرة) الذي زاده المؤلف  
وهو قوله بما بقي بخلاف بل هو الماتن ولما ذكره حافظ الدين وغيره من أن التصديق بالغلة بجميعها قال الزبلي وكان  
ينبغي أن يصدق بما زاد على ما ضمن عند هـ مالا بالغلة كلها اه فقد ذكر ذلك على وجه البحث ولا متابعة عليه  
ثم قوله تصديق يفيد أن الغاصب لما الاجرة وهو ذلك لان وجوبه ابعده اذا المنافع لا تقوم الا بالعقد  
والعاقده هو الغاصب وقد صارت مالا ببعده فهي له (قوله لكن نقل المصنف الخ) لا وجه لهذا الاستدلال فانه  
قل هلاك عين المصوب تصديق بكل الغلة وكذا بعده غير أنه بعد الهلاك عنده ليس له أن يستعين بالغلة في أداء  
الضمان اذا كان غنيا وله أن يستعين بها اذا كان فقيرا وتصديق بالباقي هذا ما في البرازية وفي القهستاني وفيه  
اشعار بأن كلام من الاجر والربح صار ملكا هـ م ملكا خبيثا وحراما لخبث السبب وهو التصرف في ملك الغير  
والى أنهم مالا يصرف فان في حاجتهم الا اذا كانوا فقيرين فالغنى منهم لو تصرف تصديق بمثله اه لم يلاحظ اظهر كلام  
الزبلي أنه اذا هلك عنده وضمنه كان له أن يستعين مطلقا لان الخبث كان لاجل المال فاذا أخذه لا يظهر الخبث

وعن الثاني مثل بذره وفي الصبر قضية هو  
المختار ولو ثبت له قلعه وتعامه في المحتج (كما)  
بعض اتفاقا (في التتلي) ما نقص بفعله كما في  
قطع الاشجار ولو قطعها رجل آخر اوردته  
البناء ضمنه ولو لا الغاصب (كما لو غصب  
عبد أو آجره فنقص في مسئلة الاجارة)  
بالاستعمال وهذا ساقط من نسخ الشرح  
لدخوله تحت قوله (وان استعمله) فنقصه  
الاستعمال أو آجر المستعمل ونقص ضمن  
التضمن (وتصدق) ما بقي من (الغلة)  
والاجرة خلافا لابي يوسف كذا في الملتقى  
لكن نقل المصنف عن البرازية أن النفع  
يصدق بكل الغلة في الصحيح

في حقه أما إذا هلك عند المشتري من الغاصب وقد استغله الغاصب قبل ثم ان المالك ضمن المشتري قيمته ورجع به على الغاصب بالنفع فليس للغاصب أن يهتبه في بالغلة في أداء النفع إلى المشتري لأن الخبز كان لحق المالك والمشتري ليس بمالك فلا يزول الخبز بالأداء إليه فلا يؤذيه إليه إلا إذا كان لا يجدد غيره فبرج هو على غيره من الفقراء باعتبار أنه ملكه وهو محتاج إليه اهـ وهو الذي ينبغي التعويل عليه لظهور وجهه وعلى ما في البرزاي جرى ابن السجينة ونظم في ذلك بما قال

وبدفعها في قبة قبل مطلقا • ونصيحهم منع في الغنى مقرر

(قوله والوديعه) أي بغير إذن المالك (قوله اذا كان ذلك متعينا بالاشارة) وذلك كاهروض فانه لايجل له تناول  
الريح قبل ضمان القيمة وبعده ويتصدق به لان العقدية على بيعه حتى ينفسخ العقد بالهلاك قبل القبض فتعكر  
الخطب فيه (قوله او بالشر ايدراهم الوديعه الى آخره) الا خصر الا وضح أن يقول أو غير متعين ونقدم (قوله يعني  
يتصدق بريح حصل الخ) وله أن يؤديه الى المالك ويجل له التناول لزال الخطب اهـ هـ ستاني (قوله فكذلك  
يتصدق) فانه وان لم يتعين بالاشارة الا أن ضم التقدير ثور الخطب هـ ستاني (قوله قبل وبه يفتي) في القهـ ستاني  
عن الذخيرة وعليه الفتوى دفعها للريح في هذا الزمان واذا جرت هذه الاربعة في الريح تجرى في تناول المشتري  
فان الريح تابع للاصل فليتا مل (قوله واختار أنه لايجل مطلقا) في الصور الاربعة ووجهه كما في التبيين أنه بالنقد  
منه استفاد سلامة المشتري وبالاشارة استفاد جواز العقد لعاقبه في حق القدر والوصف فيثبت فيه شبهة  
الحرمة للملك بسبب خبث اهـ وفي الجوى عن صدر الاسلام لومري بأف غصب طعما ما يباح له الأكل ولو شري  
أمة قبل إباحة الوطء والصحيح أنه لايجل له الاكل ولا الوطء لان في السبب نوع خبث وهذا المعنى ترى  
بعض الطلبة الذين فهم قليل فتقوى يشترون الاشياء بمن وبصرفونها الى حوائجهم ثم يقضون الاغان وفي جامع  
المحبوب عن نوادر ابن سماعة ولو غصب ثوبا فشرى به طعما ما لا يسهه أن يأكله حتى يؤدي قيمة الثوب ولو غصب  
دراهم فاشترى به اطعما ما وسعه اكله لان الثوب اذا استحق يقترض البيع واذا استحق الدراهم لا يقترض البيع  
ولو غصب كبراً أو ثوبا فشرى به أمة لايجل وطؤها ولو غصب ثوبا فترقب به امرأة وسعه وطؤها لانه لو استحق  
ما جعل مهرالم ينقض النكاح اهـ مختصرا وهذا يفيد انه اذا اشترى بدراهم الفص المعبية ونقد هـ لا يحرم  
التناول لعدم تعلق العقد بأعيانها وهذا أوسع على الناس وظاهر كلام الصدر أن الصحيح خلافه (قوله واختار  
بعضهم الفتوى) لا حاجة اليه مع المصنف (قوله وعذر أبي يوسف) لا حاجة اليه لان خلافه معلوم في جنس المسائل  
جميعا وقد ذكره أنفا بقوله خلافا لابي يوسف (قوله كالواختلاف الجنس ذكره الزيلعي) عبارته وهذا الاختلاف  
بينهم فيما اذا صار الريح بالتقلب من جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم مثلا وصار في يده من بدل المضمون دراهم  
وان كان من يده خلاف جنس ما ضمن بأن ضمن دراهم وفي يده من يده طعام او عروض لا يجب عليه التصديق  
بالاجماع لان الريح انما يتبين عند اتحاد الجنس ومالم يصير بالتقلب من جنس ما ضمن لا يظهر الريح اهـ وقال  
القهـ ستاني لو تزوج بأحدهما امرأة أو اشترى ثوبا أو أمة أو طعما ما أي وقد ضمنه حل له الاتماع ولم يتصدق  
في قولهم لان الحرمة عند اتحاد الجنس وكل منهم ما يخالف للدراهم أو الدنانير أي التي ضمنها انتهى موضحا (قوله  
وغير الغصب) قيد بتغيير الغاصب لانه لو تغير بنفسه كأن صار الفص زبيبا فان المالك بالخيار ان شاء أخذه  
وان شاء ضمن الغاصب ومثله اذا صار الرطب تمرا كما في الدرر (قوله فزال اسمه) قيد به لان من غصب ثاة وذبحها  
فألكها بالخيار ان شاء ضمن الغاصب قيمتها وسأله الله وان شاء ضمنه نقصانها لان اسم الثاة لم يزل عنها اذا يقال  
ثاة مذبوحة وانما أخبر المالك لان ذبحها استهلكت من وجه دون وجه اهـ (قوله وأعظم منافعه) كالأغص  
الخطئة وطحنها فان المقاصد المتعلقة بعين الخطئة كجعلها هريسة ونحوها تزول بالطن اهـ مخ (قوله بلا ضرب)  
كذا قيد به في السراج فلو صاغ الدراهم بعد سبكها دراهم لا ينقطع بالاولى وسواء كانت مثل الدراهم  
الاولى أم لا وحزره (قوله لكن يبقى أعظم منافعه) من جعلها غنما أو تزيين بها (قوله كما ظنه ملاحسرو) حيث  
ذكر أنه لا حاجة الى ذكر أعظم المنافع لان قوله زال اسمه مغن عنه لانه يلزمه اهـ (قوله ضمنه ومملكه)  
أما الضمان فليكونه متعيا أو أما الملك فلا أنه أحدث صنعة منقومة لان قيمة الشاة تزداد بطبخها وشبهها وكذا قيمة  
الخطئة تزداد بطبخها واحدا انها صرح حق المالك هـ السكامن وجهه حتى تبدل الاسم وفان أعظم المنافع وحق

(كما لو تصرف في المذهب وب الوديعة)  
 بان باعه (وربح) فيه (اذا كان ذلك  
 متعينا بالاشارة أو بالشرا بdraهم الوديعه  
 أو المذهب ونقدها) يعني تصدق بربح  
 حصل فيها اذا كانا متعينين بالاشارة  
 وان كانا بالايهين فعل أربعة أوجه فان اشار  
 اليها ونقدها فكذا يصدق (وان اشار  
 اليها ونقدها أو) اشار (الى غيرها)  
 ونقدها (أو أطلق) ولم بشر (ونقدها لا)  
 يصدق في الصور الثلاث عند المكرخي  
 قبل (وبه يفتى) واختار أنه لا يحل مطلقا  
 كذا في المتن ولو بعد الضمان هو الصحيح كما  
 في فتاوى النوازل واختار بعضهم الفتوى  
 على قول المكرخي في زمانه الكثير المهرام  
 وهذا كله على قواهم وعند أبي يوسف  
 لا يصدق بشئ منه كما لو اخلف الجنس ذكره  
 الزيلعي فليحفظ (فان غصب وغيره) المذهب  
 (فزال اسمه وأعظم منافعه) أي أكثر  
 منافعه احتراز عن دراهم سبكه بالاضرب  
 فانه وان زال اسمه لكن بقي أعظم منافعه  
 ولذا لا يقطع حق المالك عنه كما في المحيط  
 وغيره فلم يكن زوال الاسم مغنيا عن أعظم  
 منافعه كما طعنه الاخسر وغيره (أو اختلط)  
 المذهب (بملك الغاصب بحيث يمنع  
 امتياز) كاختلاط بغيره (أو يمكن بخرج)  
 كبر بغيره (ضمنه) ولملكه بالاحل انتفاع  
 قبل أداء ضمانه) أي رضاهما  
 بأداء أو ابراء





المستلزم ولم يدع ما لا يشق بطنه لودرة وعليه الفتوى لأن الدرة تفسد فيه فلا يفيد الحق والدنانير لا تفسد اه  
وأفاد البيرى أن هذا الخلاف في الدرة ولا خلاف في الدنانير ومنها الدراهم إذا كانت عشرة دراهم كما قيده  
البيرى وذكر صاحب تنوير البصائر أن الشق في اللؤلؤة أصح وتحصل أن في الشق للؤلؤة قولين صحيحين  
وأن الفتوى على تفصيل محمد لم يتأمل (قوله فان اصطلمها على شئ) أي من تضمن أحدهما الآخر أو يههما  
وقسمه بينهما بينهما (قوله لياع البناء) أي مع الساجدة اه حلي (قوله لا يحل) أي النقص وان نقص لا يستطبع  
ردا الساجدة ذكره في الترتيب ليلية عن الذخيرة (قوله لتضييع المال بلا فائدة) هذا تعليل لا قول بعدم حل النقص  
فلو قال وقوله قولان قيل يحل وقيل لا لتضييع المال بلا فائدة لكان أوضح (قوله وهو المال كما يجاننا) عند الامام  
لأن الحاصل بصنعه الجوده وهي غير متفوقة في مال الربا (قوله خلافا لها) فقلا لا يصحكهما وعليه المثل  
لأن التركيب بهذا الصفة ملكه اه (قوله مما يؤكل) احترزه عما لا يؤكل فانه لو ذبحه بضمين جميع فبيته للمالك  
وليس له أن يضمن النقصان عند الامام وخبره محمد بن أن يضمنه النقصان وبأخذ المذبح وأن يضمنه كل القيمة  
ولا يملك المذبح ظهريه (قوله أو قطع طرف دابة غير مأكولة) قال في الهداية ولو كانت الدابة غير مأكولة  
العلم فقطع الغاصب طرفها لا مال له أرى بضمنه جميع قيمته الوجود الاستهلاك من كل وجه بخلاف قطع طرف  
المملوك حيث يأخذ مع أرض المقطوع لأن الأذى يبقى منتفعا به بعد قطع الطرف انتهى وفي الهداية وان شاء  
أملك الدابة ولا يرجع على الغاصب بشئ قال في العيون قال أبو حنيفة إذا استهلك رجل حمار غيره أو بقله بقطع  
يده أو بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلم إليه وان شاء حبه ولا يضمنه وعليه الفتوى انتهى فإني الملقى  
من تضمن النقصان في غير المأكولة غير المفتى به بل ان اختار أخذ فلا شئ له (قوله غير سديدها) أي لأن تضمن  
النقصان وأخذ العين انما هو في المأكولة والرقيق (قوله لكن اذا اختار ربهما) أي رب الدابة غير المأكولة  
والحاصل أن الخيار لا مال له مختلف في المأكولة وغيره فإني المأكولة هو مخير بين أن يأخذها ويرجع بنقصانها  
وبين أن يدفعها وبأخذ قيمتها أو في غير المأكولة هو مخير بين أخذها ولا شئ له على ما عليه الفتوى وبين دفعها  
وأخذ قيمتها وليس له أن يأخذها ويرجع بالنقصان كما في المأكولة وقد علمت أن كلام المصنف ككلام صاحب  
الملقى في الامساك والرجوع بالنقصان ولا شك أن هذا الخاص بالمأكولة فذكر غيرهما غير صواب فتأمل (قوله  
فان فيه الارش) أي لا غير (قوله أو خرق ثوبا) ضبط بالتشديد والتخفيف والنوب يطلق على ما يلبس كالثوب  
وعلى ما يلبس كالنكراس (قوله وهو ما قوت بعض العين وبعض نفقه) هذا هو الصحيح وقيل الفاحش ما يوجب  
نقصان ربع القيمة وما دونه يسير وقيل الفاحش ما يقتضيه نصف القيمة لا سواء المالك والغاصب وقيل يرجع  
الى عرف الخياطين (قوله كلها) أي كل القيمة (قوله ولم يقوت شيئا من الفخ) قال في التبيين الاستهلاك المطابق  
من كل وجه عبارة عن اتلاف جميع المنفعة والاستهلاك من وجه عبارة عن تفويت بعض المنافع والنقصان  
عبارة عن تعيب المنافع مع بقائها وهو تفويت الجوده لا غير (قوله ما لم يجب تدفيعه صنعة) أمّا اذا جدد فيه  
صنعة بأن خاطه قيصا من لافانه ينقطع به حق المالك عنه عند نأذ كره في المنع عن النهاية (قوله كما بسطه الزيلعي)  
حيث قال عن شمس الأئمة السرخسي الحكم الذي ذكرنا في الخرق في النوب من تخيير المالك اذا كان الخرق  
فاحشا هو الحكم في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان التعيب هنالك فاحشا كان أو يسيرا  
يثبت لصاحبها الخيار بين أن يملك العين ولا يرجع على الغاصب بشئ وبين أن يسلم العين ويضمنه منه أو قيمته  
لأن تضمن النقصان متعذر لانه يؤدي الى الربا اه (قوله ومنه) أي من قوله أو يكون ربويا (قوله بين تضمنها  
بمؤدة) أي تضمن القيمة من غير الخس على الظاهر (قوله لانه تابع مستهلك) التضمير يرجع الى التوبة ولانه يلزم  
منه الربا (قوله ولو كان مكان الغصب شراء) وقبضه المشتري وزال التوبة وهي في يده ثم وجد هاهنا عيبة بأن  
وجد هاهنا غير جيدة (قوله فلا رد له عيبها) أي بعيب حدث عند المشتري فهو مانع من الرد (قوله ولا رجوع  
بالنقصان) أي بقصده ان العيب القديم (قوله أمر بالقلاع والرد) وليس له أي للمالك أن يأخذ الاشياء ويضمن قيمته  
للفاسد وناله ذلك اذا فسدت الارض بقلعها فاستأنف عن المحيط وغيره وانما أمر بالقلاع لانه صلى الله عليه  
وسلم ليس لعرق ظالم حق أي ليس لعرق ظالم صاحبه وصف العرق بصفة صاحبه مجازا وفي العناية عن  
المغرب انه يتنوين عرق وهو الذي يغرس في الارض على وجه الاغتصاب وقد روي بالاضافة أي ليس لعرق

بقي لو كانت قيمة الساجدة والبناء سواء فان  
اصطلمها على شئ بازوان تنازعا لياع البناء  
عليهما أو يقسم القن بينهما على قدر مالهما  
شربلا لية عن البرازية بقي لو أراد الغاصب  
نقص البناء وردا الساجدة هل له ذلك ان قضى  
عليه بالقيمة لا يحل وقوله قولان لتضييع  
المال بلا فائدة ونعاه في المجتبى (وان ضرب  
المخبرين درهم أو دينار أو نال لم يملكه وهو  
للمالك مجاننا) خلافا لها (فان ذبح شاة غيره)  
ونحوها مما يؤكل (طرحها المالك عليه  
وأخذ قيمتها أو أخذها وضمنه نقصانها  
وكذا) الحكم (لو) قطع يدها وقطع طرف  
دابة غير مأكولة كذا في الملقى قيل ولا فظ  
غير غير سديدها قلت قوله غير سديدها  
غير سديدها لثبوت الخيار في غير المأكولة  
أيضا لكن اذا اختار ربهما أخذها لا يضمنه  
شيئا وعليه الفتوى كما نقله المصنف عن العمادية  
فأجبت بخلاف طرف البدقان فيه الارش  
أو (خرق ثوبا) خرطا (فاحشا) هو ما قوت  
بعض العين وبعض نفقه لا كله فلو كله ضمن  
كاهها (وفي خرق يسير) نقصه (ولم يقوت شيئا)  
من النفع (ضمن النقصان مع أخذ عينه ليس  
غير) اقيام العين من كل وجه ما لم يجدد فيه  
صنعة أو يكون ربويا كما بسطه الزيلعي قلت  
ومنه يعلم جواب جاذنة وهي غصب حياصة  
فضة عقوقه بالذهب فزال توبهها بخبر  
مالكها بين تضمنها عقوقه أو أخذها بلا شئ  
لانه تابع مستهلك ولو كان مكان الغصب  
شراء بوزن فضة فلا رد لتضمينها ولا رجوع  
بالنقصان للزوم الرافعة فقل من صرح  
به قاله شيخنا (ومن بجى أو غرس في أرض  
غيره) بغير اذنه (أمر بالقلاع والرد)

غاصب ثبوت بل يؤمر بقلعه اه قال في الدر المنثور هذا الم يكن أى البنا من تراب تلك الارض والا غلبنا  
 لرب الارض لانه لو أمر بنقضه بصير ترابها كما كان وقيل ان لم يكن للتراب قيمة قاله الربيه او الا فلبانف وعليه قيمة  
 التراب كما في الخانية (قوله لو قيمة الساحة أكثر) بالهاء المهملة شربلاية وفي النفاية وشربها للقه تانى أمر  
 بالقلع والرداى ردا الارض فارغة الى المالك ولو كانت القيمة أكثر من قيمة الارض وقال الكرخى انه لا يؤمر به  
 حينئذ ويضم القيمة وهذا اوفق مسائل الباب كما في النهاية وبه اتفق بعض المتأخرين كصدر الاسلام وانه أحسن  
 ونحن نفى بجواب الكتاب اتباعا لاشيائنا كما في العمادى انتهى (قوله وللمالك الخ) أى وان رضى  
 بالحاق الضرر به أمره بالقلع (قوله أى مستحق القلع) قال في المنع وطريق هذا الضمان أن تقوم الارض بدون  
 البناء والغرس ومع أحدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق للقلع أقل  
 من قيمته مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت نهماجرة القلع فالباقي قيمة الشجر المستحق للقلع فان كانت قيمة الارض  
 مائة وقيمة الشجر المقلوع عشرة وأجرة القلع درهم بقيت تسعة دراهم فالارض مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة  
 دراهم فيضمن المالك التسعة اه (قوله فتجب الحصة) أى نصف أو الرابع أى ان جرى العرف بها او الاجر أى  
 للارض والخارج للزارع اه (قوله بكل حال) أى سواء رضى الناظر ببقاء الزرع أو طلب قلعه أما المالك  
 فلا تجب الحصة والاجر اذا رضى ببقاءه كذا استظهره الحلبي وبني أن يقيد بالمالك الذى لم يجر العرف  
 فيه بزرعه بالحصة والا فهو مسئلة المؤلف (قوله فصولين) الذى في الفصولين غصب ارضا فزرعها فثبتت  
 فللمالك أن يأمر الغاصب بقلعه ولو أبى فللمالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى أدرك الزرع فهو للغاصب وللمالك  
 تضمين نقصان أرضه اه هذا الذى في الدر المنثور وأما مسئلة الزرع فتقدم أن له قلعه أو يعطيه ما زاد البذر  
 أو بمنزلة بذر فليحفظ وقدمه في شرح قول المتن وما نقص منه بقلعه كسكاه وزرعه ضمنه وقدمه المواقف اه  
 أيضا فانت ترى عبارة جامع الفصولين وعبارته في شرح المتن وفي الهندية غصب من آخر دار أو ارضا فبنى  
 فيها بناء أو زرع فيها زرعاً فمقطع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط أن لا يكسر خشب الغاصب  
 ولا آجره ونحو ذلك كذا في حاوى الفتاوى وقد ذكر فيما اذا زرع أرض الوقف بغير إذن جوا بآباءنا رضى  
 وقال بعده بوقال بعضهم ينبغي أن يجب الثلث والرابع على عرف ذلك الموضع اه وفي حاشية الشافعى من الاجازة  
 عن المحيط أنه في حق البناء والغرس الجواب اتحد في الصور الثلاث وهى الاجارة أى اذا انتفعت مدته والعارية  
 والغصب حتى يجب عليهما القلع والتسليم وفي الزرع اختلف الجواب ففي الغصب يلزم القلع على الغاصب  
 في الحال لانه متعذر في الزراعة وفى الاجارة يتبرك الى وقت الادراك استعصا فاباخر المنزل وفي العارية المؤقتة وغير  
 المؤقتة لا يأخذها صاحبها الى أن يستحصل الزرع استعصا لانه ما كان متعذرا في الزراعة بجهة العارية ولادراك  
 الزرع نهائية معلومة فمتبرك وقالوا ينبغي أن يتبرك بأجر المنزل كما في الاجارة نظر اللجانين اه ثم رأيت بعد في الهندية  
 ما نصه سئل شيخ الاسلام عطاء بن حزمة عن زرع أرض انسان بذر نفسه بغير إذن صاحب الارض هل لصاحب  
 الارض أن يطالبه بحصة الارض قال نعم ان جرى العرف في تلك القرية انهم يزرعون الارض بثالث الخارج أو  
 ربه او نصفه أو شئ مقدّر شائع يجب ذلك القدر الذى جرى به العرف قيل له هل فيه رواية قال نعم في آخر المزارعة  
 اه ويمكن التوفيق بأن هذا محمول على ما اذا جرى العرف بزراعة الارض بما ذكره ولو لم يجرعها صاحبها  
 وما ذكره أولا أى من الفصولين على ما اذا لم يجرع به والله تعالى اعلم ثم رأيت ما يفيد ذلك وسأذكره عند ذكر  
 المعتدل للاستغلال ورأيت في الهندية من كتاب المزارعة عن قاضيخان انه انما ينظر الى العادة اذا لم يعلم انه زرعهما  
 غصبا بأن اقترأ الزرع عند الزرع انه انما يزرعهما لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل ممن لا يأخذ الارض مزارعة  
 ويألف من ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض اه (قوله غصب ثوبا فصبغه) قيد بالصنيع  
 لانه لو انصبغ بغير فعله بالقصار مع فلا يخير المالك بل يؤمر بدفع قيمة الصبغ لانه لا جناية من ربه اه حوى (قوله  
 لا عبرة للالوان) وما ذكر بعضهم من أن السواد نقصان عنده لا عندهما بخلاف غيره فذلك لا اختلاف الزمان فان  
 بنى أمية في زمانه ككانوا يمتنعون عن لبس السواد وبشر العباس في زمانهم كانوا يلبسونه وقد شاور الرشيد  
 أبا يوسف في لون اللباس فقال له أحسن الالوان ما كتب به القرآن فاستحسنه هرون وتبعه من بعده (قوله  
 فالملك مخير) انما خبره هو دون الغاصب لانه رب أصل ولذا تروى وصف قائم بالأصل فغير المتعذر التميز (قوله انغيره

لو قيمة الساحة أكثر من ترابها (وللمالك أن  
 يضمن له قيمة بناء أو شجر أمر بقلعه) أى مستحق  
 القلع فتقوم بدونه ما ومع أحدهما مستحق  
 القلع فيضمن الفضل (ان نقصت الارض به)  
 أى بالقلع ولو زرعهما يعتبر العرف فان اختلفا خارج  
 الفلحة أنصافا أو أرباعا اعتبروا الا فالخارج  
 لا زرع وعليه أجر مثل أو الاجر بكل حال  
 الوقف فتجب الحصة أو الاجر بكل حال  
 فصولين (غصب ثوبا فصبغه) (أو سويقا فقلته  
 ملحققة الزيادة والنقصان) (أو سويقا فقلته  
 بسجن فالملك مخير ان شاء ضمنه قيمة ثوبه  
 أو بطن ومن السويق) (عبر في الميسر بالتشديد  
 لتغيره بالقله فلم يبق مثله

بالقلى) الاوضح اتفاونه (قوله وسماه) أى القيمة بمعنى البدل اه حلى وانما يحتاج لهذا بالنظر لقول من جعله قويا  
 (قوله وغرم ما زاد الصبغ) لان الصبغ مال متقوم ويحسب له لا يقطع تقويمه فوجب ما له فيجب صون حقهم ما ما أمكن  
 ولم يذ كر حكم ما اذا نقص الثوب بالصبغ وقد ذكره الجوى وغيره فقال الاول ولو صبغه فنقص كان كانت قيمته  
 ثلاثين فصارت عشرين فعنه محمد بن نظر الى ثوب يزيد فيه ذلك الصبغ فان كانت الزيادة خمسة يأخذ ثوبه وخسة  
 لانه وجب له عشرة وعليه للغاصب خمسة قيمة صبغه فالحسنة بالحسنة ويرجع باقى من النقص ونماه فيه وفيه  
 رجل عنده ودبعة انسان وهى ثياب فجعل المودع ثوبه فيها ثم طلبها صاحب الودبعة فضاع ثوب المودع ضمن  
 صاحب الثياب ذكره العمادى فى الثانى والثلاثين واذا رد الغاصب المغصوب فى موضع يخاف عليه لا يجبر  
 المغصوب منه على القبول ولو تبين الثوب الذى فى يد دلال انه مسروق فقال ردته على الذى أخذ منه منه يبرأ  
 اذا ثبت الرد بالجملة ذكره العمادى (قوله قبل اتصاله) الاوضح وقت اتصاله كسابقه (قوله يبرأ من ضمانه) اذا ثبت  
 ذلك بالينة اما بمجرد قوله فلا اه حوى عن العمادى فلو حذف المصنف القيمة من قوله اذا كان قبضه القيمة  
 معروفة فارجع الى المسئلة لكان انصب (قوله لقيام القيمة مقام العين) وفى رد العين يبرأ من الضمان حتى  
 لا يكون للمالك تضمينه فكذلك الحكم فى القيمة افاده الجوى (قوله او بينة) أى اظامها غاصب الغاصب (قوله  
 لا باقرار الغاصب) أى الاول (قوله الا فى حق نفسه) فليس له أن يطالب النافى اما المالك فله مطالبة لقصور  
 حجة الاقرار (قوله وغاصبه) لاجابة اليه فيما يظهر لان معناه انه لا تتوجه عليه مطالبة من الغاصب الاول  
 وهو معنى ما قبله ويحتمل ان يكون المراد أن المالك اذا رجع عليه يرجع على الاول فلذلك فائدة (قوله واذا اختار  
 تضمين أحدهما) أى جميع البدل او بعضه فليس له بعد أن ضمن البعض لاحدهما أن يضمن ذلك البعض للاخر  
 (قوله وقيل بئلا) قال فى المنع نقلا عن العمادى أما اذا اختار تضمين أحدهما فهل يبرأ الاخر من الضمان حتى  
 لو توى المالك على الذى اختاره هل يرجع على الاخر فيه روايتان هكذا رأيت بخط صدر الاسلام صاحب المغنى  
 الاستروشىنى اه (قوله فلو أن تلف مال غيره الخ) نحو ما اذا اتخذ أحد الورثة حال غيبة الباقي ضيفا فممن التركة  
 لجماعة ثم قدم الباقيون واجازوا ما صنع ثم أرادوا تضمينه لهم ذلك لان الاتلاف لا يتوقف حتى تقضى الاجازة  
 أبو السعود عن البيرى (قوله وعليه فليطلق الاتلاف) قال الشيخ صالح ابن المصنف الا أن يقال المراد بالافعال  
 غير الاتلاف مما لا يتناول المشايخ كالمع مع امكان الحمل اه قال الجوى يعنى ان الافعال منها ما يكون اعداما  
 ومنها ما يكون ايجادا فيعمل قول المشايخ على الفعل الذى لا يكون اعداما اه (قوله لا يملكه) وان زادت قيمته  
 بالكسر حوى عن الضنية (قوله ورد أجرهما) سواء كانت قدراً أجزاً المثل ام لا افاده أبو السعود فى حاشية الاشياء  
 (قوله شرح وهبانية) للشيخ عبد البر ذكره فيما اذا خرق رجل طليسان رجل ثم رفاه قال صاحب الذخيرة أقومه  
 ههنا ما خرقتا فأنضمت فضل ما بينهما يقال رفيت الثوب ورفوته وبعض العرب يرمزه اذا أصلحه (قوله لان  
 ضرر الحرب عام) فهو كما اذا حمل العدو على المسلمين فدفع رجل عنهم ذلك العدو بأكفه غيره حتى تلفت فانه لا يضمن  
 من قيمته شيئا افاده المصنف (قوله الا فى الغزو) يحتمل أن يكون معناه ان الغازى له دخول بيت أهل الحرب مثلا  
 بغير اذنهم ويحتمل أن يكون معناه ان الجهاد اذا تعين وتختلف عنه بعض الناس يبعث الامام من يدخل عليهم  
 يوتهم ليخرجهم اليه وعليك بالمرآة فأنى ضعيف الفكر والقلب والغالب مع كثرة الهموم والاحزان (قوله  
 وفيما اذا سقط ثوبه الخ) مثله ما لو أخذ ثوب شخص من لاهوت بقبضه حتى دخل داره فانه لا بأس ان يدخل عليه  
 داره حتى يأخذ حقه لانه موضع ضرورته وموضع الضرورة مستثناة حوى عن التجنيس ويجوز له دخول بيت  
 المودع بغير اذنه لاجل أخذ الودعة اذا انكرها افاده صاحب الاشياء ومثل ذلك الهجوم على بيت المقدس  
 كمنعة فى التعزير (قوله فله نبش) أى واخراجه (قوله وله نسويته) أى بالارض والزرعة فوقه اشياء (قوله  
 وان وقفنا كذلك) هذا اذا كانت وقفا فن الموق اما اذا كانت وقفا على نحو مسجد فهو كالمملوك أبو السعود  
 من حاشية المقدسى (تنبيه) لا يجوز اخراج الميت بعد دفنه من غير عذرات ممتدة دفنه أو قصرت ويجوز بالعدو  
 كأن يظهر أن أرضه مغمورة أو أخذها الشقيع بالشفعة لان كثيرا من الصداقة دفنوا بأرض الحرب ولم يخرجوا  
 ليحولوا افاده صاحب شرح تنوير الازهار (قوله ولا يكره لو الارض متسعة) قال فى اللؤلؤ الجنية رجل حفر  
 قبراً فى مقبرة وقت فأراد الاخر أن يدفن فيها ميتة ان كان فى المكان سعة لا يراحم الاول وان لم يكن فله أن

وسماه هنامة لالقيام القيمة مقامه كذا  
 فى الاختيار وقد مناقول من الجنبى (وان  
 شاء أخذ المصوغ أو الملتوت وغرم ما زاده  
 الصبغ) غرم (السمن) لانه منلى وقت اتصاله  
 بملكه والصبغ لم يبق فليقبل اتصاله بملكه  
 لا متزاجه بالماء مجتبى (ودغاصب الغاصب  
 المغصوب على الغاصب الاول يبرأ من ضمانه  
 كالمالك المغصوب فى يد غاصب الغاصب  
 فاذى القيمة الى الغاصب) فانه يبرأ ايضا لقيام  
 القيمة مقام العين (اذا كان قبضه القيمة  
 معروفا) بقضاء أوينة أو تصديق المالك  
 لا باقرار الغاصب الا فى حق نفسه وغاصبه  
 عمادية (غصب شيئا ثم غصبه آخر منه فأراد  
 المالك ان يأخذ بعض الضمان من الاول  
 وبعضه من الثانى لذللك) سراجية والمالك  
 بالخيار فى تضمين أيهما شاء واذا اختار تضمين  
 أحدهما لم يملك تركه وتضمين الاخره بل يملك  
 التمسك به (الاجازة لتلقى الاتلاف فلو تلف  
 مال غيره تعديا فقال المالك اجرت أو رخصت  
 لم يبرأ من الضمان) اشياء معزى بالبرازية لكن  
 نقل المصنف عن العمادية أن الاجازة لتلقى  
 الافعال هو الصحيح قال وعليه فليطلق  
 الاتلاف لانه من جملة الافعال فليحفظ  
 (كسر) الغاصب (الخشب) كسرا (فاحشا  
 لا يملكه ولو كسره الموهوب له لم يقطع حتى  
 الرجوع) اشياء وفيما أبرها الغاصب ورد  
 اجرت الى المالك تطيب له لان أخذ الاجرة  
 اجازة فروع استعار منشارا فانقطع فى  
 النسر فوصله بلا اذن مالكه انقطع حقه وعلى  
 المستعير قيمته منكسرا شرح وهبانية ركب  
 دار غيره لاطفاء حريق وقع فى البلد فأنه دم  
 شئ يركوبه لم يضمن لان ضرر الحرب عام  
 فكان لكل دفعه جوهرة لا يجوز دخول  
 بيت انسان الا باذنه الا فى الغزو وفيما اذا سقط  
 ثوبه فى بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه حفر  
 قبراً دفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه  
 ان الارض للعارف له نبشه وله نسويته وان  
 مباحة فله قيمة حفره وان وقفنا كذلك

بزاجه ولودفن في الوجه الاول لا يكره هكذا قال الفقيه أبو الليث لان الذي حفر لنفسه لا يدري بأى أرض يموت  
 اه (قوله لو الارض منسعة) نص على المتوهم ولو قال ولو منسعة لكان أولى (قوله الا في مسائل مذكورة  
 في الاشياء) حيث قال يجوز للولد والوالد الشراء من مال أحدهما المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه قال  
 في الايضاح شرح التحرير قال أبو يوسف اذا مرض الرجل فاشترى له ابنه أو والده بغير أمره ما يحتاج اليه المريض  
 جاز استصسانا ولا يجوز في المتاع لان الاذن ثابت باعتبار العادة فيما يحتاج اليه من الطعام والدواء فصار  
 كما صرح به وكذا اذا كان في سفر فاشترى رفقة له لأنه بمنزلة أهله في السفر اه الثانية اذا أنفق المودع على أبوي  
 المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لا يضمن استصسانا واطلق في الكثرة الضمان وهو  
 محمول على ما اذا امكن استطلاع رأى القاضي ولم يطالع اه الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فاعوا قاشه وعدته  
 وجهزوه ببقته وردوا البقية الى الورثة فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استصسانا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره  
 الزيلعي وفي خزانة الاكل فان جاء ورثته فوجد المتاع ان شاؤا الجازوا وان شاؤا أخذوا ولا يتفقون على  
 رقبته ولكن ان كان معه طعام أخذه العبد من غير دفع اليه وكذلك ان يشتري من دراهم سيده ما يحتاج اليه  
 يعني من الطعام اه من شرح البيهقي روى ان جماعة من أصحاب محمد جواهرات واحد منهم فباعوا ما كان  
 معه فلما وصلوا الى محمد سألهم فذكروا له ذلك فقال لو لم تفعلوا ذلك لم تكونوا فقها والله يعلم المقصد من المصلح  
 كذا في حاشية الشيخ صالح (تق) مثل ما ذكرنا اذا كان للمسيح أو قاف ولم يكن له متول فقام واحد من أهل المحلة  
 وأنفق على المسجد بعض من غلة أو قافه ما يحتاج اليه من الحصر والخشيش لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى  
 وما كان على قياس هذا لا يضمن فيما بينه وبين الله تعالى أما في الحكم فهو ضامن وكذا الورثة البكار اذا أنفقوا  
 على الصغار ولم يكن هنالك وصي فانهم متطوعون في الحكم لا فيما بينهم وبين الله تعالى وتظهر الوصي اذا عرف  
 الدين على الميت فقضاء بدون معرفة القاضي والورثة لم يأثم اه وتظهر ما سبق لودع ما تصاب ان شذها للذبح  
 فانه لا يضمن والا ضمن نقصان تفاوت ما بين كونه حية ومذبوحة وكذا الراعي اذا ذبح شاة قريب موتها فان  
 اختلف في كونها قربت منه أو لا فانه قول للمالك واختلف التصحيح فيما لو ذبح اجنبى شاة شخص قرب موتها  
 واختار للفتوى الضمان ومن النظائر لو وضع قدرا على كائون فيه لحم ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا  
 لو طعن بزاجه في زروق وربط الجمار فاقه حتى طعنه ومنها اذا سقط حمل انسان عن دابته في الطريق فجاء  
 انسان وحمله بغير اذن المالك فهلكت الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت دلالة قال أبو السعود غنبي تقييد عدم  
 الضمان بما اذا لم يكن تلف الدابة مضافا الى تحصيله بأن كان عن له خسارة بالتعدي لم يلحق حتى لو لم يكن كذلك  
 يضمن لكون التلف حيث نشأ عن فعله ومنها زرع ارض يذره فلم يثبت حتى سقاء بها بلا أمره فان الخارج  
 بينهم ما لانه لما هب السقي صار مستعينا بكل من قام به فكان مأذونا لالة وكذلك الوساها اجنبى والمسئلة  
 بجعلها حموى (قوله قبة ما بحثها الخ) في الهندية عن وجيز الكردي ساق حمار غيره بغير اذنه وكل الذئب  
 بجسه أو ضاع الجحش ورد الجماران كان ساق الجحش مع الجمار يضمن وان ذهب الجحش معه بلا سوقه وضاع  
 لا يضمن الجحش انتهى وقد فصل هذا التفصيل بعينه العلامة عبيد الله في شرحه عن الخاصي وحمل البيت على  
 ما اذا ساقه مع الاثان لانه باشر السوق فكان تعديا (قوله بما يغبر) أى المقصوب به وقد علمت وجه الضمان  
 (قوله وغاصب نهر هل له منه شربة) الجواب ان كان حوله من موضعه ككره الشرب منه والتوضؤ لظاهر  
 أثر الغصب بالتحويل والاجاز ذلك لان حق كل واحد في التوضؤ والشرب ثابت فيه ذكره العلامة عبيد الله  
 (قوله وهل ثم نهر طاهر لا مطهر) الجواب نعم ويوجد بحر أيضا كذلك والمراد به الفرس السريع فانه يسمى نهر  
 وبحرا واستدل لذلك بقول بعضهم في قوله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي أى الخليل وقوله صلى الله عليه  
 وسلم في فرس أبي طلحة انا وجدناه لبحرا انتهى ذكره عبد البر واقعة تعالى اعلم وأستغفر الله العظيم

#### (فصل غيب)

عبر غيب المبنى للعلوم ليعلم ان هذا الحكم يجري فيما اذا غاب المقصوب بنفسه بالاولى بخلاف ما لو غاب بغيره  
 فانه ربما يتوهم ان الحكم في تقييده بخلافه افاده الحموى والظاهر العكس (قوله وضمن قيمته لما لكة) أى ان شاء المالك  
 التضمن والا فله ان يصبر الى ان يوجد حلبي عن العناية (قوله ملكه عندنا لكة استند الى وقت الغصب) لان

ولا يملكه لو الارض منسعة لان الحافز  
 لا يدري بأى أرض يموت ولا يجوز التصرف  
 في مال غيره بلا اذنه ولا ولاية الا في مسائل  
 مذكورة في الاشياء غصب حارة قبة ما  
 بحثها فاكله الذئب ضمنه كما في معاملة  
 الوهابية  
 وغاصب نهر كيف يضمن غيره  
 وليس له فعل بما يتفق  
 وغاصب نهر هل له منه شربة  
 وهل ثم نهر طاهر لا مطهر  
 (فصل)  
 (غيب) بمجبة (ما غصبه وضمن قيمته) لما لكة  
 (ملكه) عندنا ملكا (استند الى وقت  
 الغصب) قد علم له الا كساب لا الا ولا دملتي

فالمالك ملك يديل المقصوب يد اوراقه فوجب أن يزول ملكه عن المبدل اذا كان يقبله دفعا للضرر عن الغاصب ونحقيقا للعدل أو ضرورة حتى لا يجمع البديل والمبدل في ملك رجل واحد ورضا المالك قد وجد بطلب القيمة من الغاصب ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للملك بل الغصب موجب لرد العين عند القدرة ورده القيمة عند العجز بطريق الجبران والحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت للمالك به الغاصب شرط القضاء بالقيمة لاحكامنا بالتألف الغصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة والكسب لانه تبع اذا الكسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفصلة بخلاف البيع الموقوف والذي فيه اخبار حيث يملك به الزيادة المنفصلة أيضا لانه سبب ووضوح للملك فيه عند من كل وجه وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لا يملكه والادلة في المطولات (قوله والقول له بيمينه) لانه منكر للزيادة التي يذهب المالك (قوله فللمالك) لانها مثبتة للزيادة (قوله ولا تقبل بينة الغاصب) بل يحلف على دعواه جوى (قوله هو الصحيح) وقال بعضهم ينبغي ان تقبل لاسقاط اليمين كودع ادعى رد الوديعة ويدل للاول ما في منكرات الغصب من الخلاصة اراد الغاصب اقامة البينة على قيمته ففعل المالك احلفه ولا يريد البينة له ذلك اه وتام تحقيق المسئلة في شرح الجوى (قوله عن الجوى) لم يذكره المصنف وقد انتهى تأليف الجوى الى الاجارة وله ذكره في الاستحلاف (قوله فالحقول للغاصب) اقتصر عليه لان المودع يتعديه صار غاصبا اه حلبي والذي في المنع عن الجواهر فانه يحلف على دعوى المدعى فان لم يحلف يكون حكمه حكم النكول بحكمه عليه بعد العرض ثلاثا اه أى على نفي دعوى المدعى (قوله ويجبر على البيان) تقدم من المنع نقلا عن الجرمع زالى الى المحيط ذكر محمد في الاستحلاف لو قال المقصوب منه كانت قيمة ثوب مائة وقال الغاصب ما أدري ما قيمته وان كان علمت ان قيمته لم تكن مائة فالحقول قول الغاصب مع يمينه ويجبر على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة فاذا لم يبين يحلف على ما يدعى المقصوب منه من الزيادة فان حلف يحلف المقصوب منه أيضا ان قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب ما نه فاذا أخذ ثم ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان شاء مرضى بالنوب وسلم القيمة وان شاء رد النوب وأخذ القيمة اه (قوله على الاصح) راجع الى قوله أو مثله أو دونه ومثاله قول الكرخي انه لا خيار له في استرداد المقصوب لانه توفر عليه بدل ملكه بكاه وجه الاصح وهو ظاهر الرواية انه لم يتم رضاه بزوال العين عن ملكه حيث لم يعط ما يذهب من القيمة وما لم يتم الرضا لا يسقط الخيار اه (قوله وقد ضمنه بقوله) أى مع يمينه (قوله أخذ المالك) وللغاصب حبه حتى يأخذ القيمة التي دفعها لانها مقابلة به جوى (قوله ولا خيار للغاصب) يؤخذ من ذكره هنا بطريق الاشارة انه لا خيار فيما اذا ضمن بقول المالك وأخويه (قوله ولو قيمته أقل) مكرز مع قوله أو دونه وانما ذكره ليستدل به (قوله فله خيار عيب ورؤية) لان ضمان الغصب ضمان معاوضة (قوله أو نكول الغاصب) أى عن اليمين بان القيمة ليست كما يدعى المالك جوى (قوله لان تحرير) تعليل للتفسير المفهوم من أى اه حلبي (قوله نافذ في الاصح) هو قوله ما لانه عتق ترتب على سبب ملك تام بنفسه موضوع له فينفذ العتق بنفوذ السبب وقال محمد وزفر لا يصح (قوله لان الملك الناقص) أى ملك الغاصب الناقص وانما كان كذلك لانه ثبت مستندا أو ضرورة وكل ذلك ثابت من وجهه دون وجه ولذا ظهر في حق الاكساب لا الاولاد والمالك الناقص كما قال بكفى لنفوذ البيع دون العتق ألا ترى ان البيع يتقدم من المكاتب والمأذون دون العتق (قوله أمانة لا تضمن الا بالتعدي) فلو قله الغاصب ضمنه مع الزيادة ذكره ابن مالك وانما كانت أمانة لعدم وجود حد الغصب فيها اذ لم توجد فيها ازالة اليد المحقة اذ انما حصلت في يد الغاصب بايجاب الله تعالى ولا صنع للغاصب في احداث الولد فصار كما اذا هبت الريح على ثوب انسان فالتفته في حجر غيره فانه لا يكون مضمونا عليه لانه لم يوجد الصنع من جهته ولكنه يكون واجب الرضا الى مالك الاصل واذا قوت الرضا بالتعدي والاكل والبيع ونحو ذلك او بالمنع بعد الطلب يكون ضامنا اه (قوله لانها أمانة) جعل الدعوى دليلا ولو قال لعدم تحقق الغصب فيها لكان اوضح وسقط هذا التعليل من بعض التسخ (قوله ولو طلب المتصلة لا يضمن) لان دفعها مستقلا لا غير يمكن فلا يكون مانعا افاده الحلبي (قوله وما نقضته الجارية بالولادة مضمون) على الغاصب لان الجارية دخلت في ضمانه بجميع اجزائها والجزء معتبر بالكل هذا اذا حدث الحمل من غير اولى والزواج أما اذا كان الحمل من أحدهما لا يجب عليه الضمان لافي النقصان ولا في الملاك اه جوى (قوله بيمينه) أى ان نزل حيا وقوله أو بقرنه أى ان ضرب رجل بطنها فالت الجنين ميتا وجب عليه غزته ويجبر بها نقصها (قوله والا فبسط بحسابه) أى ان كانت

(واقول له) بيمينه لو اختلفا (في قيمته ان لم يبرهن المالك على الزيادة) فان برهن أو برهنا فله الملك ولا تقبل بينة الغاصب له بما عاين على نفي الزيادة هو الصحيح فليحلف على ما عاين من الجواهر ولو قال الغاصب أو المودع عن العجز لا اعرف قيمته لكن علمت انه أقل مما المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت انه أقل مما بقوله فالحقول للغاصب بيمينه ويجبر على البيان فان لم يبين حلف على الزيادة فان نكل لزمته ولو حلف المالك أيضا على الزيادة أخذها ثم ان ظهر المقصوب فللغاصب أخذها ودفع القيمة اوردته وأخذ القيمة وهي من خواص كذا فلينفظ (فان ظهر) المقصوب (وهي) أى قيمته (أكثر مما ضمن) أو مثله أو دونه على الاصح غناية فالأولى ترك قوله وهي أكثر (وقد ضمنه بقوله) أخذ المالك ورده عوضه أو أمضى الضمان) ولا خيار للغاصب ولو قيمته أقل للزومه باقراره ذكر الواني نعم حتى ملكه بالضمان فله خيار عيب ورؤية مجتبي (ولو ضمن بقول المالك أو بيمينه أنه أو نكول الغاصب فهو له ولا خيار للمالك) لرضاه حيث ادعى هذا المقدار فقط (وان باع) الغاصب (المقصوب فضمنه المالك) فله بيعه وان حرر (أى الغاصب لان تحرير المشتري من الغاصب نافذ في الاصح غناية) ثم ضمنه (لان الملك الناقص يكتفى لنفوذ البيع لا العتق) وزوائد المقصوب مطلقة (متصلة كمين وحسن أو منفصلة كدر وغيره) أمانة لا تضمن الا بالتعدي أو المنع بعد طلب المالك (وما لانها أمانة ولو طلب المتصلة لا يضمن) (وما نقضته الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها) بيمينه أو بقرنه ان وفيه والا فبسط بحسابه

قيمة الولد أقل من النقصان بسقط من نقصان الولادة قدر قيمة الولد وغرم ما فضل من النقصان بموجب قيمة المولود  
 اه وانما جبر النقص به لأن سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة لانها أوجب فوات جرم من مائة الآم  
 وحدوث مائة الولد لأن الولد انما صار مالا بالنقصان وقوله لا يعتد به والسبب الواحد لما أثر في الزيادة والنقصان  
 كانت الزيادة خلفا عن النقصان ومنه اذا قطع قوائم نجر انسان او جرم صوف شاة غيره ثبت مكانها بأخرى  
 او خصى عبد غيره فازدادت قيمته بسبب الخصاء اه (قوله كفى هو الصحيح) قال الحصري في خبره مطلوب  
 ولومات وبالولد وفاء بقيمتها فالاصح انه لا شيء عليه لانه لما ضمن قيمتها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فبين ان  
 النقص على ملكه حصل اه وفي التبيين اذا ماتت وفي الولد وفاء بقيمتها برئ الغاصب برده عليه وفي رواية عنه  
 انه يجب بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الآم وفي ظاهر الرواية عليه قيمتها يوم الغصب  
 (قوله زنى) أى الغاصب ومنه غير الغاصب حموى (قوله أى غصبها) لاحاجة اليه (قوله فانت بالولادة) يعنى  
 مات بسبب الولادة ولذا قال في النهاية قيد بالموت في نفسه البكون الموت في أثر الولادة اه وقال قاضيان  
 وماتت في الولادة وفي النفاس فانه على قول الامام ان كان ظهر الحمل عند المولى لأقل من ستة أشهر من وقت رد  
 الغاصب ضمن قيمتها يوم الغصب اه شربلاية (قوله ضمن قيمتها يوم غلبت) لانه أخذها ولم ينقص فيها سبب التلف  
 وردتها وفيها ذلك فلم يصح الرد فصار كما اذا جنت في يد الغاصب جناية فقتلت بها بعد الرد ودفعت بها فانه يرجع  
 بقيمتها على الغاصب وهذا قول الامام وقال لا يضمن الانقصان الحمل (قوله لا يضمن) لأن الموت فيها يحصل  
 بزوال القوى وانه ليس في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر ما كان عنده دون الزيادة اه تبيين (قوله فجلدت  
 فانت به) أى فانه لا يضمن لان الجلد غير متلف شرعا اه درمى أى فلم يصف اليه الموت ويضمن الغاصب  
 نقصان عيب الزنا اه زيلعى (قوله ثبت النسب) بعد ارضاء المال لان التضمن عن له حق التضمن أو رث شبهة  
 والنسب يثبت بها كالموت فانه غير امراته اه درر (قوله والولد رقيق) لأن الحرية لا تثبت بالشبهة انتهى درر  
 (قوله استوفاهما وأعطاهما) صورة الاقضاء ان يستعمل العبد مثلا في الخدمة مثلا وصورة التعطيل أن يغسل  
 العبد مثلا شهر فانه يصير غاصبا لما فقهه فانه الشلبي (قوله فانه لا تضمن عندهما) لعدم قضاء عروعه على بضمها  
 في الجارية اذا وطئها المغرور فانه مالم يحكم بحجب جوب اجر منافع الجارية مع علمه ما ان المستحق يطلب جميع حقه  
 ولأن المنافع حدثت بغيره وكسبه والكسب للكاسب ولأن الغصب ازالة اليد المالك بأثبات اليد العادية  
 ولا يتصور ذلك فيها لانها اعراض لا تبقى زمانين (قوله لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم) أقول بل يلائمه  
 بعطفه عليه بالرفع فيفيد أنه غير مضمون والفاسل بين الماعطيف حاصل على كل (قوله ان يكون المغصوب وقفا)  
 وان لم يكن بعد الاستقلال وكما تضمن منافعه بالغصب تضمن ذاته قال في الولو الجية الفتوى في غصب العقار  
 الموقوف بالضمن نظر الموقف متى قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيشترى بها ضبعة أخرى تكون على سبيل  
 الوقف الاول ذكره صاحب شرح تنوير الاذهان (قوله ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم) صورته دارين قيم  
 وبالغ فسكنم البالغ سنة لا تثنى عليه كذا في القنية (قوله وكذا الاجنبى بلا عقد) أى اذا سكن دار اليتيم (قوله  
 وقيل دار اليتيم كالوقف) هذا هو المعتمد فلا استثناء أبو السعود (قوله قلت يمكن حل كلا القرعين) أى فرع  
 أم اليتيم وفرع سكنى شريكه (قوله وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة) أما لو كانت دار اليتيم وحدها  
 فلا أجر عليها فقد نقل البري سئل صاحب المحيط عن امرأة لها ولد صغير وللصغير دار هل لها ان تسكن في دار  
 ولدها الصغير فقال ان لم يكن لها زوج لها ذلك بحكم الحاجة وان كان لها زوج ليس لها ذلك لان سكناها  
 واجبة على الزوج فلا تكون محتاجة الى السكنى وان سكنت بغير أمر الزوج هل تأثم قال نعم وهل يجب  
 عليها اجر المنزل قال بطلان كان الصغير يد فائمة بحيث يقدر على المنع بأن كان ابن عشرين سنين أو أكثر لا شيء عليها  
 وان لم يكن كذلك بأن كان صغيرا يجب عليها اجر المنزل وهو جواب المناجى اه مختصرا (قوله وما في الصيرفة  
 من التفصيل) عبارتها سكنت مع زوجها بيت ابنا الصغير قال ان كان بهال لا يقدر على المنع بأن كان ابن  
 سبع سنين أو ست فعليها اجر المنزل لانها غير محتاجة حيث كان لها زوج وان كان بهال يقدر على المنع فلا أجر  
 عليها وفيه بعض مخالفة لمسألة صاحب المحيط فانه يفيد أن أقل سن يتمكن فيه من المنع عشرين سنين به عليه  
 أبو السعود (قوله ولا فعليها ما) هذا غير المذكور فيها كما علت وهذا ما في بعض النسخ من ضمير التنية وفي بعضها

ولومات وبالولد وفاء كفى هو الصحيح  
 اختيار (زنى بامة معصية) أى غصبها  
 (فردتها حاملا فانت بالولادة ضمن قيمتها) يوم  
 علق (بجفاف الحرة) لانها لا تضمن بالغصب  
 سبق ضمان الغصب بعد فساد الرد ولوردها  
 محومة فانت لا يضمن وكذا لو زنت عنده  
 فردتها فجلدت فانت به ملتي ولو زنت بها  
 واستولدها يثبت النسب والولد رقيق درر  
 (و) بخلاف (منافع الغصب استوفاهما  
 أو عطاهما) فانها لا تضمن عندنا بوجود  
 في بعض المتون ومنافع الغصب غير مضمونة  
 الخ لكن لا يلائمه ما يأتي من عطف خرم المسم  
 الخ مع انه اخبر بقدر (الا) في ثلاث فيجب  
 أجزائل على اختيار المتأخرين (أن يكون  
 المغصوب وقفا) للسكنى أو للاستقلال  
 (أو مال يتيم) الا في مسألة سكنت أمه مع  
 زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر  
 عليها كذا في الاشياء من يلوها بالقبضة  
 قلت ويستثنى أيضا سكنى شريك اليتيم فقد  
 نقل المصنف وغيره من القنية انه لا شيء عليه  
 وكذا الاجنبى بلا عقد وقبل دار اليتيم  
 كالوقف انتهى قلت ويمكن حل كلا القرعين  
 على قول المتقدمين بعدم أجرته وأما على  
 القول المعتمد أنها كالوقف فحب الاجرة  
 على الشريك والزوج اكون سكنى المرأة واجبة  
 عليه وهو غاصب لدار اليتيم فتلزمه الاجرة  
 وبه أفتى ابن نجيم وما في الصيرفة من التفصيل  
 لواليتيم يقدر على المنع فلا أجر ولا فعليها ما



بعض الموثقة في الموضوعين فيوافق ما في الصيغة (قوله غير ظاهر) لعله اعدم اعتبار منع غير المكلف وعدم منعه  
 (قوله وعليه) أي على المعتمد فهو عليه قال في تنوير الابصار وأما على القول الآخر من أنها كالوقف فحب  
 الاجرة بسكانها فيجب الاجر على الزوج لكون سكنى الزوجة واجبة عليه وهو غاصب لدار القيمة فحب الاجرة  
 كما في غيره انتهى (قوله كسيلة الارض) نقل فيها عن العمادية الفتوى على أنه ان علم أن الزرع ينفع الارض  
 ولا ينقصها فله أن يزرع كما في افاضل القاصد أن ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لأن رضا المالك في مثل  
 ذلك ثابت دلالة وان علم أن زرعها ينقصها ليس للمحاضر أن يزرع فيها لأن الرضا غير ثابت هنا اهـ (قوله  
 لا نصير الدار معدة له باجارتها) هذا باطلا لا يقتضي أنها ولو اجرت ثلاث سنين فأكثر لا تكون معدة وظاهر  
 كلامهم اعتمادهم فلو استأجر دارا شهرين لا يلزمه أجر الثاني كالأجر في الزاوية ووجهه بعض بأن سكنى  
 الثاني ليس على وجه الاجارة الآن تكون الدار معدة للاستغلال ولو دفع أجره الشهر الثاني أو السنة الثانية  
 مثلا بعد سكناه ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي أن له ذلك حيث لم تكن معدة له كونه دفع  
 مال ليس واجبا عليه الا اذا دفعه على وجه الهبة واستلمه المأجر أهاده صاحب الاشياء والتقييد بالدار  
 للاحتراز عن الارض قال في الذخيرة قالوا ان كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض النهر وكان  
 صاحبها يزرع بنفسه بل يدفعها من أجرة فذلك على المزارعة ولصاحب الارض أن يطالب المزارع بحصة  
 الارض على ما تعارفه أهل القرية من النصف أو الربع أو ما شابه ذلك وهكذا ذكر في فتاوى النسفي اهـ وهذا  
 يؤيد ما جعناه سابقا في زراعة الارض (قوله وأن لا يكون المستعمل مشهورا بالغصب) فان شهره فلا أجر عليه  
 وان كان معدا ووجهه في المستثنين أنه لم يسكن ما لم يزل لاجر (قوله جاز) وفي نسخة صار وهو الذي ذكره المصنف  
 (قوله فتنبه) أي ولا تغفل عن كونه مبنيا على مذهب المتقدمين اهـ حلي (قوله ثم بان للغير) أي ظهر أن البيت  
 لغير الرهن حال كونه معدا للاجارة اهـ حلي (قوله فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل) قال في القنية غصب دارا  
 معدة للاستغلال أو موقوفة ابتداء وآخر هامدة معلومة بأجر مسمى ولكنها المستأجر يلزمه المسمى لا أجر المثل  
 ثم سئل هل المسمى يلزم للمالك أم للعاقدة فقال للعاقدة ولا يطيب له بل رده على المالك وعن أبي يوسف يصح اهـ  
 (قوله ولا يلزم الغاصب الاجر) ذكر العلامة الميرى ما حصله أن ما ذكره المصنف من أن الغاصب لا يلزمه أجر  
 المثل انما يرد ما قبضه مفرق على ظاهر الرواية من عدم الضمان بالغصب مطلقا أما على ما عليه المتأخرون فعليه  
 أجر المثل اهـ (قوله وينظر ما لو عطل المنفعة) أي الذي له تأويل لان وعبارتها الا اذا سكن بتأويل ذلك أو عقد  
 ككيفية سكنه أحد الشريكين كالأشياء والنظائر اهـ وينظر ما لو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كاللوسكن  
 اهـ (قوله بأن أسلم وهما في يده) وكذا لو حصلهما وهو مسلم فان الحكم لا يختلف فيما يظهر وانما ذكر ذلك تحسنا  
 للظن بالمسلم وفي جواهر الفتاوى مسلم غصب من مسلم لم يخرأهل يجب على الغاصب أداء النحر اليه حتى لو لم يرد  
 يؤاخذ به يوم القيامة اذا علم قطعا أنه يسترد ما لغيره لا يرضى بردها اليه وان علم أنه يسترد ما لغيره لا يرضى  
 الغاصب بالاراقة كمن في يده سيف لرجل فجاءه ما لغيره ليأخذه منه ان علم صاحب اليد أنه انما يأخذه ليعتقل به  
 مسلما لم يكن عليه أن يرد به بل يسكه الى أن يعلم أنه تركه هذا الرأي وانه انما يسترد ما لغيره في مباح اهـ (قوله وضمن  
 المثل للمسلم قيمته ما الخ) لانه أنف ما لا متقوم ما في حق المثل عليه فوجب أن يضمن كالمثل فله لان النحر  
 متقومة في حق الذي له قيمته ما في شرع من قبلنا وفي أول شرعنا ثم أفسد الشرع تقويمها بخصاب خاص بالمؤمنين  
 وهو آية المائدة فتقوى من لم يدخل تحت هذا الخطاب على ما كان قبيل (قوله لان النحر في حقنا قبيح حكاه)  
 وان كانت مثلية لان المسلم منع من عليها وتلكها لانه اعزألها حوى أما في حق الغاصب الذي من الذي  
 قبيح مثلية على ما كانت لتقومها عندهم فلا يمنعون عنها بخلاف الربا فانه يعرض لهم في ابطاله لحديث  
 الامن اربى فليس بيننا وبينه عهد لان ذلك فسق في الاعتقاد لا ينافي قبيح بالنص حرمة الربا في اعتقادهم قال  
 تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وبخلاف ما في حديثي اذا ارتد فقتله لانالم نضمن لهم ترك الله ورض في ذلك لما  
 فيه من الاستخفاف بالدين اهـ (قوله لو كانا لذي) يعني وقد اتخذها لنفسه ولم يظهرها لغيره للمسلمين برهان  
 وقيد به لانه لو أظهرها لايمن اهمكى (قوله يرى ذلك عقوبة) أي على اظهرها لغيره قال في المنع ذي أظهر  
 بيع النحر والنحر في دار الاسلام عسع منه فان أرافه رجل أو قتل خنزيره ضمن الآن يكون اما باري

غير ظاهر وعليه فهو عليه لا عليها كما أفاده  
 في تنوير البصائر ثم نقل عن الثانية أن  
 مسئلة الدار كسيلة الارض وأن المحاضر  
 اذا سكن فيها اذا كان لا يضرها فالتألف ان  
 يسكن قدر شريكه قالوا وعليه الفتوى  
 (أو معدا) أي أي أعده صاحبه (للاستغلال)  
 بأن بناءه لذلك أو اشتراؤه لذلك قبل أو آخره  
 ثلاث سنين على الولاء وفي الاشياء لا نصير  
 الدار معدة له باجارتها بل ببناءها أو شرائها  
 له ولا باعداد البائع بالنسبة للمشتري ويشترط  
 علم المستعمل بكونه معدا حتى يجب الاجر  
 وأن لا يكون المستعمل يعلم وعدمه فالقول له  
 قلت ولواختلفا في العلم وعدمه فالقول له  
 بيمينه لانه منكر والاخر مدع قال شيخنا  
 وموت رب الدار ويحرم بطل الاعداد ولو  
 بنى لنفسه ثم أراد أن يعده فان قال بلسانه  
 ويخبر الناس جاز ذكره المصنف (الافى)  
 المعد للاستغلال فلا ضمان فيه (اذا سكن  
 بتأويل ملك) كبيت سكنه أحد الشركاء في  
 الملك ولو لغيره كما مر عن القنية فتنبه أما في  
 الوقف اذا سكنه أحدهما بالغلبة فلا ضمان  
 لزم الاجر (أو عقد) كبيت الرهن اذا سكنه  
 المرتمى ثم بان للغير معدة للاجارة فلا يضمن عليه  
 بقى لو أجر الغاصب أحدهما فعلى المستأجر  
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب الاجر  
 بل يرد ما قبضه للمالك أشياء وقنية وفي  
 النحر لا يضمنه ولا يضمن ما لو عطل المنفعة هل  
 يضمن الاجرة كاللوسكن (و) بخلاف (نحر  
 المسلم وخنزيره) بأن أسلم وهما في يده (اذا  
 أنفهما) مسلم أو ذمي (فلا) ضمان (ضمن)  
 المثل للمسلم قيمته ما لان النحر في حقنا قبيح  
 حكاه (لو كانا لذي) والمثل غير الامام  
 أو ما يرى ذلك عقوبة فلا يضمن ولا  
 الرق خلافا لمجتهبي

ذلك فلا يضمن الزق ولا الخنزير ولا النحر اه (قوله ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً) اذ لا يدين قتلها أحد من أهل  
 الأديان اه هداية وقوله أصلاً أي مطلقاً سواء كانت أصل أو ذمي وهذا في الميتة التي ماتت ختفاً أو غافاً  
 ذبيحة الجحوى ومخزوقته وموقودته مال يجوز بيعها عند أبي يوسف خلافاً لمحمد فعلى قول أبي يوسف فيجب  
 أن يجيب الضمان اه شاي (قوله لانه فعليه بتسليم بائنه) أي وقد بطل العقد قال في المنع انه مخالف للقاعدة  
 المشهورة وهي أن المتضمن يطل بطلان المتضمن وهذا ما بطل البيع في النحر وجب أن يطل ما في ضمانه من  
 تسليم البائع المتضمن عليه إلا أن يذمى خروج هذا الفرع عن القاعدة ببيان وجهه أو أن القاعدة كثرية  
 لا كلية اه (قوله وفيه الخ) الذي في التبيين لو أسلم الطالب بده ما قضى له بمثلها فلا يضمن له على المطلوب لان النحر  
 في حقه ليست عتقوة فكان بائنه عما كان في ذمته من النحر وكذا لو أسلم لان في اسلامه اسلام  
 الطالب ولو أسلم الطالب وحده أو أسلم المطلوب ثم أسلم الطالب بعده قال أبو يوسف لا يجب عليه شيء وهو رواية  
 عن أبي حنيفة وقال محمد يجب عليه قيمة النحر وهو رواية عن أبي حنيفة اه وقد بين وجه الروايتين فيه فليس  
 خلاف فيما إذا أسلم الطالب وحده أو أسلم إلا أن يحمل على ما إذا أسلم الطالب ثم الطالب ويحمل قوله  
 أو أحدهما على المطلوب فقط تدبر (قوله أخذها المالك مجاناً) لان ذلك تطهير له بفزلة الفصل فينبى على ما كره  
 اذ لا تثبت المالية به هذا اذا أخذ الميتة من منزل صاحبها فدين جلدتها فأما اذا ألقاها وبها في الطريق فأخذ  
 رجل جلدتها فدينه فلا سبيل له عليه لانه ألقاها بائنه كالنوى اذا ألقاها (قوله ولكن لو أنفقه ما الخ) أي أنف  
 الغاصب الخلل والجلد ولا وجه للاستدراك اه حلي (قوله ضمن) أي ضمن مثل الخلل وقيمة الجلد اه حلي  
 (قوله يضمن قيمته مدبوغاً) أي في صورة الانلاف (قوله واعتمد في المثل) حيث قال فلو أنفقه الغاصب ضمن  
 قيمته مدبوغاً وقيل ظاهره مدبوغ والاول أصح لان وصف الدباغة تابع للجلد اه (قوله ملكه ولا شيء له) لان  
 النحر لم يكن متقوماً والمال متقوم فبيع جانب الغاصب فيكون له بغير شيء اه منع (قوله خلافاً لها) فقلا  
 يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الخلل والخلل اه در منسقي (قوله ورد ما زاد الدين) بأن يقوم مدبوغاً وذا  
 غير مدبوغ ويرد فضل ما بينهما اه ملتي (قوله وللغاصب حصة) كحق الحبس في المبيع بالثمن والزم  
 بالدين والعبد لا يبق بالجعل اه زبلي (قوله ولو أنفقه لا يضمن) أي عند الامام ولا يضمن قيمة جلد ذكيرة  
 مدبوغ ويحيط عنه ما زاد الدباغة فيه ويعطى المالك قيمة جلد غير مدبوغ اه ذكره العلامة عبد البر (قوله ولا ضمان  
 الخ) كتر مع ما تقدم (قوله ولو ان بيحه) أي ولو كان مملوكه كشافى (قوله لان ولاية الحاجة ثابتة) أي فقد  
 ثبت بالنفس أنه حرام ليس عمال وبحث الاكل فيه بأنه لما أمرنا أن نترك أهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل  
 وجب علينا أن نترك أهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع اقبال العصاة بالطريق الاولى فيقتضيه يجب أن نقول  
 بموجب الضمان على من أنف متروك التسمية محمد لانه مال متقوم في اعتقاد الشافعى ونعاصه في الجوى (قوله  
 ضمن بكسر المعرف بكسر الميم) من عزف كعرب اهب بالمازف الواحد عزف كفلس على غير قياس حوى وذلك  
 كيربط وضم ما رودف وطبل وطنبور اه منع واليربط كجعفر من ملاهى العجم وهذا قيل انه معرب اه (قوله  
 ولو كافر) وقيل لا يضمن اذا كانت الذمي بالاتفاق مكي عن الممدن (قوله صالح الفير اللهو) فحق الدف يضمن  
 قيمته دفا يوضع فيه النطق وفي اليربط يضمن قيمته قصه يجهل فيه التريد ونحو ذلك ذكره قاضى خان (قوله  
 لا المثل) لمنع المسلم عن تملكه حوى (قوله سيجى يسيانه) أي ما ذكره في الهداية هنا الكرام الله من ماء  
 الرطب اذا اشتد والمزف مذهب نصفه بالطبخ اه (قوله وصح بيعها كلها) الممازف وما بعدها أفاده الجوى  
 (تنبيه) الامر بالمعروف فرض ان كان يفل على ظنه أنه يقبل منه فلا يبعه تركه ولو علم أنه يهان بذلك أو يضرب  
 وهو لا يصبر على ذلك أو تقع به الفتنة تركه أفضل ولو علم أنه يصبر على الضرب والضرر ولم يصل الى غيره بذلك ضرر  
 فلا بأس به وه وجهاً بذلك ولو علم منهم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف منهم ضرر بالاشقة فهو بالخيار والامر  
 أفضل اه تبين (قوله حيث تجب قيمتها غير صالحة لهذه الامور) أي ويضمن قيمة العبد غير خصى (قوله  
 فهلك) حبره اي فدا أنه لو حصل ذلك بفعلة ثبت وجهه من غير خلاف وشره (قوله لتقوم المدبر) أي بتلى قيمة  
 القن وقيل بل نصفها أفاده العيني ولا يملكه أداء الضمان لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك والمدبر والمدبرة  
 في الحكم سواء (قوله لتقومها) وقيمتها ثلث قيمة القن اه حوى (قوله لقيده غيره) قال السرخسى هذا

ولا ضمان في ميتة ودم أصلاً (بجداً) لا  
 فالواشترها (أي النحر) (منه) أي الذمي  
 وشريم الاذمان ولا يضمن (لانه فعليه بتسليم  
 بائنه) بخلاف غيره ما يجزى وفيه انكف ذمي  
 خردى ثم أسلم أو أحدهما لا يضمن عليه الا في  
 رواية عليه قيمة النحر (غصب خرمه سلم فخلها  
 على الاقيمة) كمنطقة أو ملح يسير لا قيمة له  
 أو تيسير (أو) غصب (جلده ميتة فدينه به)  
 على الاقيمة كتراب ونمس (أخذها المالك  
 مجاناً) لكن (لو أنفقه ما ضمن) لا لو أنفقه  
 وفي شرح الوجانية يضمن قيمته مدبوغاً  
 واعتمد في المثل (ولو خللها بذي قيمة كالمخ  
 الكثير) وانخل ملكه ولا شيء عليه (المالك  
 خلافاً لها) (ولو دين به) بذي قيمة كقنط  
 وعص (الجلد أخذها المالك ورد ما زاد  
 الدين) والغاصب حصة حتى يأخذ حقه  
 (ولو أنفقه لا يضمن) كما لو أنف ولا ضمان  
 ما تلف الميتة ولو لذي ولاية لا يضمن لان ولاية  
 التسمية عمد اولولار بيحه ملتي لان ولاية  
 الحاجة ثابتة (ضمن بكسر معرف) بكسر  
 الميم آله الله ولو كافر ابن كمال (قيمه)  
 خنبا منعتنا (صالح الفير اللهو) ضمن  
 القيمة لا المثل (بارقة سكر ونصف) سيجى  
 يسيانه في الاثربة (وصح بيعها كلها) ملتي  
 لا يضمن ولا يبيع بها او عليه الفتوى ملتي  
 ودرر وذي ياي وغيرها وأقره المصنف  
 أما طبل الفتاة زاد في حظار الخلاصة  
 والصنادين والدف الذي يباح ضربه في  
 العرس فضمن انما قال (كلامه المقتضية  
 ونحوها) ككبير نطوح رجامة طيارة  
 ودين مقائل وعبد خصى حيث تجب قيمتها  
 غير صالحة لهذه الامور (ولو غصب آدم  
 ولا فهلك لا يضمن بخلاف) وث (المدبر)  
 لتقوم المدبر دون أم الولد وقالوا يضمنها  
 لانه (حل قيده غيره) ورباط دابته

إذا كان العبد مجنوناً وكان كان عاقلاً لا يضمن اتفاقاً شريلاً بلية عن البرازية (قوله فذهب هذه المذكورات) عدم  
 الضمان قولهم ما خلافاً لمحمد في الدابة والطير وظاهر القصة ثانياً والبرجندى أن الخلاف في الكل وأن المودع  
 لو فعل ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ اهـ دونه سني وفي الشربلية قال في النظم لو زاد على ما قبل بأن فتح  
 القفص وقال للطير كثر كثر أبواب اصطبل فقال للبدن قهر من شئ أو للعدا من هرب من رضين اتفاقاً وأجروا أنه  
 لوشق الزق والدهن سائل أو قطع الجبل حتى سقط القنديل يضمن اهـ (قوله أوسى إلى سلطان الخ) السامى  
 يقال له المثلث قال كعب الاحبار مرأتى ما المثلث فقال ثمر الناس المثلث يعنى السامى بأخيه إلى السلطان  
 يملك ثلاثة نفسه وأخاه وأمامه بالسعى البسه (الطبعة) سعى وأتى إلى خليفة بأن فلان مات عن ولد صغير ومال  
 فقال الخليفة الولد أبنته الله والمال أكرم الله الله والسامى دمره الله فقال السامعون الخليفة يرحمه الله (قوله  
 أوسى إلى سلطان) الظاهر أن هذه المسئلة والتي بعد هالاً ضحكت فيها اتفاقاً لا زلة الضرر (قوله قد يفرم وقد  
 لا يفرم) قال في القافية ونهرهما ومن سوي ونم إلى سلطان ولو غير جارية فريض من السامى مطلقاً وعليه الفتوى كما في  
 الجواهر اهـ وفي المنع عن نص البزدوى وأما إذا سعى إنسان إلى سلطان في حق حتى غزوه السلطان مالاً روى عن  
 بعض علماء ثقاتهم كانوا يقولون أن السامى يضمن وبعضهم فرق بين سلطان وسلطان فقال إن كان السلطان معروفاً  
 بالديانة وتفرغ من سعى به إليه يضمن وإن لم يكن السلطان معروفاً بذلك لا يضمن قال ولا تنفى به فإن هذا  
 خلاف أصول أصحابنا فإن السعى سبب محض لاهلاك المال فإن السلطان يغزوه اختياراً لا طبعاً انتهى المقصود  
 منه ثم قال المصنف بعد أن نقل التفصيل في السلطان عن بعض أهل المذهب ما نصه قلت لأجابه إلى هذا  
 التقيد في هذا الزمان واشتوى اليوم بوجوب الضمان على السامى مطلقاً انتهى وقال أيضاً وسواء أخبر السامى  
 عند السلطان أو عند غيره إذا كان ذلك الغير بحال بقدر على أخذ المال منه ولا يمكنه دفعه فإن السامى يضمن اهـ  
 وفي فتاوى خير الدين أنه يميز وقد جوز السبب أبو شجاع قتله فإنه عن يده في الأرض بالقادوس يذاب قاتلهم  
 وكان يفتى بكفرهم قال مشايخنا واختار المشايخ أنه لا يفتى بكفرهم وجوز القتل لا يدل على الكفر كما في قطاع  
 الطريق والاعونة من المحاربين الله ورسوله فإنه في البرازية ومثله في ستمل الأحكام وجمع الفتاوى وفي القنية  
 راقم النظم الأئمة البخاري أخبر الطلبة أن افلان حنطة في مطهورة فأخذوها منه فله أن يرجع بها على الخبز وكذا  
 إذا عملها الطالم لكن أمره السامى بالأخذ يضمن وقال راقم للبرهان صاحب الهيظ قال انما لفلان فرس جيد  
 فأخذه منه فهو ضامن وقال راقم الأول اشترى جارية بغية النحاس ومضت مدة فأخبر به هذا الإنسان فأخذ  
 النحاسية يضمن قال مصنف القنية وهذه واقعة في زماننا في ديارنا فإن الغلبة يأخذون الدامغان من جميع  
 السلع فنأخبرهم ببيع أو شراء حتى أخذوا الدامغان أو الجبابية منه يضمن ولا يخلو أن يرجع عليه اهـ (قوله  
 أنه وجد كذا) ظاهراً ولو كان وجد حقيقته (قوله عند محمد زجره) قال خير الدين ما أقرب به إلى الصواب  
 لما نشأه من عدم التلصق من أخذ المال لا سيما في هذا الزمان العجيب الحال اهـ قلت وفي زماننا الحال  
 أعجب وسئل أيضاً بما نصه نظم من البسيط

يا أيها العالم المرضى سيرة • ماذا الجواب عن السامى الشقى الخلق  
 يسمى بشخص ندى ظلم إلهلك • فبأخذ المال قد مرأته بالرجح  
 (فأجاب من بحره)

أفتى بضمينه مذاق مذهبنا • لما راوا وجهه أضواء من الوضع  
 لأنه منسل من التي بصاحبه • حمداً إلهلك في أسوأ السرح  
 كما يشاهد في الاقطار أجمعها • وفيه من أبلغ الاضرار والترح  
 قد قاله العبد خير الدين عترفا • بالذنب لكن جنى الختم بالترح

اهـ والخلق يكسر اللام لا بفقهه وأولاه بعضي الجالح قال في القاموس الجالحمة المكحلة والجاهرة بالامر والمكاشفة  
 بالعداوة والمكبرة وأما الجالح المحترلة فهو النصارى من جاني الرأس والرجح بالتحريك الخليل والابل تجاب  
 للبيوع اهـ واركتب فيه التجريد عن بعض المعنى وأراد مطلق الخليل والابل والباء للاستعانة وفي القاموس أيضاً  
 الوضع بالتحريك يراض الصبح والقمرو البرج السدة والشم والترح المهم والمهبط (قوله ونقل المصنف) أى عن

أوفى باب اصطبله أو فقص طائر فذهب  
 هذه المذكورات (أوسى إلى سلطان بن  
 يوزيهو) الحال أنه (لا يدفع بل يدفع) إلى  
 السلطان (أو) سعى (عن يمين الله حتى  
 ولا يمنع به) أو قال السلطان قد يفرم  
 وقد لا يفرم (فقال) أنه وجد كذا فغزوه  
 السلطان (شياً لا يضمن) في هذه المذكورات  
 (ولو غرم) السلطان (البينة) بمنزل هذه  
 السعاية (ضمن وكذا) يضمن (لو سعى بغير حق  
 عند محمد زجره) أى للسامى (وبه يفتى)  
 وعزر ولو السامى عبداً طواب بعد غفلة  
 (ولو مات السامى فله) سعى به أن يأخذ قدر  
 الخسران من تركه (هو الصحيح جواهر  
 الفتاوى ونقل المصنف)

أنه لومات المشكوك عليه به ثلوه من سطح  
( بعد غيره بالاباق أو قال ) له ( اقل نفسك  
فعل ) ذلك ( وجب عليه قيمته ) ولو قال له  
ألف مال مولاك فألف لا يضمن الآخر  
وانسرق أن بأمره بالاباق والقتل صار  
خاصبالانه استعمله في ذلك الفعل وبأمره  
بالانلاف لا يضمن خاصبالمال بل للعبد وهو  
قائم لم يلف وانما التلف بفعل العبد واعلم  
أن الآخر لا ضمان عليه بالامر الا في سنة  
اذا كان الامر سلطانا أو بابا أو سيدا  
أو المأمورا صيبا أو عبدا أمره بانلاف  
مال غيره سيده وإذا أمره بغير باب في حائط  
الغير غرم الحائط ورجع على الآخر أشياء  
( استعمل عبد الغير لنفسه ) بأن أرسله  
في حاجته ( وان لم يعلم أنه عبد أو قال ذلك  
العبد ) الذي استعمله ( اني حزن قيمته  
ان هذا ) العبد عمادية وفيها جاز رجل الى  
آخر وقال اني حزن فاستعملني في عمل فاستعمله  
فهذا ثم ظهر أنه عبد ضمنه علم أو لم يعلم هذا  
اذا استعمله في عمل نفسه ( ولو استعمله لغيره )  
أي في عمل غيره ( لا ) ضمان عليه لانه لا يضمنه  
خاصا كقول عبد ادرك هذه الشجرة وانثر  
المشمس أتاك أنت فسد قط لم يضمن الآخر  
ولو قال لتأكله أنت وأنا ضمن قيمته لانه  
استعمله كله في نفعه ( غلام جاء الى فساد فقال  
افسدني ففسده ففسداه عتادا ) فقيره  
بالاوى ( فأت من ذلك ضمن قيمة العبد عاقلة  
الفصاد وكذا ) الحكم في ( الصبي تجب دية  
على عاقلة الفصاد ) عمادية و فرع غصب  
عبد او ماله مال المولى صار غاصبا للمال أيضا  
بل قالوا يضمن نيابة به الضمان عنه بخلاف  
الحز عمادية وفي الوهبانية  
ولونسي الحرقات يضمن نفعها  
ولونسي القرآن أو شاخ يذكر  
ولو علم الدلال قيمة ساعته  
فقوم للسلطان أن ينقص بخسر  
ومتلف احدى فردتين يسلم  
مقتة والمجموع عنه بخسر  
قلت وعن أبي يوسف لا يضمن الانخف التي  
أثله ارفق البزاية هو المختار وأثره الشريعة الى  
وذكر ما ينفذ أن السلطان ليس بشيء وأنه ينبغي  
أقول بضمين القاضي أيضا

العمادية ( قوله غرم الشاكي دية ) أي والقرامة ان كانت أفاده المصنف ( قوله لندوره ) فمعانيه لا تنقض اليه  
غالبا اه مخ ورقم في الفقيه للجم الامنة البخاري وقال شكاه عند الوالي بغير حق فأتى بقائد فضرب المشكوك  
عليه فكسر ستمه أو يده ضمن الشاكي ارشه كالمال اه ( فرع ) رجل له هدف في داره فرمى الى الهدف فخاوز  
سهمه داره فأفسد شيئا في دار رجل وقتل نفسه ~~كان ضاه~~ المصنف في حاله ودية القتل على عاقته ظهيرة  
( تنبيه ) لو كذب عامل أسامى أهل بلد بأمر سلطان ودفع الى أعوان فأخذوا منهم دراهم فالظلمة على كل من  
الثلاثة في الدنيا والاخرة ولو أمر انسانا بأخذ مال الغير فالضمان على الاخذ وكذا في كل موضع لم يصح الامر  
اه در منق ( قوله ولو قال أتأت مال مولاك الخ ) ولو أمره بانلاف مال رجل آخر يقرم مولاه ثم يرجع على أمره  
وعلمه بأن الآخر صار مستعملا للقتل فصار غاصبا ذكره في النثر بلالية عن جامع الفصولين فليست أكل ( قوله  
واعلم أن الآخر لا ضمان عليه ) فلو أمره بأخذ مال الغير ضمن الاخذ لا الا أمره بالامر لم يصح وفي كل موضع  
لا يصح الامر لا يضمن الآخر شرح تنوير الازهان ( قوله اذا كان الامر سلطانا ) اذا أمر السلطان اكراه  
اذا المأور يعلم أنه لم يمتثل أمره بعاقبه بخلاف غير السلطان فيكون الضمان على السلطان لاعلى . أموره  
أبو السعود ( قوله أو بابا ) صورته أمر الاب ابنه البالغ ليوقد نار في أرضه ففعل وتعدت الى أرض جاره فأثلثت  
شياء يضمن الاب لان الامر صح فأتقتل القتل اليه كالمال بامر الاب بخلاف ما لو استأجر نجارا ليقطع جداره على  
قارعة الطريق ففعل وتلف به انسان فإن الضمان على النجار اعدم صحة الامر كذا في شرح تنوير الازهان وظاهر  
هذا التصدير أنه ليس المراد كل أمر من الاب للبالغ حتى لو أمره بانلاف مال أو قتل نفس يكون ضمانه على الابن  
انفساد الامر ( قوله أو سيدا ) بان كان الأمر مولى العبد المأمور فان السيد الآخر هو الضامن ( قوله أو المأمور  
صيبا ) قال في العمادية لو قال لصبي محجور راصد هذه الشجرة فانقض لي ثمارها فصد وسقط تجب دية على  
عاقلة الآخر جوى ( قوله أو عبدا أمره بانلاف مال غيره سيده ) قد تقدم حكمه اقريبا ومثله اذا أمره بالاباق أو  
بقتل نفسه ( قوله وإذا أمره بغير باب الخ ) قال في جامع الفصولين لو قال احفر لي فانه يرجع على الآخر وان لم يقل  
لي لا يرجع على الآخر جوى وفي عدة المتنازى قال رجل لا تخزن قبلي بابا في هذا الحائط فذهب والحائط لغيره  
يضمن ويرجع بيري وفي المحيط لو قال له احفر في هذا الحائط بابا ولم يقل في حائطي لم يرجع عليه بالضمان فان كان  
ساكنا فيه واستأجره للغير فرجع بالضمان عليه اه ( قوله بأن أرسله في حاجته ) قال في الخانية رجل بعث غلاما  
صغيرا في حاجة له بغير إذن أحد فرأى الغلام غلاما يلعبون فأتهم بهم وارتقى سطح بيت فوق فأت ضمن الذي  
بعنه في حاجته لانه صار غاصبا بالاستعمال ( قوله وفيها جاز رجل الخ ) مكث زمع المتن اه حلي ( قوله أي في عمل  
غيره ) أي ولو كان ذلك الغير نفس الغلام ( قوله لانه استعمله كله في نفعه ) كذا في المنع وفيه نظر ( قوله ضمن قيمة  
العبد عاقلة الفصاد ) لان اذنه لا يعتبر وظاهره ولو لم أذونا لان ذلك ليس من التجارة ومثله العي ( قوله صار غاصبا  
للمال ) حتى لو أتى العبد يضمن الغاصب المال وقيمة العبد منع ( قوله بخلاف الحز ) فانه لا يضمنه ولا ثبته بهالة  
( قوله ولونسي الحرقات ) يعني اذا غصب عبدا محترقا فقتل الحرق في يد الغاصب يضمن النقصان وكذا اذا نسى  
القرآن ( قوله أو شاخ ) أي اذا غصب شاة فصارت بحوزة عبده يضمن النقصان وكذا اذا كانت ناهية فانكسر  
ندينها عتده وكذا الغلام اذا غصبه شابا بالقوات قوة الشباب والعلة الشاة له لكل فوات وصف مقصود منه يريد  
في ماليتها كالتور اذا عقر واصفر عند الغاصب أفاده عبد البر ( قوله فقوم للسلطان ) أي أولوا احد من أمرانه وفتح  
على ذلك الطرسوسى تنفعه امنه تقوم فهو القيمة املا لبيت المال وأموال الايتام والاوقاف الخراب للامراء  
والنواب كما هو المعتاد في بلادنا ويظهر بعد ذلك أنه أنقص من قيمته العادلة بغير فاحش لا يتقارب في مثله أي  
فانهم يضمنون وقواء العلامة عبد البر ( قوله ومتلف احدى فردتين ) المراد أحد شيئين لا ينفع صاحبهما  
الاتفاع المقصود اليهما معا كصراحي باب وزوجي خف أو مكعب والمصنف ابن وهبان خرج على ذلك انلاف  
أحد أجزاء الكتاب أو كراهيه اذا كان الكتاب غير موجود اه ( قوله يسلم ) أي يسلمه المالك ان شاء  
ولم يشترط الفقيه تسليم الباقي لانه يغصب أحدهما صار غاصبا لهما جميعا ( قوله والمجموع ) أي بدل المجموع ( قوله  
هو المختار ) كما لو كسر حلقة خاتم فيها فأنقص فانه لا يضمن الا الحلقة ( قوله أن السلطان ) أي في قول ابن وهبان  
فقوم للسلطان ( قوله وأنه ينبغي الخ ) عبارته وخرج على هذا فقوم فهو دلفية والقصة وشيخ الصافين ونحوهم

لاموال الايتام والاولاف الخراب للاسراء والنواب والحاكم كما هو المعتاد ويظهر فيه الغبن الفاحش وقد يعلم القاضي حالهم لاسباب الاستبداد من جهة المسوق والقيمة وحينئذ يذبح القول بتعظيم القاضي أيضا اه  
(قوله ومال اليتيم) لو أخره عن كلام الشرع لئلا يوقاسه على الوقف لسلّم من المواخذة فإن الشرع لا يذكره  
(خاتمة) مات من عليه دين نسيه هل يؤاخذ به يوم القيامة ان كان دين تجارة يرجى أن لا يؤاخذ به وان كان من جهة الغصب يؤاخذ به رجل مات أبوه وعليه دين قد نسيه والابن يعلم به فانه يؤذيه فان نسي الابن حتى مات هو  
أيضا لا يؤاخذ به في الآخرة سرق شيئا من أبيه ثم مات أبوه لا يؤاخذ به في الآخرة لان الدين وضمان الم

اتقل الله وإن لم يسرقه بخانية بها لو سرق المسلم من ذمتي أو غصب منه بعاقب يوم القيامة اه  
يومها أشد لان الكافر من أهل النار أبدا ويقع له التخفيف في النار أي من عذاب غير الكفر اه  
قبل الناس فلا يرجى منه أن يتركها والمسلم يرجى منه العفو واذا خصم الكافر لا وجه أن يعطى ثواب طاعة المؤمن  
ولا وجه أن يوضع على المؤمن وبأن كفره فتعبر العقوبة وخصوصة الدابة على الآدمي أشد من خصوصة الآدمي  
على الآدمي وقوله لا وجه أن يوضع على المؤمن وبأن كفره ظاهر الا أنه لا مانع من وضعه وبأن غير الكفر عليه  
فيه مذنب به عنه اذ امرض في الدار فصوصية لا يعاد فيها في المتقى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى اذا غصب  
رجل أرضا وبناها حوائت وحماما ومسجدا فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد فأما الحمام فلا يدخل ولا يستأجر  
الحوائت قال ولا بأس بأن يدخل الحوائت لشراء المتاع قال هشام وانا اكرهه الا أنه حتى تطيب أربابه  
وكره شراء المتاع من أرض وحوائت غصب ولا أرى قبول شهادة من يبيع فيها اذ اعلم أنهم غصب والله تعالى  
أعلم واستغفر الله العظيم

### • (كتاب الشفعة) •

(قوله مناسبتة الخ) كان القياس تغديها على الغصب لشرعيتها ولكن قدم الغصب لكثرة الحاجة الى معرفته لانه  
يقع كثيرا في المعاملات كالببيعات والاجارات والشركات والمضاربات والمزارعات وغيرها لاسباب هذا الزمان  
فانه زمان الظلم والحيف والتعدي وما أحسن قول المنبى الظلم في خلق الذنوس فان تجدد ذاعة فله لا يظلم  
قال الشريف الحوى لما اقتضت مناسبات الكتب السابقة تقديم الغصب لم يحجج الى هذا الاعتذار (قوله  
هي افة الغصب) قال الامام الزيلعي هي مأخوذة من الشفع وهو الضم ضد الوتر ومنه شفاعاة النبي صلى الله عليه  
وسلم للمؤمنين لانه يضمهم اليه الى القاضين يقال شفع لرجل شفعه اذا كان فردا فصلا له ثمان والشفيع فيما نحن  
فيه يضم المأخوذ الى ملكه فلذلك سمى شفعة اه قال المطرزي لم يسمع من الشفعة فعل وأما قولهم الدار التي  
يشفع بها نحن استعمال الفقه ما وافقه تاني لم يجعلها لغة الضم وانما قال هي لغة فعله بالضم بمعنى مفعول الى  
ان قال فهي في الاصل اسم للملك المشفوع بملك اه وأفاد في الصباح انها تستعمل في المعنير وكذلك كذا في  
في المغرب (قوله وشرعا غلبك) الاولى غلبك كما وقع في الكترو غيره لانها من أوصاف الشفيع وهو غلبك لا غلبك قال  
الاتقاني هي عبارة عن حق التملك في العقار ووجه الحوى ويدل على تقدير هذا المضاف قواهم ونسقت  
بالاشهاد اذ لا يشهد لم يثبت التملك وقوله هم حكمها جواز الطلب لان حكم الشيء بعينه أو يقارنه أبو السعود  
فليست اه (قوله جبرا على المشتري) قال العلامة المقدسي فان دفعها المشتري أي برضا لم تنسب شفعة مع أن الضم  
موجود فيها وقال الحوى الظاهر أن الجبر بناء على الغالب وقوله على المشتري يعني تركه قال في ايضاح  
الاصلاح ولم يقل على مشتريه لانها قد تكون على البائع اذا أقز البائع بالبيع وأنكر المشتري اه حلي قال  
في التبيين وركبتها أخذ الشفع من أحد المتعاقدين عند وجود وسببها اه وسيد كره المصنف واحتز بالمشتري  
عاما لملكه بلا عوض كمال الهبة والارث والصدقة أو عوض غير عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عمه  
فانه لا شفعة في شيء منها ودخل فيه ما وهب بعوض فانه اشتراء انتهى اه تاني (قوله وسببها الخ) قال الزيلعي  
لانها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على الدوام بسبب سوء المعاملة له من حيث اعلاء الجدار وابقاد  
النار ومنع ضوء النار واثابة الغبار وابقاد الدواب والصدور لاسبابها اذا كان يضادده كما قيل لأضيقي السجون  
معاشرة الاضداد اه (قوله بشركة) شمل الشركة في البقعة والشركة في الحقوق كما يأتي وشمل قلب الشركة  
وكثيرها كالخوارب عليه قوام الدين الاتقاني (قوله وشرطها ان يكون المثل عقارا) فلا تجب في غيره الاتقانه

سما في استبدال الوقت ومال البيع فليفت  
والله أعلم (كتاب الشفعة)  
مناسبتة تلك مال الغير بغير رضاه (هي لغة  
الضم وشرعا غلبك) غلبك البقعة جبرا على المشتري (وسببها  
بأنه عام عليه) غلبه لومئذ والافقية (بشركة  
اتصال ملائمة الشفع بالمشتري) بشركة  
سبب وجوبها (وشرطها ان يكون المثل عقارا)

قال في شرح المجمع وفي البدائع لبواع العقار مع التبع والدواب ثبتت في الكل اه واطاق في العقار وهو مقيد بغير  
 الاراضى التي حيزت لبيت المال كانه عليه في الهندية وقال في الفتاوى الخيرية سئل في الاراضى التي حازها  
 السلطان لبيت المال ويدفعها من اربعة بالحصة للمزارعين من الخارج من زرع أو غرس وتوارثوها هل تباع  
 وتؤخذ بالشفعة ام لا واذا بيع البناء وبغيره هل يجوز اتم لا اجاب ببيعها باطل وباطل لا يتصور فيه شفعة واذا  
 بيع البناء أو الشجر وحده جاز ولا شفعة فيه ولا يصير للبايع فيها حق اه وفي الدر المنثور والمراد بالعقار هنا غير  
 المنقول فدخل الكرم والرحى والبئر والعلوان لم يكن طريقه في السفلى وخرج البناء والاخبار فانه لا شفعة فيها  
 الا بقبعة العقار وان يبيع بحق القرار خلافا لابن الكمال (قوله او علوان) - قال ما اذا يبيع العلوان العقار كان كانا  
 شريكين في علوه سفلى فباع أحدهما حصته في العلوة فلا اثر للشفعة بقبعة العقار (قوله وان لم يكن طريقه  
 في السفلى) قال في الشرح لبلاية نعم ان كان العلوة طريقه طريق السفلى يستحق الشفعة بالطريق على انه خيط  
 في الحقوق وان لم يكن بأن كان طريقه غير طريق السفلى يستحقها بالمجاورة اه والقياس عدم وجوب الشفعة  
 في العلوانه لا يتيقن على وجه الدوام وانما استحسنوا لان حق الوضع متأبده وكالعرصة قاله الدرر ولويبع  
 السفلى والعلوانه فمقدم فعلى قياس قول أبي يوسف لا شفعة لصاحب العلوانه على أن حق الشفعة عند بيع  
 البناء وعند محله حق الشفعة لان حق الشفعة عند بيع قرار البناء لا يوجب نفس البناء وحق قرار العلوانه  
 كذا في الذخيرة وان كان السفلى لرجل والعلوانه لآخر فبعت دار بينهما ما قاله الشفعة لهما هندية (قوله اذا يبيع مع  
 حق القرار) كالبنا الذي أسدت في الارض الموقوفة المهتكرة وشروط بقاؤه (قوله فردة شيخنا) قال الحلبي تعليلهم  
 الحاق العلوانه بالعقار بأن له حق القرار يؤيد ابن الكمال اه وقال أبو السعود وهذا مما يفتى بقبوت  
 حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض المهتكرة خلافا لما في فتاوى الطوري اه اذ لا سند له في فتواه سوى  
 قول المتن ولا في بناء ونخل يما بلا عرصة وقد علمت انه ليس على اطلاقه بل مقيد بما اذا لم يكن له حق القرار فوفقا  
 بين كلامهم ويدل على ذلك ما ذكره ابن مالك في شرح المجمع بعد قول المتن ولا تجب شفعة في غير العقار حيث  
 قال حتى لو يبيع النخل وحده أو البناء وحده فلا شفعة لانها لا قرار لهما بدون العرصة فهذا التعليل كالتصريح  
 بقبوت حق الشفعة فيما اذا يبيع البناء بالارض المهتكرة لما له من حق القرار أقول قوله اذ لا سند له في فتواه الخ  
 غير مسلم بل وجد التصريح به في الفقيه والسراجية والتمية والبرازية وما أخذوا أبو السعود أخذ من مفهوم  
 هذا التعليل والتصريح مقدم عليه وسيتضح لك (قوله وغيرها) قال في الهندية عن السراجية رجل له دار  
 في أرض وقف فلا شفعة له ولوباع هو عمارته فلا شفعة لجاره أيضا اه وفي الفقيه لا شفعة في بيع البناء في الارض  
 المسبلة (قوله بشرطها) وهو أن يكون العدة ماضية وكون المبيع عقارا أو نخوة وزوال ملك البائع عن  
 المبيع فلا شفعة في بيع بخياره ما أول البائع أو لا يفسخ وان اجاز وزوال حق البائع فلا شفعة في شراء فاسد  
 وملك الشفيع وقت شراء الدار التي يأخذها الشفعة فلا شفعة له بدو يسكنها بالا اجارة ولا عارة ولا بدو ابعائها  
 قبل الشراء ولا بدو ارجعها مسجدا او ظهورا ملك الشفيع عند انكار بيئته أو تصديق وعدم الرضا من الشفيع  
 بالبيع أو بحكمه صريحا أو دلالة وقامه في الهندية (قوله وحكمها) أي الشفعة بمعنى حق التملك في المشفوع  
 (قوله ولو بعد سنين) مرتبط بقوله جواز أي اذا لم يعلم بها ازاد صاحب النهاية من أحكامها تأكد هاهنا بد  
 الطاب وثبوت الملك بالقضاء بها وبالرضا اه (قوله تجب له عليه) أشار به الى أن الوجوب بمعنى الثبوت  
 لا الوجوب المصطلح عليه فلا يثبت بتركها أما اذا كان المشتري فاسقا وغلب على الظن تطلعه على حريم الشفيع  
 وكان دفعه بالشفعة فلا مانع من الوجوب الا أنه عارض نادر (قوله انقطع فيه حق المالك) بان وقفه  
 المشتري أو رخصه أو وصى به وذكر المصنف في الباب الاثنى أن الطلب في البيع الفاسد وقت انقطاع حق البائع  
 بالاتفاق (قوله أو بخيار للمشتري) أما اذا كان للبائع أوله أو لا يفسخ فلا شفعة (تنبيه) لو كان الخيار للبائع  
 الدار فبعت دار يجنب الدار المبيعة فللبائع فيها حق الشفعة فاذا أخذها كان هذا منه نفعا للبيع واذا كان  
 الخيار للمشتري فبعت دار يجنب هذه الدار كان له الشفعة فاذا أخذها بالشفعة كان هذا منه اجارة للبيع فاذا  
 جاء الشفيع وأخذ منه الدار الاولى بالشفعة لم يكن له على الثانية سبيل الا أن يكون له دار الى جانبها أو الدار  
 الثانية سالمة للمشتري واذا اشترى دارا لم يكن رآها ثم بعت دار يجنبها فأخذها بالشفعة لم يطل خياره

سفلا كان أو علوا وان لم يكن طريقه  
 في السفلى لانه التصديق بالعقار بما له من حق  
 الاراد دررقت وأما ما جزم به ابن الكمال في  
 قول باب ما هي فيه من أن البناء اذا يبيع مع  
 حق القرار يتحقق بالعقار فردة شيخنا الرولى  
 وافق بعدم هاتين البرازية وغيرها فليحفظ  
 (وركنها) أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين  
 عند وجود سببها بشرطها (وحكمها) جواز  
 الطلب عند تحقق السبب (ولو بعد سنين  
 (وصدتها) أن لا يذهب باعتزله ثمرا مبتدأ  
 فثبت بها ما ثبت بالشراء كالردي بخيار روية  
 وعيب (تجب) له عليه (بعد البيع) ولو  
 فاسد انقطع فيه حق المالك كما ياتي  
 أو بخيار للمشتري

في الرواية الصحيحة لان الاخذ بالشفعة دليل الرضا وخيار الرؤية لا يبطل بالرضا دلالة اه (قوله وتستقر بالاشهاد) أي اشهاد الشفيع بعد طلب الموائمة وهو طلب التقرير لانها حق ضعيف يبطل بالاعراض لمحدث الشفعة لمن واثبها الشفعة كحل لعقال فلا بد من اثبات طلبه عند القاضي ولا يصح كنهه الا بالاشهاد حوى أي الاشهاد على المشتري مطلقا وعلى البائع لو العاقد في يده (قوله في مجملته أي طلب الموائمة) الاولى زيادة ولو بأن يقول ولو في مجملته فانه قال فيما يأتي ولو اشهد في طلب الموائمة عند أحد هؤلاء كفساه وقام مقام الظلمين (قوله فلا تبطل بعده) أي بعد الرفع للقاضي على ظاهر المذهب المتفق به وقيل يفنى بقول محمد ان آخرها شهر اربا عذر بطلت (قوله وتحل بالاخذ الخ) لان ملك المشتري ثم فلا ينتقل عنه الا بأحدهما كالرجوع في الهبة وفائده فيما لو مات شفع بعد طلب الموائمة والتقرير أو باع داره المستحق بها أو بيعت دار يجنب المشتري فوعة قبل الاخذ والحكم لا يورث عنه في الاولى وتبطل شفعة في الثانية ولا يستحقها في الثالثة ولو كان كرمافا كل المشتري ثمانية سنين لا يضمن ولا يطرح عن الشفع شي من الثمن عقابا له ما اكل اذا حدثت به بعد قبضه (قوله عطف على الاخذ) لو قدمه عليه كعك في الفرار لم من الابهام (قوله بتدريس الشفعاء) لانهم استروا في سبب الاستحقاق لوجود علة استحقاق الكل في حق كل منهم حتى لو انفرد واحد أخذ الكل والا تنوء في العلة بوجوب الاستواء في الحكم اه مخ (قوله في حق المبيع) متعلق بالضمير لعوده الى الخليط ولو قال ثم ان لم يكن أو كان وسلم تجب له في حق المبيع اكـ اولى اه حلي (قوله كالشرب) بكسر الشين النصيب من الماء (قوله والطريق) عاقبة المشايخ فرقوا بين النهر والسكة حيث جعلوا الشركة في النهر اذا كان بين قوم يحصون خاصة وان كان للنهر من نفذ الى مفارز هي لجماعة من المسلمين ولم يجعلوا الشركة في الطريق الذي له منفذ الى طريق العامة شركة خاصة وان كان أهل السكة يحصون حوى عن النهاية وقوله خاصين الخصوص في الشرب بالنظر الى خصوص النهر (قوله كنسب نهر) الاضافة على معنى من (قوله لا تجرى فيه السفن) بيان للغير والمراد أصغر السفن كذا قيل اه سرك الدين عن الكافي وقيل اذا كان أهله لا يحصون فهو كبير وان كانوا يحصون فهو صغير وعليه عاقبة المشايخ وقد رتبهم مالا يحصى بخمس مائة وقيل بأربعين وقيل بتقدير التمييز بينهما منقوض الى رأى المجتهدين في كل عصر (قوله بيبانه) اقتصر في البيان فلم يقيده بالنهر بالصغير ولم يبين الطريق والمقام ظاهر (قوله فذلك أهل) أي من ذلك النهر الخاص ومثله الطريق فتشكون الشفعة لمن كان داخلها ولو كان خارجا لبطلت الشركة فيه اهـ كاهم كلهم ويدل عليه ما يأتي في آخر قوله حيث قال فلا هل الدرب جميعا (قوله ثم يلزمه لاصق) لقوله عليه الصلاة والسلام الجار أحق بسقبة ما كان رواه أحمد والذائي وابن ماجه قال في المقرب السقب القرب والصاد لغة وحمـ صدران استقبلت الدار وصفت والصاقب اقرب اه وفي القاموس الصقب بالتحريك القرب والبهـ ضدان صقب كنسج والجار أحق بسقبة أي بجانبه ويقرب منه وقوله صلى الله عليه وسلم ما كان معناه من كان فان ما نذكره معنى من يدل على أن الشفعة للذكور والانثى والحز والعبد والصغير والكبير والمسلم والذمي ويحتمل أن المراد به ما يحتمل الشفعة وما لا يحتمل لها عرى الدين عن المذهب وأطلق في الجار فمثل المتدفع ولو كان أحدهما ملاصقا من جانب واحد والا تحتمل ملاصقا من ثلاثة جوانب فهما سواء اه شلي عن شرح المغني للقا آني (قوله ولو ذميا الخ) قال في البدائع والاسلام الشفع ليس بشرط لوجوب الشفعة فثبت لاهل الامة فيما بينهم وللمذمي على المسلم وذكر الخليفة والذكورة والعقل والبلوغ والعبد المأبست بشرط فقبح الشفعة للمأذون والمكاتب ومعتق البعض والتسوان والصبيان والمجانين وأهل البني الا أن الخصم فيما يجب للصبي أو فيما عليه ولله الذي تصرف في ماله من الاب أو وصيه والجد اب الاب ووصيه والقاضي ووصي القاضي اه هندية وينبغي للجار أن يطلب اذا لم مع الشريك فان سلم الشريك فممكن من الاخذ فان لم يطلب حتى سلم يأخذ اه حوى (قوله فلوجب في تلك السكة) أي وهي غير نافذة كما سبق (قوله فهو خليط) ولو كان مقابلا لهذه الدار المبيعة ووجه الترتيب المذكور حديث الشريك أحق من الخليط والخليط أحق من الشفع فالشريك في نفس المبيع والخليط في حقوق المبيع والشفيع هو الجار وصورته منزل مشترك بين اثنين في دار هي لقوم في سكة غير نافذة باع أحدهما محظه من المنزل فشرى سكة فيه أحق فان سلم فشرى كاه في الدار أحق فان سلموا فشرى الطريق فان سلم فللجار الملاصق ولا يجب ما بعد الشريك به في ظاهر الرواية لبطلت السبب في الكل الا أن الشريك

(وتستقر بالاشهاد في مجملته أي طلب الموائمة فلا تبطل بعده) (وتلك بالاخذ بالتراضي أو بقضاء القاضي) عطف على الاخذ بالبوت ملك الشفع بعجز داهكم قبل الاخذ كما حرره ملا خسرو (بقدر رؤوس الشفعاء لا الملك) خلافا للشافعي (الخليط) متعلق بوجوب نفس المبيع ثم ان لم يكن أو سلم (في حق المبيع) وهو الذي قام به وبقيت له شركة في حق العقار (كالشرب نهر) صغير ثم فسردان بقوله (كنسب نهر) فلو (لا تجرى فيه السفن وطريق لا ينفذ) فلو جازمين لشفعة بهما بيبانه شرب نهر مشترك بين قوم ذمي أو أراههم منه بيت أرض منها فذلك أهل الشرب الشفعة ولو النهر عتقا والملاصق (ولو ذميا أو أذونا فقط) (ثم يلزم لاصق) (باب في سكة أخرى) وظهور داره أو مكاتبها (باب في سكة أخرى) وظهور داره انظرها فلوجب في تلك السكة فهو خليط كما مر



مقدم فان سلم كان لمن يملكه اه وفي البرازية ذكر المحبر في ترتيبها قوله الشريك في البيت ثم في الدار ثم الشريك في  
الاساس ثم الشريك في الشرب ثم في الطريق ثم الجوار الملازق وهو الذي له حائط ولا يخرج حائط وليس بين الحائطين  
عزل مبيع أو لا تصاق الحائطين حتى لو كان بينهما حائط طريق نافذ فلا شفعة للجوار (قوله وواضع جذوع  
على حائط) قال ملامسكين تأويله اذا كان له حق وضع الجذوع من غير أن يملك شيئا من رقبه الحائط لانه اذا كان  
هكذا له حق الشغل لا غير فكان جارا لا شريكا اه (تنبيه) لو بيع عقار ولا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة  
فيه من جهة حقوقه ولو شاركه أحد في الشرب وآخر في الطريق فصاحب الشرب أولى ذكره القهستاني ونقل  
البرجندى أن الطريق أولى وتثبت الشفعة لاهل الجدار ثم لاهل الساقية ثم لاهل النهر العظيم تنف ولو كانت  
سكة غير نافذة فاتخذها هاهنا في اقاصها بابا إلى الطريق العام لا يصير بذلك نافذة لاهل السكة ان يمنعوا  
العامه من استطراده وهذا حيث لا مسجد في اسفل السكة فان كان هو مسجد خطه أي الذي اختطه  
الامام حين قسم للغانين فهو درب نافذ لو بيع فيه دار لا شفعة للجوار أي للحق اه ولو كان في الاشياء من  
أول الدرب إلى موضع المسجد نافذ لا شفعة فيه الا بالجوار الملازق وما وراء ذلك يكون غير نافذ ولو لم يكن مسجد  
خطه بأن اتخذ اهل السكة في اقاصها سوا ما جعلوا بابا إلى الطريق الاعظم أم لا فلاه الدرب الشفعة بالشركة  
اه أي في الحق (قوله قلت لكن قال المصنف الخ) وفق المؤلف في الدر المنثور يحمل ما في الملتقى على ما اذا كان  
البناء والمكان الذي عليه البناء مشتركا اه حاشي قلت وهو الذي في شرح المحوى حيث قال وكذا لو كان جارا  
شريكا في جدار لم يقدم على غيره من الجيران لانه شركة بناء محجوزة لا شفعة به الا أن يكون مع مكانه كأن يبنى  
شريكا في مشتركة فيقسمان الارض غير يحمل البناء فلو بيع كان أولى أنما في المثل فظاهر وأما الباقي فكذا عند  
محمد وهو رواية عن أبي يوسف صحها في النهاية لان الضرر أخص به حيث كان شريكا في البعض وفي رواية  
يساوى الجوار الا في محل الجدار لان استحقاقه فيه بالجوار وغير يساويه فيه اه وعلى هذا لو كان بعض  
الجيران شريكا في منزل من الدار أو بيت فبيعت كان هو أحق في المنزل واستوفى في الدقة لانهم جيران أو كانت دار  
بينهم ما ولا حدهما فيها بئر مشترك بينهما وبين غير شريك في الدار فاعلمها كل شريك الدار أولى بشفعة الدار لانه  
شريك فيها سوا الآخر جارا وشريك البئر أولى به لانه شريك فيها والبئر والحائط لا يشبه الطريق والشرب لان  
الشريك بينهما شريك في الحقوق وهي من التوابع فحصلت الشفعة في نفس المبيع الا ان الشريك في نفس  
الدار مقدم عليه لان الاصل أقوى من التبعية والبر والحائط ليسا من حقوق الدار فكان مجاورا والشريك  
في الحقوق مقدم عليه اه قوله وكذا الجوار المتبادل) دفع به ما يوههم من قوله وظهر داره لظهوره انه قيد (قوله  
فلن يبنى أخذ الكل) أي بقدر الرأس (قوله لزوال المزاحمة) قال في التبيين ان السبب لاستحقاق الكل قد  
وجد وتزور في حق كل واحد منهم والتشقيص للمزاحمة وقد زالت اه (تنبيه) قوم وروادار فيها سنازل  
واقسموها فأصاب كل واحد منهم منزلا فرفعوا فيما بينهم الطريق فباع من صار له منزلا منزله وسلم إلى من لهم  
المنازل في الدار الشفعة كان الجوار الشفعة اذا كان لزيق المنزل الذي يبيع وان كان لزيق الطريق الذي بينهم  
وليس بلزيق المنزل كان له أن يأخذ المنزل بمارقه بالشفعة فهذا دليل على أن الشفعة كما تجب لجيران المبيع تجب  
لجيران حق المبيع أيضا هندية عن الذخيرة (قوله ليس لمن بقي أخذ نصيب التارك) ولا يصح هذا الاسقاط  
بعد القضاء لما فيه من ابطال النضاء وقد تقررت له فيه به فالصنف نص على انه ليس له تركها قال العلامة  
المكي فعمل به ان عدم أخذ الباقي نصيب التارك لعدم صحة التركة لانه لا يقرر ما له بالقضاء لا لانه لا يقطع  
صحة التركة منه (قوله فطلب الحاضر الخ) هو أعم من الشريك فهو أعم مما قبله ولذا فصل فيه بعد (قوله فلو مثل  
الاول) أي ينظر ان كان الشفيع الثاني مثل الشفيع الاول بأن كانا شريكين مثلا فيعني له بنصف الشفعة وان  
كان الثاني أولى من الاول لما ان الاول جاوره وخاطب فاقاضى يبطل شفته ويقضى بجميع الدار للثاني وان  
كان دون الاول لا يشعش بالشفعة (قوله لانه قد شرطه وهو البيع) قال في المخ فان قلت هذا يفيد أن سبيها هو  
البيع ان لو كان سبيها اتصال ملك الشفيع بالمتري اصح اسقاطها قبل الشراء لانه اسقاط بعد وجود السبب  
قلت جوابه انما لم يصح الاسقاط قبله لانه قد شرطه وهو البيع لان السبب لا يكون سببا الا عند وجود الشرط  
كما في اطلاق المعلق مخ فليست مل (قوله اذ شرط صحتها بلاب الكل) لان حقه في الكل وانما قدم للزحام فاذا

(واضع جذوع على حائط وشريك في حصة  
عليه جارم ولو في نفس الجدار وشريك ملتقى  
قلت لكن قال المصنف ولو كان بعض الجيران  
شريكا في الجدار لا يتقدم على غيره من  
الجيران لان الشركة في البناء المجزئ بدونه  
الارض لا يستحق بها الشفعة وفي شرح الجمع  
وكذا الجوار المتبادل في السكة الغير النافذة  
الشفعة بخلاف النافذة (استنبط بعضهم حقه)  
من الشفعة (بعد القضاء) فلو كان في  
أخذ السكك لزوال المزاحمة (ليس لمن بقي  
أخذ نصيب التارك) لانه بالقضاء قطع حق  
كل واحد منهم في نصيب الآخر زلي (ولو  
كان بعضهم غائبا يقضى بالشفعة بين الحاضرين  
في الجميع) لا يحتل عدم طلبه فلا يفر  
بالسكك (وكذا لو كان الشريك غائبا فطلب  
الحاضر يقضى له بالشفعة) كما هي ثم اذا حضر  
الحاضر يقضى له بالشفعة (قوله مثل الاول) فلو  
وطالب قضى له بها فلو مثل الاول منه خلاصة  
بنصفه ولو فوقعه فبكله ولو دونه منه خلاصة  
(اسقط) الشفيع (الشفعة قبل الشراء لم  
يصح) لانه شرطه وهو البيع (أراد الشفيع  
أخذ البعض وترك الباقي لم يملك ذلك جيرا  
على المتري) الضرر فترى الشفعة (ولو جرد  
بعض الشفعة نصيبه لبعض لم يصح وسقط  
حتمه به) لا عراضه ويقسم بين الشفيعين بل  
لو طلب أحد الشريكين النصف بناء انه  
يستحقه فقط بطلت شفته اذ شرط صحتها أن  
يطلب الكل كما يفسد الزلي فليصنف

ترشيباً منه فتدأ عرض كحاضر بن طالب ككل النصف بطالت ونقل الحموى عن الظهيرية والخانية اذا قال  
 الشفيع سلم لي نصفها بالشفعة فأبى المشتري لا تبطل شفيعته في الصحيح لأن طالب تسليم النصف لا يكون تسليمها  
 للباقي اه (قوله فتجب الشفعة فيها) وعليه الفتوى وفي الملتقطات لاشفعة في دور مكة وبه يبقى فتدأ اختلاف  
 الفتوى أبو السعود وفي شرح الوهبانية عن التجنيس والمزيد قال شري دار ابكة هل يصح فتجب الشفعة فيها  
 عن الامام روايتان وذكر في الجامع الصغير ان يسع الارض لا يجوز واذا جاز يسع البناء فلا تجب للشفيع  
 الشفعة وروى الحسن عن الامام انه يجب للشفيع الشفعة وهو قولها ما وعليه الفتوى لانه باع المملوك اه قال  
 العلامة عبد البر ان قولها ما بناء على ان أرضها مملوكة لأن مجرد البناء فيها يوجب حق الشفعة اه وهذا يقيد  
 أن لاشفعة في البناء ولوله حق القرار في المنية رجل له دار في أرض وقف لاشفعة له وفي البرازية والاراضي التي  
 حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بالنصف فصار لهم كمدار كالبنا والاشجار والكبس  
 اذا كبس التراب حتى صار لهم كمدار فبيع هذه الاراضي باطل وان يسع الكردار وكان معلوماً يجوز لاشفعة  
 فيه اه (قوله وسنجد في الحظر) نقل فيه عن اجارة الوهبانية والتمتارخانية قال أبو حنيفة اكره اجارة بيوت  
 مكة ايام الموسم وهكذا ان ينزلوا عليهم في بيوتهم لقوله تعالى سواء اعماك فيه والبادور خص  
 فيها في غير الموسم قلت وبه يظهر الفرق والتوفيق أي الفرق بين ايام الموسم وغيرها والتوفيق بين من عبر بكرة  
 الاجلوة وبين من نقاهها (قوله ويصح الطلب) أي طلب الشفيع (قوله من وكيل الشراء) هو وكيل المشتري (قوله  
 وبطلت هو المختار) قال في الهنديّة هكذا في خزائن المتين والفتاوى الكبرى وهكذا في المتون اه كانه لانه طلب  
 الشفعة من حقوق العدة التي يطالب بها الوكيل وقد فات ذلك بالتسليم وفي الغرر والدرر الوكيل بالشراء خصم  
 للشفيع لانه هو العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العدة ما لم يسلم الى الموكل فاذا سلم اليه يكون هو الخصم  
 اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الخصم الموكل فلم يذكر بطلان الشفعة بالتسليم وكذا لم يذكر في التبيين في شرح قول  
 المصنف والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل اه وكلام المصنف هو هم فانه يحتل ان المراد به ان  
 الوكيل اذا كان شفيعاً اصح طلبه قبل ان يسلم الى الموكل وان لم يطل لانه يدل على اعراضه (قوله ولا شفعة  
 في الوقف) قال في الخلاصة ما لا يجوز بيعه من العتار كالاقواق لاشفعة في شيء من ذلك عند من يرى جواز  
 البيع في الوقف هندية (قوله ولاله) أي اذا بيعت دار يجنب دار الوقف فلا شفعة للواقف ولا يأخذها المتولي  
 ولا الموقوف عليه أقام في الهندية (قوله ولا بجواره) هو عين قوله ولاله فالاولى الاقتصار على المصنف كما فعل  
 المصنف في شرحه (قوله خلافاً للخلاصة والبرازية) نقل المصنف عنه ما انصه وكذا ثبتت الشفعة بجوار الوقف  
 (قوله ولاله لاساقطة) فالاصح لا تثبت الشفعة بجوار الوقف (قوله الاول) وهو عدم الشفعة بجواره (قوله  
 على الاخذ به) أي اذا بيعت دار مملوكة بجواره (قوله والثاني) وهو ما في الخلاصة والبرازية من الثبوت  
 (قوله على اخذ بنفسه اذا بيع) بأن كان هذا الموقوف لبيعته شرعاً فبيع فلن كان بجواره اخذ بالشفعة (قوله  
 ففاده الخ) وجه الافادة أن الشفعة في الوقف الذي جاز بيعه لما ثبت لجواره لصيرورته حينئذ لم يكمل جواره  
 ثبت فيه بأن مكان هناك وقف على ولدين بالمتانصة وجعل لكل الاستبدال في نصيبه فباع أحدهما نصيبه  
 يقتضي ماله من الشرط بماع الآخر نصيبه كذلك فاشترى الاول الاخذ بالشفعة في الثاني (قوله وأما اذا بيع  
 بجواره الخ) لا حاجة اليه مع قوله وحمل شيخنا الرمي الاول على الاخذ به ويمكن أن يقال انه من جملة المصاد  
 فليتأمل ولم يذكر ذلك الرمي في فتاواه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (باب طلب الشفعة)

لما كان ثبوت الشفعة متوقفاً على الطلب شرع في بيانها وكيفيةه ونسجه اه مخ (قوله من مشتري) متعلق بعمله  
 ولو كان فاسقاً أو عبداً قال الزياحي لانه خصم والعدالة غير معتبرة في الخصوم اه وهذه الامة تطهر في البائع (قوله  
 أو عدل أو عدد) في شرط العدد اذا لم يكن المخبر عدلاً اه هذا قول الامام وعندهما يبطلها بغير واحد ولو عبداً  
 وصغيراً اذا كان الخبر حقيقاً اه حموي (قوله وان امتد المجلس) ما لم يوجد ما يدل على الاعراض على هذه الرواية  
 (قوله انه على الفور) يفتقر عليه ما ذكره الاتقياني عن النوازل اذ سلم على المشتري تبطل شفيعته وما في الجوهرة  
 وان قال في فيما اشترت شفعة بطلت اه وما في التبيين ولو اخبر بكتاب والشفعة في أوله أو وسطه فقرأ

(وسمى يسع دور مكة فتجب الشفعة فيها)  
 وعليه الفتوى أشباه قلت ومفاده صحة  
 اجارتها بالاولى وقد قدمناه فليحفظ لكنه يكره  
 وسنجد في الحظر وفيها (ويصح الطلب من  
 وكيل الشراء ان لم يسلم الى موكله وان سلم لا)  
 وبطلت هو المختار (ولا شفعة في الوقف)  
 ولاله نوازل (ولا بجواره) شرح مجمع وخاتمة  
 خلافاً للخلاصة والبرازية ولعل لاساقطة  
 قاله المصنف قلت وحمل شيخنا الرمي الاول  
 على الاخذ به والثاني على اخذ بنفسه اه اذا  
 يسع في التبيين حق الشفعة ينبغي على صحة  
 البيع انتهى ففاده أن ما لا يملك من الوقف  
 بجملة لاشفعة فيه وما يملك بجملة نصيبه الشفعة  
 وأما اذا بيع بجواره أو كان بعض المبيع ملكاً  
 وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للواقف  
 والله أعلم

### (باب طلب الشفعة)

(ويطلبها الشفيع في مجلس علم) من مشتري  
 أو رسول أو عدل أو عدد (بالبيع) وان امتد  
 المجلس كاخيرة هو الاصح وروى عليه المتون  
 خلافاً لما في جواهر الفتاوى انه على الفور

المكتاب المطبعت شفعته اذا كان ذلك بعد علم المشتري والتمس لان السكوت انما يكون دليلا الرضا بعد العلم بها  
 اه ولا بد من طلبه باللسان ولا يكفي الطلب القلبي الا في قول الحسن بن زياد اذ لم يكن عنده أحد (قوله وعليه  
 الفتوى) من كلام الجواهر افاده المصنف في طلبها عليه كاعلم الابعذر كما خذتم أو كون في صلاة مكي عن الكشف  
 اه وانظر ما وجه هذه المخالفة وقد ذيل ما في الجواهر بأن الفتوى عليه (قوله كطلبت الشفعة الخ) لان هذه  
 الاصل في العرف يراد به الطلب في الحال لا الاخبار عن ماض أو مستقبل وقيل يقول أطلب الشفعة  
 وأخذها ولا يقال طلبتها وأخذتها فان قال ذلك بطلت شفعته لان ذلك كذب محض والجواب ما قدمنا (قوله  
 وهو يسمى طلب الموائبة) حتى به تبرك باللفظ صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن واشيها أي طلبها على وجه السرعة  
 والمبادرة مفاعلة من الوتوب على الاستهانة لان من يئب هو الذي يسرع في طي الارض بمشيه اه اتقاني  
 (قوله والاشهاد فيه ليس بلازم) أي ان لم يكن هناك شهود والاتعيب في المنع ثم اذا أخبر بمحضرة الشهود  
 يشهدهم عليه وان لم يكن بمحضرة واحد يطلب من غير اه لا لكن سيأتي عن الشربة لاني أن الاشهاد هنا ليس  
 بشرط ويبقى ما فيه في الباب الاتي والاشهاد لخفاة الجحود لان هذا الطلب صحيح من غير اشهاد والطلب منه  
 لا بد منه كدلا بسقط حقه فيما بينه وبين الله تعالى ولم يكن له الحلف اذا حلف ولا يكون معرضا عنه او راضيا  
 بجوار الدخيل اه (قوله لو العتق في يده) ذكر شيخ الاسلام أنه يصح الاشهاد عليه وان لم يكن العتق في يده  
 استحسانا كذا في التبيين وغيره وهذا بخلاف ما لو كان خصما فانه لا يكون خصم له الا اذا كانت الدار في يده  
 كما يأتي وانما يصح الاشهاد على هؤلاء الثلاثة لان المشتري والبائع خصم فيه بالمالك وباليد وأما عند العتق فلتعلق  
 الحق به ومدة هذا الطلب مقدرة بالتمكن من الاشهاد مع القدرة على أحد هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب  
 أي طلب الاشهاد بطلت شفعته وان قصد الابعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانا جميعا في مصر  
 واحد جازا استحضارنا لان نواحي مصر جعلت ككاحية واحدة حكما كما أنهم في مكان واحد قال في البرازية الا أن  
 يختار الابعد ويترك الاقرب بعد ذهابه الى الاقرب فيئذ يطلب اه وان كان بعضهم في مصر والبعض في مصر  
 آخر وفي الرستاق فقصد الابعد وترك الذي في مصر بطلت شفعته قياسا واستحسانا لتباين المكانين حقيقة وحكما  
 (قوله ويسمى طلب تقرير) وطلب استحقاق وبعضهم يسمى الطلب الاول طلب استحقاق (قوله ولو بكتاب أو رسول)  
 قال في المنع عن الذخيرة اذا كان الشفيع في طريق مكة فطلب الموائبة ويجوز عن طلب الاشهاد عند الدار  
 أو عند صاحب اليد يوكل وكيلان وجد فان لم يجد يرسل رسولا أو كتابا فان لم يجد فهو على شفعته فاذا حضر طلب  
 وان وجد ولم يفعل بطلت شفعته اه وفي خلاصة الفتاوى الشفيع اذا علم بالليل ولم يقدر على الخروج  
 والاشهاد فان شهد حين أصبح سمع اه اتقاني (قوله في نفس المبيع) أي أوحدة (قوله هذا الخ) ليس بلازم لانه  
 قد يمكن أنه في يد غيره بأن كان في يد وكيله أو البائع فيؤمر أن يأمره بالتسليم الى المشتري (قوله ان أخره شهرا  
 بلا عذر بطلت) قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم انه اذا أخر شهرا سقطت الشفعة لتغير أحوال الناس في قصد  
 الاضرار أو افا في البرهان تصح صاحب الذخيرة والمغني وقاضيان في جامعه الصغير من تقدير القوط  
 بشهر أصبح من تصحيح صاحب الهداية والكافي عدم سقوطها بالتأخير ابدأ اه وفي التبيين ولو كان التأخير بهذر  
 من مرس أو حبس أو قاض لا يرى الشفعة بالجوار في بلد لا يقطع بالاجاع وان طالت المدة لكونه لا يتمكن من  
 الخصومة في مصره (قوله يعني دفع الضرر) بيان لدليل محمدا قال في التبيين لانه لو لم يقطع بتأخير الحق المشتري  
 ضرر من جهة لانه يمنع عن التصرف فيه خشية أن يفتن نصرة فهو مدفوع قال عليه الصلاة والسلام  
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام اه (قوله دفعه) أي الضرر دفعه أي رفع الطالب له ما هو من اضافة المصدر  
 الى مفعوله وهو تأييده منه لظاهر الرواية وقد تقدم أنه اذا أتى بظاهر الرواية وأفتى بغيره قدّم ظاهر الرواية (قوله  
 واذا طلب الشفيع الخ) قال في التبيين من ذكر سؤال القاضي للمدعي عليه عن ملك الشفيع عقب طلب الشفيع  
 وليس كذلك بل القاضي يسأل أولا المدعي قبل أن يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار من مصر ومحلة  
 وحدودها لانه ادعى فيها حقا فلا بد أن تكون معلومة لان دعوى الجهول لا تصح فاذا بين سأله هل قبض  
 المشتري الدار ام لا لانه اذ لم يقبضها لا تصح دعواه على المشتري حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأله عن سبب  
 شفعته وحدود ما يفتح بها لان الناس مختلفون فيه فلهذا ادعاه بسبب غير صالح أو يكون هو محجوب بغيره فاذا

وعليه الفتوى (بلانظيفة وم طلبها نصابت  
 الشفعة وقوله) كاتاطالبها أو طلبها (وهو)  
 يسمى (طالب الموائبة) أي المبادرة  
 والاشهاد فيه ليس بلازم بل لخفاة الجحود  
 (ثم يشهد) على البائع (لو العتق) في يده  
 أو على المشتري (وان لم يكن ذائدا لانه مالك  
 أو عند العتق) فيقول المشتري فلان هذه  
 الدار وأنا شفعته ها وقد كنت طلبت الشفعة  
 وأطلبها الآن فاشهدوا عليه وهو طالب  
 اشهاد) ويسمى طلب تقرير (ولو بكتاب أو رسول  
 لا بد منه حتى لو تمكن) ولو بكتاب أو رسول  
 (ولم يشهد) لم تستشعته وان لم يتمكن منه  
 (لا) تبطل ولو شهد في طلب الموائبة عند  
 أحده ولاه كناه وقام مقام الطلبين (ثم  
 بعد) هذين الطلبين (يطلب عند قاض  
 فيقول المشتري فلان دارك ذار كذا وأنا شفعته  
 بدارك ذال) لو قال بسبب كذا كافي للمتنق  
 انحل الشريك في نفس المبيع (قوله يسلم)  
 الدار (الى) هذا الوقفها المشتري وطلب  
 الخصومة لا يوقف عليه (وهو) يسمى (طلب  
 غايك وخصومة وتبأ خبره مطالقات) بهذر  
 وفيه شهر أو أكثر (لا تبطل الشفعة)  
 حتى يقطعها بلسانه (به يفتي) وهو ظاهر  
 المذهب وقيل يفتي بقول محمد ان أخره  
 شهر بلا عذر بطلت كذا في المتنق يعني  
 دفعا للضرر قلنا دفعه برفعه للقاضي أيامه  
 بالإخذاء وترك (واذا طلب) الشفيع

بين سببا صالحا ولم يكن محجوبا بغيره - انه انه متى علم وكيف صنع حين علم لانها تبطل بطول الزمان وبالأعراض  
وعايدل عليه فلا بد من كشف ذلك فاذا بين ذلك - أنه عن طلب التبرير كيف كان وعند من أشهد وعلى الذي  
أشهد عنده كان أقرب من غيره أم لا على الوجه الذي بيناه فاذا بين ذلك - ولم يحل بنى من شروطه ثم دعواه  
وأقبل على المدعى عليه - أنه عن الدار التي يشفع بها أه (قوله الخصم) ففسره الزيلعي بالمشتري (قوله أو نكل  
عن الحلف) الأولى تأخيرها بعبءه لان هذا التكرار بعد العجز عن إقامة البرهان وقوله على العلم هو قول أبي  
يوسف وقال محمد يحلف على البتات (قوله على الحاصل) بأن يقول بالله تعالى ما استحق هذا الشفع الشفعة  
عليك أه حلي (قوله أو على السبب) بأن يقول بالله ما اشتريت هذه الدار أه حلي (قوله هذا اذا لم ينكر) أي  
القضاء بها بعد الاقرار بالشراء انما يكون اذا لم يقل المشتري انه لم يطلب الشفعة وظاهره أنه اذا أنكر طلبه الشفعة  
وقد كان أنكر الشراء فأقام عليه البرهان به أو عجز عنه فطلب بمجته فكل أن يكون القول قوله ولا يعدم تناقضا  
ويجوز (قوله وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى) هو ظاهر رواية الأصل لان الثمن قبل القضاء غير واجب عليه  
ولا يطلب بأدائه والاحضار للتسليم ولا يجب التسليم قبل الوجوب انتهى (قوله لم تبطل شفعته) لنا كدها  
بالقضاء (قوله مطلقا) قبل التسليم وبعد (قوله لانه المالك) قال في التبيين لان الشفع مقصوده أن يستحق  
المالك والبدن في قضى القاضي به ما في شرط حضور البائع والمشتري للقضاء عليهم ما لا لا أحدهما ابدا ولا تسر  
ما كما انتهى (قوله وينسخ بحضوره) وصورة الفسخ أن يقول فسخت شراء المشتري ولا يقول فسخت البيع مثلا  
يبطل حق الشفعة لانها بناء على البيع فتتحول الصفة الى الشفع وبصير كانه المشتري انتهى أفاده صاحب  
الجوهرة فلم ينسخ أصله وانما انسخت اضافته الى المشتري (قوله لزوال الملك والبدنه) لان العقد قد انتهى  
بالنسب فصار البائع أجنبيا عنها (قوله والعهد) أي عهدة الشفع على البائع بالثمن فيرجع الشفع على  
البائع بالثمن اذا كان قد أه حلي عن الكرخ وفي المتن وشروحه للمؤلف ويجعل العهدة أي حقوق العقد  
كصمان الدرك وتسليم العقار والاصل القديم عليه أي على البائع أه (قوله والعهدة) أي ويقضى بالعهد أي  
عهدة الشفع على المشتري وذلك لان المبيع انتقل من ملك المشتري فلم يجب بذلك فسخ بيعه (قوله لما تز) من  
قوله لزوال الملك والبدنه (قوله للشفع خيار الرؤية والعيب) لان الأخذ بالشفعة شراء من المشتري ان كان  
الأخذ بعد القبض وان كان قبله فشرأ من البائع لتحول الصفة اليه فثبت له الخيار كما اذا اشتراه منهم ما ولا يسطع  
خياره برؤية المشتري ولا بشرط البراءة من العيب لان المشتري ليس يائب عن الشفع فلا يعمل برؤيته وشروطه  
في حقه أه حلي (قوله دون خيار الشرط) فلا يثبت للشفع وان كان مشروطا باللعقد لعدم اشتراط منه  
(قوله والاجل) أي ودون الاجل في الثمن فان اشترط المشتري على البائع تأجيل الثمن لا يثبت في حق الشفع  
(قوله بيع في كل الاحكام) فثبت بها أحكام الشراء بينه وبين المأخوذ منه بانها كان أو مشتريا كرجوع العهدة  
وخيار العيب والرؤية (قوله الاضمان الغرور للجبر) صورته أخذ الشفع الارض بالشفعة فبني فيها أو غرس  
ثم استحق فكلف المستحق الشفع بالقلع فقلع البناء والغرس رجع الشفع على المشتري بالثمن لانه تبين أن  
المشتري أخذ الثمن من الشفع بغير حق لان الارض لم تكن في ملكه ولا يرجع بما نقص من قيمة البناء  
والغرس لاعلى البائع ان كان أخذه هاتمه ولا على المشتري ان كان كذلك وهو أبي يوسف أنه يرجع به كالمشتري  
وجه الظاهر الفرق بين الشفع والمشتري اذا المشتري صار مغرورا من جهة البائع لان البائع لما وجب له  
في الدار ارضا لله والمغرور يرجع على الغار بما يلحقه من الضمان والخسران اما الشفع ما صار مغرورا من  
جهة المشتري لانه تلك الدار على كره منه فلا رجوع عليه (قوله وان اختلف الشفع الخ) قال في الهندية  
الاختلاف الواقع بين الشفع والمشتري اما أن يرجع الى الثمن فلا يخلو اما أن يقع الاختلاف في جنس الثمن واما  
أن يقع في قدره واما أن يقع في صفته فان وقع في الجنس بأن قال المشتري اشتريته بمائة دينار وقال الشفع بأن  
درهم فالقول قول المشتري ولا يتحالدان ولو أقاما البينة فالبينة بينة الشفع عند الامام ومحمد وبينة المشتري  
مندا لثاني واذا ادعى المشتري ثما وادعى البائع أقل منه ولم يقبض الثمن أخذهما الشفع بما قال البائع وكان ذلك  
حطاعا عن المشتري ولو ادعى البائع أكثر مما كان ان وثرا فان وأبهم انكل ظهور أن الثمن ما يقوله الآخر أخذ  
الشفع بذلك وان حلنا بفسخ القاضي البيع بينهما وأبأخذها الشفع بقول البائع وان كان قبض الثمن أخذها

(سأل القاضي الخادم عن مالكية الشفع  
لما يشفع به فان أقر بها) أي بملكته ما يشفع  
به (أو نكل عن الحلف على العلم أو برهن  
الشفع) أن مالكة (سأله عن الشراء) هل  
اشتريت أم لا (فان أقر به أو نكل عن البين  
على الحاصل) في شفعة الخلط (أو) على  
(السبب) في شفعة الجوار خلط الشافي  
كما مر في كتاب الدعوى (أو برهن الشفع  
قضى له بها) هذا اذا لم ينكر المشتري طلب  
الشفع الشفعة فان أنكره فالقول له بمجته  
أبرك حال (وان لم يحضر الثمن وقت الدعوى  
واذا قضى لزمه احضاره والمشتري حبس  
الدار ليقبض عنه فلو قيل لا شفع) أي  
ومد القضاء وأما قوله تبطل عند محمد لهدم  
التأ كده الزيلعي (اذا الثمن فأنز  
لم تبطل) شفعته (والخصم) للشفع المشتري  
مطلقا (البائع قبل التسليم) الأول بلكه  
ولثاني بيده ابن كمال (و) لكن (لأنه  
الينة عليه حتى يحضر المشتري) لانه  
المالك (وينسخ بحضوره) ولو سلم للمشتري  
لا يلزم حضور البائع لزوال الملك والبدنه  
ابن كمال (ويقضى) القاضي (بالشفعة  
والعهدة) لثمن الثمن عند الاستحقاق  
(على البائع قبل تسليم المبيع الى المشتري  
(و) العهدة) على المشتري لو بعده (لما مر  
(لشفع خيار الرؤية والعيب وان شرط  
المشتري البراءة منه) دون خيار الشرط  
والاجل اختيار وفي الاشياء الشفعة بيع في  
كل الاحكام لانه ان الغرور للجبر  
(وان اختلف الشفع والمشتري في الثمن)

بما حال المشتري ان شاء ولم يلتفت الى قول البائع وان اختلفا في صفة الثمن بأن قال المشتري اشترت بمن مجهل  
وقال الشفيع لا بل اشترته بمن. وجعل فانقول قول المشتري وأما اذا كان الاختلاف في البيع كما اذا اشترى  
دارا فقال المشتري اشترت العرصة على حدة بألف وقال الشفيع بل اشترتها جميعا بألفين فالقول قول  
الشفيع وأيهما أقام البينة قبلت فان أقامها بجهة ولم يوقتوا فالبينة للمشتري عند الثاني وبينة الشفيع عند  
محمد اه تصرف (قوله والدار مقبوضة والثمن منقود) أي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه للبائع وهذا  
القديم لم يذكر في الزيلعي ولا في الدرر والهندية وقد يقال ان الثمن اذا كان غير منقود يرجع الى البائع فيؤخذ  
بقوله ان كان أقل مما يذمه المشتري ويكون خطأ كما في المسئلة الآية وعلى هذا فالدار على كون الثمن منقودا  
فقط (قوله لانه منكرا) أي وجوب تسليم المبيع بالثمن الاول اه مسكين (قوله ولا يتحالفان) لأن التحالف صرف  
بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين والدعوى من الجانبين والمشتري لا يدعي على الشفيع شيئا فلا يكون  
الشفيع منكرا فلا يكون في معنى ما ورد به النص فامتنع القياس اه زيلعي (قوله لأن بينه ملازمة) أي  
للمشتري وبينة المشتري ليست بملازمة للشفيع لتخيره بين الاخذ والترك (قوله فالقول له أي للبائع) أي فيأخذها  
الشفيع بما قال البائع لأن الامران كانا قال البائع فالشفيع يأخذ به وان كان كما قال المشتري يكون  
خطأ عن المشتري بدعواه الأقل وخطأ البعض يظهر في حق الشفيع (قوله ومع قبضه للمشتري) أي ويأخذها  
الشفيع بقوله ولا يعتبر قول البائع لانه بعد قبض الثمن صار اجنبيا (قوله اعتبر قول صاحبه) فيأخذها  
الشفيع بذلك لأن النكول كالقرار بما يذمه خصمه (قوله ويأخذها الشفيع بما قال البائع) لأن قسح البيع  
لا يوجب بطلان حق الشفيع لأن حقه يثبت بالبيع فلا يقدر ان على ابطاله بالفسخ الا ترى ان الدار اذا ردت  
على البائع يجب لا يطل حقه وان كان الرد بقضاء زيلعي \* فرع القضاى اذا قضى بالشفعة للشفيع باكثر  
من الثمن الذي اشترى به المشتري ورضى به الشفيع لا يجوز كما في صلح قاضيان جوى (قوله وخطأ البعض  
يظهر في حق الشفيع) أي الخطأ من البائع اما اذا خط وكبل البائع عن المشتري بعض الثمن مع خطه ويضمن  
قدره للبائع ولا يكون ذلك خطأ عن الشفيع لأن خطأ الوكيل لا يلحق بأصل العقد اه شلبي عن الخمانية  
(قوله وكذا ذهب البعض) فانه يظهر في حق الشفيع اذا كان قبل نقد الثمن لانها حاط البعض وهو يلحق  
بأصل العقد (قوله اذا كانت بعد القبض) لانها امة مبتدأة فكانت وجهه مالا آخر فلا يظهر في حق الشفيع  
والصدقة مثل الهبة في الصورتين كما في الجوى وخطأ البعض يظهر في حق الشفيع ولو كان يدها أخذ الشفيع  
فيرجع على المشتري بالزيادة ان كان أوفاه الثمن تبين (قوله والزيادة لا) قال في المنع وكذا الزيادة تلحق بأصل  
العقد وانما لا تظهر في حق الشفيع لانه استحق أخذها باسمه قبل الزيادة فلا يملك ابطال حقه الثابت له  
فلا يتغير العقد في حقه كما لا يتغير بتجديده ما اقدم لما يلحقه بذلك من الضرر ويلحق به في حق نفسه لأن له ولاية  
على نفسه دون الشفيع كذا في تبين الكفر اه (قوله ولو خطأ نصف الخ) النصف ليس بقيد قال في الجوهر  
هذا أي عدم الالتحاق اذا خطأ الكل بكامة واحدة اما اذا كان بكلمات يأخذها بالآخر اه (قوله فله  
الشفعة) هذه من جزئيات ظهور الخطأ في حق الشفيع كالمسئلة التي بعد تدبر (قوله ولو حكما كالتجر) اقتضى  
كلامه أن التجزئى حكما وليس كذلك بل هو قبيح حكما في حق المسلم واقتضى أن المسلم يأخذ بمثل التجزئى  
كذلك حلبي (قوله ابن كمال) عبارة ابن الكمال لا غبار عليها حيث قال في المتن وفي الشراء بمنى منلى قال  
في التشرح حقيقة وحكما لأن من المثل ما التحق بغير المثل كالتجر في حق المسلم ثم قال في المتن بمثله اه حلبي (قوله  
أي يوم الشراء) أي لا وقت الاخذ بالشفعة اه درمستنى (قوله يأخذ الشفيع) أي شفيع كل من العقارين (قوله  
وفي الشراء بمنى مؤجل) أي بأجل معلوم فلو جهل كالحمد وقال الشفيع أنا مجهل الثمن وأخذها ليس له ذلك  
لأن الشراء بأجل مجهول فاسد وحق الشفيع لا يثبت في الشراء الفاسد اه جوى عن الذخيرة قوله لو أخذ  
بجمال الضمير في أخذ يرجع الى الشفيع وذلك لأن الاجل في المشتري فلا يطل بتجهيل الشفيع (قوله بطلت  
شفعته) لأن حقه قد ثبت ولهذا كان له أن يأخذ بهن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه يطل الشفعة  
اه (قوله خلا فالابى يوسف) فقال لا يطل بالتأخير الى حلول الاجل لأن الطلب ليس بقصود لذاته بل للاخذ  
وهو لا يمكن منه في الحال بمن مؤجل فلا فائدة في طلب في الحال اه (قوله ويأخذ بمثل التجزئى القيمة الخنزير الخ)

والدار مقبوضة والثمن منقود (صدق  
المشتري) بينه لانه منكرا ولا يتحالفان  
(وان برهنا قال الشفيع احق) لأن بينه ملازمة  
(اذى المشتري غناو) اذى (بأنه أقل  
منه بلا قبضه فالقول له) أي للبائع ومع  
قبضه للمشتري ولو كان  
قبضه القول للمشتري وقبله يتحالفان  
وأي تنكلا اعتبر قول صاحبه وان حلفا  
فسح البيع ويأخذ الشفيع بما قال البائع  
ملتي (وخطأ البعض يظهر في حق الشفيع  
فيأخذ الباقي وكذا ذهب البعض الا اذا كانت  
بعد القبض اشياء (وخطأ الكل والزيادة لا)  
فيأخذ به بكل المسمى ولو خطأ نصف ثم  
النصف يأخذ بالنصف الاخير ولو علم أنه شراء  
بألف فسلم ثم خطأ البائع مائة ناله الشفعة  
بألف فسلم ثم زاد البائع أربع مائة  
كما لو باعه بألف فسلم ثم زاد البائع (ولو حكما  
أو متاعا قتيبة (وفي الشراء بمنى) ولو حكما  
كانت في حق المسلم ابن كمال (بأخذ بمثله وفي)  
الشراء بمنى القبي بالقيمة (الشفيع) (كلا)  
(قضى بيع عقار بعقار يأخذ) (الشفيع) (كلا)  
من العقارين (بقية الآخر) وفي الشراء  
(بمن مؤجل يأخذ بمثل) ولا يتجهل ما  
في الحال وأخذ بعد الاجل (ولو سكت عنه)  
على المشتري لو أخذ بمثل (ولو سكت عنه)  
فلم يطلب في الحال (وصبر حتى يطلب عند  
حلول) (الاجل بطلت شفيعته) خلا فالابى  
يوسف (و) يأخذ بمثل التجزئى القيمة الخنزير

- في الفاعل كما ترى الغصب قلت وأما  
 لودهن بالوالن كثيرة وأطلاها بجص كثير  
 خير الشبيع بين تركها وأخذها وأعمال  
 ما زاد الصبغ فيها التقذر ففقهه ولا قيمة له فقهه  
 بخلاف البناء حاوي الزاهدى وشيخ (الوحي  
 المشتري أو غرس أو كلب) الشبيع (المشتري  
 قلعهما) الا اذا كان في الفاعل نصيبان  
 الارض فان الشبيع له أن يأخذها مع  
 قيمة البناء والغرس معلومة غير ثابتة  
 فقه - ثانی وعن الثاني ان شاء أخذ بالثمن  
 بقيمة البناء والغرس أو تركه وبه قال الشافعي  
 ومالك قلنا بنى فيها غيره فيه حتى أقوى  
 ولذا تقدم عليه فيه فقهه (كاتبه نقض)  
 الشبيع (جميع تصرفاته) أى المشتري  
 (حتى الوقت والمجد والمقبرة) والهبة  
 زيلبي وزاهدى وأما الزرع فلا يطلع  
 - ان شاء انالان له نهاية معلومة ويترك بالاجر  
 (ورجع الشبيع بالثمن فقط ان أخذ) بالشعب  
 (ثم أى أو غرس ثم انقضت) ولا يرجع قيمة  
 البناء والغرس على أحد لانه ليس بفرور  
 بخلاف المشتري (و) يأخذ (بكل الثمن ان  
 خرب أو جف الشجر) بلا فضل أحد  
 والاصل أن الثمن يقابل الاصل لا الوصف  
 (و) هذا اذا لم يبق شيء من الثمن أو خرب  
 فلو بقي وأخذ المشتري لانفعاله من  
 الارض حيث لم يكن تبعاً للارض ففقهه  
 حصته من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض  
 يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم الاخذ  
 زيلبي قلت فعول بأخذ المشتري - أو  
 ذلك بعد انفعاله لم يبق شيء من الثمن امد  
 حبه اذهون التوايح والتوايح لا يقابل  
 شيء من الثمن وبالاخذ بالتبعية تحولت  
 المدة الى الشبيع فقد حلت ما دخل تبعاً  
 قبل انقبض ولا بد من بطله شيء من الثمن ف  
 شجنا (بخلاف ما اذا اتف بعض الارض  
 بفرق حيث يقطع من الثمن بحصته) لا  
 الفات بعض الاصل زيلبي (و) يأخذ  
 (بحصة العرصه) من الثمن (ان انقض  
 المشتري البناء) لانه قد اتلف و  
 الاول لا فقه ما وبه ويقسم الثمن على

قيمة الارض والبناء يوم العقد بخلاف (٣٢) انهاء كالمز (٣١) التقوية بالمجلس (ج) (وايضاً لم يزوج كذا) أى المشتري (والنقض) بالاكسر  
المشترى (د) أو لا يشتري وليس لأنهم أخذوا والبيعة بانها



(و) يأخذ (بقرها) استحسانا لاتصاله (ان ابتاع أرضا ونخلًا وغرا أو أثر) بعد النمر (في يده وان جذه المشتري) فليس للشفيع أخذه لما مر (أو هلك بأفق - مارية وقد اشتراها بقرها سقط حصته من الثمن في الأول) أي شرأها بقرها (و بكل الثمن في الثاني) لحدونه بعد القبض (قضى بالشفعة للشفيع ليس له تركها) شرح وهبانية لتحويل الصفقة إليه بخلاف ما قبل (١٢٦) القضاء (الطلب في بيع فاسدة وقت انقطاع حق البائع اتفاقا وفي هبة بعوض مشروط ولا شوبوع فيه - ما

(وقت التقابض) وفي بيع فضولي أو بخيار بائع وقت البيع عند الثاني ووقت الاجازة عند الثالث وبخيار من تروى وقت البيع اتفاقا يجتبي (من لم ير الشفعة بالجوار) كالشافعي مثلا (طلبها عند الحاكم يراه يقول له هل تعتد وجوبها ان قال نعم) اعتقد ذلك (حكم له بها والا) يقوله (لا يحكم منية و بزازية) فروع • آخر الشفيع ايجاب الطلب لا كون التقاضي لا يراهافه ومعدور وكذا لو طلب من القاضي احضاره فامتنع بخلاف سبب اليهودي كما يأتي • شرى أرضا بائة فرفع ترابها وابعه بمائة ثم أخذها للشفيع بالشفعة أخذها بخمس لان عنها ينقسم على قيمة الارض يوم الشراء قبل رفع التراب وعلى قيمة التراب الذي باعه وهما سواء ولو كبها كما كانت فاجواب لا يتفاوت ويقال للمشتري ارفع ما كبته فيها فهو ملكك حاوي الزاهدي وفيه شرى دار الى الحصاد فليس للشفيع أن يجعل الثمن ويأخذها بالشفعة لانه ملكها ببيع فاسد انتهى قلت وسيجيء أنه لا شفعة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ نعم اذا سقط الفسخ ببناء ونحوه وجبت وفي المبسوط الهبة بشرط العوض اثبات ثبت الملك للموهوب له اذا قبض النخل فلو وهب دارا على عوض ألف درهم فقبض أحد العرضين دون الآخر ثم سلم الشفيع الشفعة فهو باطل حتى اذا قبض العوض الآخر كان له أن يأخذ الدار بالشفعة

(باب ما ثبت في هبة أولا) ثبت (لا تثبت قصد الاق عقار ملك بعوض) خرج الهبة (هو مال) خرج المهر (وان لم يكن) (يشتم) خلا للشافعي (كرحي) أي بيت الرحي مع الرحي من اية (وحام وبئر) ونهر (وبئر صغير) ديمك قسمه (لا في عرض) بالسكون ما ليس بعقار فيكون ما بعده من عطف الخاص على العام (وفل) خلا فالملك (وبنا ونخل) اذا (يبعا قصدا) ولو مع حق القرار خلا فالما فهمه ابن الكمال لم يلقه المنقول كما أفاده بفتح الرمي (و) لاني (ارث وصدة

وهبة لا بعوض) مشروط (ودار فحق أو جعلت أجرة أو بدل خلع أو عتق

المذبح والمرحى والمنكوث (قوله ويأخذ بقرها) الباء بمعنى مع (قوله استحسانا) والقياس أن لا يكون له أخذ النمرة لعدم التبعية كالشباع الموضوع فيها (قوله وغرا) بأن شرطه في البيع لان الثمن لا يدخل في البيع الا بالشرط لانه ليس ببيع زيلعي (قوله وان جذه) بالذال المجبة المشددة قال الزيلعي في باب البيع الفاسد الجذاذ بالذال عام في قطع النخل وبالمهمة خاص بالنخل اهـ صوى (قوله فليس للشفيع أخذه) جعله جوابا للشرط مع أن جوابه يأتي في قوله سقط حصته من الثمن في الاول ثم هذا يفيد أنه ليس للشفيع أخذه في صورة بيعه بالثمن مع أن الشراء وقع عليه قصد اوله لانه أحدث فيه فلا تقربيه عما كان المتأهل (قوله المامر) أي من زوال التبعية بالاتصال ~~الملك~~ قد علمت أنه انما يدخل الثمن بالشرط (قوله وقد اشتراها بقرها) الاولى حذفه ليتأتى التفصيل الذي بعد (قوله سقط حصته من الثمن في الاول) لانه لما دخل بالشفعة صار أصلا فيسقط بحصته من الثمن بقواته اهـ تبين (قوله لحدونه بعد القبض) أي فلا يدخل عند الاخذ في المبيع فلا يقاطع شي من الثمن (قوله لتحويل الصفقة اليه) أي ولا يجوز له ابطالها من فردا من غير مقتض شرعا (قوله مشروط) أما هبة بلا عوض مشروط فلا شفعة فيها ان رقت في العقار لانها تخرج من الجانبين (قوله ولا شوبوع فيه - ما) أي في البدلين أما اذا كانت في شائع فان كانت فيما يقسم فهي فاسدة والا فهي صحيحة وتجري فيها ما للشفعة وهذا قياس ما تقدم في الهبة (قوله وقت التقابض) هذه رواية وفي رواية وقت العقد هندية (قوله وقت البيع عند الثاني) مقتضى ما تقدم في القضاء من تقديم قول أبي يوسف على قول محمد أن يكون هذا هو المعقد (قوله يقول له هل تعتد وجوبها) هو أحد أقوال ثلاثة وانما اقتصر المصنف عليه لانه أحسن الاقوال كما قاله الحلواني الثاني لا يقضى له لانه يزعم بطلان دعواه الثالث يقضى له لان الخاص بمري وجوبها وهو المشهور أفاده المصنف (قوله ايجاب الطلب) أي عند القاضي الا وضع حذف ايجاب (قوله وكذا لو طلب من القاضي احضاره) أي المشتري سواء كان سلطانا أم لا كما يشاء من البيرو وفيه أن اطلب عند القاضي على التراخي في ظاهر الرواية الحق به فهو مخزج على القول الآخر كما شئت التي قبلها (قوله ما تمنع) أي القاضي أو من وجبت عليه الشفعة أفاده أبو العود (قوله بخلاف سبب اليهودي) أي فلا يكون عذرا في تأخير الطلب ومثله أحد النصرا في حوى (قوله أخذها بخمس) كذا في الهندية عن ابن الفضل (قوله لان الخ) التعليق لا يظهر الا اذا كانت قيمتها سواء عند العقد (قوله اذا قبض السكك) الاوضح كل من العوضين وذلك لان الهبة بشرط العوض تعطى حكم الهبة ابتداء حتى لا تتم الا بالقبض وقد سبق أنه أحد روايتين وقيل ثبتت الشفعة بالعقد (قوله كان له أن يأخذ الدار بالشفعة) لانه وقت انعقاد المعاوضة ولذا عبر المصنف بالتقاضي الدال على حصول القبض من الاثنين في قوله وفي هبة بعوض وقت التقابض والله تعالى أعلم وأسئله تعفو الله العظيم

(باب ما ثبت في هبة أولا)

(قوله لا تثبت قصد الخ) أما الشفعة الغير انصدية فتثبت في غيرها عقار كالشجر والغري يؤخذان بالشفعة تبعهما للدار حوى وكذا الرحي تبع البيت وكذا في النهر تبعه للاراضي (قوله ملك) بالضم صيف والتشديد واقتصر المحوى على الثاني (قوله خرج الهبة) أي التي لم يشترط فيها العوض وهذه المحبة تترزات أي بم المصنف بعدد فالاولى حذفها (قوله هو مال) ولو هو ريان باعها للعقار بعمر مثلها أو بالمسمى عند العقد أو بعده فانه تثبت فيه الشفعة لانه مبادلة مال بمال لان ما أعطاه من العقار بدل عما في ذمته من المهر أفاده الزيلعي (قوله خلا للشافعي) بنه على أن الشفعة تجب لرفع أجرة القسام وعندنا دفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدة والنص ومثله ذهب لانها مطلقة (قوله ونهر) أراد به محل جريان الماء الذي لا يقبل القسمة (قوله بالسكون) قال في الصحاح العرض بالسكون المتاع وكل شيء هو عرض سوى الدنانير والدراهم وبفضتين حطام الدنيا (قوله ما ليس بعقار) تفسير مراد (قوله وفل) لان الاخذ بالشفعة على خلاف القياس في العقار فلا يجوز الحاق المنقول به لانه ليس في معنى العار (قوله خلا فالملك) وجه قوله أنها تسكن ~~الملك~~ (قوله ولو مع حق القرار) تقدم ما فيه والاعتماد على عدم الوجوب (قوله ولا في ارث الخ) لان الشارع لم يشرع التملك بالشفعة الا بما تعلق به المشتري صورة ومعنى أو بمعنى بلا صورة ولا يمكن ذلك اذا ملك العقار بهذه الاشياء لانها ليست بأموال ولا مثلها حتى يأخذها الجميع مثلها (قوله ودار فحق) لان في القسمة



أو صلح عن دم - أو مهر وان قبول  
 بيعها أي الدار (مال) لأن معنى البيع  
 تابع فيه وأوجبها في حصة المال (أو دار  
 بيعت بخيار البائع ولم يقط خياره  
 فان سقط وجبت ان طلب عند سقوط  
 الخيار في الصحيح وقيل عند البيع وصح  
 (أو بيعت) الدار بيعا (فاسدا ولم يقط  
 فسخته فان سقط) حق فسخته كأن  
 بنى المشتري فيها (ثبت) الشفعة كما مر  
 (أو رد بخيار رؤية أو شرط أو عيب بشيء)  
 متعلق بالآخر فقط خلافا لما زعمه المذنب  
 نفع للدر (بعد ماسات) أي اذا بيع  
 وسلت الشفعة ثم رد المبيع بخيار رؤية  
 أو شرط كيفما كان أو عيب بقضاء ولا  
 شفعة لأنه فسح لا يبيع (بخلاف ارد)  
 يعيب بعد القبض (بلا قضاء أو بأقالة)  
 فإن له الشفعة لأن الرد يعيب بلا قضاء  
 والأقالة بمنزلة بيع مبتدأ (وثبت) الشفعة  
 (للعبد المأذون المستغرق بالدين) الحاطة  
 الدين برقبته وكسبه ليس بشرط ابن كمال  
 (في مبيع سبه و) ثبت (سبه في مبيع)  
 بناء على أن الأخذ بالشفعة بمنزلة الشراء  
 وشراء أحد من الآخر يجوز (و)  
 ثبت (لمن شري) أصالة أو وكالة (أو اشتري  
 له) بالوكالة وفانته أنه لو كان المشتري  
 أو الموكل بالشراء شريكا وللدائر شريك  
 آخر فلهما الشفعة ولو هو شريكا وللدائر  
 جاره فلا شفعة للجار مع وجوده (لا شفعة  
 لمن باع) أصالة أو وكالة (أو يبيع له) أي  
 وكل بالبيع (أو ضمن الدرك) والأصل أن  
 الشفعة تبطل باظهار الرغمة عنها لا فيها  
 • (باب ما يطلها) •  
 (يطلها ترك طلب الموائمة) تركه بأن لا يطلب  
 في شئ آخر فيه بالبيع ابن كمال وتقدم  
 ترجحه (أو) ترك طلب (الاشهاد) عند  
 عذار أو ذي يد لا الاشهاد عند طلب الموائمة  
 لأنه غير لازم (مع التسوية) كما مر (و)  
 يطلها (تسليمها بعد البيع) علم بالسقوط  
 أولا (فقط) لا قبله كما مر (ولو) تسليمها  
 (من أب ووصي) خلافا لمحمد في مبيع  
 بقبضه أو أقل ملحق

معنى الإفراز ولا يجزى فيها الجبر والشفعة لم تشرع إلا في المبادلة والمطابقة وهي المبادلة من كل وجه (قوله أو مهر)  
 الأولى أو مهر بالنصب عطف على أبرأ مما إذا كانت الدار بدل المهر بأن دفع لها الدار بمعاذ عليه من الثمن فان  
 الشفعة تثبت فيها كما تقدم (قوله وان قبول بيعها مال) مودنه تزوجه على دار على أن ترد عليه ألف درهم  
 (قوله أو دار بيعت بخيار البائع) لأن خياره يمنع خروج المبيع عن ملكه ويقام ملكه بمنع الشفعة (قوله  
 وجبت) لوجوب السبب وزوال المانع (قوله أو بيعت الدار بيعا فاسدا) سواء كان قبل القبض أو بعده أو ما قبل  
 القبض فإنه لا يفيد الملك للمشتري فيكون ملك البائع باقيا على حاله فلا يثبت حق الشفع في حق الشفع فيه وأما بعد  
 القبض فهو وان كان يفيد لكن حق البائع باق فيها لا ترى أنه واجب الرفع لرفع الفاسد ولهذا يحرم على  
 المشتري التصرف فيه (قوله كأن بنى) أو وبيع أو وجه لها مهر فانه ينتقض ذلك وباخذ الشفع بقبضه اه تبين  
 (قوله خلافا لما زعمه المذنب) أي من أنه متى رد في عقد نظم المسائل الثلاث وكلام التبيين صريح في مخالفتهم  
 (قوله لأنه فسح) على لكل المسائل أي فلا يمكن أن يجعل عقدا جديدا فاسدا في القديم ملك البائع والشفعة  
 تجب في الانشاء لا في الاستمرار والبقاء على ما كان (قوله بعد القبض) هذا التقييد لصاحب الهداية لأن الرد  
 قبل القبض فسح من الأصل وان كان بغير قضاء قال في التبيين وانما يستقيم هذا على قول محمد لأن بيع العقار  
 عنده قبل القبض لا يجوز كافي المقول فلا يمكن حله على البيع وأما عندهما فيجوز بيعه قبل القبض فاما المانع  
 من حله على البيع أي بالنظر إلى الشفع أي فكان المشتري باعه من البيع قبل قبضه منه بالنظر إلى الشفع  
 ونعماه فيه (قوله المستغرق) بصيغة اسم الفاعل أي الذي استغرق نفسه وماله بالدين وبصفة اسم المفعول  
 أي الذي استغرقه الدين والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### (باب ما يطلها)

تأخير البطلان عن الثبوت لا يحتاج إلى بيان وجه العلم أن تأخير الشفعة قبل البيع لا يصح وبعبارة يصح علم  
 الشفع بوجوب الشفعة أو لم يعلم علم من أسقط اليه هذا الحق أو لم يعلم لأن تسليم الشفعة اسقاط حق ولوذا يصح  
 من غير قبول ولا يرتد بالرد واسقاط الحق بغير وجوب الحق دون علم المسقط والمقط اليه كالطلاق والعتاق اه  
 من (قوله ترك الخ) مستغنى عنه (قوله وتقدم ترجحه) أي على القول بعدم امتداده إلى آخر المجلس (قوله أو ذي  
 يد) الأولى أن يقول أرأى أحد العاقلين لما تقدم أنه يصح الاشهاد على المشتري وان لم يكن العقار في يده وكذا على  
 البائع وان لم تكن الدار في يده استحسانا كما ذكره شيخ الاسلام (قوله لأنه غير لازم) قال في القرويين طلب  
 الموائمة أو ترك الاشهاد عليه قال في الدرر وأما الثاني فبان بترك الاشهاد على طالبها - ين علم بالبيع فاد راعيه  
 بأن كان عنده رجلان أو رجل وامرأتان فسكت ولم يشهدهما على طالبه فانه أيضا دليل الاعراض انتهى وقوله  
 المكى عنه وأقره واعتزله الشربلاني بأنه سهل لأن الشرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سيذكره اه وقال  
 في الهندية وأما طلب الاشهاد وهو أن يشهد على طلب الموائمة حتى تأكد الوجوب بالطلب على الفور وليس  
 الاشهاد شرطا للصحة الطلب لكن لتوثيق حق الشفعة اذا أنكر المشتري طلب الشفعة فلا بد من الاشهاد وقت  
 الطلب وثبتا اه المراد منه وقد ظهر في طريق الجمع بين هذا الكلام المتناقض أنه ان كل وقت طلب الموائمة  
 أحد العاقلين أو كان عند الدار وتتمكن من الاشهاد ولم يشهد عنه طلب الموائمة بطلت لأعراضه والافلا بشرط  
 الاشهاد الا لا سقاط التبيين كافي جامع الفوائد بل يجعل به طلب الموائمة بالاشهاد حتى اذا تراخي بطلت  
 الشفعة فتأمل (قوله مع القدرة) بأن لم يقد أحد فيه أو يكون في الصلاة اه من (قوله كما مر) أي من أنه يقول  
 شري فلان هذه الدار أو أنا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وأطلبها الآن فاشهدوا عليه (قوله علم بالسقوط  
 أولا) قال في المنع لأنه لا يعد بذبح الجمل بالأحكام في دار الاسلام انتهى والاربع أن يذكره فيما اذا سكت  
 لأنه هو الذي ينوهم كون الجمل فيه هذا ما عذر التسليم منه فلا وجه له (قوله وتو تسليها من أب ووصي) لأنه  
 ترك التجارة فصح من ذلك التجارة اه درر (قوله أو أقل) أي بغن كثير قال الجوى وذكر في الحصر والمختلف اذا  
 لم الاب شفعة الصغير والشراء بأقل من قيمته بكثير فمن الامم أنه يجوز لأنه امتناع عن ادخله في ملكه لا ازالة  
 عن ملكه فلم يكن تبرعا عن محمد أنه لا يجوز لأنه بمنزلة التبرع بالله ولا رواية عن أبي يوسف اه وان بيعت بأكثر  
 من قيمته يغن فاحسن قبل يصح التسليم انفسا لمتعة نظرا لا صبي وقيل لا يصح لأنه لا يملك الاخذ فلا يملك

(الوكيل بطلبها اذا سلم) الشفعة (أو أوفز  
على الموكل بتسليمه) الشفعة (صح) لو كان  
التسليم أو الأقرار (عند القاضي) والألم  
يصح لكنه يخرج من الخصومة وسكوت  
من يملك التسليم تسليم (و) يطلها (صلمه  
منها على عوض) أي غير المشفوع لما يأتي  
(و عليه رده) لانه رشوة (و) يطلها (بيع  
شفعة بمال) ولا يلزم المال وكذا الكفالة  
بجلاف القود ولو صالح على أخذ نصف  
الدار يبيع من الثمن صح ولو صالح على أخذ  
يبيعه من الثمن لا لجهة الفلن عند  
الأخذ ولا تقطع شفعة (و) يطلها (موت  
الشفيع قبل الأخذ بعد الطلب أو قبله)  
ولا فورث خلافا للشافعي ولو مات بعد  
القضاء لا يطل (لا) يطلها (موت المشتري)  
لبقاء المستحق (و) يطلها (بيع ما يشفع  
به قبل لقضاء الشفعة مطلقا) علم ببيعها  
أم لا وكذا الوجه ما يشفع به مسجدا  
أو مقبرة أو وصفا مسجدا درر (ولو باع  
بشرط الخيار لنفسه (لا) يطل لبقاء  
السبب (و) يطلها (شراء الشفيع من  
المشتري) فلن دونه أو دونه أخذها منه  
بأنه دونه فانه قد اتفق ولذا في جلاف  
مالو شرها ابتداء حيث لا شفعة لمن  
دونه (وكذا) يطلها (ان استأجرها  
أو ساومها) يبع أو اجارة ملق (أو طلب  
منه أن يوايه) عقد الشراء (أو ضمن الدرك)  
مستدركا بما مر آنفا فطل في الكل دليل  
الامراض زياحي (قيل للشفيع انها بيعت  
بألف فلم تعلم ثم علم أنها بيعت بأقل أو بجزء  
أو غير) أو عددي متقارب (قيمة ألف  
أو أكثر فله الشفعة ولو بان انها بيعت  
بدينارين) أو بدروم (قيمة ألف فلا شفعة)  
والذوق بينهما أن حد اقصى وذلك المثل  
فرايسهل عليه وان كثر (ولو علم أن  
المشتري زينة فسلم ثم بان أنه بكر فله الشفعة  
ولم علم أن المشتري هو مع غيره كان له أخذ  
نصيب غيره) لعدم التسليم في حق (ولو بلغه  
شراء النصف فسلم ثم بلغه شراء الكل فله  
الشفعة في الكل

التسليم كالأجنبي وهو الأصح وفي الدر المنثور عن شرح الجمع ولولم يذكر له أي أب أو وصي فوقف على بلوغه  
خلافًا لفرأه مؤرخا (قوله والألم يصح) هذا عندهما وقال أبو يوسف آخر يصح التسليم مطلقا (قوله وسكوت  
من يملك التسليم) كالأب والوصي (قوله لما يأتي) هو بدس طرو زنف وهو قوله ولو صالح على أخذ نصف الدار الخ  
(قوله وعليه رده) لأنها مجزأة حق الفلن فلا يصح الاعتراض عنه (قوله ويبيع شفعة بمال) لأن البيع  
تعلق بمال بمال وحق الشفعة لا يمتنع الفلن فكان عبارة عن الاسقاط فقط مجازا كباع الزوج زوجته من  
نفسها بخلاف الاعتراض عن الفصام وملك النكاح واسقاط الرق لأن ملكه في هذه الاشياء تنقضي بالمحل  
ولهذا يستوفيه ويفرده حلي عن المنع (قوله وكذا الكفالة) قال في التبيين والكفالة بالنفس في هذا بمنزلة  
الشفعة في رواية وفي رواية أخرى لا تبطل لكفالة ولا يجب المال وقيل في الشفعة كذلك حتى لا يجب المال  
ولا تبطل الشفعة والأصح أن الكفالة والشفعة يسقطان ولا يجب المال اه ملخصا (قوله ولو صالح على  
أخذ نصف الدار الخ) وهذا بخلاف ما لو طالب النصف فانها تبطل شفعة كما تقدم (قوله ويطلها موت الشفيع)  
لأن الشفيع يزول ملكه بالموت عن داره التي يشفع به او ثبت الملك فيها للوارث بعد البيع وقبام ملك الشفيع  
في التي يشفع به من وقت البيع الى الأخذ بالشفعة شرطا ولم يوجد في حق الميت وقت الأخذ ولا في حق الوارث  
وقت البيع فبطلت لأنها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالملك الزائل وقت الأخذ (قوله ولو مات بعد  
القضاء لا تبطل) ولو قبل نقد الثمن لتقرر بالقضاء اه درر (قوله لا يطلها موت المشتري) ولو باعها القاضي بعد  
موت أه أو وصيه كان له نقضه اه تبيين (قوله علم ببيعها) أي يبيع الدار التي يأخذها بالشفعة أم لا قال في المنع  
بأنه لا يطلاق يعني لا فرق بين أن يكون عالما وقت بيع داره بشراء المشفوعة أو لم يكن عالما (قوله وكذا الوجه  
ما يشفع به مسجدا) أي قبل القضاء بالشفعة فان هذه الاشياء بمنزلة الزالة عن ملكه (قوله ولو باع  
قوله لبقاء السبب) أي سبب استحقاق الشفعة وهو ملكه فيما يشفع به المتصل بالشفوعة (قوله ويطلها شراء  
الشفيع من المشتري) لأنه لا يقدم على الشراء من المشتري أعرض عن الطلب وبه تبطل الشفعة (قوله بخلاف  
مالو شرها ابتداء) قال العلامة مسكين في شرح قول الكزوين ابتاع أو اشبع له فله الشفعة أي تجب الشفعة  
امشتري مطلقا سواء اشترى أصله أو وكالة وكذا تجب الشفعة ان وكل آخر بشراء فاشترى لأجل الموكل والموكل  
شفيع كان له الشفعة وفائدة أنه لو كان المشتري أو الموكل بالشراء من غير بكاو للدار شريك آخر فلهما الشفعة  
ولو كان هو شريكاً للدار جارا فلا شفعة للرجوع وجوده اه (قوله وكذا يطلها ان استأجرها أو ساومها) أي  
الشفيع بعد علمه بالبيع (قوله أو طلب منه أن يوايه) مثل التولية المراجعة وليس المراد أنه يجعله متوليا للشفعة  
بطريق أو وكالة فان الشفعة لا تبطل به إذا كان له قبل العقد قدر (قوله أو ضمن الدرك) يقتضي وبالكون أي  
الغن عند الاستحقاق فهتافي (قوله مستدركا بما مر آنفا) ليعز في هذا الباب الموقوف للطلان وقد قيل هذا  
الباب وعمل السقوط في التبيين بقوله لأن تمام البيع انما كان من جهته لأن المشتري لم يرض بالبيع الا من  
جهته فلما ضمن ثم انعقد به فلا يكون له نقض مائة من جهته (قوله فله الشفعة) لأن التسليم كان لاستئثار الغن  
أو لتعذر الجذر ظاهر اذا تبين له خلاف ذلك كان له الأخذ بالتيسير وعدم الرضا على تقدير أن يكون الغن غيره  
لأن الرغبة تختلف باختلاف الغن قدرها جذا فاذ سلم على بعض وجوه لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها اه  
زياحي (قوله فلا شفعة) أي في المسئلة الاولى استصانانا لانها جنس واحد في الثنية ولذا يضم أحدهما الى الآخر  
في الركا وهو قول الثاني والقياس أن تثبت له الشفعة وهو قول الامام وزفر لأن الجنس مختلف حقيقة وحكما  
ولذا جاز التماثل بينهما في البيع وأما في المسئلة الثانية فلأن الواجب فيه القيمة وهي دراهم أو دنانير فلا يظهر  
فيه التيسير فلا يكون له الأخذ (تنبيه) اذا أخبر أن الغن عروض كل ثياب والعبيد ثم ظهر أنه مكبل أو موزون  
أو أخبر أن الغن مكبل أو موزون فظهر من خلاف جنسه من المكبل أو الموزون فهو على شفعة وان ظهر أنه  
جنس آخر من العروض قيمته مثل قيمة الذي بلغه أو ظهر أنه فضة أو ذهب قدره مثل قيمة ذلك فلا شفعة لعدم  
الفائدة (قوله والفرق بينهما) أي بين العرض وبين البر والشعير والعددي المتقارب (قوله فله الشفعة) اتفاوت  
الناس في الأخذ لاق منهم من يرغب في معاشرة ونهم من يحب غنفاة شره فالتسليم في حق البعض لا يكون  
تسليما في حق غيره (قوله ولو علم أن المشتري هو مع غيره) الانسب ولو ظهر أنه الحاي (قوله فله الشفعة في الكل

وفي عكسه) بأن أخبر بشراء الكل فلم يظهر شراء النصف (لا) شفقة له على الظاهر لأن التسليم في الكل تسليم في كل أبعاضه بخلاف عكسه ثم شرع في الحل فقال (وان باع) رجل (عقارا الاذراع) مثلا (في جانب) - (قد) الشفيع فلا شفقة) لعدم الاتصال ١٢٩ والتول بأن نصب ذراعاه سهو (و كذا)

لأنه سلم النصف وصحفت أحدهما الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطا للكل (قوله على الظاهر) وقيل له الشفقة لأنه قد لا يتمكن من تخصيص ثمن الجميع وقد يكون حاجته إلى النصف التي به مرافق ملكة فلا يحتاج إلى الجميع واليه مال شيخ الاسلام (قوله الاذراع مثلا) المراد به شيء يمنع الاتصال ولو قلنا كما يدل عليه التعليل وقال في الدرر الامقدار عرض ذراع أو شبرا وأصبع وطوله تمام ما بلاصق دار الشفيع اه (قوله والقول بأن نصب ذراعاه سهو) فمر بصر صاحب الدرر فانه قال وما وقع في الوقاية من قوله الاذراع بالنصب كأنه سهو من قلم الناصح اه حلي بل يعين النص فان الاستثناء من كلام تام موجب (قوله وكذا لشفقة لو وهب هذا القدر للمشتري) سواء كان قبل البيع أو بعده (قوله وان ابتاع سهوا منه) كالعشر (قوله لأنه شريك) أي والشفيع جارا والشرى مقدم ثم شره في وقت العقد الثاني قبل الاخذ بالشفقة والمراد أن الشفيع لم يبايع الخبر الا بعد عقد سهو وليس للشفيع أن يطلب الشفقة فيه ما للوجود من هو أقرب منه في الثاني وفي لبرهان ولا يفتحق الشفيع الجزء الاول لا يطل شفقة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة لأنه في ملكه بعده (قوله وحيلة كله) أي منع الشفقة في كله (قوله أن يشتري الذراع) أي في المسئلة الاولى وبمثل ذلك اذا بايع الحائط الذي بينه وبين الجار مع حاجته من العرصه بمن كثير اه مكي (قوله ما كان تلجئة) هو أن يظهر اعتدادهما لا يريدانه بل يأله به غلوف عدوه وليس يبيع في الحقيقة بل هو الهزل اه لمبي وانما كان له تخليفه لأنه ادعى عليه معني لو أقرب به يلزمه فكان له أن يخلقه على هذا الوجه فانه ان كان تلجئة بقي على ملك البائع واتصل الجوار فثبت الشفقة (قوله فالشفقة بالنحن لا بالتوب) لأنه عند آخر والنحن هو العوض من الدار اه مكي (قوله فالاولى ببيع دراهم النحن) وهي مائة مثلا بذمة المشتري فيبيعها منه بدينار مثلا فاذا ظهر المستحق فسد الصرف اثنين أن المشتري لا شيء بذمته فيرجع ما دفع وهو الدينار (قوله ليبطل الصرف اذا استحق) فيجب رد الدينار فقط اذا ظهر أن الدراهم لم تكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينار بعشرة ثم تصادقا أن لا دين عليه فانه رد الدينار اه مكي (قوله وكذا لو اشترى الخ) نظير ما ذكر أن يجعل النحن أو بعضه صبرة - حنطة أو شعير أو نحوهما فيعطى لها صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة من عن المضمرات (قوله مع قبضه فلو) الاولى نصبه والاوضح أن يقول مع فلو اشترى الباطل وجعل قدرها وقد قبضت ومثل الفلوس الخاتم اذا كان معلوم العين مجهول المقدار وفي بعض النسخ مع قبضه بالتأويل وهو بضم القاف وقسمها والاعراب ظاهر حيث (قوله في المجلس) لا يظهر تعلقه بضيع لان المدارع على عدم الوقوف على مقدارها ولو تافت ولا يظهر تعلقه بالقبض أيضا لأنه لو قبضها بعد المجلس وقد تذر الوقوف عليها فكذلك ولم يذكر المجلس في المنع ولا في الدرر (قوله ثم نقل عن مقطعات الظهيرية) الذي في المنع لكن رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقارا بدرهم جزافا واتفق المتبايعان على انه - ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال الامام ع ابن أبي بكر يأخذ الدار بالشفقة ثم يعطى النحن على زعمه الا اذا أثبت المشتري زيادة عليه اه (قوله وما في المتون) هو الاول وهو مبتدأ خبره قوله مقدم والذي فيه ما بعد لا يقبل قول الشفيع اذ لو قبل قوله لما كان لهذه الحيلة فائدة الا اذا سكت (قوله فعند أبي يوسف لا تكره) قال في شرح النقاية وشفيع المصنف وغيره في ذلك على الامام أبي يوسف في غاية الشناعة فانه أعلى مكانا وأرفع شأنًا أن يطعن عليه - أحد وقد أيد ما صرح عندنا انه افضل العلماء في زمانه واكن العرفاء في أوانه زين الملة والدين وقد رأى بعضهم في المنام أن شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان أبى يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ما جوزه أبو يوسف حق او صدق اه يتصرف (قوله بما اذا كان الجار غير محتاج) الظاهر ان الشريك مثله (قوله واستحسنه محشي الاشياء) العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتقاد هذا القول لحسنه اه (قوله في الزكاة) كأن يجب ما وجبت فيه الزكاة لابنه الصغير قبل الحول او يتصدق قبله بما ينقص النصاب ولو بشئ قليل (قوله والحج) كأن ينفذ الا فاقى دخول محل داخل المواقيت ثم يدخل مكة بلا احرام كذا ذكره في حيل الاشياء وهذه حيلة لاسقاط احد التكبير الحج على المخصوص (قوله وآية السجدة) بأن يترك قراءتها مع قراءة ما قبلها او ما بعدها من الوجوب اه قات أبو بكر صريح لا يجمع نفسه على المشهور (قوله فلا شفيع أن يأخذ) لأنه يجب بعضهم) قال في المنع الا ان الشفيع لا يمكنه ان يأخذ نصيب

لأنه سلم النصف وصحفت أحدهما الكل والكل غير النصف فلا يكون اسقاطا للكل (قوله على الظاهر) وقيل له الشفقة لأنه قد لا يتمكن من تخصيص ثمن الجميع وقد يكون حاجته إلى النصف التي به مرافق ملكة فلا يحتاج إلى الجميع واليه مال شيخ الاسلام (قوله الاذراع مثلا) المراد به شيء يمنع الاتصال ولو قلنا كما يدل عليه التعليل وقال في الدرر الامقدار عرض ذراع أو شبرا وأصبع وطوله تمام ما بلاصق دار الشفيع اه (قوله والقول بأن نصب ذراعاه سهو) فمر بصر صاحب الدرر فانه قال وما وقع في الوقاية من قوله الاذراع بالنصب كأنه سهو من قلم الناصح اه حلي بل يعين النص فان الاستثناء من كلام تام موجب (قوله وكذا لشفقة لو وهب هذا القدر للمشتري) سواء كان قبل البيع أو بعده (قوله وان ابتاع سهوا منه) كالعشر (قوله لأنه شريك) أي والشفيع جارا والشرى مقدم ثم شره في وقت العقد الثاني قبل الاخذ بالشفقة والمراد أن الشفيع لم يبايع الخبر الا بعد عقد سهو وليس للشفيع أن يطلب الشفقة فيه ما للوجود من هو أقرب منه في الثاني وفي لبرهان ولا يفتحق الشفيع الجزء الاول لا يطل شفقة المشتري في الجزء الثاني قبل الخصومة لأنه في ملكه بعده (قوله وحيلة كله) أي منع الشفقة في كله (قوله أن يشتري الذراع) أي في المسئلة الاولى وبمثل ذلك اذا بايع الحائط الذي بينه وبين الجار مع حاجته من العرصه بمن كثير اه مكي (قوله ما كان تلجئة) هو أن يظهر اعتدادهما لا يريدانه بل يأله به غلوف عدوه وليس يبيع في الحقيقة بل هو الهزل اه لمبي وانما كان له تخليفه لأنه ادعى عليه معني لو أقرب به يلزمه فكان له أن يخلقه على هذا الوجه فانه ان كان تلجئة بقي على ملك البائع واتصل الجوار فثبت الشفقة (قوله فالشفقة بالنحن لا بالتوب) لأنه عند آخر والنحن هو العوض من الدار اه مكي (قوله فالاولى ببيع دراهم النحن) وهي مائة مثلا بذمة المشتري فيبيعها منه بدينار مثلا فاذا ظهر المستحق فسد الصرف اثنين أن المشتري لا شيء بذمته فيرجع ما دفع وهو الدينار (قوله ليبطل الصرف اذا استحق) فيجب رد الدينار فقط اذا ظهر أن الدراهم لم تكن عليه فصار كمن اشترى من آخر دينار بعشرة ثم تصادقا أن لا دين عليه فانه رد الدينار اه مكي (قوله وكذا لو اشترى الخ) نظير ما ذكر أن يجعل النحن أو بعضه صبرة - حنطة أو شعير أو نحوهما فيعطى لها صبرة أخرى قبل أن تصير معلومة من عن المضمرات (قوله مع قبضه فلو) الاولى نصبه والاوضح أن يقول مع فلو اشترى الباطل وجعل قدرها وقد قبضت ومثل الفلوس الخاتم اذا كان معلوم العين مجهول المقدار وفي بعض النسخ مع قبضه بالتأويل وهو بضم القاف وقسمها والاعراب ظاهر حيث (قوله في المجلس) لا يظهر تعلقه بضيع لان المدارع على عدم الوقوف على مقدارها ولو تافت ولا يظهر تعلقه بالقبض أيضا لأنه لو قبضها بعد المجلس وقد تذر الوقوف عليها فكذلك ولم يذكر المجلس في المنع ولا في الدرر (قوله ثم نقل عن مقطعات الظهيرية) الذي في المنع لكن رأيت منقولاً عن الظهيرية اشتري عقارا بدرهم جزافا واتفق المتبايعان على انه - ما لا يعلمان مقدار الدراهم وقد هلك في يد البائع بعد التقابض فالشفيع كيف يفعل قال الامام ع ابن أبي بكر يأخذ الدار بالشفقة ثم يعطى النحن على زعمه الا اذا أثبت المشتري زيادة عليه اه (قوله وما في المتون) هو الاول وهو مبتدأ خبره قوله مقدم والذي فيه ما بعد لا يقبل قول الشفيع اذ لو قبل قوله لما كان لهذه الحيلة فائدة الا اذا سكت (قوله فعند أبي يوسف لا تكره) قال في شرح النقاية وشفيع المصنف وغيره في ذلك على الامام أبي يوسف في غاية الشناعة فانه أعلى مكانا وأرفع شأنًا أن يطعن عليه - أحد وقد أيد ما صرح عندنا انه افضل العلماء في زمانه واكن العرفاء في أوانه زين الملة والدين وقد رأى بعضهم في المنام أن شافعي المذهب قال في مجلس النبي صلى الله عليه وسلم ان أبى يوسف جوز حيلة في اسقاط الزكاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ما جوزه أبو يوسف حق او صدق اه يتصرف (قوله بما اذا كان الجار غير محتاج) الظاهر ان الشريك مثله (قوله واستحسنه محشي الاشياء) العلامة شرف الدين الغزي في تنوير البصائر حيث قال وينبغي اعتقاد هذا القول لحسنه اه (قوله في الزكاة) كأن يجب ما وجبت فيه الزكاة لابنه الصغير قبل الحول او يتصدق قبله بما ينقص النصاب ولو بشئ قليل (قوله والحج) كأن ينفذ الا فاقى دخول محل داخل المواقيت ثم يدخل مكة بلا احرام كذا ذكره في حيل الاشياء وهذه حيلة لاسقاط احد التكبير الحج على المخصوص (قوله وآية السجدة) بأن يترك قراءتها مع قراءة ما قبلها او ما بعدها من الوجوب اه قات أبو بكر صريح لا يجمع نفسه على المشهور (قوله فلا شفيع أن يأخذ) لأنه يجب بعضهم) قال في المنع الا ان الشفيع لا يمكنه ان يأخذ نصيب

عقارا والبايع واحدية (قوله بالشفقة) بتقديم فلا شفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

المشتري بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام أحدهم فلم تفرق الصفقة بلافراق بين كونه قبل القبض أو بعده متى اكمل بعض غنا أو سمي الكل جله لان العبرة هنا لا اتحاد الصفقة لا لاتحاد الثمن واعلم انه لو طلب الحصة فهو على شفيعته ولو اشتري دارين أو قريتين بصرين صفقة أخذهما ماشية معهما معا أو تركهما لا احداهما ولو احداهما بالمشرق والآخرى بالمغرب شرح مجمع ويأتي (والمعتبر في هذا) أي العدد والاتحاد (العائد) لتعلق حقوق العقدة (دون المالك) فلو وكل واحد جماعة فلان شفيع أخذ نصيب بعضهم (اشترى نصف دار غير متسوم فتأسم) المشتري (البائع) أخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمه (وان وقع في غير جانبه على الاصح) وليس له (أي لا شفيع) (نقصها مطلقا) سواء قسم يحكم أو رضاء على الاصح لاننا من تمام القبض حتى لو قام الشريك كان لا شفيع النقص كما ذكره بقوله (بخلاف ما ذكره باع أحد الشريكين نصيبه من دار مشتركة وقام المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون لا شفيع نقضه) كنقص يبعه وبعته (كما لو اشترى اثنان دارا معا شفيعان ثم جاء شذيع ثالث بعد ما اقسما بقضاء أو غيره فله) أي لا شفيع (أن ينقض القسمه) ضرورة صيرورة النصف لثنا شرح وهبانية (اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار التي يسكن فيها) الشفيع الذي هو الجار (فالقول للمشتري) لانه ينكر استحقاق الشفيعه (وللجار تحليفه) أي تحليف المشتري (على العلم عند أبي يوسف وبه ينقضي كما لو أنكر المشتري طلب الموائمة) فانه يحلف على العلم (وان أنكر) المشتري (طلب الاشهاد عند لقائه حلف) المشتري (على البتات) لانه محيط به علما دون الاول حاوي الزاوي ولو بر خلاف بينة الشفيع أحق وقال أبو يوسف بينة المشتري فهو روع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفيعه والابطل الاجاز وان ردها شري لطفه والاب شفيع له الشفيعه والوصي كالأب قلت لكن في

أحدهم اذا انعقد حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع ثلاثا يؤول الى تفرق البديل على البائع (قوله) وسمى الكل جله) لانه يتفرق باعتبار الانباء (قوله لان العبرة لا اتحاد الصفقة) تقدم أن المدار على تعدد المشتري وظاهره ولو تعددت الصفقة (قوله فهو على شفيعه) في الباقي وقبل بطلت اه درمشتي وصورته فيما اذا اشترى جماعة دارا وطلب الشفيعه في حصة أحدهم فانها لا تنقض شفيعته عن الباقي ويحزر وقد تقدم أن طلب البعض ينقض الشفيعه (قوله بصرين) نص على المتوهم فالحكم فيما اذا كان بصروا واحد كذلك بالاولى (قوله) أخذهما شفيعهما الخ) أما اذا كان شفيعا لاحداهما دون الاخرى ووقع البيع صفقة واحدة فليس له أن يأخذ الا الذي يجاوره بالحصة وكذلك قال محمد في الدارين المتلاصقتين اذا كان الشفيع مع جار الاحدا روى الحسن عن الامام أن لا شفيع أن يأخذ الكل بالشفيعه قال الكرخي رواية الحسن تدل على أن الامام رجع عن الرواية السابقة أفاده في الهنديه (قوله فلو وكل واحد جماعة) أي بالشراء ولو وكل جماعة واحدا ذلك فليس له الاخذ (قوله فلان شفيع أخذ نصيب بعضهم) هذا اذا وكل كلاً في نصيب وأما اذا وكل كلاً في شراء الجميع فلا شفيعه الا في الجميع فليست مثل (قوله) أخذ الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بالقسمه (لان القسمه من تمام القبض لم ينفذ من تكميل الاتباع والشفيع لا ينقض القبض وان كان له نفع فيه يعود العهده على البائع فكذلك لا ينقض ما هو من تمامه اه حلي عن الهنديه (قوله وان وقع في غير جانبه على الاصح) مقابل ما ذكره القدروري أن الشفيع انما يأخذ النصف الذي أصاب المشتري اذا وقع في جانب الدار الشفيعه لانه اذا وقع في غير جانبه ليس له نقض القسمه فلا يكون جاراً فلا يشق الشفيعه ذكره العلامة عبد البر (قوله سواء قسم يحكم أو رضاء على الاصح) مقابله أن لا شفيع أن ينقض القسمه اذا كانت بغير قضاء ذكره في العيون (قوله حتى لو قسم الشريك الخ) تفرع على تعليل عدم نقض القسمه بأن من تمام القبض يعني لو لم تكن القسمه من تمام القبض بأن صدرت بين المشتري وبين الشريك الآخر الذي لم يصدروا العهده معه فانما ينقض لان العقد لم يقع مع الذي قامم فلم تكن القسمه من تمام القبض الذي هو حكم العقد بل نصرفه بحكم الملك فينقضه الشفيع أفاده العلامة عبد البر (قوله) كما لو اشترى اثنان دارا (نصيبه في القرض وصورته دارا جداران ثلاثة متلاصقون اشترى اثنان منهم واقسما ما بينهما ما منصفه فطلب الجار الثالث الشفيعه فانما ينقض قسمتهم ضرورة أن كلاً يشق ثلثها وما في يد كل من المشتريين النصف وهو لا يتي كذلك (قوله وللجار تحليفه على العلم) لانه تحليف على فعل غيره مخ (قوله وان أنكر المشتري طالب الاشهاد عند لقائه) أي وقد أذاع الشفيع ولم يثبت (قوله فيينة الشفيع أحق) لانه ثبتت الاخذ والبيات للاثبات (قوله وهو شفيعها) أي المستأجر (قوله) أخذها بالشفيعه وبطلت الاجارة (قوله والا) أي وان لم يجز البيع أي وقد طلب الشفيعه بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة (قوله وان ردها) الذي في الاشياء يدون واورقته نقل المسئلة فيها عن الوالديه وفي خاتمة عن هذه العبارة ونصها رجل أجر داره مدة معلومة ثم باعها قبل مضي المدة والمستأجر شفيعها فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق المستأجر اقيام الاجارة فان أجاز المستأجر نفذ في حقه وقد رتب البائع على التسليم لانه بطلت الاجارة وكان للمستأجر الشفيعه لوجود سببها ولو لم يجز البيع وان كان طلب الشفيعه بطلت الاجارة لانه لا صحة للطلب الا بعد بطلان الاجارة اه ونحوه في القضية وأفاده هذا أن لا الاخذ بالشفيعه لنفاذ البيع بين المتعاقدين وجنح شذو لا فرق بين أن يجزى بطلب أو يطلب الشفيعه فقط والعبارة لا تحلوه عن وكا كذا قوله شري اطفله الى آخره (توضيحه في الوالديه حيث قال رجل شري دار لابنه الصغير ولا بشفيعها فأراد أن يأخذها بالشفيعه كان له ذلك لان الاب لو اشترى مال ابنه يجوز فكذا هنا وسق أخذ بقول اشترت فأخذت بالشفيعه ولو كان مكان الاب وصي يجب أن يكون الجواب فيه كالجواب في شراء الوصي مال اليتيم على قول من يقول بملك يقول هو كالأب وعلى قول من يقول لا يملك أي الشراء له الشفيعه أيضا لكن يقول اشترت وطلبت الشفيعه ثم رفع الامر الى القاضي حتى ينصب قبا من الصغير يأخذ الوصي منه بالشفيعه ويسلم الثمن اليه ثم هو يملك الثمن الى الوصي اه (قوله) لكن في شرع الجمع ما يخالفه) حيث قال وقيل بالأب لان الوصي لا يملك أخذها لنفسه اتفقا لان ذلك بمنزلة الشراء ولا يجوز للوصي أن يشتري مال اليتيم لنفسه بمنزلة الحقيقة اه أي وبؤخرها البلوغ كما يأتي في بيت الوهبانية ورأيت به ماشيه أن قوله اتفقا محال للوالديه والتجنيس



واحد يوزى الآخر في ذلك إذا كانوا في الاختطاط سواء من غير اعتبار قلة ثم وكثرتهم (قوله والشفعة) تقدم  
 ما فيه وفي فتاوى خير الدين ومن لا يطلب عدده ما فلا يحجب ومن كان غائبا لا ينتظر ولا يوقف له نصيب  
 ذالغائب ليس له نائب وإذا حضر وطالب مستوفيا بشرط الطلب يحكم له بحقه حيث لم يوجد منه مسقط انتهى  
 (قوله وأجرة القسام) أي في العقار عند الامام لأن عمل القسام لصاحب القابل والكثير سواء فيكون الأجر  
 عليهم ما وعدهم على قدر الانصاف لانه مؤنة لحقتهم بسبب الملك فتقدره قدر الملك وقبدها بالاعتبار لما في خزنة  
 الاكل استأجر على قسمة طعام بينهم ما مكايله فأجرة الكيل والنقل على قدر الانصاف اه وفيها أهل بلدة  
 استأجر وارجلال يذهب الى السلطان فيرفعوا أمرهم ووقته والوقت فالأجرة عليهم على قدر منافعتهم انتهى  
 (قوله والطريق إذا اختلفوا فيه) المراد به ما يكون في سكة غير نافذة لأن العام غير ملوك لا حسد ومثل الطريق  
 ساحة الدار إذا اختلف فيها ذوو البيوت لاستوائهم في الانتفاع بها كرو ورو ووضو وكسر حطب ووضع أمتعة  
 بخلاف الشرب فانه على قدر الارض لانه محتاج اليه لسقي الارض فعند كثرة الاراضي تكون الحاجة اليه ومثل  
 ما ذكر في قسمة على الرؤس الضيافة التي جرت العادة بها في الاوقاف تقسم على عدد الرؤس لا على قدر الوظائف  
 والحلوان الذي جرت به العادة في الاوقاف يقسم على عدد الرؤس بناء على انه من ربح الوقف لا على قدر الوظائف  
 ولا يختص به الناظر وصيد الحرم إذا قلته جماعة فتمتعه على عدد رؤسهم ولا ينظر الى تفاوت جنسيتهم بجرح  
 أو جرحين أو فاده أو بالعود في حاشية الاشياء (قوله لاشفعة لمرتدة) انظر ما لو عاد الى الاسلام هل ثبت له وهل  
 إذا ثبت بشرط الطلبان عند العقد أو بعد الاسلام والطاهر الاول ويجوز (قوله لا تبطل شفعة) فله أن يطلبها  
 إذا بلغ (قوله ان الانحجار وقت القبض ممتدة) سواء كانت ممتدة عند العقد أو أغرت بعد العقد قبل القبض كما أفاده  
 المصنف سابقا (قوله فيما يشترى) بابا لا للقاعل وأب تنازع ما أخذ ويشترى فيعمل أحدهما ويحذف من الآخر  
 نظيره (قوله ووصى) مبتدأ وواو للاستئناف وجهه يؤخر خبره وللبلوغ متى لم يأت به أي يؤخر الخامسة للبلوغ ولكنه  
 يطلب ويشتري يوم الشراء كما في خزنة الاكل وقيد صاحب النهاية أخذ الاباء إذا لم يكن في الاخذ ضرر ظاهر  
 أي بالغير كشرائه الاب مال صغير لنفسه ومسئلة الوصي بما إذا لم يكن فيه منفعة كشرائه الشيء بشفعة بخلاف  
 شرائه بغير ولو يبيع أي إذا اشتراه الوصي للصغير بذلك فله الاخذ بالشفعة (قوله وبيع له) أي للشفيع  
 (قوله فتريق دارين ببعثا) أي صفقة واحدة وهو شفيعهما (قوله ولو غير جار) أي لأحدهما أو غاها وشفيع  
 لأحدهما فقط واشترى الماشترى صفقة واحدة (قوله فالتزق أجدر) أي أحق قال العلامة عبد البر برفعه  
 إشارة الى ترجيح القول بالتزق ونقله الزوزني في شرح المنظومة عن صاحبين ونقل أن عليه الفتوى  
 وفي نسخة والتزق بالواو وتكون لو وصلية (قوله وما ضر استقاط التحيل) أي لا بأس باستقاط الشفعة بالحيلة  
 والاضافة من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول محذوف أي الشفعة ومفعول ضر محذوف تقديره المسقط  
 أو نزل منزلة الا لازم أي ما حصل منه ضرر والمراد بالضرر الكراهة ولو كان مسقط بالرفع كان المعنى أن الحيلة  
 لا مسقط لها وقوله مسقط أي فاصد الاستقاط يعني انه لا بأس به وان تعدد وقد سبق ما فيه (قوله وتخلقه) أي  
 أحد العاقلين قال قاضي خان بعد ذكر جله من الحيل المبطله للشفعة ففي هذه الصور إذا أراد الشفيع أن يحذف  
 المشتري أو البائع باقعه مافعل هذا فرارا من الشفعة لم يكن له ذلك لانه يدعي عليه شبهة أو أقرب له لا يلزمه اه عبد  
 البر (قوله في النكاح) أي انكار أحد العاقلين التحيل (قوله لا شك أنكر) أي أنه منكر شرعا وأفعلى التفضيل  
 على غير بابه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(كتاب الشفعة)\*

هي شروعة بالكتاب العزيز قال تعالى ونبشهم أن الما قسمة بينهم وقال تعالى وإذا حضر الشفعة وبالسننة  
 الشريعة لانه صلى الله عليه وسلم لم يشرها في الغنائم والمواثيق وعلى جوازها انعقد الاجماع ولأن فيها  
 انصاف الشركاء واظهار العدل بإيصال المثل الى مستحقه (قوله مناسبة الخ) الاقرب في المناسبة أن الشفيعين  
 مثلا يقتسمان ما أخذاه بشفعة الملك أو الجوار (قوله اسم للاقسام) كذا في المغرب أو اسم من التقسيم  
 كما في القاموس والانصب بالفظ القاسم الا أن يكون مصدر قسم بالفتح فهو ستاني (قوله كالقدوة) مثله الاقل  
 مكي عن القاموس (قوله في مكان معين) متعلق بجمع (قوله على وجه الخصوص) فان كلاما من الشركاء منقطع

والشفعة وأجرة القسام والطريق إذا  
 اختلفوا فيه الكل في الاشياء لاشفعة لمرتدة  
 غنية موصى شفيع لا ولي له لا تبطل شفعة  
 وان نصب القاضي فيما يطلبها جازجواهر  
 شري كرها ولا شفيع غائب فأغرت الانحجار  
 فأكلها المشتري ثم أي الشفيع وأخذ ان  
 الانحجار وقت القبض ممتدة مسقط بقدره  
 والا لانه لا حصة له من الثمن حيث لا يملكه  
 زاده من الزاوية الحسام وفي الوهبانية  
 وبأخذ فيما يشترى لصغيره  
 وليس له تفرق دارين ببعثا  
 ولو غير جار فالتزق أجدر  
 وما ضر استقاط التحيل مسقطا  
 وتخلقه في النكاح لا شك أنكر  
 \* (كتاب الشفعة) \*  
 مناسبة أن أحد الشريكين إذا أراد الاقتراق  
 باع فحجب الشفعة أو قسم (هي) لفظة اسم  
 للاقسام كالقدوة للاقتداء وشرعا جمع  
 نصيب مانع له في مكان معين وسببها طلب  
 الشريك أو بعضهم لا انتفاع بملكه على وجه  
 الخصوص فلولم يوجد طلبهم لانصح الشفعة

بنصيب غيره فالطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه وينع الغير عن الانتفاع به فيجب على  
 الحاكم أن يجيبه اليه اه تبيين (قوله ككيل وذرع) بحث فيه المقدسي بأن أجرة الكيل والوزن على  
 الانصاف اتفاقا واختلفوا في اجر القسام قبل على الرأس وهو قوله أو الانصاف وهو قوله ما وقد تضى ذلك أن  
 تكون أجرة الكيل والوزن مختلفا فيها وأجاب أبو السعد بأن الكيل والوزن ان كانا للقسمة قبل على الخلاف أفاده  
 الزبائي اه (قوله وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) أي شرط الجبر عليها فإذا كانت تفوت بها المنفعة لا يقسم  
 لأن الغرض المقصود منها توفير المنفعة فإذا أدت إلى فواتها لم يجبر الحاكم عليها اه (قوله ولذا لا يقسم نحو حائط وحمام) وحكمه بها تعين  
 وحمام) أي بطلب أحدهما برهان أما إذا طاب الجميع فلا مانع وصحت كما يأتي منناه حلبي (قوله وسكها الخ)  
 قال في المنع هو الأثر المترتب عليها (قوله وتشمل مطلقا الخ) أي في المثل والقيمي بيان الاشتغال عليهما أن ما يأخذ  
 كل واحد منهما يشتمل كل جزء من أجزائه على نصفين نصف كان له فكان أخذه أفرازا ونصف كان لصاحبه  
 أخذه عوضا عما كان في يد صاحبه من نصيبه فكان أخذه مبادلة مكى عن الشئني (قوله والأفراز هو الغالب  
 في المثل) لعدم التفاوت بين أجزائه إذا ما أخذ كل مثل ما يأخذ الآخر صورة ومعنى فأمكن جعله عين حقه  
 (قوله والمبادلة غالبية في غيره) كالحيوانات والعروض والعقارات وانما غلبت المبادلة فيها التنازعا فلا يمكن أن  
 يجعل كأنه أخذ عين حقه لعدم المعادلة بينهما تعين (قوله ان سلم حظ الأخيرين) كذا في نسخة والاولى الأخيرين  
 بدون ما بعد الخاء كما هو في كثير النسخ فلو هلك ما بقي قبل أن يصل إلى الغائب أو الذي كان الهلاك عليهما اه  
 (قوله امره الدهقان) أي مالك الأرض (قوله ان ذهب بما أفزره للدهقان أولا) أي وقد هلك قبل أن يصل  
 نصيب الدهقان اليه (قوله فهلاك الباقي عليهما) لانها لم تتم القسمة الا بالابصال أي والباقي بينهما قال في الهندية  
 عن الذخيرة والاصل في هذه المسئلة واجناسها أنه في قسمة المكبل والموزون اذا هلك نصيب أحدهما قبل القبض  
 تنتقض القسمة ويعود الأمر إلى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب من كان المكبل أو الموزون في يده  
 دون نصيب الآخر لا تنتقض وعن هذا الأصل قلنا ان الدهقان اذا قال للأكار قسم الغنم فله عزل نصيب من  
 نصيبك ففعل ثم هلك نصيب أحدهما قبل أن يقبض الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان فالقسمة تنتقض  
 ويرجع الدهقان على الأكار بنصف ما قبض لأن نصيب الدهقان هلك قبل قبضه وان هلك نصيب الأكار  
 لا تنتقض القسمة اه وما في المؤلفات من خلافه قال ان ذهب ما أفزره للدهقان أو قال في بينهما ما وان ذهب  
 نصيب نفسه أو لغيره عليه ولا تنتقض القسمة لوافق الأصل المذكور فلا يتأمل (قوله وان يحفظ نفسه أو قاله لاله  
 على الدهقان خاصة) يتأمل في وجهه مع الأصل السابق والظاهر اعتماده ولذا ذهب قاضي خان في فتاواه هذا  
 إلى بعض المشايخ فظاهر وجود الخلاف والأصل المذكور أنه في الهندية عن الذخيرة معتدله (قوله أي على  
 قسمة غير المثل في متحد الجنس) يعلم منه حكم قسمة المثل في الجنس الواحد بدلا لولي فلا وجه لاعتراض  
 الشربلاني به على صاحب الدور (قوله سوى رقيق غير المغنم) أي منفردا عند الامام ويجوز عندهما وجه  
 قوله رضي الله تعالى عنه فحسب التساوت لاختلاف الأغراض والمناصب والمعا في الباطنة كالذهن والكفاية  
 فتعادل المعادلة فيخلق بالاجتناس بخلاف سائر الحيوانات بدليل أن الذكر والأنثى من جنس ومن الرقيق  
 جنسان وقيد بغير المغنم لأن رقيق المغنم يجوز قسمته انشاها حتى الغنمين في ماليتها لا عينها حتى كان للاماء  
 بيعة وقسمة الثمن بخلاف التركه فان الحق فيها متعلق بالعين والمالية ولو كان مع الرقيق غيره مما يقسم جازت  
 القسمة فيه تبعاً (قوله لما فيها من معنى الأفراز) وفيها تكميل المنفعة والمقاصد متقاربة لا لتحاد الجنس وجاز  
 الاجبار عليها الدفع الضرر عنهم لأن الطالب للقسمة يسأل القاضي أن يخصه بالانتفاع بنصيبه وينع الغير عن  
 الانتفاع بملكه اه تبيين ملخصاً (قوله على أن المبادلة) هذه العلوة مرتبطة بما استفيد من قوله لما فيها من معنى  
 الأفراز أي لما فيها من معنى المبادلة على أن المبادلة الخ (قوله وينصب) أي الامام أو القاضي اه درممتي  
 (قوله يرزق من بيت المال) لأن القسمة من جنس عمل القضاة من حيث انه يتم به اقطع المنازعة فاشبهه رزق  
 القاضي ولا من منته ته تعود إلى العامة كمنفعة القضاة والمفتين فتكون كفاية في بيت المال لأنه أعدها لهم  
 كمنفعة هؤلاء اه (قوله وما في بعض النسخ واجب غلط) ظاهره أنه جائز اتفاقا أو ما إذا باشر القاضي بنفسه ففي  
 الجواز قولان (قوله لانها ليست بقضاء حقيقة) ألا ترى أنه لا يترتب عليه أن يقسم بينهم بالباشرة ومباشرة

(وركنها هو الفعل الذي يحصل به الأفراز  
 والتميز بين الانصباء) ككيل وذرع  
 (وشروطها عدم فوت المنفعة بالقسمة) ولذا  
 لا يقسم نحو حائط وحمام (وحكمه بها تعين  
 نصيب كل) من الشر كاه (على حدة وتشتمل)  
 مطلقا (على) معنى (الأفراز) وهو أخذ عين  
 حقه (و) على معنى (المبادلة) وهو أخذ  
 عوض حقه (و) الأفراز (هو الغالب  
 في المثل) وما في حكمه كالعددي المتقارب  
 فان معنى الأفراز غالب فيه أيضا ابن كمال عن  
 السكاكي (والمبادلة) غالبية (في غيره) أي غير  
 المثل وهو القيمي إذا تقرر هذا الأصل  
 (في أخذ الشر يك حصته بغية صاحبه في  
 الأول) أي المثل لعدم التفاوت (لا الثاني)  
 أي القيمي لتفاوته في الخلية مكبل أو موزون  
 بين حاضر وغائب أو بالغ وصغير فاخذ الحاضر  
 أو البالغ نصيبه نفذت القسمة ان سلم حظ  
 الآخرين والا لا كصبرة بين دهقان وزراع  
 أمره الدهقان بقسمها ان ذهب بما أفزره  
 للدهقان أو لغيره لاله الباقي عليهما وان يحفظ  
 نفسه أو لغيره لاله على الدهقان خاصة كذا  
 قاله بعض المشايخ انتهى ملخصاً (وان أجز  
 عليها) أي على قسمة غير المثل (في متحد  
 الجنس) منه فقط (سوى رقيق غير المغنم  
 عند طلب الخصم) فيجبر لما فيها من معنى  
 الأفراز على أن المبادلة قد يجرى فيها الجبر  
 عند تعلق حق لغيره كما في الشفعة ويبيع ملك  
 المدين لو فاء دينه (وينصب قاسم رزق من  
 بيت المال لقسم بلا) أخذ (أجر) منهم (وه  
 أحب) وما في بعض النسخ واجب غلط  
 (وان نصب بأجر) المثل (صح) لانها ليست  
 بقضاء حقيقة فجاز له أخذ الأجرة عليها وان  
 لم يجز على القضاء ذكره أخى زاده (وهو على  
 هدد الرأس)



القضاء فرض عليه اه تبيين وفي الفرع فان باشر القاضي بنفسه فعلى رواية كون القسمة من جنس عمل القضاء لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية عدم كونها منه جازوا الاول اصح لانام قطع المنازعة اه (قوله مطلقا) سواء طلبوا جميعا أو طلب أحدهم وروى الحسن عن الامام أن الاجر على الطالب لفعه وشره امتنع (قوله خلافا لهما) فجعلنا على الانصبا لانه مؤنة الملك وله أن الاجر مقابل بالتميز وهو لا يتفاوت بل قد يصعب في القليل وقد ينعكس فتعذر اعتباره فاعتبر اصل التميز (قوله زاد في المتن) مرتبط بقوله لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا اه (قوله ان لم يكن للقسمة) بأن اشترياه كيلا أو موزونا واما اننا نأبكيه ليعا قدره فالاجرة بقدر السهام اه در متن (قوله وتماه فيما علقته عليه) حيث قال فيه وعلى الاطلاق أى ان الاجر في الكيل والوزن يتدر الانصبا وان كان للقسمة فالعذر له أى للامام تفاوت عمله والاجر بقدر العمل بخلاف القسام كما في البرهان اه موضحا (قوله يجب كونه عدلا الخ) قال السمرقندي فيه اشارة الى أنه لا يجوز كونه فاسقا خائنا جاحلا اه مكي وعلى الوجوب بأنه من عمل القضاء قال القهستاني وفي التعديل اشعار بأن هذين الامرين أى العدالة والعلم غير واجبين فيها كما انهم ما غير واجبين في القضاء كما ذكرتم فأريد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مرجعه الى الاولوية كما اشار اليه الاختيار وغيره ان المتقين اه والاول هو الظاهر لان تولية القاضي والحاصل القضاء حرام فكذا القسام اه ولو اقتصر المصنف على ذكر العدالة لاغناء عن ذكر الامانة لان العدل التستلزمها أفاده أبو السعود (قوله لئلا يتحكم بالزيادة) أى على أجر المثل (قوله القسام) جمع قاسم (قوله خوف نواطهم) أى لئلا يتواطوا على مخالفة الاجر فيؤدى الى الاضرار بالناس اه وقال في المخ لانهم اذا اشتروا يتواكفون أى بكل بعض الامر الى بعض وعند عدم الشركة يتبادرون اليها خوفا من الفوت فيرخض الاجر بسبب ذلك اه موضحا (قوله الا اذا كان فيهم صغير) استثناء منقطع كما يفهمه قوله بعد لعدم لزومها حينئذ الخ واستثناء من محذوف أى ولزم وفي شرح الجوى عن الكافي واذا قسم الورثة زبدهم غائب فالقسمة موقوفة على اجازة الغائب فان مات قبل أن يجيز فيجاز وصحت استحسانا وهو قول الامام وأبي يوسف اه (قوله ولو شركاه الخ) قال في الهندية ولو كانوا مشترين لم يقسم مع غيبة أحدهم وان أقاموا البيعة على الشراء حتى يحضر الغائب اه (قوله وقسم نقلي الخ) لان النقل معترض للتلقي في القسمة حفظه وايصال الحق الى مستحقة (قوله أو ملكه مطلقا) أى من غير بيان سبب (قوله أو شراؤه) الاول أن يقول أو بسبب ليعتقوا الهبة فالوجه في هذه المسائل أن البديل ليس الملك لانه في أيديهم والاقرار دليل الصدق فلا منازع لهم وفي الملك المطلق ليس في القسمة قضاء على الغير اذ لم يعترفوا بالملك لغيرهم فيكون مقتصر عليهم فيجوز (قوله لم يتبدل المنفعة بالقسمة) قال في المبسوط ولو كان بناء بين رجلين في أرض رجل قد بنيا باذنه ثم اراد اقسمة البناء وصاحب الارض غائب فلهما ذلك بالتراضي وان امتنع أحدهما لم يجبر عليه وان أراد اهدم البناء ففي هذه القسمة اتلاف الملك فالقاضي لا يفعل ذلك ولكن اذا اراد فعله لم ينعهما من ذلك وان أخرجهما صاحب الارض هدماهم النقص ان احتمل القسمة بينهما فيفصله لقاضي عند طلب بعض الشركاء اه وقد أخل الشارح بهذا الاختصار (قوله حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) لان ملك المورث باق بعده ومعه حتى تقضى منه ديونه وغير ذلك فالقسمة قضاء على الميت فلا بد من البيعة (قوله وقال يقسم باعترا فهم) لدلالة البعد على الملك وعدم المنازع ويذكر القاضي في صك القسمة أنه قسمها باعترا فهم قال في الجوهر وفائدته أن حكم القسمة يختلف بين ما اذا كانت بالبيعة أو بالاقرار ففي كانت بالبيعة تعدى الى الميت وبالأقرار يقتصر عليهم حتى لا تبين امر أنه ولا يعق مدبروه وأمهات أولاده ولا يحصل الدين الذي على الميت لان لم تعلم موته بالبيعة وانما علمناه باقرارهم واقرارهم لا يعدوهم اه (قوله كما في الصور الاخر) هي صورة الشراء والملك المطلق (قوله ولان برهننا) أى ولا يقسم ان برهننا الخ (قوله معهما) أى في أيديهما (قوله انه لهما) أى ملك لهما (قوله اننا في الاصح) وقيل انه قول الامام وقال يقسم بينهما للميد وأفاد الزيلعي أن هذه هي مسئلة المطلق في العقار وما ذكر أول من قسمته رواية التذوي وما ذكرهنا رواية الجاهل الصغير (قوله معهما) أى بقاءه (قوله وفيهم صغير) أى حائز قال الجوى في شرحه وهذا مسئلة لا بد من معرفتها وهي أن القاضي انما ينصب وصيا عن الصغير اذا كان الصغير حاضرا أو اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف فإنه ينصب عنه وصيا وتسمع البيعة عليه

مطلقا لا الانصبا خلافا لهما اقيدنا بالقاسم لان اجرة الكيل والوزان بقدر الانصبا اجماعا وكذا سائر المؤن كاجرة الراعي والحل والحفظ وغيرها شرح مجمع زاد في المتن ان لم يكن للقسمة وان كان لها فعلى الخلاف لكن ذكره في الهداية بانظير وتماه فيما علقته عليه (و) القاسم (يجب كونه عدلا اميناعا لهما ولا يتعين واحد لهما) لئلا يتحكم بالزيادة ولا يشترك القسام (خوف نواطهم) سم (وصحت برضى الشركاء الا اذا كان فيهم صغير) أو مجنون (لانائب عنه) أو غائب لا وكيل عنه اهدم لزومها حينئذ لا اجازة القاضي أو الغائب أو الصبي اذا بلغ أو وليه هذا الورثة ولو شركاء بطلت منية المفسى وغيرها (وقسم نقلي يدعون ارثه بينهم) أو ملكه مطلقا أو شراؤه صدر شرعية فلا فرق في النقل بين شراؤه وارث وملك مطلق قلت ومن النقل البناء والاشجار حيث لم يتبدل المنفعة بالقسمة وان تبدلت فلا جـ بر قاله شيخنا (وعقار يدعون شراؤه أو ملكه مطلقا فان ادعوا أنه ميراث عن زيدا) يقسم (حتى يبرهنوا على موته وعدد ورثته) وقال لا يقسم باعترا فهم كما في الصور الاخر (لان برهننا أن العقار مدهما حتى يبرهننا انه لهما) اننا في الاصح لانه يحتمل انه معهما باجارة أو عارة فتكون قسمة حفظوا العقار محذوف بنفسه (ولو برهننا على الموت وعدد الورثة وهو) أى العقار قلت قال شيخنا وكذا المنقول بالاولى معهما وفيهم صغير أو غائب قسم بينهم ونصب قابض لهما) نظر الغائب والصغير ولا بد من البيعة

وتقسم الدار كذا في المفتاح اه وفي الهندية الفرق بين الصبي الغائب والحاضر في حق نصب الوصي هو أن الصغير إذا كان حاضرا ينصب الوصي لاجل الجواب ضرورة لأن الدعوى قد صحت على الصبي لكونه حاضرا إلا أنه يجوز من الجواب فينصب عنه وصيا الجيب خصمه وأما إذا كان غائبا فلا تصح الدعوى عليه فلا يتوجه الجواب عليه فلا تنفع ضرورة لنصب الوصي كذا في النهاية اه (قوله على أصل الميراث) أي أنها إرث لهم معا والدمام مثلا (قوله أيضا) أي كافي للمثلة السابقة بل هذه أولى بذلك لأن فيها قضاء على الغائب والصغير أفاده الزيلعي (قوله خلافا لهما) قال في الفرر وعندهما يقسم بينهما بأقرارهما وبهزل حتى الصغير والغائب ويشهد أنه قسمهما بأقرار الكبار الحضور وأن الغائب أو الصغير على حجة (قوله لا يقسم) لأنه لا يصلح مقاسما ومقاسما ومخاضا ومخاضا لانه ان كان خصما عن نفسه فليس يخصم عن الميت أو الغائب وعكسه وعن أبي يوسف ينتصب خصما عن الغائب حوى (قوله ولو أحدهما صغيرا) فينصب القاضي وصيا عن الصغير ويقسم اه هندية (قوله أو موسى له) فانه منزل منزلة أحد الورثة هندية وقال في التبيين ولو كان الحاضر صغيرا وكبرا نصب القاضي عن الصغير وصيا وقسم إذا أقيمت البينة لأن الدعوى على الصغير الحاضر صحيحة إلا أنه يجوز من الجواب فينصب عنه وصيا الجيب عنه بخلاف ما إذا كان الصغير غائبا فلا ينصب عنه لعدم صحة الدعوى عليه وكذا إذا حضر وارث كصبي وموصى له بالثلث في الدار وطلب القسمة وأقاما البينة على الميراث والوصية تقسم لأن الموصى له شريك في الدار فصار كواحد من الورثة فانتصب هو خصما عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية الورثة فصار كالوارثان (قوله بخلاف الارث) لأن الارث ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي فيه قال في التبيين بخلاف الارث لأن الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرث باليعيب فيما اشتراه الوارث ويرث عليه فيما باعه هو ويصير مغرورا بشراء المورث فانتصب أحدهما خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بحضور المتخاصمين وصح القضاء لقيام البينة على خصم حاضر وفي الشراء قامت على خصم غائب فلا يقبل ولا يقضى عليه ثم قال ولا فرق في هذا الفصل بين إقامة البينة وعدمها في الصحيح (قوله أو بعضه) مكرر مع قول المتن أو شيء منه اه حاي (قوله مع الوارث الطفل) أو كان في يد أم الصغير اه هندية (قوله أو الغائب) مثله مودعه لأن المودع أمين أو دعه فلا يصح كون خصما عنه فيما عليه فلا يجوز للقاضي أن يقضى على الغائب بحضور أمه اه مكى عن الشعبي (قوله وقسم المال المشترك) يستثنى منه الحيوان إذا أرادوا أن يلاقيه بالقسمة (قوله وبطلب ذي الكثير) أي وإن أبي صاحب القليل لأنه بابا به يريد أن ينتفع بملك غيره فلا يكر من ذلك مكى عن السمرقندي ولو طلب صاحب القليل مع أنه لا ينتفع به لا يجيبه لانه مقتضى في طلب الضرر على نفسه اه تبيين (قوله يقسم بطلب كل) وهو اجتهاد شيخ الاسلام خواهر زاده لانه ان طلب صاحب القليل القسمة فقد رضى بضر نفسه وان طلب صاحب الكثير فقد طلب أن ينتفع بنفسه فيجيب كل واحد منهما اه وقبل يقسم بطلب ذي القليل لا الكثير لأن صاحب الكثير يريد الاضرار بغيره وصاحب القليل راض بضر نفسه (قوله لكن المتون على الاول) أي أنه لا يقسم بطلب ذي القليل ولكن تجب المهاداة بينهما اه جوهرية (قوله الارضاهم) فإذا تراخوا قسموه بينهم لأن الحق لهم وهم أعرف بما بينهم ولكن القاضي لا يباشر ذلك وإن طلبوا منه لأن القاضي لا يشغل بالافتدة نفسه ولا سيما إذا كان فيه اضرار أو اضرار مال لأن ذلك حرام ولا يجزئهم من ذلك لأن القاضي لا يمنع من أقدم على اتلاف ماله في الحكم وهذا من جملة زيالي (قوله اثلا يعود على موضوعه بالنقض) يعني أن موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو مفقود وهذا اه حاي (قوله طلب أحدهما القسمة) أي وأبي الاخر هندية (قوله وقسم عروضا) أي جبريا بطلب أحد الشركاء قسمة جمع بان يجعل البعض لواحد والبعض الآخر لا يخر لا اتحادا المقصود فيتنوع تغيير ذلك القاضي الجبر فيها فيقسم كل مكبل وموزون كثيرا أو قليل ومعدود متقارب ونهرو ذهب وفضة وحديد ونحاس ولا يقسم النوب الواحد لانه لا بد فيه من القطع وفيه اضرارهما ولا نوبان اختلفت قيمتهما للعاجلة الى زيادة دراهم مع الاوكس (قوله بعضهما في بعض) كان يعطى أحدهما بغير اراد الآخر شاتين جاء لبعض هذا في مقابلته ذال لا اختلاطين الجنتين فلا تنفع القسمة تمييزا بل تقع هارضة فيعقد التراضي دون الجبر لأن ولاية الاجبار للقاضي تنبت في التمييز لا المعاوضة اه درر (قوله وحده) احترام به عما إذا كان مع الرقيق شي آخر مما يقسم فان القسمة تجوز في

على أصل الميراث عنده أيضا خلافا لهما كما  
متر (فان برهن) وارث (واحد) لا يقسم  
لا بد من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا  
أو موصى له (أو كانوا) أي الزرعة (مشتريين)  
أي شركاء من غير الارث لا يصلح الحاضر خصما عن  
لأن في الشراء لا يصلح الحاضر خصما عن  
الغائب بخلاف الارث (أو كان) في صورة  
الارث العتار أو بعضه (مع الوارث الطفل  
أو الغائب أو) كان (شيء منه) لا يقسم للزوم  
التضاء على الطفل أو الغائب بلا خصم حاضر  
عنه (وقسم) المال المشترك (بطلب أحدهم  
أن تنتج كل) بحصة (بعد القسمة وبطلب  
ذو الكثيران لم ينتفع الا بخرقله حصته)  
وفي الخاتمة يقسم بطلب كل وعليه التوى  
لكن المتون على الاول فعليا الموقول (وان  
تضرر الكل لم يقسم الارضاهم) اثلا يعود  
على موضوعه بالنقض في الجتهجي حانوت لهما  
بهم لأن فيه طلب أحدهما القسمة ما كان به عمل  
لكل ان يعمل فيه بعد القسمة ما كان به عمل  
فيه قوله يقسم والا لا (وقسم عروضا) في بعض  
جنبها لا الجفسان (بعضهما في بعض  
لوقوعهما معا وضة لا يميزا فيعقد التراضي  
دون جبر التراضي (و) لا (الرقيق) وحده  
لنقض التداوت في الادى

وقال لا يتقسم لو ذكرنا فقط وانما فقط كبقية قسم  
 الابل والنعيم ورقيق النعم (و) لا (الجواهر)  
 النعم تنقسم (و) لا (الجواهر) والنعيم والرعي  
 والكتب وكل مافي قسمه ضرر (الابراهيم)  
 لما زولو أراد أحدهما البيع وأبى الآخر  
 لم يجبر على بيع نصيبه خلافا لما في  
 الجواهر ولا يتقسم الكتب بين الورثة ولكن  
 ينقسم مع كل مال به مائة ولا يتقسم بالورث ولو  
 برضاهم وكذا لو كان كتابا باجملة ان كثيرة  
 ولو تراخى ان تقوم الكتب وبأخذ كل  
 بعضها بالقيمة لو كان بالتراضي جاز والالاخية  
 دارا وحائوت بين اثنين لا يمكن قسمتها انما جاز  
 فيه قتال أحدهما الا ترى لا انتفع وقال  
 الآخر ان ذلك امر القاضى بالمهاجاة ثم يقال  
 ان لا يريد الا تنافع ان شئت فانتفع وان شئت  
 فأتى الباب (دور مشتركة) ودار موضوعة  
 أو دار وحائوت قسم كل واحد (مفرد)  
 مطالعة ولو ملازقة وفي محلتين أو مصرين  
 مسكين (اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا)  
 وقال ان السك في مصر واحد فالأى فيه  
 لقاضى وان في مصرين فقولاهما (قرطاس)  
 (و) بصور القاسم ما يتقسم على قرطاس  
 ليرفعه للقاضى (و) يعدله على سهام القسمة  
 وينذر به ويقوم البناء ويغرز كل نصيب  
 بطريقه وشربه ويلقب الانصباء بالاول  
 والثاني والثالث (و) لهم جزا (ويكتب أسماؤهم  
 ويترج) لتطبيب القلوب (فن خرج اسمه أولا  
 فله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله السهم  
 الثاني الى أن ينتهى الى الاخير) اعلم ان  
 (الابراهيم) فلا تداخل في القسمة (للعقار  
 قسم بالقيمة عند الثاني

الرقيق تبعا بالاجماع وقال ابو بكر الرازى هذا محمول على تراضى المالكين لذلك لانه لا خلاف بين اصحابنا ان القاضى  
 لا يقسم الاجناس المختلفة بعضها في بعض الا بالتراضى فيكون ذلك سبعا لا قسمة تسحق بالملك فلا يجبر القاضى  
 عليهم ما اهل حلي من المنع قال الكاكي والظاهر ان قسمة الجبر تجري هنا عنده بآثار ان الجنس الآخر الذى هو  
 مع الرقيق يجعل أصلا في القسمة وحكم القسمة جبرا يثبت فيه فيثبت في الرقيق أيضا تبعا وقد ثبت الحكم تبعا  
 وان كان لا يجوز قصد كالتسريب والطريق والمنقول في الوقف اهل حوى وتامه فيه (قوله ذكرنا فقط وانما فقط)  
 الواويعى أو قال في المنع وأما اذا كانوا محتاطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من  
 بنى آدم جنسان لا اختلاف المقاصد على ما عرف ولا يقسم الجنسان اهل (قوله ولا الجواهر) لان جهالة الجواهر  
 أغشى من جهالة الرقيق ولهذا التوزيع على الواويعى أو بآثاره أو خالف عليها النصح التسمية ولو تزوج أو خالف على عبد  
 يصح فأولى أن لا يجبر على القسمة اهل درر وقبل تقسم المغار دون الكبار وقبل تقسم ان كانت متحدة الجنس  
 لان كانت مختلفة (قوله وكل مافي قسمه ضرر) عطف عام وأشار الى اهل في عدم القسمة وهو الحاق الضرر  
 بالكل (قوله قسم كل وحدها) لان المقصود من الدور مختلف باختلاف المحال والجبريان والقرب الى المسجد  
 والماء اختلافا فاحشا فلا يمكن التمسيد في القسمة فلا يجوز جمع نصيب واحد منهم في دار الا بالتراضى  
 وأما الدار والضيعة والدار والحائوت فلا خلاف الجنس اهل زبلى وفي الكاكي ثلاثة هي فصول عنده الدور  
 والبيوت والمنازل فالدور لا تقسم عنده قسمة واحدة الا برضى الشركاء سواء كانت متباينة أو متلازمة  
 والبيوت تقسم مطلعا لانها لا تتفاوت في معنى السكنى ولهذا تؤجر بأجرة واحدة في كل محلة والمنازل  
 المتلازمة كالبيوت تقسم قسمة واحدة والمتباينة كالدور فلا تقسم قسمة واحدة لان المنزل فوق البيوت ودون  
 الدار فالحقت المنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة وبالدور اذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى  
 الى أعدل الوجوه فيقسم القسمة على ذلك اهل (قوله أو مصرين) كترجع قول المصنف في مصر واحد أو لا اهل  
 حلي (قوله اذا كانت كلها في مصر واحد أو لا) لو قال وفي مصر كان أحصر وأظهر اهل حلي (قوله نقولاهما  
 كقوله) الاولى حذف فقرها ما يعنى أن عدم قسمة الجميع فيما اذا كان الدار في مصرين محل اتفاق وذكر الاتفاق  
 رواية هلال وروى غيره عن محمد أنها تقسم قسمة جمع أبو السعود وظاهر كلام الكاكي المتقدم قريبا أن الراى  
 للقاضى عندهما في كل الفصول (قوله وبصور القاسم ما يتقسمه الخ) قال في البرهان أى يكتب على قرطاس  
 ن فلان نصيبه كذا وفلان كذا ليكنه منظره اهل ويرفع ذلك القرطاس الى القاضى حتى يتولى الاقراع بينهم  
 نفسه جوهر (قوله ويعدله على سهام القسمة) بالادل المهملة بأن ينظر الى أقل السهام فيجزئه عليه حتى ان  
 كان الاقل ثلثا ساجله أو ثلثا وان كان سدسا ساجله أسداسا قاله الشئى وروى يعزله بالزاي المججمة أى يقطعه  
 بالقسمة عن غيره قاله العيني (قوله ويذرعه) لان قدر المساحة يعرف بالذرع اهل منخ (قوله ويقوم البناء) لحاجته  
 اليه اذا البناء يقسم على حدة فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووقع البناء في نصيب أحدهم يعرف  
 قيمته ليعطى الآخر مثل ذلك اهل مكى عن النهاية (قوله ويفرز كل نصيب بطريقه وشربه) ان أمكن برهان وهذا  
 بيان الا فضل فان لم يفرزه أو لم يمكن جازاه تبين اهل مكى وفيه أنهم قالوا اذا قسم واحد منهم مسيل أو طريق  
 في ملك الآخر صرف عنه ان أمكن والافسحت واعلم أن في طريق الدار والارض يكنى مرور رجل وفور  
 ولا يشترط مرور الجلة والمجلة فهاتين اهل أبو السعود (قوله ويلقب الانصباء بالاول) أى من أى جانب شاء  
 ليتمكن من الزام كل واحد منهم عند خروج قرعته أفاده الزياهي (قوله ويكتب أسماؤهم) ويجعل في كل بطاقة  
 اسماء ويجمعها في قطعة من طين أو شمع ثم يدلكها بين كفيه حتى تصير مستديرة كالبنسقة (قوله لتطبيب القلوب)  
 قال في الجوهر والقرعة ليست بواجبة وانما هي لتطبيب النفوس وسكون القلب ولتنفيته الميل حتى ان  
 القاضى لو عين لكل واحد نصيبا من غير اقراع جاز لانه في معنى القضاء فملك الازام اهل (قوله فن خرج اسمه  
 ولا فله السهم الاول الخ) وليس لأحد أن يرجع سواء كان بالتراضى أو بالحكم مكى عن السراج (قوله واعلم أن  
 لدراهم) ولو كانت من التركة ومن مال الشركة فلا تداخل الابراهيم أفاده الشرنبلالى وعمله الزياهي بأن  
 بعضهم يصل الى عين المال المشترك ودراهم الآخر في الذمة ولان الجنسين المشتركين لا يقسمان فاطنة عنده  
 عدم الاشتراك (قوله قسم بالقيمة عند الثاني) لانه لا يمكن اعتبار التعديل فيه الا بالتقويم لان تعديل البناء

لا يكون بالمساحة اثنين (قوله من العرصة) يسكون الراى كافي المختار وهى كافي القاموس كل بقعة من الدار  
واسعة ليس فيها بناء والجمع عراض وعرصات وأعراس (قوله بقاها البناء) أى بما يباو به من العرصة  
(قوله ولا يمكن التسوية) بأن لم تنف العرصة بقيمة البناء اه زيلعي (قوله للضرورة) أى وهى فى هذا القدر  
فلا يترك الأصل وهو القسمة بالمساحة الا بالضرورة وهو موافق رواية الأصل اثنين (قوله والحال أنه لم يشترط  
في القسمة) جعل الواو للحال وفى شرح العلامة كبير أن قوله لم تشترط صفة كل واحد من المسيل والطريق اه  
قالوا والسوق الصفة بموصوفها هجوى والمآل واحد قال والمسيل محل اسالة ماء المار وقيد بقوله ولم يشترط  
لأنه اذا اشترط تركهم ما على حالهم فلا تقسيم ويكون له ذلك على ما كان قبل القسمة جوهره (قوله واستوفت)  
على وجهه يمكن كل منهما أن يجعل المسية مسيلاً وطريقاً لان المقصود لا يتم باستطراق الغربة فى أرضه  
ونزيله ماء فى أرض غيره أبو السعود (قوله أبقينا الخ) هذا يفيد أن الاختلاف بينهم فى أن الطريق مثلا أدخل  
أو لا وأن ذلك فى الزيلعي وليس كذلك بل الذى فيه أنهم اذا اختلفوا حين القسمة فقال بعضهم ببقيا كما كانت  
وقال بعضهم نقسمها وعبارته كافي الحاشي ولو اختلفوا فى ادخال الطريق فى القسمة بأن قال بعضهم لا يقسم  
الطريق بل يبقى مشتركا كما كان قبل القسمة نظرا فيه الحاكم فان كان يستقيم أن يفتح كل فى نصيبه قسم الحاكم  
من غير طريق لجماعتهم تسكيلا للمنفعة وتحميها للأفراد من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا  
بين جماعتهم لتحقق تسكيلا للمنفعة فيما وراء الطريق اه أى قسم لكل طريق فى الاول ورفع الطريق من القسمة  
فى الثاني فالاولى أن يقول بدل أبقينا ببقية (قوله بطوله) على قدر ما يكتفى فى الباب لاستمرار الى السماء هذا  
وفى الوجهانية وان جعلوا قدر رأسها بطرقهم على عدد الملاك لا الملاك يحجزه وفى شريم فيها على قدر ملكهم  
وليس على الاملاك فيه يقدرونه يعنى أن للطريق اذا جعلت الانصبا فيه بقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة  
الاملاك فلوزعوا انصبا واحدا من منفعة فانها تكون على رؤوسهم وأما الشرب اذا جعلت فيه الانصبا  
فانه يقسم على قدر الاملاك ومعنى ما ذكره المصنف انهم اذا اقتسموا الدار واختلفوا فى قدر طريق كل نصيب  
يجعل طريق كل نصيب على قدر عرض باب الدار بطوله وقال فى التبيين لأن باب الدار متفق عليه  
والختلف فيه مرقاى المتفق عليه ولأن فى ذلك القدر كفاية فى الدخول فكذلك فى السلوك فيبقى ملكهم فى الطريق  
على قدر سهامهم من الدار لان القسمة وقعت فيما وراءه ولم تقع فيه فبقى بهذه الشركة كما كان اه فليأخذ  
ومن صور ما ذكرهنا ما اذا كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهم ما فأرادا قسمة الدار وأراد صاحب  
الطريق أن يجمعها عن القسمة لم يمكن له ذلك ويترك الطريق عرضه عرض باب الدار الاعظم وطوله من باب  
الدار الى باب الدار الى لها الطريق ويقسم بقية الدار على حقوقهم والمسيل بمنزلة الطريق نقوله المصنف  
من الخانية (قوله حتى يخرج كل واحد منهم جناحا فى نصيبه ان فوق الباب) فيه تأمل لأن الروشن  
ونحوه لا يجوز احداه فى الطريق الخاص الارضا الكل فانه حتى تجوز هذا الاحداث فوق قدر الباب  
فان قلتم هذا فى الزقاق من خارج وما ذكره من ان فى داخل الدار قلت لا فرق فان داخل الدار طريق لكل  
من له منزل أو بيت فيها فيترقب على رضاهم اللهم الا أن يقال وان كان عدم رضاهم مانعا لكنه مانع آخر فتأمل  
اه حوى ويمكن أن يقال المراد بالباب باب الدار الذى قسم الطريق على قدره ونفس الباب مشتركة فلا يبنى  
فيما دونه وما فوقه ان وقع فى نصيب أحدهم له البناء فيه (قوله لان قدر طول الباب من الهواء مشترك)  
فيه أن قدر طول الباب وعرضه حتى المقاسم وانما المشترك ما زاد عليه الى السماء فليحجز الصواب (قوله  
لخاز قسمة التبن بالكرار) أى وهى لاتسلم من الزيادة فى بعضها فيجوز للتراضى (قوله بالسريجة) وعاء يضفر  
ويجعل فيه العنب فهو كالمسل (قوله لانه رزنى) أى وقد وقعت المعاوضة بالقسمة فلا بد فيه من التساوى  
والادخلة الربا (قوله سهل) بضم السين وكسرهما (قوله قوم كل واحد الخ) لان السفل يصلح لما لا يصلح له العلو  
كأثر السرداب والاصطبل وغيرهما فلا كالجنيين فلا يمكن التعديل الا بالقيمة اه زيلعي وقال أبو حنيفة  
وأبو يوسف يقسم بالذراع ثم اختلفا فى الكيفية فقال الامام ذراع من سهل بذراعين من علو وقيل ذراع بذراع  
وتعام ايضا حاشى التبيين (قوله وشهدنا سمعان) سوا كانا قاسمى القاضى أم لا (قوله تقبل) لانهم شاهدوا  
بالقبض وهو فعل غيرهما فهو لا يجوز لان قسمة هم بمغفالا اتفاق الخ ومغنى ابن ابينا ما استوجب احاطة (قوله

وعند الثالث يريد من العرصة بقاها البناء  
فان بقى فضل ولا يمكن ان يباو به من العرصة  
درهم للضرورة واستوفت (قوله واستوفت)  
(قسم ولا حدهم مسيل ماء أو طريق فى ملك  
الآخر) الحال انه (لم يشترط فى القسمة  
مصرف عنه ان يمكن والا فبخت القسمة)  
اجماعا واستوفت ولو اختلفوا فقال بعضهم  
أبقينا مشتركا كما كان ان يمكن افراد كل  
فعل كتابه الزيلعي (اختلافه وفى مقدار  
عرض الطريق جعل) مرضها (قدر عرض  
باب الدار) وأما فى الارض فبقدر عرض الدور  
زيلعي (بطوله) أى ارتفاعه حتى يخرج كل  
واحد منهم جناحا فى نصيبه ان فوق الباب  
لا يبادونه لان قدر طول الباب من الهواء  
مشترك والبناء على الهواء المشترك لا يجوز  
الارض والنسب كما جلاية (ولو نزلوا أن  
الارض الطريق فى قسمة الدار على التفاوت  
يكون الطريق فى قسمة الدار على التفاوت  
جازدان) وصلى (القسمة على التفاوت  
متساوية) لان لان (القسمة على التفاضل  
بالتراضى فى غير الاموال الربوية جازن) فجاز  
قسم التبن بالكرار ولا بد من بوزنى لا العنب  
بالسريجة على الصحيح بل بالقان أو المردان  
لانه وزنى (سهل له) أى فوه (علو) مشترك  
(وسهل مجزئ) مشترك والعلو لا (قديم كل  
مجزئ) مشترك (على حدة وقسم القسمة)  
واحد من ذلك (أكثر بعض التبن  
عند محسوسه ببقية نصيبه وشهدنا سمعان  
بالاقتضاء) (قوله تقبل)

فقد افاد وفسخت وكذا لو اختلفا في الحدود  
(وان استحق بعض معين من نصيبه لا تفسخ  
القسمة اتفاقا على الصحيح وفي استحقاق بعض  
شئ في الكل تفسخ) اتفاقا (وفي استحقاق  
بعض شائع من نصيبه لا تفسخ) جبرا  
خلاف الثاني (بل) المستحق منه (يرجع)  
بخصوص ذلك (في نصيب شريك) ان شاء أو تنقض  
القسمة دفعا لضرر انفسه قص قلت قد بقي  
ههنا احتمال آخر وهو ان يستحق بعض  
من نصيب كل واحد فان كان شائعا ففسخت  
وان كان عينيا فان تساوا باقيا هو والافاقية  
لذلك الزائد كما مر فلو لم يتردها بالذكر (ظهر  
دين في التركة المقتومة تفسخ) القسمة (الا  
اذا قسوه) أي الدين (أو أبرا الأقران) ذم  
الورثة (أو يتي منها) أي من التركة (ما بقي به)  
لرول المانع (ولو ظهر رغب فاحش) لا يدخل  
تحت التقويم (في القسمة) فان كانت بقضاء  
(طلت) اتفاقا لان تصرف القاضى مقيد  
باعتدال ولم يوجب (ولو وقع بالتراضي)  
تبطل أيضا (في الاصح) لان شرط جوازها  
المعادلة ولم يوجب نقضها خلافا  
لتصحيح الخلاصة قلت فلو كان كالكثر تفسخ  
انكار أولى (وقد دعوا ذلك) أي ما ذكر  
من الغبن الفاحش (ان لم يقتر بالاستيفاء وان  
أقر به لا) تسمع دعوى الغنا والغبن للتناقض  
الا اذا ادعى الغصب تسمع دعواه وتعامه  
في الخمانية (ادعى أحد المتقامين) للتركة  
(ديا في التركة) دعواه لانه لا تناقض  
اتعلق الدين بالمعنى والقسمة بالصورة  
(ولو ادعى عينيا) بأي سبب كان (لا) تسمع  
للتناقض اذا اقدام على القسمة اعتراف  
بالشركة وفي الخمانية اقتسموا دارا أو أرضا  
ثم ادعى أحدهم في قسم الآخر بناء أو غخلا  
زعم انه بناء أو غرسه لم تقبل بينته (وقعت  
شجرة في نصيب أحدهما أعتد انهما متبدلية  
في نصيب الآخر ليس له ان يجبره على  
قطعهما به يفتي) لانه استحق الشجرة بأغصانها

نصيبا مدعى ونصيبه على قدر حصة كل واحد  
لانه اعتمد على فعل الامين) أي فأنزلت تأمل حق التأمل ظهر الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الاقرار عند  
ظهور الحق اه درر (قوله لانه منكر) أي وهو يدعى عليه الغصب والقول للمعسر مع يمينه (قوله وان قال قبل  
اقراره بالاستيفاء) المراد انه لم يحصل منه اقرار أصلا انتهى شر بنبلانية (قوله أصابني من ذلك كذا الى كذا)  
عبارة الغر أصابني من كذا الى كذا وهي أولى لتصریح بمن في المبدأ فتقابل الى في المنتهى فالاولى ان يقدم  
ذلك على من والاشارة الى نصيبه (قوله تحاشا وتفسخ) لان الاختلاف وقع في مقدار ما حصل له بالقسمة اه  
(قوله فادعى أحدهم الخ) هذه تنفي عن قوله سابقا ولو ادعى أحدهم ان من نصيبه شئ كان فيها ما فيها وازيادة  
تفصيل فتدبر (قوله وكذا لو اختلفا في الحدود) التسمية ليس من ككل وجه لانها اذا أقاما البينة أي عند  
الاختلاف فيها بقضى لكل واحد منهم بالجبر الذي في يد صاحبه لانه خارج وبينه الخارج أولى وان أقام  
أحدهما بينة قضى له وان لم يتم راحد منهما بينة فحاشا اذا كذا في المنع فتدبر (قوله اتفاقا) بين الامام وأبي  
يوسف ومتايل الصحيح ما حكاه القدرى من الخلاف في الامين كما هو في الشائع وجه الاتفاق ان ما وراء المستحق  
ينى مفرزا على حاله ليس للغير فيه حق (قوله تفسخ اتفاقا) لانه بالاستحقة قظهر شريك آخر والقسمة بدونه لا تصح  
(قوله تفسخ جبرا) لان القسمة بالقسمة التميز والافراز ولا يندفع باستحقاق جزء شائع من نصيب الواحد  
(قوله خلافا لثاني) فتنازل بفسخ القسمة (قوله بل المستحق منه) في الشائع والامين (قوله قلت قد) ذكره  
المصنف في المنع (قوله فان كان شائعا) بأن استحق بعض شائع في كل نصيب وهذا غير استحقاق شائع في كل  
المقسوم لكنه في حكمه فليست مل (قوله والا) أي وان كان زائدا الخ بأن استحق أربعة من نصيب أحدهما وستة  
من نصيب الآخر فان يرجع الثاني على الاول بذراع (قوله فلما لم يفردها بالذكر) لان حكم الشائع في كل  
نصيب في حكم الشائع في الجميع وحكم الزائد مضموم من قوله ولو اقتسموا دارا أو أصاب كلا طائفة من الخ وحكم  
المساوى ظاهر (قوله تفسخ القسمة) لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع الملك لهم فيها (قوله وأبرا الأقران)  
ذم الورثة فيه أن الدين ذماني بعين التركة بعد تعلقه بذمة الميت (قوله ولو ظهر رغب فاحش) قيد به لانه ان كان  
يسيرا بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته (قوله خلافا لتصحيح الخلاصة) في انها  
لا تنقض اذا وقعت بالرضا كالبيع قال الحموي ولئن لم انما كالبيع فعلى ما اختاره بعض المتأخرين  
من الرضا حصل غرور في البيع ينبغي هنا كذلك لان التراضي انما يحصل بناء على انها اقسام متساوية اه  
ملخصا (قوله قلت فلما كان كذلك) اوا بذلك التورك على المصنف في تطويل العبارة لانه لم يأت بصدد عبارة  
حافظ الدين الذي ينيد التورك وهو ولو ظهر رغب فاحش في القسمة تفسخ اه فان اطلاقه بيم المصنفين (قوله  
لا تسمع دعوى الغلط) أي الابينة وقد قدم أنها تسمع فيه أو اجاب عن التناقض ونحوه في الدرر وقد ذكر  
ذلك المصنف عن الخمانية حيث قال عنها وماتت تنقض به القسمة الغلط فاذا ادعى أحد الشركاء غلط في القسمة  
لا تعداد القسمة بمجرد دعواه ولا مساحته ولا كيد ولا وزنه الابجعة لان الظاهر وقوع القسمة على وجه المعادلة  
ولا تنقض القسمة الا اذا أقام البينة على ذلك وان لم يكن له بينة وطلب استهلاف الشريك فانه يستحق  
لرجاء التكرار انهم قسم الغلط الى وجوه تنظر فيه ومقتضى ما قبل في الغلط ان يقال في الغبن (قوله اتعلق الدين  
بالمعنى) وهو مالبة التركة حتى كان للورثة أن يقضوه ويستقروا بها (قوله اقتسموا دارا أو أرضا) مثلها  
ما في المنع عن الخمانية قوم اقتسموا دارا اميرائا من رجل والمرأة مقر بذل وأصحابها الثمن فعزلها عنهم على  
حدة ثم ادعت أن زوجها أصدقها اياها واشترتها منه بصد اقلها لم يقبل ذلك منها لانها المساعدهتهم على القسمة  
فقد أقرت انها كانت زوجا عند موته فلا تسمع دعواها اه (قوله على قطعهما) أي قطع الاغصان (قوله به يفتي)  
مقابلها مع ابن رستم عن محمد أنه يجبره (قوله لانه استحق الشجرة بأغصانها) أي على هذه الحالة (قوله  
والا هدم) أي وأرضاه بدفع قيمته هندية عن محيط السرخى (قوله لان قسمة التراضي الخ) ظاهره ان هذا  
الحكم لا يجري في قسمة الجبر وكلام المصنف عام (قوله ومبدا لهما) الاولى واعادة الشركة (قوله ويضمنه القسمة)

اختيار (بني أحدهما) أي أحد الشريكين (بغير إذن الآخر) في عتاقه مشتركتينهما (طلب شريكه رفع بانه قسم) العتاق  
الباقى فيها) ونعمت (والا هدم) البناء وحكم الغرس كذلك بزيادة القسمة تقبل المنقض فله اذ  
كفي عقارا وغيره لان قسمة التراضي مبادلة ويصح فضؤها

انظر ما وجه الضمان (قوله جزم بالقبيل في الاشياء) نقل أبو الهود عن المصنف أنه لم يطبع على هذه الرواية (قوله ولوتها يشا الخ) قال في المنع هي أي المهاياة مائة من الهيشة وهي الحالة الظاهرة للمتهني للشيء وقد تبدل الهمة ألد وتحققه كما في العناية أن كلا منهم يرضى به شاة واحدة ويختارها وأن الشريك الثاني يذبح بالعين على الهيشة التي انتفع بها الشريك الأول وفي عرف الفقهاء هي عبارة عن قسمة المنافع والتياس باباها لانها مبادلة المنفعة بجفها وهي جائزة استصفا قالوا تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم (قوله يسكن هذا بعض الخ) أشار به الى أن التها يوضع بالمكان والزمان (قوله يخدم هذا هذا والآخر الآخر) وكذا لو كانتا جارتين فتهياشا على أن ترضع احدهما ولدا أحدهما وترضع الاخرى ولدا الآخر (قوله في الوجه الستة) هي ستة يجعل المسئلة الأولى بوجهيها مسئلة واحدة وقدين الوجه فيها المصنف في شرحه (قوله يطلب أحدهما) أي وان أبي الآخر (قوله ولا تسطل بموت أحدهما ولا بموتهما) لانه لو انتقض بسوء تأفها الحاكم ولا فائدة في القص ثم الاستئناف هندية (قوله بطلت) قال في الذخيرة ولكل واحد منهما انتقض المهاياة بعد ذرا وبغير عذر قال شيخ الاسلام هذا هو ظاهر الرواية وانما يكون لاحدهما انتقض بعد ذرا وبغير عذر على ظاهر الرواية اذا حصلت المهاياة بغير ارضيها اما اذا حصلت بحكم الحاكم ليس لاحدهما أن ينقض ما لم يصلحها على النقص فاذا حصلت بتراضيها ثم نقضها لا يحتاج الى اعادة مثلها بانها وانما يحتاج الى ما هو أعدل من هذه القسمة وهي القسمة بنص القاضى وليس لواحد منهما ما أن يحدث في منزله بناء أو ينفضه أو يفتح بابا هندية ويحل جواز النقص اذ لم يؤجرها أحدهما والمدة باقية قال في التتارخانية اذ لم تنقض مدة الاجارة فليس للآخر نقض المهاياة تصانته لحق المستأجر اه (قوله ولو اتفقا الخ) اما اذا سلكا عن الطعام فالتقاسم وجوبه عليهم وفي الاستحسان يجب على كل واحد منهما ان يسلم الذي شرط له في المهاياة هندية (قوله بخلاف الكسوة) ظاهره أنهم ما اذا انتقصا على أن كل عبد كسوته على من هو عنده لا يجوز وفيه تفصيل ان لم يبين مقدار ما يجوز قياسا واستحسانا وما اذا بينا أنه معلوم لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا اما الطعام فحاشا لشرائطه على من يخدم وان لم يبين مقداره استحسانا فافاده في الهندية (قوله وما زاد في نوبة أحدهما) أي في التها يوفى الغلة لا في الكسنى قال في الخاتمة وان تهاياشا في الزمان بأن تهاياشا على أن يسكن أحدهما هذه الدارنة وهذا سنة أو يؤجر هذه سنة وهذا سنة فالتها يوفى الكسنى جائز بتراضيها واختلاف في الاجارة فتقال الامام خواهر زاده الظاهر أنه يجوز اذا استوت الغلات فيها وان نصت في نوبة أحدهما يشتركان في الفضل وعليه الفتوى وكذا التها يوفى الدارين أن فعلا بتراضيها وان أبي أحدهما فقال السرخسى الاظهر أن الناضى يجبر على التهاياش الا أنه في الدارين اذا أغلت ما في يد أحدهما أكثر مما أغلت الاخرى لا يرجع أحدهما على صاحبه بشئ وفي الدار الواحدة اذا تهاياشا في الغلة فأغلت في نوبة أحدهما أكثر مما أغلت في نوبة الاخرى يشتركان في الفضل اه (قوله ملتنى) عبارته مع شرحه لله وللف وتجويز في عبد ودار على الكسنى والخدمة للجواز في المختلف في المختلف أولى وكذا في كل مختلف المنفعة ككسنى الدور وزرع الارضين وكه مام ودار اختيار (قوله ولوتها يشا في غلة عبد) هذا متفق على عدم جواز التهاياش فيه لانه لا يأتى الا في زمانين فيسويهم بغيرهما بخلاف التهاياش في خدمة بلربان المساحة فيها (قوله أو في غلة عشرين) عدم الجواز قول الامام لان التهاياش في الخدمة يجوز للضرورة ولا ضرورة في الغلة لانه يمكن قسمة النوبة ولا يجوز لامكان التعادل بينهما (قوله أو تهاياش في غلة بغل) متفق على عدم جوازه (قوله أو بغلين) لا يجوز عنده ويجوز عندهما (قوله أو في ركوب بغل أو بغلين) هما على الخلاف (قوله أو غرة نخبرة أو في لبن شاة) هما لا يجوز التهاياش فيه بالاتفاق لانها أعيان باقية ترد عليها القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهاياش (قوله ثم يبيع كاه) أي للشرى اذ اتمت نوبة المشتري والاولى أن يقول ثم يبيع بطله من شرى كاه بعد مضى نوبته وهذا انما يظهر اذا ظهرت الثمرة وان لم يبدع صلاحها (قوله أو منقوع بالان) الاولى الاتيان بالواو والضمير في ينتفع يرجع الى أحد الثمرتين بكنين المهم (قوله القرامات ان كانت الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وقيل تقسم على قدر الاملاك وقيل على قدر الرؤس ذكره الولولجى (قوله ونساء) قال بعض الفضلاء الواقع في بلادنا أخذ العوارض من النساء على درهمين والذي يظهر أن دخولهن عند اطلاق الطلب اربعين لان المطلق يجري على اطلاقه حتى يرد ما يخصه من أمواله يخص السلطان أخذ العوارض بالرجال فلا يدخلن حوى والظاهر أن المراد بالعوارض

النائب العارضة (قوله فانهقوا على القاء أمتعة) فلو لم يتفقوا على حنطة غيره من الأمتعة فانهقوا على هذه الحنطة أفاذه الزاهدى وذكر بعض الفضلاء ما منه يفهم أنه لا يفتى على الغائب الذى له مال فيها ولم يأذن باللقاء فلو أذن به بأن قال اذا تحققت هذه الحالة فاقوا اعتبارا منه ويجب أن يقيد كلام قارئ الهداية وهو ما ذكره المؤلف اذا قصد حفظ النفس خاصة كما يفهم من تعليقه أما اذا قصد حفظ الامتعة فقط اذا لم يحض على النفس وخشى على الامتعة بأن كان الموضع لا تفرق فيه النفس وتلف فيه الامتعة ففتى على قدر الاموال لا على النفس واذا خشى على النفس والاموال فالتقوا بعد الاتفاق لحفظها ففتى على قدر الاموال والنفس فمن كان غائبا وأذن باللقاء اذا وقع ذلك اعتبر ما له ونفسه ومن كان بنفسه فقط اعتبر نفسه فقط ولم أر هذا التحرير لغيرى ولكن أخذته من التعليل ايجوى وقوله اعتبر ما له ونفسه فيه نظر اذ نفسه لم تنكر في السبينة ثم نقل عن كتب الشافعية يجوز عند هيجان الجور وخوف الضرر ابقاء بعض متاع السبينة في البصر لامة الادعى المحترم ان تعين لدفع الفرق ويحرم القاء العبد والدواب لا مال الروح له واذا قصر في الاقاء حتى حصل الفرق عصي ولم يضمن ويحرم القاء المال بالخوف التلف فان كان مال غيره باذنه لم يضمن والا ضمن اه قال بعض الفضلاء وقواعدا لا تأباه اه (قوله المشترك اذا انهدم الخ) استثنى منه جدار بين يمين خيف سقوطه وعلم أن في تركه ضررا عليهم ولهما وصار فاني أحدهما اعمارة فانه يجبر الا على البناء مع صاحبه وليس هذا كتابا أحدهما المالكين لان الا على من هدم ارضى بدخول الضرر عليه فلا يجبر أما هنا فقد أراد الوصى ادخال الضرر على الصغير فيجبر على أن يرتفع صاحبه قال العلامة ثمر الدين ويجب أن يكون الوقت كمال اليتيم (قوله والا يفتى) أى ولا اجبار وخلفه اذا صار صحرأ أما اذا بقي منه شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معصرا يقال الشريك اعمارة يجبر هذا اذا بقي منه شيء أما اذا انهدم الكل وصار صحرأ لا يجبر وان كان الشريك معصرا يقال له أنفق ويكون دين على الشريك أما الزرع اذا كان بين الشريكين فاني أحدهما أن ينفق به يجبر وفي أدب القاضي لا يجبر ولكن يقال أسقه وأنفق ثم ارجع في حصته بنصف ما أنفق (قوله وله التصرف في ملكه) أن أريد بالملك ما يعم ملك المنفعة مثل الوقف للسكنى أو الاستغلال (قوله وان تضر رجلاه) ترك القول الفصل وهو ان كان الضرر بينا يمنع والا لا وبه يفتى نقله في شرح الوهبانية وفي الفصول اعمادية اتخذ طاحونة في داره لطن ينسج لم يكن يلجأه منه لانه يكون أحبا فلا يتضرر به الجيران وان اتخذها لاجرة يمنع لانه يكون على الدرام ويؤخذ منه انه اذا اتخذها لنفسه وكان كبير العيال لطن دافعا يمنع والمراد بالدوام أن يكون الطن فيها على هيئة المتأجرة للطحن وان جعل في داره اصطبلان جعل حافر الدابة الى حائط داره يمنع وان جعل رأسه البهلا ولوثأدى الجيران بسرقته ليس لهم منعه وقال أبو القاسم يمنع به أخذ مشايخ بلخ وبخارى وصحح القول المفصل النسقي وقال في اعمادية وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى اه وان منع هو الاستحسان قاله الشيخ صالح (قوله وفي الوهبانية وشرحها) الثلاثة الاول من الوهبانية وهو على غير ترتيب المنظومة والرابع والخامس من تصليح العلامة عبد البر والسادس من زيادة المؤلف (قوله وزرع الانسان أوزا) الارز كقفل وقد تضمن رأوه وتشدد الراى وبهضهم يفتح الهمة وبهضهم يحذفها اه من شرح العلامة عبد البر (قوله لو يضرر) هر على أحد الأقوال المتقدمة وابن وهبان فرق بين الارز والشجر بان مدة الاقل قصيرة بخلاف الشجرة ويقتصر في القصيرة ما لا ينفق في الطويلة وردة العلامة عبد البر بان الضرر الحاصل من الشجر وان طالت مدته دون بعض الحاصل بالارز وان قصرت مدته لكثرة الماس في الذوقته في الشجر اه (قوله وحيط) مجرور وبها وبه والاولى جعله مرفوعا مبتدأ وجعله ليس بغير خبره والضمير في له للعائط والمراد بالاهل الشركاء وقوله وحيط واحد أى وضع على الحائط أحد الشركاء جذوعا والحال أنه لا حل عليه أى لم يكن محملا من قبل وفي من قوله فيه بهنى على وقوله ليس بغير أى ليس للشريك الا أن يرفع ما وضع من الجذوع بل يقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت وهذا بخلاف ما اذا أراد أحدهما أن يزدخشا على خشب صاحبه أو يتخذ عليه سقرا أو يفتح كوة أو بابا حيث لا يكون له ذلك الا باذن صاحبه والفرق أنهم استحسنوا اجواز وضع الخشب لانه لو منع عن وضعه بغير اذن شريكه تعطلت منفعة الحائط وربما لا يأذن له شريكه وهذا معدوم في زيادة الخشب وفتح الباب والمكوة أفاذه العلامة في شرحه (قوله وما الشريك الخ) هو نص محمد وأشار الى ترجيحه بتقدمه (قوله أن يعلى حيطه)

ولو خيف الفرق فانهقوا على القاء أمتعة  
فالفرق بعدد الرؤس لانهم لحفظ النفس  
المشترك اذا انهدم فاني أحدهما اعمارة  
ان احتمل القصة لا يجبر وقسم والا يفتى  
آجره ليرجع بما أنفق لو باصر القاضى ولا يفتى  
البناء وقت البناء وله التصرف في الكل في  
وان تضر رجلاه في ظاهر الرواية الكلى في  
الاشباه وفي المجتبى وبه يفتى وفي السراجية  
الفتوى على المنع قال المصنف فقد اختلف  
الاقفاء وينبغي أن يعول على ظاهر الرواية  
انتهى قلت ومترى متفرقات القضاة وفي  
الوهبانية وشرحها  
ولو زرع الانسان أوزا بداره  
فليس يلجأه منه لو يضرر  
وحيط له اهل حيط واحد  
ولا حل فيه قبل ليس بغير  
وما الشريك أن يعلى حيطه



أي الحيط المشترك بينهما (قوله وقيل التعليل جائز) أي مطلقا وقيل ليس له منعه إلا أن يكون شيئا خارجا عن الرسم  
قال العلامة عبد البر يفتي أن يكون ذلك هو المعقد والاطلاق في القولين محمول على هذا التنصيص (قوله  
ومنع قسم) أي ما لا يمكن قسمته كالجسم اه حلي (قوله من الرثم) متعلق بمنع أي هذا امتناع الشرع من  
الترميم اه حلي (قوله فاض موجب) مبتدأ وخبر وبالجملة خبر بمنوع وحذف المضاف والتقدير موجب يعني أن  
القاضي بوجوبه - مره بالاجرة وقد علم أن الضمير في قوله فبعضه مضاف إلى القاضي اه حلي مزيدا (قوله ويتفق  
في المختار) أي في القول المختار وأما هذا البيت أن هذا هو المعقد لما قبله (قوله راض) فاعل يتفق والضمير  
في ياذنه راجع إلى القاضي يعني أن الراضي بالعمارة يتفق باذن القاضي اه حلي (قوله ويمنع نفعاً من أبي) يعني  
أن من أبي العمارة يمنع من الانتفاع قبل أن يخسر اه حلي (قوله وخذ منقفاً) بفتح الفاء اسم مفعول وهذا زيادة  
المؤلف طالع الحلي (قوله بالاذن منه) أي بالاعلام منه لما كمل بالحادثة والاولى بالاذن له من حاكم لأن اعلام الحاكم  
لا يقتضي الاذن منه لكنه هو المراد يعني أنه إذا اتفق باذن الحاكم أخذ من شريكه ما أنفق وان اتفق بغير اذنه  
أخذ منه قيمة البناء انتهى (قوله ان لا) بكسر هـ زنة ان الشرطية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (كتاب المزارعة) •

وتسمى الخابرة والمخاطلة ويسمونها أهل العراق القراح (قوله مناسبتها ظاهرة) قال السيد الجوى المناسبة بين  
العكسيتين أن المزارعة شرعت لتجصيل منفعة الملك وهي البناء كما أن القسمة شرعت لذلك لأن القسمة أعم  
لأنها تجرى في العقار وغيره والمزارعة تختص بالأراضي فإذا أخرجها عن القسمة أو أن خارجها تقع فيه القسمة  
أو أنها بعد القسمة للأرض يحتاج إليها اه (قوله هي أجرة مفاعلة من الزرع) ذكر في البدائع أن المفاعلة هنا  
على بابم بالان الفاعل هنا من اثنين لأن الزرع هو الانبات لغيره وشرعا والانبات المفقور من العبد هو التسبب  
في حصول النبات وفعل التسبب وجد من كل واحد منهم - إلا أن التسبب من أحدهما بالعمل ومن الآخر  
بالتسكين من العمل باعطاء الآلات التي لا يحصل العمل بدونها وإعادة فمكان كل واحد منهما من حرا حقيقته  
لوجود فعل الزرع منه بطريق التسبب إلا أنه اختص العامل بهذا الاسم في العرف كالدابة اه أي في إطلاقها  
على ذوات الأربع أو يقال ان المفاعلة قد تستعمل فيما لا يوجد الفعل فيه الا من واحد كالدابة والواحدة والمخالطة  
وقال السيد الجوى يتم المفاعلة في الغالب تجرى بين اثنين كالمقاتلة والمناظرة وهذه صفة الفعل يوجد من  
واحد فعمل أن المراد بها العقد فانه يجري بين اثنين وهي كالمضاربة فانه يراد بها العقد الذي يجري بين رب المال  
والعامل لاحقيقة الضرب فان الضرب يوجد من المضارب لا من ماله اه (قوله وأركانها أربعة الخ) وحكمها  
في الحال ملك منفعة الأرض والزرع وصفتها أنها لازمة من قبل من لا بذله فلا يملك الفسخ إلا بعد زرع غير لازمة  
من قبل الآخر قبل انشاء البذر وتلزم به (قوله ولا تصح عند الامام) يعني أن أفاضة قال في الهداية وإذا  
فسدت عنده فان سقى الأرض وكرهه أو لم يخرج شيء فلا أجر له لانه في معنى اجارة فاسدة وهذا إذا كان  
البذر من قبل صاحب الأرض وان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الأرض والخارج في الوجهين  
إسحاب البذر لانه عام ملكه وللآخر الاجر كما فصلنا اه حلي وانما حكم الامام بفسادها الحديث رافع بن  
خديج أنه عليه السلام نهى عن المزارعة وهي مزارعة الأرض على الثلث أو الربع من الخبز وهو الاكثار  
لما لحقه الخبز وهو الأرض الرخوة اه درر ولانه استجار ببعض ما يخرج من عمله فكان في معنى قسمة  
الطمان زبلي والتقسيم بالثلث أو الربع ليسان محل النزاع لانه لم يبين أصلاً أو عين دواهم مع ما كانت  
فاسدة بالاجماع عنابة وخبر يروى من صدق وخبر كصاحب اه عزى زاده (قوله للمحاجة) قال  
في الدرر والفتوى على قوله - ماله عليه السلام دفع فضيل خبير إلى أهلها معاملة وأرضها مزارعة على  
نصف ما يخرج من غروزرع وعليه عمل المحاجة والتأخير إلى يومنا هذا وبشبهه خبر الواحد والقياس  
اه والجواب من الامام أن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المزارعة  
والصلح دليل أنه عليه الصلاة والسلام لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبيها وفزع الامام مسائل المزارعة  
على قول من يجوزها لعله أن الناس لا يأخذون بقوله خاتمة (قوله صلاحية الأرض للزرع) حتى لو كانت  
مصلحة أو نرة لا يجوز العقد وأما إذا كانت مصلحة للمزارعة في المدة لكن لا يجوز نزعها وقت العقد به أرض

وقيل التعليل جائز فيمنع  
ومنع قسم عند منع مشاركة  
من الرثم فاض موجب  
ويتفق في المختار راض باذنه  
ويمنع نفعاً من أبي قبل يخص  
ويخذ منقفاً بالاذن منه لما كمل  
ويخذ قيمة ان لا وهذا المأثور  
• (كتاب المزارعة) •

مناسبتها ظاهرة (هي) أجرة مفاعلة من الزرع  
وشرعا (عقد على الزرع ببعض الخارج)  
وأركانها أربعة أرض وبذر وعمل وقصر (ولا  
تصح عند الامام) لانها كقسمة الطمان  
(وعندهما تصح وبه يفتي) للمحاجة وقياساً  
على المضاربة (بشرط) ثمانية (صلاحية  
الأرض للزرع)

من انقطاع الماء وزمان الشتاء ونحوه من العوارض التي هي على شرف الزوال في المدة يجوز من ارضها ولا بد  
 أن تكون معلومة فان كانت مجهولة لا تصح المزارعة لانها تؤدى الى المنازعة فلورفع الارض مزارعة على أن  
 ما يزرع فيها حنطة فكذا وما يزرع فيها شعير فكذا عند العقد لان المزرع فيه مجهول وكذلك لو قال على  
 أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير الا أن التصبص على التبويض تنصبص على التجهيل هندية (قوله وأهلية  
 العقادين) بأن يكون عاقلا فلا تصح مزارعة المجنون والصبي الذي لا يعقل المزارعة وأما البلوغ والحزنية فليس  
 بشرط فيها تصح مزارعة الصبي المأدون والعبد كذلك وأما الاسلام فليس بشرط فزارعة المرتدة نافذة للعالم  
 عندهما (قوله وذكر المدة) بمعنى أنها لا تصح المزارعة الا ببيان المدة لتفاوت وقت انتهاء الزراعة حتى لو كان  
 في موضع لا يتفاوت يجوز من غير بيان المدة وتكون على أول زرع يخرج كذا في البدائع وفي الزيلعي لانها عقد  
 على منافع الارض أو العامل وهي تعرف بالمدة وبشرط أن تكون المدة قدر ما يتمكن فيها من الزراعة أو أكثر  
 وعن محمد بن سلة لا يشترط بيان المدة ويقع على سنة واحدة (قوله وقيل في بلادنا الخ) ظاهر البدائع أنه ليس  
 قولنا متقلا وانما هو تفصيل في بيان المدة (قوله وذكر رب البذر) لان البذر ان كان من قبل صاحب الارض  
 كانت المزارعة استعجار للعامل وان كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استعجار للارض  
 فكان المدة قد عاينها ولا بد من ذكره وأحكامها تختلف أيضا فان العقد في حق من لا يذرمه يكون لازما  
 في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازما قبل القاء البذر (قوله وقيل يحكم العرف) هو قول أبي  
 بكر البخاري فانه قال يحكم العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل أو من قبل صاحب الارض  
 يعتبر عرفهم ويجعل على من كان البذر عليه في عرفهم ان كان عرفهم مستقرا وان كان مشتركا لانصح المزارعة اه  
 (قوله وذكر جنسه) لان الاجرة منه ولا بد من بيان جنس الاجرة زيلعي أي ان كان البذر من قبل العامل وان  
 كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان حق المزارعة لا يتأكد عليه قبل القاء البذر وعند القائه يصير الاجرة  
 معلوما والاعلام عند التأكد يكون بمنزلة الاعلام وقت العقد (قوله وذكر قسط العامل الآخر) المراد به من لا  
 يذرم من جهته لانه اجرة عمله وأرضه فلا بد أن يكون معلوما زيلعي وعبارة الهندية ومنها بيان التصبص على وجه  
 لا يقطع الشركة في الخارج هكذا في محيط السرخسي فان بيننا نصيب أحدهما يتظران بيننا نصيب من لا يذرم  
 جهته جازت المزارعة قياسا واستحسانا وان بيننا نصيب من كان من جهته جازت المزارعة استحسانا اه  
 خلاصة (قوله وبشرط التخلية بين الارض) وهو أن يوجد من صاحب الارض التخلية بين الارض والعامل  
 حتى لو شرط العمل على رب الارض لا تصح المزارعة لانعدام التخلية وكذا اذا شرط عملهما جبا بدائع والتخلية  
 أن يقول رب الارض للعامل سلط البك الارض ومن شروط التخلية أن تكون الارض خالية عنه عند العقد فان  
 كان فيها زرع قد ثبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة وان كان فيها زرع قد أدرك لا يجوز  
 لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج الى العمل فيه عذر تجوزها معاملة كذا في الخبائصة (قوله ولومع البذر)  
 أي من رب الارض وليس في ذكره كبير فائدة (قوله وبشرط الشركة في الخارج) قال في الهندية وأما ما يرجع  
 الى الخارج عن المزارعة أي من الشروط فانواع منها أن يكون مذكورا في العقد فلو سكت عنه فسد العقد  
 ومنها أن يكون لهما حتى لو شرط أن يكون الخارج لاحدهما لا يصح العقد ومنها أن تكون حصة كل واحد  
 من المزارعين بعض الخارج حتى لو شرط أن تكون من غيره لا يصح العقد لان معنى الشركة لازم لهذا العقد  
 وكل شرط يكون قاطعا للشركة يكون مفسدا للعقد ومنها أن يكون ذلك البعض من الخارج معلوم القدر  
 من النصف والثالث والربع ونحوه ومنها أن يكون جزأتهما من الجلة حتى لو شرط لاحدهما اقتران معلومة  
 لا يصح العقد وكذا اذا ذكر جزأتهما بشرط زيادة أفضرة معلومة لا تصح المزارعة وعلى هذا اذا شرط لاحدهما  
 البذر نفسه وأن يكون الباقي بينهما لا تصح المزارعة بل جواز أن لا يخرج الارض الا قدر البذر اه (قوله  
 لاحدهما) بأن شرط له عشر وما بقي بينهما (قوله أو رفع رب البذر) بصيغة المصدر مفعول فاعل محذوف تقديره  
 شرط (قوله وتصنيف) راجع الى المسائل الأربع وانما بطلت في هذه الصور لانها قد تؤدى الى قطع الشركة  
 في الخارج فانه يحتمل أن لا يخرج الارض الا ما ذكر (قوله بعد دفعه) الاولى حذفه ليم (قوله كما هو مقتضى  
 العقد) لانه تمام ملكه من (قوله أول تعرض للتبن) قال الشيخ عبد البر عن البدائع وجهه ان هذا لا يخلو من

وأهلية العقادين وذكر المدة أي مدة  
 متعارفة قد فسدها لا يتمكن فيها منها وما  
 لا بد من اليأس أحدهما غالبا وقيل في بلادنا  
 تصح ببيان مدة ويقع على أول زرع واحد  
 وعليه التوى مجتبي وبزازية وأقوى المصنف  
 (و) ذكر (رب البذر) وقيل يحكم العرف  
 (و) ذكر (جنسه) لا قدره لعله بالاعلام  
 الارض وبشرطه في الاختيار (و) ذكر (قسط)  
 العامل (الآخر) ولو يباحظ رب البذر وسكتا  
 عن حظ العامل جاز استحسانا (و) بشرط  
 (التخلية بين الارض) ولومع البذر (والعامل  
 و) بشرط (الشركة في الخارج) ثم قرع  
 على الاخير بقوله (فتبطل ان شرط لاحدهما  
 قدران مسجاة أو ما يخرج من موضع معين أو  
 وقع رب البذر بذر أو رفع الخراج الموقوف  
 وتصيب الباقي) بعد دفعه (بجفاف) بشرط  
 (خراج المفاسدة) كذا في الأربع (أو) شرط  
 (رفع الخراج للارض أو لاحدهما) لا مشاع  
 (رفع الخراج) (أو) شرط (التبن  
 فلا يؤدى الى قطع الشركة) (أو) شرط  
 لاحدهما أو الحب للآخر أي تبطل اقطع  
 الشركة فيما هو المقصود (أو) شرط  
 (تصنيف الحب والتبن) غير رب البذر لانه  
 خلاف مقتضى العقد (أو) شرط (تصنيف  
 التبن والحب لاحدهما) اقطع الشركة في  
 المقصود (و) ان شرط تصيب الحب والتبن  
 لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد (أو) لم  
 يترش للتبن محض (و) حصة التبن رب البذر  
 وقيل بينهما ما للحب كذا في المصنف تبعا  
 لصدور وغيره لكن اعتمد صاحب الملتقى الثاني  
 حيث قدمه فقال والتبن بينهما وقيل لرب  
 البذر

ثلاثة أوجه إما أن يشترط أن يكون التبن بينهما أو يستكافئه أو يشترط أن يكون لاحدهما دون الآخر فان  
 شرطاً أن يكون بينهما فلا شك أنه يجوز لأنه شرط يقزعه عن العقد لأن الشركة في الخارج من معنى العقد  
 وان استكافئه بنفسه عند أبي يوسف ولا يفد عند محمد ويكون بينهما وان شرط لصاحب البذر جاز ويكون له  
 لأن صاحب البذر يستحقه من غير شرط لكونه غنماً له فالتشرط لا يزيد الاتاكيد وان شرطاً مان لا يذرم  
 قبله فهو بمنزلة شرط كون الحب له وذلك هذا (قوله قلت وفي شرح الوهبانية) أقول الذي يقتضيه  
 الفقه أن يكون التبن بينهما على حسب نصيب كل منهما الا اذا كان العرف جارياً بشئ ولم يشترط خلافه لأن  
 الشركة في الخارج تتم التبن والحب فتكون التبن بينهما كالحب أعديل بما في شرح الوهبانية عن الفقيه بلا شرط  
 أو عرف وبنيده هذا ما في العناية من قوله اعتبار العرف فيما لم ينص عليه المتعاقدان فان العرف عندهم  
 أن الحب والتبن يكون بينهما نصفين وتحكيم العرف عند الاشتباه واجب اه وعلى هذا يعمل ما في شرح الوهبانية  
 عن الفقيه في صورة المزارع بالرابع انما لا يستحق من التبن شيئاً عند شرط أو عرف وفي صورة المزارع بالثلاث انما  
 يستحق النصف من التبن عند شرط أو عرف وبهذا التقرير زال الاشكال والحمد لله على كل حال كذا حققه السيد  
 المرشدي اه حلي ويدل عليه قول البدائع المختار في زمانها جواب نجيم الاثمة البخاري أنه لا شيء لله زارع  
 بالرابع من التبن لكان العرف اه (قوله وكذا صحت لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه  
 الصحة أن البقرة آلة العمل فصار كالواستأجر خياط الخياط (قوله أو الأرض له والباقي للآخر) وجه  
 الجواز أنه استجار الأرض ببعض معلوم من الخارج وهو جائز عندهما (قوله أو العمل له والباقي للآخر) وجه  
 الجواز أن رب الأرض استأجر المزارع للعمل بالآلة رب الأرض فصار كالواستأجر خياط الخياط بآلته (قوله  
 لو كان الأرض والبقر للبذر) بطلانها في هذه الصورة ظاهر الرأية وعن أبي يوسف الجواز والفتوى على ظاهر  
 الرواية لعدم التجانس بين نفع البقر والأرض لأن منفعة الأرض للنبات ومنفعة البقر للشق فلا يكون  
 البقر تبعاً فكذا صاحب البذر استأجر الأرض واشترط البقر على صاحب الأرض مفسد للأجرة (قوله  
 أو البقر والبذر له) لأنه لا يجوز اشتراط أحدهما على واحد فكذلك عند الاجتماع ولأن الأرض لا يمكن جعلها  
 تبعاً للعمل لاختلاف المنافع فقد دلت المزارعة (قوله أو البقر) قال ابن وهبان لا رواية فيها والقياس فسادها  
 (قوله أو البذر له والباقي للآخر) وجه البطلان فيها أن العامل أجبر لا يمكن أن يحمل الأرض تبعاً لاختلاف  
 منفعتها ما فصار نظير البقر والأرض من واحد (قوله فهي ثلاثة) لأن الأرض إما أن تكون مع البذر  
 أو البقر أو العمل والباقيان من الآخر قال المصنف والاول جائز دون الآخرين إذا لم ينسب بين الأرض  
 والعمل وكذا بين البقر والأرض وانما لم يرد بهما أربعة بزيادة صورة البذر والبقر من واحد والآخران من  
 الآخر لتكررها مع صورة ما إذا كان الأرض والعمل لو احدهما لا يحال فيكون البذر والبقر من الآخر ولو  
 اشتركا أربعة على أن كل واحد منهم يقوم بواحد لا يجوز وقد منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الوهبانية  
 وشرحها (قوله فالخارج على الشرط) لصحة الالتزام اه منع (قوله ولا شيء للعامل أن يخرج شيئاً) لأن  
 استحقاقه بالشركة في الخارج ولا خارج (قوله في الصيغة) مفهومه بأنه قرياً (قوله فلا يجبر قبل التسانه) لأنه  
 لا يمكنه المضي إلا بتلاف ما له وهو القاء البذر على الأرض ولا يدري هل يخرج أم لا فصار نظير ما لو استأجره ليهدم  
 داره ثم امتنع منع (قوله أجرة من عمل) أي أن كان البذر من رب الأرض (قوله أو أرضه) أي أن كان البذر من  
 العامل (قوله ولا يزداد على الشرط) لأرضه (قوله ولو امتنع رب الأرض) أي وكان البذر من جهته ولا فيجبر  
 على المضي كما تقدم (قوله إذ لا قيمة للمنافع) قال في المنع لأن عمله غاية تقوم بالعمد وقد قومه يجوز من الخارج  
 ولا خارج اه (قوله وبسترضى ديانته) أي يلزمه ما ذكره قبلاً بينه وبين الله تعالى منع (قوله لغرضه) أي لأنه صار  
 مفروضاً في عمله من جهة رب الأرض بالعقد (قوله وتفسخ المزارعة بدين مخرج إلى بيعها) بأن كان الدين  
 فلا حلاً لقضائه إلا من ثمن هذه الأرض فانما تفسخ إذا أمكن التفسخ بأن كان قبل الزراعة أو بعدها إذا أغر الزرع  
 وبلغ مبلغ الحصاد فيبيع القاضى الأرض بدينه أو لا ثم يفسخ المزارعة ولا تفسخ بنفس العذر وان لم يكن  
 التفسخ بأن كان الزرع لم يدرك ولم يبلغ مبلغ الحصاد لا تباع في الدين ولا تفسخ إلى أن يدرك ويطلق من السجين ان  
 كان محبوساً إلى غاية الادراك لأن الحبس جزء الماطل وأنه غير ماطل قبل الادراك لكونه موعداً ببيع الأرض

قلت وفي شرح الوهبانية عن الفقيه المزارع  
 بالرابع لا يستحق من التبن شيئاً وبالثلث يستحق  
 النصف (و) كذا صحت (لو كان الأرض والبذر  
 للبذر والبقر والعمل للآخر) وجه  
 والباقي للآخر والعمل له والباقي للآخر  
 وهذه الثلاثة جائزة (وبطلت) في أربعة أوجه  
 (لو كان الأرض والبذر للبذر والبقر والبذر  
 له والآخران للآخر) وجه بالتقسيم العقلي سبعة  
 والباقي للآخر (قوله) أي بالتقسيم العقلي سبعة  
 أوجه لأنه إذا كان من أحدهما واحد  
 والثلاثة من الآخر فهي أربعة وإذا كان من  
 أحدهما اثنان والثلاثة من الآخر فهي ثلاثة  
 وحتى دخل ثالثاً فثلاثة فثلاثة (وإذا  
 صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل  
 لأن لم يخرج شيئاً) في الصيغة (ويجبر من أبي  
 على المضي الرب البذر فلا يجبر قبل التسانه)  
 وبهده يجبر درر (ومضى فدت فالخارج الرب  
 البذر) لأنه غنماً ملكه (و) يكون (لآخر  
 أجرة من عمل أو أرضه ولا يزداد على الشرط)  
 بالغاً ما بلغ منه محمد (وان لم يخرج شيئاً) في  
 الفاسدة (فان كان البذر من قبل العامل فعليه  
 أجرة من الأرض والبقر وان كان من قبل رب  
 الأرض فعليه أجرة من العمل العامل) حاوي (ولو  
 امتنع رب الأرض من المضي فيها وقد كرب  
 العامل) في الأرض (فلا شيء له) لكرابه  
 (حكما) أي في القضاء إذ لا قيمة للمنافع  
 (وبسترضى ديانته) فبني بأن يوفيه أجرة من  
 لغرضه (وتفسخ المزارعة بدين مخرج إلى بيعها  
 إذا لم ينبت الزرع) لكن يجب أن يسترضى  
 المزارع ديانته إذا عمل) كما ترى

شراها والممنوع وهذا إذا أدرك الزرع برز في الحبوب ثانياً يبيع أرضه وبوذي دينه بنفسه والافبيع عليه  
القاضي وتسمح بمرض العامل لانه يجهز من العمل وتفسخ بالفسخ الصريح كالفسخ والا فانه وباشناع رب  
البذر عن المضي في العقد وبالجزر على المأذون اذا دفع الارض والبذر من زراعة وبانقضاء مدة المزارعة وموت  
صاحب الارض سواء مات قبل الزراعة أو بعد ها أدرك الزرع أم لا وموت المزارع قبل الزراعة أو بعد ها بلغ  
الزرع حد الحصاد أو لم يبلغ هندية عن البدائع وهذا لا يشاقق أنها تبقى يد الموارث بعد موت المورث الذي هو  
أحد العاقدين وفهم منه أن فسخها بعد الدارين في صورتين الأولى قبل الزراعة الثانية إذا أغمر وبلغ مبلغ الحصاد  
أما بعد الزرع وهو القاء الحب قبل مبلغ الحصاد فلا تباع إلى آخر ما ذكره وقول المصنف اذ لم يثبت الزرع  
هو إحدى روايتين ووجهها أنه ليس لصاحب البذر عين مال قائم لان القاء البذر راسخ لال والمستهلك ليس بمال  
فاذا لم يكن له عين مال فيها تباع في الحال للدين وقبل لا تباع حتى يستحصل لان البذر ليس باستهلاك وانما هو  
استئثار فليست أملاً (تنبيه) ذكر في فتاوى الفضلي رحمه الله تعالى اذا دفع الارض من زراعة ثم باعها قبل أن يزرع  
المزارع فهذا على وجهين الأول أن يكون البذر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه لا يشتري أن يمنع المزارع  
من الزراعة ثم ان لم يكن المزارع شرع في العمل ولم يمل شيئاً من اعمال المزارعة لانتفى في الحصة والمداينة  
وان كان عمل بعض الاعمال فهو حفر الانهار واصلاح المسناة فكذلك حكم ولكن يبقى رب الارض بأن يرضى  
المزارع ديانة الوجه الثاني أن يكون البذر من قبل المزارع وحققنا ليس للمشتري أن يمنع المزارع عن العمل اه  
ملخصاً (قوله فعلى العامل أجر مثل نصيبه من الارض) فان كان له الثلث من الخارج فعليه ثلث أجر مثل الارض  
والنقطة عليه ما في هذه الصورة كما في الدرر (قوله بخلاف ما لو مات أحد هما قبل ادراك الزرع) الحاصل أنه  
أما أن يموت أحد هما قبل انقضاء المدة وحينئذ يترك الزرع إلى أن يستحصل ولا يجب على المزارع شيء لا تشا  
أبقينا عقد الاجارة هنا استحقاقاً لبقاء مدة الاجارة فامكن استمرار العامل أو واريته على ما كان من العمل  
وأما أن يكون بعد انقضاء المدة فينتد لا يمكن استمرار العامل أو واريته على ما كان لا نقضاء المدة فتعين  
بجواب أجر المثل بقاءه وكان العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانه ار عليها الانه كانت على العامل  
بقضاء العقد لانه مستأجر في المدة فاذا مضت المدة انتهى العقد فوجب عليه اموتته على قدر ملكهما لانه مال  
مشترك بينهما (قوله حيث يكون الكل) أي من العمل ونقطة الزرع وموتة الحفظ وكري الانه ار افاده صاحب  
التبيين وهذا موضوع آخر سيأتي الكلام عليه (قوله بنفسه وبشره) الضمير ان الى المزارع (قوله لنشرته  
فيه) أي في الخارج قال في المنع لانه عمل في شيء هو فيه شريك (قوله لا شراطة الاعارة في المزارعة) أي أحد  
المتعاقدين وهو رب الارض لانه اشترط على العامل اعارة بشره (قوله مطلقاً) أي سواء احتج البها قبل  
اتهاء الزرع أو بعده اه حلي (قوله كنفقة بذر) أي بذره في الارض ووجه الى موضع القائه (قوله فاذا انتهى بقي  
مالا مشتركا) قال في المنع وأما وجوب نفقة الحصاد والافاع والدياسة والتدبيرة عليها مطلقاً لان عقد المزارعة  
يوجب على العامل عمل يحتاج الى اتهاء الزرع ليزداد الزرع بذلك فينتهي وجوب العمل عليه بقاء الزرع  
لحصول المقصود فيبقى بعد ذلك مالا مشتركاً بينهما فوجب موته عليهم اه (قوله وحمل عليه) أي على ما قبل  
مضي المدة (قوله أصل صدر الشريعة) هو كل عمل قبل الادراك فهو على العامل قال المصنف انه محمول على  
مالا إذا كان قبل مضي مدة الزراعة ليصوب بقاء العقد واستحقاق العمل على العامل اذ لو مضت فلا عقد  
ولا استحقاق اه (قوله فان شرطاه) أي العمل والمراد بالعامل المزارع ولو قال فان شرطاه العمل بعد الانتهاء  
على المزارع فسدت لكان أوسع وعلة الفساد انه شرط لا يقتضيه العقد (قوله بخلاف ما لو مات رب الارض  
والزرع بقل) والبذر من قبل المزارع قبل أن يستحصل فلا استحقاق أن يبقى العقد الى أن يستحصل الزرع وكان  
لو وثق رب الارض خبارات ثلاث ان شاءوا فلعوا الزرع ويحكمون المقلوع بينهم وان شاءوا أنفقوا على الزرع  
بأمر القاضي حتى يرجعوا على المزارع بجميع النفقة مقدراً بالحصة وان شاءوا غرموا حصة المزارع من الزرع  
والزرع لهم وان مات رب الارض قبل الزراعة انتقضت المزارعة واذا مات بعد ها قبل التبنات ففيه اختلاف  
المشايع ولو مات المزارع والبذر منه قبل أن يستحصل الزرع فقال ورثته نحن فعمل فيها على حالها فلهم ذلك  
لانهم قائمون مقام الميت ولا أجر لهم في العمل أي ولا أجر عليهم أي للارض فان قالوا لا نعمل لا يجبرون ويشال

أما اذا ثبت ولم يستحصل لم تباع الارض اتعاق  
من المزارع حتى لو أجاز جاز (فان مضت  
المدة قبل ادراك الزرع فعلى العامل أجر  
مثل نصيبه من الارض الى ادراكه) أي  
الزرع ~~كما في الاجارة بخلاف ما لو مات~~  
أحد هما قبل ادراك الزرع حيث يكون الكل  
على العامل أو واريته ابقاء العقد استحقاقاً  
سجى (دفع) رجل (أرضه الى آخره) أن  
يزرعها بنفسه وبشره والبذر بينهما نصفان  
والخارج بينهما كذلك فعلا على هذا فاما زراعة  
فاسدة ويكون الخارج بينهما نصفين وليس  
للعامل على رب الارض أجر لانه لم يزرع  
(و) العامل (يجب عليه نصف أجر البذر  
لصاحبها) الفساد للعقد (وكذا لو كان البذر  
قضاء من أحدهما وثلثه من الآخر والزرع  
بينهما) نصفين أو (على قدر بذرهما) فهو فاسدة  
أي لا شراطة الاعارة في المزارعة عادية  
(و) اعلم أن (نفقة الزرع) مطلقاً بعد مضي  
مدة المزارعة (عليها بقدر الحصة) وأما  
قبل مضى فكل عمل قبل انتهاء الزرع كنفقة  
بذره ونقطة حفظ وكري ثم سر على العامل ولو  
بلا شرط فاذا انتهى بقي مالا مشتركاً بينهما  
فوجب عليه ما موته كصاحب ودباس كذا شرطه  
انحصر وحمل عليه أصل صدر الشريعة  
فان شرطاه على رب الارض (بخلاف ما لو  
مات رب الارض والزرع بقل فان العمل  
فيه جميعاً على العامل أو واريته)

له صاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو أعطهم قيمة حصتهم من الزرع أو أنفق على حصتهم  
وتكون نفقتك في حصتهم يخرج الارض اهندية مختصرا قال الحلبي قوله بخلاف مرتبة بقوله ونفقة الزرع  
عليهم ما بالحبس (قوله كما ترى) أي من قوله بخلاف ما لومات أحدهما (قوله ونفق) أي تذريره طاله عبد البر  
وقيل الذئف الحل الى منزل رب الارض (قوله على العامل) أما شرطه على رب المال ففسد اتفاقا فاهم لمتى اعدم  
التعارف درممتي وفي المنع عن الخمانية مانصه وعن أبي يوسف رحمه الله في النواذر لا يفيد أي اشتراط العمل  
على العامل لكن اذا لم يشترط يكون عليهما وان شرط الزرع بحكم العرف وهو كالأشترى حسب سابق المصنف  
لا يجب على البائع أن يجعله الى منزل المشتري وان شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط الحداد على العامل  
في الماملة يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلة انه ما قال هذا كانه يكون  
للعامل شرط عليه أم لا بحكم العرف قال الدررسي هذا هو الصحيح في ديارنا أيضا اه (قوله بلاصنعه) بيان  
لانه لا لا في عباراتهم لا يكون الا بغير الصنع (قوله فلا تصح به الكفالة) سواء كان البذر من صاحب الارض  
او من العامل (قوله نعم لو كذله) أي لو كذل له رجل عن صاحبه بحصته (قوله صححت المزارعة والكفالة) لان الكفالة  
اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك (قوله والا فسدت المزارعة) لانه لا يلائم عقد هالان دين  
الاستهلاك لادين لا يجب بهد المزارعة اه (قوله كارتك الخ) بيان لكيفية الضمان عند ترك السقي (قوله آخر الاكار  
السقي) أي فليس الزرع وهذه من جزئيات التفسير في السقي الذي ذكره المصنف (قوله شرط عليه الحصاد الخ)  
هذا بناء على ما اختاره أئمة بلخ من صحة اشتراط هذه الاعمال على المزارع محبط (قوله ترك حفظ الزرع الخ) هذا  
اذا لم يدرك الزرع فما اذا ادرك فلا ضمان على المزارع بترك الحفظ هندية من الذخيرة وسأني آخر الكتاب أنه  
على العامل لا عرف (قوله حتى أكله كاه) التقييد بكاه اتناقي فيما يظهر ويحتمل انه انما قيد به لانه لم يأكله  
كله يعط رب الارض نصيبه من الباقي ويحسب الهالك من نصيب العامل (قوله وجب ذلك) وثلها لو دفعها  
له سنة فزرعها سنة أخرى قالوا ان كانت العادة في تلك القرية أنهم يزرعون مرة بعد أخرى من غير تجديد العقد  
جاز وكان للخارج بينهم على ما شرط في العقد فقامضي قال الزاهد اسمعيل وعندى ان كانت الارض معدة  
لدفعها مزارعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند أهل ذلك الموضع ولا يختلف فزرعها جاز استصحابا  
وان لم تكن الارض معدة فله فزرعها مزارعة أو لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند أهل ذلك الموضع بل  
كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون المزارع غاصبا وانما ينظر الى العادة اذا لم يعلم أنه زرعه اغصبا بأن أخبر المزارع  
عند الزرع انه يزرعها لنفسه لا على المزارعة أو كان الرجل من لا يأخذ الارض مزارعة ويألف من ذلك يكون  
غاصبا ويكون الخارج له وعليه نفعه ان الارض وكذا لو أخبر بعد مزارع وقال زرعتها اغصبا كان القول قوله  
لانه يتكرر استحقاق شيء من الخارج اقبيره هندية عن الخمانية (قوله حرث) أي زرع والظاهر أن موضوع هذه في  
زرع مشترك بالامارة فان حكمها ذكره المصنف بقوله واذا قصر الخ وذكره المؤلف بقوله آخر الاكار السقي وعليه  
ينظر ما وجه ضمانه ولما لا لم يؤمر الشريك أن يسقي هه على قدر حصته أو يقتسمه من أبي السقي فقد رضى باذخال  
الضرر على نفسه فلتحذر (قوله ثم زرعهما رب الارض) أي يذر من قبله قال محمد في الاصل اذا تولى رب الارض  
المزارعة بنفسه قاما أن يتولى بأمر المزارع فان كان على وجه الاستعانة يكون الخارج على ما شرطوا واطلق  
في الجواب فتشمل ما اذا قال رب الارض وقت المزارعة أو زرعهما لنفسه أو لم يقبله قال شيخ الاسلام الجواب  
على ما اطلق محمد صحيح وان كان المزارع استأجر رب الارض بدراهم معلومة ليعمل عن المزارعة فلا جازة باطله  
والمزارعة على حالها وان كان المزارع دفعها اليه باطلا فمزارعة الثانية باطله والمزارعة الاولى  
على حالها واذا تولى الارض بغير أمر المزارع والبذر من جهة رب الارض فانه يصير ناقضا للمزارعة وقسمه في  
الهندية (قوله جازان البذر من المستأجر) وان كان من جانب الآخر لا يجوز قال بعضهم هذا قول محمد الاول  
أما على قوله الا تخر لا يجوز دفع الارض الى الآخر مزارعة سواء كان البذر من قبل المستأجر أو من قبل المؤجر  
هندية مختصرا عن الذخيرة ونقل المصنف أن الاصح القول الثاني ولم يبين الله لعدم الجواز على القول الاول  
فيما اذا كان البذر من الآخر وكأنه لان الارض ملكه والبذر ما كد وقد عمل وانتفع بها فيكون الخارج له وقد عملت  
أن الاصح عدم الجواز مطلقا كالمعاملة فاحمد حكمهما ثم بعد رقي ذلك رأيت المحشى الحلبي قال اذ لو كان من

والعقد وجب على العامل ثم لا يحتاج اليه  
الى انتهاء الزرع كما زولومات قبل البذر  
بطلت ولا ينبغي تكراره كما ترى وكذا الوضعت  
بدين بموجب مجتبي (وصح اشتراط العمل)  
كما دوديان ونصف على العامل (عند  
الثاني للعامل وهو الاصح) وعابه القوي  
المتقى (القلة في المزارعة معاقلة) ولو فاسدة  
(أمانة في يد المزارع) ثم فرع عليه بقوله  
(فلا ضمان عليه لو هلك) القلة في يده بلا  
صنعه فلا تصح به الكفالة نعم لو كذله بحصته  
ان استكملها صححت المزارعة والكفالة ان لم  
تكن على وجه الشرط والا فسدت المزارعة  
خاتمة (ومثله) في الحسنة (المعاملة) أي  
المساواة فان حصته الدهقان في يد العامل  
أمانة واذا قصر المزارع في سقي الارض حتى  
هلك الزرع (بهم ذلك) يب (لم يضمن) المزارع  
(في) المزارعة (القاسدة ويضمن في الصيغة)  
فوجب العمل عليه فيها كما ترى وهي في يده  
أمانة فيضمن بالتقصير في السرا جبة كارتك  
السقي عما احتج به في ضمن وقت ما ترك السقي  
ففيه ما ينافي الارض وان لم يكن للزرع قيمة  
قومت الارض مزرعة وغير مزرعة  
فيضمن فضل ما بينهما فروع آخر الاكار  
السقي ان تأخيرها معناد الا يضمن والاضمن  
شرط عليه الحصاد فتفاضل حتى ذلك ضمن  
الا أن يؤخر تأخيرها معنادا ترك حفظ الزرع  
حتى أكله الدواب ضمن وان لم يرد الجراد  
حتى أكله كله ان أمه من طرده ضمن  
والالا بزارية زرع ارض رجل بلا أمره  
طالبه بحصة الارض فان كان العرف جرى  
في تلك القرية بالنصف أو بالثلث ونحوه وجب  
ذلك حرث بين رجلين أي أحدهما أن يسقيه  
أجبر ولو فسد قبل رفعه للمالك لا ضمان عليه  
وان رفع الى القاضي وأمره بذلك ثم امتنع  
ضمن جواهر الفتاوى شرط البذر على  
المزارع ثم زرعهما رب الارض ان على وجه  
الاعانة فمزارعة والا فسد لها دفع الارض  
المستأجر من الآخر مزارعة جازان البذر  
من المستأجر ومعاملة لم يجز

المؤجر مع أن الأرض والعمل منه لم يبق من المستأجر شيء فبقي مفهوم المزارعة وعال عدم الجواز في المساقاة بذلك اهـ (قوله ثم استأجر صاحب العمل فيها) أي عمل كان غير المعاملة فان حكمها عدم الجواز كما ذكره بقوله ومعاملة لم يجز (قوله يستأجر) أي معاملة في بستان (قوله يضمن الكروم) لأن حفظها واجب عليه لانه من عمله دون المظمان كذا ظهري ثم رأيت الحلبي قال نحوه (قوله أنفق بلاذن الآخر) صورته غاب المزارع قبل انقضاء المدة ينفق الحاضر بأمر القاضي ويرجع بجميع ما أنفق على الغائب ذلك الزرع أو يبق وكذا لو كان العامل معسر ليس له مال فالجواب ما ذكرنا ولو أنفق من غير إذن القاضي كان متبرعا وإذا انقضت مدة الاجارة وغاب رب الأرض والزرع بقل فالقاضي لا يأمر المزارع بالاتفاق الا اذا أقام البينة أن الزرع بينه وبين الغائب وسماع هذه البينة لا يجاب الحفظ على القاضي لأن المدة على القاضي لان حفظ مال الغائب يجب عليه وقبل إقامة البينة ان شاء امره بالاتفاق مقيد بان يقول له أنفق ان كان الامر كما ذكرت وان خاف القاضي الهلاك على الزرع قبل إقامة البينة فانه يأمره بالاتفاق مقيد بان يقول له أنفق بقدر ما كان متبرعا هندية تختصر (قوله كرمه دار مشتركة) وكذا امره غير قابل القسمة فان القاضي يأمر الشريك غير الآتي بالاتفاق ثم يمنع صاحبه من الاتفااق به حتى يؤذى حصته على ما عليه الفتوى والامر من القاضي في غير قابل القسمة شرط الرجوع بما أنفق فلولم يأمره بجمع بقية البناء يوم البناء كما سبق (قوله فله ذلك) لبقاء العقد نظرا للوارث ولو أبا لا يجبر اهـ أي ابقائه حكمه لا يفقد انفسخ بالموت كما تقدم در منتهى مزيدا (قوله ماهو) مانافية وخمير هو للينيم وحاصله أنه ان كان البذر من جهة الوصي يجوز ان كان من جهة البينيم لا يجوز وعليه الفتوى قال ابن وهبان وينبغي أن تكون الغبطة فيما يشترط للينيم على ماهو المعروف في سائر التصرفات التي للينيم وعلى هذا ينبغي أن يجوز للوصي المأموه في اشجار البينيم اهـ (قوله مزارع) فاعل قال وصورته مزارع أرض غيره فلما قصد الزرع قال صاحبها كنت أجبري وزرعته ابيذري وقال المزارع كنت اكارا وزرعته ابيذري فالقول قول المزارع لانها اتفقا على أن البذر كان في يده فيكون القول قول ذي البدها حلبي (قوله بعد الحصد) هذا القيد لابن وهبان لان المقصود الثمرة ولا يتحقق الابعاد الحصاد لاحتمال عدم النبت وبجث الطرسوسى أنه لا فائدة في هذا القيد بل الحكم كذلك لو وقعت المزارعة بعد الزرع قبل الحصاد رد على ابن وهبان في قوله لان المقصود الثمرة أي ولا فائدة قبلها واذكر صاحب السراجية هذه المسئلة عازيا الى الفتاوى خالية عن هذا القيد ومنع العلامة عبد البر عدم حصول الفائدة قبل الحصاد فقد تحصل فيما لو لحق رب الأرض دين لا وفاء له الا من ثمنها وقد نبت البذر بها فباعها وتنازعا كما تقدم فان القول للمزارع وينع البع فالوجه أنه انما ذكر هذا القيد لكونه الاغلب في مثل ذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب المساقاة)

(قوله لا يخفى مناسبتها) أي للمزارعة لان كلامهم عاقد شرعى لتحصيل منفعة المالك وحقه التقديم على المزارعة لسكونه من يقول بجواز المساقاة ولورود الاحاديث في معاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير امكن قدمت المزارعة لشدة الحاجة الى معرفة أحكامها وكثرة تنافرها ومسائلها وهذا أولى من قول من قال حق المساقاة التقديم اسكونها جائزة بخلاف وان كان يمكن تأويله بأن المراد في الخلاف عند أهل المذهب الثلاثة أما بين أهل المذهب فقد وقع الخلاف فيها فان أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يقول بجوازها لكونها في معنى قفيز الطعان (قوله هي المعاملة بلغة أهل المدينة) ولا أهل المدينة لغات يختصون بها فيقولون للمزارعة مخاضرة وللجارة بيعا وللمضاربة مقارضة وللصلاة صدقة اهـ شلبي عن الاتفاق قال القهستاني وانما أورد على المعاملة لانها أوفق بحسب الاشتقاق اهـ أي لما فيها من السقي والمعاملة على غير ما يحل على المزارعة (قوله فهي لغة وشراعا معقدة) فلا فرق بين المعنيين وهو الذي في النهاية وظاهر كلام الزبلي والعبني ومسكين المغيرة قال الزبلي وهي مفاعلة من السقي لغة ثم ذكر تعريف المصنف بأنها معقدة دفع الاشجار الخ (قوله كالخمر) هو شجر لا ثمر له وفي القاموس الخمر بالضم الهلاك والنقص وجمع احود وحواء اهـ والصفا صاف هو شجر الخلاف بكسر الخاء وتخفيف اللام على صبغة ضد الوفاق (قوله لم أره) فيه أن التعريف مضرح بالتمرا الا أن يقال ذكره بناء على الغالب انتهى حلبي وفي الهندية عند ذكر الشروط ومنها أن يكون المدفوع من الشجر الذي فيه ثمر معاملة ما يزيد ثمرته

استأجر أرضا ثم استأجر صاحبها بها العمل  
فما جاز الكل من منح المصنف قالت وفيه  
في آداب جنسية البهيمية من زينة لاصلة  
بستاني ضبيع أمر البستان وغفل حتى  
دخل الماء وتلفت الحيطان ولو فيه حصر  
بغض الكروم لا الحيطان لانه فصار حفظه  
ضمن الحصر لا الغيب لانه في عرقنا  
عليها ما قلت قال ق ويضمن الغيب في عرقنا  
انتهى أنفق بلاذن الآخر ولا أمر قاض  
فهو تبرع كرمه دار مشتركة مات العامل  
فقال وارثه أنا عمل إلى أن يستحصل ذلك  
وان أبي رب الأرض ملتي وفي الوهبانية  
ويأخذ أرضا للينيم وصيه  
مزارعة ان كان ماهو يذرع  
ولو قال يذرع الأرض في مزارع  
له القول بعد الحصد والحصر يذرع

(كتاب المساقاة)

لا يخفى مناسبتها (هي) المعاملة بلغة أهل  
المدينة فهي لغة وشراعا معقدة (دفع الشجر)  
والكروم وهل المراد بالشجر ما يثمر غير الخمر  
كالخمر والصفا صاف لم أره

بالعمل فان كان المدفوع بخلافه طلع أو بسر قد احترأ واخضر الا أنه لم يتناء عظمه جازت المعاملة وان كان قد  
تناهى عظمه الا أنه لم يربط بالمعاملة فاسدة ويكون الخارج كله لصاحب النخل ومنها أن يكون الخارج لهما  
فلو شرط أن يكون الخارج لاحدهما فسد اه (قوله الى من يصلحه) بتنظيف السواني والسقي والتلطيح  
والحراسة وغيرها بأن يقول دفعت اليك هذه النخلة مثلاً مساقاة بكذا ويقول المساقى قبلت ففيه اشعار بأن ركنها  
الايجاب والقبول قهستاني ملخصاً (قوله يجوز معلوم) شائع هندية (قوله من غيره) المراد بالثمر ما يتولد منه فيتناول  
الرطوبة وغيرها قهستاني وهذا يفيد أنه يشترط أن يكون النخيل المساقى عليه يتولد منه شيء (قوله حكماً) وهو  
الصحة على الفقه به (قوله وكذا شروطاً) كالحلية المتعاقدين وبينان نصيب العامل والنخلة بين الانحياز والمعامل  
والشركة في الخارج (قوله يخرج بيان البذر) قال القهستاني البذر بالزراي أخص اذ هو ما كان للبقول من الحب  
كافي النهاية والبذر بالزال ما عزال للزراعة من الحبوب قهستاني ويخط السبد على اسكندر البذر بالاكسر على  
الافصح والفتح لغة والجمع بزور اسم لحبات الحشيش كالخردل كما أن البذر بالزال المجهمة اسم لحبات الغلة كالخنطة  
ونقله عن عزى زاده والمصباح (قوله ونحوه) كبيان جنسه وقدره (قوله فلا تشترط هنا) تبع فيه المصنف حيث  
قال الا في أربعة أشياء استثناء من قوله وشروطاً اه والاولى أن يجعل مستثنى من قوله وهي كالزراعة فإن  
المستثنيات ليست كلها شروطاً في الزراعة فتدبر (قوله بخلاف الزراعة) حيث لا يجبر بالبذر اذا امتنع (قوله  
ترك بلا أجر) قال في التبيين واذا انقضت مدة المعاملة والخارج بسر اخضر فهو كالزراعة اذا انقضت مدتها  
فلا مامل أن يقوم عليها الى أن تنتهي الثمار كما كان ذلك للمزارع اكن هنا لا يجب على العامل أجر حصته الى أن يدرك  
لان النخيل لا يجوز استيجارها بخلاف المزارعة حيث يجب على المزارع أجر مثل الارض الى أن يدرك الزرع لان  
الارض يجوز استيجارها (قوله واذا استحق النخيل يرجع العامل بأجر مثله) مقيد بما اذا كان فيه ثمر والا فلا أجر له  
قال في التتارخانية لو خرج الثمر في النخيل ثم استحق الارض فالحق للمستحق ويرجع العامل على المدافع بأجره مثل  
عمله ولو لم يخرج شيء من الثمر لا يجب شيء للعامل (قوله للعالم بوقته عادة) قال في التبيين لان وقت ادراك الثمر معلوم  
وقلما يتفاوت فيه فيدخل فيه ما هو المتفق به اه (قوله وحينئذ يقع على اول ثم يخرج) واول المدة وقت العمل  
في الثمر المعلوم وآخرها وقت ادراكه المعلوم قهستاني (قوله في اول السنة) عبارة ابن مالك وتقع على اول ثم يخرج  
في تلك السنة لانه متيقن وما بعده مشكوك اه وهي اولى (قوله وفي الرطوبة) بالفتح بوزن كاية القضب مادام رطباً  
والجمع رطاب بوزن كلاب وأهل مصر يسمونها البرسيم وبابسه المدرس وقبل جمع البقول انتهى جوى ملخصاً  
وعلى الثاني اقتصر المؤلف فيما يأتي (قوله اذ الرغبة الخ) في نسخ اذ وفي نسخ بان الشرطية وهو الظاهر لانه  
اراد دفعها من غير بيان مدة وكان المقصود الرطوبة يقع على اول جزء منها كما يأتي قريباً فعمل ذلك اذ دفعها وقد  
انتهى جذاها (قوله فان لم يخرج في تلك السنة عرفت) نقله المصنف عن الخاتبة وهذا اذ لم يسم مدة واذا سمى  
مدة فمأتى بيانه (قوله لعدم التيقن بقوات المقصود) بل هو متوهم والتوهم موجود في كل معاملة ومزارعة  
بحدوث آفة اه جوى (قوله فلخرج في الوقت المسمى فعلى الشرط) هذا مقيد بما اذا خرج ما يرغب في مثله  
في المعاملة فان اخرجت ما لا يرغب في مثله في المعاملة لا تجوز المعاملة لان ما لا يرغب فيه وجوده وعدمه سواء  
هندية عن الخلاصة (قوله والافسد) أي ان اخرجت بعد الوقت المعلوم في تلك السنة قال في الهندية عن  
الخلاصة وان لم يخرج النخل شيئاً في المدة المضروبة يتظر ان اخرجت بعد مضي تلك المدة في تلك السنة فالمعاملة  
فاسدة وان لم تخرج في تلك السنة لعل حدث بها فامعاملة جائزة انتهى ومنه في التبيين زيادة ولا شيء لكل واحد  
منهما على صاحبه اه (قوله فلا عامل أجر المثل) أي فيما عمل مخ عن الخاتبة (قوله ليدوم عمله) أي اذا علم أن له أجر  
المثل دام على عمله (قوله ولو دفع غراس الخ) قال في التبيين بخلاف ما اذا دفع اليه غراساً قد نبت ولم يثمر بعد معاملة  
حيث لا يجوز الا ببيان المدة لانه يتفاوت بقوة الاراضي وضعفها تقاضاوتها فاحشاً فلا يمكن صرفه الى اول ثمرة  
تخرج منه وبخلاف ما اذا دفع نخيلاً أو أصول رطبة على أن يقوم عليها حتى يذهب أصولها ونبت لانه لا يعرف  
مضى ينقطع النخيل أو الرطبات لان الرطبة تنمو مادامت منكب في الارض فتكون المدة مجهولة فتفسد المساقاة اه  
(قوله بخلاف الرطبة فانه يجوز) هذا محمول على ما اذا عرف وقت جرحها قال في التبيين وكذا اذا اطلق في الرطبة  
أي بأن دفعها على أن يقوم عليها ولم يقل حتى يذهب أصولها أي فانها تفسد المساقاة قال بخلاف ما اذا اطلق

(الى من يصلحه يجوز) معلوم (من غيره وهي  
كالزراعة - كما وخلافاً) كذا (شروطاً) يمكن  
هذا يخرج بيان البذر ونحوه (الا في أربعة  
اشياء) فلا تشترط هنا (اذا امتنع أحدهما  
يجبر عليه) اذ لا ضرر (بخلاف المزارعة) كما تر  
(واذا انقضت المدة تترك بلا أجر) وبه عمل بلا  
أجر وفي المزارعة بأجر (واذا استحق النخل  
يرجع العامل بأجر مثله وفي المزارعة بقيمة  
الزرع) الرابع (بيان المدة ليس بشرط) هذا  
استحساناً لانه لم يوقت عادة (و) حينئذ يقع على  
أول ثم يخرج (في أول السنة وفي الرطوبة  
على ادراك البذر) اذ الرغبة فيه وحده فان لم  
يخرج في تلك السنة عرفت (ولو ذكر مدة  
لا يخرج الثمرة فيها فسدت ولو لم يخرجه  
(أولاً) تبلغ (صح) لعدم التيقن بقوات  
المقصود (فلخرج في الوقت المسمى فعلى  
الشرط) لعله اليعتد (والافسدت فلا عامل  
أجر المثل) ليدوم عمله الى ادراك الثمر (ولو  
دفع غراساً في أرض لم تبلغ الثمرة على أن  
يصلحها فخرج كان بينهما فسد) هذه  
(المساقاة ان لم يذكر أعواماً معلومة) وان  
ذكر ذلك صح (وكذا لو دفع أصول رطبة  
في أرض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة  
فانه يجوز) وان لم يسم المدة



(ويقع على أول جزيرتين يكون ولودفع رطبة انتهى جذاها على ان يقوم عليها حتى يخرج بدورها دون يمينه. والمعنى جازي بين عدة رجب وسبعم وربع  
 الشركة فيها) أي في الرطبة (فقدت) شرطهما الشركة فيما لا يتنوع به. (وتصح في الكرم والشجر والطاب) المراد منها جميع البقول (وأصول الباذنجان  
 والنخل) وخصها الشافعي بالكرم والنخل (لوفيته) (١٤٨) أي الشجر المذكور (ثمرة غير مدركة) يعني تزيد بالعمل (وان مدركة) قد انتهت (لا) تصح

(كأنزراعة) لعدم الحاجة (دفع أرضا  
 يضاء مدة مملوكة لغرس وتكون الأرض  
 والشجر بينهما لا تصح) لا شراط الشركة فيما  
 هو موجود قبل الشركة فكان كقضية الطمان  
 قنة سد (والنمر والغرس لرب الأرض) تبعا  
 لأرضه (وللاخر قنة غرسه) يوم الغرس  
 (وأجر مثل عمله) وحيلة الجواز أن يبيع  
 نصف الغراس بنصف الأرض ويشتري  
 رب الأرض العامل ثلاث سنين متلائي  
 قليل يعمل في نصيبه صدر الشريعة (ذهب  
 الرمي بنواة رجل وألقته في كرم آخر فثبت  
 منها شجرة فهي لصاحب الكرم اذ لا قيمة  
 للنواة كذا لو وقعت خوخة في أرض غيره  
 فثبت) لأن الخوخة لا تثبت إلا بعد ذهاب  
 لحملها (وقيل) أي المسافة كالزراعة  
 بكون أحدهما ومنه متضمن ما والآخر في هذا  
 قيد لصورتي الموت ومضى المادة (فان مات  
 العامل تنضم ورثته عليه) ان شاءوا حتى يهلكوا  
 النمر (وان كره الدافع) أي رب الأرض وان  
 ارادوا ائتمن لم يجبروا على العمل (وان مات  
 الدافع يقوم العامل كما كان وان كره ورثة  
 الدافع) دفعا للضرر (وان ماتا فليدار في ذلك  
 لورثة العامل) كما مر (وان لم يمت أحدهما  
 بل انتقض مدتهما) أي المسافة (فالخيار  
 للعامل) ان شاء عمل على ما كان (وتنسخ  
 بالعدر كالزراعة) كافي الاجارات (ومنه  
 يكون العامل عاجزا عن العمل وكونه  
 سارقا يخاف عن غره وسفه منه) دفعا للضرر  
 فروع ما قبل الادراك كفي وثلاثين وحفظ  
 فهي العامل وما بعده كجدا وحفظ فليعلم ما  
 ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملقي  
 والاصل أن ما كان من عمل قبل الادراك  
 كفي فلي العامل بعده مكمدا عليه كما بعد  
 القسمة فليحفظ دفع كرمه معاملة بالنصف  
 ثم زاد أحد سماعي النصف ان زاد رب  
 الكرم لم يجز لانه هبة مشاع يقسم

في النخل حيث يجوز وينصرف الى اول غير يخرج منه والفرق أن غير النخل لا دورا كه وقت معلوم فيصرف اليه  
 ولا يعرف في الرطبة اول جزيرته لانه لا يعرف متى يجز حتى لو كان ممر وفاجاز لعدم الجهة وقد تبين المصنف  
 شارح الوقاية في عدم التفصيل (قوله ويقع على أول جزير) هو يفتح الجيم وتنديد الزاى مع تنوينها كما يعلم من  
 عبارة الزيلعي متى يجزوز (قوله انتهى جذاها) قال في مختار الصحاح الجذا ذباله طلق القطع كافي قوله تعالى  
 عطاء غير مجد وذو أي غير مقطوع وما بارز أي مخصوص بقطع مثل البر والنخل والصوف وغيرها (قوله جاز لا يسان  
 مدة) لأن ادراك البزلة وقت معلوم من (قوله لشرطهما الشركة فيما لا يتنوع به) لأن الرطبة للبزلة لا لشجار  
 للتمار فكأن اشتراط الشركة في الاشجار المدفوعة المهر مع التمار مفسد كذلك هنا (منه) (قوله يعني تزيد بالعمل)  
 قال في النفاية وشرحها ولا تصح المسافة ان ادرك النمر أي انتهى في العظم وقت العقد لانه لا أثر له عمل حيثئذ  
 (قوله كالزراعة) فانه اذا دفع الزرع وقد استحصه على أن يحصده ويذر به فانه لا يصح وعن أبي يوسف انه  
 يصح والاصل أن النمر والزرع متى كان في حد الزيادة تصح المسافة والأدلة كما في النظم وذكر قاضي خان انه ان  
 احتاج الى السقي أو الحفظ جازت المعاملة والأدلة قال في المنع عن الخلاصة وانما يعرف خروج الاشجار عن حد  
 الزيادة اذا بلغت وأثمرت وفي الهندية دفع كرمه معاملة ولا يحتاج اشجاره الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان  
 لولم يحفظ تذهب الثمرة قبل الادراك جازت ويكون الحفظ للتمار وان كان لا تذهب بعدم الحفظ لا تجوز  
 وليس للعامل نصيب من الثمار (قوله فكان كقضية الطمان) وجهه أنه استأجره ليعمل أرضه بستانا ما لا  
 الاجبر على أن تكون أجره نصف البستان الذي يظهر به عمله وآلته ولا شك أن هذا كاستئجار الطمان ليعمل  
 قدر ما هو مأجور منه والاولى حذف قوله فكان كقضية الطمان لأن هذا دليل الامام فانه يقول بعدم صحته لذلك  
 وصحته أقولهما ولا يعتبران هذا وانما السداد في هذه الصورة لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبلها فليستأمل  
 (قوله وأجر مثل عمله) لانه انتهى به عمله أجره وهو نصف الأرض ونصف الخارج ولم يحصل له منه شيء فيجب عليه  
 أجر مثله قال القهستاني وفيه إشارة الى انه لو دفعها للغرس على أن يكون الشجر بينهما ما يصح والى أنه لو شرط أن  
 النمر والشجر والتمارين ما يصح اه المراد منه (قوله أن يبيع) أي العامل نصف الغراس بنصف الأرض فيكون  
 لكل نصف كل (قوله ثلاث سنين) أي مدة يبلغ فيها الشجر (قوله فهي لصاحب الكرم) وهذا بخلاف الصيد  
 اذا فرخ في أرض انسان أو بارض فان ذلك لا يكون لصاحب الأرض ويكون ان أخذها لان الصيد ليس من  
 جنس الأرض وليس بمقتضى ما مضى عن الخاتمة (قوله لا بعد ذهاب لحملها) أي وبمعد ذهابه لا قيمة للنواة فكانت  
 كالسنة الاولى (قوله لم يجبروا على العمل) ولرب الأرض خيار ثلاث ان شاء صرم البسر مثلا معهم واقسموه  
 وان شاء أعطاهم نصف قيمة البسر وصار البسر كله وان شاء ألتقى على البسر حتى يبلغ ويرجع بحصة النفقة  
 في حصة العامل من النمر (قوله يقوم العامل كما كان) وان قال أنا أخذته بسراة فلا فله ذلك لان ابقاء العقد  
 لدفع الضرر عنه فاذا رضى به انتقض العقد ولورثة رب الأرض الخيارات الثلاث المتقدمة (قوله فالخيار في ذلك  
 لورثة العامل) لانهم يقومون مقام العامل وقد كان في حياته هذا الخيار بعد موت رب الأرض فكذلك يكون  
 لورثته بعد موته وليس هذا من ثوبت الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيما هو حق مستحق له وهو ترك  
 التمار على النخل الى وقت الادراك وان أبوا أن يقموا عليه كان الخيار لورثة صاحب الأرض على ما وصفنا ذكر  
 هذه التفاصيل صاحب الهندية (قوله ان شاء عمل على ما كان) حتى يبلغ النمر أي وان شاء لم يعمل وله أجر مثل عمله  
 فيما مضى على ما يظهر (قوله وتنسخ بالعدر) منه سفره كافي المنع عن البرازية (قوله ومنه كون العامل عاجزا) بأن  
 مرض مرضا لا يقدره على العمل قبل الادراك لانه يلحقه ضرر بالامه من يعمل بالاجر وقيد بان يكونه قبل  
 الادراك لانه بعده انتهت المعاملة فلا يمكن النسخ ولو اراد ترك العمل لم يمكن في الصحيح وقيل له ذلك في رواية اه  
 حوى (قوله وسفقه) بالتعريض جمع سفقة وهي غصن النخل صحاح والمتعارف انه ورقة (قوله دفعا للضرر) أي  
 عن المالك لانه يلحقه بالسرقة ضرر (قوله والاصل المنع) ذكر في الهندية اصلا آخر هو أن كل ما كان من عمل  
 المعاملة مما يحتاج اليه الشجر والكرم والطاب وأصول الباذنجان من السقي واصلاح النهر والحفظ وتلقيح النخل  
 فلي العامل وكل ما كان من باب النفقة على الشجر والكرم والأرض من السرقة وتقليب الأرض التي فيها الكرم  
 والشجر والطاب ونصب الغراس ونحو ذلك على قدر حقهما وكذلك الجزاز والقطاف (قوله ثم زاد أحد هما الخ)

ذكر في الهندية أصلاً حتماً فقال الأصل ما ترمز أن كل موضع احتمل انشاء العقد احتمل الزيادة والافلا  
والحط جائز في الموضعين فإذا دفع تخلاً بالنصف معاملة تخرج الثمر فإن لم يبنه عظمه جازت الزيادة منهما ما بينهما  
كان ولو تناهى عظم البسر جازت الزيادة من العامل لرب الأرض ولا تجوز الزيادة من رب الأرض للعامل شيئاً  
فإن حمل ما ذكرهنا على ما إذا تناهى العظم حصل التوفيق أما قبل التساهي فهو بمنزلة انشاء العقد وإنشأه حينئذ  
من الطرفين جائز كما يشير إليه أصل الهندية فتدبر (قوله لم يجز) والخارج بقدر ملكهما اهـ منخ (قوله فيقع العمل  
لنفسه) أي أصالة وغيره تبعاً (قوله وما للمساقي أن يساقى غيره) لأن الدفع إلى غيره أثبات للنسبة في مال غيره  
بغير إذن ولا يصح اهـ عبد البر (قوله وإن أذن المولى) أي المالك لو أتى بالنظر أطلق مكان أذن لكان أولى لما توهمه  
انقضاء الأذن من خصوص أذنك في دفعها لمن شئت معاملة أي وهو لا يشترط بل لو قال عمل برأيك لكان ذلك  
كما يفاد من شرح العلامة عبد البر والهندية (قوله دون ذبح) أي من غير ذبح (قوله يحلها) أي أحلها الشارع  
وجوابه الشياء الناذة أي الفارة في الصحراء ولا يقدر عليها صاحبها أن يذبحها يكتفي فيها العتري أي مكان أمكن  
(قوله وأي المساقى والمزارع يكفر) الجواب أن المراد بالكفر المستوسمى الزارع كافر لأنه يستتر الحطب فكفر زارع  
وساق إذا يذر يكفر والظاهر أنه استنهى عن أحدهما وجوابه أن الكافر هو المزارع لأنه الذي يتأق منه الستر  
(خاتمة) قال المصنف في المنع مانعه في فتاوى محمد بن الفضل في قوله تعالى يا أيها الناس كما وعما في الأرض حلالاً  
طيباً قال الحلال معلوم وأما الطيب فنأخذ أراض من أربعة أو عاملة أو زرع أرضه بحفاظ على الصلوات  
في مواعيتهم جماعة أي فقد حصل الطيب لكنه إذا أخر صلاة واحدة عن وقتها لا يشغله بالمزراعة لا يكون زرع  
طيباً وكذا الزرع أو غرس بغير طهارة أو منع الأجرة عن الأجير وأخر بعد ما جف عرقه وكذا إذا أخر الثمن بعد  
حصول الأجل أو أداؤه فتر فابدون رضا البائع قال فلا يكون زرع طيباً ويستحب أن يذر على طهارة ثم يقوم  
في ناحية ويصلي ركعتين ثم يقول اللهم إني عبد ضعيف وسألت هذا اليك فسلم لي وبارك لي فيه ثم يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم فإنه تعالى يحفظ هذا الزرع من آفاته ويبارك فيه وإذا أدرك الزرع يجب أي يتدب مؤكداً  
أن يكون الكمال على طهارة فيستقبل القبلة ولا لا يكون فيه بركة فإذا فرغ من كبليه يصلي ركعتين ثم يقول  
يا ربني ألقيت بذرا قليلاً وأعطيتني شيئاً كثيراً فاجعلها قوت طاعة ولا تجعلها قوت معصية واجعلني من الشاكرين  
وكذا في غرس الأشجار والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(كتاب الذبائح)\*

(قوله مناسبتها للمزراعة الخ) فيه نظر إذا المطلوب المناسبة بين الذبائح والمساواة الذبائح مذكورة بعد المساواة  
لا بعد المزراعة فالصواب أن يقال في المناسبة أن في كل من المساواة والذبائح تسمية ماباً كل الإنسان من فاكهة  
وغرة ثم حيوان سموي وشرايط الذبح العائمة في الاختيارية والاضطرارية تكون الذبائح عاقلاً فلا تؤكل  
ذبيحة المجنون والعبي الذي لا يعقل فإن كان العبي يعقل الذبح ويقتدر عليه تؤكل ذبيحته وكذلك السكران  
ومنها أن يكون مسلماً أو كائناً فلا تؤكل ذبيحة أهل الشرك ولا المرتد ولو غلاماً من أهقاع عند الإمام والكاتب  
الذي تحمل ذبيحته لا فرق فيه بين كونه حريماً أو من بني تغلب والمعتبر اعتقاده وقت ذبحه دون ما سواه وإنما  
تؤكل ذبيحة السكران إذا لم يشهد ذبحه ولم يسمع منه شيء أو شوهده وسمع منه تسمية الله تعالى وحده وإذا  
لم يسمع منه شيء يحمل على أنه قد سمى الله تعالى تحسبنا للظن كما بالمسلم ولو سمع منه ذكر الله تعالى لكنه عني  
بالله تعالى المسح قالوا بئس كل إذا نض فتال بسم الله الذي هو ثالث ثلاثة فلا يحمل ومن شروط التسمية حالة  
الذبح عند ناذ كراسم الله تعالى أي اسم كان وسواء قرن باسم الله الصفة بأن قال الله أكبر أو أجل أو أعظم  
أو الرحمن أو الرحيم أو لم يقرن بأن قال الله أو الرحمن أو الرحيم ويصح الذبح بالتلهيل والتسبيح جهل التسمية أولاً  
ولا تشترط العربية بل يصح بأي لسان كان ولو يحسن العربية ولا بد من كونه من الذبائح حتى لو سمى غيره  
لا تحل وإن يريد التسمية على الذبيحة فإن أراد افتتاح العمل أو أراد بالجد الشكر أو سجد أو هلل وأراد وصفه  
بالوحدة والتزعم عن صفات المحدثات أو أراد بالجد العباس فلا يحمل وإن يكون اسم الله مجزئاً عن غيره ولو  
النبي صلى الله عليه وسلم وإن لا يشوبه معنى الدعاء فلو قال اللهم اغفر لي لم يكن تسمية لأنه دعاء والدعاء لا يقصد به  
تعظيم محض وأن تكون عند الذبح فلا يجوز تسميته عليه الأبر من قليل لا يمكن التحرز عنه وقتها في الاضطرار

وان زاد العامل جازلانه اسقاطه دفع  
الشكر برأسه بركة مسافة لم يجز فلا أجر له لأنه  
شبه يك فيقع العمل لنفسه وفي الوهبانية  
وما للمساقي أن يساقى غيره  
وان أذن المولى له ليس يتكر  
وفي معانيها  
وأي شياء دون ذبح يحلها  
وأي المساقى والمزارع يكفر  
(كتاب الذبائح)  
مناسبتها للمزراعة كونه مائة لاف في المال  
لا تشترط بالنسبة والعلم في المال الذبيحة  
اسم ما يذبح كالذبح بالكسبر وأما بالفتح  
فقطع الأوداج

وقت الرمي أو الارسال وأن يكون الذابح حلالا وهذا شرط في الاضطرارية لا الاختيارية وأن يكون المسمى عليه ذبيحة معينة فلو ذبح أخرى بعد الاولى متيقنا أن تسمية واحدة تكفي لهما لا لتحل الثانية ومن الشروط قيام أصل الحياة وقت الذبح قلت أو كثرت فالمرتدية والنطيحة والموقوذة والمريضة ومشفة البطن اذا ذبحت بظن ان كان فيها حياة مستترة تحل بالذبح سواء كانت تعيش أم لا وخروج الدم لا روية فيه عن أصحابنا وان كان ذكر بعض أهل الفتاوى أنه لا بد من أحد شيئين إما التحرك وإما خروج الدم فان لم يوجب هذا الإيجل هندية ملخصا وحكمها حل المذبح وسبب حاجته العبد شرب لامية (قوله حرم حيوان من شأنه الذبح) أي شرعا وانما قلنا ذلك لان السمك والجراد يمكن ذبحهما والمراد حرم أكله (قوله ودخل المرتدية والنطيحة) أي ونحوهما مما تقدم من كل ما فيه حياة مستترة (قوله وكل ما لم يذكر) هذا الدخول اقتضى خروج المتن عن كونه يدا في التعريف وهو صنيع فاسد اه حلي (قوله وكذا الضرورة جرح الخ) وذلك في الصيد وكذا ما نذ من الابل والبقر والغنم بحيث لا يقدر عليها صاحبها لانه يعني الصيد وان كان متأنسا وسواء ذابح البعير والبقر في الصحراء أو في المصر فذكاتها العقر كذا روي عن محمد وأما الشاة ان نذت في الصحراء فذكاتها العقر وان نذت في المصر لم يجز عقرها وكذلك ما وقع منها في قايب فلم يقدر على اخراجها ولا يذبح ولا يضر هندية أي فانه يذبح كذا الضرورة كما في الدرر قال في التبيين لفظ الذكاة ينفي عن الطهارة ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الارض يسهل وأصل تركيب الذكاة تبدل على التمام ومنه ذكاة النمل نهاية الشباب وذكاة الدار بالقصر لقام اشتغالها قال الاتفاق في المصترح به في الفائق أن هذا الاثر من كلام ابن الحنفية ومعناه اذا يئست من رطوبة النجاسة فذلك تطهيرها كما أن الذكاة تطهر المسذكة وتطهيرها وقيل الذكاة الحياة من ذكاة النار اذا حيت فكانت الارض اذا نتجت ماتت واذا ظهرت حيت (قوله وطعن) هو لا يخرج عن كونه جرحا (قوله وانما اردم) فيه أن الانهار يكون بالجرح فلو اقتصر على الجرح كما اقتصر غيره المكان أولى (قوله بين الحلق واللثة) اللثة بالفتح المنخر والحلق في الاصل الحلقوم كما في القاموس والكرمانى استعمل في بعض العنق بعلاقة الجزية اه والاوضح قول الزيلعي الجرح بين اللبة واللجين وقال الاتفاق في اللبة رأس الصدر واللجان الذقن وفي المصباح لبة البعير موضع نحره وقال الفسارابي اللبة المنخر وقال ابن قتيبة انها النقرة في الحلق وقد غلط والمنخر موضع النحر من الحلق وموضع القلادة من الصدر اه (قوله وعروقه الحلقوم) هو الحلق وميمه زائدة والجمع حلاقيم بالياء وهذا محقق فقا اه مكى عن المصباح (قوله كله وسطه أو أعلاه أو أسفله) الاولى التعبير بالواو فان ما بعد كل بدل كل منه ويدل عليه عبارة الزيلعي فانها بالواو قال صاحب المواهب يتعين الذبح بين الحلق واللثة تحت العقدة وقيل مطلقا وكذا قال ابن كمال باشا لم يميز فوق العقدة وأفتى بعضهم بالجواز وما الزيلعي الى تعين الذبح تحتها حتى قال وأصحابنا رجعهم الله وان اشتراط قطع الاكثر فلا بد من قطع أحدهما أي الحلقوم والمرى عند الكل واذا لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الرأس لم يحصل قطع واحد منهما فلا يؤكل بالاجماع وكذلك الشئى قال وعروقه الذبح الحلقوم في وسطه أرفى أعلاه أو أسفله بعد أن يكون فيه حتى لو ذبح أعلى الحلقوم أو أسفل منه يحرم لانه ذبح في غير الذبح اه وذكر نحوه ملا على وذكره الشرنبلالى عن الزيلعي وأفتى وقال الاتفاق في الاستغنى ويجوز أكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس أو مما يلي الصدر وانما المعتبر عندنا قطع أكثر الادراج قال وهذا صحيح لانه لا اعتبار ان يكون العقدة من فوق أو من تحت ألا ترى الى قول محمد بن الحسن في الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق أو وسطه أو أعلاه فاذا ذبح في الاعلى لا بد أن تبقى العقدة من تحت ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله صلى الله عليه وسلم بل الذكاة بين اللبة واللجين بالحديث وقد حصلت لاسماعيل مذهب الامام رضى الله تعالى عنه فانه يكتب في الثلاث من الاربع أى ثلاث كانت ويجوز ترك الحلقوم أصلا فبالاى الحلق اذا بقيت العقدة الى أسفل الحلقوم وشنع على من أفتى بالحرمه في ذلك اه مختصرا قال الشافعى وهو صريح في مخالفة ما ذهب اليه الشارح الزيلعي اه ونقل صاحب الهندية والتجسس والمزيد ما قاله الزيلعي عن الواقعة ولم يذكر خلافه ذكره الشرنبلالى وهذا الرد لا ينهض على الزيلعي فانه قال وهذا أى الحلق اذا بقيت العقدة مما يلي الصدر ومشكل فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المرى انتهى فأتت ترى أنه بهم هذا الفعل لم يحصل قطع شيء من الاربعة الا قطع الحلقوم وحده وأما كلام محمد في الجامع لا بأس بالذبح في الحلق كله أسفل الحلق

(حرم حيوان من شأنه الذبح) يخرج السمك والجراد فيحلان بلا ذكاة ودخل المرتدية والنطيحة وكل (ما لم يذكر) ذكاة شرعية اختياريا كان أو اضطراريا (وذكاة الضرورة جرح) وطعن وانما اردم (في أى موضع وقع من البدن) ذكاة الاختيار ذبح به الحلق واللثة بالفتح المنخر من الصدر (وعروقه الحلقوم) كله وسطه أو أعلاه أو أسفله

أوسطه أو أعلاه اه فيستعين فهمه على ما قاله الشنقي وملا على لانه عبر ولا بقوله لا بأس بالذبح في الحلق كله ولا يكون فيه الا اذا كانت العقدة بما يلي الرأس والا كان خارجا والذي ظهر لي أن الحق قول الزيلعي ومن معه وأما قوله ولم يلتفت الى العقدة في كلام الله تعالى ولا في كلام رسوله فممنوع لان الله تعالى قال الاما ذكيتم وبين رسوله صلى الله عليه وسلم محل الذكاة فبعث مناديا ينادي في فجاج منى ألا ان الذكاة في الحلق الحديث رواه الدارقطني ومحمد رحمه الله تعالى انما قال ما ذكره فعلا ما يتوهم أن الذبح لا يكون الا في وسط الحلق وعلى كل فالاستسباط في المتفق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله وهو مجرى النفس) قال محمد بن زكريا في أقصى الفم منقذان أحدهما منقذ النفس الى الرنة وهو قصبتها والثاني منقذ الطعام والشراب الى المعدة وهو المريء اه (قوله والمريء) بفتح الميم وكسر الراء شمنى (قوله والودجان) هما عرقان من جانبي الحلقوم والمريء وانما كانت عروق الذبح هذه الاربعة لان قطع الودجين لا يهر الدم والمريء والحلقوم للتجبل عليه اه شمنى والد الدم ووج تفتح وتكسر ويقال في الجسد عرق حيث ما قطع مات صاحبه له في كل موضع اسم وهو هنا الودج والوريد وفي الظهر النياط والابهر وهو عرق مستبطن الصلب متصل بالقلب وفي البطن الوتين وفي الفخذ النسا وفي الرجل اليجل وفي اليد الاكل وفي الساق الصافن اه (قوله خلاف) قال الشافعي في الحاشية والحاصل أنه عند أبي حنيفة اذا قطع الثلاثة منها أى ثلاث كانت حل وعسى أبي يوسف ثلاث روايات احداها هذه والثانية اشتراط قطع الحلقوم مع آخرين والثالثة اشتراط قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين وعند محمد لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الاربعة (قوله وأكثروا) أي الاكثر من كل من الودجين قال في المنع عنها قال شافعي أصح الاجوبة في الاكثر منه اذا قطع الحلقوم والمريء مالا أكثر من كل ووج أو كل ومالا فلا اه (قوله قدر ما يفي في المذبح) قال المصنف في شرحه وفي الجوهرة عن البيهقي الشاة اذا مرضت أو شق الذئب بطنها ولم يبق فيها من الحياة الا مقدار ما يعبرش المذبح فعند أبي يوسف ومحمد لا تحل الذكاة والخيار أن كل شئ ذبح وهو حي حل أكله ولا توقيت فيه وعليه الفتوى اه (قوله بكل ما أفرى الاوداج) الفرق بين الافراء والافرى أن الافراء قطع للافساد وشق كما فرى الذابح والسمع والفرى قطع للاصلاح كما يفرى الجزار الاديم وقد جاء معنى افرى أيضا الا أنه لم يسمع به في الحديث اه قاله أبو عبيدة اه مكى (قوله أراد بالاوداج الخ) لاحابة الى ذلك لان المراد أن ما قطع الاوداج جازبه الذبح الذي لا يتحقق الا بقطع الاربعة أو الاكثروا منها كما سبق فتدبر وقد نفع المنع في ذلك على أنه لم يتقدم في الاقوال اشتراط قطع كل الاربعة (قوله ولو بنار) ذكر الشافعي في الحاشية مانعه فرع غريب ذكره لا تشافعي رحمه الله تعالى في كتاب الجنائيات عند قوله في الهداية وشبهه احمد الخ أن النار تقع بها الذكاة لوجع على موضع الذبح فتقطعت الحلقوم والودجين حل الا كل ذكره القسودرى في شرحه اه وعلى الهامش حاشية منقولة من خطه نصها وهذه الرواية خلاف ما ذكر في أصول خمس الاثمة وأصول نحر الاسلام أن الذكاة لا تنفع بالنار وذكره في باب دلاله النص اه (قوله وبليطة) بكسر اللام وسكون الياء آخر الحروف وهى قشر القصب اللازق والجـع لبط اه حوى (قوله ولو كانتا منزعين حل عند فامع الكراهة) قال في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في الرجل يذبح الشاة بظفر منزع أو بقرن أو بظم أو سن منزع فينهر الدم ويفرى الاوداج قال أكره هذا وان فعل فلا بأس بأكله اه غاية والظاهر أن الكراهة للتعريم ويدل عليه التعليق (قوله كذبحه بشفرة كلية) بالشفرة مفتوحة الشين اه حلى عن جامع اللغة وفي النماوس الشفرة السكين العظيم وما عرض من الحديد وحدوده شفا اه (قوله ونذب احدا شفرته) اقوله صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فأحسنوا القتلة واذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرجم ذبيحته اه (قوله قبل الاضجاع) يروى أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا أتبعج شاة وهو يحث شفرته فقال أردت أن تميتها وموتات هلا حددتها قبل ان تنجعهما كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضى الله تعالى عنه من رآه يفعل ذلك حتى هرب وشردت الشاة شربلاية قال الله تعالى وهذا لا يخلعون اشعار بأن ضرب الدرة جائز فيما يكره كراهة تنزيه اه (قوله كل من يربطها الى المذبح) لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد أخذ شاة وهو يجزها الى المذبح فقال قد هالى الموت فودار فية وفى رواية قال خذنا انتم فائتموا رحم الله من عباده الزموا والمعنى أنهم لا تعرف ما يربطها كالحياض في الخبر أهممت اليها ثم الاعن أربعة خالقتها ورازقها وخنفها وفسادها

وهو مجرى النفس على الصنيع (والمريء)  
وهو مجرى الطعام والشراب (والودجان)  
مجرى الدم (وحمل) المذبح (يقطع أى  
ثلاث منها) اذ لا أكثر حكم البزاي قطع  
أكثر كل منها خلاف وصحح البزاي قطع  
كل حلقوم ومريء وأكثروا وصحح  
بشمنى من الحاشية قدر ما يفي في المذبح  
بشمنى (بكل ما أفرى الاوداج) أراد  
(و) حل الذبح (بكل ما أفرى الاوداج) (وأنهر الدم)  
فالاوداج كل الاربعة تغليبا (وأنهر الدم)  
أى أساله (ولو) بنار أو (بليطة) أى قشر  
قصب (أو صوفة) هى حجر أبيض كالسكين  
يذبح به (الاستواء وظفر قائم ولو صكنا  
منزعين حل) عندنا (مع الكراهة) لما فيه  
من الضرر بالحيوان كذبحه بثـفة كلية  
(ونذب احدا شفرته قبل الاضجاع) ذكره بعد  
كل من يربطها الى المذبح

كذا في مبدوء السرخسي رحمه الله تعالى شربة لابلية (قوله من قضاها) القضاة موصوفين بكونهم يذكرونها صحاح وانما  
 كره لخص السنة (قوله بلوغ السكين الخناج) المناسب ابلاغ السكين اه حلي والخناج بالكسر والفتح والضم  
 لغة فيها اه وقيل الخناج ان يذرا سها حتى يظهر مذهبها وقيل ان يكسر رقبته اقبل ان تسكن من الاضطراب  
 وكل ذلك مكره لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة اه تبين (قوله وكره كل تعذيب بلا فائدة) منه ذبح  
 واحدة بمحضرة أخرى (قوله قبل ان تبرد) بضم الراء من باب حسن من البرودة قال الفهستاني وفيه اشعار بأنه  
 لو أبان عضو اقبله كره وقال بعضهم ان السليخ قبله لم يكره كما في التحفة (قوله وهو تفسير باللازم) فيلزم من بردها  
 سكونها من غير عكس فانها قد تسكن عن الاضطراب ويتأخر بردها (قوله وترك التوجه الى القبلة) قال  
 في الامل ارايت الرجل يذبح ويسمى ويوجه ذبيحته الى غير القبلة متعمدا او غير متعمد قال لا بأس بأكله اقال  
 خواهر زاده في شرح المبسوط اما الحل فلان الاباحة شرعا متعلقة بقطع الاوداج والتسمية وقد وجدوا توجيه  
 القبلة سنة مؤكدة وترك السنة لا يوجب الحرمة ولكن يكره تركه من غير عذر اتقاني (قوله ان كان صيدا)  
 راجع الى قوله حللا والى قوله خارج الحرم فان كان محرما وذبح غير الصيد فانه حل لا فائدة له فيه شروع  
 بخلاف الصيد وان كان داخل الحرم لا تحل الذكاة سواء كان الذابح محرما أو حلالا ولو كذا لانه منهي عنه  
 فلا يكون مشروعا وهذا معنى الاطلاق المذكور (قوله لا تحل الذكاة في الحرم) ظاهر تقييده بالحرم انه اذا  
 أخرجه الى الحل وذبحه حل والظاهر خلافه ويراجع (قوله ولو الذابح مجنون) كذا في النفاية وتقدم عن الهندية  
 خلافه لان من شرطه العقل وجعل الفهستاني التقييد بالفايعين الذين هم عاقل ويضبط المفسر بالقدرة على  
 قطع الاوداج راجع الى كل المعطوفات التي من جملتها المجنون فالمراد انه ذبح حال افاقته وهو ظاهر وقد افاد  
 ذلك المصنف في شرحه حيث قال حتى لو كان الصبي والمجنون بحيث لا يعقل ولا يضبط التسمية لا تحل ذبيحتهما  
 (قوله أو امرأة) حائضا أو نفاسا أو جنبا فهما في عن التنف (قوله يعقل التسمية والذبح) أو يعقل كون الحل  
 بهما أو كون الحل بقطع الاوداج أقوال أفادها الفهستاني (قوله وبقدور) أي على قطع الاوداج فهما في  
 (قوله أو أخرس) هو عاقل عن الذكاة فيكون معذورا وتقوم الملة مقامه كالناسي بل أولى لانه أزم اه مخ (قوله  
 من وثني) لانه مشرك وهو الذي يعبد الوثن وهو الصنم (قوله ومجوسي) اقله عليه الصلاة والسلام سمنوا بهم  
 سنة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم ولا أكلى ذبائحهم (قوله ومردة) وان انتقل الى مله أهل الكتاب لانه لا ينتز  
 على ما انتقل اليه (قوله وجني) لما في الملقط من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبائح الجن اه أشياء والظاهر  
 أن ذلك محله ما لم يتصور بصورة الآدمي وبذبح والافتح نظر الى ظاهر الصورة ويجوز (قوله وجبري) لو أبوه  
 سنيا الخ) قال المصنف في مذهبه وفي الفوائد الزنية لا تجوز ذبيحة الجبري ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت  
 قلت والظاهر أن صاحب الفوائد أخذ من القيمة ونص عبارته بعد أن رقم لبعض المشايخ وعن أبي علي أنه  
 تحل ذبيحة الجبرية ان كان آباؤهم مجبرين فانهم كاهل الذمة وان كان آباؤهم من أهل العدل لم تحل لانهم بمنزلة  
 المرتدين اه قلت ومما ردد به أبي علي أبو علي الجبائي رئيس أهل الاعتزال وبالجبرية أهل السنة والجماعة فانهم  
 يسمون أهل السنة بذلك كما يوضح عنه كلام البيهقي الجنبى منهم في تفسيره والمراد بأهل العدل أنفسهم كما علم ذلك  
 في علم الكلام فقد غير صاحب الفوائد الجبرية بالجبرية والله تعالى أعلم اه قال ابن المصنف في زواهر الجواهر  
 أن ذكره ما تقدم لا يسهل والظاهر أن المصنف لم يلتفت الى الفرق بين الجبرية والجبرية وقد علمت الجبرية وأما الجبرية  
 فهم من أهل الاهواء والبدع والجبرية أصناف ومدارك كلام الجبرية على نقي الاستطاعة والقدرة عن العباد أصلا  
 ويرون الخلق مجبورين في أفعالهم اه قال في تبين المحارم وأما الجبرية يقولون لا كسب للعباد بل كل أفعالهم  
 مخلوقة له تعالى وهم ثلاث فرق الجهمية والتجارية والضرارية اه وقال أيضا قال كثير من المفسرين ان المراد  
 من الذين فرقوا دينهم أهل البدع والشبهات من هذه الامة وروى عمر رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله تعالى عنها ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا أصحاب البدع وأصحاب  
 الاهواء من هذه الامة قال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم أي الطرق  
 المختلفة التي هي ما عدا طريقه مثل اليهودية والنصرانية وسائر الملل والاهواء والبدع فتدعو الى الضلالة وقال  
 تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال بعض المفسرين المراد من حبل الله الجماعة لانه عقبه بقوله

وذبحهما من قضاها) ان بقيت حية حتى  
 تقطع العروق والام تحل لموتها بالذكاة  
 (والخنج) يفتح فسكون بلوغ السكين الخناج  
 وهو ورق أبيض في جوف عظم الرقبة (و) كره  
 كل تعذيب بلا فائدة مثل (قطع الرأس والسليخ  
 قبل ان تبرد) أي تسكن (و) كره (ترك  
 تنسيرا باللازم كما لا يخفى (و) كره (ترك  
 التوجه الى القبلة) لفظة السنة  
 كون الذابح مسلما حللا خارج الحرم ان كان  
 صيدا) فصيد الحرم لا تحل الذكاة في الحرم  
 مطلقا (أو كذا) أو قريبا أو حريبا) الا اذا سمع  
 منه عند الذبح ذكر المسبح (قيل ذبيحتهما  
 ولو الذابح مجنون أو امرأة أو صبي أو عليل  
 التسمية والذبح) ويقدر (أو ألق أو أخرج  
 لا تحل ذبيحة) غير كتابي من (وثني  
 ومجوسي ومردة) وجني وجبري ولو  
 أبوه سنيا

ولا تفرقوا والمراد من الجماعة عند أهل العلم أهل الفقه والعلم ومن فارقهم قد رشح بوقوع في الضلالة وخرج عن نصرته الله تعالى ودخل في النار لأن أهل الفقه والعلم هم المهتدون المتمسكون بسنة محمد عليه الصلاة والسلام وسنة خلفاء الراشدين بعده ومن شذ عن جمهم وأهل الفقه والعلم والساد الأعظم فقد شذ في ما يدخله في النار فعليكم معاشر المؤمنين باتباع الفرقة الناجية المسماة بأهل السنة والجماعة فان نصرته الله وحفظه وتوقيفه في موافقتهم وخذلانه وسخطه ومقتة في مخالفتهم وهذه الطائفة الناجية قد اجتمعت اليوم في مذاهب أربعة وهم الحنفيون والمالكيون والشافعيون والحنابلة ومن كان خارجا عن هذه الأربعة في هذا الزمان فهو من أهل البدعة والنار اه قال فان قلت ما وقفك على انك على صراط مستقيم وكل واحد من هذه الفرق يدعي أنه عليه قلت ليس ذلك بالأدعاء والتشبث باستعمالهم الوهم القاصر والقول الزاعم بل بالنقل عن جهات هذه الصنعة وعلماء أهل الحديث الذين جمعوا اصحاب الاحاديث في أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحواله وأفعاله وشرائعه وسننه وأحوال الصحابة والمهاجرين والانصار والذين اتبعهم باحسان مثل الامام البخاري ومسلم وغيرهما من الثقات المشهورين الذين اتفق أهل المشرق والمغرب على صحة ما أورده في كتبهم من أمور النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم ثم بعد النقل ينظر الى الذي تعلق به دينهم واقتفى أثرهم واهتدى بسيرهم في الأصول والفروع فيحكم بأنه من الذين هم هم وهذا هو الفارق بين الحق والباطل والمميزين من هو على صراط مستقيم وبين من هو على السبيل الذي على عينه وشماله قال واختلف العلماء من السلف والخلف في تكفير أهل الأهواء والبدع ولا شك أن من كان مذهبه وبدعته - وذهب الى الكفر وهو غير متأول فيه فهو كافر بالاجماع وأما من كان منهم في مذهبه وبدعته على طريق التأويل والاجتهاد والخطا المنضى الى الهوى والبدعة من تشبه او نعت بجارحة أو نفي صفات كمال عما لا يليق به سبحانه وتعالى اختلف السلف والخلف في تكفيره فقال بعضهم أهل الأهواء كلهم كفار وهذا قول كثير من السلف والفقهاء والمتكلمين من الخلف ومنهم من صوب التكفير الذي قالوا به ومنهم من أبي اخرجهم من سواد المسلمين وهو أكثر الفقهاء والمتكلمين فقالوا هم فساق عصاة ضلال وورثهم من المسلمين ويحكم لهم بأحكامهم قال ابن الهمام في شرح الهداية نعم يقع في كلام أهل المذاهب تكفير كثير منهم ولكن ليس من كلام الفقهاء الذين هم المجتهدون بل من غيرهم ولا عبرة بغير الفقهاء والمنقول عن المجتهدين عدم تكفيرهم اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام ان بني اسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة كلهم في النار الا واحدة هي ما أنا عليه واصحابي قال التوربشتي في شرح المصابيح المراد من الامة هذان من يجمعهم هم دائرة الدعوة من أهل القبلة لأنه أضافهم الى نفسه فقال أمتي وأكثر ما ورد من الحديث على هذا الاسلوب المراد منه أهل القبلة والمعنى أنهم تفرقوا فرقتين كل واحدة منها بخلاف ما تدين به الاخرى وقوله كلهم في النار الا واحدة يعني كلهم يفلحون ويعتقدون ما هو موجب دخول النار فان كان كفرا او ما نوا عليه دخول النار لا يخرجون منها أبدا وان لم يكن كفرا فهو الى الله تعالى ان شاء عفا عنهم وان شاء عذبهم ثم يخرجهم من النار ويدخلهم الجنة واستشكل ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام كلهم في النار بأنه ان أريد التأنيدي فيه لا يصح لأن من مات من أهل البدع على الايمان فلا بد من دخول الجنة وان أريد أن دخولهم محتم وان كانوا يخرجون لا يصح لأن المؤمن العاصي في مشيئة الله تعالى وان أريد أنهم مستحقون لدخولها وهم في المشيئة فعصاة أهل السنة كذلك فواجبه التخصيص وأجيب بأن التخصيص لشدة موافقتهم بالاعذاب فان عذابهم في النار يكون أشد عذابا من عصاة الفرق الناجية اسوة اعتقادهم في طريقة دينهم وبأن الشكل مجموعي لا جبري أي يجمع هذه الفرق في النار ويجمع هذه الفرق في الجنة ولا يلزم أن يكون كل الفرق في النار ولا كل الفرق في الجنة من غير سابقة عذاب اه بتصرف واعلم أنه قد ظهر لك مما نقلناه أن الجبرية مؤمنون ناجون ومن حكم الايمان حل الذي يحته سواه كان أبوه سنيا أو جبريا وأما المجبرية الذين هم أهل السنة فالحل في حقهم أظهر من أن يذكر فقول بعضهم ان صاحب الفوائد يمكن أنه اطلع على نص بذلك لا يصح وما كان ينبغي للمؤلف أن يذكر هذه المسئلة ويقرها مع انه امينية على عقيدة فاسدة وانما اطلنا في هذا المقام لم يسر الاحتياج في العقيدة وبيان الحديث (قوله لأنه صار كرتند) علم من ازهدى لقوله وجبري لو أبوه سنيا (قوله لأنه يقر على ما اتفق اليه عندنا) لأن الكفر كله ملة واحدة وقال بعض أهل

ولو أبوه جبريا حلت أنسابه لأنه صار كرتند  
فنية بخلاف يهودي أو مجوسي تنصر  
لأنه يقر على ما اتفق اليه عندنا فبغير ذلك  
عند الذبح في لو تجس يهودي لا يحل  
ذلك

المذهب يقتل لقوله عليه السلام من بذل دونه فاقتلوه (قوله لانه أخف) أي لأن الكتابي أقل شر من المتبرك  
 فيحكم بتسمية الولد في أحكامه (قوله وتارك تسمية عدا) لقوله تعالى ولانا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وعلى  
 حرمته ان تعقد الاجماع قبل الشافعي رضى الله تعالى عنه قال أبو يوسف والمشايع ان متروك التسمية عدا  
 لا يسوغ فيه الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز تسميته لا يتخذ قضاؤه لكونه مخالفا لاجماع اهل قوله حل  
 لأن الشارع جعل الناسي ذكرا للمعذور وهو التسيان فقد أقام الله مقام الذكر كما أقام الأصل كما أقام مقام  
 الامسالك في الصوم لذلك (قوله وان ذكر مع اسمه تعالى غيره) أي كلاما بغير عطف بقرينة ما بعده وفي الجوهرة  
 وان قال بسم الله صلى الله عليه وعلى محمد وآله (قوله فيكون مبتدئا) بصيغة اسم الفاعل  
 (قوله حرم درر) عن غاية البيان وفي الجوى عن التوازل أنه يحرم بالجزء والمنقول في الهندية عن النهاية الحل  
 في الاوجه الثلاثة وعلاه بأن الرسول مذكور على غير سبيل العطف (قوله قبل هذا اذا عرف النحو) هذا الخلاف  
 انما هو في صورة العطف كما ذكره في الشريعة لانية وكذا كلام المؤلف بعد (قوله بل يحرم مطاوعا بالعطف  
 لعدم العرف زيلعي) عبارة والوجه أن لا يعتبر الا عراب مطلقا بل يحرم مطلقا بالعطف لأن كلام الناس  
 اليوم لا يجري عليه قال الشيخ الشافعي في حاشيته ~~هكذا~~ في جميع ما وقعت عليه من التسخ وهو غير  
 ظاهر لأن الكلام فيما ذكره يمكن هناك عطف والظاهر أن يقال بل لا يحرم مطلقا دون العطف اهـ ويؤيده  
 ما نقلناه عن الهندية عن النهاية (قوله لانه أهل به لغیر الله) الاولى قول التهستاني لأن تجريد التسمية فريضة  
 اهـ (قوله لا ذكر فيهما) يؤخذ من المقام أن هذا انتهى للتصريح فانه يذكر على الذبيحة تحريم وتصير ميتة على  
 ما تقدم من التفصيل وهل الحكم كذلك عند العطاس أو يكون ذكره صلى الله عليه وسلم عنده خلاف الاولى  
 يحرم (قوله فان فصل صورة) أي بالسماع ومعنى أي حقيقة واذا وجد الوصل حاد وعدم حقيقة كان  
 وصل من غير عطف فانه لا يحرم أيضا (قوله لا بأس به) بل هو مطلوب لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان  
 اذا أراد أن يذبح يقول اللهم هذا منك ولك ان صلاتي ونسكي ومحبياتي وعبادتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
 امرت وأنا مؤمن المسلم بسم الله والله اكبر نذير ذبح وهكذا روى عن علي كرم الله وجهه (قوله عن شوب الدعاء)  
 أي خاطه بالدعاء (قوله لانه دعاء وسؤال) فلم يجز ذلك لله تعالى (قوله فقال الحمد لله) أي لاجل العطاس لانه  
 يريد الحمد على النعمة دون التسمية (قوله قلت في حله) هذا الحل بعيد من المقام لكنه هو الذي في الخاتمة (قوله  
 وبين ما ترفي الجمعة) حيث قال المصنف فلو جحد العطاس لم ينب عنها على المذهب اهـ قلت الذي ينبغي فهمه  
 أن المصنف هنا جرى على غير المذهب في الخطبة وقال الولواحي ولوقال مقام التسمية الحمد لله أو سبحان الله  
 يريد به التسمية أجزاء وان أراد التمسيد ولم يرد التسمية لم يحل وكذلك لو قال الله اكبر لأن هذه اللفاظ ليست  
 صريحة في باب التسمية انما الصريح بسم الله فكان هذه الفاظ كناية والكتابة انما تقوم مقام الصريح  
 بالنية كما في باب الطلاق انتهى (قوله لانه يتطوع فور التسمية) فيه أن ذلك يقتضي كون الذبيحة ميتة وهو  
 يقتضي وجوب الحذف لاستحبابه الا أن يحمل على الفور انما يقرب على أن زيادة واو لا تقطع الفورية وقد تقدم  
 عن الهندية مانعه أن وقتها في الذكاة الاختيارية وقت الذبح لا يجوز تقديمها عليه الا بزمان قليل لا يمكن التعرز  
 كذا في البدائع اهـ (قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم) وكذلك انقل عن علي وابن عباس قال البقال  
 والمسهب أن يقول بسم الله والله اكبر اهـ (قوله صح) أي عند العاعة وهو الصحيح لانه أف بالمأثور به الصريح  
 (قوله فلا تحل) لانه نوى غير ما أمر به خاتمة (تنبيه) لو قال بسم الله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله تعالى حل  
 وان لم يقصد وترك الهاء قصد الا يحل لأن الوجه الاول قصد فيه التسمية والعرب قد تحذف حرفا زائما  
 وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح واستشكله صاحب الذخيرة بأن المنقول عن أئمة اللغة أن الترخيم  
 لا يجوز الا في النداء خاصة اهـ وفيه أن المقصود وجود تعاطي اللفظه (قوله وأراد به متابعة المؤذن) أي لا الدخول  
 في الصلاة وهذا نظير في الشئ الثاني فقط والا فلا بد من النية حتى يكون شارعا فتدبر (قوله من الذابح) فلو  
 من غيره لا تحل كما سلف (قوله حال الذبح) يأتي مفهومه في كلام المؤلف (قوله اذا لم يشهد عن طلبه) قال  
 في المنع فان قلت ذكر وانه اذا وضع منجلا يصيده جارا للوحش ثم وجد الجار ميتة لا يحل قلت قال في البرازية  
 والتوفيق أنه محمول على ما اذا قدم عن طلبه والا فلا فائدة للتسمية عند الوضع اهـ ومحل اذا غاب عن بصره حامله  
 طلبه كما سيجي

والمؤذن بين شرك وكتاب ككتابي لانه أخف  
 (وتارك تسمية عدا) خلافا لثافعي (فان  
 تركها فاستباح) خلافا لمالك (وان ذكر  
 مع اسمه) تعالى (غيره فان وصل) بلا عطف  
 (كره) كقوله بسم الله اللهم تقبل من فلان  
 أو مني ومنه بسم الله محمد رسول الله بارفع  
 لعدم العطف فيكون مبتدئا لكن يكره للوصل  
 صورة ولو بالجزء والنصب حرم دور قبل هذا  
 اذا عرف النحو والوجه أن لا يعتبر الا عراب  
 بل يحرم مطاوعا بالعطف لعدم العرف زيلعي  
 كما أقاده بقوله (وان عطف حرمت نحو بسم  
 الله واسم فلان أو وفلان) لانه أهل به لغیر الله  
 قال عليه الصلاة والسلام موطن لا أذبح  
 فيها عند العطاس وعند الذبح (فان فصل  
 فيها ما عند العطاس وقبل الاجماع) الدعاء  
 صورة ومعنى كالدعاء قبل الاجماع (ولعدم  
 قبل التسمية أو بعد الذبح لا بأس به) لعدم  
 القرآن أصلا والشرط في التسمية هو الذبح  
 الخالص عن شوب الدعاء (وغيره) فلا يحل  
 بقوله اللهم اغفر لي لانه دعاء وسؤال  
 بخلاف الحمد لله أو سبحان الله مریدا به  
 التسمية (فانه يحل ولو عطس عند الذبح  
 فقال الحمد لله لا يحل في الاصح) لعدم قصد  
 التسمية (بخلاف الخطبة) حيث يجزئ قلت  
 ان يذبح حله على ما إذا نوى والا لا يوفى بينه  
 وبين ما ترفي الجمعة فتأمل (والمتحجب أن  
 يقول بسم الله الله اكبر بلا وادكره بها) لانه  
 يتطوع فور التسمية كما عزاه الزيلعي للعلواني  
 وقال قبله والمتداول المتقول عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم بالواو ولو لم يحضره النية  
 صح بخلاف ما لو قصد بها التبرك في ابتداء  
 الفعل (أو نوى بها) انحرافه لا يصح  
 فلا تحل (كما لو قال الله اكبر وأراد به متابعة  
 المؤذن فانه لا يصح شارعا في الصلاة) برزانية  
 وفيها (وتشترط) التسمية من الذابح (حال  
 الذبح) أو الرمي لصدا والارسال أو حال  
 وضع الحد يد الجار للوحش اذا لم يشهد عن  
 طلبه كما سيجي



(والمعتبر الذي يجمع بين التسمية قبل تبدل  
الجلس) حتى لو اُضيف شاتين أحدهما فوق  
الأخرى فذبحه ما ذبحه واحدة بتسمية  
واحدة خلاف ما لو ذبحهما على التعاقب  
لأن الفعل بعد دفنهما تد التسمية ذكره الزبلي  
في الصيد ولو سمي الذابح ثم اشتغل بأكل  
أو شرب ثم ذبح أن طال وقطع الفور حرم  
والأول واحد الطول ما يشكركه الناظر وإذا  
حدد الشفرة ينقطع الفور برزاقية (وحب)  
بالحماء (فخر الابل) في أسفل العنق (فكره)  
ذبحها والحكم في غنم وبقر عكسه) فذهب  
ذبحها وأكره فخرها ترك السنة ومنعه ماله  
(ولا بد من ذبح صبي مستأنس) لأن ذكاة  
الاضطرار إنما يصرح به عند العجز عن  
ذكاة الاختيار (وكنى جرح نم) كبقر وغنم  
(نوحش) فيجرح كصبيد (أو نهذ ذبحه)  
كان تردى في بئر أو نداء وصال حتى لو قتل  
أصول عليه صبيد أو كانه حل وفي النهاية  
بقرة تمسرت ولادتها فأدخل رجا يده وذبح  
الولد حل وإن جرحه في غير محل الذبح أن لم  
يقدر على ذبحه حل وإن قدر لا قلت ونقل  
المصنف أن من التعذر ما لو أدرك صبيد حيا  
أو شرف نوره على الهلاك وضاق الوقت  
على الذبح أو لم يجد آلة الذبح فخرجه حل  
في رواية وفي منظومة النسفي

ان الجنين مفرد بحكمه

لم يذبح ذكاة أمته  
فخفف المصنف ان وقال ان تم خلقه أكل  
لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمته  
وحله الامام على التشبيه أي كذكاة أمه بدليل  
انه روى بالنصب وليس في ذبح الاتم اضاغة  
الولادة دم التيقن بعونه (ولا يحل ذنوباب  
بصبيد بنابه) فخرج نحو البعير (أو مخذب)  
بصبيد بخلبه أي نظره فخرج نحو الحمامة  
(من سبع) بيان لذي ناب والسبع كل  
مخطف منه ب جارح قاتل عادة (أو طير)  
بيان لذي مخلب (ولا الحشرات)

لهم أما إذا وجد ميتا في الحديد أو وجده وفيه جناية مثل حياة المدبوح فهو ميت حكمه فيل أجماعا كما أفاده  
القهستاني عن الهداية (قوله قبل تبدل المجلس) ظاهره أن المجلس إذا طال لا يتطوع الفورية وهو خلاف ما تقدم  
عن الهندية وعليه الاعتماد (قوله ينقطع الفور) نقله في الهندية عن أصحاب الزعفراني عن المحيط وقال من غير  
فصل بينهما إذا قل أو أكثر ولم يميز الفرق بين هذه والمسائل المذكورة قبلها (قوله وحسب بالحاء الخ) قال في التبيين  
التمرقطع العروق في أسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق أعلى العنق تحت اللعين اه وعبر المصنف  
بقوله وحسب تعال صاحب الهداية وقوله قال في الكنز من فخر الابل اه ولعل مراد صاحب الهداية السنية  
لا المصنف الاصطلاح يوزنه قوله أما الاستصحاب فلو وافقة السنة المتواترة اه فلا مخالفة أفاده الشربلاني  
(قوله والحكم في غنم وبقر عكسه) الظاهر أن الغزال وبقر الوحش ونحوهما كذلك وانظر حكم الاوز والذجاج  
والارنب ونحوها وذكر في الهندية عن خزائن المفتين لو ذبح فيما يجب فيه النحر أو غير فيما يجب فيه الذبح جاز وزك  
السنن في شرح الكنز لا يسارى النعام والاوز كالابل بنحر والضابط لكل ماله عنق طويل أي فانه بنحروفي  
القهستاني عن التت أن أدب الذبح أن يوضع بالرق وعلى اليسار ويتوجه الى القبلة وبشد ثلاث قوائم فقط  
ويذبح باليمين ويحدد الشفرة ويسرع في الذبح واجراء الشفرة على الحلقوم (قوله كان تردى في بئر) فانه يجرح  
ويؤكل إذا علم موته من الجرح والالوان أشكل ذلك أكل لأن الظاهر أن الموت منه منع (قوله صبيد إذا كانه)  
ظاهره أن الذكاة بشرط فيها السنية ولم يتقدم ذكر ذلك في الشروط وان كان هذا الحكم يخص هذه المسئلة فليست نظر  
وجهه (قوله فجرحه حل في رواية) الاولى أن يقول في قول لانه عزاء الى بعض المشايخ وقال البعض الآخر  
لا يحل أكله الا إذا قطع العروق (تنبيه) في الهندية دجاجة تطلعت بشجرة وصاحب الابل اليها فان كان لا يخاف  
عليه القوات والموت وربما لا تؤكل وان خاف القوات تؤكل والحمامة إذا طارت من صاحبها فربما صاحبها  
أو غيره قالوا ان كانت لا تهدي الى المنزل حل أكلها سواء أصاب السهم المذبح أو موضع آخر لانه يجوز عن الذكاة  
الاختيارية وان كانت تهدي الى المنزل فان أصاب السهم المذبح حل وان أصاب موضع آخر اختلفوا فيه  
والصحيح أنها لا تحل اه (قوله ان الجنين مفرد بحكمه) أي ان ذكي حل والاول لا يتبع أمته فالنظر الثاني فسر  
للاول (قوله وقال ان تم خلقه) مما يتفرع على قولهما كافي الهداية أن الجنين إذا خرج حيا ولم يكن من الوقت  
مقدار ما يقدر على ذبحه فأت يؤكل وظاهر تقييده بقام الخلق انه إذا لم يتم لا يحل اتفقا ويحتمل أن يقال كجزء منها  
فيحل ويحذر (قوله وحله الامام الخ) قال الاكمل في شرح الهداية انما يجب المصنف عن هذا الحديث لانه لا يصلح  
للاستدلال لانه روى ذكاة أمته بالرفع والنصب فان كان منصوبا فلا اشكال انه تشبيه وان كان مرفوعا فكذلك  
لانه أقوى في التشبيه من الاول كقوله وعينك عيناها وجيدك جيدها (قوله وليس في ذبح الام اضاغة  
الولد) ظاهره أنه لا كراهة وفي الهندية عن الخانية بقرة أو شاة أشرفت على الولادة قالوا بكره ذبحها لانه فيه تضييع  
للولد وهذا قول الامام لانه يقول الجنين لا يذبح كذكاة أمه اه (قوله ولا يحل ذنوباب) لما فرغ من الذبائح عقبها  
بيان ما يحل منها وما لا يحل والوسيلة الى الشيء مقدم عليه في الذكر (قوله بصبيد بنابه) قال الجوزي في شرحه  
والمراد من ذي ناب السبع الذي يفترس بنابه ومن ذي مخذب هو الذي يصطاد بمخذه وهو المراد بالاجماع لأن  
كل صبيد لا يخلو عن مخذب وكل جديوان غير الطير لا يخلو عن ناب اه والدليل على النهي أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخذب من الطير رواه مسلم وأبو داود وجاعة والسر في النهي أن طبيعة  
هذه الاشياء مذمومة شرعا فيضى أن يتولد من لحمها شيء من طبايعها فيجرح كراما لبني آدم كما أنه أحل ما أصل  
اكرامه (قوله أو مخذب) مفعول من الخلب وهو منق الجلد زيلعي (قوله كل محتطف منه ب) قال في الجوهرة  
الخطاطفة ما محتطف في الهوام مثل البازي والحدأة والتمهية هي ما تنهب من الارض مثل الذئب ونحوه اه  
وفي الغاية الاختطاف والاتهاب بمعنى الخطف والنهب قبل في الفرق بينهما ان الاختطاف من فعل الطير  
والاتهاب من فعل سباع الهائم ولما كان السبع شاملا لهذين النوعين فسر السبع بهذين الوصفين اه (قوله  
عادة) أي وقد يضاف ذلك (قوله ولا الحشرات) وكذلك الهوام بتشديد الميم قال الاتفاقية جمع الهامة وهي الدابة  
من دواب الارض وجميع الهوام نحو البربوع وابن عرس والقنفذ مما يكون سكناه الارض والجدد مكرهه أكله  
لأن الهوام مستخسنة وقد قال تعالى ويحرم عليهم الحيات ولا تأكلوا مما يذبحون للشياطين في الغالب وذلك من

أسباب الكراهة وكذا جميع ما لا دم له فأكله مكروه لانه كاه مستحب فدخل تحت قوله عز وجل ويحرم عليهم  
 الخبائث الا الجراد فانه مخصوص بالحدث اه (قوله صفار دواب الارض) في الجوهرية والخرات يعني المائي  
 البري منها كالفندع وغيرها (قوله والجرا لاهلية) ولو توحشت هندية (قوله بخلاف الوحشية) ولو صارت  
 أهلية ووضع عليه الاكاف هندية عن شرح الطحاوي (قوله الذي أمه حجارة) الجاريم المذكور والاني والتاء  
 للوحدة وحكي شذوذه اه والاثنان خصوص الانثى فلو عبر به لكان أولى (قوله فكاهه) فيكون على الخلاف  
 الاتي لان المعبر في الحل والحرمه الام فيما تولد من مأكول وغيره كقول (قوله والخيل) أي عنده لقوله تعالى  
 والخيل والبغال والحمير لتركبوها فتبين بركوبها دون أكلها ألا ترى أن الابل لما كانت تركب وتؤكل جميع بينهما  
 فقال تعالى فتناكروهم ومنها يأكلون والاكل من أعلى المنافع والحكيم لا يترك الامتنان بأعلى النعم ويمتن بآذائها  
 وفي الهداية ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه والاول أصح اه لانه روى أن أبا يوسف سأل  
 الامام رضى الله تعالى عنه ما اذا قلت في شيء أكرهه فأراك فيه قال التحريم ومبنى اختلاف المشايخ في قول  
 الامام رحمه الله تعالى على اختلاف اللفظ المروي عنه فانه روى عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فأما ما  
 فلا يجزئ أكله وهذا يلحق الى التنزيه وروى عنه أنه قال أكرهه وهو يدل على التحريم تنزيه لاهلية عن العنايه وعمل  
 في الدرر كراهة التنزيه بأن الكراهة بمعنى الكرامة كبل يحصل بإباحته تقليل آله الجهاد ولها كان مؤثره طاهرا  
 وهو غير ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا ذكره غير الاسلام وأبو المعين في جامع ما انتهى قال أبو السعد قلت فعلى  
 ما في الدرر من ترجيح كون الكراهة للتنزيه يرتفع الخلاف بين الامام وصاحبيه لانه ما وان قال بالحل لكن مع  
 كراهة التنزيه على ما يستفاد من قول السارح وعندهما وعند الشافعي لا بأس بأكله وبه صرح في الشرب لاهلية  
 عن البرهان اه (قوله وعندهما وعند الشافعي تحل) لما روى جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه ما أكلنا لحم  
 القرم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه قال أحمد وقول الامام قال الامام مالك رضى الله تعالى عنه  
 أجمعين (قوله ولا بأس بلبنه على الاوجه) لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد بخلاف اللحم منح عن الجني  
 وأجرى بهضم الخلاف بين الامام وصاحبيه فيه كاللحم وذكروا القولين في كراهة التحريم والتنزيه فيه وحكى عن  
 عبد الرحيم الكرميني أنه رأى الامام في المنام وقال له فيها أي الخيل كراهة تحريم يا عبد الرحيم اه والخلاف  
 في خيل البر أما خيل الجبر فلا تؤكل اتفاقا (قوله والضيع) بضم الباء وسكونها قه تاني اسم للانثى ويقال  
 للذكر ضبعان بكسر أوله وسكون ثانيه ومن عجب أمره أنه يجيئ ويكون ذكر اسنة وأنثى أخرى كذا في شرح  
 السكرت لا يسارى وما روى من إباحته فهو قبل التحريم لانه لم يحرم ابتداء الامام في قوله تعالى قل لا أجد فيما أوصى  
 الى محرم ما الاية (قوله والسلفاء) هي من أخبت الحشرات حموى وهي بكسر السين وفتح اللام ينفع دمه  
 وصراتها المصروع والتاطح بدمها ينفع المفاصل اه (قوله والغراب لا يبيع) هو الذي فيه سواد وبياض اه  
 مكى عن الكنف وذكر في الظهيرية أن الغراب الاسود والابقع ثلاثة أنواع نوع يلقط الحب ولا يأكل الحب  
 وهو غير مكروه ونوع يأكل الحب وهو مكروه ونوع آخر يأكل الحب ثمرة والحب يبيع في غيره مكروه وعند  
 الامام خلافا لابي يوسف اه مكى (قوله لانه ملحق بالخبائث) فان لم يثبت من الحرام شيء وأكل (قوله  
 والخبث) أي المأخوذ من قوله ويحرم عليهم الخبائث (قوله السليمة) لعل المراد السليمة من الثمره والمرض (قوله  
 النسر) هو خلاف ما قاله مسكين انه العقق وعن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن العقق فقال لا بأس به  
 فقلت انه يأكل النجاسة فقال انه يخلط النجاسة بشئ آخر ثم يأكل فالاصل عنده أن ما يخلط كالذي لا بأس به  
 وقال أبو يوسف يكره العقق كما يكره الدجاجة اه هندية وفي حاشية المكي العقق وزان جمع طائر نحو الحمامة  
 طويل الذنب فيه بياض وسواد وهو نوع من الغربان يتشابه به ويعقق بصوت يشبه العين والقاف (قوله  
 على الابتداء) أي ابتداء الاسلام (قوله واليربوع) بوزن يعقول دويبة نحو الفأرة لكن ذنبه وأذناه أطول منها  
 ورجلاه أطول من يديه عكس الزرافة والجمع زربوع والمائة تقول يربوع اه أبو السعد (قوله هو طائر) لكنه  
 طير الطير من شرار الطير (قوله وقيل الخفاش) أي يحرم وهو كرمات في أوله ومجبة في آخره الوطواط  
 هي به لصغر عينيه وضعف بصره من الخفاش بالتحريك وهو ضعف العين وضعف البصر خلقة أفساد في الجفون  
 بلا وجه اه مكى وقد حكى القولين بالحل والحرمه في الهندية (قوله لانه ذناب) فيه نظر لان كل ذي

هي صفار دواب الارض واحدها حشرة  
 (والجرا لاهلية) بخلاف الوحشية فانها  
 ولبنها حلال (والخيل) الذي أمه حجارة  
 فلو أمه بقرة أكل اتفاقا ولو فرسا فكاهه  
 (والخيل) وعندهما وعند الشافعي تحل وقيل  
 ان أبا حنيفة رجع عن حرمة قبل موته  
 ثلاثة أيام وعليه الفتوى عادية ولا بأس  
 بلبنه على الاوجه (والضيع والنعاب)  
 لانهما نارا وعند الثلاثة يحل (والسلفاء)  
 بربية وبجربة (والغراب لا يبيع) الذي يأكل  
 الحيف لانه ملحق بالخبائث قاله المصنف  
 ثم قال والخيل ما تستخذه الطباع السليمة  
 (والغداد) بوزن غراب النسر جمع غدة  
 قاموس (والفيل) والنسب وما روى من  
 أكله محمول على الابتداء (واليربوع) ابن  
 عرس والرخم والبغاث هو طائر ذي الهمة  
 يشبه الرخم وكلها من سبع البهائم وقيل  
 الخفاش لانه ذناب

ناب ليس بمنى عنه اذا كان لا يصطاد بنباهه انتقاني (تنبيه) الذي يعيش في البر انواع ثلاثة ما ليس له دم أصلا  
 وما ليس له دم سائل وما له دم سائل فما لا دم له مثل الجراد والزنبر والذباب والعنكبوت والخنافس والعقرب  
 والبغاة ونحوها لا يحل أكله الا لجراد خاصة وكذلك ما ليس له دم سائل مثل الحية والوزغ وسام أبرص وجميع  
 الحيوانات الحشرات وهوام الارض من الفأر والقنافذ والضب واليربوع وابن عرس ونحوها ولا خلاف في  
 حرمة هذه الاشياء الا الضب فإنه حلال عند الشافعي رضي الله تعالى عنه وما له دم سائل مستأنس ومستوحش  
 فالمستأنس من البهائم الابل والبقر والغنم يحل بالاجماع وأما المستوحش ونحو الظباء وبقر الوحش وحمر الوحش  
 وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين وأما المستأنس من السباع وهو الكلب والفهد والسنور والاهلي فلا يحل  
 وكذا المستوحش المسمى بسباع الوحش والطير فسباع الوحش مثل السبع والذئب والضبع والنمر والفهد  
 والنهاب والسنور البري والسجباب والسمور والدلق والدب والقرد ونحوها وسباع الطير المسمى بالباري والباشق  
 والصقور والشاهين والحدأة والبغاث والنسر والعقاب وما أشبه ذلك وتحل الفاختة وهي واحدة القواخت من  
 ذوات الاطواق زعموا أن الحيات تمرب من صوته وفيها فصاحة وحسن صوت وفي طبعها الانس بالناس تعيش  
 في الدور وتعرف فقد وجد منها ما عاش خسا وعشرين سنة ومنها ما عاش أربعين سنة يحل أكلها ويبيعها انتفاعا  
 ذكره الدميري ويؤكل القسري والسوادين والزرزور والاصل والهدهد واليوم والطاوس والدبسي بضم  
 الدال طائر صغير منسوب الى دبس الرطب في لونه غيرة بين السواد والجرعة وهو نوع من الحمام البري وهو أصناف  
 مصري وحجازي وعراقي متفاربة أغفرها المصري ديمري وأما البريكسر الباء كما في الصحاح قال أبو يوسف  
 لا أظن فيه شيئا من أبي حنيفة وهو عندي من مثل الأرنب وهو يختلف البقول والنبات وهو دويبة أصغر من  
 السنور وكلا العين لا ذنب لها تدخل البيوت اه عيني وحل الابل في المغرب الابل بضم الهمزة وكسرها وتشديد  
 الياء الذكور من الاوعال اه وفي القاموس الوعل بالفتح وككتف ودئل وهذا نادريس الجبل اه والذكر  
 والانتان والمثانة والعصان اللذان في العنق والمرارة تحل مع الكراهة وكذا الدم الذي يخرج من اللحم والكبد  
 والطحال دون الدم المسفوح وهل الكراهة تحريمية أو تنزيهية قولان (قوله مائي) هو الذي يكون مأواه وعاشه  
 في الماء اه منع (قوله ولومته ولداني ما نجس) في البرازية أو أرسلت السمكة في الماء النجس فكثرت فيه لا بأس  
 بأكله الحال اه قال الثوري لا يـ ينظر الفرق بينهما وبين الحلالة انتهى وفي الهمزة ويكره أكل لحوم الابل  
 الحلالة وهي التي الاغلب من أكلها النجاسة لتغير لحما وتنه كما يكره أكل الطعام الملتصق وفي شرح الطحاوي أنه  
 لا يحل الاتفاق بها من العمل وغيره الا أن نجس أيا ما وتعلق وليس طبعها تنقير في ظاهر الرواية وروى ابن  
 رستم عن محمد في الناقة والشاة والبقرة انما تكون جلالة اذا تغير لحما ووجد منه ريح منتنة فلا يشرب لبنها  
 ولا يؤكل لحما وجازيها وهبتها اه اذا كانت لا تختلط ولا تأكل الا العذرة غابا باطن خلطت فليست جلالة  
 لانها لا تتن اه بتصرف (قوله ولوطافه بجر وحة وهانية) لم يوجد ذلك في الوهابية ولا في شرحها وانما قال  
 العلامة عبد البر الاصل في اباحة السمك أن مائات باقة يؤكل وما مات بغير آفة لا يؤكل اه فان حمل على أن ذلك  
 الط في مات بالجرح حل (قوله غير الطافي) هو اسم فاعل من طاف الشيء فوق الماء بطفة وطفوا اذا علا اه مكى  
 (قوله حشف أنفه) الحشف الموت والجوع حشوف ومات فلان حشف أنفه اذا مات من غير شرب ولا قتل ولا يبي  
 منه فعل وخص الاف بالاضافة لأن روحه يخرج من أنفه يتتابع نفسه أو لانهم كانوا يتخللون ان المريض  
 يخرج روحه من أنفه والجرع من جراحته مختار وقاموس (قوله كما يؤكل مائي بطن الطافي) لأن مائي بطنه  
 مات باقة وهي ضيق المكان اه عبد البر في المنع ولو أن سمكة ابتلعت سمكة أكلت جميعا لان البلوعة ماتت  
 بسبب حادث وأما اذا خرجت من دبر السمكة لا تؤكل لانها قد استخاضت عذرة اه ولو وجدت جرادة في بطن  
 سمكة أو في بطن جرادة حلت مكى عن البحر الاخر (قوله وما مات بجر الماء أو برده) هو الذي عليه الفتوى وقيل  
 لا يحل لأن السمك لا يموت بجر الماء ولا برده (قوله وبربطه فيه) كما اذا مات في الشبكة وهو لا يقدر على التخلص  
 منها وكذا يحل ما لدغته حية أو صايه حديد (قوله أو القاء شيء) وكان يعلم أنها تموت منه قال في المنع أو أكلت  
 شيئا ألقاه في الماء لمأكله فمات منه وذلك معلوم فلا بأس بأكلها فان ماتت باقة اه (قوله فوته باقة) أي  
 لأن موته باقة ويؤخذ من الاصل السابق (قوله والا لجرث) بوزن سكيت قاموس وقوله سم الجثيث من

(ولا يحل) (حيوان مائي الا السمك) الذي  
 مات باقة ولومته ولداني ما نجس ولوطافه  
 بجر وحة وهانية (غير الطافي) على وجه الماء  
 الذي مات حشف أنفه وهو ما بطنه من فوق  
 فلو ظهره من فوق فليس بطاف فيق كل كما  
 يؤكل مائي بطن الطافي وما مات بجر الماء  
 أو برده وبربطه فيه أو القاء شيء فوته باقة  
 سمك (و) (الا لجرث) سمك أسود  
 (والمارماهي) سمك في صورة الحية

في أفردهما بالذكور الخفاء وخلاف محمد (وحل الجراد) وان مات حنف أنه بخلاف السمك (وأشكال السمك بلاذ كانه) الحديث أحلت لنا ميتتان السمك والجراد  
 قدما ان الكبد والطحال بكسر الطاء (و حل ١٥٨) (غراب الزرع) الذي يأكل الحب (والارب والعقوى) هو غراب يجمع بين كل جيف وحب والاصح

حله (معها) أي مع الذكاة (و ذبح ما لا يؤكل  
 بطهر لحمه ونحوه و جلده) تقدم في الطهارة  
 ترجيح خلافه (الا لا أدى والخنزير) كما مر  
 (ذبح شاة) مريضه (فخرجت أو خرج الدم  
 حلت والا لان لم تدر حيايته) عند الذبح  
 (وان علم) حيايته (حالت) مطلقا (وان لم  
 تعرفه لم يخرج الدم) وهذا يتأق في مختصة  
 ومردية ونطيحة والتي بقرا الذب بطنها فذكاة  
 هذه الاشياء تحلل وان كانت حيايتها خفية  
 وعليه الفتوى لقوله تعالى الاماد كيت من  
 غير فصل وسيجي في الصيد (ذبح شاة لم تدر  
 حيايتها وقت الذبح) ولم تعرفه ولم يخرج الدم  
 (ان قبضت فاهالا تؤكل وان فضمت أكلت وان  
 قبضت عينها لا تؤكل وان ضممتها أكلت وان  
 مدت رجلها لا تؤكل وان قبضتها أكلت وان  
 قام نحرها لا تؤكل وان قام أكلت) لان  
 الحيوان يسترخى بالموت ففقه فم وعين ومذ  
 وجل ونوم شعر علامة الموت لانها استرخت  
 ومقابها حركات تختص بالحى فدل على  
 حيايته وهذا كانه اذ لم تعلم الحياية وان علمت  
 حيايتها وان قلت (وقت الذبح أكلت مطلقا)  
 بكل حال زيلعي (سمكة في سمكة فان كانت  
 المظروفة صحيحة حلتا) يعنى المظروفة  
 والظرف لموت المبلوعة بسبب حادث (والا)  
 تكن صحيحة (حلت الظرف لا المظروفة)  
 كما لو خرجت من دبرها لاستحالت باعذرة  
 جوهره وقد غير المصنف عبارة منه الى  
 قاصمته ولو وجد فيها ذرة ملكها حلالا  
 ولو خافا أو دبشا مضر وبالا وهو لقطعة  
 (ذبح لقوم الامير ونحوه) كواحد من  
 العظام (يحرم) لانه أهل به لغير الله (ولو)  
 وصليه (ذكر اسم الله تعالى ولو) ذبح للضيف  
 (لا) يحرم لانه سنة الخليل وكرام الضيف  
 اكرام الله تعالى والفارق انه ان قدمها يأكل  
 منها كان الذبح لله والمنفعة للضيف وأولوية  
 أوليها وان لم يقدمها يأكل منها بل يدفعها  
 لغيره كان لتعظيم غير الله فيحرم

المسوخات باطل لا أصل له لان ما مسح لانسله ولا يبق بعد ثلاثة أيام اه وفي أبي السهود عن العنق الحزيت  
 بكسر الجيم والراء وتشديدها نوع من السمك مدور كالترس اه (قوله للخفاء) أي خفنا دخولهما في السمك (قوله  
 وخلاف محمد) قال في الدرر وما نقل عن محمد أن جميع السمك حلال غير الخنزير والمارماهى ضعيف اه (فرع)  
 قال في الحاشية لأبأس بدود الزيتون قبل أن ينفتح فيه الروح - ثم ما لا روح له لا يسمى ميتة اه ويؤخذ أن أكل  
 الجبن بدوده أو الخلل كذلك أو الفار كالتب بدوده لا يجوز ان ينفتح فيه الروح (قوله بخلاف السمك) مراده  
 الطافي فقط وهذه العبارة لصاحب الدرر وفيها سائل على رضى الله تعالى عنه عن الجراد يأخذ الرجل وفيها  
 الميت وغيره فقال كله كانه وعده من فصاحته اه (قوله والاصح حله) الاولى أن يقول على الاصح وهو قول  
 الامام وقال أبو يوسف يكره (قوله معها) الاولى بها وأطلقها فم الذكاة الاختيارية والاضطرارية فان الارنب  
 بالذبح وذكاته اختيارية وغيره بالجرح أى موضع كان وذكاته ضرورية (قوله بطهر لحمه ونحوه و جلده) أى  
 لا يجس ما وقع فيه من المائعات لانه الذباغ في ازالة الرطوبة النجسة وكذا لا تبطل صلاة حامله وهل يجوز  
 الانتفاع بشحمه في غير الاكل فقبل لا يجوز اعتبارا بالاكل وقبل يجوز كلزيت اذا خالطه شحم الميتة والزيت  
 غالب فانه ينفع به في غير الاكل اه منصرف (قوله تقدم في الطهارة ترجيح خلافه) وهو أن اللحم لا يطهر  
 بالذكاة والجلد يطهر بها اه حلي (قوله الا لا أدى) هذا استثناء من زعم المصنف فانه يؤخذ منه جواز  
 الاستعمال فلا أدى وان طهر لا يجوز استعماله كرامة والخنزير لا يستعمل وهو باق على نجاسته لان كل أجزائه  
 نجسة (فرع) قال في الخلاصة وتشتط التسمية في ذبح الحمار للطهارة وفي الدراية واختلفوا في أن الموجب  
 لطهارة ما لا يؤكل لحمه مجرد الذبح أو الذبح مع التسمية قيل مجرد الذبح لانه مؤثر في ازالة الدم المسفوح وقيل  
 الذبح مع التسمية لان الطهر هو الذكاة ولا ذكاة بدون التسمية (قوله مريضه) الاولى حدقه لانه يقتضى  
 تحقق الحياة فلا يتأق التفصيل الا فى (قوله أو خرج الدم) في شرح الطحاوى خروج الدم لا يدل على الحياة  
 الا اذا كان يخرج كما يخرج من الحى اه (قوله حلت) لان الحركة وخروج الدم لا يكونان الا من الحى لان الميت  
 لا يتحرك ولا يخرج منه الدم فيكون وجودهما أو وجود أحدهما علامة الحياة فيحل وعدمهما علامة الموت  
 فلا يحل اه حوى (قوله ان لم تدر حيايته) ذكر النعمان باعتبار كون الشاة مذبوحا (قوله فذكاة هذه الاشياء تحلل)  
 أى مطلقا في ظاهر المذهب حوى وسيأتى (قوله وعليه الفتوى) وعن الامام انما تحل اذا كانت بحال تعيش يوما  
 لولا الذكاة وعن محمد اذا بقي أكثر من حبات المقطوع أو داجه تحل والا لا اه (قوله وهذا كانه اذ لم تعلم الحياية)  
 مستغنى عنه بقول المصنف لم تدر حيايتها وانما ذكره ليرتب عليه قوله وان علمت حيايتها (قوله مطلقا) سواء  
 وجدت هذه الاشياء أو مقابلاتها (قوله لا المظروف) لانها مستفطرة فكانت كالفاسط أخاذه المصنف (قوله  
 وقد غير المصنف عبارة منه الى ما سمعته) أفاد المصنف أنه غير عبارة منه عن عبارة الاشياء واقطعها سمكة  
 في سمكة فان كانت صحيحة حلالا والا لا اه فانها موهمة وان أمكن تصحيحها بأن المعنى لا يحل ان جميعا بل يحل  
 الظرف فقط (قوله ولو وجد فيها ذرة ملكها حلالا) المسئلة فيها تفصيل قال في الوالوجية وجد في باطنها الزلوة ن  
 كانت في الصدف فهي لا تأخذ وان باعها من غيره فوجد هاهى للمشتري لان الزلوة متى كانت في الصدف  
 فالظاهر أنها لم تصل اليها من يد الصياد فتكون باقية على الاباحة الاصلية فتكون ملكا للصياد فاذا باعها  
 تصير ملكا للمشتري لانها ان خالقت في بطنها فهي جزء من أجزائها فيملكها المشتري وان لم تخلق في بطنها لكن  
 ابتلعها بعد الخلق ككافة بمنزلة العلف فتكون للمشتري فاذا لم تكن في الصدف فهي لا تأخذ وتكون لقطعة  
 لان الظاهر أنها وصلت اليها من يد الصياد كذا في شرح تنوير الاذهان (قوله وهو لقطعة) له أن يصرفها الى نفسه  
 ان كان محتاجا باعد التعريف لان كان غنيا منحه (قوله لانه أهل به لغير الله) الاهلال رفع الصوت بالذكرة وهى ميتة  
 ولو ذكر الله تعالى خالصا فالاولى أن يقول لانه عظيم به غير الله تعالى (قوله ولو ذبح للضيف لا يحرم) قال في المنع  
 ومن يظن أنه لا يحل لعله أنه ذبح لا كرام ابن آدم فيكون كأنه أهل لغير الله تعالى فقد خالف القرآن والحديث  
 والعقل فانه لا شك أن القصاب يذبح للربح ولو علم أنه يخسر لا يذبح فيلزم على هذا الجاهل أن لا يأكل كل ما ذبحه  
 القصاب ولا ما ذبح للولائم والاعراس والعقيقة اه (قوله وانما ذبح الخ) قال الجوى وحاصل الكلام في هذه  
 المسئلة أن الذبح المتترن بذكر اسم الله تعالى اذا كان قبل قدوم قادم للتهنئة والضيافة أو بعد قدومه ببرهة لذلك أى

لاجل التي يواضيقته فلا شبهة في جوازها وأما إذا كان عند القدر وم فإن كان التصديق فكذلك وان كان لمجرد التعظيم فحرام والمذبح مبيته ثم ذكر نحو الفرق المذ كور هنا قال وأما الذبح عند وضع الجدار أو عروض مرض أو شفا من مرض فلا شك في أن التصديق والتصديق اه وفي فتاوى الشلبي تركب الجرح فذكر على نفسه ان وصل الى البرسالم ان يقرب قربا يلزمه الوفاء ولا يأكل منه بل يتصدق به على الفقراء لا لا غنى اه ثم ان هذا الفارق لا يظهر لانه قد يقصد به التعظيم وبأكل منه هو أو عياله فلا ولي فاطمة بقصد التعظيم وعدمه (قوله وهل يكفر قولان) يتعين على القاضي والمفتي العمل بعدم التكفير لوقوع الخلاف كما تقدم في المرتد (قوله وفي صيد المنيبة أنه يكفر) أي يحرم (قوله لا نال انسي الظن) فيه أن الكلام عند التيقن (قوله وفي الفضل) هو الامام الفضلي (قوله حقيقة وحكم) أي يخرج المنفصل من المذبح قبل موته فانه منفصل من حي صورة لاحكاما وحينئذ فلا حاجة للاستثناء الا في كماله الشيخ صالح (قوله التعميم) أي سواء كان حيا حقيقة وحكم أو حقيقة فقط أي صورة ثم يستثنى منه ما ذكره المصنف فالكلام في المراد بالحي وان كان الحكم لا يختلف على الوجهين وهذا في غير الصيد أما الصيد فمفصل قال في الهندية عن وجيز الكردي قطع الدب من ألية الشاة قطعة لا يؤكل المنيان وأهل الجاهلية كانوا يأكلونه فقال صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو مبيته وفي الصيد ينظر ان كان الصيد يعيش يدون المنيان فالمنيان لا يؤكل وان كان لا يعيش بغيره كالأرأس يؤكل اه ونحوه في البرازية والمراد العضو المنفصل من العظم واللحم وان كان متصلا بالجدار أما المتعلق باللحم يؤكل كاذكره البيروني ولو روى صيد افقطع بده أو رجليه ولم ينفصل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وانده حل أكله لانه بمنزلة سائر اجزائه وان كان لا يتوهم بأن بقي متعلقا بجداره حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والمعتبر المعاني والكلام في غير السمك لان مبيته السمك حلال وكذا الجراد (قوله والسنة الساقط) تقدم في الطهارة أن المذهب طهارة السنة اه حلي (قوله كما مر) أي في قوله وقطع الرأس والسلم قبل أن تبردها حلي (قوله وحزنا في الطهارة) أي قبيل التيمم والذي حرره هنالك أنه لا عبرة لغلبة الشبهة اتصير يحتمل ذلك ولانه شاة اعتبار باللام اه حلي (قوله والكرامة تذكر) أي في البغل الذي أمه من الخيل عندهما ثم يحتمل أن تكون تحريمية وأن تكون تنزيهية وهو الذي فهمه الطرسوسي ونازعه المصنف بنص محمد كل مكروه حرام وعندهما الى الحرام أقرب ذكره عبد البر (قوله وان ينزك) يقال نزل الفعل اذا وثب على الاثني فواقعها (قوله تنج) بكسر النون (قوله وان أكلت تبنا) بتقدم التساء على الموحدة ويجوز أن تكون بنون ثم موحدة ثم مشددة فوقية (قوله ليت) من التبرع في القطع يعني لا يؤكل (قوله والصباح يحجر) فان نجح لا يؤكل وان تغاير برأسه بعد الذبح ويؤكل وان أشكلت بأن صاح كالكلب وكافعز (قوله فعنز) لكنه يرى برأسه (قوله فيطمر) الطمر الدفن في الارض (قوله يحلها) أي الشارع (قوله ومن ذا الذي ضحى) أي أهام في بيته الى ان دخل وقت الضحى واعلم أن هذا البيت ملفق من بيتين وهما قوله وأي شياه دون ذبح يحلها وأي المساق والمزارع يكفر وذو لحية صلى ويفسد دونها ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر والبيت الاول تقدم ذكره قبيل الذباح ومعنى الشطر الاقل من البيت الثاني أي متصل لحية كبيرة صحت صلاته وان صلى بدونها لا تصح الجواب صلى وجبته محلول ولحيتها كبيرة تستعز عورته عن عينه فصلاته صحيحة واذا حلها أو وضعها بخرق لم تجز صلاته لا تكشف عورته وهذا على رواية والاصح أنه تجوز صلاته لان الستراغاب يجب عن الغير من الجوانب لاني حق نفسه حتى جازمها ونظر اليها اه حلي (خاتمة) ثمانية أشياء من المبيته يجوز الاتفاغ عنها القرن والظف والعصب والصوف والوبر والشعر والريش والعظم سواء كانت من مأكل اللحم أو غيره كذا في زواهر الجواهر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \* (كتاب الاضحية) \*

المناسبة بين الذباح والاضحية أن الاضحية من جنس الذباح الا أن الاول أعظم والثاني أخص وانما أفرد بها بكتاب على حدة لانها واجبة تثبت بشرائط وأحكام وأسباب خاصة كذا في مكين اه وفيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتختفيها وكسر الهمزة معها وضحية بفتح الصاد وكسر ها وأضحية بفتح الهمزة وكسر ها وأصل أضحية أضحية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداها بالكون فقلت الواو ياء وأرغمت الياء في الياء وكسرت الحاء تناسب الياء وتجمع على أضاحي بتشديد الياء (قوله من نسمة الشيء باسم وقته) أي

وهل يكفر قولان بترابيه ونسرح وهبانية قلت وفي صيد المنيبة أنه يكفر ولا يكفر لانا لا نسي الظن بالمسلم أنه يقرب الى الأدي بسم الله التبر ونحوه في شرح الوهبانية عن الذبيرة ونظمه فقال

وفاعله جهوهرهم قال كافر  
وفضلي واسمعيلى ليس يكفر

(العضو) يعني الجزء (المنفصل من الحي) حقيقة وحكم لانه مطلق فينصرف للاكمال كما حقه في تنوير البصائر قلت لكان ظاهر المتن التعميم بدليل الاستثناء فأتاه (كبيته) كالاذن المقطوعة والسنة الساقط الا في حق صاحبها فظاهر وان كثر أشياء من الطهارة وهو المختار كما في تنوير البصائر (الامن مذبح قبل موته فيحل أكله لو من) الحيوان (الماكول) لان ما بقي من الحياة غير معتبرا أصلا بترابيه قلت لكن يكفر كما مر وحزنا في الطهارة قول الوهبانية

وقد حلال اللحم البغال وأتمها  
من الخيل قطعها والكرامة تذكر  
وان ينزك فوق عنقها ها  
تنج له رأس ككلب فينظر

فان أكلت لحما فكلب جميعها  
وان أكلت تبنا فذا الرأس يبتز  
ويؤكل باقيها وان أكلت لدا  
وذا فاضربها والاصباح يحجر

وان أشكلت فاذبح فان كرسها يدا  
فعنز ولا فهو وكلب فيطمر  
وفي معاليها

وأي شياه دون ذبح يحلها  
ومن ذا الذي ضحى ولادم بنهر  
(كتاب الاضحية)

من ذكر الخصاص بعد العام (هي) لغة اسم ما يذبح أيام الاضحية من نسمة الشيء باسم وقته



اذ ارأيت هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يفتي فليفتي عن شعره وأظفاره والتعلق بالارادة بشافي الوجوب  
 ووجه الوجوب قوله عليه الصلاة والسلام من وجد سعة ولم يفتح فلا يقرب من صلا ولا مثل هذا الوعيد لا يلحق  
 الا بترك الواجب وأمر عليه الصلاة والسلام بقوله من ضحك قبل الصلاة فليعد والامر للوجوب فلا ولا أنها واجبة  
 ما وجبت اعادتها والمراد بالارادة في الحديث ما هو ضد السهولة لا التحجير لا أن لا يتخير لا يقع  
 الا في المباح فلم يدل ذكر الارادة في الحديث على نفي الوجوب ومثله ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال من  
 اراد أن يحج فليتهجل (قوله علا لا اعتقادا) أي فلا يكفر جاحده كما في المنع وهذا منه يفيد أن الواجب اعتقادا  
 يكفر جاحده وليس كذلك فان التور واجب اعتقادا ولا يكفر جاحده ويمكن أن يراد بالواجب في كلامه الفرض  
 فتسلم تلك الافادة أفاده الحلبي وفيه انهم سترحوا أن التور لا يجب اعتقاده حتى قال بعضهم بنوى التور لا التور  
 الواجب من اعادته قول الصاحبين وقوله ولا يكفر جاحده ان كان المراد لا يكفر من جحد وجوبه لا مشروعيته  
 فسلم وان اراد أن من أنكر مشروعيته أصلا لا يكفر ففيه نظر (قوله ممكنة) بصيغة اسم الفاعل من التمكن (قوله  
 هي ما يجب) الاوضح أن يقول الواجب بهذه القدرة ما يجب الخ قال في الهندية وأما كيفية الوجوب فتجب  
 في وقتها وجوباً موسعاً في جملته الوقت من غير عین في أي وقت ضحك من عليه الواجب كان مؤتيه سواء كان  
 في أول الوقت أو في وسطه أو في آخره وعلى هذا يتخرج ما إذا لم يكن أهلاً للوجوب في أول الوقت ثم صار أهلاً  
 في آخره بأن كان كافراً أو عبداً أو فقيراً أو سافراً في أول الوقت ثم صار أهلاً في آخره فانه يجب عليه ولو كان أهلاً  
 في أوله ثم لم يبق أهلاً في آخره بأن ارتد أو أعسر أو سافر لا يجب ولو ضحك في أول الوقت وهو فقير ثم صار غنياً فعليه  
 أن يعيد الاضحية وهو الصحيح ولو كان موسراً في جميع الوقت ثم صار فقيراً بعد صارت قيمة شاة صالحة ديناً في ذمته  
 يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في أيام النحر قبل أن يفتي سقطت عنه الاضحية انتهى واعتراض بأنها  
 لو وجبت بقدرة ممكنة لما اعتبر في النحر والغنى آخر الوقت بل كانت تجب عليه بالتسكن أول الوقت فيسلم من  
 القول بسقوطها بافتقاره آخر الوقت أن وجوبها بقدرة ميسرة واجب بأن المراد بالتسكن التمكن الكائن آخر  
 وقتها اذ هو يتعلق به الوجوب مضيقاً وعنده يظهر عدم اشتراط دوام القدرة وليس المراد ما هو أعم التسامح  
 للتمكن أول وقتها لانها وان وجبت بأول الوقت لكن وجوباً موسعاً (قوله بمجرد التمكن من الفعل) أي بالتمكن من  
 الفعل المجزئ عن اشتراط دوام القدرة (قوله لانها شرط محض) أي وليس فيه معنى العلة والشرط يمكن مطلق  
 وجوده لتحقيق المشروط (قوله هي ما يجب الخ) الاوضح أن يقول الواجب بالقدرة الميسرة ما يجب الخ (قوله  
 بصفة اليسر) الباطل للمصاحبة (قوله فقيرته من العسر) وهو الوجوب بمجرد التمكن الى اليسر وهو الوجوب بصفة  
 اليسر بعد التمكن وهذا منه بيان لوجه التسمية بميسرة وليس المراد أنه كان معسراً ثم يسر بل وجوده ميسراً من  
 أول مشروعيته (قوله في معنى العلة) ويشترط دوام العلة لدوام المعلول (قوله بدليل) مر تبطل بقوله بقدرة ممكنة  
 يعني اذا كان وجوبها بقدرة ممكنة لا ميسرة لدليل هو وجوب تصدقه الخ (قوله وقيل لا تلزم المحرم) أي وان كان  
 من أهل مكة وهو الذي في شرح الطحاوي (قوله لا عن طفله) أي من مال الاب (قوله على الظاهر) أي من الرواية  
 والنسوي عليه وفي رواية الحسن عن الامام انه يجب أن يفتي عن ولده الصغير وولده الذي لأب له ويستحب  
 أن يفتي عن أمه اليك كما في التتارخانية وليس عليه أن يفتي عن اولاده الكبار وزوجته الا باذن (قوله بدل  
 من ضمير يجب أو فاعله) الذي في نسخ المصنف وشرح عليه وفي نسخ المؤلف فتجب الاضحية فانما عمل مصرح به  
 ولا يصح أن يكون شاة بدله لأنه أو فاعله وهو خبر ما بعد المحذوف تقديره والمضحي به ولو زاد بام وعاقها بالتضحية  
 لسكان أظهر وقد تبع في ذلك المصنف في شرحه (قوله أو سبع بدنه) لما روى جابر رضي الله تعالى عنه أنه قال لحزنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة وأما الشاة فلا نص فيها بقيت على القياس  
 من أن الاراقة قريبة وهي لا تجزأ (قوله لم يجز عن أحد) لانه يخرج البعض عن القرية يخرج الكل اه حوى  
 (قوله ويجزئ عمادون سبعة) أي بشرط أن يكون لكل سبع أو أكثر اه حلبي (قوله فجر يوم النحر) هذا بيان لا قول  
 وقتها في الجمل فلا ينافي أن ابتداء وقت بعض أفرادها بعد الصلاة حلبي قلت ذكر المصنف في شرحه أن أول وقت  
 الوجوب طلوع الفجر وكون الذي يصح بعد الصلاة أي في حق المصري شرط (قوله نصب على الظرفية) أي ظرفية  
 الوجوب (قوله أفضلها أو لها) لنص الحديث عليه وللمبادرة الى أدائها القرية وهو الاصل الا لما رضى كالمفسر

عمل لا اعتقاداً بقدرة ممكنة هي ما يجب بمجرد  
 التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها بالبقاء  
 الوجوب لانها شرط محض لا ميسرة هي  
 ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فقيرته من  
 العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها لانها شرط  
 في معنى العلة كما في الفطرة بدليل وجوب  
 تصدقه بعينها أو بغيرها الوضعية اماها (على  
 حزم مسلم مقسم) بمصر أو قرية أو بادية يعني ولا  
 تجب على حاج مسافراً ما أهل مكة قلزمهم  
 لأن حوا وقيل لا تلزم المحرم سراج (موسر)  
 يسار الفطرة (عن نفسه لا عن طفله) على  
 الظاهر بخلاف الفطرة (شاة) بالرفع بدل من  
 ضمير يجب أو فاعله (أو سبع بدنه) هي الابل  
 والبدنة سميت به اختصاراً ما ولوا لحددهم أو قل  
 من سبع لم يجز عن أحد ويجزئ عمادون  
 سبعة ما لا ولد (فجر) نصب على الظرفية (يوم  
 النحر الى آخرها) وهي ثلاثة أفضلها أو لها



ونجوز في لياليها الا تتبع للايام ويكره لحرف الغلط في الظلمة اه حوى (قوله وقيل لا) قال في الهندية وعلى الرواية  
التي لا تجوز في مال الصغير ليس للاب والوصى أن يفعل ذلك فان فعل الاب لا يضمن في قول ابي حنيفة وابي  
يوسف وعلمه القنوي وان فعل الوصى يضمن في قول محمد واختلاف المشايخ في قول ابي حنيفة قال بعضهم  
لا يضمن كما لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان المصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والماتوه والجنون في هذا بمنزلة  
المصبي وأما الذي يجزى ويقتى فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان اه (قوله وعزاه للمبسوط) والطرسوسي  
رجح تصحيح المبسوط لان القواعد تشهد له ولان الاضحية عباءة وليس القول بوجوبها أولى من القول بوجوب  
الزكاة في ماله وقال العلامة عبد البر ان صاحب الهداية لم يصحح في المسئلة شيئا بل مقتضى صنيعة  
في ذكر الدليل ترجيح عدم الوجوب في حقه فهو مع السرخسي في تصحيحه وان لم يصرح به اه (قوله يسدل  
بما يتبعه بعينه) ظاهره انه لا يجوز بيعه بدراهم ثم يشتري بها ما ذكر (قوله كنوب وخف) وغريال ومخل مخ (قوله  
كخبز) أي الا اذا دعت اليه الضرورة كما لا يخفى (قوله وصح اشترى الستة) مصدر الرابعي وعبارة الدرر والقرر  
وصح لواحد اشترى الستة أي جمعهم نكر كاله اه حلي قال في الشربة لبلية هذا محمول على الغنى لانهم لم يبيعوا  
لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره لما فيه من خلف الوعد وقد قالوا في الغنى اذا اشترى به ما اشتراها الاضحية  
انه ينبغي له أن يتصدق بالثمن فأما اذا كان فقيرا فلا يجوز له أن يشترى بها لانه أوجبها على نفسه بالاشراء للاضحية  
فتمت للوجوب فلا يستقطعه ما أوجبه على نفسه كذا في البدائع وضوء في الهندية عن محيط السرخسي  
(قوله ان نوى وقت الشراء الانشراك الخ) قد علمت أن موضوع المسئلة فيما اذا اشتراها لنفسه ثم اشترى فيها  
وعبارة الهندية ولو اشترى يريد أن يضحى ثم اشترى فيها ستة يكره ويجوز بيعهم لانهم لم يبيعوا شيئا حكايا لأن يريد  
حين اشتراها أن يشركهم فيها فلا يكره وان فعل ذلك قبل أن يشتريها كان احسن اه وفي التبيين ولو اشترى بقرة  
يريد أن يضحى بها عن نفسه ثم اشترى ستة معها أجزأ استحسانا والقياس أن لا يجوز وهو قول زفر لانه أعدها  
للتربة فيجتمع عن بيعها وتولا وجه الاستحسان أنه قد يجذب بقرة مبينة وقد لا يظفر بالشر كاه وقت الشراء فيشتريها ثم  
يطلب الشركا ولو لم يجز ذلك لم يجزوا وهو موقوف شرعا اه قال ابو السعود بعد نقله كلام الدرر الذي هو كلام  
المؤلف مانعه وسياق كلامه يفيد أنه اشترى البقرة على نية الشركة وليس كذلك بل صورة المسئلة أنه اشتراها  
بالنية الشركة ثم وجد الشريك لانه اذا اشتراها على نية الشركة لا يكون مخالفا للقياس كذا ذكره الوافي ثم قال  
ويخالفه ما قد مناه في باب الهدى معزى للجرح من قوله اشتراها للهدي من غير نية الشرك ليس له الاشرار فيها لانه  
يصير بيعا لانها كلها صارت واجبة بعضها بالاجاب الشرع وما زاد بالاجابة اه فان حل على أن الاضحية تخالف  
الهدى في ذلك وأن ذلك في الفقه زال التناهي والله تعالى أعلم وفي مناسك الكرماني واذا اشترى شاة يريد أضحية  
في ضميره ففي ظاهر الرواية لا تصير أضحية حتى يوجهها بالسانه لكن المذهب والقنوي على أنه يتظران كان المشتري  
غنيا لا يصير واجبا في الروايات كما لا يخفى واجبة في ذمته فلا تخفى الى التعيين وان كان فقيرا ففي ظاهر الرواية  
يجب أن يتعين بالعتد فان وهب له أو تصدق عليه فنوى بقلبه لا تصير أضحية بالا جاع لان العقد لا يصلح للتعيين في  
الاجاب وكذا لو كانت الشاة عنده نأضمر بقلبه الاضحية لا تصير أضحية بالا جاع اه (قوله ويشتم اللحم) انظر  
هل هذه القسمة متعينة ولا حتى لو اشترى لنفسه ولزوجته وأولاده الكار بدنة ولم يشتموها تجزئهم أولا والظاهر  
انها لا تشتطر لان المتصور منها الا راقعة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تعاقب القسمة على ارادتهم وهو  
يؤيد ما سبق غير أنه اذا كان فهم فقيرا والباقي أغنيا يتعين عليه أخذ نفسه به لمتصدق به (قوله الا اذا ضم معه من  
الاكارع أو الجلد) قال في الدرر أي يكون في كل جانب شيء من اللحم ومن الاكارع أو يكون في كل جانب شيء من  
اللحم ومن الجلد أو يكون في جانب لحم واكلارع وفي آخر لحم ووجد فحينئذ يجوز صرف اللحم الى خلاف الجنس  
اه (قوله أي بعد أسبق صلاة) فلو ضحى بعد صلاة أهل المدر قبل صلاة الجبانة أو على العكس اجزاء استحسانا  
لانها صلاة معتبرة ولو ضحى بعد ما قد اتمام قدر الشهد قبل السلام لا يجوز به في قياس قول الامام خلافا لهما  
انتهى أي بناء على أن الخروج بمنعته فرض ام لا (قوله ولو قبل الخطبة) ويكون ميثا اه حلي ووقت صلاتها من  
حل المناقلة الى قبل الزوال (قوله وبعد منى وقتها) مطلق على بعد الصلاة (قوله لعذر) أي غير الفتنة المذكورة  
بعد قوله زيلعي وغيره وهو الذي ذكره صاحب المحيط عن شرح القنوي وذكره قول آخر هو أنه لا تجزئهم

(ويضحى عن ولده الصغير من ماله) صححه  
في الهداية (وقيل لا) صححه في السكافي قال  
وليس للاب أن يذبح ماله من مال طفله ورجحه  
ابن النخعة قال وهو المأثم لئلا يفتن  
مواهب الرحمن من أنه أصبح ما يفتن به وعلاه  
في البرهان بأنه ان كان المقصود الاتلاف  
فلا باب لا يملكه في مال ولده كالمعتق أو ان صدق  
باللحم مال الصبي لا يجزئ صدقة التطوع  
وعزاه للمبسوط فليجوز ثم فرع على القول  
الأول بقوله (وأكل منه الطفل) وادخله  
قد رجحنا (وما بقي يسدل بما يتبعه) الصغير  
(وبينه) كنوب وخف لا يباح للصبي (وصح  
ويحوى ابن كمال وكذا الجلد والوصى) أي  
اشترى الستة في بدنة شربت لاضحية (أي  
ان نوى وقت الشراء الاشرار الخ) (قوله  
والالا) استحسانا (وذا) أي الاشرار اذا  
اشترى أحب ويضم اللحم وزنا لاجزا فالالا اذا  
ضم معه من الاكارع أو الجلد) صرف الجنس  
خلاف جنسه (واقول وقتها بعد الصلاة ان  
ذبح في مصر) أي بعد أسبق صلاة عبيد  
ولو قبل الخطبة لكن بعده نأضمر  
مضى ولو لم يصلوا العذر ويجوز في الغد  
وبعد قبل الصلاة لان الصلاة في الغد تقع  
قضاء لا اداء زيلعي وغيره

التخصية في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلي الامام (قوله وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) الاصل فيه قوله عليه السلام ان أول نسك في هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية قال ذلك في حق من عليه صلاة العيد كيلا يشغل عنها فلامعنى للتأخير عن القروى اذ لا صلاة عليه اه زيلعي (قوله وآخره قبيل غروب يوم الثالث) قال في التبيين أيام النحر ثلاثة وأيام التشريق ثلاثة والسكك يحصى بأربعة أيام أو لها نحر لا غير وآخرها تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتثني اه وأيام النحر هي المعدادات وأيام التشريق هي المعلومات (قوله والمعتبر مكان الاضحية) حتى لو كانت في السواد والمضحي في مصر يجوز كما انشق الفجر وفي العكس لا يجوز الا بعد الصلاة وهذا بخلاف صدقة الفطر حيث يعتبر فيها مكان الفاعل لانها تعلق بالذمة والمال ليس محلها لها (قوله ان يخرجها خارج مصر) قال في التبيين وحيلة المصري اذا أراد التجبيل أن يبعث بها الى خارج مصر في موضع يجوز له سافرا أن يقصر فيه فينهي كما طلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما أخرت الى ما بعد الصلاة في مصر لما ذكرناه (قوله ان يخرجها أي بأمر باخراجهما اذا لو خرج معهما لا يظهر اعتبار مكانها فقط كإتيانها عليه الحلبي) (قوله والولادة) أي على القول بأنه ينهي عن الصغيرين ماله ان لم يكن له مال أو من مال الصغيران كان له مال على قول أيضا وتقدم مستوفى (قوله لا يعيد الصلاة الا الامام وحده) أي وصلاة الجماعة غيره اسقط الواجب قال الزيلعي فجعلناه عذرا في جواز التخصية تحريما للجواز وصيانة لاضاحيتهم عن الفساد اه بنى الكلام في الامام الذي وجبت عليه الاعادة هل يعيد الاضحية وسأني قول باعدانه (قوله وفي المجتبى انما تعاد) أي الصلاة الخ قال هذا تهديد الاطلاق المتن وهو وجبه لما في الاعادة بعد التفرق من المشقة قال في وجبه الكردي صلى الامام وضحي ثم علم انه كان صلى بالوضوء مجازا في التخصية ولو تذكر قبل تفرق الناس تعاد الصلاة ولا تعاد الاضحية ومن الناس من قال لا يعيد الناس ويعيد الامام وحده ولو نادى بالناس ايعيدوها فن ذبح قبل العلم جازت ومن علم به لم يجز ذبحه اذ ذبح قبل الزوال وبعد مجوز اه (قوله فلم يصلوا) لعدم وال يصلها بهم زيلعي (قوله جازي المختار) لان البلدة في هذا الحكم كالسواد اه تبيين قال الحلبي وهذا يعارض ما تقدم نقله عن الزيلعي وغيره اه قلت ذكر التويعين الزيلعي فيعمل العذر المتقدم على غير الفتنة كإتيانها عليه هنالك وذكر هذا الفرع في السراجية وذكر ان الفتوى على الجواز أي بعد طلوع الفجر (قوله لكن في السبايع الخ) لا وجه لهذا التمسك واللات ما قبله تركل اعذر وهذا غيره (قوله ولو تمم) أي الامام وقوله فتد أي في سنة الاضحية وهو الذبح (قوله حتى تزول الشمس) انما لم يجز قبل الزوال لاحتمال أن يصلي الامام اه حاشي (قوله رقب الخ) الحكاية بقيل منصرفه الى قوله ويجوز في بقية الايام وتقدم أنه أحد قولين وأن ذلك في الترك اعذر فلا وجه لادخاله في ترك التعمد الذي هو عن غير عذر قد بر (قوله كالشاهد وان يوم العيد الخ) بخلاف ما اذا صلى بغير شهادة لانه لا يعذر التردد عن مثله اه تبيين وذكر المسئلة في الذخيرة مفصلة (قوله لجميع المسلمين) الذي في نسخة الزيلعي التي يدي صيانة لجميع المسلمين وهو كذلك في نسخ اي الذين صلوا العيد بهذه الشهادة أي عن افساد صلاتهم وتفخيتهم (قوله وكره تنزيها) قال المصنف في شرحه اظاهر أن هذه الكراهة للتنزيه ومرجعها الى خلاف الاولى اذا حتم الغلط لا يصلح دليلا على كراهة التحريم اه (قوله ولو تنزيها) وانقضى لا يجب عليه أكثر مما تنزه الا اذا عين به غير الواجب في ذمته فحينئذ يجب عليه أن يتصدق بالتمذ ورسع الواجب الذي في ذمته وهي الشاة التي وجبت بسبب اليسار وكذا اذا أطلق النذر ولم يرد به الواجب في ذمته يجب عليه غيره معه وان أراد به الواجب بسبب الغنى لا يلزمه غيره لان النذر ايجاب والايجاب بنصرف الى غير الواجب ظاهر ولكن يحتمل الصنف الى الواجب تا كيد او نظيره النذر بالحج وعليه حجة الاسلام فانه يلزمه حجة اخرى الا اذا عني به ما هو الواجب عليه اه تبيين ولو قال ذلك قبل أيام النحر يلزمه شاةان بلا خلاف لان الصيغة لا تحتمل الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو عسرى في أيام النحر ثم أبسر فيها فاعليه شاةان شربة لاياله عن البدان (قوله ولو تنقضا) أي بالتهيب تصدق بقيمة ما كل لان سيالها التصديق وليس له تصديق أن ياكل من صدقته مخ (قوله وقبيل شراها لها) ولو اشتراها غنى وافتقر بعد مضي أيام النحر عليه أن يتصدق بعينها أو بقيمتها فان افتقر بعد الشراء قبل مضي أيام النحر سقطت عنه شربة لاياله عن الخائفة (تنبيه) قال في الهندية لو اشترى اضحية ثم باعها فهو على ثلاثة أوجه الاول اشتراها نارا بياها الاضحية

(وبعد طلوع فجر يوم النحر ان ذبح في غيره) .  
 وآخره قبيل غروب يوم الثالث وجوز  
 الشافعي في الرابع والمعتبر مكان الاضحية  
 لا مكان من عليه فحيلة مصري أراد  
 التجبيل أن يخرجها خارج مصر فينهي بها  
 اذا طلع الفجر مجتبى (والمعتبر آخر وقت الفجر  
 وضده والولادة والموت فلو كان غنيا في  
 اول الايام فقيرا في آخرها لا تجب عليه وان  
 ولد في اليوم الآخر تجب عليه وان مات فيه  
 لا تجب عليه (تبيين ان الامام صلى بغير طهارة  
 تعاد الصلاة دون الاضحية) لان من العلماء من  
 قال لا يعيد الصلاة الا الامام وحده فكان  
 للاجتهاد فيه مسانحة زيلعي وفي المجتبى انما  
 تعاد قبل التفرق لا بعده وفي البرازية بلدة  
 فليحاشية فلم يصلوا وضوءا بعد طلوع الفجر  
 جازي المختار ولكن في السبايع لو تمم  
 الترك فسفن أول وقتها لا تجوز قبل الزوال  
 تزول الشمس انتهى وقيل لا تجوز قبل الزوال  
 في اليوم الاول وتجوز في بقية الايام قلت  
 وقد نسا أنه مختار الزيلعي وغيره وبه جزم  
 في المواهب فتنبه (كالشاهد وان يوم العيد  
 عند الامام فصلوا) ثم ضحوا (ثم ان انه يوم  
 معرفة أجزأتهم الصلاة والتخصية) لانه لا يمكن  
 التحرز عن مثل هذا الخطا فيحكم بالجواز  
 صيانة لجميع المسلمين زيلعي (وكره تنزيها  
 (الذبح ليلا) لاحتمال الغلط (ولو تركت  
 التخصية وضحت ايامها تصدق بها حجة ناذر)  
 فاعل تصدق (لمعنة) ولو فقيرا ولو ذبحها  
 تصدق بلحمها ولو تنقصها تصدق بقيمة  
 الذبيحة أيضا ولا يأكل (وفقير) عطف  
 فان أكل تصدق بقيمة ما أكل (وفقير) عطف  
 عليه (شراها لها) لو جوبها عليه بذلك حتى  
 ينتفع عليه بها

الثاني اشتراها غيرناو ثم فوى الثالث اشترى غيرناو ثم أوجها بالمدانة للأنصبة بأن يقول الله على أن اضحى بها على  
هذا في الوجه الأول أنصبة أنصبة ما لم يوجها بالمدانة في ظاهر الرواية وعن أنصبة كالو أوجها بالمدانة  
والثاني لم يذ كر حكمه في ظاهر الرواية وروى الحسن عن الإمام أنها أنصبة حتى لو باعها يجوز بيعها  
وبه تأخذ والمثالث أنصبة في قولهم خاتبة بتصرف (قوله وتصديق بشتم اغنى شراها أولا) أما التصديق  
بالقيمة فقط عند عدم الشراء فظاهر وأما إذا اشترى فهو مخير بين التصديق بالقيمة أو التصديق بها حية أبو السعود  
عن الزياحي قال الشربلالي إذا فات وقت التقرب بالاراقة والحلق مستحق وجب التصديق بالعين أو القيمة  
أخراجه عن العهدة اه (قوله ذو ستة أشهر) وذكر الزعفراني أنه ابن سبعة أشهر زيلعي وهذا مذاهب الفقهاء  
وأما عند أهل اللغة الجذع من الضأن ما تمت له سنة نهاية وسواء كان ذكر أو أنثى والدليل على الجواز به قوله  
عليه الصلاة والسلام يجوز الجذع من الضأن أنصبة رواه أحمد وابن ماجه وفي الاتقاني وإن كان صغير الجذعة  
لا يجوز إلا أن يتم لها سنة وطعت في الثانية (قوله من الضأن) بالهــمـوز ويجوز تحفيضه بالاسكان حموي  
والضأن ما تكون له ألبه منخ ويجمع على أضون ~~كأفلس~~ وجمع الكثرة صئين بوزن كريم (قوله والثني)  
هو ابن خمس الخ تقدير هذه الاسنان بما ذكره كمنع نقصان ولا يمنع الزيادة حتى لو ضحى بـن أقل من ذلك  
لا يجوز ولو ضحى بـن أكبر من ذلك يجوز ويكون أفضل هندية قال في المنع وقد جمع ذلك بعض الفضلاء في أربعة  
أبيات فقال

صح النبي من الأنواع أجمعها • ولم يجوز جذع الأمن الضان  
أما النبي فاعتت له سنة • وذلك في بقدر ما حاله ولان  
وذلك في الأبل ابن الحنبل ثم إذا • عرفت ذلك فاعرف حجة جذعان  
فذلك في غنم نصف وفي بقرة • حول وأربعة في حمة وبعرة

(قوله والمعز) من عطف الخاص على العام (قوله يبيع الام) أى انه ان جازت الاخصية به اتبعها فى ذلك الحكم والا فلا (قوله أفضل من سبع البقرة) وهل هى أفضل من البدنة بقماها من واحد اعتبر بعضها من زيادة القيمة ولم يعتبر اللحم وجعل السبع من البدنة قرضا وبقياها فضلا وقال الفضلى البدنة أفضل لانها أكثر لحما وجعل البدنة كلها قرضا اذا انحرت عن واحد وشبهها بالقرء فى الصلاة لواقترص على ما تجوز به الصلاة صح ولو زاد عليها يكون السكل قرضا (قوله اذا استويا فى القيمة واللحم) الحاصل فى هذا انهما اذا استويا فى اللحم والقيمة فأطيعهما لما أفضل واذا اختلفا فى اللحم والقيمة فالعاضل الاولى فالفعل الذى يساوى عشرين أفضل من أفضل من خصى بمائة عشرين وان استويا فى القيمة والفعل أكثر لحما فالفعل أفضل وأفضل الشياه وأن يكون كبشا أمخ أقرون موجوا (قوله اذا استويا فيما) فان كانت النجعة أكثر قيمة أو لحما فهى أفضل ذخيرة (قوله والانى من المعز أفضل من التيس) ومضى ابن وهبان على أن المذكور فى الضأن والمعز أفضل لسكرته متعبا اذا كان موجوا أى مرضوض الانبيى أى مدقوقهما قال العلامة عبد البر ومفهوه انه اذا لم يكن موجوا لا يكون أفضل (قوله ان الانى أفضل من الذكر) أى فى نوعى البدن الابل والبقرة لان لحم الانى فيه ما أطيب (قوله يذبح الولد معها) وقال بعض اصحابنا هذا فى المعسر الذى وجب بإيجابه أما الموسر فلا يلزمه ذبح الولد يوم الاضحية فان ذبح الولد يوم الاضحية قبل الاتم أو بعده اجاز ولولم يذبحه وتصديق به حيا جاز فى أيام الاضحية (قوله وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح) محله فيما اذا مضت أيام النحر قال فى الهندية فان لم يبعه ولم يذبحه حتى مضت أيام النحر فعليه أن يتصدق بالولد حيا اهـ أما اذا خرج من بطن الاخصية ولد حى فالعامة انه يفعل بالولد ما يفعله بالام فان لم يذبحه حتى مضت أيام النحر يتصدق به حيا فان ضاع أو ذبحه وأكله يتصدق بقيمة خاتمة (قوله ذبحه ما) أى وجوبه ولذا قال فى الخاتمة ولو كان معسرا فاشتري شاة وأوجهائهم ضاعت فاشتري أخرى وأوجهائهم وجد الاولى قالوا عليه أن يضحي بهما اهـ قوله ويضحي بالجماء) وهى التى لا قرن لها الآن القرن لا يتعلق به مقصود وكذا مكسورة القرن بل هى أولى من (قوله والخصى) وعن الامام انه أدلى لأن لحمه أطيب وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام ضحى بكبشين أحمرين وجوه من الاملح الذى فيه ملحته وهو البياض الذى يتبعه شعرات سود والموجو الخصى من (قوله والتولاء) بالشاء المثلثة (قوله أى المجنونة) قال فى المصباح انه داء يشبه الجنون وقال ابن

(و) تصدق (بقيمتهما) غني شرهما (أولا) لتمامها  
بذمتها شرهما (وصح الجذع) ذو ستة أشهر  
تجزى فيها (و) ان كان بحيث لو خلط بالنسبا  
(من الضأن) النخى (وهو ابن خمس وحول من  
لا يمكن التمييز بعده) (و) صح (النخى فضاء  
من الثلاثة) (و) البقر والجوامس وحول من  
وحول من البقر والمتولد بين الاهل والشاة أفضل  
والشاة) والمعز والمتولد بين الاهل والشاة أفضل  
الشاة) (و) شاة أفضل  
يتبع الام قاله المصنف \* فروع \* الشاة أفضل  
من سبع البقر اذا استويا في القيمة  
واللحم والكبش أفضل من النجعة اذا استويا  
فيهما واللاتى من المعز أفضل من الابل والبتسر  
اذا استويا في القيمة واللاتى من الابل والبتسر  
أفضل حاوى وفي الوهبانية أن الالحى  
أفضل من الذكر اذا استويا في القيمة والله أعلم \*  
ولدت الاخصبة ولدا قبل الذبح يذبح الولد  
معها وعند بعضهم يتصدق به بلا ذبح \* ضلت  
أو سارت فاشترى اخرى ثم وجدها فلا فضل  
ذبحها وان ذبح الاولى جاز وكذلك الثانية  
لو قيمتها كالاولى أو اكبر وان أقل ضمن الزائد  
ويتصدق به بلافارق بين غنى وقبر وقال بعضهم  
ان وجبت عن يسار فكذلك الجواب وان عن  
اعسار ذبحهما يناسب (و) يضحى بالجماء  
والخصى والثولاء) أى المجنونة اذا لم ينعهما  
من الـوم والرعى وان منعهما لا تجوز  
التضحية بهما

فارس القول داء يصيب الشاة فتستريح عند أوقها وانما جازيها لان العقل غير مقصود في اليها ثم وقوله والرعى  
عطف تفسير (قوله والجرباء) لان الجرب في الجلد ولا نقصان في اللحم (قوله لم يجز) لانه دليل على أن الجرب وصل  
الى اللحم (قوله التي لا تخ في عظامها) وذلك انما يكون في الهزيلة جدا وهذا في الموسر اما اذا كان معسرا اجزاء  
لانه لا واجب في الذمة بل ينبت الحق في العين فيتاذي بالعين على أي خلقه كانت هندية عن المبسوط (قوله الى  
المنسلك) بفتح الميم وسكون النون وكسر السين والقياس فيه الفتح وفي البرازية ولا تجوز العرجاء التي غشي بثلاث  
قوائم ولا تضع الرابعة على الارض وان كانت تضعها اوضاعا خفية الا انها تتمايل مع ذلك يجوزها (قوله ومقطوع  
أكثر الاذن الخ) هو اختيار أبي الليث وعليه الفتوى منع عن المجتبى وفي الشمر نبلاية عن قاضي خان الصحيح  
أن الثالث وما دونه قليل وما زاد عليه كغيره وعليه الفتوى اه فقد اختلف الاقواء (قوله فأطلق القطع على  
الذهاب) من اطلاق السبب وارادة السبب (قوله وانما يعرف بتقريب العلف) قال في المنح ثم معرفة مقدار  
الذهاب والباقي يسير في غير العين وفي العين قالوا تشد العين المعيبة فيقرب اليها العلف اذا كانت جائعة  
فينظر اليها من أي مكان رأت العلف ثم تشد العين الصحيحة ويقرب العلف اليها فينظر اليها من أي مكان رأت  
العلف فينظر الى تناوت ما بين المكانين فان كان ثلثا فقد ذهب الثلث اه أي ويعلم الاكثر والاقول منه (قوله أو أكثر  
الاية) بفتح الهمزة كسجدة وجعه بوزن جمعه (قوله وقيل ما تعلف به) وان كان دون النصف وهما روايتان عن  
أبي يوسف (قوله التي لا اذن لها خلقه) أي وان كان لها صماخ (قوله قولها اذن صغيرة) أي اذن صغيرتان أي  
وتسمى عرفا اذنا كما في الخانية اما التي لها اذن واحدة خلقه لا تجوز كما في الهندية (قوله مقطوعة رؤس ضرعها)  
فان بقي أكثرها جاز شمر نبلاية اه قال فيها ولا الحذاء وهي مقطوعة الضرع ولا المصرة وهي التي لا تستطيع  
أن ترضع فصلاها ولا الحذاء وهي التي ليس ضرعها كذا في التبيين ولا تجزى الجسداء وهي مقطوعة  
الالباباء وهي رؤس ضرعها فان بقي أكثرها جاز كذا في منية المنقبي اه (قوله وتما فيه) حيث قال نقلا  
عن مصنفها وعندى في عدم الجواز نظر فانها في نفس الامر لا تخلو ما ان تكون ذكرا أو أنثى وعلى كل  
حال تجوز الاضحية بها قلت ويمكن أن لا يكون واحد منهم ما وهو المشكل ثم ما ذكره لم ينظر اليه القائل بالمنع  
وانما نظر الى شيء غيره وهو عدم التنجيز قال عليه بما ذكر غير سديد والله تعالى أعلم اه (قوله ولان كل غيرها)  
أفاد أنها اذا كانت تخطط تجزى (نقطة) قال في الشمر نبلاية ويجوز مشقوقة الاذن من قبل وجهها وهي  
المقابلة وكذا المدبرة وهي التي على العكس وكذا الشرفاء وهي التي قطع من وسط أذنها فتغذ الخرق الى الجانب  
الآخر وكذا الحولاء وهي التي في عنقها حول والمجزوزة التي جزصوها قاله فاضل خان وما روى أنه صلى الله  
عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرفاء والخرفاء والمقابلة والمدبرة فانها في غير الخرفاء محمول على التندب وفي الخرفاء  
على الكثير على اختلاف الاقوال في حد الكثير اه وقد تقدم فيه قولان منفق بهما قال في الهندية وتجوز  
بالجبوب العاجز عن الجماع والتي بها سعال والعاجزة عن الولادة لكبر سنهما والتي بها كلى والتي لا ينزل الهالين من  
غير علة والتي لها ألية صغيرة تشبه الذنب ومقطوعة اللسان ان كان لا يخل بالاعتلاف كذا أجاب أبو الحسن  
المرغيناني وقال عمر بن الحافظ ان انقطع بعض اللسان وهو أكثر من الثلث لا تجوز الاضحية والشاة والمعز  
اذا لم يكن لها احدى حلماتها خلقه أو ذهبت بأفة وبقية واحدة لم يجز في الابل والبقران ذهبت واحدة يجوز  
وان ذهبت اثنتان لا يجوز اه قال في المحيط من المشايخ من يذكر لهذا الفصل أصلا وقول كل عيب ينقص  
المنفعة على الكمال أو الجمال على الكمال يمنع الاضحية وما لا يكون بهذه الصفة لا يمنع اه ونحوه في الظهيرة اه  
ملخصا (قوله كما مر) أي كما وانع التي مررت (قوله أجزاء ذلك) أمالوا واجب الفقير أضحية على نفسه من غير تعيين  
فاشترى أضحية صحيحة ثم تعبدت عنده فضحى بها لاسقاط عنه الواجب لانه وجب عليه أضحية كماله أفاده  
المصنف (قوله ولا يضرب نعيمها من اضطرارها عند الذبح) لان حالة الذبح ومقدماته تلحق بالذبح فصارت كأنه تعبد  
بالذبح كما وكذا لو تعبدت في هذه الحالة فان قلت ثم أخذت من فورها واكذبت فورها في قول محمد وهو  
رواية بشر عن أبي يوسف (قوله ولوضات أو مرقت) مستدرل بما قدمه قريبا (قوله لتصدق القرية من الكل) غير  
أن بعضهم ضحى عن بعض قال المصنف والتضحية عن الغير عرفت قرينة لانه عليه الصلاة والسلام ضحى عن  
أخته اه (قوله لان بعضها لم يقع قرينة) فلم يقع الكل قرينة ضرورة عدم التجزى هندية عن السكاكي (قوله وان

(والجرباء السمينة) فهو مهزولة لم يجز لان  
الجرب في اللحم تنقص (لا بالعمياء والعوراء  
والعرجاء) المهزولة التي لا تخ في عظامها  
(والعرجاء التي لا تنسى الى المنسلك) أي المذبح  
والمرضة البين مرضها (ومقطوع أكثر الاذن  
م والذنب أو العين) أي التي ذهب أكثر نورعينها  
فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يعرف  
بتقريب العلف (أو أكثر) (الاية) لان لا أكثر  
حكم الكل بقاء وذاها بما يكفي بقاء الاكثر وعليه  
الفتوى مجتبى (ولا بالهتاء) التي لا أسنان لها  
ويكفي بقاء الاكثر وقيل ما تعلف به (والسكاك)  
التي لا اذن لها خلقه فلولها اذن صغيرة خلقه  
أجزاء زليلي (والجسداء) مقطوعة رؤس  
ضرعها أو بابستها ولا الجسداء مقطوعة الاثني  
ولا المصرة أطباؤها وهي التي عولجت حتى  
لا تنطع لبنها ولا التي لألة لها خلقه مجتبى  
ولا بالخني لان لحها لا ينضج شرح وهبانية  
وتما فيه (و لا الجلالة) التي تأكل  
العذرة ولانها كل غيرها (ولو اشتراها سلمية  
ثم تعبدت بعيب مانع) كما مر (فعلمها إقامة  
غيرها فقامها ان كان غنيا وان كان فقيرا  
أجزاء ذلك) وكذا لو كانت معيبة وقت الشراء  
لعدم وجوبها عليه بخلاف الغنى ولا ينسب  
نعيها من اضطرارها عند الذبح وكذا  
لو ماتت فعلى الغنى غيرها لا الفقير ولو ضات  
أو سرقت فشري أخرى فظهرت فعلى الغنى  
أحداها وعلى الفقير كلاهما شئني (وان مات  
أحد السبعة) المشتريين في البدنة (وقال  
الورثة اذ يجوعونه وعنتكم ص) عن الكل  
استحسانا لتصدق القرية من الكل ولو ذبحوها  
بلاذن الورثة لم يجزهم لان بعضها لم يقع قرينة

كان شر يك الستة نصرانيا) ولو نوى الاخصية لان بنته غيره معتبره فقد شرطها هو الاسلام قال في الهندية  
ولا يشترك المصحفي فيما يحتمل الشرك من لا يريد القرية رأسا فان شارك لم يخرج عن الاخصية وكذا هذا في سائر القرب  
اذا شارك المتقرب من لا يريد القرية لم يخرج عن القرية ولو ارادوا القرية الاخصية أو غيرهما من القرب اجزأهم  
سواء كانت القرية واجبة أو تطوعا أو وجب على البعض دون البعض وسواء اتفقت جهة القرية أو اختلفت  
بأن أراد بعضهم الاخصية وبعضهم جزء الصيد وبعضهم هدى الاحصار وبعضهم كثارة عن شيء أصابه في احرامه  
وبعضهم هدى التطوع وبعضهم دم المتعة والقران وهذا قول أصحابنا وكذلك ان أراد بعضهم العقيقة عن ولد  
ولده من قبله كذا ذكره محمد في فوائد النجاشي ولم يذكر ما اذا أراد احداهم وليمة العرس وينبغي أن يجوز اه وذكر  
قبل هذا آخر الباب الاول أن وجوب الاخصية ناسخ كل ذبح قبلها من العقيقة والوجيبة والعقيرة اه ونص محمد  
السابق بقيد أن النسخ انما هو للوجوب والافاقية قرينة وهذا خلاف ما يحتمل الشرع بل لا بد أن يفسر قوله (قوله  
فروع) ما ذكر مسائل متعددة نظرا لما ذكر بعد هذه المسئلة والاولى حذف الواو من ولو (قوله اشترى كل واحد  
منهم شاة الخ) ظاهره بيع الغني والفقير والامير في الفقير ظاهرا تعينها عليه بالشراء وأما الغني فهي وان كانت  
غير متعينة عليه الا أنه يشبه الخلف في الوعد لم يتصدق وليس من علامة المؤمن كذا ظاهره (قوله وقمة  
كل واحدة مثل غيرها) فان كانت أزيد تصدق باعتبارها فيما يظهر ثم اذا كانت قيمة كل واحدة مثل غيرها فعدم التمييز  
بينهما والحالة هذه بعيد فليتأمل (قوله ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين) لاحتمال أنه ذبح ما شريت بعشرة  
وظاهر تعبيره أن هذا التصديق واجب وكذا يقال في صاحب العشرين (قوله ولا يتصدق صاحب  
العشرة بشيء) لانه ان كان ذبح الاقل تخافه في التي له (قوله كالوضي أخيه غيره) يأتي ان شاء الله قريبا  
(قوله وبأكل من لحسم الاخصية) قال في البدائع ويستحب أن يأكل من أخيه وبطعم منه غيره والافضل أن  
يتصدق بالثالث ويتخذ الثالث ضيفا لا قاربه وأصدقائه وبذخر الثالث وبطعم الغني والفقير جميعا انتهى ويحب منها  
ما شاء الغني والفقير ولم يسم وذمى اه ولو تصدق بالكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز وله أن يذخر الكل لنفسه فوق  
ثلاثة أيام الا أن اطعمها ما التصديق بها أفضل الا أن يكون الرجل ذاعمال أو غيره وسع الحال فان الافضل له  
حينئذ أن يذمه لعياله ويوسع عليهم به اه هذا في غير المندورة أما ان أوجبها بالانذار فليس اصاحبا أن يأكل منها  
شيئا ولا أن يطعم غيره من الاغنياء سواء كان الناذر غنيا أو فقيرا الا أن يملكها التصديق وليس للمتصدق أن يأكل  
صدقة ولا أن يطعم الاغنياء اه هندية (قوله وأن يذبح بيده) لان الاولى في القرب أن يتولاها الانسان بنفسه  
(قوله يشمه هان نفسه) لحديث فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى فاشهدى أخيه فانه يغفر لك  
بأول فطرة منها كل ذنب وقولي ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له أمانه يجاء بلحمها  
ودمها فيوضع في ميزانك وسبعون ضعفا وقال أبو سعيد الخدري ياتي الله هذا ل محمد خاصة فانهم أهل لما  
خصوصا به من خير أم لا ل محمد والمسلمين عامة قال ل محمد خاصة والمسلمين عامة اه (قوله كيلا يجعلها ميتة)  
عليه لقوله يشدها أي انه اذا لم يعلم الذبح وذبح رجعا يصيرها ميتة (قوله وكره ذبح الكتبي) يعني اذا لم يأمره دل  
عليه قوله في الكافي ولو أمر المسلم كتابا بأن يذبح أخيه جاز وكره أن يذبحها بدون أمره اه والذي في الهندية  
عن المدسوط ولو أمره بديان نصرانيا بثلث اجزاء لانهم من أهل الذبح واكتنه مكره لان هذا من عمل القرية  
وفعله ليس بقرية (قوله لانه ليس من أهل) فهو افساد لا تقرب لان ذبيحة المجوسي لا تؤكل اه (قوله ويتصدق  
بجلدها وكذا بجلدها وقلائدها ويستحب أن يربط الاخصية قبل ايام النحر وأن يجلدها ويحلقها وبوقها الى  
المنسل سو قاجيلا قال في الهندية واللحم بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بما لا ينتفع به الا بعد الاستهلاك ولا يحل  
بيع شحمها وأطرافها ورأسها وصورها وشعرها وبرها وابنها الذي يحلبه منها بعد ذبحها بشيء لا يمكن الانتفاع  
به الا باستهلاكه من الدراهم والدينار والما ككولات والمثروبات هندية (قوله ومفاد صحة البيع) جملة  
في البدائع قول الامام والبطان قول أبي يوسف لا رواية عنه (قوله لانه كبير) أي من الجزار بأجرة ولقوله عليه  
الصلاة والسلام اهلى رضى الله تعالى عنه تصدق بجلدها وخطامها ولا تعط الجزار منها شيئا اه (قوله واستفدت)  
أي استفدت حكم مسألة الجزار ووجه الاستفادة أن في كل بيع جزء منها أو المعنى انه لا أخيه له كماله (قوله فان جزءه  
تصدق به) ولو أخذ له علامة عليه ولو شيئا قليلا ينتفع به (قوله لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها) قال

(وان كان شر يك الستة نصرانيا أو مريدا  
اللحم لم يخرج عن واحد) منهم لان الاراقة  
لا تجزأ هداية للماتر (فروع) ولو أن ثلاثة  
نذر اشترى كل واحد منهم شاة للاخصية أحدهم  
بعشرة والاخر بعشرين والاخر بثلاثين  
وقمة كل واحدة مثل غيرها فاختلفت حتى  
لا يعرف كل واحد شاة بينهما واصطلموا على  
أن يأخذ كل واحد منهم شاة يصحح بها  
أجزأهم ويتصدق صاحب الثلاثين بعشرين  
وصاحب العشرة بشيء وان أذن كل واحد  
صاحب العشرة بشيء عند أجزأته ولا شيء عليه كما  
منهم أن يذبحها عند أجزأته بغير أمره يتابع (وبأكل  
لوحى أخيه غيره بغير أمره يتابع) وبأكل  
من لحم الاخصية ويؤكل غنما ويذخر ويندب  
أن لا يتقص التصديق عن الثالث) ونذير تركه  
لدى عيال فوسعة عليهم (وأن يذبح بيده ان يحلم  
ذلك والا) يعلمه (يشهدها) بنفسه وبأمر غيره  
بالذبح كيلا يجعلها ميتة (وكره ذبح الكتبي)  
وأما المجوسي فيجوز لانه ليس من أهل درر  
(ويتصدق بجلدها أو يعمل منه نحو غريال  
وجراب) وقرية وسفره ودلو (أو يذبحها بما ينتفع  
به باقيا) كما مر (لا يستهلك كحل ولحم ونحوه)  
كدراهم (فان يبيع اللحم أو الجلد به) أي  
بستهلك (أو بدراهم تصدق بتمنه) ومفاده  
صحة البيع مع الكراهة وعن الجزار منها  
كالوقوف شجبي (ولا يعلى أجزال الجزار منها)  
فانه كبيع واستفدت من قوله عليه الصلاة  
هداية (وكره جز صوفه اقبل الذبح) لا ينتفع به  
فان جزءه تصدق به ولا يركبها ولا يحمل عليها شيئا  
ولا يذبحها فان فعل تصدق بالاجرة حاوي  
التاوى لانه التزم اقامة القرية بجميع اجزائها

المصنف وفيه كلام لانه قد تقرر في عامة كتب الاصول والفروع أن القربة تتأذى بالارافة فهي تقوم بها  
لا يغيرها فكيف يكره اه والذي في الهنديه عن الغباية لانه عينها للقربة فلا يحل له الانتفاع بجزء من أجزائها  
قبل اقامته القربة فيها والصحيح أن المومر والمعسر في جزوفها واحباها سواء اه وهو أولى ولا يراد عليه (قوله  
لحصول المقصود) قال في المحيط وان ذبحها في وقتها جازله أن يحل لبنيها أو يحجز صوفها وينتفع به لان القربة  
أقيمت بالذبح والانتفاع بعد اقامته القربة مطلق اه (قوله وذبح كل شاة صاحبه) أي شاة الاضحية فلو لم تكن  
للاضحية تكون منقولة عليه شريلاية (قوله فيكون كل واحد وكبلا عن الاخذ دلالة) أي في المثلتين  
والقياس وهو قول زفر أنه يضمن له قيمته لانه ذبح شاته بغير اذنه والاستحسان الاجزاء ووجهه انها تعينت للذبح  
لنعينها للاضحية حتى وجب عليه أن ينحى بعينها أي إذا كان فقيرا ويكره أن يبدلها بغيرها ان كان غنيا فصار  
المالك مستعينا بكل من يكون أهلا للذبح آذناه دلالة لانها اتفقت بمعنى هذه الايام وعساها يجوز عن اقامتها  
بعوارض فان قيل ينوته أمر مستحب وهو الذبح بنفسه أو من ماله فلم يكن راضيا قلنا يحصل له مستحسان آخر ان  
صبره من محبة الماعينه وكونه مجبلا في نفسه وحامله أن من ذبح أضحية غيره تارة يذبحها عن ذلك الغير وتارة  
يذبحها عن نفسه فان ذبحها عن مال كها بغير أمره صريحا يقع على المالك ولا ضمان على الذابح استحسانا كذا  
أطلقوا ولم يقيدها بما إذا أضحيها المالك للأضحية وقيد في الاجناس والمختار الاول ذكره صاحب الغباية وأما  
إذا ذبحها عن نفسه فان ضمنه المالك قيمتها يجوز عن الذابح دون المالك لانه ظهر أن الارافة حصلت على ملكه  
وان أخذها مذبوحة تجزئ عن المالك لانه قد نواها فلا يضره ذبح غيره ذكره صاحب المحيط وهذا هو الذي  
في الاشياء الا (قوله قاله ابن السكال) ظاهره أن ابن السكال نقله عن الهداية وليس كذلك وانما ذكر كل منهما  
وجه الاستحسان في مسئلة الغلط (قوله وظاهر كلام صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه) لوجه لهذا  
الكلام فان أهل المذهب الاقر أجعوا على أنها تقع عن المالك لا اذن دلالة (قوله ولو أكل) الاولى حذف الواو  
وتأخير قوله هداية بعد قوله ونصدق بها وبعبارة الهداية فان كان قد أكل ثم علم أنه يحل كل واحد منهما صاحبه  
ويجزئهما لانه لو أكله في الابتداء يجوز وان كان غنيا فكذلك أن يحلله في الانتهاء وان شاع فكل واحد منهما  
أن يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يصدق بتلك القيمة لانه يبادل عن اللحم وهذا لأن الاضحية لما وقعت عن صاحبه كان  
اللحم له ومن أنف لحم أضحية غيره كان الحكم كما ذكرناه من الخصا والمراد نشأحا أي بعد ما أكل اللحم وأما قبله فيأخذ  
كل لحم شاته ان شاء ما تقدم قريبا (قوله لو بشرها الخ) تقدم بسبب ما علمنا وظاهره أن هذا الحكم فيه خلاف  
حيث ذكر قوله سابقا ولم يقطعا وجعل الحكم عدم الغرم استحسانا ثم ذكر هذه العبارة (قوله كما يصح لو ضحي بشاة  
الغصب) يستفاد منه حل الذبيحة بالضمن وعدم الكفر بالتسمية على الحرام القطعي بل لا يكفر الا بالاستحلال  
(قوله حية) حال من الضمير في قيمته لانه ملكها بالضمن من وقت الغصب بطريق الاستئذان لكنه بأثم لان ابتداء  
فعله وقع محظورا فيلزمه التوبة والاستغفار اه شلي وأما إذا أخذها المالك مذبوحة وضمنه النقصان لا يجوز  
عن أضحية عنهما فلي كل واحد منهما أن ينحى بأخرى وفي التبيين أنها تجزئ المالك لانه نواها فلا يضره ذبح  
غيره وهو الذي قدمناه عن صاحب المحيط (قوله كما إذا باعها) أي وضمنه المالك القيمة فانه يصح البيع لو قرعه  
مستندا (قوله وكذا لو أنفها الخ) لا وجود لهذا العيب رة في الهداية في هذا المحل ولا وجه لذكرها هنا وحكمها  
شروية (قوله اظهروا) هل لقوله كما يصح (قوله ويظهر أن العارية كالوديعة) قال في البدائع وكل جواب عرقه  
في الوديعة فهو الجواب في العارية والاجابة بأن استعار يافة أو ثورا أو بقرة أو ساجرا أي ما ذكره فنجح به  
أنه لا يجوز له عن الاضحية سواء أخذها المالك أو ضمنه القيمة هندية (قوله والمرهونة كالغصوبة) هذا خلاف ما في  
الطائفة والخلاصة انها لا تجزئ عن الاضحية اذا ضمنها نقله في الهنديه فقعين المصير اليه (قوله وكذا المشتركة) قال  
في الخزانة شاتان بين رجلين ذبحهما عن نسكهما اجزأهما اه وأما إذا ذبح أحد الشر يكتن فعلى ما ذكره  
الشريفة لا يفي عن النقص من أن المراد بالوديعة كل شاة كانت أمانة أنها لا تجزئ والله أعلم بالصواب والمؤلف  
نظر أكونها حادثة بمنزلة المصوبة وجعله الحاي نظيرا لآمانته (قوله سودا) له وقع له في بعض السنين والافتد  
تقدم أنه ضحي بكتشين أقرنين أمخين موجودين وأنه نظرا الى المضاعف اليه (قوله لزمه ثنتان لحمي الاثرهما)  
وهو ما قدمنا في القولة التي قبل هذه قال العلامة عبد البر عن شرح مصنف الوهبانية وذكر المسئلة في

(بخلاف ما بعده) لحصول المنفعة ونجسها  
(ويكره الانتفاع بغيرها قبله) كما في الصوف  
ومنهم من أجازها للغني لوجوبها في الذمة  
فلا تدين زيلعي (ولو غلط اثنان وذبح كل  
واحدة صاحبه) يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله  
غلطا ولم يغلطا فيكون كل واحد وكبلا عن  
الاخذ دلالة هداية قاله ابن السكال وظاهر كلام  
صدر الشريعة وغيره وقوعه عن صاحبه  
(صحيح) استحسانا (بلا غرم) ويقال ان ولو  
أكل ولم يعرف فأنه عر فها دية وان نشأ حاشين  
كل لصاحبه قيمة لحمه وتصدق بها ساقت وفي  
أوائل القاعدة الاولى من الاشياء لو بشرها  
بذبة الاضحية فذبحها غيره بلا اذنه فان  
أخذها مذبوحة ولم يضمنه أجزائه وان  
ضمنه لا تجزئه وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما  
إذا ذبحها عن مال كها فلا ضمان عليه انتهى  
فراجع (كما) يصح (لو ضحي بشاة الغصب)  
ان ضمنه قيمتها حية كما إذا باعها وكذا لو أكلها  
ضمن لصاحبها قيمتها عداية اظهروا أنه ملكها  
بالضمن من وقت الغصب (لا الوديعة وان  
ضمنها) لان سبب ضمانه هنا الذبح والملك  
ثبت بعد تمام السبب وهو الذبح فوقع في غير  
الملك قلت ويظهر أن العارية كالوديعة والمرهونة  
كالغصوبة لكونها مضمونة بالدين وكذا  
المشركة فليراجع (فروع) لكون أضحية عليه  
الصلاة والسلام سودا هذر عشر أضحيات  
لزمه ثنتان لحمي الاثرهما ما حاشية والاصح  
وجوب الكل لا يجابه ما لله من جنسه ايجاب  
شرح وهبانية

بها أخرى وينبغي وينصدق ولا يأكل لو أيام  
النحر باقية والاصدق بغيره على النحر  
خاتمة وفيها أراد التنجية فوضع يده مع يد  
الصابغ في الذبح واعانه على الذبح سعى كل  
وجوباً فلور كها أحدهما وأظن أن تسمية  
أحدهما تكنى حرمت وهي تصلح لغزاف قتال  
أى شاة لا تحل بالتسمية مرة بل لابد أن يسمى  
عليها مرتين وقد نظمه شيخنا الخبير الرمي فقال  
أى ذمير لا للجل فيه

لَا تَزَالُ تَطَاوُلُ وَلَا تَزُولُ  
(فُتُوحَاتُ فِي الْجَوَابِ)

ہی شامہ فی ذبحہا اشتراکنا  
نفتکرار الذکر شرط کمازویہ

فعلی کل واحد منہما آن  
 یذکر اللہ جل عن تشبیہ

(وفي الوهبانية وشريحها قال  
ولو زجج اشاة معاً ثم واحد

وان يشتري مني ثلاثاً ثلاثاً  
احل بسم الله فاتة ساجدة

و کابل شہراء الشاہد للفرزان شہری

ولو قال سوداء فغير صحيح لا

بِشْتَتَيْنِ عَمَّ يَنْذِرُ الْعَشْرَ الزَّمَا  
وَتَصْعَدُ الْحَبَابُ الْجَمْعُ وَتَنْذِرُ

وعن ميت بالامر أنم تصدقا  
والانكلا منها وهذا الخبر

ومن مال طفل فالصحيح سقوطها  
وعن أمه في حقه وهو أظهير

وواهب شاعر اجمع بعد ذبحها  
فحزنى من ضيى علم او نور

(كتاب الحفار والاباحة)

• (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كتاب الحظر والاباحة •

ای حذر الشارع الشیء و اباحه آخره المذکور هنا المحظور و المباح و یلزمهما الحظر و الاباحه و ذکر المباح فیہ



لرفع توهم كونه مكروها ويذكر انشر فيه ليعلم أن تركه حرام وبعضهم ترجمه بكتاب الكراهية وبعضهم ترجمه بكتاب الزهد والورع وبعضهم بالاستحسان أما تسميته بالكراهية فلما فيه من بيان ما يكره من الافعال وما لا يكره وبيان المكروه أهم لوجوب الاحتراز عنه فلذا اقتصر في الترجمة على ما يقيد وأما ترجمته بكتاب الزهد والورع فلأن فيه كثيرا من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها وأما ترجمته بالاستحسان فلما فيه من بيان ما حرمه الشرع وقبحه ولفظ الاستحسان أحسن لأن كثيرا من مسائله استحسن لاجبال للقياس فيها والاستحسان اخراج المسائل الحسان وأشبه ما قبل فيه أنه ترك القياس والاخذ بما هو أرفق للناس وأوطأ السهولة وفي الأحكام فيما يتلى به الخاص والعام ويحى الاستعمال بمعنى الافعال فكان الاستحسان هنا احسان المسائل واتقان الدلائل وأما القياس والاستحسان اللذان يذكرا كثيرا في مسائل الفقه فيسألهما في أصوله (قوله مناسيتهم ظاهرة) وهو أن الأضحية تشتمل على كثير من المحظورات والمباحات وهذا الكتاب له مناسبة بكل كتاب والاولى تذكر الضمير وقد وجد في بعض نسخ وفي بعضها بالضمير الثمنية (قوله والخطراغة المنع والحبس) قال تعالى وما كان عطاء ربك محظورا أى ما كان رزق ربك محبوسا عن البر والفاجر اه منح (قوله وشرب الخمر) هذا تعريف للمحظور وشرب الخمر (قوله والمحظور ضد المباح) تعريف بالاعم لان الفرض والحرام والمكروه ضد له والتعريف الخاص له هو ما ثبت حفره بدليل قطعي من كتاب أو سنة أو إجماع أو ما يرجع اليها (قوله بالاستحسان ثواب وعقاب) الاولى بالترتيب لانه لا يقال في العقاب انه حق العاقب وهذا اذا لم تصرفه النية الى العبادة أو المعصية والاعراض له مقتضاه (قوله حسا بيا بيا) أى من غير عذاب والعذاب يترتب على مناقشة الحساب (قوله كل مكروه) أى كل فعل أطلق عليه من هذه الماتة نهي قهسا (قوله في العقوبة بالنار) المراد أنه يعذب حر تكبهم بها وان كان عذابه دون العذاب على الحرام القطعي كالا يضي (قوله عند محمد) وهو رواية عن الشيخين فالحرمان ما منع عنه بدليل قطعي وتركه فرض كشره الخمر والمكروه ما منع بظني وتركه واجب كأكل الضيف واللعاب بالشرطي قهسا (قوله اذا استعمل محمد الكراهية في كتبه أراد بها الحرام درر ولم يطلق عليه الحرام لعدم القاطع الدال على الحرمة فهو يسمى ما ثبت حرمة بغير قطعي من خبر آحاد أو نحو قول صحابي مكروها جوى (قوله فالى الحل أقرب اتفاقا) معنى أنه لا يعاقب فاعله أصلا لكن يناب تاركه أدنى ثواب اه جوى (قوله الى الحرام أقرب) من الحلال لتعارض الأدلة وتغليب جانب الحرمة فيه قال القهسا في فسا كرهه تحريما وتنزيها عنده ما تنزيه عنده كافي التلويح وغيره اه فكلاهما من الحلال والأصل النازل بين كراهية التحريم والتنزيه أن ينظر الى حكم الأصل فان كان الحرمة ولكنهما سقطت اعراض ينظر الى ذلك العارض فان عمت به البلوى كانت الكراهية كراهية تنزيه كسور الهرة فانه من غير ما كول العم ومقتضاه التجاسة ~~للمنع~~ عن عرض عارض عموم البلوى فحكم بكرهية التنزيه وان لم تعم به البلوى تكون الكراهية للتحريم ويقرب به الى أصله كالأمان وان كان حكم الأصل هو الاباحة ولكن عارض أخرجه عنها فان غلب على الظن وجود المحرم فالكراهية للتحريم كسور البقرة الجلالة وان لم يغلب على الظن وجوده فهي للتنزيه كسور سباع الطير (قوله كراهية الواجب الى الفرض) أى بالنظر لادلة كبرى شديدة التفسير (قوله بمعنى بغنى الثبوت) أى قطعي الدلالة واعلم أن الأدلة أربعة أنواع الاول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآنية والاحاديث المؤكدة \* الثالث ظني الثبوت لا تحتجب التأويل من وجه \* الثاني قطعي الثبوت وظني الدلالة كآيات والاحاديث المؤكدة \* الثالث ظني الثبوت قطعي الدلالة كآخبار الاحاد الصريحة \* الرابع ظني الثبوت والدلالة معاك كآخبار الاحاد المحتملة معانى فالاول يفيد التقاضي والثاني يفيد الخفى أى وهو الفرض العملي والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريما والرابع يفيد السنية والاستحباب وقد يطابق الفرض ويراد به ما يشمل القطعي والعملي ويطبق الواجب ويراد به الفرض العملي اه (قوله ويأثم بارتكابه) أى انما دون اثم الحرام القطعي كالا يضي (قوله ومثله السنة المؤكدة) تقدم في الطهارة أن في تركها أقوال ثلاثة قبل لا يأنتم به مطلقا وقبل لا يأنتم بتركها انما اعتماد الترك انهم والا (قوله القريب من الحرام الخ) أقا المعد في التلويح أن ما ~~كان~~ تركه أول دفع المنع عن العمل بدليل قطعي حرام وبدليل ظني مكروه كراهية التحريم وبدن المانع من العمل كراهية التنزيه وهذا على رأى الامام محمد رضي الله تعالى عنه وعلى رأى الشيخين ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن العمل حرام وبدنه مكروه كراهية التنزيه ان

كان الى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يناب تاركه أدنى نواب وكرهه التحريم ان كان الى الحرام أقرب  
بمعنى أن فاعله يسحق محذورادون العقوبة بالنار كمرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد بالشفاعة شفاعة  
مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لانه لا يحرمها من تكب الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه  
وسلم شفاعة لاهل الكبائر من أمي فكيف من تكب المكروه أفاده مما دللنا من محشى التلويح وذكر الخيال  
في حاشية شرح العقائد مانصه لا يقال من تكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه في التلويح فيحرم  
اهل الكبائر بطريق الاولى لا نناقول لانهم الملازمة لان جزاء الأدنى لا يلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء  
آخر عظيم أى غير حرمان الشفاعة ولوسلم فاعله المراد حرمان الشفاعة بمعنى كونه شافعاً وحرمان الشفاعة لرفع  
الدرجات أو لعدم الدخول في النار أو في بعض واقف الحشر أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه وقال  
المقدس في الرمز وحاصله أن محمد أطلق عليه حرماً ولم يجعله حلالاً لعدم قاطع الحل رهما جعله حلالاً لانه  
الاصل في الاشياء وعدم القاطع بحرمته اه وذكر الجوى أن قولهم لا بأس بمعناه الاذن والرخصة فيما لا نص  
فيه على الحل كما أن قول محمد بكروه معناه الزجر والمنع عما لا نص فيه على الحرمة اه وتحصل من هذا المقام أن  
المكروه عند محمد أحد نوعي الحرام فانه عند قطبي وظني وان فاعل كل يعاقب بالنار وان تفاوت العقاب بها  
وأما عند الشيخين فالمكروه محرمان من الحلال غير القطعي ولا يلزم من الحل الاباحة وان فاعله بأنم ويعاقب وعليه  
محذورون العذاب بالنار فليس الخلاف بينهم انظروا ظاهر كلام المؤلف المنقول عن الزياهي أن المكروه تحريماً  
والسنة المؤكدة في مرتبة واحدة (قوله الاكل للغذاء والشرب للعطش) وكذا استراة المودة وما يدفع الحر والبرد  
اه درمنتي (قوله أو مبته) فمن امتنع عن أكل مبته في محبة أو صام ولم يأكل حتى مات أثم درمنتي وتكلموا  
في حد الاضطرار الذي يجعل له المبته قبل اذا كان بحال يخاف على نفسه التلف وروى عن ابن المبارك أنه قال  
اذا كان بحال لودخل السوق لا ينظر الى شئ هو وي الحرام وقيل اذا كان يضعف عن أطباء النراض وقيل بعد  
ثلاثة أيام والصحيح أنه غير موقت لانه يختلف باختلاف طبائع الناس ثم اختلفوا قيل ان أكل المبته حرام الا انه  
وضع الانتم عنه وقيل هو حلال لا يبعه تركه هندية عن الفرائب (قوله بحكم الحديث) وهو قوله صلى الله عليه  
وسلم ان الله تعالى ليؤجرني كل شئ حتى القملة يرفعها العبد الى فيه شرب ليلية (قوله قلت) تأييد لما قبله (قوله  
ويمكن مع الصلاة قائماً) لان ما لا يأتي الفرض الا به وفرض (قوله فتنبه) اشارة الى المؤاخذه على المصنف  
(قوله ومباح) غير مكروه فيكون حلالاً فان كل مباح حلال ولا عكس كالبيع عند النداء الا قبل حلال غير  
مباح قهراً في ولا أجر فيه ولا وزرو يحاسب عليه حسابا يسيراً الومن حل لما جاءه أنه يحاسب على كل شئ  
الا ثلاثة خرقه تستر عورتك وكسرة تستدجوعتك وجر يقيك من الحر والبرد وجاء في الخبر حسب ابن آدم افعيات  
يقمن عليه ولا يلام على كفاف اه درمنتي (قوله الى الشيع) يكسر الشين وفتح الباء وبسكونهم اسم ما يغذى  
يدنه (قوله وحرام) لانه اضاعة للمال وأضرار للنفس وجاء ما ملأ ابن آدم وعاء شراً لانه من بطنه فان كان ولا بد  
فثابت للطعام وثالث للشرب وثالث للنفس وأكثر الناس عذاباً أكثرهم شبعاً وأخرج أبو داود أن من جده بعد  
الاكل واللبس غفر له اه درمنتي (قوله يكروه) أى كراهة تحريم ولا تنافي لاحتمال أن المراد من الحرمة عند المعبر  
بها الكراهة (قوله وهو أكل طعام الخ) أفاد أنه ليس المراد بالشبع الذي تحرم الزيادة عليه ما بعد شبعاً شاعراً كما اذا  
أكل ثلث بطنه (قوله وأخوذ ذلك) كما اذا أكل زائد اليتقايه وكان أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه يأكل ألوان  
الطعام وبقية أه فينفعه ذلك بزيادة وحانية (قوله حتى يضعف عن أداء العبادة) المقروضة فلو على وجهه لا يضعفه  
فيباح قال صلى الله عليه وسلم المؤمن القوي أحب الى الله تعالى من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال بما يقوى به  
على الطاعة طاعة وشئ أبودر رضي الله تعالى عنه عن أفضل الاعمال فقال الصلاة وأكل الخبز اشارة الى  
ما قلنا كذا في الاختيار شرب ليلية ولو أكل للسمن كره له لانه لا يوجب ولا شئ على من رزق بطناً غليظاً خلقه  
وحديث ان الله بكروه الخبر السمين محمول على ما اذا تعمدت سمين نفسه اه درمنتي (قوله واتخاذ الأطعمة  
سرف) الا عند الحاجة بأن يعل من لون فيه سكر حتى يستوفي من كل نوع شياً فيجتمعه قدر ما يتقوى به على الطاعة  
أو قصد أن يدعو الاضياف وما بعد قوم الى أن يأقوا الى آخر الطعام فلا بأس به خلاصة (قوله وكذا وضع الخبز  
فوق الحاجة) الا أن يكون من قصد أن يدعو الاضياف حتى يأقوا الى آخره لان فيه فائدة هندية (قوله وسنة

(الاكل) للغذاء والشرب للعطش ولوسن  
جرام أو مبته أو مال غيره وان ضمنه (فرض)  
يناب عليه بحكم الحديث ولكن (مقدار  
ما يدفع) الانسان (الهلاك عن نفسه  
وهو أجور عليه وهو مقدار ما يتمكن به من  
الصلاة قائماً ومن صومه) مفاد جواز تلبي  
الاكل بحيث يضعف عن الفرض لكنه لم يجر  
كما في المتن وغيره قلت وفي المتن في باب  
الفرض بقدر ما يدفع به الهلاك ويكن معه  
الصلاة قائماً انتهى (وهو باح الى الشيع  
لتزديقه وحرام) عبر في الثانية بيكره (وهو  
ما فرقه) أى الشيع وهو أكل طعام غلب  
على طمعه أنه أقصد مدته وكذا في الشرب  
قوله تنافي (الا أن يقصد قوة الصوم الغدا أو  
قوله حتى يضعف) ونحو ذلك ولا تجوز  
الرياضة بتفليل الاكل حتى يضعف عن أداء  
العبادة ولا بأس بأنواع التواكع وتركه  
أفضل واتخاذ الأطعمة سرف الاكل البسلة  
الخبر فوق الحاجة وسنة الاكل البسلة  
أوله والحمد لله

الاكل البسلة (أوله والحمد لله آخره) فان نسي البسلة في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره اه اختيار واذا قلت بسم الله فارفع صوتك حتى تلقى من معك تناخاتية وانما يسهل اذا كان الطعام حلالا ويحسد في آخره كيف ما كان قنية ولا يرفع صوته بالحمد لله الا ان يكون جلساؤه فرغوا من الاكل تناخاتية (قوله وغسل اليدين قبله وبعده) وغسل اليد الواحدة وأصابع اليد لا يكفي في السنة لان المذكور غسل اليدين وذلك الى الرسغ ولا يمسح اليد قبل الطعام بالماء بل يكون أثر الغسل باقيا وقت الاكل ويحسبها بعد ملئ زول أثر الطعام بالكلمة وغسل الفم قبل الاكل ليس بسنة ولا بأس بغسل اليدين والراس بالخالة ان لم يكن فيها شيء من الدقيق وكذا احراقها وفي نوادره شام سألت محمد ارحمه الله عن غسل اليدين بالدقيق والسويق بعد الطعام مثل الغسل بالاشنان فأخبرني أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه لم ير بأبدا بذلك وأبو يوسف كذلك وهو قولي ذخيرة ويكره للجنب رجلا كل أو امرأته أن يأكل طعاما أو يشرب شرا قبل غسل اليدين والفم ولا يكره ذلك للمعاض والمستحب تطهير الفم في جميع المواضع خاتية وينبغي أن يصب الماء من الائمة على يده بنفسه ولا يستعين قال بعض المشايخ هو كالوضوء ونحن لانستعين بغيرنا في وضوئنا محيط (قوله ويبدأ) أي استحبابا (قوله بالشباب) أي والعصيان تناخاتية لان الشباب أكثر كلالا واشتغالبا (قوله وبالشيوخ بعده) لحديث ليس منا من لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير (تق) ينتقى على نفسه وعياله بالاسراف ولا يقتير ولا يتكاف لهم كل ما يشتمونه ولا يمتنعهم جميعه ليكون بين ذلك قوما ولا يستديم الشبع لحديث التخييل أجوع يوما واشبع يوما وله أن يطعم كسيران السفر له حاجة وبقرة لا أن ياقبه في نهر أو طريق الا لياكله النمل ومن السنة أن لا يأكل من وسط القصعة فان البركة تنزل في وسطها وأن يأكل من موضع واحد لانه طعام واحد بخلاف طبق فيه ألوان التفرقة يأكل من حيث شاء بكل ذلك وردت الاثناوي يلحق به الطبق الذي فيه ألوان الاطعمة لانه وضع ليتناول مما فيه لا يقتصر على لون واحد كما لا يخفى وقال صلى الله عليه وسلم من أكل من قصعة ثم لحسها فتول له القصعة أعتق الله من النار كما أعتقني من الشيطان وفي رواية أخرى استغفرت له القصعة ومن السنة البده بالمخ والخم به بل فيه شفاء من سبعين ألف داء انتهى درم متقى ويجوز للشباب الذي يخاف الشبق أن يمتنع عن الاكل ليكسر شهوته بالجوع على وجه لا يهزم معه عن أداء العبادات اختيار واذا أكل الرجل مقدار حاجته أو أكثره صلح به لا بأس به حاوي الفتاوى ومن الاسراف أن يأكل وسط الخبز ويدع حواشيه أو يأكل ما انتفخ منه ويترك الباقي لان فيه نوع تجبر الا أن يكون غيره يتناوله فلا بأس به كما اذا اختار رغيفا اه اختيار ومن الاسراف ترك اللقمة الساقة من اليد بل يرفعها ولا يأكلها قبل غيرها اه وجيز قال صلى الله عليه وسلم أكرموا الخبز فانه من ركات السموات والارض وقال عليه الصلاة والسلام ما استخف قوم بالخبز الا أبلاهم الله بالجوع ومن أكرامه أن لا ينظر الا دام اذا حضر ولا يكره نفع الطعام الالبه صوت كاف وهو تفسير انتهى كذا روى عن أبي يوسف ولا يأكل الطعام حارا ولا يشمه ومن السنة لعقه أصابعه والاكل على الطريق مكروه ولا بأس بالاكل كشوف الرأس ولا بأس بالاكل متكئا اذا لم يكن تكبرا وهو المختار ولو خاف على نفسه الموت من العطش ومع رفقة ماء جازله أن يشاقق معه يدون السلاح ويأخذ من الماء بقدر ما يدفع عطشه ولو كان صاحب الماء يخاف الموت يأخذ منه بعضه ويترك البعض خلاصة ولو اضطر ومنعه المالك وسعه الاخذ ولا يقاتله ولو ترك حتى مات كان في سعة وحكى عن أبي نصر أنه قال كل شيء حازه الانسان يملكه كالطعام والماء الذي يحوز به فان المضطر يقاتله بما دون السلاح وأما في البر وما أشبه ذلك يقاتله بالسلاح وغيره محيط ويشرب من الخمر بقدر ما يدفع عطشه ولا يسهه أن يقطع من بدن غيره ولو أذنه ولا من بدن نفسه للضرورة قال محمد يفترض على الناس اطعام المحتاج في الوقت الذي يهجز عن الخروج والطلب اه يفترض على كل من يعلم حاله أن يطعمه ما يتقوى به على الخروج وأداء العبادة واذا كان قادرا على الخروج فمات ولم يطعمه أحد ممن يعلم بحاله اشترى كوا جميعه في الاثم واذا كان المحتاج قادرا على الخروج ولكن لا يتقدر على الكسب فعليه أن يخرج ومن يعلم بحاله ان كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه حقا وان كان المحتاج يقدر على الكسب فعليه أن يكسب ولا يحل له أن يسأل الكل من الهنذية (قوله وكره لحم الانان) ولا يقال ائانة والكرامة للمريض وغيره وكذلك يكره الدواء بكل حرام خاتية بخلاف الحمار الوحشي فانه ولينه حلال اه مكى (قوله وابنه) لانه متولد من اللحم فصا من له (قوله وابن الجلالة) قال

وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشباب قبله وبالشيوخ بعده ملتنى (وكره لحم الانان) أي الحمار الا لهية خلافا للمالك (ولينهار) ابن الجلالة) التي تأكل العذرة

في التبيين لانه عليه السلام نهى عن أكلها وشرب ابنها وفي المغرب ابنه بالفتح البعرة وقد كنى به ساعن العذرة  
فقبل لا كما جاءه وجلالة اه (قوله وابن الركنة) وجعل في الهداية شرب به حلالا عند أبي حنيفة كما سبأ في  
الاشربة من هذا النرج اه شاي (قوله وأجاز أبو يوسف للتداوى) في الهندية وقال لأبأس بأبوال الأبل ولحم  
الفرس للتداوى كذا في الجامع المغير اه (قوله حتى يذهب نبت لهما) ولم يقدّر لذلك مدة في الأصل زيلبي (قوله  
وقدر الخ) هذرواية النوادر (قوله وعشرة لأبل وبقر على الأظهر) وقبل بأربعين يوما في الأبل وبغيرين يوما  
في البقر وبغيره أيام في الشاة وثلاثة أيام في الدجاجة (قوله حلت) وعن هذا قالوا لأبأس بأكل الدجاج لانه يخالط  
ولا يتغير لحمه وروى أنه عليه السلام كان يأكل الدجاج وما روى أن الدجاج نجس ثلاثة أيام ثم تذبح فذلك على  
سبيل التتمه اه زيلبي (قوله غذى بين خنزير) وكذا زرع سقيت بالنجاسات فانها لا تحرم ولا يكره أكلها وروى  
عن ابن المبارك أن الجدي إذا ربي بين الأتان يكره أكله (قوله ويكره) قد علمت أن الكراهة إذا أطلق لا سيما  
في كتاب الحظر تنصرف الى التحريم (قوله لا طلاق الحديث) وهو ما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديساج ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة  
ولا تأكلوا في صحافها فانهم في الدنيا ولكم في الآخرة رواه البخاري ومسلم فثبت ذلك في الأكل والشرب  
فكذا في التطيب وغيره لانه مثله اه مخ (قوله ككلمة) وخوان ذهب أو فضة والوضوء من طست منها أو ابريق  
والاستجمار بنجر الذهب والفضة وكل ما يعود الانتفاع به الى البدن وفي البرازية واحراق العود في مجمر منها  
لا يجوز للرجال والنساء انتهى (قوله ومراة) وكذلك حائتها ولأبأس بها إذا كانت مفضضة عند الامام وأصلها  
من حديد أو صقر اه مراج (قوله الى موضع آخر) مباح فأكل منه فإنه لا يحرم لانتفاء ابتداء الاستعمال منها  
اه درروا ماذا أكل منها باليد أو بالمعلقة فإنه يحرم لأن الأناة الكبيرة إنما وضعت لأجل ابتداء الأكل منها  
باليد أو بالمعلقة (قوله أوصب الماء) أي ماء اللورد مثلاً قال في الدرر وكذا الوافي الصغيرة المصنوعة لأجل  
الدهان ونحوه إنما يحرم الاستعمال إذا أخذت وصب منها الدهن على الرأس لانه إنما صنعت لأجل الدهان  
منها بذلك الوجه وأما إذا أدخل يده فيها وأخذ الدهن وصب على الرأس من اليد فلا يكره لانتفاء ابتداء  
الاستعمال منها اه أما نحو القمقم فيستعمل للصب على الوجه واليد فالظاهر الحرمه فيه مطلقا إذا كان منها  
(قوله وهو ما حرره في الدرر) قال العلامة الوافي ان ما ذكره لا طائل تحته فان المنهى عنه استعمال الذهب  
والفضة إذا وصل في هذا الباب قوله عليه السلام هذان حرامان على ذكورا متى حل لثانهم ولما بين أن المراد  
من قوله حل لثانهم ما يكون حلما بين ما عداه على حرمته سواء استعمل بالذات أو بالواسطة ولو كان الامر  
كما قال لما وقعت هذه المسئلة في عبارة المشايخ بدون كلمة من مع انها واقعة اه وأقره العلامة نوح وأيده  
باطلاق الأحاديث الواردة في هذا الباب اه أبو السعود ومنه تلم حرمه استعمال ظروف فناجين القهوة  
والساعات من الذهب والفضة ونقل في الهندية عن المحيط ما يوافق في الدرر حيث قالوا وهذا إذا كان  
يصب الدهن من الآنية على رأسه أو يده أو إذا أدخل يده في الأناة وأخرج منه الدهن ثم استعمله فلا بأس به  
وكذلك إذا أخذ الطعام من القصعة ووضع على خبز أو ما أشبه ذلك ثم أكله لا بأس به كذا في المحيط (قوله  
استعمال البيضة) يقال ابتاض لبس البيضة في القماموس البيضة واحدة بيض الطائر والحديد والخشبية  
وحوزة كل شيء ومساحة القوم وموضع بالسمان وبيض النهار وهو بيضة البلد واحد الذي يجمع اليه ويقبل قوله  
ضد وبيضة المقر بيضا الديك مرة واحدة ثم لا يعود وبيضة الخدر جاريته اه والمراد ما يلبس على الرأس اتقاء  
معاطب الحرب (قوله والجوشن) هو الدرع اه حلي (قوله والساعدان منها) أي من الذهب والفضة وأنى  
بالألق حالة الجتر في المثنى على اقعة من أزمه اياها في أحواله ثم الجوشن يدخل فيه الساعدان ولذا لم يذكر في عبارة  
القهمستان في النسخة التي بيدي (قوله وهذا) أي التحريم فيما يقع أي يرجع الى البدن (قوله ويكره الأكل  
في فخاس أو صفر) مثابته بقوله والافضل الخ تنفي أن الكراهة خفيفة وان كانت عند الإطلاق تنصرف الى  
الكراهة الغائظة قال في الصباح الصفر مثل قفل وكسر اله ادافة الفخاس وقبل أجوده اه (قوله من اتخذ أوانى  
بيته خزانة الملائكة) يحتمل أن المراد أنه تنزل عليه الرحمة لأن الملائكة تتبعهم الرحمة أو هو على حقيقة  
ويدل ذلك على ما شأن ذلك الشخص وانظر هل ذلك في استعمال الخزف مع القدرة على غيره أو ولو كان

(و) ابن (الركنة) أي الفرس وبول الأبل  
وأجاز أبو يوسف للتداوى (و) كره (لجها)  
أي لحم الجلالة والركنة وتجسب الجلالة حتى  
يذهب نبت لهما وقدر بثلاثة أيام لا حاجة  
و أربعة لثاة وعشرة لأبل وبقر على الأظهر  
ولو أكلت النجاسة وغيرها نجس لم ينجس لهما  
حات كما حل أكل جدي غذى بين  
خنزير لأن لحمه لا يتغير وما غذى به يصير  
مستهلكا لا يبقى له أثر (ولو سقى ما يوفى كل  
لحمه خرا من صحن من ساعته حل أكله ويكره)  
زيلبي وصيد شرح وهبانية (و) كره الأكل  
والشرب والادهان والتطيب من أناه ذهب  
وفضة للرجل والمرأة لا طلاق الحديث  
(وكذا) يكره (الأكل) لانه شبه كماله  
والذهب والفضة كماله لهما (وما أشبه كماله)  
من الاستعمال ككلمة ومراة قلم ودرية  
وقومها يعني إذا استعملت ابتداء في  
صنعت له بحسب معارف الناس والأفلا  
زاحة حتى لو نقل الطعام من أناه الذهب الى  
موضع آخر أو صب الماء أو الدهن في كفه  
لا على رأسه ابتداء ثم استعمله لا بأس به  
مجتبى وغيره وهو ما حرره في الدرر في حفظ  
واستثنى القهمستان وغيره استعمال البيضة  
والجوشن والساعدان منها في الحرب  
لأن ضرورة وهذا فيما يقع الى البدن وأما غيره  
تجمل بالادان متخذة من ذهب وفضة وسرير  
كذلك وفرش عابيه من ديباج ونحوه فلا  
بأس به بل قوله السائب خلاصة حتى أباح  
أبو حنيفة نوسد الديساج النوم عليه كما يأتي  
ويكره الأكل وفخاس أرضه والأفضل  
الخزف قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ  
أوانى بيته خزانة زينة الملائكة اختيار

مع العجز وفضل الله تعالى واسع (قوله رصاص) بفتح الراء والعامة تكسر هاء صحاح (قوله وزجاج) مثا الزاى صحاح (قوله وبأور) جرحه عروف وأحسنه ما يجاب من جزائر الزنج وفيه لغتان كسر الباء مع فتح اللام مثل سنور وفتح الباء مع ضم اللام مثل تنور واللام متددة في اللغتين أفاده صاحب المصباح (قوله وعقبي) بفتح العين خرز أحر اه ضياء الخلوم أو ضرب من الفصوص صحاح (قوله خلافا لاشافعي) فقال بالكراهة لانه في معنى الذهب والفضة بالتناخريه والدليل لناس في الطولات (قوله منفض أى مزوق بالفضة) مخ وفسره الشعمي بالمرصع بهاء وفسره القهستاني بالمزبن بالفضة وهو التزويق بالطلاء وفيه خلاف أبي يوسف فانه منعه قال الزيلعي وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التوقيه الذى لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه منتهك فلا عبرة ببقائه لو نأوى. وأبى ومن التزويق السلسلة من فضة لما روى عن أنس رضى الله عنه أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر فالتخذ مكان الشعب سلسلة من فضة رواه البخارى وفى القاموس الشعب كل نوع الصدع اه (قوله بضم) بحيث يضع فيه على الخشب وان كان يضع يده على الفضة حال التناول (قوله قبل ويد) وفى القهستاني متقبأ أى شتبا بالقلم واليد وغيره من الاعضاء قال فى الشربة لالابة القول بحجرة تلقى باليد ضيق لما قال فى الاختيار يجوز الشرب فى الاناء المنفض اذا كان يتقى فيه موضع الفضة وقيل يتقى أخذه باليد اه ومثله فى الجرهرة والهداية واذا كان القول باتقاء اليد ضعيفا فكذا غير اليد من الاعضاء فاذا رعى القم فقد علمت أن موضع هذا الخلاف فى المنفض لافى اناء فضة استعمل كالجمره وكالظرف لفتحان القهوة فانه يحرم لانه استعمل فيما عدله عادة ولم يرد دليل على الجواز بخلاف المنفض وقد تجزأ جماعة على الشرع فلو باحثة استعمل الخواطر فى أخذ من هذا الخلاف زاعمين انه اتقاء بضمه ومس اليد بأش به وهذا جهل عظيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم فان الخوان واناء الطعام الفضة والذهب لا يمسهما يده وقد حرما ومن الجراة قول أبي السعود عن شيخه والى أنه ينبغي على ما هو الراجح من عدم اشتراط اتقاء موضع الأخذ حل شرب القهوة ومن التبخان فى تبس الفضة اه فان المقام مختلف فليتدبر حق التدبر وانظر ما لو كان الاناء لا يوضع على القم بأن لا يستعمل الا باليد كالجمره الضبية هل يتقى وضع اليد عليه وحرره ومقتضى ما ذكره فى السيف من اشتراط تجرد محل اليد من الذهب والفضة أنه لا يضع يده على ضبة الفضة فى الجبره ونحوها (قوله ونحوه) كسر يرو كرسى (قوله وكذا الاناء المضيب بذهب أو فضة) أى المشدود بهما يقال باب مضيب أى مشدود بالضبات جمع ضبة وهى حديدة العارضة التى يضرب بها اه قال فى المغرب ومنه ضرب شبه اذا شددها بالفضة وفى المصباح والضبة من حديد أو صفر أو نحوه يشعب بها الاناء وجهها ضبات مثل حبة وحبات وضبته بالتمتعيل علمت له ضبة اه وفى القهستاني المضيب المزبن بالذهب والفضة المشدود بالضبة أى العريض - نه - ما اه فيشمل ما جعل عليه صفائح منهما (قوله والكبرى المضيب بها الخ) قال فى الهندية ويكره الجلوس على كرسى الذهب والفضة والرجل والمرأة فى ذلك سواء ويكره النظر فى المرأة المتخذة من الذهب والفضة ويكره أن يكتب بالقلم المتخذ من ذهب أو فضة ثم قال ولا بأس بالاكل والشرب من اناء مذهب أو منفض اذا لم يضع قامه على الذهب أو الفضة وكذا المضيب من الاوانى والكبرى والسرير اذا لم يقعد على الذهب أو الفضة وكذا حافة المرأة من الذهب أو الفضة وكذا الجمر واللجام والسرير والنور والركاب اذا لم يقعد عليه (قوله أى التفضيض) مراده ما يعم التضييب (قوله ولم يضع يده موضع الفضة) بأن كانت الفضة أو الذهب فى طرف التضيض أو فى أسفله عند النصل قال فى النهاية وشرحها وحل استعمال المنفض أى المزبن بالفضة من الاناء والسكين والكبرى والسرير وأطراف المرأة والمكحلة والركاب وفى الكافى اذا كان فى نصل السكين أو فى قبضة السيف فضة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ان أخذ السكين من موضع الفضة يكره والا اه (قوله وعن الثانى يكره الكل) قال فى السراج نقلا عن الكرخي ولا بأس بالشرب فى الانية المنفضة اذا وضع قامه على العود عند أبي حنيفة وكره أبو يوسف ذلك وقال الفضة صارت كأنها من اناء واناء كره الشرب منه وكذلك الاكل والادهان وكذلك باب الدار والمداهن والجوامى والمرأة ولورخصت فى هذه لخصت فى السرير المضيب بالفضة أن يقعد عليه وكذلك السرير والركاب والفقر وكذلك السقف ولا جبر أن يفضض شئ من ذلك ولا يذهب وكذلك المحف ولورخصت فى شئ من ذلك لكان المحف أولى من هذا كله اه مكى ولا بى حنيفة ما روى عن أنس أن قدح النبي صلى الله عليه وسلم انكسر

(لا) يكره ما ذكر (ن) اناء (رصاص وزجاج وبأور وعقبي) - لا قال الشافعي (و) - الشرب من اناء منفض (أى مزوق بالفضة) والركوب على سرج منفض (أى بشرط أن يتقى كرسى - منفض) - لكن بشرط أن يتقى أى يجنب (موضع الفضة) بضم قيل ويد وجعل يوس سرج ونحوه وكذا الاناء المضيب بذهب أو فضة والكبرى المضيب بها وحلية امرأة ومحف بها (ك) الوجه (أى التفضيض) (فى نصل سيف وسكين أو فى تفضيها أو لجام أو ركاب) وكذا كتابة النوب موضع الفضة والذهب وفى المجتبى لا بأس بالسكين بذهب أو فضة وفى المجتبى لا بأس بالسكين المنفض والمخابر والركاب وعن الثانى يكره الكل

فأخذ مكان الذهب سلة من فضة رواء البخاري ولا حد عن عاصم عن الاحول قال رأيت عند أنس قدح النبي صلى الله عليه وسلم فيه ضبة فضة ولان الاستعمال قصد الجزء الذي يلاقيه العضو وما سواه تسع له في الاستعمال فلا يكره كالحبة المكشوفة بالحرير والعلم في الثوب وسما بالذهب في فص الخاتم وكلامه مائة المعلة بالذهب اه قبيح (قوله والخلاف في المفضض الخ) عبارة العيني وهذا الاختلاف فيما يخلص وأما التوبة الذي لا يخلص فلا بأس به بالاجماع لانه ستملك فلا عبرة ببقائه لو اءاه (قوله ولا يرده بقول الواحد) أى لا يرده على بائعه ولو شراه بنفسه ولو كان الخبر مسامحة ذكر ابن قاضي سماوية مانعه شري مسلم لما فأن خبره ثقة انه ذبيحة مجوسى ينبغي له أن لا يأكله ولا يزول ملكه لان خبره يستلزم شيئين احدهما الحرمة فيقبل فيها فلا يؤكل والاخر زوال ملكه فلا يقبل فيه اه فلهذا لا يملك رده اه أبو السدود (قوله وأصله أن خبر الكافر الخ) قال الاتقاني وأصله أن خبر الواحد في المعاملات حجة لاجماع المسلمين على ذلك بالكتاب والسنة فان الله تعالى جعل خبر الواحد حجة في كتابه قال تعالى وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى الآية وقال تعالى فابعثوا أحدكم بوركتم هذه الى المدينة وقد توارثنا السنة من الصحابة والتابعين بذلك اه فانه كان لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبيد من العلوج كانوا يستعدهم لو نهم ويصدقونهم على مقالهم ذكره أبو الليث وفي الهندي يقبل قول الواحد في المعاملات عدلا كان أو فاسقا حرا كان أو عبدا ذكر اكان أو انى مسلما كان أو كافرا فالحرج والضرورة ومن المعاملات الوكالات والمضاربات والرسالات في الهدايا والاذن في التجارات كذا في الكافي واذن صحيح قول الواحد في اخبار المعاملات عدلا كان أو غير عدل فلا بد في ذلك من تغليب رأي فيه ان خبره صادق فان غلب على رأيه ذلك عمل عليه والا فلا كذا في السراج اه (قوله وعليه) أى على قبول خبر الكافر في المعاملات (قوله يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات) يدل عليه ما ذكره حائط الدين في كافيه حيث قال يقبل قول الكافر في الحل والحرمة حتى لو كان له أجبر مجوسى أو خادم مجوسى فأرسله ليشترى له لحما فاشترى وقال اشترته من يهودى أو نصرانى أو مسلم وسعه أكله وان كان غير ذلك لم يسعه أكله ثم قال وأصله أن خبر الكافر في المعاملات مقبول بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب ومساس الحاجة الى قبوله لكثرة المعاملات وكونه من أهل الشهادة في الجملة اه قال في التبيين فينفذ تدخل الديانات في ضمن المعاملات فيقبل قوله فيها ضرورة وكمن شئ يصح ضمنا وان لم يصح قصدا ألا ترى أن بيع الشرب وحده لا يجوز وتبعه بالارض يجوز اه (قوله كما نوههم الزبلى) وحكم على حافظ الدين بالسهو وقال لان الحل والحرمة من الديانات ولا يقبل قول الكافر فيها (قوله أوبدخول الدار مثلا) قال في السراج ولو أذن في دخول الدار عبدا وجعل أو ابنه الصغير فالتباس أن يتحرى الا انه جرت العادة بين الناس انهم لا يمتنعون من ذلك فيجوز لاجل ذلك اه (قوله وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقه) قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير في ما يخبر به ما تحرى ووقع تحريه انه صادق اذا قال هذا المال مال أبى أو مال فلان الاجنبى أو مال ولاى وقد بحث به اليك هبة أو صدقة فاما اذا قال هو مالنا وقد أذن لنا أبونا أن تصدق به عليك أو نهبه لك لا ينبغي له أن يقبل ذلك اه ذخيرة وفي الجوى قالوا ويجب العمل بغلبة الظن من صفات الخبرة فلورأى العبد يبيع شيئا لم يشتره حتى يسأل فان أخبر أن مولاه أذن له فيه وهو ثقة فلا بأس بشراؤه منه وكذا في الهدية فان كان أكبر رأيه كذبه أو شك لم يتعرض له لان الأصل حرمه والاذن طارئ فلا يحمل اثباته بالشك وانما قبلناه في الاذن لانه من المعاملات ومضى أضعف من الديانات وقد قبل فيها الحديث قبول شهادة اعرابي وحده في هلال رمضان اه (قوله ولو نحو زيب وحلوى) أى عما يأكله الصبيان (قوله لان الظاهر كذبه) هذا يقتضى حرمة بيع ذلك منه قال في المنخ لان الظاهر كذبه وقد عثر على فلوس أنه فأخذها ليشترى بها حاجة نفسه اه وهذا لا يظهر في كل الصبيان بل يران عامة اغنياء الناس بالتوسعة على صبيانهم واعطاهم ما يشربون به شهوة انفسهم وكذلك غالب الفقراء (قوله لكثرة وقوعها) أصله أن المعاملات يقبل فيها خبر كل مميز حرا كان أو عبدا مسلما أو كافرا صغيرا أو كبير العوم والضرورة الداعية الى عدم اشتراط العدالة فان الانسان قلما يجد المستجمع لاشتراط العدالة له معامله أو يستخذه ويبيعه الى وكلائه ونحو ذلك ولادليل مع السامع يعمل به سوى الخبر فلو لم يقبل خبره لانتفع باب المعاملات ووقعوا في حرج عظيم وباب مفتوح ولان المعاملات أكثر وقوعها فاشتراط العدالة فيها يؤدى الى الحرج فيشتترط فيها التمييز اه زبلى (قوله وشروط العدالة في الديانات) لانها

والخلاف في المنصف اما المطلق فلا بأس به فالاجماع يلافرق بين الحرام وركاب وغيرها لان الطالاه ستملك لا يخلص فلا عبرة للونه عيني وغيره (ويقبل قول كافر) ولو مجوسيا (قال اشترت اللحم من كتابي فجعل أو قال) اشترته (من مجوسى فيجوز) ولا يرده يقول الواحد وأصله أن خبر الكافر في الديانات وعليه فالاجماع في المعاملات لا في الكافر في الحل يجعل قول الكافر يقبل قول الكافر في ضمن المعاملات والحرمة يعنى الحاصلين في ضمن المعاملات ولا طاق الحل والحرمة كما نوههم الزبلى في (و) يقبل قول (المملوك) ولو أنى (والسبي في الهدية) سواء كان بالتجارة أو بدخول (والاذن) سواء كان بالسراج بما اذا غلب على الدار من لا وقيد في السراج بما اذا غلب على رأيه صدقه ثم فوشرى صفير نحو صابون وأثنان لا بأس ببيعه ولو نحو زيب وحلوى لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذبه وتعامه فيه لا ينبغي بيعه (التاسق والكافر والعبد في (و) يقبل قول (التاسق والكافر والعبد في المعاملات) لكثرة وقوعها (كما اذا أخبر أنه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشراء منه) ان غلب على الراى صدقه كما تزوجى آخر الخطر (وشروط العدالة في الديانات) هي التي بين العبد والرب (كأن خبر من بحاجة الماء فيبيع) ولا يتوضأ

لا يكتفون قوعها كالمعاملات فلا حرج في اشتراط العدالة ولا حاجة الى قول قول الفاسق لانه منهم فيها وكذا  
الكافر والصغير تهمان ولا نهم ما لا يلتزمان الحكم فليس لهما أن يلزما غيرهما اه (قوله ان أخبرهم باسم عدل)  
ولا حاجة الى الارقاة لان خبره لا يحتمل الكذب زيالي وفي شرح المواقف للماتقي ومع العدالة بسقط احتمال  
الكذب فلا معنى للاحتياط بالارقاة اما التحري فمجرد دقان فيؤكده بالارقاة ثم يعمل بغالب ظنه فان غلب على  
ظنه أنه صادق تيم ولا يتوضأ به وان كان أكبر رأيه انه كاذب يتوضأ به ولا يتيم اترج جانب الكذب وهذا جواب  
الحكم واما الاحتياط فانه يتيم لان التحري مجرد دقان فلا يمنع احتمال ضده اه (قوله وفي الجوهرية الخ) أشار به  
الى انه لو قدم التيم على الوضوء كان محتاطا وان كان الاحوط في تأخير خبره (قوله واما الكافر اذا غلب صدقه)  
أي في اخباره بنجاسة الماء قال في الثانية ولو كان الخبر بنجاسة الماء مبيها أو عنوه باعقلان ما يقولان  
فالاصح أن خبرهما في هذا كخبر الذي لانه ليس لهما ولا به الازام اه (قوله فاراقته أحب) فلو توضأ به وصلى  
جازت ماله اه (قوله قلت لكن لو تيم قبل اراقته) أي وقد غلب على رأيه صدقه في اخباره بنجاسة  
لم يجز تيممه لانه لا يخبره ليس يلزم والحاصل أنه يتوضأ عند غلبة صدق الكافر وارقاه أفضل من الوضوء  
فيكون عاد ماله اه فينتقل للتيم وهذا بخلاف الفاسق اذا غلب صدقه فانه يتيم وارقاه الماء مع التيم أفضل  
ولا يجوز له أن يتوضأ به (قوله بخلاف خبر الفاسق) أي اذا غلب على رأيه صدقه في النجاسة (قوله لصلاحيته  
ملزم في الجلة) فان القاضي اذا قبل شهادته وقضى بها نفذ قضاءه وان حرم عليه قبولها (قوله حكم بطهارته)  
انها تر الخبرين والرجوع الى الاصل (قوله بخلاف الذبيحة) هذا أحد قولين وقال أبو جعفر تزول الكراهة (قوله  
في أو ان طاهرة) اختلطت اختلاط مجاورة (قوله تحري) أي للطهارة والشرب والاكل (قوله الاعطش) راجع  
الى الاواني وبعبارة الشرع لا في نور الايضاح الا للشرب وظاهره أنه لا يجوز له الاكل عند غلبة الميتات  
أو تساويها اما اذا دعت ضرورة جاز تناول منها لانها تنبيح أكل الميتة (قوله مطلقا) سواء كان أكثرها طاهرا  
أو نجسا لانه لا خلف للثوب في ستر العورة والماء يختلفه التراب فان تحري طهارة ثوب تعين عليه الصلاة فيه ولو تبدل  
اجتهاده وتحري طهارة غيره لان الاجتهاد لا ينقض بمثله الا في القبلة لانها تحتمل الانتقال الى جهة أخرى  
بالتحري لانه أمر شرعي والتبسة في الثوب أمر حسي لا يصير الثوب طاهرا بالتحري وغضاه في مراقي الفلاح  
(قوله دعي الى وليمة) هي طعام العرس وقيل الوليمة اسم اكل طعام والعرس في الاصل اسم من الاعراس  
ثم سمي به الوليمة اه جرى عن المغرب ووليمة العرس تكون بعد الدخول وقيل عند العقد وقيل عندهما ابن  
ملك في شرح المشارق عند قوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو بشاة أبو العود وفي الهندية عن الثمراني اختلاف  
في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسهه تركها وقال العامة هي سنة والافضل أن يجيب اذا كان وليمة  
والافهم ومخير والاجابة أفضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن اه ولا يجيب دعوة الفاسق المعلن بعلم  
أنك غير راض بصدقه وكذا دعوة من غالب ماله من حرام مالم يجتزأ به حلال وبالعكس يجيب مالم يتبين انه حرام  
وآكل الربا وكسب الحرام لو اهدى اليه أو اضافه وغالب ماله حرام لا يقبل ولا يأكل مالم يجتزأ به ذلك المال أصله  
حلال ورثه أو استقرضه وان كان غالب ماله حلالا فلا بأس بقبول هديته والاكل اه ولا ينبغي التظلف عن  
اجابة دعوة العامة كدعوة العرس والختان ونحوهما اذا أجاب فقد فعل ما عليه أكل أولم يأكل فلا بأس  
بعدم الاكل والافضل أن يأكل لو غير ما تم هندية وفي البناية اجابة الدعوة سنة سواء كانت وليمة أو غيرها وبه قال  
أحمد ومالك في رواية وقال الشافعي اجابة وليمة العرس وغيرها مستحبة وبه قال مالك في رواية ثم غير الوليمة من  
الدعوات تسحب اجابته عندنا أو مادعوة بقصد به قصد الدخول وانشاء الحمد والشكر وما أشبه  
ذلك فلا ينبغي اجابته لاسيما أهل العلم لان في الاجابة اذلال أنفسهم قبل ما وضع أحديده في قصعة غيره الاذلة  
اه مكي وفي الوهبانية ودعوة ذي الجمل جوابها لانها ضريان البه يفسر (تنبيه) بكرة السكون حالة الاكل  
لانه تشبه بالمجوس سراجية ولكن يسكلم بالمعروف وحكايات الصالحين اه غرائب وفي المجتبى الوضوء بالديق  
والنوبق والخالة يائز عن إزالة الاثنان عندهم (قوله وغفلة) بكسر العين وسكونها مكي (قوله أو غناء) بالكسر  
والمد السماع وبالكسر والقصر اليسار ويعد في الشعر وفي البيانية والغنى بالكسر وانقصر ضد الفقر يكتب بالياء  
وبالمد السماع يكتب بالالف ومنه قول ابن دريد في المقصور والمدود وأرى القفى يدعو القفى الى الملاهي والغناء

(ان أخبرهم باسم عدل) منزجر عما يقتضيه  
حرمته (ولو عبدا) أو أمة (وتحري في) خبر  
(الفاسق) بنجاسة الماء (و) خبر (المستور)  
ثم يعمل بغالب ظنه ولو أراق الماء فتيمم بها  
اذا غلب على رأيه صدقه وتوضأ وتيمم بها اذا  
غلب على رأيه (كذبه) سكان أحوط وفي  
الجوهرية وتيممه به صدقه على كذبه فاراقته  
الكافر اذا غلب صدقه على كذبه قلت لكن  
لأحب قهستاني وخلاصة وخاتمة بخلاف خبر  
لوتيمم قبل اراقته لم يجز تيممه بخلاف  
الفاسق ولو أخبر عدل بطهارته وعادل  
بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذبيحة وتعتبر  
الغلبة في أو ان طاهرة ونجاسة وذكية وميتة  
فان الاغلب طاهر التحري وبالعكس والسواء  
لا الاعطش وفي الثياب تحري مطلقا (دعي  
الى وليمة وغفلة أوه غناء)



قوله وأكل) لو التكر في المنزل فلو على المائدة  
لا ينبغي أن يقعد بل يجتنب مع قوم الظالمين (فإن  
فلا تقعد بعد الذكر مع الا) يقدر (صبر إن لم يكن  
قدر على المنع فعل والا) يقدر (ولم يقدر  
من يقدر يقدر) لأن فيه بين الدين  
على المنع خرج ولم يقعد) لأن فيه بين الدين  
والهوى عن الامام كان قبل أن يصير مقتدى  
به (وان لم أولا) باللعب (لا يجزأ أصلا)  
سواء كان من يقدر به أولا لا حق الدعوة  
انما يلزمه بعد الحضور ولا قبله ابن كمال وفي  
السراج ودك المثلثة أن انكار المنكر  
حرام ويدخل عليهم بلا اذنه من الانكار المنكر  
قال ابن مود صوت الله والغناء ينبت  
الذواق في القلب كما ينبت الماء النبات قلت  
وفي البازية استماع صوت الملهى كضرب  
قصب وشحه حرام لقوله صلى الله عليه وسلم  
استماع الملهى معصية والجلبوس عليها  
فوق والتدخين كفر أرى بالنعمة تصرف  
الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر بالنعمة  
لا شكر فالواجب كل الواجب أن يجتنب كبر  
يسمع لما روى أنه عليه الصلاة والسلام  
أدخل اصم في أذنه فندم سمعه وأشعر  
العرب لو فيها ذكر النفس تكرر انتهى أو تغليظ  
الذنب كفي الاختيار ولا تدخل كفي  
النهاية \* فائدة ومن ذلك ضرب الذنوب  
لتميز فلو لتبنيه فلا بأس به كما اذا ضرب  
في ثلاث أوقات تدبير ثلاث نفحات الصور  
لناسمة بينهم ما فجد العصر للاشارة الى  
نفخة النزع وبعد الامشاء الى نفخة الموت  
وبعد نصف الليل الى نفخة البعث وقامه فيها  
عاقته على الماتى والله أعلم

في الوجد من غلو بين في القيام والحركة عند شدة الهيام والشئ يتصف بالحلال نارة وبالحرمان أخرى لاختلاف المقاصد أبو السعود لخدا وفي شرح المتن وما بعده متصوفة زماناً أي من رفع الصوت عند السماع حرام لا يجوز القصد والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل ذلك وما نقل أنه عليه الصلاة والسلام سمع الشعر لا يدل على إباحة الغناء ويجوز حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة والوعظ وحديث فواجده عليه الصلاة والسلام لا يصح وقال السري شرط الواحد في رغبته أن يبلغ إلى حد ولو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اهـ خلاصاً

\*(فصل في اللبس)\*

قدم المصنف الاكل لشدة الحاجة اليه ثم اللبس لذلك بالندبة لما بهدده واقرض من اللباس ما يستتر العورة ويدفع الحر والبرد والاولى كونه من القطن أو الكتان أو الصوف على وفاق السنة بأن يكون ذيله نصف ساقه وكه لرؤس أصابعه وفه قدر شبر كما في التنف بين النفيس والخسيس اذ خير الامور وأوسطها والتهن عن الشهرتين وهو ما كان في نهاية النفاسة والخصاسة ومستحب وهو الرائد لاخذ الزينة واظهار نعمة الله تعالى وبماح وهو الثوب الجليل للترين في الاعياد والجمع ومجامع الناس لاجمع الاوقات ومكرره وهو اللبس للتكبر والستخبات الابيض وكذلك الاسود اهـ ملتي وشرحه ومن اللباس المعتاد لبس القرو ولا بأس به من السباع كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذكاة وما غهاذ كاتم محيط ولا بأس بجلود الخمر والسباع كلها اذ ادبغت أن يجعل منها مصلى أو منبر السرج وأما الفضة في المكعب لا تكرر عندها وتكره في رواية عن أبي يوسف واتخاذ النعل من الخشب بدعة وعن أبي القاسم الصفار الخلف الاجر خفف فرعون والابيض خفف هامان والاسود خفف العلماء واقد اقيت عشر من من كبار فقهاء بلخ فزارايت لاحدهم خفأ ابيض ولا أحمر ولا سمعت أنه أمسك قال الامام السرخسي في كتاب اللبس ينبغي أن يلبس في عامة الاوقات الغسيل ويلبس الاحسن في بعض الاوقات اظهار النعمة الله تعالى ولا يلبس في جميع الاوقات لأن ذلك يؤدي المحاجين خلاصة ولا ينبغي للانسان أن يظهر بين جبين أو ثلاث اذا كان يكتفيه لدفع البرد جبهة واحدة لأن ذلك يؤدي المحاجين وهو منهي عن اكتساب اذى الغير محيط وتقصير الثياب سنة وارسال الازرار والقمص بدعة ينبغي أن يكون الازرار فوق الكعبين الى نصف الساق وهذا في حق الرجال وأما النساء فازارهن من أسفل ازار الرجال ليستترهن وقد سمعت (قوله يحرم لبس الحرير) الحرير الابريسم المطبوخ ثم سمى المتخذ منه حريراً يعنى مجازاً حوى وهذا اذا لم يكن ضرورة والا فلا بأس به اتفاقاً قهراً منى عن المحيط (قوله وعن الامام الخ) ذكره صاحب المحيط قال البدیع طلبت هذا القول عن أبي حنيفة في كثير من الكتب فلم أجده سوى هذا أي ما ذكره صاحب المحيط ونسبه الامام الخلواني الى بعض المشايخ ثم قال الا أن الصحيح ما ذكرنا أن السكك حرام (قوله قال في القنية) أي عن شيخه البدیع (قوله على الرجل) ومن الناس من أياح لبس الحرير والدياج للرجال والنساء ومنهم من منعه عليهم جميعاً ولما حديث على وغيره أنه صلى الله عليه وسلم خرج وبأحد يديه حرير وبالأخرى ذهب فقال هذا حرمان على ذكره كوراً متقى حلال لانهم (قوله الا قدر أربع أصابع) جمع اصبع وهي فنة وكذلك سائر اسمائها مثل الخنصر والبصر وفي كلام ابن فارس ما يدل على جواز تعدد اصبع فانه قال الاجود في اصبع الانسان التائيت حوى (قوله كعلام الثوب) الاولى حذفه استغناء عنه بما يأتي له قريباً (قوله مضومة الخ) الحاصل أنه وقع خلاف في اعتبار الاصابع والتهر عن مقدار المنشورة أولى كما قاله بعض أهل المذهب قال نجم الانعمة البضاري المعتبر في الرخصة أربع أصابع لا مضومة كل الضم ولا منشورة كل النشر قال ظهير الدين الغرناشي المعتبر أربع أصابع كما هي على هيئتها الا أصابع الساق (قوله وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة) أطلقه وهو قيد بما يأتي له قريباً وذكره في الهندي عن القنية حيث قال ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق الا اذا كان خط منه قز وخط منه غيره بحيث يرى كماه قزاً فلا يجوز كذا ذكره في جمع التفار بق للبقالي وأما اذا كان كل واحد مستمينا كالطراز في العمامة فظاهر المذهب أنه لا يجمع اهـ وهل حكم المتفرق من الذهب والفضة كذلك يحرم والاولى الاقتصار على ما يأتي له الذي أقره شيخه (قوله وفيها عمامة الخ) قد علمت أنه أحد أقوال لاهل المذهب وأن الاولى الاحتراز عن قدر المنشورة فالاولى عدم ذكر هذه العبارة (قوله والا لا يحل للرجل زياح)

\*(فصل في اللبس)\*

(يحرم لبس الحرير ولو بهما دل) بينه وبين بدنه (على المذهب) الصحيح وعن الامام انما يحرم اذا منس الجلبد قال في القنية وهي رخصة عظيمة في موضع يتم به البلوى (أوفي للحرب) فانه يحرم أيضا عنده وقالا يحل في الحرب (على الرجل لا المرأة الا قدر أربع اصابع) كعلام الثوب (مضمومة) وقيل منشورة وقيل بين وبين وظاهر المذهب عدم جمع المتفرق ولو في عامة كالمطفي القنية وفيها عمامة طرزها قدر أربع أصابع من ابريسم من أصابع حرر رضى الله عنه وذلك قيس شبر نابي خاص فيه (وكذا المنسوج) بذهب يحل اذا كان هذا المقدار (أربع أصابع والا لا) يحل للرجل زياح

عبارة الزبدي مطلقه عن التقييد بالرجل وفي الهندية لا بأس بالعلم المذبح بالذهب للنساء فأما للرجال ففسد  
أربع أصابع وما فوقه يكره كذا في القصة اه فقد فرق بين الرجال والنساء في استعمال الذهب في غير الحلي وفيه  
نظر بل الظاهر أن حكم النساء في ذلك تحكم الرجال (قوله وفي المجتبى العلم الخ) هذا أحد أقواله وبني اعتماد  
ظاهر المذهب المتقدم في عدم جمع المتفرق (قوله تكرر الحبة المكشوفة بحجر) هذا غير ما عليه العامة فانه نقل  
في الهندية عن الذخيرة أن لبس المكشوف بالحجر مطلق عند عامة العلماء الفقهاء وفي التبيين عن أسماء أنها  
أخرجت حبة طبايسة عليها البنت شبر من ديباج كسرواني وفرجها مكشوفة فانه فقالت هذه حبة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم كان يلبسها وكانت عند عائشة رضي الله عنها فلما قبضت عائشة قبضتها إلى فحسن نفسها  
للمريض فيستشفى بها رواه أحمد ومسلم ولا يذكر لفظ الشبراه وفي المنع وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لبس حبة مكشوفة بالحجر (قوله قلت) هو المصنف (قوله وهو مخالف لما مر من التقييد بأربع أصابع)  
روى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بالعلم من الحجر في الثياب إذا كان أربع أصابع أو دونها  
ولم يحك فيه خلافا وذكره في الأئمة المرسخين رحمه الله في السير أنه لا بأس بالعلم لانه جمع ولم يقدركم كذا  
في فتاوى قاضي خان فقوله لانه تسع يدل على أن المراد علم الثوب لأن الرأية لوجه لم يعلت كلها حريز لانه ليس من  
اللبس قال في المنع عن السراج وروى أنه صلى الله عليه وسلم لبس قروطة أطرافها من الديباج وكان المعنى  
في ذلك أنه تسع وأما الرأية فهي كستر الحجر وقد قالوا لا بأس بستر الحجر وتعلقته على الباب فالظاهر أن الخلاف  
في علم الثوب في العلم الرأية (قوله وفيه رخصة عظيمة أن لا يلبس في زماننا) قال أبو السعود عن شيخه أنه  
في معنى ستره حلال العلم مطلقا وفيه حل السجاف وعدم كراهته اه (قوله وأطلق أنه الرأية) قد علمت أن  
التعليل بالتبعية بغيره أنه في علم الثوب الملبوس (قوله ولا بأس بكلمة الديباج) اختلف في الباء من ديباج فقبل  
زائدة ووزنه فيقال وقيل هي أصل والأصل ديباج فأبدلوا إحدى المضامين بباء وجميع على ديباج بثلاث ياء  
وديباج عوحدتين ثم ياء منتهية تخنية (قوله وهو مسداه) بفتح السين ماسد من الثوب (قوله ولحمته) بالضم مادخل  
بين السدي قهستاني وفي الجوى بضم اللام وقبحها وقال ابن الأعرابي لحمته القرابة والثوب مفتوح والهم  
بالضم ما يصاد به الصيد قال الأزهرى وجهور الناس أي أهل اللغة يقولون لحمته بالضم في الثلاثة اه (قوله  
أبريسم) بكسر الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وفتحها وحركات السين المهملة عري أو عزب كما في الصحاح  
والقاموس قهستاني (قوله البشخانه) قال في المنع عن القاموس الكلمة بالكسر الحاله والستر الرقيق وغشا  
رقيق يتوقى به من البعوض اه وهي المسمى بالبشخانه تعلق على السرير لينام فيها وتقي فيها البعوض (قوله وتكره  
التسكة) واحدة التكن رباط السراويل قال ابن الأنباري وأحسبها معربة (قوله وهو الصحيح) لانها مستقلة  
وانما جاز منه ما كان تعالى اللبس لا يكون مضافا اليه (قوله وكذا تكرر القلادة) قال في الهندية يكره  
أن يلبس الذكور قلادة من الحجر أو الذهب أو الفضة أو الكرياس الذي يخط عليه ابريسم كغيره  
من الذهب أو الفضة أكثر من أربعة أصابع اه وذكره لا مسكين عند قول المصنف في مسائل شتى  
آخر الكتاب ولا بأس بلبس التلاصق لجمع يشمل قلادة من الحجر والذهب والفضة والكرياس والساد والجرة  
وقلادة تحت العمامة اه والظاهر أن المعتمد ما هنا ذكره في محله صريحاً لا أخذاً من العموم (قوله والكيس  
الذي يهلق) أي إذا كان من حرير لانه إذا كان معلقا به أشبه باللبس وظاهره أنه إذا كان من حرير ولا يعلق  
عدم الكراهة فيه (قوله واختلف في عصب الجراحة به) والصحيح الكراهة كما هو في التسكة وفي الهندية وعلى  
الخلاف لبس التسكة من الحرير وقيل يكره بالانفاق وكذا عصابة الفتصد وان كانت أقل من أربع أصابع لانه  
أصل بنفسه كذا في القرائن اه (قوله لب عمامة طويلة) اعلمهم تعارفوها كذلك فان كان عرف بلاد آخر  
أنها تعظم بغير الطول يفعل لظاهر مقام العلم ولاجل أن يعرفوا فيسألوا عن أمور الدين (قوله ولبس ثياب  
واسعة) ذكر الاتساع ولم يذكر الطول الذي به الوقار في أعين الناس والظاهر أنه مثل الاتساع (قوله لا بأس  
بشد خمار أسود) قال في الهندية من يضره النظر الدائم إلى الثلج وهو يمشي فيه لا بأس بأن يشد على عينيه خمار  
أسود من ابريسم قلت في العين الرمدة أو كذا في القصة اه (قوله لا بأس بأزار الديباج والذهب) قال  
في المنتقى عن محمد لا بأس أن تكون عروة القميص وزر حر او هو كالم يكون في الثوب ومعه غيره فلا بأس به

وفي المجتبى العلم في العامة في موضعه  
أو أكثر يجمع وقيل لا وفيه وعن أبي حنيفة  
وجه الله تعالى عمامة عليها علم من قصب  
فضة قدر ثلاث أصابع لا بأس ومن ذهب  
يكره وقيل لا يكره وفيه تكرر الحبة المكشوفة  
يجوز قلت وبهذا ثبت كراهة ما اعتاده أهل  
زماننا من القمص البصري وفيه المرخص  
العلم في عرض الثوب قلت ومفاده أن القليل  
في طوله يكره انتهى قال المصنف وبه جزم  
من لا خسر وروى الشريعة لكن الإطلاق  
المهداية وفيه ما يخالفه وفي السراج عن  
السير الكبير العلم حلال مطلقا صغيرا كان أو  
كبيرا قال المصنف وجهه الله تعالى وهو  
مخالف لما مر من التقييد بأربع أصابع وفيه  
رخصة عظيمة لمن استعمل في زماننا انتهى  
قلت قال شيخنا وأطلق أنه الرأية وما تقدم على  
الرجح فانه حلال ولو كبر لانه ليس باللبس  
يحصل التوفيق (ولا بأس بكلمة الديباج) ر  
ماسداه ولحمته ابريسم شرح وهو بائنة  
(للرجال) الكلمة بالكسر البشخانه  
والثانية وسية لانه ليس بلبس ونظمه شارح  
الوهاية فقال

وفي كلمة الديباج فالنوم جائز  
وفي قنية والمنتقى ذامطر  
(وتكره التسكة منه) أي من الديباج وهو  
الصحيح وقيل لا بأس بها (وكذا) تكرر  
(القلادة) وان كانت تحت العمامة والكيس  
الذي يهلق (قضية) واختلف في عصب  
الجراحة به أي بالحجر كذا في المجتبى وفيه  
أنه أن يزين يمينه بالديباج ويتجمل بأواني  
ذهب وفضة بلا تفاخر وفي القصة يحسن  
ذهب وفضة بلا تفاخر وفي القصة يحسن  
للفقهاء ألف عمامة طويلة وليس عمامة  
وفيها لا بأس بشد خمار أسود على عينيه من  
ابريسم لم يذكر قلت ومنه الرمدة وفي شرح  
الوهابية عن المنتقى لا بأس بعروة القميص  
وزر من الحرير لانه تسع وفي التارخانية  
عن السير الكبير لا بأس بأزار الديباج  
والذهب

وان كان وحده كرهته اه وفي المنية لا بأس بلبس الصبي الاول وكذا البالغ وقاس عليه الطرسوسى بقية الاجزاء  
 المنيحة كالجلوس والباقيات والزهد وغيرها وقامه في شرح العلامة عبد البر (قوله ويكره من الذهب) نقل  
 في القنية بعلامة صحح حرج علم من الذهب كالتسوج يجوز فيه قدر أربع أصابع للرجال وكذا في القنسية  
 في ظاهر المذهب يجوز قدر أربع أصابع ورواية محمد لا يجوز كالأول كانت من حرير اه (قوله فقد رخص الشرع  
 في الكفاف) في القاموس كفاف الشيء كصاحب مثله ومن الرزق ما كف عن الناس وأعفى وأما الذي يعنى  
 الخياطة فهو الكف قال فيه والنوب أى وكف النوب كفا خاط حاشيته وهو الخياطة الثانية بعد الشل اه واعلمه هو  
 مراده بقوله بعد والكف كفاف قد يكون من الذهب اه وفيه أن الوارد عن الشارع صلى الله عليه وسلم انه لبس  
 الجبة المكنوفة بجريز اه فليس فيه ذكر فضة ولا ذهب فليست له ولا يجوز أن لا كذا والاحزان غالية ولا حول  
 ولا قوة الا بالله العلى العظيم (تتمه) استعمال الحفاف من الحرير لا يجوز لانه نوع ايس ولا بأس بعلامة حرير  
 توضع على مهاد الصبي لانه ليس بلبس وبس الصوف والشعر سنة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه آية  
 التواضع وأقول من لبسها سليمان النبي عليه السلام وفي الحديث توروا قلوبكم بالباس الصوف فانه مذلة في الدنيا  
 ونور في الآخرة واياكم أن تفسدوا دينكم بمعامد الناس ويأبهم كذا في الغرائب قلت وهذا في صوف فيه مذلة  
 للنفس فليس كالصوف الرقيق المألوف بالوان فانه لباس العظام من ابناء الدنيا وعن بعضهم من سنة الاسلام  
 ايس المرقع والخشن من الثياب وليس السراويل سنة وهو من استرا الثياب للرجال والنساء رخص للمرأة كشف  
 الرأس في منزلها وحدها فأولى أن يجوز له ايس فاش رقيق يصف ما تحت عندها وما يرى في أن يقيدها  
 اذا كان يصف ما يحل للمعاصم نظره فقط ولو صلى على سجادة من الابرسم لا يكره فان الحرام هو اللبس أما  
 الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام فانه من صلاة الجواهر وفي الجوى عن شرح النظم الهاملى للعتادى  
 أنه يكره الصلاة على النوب الحرير للرجال قال وظاهر هذا أن السجادة الحرير لغير الصلاة لا يكره الجلوس عليها  
 اه قلت هي من أفراد اقتراح الحرير وفي شرح المتن وفيه اشارة الى انه لا يكره الاسنة نادى وسادة من ديباج  
 وهو ينسج بالحرير وكذا الجلوس على بساط الحرير والصلاة على سجادة من الابرسم لان الحرام هو اللبس  
 أما الانتفاع بسائر الوجوه فليس بحرام كافي صلاة الجواهر ومنه علم حكم ما كثر السؤال عنه من بند السجدة  
 فليحفظ اه ملخص أى الموضوعات في أثلاث السجدة وهذا ظاهر اذا كانت من حرير لانه ليس من اللبس وأما اذا  
 كانت من أحد الثقلين فان أجزاها حكم الازار علم احل والا لا ينعقز العمامة كالحاقها ولا يقيها دفعة واحدة  
 على الارض كذا في خزائن المفتين (قوله ويحل توسده) الوسادة المتخذة من مخ وتسمى مرفقة وانما حل لما روى أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير وكان على بساط ابن عباس مرفقة حرير وروى أن انما رضى الله  
 عنه حضر وائمة تجلس على وسادة حرير ولان الجلوس على الحرير استخفاف وليس بتعظيم بخرى مجرى الجلوس  
 على بساط فيه تصدير اه (قوله وقالوا الشافعى ومالك حرام) أى للرجال لا النساء قال في فتاوى الهندي ويحل  
 قلنا ايس الحرير وتوسده لا للرجال الا الله لم في النوب نقله المكي (قوله لكنه خلاف المشهور) قال  
 في الشريعة لامية قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتون المعتبرة المشهورة والشروح وقد ذكره بعضهم أبانوسف  
 مع الامام (قوله وأما جعله دنارا) الدنار النوب الذى لم يبل الجسم والشعر ما وليه (قوله بالاجماع) قد تقدم عن  
 بعض المشايخ أنه انما يحرم ما من الخلد فاحله لم يعتبره لصفه (قوله فحرام بالاجماع) لانه استعمال تام في حقه  
 اذ هو لا يلبس ان فلا يكون غموز جالان عين الشيء لا يكون غموز جابل الغموزج الشيء اليسير منه اه أى بخلاف علم  
 النوب وقد روى أصابع من نسج الذهب والحرير والغموزج بالفتح والغموزج بالضم تعريب غموزه وهو أن به لم  
 بهذا المتعدد اوله ما وعد به في الآخرة منه ورغب في سبب يوصله اليه اه وفي القاموس الغموزج بفتح النون  
 مثال الشيء معزب والغموزج لمن اه فالغموزج العينة والله تعالى جعل لكل شئ خلقه في الجنة علامة وعينة  
 في الدنيا في القليل منه (قوله وخز) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاى اسم دابة في البحر ثم سمي به النوب المتخذ  
 من وبرها (قوله لان النوب انما يصير ثوبا بالنسج) أو نقول النوب لا يصير ثوبا لانه ما يقتكون العلة  
 ذات وجهين فيعتبر آخرهما وهو العينة اه نبيذ (قوله يكره ما سدا ظاهرا الخ) قال في القنية وما كان من الثياب  
 لا يلبس عليه غير القنز كالخز ونحوه لا بأس به ويكره ما كان ظاهرا القنز وكذا ما كان منه خط خز وخط قنز

وفيه ما من مختصر الطحاوى لا يكره علم  
 النوب من النضة ويكره من الذهب قالوا  
 وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف  
 والكفاف قد يكون من الذهب انتهى (ويحل  
 توسده واقتراحه) والنوم عليه وفالا  
 والشافعى ومالك حرام وهو الصحيح كافي  
 المواهب قلت فليحفظ هذا لكنه خلاف  
 المشهور وأما جعله دنارا أو ازار فانه يكره  
 بالاجماع سراج وأما الجلوس على الفضة  
 فحرام بالاجماع شرح مجمع (و) يحل (ليس  
 ما سدا ابرسم ولحمته غيره) ككتان وقطن  
 ونزلاق النوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج  
 باللمعة فكذلك هي المعتبرة دون السدى قلت  
 وفي الشريعة لامية عن المواهب يكره ما سدا  
 ظاهرا كالعنابي وقيل لا يكره

وهو ظاهر لا خفيه اه وفي المصباح القزمعرب قال الليث هو ما يعمل منه الابريس مثل المنطة والدقيق اه  
(قوله ونحوه في الاختيار) حيث قال وما كان سدا ظاهرا كالعنابي قبل يكره لان لا بد في منظر العين لايمن  
حرير وفيه خبلا وقيل لا يكره اعتبارا بالجمعة (قوله اعتبار الجمعة) أي في الحل والحرم ولا عبرة بالسدي  
ولو ظاهر افعال في الملقى وشرحه ولا بأس أن يلبس ماسداه ابريس ولحمته غيره سواء كان مغلوبا أو غالبا أو مساويا  
للحرير كالأقطن والكتان والصوف والخز وقيل لا يلبس الا اذا غلبت الجمعة على الحرير والصحيح الاول كما في المحيط  
وأقره القهستاني وغيره اه بتصرف (قوله أقتوا بخلافه) أي بخلاف القول بالكرهية أو بالسعود أي كراهة  
ماسداه ظاهر (قوله وهذا) أي إطلاق الخبز على صوف غنم البحر قال في المنتقى الخبز في زمانهم كان من أوجار ذلك  
الحيوان المسمى الذي يسمى بالهريرة خزا وبالكركية فتذروا اليوم يتخذ من الحرير الغض فيجب أن يكون كالقز اه  
(قوله وحل عكسه في الحرب فقط) انظر هل المراد خصوص وقت الاشتغال بها فقط أو ما هو أعم والظاهر  
الاول وسطره (قوله حرم بالاجماع) في حكاية الاجماع نظريه علم بما يأتي (قوله خلافا لهما) هذا اذا كان صفة  
يحصل به اتفاق المحدثين في الحرب أما اذا كان رقيقة لا يحصل به الاتفاق لا يحصل ايسره بالاجماع لعدم الفائدة كذا  
في الجوهرية ولكن ظاهر الهداية يفيد غير ذلك فانه قال ولا بأس بلبس الحرير والدياج في الحرب عندهما لما روى  
الشيخ أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والدياج في الحرب ولأن فيه ضرورة فان الخالص منه  
ادفع لمعزة السلاح أي أذيتيه وأهيب في عين العدو بريقه اه شرب الالبية وعليه فالحرير مطلقا عندهما يجوز  
لبسه في الحرب فكيف ماسداه غير حرير ولحمته منه فلا يصح حكاية الاجماع السابقة فتدبر (قوله ولم أر ما لو خلطت  
الجمعة بالبريس وغيره) في الحوى بقي الكلام فيما سداه ولحمته مخلوط بعضهما غير حرير فليست كذا في الرمز اه  
والظاهر اعتبار الغالب كما ذكره المؤلف وقال في الاشبيه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وينبغي أن  
يلحق بمثل الاواني النوب المتزوج لحمته من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير أقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا  
زاد وزنا ولم أره الا أن اه قال البيهقي يعلم حكمه عما في القضية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير  
الحرير كالحز ونحوه لا بأس به اه ملخصا (فرع) قال أبو يوسف اكره نوب القز يكون بين الظهارة والبطانة ولا أرى  
بحسب القز بأسا لان الحشو غير ملبوس فلا يكون نوبا اه زيلعي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني أن المزعر  
يقسمه مكرهه وأما الاصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه ولا بأس بساتر الالوان من الالبس والازرق والاشقر  
اه مخ (قوله لا بأس بلبس النوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في المنتقى (قوله ومفاد ان الكراهة تنزيهية  
لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه أولى اه مخ (قوله في التحفة) أي تحفة الملوك مخ (قوله قلت وللشربلية  
فيها) أي في الحرة أي في لبس الملقون بها وفي نسخة فيه أي الاجروهي أظهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت  
والكرهية تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء وانكبر وقتي باتفاقهما القول الاثمة الثلاثة فيحل لبس الاحمر  
وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأويلها  
بذات الخطوط مردود والدليل القطعي أثبت حله وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد لان المسأور  
بأخذه عام وحكم العلم اجراؤه على عومه كما هو مقرر ولنا رسالة تحفة الاكمل المصنف ريسان جواز لبس الاحمر  
اه وفيه أن ارادة التشبه بالنساء أو التكبر مكره تنزيها (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيرها (قوله  
الاجتاحت) بفتح التاء وكسر هاء ويقال خاتم وخيتام ذكره العارف النور في شرح مسلم (قوله ومنطقة) بكسر  
الميم اسم لما تسقيه الناس بالحياصة شاي عن المصباح بأن يكون طرفاها من الفضة وفي القضية عن أبي الفضل  
الكرماني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة وقال الشيخ أما المنطقة فلما في عبون الانزالي الفتح البعري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من آدم مبشور ثلاث حلقها وأبرزها وطرفها فضة اه والمبشور  
الذي أخذت بشرته الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن فضة المنطقة هل هي مقدرة أم لا ثم رأيت القهستاني  
قال وقيل ان كان كثيرا يكره وفيه اشعار بأنه لو كان الكل أو أكثره منها يكره كما في الظهيرية اه أبو السعود  
بتصرف (قوله وحلية سيف منها) بشرط أن لا يضع يده على موضعها من الفضة عني على الصفة وحائل  
السيف من حلية شربلية عن البرازية أبو السعود (قوله منها أي الفضة) قد لا يذم كوربجيه اه  
شاي عن العيني (قوله اذا لم يرد به التزين) ولا التخيير ولا يجوز من الذهب ان خلص منه شيء والا فلا بأس به

ونحوه في الاختيار قلت ولا ينبغي أن المرجح  
اعتبار الجمعة كما يعلم من العزيمة بل في المجتبى  
أن أكثر المشايخ أقتوا بخلافه وفي شرح الجمع  
الخير صوف غنم البحر انتهى قلت وهذا كان  
في زمانهم وأما الآن فن الحرير وحيد  
فيهم بر جندى وتاريخه فليحفظ (د) حل  
(عكسه في الحرب فقط) لو صفة يحصل به  
اتفاق المحدثين في الحرب أما اذا كان رقيقة لا يحصل به الاتفاق لا يحصل ايسره بالاجماع لعدم  
الفائدة كذا في الجوهرية ولكن ظاهر الهداية يفيد غير ذلك فانه قال ولا بأس بلبس الحرير والدياج في الحرب  
عندهما لما روى الشيخ أنه صلى الله عليه وسلم رخص في لبس الحرير والدياج في الحرب ولأن فيه ضرورة فان الخالص منه  
ادفع لمعزة السلاح أي أذيتيه وأهيب في عين العدو بريقه اه شرب الالبية وعليه فالحرير مطلقا عندهما يجوز  
لبسه في الحرب فكيف ماسداه غير حرير ولحمته منه فلا يصح حكاية الاجماع السابقة فتدبر (قوله ولم أر ما لو خلطت  
الجمعة بالبريس وغيره) في الحوى بقي الكلام فيما سداه ولحمته مخلوط بعضهما غير حرير فليست كذا في الرمز اه  
والظاهر اعتبار الغالب كما ذكره المؤلف وقال في الاشبيه في قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وينبغي أن  
يلحق بمثل الاواني النوب المتزوج لحمته من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير أقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا  
زاد وزنا ولم أره الا أن اه قال البيهقي يعلم حكمه عما في القضية حيث قال وما كان من الثياب الغالب عليه غير  
الحرير كالحز ونحوه لا بأس به اه ملخصا (فرع) قال أبو يوسف اكره نوب القز يكون بين الظهارة والبطانة ولا أرى  
بحسب القز بأسا لان الحشو غير ملبوس فلا يكون نوبا اه زيلعي (قوله والمزعر الاحمر والاصفر) يعني أن المزعر  
يقسمه مكرهه وأما الاصفر من غير الزعفران فلا كراهة فيه ولا بأس بساتر الالوان من الالبس والازرق والاشقر  
اه مخ (قوله لا بأس بلبس النوب الاحمر) وقد روى ذلك عن الامام كما في المنتقى (قوله ومفاد ان الكراهة تنزيهية  
لان كلمة لا بأس تستعمل غالبا فيما تركه أولى اه مخ (قوله في التحفة) أي تحفة الملوك مخ (قوله قلت وللشربلية  
فيها) أي في الحرة أي في لبس الملقون بها وفي نسخة فيه أي الاجروهي أظهر قال في حاشيته ثم بعد ثلاثين سنة قلت  
والكرهية تنزيهية محمولة على ارادة التشبه بالنساء وانكبر وقتي باتفاقهما القول الاثمة الثلاثة فيحل لبس الاحمر  
وهم أبو حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأويلها  
بذات الخطوط مردود والدليل القطعي أثبت حله وهو قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد لان المسأور  
بأخذه عام وحكم العلم اجراؤه على عومه كما هو مقرر ولنا رسالة تحفة الاكمل المصنف ريسان جواز لبس الاحمر  
اه وفيه أن ارادة التشبه بالنساء أو التكبر مكره تنزيها (قوله مطلقا) سواء كان في حرب أو غيرها (قوله  
الاجتاحت) بفتح التاء وكسر هاء ويقال خاتم وخيتام ذكره العارف النور في شرح مسلم (قوله ومنطقة) بكسر  
الميم اسم لما تسقيه الناس بالحياصة شاي عن المصباح بأن يكون طرفاها من الفضة وفي القضية عن أبي الفضل  
الكرماني لا بأس باستعمال منطقة حلقها فضة وقال الشيخ أما المنطقة فلما في عبون الانزالي الفتح البعري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له منطقة من آدم مبشور ثلاث حلقها وأبرزها وطرفها فضة اه والمبشور  
الذي أخذت بشرته الى ظاهره اه وقد وقع السؤال عن فضة المنطقة هل هي مقدرة أم لا ثم رأيت القهستاني  
قال وقيل ان كان كثيرا يكره وفيه اشعار بأنه لو كان الكل أو أكثره منها يكره كما في الظهيرية اه أبو السعود  
بتصرف (قوله وحلية سيف منها) بشرط أن لا يضع يده على موضعها من الفضة عني على الصفة وحائل  
السيف من حلية شربلية عن البرازية أبو السعود (قوله منها أي الفضة) قد لا يذم كوربجيه اه  
شاي عن العيني (قوله اذا لم يرد به التزين) ولا التخيير ولا يجوز من الذهب ان خلص منه شيء والا فلا بأس به

عند الكل لان الطلاء مستهلك دره شقي (قوله ولا يتختم الابالغضة) قد وردت آثار في جواز التضمين بها وكان لا ينبغي  
صلى الله عليه وسلم خاتم فضة وكان في يده حتى توفي ثم كان في يدي بكر الى أن توفي ثم في يدي عمر الى أن توفي ثم في يدي  
عثمان الى أن وقع من يده في يد اريس فأنفق مالا عظيما في طلبه فلم يجده فوقع الخلاف والتشويش بينهم من ذلك  
الوقت الى أن استشهد رضي الله تعالى عنه (قوله جواز الشب) بالباء أو الفاء أو الميم وفتح أوله وسكون ثانيه  
وتحريكه خطأ قال في الدر المنثور وقيل انه ليس بجهر فلا بأس به وهو الأصح وبه تفتي أيضا العتيق وهو الأصح  
ذكره العتيق وغيره لقوله عليه الصلاة والسلام من تختم بالعقيق لم يزل في بركة وسرور اه ومن الناس من أباح  
التختم بالذهب والحديد والحجر فهستان في التمرناشي (قوله وعم ملاحسرو) أي جواز التضمين بسائر الاجناس  
حيث قال فالحاصل أن التختم بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث  
وبالحجر حلال على اختيارهم من الأئمة وقاضيان أخذان قول الرسول وفعله صلى الله عليه وسلم لأن حل  
العقيق لما ثبت به ما ثبت حل سائر الاجناس لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية  
والكافي أخذان عبارة الجامع الصغير المحتملة لأن يكون الصفر فيها بالإضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين  
الماخذين من اتفاوت اه (قوله وحديد) الا اذ لوى عليه فضة أو لبس فضة حتى لا يرى هندية من المحيط (قوله  
وصفر) بالتضمين النحاس يعمل منه الاواني قال أبو عبيد والعمامة تقول بالكسر حوى (قوله لما سمر) أي من قوله  
لحصول الاستغناء بها وهو غير ظاهر فان هذا دليل للاقتصار على الفضة دون الذهب والدليل على حرمة هذه  
الاشياء أنه عليه الصلاة والسلام رأى على رجل خاتم صفر فقال مالي أجد عليك رائحة الاصنام ورأى على آخر  
خاتم حديد فقال مالي أرى عليك حلية أهل النار وروى عن ابن عمر أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم  
وعليه خاتم ذهب فأمره من عنده (قوله ثبت كراهة بيعها) أي مصوغة قال الحلواني لا يكره بيع الثوب الذي فيه  
تصاوير قال الجوى وبفهم منه أن نسيج القشاعات الحرير التي لا يلبسها الا الرجال كذلك اه وهذا يفيد عدم كراهة  
البيع لها قال العلامة ابن الشبلي تخصيصه بالبائع بعدم الكراهة يفيد أن الكراهة تنبت على المشترى والفرق  
أن البائع يخرج له اعم من ملكه ويده ففقه اعراض بخلاف الشرا كما فرقوا بين التسمية على المحرم من الطعام والحذر  
بعد الفراغ اه حوى (قوله وصيغها) صوابه وصوغها أي لأن المادة واوية العين قال في القاموس صاغ الماء  
يصوغ رصب في الارض وكذلك الدم في الطعام والله فلا نصيغة حسنة خلقه والنهي هاء على مثال مستقيم  
فانصاغ وهو صوغ وصانغ وصباغ والصياغة بالكسر حرقته (قوله وغيرها) أي من الاجناس مثلا وظاهره نعم  
العظم وفي الهندية عن الثرئاب التختم بالعظم جائز ولم أر من ذكر جواز الدائرة العليا من الذهب بل ذكرهم حل  
المسار فيه يقتضي حرمة غيره وفي حاشية المكي عن البناية وأما الاسنان المتخذة من الذهب على حوالى الخاتم  
فانهم يجوزون من غير تكبير ويلبسون تلك الخواتيم اه وقولهم والعمرة الخ لا يقتضي حل الدائرة التي هي محل  
النقص من الذهب بل لما وقع الخلاف في التختم بالاجناس فادبهذه العبارة أن هذا الاختلاف محله اذا جعلت  
الحلقة منها أو أياها الفص فلا يبالى به من أي نوع منها جعل وليجزر الجواز ينص (قوله في حجر الفص) في المنزلة  
وكان أبو حنيفة لا يرى بأسا بالنقص يكون فيه الحجر فيه مسمار ذهب وفي نسخة أخرى بمسار الذهب يجعل في حجر  
الفص أي في ثقبه وهذا غلط لأن الحجر حجر الذهب أو الحلية أو البرقع وهو غير لائق هنا وإنما الصواب الحجر  
كافي الرواية الاخرى اه وتعامه في المكي وفي شرح الجوى وإنما حل المسامير من الذهب لانه تابع للفضة كالعلم  
فلا يعد له بأس بالذهب اه (قوله ويجعله لطن كفه) أي الرجل وأما المرأة فتجعل القص الى ظاهر الكف لحاجتها  
الى التزين فأداه المكي (قوله قات ولعله كان وبان) أي انفصل وانقضى اذ لم يعد ذلك في هذا الزمان قال في شرح  
الملتقى ولا شعور لنا بما ذا الشعار في هذه الاعصار فنسب أمر المختار وأثبت الخيار كما جزم به في بعض الاخبار اه  
وفي شرح العلامة عبد البر وقد أملا في شيخ الاسلام الفراء في سنة سبع وسبعين أن الامام الكبير أبابكر  
السرخسي الشهير بنسب الأئمة صحح الطلاق التختم بالشب كالعقيق وقال انه ليس له نقل الجارية وأنشد بقوله  
فيما يجوز التختم به وما لا يجوز وفي أي أصبح يكون

تختم كيف شئت ولا تنال • يقتصر كالعقيد أو النحال  
سوى حجر وصفر أو حديد • أو الذهب الحرام على الرجال

ولا يتختم (تم) الا بالفضة لحصول الاستغناء  
بها فيصير (غيرها كحجر) وصح السرخسي  
جواز الشب والعقيق وعم ملاحسرو  
(وذهب وحديد وصفر) ورماس وزجاج  
وغيرها لما ثبت كراهة لبسها  
ثبت كراهة بيعها وصيغها للمنفعة من الاعانة  
على ما لا يجوز وكل ما أدى الى ما لا يجوز  
لا يجوز وتعامه في شرح الوهبانية (والعمرة  
بالحلقة) من الفضة (لا بالنقص) فيجوز من  
حجر وعقيق وياقوت وغيرها وحل بمسار  
الذهب في حجر الفص ويجعله لطن كفه  
في يده اليسرى وقيل اليمنى الا أنه من شعار  
الروافض فيجب التمسك بغيره  
قات ولعله كان وبان قتيبه

وان أحببت يا مملوك فانتسبه • وباسم الله ربك ذي الجلال

قلت ومنه يعلم كراهة جعله في غير الخنصر كجعل زائد عليه من دبله في الخنصر أو في غيره من ذهب أو فضة أو صفر  
(قوله أو اسم الله تعالى) ويجهل في كنه أو يمينه إذا دخل الخطاء أو استغنى اه درهنتي أي ان كان موضوعا  
في الشعال (قوله طبر) حرمة تعوير ذي الروح لكن سبق في مكروهات الصلاة أن نفس غير المستيقن الذي لا يبصر  
من به لا يبصر وقد نفى في خاتم دانيال لبوة بين يديها صغير ترضعه وكان في خاتم بعض السلف ذباثن فلما رجع  
(قوله ولا محمد رسول الله) الجملة في محل نصب • فعول محذوف تقديره ينقش لأنه نفى خاتمه عليه الصلاة والسلام  
وكان ثلاثة أسطر كل كلمة سطر ونقش خاتم أبي بكر ثم القادر الله وعمر كني بالموت واعظا وعثمان تصبرن أو لتندمن  
وعلى الصلاة لله وأبي حنيفة قل الخير والافاسكت وأبي يوسف من عمل برأيه فقد ندم ومحمد من صبر ففر اه در  
• تنق من البستان (قوله ولا يزيد على متقال) وقيل لا يباع به المنقال • تنبيه • انما يجوز التضم بالفضة إذا كان  
على هيئة خاتم الرجال وأما إذا كان على هيئة خاتم النساء بأن يكون له فسان أو ثلاثة يكره استعماله للرجال  
خلاصة (قوله وذى حاجة إليه) من عطف العام وظاهر كلام الفقيه أن هذا قول غير العاقبة • وعبارته  
كافي الهندية كره بعض الناس اتخاذ الخاتم الذي سلطان وأجازة عامة العلماء (قوله ولا يثبت منه المتحرك)  
فيبدأ بالمتحرك لأنه لو سقطت منه يكره أن يعيدها ويشهدا بفضة أو ذهب ولكن يأخذ من شاة ذكية ويثقلها  
بكتفها عند هيا وقال أبو يوسف لا بأس أن يعيد من نفسه ويشهدا وان كان من غيره يكره ولو قطعت أذنه قال  
أبو يوسف لا بأس أن يعيدها إلى مكانها وعلى قياس قوله لما لا يجوز اه مكى عن البحر الآخر وفي الهندية عن  
القرناني قطعت أغلته يجوز أن يخذها من ذهب أو فضة بخلاف ما لو قطعت يده أو أصبعه اه (قوله وجوزها  
محمد) أي الذهب والفضة لأن الذهب والفضة من جنس واحد والاصل الحرمة فيه • ما إذا حل التضييب  
بأحدهما حل بالآخر • وبوجه المذکور في المنصف أن استعماله إحرام الا للضرورة وقد زالت بالادنى  
وهو الفضة فلا حاجة إلى الأعلى فبقى على الحرمة (قوله وكراه الباس المبي ذهابا وحبرا) لأن النص حرم  
الذهب والحبر على ذكره والاعتق بلا قيد بالبلوغ والحرية والانتم على من ألبسهم لأننا أمرنا بحفظهم ذكره  
القرناني وفي البحر الآخر ويكره للانسان أن يخطب يده ورجليه وكذا المبي أي الحاجة بانه ولا بأس به  
لأنه اه من يدا (قوله أو مخاط) بضم الميم مكى (قوله أو عرق) هذا هو الصبي وفي الجامع الصغير يكره حمل الخرقه  
التي يمسح بها العرق لأنها بدعة محدثة وتشبه برى الاعاجم ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ولا أحد  
من الصحابة والتابعين وانما كانوا يمسحون بأطراف أديتهم قال أبو عيسى أي القرنسي لم يصح في هذا  
السبب شيء وقد رخص قوم من الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ومن بعدهم التمدل بعد الوضوء ومن كرهه انما  
هو لأن الوضوء وزن ورواه الزهري وفيه أن المسح لا يمنع الوزن وأجيب بأن الوزن معلق بترك مسحه فتأمل  
• سوى عن الرخص وفي الجواب نظر لأن برده عن يوتق به ولا بد له هذا الأمن الشارع (قوله والحاجة) كالترجيع  
والانكاه فأنه لا يكره أن يلبسها ويكره أن يلبسها من غيرها زيلعي (قوله ولا الرتبة) روى أنه عليه الصلاة والسلام  
أمر بوض أحبابه بها وذهلني بها غرض صحيح فلا يكره (قوله لتذكر الشئ) قال الشاعر

إذا لم تنكس حاجتنا في نفوسكم • فليس عنك عهد الزمان

والرغم بمعناها وفي بعض الهوامش عن الدرر المنشورة ما روى عن أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أشفق من  
الحاجة أن ينسأه اربط في أصبعه خيطا ليدكرها قال أبو حاتم انه باطل وقال ابن شاهين منكرا لا يصح قال  
السيوطي قلت وأخرجه ابن عدي من حديث واسله بن الامقع أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد  
حاجة أو تنق خاتمه خيطا فقال في المنع انما ذكره هذا لأن من عادة بعض الناس شد الخيط على بعض الاعضاء  
وكذا السلاسل وغيرها وذلك مكرره لأنه محض عبث فقال ان الرثم ليس من هذا القبيل كذا في شرح الوفاة ففعل  
منه كراهة الدمج الذي يضعه بعض الرجال في العضد (قوله الرتبة) أي بالكتابة أما القيمة بنحو الخط فهي مكروهة  
قال في التبيين ثم الرتبة قد تشبه بالقيمة على بعض الناس وهي خيط • مكان يربط في العنق أو في اليد  
في الجاهلية لدفع المضرة عن أنفسهم على زعمهم وهو منتهى عنه وذكر في حدود الإيمان أنه كفر والرتبة مباح  
لأنه يربط لتذكير عند النسيان اه وفي الشئ عن ابن الأثير القام جمع نجمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها

وربته اسمه أو اسم الله تعالى لا تغال طبر  
أو انسان ولا يجوز ول الله ولا يزيد على  
• متقال (وترك التضم لغير السلطان  
والقاضى) وذى حاجة إليه استولى  
(فضل ولا يثبت منه) المتحرك (ذهب بل  
فضة) وجوزها محمد (ويخذ أنفاسه)  
لأن الفضة تنقش (وكراه الباس المبي ذهابا  
أو حبرا) فان ما حرم البسه وشربه حرم  
الباسه واشراه (لا يكره خرقه لوضوء)  
بأنه خيط بله (أو مخاط) أو عرق لو الحاجة  
ولو لا تكبر تذكر (و لا الرتبة) هي خيط  
يربط بأصبع أو خاتم لتذكر الشئ  
والحاصل أن كل ما فعله بغير كراهه وما فعل  
الحاجة لا عناية ذرع في الجنب التسمية  
المكروهة



على أولادهم يتقون بها العين في ذمهم فأبطله الاسلام والحديث الاخر من علق قيمة فلا تم الله له لانهم  
يعتقدون انها تم الله واصول الشفا بل جعلوها سر كالانتم ام اردوا به دفع المقارير المكتوبة عليهم وطلبوا دفع  
الاذى من غير الله تعالى الذي هو دافعه اه (قوله بفكر العربية) كالسريانية اه حلي واظهره ككاتب القرآن  
في نحو التمام حروفاً مقطعة بجزء لا لانه غير ما وردت به كتابته ورتبه ثم رأيت في الهندية ما يفيد المنع حيث  
قال فالاولا يجوز ان يتخذ قطعة باط مكتوباً عليها اسم الله تعالى علامة فيما بين الاوراق لمافيه من انزال  
اسم الله تعالى أو قطع الحرف عن الحرف أو ضبط على بعض الحروف في الباط أو المصلي حتى لم يبق الكلمة  
منه لم تقط الكراهة فان الظاهر ان ذلك في حروف القرآن أو أسماء الله تعالى ويحتمل أن الكراهة لاحترام  
الحروف لادائها واظهر كتابة الاسماء السريانية مما لا يوقف على معناه من عارف ذكره أو نطق بها ام هي خازن  
ذكرها كتابتها كالتي في دائرة المعارف الشاذلي وفي الهندية لا بأس بتعليق التعويذ ولكن ينزع عند الملاحه  
والقربان اه غرائب اذا ارادت المرأة أن تصنع التعويذ ليجب ازواجها بعد ما كان يخضها ذكر في الجامع  
الاصغر أن ذلك حرام لا يحل كذا في الحاوي للقناري والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (فصل في النظر) والمسلم •

زاده المواقف لتسليم المصنف عليه وعدم الذكري الترجمة لا يذهبها وان كان الذكر أولى له لم يحله فراجع عند  
الحاجة (قوله ومن غلام يبلغ حد الشهوة) أي بأن صار مراعاة الفلرماد حد الشهوة الكاشفة منه وليس المراد  
أن يشق للفعل فان ذلك بعيد الاعتبار (قوله ولو امر صبيح الوجه) قال في الهندية والفلسلام اذا بلغ بلغ  
الرجال ولم يكن صبيحاً حكمه حكم الرجال وان كان صبيحاً حكمه حكم النساء وهو عورة من قرنه الى قدمه  
لا يحل النظر اليه من شهوة فاما الخلوة والنظر اليه لاعتناء شهوة فلا بأس به ولذا لم يوجب بالثياب كذا في الملتط  
ولم يذكر حد الشهوة التي أوجب التحريم هل هي ميل القلب أو الانتشار ويحذر (قوله ثلثا يومهم أن الاول عين  
الثاني) لان الثاني معرفة كالأول وهذه المساعدة ليست كلية قال تعالى وأزلفنا اليك الكتاب بالحق مصداقاً  
لما بين يديه من الكتاب ويمكن أن يقال ان أول في الاول والثاني جنسية والمعرف في حكم النكرة (قوله وكذا  
الكلام فيما بعد فها تاتي) وهو هنا قوله وتنظر المرأة المسلمة من المرأة (قوله تكفي) أي في ارادة المغيرة (قوله وهي  
غير يادية) قال في الهندية عن المحيط فان كان على المرأة ثياب فلا بأس بأن تأمل جسدها لان نظرها الى ثيابها  
لا الى جسدها فهو كالوصف في بيت فنظر الى جداره هذا اذا لم تكن ثيابها ملتزمة بها بحيث تصف ما تحتها  
فان كانت كذلك ينبغي له أن يفض بصره لان هذا التوب من حيث انه لا بد من ثيابها فله شعبة عليها وهذا  
اذا كانت في حد الشهوة فان كانت صغيرة لا تشق فلا بأس بالنظر اليها وبمسها لانه ليس بسدنها حكم العورة  
ولا في النظر والمسلم معنى خوف اخسة اه وفي التبيين ولا بأس بالتأمل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن توب  
بين جسمها فيه فلا ينظر اليه حينئذ لقوله عليه السلام من تأمل خلق امرأة ورأى ثيابها حتى تبيح له جسم  
عظامها لم يرح رائحة الجنة اه وفي النهاية لابن الاثير في حديث من قتل نفساً معاهدة لم يرح رائحة الجنة  
أي لم يشم ريحها يقال راح بريح وراح براح وأراح بريح اذا وجد رائحة الشيء والثلاث قد روي به الحديث  
(قوله فالركبة عورة لا السرّة) لحديث عمر بن شعيب عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته وكان ابن عمر رضي الله  
تعالى عنهما اذا اتزرا أبدى عن سرته والتعامل بين الناس اذا اتزروا في المحامات أبدوا عن السرّة بلا نكير اه  
حوى ومادون السرّة في منبت الشعر عورة في ظاهر الرواية ثم حكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ  
وفي الفخذ أخف منه في السرّة حتى ان من رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يثاذه ان لم يجد واذا رأى  
مكشوف الفخذ انكر عليه به ف ولا يضربه ان لم يجد واذا رأى مكشوف السواة أمره بستر العورة وأذبه على ذلك ان  
لم يجد كذا في الكافي اه هندية (قوله فخرج الجوسية) قال في النهاية وما اذا كانت لا تحل له كآمنه الجوسية والمشرقة  
كان حكمها في النظر كآمنة الغير اه (قوله أو مصاهرة) بأن كانت أم موطوءة أو بنتها (قوله فحكمها كالأجنبية)  
أي من الاما لان المهراتر كابدل عليه قول النهاية السابق كآمنة الغير اه (قوله وبشكل بالمقضاة فانه لا يحل له  
وطؤها وتنظر اليها) فيه نظر فانه يحل له اذا علم أنه في المأني قال في الهندية عن الغرائب المرأة اذا انقطع حجابها  
الذي بين القبل والبر لا يجوز للزوج أن يطأها الا أن يعلم أنه يمكنه أن يأتيها في القبل من غير الوقوع في الدبر

ما كان بفكر العربية  
• (فصل في النظر) والمسلم •  
(وينظر الرجل من الرجل) ومن غلام يبلغ حد  
الشهوة يجتبي ولو امر صبيح الوجه وقد  
مضى في الصلاة والاولى تنكح الرجل لئلا  
يؤمر أن الاول عين الثاني وكذا الكلام  
فيما بعد فها تاتي فها تاتي فها تاتي  
تكفي فته برن نقل من الزاهدي أنه لو نظر  
اعورة غيره باذنه لم يأنم فله وفيه نظر ظاهر  
بل لفظ الزاهدي نظر له عورة غيره وهي غير  
يادية لم يأنم انتهى فله فله فله فله فله  
الى تحت ركبته) فالركبة عورة لا السرّة  
(ومن مره وأمنه الحلال) له وطؤها  
تخرج الجوسية والمكاتب والمشرقة برضاع  
ومن كوكبة الفبر والمشرقة برضاع  
أو مصاهرة فحكمها كالأجنبية يجتبي  
وبشكل بالمقضاة فانه لا يحل له وطؤها وتنظر  
اليها فها تاتي

فإن شك فليس له أن يطأها اه ولا شك أن أمته المغضاة كالزوجة وهذه خلاف المتقدمات فإنه لا يجوز له وما مؤمن  
بجمال (قوله وقد يجاب بأنه أغلبي) أي تقييد حل النظر للامة بكونها حلاله الوطء (قوله والاولى تركه) أي لكل  
من المسلمين قال في التبيين الآن الاولى أن لا ينظر كل واحد منهما الى عورة الآخر نظر الى العورة يورث النسيان قال على رضي  
أحدكم أهله فليست مترا استطاع ولا يتجردان فيجرد العيون والنظر الى العورة يورث النسيان قال على رضي  
الله تعالى عنه من أكثر النظر الى سواته عوقب بالنسيان وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول الاولى أن  
ينظر الى فرج امرأته وقت الوقاع ليكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة وعن أبي يوسف في الامالي أنه قال سألت  
أبا حنيفة عن الرجل يمس فرج امرأته أو عرسه فيتحرك عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا وأرجو أن  
يعظم الاجر اه (قوله لانه يورث النسيان) ويضعف البصر (قوله ولوزنا) وقيل اذا كانت المصاهرة بالزنا  
لا يجوز له أن ينظر الا الى وجهها وكفها كالأجنبية والا قول أصح اعتبار الحقيقة لانها محترمة عليه على التأيد  
ز يلبى ملخصا (قوله فمن قصره) أي الكلام على الاقل فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف (قوله ولا يسدين  
زينتهن) لم يرد نفس الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة فالرأس موضع التاج  
والوجه موضع الكحل والعنق والصدر موضع القلادة والاذن موضع القرط والعضد موضع الدملج والوج والساعد  
موضع السوار والكف موضع الخاتم والخصاب والساق موضع الخنثاء والقدم موضع الخضاب اه تبيين  
والشعرين بين يمين مختلفا والدملج وزن عصفور والدملج مصور منه مصباح (قوله وحكم أمة غيره الخ) قال  
ابو الجهم رحمه الله تعالى والحكم في النظر والمس والجل والانزال مع أمة غيره كالحكم في النظر والمس مع  
المحارم لان للامة ضرورة في ابداء موضع زينتها لباطنة من الاجانب لان الامه انما تشتري لاجل خدمة داخل  
البيت وخارجه قد تكون مشغورة للاعمال متجردة داخل البيت وخارجه فلا حرم عليها ابداء هذه المواضع من  
الاجانب وحرم على الاجانب النظر اليها لما في الامر على الناس وما ذاق امره اتسع حكمه كما في المحارم وكذا  
في المس ضرورة لان الامه تحتاج أن تخدم زوج مولاهم وتغمر زجله وكذا أمة الابن تحتاج أن تخدم أبا الابن  
فست الضرورة الى الاباحة ولا ينبغي أن يمس شيئا لا يحل النظر اليه لا مكشوقا ولا غير مكشوف الا أن ينظر  
الى حملها والنزول بها فلا بأس حينئذ بأن يأخذ بطنها أو ظهرها كما في المحارم اه شلي وفي التبيين وكان عمر  
رضي الله تعالى عنه اذا رأى أمة متفحمة عراها بالدره وقال ألق عنك الحار يا دارا فتشبهن بالحرثا راها أي ضرب  
أعلاها وهو الرأس اه غايه (قوله كان يقبل رأس فاطمة) ويقول أجد منها ربح الجنة وكان اذا قدم من  
سفر يداها فقبلها وعانقها اه تبيين (قوله وان لم يأمن ذلك أو شك الخ) قال في التبيين وان احتاجت الى الاركاب  
والانزال فلا بأس بأن يمسها من وراء ثيابها أو يأخذ بطنها أو بطنها دون ما تحتها اذا أمن الشهوة واذا خافها  
عليها أو على نفسه أو نطفها أو شكها فليجنب ذلك بجهده ثم ان أمكنه الركوب بنفسه ما يمنع عن ذلك أصلا  
وان لم يمكنه تلفف بنباهها كيلا يسل حرارة مضموها الى عضوه وان لم يجد الثياب فليدفع الشهوة عن نفسه  
بقدر الامكان اه (قوله فلا يحل من وجهها) وان جاز النظر اليه مع الكراهة كما في السراجية (قوله ولذا  
يثبت به حرمة المصاهرة) هذا التعليل يشمل المحارم والامه حتى لو مس عمته أو أمته بشهوة حرمت بنتها (قوله  
وأما المجوز التي لا تشتهى) قال في الهندية ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وان كان يأمن الشهوة وهذا  
اذا كانت شابة تشتهى وان كانت لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها كذا في الذخيرة وكذلك اذا كان  
شجنا يأمن على نفسه وعليها فلا بأس أن يصافحها وان كان لا يأمن على نفسه أو عليها فليجنب ثم ان محمد ارضى  
الله تعالى عنه أباح المس للرجل اذا كانت المرأة مجوزا ولم يشترط كون الرجل بحال لا يجامع مثله وفيما اذا كان  
الماس هي المرأة قال اذا كانا كبيرين لا يجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة قتال عند الفتوى كذا  
في المحيط (قوله ومعنى جاز المس) أي ولا يكون الا في المحارم وأمة الغير ولم يذكر محمد الخلوة والمسافرة بامه الغير وقد  
اختلف المشايخ في الحل وعدمه وهما قولان معصمان (قوله الخلوة بالأجنبية حرام) الذي في الحاوي والفتية  
التميز بالكره (قوله أو يجازل) بينهما وهما في بيت أشباه (قوله والمصاهرة الشابة) وللبعير ان يمنعها منه اذا  
خافوا عليها الفتنة كذا في شرح تنوير الاذهان وأصهاره كل ذي رحم محرر من زوجته على اختيار محمد وقامه  
في حاشية أبي السعود على الاشباه (قوله المجوز اعطيت أو سلمت الخ) واذا سلمت المرأة الأجنبية على رجل

قلت وقد يجاب بأنه أغلبي (الى فرجها)  
النسيان (ومن محرمة) هي من لا يحل له  
نكاحها أبدا بسبب أو سبب ولوزنا (الى  
الرأس والوجه والصدر والساق والعضد  
ان أمر شهوته) وشهوة على الأول فقد قصر  
في الهداية فنقصه على الظاهر والبطن  
ابن كمال (والالا لا الى الظاهر والبطن)  
خلافا للشافعي (والغنى) وأصله قوله تعالى  
ولا يبدن زينتهن الا للبعير ولهن الاية وذلك  
المذكورات مواضع الزينة مجازا وأتم  
ومعناه (وحكم أمة غيره) ولو مدبرة أو أم  
ولد (كذلك) فينظر اليها كغيره (وما حل  
نظره) مما تزينت على نفسه وعليها لانه  
اذا آمن من الشهوة على نفسه وعليها لانه  
صلى الله عليه وسلم كان يقبل رأس فاطمة  
وقال عليه الصلاة والسلام من قبل رجل  
أمة فكأنما قبل عتبة الجنة وان لم يأمن  
ذلك أو شك فلا يحل له النظر والمس كشف  
الطهارة لابن سلطان والجنتي (الامن  
أجنبية) فلا يحل من وجهها وكفها  
وان آمن الشهوة لانه أغلظ ولذا ثبت به  
حرمة المصاهرة وهذا في الشابة وأما المجوز  
التي لا تشتهى فلا بأس بمصافحتها ومس يدها  
اذا آمن ومعنى جاز المس جاز سفره بها ويجوز  
اذا آمن عليه وعليها والالا وفي الاشياء  
اذا آمن عليه وعليها والالا ضرورة مدونة  
الخلوة بالأجنبية حرام الا للضرورة مدونة  
هربت ودخلت خربة أو مكانا مجوزا  
شوها أو يجازل والخلوة بالمهرم مباحة  
الا لاخت رضاعا والصورة الشابة وفي  
الشربة لابلية معز بالجهوة مرة ولا يكتم  
الأجنبية المجوز اعطيت أو سلمت فيشتمها  
ويرد الام عليه والالا اه

ان كانت يجوز ازالة الرجل عليها السلام بالانه به وتسمعه وان كانت شابة رذ عليها السلام في نفسه والرجل  
 ذالم على امرأة اجنبية فاطلبوا بفيه على العكس اه خاتمة امرأة عطف ان كانت يجوز ازالة عليها وان كانت  
 شابة رذ عليها في نفسه خلاصة واصل المراد التثنية واذا عطف الرجل فثبته المرأة فان كانت يجوز ازالة  
 الرجل عليها وان كانت شابة رذ في نفسه ذخيرة شابة جميلة عطف لا يرد عليها غير المحرم جهرا كذا في القرائن  
 هندية (قوله زائدة) عبارة المجتبى تفيد عدم زيادتها ونقصها بعد أن رقب يس وفي الحديث دليل على أنه لا بأس  
 بأن يكلم مع النساء بما لا يحتاج اليه وليس ههنا من الخوض فيما لا يعنيه انما ذلك في كلام فيه انم اه (قوله  
 وله من ذلك الخ) لان المعرفة به أي بالمرء فوق المعرفة بالنظر لانه يعرف به لين بشرته اليه في شرائها (قوله  
 لان ظهرها وبطنها عورة) قال في البرهان فلوستر الظهور والبطن والركبتين كفي اه (قوله قبل والقصد) أقول  
 قد تقدم عن الكوفي أول باب شروط الصلاة استثناء القدم من العورة قال في البحر لا يستلخصا لخصوصا الفقهاء  
 وفيه اختلاف الرواية عن الامام والمشاخي وصح في الهداية وشرح الجامع الصغير انماضيضان أنه ليس بعورة  
 واختاره في المحيط وصحح الاقطع وقاضيجان في فتاويه أنه عورة واختاره الاسيحي في الامرين غنياتي وصحح  
 صاحب الاختيار أنه ليس بعورة في الصلاة وعورة خارجها ورجح في شرح المنية كونه عورة مطلقا باحاديث  
 اه مكي (قوله اذا آجرت نفسه الخبز) الذي في الحوى وعن أبي يوسف حل النظر للساعة لانه يد وعادة في خبز  
 وطبخ وغسل ثياب اذا استوحرت لهما اه وعبارة كالمؤلف تفيد تقييد الحل بالمستأجرة لهذه الاشياء  
 وهل ذلك خاص بوقت الاشتغال بهذه الاشياء أولا والمتبادر الاول اقتصارا على موضع الضرورة وفي الهندية  
 ما لفظه وفي جامع براكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز النظر الى ذراعها أيضا عند الغسل والطبخ اه  
 والظاهر أن لازمة وعليه فالحل مقيد بوقت الاشتغال الآن هذه العبارة غير مقيدة بالمستأجرة (قوله  
 وأما في زمانها فمع من الشابة) أي فنع نظر لوجه من الشابة ولومن غير شهوة (قوله الا النظر والمساواة  
 كقاض وشاهد) ويوجب عليهما أن يقصدا أداء الشهادة والحكم لا قضاء الشهوة فتحرز عن القبح بحد الامكان  
 اه زيلعي (قوله وكذا امرئ ينكحها) لقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة بن شعبه حين خطب امرأة انظر اليها فانه  
 أخرى أن يؤدم ينكحها رواه الترمذي والنسائي وغيرهما والادام بالفتح يقال آدم الله بينهم أي أصلح وألف  
 اه اختبري وفي غاية البيان الادام أي الاصلاح والتوفيق من آدم الطعام وهو اصلاحه بالادام وجعله  
 موافقا للطعام وأن يؤدم أصله بأن يؤدم وحذفها مع أن وأن كبير اه وفي التبيين ولا يجوز له أن ينظر  
 ولا كفها اه (قوله وشرائها) أي يجوز له النظر والمساواة بشهوة لكل موضع جاز أن ينظر اليه كاصدر والساق  
 والذراع والرأس وتقلب الشعر (قوله ومدواواتها) الاولى وللمداواة ليم الذكروا كان يعلم منه روى عن أبي  
 يوسف رحمه الله تعالى أنه كان به هزال فاحش فقبل له ان الحقة تزيل ما يك من الهزال فلا بأس أن تبدي ذلك  
 الموضع للحقة وهذا صحيح لان الهزال الفاحش نوع مرض يكون آخره البق والسل وذكر خمس الائمة  
 الحلواني في شرح كتاب الصوم أن الحقة انما تجوز عند الضرورة وان لم يكن غنة ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة  
 بأن يتقوى بسببها على الجماع لا يحل عندنا وإذا كان به هزال يخشى منه التلف يحل وما لا فلا ذخيرة (قوله  
 وكذا انظر قابله وختان) وبغض البصر ما استطاع سراجية (قوله وينبغي) أي وجوبا كما يستفاد من عبارة  
 الخاتمة وهي امرأة أصاب اقرب في وضع لا يحل للرجل أن ينظر اليه تعلم امرأة تدأويها فان لم يجد والمرأة  
 تدأويها ولا امرأة تعلم ذلك اذا علمت وخيف عليها البلاء أو الوجع أو الهلاك فانه يستمرنها كل شيء الاموضع  
 تلك القرحة ثم يدأويها الرجل وبغض بصره ما استطاع الا من ذلك الموضع ولا فرق في هذا بين ذوات المحارم  
 وغيرهن لان النظر الى العورة لا يحل بسبب المحرمية اه (قوله كالرجل من الرجل) لوجود الجانسة وانعدام  
 الشهوة غالبا لان المرأة لا تشتهي المرأة كما لا يشتهي الرجل والرجل لان الضرورة داعية الى الانكشاف بينهن  
 اه منع ولا يجوز للمرأة أن تنظر الى بطن امرأة بشهوة سراجية (قوله حرم استنساها) وفي التبيين يستحب لهما  
 أن تغض بصرها اه (قوله هو الصحيح) قال في الهندية نظر المرأة الى الرجل كنظر الرجل الى الرجل تنظر جميع  
 جسده الا ما بين سرتي حتى يجاوز ركبته وما ذكرناه من الجواب فيما اذا كانت المرأة تعلم قطعها بيقين أنها  
 لو نظرت الى بعض ما ذكرناه من الرجل لا يقع في قلبها شهوة فأما اذا علمت أنه يقع في قلبها شهوة أو شكك فأحب

وبه بان أن انظرة لا في نقل الفهستان في ويكاهما  
 بما لا يحتاج اليه زائدة فتدبه (وله من ذلك)  
 أي ما حصل نظره (اذا اراد السراوان  
 خاف شهوته) للضرورة وقيل لا في زمانها  
 وبه جزم في الاختيار (وأما بلغت حد  
 الشهوة لا تعرض) على البسيع (في ازار  
 واحد) يستمر ما بين السرة والركبة لان  
 ظهورها وبطنها عورة (و) ينظر (من الاجنبية)  
 ولو كافتة مجتبي (الى وجهها وكفها فقط)  
 للضرورة قبل والقدم والذراع اذا آجرت  
 نفسه بالخبر متارخانية (وعندها كالأجنبية  
 عنها) فينظر لوجهها وكفها فقط نعم يدخل  
 عليها الا اذا نكحها ولا يسافر بها اجماعا  
 خلاصة وعند الشافعي ومالك ينظر كحرمه  
 (فان خاف الشهوة) أو شك (امتنع نظره  
 الى وجهها) فحل النظر مقيد بعدم الشهوة  
 والافحام وهذا في زمانهم وأما في زماننا  
 فمع من الشابة فهستان في وغيره (الا النظر  
 والمساواة) كقاض وشاهد يكلم  
 ويتهداها (لف ونظر مرتب لا لتحصل  
 الشهادة في الاصح) (وكذا امرئ ينكحها)  
 ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء الشهوة  
 (وشرائها ومدأواواتها) الطيب (الى  
 موضع مرضها بقدر الضرورة) اذا ضرورت  
 تنظر بقدرها وكذا انظر قابله وختان وينبغي  
 أن يعلم امرأة تدأويها لان نظر الجنس الى  
 الجنس أخف (وتنظر المرأة المسلمة من المرأة  
 كالرجل من الرجل) وقيل كالرجل المحرم  
 والاول أصح سراج (وكذا) تنظر المرأة  
 (من الرجل) كنظر الرجل للرجل (ان  
 أمنت شهوتها) فلو لم تأمن أو خافت أو شكك  
 حرم استنساها كالرجل هو الصحيح  
 في الفصاين متارخانية معزى للمضمورات

الى أن تغض بصرها ذكره محمد في الأصل فقد ذكر الاستحباب في هذه وأما إذا كان النظر الى المرأة الأجنبية هو الرجل قال فليجتنبه وهذا دليل الحرمة وهو الصحيح في الفصليين جميعا اه قال في الشرع بلاية والفرق أن الشهوة ملية غالبية وهو كالتحقق اعتبارا فإذا اشتمل الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك إذا اشتمت المرأة لأن الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والتحقق من الجانبين في الإفضاء الى المحرم أقوى من التحقق من جانب واحد اه (قوله والذمية كالرجل الأجنبي) قال في السراج ولا ينبغي للمرأة العالقة أن تنظر اليها المرأة الفاجرة لأنها تصفها عند الرجال فلا تضع جلبابها ولا تخارها عندها ولا يحل أيضا لامرأة مؤمنة أن تكشف عورتها عند منسركة أو كناية الآن تكون أمه لها اه (قوله وقلامه ظفر رجلها) لعله اعتبر قول من جعل القدمين عورة وأما من لم يجبه لهما من العورة يكون حكمه كحكم ظفر اليد (قوله النظر الى ملاءة الأجنبية بشهوة حرام) ظاهره وإن لم تكن فيها ولكن مقتضى قولهم أن النظر الى ثيابها التي لم تحد عورتها كالنظر الى الخفية كما في الزياحي أو الى جسد اربيت هي فيه كما في الهندية أن لا يحرم ولو كانت المرأة فيها (قوله كان شعرها أو شعر غيرها) لعله في شعر الغير ظاهرة فإن فيه استهلال جزء من آدمي وهو حرام وقد يراد من يجوز له رؤية شعرها بظن أنه شعره فيكون كل من الواصلة والمستوصلة سببا في الحرمة وأما الوصل بشعرها فإن كان فيه غرر الزوج بأن شعرها طويل أصالة فقد ثبتت الكراهة على بعد وأما إذا لم يكن فيه ذلك لم يظهر له وجهه وفي بعض شراح الجامع الصغير للسيوطي الواصلة التي تصل شعرها بشعر أجنبي ولو أتت مثلها أو شعر نجس اه وفي الهندية لا تتنازع بأجزاء الأدمي لا يجوز قبل للنجاسة وقبل للكراهة وهو الصحيح اه جواهر (قوله لعن الله الواصلة والمستوصلة) فيه جواز لعن على غير المعين لو صف فيه قبيح كقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق والمراد البعد عن منازل الأبرار لعن رحمة الله تعالى فإن ذلك لا يكون إلا الكافر (قوله والواشمة) من وشم يده كوعده غررها ببرة ثم ذر عليها اه حلي (قوله والواشمة) من الوشم والمراد به هنا تحديد المرأة أسنانها بوشمة أو شامة أو تشمة التي تسأل أن يفعل بها ذلك إن همزت كانت من الأنس لان الوشم وإن لم تمز فوجه الكلام المشرة والمستوشرة اه قاسوس (قوله والنامصة والمتنخصة) النامص إزالة شدة الوجه بالمقاش ويقال له المياص وهو حديدة يؤخذ بها الشعر قال بعض شراح الجامع الصغير للسيوطي يقال إن النامص محتص بالزلة لشعر الحاجبين لبرقةهما أو شوقهما وهو حرام وفي حديث لعن الله القاتلة والمقتسورة أي التي تقشر وجهها أو وجه غيرها بالحجارة والمستعملة في وجهها أحسن وسوف يصغر لونها والمقتسورة التي يفعل بها ذلك كأنها تقشر على الجلد قال بعض من كتب عليه ويجوز الحلف والتعمير والتقييد والتطريف بأذن الزوج لأنه من الزينة ويجوز الوصل بشعر غيره آدمي بأذن الزوج اه وظاهر هذا التقييد أن الحرمة مختصة بما إذا كان بفراذن الزوج ويمكن حمل المذهب عليه لأنه لا ينكر أن النقص وهو التخصيف من الزينة والزينة من المرأة أمور بها شرعاً ويجوز أن يرأى في المجتبى وبأخذ من حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبهه وجهه المختصين انتهى (قوله والنمصة) فعيل من خصاه منزع خصيته خصاء على فعال (قوله والمجبوب) من قطع ذكره وخصيته (قوله والنمشت) أي في الردي من النعال وهو أن يمكن غيره من نفسه لأنه كغيره من الرجال بل هو من النساق فيبعد عن النساء وأما إذا كان تخننه لتكسر ولين في أعضائه ولسانه ولا يشتمى النسا فقصدر خص له بعض من يخفى في الاختلاط بالنساء وانما هم بطنه وهو شيخ كبير وفي الخازن الأربعة الحاجة والمراد بالتابعين غير أولى الأربعة هم الذين يتبعون القوم ليعيدوا من فضل طعامهم لاهمة لهم الا ذلك ولا حاجة لهم في النساء وقيل هو العنيز وقيل هو الشيخ الهرم الذي ذهب شهوته وقيل هو المخنف اه قال في التبيين والاصح أن الآية من التشابه وقوله يفضوا من أبصارهم محكم فيؤخذ به (قوله ككالفعل) أقوله تعالى قل للمؤمنين يفضوا من أبصارهم وهم ذكور ومنون فيدخلون تحت هذا الخطاب وغيره من النصوص العساة وقالت عائشة النصارى فلا يبيع ما كان حراما قبله وهذا لأن الخصي ذكر يشتمى ويجماع وقيل هو أشد جاعا لأن آتاه لا تفتقر فصارك كالفعل وكذا المجبوب لأنه يشتمى ويستحق وينزل وحكمه كحكم الرجال في كل شيء وقطع تلك الآلة كقطع عضو آخر منه فلا يبيع شيئا كان حراما اه زياحي (قوله وقيل لأبأس بمجبوب جف ماؤه) لوقوع الأمن من الفضة والاصح أنه

(والذمية كالرجل الأجنبي في الأصح فلا تنظر الى بدن المسلة) مجتبى (وكلمة عضولا يجوز النظر اليه قبل الانصاف لا يجوز بعده) ولو بعد الموت كشعر عانة وشعر رأسه ولو عظم ذراع من ذمية وساقها وقلامه ظفر رجلها دون يدها مجتبى وفيه النظر الى ملاءة الأجنبية بشهوة حرام وفي الاختيار ووصل الشعر بشعر الأدمي حرام سواء كان شعرها أو شعر غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة التي تنف والنامصة والمتنخصة النامصة التي يفعل بها إنده من الوجه والمتنخصة التي تنف ذلك (والنمى والمجبوب والمختف في النظر الى الأجنبية ككالفعل) وقيل لأبأس بمجبوب جف ماؤه

لا يحل له موم النص اه تدين (قوله والديانة) عطف على التجربة (قوله وجازعزله عن آمنه الخ) لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن العزل عن الحرة الا باذن مولى أمة اهزل منها ان شئت اه (قوله به) ظاهر المصنف أنه يعتبر اذن العرس حرة كانت أو أمة وحيث اتفاق في الحرة وقواها في الامة لانه تكميل لحقها والوطء حق الزوجة وعند الامام الاذن الى مولاهما ووجهه أن الولد حق المولى لانه يملكه فكان الاذن في العزل اليه وحكى بعضهم الاتفاق عليه (قوله او مولى أمة) الاولى ومولى أمة بالواو وهو اتفاق أو قول الامام وهذا الحل من المؤلف حل من ادخلاف ما به عليه ظاهره وقد جعل المصنف في شرحه مسئله الامة المزرقة مسئلة مستقلة غير داخله في المتن (قوله وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان) قال في الهندية رجل عزل عن امرأته بغير اذن المايخاف من الولد الوه في هذا الزمان فظاهر جواب الكتاب أن لا بد منه وذكر هنا به لسوء هذا الزمان كذا في الكبرى وله منع امرأته من العزل كذا في الوجيز لا كر德里 اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(باب الاستبراء وغيره)\*

يقال استبراء الجارية أى طلب براءة رجمها من الحمل هذا معناه اه طلاقا أو أماء معناه لغة فهو طلب البراءة مطلقا وهو مهموز والمتصرف منه مهموزاه وهو واجب لو أنكره كغيره عند بعضهم للاجماع على وجوبه كما لو أنكر المعروفين من العصابة رضى الله تعالى عنهم وقال عامة العلماء انه لا يكره ان يجزئ الواحد قهستانى ومن أبى يوسف أنه اذا تفرق بفرار رجمها من ما البالغ فليس عليه الاستبراء لانه تين فراغ الرحم وجو حاصل في هذه الصورة كالمطابقة قبل الدخول مكي عن البرهان وله سبب وعلة وحكم أما وجوبه فجديد سببا أو طاس ألا لا نوطأ الحياى حتى يضعهن ولا الحياى حتى يستبرأ بجبضة ووجه الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستمتاع بأبغ نهي مع وجود الملك المطلق له واليد المكنة منه وذلك لا يكون الا للرجوب هذا في المسبية ثم تعدى الحكم الى سائر أسباب الملك كالشراء والهبة وأما سببه فهو استحداث الملك لانه الموجد في مورد النص وأما علة فهو ارادة الوطء فانه لا يحل الا في محل فارغ فيوجب معرفة فراغه لكن الارادة أمر باطن لا يطلع عليه وبعض من يستحدث الملك قد لا يريد ذلك فأدير الحكم على دليل الارادة وهو التمكن من الوطء فان صحح المزاج اذا تمكك منه أرادته والتمكن انما يثبت بالملك واليد فانه يصح سببا أو أدير الحكم عليه ما وجداه وعدم ما تبرأ وأما حكمه فهو التعريف عن براءة الرحم صيانة للمياه المحترمة من الاختلاط والانساب عن الاستبراء وذلك عند حقيقة الشغل أو نوعه مما يحترم بأن لا يكون من بغي اه منح ينصرف (قوله وغيره) أراد بغيره مسئله المعانقة والمصاحفة والقبلة مكي عن البناء (قوله استمتاع أمة) أى الانتفاع بها ووطأ وغيره (قوله ونحوها) كهبة ورجوع عنها أو خلع أو صلح أو كتابة أو عتق عبداً بان تكون الامة بدلا في هذه الاشياء أو صدقة أو وصية أو بدل اجارة (قوله وقيدت بالاستمتاع) قال القهستاني بعد قول النذابة واذا حدث للمالك ملك أمة واحتز مجدوث الملك عما اذا رجعت الابنة أو ردت المصوبة أو فككت المهرونة أو عجزت المكاتب أو انتقضت الاجارة أو نحو ذلك فانه لا استبراء عليه حيث نشد بخلاف كافى المحيط (قوله ولو بكر الخ) لانه اعتبر السبب وهو حدوث الملك واليد لا الحكمة وهي تعزف براءة الرحم لانها لا تصلح سببا لعدم اضافة الحكم اليها لآخرها عنه ولحقاء الشغل (قوله أو مستبرئة) قياسه أو مشتراة بقلب الياء اذا التزكتها وانفتاح ما قبلها (قوله مكاتبه) فان سببه لا يملك أ كسابه فيصح بيع جاريته لسببه (قوله لوم مستقر قابالدين) عند الامام لان المولى حينئذ لا يملك أ كسابه عنده وعند هذا لا يجب استبراء على السيد المكسأ كسابه (قوله أو من محررها غير رجمها) كما اشتراط من اختار رضاها والمنحلة من ابن واطنها شرب لالية عن العناية (قوله أو من مال صبي) اصل لما اذا باع أبو الصغير أو وصيه أمة فان المشتري منها يجب عليه الاستبراء ولما اذا كان الاب هو المشتري من مال ولده وهو الذى صرح به المؤلف (قوله وكذا دواعيه) فصل بكذا الوقوع الخلاف فيه دون ما قبله (قوله في الاصح) وقال بعضهم لا تحرم الدواهي لان الوطء انما حرم للابتطاط الماء ويشبهه السبب وهذا مع عدم الدواهي ورد بأن الوطء حرم لاحتمال وقوعه في ملك الغير أيضا بان كانت حاملا عند البيع ويتبعى البائع الولد فيردها فيظهر أن وطأه صافى ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواهي اه درر قال في الهداية لم يذكر الدواهي في المسبية يعنى في ظاهر الرواية وعن محمد أنها لا تحرم لانه لا يحتل وقوعها في غير الملك لانه لو ظهر من اجل لانصع دعوى الحربى

لكن في الكبرى أن من جوز له من جوزة في قوله التجربة والديانة (وجازعزله عن آمنه بغير اذن) وعن عرسه به (أى باذن حرة أو مولى أمة وقيل يجوز بدونه لفساد الزمان ذكره ابن سلطان

### \*(باب الاستبراء وغيره)\*

(من ملك) استمتاع (أمة) نوع من أنواع الملك كشرائه وارث وصبي ودفع جنابة ونسخ بيع بعد القبض ونحوها وقيدت بالاستمتاع ليخرج نكاح الزوجة كما سيجي (ولو بكر) أو مستبرئة من عبدا وامرأة ولو عبده مكاتبه وما أدونه لوم مستقر قابالدين والالا استبراء (أو) من (محررها) غير رجمها كسبلا نهى عن عليه (أو من مال صبي) ولو طقه له (حرم عليه وطؤها) كذا (دواعيه) في الاصح

لا احتمال وقوعها في غير ملك بظهورها  
حلي (حتى يستبرأ بحبضة فحين تحيض  
وبشر في ذات أشهر) وهي صغيرة وآيسة  
ومقطعة حبض ولو حاضت فبطل  
الاستبراء بالأيام ولو ارتفع حبضها بأن صارت  
ممتدة الطهر وهي من تحيض استبرأها  
بشهرين وخمسة أيام عند محمد وبه يفتي  
والمستحاضة يدعيها من أول الشهر عشرة  
أيام برجدي وغيره فيلصق (ويوضع الحمل  
في الحامل ولا يعتد بحبضة ملكها فيها  
ولا التي) بعد الملك (قبل قبضها ولا بولادة  
حصلت كذلك) أي بعد ملكها قبل قبضها  
(كما لا يعتد بالحاصل من ذلك) أي من حبضة  
وغرها بعد البيع (قبل إجازة بيع فضولي  
وان كانت في يد المشتري ولا يعتد أيضا  
بالاصل بعد القبض في الشراء الفاسد  
قبل أن يشترى بها) شراء (صحيا) لا تنفاه الملك  
(وبجب بشراء نصيب شريكه من أمة مشتركة  
بينهما) تمام ملكه الآن (ويجوز بحبضة  
حاضتها وهي محسوبة أو كاتبة بأن) اشترى  
أمة محسوبة أو مسلمة (وكاتبة بعد الشراء)  
قبل الاستبراء فحاضت (ثم أسلمت المحسوبة  
أو عجزت المكاتبة) لوجودها بعد الملك (ولا  
يجب عندهم ولا بآيسة) أي في دار الاسلام  
خائفة (وردة المصوبة) أي إذا لم يصحبها  
الغاصب خائفة (والمستأجرة وفك المهرونة)  
له دم استحداث الملك ولو أقال البيع قبل  
القبض لاستبراء على البائع كالباعه بخيار  
وقبضت ثم أبطلت بخياره لعدم خروجها عن  
ملكه وكذا الوباغ مدبرته أو أم ولد وقبضت  
ان لم يباها المشتري وكذا المطلقة الزوج  
قبل الدخول ان كان زوجها بعد الاستبراء  
وان قبله فالحق تارة وجوبه زيلعي قلت وفي  
الجلالية شري ممتدة الغير وقبضها ثم مضت  
عدها لم يستبرأ لعدم حل وطئها للبائع  
وقت وجود السبب (ولا بأس بحيلة اسقاط  
الاستبراء إذا علم أن البائع لم يقربها في طهرها  
ذلك والا لا) بذلها به يفتي

بخلاف المشترة اه شربالية (قوله بظهورها حلي) أي ويذعي البائع الولد إلى آخر ما قدمناه من الدور وقد  
علمت أن هذا لا يظهر في المسببة (قوله ومنقطعة حبض) أراد به من لم تحض أصلا اه حلي (قوله بطل الاستبراء  
بالأيام) لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل تبطل حكم البدل كالمعتدة بالشهر إذا حاضت فيها  
(قوله ولو ارتفع حبضها) قال في الكافي وإذا ارتفع حبضها بأن صارت ممتدة الطهر وهي من تحيض تركها  
حتى إذا تبين أنها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن منشاها قالوا تبين ذلك بشهرين  
أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول يستبرأ أربعة أشهر وعشرة أيام اعتبارا بأكثر ممتدة العدة وهي عدة الوفاة  
في الحرة ثم رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة أيام وعليه الفتوى اه ملخصه الآن هذه المدة صلت للتصرف عن  
شغل يومه بالكساح في الأما فلان تصلح للتعرف عن شغل يومه ملك المين وهو دونه أولى (قوله والمستحاضة  
يدعيها الخ) هذا ما يظهر فحين علمت عادت أول الشهر وحيد لا يتعين كون مدة الحبض عشرة أو يظهر أيضا فحين  
نزل عليها الدم أول البلوغ عزة الشهر ثم استبرأ الدم فان حبضها عشرة وطهرها عشرة ويظهر رجل كلامه عليها  
ولا يظهر في المبرة فليزجر عبارة الفهستاني عن المحيط فلا تشتري مستحاضة لا يعلم حبضها يدعيها من أول الشهر  
عشرة أيام فبعد عدم العلم (قوله وضوها) كضى شهر وولادة (قوله لا تنفاه الملك) أي الكامل المستند إلى عقد  
صحح والا فالشراء الفاسد بقيد الملك باق بض كما علم في محله اه حلي ولذا يجب الاستبراء على البائع قال المحمدي  
ويجب بفسخ بيع فاسد بعد القبض (قوله ويجب بشراء نصيب شريكه) ولو كان جزأ من مائة جزء كان ذلك  
الجزء كله للمالك في جميع الأمة أما لو ملك أمة جزأ من مائة لا يجب الاستبراء قبل ذلك الجزء أو كثيره لأن  
السبب لم يتم حينئذ اه شاي (قوله ويجوز بحبضة) أي وضوها (قوله وكاتبة بعد الشراء قبل الاستبراء  
فحاضت) سيأتي أن الكتابة من مسقطات الاستبراء فلا يشترط الحبض حينئذ فليست مل (قوله فحاضت) أي مثلا  
لوجودها بعد السبب وهو استحداث الملك والبدل والحرة مانع اه تبين (قوله ولا يجب عندهم ولا بآيسة أي في دار  
الاسلام) قال الاتقاني وفي الآيسة تفصيل لا بد منه قال في شرح الطحاوي ولو أبقت في دار الحرب ثم عادت إلى  
صاحبها بوجه من الوجوه فلا استبراء عليها في قول أبي حنيفة لأنهم لم يملكوا وعندهما عليها الاستبراء لأنهم  
ملكوها ولو أخذوها في دار الاسلام وهي آيسة وأحرزوها في دارهم ملكوها في قولهم جميعا فإذا عادت إلى  
صاحبها فعليها الاستبراء في قولهم جميعا اه فعلى هذا يكون المراد من الآيسة التي أبقت في دار الحرب ولم يحرزها  
العدو ثم رجعت إلى ولاها اه وبهذا تم ما في كلام المؤلف (قوله أي إذا لم يصحبها الغاصب) صوابه إذا لم يبيعها  
الغاصب يدل عليه ما قال بعضهم فان باعها وسلمها للمشتري ثم استردوها المقصوب منه بقضاء أو رضافان كان  
المشتري مل بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الغاصب أولم يباها وان لم يعلم  
المشتري وقت الشراء أنها غصب ان لم يطل لا يجب الاستبراء وان وطئها في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب  
اه ذكره أبو السعود وأما إذا أصابها الغاصب فوطئها زنا ولا استبراء به كما إذا وطئها المشتري منه وقد علم أنها  
غصب ويوجب في بعض النسخ إذا لم يبيعها (قوله لا استبراء على البائع) لأن الآيسة فسخ من الأصل فكان البيع  
لم يكن ولو بعد القبض يجب حوى (قوله كالباعه بخيار) أي بخيار شرط للبائع ويجب الرد بخيار روية أو عيب اه  
حوى (قوله وكذا الوباغ مدبرته أو أم ولد) أي ورد البيع لعد استحداث الملك فان البيع فيهما لا يجوز وبغني  
تقييد المدبرة بالمخالفة (قوله ان لم يباها المشتري) حينئذ زنا لا استبراء له فليزجر (قوله وان قبله فالحق وجوبه) انظر ما لو  
تحقق ما به الاستبراء بعد التزويج والمثلة بجهاها والظاهر هدمه وظاهر عبارته وجوبه (قوله شري ممتدة الغير)  
أي من باعها في هذه الحالة (قوله اهدم حل وطئها للبائع) هذه منقوض بالمشترة من محرما كاسلف وقال  
الاتقاني الشري جارية وهي ممتدة من زواج عدة وفاة أو طلاق وقد بقي من عدتها يوم أو بعض يوم وانقضت  
عدتها بعد قبض المشتري فلا استبراء عليها فان انقضت عدتها قبل القبض فلا تحلل له الا بالاستبراء كذا في شرح  
الطحاوي ثم رأيت هذا النقض ذكر العلامة أبو السعود ثم استظهر أن الصواب أن يبطل قوله للبائع بقوله  
للمشتري (قوله وقت وجود السبب) وهو ملك المشتري وبه (قوله ولا بأس بحيلة اسقاط الاستبراء) اعلم أن أبا  
يوسف قال لا بأس به مطلقا لأنه يمنع من التزام حكم خوفه من أن لا يتمكن من الوفاء به لولم يكرهه محمد مطلقا

لأنه قرار من الأحكام الشرعية وليس هذا من أخلاق المؤمنين والمأخوذة قول أبي يوسف أن علم أن البائع لم يقربها وقول محمد إذا قربها وذلك أقوله عليه الصلاة والسلام لا يحل لرجلين يؤمنان بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة واحدة في طهر واحد فإذا لم يقربها بالبائع في هذا المظهر لم يتحقق هذا انتهى قال أبو السعود فإذا لم يعلم شيئا فالظاهر الافتاء بقول محمد أنهم الشفيل ورأيت في حاشية العلامة توفح ما يفيد أنه (قوله ويقبضها) إنما اشترط القبض قبل الشراء لأنه لو قبض بعد الشراء لا يثبت الاستبراء لأنه به يفسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وأجاب بعض المتأخرين بأن هذا قول بعض المشايخ وصاحب الهداية اختار خلافاً وأيده بما في الذخيرة والمهبط من الإطلاق وفي السكافي علل بما يفيد العموم قال العلامة المقدسي وتلخص أن الأقوال ثلاثة قول بالاشتراط تقدم القبض والدخول كما في الظهيرية وقول بالاشتراط القبض دون الدخول كقول المشايخ المذكورين وقول بالإطلاق والاكتمال بالعقد وهذا أوسع والثاني أعدل بخلاف الأول فليتأمل اهـ حوى والقول بالإطلاق قول السرخسي والقول بالاشتراط القبض قول الحلواني قال القهستاني وعاد كرنا أي من قوله أولاً لأنه بالنكاح ثبت له الفراش الدال شرعاً على فراغ الرحم ولم يحدث بالبيع الامتلاك الرتبة ظهران المختار عند المصنف قول السرخسي الذي هو قول الامام فلا عليه بترك قول الحلواني اهـ (قوله ونقل في الدرر) حيث قال وفي الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت في كتاب الاستبراء بعض المشايخ أنه إنما يحل للمشتري وطؤها في هذه الصورة لو تزوجها ووطئها ثم اشتراها لأنه حينئذ يملكها وهي في عتده أمالوا اشتراها قبل أن يوطئها فكما لو اشتراها قبل النكاح إذ لا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطء بملك اليقين وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن اهـ إلى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اهـ كلام الدرر اهـ حلبي (قوله وان كان تحت حرة) أي أو أربع امهـ (قوله فيسقط الاستبراء) لأنه عند وجود السبب وهو استحداث الملك المؤكد بالقبض إذا لم يكن فرجها حلالاً لا يجب عليه الاستبراء وان حل به لذلك لأن الاعتبار وقت وجود السبب اهـ تبين (قوله يشتري نصفها ويوطئ له نصفها) فصدق أنه لم يشترجارية أي كماله ولم يوجب له كذلك وهذا يفيد أن السبب والتاء في يستوي نصفها ويوطئ له نصفها (قوله والنكاح) الأولى الانكاح اهـ حلبي طلبه لم يحدث فليتأمل أي ويجب الاستبراء لاستحداث الملك واليد (قوله والنكاح) الأولى الانكاح اهـ حلبي (قوله وقد نقله) أي المفقود المصنف حيث قال ولعل وجهه أي الفرق أنه بالنكاح خرجت عن يد السبب حيث صارت حرة يد اوصارت أحق باكتسابها فصار كأن الملك قد زال بالنكاح ثم تجدد بالتعجيل ولكن لم يحدث فيها امتلاك الرتبة حقيقة فلم يوجد السبب الموجب للاستبراء وأيده بقول النهاية وحاصل ذلك أن الأمة إذا لم تخرج عن ملك المولى ولكنها خرجت عن يده ثم عادت إليه لا يجب الاستبراء اهـ والدليل على خروجها عن يده أن المولى لو وطئ المكاتبته لزمه العقر اهـ وقد أوسع المكي الكلام على هذه الحيلة (قوله التصريح بتقييد النكاح بكونها قبل القبض) حيث قال وهي أن يكتسبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا في المواهب وغيرها وهي أسهل الحيل خصوصاً إذا كانت على مال كثيراً ومتجماً يقرب فتعجز عنها اهـ (قوله فلم أر القيد المذكور) قد يقال إن الشرع نبلي لم يقتصر في النقل على المواهب بل قال وغيرها فإعبارته بمجموعة من عدة كتب فإن كان صاحب المواهب لم يصرح بالقيد يمكن أن غيره صرح به (قوله لا يجتمعان نكاحاً) إشارة إلى أن المراد ذلك فذكر الاختين تمثيلاً لتقييد وظاهره بشمل الأم وبتم وأعليه نص القهستاني مع أنه إذا قبلها ما بشهوة وجبت حرمة المصاهرة فيحرمان عليه جميعاً (فرع) لو تزوج أمة ولم يوطأها فشري اختها ليس له أن يستمتع بالمشترأة لأن الفراش ثبت بالنكاح فلوطئها صار جامعاً في الفراش اهـ حوى عن الغاية (قوله الشهوة في القبلة لا تعتبر) فيه أن القبلة مس وفيه تشترط الشهوة وقد عبر بالشهوة في جانب القبلة حافظ الدين في الكنز (قوله بل في المس والنظر) أخذوا المواف بالمفهوم ولم يصرح ابن كمال بمساو عبارة مع منته ومن فعل بشهوة إحدى دواعي الوطء هي القبلة والمس وبشهوة بل لا وجه له لأنه غير معتبر في القبلة (قوله حرمة متاعليه) قال الاتقاني والجمع بين الاختين نكاحاً لا يجوز بالاجماع أما الجمع بين الاختين وطأ بملك اليقين فلا يجوز على ما عليه عامة الصحابة وهو المروي عن علي رضي الله تعالى عنه وعند عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه يجوز لأنهم أحاطهم ماية وحرمتهما آية والأصل في الإيضاح الحل بعد وجود السبب وقد وجد وهو ملك اليقين وأراد

وهي إذا لم تكن تحت حرة) أو أربع امهـ (أن ينكحها) ويقبضها (ثم يشتريها) قبل له بالمال لأنه بالنكاح لا يجب ثم إذا اشتري زوجته لا يجب أيضاً ونقل في الدرر عن ظهير الدين اشتراط وطئه قبل الشراء وذكر وجهه (وان كان تحت حرة) فالحيلة (أن ينكحها البائع) أي تزوجها بمس يتق به كما سيجي (قبل الشراء أو) أن ينكحها (المشتري قبل قبضه) له أفلو يوطئ لم يسقط (من موقوف به) ليس تحت حرة (أو يزوجها بشرط أن يكون أمراً يدها) أو يوطئها متى شاء ان خاف أن لا يوطئها (ثم يشتري) الأمة (ويقبض أو يقبض فيطلق الزوج) قبل الدخول بعد قبض المشتري فيسقط الاستبراء وقبل المسئلة التي أخذ أبو يوسف عليها ما أنفق درهم أن زينة حلفت الرشيد أن لا يشتري عليها جارية ولا يشتموها فقال لا يشتري نصفها ويوطئ له نصفها ملقط (أو يكتسبها) المشتري (بعد الشراء) والقبض كما يفيد إطلاقهم وعليه فيطلب الفرق بين الكتابة والنكاح بعد القبض وقد نقله المصنف عن شيخه بمنح كما سند كره أن في الشرع بلالية عن المواهب التصريح بتقييد النكاح عن الموهب ما قبل القبض فليحترق ثم رقت يكونه ما قبل القبض شرح مواهب الرحمن فلم أر القيد المذكور قد دبر (ثم يفسخ برضاها) فيجوز له الوطء بالاستبراء لزوال ملكه بالكتابة ثم يجزئه بالتعجيل لكن لم يحدث ملك حقيقة فلم يوجد سبب الاستبراء وهذه أسهل الحيل تناسخاً (له أمانة) لا يجتمعان نكاحاً (اختان) أم لا (قبليهما) فلو قبل أو وطئ أحدهما لم يحل له وطؤها وتقبيلها دون الأخرى (بشهوة) الشهوة في القبلة لا تعتبر بل في المس والنظر ابن كمال (حرمة متاعليه)



بآية الاحلال قوله تعالى الاعلى ازواجهم أو ما ملكت ايمانهم وأراد بآية التحريم قوله تعالى وأن تجتمعوا  
بين الاثنين والصحيح قول العامة لأن المحرم مع المبيح اذا اجتمعا كان المحرم أولى لأن الحرام يجب تركه والمباح  
لا يجب فعله اه قال في التبيين وكذا لا يجوز الجمع بينهما في الدواعي لأن الدواعي الى الوطء بمنزلة الوطء اه قوله  
ولو بغير فعله (أفاد به أن قول المصنف حتى يحرم من الحرمة لا من التحريم وقوله بملك أنظر ما لو استعادهها  
لملكه نائبا هل يحرم عليه من بقيت في ملكه حتى يخرج الاخرى عن ملكه نائبا زال المانع (قوله لا فاسد  
الا بالدخول) انما اشترط الدخول لأن فرجه لم يصير حراما عليه به هذا العقد بمجرد ذلك اذا دخل بها الزوج اه  
زاي (قوله كما يسطر في شرح المتن) انه اسكن المنصب أن لا يعمها حتى تغضي حصة على المحرمة بالاخراج  
عن الملكات وهذا أحد أنواع الاستبراء المستحب ومنها اذا رأى امرأته أو أمته تزني ولم تحبل فلو حبلت لا يبطأ  
حتى تضع الحمل ومنها اذا زنى بأختها امرأته أو بعمتها أو بختها أو ببيت أخيها أو اختها بلا شبهة فإن الأفضل  
أن لا يما امرأته حتى تستبرأ المزية فلوزني بها بشبهة وجب عليه العدة فلا يبطأ امرأته حتى تنقضي عدة المزية  
ومنها اذا رأى امرأة تزني ثم تزوجها فإن الأفضل أن يستبرأ وهذا عندنا وما عند محمد فلا يبطأ الا بعد الاستبراء  
وكذا الجواب فيمن تزوج أمة الفري أو مدبرته أو أم ولده قبل العتق وكذا المولاها كما في القهستاني عن النظم  
فليحفظ اه حلي (قوله وكذا تحريمها قهستاني) الذي في القهستاني تفسير كره بحرم (قوله كقبيل وجهه فقبه)  
حتى من القبه أي جعفر الهندواني انه قال لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرجل اذا كان فقيها أو عالما أو زاهدا  
يريد بذلك اعزاز الدين هندية (قوله وكذا ما نقلته في ازار واحد) لأن ذلك يقضي الى الشهوة بشبهة والاراد  
أن كلا عليه ازار وليس المراد ازارا واحدا يجتمعهما فان ذلك حرام لمس العورة بلا حائل والدليل على الكراهة  
ما روى عن أنس انه قال قلنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم أيتحنى به ضمنا البعض قال لا قلنا ايتحنى به ضمنا بهضا  
قال لا قلنا أيتحنى به ضمنا بهضا قال نعم وأخذ من الحديث كراهة الاغتصاء عند السلام (قوله لا بأس بالتقبيل  
والمعاينة في ازار واحد) ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عاتق جعفر حين قدم من الحبشة وقبل ما بين عينيه  
وذلك عند فتح خيبر وقال لا أدري بماذا أسرفخ خيبر أم بقدوم جعفر وعاتق زيد بن حارثة وكان أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم يملكون ذلك وفي الكافي كان الاعراب يقولون اطراف النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
عطاء رجه الله تعالى سئل ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الممانعة فقال أول من عاتق ابراهيم خليل الرحمن  
كان بحكمة فأقبل اليها ذوا القرنين فلما كان بالبطح قبل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوا القرنين  
ما ينبغي لي أن اركب في بلدة فيها خليل الرحمن فنزل ذوا القرنين ومشى الى ابراهيم عليه السلام فسلم عليه ابراهيم  
واعتقه فساكن هو أول من عاتق اه تبين وأول من اضاف الضيفان وأول من قص الشارب وقص الاظفار  
واختن بشدوم بالتخفيف قرية من قرى الشام وقيل القدوم بالتشديد والتخفيف قدوم النجار اه نوح افندي  
وفيه أن هذا لا يفيد الاجواز الممانعة أما كونه بازارا أو قص فلا دلالة فيه عليه ثم قول أبي يوسف لا بأس بالتقبيل  
ان كان التقبيل بشهوة فهو حرام اجماعا وان كان بغير شهوة فقد نقل عن الخاتمة وعن الحقائق لاختفاء  
انه يجوز لامة مرة مع أمن الشهوة اتفاقا فامور هذا الخلاف والذي تحصل أخذنا بما يأتي أن تقبيل يد العالم  
ونحوه للتبرك جائز وأن الخلاف في يد غيره فليحرم (قوله ولو كان عليه قميص أوجبة) أي على كل منهما وفيه انه  
اذا كان على أحدهما القميص وعلى الآخر الازار تنقضي الكراهة لوجود المسائل وعبارة المسكي عن الشئ  
واذا كان عليه القميص أوجبة جاز أي مع الازار اه (قوله وفي الحقائق) يعني عنه ما قدمه قريبا عن الخاتمة (قوله  
لقوله عليه الصلاة والسلام) واقوله أيضا صلى الله عليه وسلم من صافح مسلما وقال عند مصافحته اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد لم يبق من ذنوبه شيء واقوله عليه السلام من صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه كما تناسرت  
الورق اليابس من الشجرة ونزلت عليه مائة درجة تسعة وتسعون لا تسبهم ما وراحدة اصاحبه (قوله كما فاده  
النووي) الذي ذكره النووي انها مستحبة وعبارة علم أن المصافحة مستحبة عند كل لقاء وأما ما اعتاده الناس  
بعد صلاة الصبح والعصر فلا أصل له في الشرع على هذا الوجه ولكن لا بأس به فان أصل المصافحة منه وكونهم  
حافظوا عليها في بعض الأحوال وقطوعا فيها في كثير من الأحوال أو أكثرها لا يخرج ذلك البه عن كونها  
من المصافحة التي ورد الشرع بأمرها اه قال أبو الحسن البكري ولعل هذه العادة كانت في زمنه فاده

وكذلك (يحرم عليه) الدواعي كأنه نظر  
والتقبيل حتى يحرم فرج احدهما (عليه)  
ولو بغير فعله كاستبراء كذا روى ابن  
(بلان) ولو بغير فعله (أو عتق) ولو  
صحيح لا فاسد الا بالدخول (أو عتق) ولو  
ابعضها أو كتابة لانها تحرم فرجها بخلاف  
تدبير ورومن واجارة قلت والمستحب أن  
لا يعمها حتى تغضي حصة على المحرمة كما  
بسطته في شرح المتن (وكرهه) تحريمها  
قهستاني (تقبيل الرجل) فهم الرجل أو يده  
أو شيئا منه وكذا تقبيل المرأة المرأة عند  
اللقاء أو وداع قنية وهذا لو عن شهوة وأما  
على وجه البر فجاز عند السكك خاتمة وفي  
الاختصار عن بعضهم لا بأس به اذا قصد البر  
وأن الشهوة كقبيل وجهه فقبه فقبه  
(و) كذا (ممانعة في ازار واحد) وظل أبو  
يوسف لا بأس بالتقبيل والممانعة في ازار  
واحد (ولو كان عليه قميص أوجبة جاز)  
بغير اراحة بالاجماع وضعه في الهداية وعليه  
المتمون وفي الحقائق لو القبلة على وجه المبرة  
دون الشهوة جاز بالاجماع (كما صالحة)  
أي كما يجوز المصافحة لانها سنة قديمة  
متواترة لقوله عليه الصلاة والسلام من  
صافح أخاه المسلم وحرك يده تناسرت ذنوبه  
واطلاق المصنف تبعا للدرو الكثر والوقاية  
والنقابة والجمع والمثاق وغيرها يفيد جوازها  
مطلقا ولو بعد العصر وقولهم انه بدعة أي  
مباحة حسنة كما فاده النووي في اذكاره  
وغیره في غیره

الشرنبلالي في رسالة المصاحفة (قوله عنه) أي النوى (قوله ليس بشئ) لواقع في عبادته فلا أصل له في الشرع  
 ولكن حذف بحرف العبرة وهو قوله ولكن لا بأس به فان أصل المصاحفة سنة إلى آخر ما قد تناه وهو المقصود  
 بالافادة (قوله بكتا يديه وأن تكون بغير حائل من نوب له أو غيره خزانة وعند اللقاء بعد السلام كما في الشريعة وأن  
 يأخذ الأيها قال عليه الصلاة والسلام إذا صاغت فخذوا الأيهام فان فيه عرقا يشبه منه المحبة من رسالة  
 الشرنبلالي (قوله وتعامه فيما علقته) ذكر فيه ما نقلناه عن الشرنبلالي قال وهي الصاق صفحة الكف بالكف  
 واقتبال الوجه بالوجه فأخذ الأصابع ليس بسنة خلافا لما وافض اه (قوله مضاجعة الرجل) أي في نوب واحد  
 لا حاجر بينهما أبو السعود بأن يكون كل منهما متجردا والاولى زيادة المرأة كما هو في الحديث (قوله وبين أخيه  
 الخ) الاولى وبين الأخ والاخت ليجن رجوعه إلى كل من الأخ والاخت وهو منصوص عليه لأم الكية فقد قالوا  
 يكنى في التقريب نوب واحد وكما زيد فهو حسن وفي شرح الولي الشرنبلالي على أبي شجاع ويحرم اضطجاع رجلين  
 أو امرأتين في نوب واحد إذا كانا عاريين وإن كان كل منهما في جانب من الفراش ثم ذكر حديث مسلم لا يفض  
 الرجل إلى الرجل ذكره في كتاب النكاح (قوله في المضجع) لعل المراد ما ذكره من المضاجعة مع التجرد والاضطجاع  
 في نوب واحد والوجوب يحاط به البالغ والأفاجتماع جماعة في محل وهم نائمون متجاورون كل إنسان مستقل  
 بنباه لا يشكر جوارزه وفي الاشياء من أحكام الصبيان وليس كالبالغ في النظر إلى الأجنبية والخلوة بها فيجوز له  
 الدخول على النساء إلى خمس عشرة سنة كما في الملتقط ثم قال والصبي التي لا تشتهى يجوز أن يفرها من غير  
 محرم اه (قوله كالنفل) عبارة الهندية عن العناية كالبالغ وهي أولى أي أنه يعامل معاملة البالغ في النظر  
 إلى العورة (قوله والكافرة) في حكم النظر إلى عورتها وإن كانت المسلمة لا تبدى للكافرة من بدنها إلا الوجه  
 والكفين والقدمين كالأجنبي وقد ساف وفي العناية روى أنه لا بأس بالنظر إلى عورتها الكافرة (قوله عن أبي  
 حنيفة لصاحب الحمام) في التواريخ كان أبو حنيفة لا يرى بأساً بنظر الجاهل إلى عورة الرجل وفي المحيط  
 لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة إنسان بيده عند التنوير إذا كان يفض بصره وقال الفقيه أبو الليث هذا  
 في حالة الضرورة لا غير وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه بيده إذا تنويراه هندية فان كان المراد بالجاهل في عبارة  
 التواريخ المتورجع إلى عبارة المحيط وتقييد الفقيه مقبول يتعين العمل به وإن كان المراد به المكسب فلا  
 ترجع إليه إلا أنه ينظر الفرق بين المتور والمكسب وفي شرح العلامة عبد البر وينبغي أن يتولى طلي عورته بيده  
 دون الخادم لأن النبي صلى الله عليه وسلم نوى طلي عورته بيده إذا تنويره ولأن كل موضع لا يجوز لغيره  
 النظر إليه لا يجوز له إلا فوق السباب ذكره الفقيه أبو الليث ونقله عن التجنيس والمزيد ونقلهم ذلك  
 فقال

وللجنب التنوير يكره عندنا \* وبالنفس بطله وبغير محظر

اه وقد استفيد منه أن المسئلة خلافية وأن الصحيح عدم الجواز (قوله وقيل في ختان الكبير الخ) افاد أن له  
 مقابلا وهو ختن غيره مطلقا وهو ما افاده بقوله والظاهر وفي الهندية الشيخ الضعيف إذا أسلم ولا يطبق الختان  
 أن قال أهل البصر لا يطبق بترك لأن الواجب بالعد تركه جائز فترك السنة أولى اه خلاصة (قوله الآن لا يمكنه)  
 الصواب حذف لا وفي الهندية والالم يفعل الآن يمكنه أن يتزوج أو يشتري ختانه فختنه اه وقوله ختانه  
 تنازعه يتزوج ويشتري (قوله ويكنى) أي في حصول السنة قطع أكثر الجادة وفي الهندية عن المحيط اختن  
 الصبي ثم طالت جلده إلى أن صارت بحال تسترخسه والافلا اه (قوله ولا بأس بتقبيل يد الرجل العالم) بل  
 تقبيل الأحاديث سنيتها أو يديه أخرجه بالرجل المرأة فلا يجوز تقبيل يدها وأخرج بالعالم الجاهل قال الشرنبلالي  
 في رسالة المصاحفة بعد ما ذكر كلاما في التقبيل فقد استفيد من هذا نسخة أقوال في قبله التحية \* أحدها  
 كراهة التقبيل مطلقا وهو قول الإمام \* الثاني قول صاحبين أنه لا بأس به أي مطلقا \* والثالث التفصيل  
 أن كانت القبلة للتبرك كقبيل يد العالم والمتورع والسلطان العادل فقد رخصه به بعض المتأخرين وعلمت  
 أن مقصد الأحاديث منيتها أو يديها كما أشار إليه العيني رحمه الله تعالى \* والرابع تقبيل من لا يتبرك به وإنما  
 أراد فاعلم عارض الدنيا وهو مكروه \* والخامس أن أراد فاعلمها تعظيم المسلم وأكرامه فلا بأس بها  
 اه (قوله ونقل المصنف الخ) لا حاجة إليه لأنه داخل في قول المصنف بعدد السلطان أنه ممن له

وعليه جعل ما نقله عنه خارج المجمع من أنها  
 بعد التبرك والصلوة ليس بشئ فوافقا أصله  
 وفي القبة السنة في المصاحفة بكتا يديه  
 وتعامه فيما علقته على المتقى (ولا يجوز للرجل  
 مضاجعة الرجل وإن كان كل واحد منهما  
 في جانب من الفراش) قال عليه الصلاة  
 والسلام لا يفض الرجل إلى الرجل في نوب  
 واحد ولا يفض المرأة إلى المرأة في النوب  
 الواحد وإذا باسغ الصبي أو الصبية عشر  
 سنين يجب التنوير بينهما وبين أخيه وأخته  
 ولمسه وأبيه في المضجع لقوله عليه الصلاة  
 والسلام وتزوجوا بينهم في المضجع وهم أيتام  
 عشر وفي التنوير إذا بلغ حد الشهوة كالفعل  
 وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كالفعل  
 والكافرة كالمسلمة عن أبي حنيفة صاحب  
 الحمام أن ينظر إلى العورة ويحسب الختان  
 وقيل في ختان الكبير إذا أمانه أن يختن  
 نفسه فعل والالم يفعل إلا أن لا يمكنه التلاح  
 أو شرا الجارية والظاهر في الكبير أنه يختن  
 ويكنى قطع الأكل (ولا بأس بتقبيل يد  
 الرجل العالم والمتورع على سبيل التبرك  
 ودون نقل المصنف عن الجاهل أنه لا بأس  
 بتقبيل الحاكم المدين (والسلطان العادل)

وقبل سنة مجتبي (وتقبيل رأسه) أي العالم (أجود) كما في البراذية (ولا رخصة فيه) أي في تقبيل اليد (لغيرهما) أي لغير عالم وعادل هو المختار مجتبي وفي المحيط أن تعظم أسلامه وأكرامه جازوان لقبيل الدنيا كره (طلب من عالم أو زاهد أن يدفع إليه قدمه) (وتكفنه من قدمه ليقبله أجابه وقبيل لا) برخص فيه كما يكره تقبيل المرأة فم أخرى أو خذها عند الاناء أو الوداع كما في القنية مقتدما للقبيل قال (و) ما يفعله الجهال من (تقبيل نفسه إذا التقى غيره) فهو (مكروه) فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكروه أجماعا (وكذا) ما يفعله من (تقبيل الأرض بين يدي العلماء) والعظماء حرام والفاعل والراضي به آثم لأنه يشبه عبادة الموت وهل يكفران على وجه العبادة والله عظيم كثر وإن على وجه التحية لا وصار آثما من تكاليف كبيرة وفي الملتقط التواضع لغير الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يشدب التلطم تغلما للنادم كما يجوز القيام ولولا لقار يرى في العالم وسجي نظاما فائدة قبل التقبيل على خمسة أوجه قبله المودة للولد على الخدة وقبله الرحمة لو ادبه على الرأس وقبله الشفقة لأخيه على الجبهة وقبله الشهوة لأمه أو أخته على النحر وقبله التحية للمؤمنين على اليد وزاد بعضهم قبله الديانة للعبر الأورد جوهر قلقت وقفت في الحج تقبيل عتبة الكعبة وفي القنية في باب ما يتعلق بالمقابر تقبيل المصحف قبل بدعة سكن روى عن عمر رضي الله عنه أنه كان يأخذ المصحف كل غداة ويقبله ويؤول عهد ربي ومنشور ربي هو وجل وكان عثمان رضي الله عنه يقبل المصحف ويضعه على وجهه وأما تقبيل الخبز فجواز الشافعية أنه بدعة مباحة وقبل حسة وقالوا يكره دوسه لا يوسه ذكره ابن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لابن حجر في بحث الولية قوا عدنا لا نأبأ بما لا نقطع هو الخبز السكين وأكرمه فان الله أكرمه

(فصل في البيع)

سلطنة مولاية (قوله وقبل سنة) لما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه كان في سرية من سرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر قصة قال قد نونا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده وكانت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم قامت إليه فقبلته وتجلسه مجلسا وأخرج أبو داود عن الزارع بن عامر قال فجلسنا لتقبيل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجله وأخرج الترمذي أن قوما من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال الشربلاني فعمل من مجموع ما ذكرنا أباحة تقبيل اليد والرجل والرأس والكشح كما علم من الأحاديث المتقدمة أباحة على الجبهة وبين العينين وعلى الشفتين إذا كان على وجه المبرة والأكرام فأمّا إذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الحليل والحليلة اهـ (قوله أي العالم) ظاهره أن الأجود في السلطان اليد حفظا لابهة الامارة ولجوز (قوله أجود) أصل معناه أكرموا بابا (قوله أجابه) قدمه لا اعتماد فان الأحاديث تفيد جوازه كما تقدم (قوله كما يكره) تقبيل المرأة فم أخرى أي بشهوة والاولى حذفه فانه نقلة سابقة عنها (قوله مقتدما للقبيل) أي الواقع في عبارة المصنف (قوله فهو مكروه) أي بخبر عايدل عليه قوله بعد فلا رخصة فيه (قوله وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء) هو لا يخرج من الأقوال المتقدمة فلا وجه لحكاية الإجماع عليه (قوله حرام) أي فهو حرام (قوله لأنه يشبه عبادة الموت) من حيث أن فيه صورة السجود لغير الله تعالى (قوله التواضع لغير الله حرام) المراد التواضع التحصيل أغراض الدنيا أو شهوة حرام كمتواضع المحب لمحبوبه فأمّا تواضعه لغيره فكبير في السن ولم يعلم فيرجع إلى الله تعالى (قوله يجوز بل يشدب) قال الشربلاني اختلافه واقفه أي القيام فم من منسج ذلك لما روى أبو داود بإسناده إلى أبي أمامة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم متوكئا على عصا فقمنا إليه فقال لا تقوموا كما تقوموا إلا عجم بعضهم لم لبعض ومنهم من أباحه استدلالا بقيام النبي صلى الله عليه وسلم انما طمعه رضي الله تعالى عنها ومنهم من فصل على ما قاله قاضي خان قوم يقرؤون القرآن أو واحد قد دخل عليه واحد من الانراف قالوا ان دخل عليه عالم أو أبوه أو أستاذة جاز أن يقوم لاجله وفيما سوي ذلك لا يجوز اهـ وفي مجمع الفتاوى لا انطاك قيام القارئ جازا إذا جاءه أعلم منه أو أستاذة الذي علمه القرآن والعلم أو أبوه أو أمة ولا يجوز القيام لغيرهم وإن كان الجاني من الاجلة والانراف ونقل الشربلاني عن ابن وهبان ما نصه أقول وفي عصرنا ينبغي أن يستحب ذلك أي القيام لما يورث تركه من الحق والبقضاء والعداوة لاسيما إذا كان ذلك في مكان اعتد فيه القيام وما ورد من التوعد عليه انما هو في حق من يجب القيام بين يديه كما يفعله الترك والاعاجم وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصاة ولم يفعلوه أي القيام للنبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على كراهته لأنه لم يكن من عادتهم وقد ورد قوموا السيدكم اهـ أي حين قدم عليهم سعد الطاهر أنه أحد السعدين اما سعد بن معاذ واما سعد بن عباد سيدا الأوس والحزرج (قوله تقبيل عتبة الكعبة) هي من قبله الديانة (قوله قبل بدعة) هذا الصنيع يقتضي الضعف (قوله ويقول عهد ربي) أي ما عهد الله لنا وما نأبأ بعمل عاقبه فالعهد الوصية ذكره في القساموس في جملة معان اخره (قوله ومنشور ربي) قال في القساموس المنشور والرجل المنشور الآخر وما كان غير محتوم من كتب السلطان والمراد كتاب ربي ففيه تجريد عن بعض المعنى (قوله وقبل حنة) كانه لأنه من تعظيم النعمة (قوله لا تطلعوا الخبز بالسكين) انظر هل النهى للتنزيه أو للتحريم ثم رأيت في المجتبى لا يكره قطع الخبز واللحم بالسكين اهـ (قوله وأكرمه) من أكرمه يوسه والمحافظة على ما يقع منه وعدم الانراف فيه حتى تبقى منه بقايا تضيغ هملا ورويه في نواحي الدور (قوله فان الله أكرمه) أي يجعله قوتا لكرمه من أنواع الحيوان وهو ابن آدم ولا يختار للكرام الأكرام والله تعالى أعلم وأسئله العظيم

• (فصل في البيع) •

لا ينبغي للرجل أن يشتغل بالتجارة ما لم يعلم أحكام البيع والشرا ما يجوز منه وما لا يجوز وسئل عما يبيعه الاتراك في الاسواق وغالب ما لهم الحرام ويجوز بينهم الربا والعقد والقاسدة واجب بأنه على ثلاثة أوجه • الاول ان علم أن العين التي يقابلها الظن أنهم أخذوها من الغير بالظلم قائمة وباعوه في الاسواق فانه لا ينبغي شراؤه منهم وان تداولته الايدي • الثاني أن يعلم أن العين قائمة الا انه اختلط بالغير بحيث لا يمكن التمييز عنه فعلى أصل أبي حنيفة بالخلط يدخل في ملكه الا انه لا ينبغي أن يشتري منه حتى يرضى الخضم بدفع العوض فان اشتراه يدخل

في ملكه مع الكراهة \* الثالث اذا لم يبق العين المغصوبة أو المأخوذة بالربا أو غيره فان المالم بعدم بقائها يجوز له  
 أن يشتري والا نرى أن لا يشتري أقامه في الهندية وفي رسالة الشربلاني المؤلفة في الرد على من نسب إلى مذهب  
 أبي حنيفة أن الحرام لا يتعدى إلى ذمتين مانعه وقال نصير رحمه الله في أيام غارة المسلمين لا يشتري من العساكر  
 شيء لانه حرام ملك الغير ولا يبيع منهم شيء بالدراهم لانهم خلطوا الدراهم واطلاقه عدم الحل بالشراء والبيع  
 بتلك الدراهم ظاهر على قول مشايخنا قبل أداء الضمان اهـ (قوله كره بيع العذرة) أي وبطل في قهستاني  
 وفي البرجندي عن الخزانة يبيع رجيع الآدمي باطل الا اذا غلب عليه تراب اهـ درمنتي وبطل عاذرة وعاذرة  
 كما في القاموس والعذرة وزن كلمة ولا يعرف تحقيقتها وتطلق العذرة على فناء الدار لانهم يلقونها فيه وهو مجاز  
 من باب تشبيه الطرف باسم الظروف وقيل بالعكس وجعلها صاحب القاموس من باب المشتراك اهـ أفاده  
 العلامة نوح وفي القهستاني وكذا يبيع كل ما انفصل من الآدمي كالشعر والظفر ولذا وجب دفنه (قوله بل يبيع  
 بيع السرقة) أي من غير خلاف والسرقة يفتح السين وكسر هاء وبالجميم والقاف قال في المسباح السرقة  
 كلمة أعجمية وأصلها سرقة بالكاف فعزبت إلى الجسيم والقاف قال الاصمعي انما كسر أوله لموافقة الانية  
 العربية ولا يجوز الفتح ان قد فعلين بالفتح وهو الروث والبعر والخثي كما في حاشية الجوى من أول الفن الثاني  
 وأفاده أبو السعود (قوله أي الزبل) بالكسر وكما مير السرقين قاموس (قوله وصح يبيعها لمخلوطة) بأن يحمل اليها  
 نحو التراب أو الرماد دون العكس فان حمل النجس ممنوع قهستاني (قوله في الصحيح) مقابلة ما في الهندية والمحيط  
 والاختيار من صحة بيع المخلوط مطلقا من غير تقييد بالغلبة قال القهستاني فاما أن يحمل المطلق على المقيد  
 أو يحمل على الرويتين أو على الرخصة والاستحسان اهـ فالطلق على الرخصة والمقيد على الاستحسان (قوله بل  
 بها خاصة) قال الفقيه أبو الليث في شرح الجامع الصغير روى عن أبي حنيفة في الانتفاع بالعذرة روايةان  
 في إحدى الرويتين بكره وفي الثانية لا يكره فعلى قياس الرواية بعدم الكراهة ينبغي أن يجوز بيعها اهـ قفاني (قوله  
 أي في الحكم) فيصح الانتفاع بها لمخلوطة بغالب أو مطلقا على ما تقدم لا بغير المخلوطة على إحدى روايتين (قوله  
 لصحة بيعه) لانه مال متقوم في حق الكافر فذلك البائع فيحصل الاخذ منه (قوله لبط لانه) لان الخمر ليس بمال  
 متقوم في حق المسلم فبقي الثمن على ملك المشتري فلا يحمل له أخذه من البائع (قوله باعه مسلم) ولو بطريق الوكالة  
 (قوله كما بطله الزبلي) حيث قال وعلى هذا قالوا مات رجل وكسبه من بيع الباذق أو الظلم أو أخذ الرشوة  
 يتورع الورثة ولا يأخذون منه شيئا وهو أولى بهم ويردونها على أربابها ان عرفوهم والانتص قواها لان سبيل  
 الكسب الخبيث التصديق اذا عذر الرد على صاحبه اهـ (تبينه) في المشتري عن محمد رحمه الله تعالى في امرأة ناختة  
 أو صاحب طبل أو حمارا كتب ما لا ان كان على شرط رده على أصحابه ان عرفهم يريد بقوله على شرط أنهم  
 شرطوا في أوله ما لا بازاء الناحية أو بازاء الغنا وهذا لانه حينئذ يكون المال بقابله المعصية فأخذه معصية  
 والسبيل أن يرد ان عرف صاحبه والتصديق به ان لم يعرف ليصل اليه نفع ماله ان لم يصل اليه عين ماله  
 أما اذا كان الاخذ غير معصية بأن لا يكون على شرط والدفع حصل من المالك برضا فيكون له ويكون  
 حلالا لانه يبتصر (قوله الا للوارث) الذي في البرازية أنه ان علم المال الحرام بهينه لا يحصل له أخذه  
 وان لم يعلم بهينه أخذه كما وأما في الديانة فانه تصديق به بنية الخصم أفاده الجوى (قوله لانا أخذناه  
 الرواية) ذكر في المحيط عن التتارخانية حل المال للوارث وان علم بجرمته ورواية غيره أخوذها  
 وفي فتاوى أهل سمرقند وانما أخذنا هذه الرواية بل هو حرام على الورثة اهـ (قوله فتنبه) أشار به  
 إلى ضعف ما في الاشياء (قوله وجاز تحلية المعصية) قال في الحاشية لا بأس أن يجرد المعصية مذهب  
 أو فضاضة عن أبي يوسف أنه يكره جميع ذلك واختلاف في قول محمد اهـ هندية وفي العيني وجاز أيضا  
 تحلية أي تحلية المعصية بالذهب والفضة والا لزور ودخوها لان في ذلك تعظيم اهـ وظاهر هذا ولو غير غريب  
 بأن يتخلص منه شيء من أحد الفقهاء وجاز شرأوه وقال محمد لا يجوز بيعه ولا شرأوه كي عن السمرقندي (قوله  
 كما في نفس المسجد) هي مسألة خلافية قال في الهندية لا بأس بنقش المسجد بالجص والساج وماء الذهب  
 والصرف إلى الفقراء أفضل اهـ سراجية وعليه الفتوى مضمرات وكره بعض مشايخنا النقوش على  
 الحراب وحائط القبلة لان ذلك يشغل قلب المصلح وذكر الفقيه أبو جعفر أن نقش الحيطان مكروه قل ذلك أو كثر

(كره بيع العذرة) رجيع الآدمي (خاصة لا)  
 بكره بل يبيع ببيع (السرقة) أي الزبل  
 خلافا للشافعي (وصح) ببيعها (مخلوطة)  
 بتراب أو رماد غلب عليها (في الصحيح) كما صح  
 الانتفاع بمخلوطها (أي العذرة بل بها خاصة)  
 على ما صححه الزبلي وغيره خلافا لـ  
 الهداية فقد اختلف الصحاح وفي المتن أن  
 الانتفاع كالبيع أي في الحكم فافهم (وجاز  
 أخذ دين على كافر من غير) لصحة بيعه  
 (بخلاف) دين على (المسلم) لبط لانه اذا  
 وكل ذميا ببيع فيجوز عنده خلافا لما وعلى  
 هذه الروايات مسلم وترك ثمن خمر باعه مسلم  
 لا ينال لورثته كما بطله الزبلي وفي الاشياء  
 الحرمه تنقل مع العلم الا للوارث الا اذا علم  
 ربه قلت ومضى في البيع القاسم ليس في المجتبى  
 ما من كسبه حرام فالبراءات حلال ثم روى  
 وقال لانا أخذنا هذه الرواية وهو حرام مطلقا  
 على الورثة فتنبه (و) جاز (تحلية المعصية)  
 لما فيه من تعظيمه كما في نقش المسجد

فأما نقش السقف فالليل يرخس فيه والكثير مكرهه اه (تنبيه) غرس الشجر في المسجد كان ينفع الناس بظله ولا يضيئ على الناس ولا يفرق الصفوف لأبأس به وإن كان انفع نفسه بورق أو ثمر أو بفرق الصفوف أو كان في موضع يقع به المشابهة بين البيعة والمسجد بكره اه هندية ولم أر حكمها إذا احتاج المسجد الذي جعل فيه الواقف محل الوضوء لحذر بتر ماء يستتبط منه اللطهارة والظاهر جواز ان كان لا يضر المسجد لأن هذا أول من غرس الشجر ثم رأيت في الهندية في آخر الباب الاقل من احياء الموات نقلا عن الكبرى أراد أن يحضر بترافي مسجد من المساجد إذ لم يكن في ذلك ضرر بوجه من الوجوه وفيه نفع من كل وجه فلهذا كان كذا قال هنا وذكر في باب المسجد قبل كتاب الصلاة أنه لا يحفر في المسجد بتر ومن حفرها فهو ضامن لما حفره والفتوى على المذكور هنا (قوله وتعييره) هو أن يجعل على كل عشر آيات من القرآن الكريم علامة (قوله أي اظهر اعرابه) قال في القاموس نقط الحرف أعجمه ومعالم أن الاعجم لا يظهر به الاعراب انما يظهر بالشكل فكان المراد به ما بهمه قال في البرهان وأصل الرواية أنه بكره التعشير والنقط في المصحف لأن فيه امرأ ترك التجريد وقد قال ابن مسعود جردوا القرآن ولا تلحقوا به ما ليس منه اه والتجريد يحفل بمعنيين الأول تجريده في التلاوة فلا تخلطوا به غيره والثاني جردوه في الخط من النقط والتعشير اه مكي (قوله وعلى هذا) أي على اعتبار حصول الفرق (قوله ونحوها) ك السجدة علامة على آيات السجود (قوله لأبأس بكواغدا أخبار ونحوها) قال في الهندية مثل أبو حامد رحمه الله تعالى عن الكواغدا من الاخبار ومن المعلقات يستعملها الوراقون في الخلاف فقال ان كان في المصحف أو في كتب الفقه أو في التفسير فلا بأس به وإن كان في كتب الادب والنجوم بكره اهم ذلك كذا في الغرائب ولم يبين المراد بالاخبار هل المراد الاحاديث أو التواريخ (قوله وبكره نصغير مصحف الخ) في المنع عن القنينة ينبغي لمن أراد كتابة القرآن أن يكتبه بأحسن خط وأبينه على أحسن ورقة وأبيض قرطاس بأخف قلم وأبرق مداد ويفرج السطور ويفخم الحروف ويضخم المصحف اه (قوله ونحوها) الذي في المنع ونحوه في الهندية ولا يجوز ان ينسب في كتابه مذكوب من الفقه وفي الكلام الاولي أن لا يفعل وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله تعالى أو اسم النبي يجوز محو له في شيء ونحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي عن محو اسم الله تعالى بالبصاق ولم يبين محو كتابة القرآن بالريق هل هو ك اسم الله تعالى أو كغيره (قوله وجاز دخول الذي مسجد) ولو جنبنا كما في الاشياء وفي الهندية عن الثقة بكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة وانما بكره من حيث انه مجمع الشياطين لا من حيث انه ليس له حق في الدخول اه تنازعنا في نكر المسجد ليم كل مسجد وانظر هل المستأن ورسل أهل الحرب مثله ومقتضى استدلالهم على الجواز بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد تقيف في المسجد جوازه ويجوز (قوله النهي تنكوي) قال في الهداية والآية محمولة على الحضور استدلاء واستعلاء وطائفة من عراة كما كانت عادتهم في الجاهلية وقال الاتقاني والآية عند أحمد أنها محمولة على أن ينعوا من تولى المسجد الحرام لقيام بمصالحه ويعزلون عن ذلك أو على طوافهم هم عراة كما كانوا يفعلون كذلك في الجاهلية فأمر الله تعالى بتزيه المسجد الحرام عن ذلك لأن نفس الدخول ممنوع يدل على هذا ما حدث به البخاري في جامعه الصحيح باسناده الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن أبا هريرة أخبره أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ما ذهبت في الحجة التي أمره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في رهط يؤذن في الناس ألا لا يجتن بعد الامام مشرك ولا يطوفن بالبيت عريان اه فهذا النهي اما منصرف للمؤمنين أن ينعواهم عن ذلك أولهم وللكفار بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة وليس هذا نهيا تنكوي فيها لأنه ما لا يخلف مدلوله عنه عقلا وهنا ليس كذلك فتدبر وقال الحلبي تنكوي نسبة الى التنكويين الذي هو وصفة قديمة ترجع اليها صفات الافعال عند المتأريفة فمعنى لا يقربوا الايخلق الله تعالى فيهم القربان ومثال الامر التنكويين اتبوا طوعا أو كرها مثال الامر التنكويين ويقال له التدويين أقيوا الصلاة والفرق أن الامتناع لا يختلف عن الاقل علة لا يختلف الثاني اه (قوله وقد جوزوا عبور عابر السيل جنبا) هذا انما يحسن لو ذكر دليل الشافعي الذي من جلته ولأن الكافر لا يخلو عن الجذابة فوجب تنزيه المسجد عنه وحاصل كلامه أن هذا الدليل لا يثبت لانه قد جوز الخ وفيه تأمل لأن الحل عنده مقيد بالعبور من المسلم والكلام فيها هو أعلم من العبور (قوله فنهى لا يقربوا) تنزيه على قوله تنكويين وفي هذا التفريع نظر بعلم بالنظر اذ يتوقف على

(وتمعييره ونقطه) أي اظهر اعرابه و  
يحصل الفرق جدا خصوصا للجمع فيستحسن  
وهي هذا لأبأس بكتابة أسامي السور وعادة  
الآتي وعلامات الوقف ونحوها فهي بدعة  
مسندة درود قنينة وفيها لأبأس بكواغدا  
أخبار ونحوها في مصحف ونفسه وفقه  
وتنكره في كتب نجوم وأدب وبكره نصغير  
مصحف وكاتبه بقلم دقيق يعني تنزيها ولا يجوز  
ان يثبت في كافله فقه ونحوه وفي كتب الطب  
يجوز (و) جاز (دخول الذي مسجد)  
مطلقا ذكره مالك مطلقا ك كرهه محمد  
والشافعي وأحمد في المسجد الحرام قلنا  
النهي تنكويين لا تنكويين وقد جوزوا عبور  
عابر السيل جنبا وحديثه فنهى لا يقربوا  
لا يجوزوا ولا يعمر عراة

استقرأتم بأنه لم يقع ذلك والاول ما جرى عليه غيره من أهل المذهب (قوله عام تسع) بالترديد من عامهم  
 (قوله ونادى على بعيره) المنادى على البعير بأربعين آية من أول سورة براءة هو على كرم الله تعالى وجهه وقد  
 أيسره عليه الصلاة والسلام عقب الصديق فلقه والحكمة في ذلك ليكون الأمر بذلك من أجل بيته عليه السلام  
 (قوله ولا تنس ما مر في فصل الجزية) حيث قال وأما دخول المسجد الحرام فذكر في السير الكبير المنع وفي الجامع  
 الصغير عدمه والسير الكبير آخر تصنيف محمد رحمه الله تعالى والظاهر أنه أورد فيه ما استقر عليه الحال اهـ وذكر  
 قبل هذا ويعنون من استيطان مكة والمدينة لأنهم من أرض العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في أرض  
 العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا يطيل اهـ (قوله وجاز عبادته) من إضافة المصدر إلى مفعوله أي وجاز عبادة  
 المالم الذي هو الله كان هو دياراً ونصراً ليناك عن السمرقندي قال في المصباح عدت المريض عبادة زورته والمذكر  
 عائد وجهه عواد والانتى عائد وجهها عود بلا ألف وانما جاز لما روي أن بهودياً مرض بجوار النبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال قوموا بنا نعود جازنا لله ودي نعماد وقعد عند رأسه وقال قل لا اله الا الله محمد رسول الله فنظر المريض  
 إلى أبيه فقال أبوه أجبه فأجابه وشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ثم مات فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الحمد لله الذي أنقذني نسمة من النار ولأن العبادة نوع بر وقال الله لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوك في الدين ولم  
 يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم (قوله وفي عبادة الجوسي قولان) قال الاتقاني ونص محمد في الجوسي على أنه  
 لا بأس بعبادته ولكن المشايخ اختلفوا فيه (تنبيه) من العبادة المذكورة اذ اختلفت أئمة في نقل على المريض فلا  
 تعدد فقد قيل مجالسة التقييل حتى الروح ولا تموت على المريض ولا تحرك رأسك ولا تقل ما علمت أنك على هذه الحال  
 الشديدة بل هو من عليه المرض وطيب قلبه وقل له أريد أن أطلبه وقل له اذ اطلبه وقل له اذ اطلبه وقل له اذ اطلبه  
 من التحويف ولا تضع يدك على رأسه فربما يؤذيه الا اذا طلبه وقل له اذ اطلبه وقل له اذ اطلبه وقل له اذ اطلبه  
 السلف ولا تقل له أوس أو سبل على المسجد كذا أو صدق على المساكين لا تنس نفسك فانه من أعمال الجهالة اهـ  
 مجتبي (قوله وجاز عبادة فاسق) وهذا غير حكم المخالطة ذكر صاحب الملتقط بكرة للمتهم والمقتدى به الاختلاط  
 برجل من أهل الباطل والنشر لا بقدر الضرورة لانه يغتصب أمره بين الناس ولو كان رجلاً لا يعرف يد اربه  
 ليدفع الظلم عن نفسه من غير أنم فلا بأس به اهـ (قوله وجاز خصاء البهائم) بالمد وهو نزغ الخصية ويقال خصى  
 ومخصى فيجوز اسامة مال فمعل ومفعول كما في المصباح (قوله حتى الهرة) والظاهر أن الدجاج كذلك وقد قيل  
 ان البهيمة كل حي لا يميز قال في القاموس البهيمة كل ذات أربع قوائم ولو في الماء أو كل حي لا يميز اهـ وعمومه  
 للدجاج ونحوه على التفسير الثاني ظاهر (قوله قيل والفرس) ذكر شمس الأئمة الحلواني أنه لا بأس به عند أصحابنا  
 وذكر شيخ الاسلام أنه حرام (قوله وقيدوه بالمنفعة) أي اودع المضرة قال في الهندي بعد ذكر خصاء الخيل وأما  
 في غيره من البهائم فلا بأس به اذا كان فيه منفعة وأما اذا لم يكن منفعة أو دفع ضرره فهو حرام كذا في الذخيرة  
 وعلما وجواز الخصاء بأن فيه تطيباً للحم وترك الذكاح والتزو (تنبيه) لا بأس بكى البهائم للعلامة ولا بأس بكى  
 الصبيان اذا كان لداء أصابهم لأن ذلك مدد اواة وكذا لا بأس بدمج الهرة اذا كانت مؤذية ويكره ضربها  
 ونعريك أذنهن ولا بأس بقب أذن البنات الاطفال لأنهم كانوا يفعلون ذلك في زمن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ولانه ابلاد لمنفعة الزينة اهـ سري الدين عن المحبط (قوله على الخيل) الاحسن الرمكة لأن الخيل اسم جمع  
 يستوى فيه الذكر والانثى اهـ (قوله للتداوى) أي لا جمل نفع (قوله وجوز في النهاية الخ) قال في الهندي ولو أن  
 مريضاً أشار إليه الطبيب بشرب الخمر روى عن جماعة من أئمة بلخ أنه ينظر ان كان يعلم ببقية أنه يصح حل التناول  
 وقال الفقيه عبد الملك عن أسامة أنه لا يحل تناول ذخيرة ونقل عن التمرناشي يجوز له ليل شرب الدم والبول  
 وأصل الميتة للتداوى اذا أخبره طبيب مسلم أن شفاءه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال  
 الطبيب يتجمل شفاؤه فيه وجهان اهـ وفي خزائن الفتاوى وأكل خروا الحمام للدواء لا بأس به اهـ (قوله وجاز  
 رزق القناضي) لانه حبس نفسه لمصلحة المسلمين والحبس من أسباب المنفعة وعلى هذا كانت الأحكام  
 والتابعون وقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض عماله (قوله والالم يحل) لانه مال الغير فيجب رده على  
 صاحبه اهـ زباني وظاهره ولو اختلط بعضه ببعض وجهت أربابه ومنه يعلم قول من يقول المجموع من حرام  
 مكس وغيره اذا اختلط وجهت أربابه يحل تناوله ان هو مصرف بيت المال (قوله وهل يجزى فيه كلام

بعد حج عامهم هذا عام تسع حين أمر الصديق  
 ونادى على بعيره براءة وقال ألا لا يجزى  
 بعد عبادتنا هذا شرك ولا يطوف عربان  
 رواد الشيطان وغيره ما فليحفظ قلت  
 ولا تنس ما مر في فصل الجزية (و) جاز  
 (عبادته) بالاجماع وفي عبادة الجوسي  
 قولان (و) جاز (عبادة فاسق) على الأصح  
 لانه مسلم والعبادة من تقوى المسلمين  
 (و) جاز (خصاء البهائم) حتى الهرة وأما  
 خصاء الا دمي فحرام قبل والفرس وقيدوه  
 بالمنفعة والاخترام (واثناء الحيرة على الخيل)  
 كعبك به قه تنافى (والحقنة) للتداوى ولو  
 لأرجل بطاهر لا نجس وكذا كل تداءى يجوز  
 الا بطاهر وجوز في النهاية يحترم اذا أخبره  
 طبيب مسلم أن فيه شفاء ولم يجد ما يحل  
 مقامه قلت وفي البرازية ومعه في قوله صلى الله  
 عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم  
 عليكم نفي الحرمة عند العلم بالشفاء دل عليه  
 جواز اساقعة اللقمة بالخمر وجواز شربه لازالة  
 العطش انتهى وقد قدمناه (و) جاز (رزق  
 القناضي) من بيت المال لو بيت المال حلال  
 جمع بحق والالم يحل وعبر بالرزق ليفيد  
 تقديره بقدر ما يكتفيه وأهل في كل زمان  
 ولو غلب في الأصح وهذا هو بلا شرط ولو به  
 كالأجرة فحرام لأن القضاء طاعة فلم تجز  
 كسائر الطاعات قلت وهل يجزى فيه كلام

التأخير

كلام المتأخرين) أي من جواز الاستنجاء على الطاعة (قوله يجوز) أقول من خصه بقراءة القرآن أو والفقهاء لا يجوز فيماعداهما ومن عم في كل الطاعات أجازوه وقد سبق في الاجارة (قوله وجاز سفر الامة وأتم الولد) لأن الامة أي ونحوها بمنزلة المحرم لعامة الرجال فيما يرجع الى النظر والمس فكما يجوز للحر أن يسافر مع المحرم فكذا هي مع الاجنبي (قوله والمبعضه) عنده لانها كالمكتوبة لا عندهما لانها حرة اذا اعتق لا يتجزأ عندهما (قوله وجاز شرا ما لا بد للصغير منه) كنفقة وكسوة واستنجاء ظهر (قوله هو في حجرهم) يفتح الحاء وكسرهما (قوله واجارته لاته) لانهم اختلفوا في منافعه فيعرف عوض بأن تستخدمه حوى (قوله لو في حجرها) هذا قول محمد وقال أبو يوسف تزجره مطلقا ولو كان في عيال الغير أفاده الحموي (قوله ولم أره فيه) قال في التبيين وفي رواية القدوري يجوز أن يؤجره الملتقط وبسببه في صناعة وهذا أقرب لأن فيه ضرورة ونفعاً لمحض الصغير اه مختصراً (قوله وكذا العمه) يفيد ظاهره أنه يجوز للعمه أن تزجره كالمكتقط وليس كذلك بل هذا سبق قلم من المؤلف وقد أراد نقل ما في الشربلية عن الكافي وهو وأما اذا كان في حجر الم فاجتره أمه صح عنه أبي يوسف لانه من الحفظ وقال محمد لا يجوز لأن الحفظ هنا نام كذا في الكافي وهو والخلاف السابق (قوله لم يجز) لانه مشوب بالضرر اه زياحي (قوله كما يعلم من الدرر) عبارتها وفي فوائد صاحب المحيط اذا أجاز الأب أو الجد أو القاضى الصغير في عمل من الاعمال قيل انما يجوز اذا كانت الاجارة بأجر المثل حتى اذا أجره أحدهم بأقل منه لم يجز والصحيح أنه تجوز الاجارة ولو بالانقل اه قال الشربلية ولو حمل الاقل على الغبن اليسير دون الناحش انتفت الخلقفة (قوله وجاز بيع عصير) كما جاز بيع الجارية المغنية والكسب النطوح والحمامة الطيارة والديك المقاتل لانه ليس عنها منكر وانما المنكر في استعماله المحظور وفي البرهان ومنع الشافعي ومالك لقوله تعالى ولا تعاونا على الاثم والعدوان ولنا قوله تعالى وأحل الله البيع اه (قوله أي من كافر) فيه أنه لا يظهر الا على قول من قال ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة والاصح خطابهم وعم عليه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق حينئذ بين المسلم والكافر في بيع العصير منهم ما قد برو في القهستاني وفيه اشارة الى أنه لو لم يعلم أنه يتخذ الخمر لم يكرهه بالخلاف والى أن يبيع العنب والكرم منه لم يكرهه بالخلاف كافي المحيط لكن في بيع الخزانة أن يبيع العنب على الخلاف اه (قوله معز بالانهر) قال فيه من باب البغاة وما في يوسع الخاتمة من أنه يكره بيع الخمر من فاسق يعلم أنه يهوى به مشكك والذي جزم به الشارح في الحظر والاباحه أنه لا يكرهه ببيع جارية ممن يأتيها في دبرها أو يبيع غلام من لوطي وهو الموافق لما مر وعندي أن ما في الخاتمة محمول على كراهة التزويج وهو الذي قطعتمن اليه القفوس اذ لا بد من كل أنه وان لم يكن معينا أنه متسبب في الاعانة ولم أر من تعرض لهذا اه وفي حاشية الشافعي معز بالى الولوالحي يكرهه بيع الامرد ممن يهوى الله فيه لانه اعانة على المعصية وفيها عن المحيط اشترى المسلم الداسق عبداً امرداً وكان ممن يعتاد اتيان الامرد يجبر على بيعه (قوله وجاز تعهده بكنيسة) أي بالترميم لا بالاعادة بعد الهدم وظاهره جوازه وانهم لو استأجروا الامام أمرهم وأنه يجوز للمسلم أن يؤجر نفسه لذلك قال الامام السبكي لا نغصهم الترميم أي في القديم المشروط بقاؤه وليس المراد به أنه جائز أن يأمرهم به بل معناه تتركهم وما يدعون فهو من جملة المامسى التي يقرنون عليها شرب الخمر ونحوه ولا نقول ان ذلك جائز لهم وهكذا ترميم الكنائس عندهم من يقول به في بعض الاحوال فينبغي أن لا يأمرهم ولي الامر به كما يأذن في الاشياء الجائزة في الشرع وانما معنى تمكينهم بأن يخلى سبيلهم ولا تشكر عليهم واذا علم ذلك فلا يلزم منه جواز الترميم لأن ذلك يستدعى كونه مباحاً شرعاً لا ترى أن تتركهم على الصليب ولا يستحق صانعه أجرة ونفرتهم على التوراة ولا تفيل ولو اشتروها واستأجروا من يكتبها لم تحكم بعصته فكذلك الترميم اذا مكناهم منه لم يحل للسلطان ولا للقاضى أن يقول لهم افعلوا ذلك ولا أن يعينهم عليه ولا يحل لاحد من المسلمين أن يعمل لهم فيه ولو استأجروا ورفع الحكم اليه احكمنا بطلان الاجارة ولا تزيد على مجرد التمكن بعد الخلية وتركهم وما يدعون اه من رسالة الشربلية في الكلام في الاجارة في مذهب الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والمذهب الصحة قال في المنع ولو أن مسلماً آجر نفسه لم يملك في الكنيسة ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل ولو آجر نفسه من نصراني ليضرب له الناقوس كل يوم بخمسة دراهم وفي عمل آخر يعطى له كل يوم درهم قالوا لا ينبغي له أن يؤجر نفسه منهم ويطلب الرزق من عمل آخر اه ونقل من جملة فتوى الخنابلة ويعنون من تعلية بناء على جاز مسلم ولو كان

يجزى (و) جاز (سفر الامة وأتم الولد) والمكتوبة والمبعضه (بلا محرم) هذا في زمانهم أما في زماننا فلا تغلبه أهل الفساد وبه ينهى ابن خال (و) جاز (شراء ما لا بد للصغير منه) لاخ وعم وبيعه (أي يبيع ما لا بد للصغير منه) أي في كنفهم وأتم وملتقط هو في حجرهم (أي في كنفهم) والالا (و) جاز (اجارته لاه فقط) لوفى حجرها وكذا الملتقط على الاصح كذا عزاه المصنف لشرح الجمع ولم أره فيه وبأى متنا ما يتا فيه فتنبه وكذا العمه عند الثاني خلافاً لثالث ولو آجر الصغير نفسه لم يجز الا اذا فرغ العمل لتعصيه نفعاً فيجب المسى وصح اجارة آب وجد وقاض ولو بدون أجر المنزل في الصحيح كما يعلم من الدرر قصبه (و) جاز (بيع عصير) عنب (من) يعلم أنه يتخذ الخمر اه (قوله لا تعصيه لا تقوم بعينه بل بعد تفرقه وقيل يكره المعصية لا تقوم بعينه وتقل المصنف عن السراج لاعانته على المعصية ونقل المصنف عن السراج والمشكلات أن قوله ممن أي من كافر ما يه من المسلم فيكره ومنه في الجورة والباطاني وغيرهما زاد القهستاني معز بالخاتمة أنه يكرهه بالانفاق (بخلاف بيع امرد ممن يلو ط يكرهه بالانفاق) لان المعصية به وبيع سلاح من أهل القنينة) لان المعصية تقوم بعينه ثم الكراهة في مسئلة الامرد معترج بها في يوسع الخاتمة وغيرها واعتمده المصنف على ما في خلاف الزياحي والعبتي وان أقره المصنف في باب البعة فوات بعينه يكرهه معز بالانهر أن ما قامت المعصية بعينه يوفى بها (و) جاز تعهده بكنيسة



في غاية الفقر ولورضى به وبجب هدمه ولا يهدا لو انهم وبضمن ما تلف به قبله ويهدم وان لم يلاصق ببيان المسلم  
بحيث يطلق عليه اسم الجار قرب أو بعد لأن الاسلام يملو ولا يعلى ولائ فيه ترفعا على المسلمين فيمنعون منه ولو كان  
البحر مشتمرا ككاتبه وبين مسلم لأن ما لا يتم اجتناب محرم الاجتناب به فهو محترم أى يجتنب قاله الشيخ تقي  
الدين وسائر العلماء أئمة الدين اهـ (تبيينه) قال الشريفة لالى في رسالته المؤلفة في هدم دير الجوانية حكى ابن حبان  
بسنده الى عبد الرحمن بن غنم أنه كتب الى عمر بن الخطاب حين صالح نصارى الشام بسم الله الرحمن الرحيم هذا  
كتاب لعبد الله عمر أمير المؤمنين من نصارى الشام لما قدمتم علينا سألناكم الامان لانفسنا وذراري بنا وأموالنا  
وأهل ملتنا وشرطنا لكم على أنفسنا أن لا نحدث في مدائننا ولا فيما حولها دبرا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة  
راهب ولا نحدث ما خرب منها ولا نخفي ما كان منها في حفظ المسلمين ولا نمنع كنائسنا أن ينزلها أحد من المسلمين  
في ايل أو نمر أو نوسع أبوابها للمارة وابن السبيل وأن ينزل من ترسانا من المسلمين ثلاثة أيام فطعمهم ولا نؤوى  
في كنائسنا ولا منازلنا جاسوسا ولا نكتم غشا للمسلمين ولا نعلم أولادنا القرآن ولا نظهر شر كاولدنا عوله أحدنا  
ولا نمنع أحدنا من أقاربنا الدخول في الاسلام ان أرادوا وأن نوفر المسلمين وأن نقوم لهم من مجالسنا ان أرادوا  
جلوسا ولا تشبههم في شئ من ملابهم من قلنسوة ولا عمامة ولا نعلين ولا فرق شعر ولا نكلم بكلامهم ولا نستكفي  
بكنيتهم ولا نركب السروج ولا نقتاد السيف ولا نتخذ شيا من السلاح ولا نخلعهم معانا ولا نقتش خواتمنا بالعربية  
ولا نبيع الخمر وأن نجزم مقام رؤسنا وأن نلزم زينا حينا كما وأن نشد الزنا نير على أو سلطان وأن لا نظهر  
صلبا ولا كتبنا في شئ من طريق المسلمين ولا أسواقهم وأن لا نظهر الصليب في كنائسنا وأن لا نضرب  
بناقوس في كنائسنا بحضرة المسلمين وأن لا نخرج شعاينا ولا باعونا ولا نرفع أصواتنا مع أمواتنا ولا نظهر النيران  
معهم في شئ من طريق المسلمين وأن نشد المسلمين ولا نطلع عليهم في منازلهم فلما أتيت عمر بن الخطاب بالكتاب  
زاد فيه وأن لا نضرب بأحد من المسلمين شرطنا لذلك لهم على أنفسنا وأهل ملتنا وقبائنا منهم الامان فان نحن  
خالفنا ما شرطنا منكم على أنفسنا فلا ذمة لنا وقد حل لكم منا ما حل لأهل المعاهدة والشقاق زاد الخلال  
ولا نضرب بناقوس الا ضربا خفيفا في جوف كنائسنا ولا نرفع في ديننا زادا بعد قوله ولا فرق شـ هـ ولا في  
مراكبهم وأن نوفر المسلمين في مجالسهم ولا نشارك أحدنا المسلم في تجارة الا أن يكون الى المسلم أمر التجارة  
وزاد في كتبهم عزرا أن امض لهم ما سألوه وألحق فيه حرفين اشترطهما عليهم مع ما شرطوا على أنفسهم  
أن لا يشتروا شيئا من سبائنا ومن ضرب مسلما عمدا فقد خاع عهده اهـ ما كتبه الشيخ قائم وقد نقلته من خطه  
رحمه الله تعالى اهـ (قوله وحل خردى) ويطلب له أجره عند الامام وكرهه للعن عشرة في الخمر من احادها  
ولا لام ان عينه غير معصية ولا سبب لها وانما يحصل بفعل فاعل مختار وليس من ضرورة الجمل كونها  
معصية لانه يكون للاراقة أو للتخيل والجمل أى الملعون فاعله في الحديث ما قرن بقصد المعصية قال غفر الاسلام  
قول الامام قياس وقوله الاستحسان اهـ جوى (قوله اقيام المعصية بعينه) فيه منافاة ظاهرة لقوله سابقا لأن  
المعصية لا تقوم بعينه وعمله في المنع بأن النبي صلى الله عليه وسلم لعن العصاة (قوله بسواد الكوفة) سمي بذلك  
لكثرة ما فيه من زرع الاخشرو غرسه حتى ترى من كثرة سواد اوقرب من هذا المعنى قوله تعالى مداهناتان  
(قوله وأما المصار) الانسب في التعبير كالامصار الخ (قوله لظه ورشعار الاسلام) فلا تعارض باظهار رشعار  
الكفر (قوله لانه اعانة على المعصية) وله أن الاجارة تقع على منفعة البيت ولهذا يجب الاجر بمجرد التسليم  
ولا معصية فيه وانما المعصية بفعل المستأجر وهو مختار فيه فقطع نسبته عنه (قوله وجاز بيع بناء بيوت مكة)  
بالاجماع مسكين لانه ملك لمن بناء كمن في أرض وقف (قوله وارضاها) هو قولها ما واحد روايتين عن الامام  
لأن أرضها مملوكة لاهلها لظهور آثار الملك وهو الاختصاص بها شرعا وقوله صلى الله عليه وسلم وهل نزل لنا عقيل  
من ربيع دليل على أن أرضها تلك وتقبل الانتقال من ملك الى ملك وقد تعارف الناس ببيع أراضيها والدور  
التي فيها من غير تكبر وهو من أقوى الحجج وقال أبو حنيفة لا يجوز بيع أراضيها لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال  
من أكل أجرة أرض مكة فكأنما أكل الربا منق وبقولها ما يفتى وجرم في البزازية بقول الامام وهو الكراهة وأخر  
دليله في الهداية قد دل على اختياره وأما اجارته فتذكره كافي التبيين والهداية وقال في مختارات النوازل لصاحب  
الهداية لا بأس باجارتها اهـ (قوله وقد مرق في الشفعة) قال في المنع وقد مرق في الشفعة أن الفتوى على صحة بيع

(و) (حل خردى) بنفسه أو دابة (أجر)  
لا يصح (قوله اقيام المعصية بعينه) (و) (أجر)  
(اجارة بيت بسواد الكوفة) أى قراها  
(لا يغيرها على الاصح) وأما الامصار وقرى  
غير الكوفة فلا يكون لظه ورشعار الاسلام  
فيها رخص - واد الكوفة لأن غالب أهلها  
أهل النجدة (لنخذت نارا وكذبت أويعة  
أوياع فيه الخمر) وقال لا ينبغي ذلك لانه اعانة  
على المعصية وبه قالت الدلائل الزياي (و) (أجر)  
(بيع بناء بيوت مكة وأرضها) بلا كراهة  
وبه قال الشافعي وبه يفتى عيني وقد مرق في  
الشفعة وفي البرهان في باب العشر ولا يكره  
بيع أرضها كبنائها وبه يعمل وفي مختارات  
النوازل لصاحب الهداية لا بأس ببيع بناءها  
واجارتها الكفن في الزياي وغيره بكرة اجارتها

دور مسكة وجوب الشفعة فيها اه (قوله قال) أي صاحب السكابين (قوله وبهذا يظهر الفرق) أي بين أيام  
الموسم وغيرها (قوله والتوفيق) نفس قال بكراهة الاجارة جل على أيام الموسم ومن نفاها جل على غيرها  
(قوله وهكذا) أي كما كان الامام يفتي (قوله تخترع عن التزدد والابق) أفاد بذلك أن الجواز لهذا المقصود لم  
يكن شئ من ذلك بكم ما فيه من الايداء للعبوان المحترم ومثل العبد الامة اذ لا فرق (قوله وقبول هديته ناجرا)  
أي غير الكسوة والتعدي لما يأتي قال السرخسي في كتاب المأذون من مختصره لو اهدى المأذون هدية ناجرا  
رجلا الى منزله فغداه أو أعار رجلا دابة لرجلها أو ثوبا يلبسه فذلك جائز لا بأس به ولا ضمان على الرجل الخ  
في شئ من ذلك ان عطيت الدابة تحتمه أو تخترق النوب من لبسه ولا بأس أن يقبل من العبد صدقته باليسير اه  
ملخصا من حاشية الشلبي (قوله وكسره كسوته) بفتح الكاف مصدر كسوته جوى وفي القاموس كسوة  
بالضم بلدة معروفة بدمشق والنوب ويكسر وفي المختار كسونه ثوبا كسوة بالكسر فاكسب اه وظاهره  
أن المصدر يأتي بالكسر (قوله أي قبول هدية العبد) أشار به الى أنه من اضافة المصدر الى فاعله لا الى مفعوله  
قد بر قال في التبيين والقياس أن لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ليس من أهله لكن يجوز للضرورة استحسانا  
لانه لا يجذب اذ منه كالمضيافة ليجتمع اليه المهاجرون ويوجب قلوب المعاملين فكان من ضرورات التجارة  
ومن ملاءمة ما هو من ضروراته وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية سلمان الفارسي قبل  
أن يعتي وقبل هدية بريرة وقال هو لها صدقة وانها هدية وكان عليه الصلاة والسلام يحجب دعوة المملوك  
اه والمجاهزون بالراي جمع مجاهزون وهو الغني من التجار وكأنه أريد به المجهر وهو الذي يبع التجار بالجهاز  
وهو فاخر المتاع أو بغيره فخره الى الجاهز اه عزى زاده (قوله واستخدام الخصى) لان فيه تحريض  
الناس على الخصاء الذي هو مثله وقد صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها فيجزم اه من (قوله وقيل بل  
دخوله) الاولى بل في دخوله وعلى التيل اقتصر القهستاني ونفسه الكرماني والعلة تنفي الاطلاق فكان هو  
المعتمد (قوله ولولم يشترط) الاولى أ لم يشترط ليعتد اتحاد الحكم في صورتين ويكون عطف على قوله يشترط  
قال في الشريعة لانه وجعل المسئلة في التجنيس والمز يد على ثلاثة أوجه اما أن يشترط عليه في القرض أن  
يأخذها تبرعا أو شراء أو لم يشترط ولكن يعلم أنا يدفع لهذا أو قال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني لا يجوز  
لانه قرض جز منفعة وفي الوجه الثالث جاز لانه ليس بشرط المنفعة فاذا أخذ بتول في كل وقت يأخذ هو على  
ما قاطعتك عليه اه (قوله وهو بقاء ماله) وكفايته للعاجات ولو كان في يده لمخرج من ساعته ولم يبق (قوله وكره  
تحريرا للعب) بكسر اللام وسكون العين وفتح اللام وكسر العين وسكونها مصدرا لعب بالكسر واللام  
الاعبة بالضم ما يلعب به قاموس واللعب مالا فائدة فيه أصلا كشف (قوله بالتدري) هو اسم معرب وبشأن له  
التدري أيضا بفتح الدال وكسر الشين والشير اسم ملك وضع له التردد كما في المهمات وفي زين العرب قيل ان الشير  
معناه الخلو وفيه نظر قالوا هو من موضوعات شياور بن ازدشير ثاني ملوك الساسانية وهو حرام مستقط  
للعدالة بالاجماع اه قهستاني (قوله والشرخ) معرب شرخ وانما كره لان من الشد تغل به ذهب  
عناؤه الدينوي وجاء العناؤه الاخرى فهو حرام وكبره عندنا وفي اباحتها عانة الشيطان على الاسلام والمسلمين  
كافي (قوله فاضى الشرق والغرب) هو الامام الثاني أبو يوسف لان ولايته تمت المشرق والمغرب اه عبد الله  
(قوله ولم يحل بواجب) ولم يكثر عليه الخلف بالكذب في أدب القاضى لانه مستقط عدالة اللاعب بالشطرنج  
الا اذا قام عليه أو شغل ذلك عن الصلوات أو أكثر الخلف بالكذب فأما بدون هذه المعاني فلا تسقط  
عدالته لاختلاف العلماء في حرمة لعبه اه عبد البر (فرع) اللاعب بالاربعة عشر حرام وهو قطعة من خشب  
تخترع فيها ثلاثة أسطر ويجعل في تلك الخفر حصي صغير يلعب بها اه من (قوله وكره كل هو) أي لعب وعبث  
قاله لا تجمعي واحد كما في شرح التأويلات والاطلاق شامل لنفس الفاعل واسماعه الرقص والسخرية  
والتعديق وشرب الاوتار من الطنبور والبربط والرباب والقانون والمزمار والصنج والبوق فانها كلها مكرهه  
لانها تزي الكفر واسماع ضرب الدف والمزمار والغناء وغير ذلك حرام وان سمع بغتة يكون معذورا ويجب  
أن يجتهد أن لا يسمع اه قهستاني (قوله لتوله صلى الله عليه وسلم الخ) وقال صلى الله عليه وسلم لا تخضر الا لشكة  
شبان الملاهي سوى النضال والرهان أي المسابقة بالرمي والفرس والابل والارجل قهستاني (قوله

وفي آخر الفصل الخامس من التتارخانية  
واجارة الوهبانية قالوا قال أبو حنيفة أكره  
اجارة بيوت مسكة في أيام الموسم وكان يفتي  
لهم أن ينزلوا عليهم في دورهم لقوله تعالى  
العاكف فيه والبادور خص فيما في غير أيام  
الموسم انتهى فليحفظ قلت وبهذا يظهر الفرق  
والتوفيق وهكذا كان ينادى عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه أيام الموسم ويقول يا أهل مكة  
لا تتخذوا البيوت منكم أبوابا ينزل البادي حيث  
شأنهم من البيوت لا ية فليحفظ (و) جاز (قيل  
العبد) تخترع عن التزدد والابق وهو سنة  
المسلمين في النفاق (وقبول هديته ناجرا  
واجابة دعوته واستعاره دابته) استحسانا  
(وكره كسوته) أي قبول هدية العبد (ثوبا  
واهداؤه النقادين) لعدم الضرورة  
(واستخدام الخصى) نظايره الاطلاق وقيل  
بل دخوله على الحریم لوسنة خمسة عشر  
(و) كره (اقراض) أي اعطاء (بقال)  
كخباز وغيره (دراهم) أو بر الخوف هللكه  
لوبي يده يشترط (لأخذ) متفرقا منه  
بذلك (ماشاء) ولولم يشترط حال العقد لكن  
يعلم أنه يدفع لذلك شرب لانه قرض جز  
منه وهو بقاء ماله فلو أودعه لم يكره لانه  
لو هلك لا يضمن وكذلك لو شرط ذلك قبل  
الاقراض ثم أقرضه لم يكره انما قهستاني  
وشرب لامة (و) كره تحريرا (اللعاب  
بالتدري) كذا (الشرخ) بكسر أوله وبهم  
ولا يفتح الا نادرا وأباحه الشافعي وأبو  
يوسف في رواية ونظمها شارح الوهبانية فقال  
ولا بأس بالشرخ وهي رواية  
عن الخبر فاضى الشرق والغرب تؤخر  
وهذا اذ لم يقام ولم يبدأ ولم يحل بواجب  
والا فحرام بالاجماع (و) كره (كل هو) لتوله  
صلى الله عليه وسلم كل هو المسلم حرام الا ثلاثة

ومناضلة بقومسه) قال في مختصر النهاية يقال انتضل القوم وتناضلوا أي رموا بالسبق وناضله إذا راماه  
 اه وفي الجواهر قد جاء الاثر في رخصة المناضلة لتجصيل القدرة على المقاتلة دون التلهي فانه مكروه اه والظاهر  
 أن يقال مثل ذلك في تأديب الفرس والمناضلة بالقوس (قوله وسكره جعل الغل) بضم الغين المجهة ويطاق  
 على العطش أو شدته أو حرارة الجوف وبكسرهما الحقد كالغلب (قوله طوق له راية) فسر القهس متأنى بالطوق  
 من حديد جامع لا يدالي العنق مانع عن تحريك الرأس يجعل في عنق العبد اه وكلام المؤلف يفيد المغابرة بين  
 الطوق والراية وهو خلاف ما في الزيلعي والجوى وبعبارة الاخير بعد قول الكنز وجعل الراية في عنق العبد الراية  
 العلامة التي تجعل في عنق الغلام ليعلم أنه أتى وهو طوق مسمر بسمار عظيم ينعفه من تحريك رأسه اه وهذا  
 يفيد الاتحاد قد بر (قوله يعلم) من أعلم ونهيه لا طوق وهو وجه تسميته بالراية شلبي (قوله بعقد العز) من العقد  
 وهو بكسر القاف كما في الجوى ووجه التكرار في هذا أنه يؤهم أن عزه متعلق بالعرش والعرش حادث وما يتعلق  
 بالحادث حادث وعزه قديم لانه وصفاته قديم اه جوى وهكذا عبارة أكثر المشايخ قال قاضي زاده الظاهر أن  
 ما هو بوامنه هنا ليس ايهام بطلان تعاقب عزه تعالى بالمحدث إذ قد تنزّر في علم أصول الدين أن ظهور المحدثات  
 كلها وبروزها من كتم العدم الى دائرة الوجود بحسب تعاقب ارادة الله تعالى وقدرته بذلك والحادث انما هو  
 في العلاقات دون الصفات ولا نقصان في ذلك بل هو كالمحض فكذا الحال في صفة عزه تعالى وانما مرادهم  
 بما هو بوامنه ايهام تعاقب عزه تعالى بالمحدث تعاقبا خاصا وهو أن يكون ذلك المحدث مبدءا ومنشأ لعزه تعالى  
 كما توهمه كلمة من في قوله من عرشك اذا الظاهر المتبادر منها ابتداء الغاية حتى قال بعضهم ان جميع معاني من  
 ترجع الى معنى ابتداء الغاية ولا شك أن التعاقب بالمحدث على هذا الوجه غير متصور في عزه تعالى ولا في صفة من  
 صفاته اه وفيه أن العلاقات لا توصف بالحادث لانها لم ترتق الى مرتبة الوجود عند من يجعلها أحوالا وعند  
 المتزبدى ترجع الى صفة التكوين وهي مسئلة صفات الافعال (قوله للآخر) وهو ما روى أنه كان من دعائه  
 صلى الله عليه وسلم اللهم اني أسألك بعقد العز من عرشك ونسنت الرحمة من كتابك وبإيمان الاعظم وجدك الاعلى  
 وكلما نك التامات فمن دعائه ليقضي حاجته فان الله تعالى يقضيها ثم قال عليه الصلاة والسلام لا تغلواها السهوا  
 فانها دعوة مستجابة (قوله فيما يخالف القضي) وهو تنزيه الحق تعالى عن مثله (قوله اذا المتشابه) الاولى أن يقول  
 والمتشابه أي الذي هو كهذا الدعاء (قوله فيما يخالف القضي) أي ثم يجري فيه طريقة السلف والخلف في  
 النفوذ والتأويل أي وهذا خبر أحاد وقوله فيما يخالف القضي ليس في عبارة الهداية وفي شرح الجوى  
 ولو جعل المزمع للعرش كان جائزا لانه وصف بالكرم والمجد فكذا بالعز ولا يشك أحد أنه موضع الهيبة واطهار  
 كمال القدرة وان كان الله تعالى مستغنيا عنه قال العلامة المقدسي وعلى هذا تكون من بيانية أي بعقد العز  
 الذي هو عرشك وهذا وجه وجبه لما اختاره النقيب اه (قوله الابه) أي بذاته وصفاته واسمائه والافضل  
 في الدعاء أن يسط كعبه ويكون بينهما فرجة وان قلت ولا يضع أحدهما على الاخرى وأن يكونا بجانب المصدر  
 ويسمى بوجهه على الصحيح واذا كان لا يمكنه أن يدعو الا وهوسا فالدعاء أفضل ويكره الدعاء عند ختم القرآن  
 جماعة لانه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وكذا لا يصلي أحد على أحد) أي استقلا لا قال في الخاتمة  
 ويكره أن يصلي على غير النبي صلى الله عليه وسلم وحده فيقول اللهم صل على فلان ولو جمع في الصلاة بين النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى آله وأصحابه جازاه والمراد غير الملائكة أمهم فيجوز  
 عليهم استقلا لا قال في الغرائب والسلام يجوز عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله الاعلى النبي)  
 ال للجنس والمناسب زيادة الملائكة (قوله لانه لاحق للخلق) قديقال انه لاحق لهم وجوب على الله لكن الله  
 سبحانه جعل لهم حقان فضله أو اربا لاحق الحُرمة والعظمة فيكون من باب الوسيلة وقد قال تعالى وابتغوا اليه  
 الوسيلة وقد عد من آداب الدعاء التوسل على ما في الحصن وجا في رواية اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك  
 وبحق منسأى اليك فاني لم أخرج أثر ولا بطرا الحديث اه ملا على في شرح التنايه (قوله وان كان الاولى فله)  
 لما في صحيح البخاري من حديث البراء قال أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع أمرنا بالسبع  
 الجنائز عيادة المريض واجابة الدعاء ونصر المظلوم وابرار التسم ورد السلام ونسبتم العاطس الحديث (قوله  
 سأل) أي اطلق من صدقاتهم (قوله يعجبني أن لا يه ما به شيئا) محمول على ما ذكره لم ضرورته (قوله بناب على قراءته)

ملاعبة أهله ونأديه بنرسه ومناضلة  
 بقومسه (و) كره (جعل الغل) طوق له راية  
 (في عنق العبد) يعلم باباقه في زماننا لا بأس به  
 الغلبة الابهى خصوصا في السودان وهو  
 المختار كما شرح الجمع للعبي (بخلاف القيد)  
 فانه حلال كما مر (و) كره (قوله في دعائه)  
 بعقد العز من عرشك) بتقديم العز من  
 أبي يوسف لا بأس به وبه أخذ أبو الالب  
 لا لزوال الحوط الامتناع لكونه خبر واحد  
 فيما يخالف القضي اذا المتشابه انما ثبت  
 بالقطعي هداية وفي التنايه حذيفة  
 لا ينفق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة  
 لا ينفق عن أبي يوسف عن أبي حنيفة  
 المأذون فيه المأمور به ما يستفيد من قوله  
 تعالى والله الامعاء الحسنى فادعوه به قال  
 وكذا لا يصلي أحد على أحد الاعلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم (و) كره قوله (بحق رسلك  
 وأنبيائك وأوليائك) أو يحق البيت لانه  
 لاحق للخلق على الخلق تعالى ولو قال لا آخر  
 بحق الله أو بالله أن تفعل كذا لا يلزم ذلك  
 وان كان الاولى فله درروفي المختارات قال  
 ابن المبارك سأل لوجه الله أو لمحق الله يعجبني  
 أن لا يعطيه شيئا لانه عظيم ما حتر الله وفيها  
 قرأ القرآن ولا يعمل بوجهه بناب على قراءته  
 كن يصلي ويعصى

وان كان يأثم بترك العمل فالنواب من جهة والاثم من أخرى (قوله قبل ثم) ظاهره ضعفه وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرع وخفية وورد خير الذكرا حتى والظاهر كما جمع به بعضهم في الذكرا أنه يختلف باختلاف الاحوال من استحضار وغيره ورياء وغيره (تنبيه) يستحب قال الله تعالى ولا يقول قال الله بلا ردا ف وصف صالح للتعظيم كذا في الوجيز رجل سمع اسماء من اسماء الله تعالى يجب عليه تعظيمه فيقول سبحان الله أو ما أشبه ذلك ولو جمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو بشر لا يجب عليه أن يصلي وأن يفعل ذلك بعد فراغه من القرآن لحسن شايع ولو قرأ القرآن فز على اسم نبي فقرأ القرآن على تأليفه ونظمه أفضل من الصلاة في ذلك الوقت وان فرغ ففعل فهو أفضل وان لم يفعل فلا شيء عليه ملقط وعند طلوع الشمس وفي الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح أولى من قراءة القرآن وكان السلف يسجدون في هذه الاوقات ولا يقرؤون القرآن هندية (قوله وكره احتكار قوت البشر) الاحتكار حبس الطعام للغلاء افعال من حكر اذا ظلم ونقص وحكر بالشئ اذا استبد به وحبسه عن غيره وتقييده بقوت البهائم والبهائم قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وقال أبو يوسف كل ما أنشأ بالعامة حبه فهو احتكار وان كان ذهباً أو فضة أو نوباً كذا في الكافي اهـ شربة لالية وقال في التبيين ثم المدة اذا قصرت لا تكون احتكار لعدم الضرر واذا طالت المدة يكون احتكارا مكرهاً لا يفتق للضرر ثم قيل هي مقدرة بأربعين ليلة لقوله عليه السلام من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه وقيل بالشهر لأن مادونه قابل عاجل والشهر وما فوقه كثير آجل ويقع التفاوت في الاثم بين أن يترص العزة الظاهر أنه بالعين المهسلة والزاى المجمة أى قلة الاقوات أى الغلامين أن يترص القحط والعياذ بالله تعالى وقيل المدة للمعاينة في الدنيا أى بنحو التعزير وأما الاثم فيحصل وان قلت المدة اهـ ببعض تصرف قال ملاسكين والاصل أن التجارة في الطعام غير محمودة اذا كانت على قصد الاحتكار وترص الغلاء وقصد الاضرار بالناس أما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محمود اهـ قال هشام عن محمد الحكرة في الحنطة والشعير والتمر الذي هو قوت الناس والفت الذي هو قوت البهائم وليس في الثياب حكرة ولا في الارز ولا في العسل ولا في السمك ولا في الزيت وقال أبو يوسف في الزيت حكرة اهـ وجه قول أبي يوسف عموم النهي عن الحكرة بلا فصل لأن الضرر يلحق بحكرة هذه الاشياء كالحنطة وقول محمد ان الادهان والعسل ليس بهما اقوام الابدان فلا يضر عدمهما كافي وسواها وهذا الآن الحاجة اللازمة الدائمة في الاقوات دون غيرها فلا يكره حبس غير الاقوات قال القدوري في شرح مختصر الكرخي قول محمد ان حبس الارز ليس باحتكار محمول على البلاد التي لا يتقوتونه أما في الموضع الذي هو قوتهم مثل طبرستان فهو احتكار وأما الثياب فلا تنافى في قوام الابدان وبقاء الحياة لا يتوقف عليها اهـ من حاشية الشلبي (قوله وقت) بالقاف والتاء المتناهية من فوق النصفصة بكسر الفاء من وهي الرطب من علف الدواب اهـ حلي وفي المبكى عن المغرب اليابس من الاسفست اهـ (قوله في بلد يضرب بأهله) بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يضرب بأن كان المصر كبيراً لأنه حابس ملكه من غير اضرار بغيره اهـ تبيين (قوله) لحديث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون (قال الفقيه انما أراد بالجالب الذي يشتري الطعام للبيع فيجلبه الى بلده فيبيعه فهو مرزوق لأن الناس ينفقون به فيه لبركة دعاء المسلمين والمتكرم يشتري الطعام للمنع ويضر بالناس لأن في ذلك تضيقاً على المسلمين فلم يجوز واهذا نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجلب وعن تلقى الركب انهم اللعن على قسمين أحدهما المار من رجة الله وذلك لا يكون الا للكافر والثاني الابعاد عن درجة البرار ومقام الصالحين وهو المراد بقوله المتكرم ملعون ونظائره لأن المؤمن عند أهل السنة لا يخرج عن الايمان بارتكاب كبيرة كذا في الكفاية اهـ شاي بنوع تصرف وفي القهستاني وشرط بعضهم الاشتراء وقت الغلاء ينظر زيادته كذا في الاختيار فلو اشترى في الرخص لا يضر بالناس لم يكره حكره كافي في القرنائين (قوله ومثله تلقى الجلب) أى في التفصيل بين كونه يضرب أهل البلد أو لا وصورته كافي ملاسكين أن يخرج من البلد الى القافلة التي جاءت بالطعام ويشتري منها خارج البلد وهو يريد حبسه ويمنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلد قالوا هذا اذا لم يابس المتلقى سعر البلد على التجار فان ليس فهو محتكر اهـ (قوله بيع ما فضل من قوته) وقوت أهله الى زمن يعتبر فيه السعة كافي الهداية والتبيين شربة لالية (قوله وقفاً على الصحيح) لأن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه يرى الحجر دفع ضرر عام وقيل لا يبيع عند أبي حنيفة لأنه لا يرى الحجر على الحجر العاقل البالغ

• فروع • هل يكره رفع الصوت بالذكرو والدعاء قبل نيم وعامة قبيل جنائبات البرازية (و) كره (احتكار قوت البشر) كتب وعذب ولوز (والبهائم) كتب وقت (في بلد يضرب بأهله) لمحدث الجالب مرزوق والمتكرم ملعون (و) يجب أن (بأمره القاضي يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع) بل خالف أم القاضي (عززه) بآراء رادعاه (وباع) المتلقى (عليه) طعامه (وقفاً) على الجلب

غيره وخاف الهلاك تناوله بلا رضاه ونقله الزياهي عن الاختيار وأقره (ولا يكون محسرا بحبس غله أرضه) بخلاف (ومجلوبه من بلد آخر) خلافا لثاني وعند محمدان كان يجب منه عادة كره وهو المختار (ولا يسهرا حاكم) أقوله عليه الصلاة والسلام لا تسعروا فإن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق (الاذا تعدى الارباب عن القيمة تعديا فاحشا فيسعر بمسورة أهل الرأي) وقال مالك على الوالي التسعير عام الغلاء ٢٠١ وفي الاختيار ثم اذ سهر وخاف البائع ضرب الامام

لونه لا يحل للمشتري وحيلته أن يقول له يعني بمحب ولو اوسط لمطوعا على سهر الخبز واللحم ووزن ناقصا رجوع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم لشهره عادة بخلاف اللحم قلت وأفاد أن التسعير في القوتين لا غير وبه صرح العسائي وغيره لكنه اذا تعدى أبواب غير القوتين وظلما وعلى العمامة فيه سهر عليهم الحاكم بناء على ما قال أبو يوسف ينبغي أنه يجوز ذكره القهستاني قال أبو يوسف يعتبر حقيقة الضرر كما تنزهه قدس بر (يكره امسالة الحمامات) ولو في برجها (ان كان يضرب بالناس) بنظر أو جلب والا احتياط أن يتصدق بها بمشتريها أو يوجهه لمجتبى (فان كان يطيرها فوق السطح مطلقا على عورات المسلمين ويكسر زجاجات الناس برميها تلك الحمامات عزرو منع أشد المنع فان لم يمنع بذلك ذبحها) أي الحمامات (المختص) وصريح في الوهبانية بوجوب التعزير وذبح الحمامات ولم يقده بماز وأعله اعتمد عاداتهم وان للاعتناء قباح كثيرا عاصف ايعتقه له ان قال من أخذها فقهى له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل يكره لانه تضيق المال جامع الغناوى وفي المختارات سبب دأبه وقال هو ان أخذها لم يأخذها عن أخذها ورزى الخبز وجاز ركوب النور وتحميله والكراب على الحبر بلا جهد وضرب اذ ظلم الدابة أشد من ظلم الذي وظلم الذي أشد من ظلم المسلم (ولا يأس بالمسابقة في الرمي والفرس) والبغل والحمار كذا في الملتقى والمجمع وأقره المنصف هنا خلافا لما ذكر في مسائل شتى فتنبه (والابل وعلى الاقدام) لانه من أسباب الجهاد فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام أي بالجله بل أحابونه فيباح في كل الملاعب كما يأتي (حل الجمل) وطاب لأنه يصير مستحقا ذكره البرجندى وغيره وعلمه البرزوى بانه لا يفتق بالشرط شئ اعدم العتد والقبض انتهى ومفاده من عدم العتد كما يقول الشافعية فتبصر (ان شرط المال) في المسابقة (من جانب واحد وحرم لشرط) فيها (من الجانبين) لانه يدير قمارا (الاذا أذ خلا ثمانيا) محظرا

وهو ما يريانه (قوله أخذ الطعام من المحتكرين) أي ويبقى لهم قوتهم وقوت عيالهم كما لا يخفى (قوله ولا يكون محسرا الخ) الظاهر أن المراد أنه لا يأثم ان المحتكر وان كان عليه اثم بانتظار الغلاء أو القحط لذية الدواب للمسلمين (قوله وهو المختار) ذكره في الملتقى وأخرى في الهـ داية بدله فدل على اختياره (قوله ولا يسهرا حاكم) أي يكره ذلك كما في البرزانية والشمي (قوله تنوله عليه الصلاة والسلام) لما غللا السهر في المدينة فقالوا يا رسول الله لو سهرت فذكره وعناه كما في المقاصد الحسنة وانى لا رجوان ألقى الله وليس أحدكم بطائفي تظلمة في دم ولا مال قال واستأذنه على شرط مسلم ثم استأذنه الى جماعة من الصحابة بانظ غلا السهر في المدينة قال فذهب الصحابة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اغللا السهر فمر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله هو المعطي ان الله ملك كاسه عمارة على فرس من سحابة الياقوت طوله مئبصرة يدور في الامصار وينفق في الاسواق فينادى ألا ليغلو كذا وكذا ألا يرخس كذا وهو صحيح ولم يصب ابن الجوزي في عذره في الموضوعات (قوله تعديا فاحشا) بینه الزياهي وغيره بالبيع بضعف القيمة (قوله على الوالي) فالفرق بين المذهب وبين مذهبه الازام وعندهم أقامه أبو العود (قوله لو نقص) صوابه لو زاد (قوله لا يحل للمشتري) أي أن يأخذ بما قدر الحاكم (قوله رجوع المشتري بالنقصان في الخبز لا اللحم) جعل الزياهي وغيره ذلك فيما اذا كان المشتري من غير أهل البلد وعلمه بأن سهر الخبز يظهر عادة في البلد ان وسهر اللحم لا يظهر الا نادرا فيكون شرط ما في الخبز مقدارا معينا باعتبار العادة دون اللحم وقال قبله ولو اوسط لمطوعا على سهر الخبز وعلى سهر اللحم وشاع ذلك فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزاً بدينارهم أو لحفاً أعطاه البائع ناقصا والمشتري لا يعرف ذلك كان له أن يرجع عليه بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالتسوية وان كان المشتري من غير أهل تلك البلدة كان له أن يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم اهـ (تنبيه) اذا باع بغير ماسعرا حاكم اجازة القاضي أي لا يفسخه واپس المراد أنه متوقف على اجازة القاضي كما فهمه أبو العود قال في التبيين وينبغي للقاضي أو السلطان أن لا يحل بعقوبته اذ ارفع اليه هذا الامر ولا بالتسعير بل يأمره بأن يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعة وينهاه عن الاحتكار ويعظه ويذكره عنه فاذا ارفع اليه ناسا فاعل به كذلك وهذا هو ان رفع اليه ناسا حاسبه وعززه حتى يمنع وزول عن الناس اهـ (قوله فيسعر عليهم الحاكم) عبارة القهستاني فتبصر وهي الانسب (قوله على ما قال أبو يوسف) من كراهة الاحتكار مطلقا وفيه أن هذا في الاحتكار لا في التسعير الا أن يكون اعتبار ذلك في التسعير أيضا وقوله ينبغي جواب اذا وقده علم أن التسعير انما هو عند التعدي في القوتين وغيرهما (قوله والا احتياط) أي فيما اذا جلب حاما بحمامه ولم يدر صاحبها اهـ حاجي (قوله ولم يقيد بمجامز) أي من الاطلاع على العورات وكسر الزجاج بالرمي وفي المنع قال شيخ شيخنا سري الدين بن الشحنة في شرحه ولم أر اطلاق التعزير في غير النظم الوهباني لاحد من المتقدمين (قوله ولعله اعتمد عاداتهم) فكان لا يعانى ذلك في زمانهم الا من يطالع ويرى ويتجاسر به (قوله وان للاعتناء) أي حبسها للأناس بأصواتها (قوله ولا تخرج عن ملكه باعتاقه) حتى اذا وجدها قبل أن يأخذها الغير أخذها لان قبضها غير ملصق بآتي بعد (قوله أشد من ظلم الذي) لانه لا ناصر له الا الله وورد اشدد غضب الله تعالى على من ظلم من لا يجد ناصر الا الله تعالى (قوله أشد من ظلم المسلم) لانه يشدد الطلب على ظالمه ليكون معه في عذابه ولا مانع من طرح سيئات غير الكفر على ظالمه فيعذب بها بدله ذكره بعضهم (قوله خلافا لما ذكر في مسائل شتى) حيث جعل حل المسابقة بالجمل قاصرا على الفرس والابل والارجل والرمي (قوله فكان مندوبا) انما يكون كذلك بالنقصان اما اذا قصد التلوي أو الفخر أو ترى نفعه فانه ظاهر الكراهة لان الاعمال بالنيات فكما يكون المباح طاعة بالنية تعير الطاعة معصية بالنية (قوله ما بدونه الخ) ظاهره انه مرتبط بكلام الائمة الثلاثة وما يأتي له يفيد أن هذا اهل المذهب وحينئذ يتعين الاقتصار على الاثني (قوله لزومه بالعقد) أي أو بالقبض بحيث يستحقه ويتقضى له به ولا يرجع عليه فليس بمنزلة الهبة وفي المجتبى مانعه وفي بعض النسخ فان سبقة حل المال وان أبي يجبر عليه اهـ وفي الهندية عن الخلاصة والمراد بالجواز الحل لا الاستحسان (قوله لانه يصير قمارا) من القمار الذي يزداد تارة وينقص أخرى ومعنى القمار قمار الان كل واحد من المتساعرين يجوز أن يذهب ماله الى صاحبه وأن يستقدم مال صاحبه فيجوز الا لزيادة والاتقاس في كل واحد منهما وهو حرام بالاصح اهـ (قوله والا لا يجوز) قال محمد في الكتاب ادخل

الثالث انما يكون حيلة للبر اذا كان الثالث يوههم منه ان يكون سابقا ومسبقا فاما اذا كان يتيقن انه  
يسبقهما لا محالة او يتيقن انه يصير مسبقا فلا يجوز هندية وفيه الا اذا دخل محلا لا بينهما فقال كل واحد منهما  
ان سيقني ذلك كذا وان سبقته في كذا وان سبق الثالث فلا شيء له ونقله عن الخلاصة ثم ذكر بعد ما نصه فادخلا  
بينهما ثالثا وقال الثالث ان سبقتنا فالسابق لك وان سبقتنا فلا شيء لنا يجوز استحسانا اهـ وهذا يفيد ان ادخال  
الثالث له صورتان فليست بدرو في التبيين صورته بالثانية فقط قال وانما جاز لان الثالث لا يفرم شيئا على التقادير  
كلها اقطاعا وبقينا وانما يحتمل ان يأخذوا ان لا يأخذ فخرج بذلك عن ان يكون خارا فصار كما اذا شرط من جانب  
واحد لان التمار هو الذي يستوى فيه الجانبان في احتمال الغرامة اهـ (قوله اخذ منهما) أي جازله ذلك كما سبق  
ومحل اخذ منهما ان ذكر له ذلك اما اذا ذكر له شيء معين فانما هو قصر المحل عليه (قوله وكذا الحكم في المنفعة)  
فيحل اذا ادخلنا ثالثا كما اذا كانت المسئلة ذات اوجه ثلاثة وجعلنا الجعل للثالث ان ظهر الصواب معه وان كان  
مع احدهما فلا شيء عليه (قوله فاذا شرط لمن معه الصواب صح) هذه صورة التمار لا احتمال الزيادة والنقص  
في كل والحلال ان يجعل الجعل لزيد مثلا ان ظهر صوابه وان ظهر مع الآخر فلا شيء له (قوله والمصارعة الخ) قال  
في جواهر الفتاوى ليست بيددة وقد جاء الاثر فيها الا انه ينظر ان اراد التلوي يكره له ذلك وينسحق عنه وان اراد  
تحصيل القوة ليدفع على المقاتلة مع الكثرة فانه يجوز ويناب عليه اهـ (قوله فيحل في كل شيء) طاهره يعم الطير  
والبقر والسفن والسباحة واما الصولجان وهو الكرة فالقواعد تنهى بانه لو كاذب بعده (قوله كذا ياتي) أي  
في مسائل شتى وقد ذكره المصنف والزمي هناك (قوله المسابقة بالاقدام) مبتدأ وخبر ولا أدري وجه ذكر هذه  
العبارة غير انما اوهمت ان القواعد تنهى بها وليس كذلك بل قواعد المذهب تقتضي ان غالب هذه من اللهو  
المحرم والله أعلم (قوله والبندي) أي المتخذ من الطين (قوله واشاءت باليد) ليعلم الاقوى منهما (قوله والشباك)  
اهل امراده التبايك بالاصابع لينظر من ينقلب من غيره (قوله بل وما يتيقن كذبه) قال الفقيه رحمه الله  
نعم على السمر على ثلاثة اوجه احدها ان يكون في مذاكرة العلم فهو افضل من النوم والثاني ان يكون السمر  
في أساطير الاحاديث المكاذبة والسجروا الخلق فهو مكروه والثالث ان يتكلموا بالامانة ويحتملوا الكذب  
وقول الباطل فلا بأس به والكف عنه افضل واذا فعلوا ذلك ينبغي ان يكون رجوعهم الى ذكر الله عز وجل  
والتمسيع والاستغفار حتى يكون ختمه بالخير والسؤال عن الاخبار المحمدية في البلدة وغير ذلك المختار انه  
لا بأس بالاستخبار والاخبار خلاصة اهـ وهذا يفيد عدم حل سماع الاكاذيب اهـ ويأتي له في القروع كراهة  
النقص بما ليس له أصل معروف وظاهر قوله اساطير الاحاديث المكاذبة يعم ما لو كان معه بقصد ضرب المثل الى  
آخر ما في المؤلف (قوله وتعلم نحو الشجاعة) عطف على ضرب (قوله اوحى وانات) ككتاب كلية ودمنة (قوله  
ويحب قلم اطافيره) وقطعها بالاسنان مكروه يورث البرص فاذا قلم اطافيره وجرشعره ينبغي ان يدفن ذلك  
الطفر والشعر المحزوز فان ربحه فلا بأس وان ألغاه في الكنيف اوى المغتسل يكره ذلك لان ذلك يورث داء كذا  
في الحاشية يدفن اربعة اطفر والشعر وحرقة الحوض والدم كذا في العنابية هندية (قوله فيسحب توفير شاربه  
وأطافاره) الانسب في التعبير فيوفير أطافاره وكذا شاربه وفي المنع ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه  
كتب اليها وقرأ الاطافير في أرض العدو فأنه اسلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه ربما تمكن  
من دفعه بأطافيره وهو تطير قص الشارب فانه سنة وتوفيره في دار الحزب للغازی مندوب ليكون أهيب في عين  
العدو اهـ (قوله يوم الجمعة) ورد في بعض الآثار النهي عن قص الاطافير يوم الاربعة فانه يورث البرص  
وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه همتم بتقص اطافيره يوم الاربعة فتذكر انهم رأوا أن قص الاطافير  
سنة حاضرة ولم يصح عنده النهي فقصرها فطعمه أي أصابه البرص فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم  
تسمع نهي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفينك أن تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم على  
يدنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج رحمه الله فجذدت مع الله توبة الى لا خالف ما سمعت عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أبدا وجاء في حديث آخر أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما مر فوعا وأخرجه  
الحاكم من طريقين آخرين لا يبد وجذام ولا برص الا يوم الاربعة ذكره بعضهم عيادة المريض يوم الاربعة وفي  
منهاج الحليمي وشبه الايمان للبيهقي ان الدعاء مستجاب يوم الاربعة بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله

ثم اذا سبقه اخذ منهما وان سبقه لم يعلما  
وفيما بينهما ما أتت بهما سبق اخذ من صاحبه  
(و) كذا الحكم (في المنفعة) فاذا شرط لمن  
معه الصواب صح وان شرط لكل على  
صاحبه لا درويجي والمصارعة ليست  
بيده الا التلوي فتكره برجدي واما السابق  
بلا جعل فيحل في كل شيء كما يأتي وعند  
الشافعية المسابقة بالاقدام والطير والبقرة  
والسفن والسباحة والصولجان والبندي  
ورى الجرو واشاءت باليد والشباك والوقوف  
على رجل وهو معرفة ما يبدى من زوج أو فرد  
والعيب بالخاتم وكذا يجعل كل عيب خطر  
لمذاق تغلب سلامة كرمي رام ومصلحة الخ  
ويحل النتزج عليهم حينئذ وحده بنحو  
عن بني امير ابل يفيد حل سماع الاعاجيب  
والغرائب من شكل ما لا يتيقن كذبه بتسلسل  
الفرجة لالحجة بل وما يتيقن كذبه لكن بقصد  
ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة  
على السنة آدميين أو حيوانات الجهاد  
ابن حجر (ويستحب قلم اطافيره) الاطافير  
في دار الحرب فيسحب توفير شاربه وأطافاره  
(يوم الجمعة) وكونه بعد الصلاة افضل  
الا اذا أخره اليه تأخيرا فاحشا فيكره لان  
من كان فادسه طويلا كان رزقه ضيقا

عليه وسلم استحبابه على الأحزاب في ذلك اليوم ذلك الوقت وكان جابر يتحزى ذلك في مهـ ما نه وذكر أنه ما بدى  
 شيء يوم الأربعاء الاثم فينبغي البداءة بنحو القدر يس فيه وسئل صلى الله عليه وسلم عن يوم الخميس فقال يوم  
 قضاء الخواص لان ابراهيم الخليل عليه السلام دخل فيه على ملك مصر فقضى حاجته وأعطاه هاجر ومن ثم زيد  
 في رواية والدخول على السلطان اهـ (قوله أعاده الله من البلايا) وورد أنه يخرج منه داء ويدخل فيه شفاء (قوله  
 بمعنى كقول على رضى الله تعالى عنه) مشير بكل حرف الى اسم أصبغ من اليمنى واليسرى وسياق أنه باطل  
 عنه (قوله قلوا الخ) هما يبتان من مجزؤ الرجز بكسر الباء الموحدة فيهما (قوله وجهها وجهها) وفيه البداءة  
 بالمسجة التي ترفع عند الشهادتين والختم باليمنى (قوله ولم يثبت في أصابع الرجل نقل) في الهندية عن الغرائب  
 وينبغي أن يكون ابتداء قص الاطافير من اليد اليمنى وكذا الاتهام بها في اليد اليسرى ويختم باليمنى  
 وفي الرجل يخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى اهـ (قوله انه يستحب كيفما احتاج اليه) قال في الطائفة  
 رجل وقت اقل أطافيره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة وأخره في يومها  
 تأخير افا حشا كان كبرو حالاً من كان طافره طويلاً كان رزقة ضيقة فان لم يجاوز الحد وأخره تبركاً لاخبار فهو  
 مستحب اهـ وحكى ان هرون الرشيد سأل أبا يوسف رحمه الله عن قص أطافير في الليل فقال ينبغي فقال  
 ما الدليل على ذلك فقال قوله عليه السلام الخير لا يؤخر اهـ (قوله وما يعزى الخ) كلام مستأنف مبتدأ خبره قال  
 شيخنا (قوله يستحب حلق عاتقه) قال في الهندية ويبتدىء في حلق العاتق من تحت السريرة ولو عالج بالضرورة  
 في العاتق يجوز كذا في الغرائب وفي جمع الجوامع حلق عاتقه بيده وحلق الحجام جائز ان غض بصره تارخانية  
 (قوله وتنظيف بدنه) بنحو إزالة الشعر من ابطنه ويجوز فيه الحلق والتف أولى وفي المجتبى عن بعضهم كلاًهما  
 حسن ولا يخلق شعر ملقه وعن أبي يوسف لا بأس به (قوله وكمر تركه) أى تحريراً كما تفيد عبارة المجتبى وهى بعد  
 ما رقم بعض المشايخ المستحب أن يقلم أطافره ويحلق شاربه ويحلق عاتقه وينظف بدنه بالاغتسال في كل  
 اسبوع مرة والافضل يوم الجمعة فان لم يفعل في كل خمسة عشر فان لم يفعل فلا عذر في ترك ذلك فيما وراء  
 الاربعين ويستحق الوعيد اهـ (قوله حلق الشارب بدعة) وقع في بعض عبارات التعبير بالقصر وفي بعضها التعبير  
 بالخلق في الهندية ذكر الطحاوى في شرح الامار أن قص الشارب حسن وتفسيره أن يؤخذ منه حتى ينقص  
 من الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو أحسن من القص هذا قوله رحمه الله  
 تعالى وصاحبه رحمه الله تعالى كذا في محيط لسرخسى اهـ وعبارة المجتبى وحلق الشارب بدعة والسنة  
 فيه القص سبع حلقة سنة تسعة الى ابي حنيفة وصاحبه والقص منه حتى يوازي الحرف الاعلى من الشفة  
 العليا سنة بالاجماع (تنبيه) تنف الفنتين بدعة وهما جانبى العنق وهى شعر الشفة السفلى كذا  
 في الغرائب ولا ينف نفسه لان ذلك يورث الأكلة وفي حلق شعر الصدر والظهر ترك الادب كذا في التنية اهـ  
 (قوله ولا بأس بتنف الشيب) الظاهر حلقه على القابل والتعبير بلا بأس يشهد أن الاول ترككم لما نه فورد  
 كما ورد (قوله والسنة فيها القبضة) والقص فيها سنة وهو أن يقبض الرجل لحيته فيأخذ منها على قبضة قطعه  
 كذا ذكره في كتاب الامار عن الامام رضى الله تعالى عنه قال وبيننا حداد محيط لسرخسى (قوله أتمت)  
 محمول على ما اذا قدمت التنبيه بالرجال وان كان لوجع أصابعه فلا بأس به كذا في الهندية عن الكبرى ويدل على  
 هذا التنبيه الذى ذكره (قوله وأما حلق رأسه) وروضة الزندوبى أن السنة في شعر الرأس اما الفرق  
 واما الحلق وذكر الطحاوى أن الحلق سنة ونسب ذلك الى العلماء الثلاثة تارخانية ولا بأس للرجل أن يحلق وسط  
 رأسه ويرسل شعره من غير أن يفتله وان قلمه ذلك مكروه لانه يصير مشابهاً لبعض الكدرة والجوس في ديار ناريج  
 حلق الرأس وترك الغودين أن أرسلهما وان شذهما على الرأس فلا فنية بكمه القزع وهو أن يحلق البعض ويترك  
 البعض قطعاً مائة اربلثة أصابع كذا في الغرائب ونها كان بعض السلف يترك سباليه وهما اطراف  
 الذنائب اهـ (قوله وروى هذا ذكره العلم) أى مع التنبيه الحسنة قال في الهندية طلب العلم والفتنة فريضة اذا صحت  
 النية أفضل من جميع أعمال البر وكذا الاشتغال بزيادة العلم اذا صحت النية لانه أعم أسكن بشرط أن لا يدخل  
 النقصان في فرائضه وصحة النية أن يقصد وجهه الله تعالى والاخرة لا طالب الدنيا والجاه ولو أراد الخروج  
 من الجهل ومنفعة الخلق وأحياهم لم يقل تصح نيته أيضاً كذا في الذخيرة لا كدرى فان لم يقدر

وفي الحديث من قلم أطافيره يوم الجمعة أعاده  
 الله من البلايا الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة  
 أيام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم  
 أطافيره بخلاف ما ترمذه عنه أبداً يعنى كقول  
 على رضى الله تعالى عنه  
 قلوا أنظفواكم \* بسنة وأدب  
 بمنها خاوباس \* يسارها وأخشب  
 وبيانه ونمائه في صفائح العادة وفي شرح  
 الغز نوية وروى أنه صلى الله عليه وسلم بدأ  
 بعنقه اليمنى الى اليسرى الى اليمين وختمه باليمنى وذكره  
 اليسرى الى اليمين وختمه باليمنى وذكره  
 الغز زالى في الاحياء وجهها وجهها ولم يثبت  
 في أصابع الرجل نقل والاولى تسليها  
 كتخليلها قلت وفي المواهب اللدنية قال الحافظ  
 ابن حجر انه يستحب كيفما احتاج اليه  
 ولم يثبت في كيفية شيء ولا في تعيين يوم له  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يعزى  
 من النظف في ذلك للامام على ثم لابن حجر قال  
 شيخنا باطل (و) يستحب (حلق عاتقه  
 وتنظيف بدنه بالاغتسال في كل اسبوع مرة)  
 والافضل يوم الجمعة ويجوز في كل خمسة عشر  
 وكمر تركه وراى الاربعين مجتبى وفيه حلق  
 الشارب بدعة وقيل سنة ولا بأس بتنف  
 الشيب وأخذ اطراف اللحية والسنة فيها  
 القبضة وفيه قطعت شعر رأسها أتمت ولعن  
 زادنى البرازية وان باذن الزوج لانه لا طاعة  
 له لوق في معصية الخالق ولذا يحرم على الرجل  
 قطع لحيته والمهـ فى المؤثرات تنبيه بالرجال  
 انتهى قلت وأما حلق رأسه ففي الوهابية قال  
 وقد قيل حلق الرأس في كل جمعة  
 يجب وبهض بالجواز زيهر  
 (رجل تعلم علم الصلاة أو نحوه ليعلم الناس  
 وآخر ما عمل به قاله قول افضل) لانه متعمد  
 وروى هذا ذكره العلم سامة خبر من احبها ليله



على تصحيح النية فالتعلم أفضل من تركه اهـ (تنبيه) ينبغي للرجل أن يراعى حقوق استاذاه وآدابه لا يضيع  
 بشئ من ماله ولا يقصد به في سهوه ويقدم حق معلمه على حق أبويه وسائر المألين وقد قال علي - كرم الله تعالى  
 وجهه الحسن قم بين يدي مولاي يعني استاذي ويتواضع لمن علمه خيرا ولو حرقا ولا ينبغي أن يجذله ولا يستأثر  
 عليه أحد فان فعل ذلك فقد قسم عروقه من عرى الاسلام ومن اجلاله أن لا يقرب بابا بل ينظر خروجه ولا يعلم  
 إلا أهله ولا يكتم عن أهله فان وضع العلم في غير أهله اضاعه ومنعه عن أهله ظلم وجور عن ابن مقاتل الفظ  
 في العلم أفضل من قراءة قل هو الله أحد خمسة آلاف مرة تارخانية العلم على أنواع وكل ذلك عند الله حسن  
 وليس كالنقمة وينبغي للرجل أن يكون تعلم الفقه أهم اليه من غيره واذا أخذ الانسان خطا وافرأ في النقمة ينبغي  
 أن يتطرق في علم الزهد وفي كلام الحكماء وشماثل الصالحين وطالب العلم فريضة بقدر ما يحتاج اليه لا يمر  
 لا بد منه من أحكام الوضوء والصلاة وسائر الشرائع ولا يمر معاشه وما رزاه ذلك فليس يرضى فان تعلمها  
 فهو أفضل وان تركها فلا يتم عليه العلوم ثلاثة نافع يجب تحصيله وهو علم معرفة المعبود وبه ذلك العلم  
 بالجلال والحرام والامر والنهي وما بهت الانبياء به وعلم يجب الاجتناب عنه وهو السحر وعلم الحكمة  
 والطلسمات وعلم النجوم الا علم قدر ما يحتاج اليه من معرفة الاوقات وطول النجوم والتوجه الى القبلة والهداية  
 في الطريق وعلم آخر ليس فيه نفع يرفع الى الآخرة وهو علم الجدل والمناظرات فيكون الاشتغال به تضيق عمر  
 في شئ لا ينفعه في الآخرة وانما يستغلون به لقهار الخصوم لا لاطهار الحق والوقوف على الفرق بين المسائل  
 واخراج التناقض من بين الاحكام فلا يشتغل بغيره مما تنفعه في الدنيا والآخرة ولا تضيع لاهل معرفته أولى  
 ولا ينبغي للشيخ الجاهل أن يتقدم على الشاب العالم في المشي والجلوس والكلام والشاب العالم يتقدم على الشيخ  
 الغير العالم ولو قرئوا على العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد على الواحد وهو أن لا يفتخ قلبه  
 ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد على كلامه ولا يتقدم عليه في مشيه وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا  
 وتطيعه في كل مباح بأمرها به وتقدم ماله عليها (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وان كان أمرد فلا يهـ أن ينعمه  
 من الخروج ومراهم بالعلم العلم الشرعي وما ينتفع به فيه دون علم الكلام وأمثاله لما روى عن الامام الشافعي  
 رضي الله تعالى عنه انه قال لان يلقى الله عبدا كبيرا الكفا خبر من أن ياتاه بعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام  
 المتداول بينهم في زمانهم هكذا ظن ذلك بالكلام المخلوط به ذيات الفلاسفة المعطورين بأباطيلهم غير المرخص فيه اهـ  
 (قوله فذكره بما فيه ليس بغيبة) مستدأ وخبر والمراد ذكره بما يفعله من الاضرار لانه تنجأه به لا ذكر غيره مما ستره  
 (قوله وتعامه في الدرر) قال فيها وكذلك فيما بين الرجلين وبين السلطان والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم  
 انهم يسمعون اهـ نقله عن الخسائية والذي في نقل المصنف بدل الرجلين الزوجان (تمة) ذكر النقيب في كتاب  
 البيان أن الامر بالمعروف على وجهه ان كان يعلم بأكبر رايه انه لو أمر بالمعروف يتبعون ذلك منه ويعتصمون عن  
 المنكر فالامر واجب عليه ولا يسهه تركه ولو علم بأكبر رايه انه لو أمرهم بذلك قد فوه وشتموه فتركه أفضل وكذا  
 لو علم أنهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتقع بينهم العداوة ويبيع القتال ولو علم أنهم لو ضربوه صبر على ذلك ولا يشكو  
 على أحد فلا بأس بأن ينهي عن ذلك ولو علم أنهم لا يقبلون منه ولا يخاف ضربا ولا شتما فوبالخير والامر أفضل  
 كذا في الملتقط والمحيط واذا استقبل الامر بالمعروف وخشى أنه لو قدم عليه قتل فان قدم عليه وقتل يكون شهيدا  
 تارخانية ويقال الامر بالمعروف باليد على الامراء وباللسان على العلماء وبالقاب اعوام الناس وهو اختصار  
 الزندويقي - ظهيرة الامر بالمعروف يحتاج الى خمسة اشياء - اولها العلم لان الجاهل لا يحسن الامر بالمعروف  
 \* والثاني أن يقصد وجه الله تعالى واعلاء الكلمة العليا \* والثالث الشفقة على المأمور فبأمره باللين والشفقة  
 \* والرابع أن يكون صبرا حليما \* والخامس أن يكون عادلا بما أمر به كيلا يدخل تحت قوله تعالى لم تقولون  
 ما لا تفعلون ولا يجوز للرجل من العوام أن يأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي استمر لانه اساءة  
 في الادب ولا ندر بما كان ضرره في ذلك والعامة لا يفهم ذلك كذا في الغرائب رجل رأى منكرا وهذا الرأي  
 عن يرتكب هذا المنكر يلزمه أن ينهي عنه لانه الواجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فترك احداهما لا يقطع عنه  
 الا - خبر اخبرنا القميين قال محمد رحمه الله تعالى لا بأس للرجل أن يحمل وحده على المنكرين وان كان غالب رأيه  
 انه يقتل اذا كان غالب رأيه أن يشكي فيهم نكابة يقتل أو جرح أو هزعة وان كان غالب رأيه انه لا يشكي فيهم أصلا

وله الخروج لطلب العلم الشرعي بلا إذن  
 والديه لوم محمدا وتعامه في الدرر واذا كان  
 الرجل يصوم ويصلي ويصبر الناس بعباده  
 ولسانه فذكره بما فيه ليس بغيبة حتى لو أخبر  
 السلطان بذلك انجزه لا يتم عليه وقالوا ان  
 علم من آياه بقدر على منعه أعلمه ولو بكاتبه والا  
 لا كبلات تقع العداوة وتعامه في الدرر

لا يقتل ولا جرح ولا هزيمة ويقتل هو فانه لا يباح له أن يحمل وحده والقياس أن يباح له ذلك في الاحوال كلها  
وان علم أنه يقتل كذا في المحيط انتهى من الهندية (قوله على وجه الاهتمام) أي لا على وجه اظهار المعايير وانظر  
لواجع القصد ان هل العبرة للغالب وظاهر الحصر المذكور به أنه لا يحرم (قوله ولو اغتصب أهل قرية الخ)  
عبارة السراجية من اغتصاب أهل كورة أو قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً هروفين اه وانظر هل التقيد بما  
ذكره احترازي أو المداور على جهالة المغتصب وهو الذي يفيد آخر الكلام (قوله ومتظاهرين بجمع) أي بانظاريه  
لانه لا يتأذى به حيث أظهره ويغني أن لا يقصد تشفيامنه بل ليلبغه فيسكنف أو يتخذ منه والامور عاصدها  
وفي شرح العلامة عبد البر والمتظاهرين بالجمع الذي لا يستتر عنه ولا يؤثر عنده اذا قيل عنه أنه يفعل كذا وكذا اه  
(قوله ولما هرة ولو اعتقاد) قال في حاشية مراقي الفلاح وعند تحذير المسكين من الشر ككبيان جرح  
المجر وحين من الرواة والشيوخ وكلاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملة له أو المسافرة  
معه وكلاخبار بعيب ما يشترط به وهو لا يلزم بل يؤثر اه (قوله ولشكوى ظلامته) أي لمن له قدرة على انصافه  
وللاستعانة بالخالكه على تغيير منسكرو ذوالعاصي الى الدواب ولللاستعانة بأن يقال للمفتي ظلمي فلان بكذا  
وزوجي يفعل كذا ولا تعير بفعلها اشهر من اللقب كالأعشى والأعرج (تنبيه) مدح الرجل في وجهه منهي عنه  
وكذا اذا كان غائباً ويعلم أنه يبلغه أما اذا كان في غيبته وهو لا يبالى أن يبلغه ويدحه بما هو فيه فلا بأس به  
هندية عن الغرائب واهل محمول على ما اذا كان المدح مطلب شئ أو كان المدح مما يغتر به والافتقار اذا مدح  
المؤمن في وجهه رب الأيمان في قلبه (قوله بالفعل) كالحكاية الآتية (قوله وبالعرض) كأنه بالتبسط  
(قوله وبالكتابة) ظاهره وان لم تصل اليه والظاهر أن مثلها الكتابة كفلان يتردد على الأكل وهو يريد أن يسأل  
منهم (قوله وبالرمز) بسكون الميم ويضم ويحرك الإشارة أو الأيماء بالسفنتين أو العينين أو الحاجبين أو اللشم أو اليد  
أو اللسان اه فاموس وعلى كل فهو من عطف الخاص لكونه يخص بغير غرض العين وإشارة اليد ليحسن العطف  
(قوله أي قصيرة) تفيد لا ومات (قوله اغتصبها) بياء الاشباع (قوله ومن ذلك الحكاية) بيان لبعض افراد الفعل  
(قوله أو كإعني) أي وان كان بغير عرج (قوله بل أقبح) يعني أن الغيبة بالفعل أشد انما من غيبة القول (قوله  
مفهومه) كذا في بعض النسخ وفي بعضها تفهيمه وهو الذي في المنع وهو المتعين والضمير يرجع الى الشخص (قوله  
وأما اذا لم يفهم عينه) كتر مع ماسبق (قوله وقامه في شرح الوهابية) في نسخ الشريعة (قوله أن تصف) صريحاً  
أو غيره قولاً أو فعلاً وان كان حقيقة الوصف لا تكون إلا بالقول (قوله حال كونه غائباً) هذا أخذه من المتبادر  
من اللفظ وقد صار حقيقة شرعية في كل ما يؤذى وانظر ما لو ذكر من الصغير غير العاقل ما يكره ذكره فيه  
أن لو كان عاقلاً ولم يكن له من يتأذى بذلك من الأقارب (قوله ذكر كذا أخاك) قد تقدم عن النهر أن التثنية بالأخ  
في الآية ليس احترازاً بقبح غيبة الذي ثم كل حكم ورد في الرجال فهو في النساء إلا ما استثنى وكما يحرم ذكرها  
باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها (قوله قيل أفرأيت) في نسخ قال أي أبوهريرة (قوله فقد جهته)  
بالتخفيف قال في القوس من جهته كمنه بهتا وبهتا أو بهتا قال عليه ما لم يفعل والبهمة الباطل الذي يخبر من بطلانه  
والكذب كالبهت بالضم اه والمراد والله تعالى أعلم أنه زاد على الكذب بإيقاعه في حيرة حيث شافهم هذا الباطل  
قال الخازن وهو أشد انما من الغيبة وقد علم من هذا انها لا تسمى غيبة إلا اذا كان صادقاً فيها ولو مرضية بالبصر  
لكنه يستتر بها فانه قد يتوب مما وقع منه وأحكام الاله لا تتقيد ولا اطلاع الساعلي ما أحدثه في قلب الساعلي به  
(قوله واذا لم يبلغه يكفيه الندم) المراد به التوبة بشروطها وانظر هل الانتم متفاوت في البلوغ وعدمه (قوله شرط  
بيان كل ما اغتصبه) ظاهره أنه لا تنفي البراءة العامة لكن ينبغي أن يستثنى منه ما اذا كان يترتب على البيان  
إيذاء لا يطاق وحرره (قوله وقامه في الدرر) قال فيها وتكون كل قبيلة وعشيرة تدا واحدة في الناصر والتظاهر  
على كل من سواهم في اظهار الحق اه والصله انما تطلب اذا لم يكن القريب مخافاً للشرع والافيجوز هجره لحق  
الشرع ككاتبه عليه بعض العلماء والوجه فيه ظاهر وفي تبين المحارم للعارف سنان أفندي اختلافوا في الرحم  
التي يجب صلتها قال قوم هي قرابة كل ذي رحم محرم وقال آخرون هي قرابة كل قريب محرم ما كان أو غيره  
فان كان عند قرابته قالوا يجب أن يصلهم بالهدية وبالزيارة فان لم يقدر على الصلة بالمال فبالزيارة والاعانة  
في أعمالهم ان احتاجوا وان عاذه واحد منهم لا يقطع صلتهم بسبب العداوة بل يزيد في احسانه وان كان

(وكذا) لا انتم عليه (لو ذكر مساوي أخيه  
على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة أن  
يذكر على وجه الغضب يريد السب) ولو اغتصاب  
أهل قرية فليس بغيبة لانه لا يريد به كلهم بل  
بعضهم وهو مجهول خاتمة فتباح غيبة مجهول  
ومتظاهرين بجمع واهل محمول ولو اعتقاد  
تخذ برامته ولشكوى ظلامته للعاكم شرح  
وهابية (وكما تكون الغيبة باللسان) صريحاً  
(تكون) أي ايضا بالفعل وبالعرض وبالكتابة  
وبالحركة وبالرمز (بضم العين والإشارة  
باليد) وكل ما به هم منه المقصود فهو داخل  
في الغيبة وهو حرام ومن ذلك ما قالت عائشة  
رضي الله عنها دخلت علينا امرأة فلما ولت  
أولت يدي أي قصيرة فقال صلى الله عليه  
وسلم اغتصبها ومن ذلك الحكاية كأنه يمشي  
من عار جاكه يمشي فهو غيبة بل أقبح لانه  
أعني في التصوير والتفهيم ومن الغيبة  
أن يقول بعض من مرتبنا اليوم أو بعض من  
رأيناها اذا كان مخاطب بفهم شخصاً معيناً  
لان الهدورة فهمه دون ما به التفهيم وأما  
اذا لم يفهم عنه جاز وقامه في شرح الوهابية  
وفهم الغيبة أن تصف أخاك حال كونه غائباً  
بوصف يكرهه اذا سمعه عن أبي هريرة رضي  
الله عنه قال قال صلى الله عليه وسلم أن تدرون  
ما الغيبة قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر كذا أخاك  
بما يكره قيل أفرأيت ان كان في أخى ما أقول  
قال ان كان فيه ما تقول اغتصبته وان لم يكن  
فيه فقد جهته واذا لم يبلغه يكفيه الندم  
والاشرط بيان كل ما اغتصبه (وصلة الرحم  
واجبة ولو) كانت (بسلام ونحية وهدية)  
ومعانة ومجاسة ومكالمة ولطف واحسان  
وزورهم غيباً ليزيد حباً بل يزور أقرباءه كل  
جمعة أو شهر ولا يرتد حاجتهم لانه من الطبيعة  
في الحديث ان الله يصل من وصل وصله رحمه  
ويقطع من قطعها وفي الحديث صلة الرحم  
تزيد في العمر وقامه في الدرر

غائب عنهم يصلهم بالمكتوب أو السير اليهم أفضل أن أمكنه والاخ الكبير مثل الاب بعد الاب وكذا الجد وان علا  
والاخذت الكبيرة وانما المثل الأم بعدها والعم مثل الاب في الصلة على قول وماعدا الوالدين وان علما والاخ  
والخاله يكتفى بالمكتوب أو بالهدية والسير اليهم أفضل أن قدر وليس فيه مقدار من الزمن معين بل لا يقطع الوصلة  
بينهم في كل زمان كان وعد في الصلة عشر خصال رضى الله تعالى وادخال السرور وفرح الملائكة وحسن  
الثناء وادخال النعم على ابليس والزيادة في العمر والبركة في الرزق وسرور الاموات وزيادة المودة وزيادة الاجر  
بعد موته لانهم يدعون له كلما ذكروا احسانه واختلف في تأويل زيادة العمر بها فقال بعض هو على حقيقة وقيل  
زيادة بأن يكتب له ثواب بعد موته وقيل بأن يكون له ملقا طوله في اللوح المحفوظ على ملتهم وعما فيه (قوله  
ويسلم المسلم على أهل الذمة) في الهندية قال مجاهد اذا كتب الى اليهودى أو النصراني في الحاجة يكتب السلام  
على من اتبع الهدى اه (قوله كما كره للمسلم مصافحة الذمى) هو في غير الجار أو الجار فقال في الفتية ولا بأس  
بمصافحة المسلم جاره النصراني اذا رجع بعد الغيبة ويتأذى بترك المصافحة اه ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى الا كل  
مع الجوسى ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يحرم أم لا وحكى عن الامام عبد الرحمن السكاك أنه ان ابتلى به  
المسلم مرة أو مرتين فلا بأس به وأما الدوام عليه بكرة كذا في المحيط وفي أخوية الفوازل الجوسى أو النصراني اذا  
دعا رجلا الى طعامه تكلمه الاجابة وان قال اشتريت اللحم من السوق فان كان الداعى نصرانيا فلا بأس به  
وما ذكره في التوازل في حق النصراني بخالف رواية محمد رحمه الله على ما تقدم هندية عن الذخيرة (قوله فأولتها  
هكذا) أى بالنسبة بقوله لوله حاجة (قوله المتن) أى تنوير الابصار وأما المصنف أن في كراهة بداهته بالسلام  
قولين والصحيح الكراهة وذكر في الهندية أقوال ثلاثة نالها التفصيل بين الحاجة فلا يكره وعدمها فيكره (قوله  
وهو الاحسن) لأن الحكم الاصلى هو الكراهة وعدم الكراهة لعارض الحاجة وفي التبيين ولا بأس برذل السلام  
على الذمى ولا يزيد على قوله وعليكم فانه عليه السلام لم يرد حين رده على اليهودى ولا يدا بالسلام لأن فيه تعظيما  
وتكريما وان كان له حاجة اليه فلا بأس ببداهته ولا يدعوله بالمغفرة ولودعاله بالهدى جاز لانه عليه السلام قال  
للهم اهد قومي فانهم لا يعلمون ولودعاله بطول العمر قبل لا يجوز لأن فيه القادى على الكفر وقيل يجوز لأن  
في طول عمره نفعا للمسلمين بأداء الجزية فيكون دعاءهم أى للمسلمين (قوله أى الاسلام خير) أى خصال الاسلام  
(قوله وتقرأ) من القراءة لاس الاقراء (قوله فاضطروه الى اضيقته) هذا عند الامكان وعدم خشية الضرر وهم  
الآن يتصدقون المروى على عين اكابر المسلمين من العلماء والاشراف ويجعلونه قربة (قوله وكذا يخص منه  
القاسق) أى المتجاهر بالمستور وفي الهندية وباقى الكافروا ابتدع بوجه مكفه رأى عبوس وفي المجتبى قال محمد  
يكبره السلام على القاسق اذا كان معينا والافلا وسجله اذا لم يحض من المعلى أو لم تدعه ضرورة (قوله وأما من شك  
فيه) أى هل هو مسلم أو غيره وأما الشك بين كونه فاسقا أو صالحا فلا اعتبار له بل ينظر بالمسلمين خيرا (قوله على  
العموم) أى المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم على من عرف ومن لم تعرف (قوله ان الحديث المذكور) وهو  
قوله صلى الله عليه وسلم وتقرأ السلام على من عرف ومن لم تعرف أى أنه باق على عومه لا يخص منه أحد ولكن  
كان حكمه في ابتداء الاسلام حيث كان غريبا لا قوته (قوله فلا بأس) ابتداء رمنه أن الاولى عدم الرد (قوله  
ولا يزيد على قوله وعليك) لانه قد يقول السام أى الموت أو السلام بكسر السين أى المجارة (قوله تبيلا) أى  
اكونه كافرا أو ما تعظيحه لالهذا القصد فالظاهر أنه لا يكتفى وان كان يكره ويعجز (قوله ان نوى بقلبه) وأما اذا لم ينو  
شيئا يكره كما في المحيط وذكر البيرى أخذ من ظاهرها أنه لا يكره وليس بعد النص الرجوع اليه والظاهر أن  
الذى ليس بقصد (قوله ولا يجب رد سلام السائل) ولو أتى الباب كما لا يجب رد السلام على القاسق في الحكمة كذا  
في الخاتمة (قوله ولا من يسلم وقت الخطبة) لأن السلام تحية المؤمنين وليس هذا وقت زيارة كالجاس في المسجد  
للقراءة والتمجيد ولا انتظار الصلاة ربههم أن لا يجيبوا كما في الفتية كالسلام عندهم هذا كرامة العلم وعند الاذان  
والاقامة والصحيح أنه لا يرد في هذه المواضع كذا في العناية وصحح بعضهم الوجوب حال التلاوة (تنبيه) يسلم  
الراكب على الماشى والقائم على اقاعد والليل على الكثير والصغير على الكبير خلاصة ويسلم الذى يأتيك من  
خلفك وذلك لأن وضع السلام انما هو لازالة الخوف من المتلاقين أو من أحدهما في الغالب أو للتواضع المناسب  
لحال المؤمن أو للتعظيم فالسلام يقصده أمران اما اكتساب وذا واستدفاع كبره قال اكب يسلم على الماشى

(ويسلم) المسلم (على أهل الذمة) لوله حاجة  
اليه والاكره وهو الصحيح كما كرهه المسلم مصافحة  
الذمى كذا في نسخ النسخ وأكثر المتون  
بلفظ ويسلم فأولتها هكذا ولا بأس  
المتن ولا يسلم وهو الاحسن الاسلام فافهم  
وفي نسخ البخارى للعيني في حديث أى  
الاسلام خير قال نظم الطعام وتقرأ السلام  
على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا  
التعميم مخصوص بالمسلمين ولا يسلم ابتداء  
على كافر لقوله عليه السلام فاذا  
لا تداوا اليهود ولا النصارى بالسلام فاذا  
تسبم أحدهم في طريق فاضطروه الى اضيقته  
رواه البخارى وكذا يخص منه الذمى  
بدليل آخر وأما من شك فيه فالاصح  
البقاء على العموم حتى ثبت الخصوص  
ويجوز أن يقال ان الحديث المذكور كان  
في ابتداء الاسلام لمصلحة الذمى ثم ورد  
التميم انتهى فليحفظ ولو سلم بهم بالرد (و) لكن  
أو يجوز على قوله وعليك كما في الخاتمة  
(لا يزيد على قوله وعليك) لأن تبيلا  
(ولو سلم على الذى تبيلا بكرة) لأن تبيلا  
الكافر كثر ولو قال الجوسى يا سائلا تبيلا  
كفر كما في الاشياء وفيه الوفا لذى أطال  
الله تعالى أن نوى بتبليبه اه لا يسلم أو يؤذى  
الجزية ذل لا فلا بأس به (ولا يجب رد سلام  
السائل) لانه ليس للتحية ولا من يسلم وقت  
الخطبة خاتمة

والقائم على القاعد لازالة الخوف والقليل على الكثير للتواضع والصغير على الكبير للتوقير وهذا في غير الوارد  
 أما هو فيبدأ بكل حال سواء كان صغيراً أو كبيراً أو قديلاً أو كثيراً ذكره العارف سنان ونسبه الى النووى  
 والقواعد توافقه واختلفوا في أيهما أفضل أبراقيل الرادقيل المسلم محيط (قوله ولو قال بافلان) أي بهذا  
 اللفظ وعبارة العارف سنان في تبين المحارم تفيد أن المراد التعيين بالاسم وجعل فيه خلافاً وعبارته رجل كان  
 جالساً في قوم فلم عليه رجل فقال السلام عليك يا فلان فرد عليه بعض القوم سقط السلام عن المسلم عليه وقيل  
 ان معنى رجلا فقال السلام عليك يا زيد فرد عليه عمرو ولا سقط (قوله سقط) لأن قصده التسليم على الكل  
 ويجوز أن يشار للجماعة بخطاب الواحد خذبة وفي تبين المحارم ولو سلم على جماعة ورد غيرهم لم يسقط الرد  
 عنهم اهـ (قوله وشروط في الرد وجواب العاطس اجتماعه) كما لا يجب الرد إلا باستماعه غفابة (قوله فلو أسمع  
 يريه تحريك شففيه) وهل يستلزم الجهر بحيث لو كان يسمع لسمع (قوله بدليل حل ذبيحته) هذا لا يتم  
 إلا إذا كان الذبح فرضاً ولا يحضرني اقتراضه وسبأني تضعيفه وأهل وجهه أنه إذا كان ذا كراة تفرض التسمية  
 فإذا أتى بها كما هو فتساب ذكره عن الفرض (قوله والعصبى) أي الذي يعقل واختلف في التسليم على الصبيان  
 فقيل لا يسلم عليهم وقيل التسليم عليهم أفضل وبه أخذ النقيب (قوله وبسلم على الواحد بلفظ الجمع) قال في الهندية  
 ينبغي أن يسلم على أحد أن يسلم بلفظ الجماعة وكذلك الجواب سراجية وهل الانبعاث للاستئذان في السلام  
 وللوجوب في الرد وللاستئذان فيه ما يجوز والافضل للمسلم أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والمحجب  
 كذلك يرد ويأتى بواو العطف في قوله وعليكم السلام وان حذفها أجزأ ولو قال المبتدئ سلام عليكم أو السلام  
 عليكم فلا يجب أن يقول في الصورتين سلام عليكم والسلام عليكم وبالألف واللام أولى تارخانية  
 (قوله ولا يزيد على وبركاته) قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أن كل شئ منتهى ومنتهى السلام البركات اهـ  
 محيط (قوله على الفور) ظاهره أنه إذا أخره لم يعذر ذكره تحريكه ولا يرتفع الانتم بالرد بل التوبة (قوله ويجب رد  
 كتاب التسمية) لأن الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر مجتنبى والناس عنه غافلون (فرع) ان سلم نائياً  
 في مجلس واحد لا يجب رد الثاني تارخانية (قوله يجب عليه ذلك) لأنه من اتصال الامانة لمصلحة ما ذكر محمد  
 رحمه الله في باب الجواب من السبر حديثاً يدل على أن من بلغ انساناً سلاماً من غائب كان عليه أن يرد الجواب  
 على المبلغ أو لا ثم كذلك على الغائب انتهى هندية عن الذخيرة وكان الأول طلب لكونه أحسن اليه بالإلغاه  
 السلام وهل جزاء الاحسان الا الاحسان وهل الرد على المبالغ واجب ظاهر عبارة الامام محمد بن (قوله لومعنا)  
 يغنى عنه ما سبق وفي الهندية له جبران لو سلمهم بتركون الشرع حياً منه وان أظهر خشونة يزيدون  
 الفواحش يعذرون في هذه المسألة ظاهراً انتهى (قوله كأكمل) ظاهراً من ذلك مخصوص بجمال وضع اللقمة  
 في الفم والمنفخ ما قبل وبعد فلا يكره لعدم العجز وبه صرح الشافعية وفي وجيز الكردى مرعى قوم  
 بأكلون ان كان محتاجاً وعرف أنهم يدعون سلم والافلا انتهى وهذا يقضى بـ كراهة السلام على الأكل  
 مطلقاً لا فيما ذكره (قوله كأكلى) الأولى حذف الباء (قوله وقارئ) وروى عن محمد بن مسمع الخطابة يرد وفي الذخيرة  
 الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى بناء على أنه اذا لم يرد السلام في الحال هل يرد بعد انقراغ  
 من الخطابة على قول محمد يرد على قول أبي يوسف لا انتهى (قوله وأنه لا يجب رد سلام عليكم بجزم الميم)  
 كانه لخالفه السنة التي جاءت بالتركيب العربى ومنه فيما يظهر الجمع بين ال والتسوية وأما اذا أتى به مجزداً  
 عنهم افا ظاهر وجوب الرد لأنه على حذف تقديره سلامي أو سلام الله كما ذكره ابن هشام في المغنى (قوله بقول  
 السلام علينا الخ) وبسلم في كل دخلة تارخانية (قوله وعلى عباد الله الصالحين) فيكون مسلماً على الملاكة  
 الذين معه وصالحى الجن الحاضرين وغيرهم وقالوا ان الجن مكلفون بما كلفناه ومقتضاه أنه يجب عليهم الرد  
 ولا يخرجون عنه الا بالاجماع ولم أر حكمه وقد يقال أنهم امرؤا بالاستئذان عن أعين الانس اهدم الانس  
 والجمانة وبه ظاهر من قبيل الاعلان قد بر (قوله الا اذا لم ينخط) فالكرهه للخطى الذى يلزمه غالباً الا بذا  
 وإذا كانت هناك فرجة تزينها لا تخطى فلا كراهة كما يؤخذ من مذهبه (قوله في الصلاة) أي وهي كانت  
 في المسجد فتم الدليل أو أنه اذا كان ذلك جائزاً في الصلاة وهي أفضل الاعمال والصلاة فلا يجوز في المسجد  
 وهو دونها أولى (قوله أحب الاسماء) أي أحسنهنها فلو ابا (قوله عبد الله وعبد الرحمن) لما رواه

وفيها اذا أتى دار انسان يجب أن يسأذن  
 قبل السلام ثم اذا دخل يسلم أو لا ثم ينكم  
 ولو في قضاء يسلم أو لا ثم ينكم ولو قال السلام  
 عليك يا زيد لم يسقط برذعه ولو قال يا فلان  
 أو أشار لم يسقط بشرط في الرد وجواب  
 العاطس اجتماعه فلو أسمع يريه تحريك شففيه  
 انتهى قلت وفي المبتنى ويسقط عن الباقي  
 برذعه يعقل لأنه من أهل إقامة الفرض  
 في الجملة بدليل حل ذبيحته وقيل لا وفي المجتنبى  
 ويسقط برذعه العجز وفي رد الشابة والصبي  
 والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح  
 والمجنون قولان وظاهر التاجية ترجيح  
 عدم السقوط وبسلم على الواحد بلفظ الجمع  
 وكذا الرد ولا يزيد على وبركاته  
 ونتم على العاطس على الفور ويجب رد كتاب  
 التسمية كذا السلام ولو قال لا أخرأقرئ  
 فلان لا السلام يجب عليه ذلك كما بكرة على عاجز  
 عن الفاسق لومعنا والا كما بكرة على عاجز  
 عن الرد حقيقة كما سئل أو شرعاً كسئل  
 وقارئ ولو سلم لا يستحق الجواب انتهى وقدمنا  
 في باب ما ينسب الصلاة كراهته في نيف  
 وعشرين موضعاً وأنه لا يجب رد سلام عليكم  
 بجزم الميم ولو دخل ولم ير أحداً يقول السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين فرع بكرة  
 اعطاه سائل المسجد الا اذا لم ينخط رقاب  
 الناس في المختار كما في الاختيار ومن مواهب  
 الرحمن لأن عليه تصديق بخاتم في الصلاة قد حم  
 الله بقوله ويؤمنون ان كراهة وهم راكمون  
 (أحب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد

(الرحمن)

مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر أحب الاسماء الى الله عبد الله وعبد الرحمن قال المناوي وعبد  
الله أفضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وأفضلها بعد هما محمد ثم أحمد ثم إبراهيم انتهى وفي حديث آخر رواه الطبراني  
عن ابن مسعود أحب الاسماء الى الله ما تعبد به وهو بجمع جميع الاسماء المعبودة وهذا لا يتنافى بأفضلية الاسمين  
السابقين لكنه يدل على أنهما أفضل من محمد وما بعدهما وانما كان أفضل الاسماء عبد الله لأن لفظ الخلافة جامع لجميع  
الاسماء ثم عبد الرحمن لأن الرحمة لها تعلق بغالب الاسماء والرحمن أبلغ من الرحيم على المشهور وفي الحديث ما ستر  
أحدكم لو كان في بيته محمد ومحمدان وثلاثة وورد اذا سمعتم فعبدا واما ما يذكر على الا سنة خير الاسماء ما جرد  
وما عبد قال السجاء لا أعلمه (قوله وجاز التسمية به على ورشيد) انظر ما لو عز قابال (قوله غير ما يراد في حق الله  
تعالى) فالعلى في حقه تعالى رتبة عن كل ما لا يليق وعلى كل أحد وكل أحد بالنسبة اليه دون والرشيد الذي  
يوصلهم الى الهدى وكل خير ونحو ذلك وأما في حقنا فان لاحظا المسمى معنى يلاحظ أنه سببه على الرتبة بين  
اقرانه وفي التقرب اليه تعالى وأنه يكون رائدا ومرشدا للغير بالتعليم والتعلم ونحوه (قوله لأن العوام  
يسفرونها) هذا يفيد كراهة التسمية بخير محمد وأحمد لذلك (قوله ولا تكتبوا) يفتح النون المشددة ماضى تكتبى وهو  
على حذف إحدى التامين وسبب الكراهة أن اليهود كانوا ينادون يا أبا القاسم فاذا التفت صلى الله عليه وسلم  
قالوا الانعيتك (تنبيه) الولد الميت لا يسمى عند الامام وقال محمد يسمى ولا بأس بتسمية الصغير فقال أنه يصبر  
كذا في ثاني الحال لا التحقيق في الحال انتهى خزانه المفتين (قوله ويكره أن يدعو الخ) بل لا بد من لفظ يفيد  
التعظيم كياسدي أو يا مالك أمرى ونحوه وذلك لزيد حقهما على الولد والزوجة وقال صلى الله عليه وسلم لو كنت  
أمرا أحد أن يسجد لأحد لامرت الزوجة أن تسجد لزوجها وقبل ما يجام من نجا منهن الا ببر الا زواج وما هلك  
من هلك منهن الا بعوق الا زواج (قوله وفيها يكره الكلام في المسجد) ورد أنه يأكل الحسنة كتمان كل النار  
الخطاب وسببه بعضهم على ما اذا قعد فيه لاجله وقد سبق وهذا كله في المباح لا في المحرم فانه فيه أعظم وزرا  
(قوله وخاف الجنازة) لأن المطلوب في هذا الاعتبار لا الاغتزار (قوله وفي الخلاه) لانه يورث الميت من الله  
تعالى (قوله وفي حالة الجماع) لانه حال مبني على الستر وكان بأمر صلى الله عليه وسلم فيه بالادب (قوله وعند  
التدكير) أي الوعظ لانه يشغل المستمع (قوله عند الغناء) الاولى أن يقول غناظك بالغناء عنده والضمير  
للتدكير ومنه القراءه بالاوى وفي الهندية عن التتارخانية ولا يتكلم بعد القبر الى الصلاة الا بخير وقبل  
بعد ما الى طلوع الشمس قلت وهو الذي وردت به السنة (قوله فضل) من حيث الثواب اذا قصد بتكلمه موافقة  
كلام الله وكلام رسوله (قوله أحب العرب) ظاهره انه مزارع من عند المتكلم أو أمر للمفرد من أحب والذي  
في الجامع الصغير أحبوا أمر للمكثفين قال الحاكم بعد تحريجه انه صحيح ورواه أيضا بلفظ احفظوني في العرب  
لثلاث ذكره السيوطي وفي حب العرب أحاديث كثيرة أفرد ما بالالف العراقي منها كما في الافراد  
للدارقطني عن ابن عمر رفعه حب العرب ايمان وبغضهم نفاق انتهى وأخرج أبو الشيخ عن عطاء بن أبي ميمونة عن  
أبي هريرة مرفوعا أحبوا العرب وبغضهم فان بغضهم نور في الاسلام وان فناءهم ظلمة في الاسلام (قوله تطيبين  
القبور الخ) أما تطيبها بالبايض الشفاف وتدهيها باماء الذهب ووضع الرخام لهما فلا شك في كراهته لانه من  
التفاخر خصوصا اذا كان بمال حرام وهو الغالب في هذا الزمان (تنبيه) لا بأس بزيارة القبور للرجال والنساء  
وكيفيتهما كزيارة ذلك الميت في حياته من القرب والبعد كما في خزانه القناوي واذا أراد الزيارة يستحب له  
أن يصلي في بيته ركعتين يقرأ في كل ركعة الفاتحة وآية الكرسي مرة والاخلص ثلاثة ويجعل ثواب الميت  
فانه يبعث للميت في قبره نور ويكتب للمصلي ثواب كثير ثم لا يستغل بما لا يهني في الطريق فاذا بلغ المقبرة  
يخلع نعليه ثم يقف مستند بر القبلة مستقبلا لوجه الميت ويقول السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لئام ولكم  
أنتم لئامسلف ونحن على الانتر انتهى غرائب ويقوم عند الدعاء مستقبلا للقبلة انتهى خزانه وأفضل أيام الزيارة  
أربعة يوم الاثنين ويوم الخميس والجمعة والسبت والزيارة يوم الجمعة بعد الصلاة حسنة ويوم السبت الى طلوع  
الشمس ويوم الخميس أوله وقبل آخره وحكى عن أبي بكر بن أبي سبيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة  
سورة الاخلاص سبعا فانه بلغني أن من قرأها سبعا ان كان ذلك الميت غير مغفوره غفر له وان كان  
مغفوره غفر له هذا القارئ وهب ثوابه للميت انتهى ذخيرة وان قرأها عشر افعوا أحسن ومن أراد غاية

وتجاوز التسمية به على ورشيد وغيرهما من  
الاسماء المشتركة ويراد في حقنا غير ما يراد في  
حق الله تعالى لكن التسمية بغير ذلك في زياتنا  
أولى لأن العوام يصغرونه عند النداء كذا  
في السراجية وفيها (ومن كان اسمه محمدا  
لا بأس بأن يكتفى بأبا القاسم) لأن قوله صلى  
الله عليه وسلم هو أباسي ولا تكتبوا بكنيتي  
قد نسخ لأن عليا رضي الله عنه كفى ابنه محمد  
ابن الحنفية أبا القاسم (ويكره أن يدعو الرجل  
أباه وأن يدعو المرأة زوجها باسمه) انتهى  
بالفظه (و) فيها يكره (الكلام في الجماع)  
وخلف الجنازة وفي الخلاه وفي حالة الجماع  
وزاد أبو الوليد في البستان وعند  
القرآن وزاد في الملتقى تبعا للمختار وهو  
التدكير فاطنك به عند الغناء الذي يسمونه  
وجدا (للعربية فضل على سائر اللسان وهو  
لسان أهل الجنة من تعلمها أو علم غيره فهو  
مأجور) وفي الحديث أحب العرب لثلاث  
لاني عربي والقرآن عربي ولسان أهل  
الجنة في الجنة عربي وفيها (تطيبين القبور  
لا يكره في المختار) وقبل يكره وقال البرزوي  
لو استحب لك كتابة كبريائه في قبره لا يمتن  
لا بأس به ذكره المصنف في آخر باب الوصية  
لأنه فارب وقد مناه في الجنازة

(يكبره في الموت) لغضب أو ضيق عيش (الا  
نحوف الوقوع في معصية) أي في كبره نحوف  
الدنيا لا الدين الحديث فبطن الأرض خير لكم  
من ظهرها خلاصة (لا بأس بلبس الصبي  
اللو أو وكذا البالغ) كذا في شرح الوهبانية  
معز بالهنية وقاس عليه الطرسوسي بقية  
الاجار كانوت وزرذ ونازع ابن وهبان  
بأنه يحتاج الى نقل صريح وجزم في الجوهره  
بحرمة اللؤلؤ قلت وحل المصنف ما في المنية  
على قوله وما في الجوهره على قراه ما قال وقد  
رجع واقوله ما في الكافي قوله ما أقرب الى  
عرف ديارنا فذنتي به ثم قال المصنف وعليه  
فأعتمد في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه  
على الرجال لانه من حلي النساء (ويكره)  
للولى الباس (الخلخال أو الوارلصبي) ولا  
بأس بشعب أذن البنت والطفل استحسانا  
ما في الخبر وهل يجوز الخزام في الموت لم أره  
(ويكره) كذا في الاثني الكتاب بالقلم المتخذ من  
الذهب والفضة أو من دواء كذا (سراجية  
ثم قال لا بأس بقوة السلاح بذهب وفضة  
ولا بأس بسرج وبنام وثفر من الذهب عند  
أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف (جارية زيد  
قال بكر وكنتي زيدا بيعها حل لعمر وشرائها  
ووطؤها) القبول قول بكر أن أكبر رأيه  
صدقه كما رواه أكبر رأيه كذبه لا يقبل قوله  
ولا يشترى منه ولولم يخبره أن ذلك الشيء أغبره  
فلا بأس بشراءه منه (كما حل وطء من زفت  
اليه وقال النساء هي امرأتك و) حل (نكاح  
من قالت طلقني زوجي وانقضت عدي أو  
كنت أمة فلان وأعتقني) ان وقع في قلبه  
مدقه او قامه في الخانية قلت وحاصله أنه متى  
أخبرت بأمر محتمل فان ثمة أو وقع في قلبه  
صدقه لا بأس بزوجها وان بأمر مستنكر  
لا مالم يستفسرها فروع كتب ما قول  
الشاعبي يكتب جواب أبي حنيفة وإذا  
كتب المفتي يدين يكتب ولا يصدق قضاء  
ليتقنى القاضى بحسنه \* الترجيع بالقرآن  
والإذان بالصوت الطيب طيب ان لم يرد فيه  
الحروف وان زاد كراهه ولم يجه

الكمال فليزدهم بالانتماء والابتغال سورا أخرى من قرأ على قبره سم الله وعلى مله رسول الله رفع الله عنه القبر  
والضيق والظلمة عن صاحب القبر أربعين سنة اه غرائب قال أبو يوسف التبرجاني لا تعرف وضع اليد على المنابر  
سنة ولا مسحبا ولا ترى به بأسا وقال عيسى الأعمى الكرايبي هكذا وجدناه من غير تكبير من السلف وقال شمس  
الأعمى المكي بدعة فنية ولا بأس بتقبيل قبر والده غرائب وفيه اوضح الورد والريحان على القبر ولا بأس به  
وان تصدق بخيمة الورد كان أحسن واخراج الشموع الى المقابر بدعة اه الكل من الهندية (قوله لغضب أو ضيق  
عيش) أو خوف ذهاب ماله هندية (قوله ونازع ابن وهبان اخ) وردته العلامة عبد البر بأنه استعصاف من  
القول لا نالنا فلم دليلا ورد في النهي عن لبس شئ منها اه (قوله الخلل) كبلال ويسمى خلخالا ويضم فاموس  
(قوله للصبي) أي الذكر لانه من فنية النساء (قوله والطفل) ظاهره بعم الذكر بل هو المصنف ودبال عطف والذي  
في الهندية عن التكبري ولا بأس أن يشق آذان الطفل من البنات لانهم كانوا يفعلون ذلك في زمان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من غير انكار انتهى فجعل ذلك قاصرا على الاناث (قوله لم أره) قلت اذا كان معا يتزين  
النساء به كاهو في بعض البلاد فهو فيها كقرب القرط (قوله ويكره للذكر والاني) قال في التهذيب لا تجوز  
تحلية السكين والقلم والمقراض والمقلعة والدواة والمرآة بالذهب وهل يجوز بالقضة فيه وجهان وتحلية السيف  
الذي هو للحرب ويكره الفضة في المكاتب في رواية أبي يوسف خلافا له ما عثرنا في ولا بأس بلبس ما يذهب  
وفضة انتهى هندية مختصرا (قوله وثفر) بالثاء المثلثة والفاء ما يوضع خلف كف اليد وفي القاموس الثفر  
بالضرب السيف في مؤخر السرج وقد يسكر (قوله ان أكبر رأيه صدقه) أكبر رأيه كان المحذوفة وصدقه  
خبرها والوفاء اختصر العبارة وحل ما ذكره فيما اذا كان غير ثقة قال في التبيين حل له أن يشترى بها وبطأها لانه  
أخبر بخبر صحيح لا منازع فيه وقول الواحد في المعاملات مقبول بشرط ألا يكون ميمزا وكذا اذا قال اشترى بها  
منه أو اتهمته أو تصدق بها على المذكر ما لا فرق بين ما اذا كان يعلم أنه لم يله أن خبره هو المعتمد عليه  
اذا خبره دليل شرعي ألا ترى أنه يقبل فيما هو أعظم منه وهو الزوج بأن زفت اليه امرأته وقال النساء هي امرأتك  
حل له وماؤها ولو كان الخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك أو غيره فان كان أكبر رأيه أنه صادق وسعه لان عدالة  
الخبر في المعاملات لا تشترط للحاجة وان كان أكبر رأيه أنه كاذب لا يترتب شيء من ذلك لان أكبر رأيه أي يقوم  
مقام الدين وان لم يخبره صاحب البديهي من الوكالة أو انتقال المال اليه فان كان عرفها بأنها أغبره لا يشترى بها  
حتى يعلم أن الملك انتقل اليه أو وكاله لا يتبدل ولا دليل الملك ولا معتبرا أكبر رأيه أي عند وجود دليل ظاهرا لان يكون مثله لا يملك  
وان كان ذوا اليد فاسقة لان الدليل الملك ولا معتبرا أكبر رأيه أي عند وجود دليل ظاهرا لان يكون مثله لا يملك  
مثل ذلك فحينئذ يشترط له أن يتزوجه ولو اشترها مع ذلك صح لاعتقاده الدليل الشرعي وان كان الذي أنامها  
عبدا أو أمة لم يقبلها ولم يشترها حتى يسألها لان المملوك لا يملك له وان أخبره أن ولاها أذن له وهو ثقة قبل قوله  
وان لم يكن ثقة اعتبر فيه غالب الرأي وان لم يكن رأى لم يشترها لقيام المانع فلا بد من دليل انتهى (قوله وان  
بأمر مستنكر) كما اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل آخر ككان نكاحي فاسدا أو كان الزوج على غير الاسلام  
لا يصح الشافعي أن يقبل قوله ولا أن يتزوجها لانها أخبرت بأمر مستنكر انتهى هندية وكذا اذا قالت المطلقة  
لأولاد زوجها الا قول حلت لثاقنه لا يحل له أن يتزوجها مالم يسهل تفسيرها فان العلماء اختلفوا في حالها لم يجز  
نكاح الثاني قبل فصل بعضهم فحل لثاقنه فلعلها اعتقدت هذا القول فلا بد من الاستفسار (قوله كتب الخ) مثل  
الكتابة السؤال باقول ودليل الشافعي غيره من أصحاب المذاهب (قوله يكتب جواب أبي حنيفة) هذا  
بناء على ما قلناه ان يجب اعتقاد أن مذهبه هو جواب يحتمل الخطأ أو مذهب غيره بخلاف ذلك وهذا مبنى على أنه  
لا يجوز تقايد المفسر مع وجود الأفضل والحق جوازه وهذا الاعتقاد انما هو في حق المجتهد لا في حق التابع  
المقلد فان المقلد ينبغي بتقاييد واحد منهم في الفروع ولا يجب عليه الترجيح (قوله يدين) أي يعمل بدينه  
فيما بينه وبين الله تعالى (قوله يكتب ولا يصدق قضاء) اهل هذا على دليل الاولوية والافاضة لا يترقب  
في قضائه على كتابة هذه المقالة الا اذا كان يجهل الاحكام ويعتمد على افتاء المفتي وقوله يحسنه أي مثلا (قوله  
لم يرد فيه الحروف) نقل في المنع أن هذا هو الاصح وفي الهندية وقال كثر المناهج يكره ولا يحل لانه فيه  
تشبه بحال الفسقة حال فسقهم ولا يظن أحد أن المراد بالترجيع المذكور اللعن لان اللعن حرام بلا خلاف





لخ وظاهر قوله وللا ناروروده فهو رد على قوله بدعة (قوله لا تقبل بالقبض) فله الرجوع بها وذكر في المجتبى  
 بعد هذا ولودفع الرشوة بغير طلب المرتضى فليس له أن يرجع قضاءه ويجب على المرتضى رد ما وكد هذا العالم  
 إذا أهدى إليه يشفع أو يدفع ظلما فهي رشوة ثم قال بعد هذا سمي له عند السلطان وأتم أمره لا بأس بشيئ لهديه  
 بعد وقوله بطله سحت وبدونه مختلف فيه ومشايخنا على أنه لا بأس به وفي قبول الهدية من التلامذة اختلاف  
 المشايخ (قوله إذا خاف على دينه) أو لا استخراج حقه فليس برشوة يعني في حق الدافع مجتبى قال القاضي  
 الامام أبو علي النسفي على هذا إذا كان الرجل في قرية وفيها ظالم وكان الرجل يهدي إلى الظالم شيئا من القواكه  
 أو من المطعومات لا دفع ظلمه عن نفسه لا بأس كذا في المحيط البرهاني (قوله من الصدقات) أي المدفوع منها  
 وهو تأييد من صاحب المجتبى لما قبله (قوله جمع أهل المحلة) أي شيئا من القوت أو من الدراهم ولحقوها  
 (قوله ومن السحت الخ) وكد ما يأخذ الهه من الخبز بسبب بئنه بطيب نفسه حتى لو كان بطله  
 يرجع الخبز به مجتبى قوله وما يأخذ غازلغزو من أهل البلدة جبرافه وحرام عليه لا على الدافع (قوله وشاعر  
 لشعر) أي خوف من الهجاء به فهو حرام عليه لا على الدافع وظاهر تعبه باللام أنه إذا أخذ على شعر مدح به  
 يكون كذلك (قوله ومضرة حكواتي) عبارة المجتبى أو المختل للناس أو يستخفونهم أو يحدث الناس بغفاري  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه لا سيما بأحاديث الهجم (قوله ومن الناس من يشتري لهو الحديث) أي  
 ما يلهي عما به سنى كالأحاديث التي لأصل لها والأساطير التي لاعتبارها والمضاحك وفصول الكلام  
 والاضافة على معنى من نزلت في النضر بن الحرث بن كادة كان يتجرف بأني الحيرة ويشترى أخبار الهجم  
 ويحدث بها قريشا ويقول إن محمد يتحدثكم بحديث عاذر تعود وأنا قد شككم بحديث رسنه وأخبارنا كدرة  
 فيستهلحون حديثه ويتركون استماع القرآن فأرسل الله تعالى هذه الآية انتهى (قوله وأصحاب معازف) قد  
 سبق أن ما يأخذونه من غير اشتراط جائز (قوله وفروعه كثيرة) منها الواشمة والتوسط لافقد المنسكاح والمسلح ببر  
 المتشاكخين وغن الخمر والكروعب التيس ونم جميع جلود المدة والسباح قبل الدباغ ومهر البني وأجر الخمام  
 بشرط اه (قوله حتى أثار) منقول القول (قوله فانه اتفاق) أي من عمل المنافقين أي لظهور أنه يجني عمله  
 (قوله وأوحى) أي جهالة والاولى أن يقول أن كان صاعنا ثم قال الصوم لا يدخله الربا وهو أحد ما حمل  
 عليه الحديث القدسي الصوم لي وأنا أجزي به (قوله لا يوصى بنقل) أما إذا كان عليه صلوات وكفارات  
 نذبه أي طلب الحائز منه بالطريق الحسن إليها إذا كان عالما ورعا وقوله صلى الله عليه وسلم مروا مرضاكم  
 فليوصوا معناه أن يجمعوا له بيل وأولاده وعياله وأحياء فيحصد الله وبشهاد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده  
 ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية وشرائط الايمان ثم يقول لهم ما تعبدون من يهدي  
 فيوصيهم بالايمان ويقول لهم لا تؤمن الا وأنتم مسلمون كذا ما أوصى به ابراهيم ويعقوب بنبيه عليه السلام  
 ثم يوصي بما يريد انتهى مجتبى (قوله وعومه الزاهدي للزواجل) الاولى أن يقول وخصه الزاهدي بالزواجل  
 وعبارته في المجتبى ولكن نص في الواقع أن الربا لا يدخل في الفرائض فحينئذ الزواجل انتهى وعلى هذا  
 فالتعليل ظاهر ولا يظهر على التعميم قد بر (قوله يكره) لما فيه من التشبه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم المشبهين والمشبهات (قوله يكره للمرأة ذر الرجل) أي شرب بقية الماء الذي شرب منه ومحل في غير  
 الحلية وهذا عند التأخذ ما عند عدمه فلا على الظاهر وحزره (قوله وله ضرب زوجته) أي ولده (قوله على  
 الاظهر) وفي رواية ليس له ذلك وله أن يضرب اليتيم فيما يضرب به ولده انتهى مجتبى (قوله لا يجب على الزوج  
 تطليق الفاجرة) ولا علم انتم مرجح الفاجر الا اذا خاف أن لا يقيما حدود الله فلا بأس أن يفترقا اه مجتبى والفجور  
 يم الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم إن من زوجته لا ترزق لأمس وقد قال في أحبابا استمتع بها (قوله لا يجوز  
 لوضوء من الحياض المعتدة للشرب) ويجوز الشرب من المعتدة للوضوء كما تقدم في الطهارة وظاهره ولو لشرب  
 الهائم (قوله وينع من الوضوء منه وفيه) انما أتى به لدفع توهم أنه لو وضأ فيه يجوز لانه غير مضيع ولكن كان  
 يكتفه أن يقول ولو فيه وتقدم لنا أنه يجوز التيمم مع وجوده (قوله وحله) حيث أخبره الجلالة الشرطية (قوله  
 الكذب مباح الخ) قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب لا لحالة الا ثلاثة الرجل مع امرأته أو ولده  
 أو الرجل يصلح بين اثنين والحرب فإن الحرب خدعة انتهى مجتبى (قوله والمراد التغريض) عبارة المجتبى والطحاوي

الرشوة لا تقبل بالقبض \* لا بأس بالرشوة إذا  
 خاف على دينه والذي صلى الله عليه وسلم كان  
 يعطى الشعراء ولم يخاف لسانه وكفى بهم  
 الموانسة من الصدقات دليلا على أمثاله جمع  
 أهل المحلة للامام فحسن ومن السحت ما يؤخذ  
 على كل مباح كالح وكلا وما ومعادن وما  
 يأخذ غازلغزو وشاعر لشعر ومضرة  
 وحكواتي قال تعالى ومن الناس من يشتري  
 لهو الحديث وأصحاب معازف وقواد وكان  
 ومقامه وواشمة وفروعه كثيرة \* قيل له  
 يا خبيث ونحوه جازله الرد في كل شئ لا توجب  
 الخبز تركه أفضل \* كره قول الصائم المتطوع  
 اني ابتل أصائم حتى أنظر فانه اتفاق أو حتى  
 من له أظنال ومال قليل لا يوصى بنقل \*  
 من صلى أو تصدق برأى به الناس لا بما يقب  
 تلك الصلاة ولا يناب بها قبل هذا في الفرائض  
 وعومه الزاهدي للزواجل على هيئة غزل المرأة  
 الفرائض \* غزل الرجل على هيئة غزل المرأة  
 يكره \* يكره للمرأة ذر الرجل ولا يظهر  
 وله ضرب زوجته على ترك الصلاة على الاظهر  
 \* لا يجب على الزوج تطليق الفاجرة \* لا يجوز  
 الوضوء من الحياض المعتدة للشرب في الصحيح  
 وينع من الوضوء منه وفيه \* الكذب مباح لأحياء  
 ما ذكرنا جازوا لا \* الكذب مباح لأحياء  
 حقه ودفع الظلم عن نفسه والمراد التغريض

وغيره هو أي الحديث محمول على المعارض لأن الكذب حرام اه وظاهره أن التعريض لا يساح الا في هذه  
 الصور (قوله قال تعالى قتل الخزاسون) وقال عليه الصلاة والسلام الكذب مع النجور وهما في النار ولم يبين  
 عين الكذب طريقا للنجاة وفحص المرام انتهى بجبتي وفي تفسير البكبي الخزاسون الكذابون وهل هم الكهنة  
 أو قسما وعاتب مكة لبصر فوالناس عن الاسلام قولان واللفظ بعينه هو المرام أصحاب القول المختار اه (قوله  
 جاز الكذب) بوزن على مختار قال الشارح ونقل في البرازية أنه أراد به المعارض لا الكذب الخالص اه (قوله  
 وأهل الترشى) أي تحترقه عن الوحشة والخصومة وهل المراد بالاهل ما يعم الامم (قوله ويكره في الحمام تغميز خادم)  
 التغميز التكبير وانما كره لان الخادم وعيانه عمل ذلك للشهوة وهذا لا يظهر في نحو الهرمين والخادم أعم والحمام  
 ليس بقيد فيما يظهر وهذا اذا كان لغير ضرورة وأما الضرورة فلا بأس به وهذا اذا كان فوق الازار ما مس  
 ماتحت الازار على ما يعتاده الجهلة في الحمام حرام قاله الشارح (قوله ومن شاء تنويرا) أي طلبا بالنورة أي وهو  
 غير جنب أما الجنب فيكره له التنوير لما روى خالد بن معدان رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من تنور قبل أن يغتسل جاءته كل شهرة تنول يارب سلم لم يضعني ولم يغسلني (قوله فقالوا بنور) أي بنفسه  
 لا بغيره على الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتولى طلي عورته بيده اذا تنور ولأن كل موضع لا يجوز  
 لغيره النظر اليه لا يجوز منه الا فوق الثياب ذكره الفقيه أبو الليث انتهى من الشارح (قوله ويفسق مع معتاد  
 المرور) فلا تقبل له شهادة اذا كان مشهورا به (قوله ومن علم الاطفال فيه) المذكور أنه بأنهم بذلك ولا يلزم منه  
 الفسق ولم ينقل عن أحد القول به ويحكم أنه بناء على أنه بالاصرار على ذلك يفسق قاله الشارح (قوله ومن قام)  
 ولو في مسجد قال في مشكل الآثار والقيام لغيره ليس بركوه لعينه انما المذكور بحجة القيام من الذي يقام له فان لم  
 يجب القيام وقاموا له لا بركوه انتهى من الشارح وقد سبق بعض ما يتعلق بهذا (قوله وفي غير أهل العلم) هذا  
 مقروض في القيام بين المسلمين فالبعض خص الجواز بأهل العلم لم قال في الفتية وقيل له أن يقوم بين يدي العالم  
 تعظيما له أم في حق غيره فلا يجوز انتهى (قوله وجوز نقل الميت) بتسديد الميت (قوله مطلقا) ميلين أو أكثر  
 والعارضي متى ذكر أنه يكره النقل قبل الدفن فبما زاد على الميلين ولم يشر الى خلاف وذكر أنه يحرم النقل بعد الدفن  
 بلا خلاف والمصنف ابن وهبان ذكر أنه اختلف في جواز نقل الميت فيما زاد على الميلين قال بعضهم يجوز النقل  
 مطا قبل الدفن وبعدة بعدت المسافة أو قصرت أوصى بذلك أولم يوص قال العلامة عبد البر وما ذكره المصنف  
 من الخلاف لم تنف عليه من كلام العلماء والظاهر أن الصواب مع الطرسوسي (قوله وللزوجة التسعين) عـمه  
 في الخيانة فقال امرأتنا كل الفتيت واشباه ذلك لأجل التسعين قال أبو طامع لا بأس به اذ لم تأكل كل فوق  
 شعبها قال الطرسوسي في الزوجة ينبغي أن يشهد لها بذلك وتكون مأجورة قال الشارح ولا يعجبني إطلاق  
 الإحالة ذلك فضلا عن نفيه واهل ذلك محمول على ما اذا كان الزوج يحب السنين أما اذا كان يكره ذلك اها فذ في أن  
 تمنع عنه وتكون مؤذرة في فعلها اه (قوله لافوق شيعها) بركسر المحمة واسكان الموحدة (قوله ومن ذكرها)  
 متعلق بتحفظ والتعويذ مفهول الذكر وللعب متعلق به والذكر يكون باللسان والمراد ما هو أعم منه ومن الحمل  
 حال في الخيانة امرأة تصنع آيات التعويذ لزوجها بعد ما كان يغضها ذكر في الجامع الصغير أن ذلك  
 حرام ولا يحل انتهى وذكر ابن وهبان في توجيهه أنه ضرب من السحر والسحر حرام اه وقد ورد أن المرأة الحرام  
 والتولية بوزن عتبة وهي ما ذكر (قوله ويكره أن تسقى لاسقاط حملها) قال في الذخيرة واذا أرادت المرأة القضاء  
 الماء بعد ما وصل رحمها هل يساح لها ذلك قالوا ان أرادت لاقائه بعده فمضى مدة ينفخ فيها الروح لا يساح لانها تصير  
 قاتلة لانه اعتبر جبا على ما عليه الظاهر. رواه أن أرادت قبلها اختلط المشايخ فيه منهم من قال لا بأس به  
 لانه اذا كان قبلها قالقاء ما في رحمها وعزل الماء سواء والعزل مباح فكذلك هذا وكان الفقيه على بن  
 موسى يكره له فان مآل الماء بعد ما وقع في الرحم الحياة ولا يحتاج الى صنع أحد واذا كان مآله الحياة كان له  
 حكم الحياة كما في بيض صيد الحرم لما كان مآله أن يصير صيدا أعطى له حكم الصيد فكذلك هنا بخلاف العزل  
 فان الماء لا ينفخ فيه الروح الا بعد احداث صنع آخر وهو الالقاء في الرحم فلم يكن مآله الحياة انتهى قال  
 قاضي خان لا أنهم الا تأثم انهم القتل وتجب الغرة بما سقطه بعد استبانة شاقته (قوله وجاز له زرع) كالموضوعة  
 اذا ظهر بها حمل وانقطع ابنها وليس لابي الهبي ما يتأجر به الظن ويخاف هلاك الولد فانه يساح لها أن تعالج

لان عين الكذب حرام قال وهو الحق قال  
 تعالى قتل الخزاسون البكبي من المجتبى  
 وفي الوهبانية قال  
 ولا صلح جاز الكذب أو دفع ظالم  
 وأهل الترشى والقتال لا يظهروا  
 ويكره في الحمام تغميز خادم  
 ومن شاء تنويرا فله ان يتنور  
 ويفسق مع معتاد المرور ويجامع  
 ومن علم الاطفال فيه وهو  
 ومن قام اجلا لا ينقص بخان  
 وفي غير أهل العلم لم بعض يكره  
 ويجوز نقل الميت البعض مطلقا  
 وعن بعضهم ما فوق ميلين يحظر  
 وللزوجة التسعين لافوق شعبها  
 ومن ذكرها التعويذ للعب تحظر  
 ويكره أن تسقى لاسقاط حملها  
 وجزاءه ذر حيث لا يتنور

في استئزال الدم مادام الحبل مضغفة ولم يخلق له عضو وقد رواه ذلك المذنب جماعة وعشرين يوماً قلت هذه المدة لنفخ الروح والا فتأخري يقع قبلها وانما أبا حواها فساد الحبل باستئزال الدم لانه ليس بأدنى فيباح لصيانة الأدمى انتهى (قوله حيث لا يتصور) حينة تقييد الحوا والاسقاط لعذروته وقرب ففتح السبيل ونعيمه للعمل (قوله وان أسقطت ميتاً) بفتح ميت أما إذا ألقته حيا ثم مات فعلى عاقلة الدية في ثلاث سنين ان كانت لها عاقلة وان لم يكن فذلك في مالها (قوله ففي السقط غرة) بضم الغين المحجمة وهي خمسمائة درهم تؤخذ في سنة واحدة (قوله لو الله) الأولى لو أدنه (قوله من عاقل الأثم) وان لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة (قوله تحضر) الجلة نصف غرة (قوله وفي يوم عاشوراء) هو العاشر من المحرم (قوله بكره كلهم) بفتح الكاف مصدر كل ووجه الكراهة أنه صا وعلامة لمبغض أهل البيت ولأن يزيد وابن زياداً كعلايدم الحسين رضي الله تعالى عنه وقيل بالاعتدال فرحهم بقتله فيه (قوله ولا بأس بالاعتدال خطا ويؤجر) غيري كلام الناظم وحذف يتأبه هذا وقدم في الآيات وأخر ورقم في القسبة للورى قال خطا الحوا نوح يوم عاشوراء لم يرد فيه أنزقوى ولا بأس به وربما يناب والذي في حقه أنه يناب بالتوسعة على عياله المندوب إليها بالحدب وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائرته فأخذ الناس منه التوسعة باستعمال أنواع من الحبوب وهي مما يصدق عليه التوسعة وقال بعض الفضلاء ما يحصله أنه لا يقتصر فيه على التوسعة بنوع واحد بل يعمها في سائر المأكول والملاهي وكل وغير ذلك مما يحصل به التوسعة وأنه أحق من سائر المواقف بما يعمل فيها من التوسعات الغير المشروعة كالأعياد ونحوها انتهى من الشارح (قوله لفعل رسول الله) صلى الله عليه وسلم فإنه كلمة أم سلمة يوم عاشوراء وفي بعض الفتاوى أنه سنة وذكره أنه من أكمل يوم عاشوراء لم يرد في سنته ولم يصح ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فهو المقر) أي الذي يقتره العلماء أو الثابت وهو المختار كما في التجنيس والمزيد (قوله جازباً مره) وله أن يفعل القدر الذي يملكه السيد بحسب الجرائم ما لم يبلغ حد أقاله ابن وهبان (قوله وما جاز في الأحرار) أي بالامر أما المعلم فلا ضربه بحكم الملائكة بل عليه أن يهمل المعمل انتهى وذكر الشربلالي ماضه والنقل في كتاب الصلاة أنه يضرب الصغير باليد بالخشبة ولا يزيد على ثلاث ضربات قال الشارح وينبغي أن يستثنى من الأحرار القاضي فإنه لو أمره بضرب ابنه جازله أن يضربه بل لا يجوز له أن لا يقبل انتهى قال الشربلالي وأمر القاضي بالضرب مقيد بكونه عادلاً ولا يمتنع عليه الحجة المزمرة ولا يعتمد على مجرد أمر القاضي إلا أن انتهى (قوله وأنوب) أفعل تفضيل من الثواب وهو الجزاء والقرآن منقول حرمة الهمة لضرورة الوزن انتهى قاله الشارح (قوله استماعه) لوجوبه ونذب القراءة (قوله ثواب العاقل للطفل) لانه ليس للانسان الامام في فلو علمه الوالد كان له ثواب التعليم انتهى من الشرح (قوله ودرس باقي الذكر) أي تعلم باقي القرآن عند الفراغ أولى من صلاة التطوع وعلاه في منية المفتي بأن حفظ القرآن على الأمانة انتهى أي فرض كفاية وصلاة التطوع مندوبة (قوله ودرس العلم) أي المفترض عليه أولى وأنظر من تعلم باقي القرآن قال في منية المفتي لأن تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد منه من النقص فرض عين والاشتغال بفرض عين أولى انتهى وهو يفيد أن تعلم باقي القرآن أفضل من تعلم ما زاد على قدر الحاجة من علم الله (قوله والله أعلم) في محل نصب منه قول كره أو هو باسكان الميم للوزن (قوله ونحوه) بالنصب عطف على محل الله أعلم كالمصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لا اعلام ختم الدرس) أما إذا لم يكن اعلاماً باتها لا بأس به لأنه ذكر وتفويض بخلاف الأول فإنه استعمله الله لا اعلام ونحوه إذا قال الداخل يا الله من لا يعلم الجلال بحسبه أي بنحوه وإذا قال الحارس لا اله الا الله ونحوه يعلم باستبقاؤه فلم يكن المقصود بالذكر أما إذا اجتمع التصدان فمعتبر الغالب كما اعتبر في نظائره (خاتمة) ذكره وأن يفرغ الطشت في كل مرة وبعضهم قال لا بأس به لأن الدسومة إذا سالت في الطشت رعتا تضع في شيابه فتقدها عليه وكان في الامد الأول غلب طعمها عليهم الخبز أو طعمها ما قبل الدم وأما اليوم فأكلوا البساجات والالوان ويصيب أيديهم ذلك فلا بأس بصبه في كل مرة قال النقيب إذا انحدر الرجل فابتاع ما بين أسنانه جاز وان ألتصافه بركه الخلال بالريحان ولا بأس بخشب الرمان لا ينبغي أن يرمى الخلال والطعام الذي خرج من بين أسنانه عند الناس فإنه يفسد فيساجهم بل يحسكه فإذا أتى الطشت يغسل يديه ألقاه فيه ثم يغسل يده فان ذلك من المروءة ويستحب التعم بنوم القبول لقوله عليه الصلاة والسلام فيمن ألقاه الشيطان لا تقبل وأن ينام طاهراً

وان اسقطت ميتة ففي السقط غرة  
لو الله من عاقل الام تحضر  
وفي يوم عاشوراء بكره كلهم  
ولا بأس بالاعتدال خطا ويؤجر  
وبعضهم المختار في الكحل جائز  
لفعل رسول الله فهو المقر  
وضرب عبد الغير جازباً مره  
وما جاز في الأحرار والاب بأس  
وأوبى من ذكر القرآن استماعه  
سنة أنيقاً لوانوب الطفل للطفل  
ودرس باقي الذكر أولى من الصلاة  
قوله لا ودرس العلم أولى وأنظر  
وقد ذكره والله أعلم ونحوه  
لا اعلام ختم الدرس حين يقتر

مستقبل القبلة على شقه الايمن ثم على الايسر ويكره النجوم أول النهار وفيما بين المغرب والعشاء ويندب أن ينام على فراش متوسط بين الليونة والخشونة ويتوسد كفه اليمين تحت عنقه ويذكر أنه يضطجع في اللحد كذلك وحدها ايسر معه الا الاعمال ويقال الاضطجاع على الايمن اضطجاع المؤمنين وعلى الايسر لملوك ومستاقيا اضطجاع الانبياء وعلى الوجه اضطجاع الكفار اه هندية وقد اجمع الامام الطرسوسي والامام ابن السيد البطليوسي وتذاكر في الحلال هل بقي منه شيء فقال الامام البطليوسي أصول الحلال عشرة وسع الله بها على عباده تجارة بصدق واجارة بنصح وهدية من أخ صالح وميراث من أصل طيب وما أنبتته أرض غير مملوكة وخمس الغنائم اذا قسمت بعدل وميد البر والبحر والسؤال عند ميس الحاجة واحياء الموات فقال الطرسوسي يجب على كل مسلم تقييد هذه الاصول ليكون على أهبة الحلال الذي هو أهم المهمات والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(كتاب احياء الموات)\*

المراد بالاحياء جعل الارض صالحة لاغناء الزرع بعد ان لم تكن كذلك لان احياء كل شيء بما يليق به انتهى مكي عن المعدن والموات بفتح الميم وضمة الغنة أرض لا مال لها وفي الجوى عن القاموس الموات كسحاب وغراب لا الروح فيه أو أرض لا مال لها اه فتقول الدرر الموات لغة حيوان مات وهما مستعاران انتهى قول لاهل اللغة وفي شرح الجوى الموات لغة بضم الميم والتخ مثل الموت وماتت الارض مواتا بفتحين خلت من العمارة والسكان فهي موات تسمى بالمصدر مصباح مختصرا (قوله لاهل مناسبة الخ) فهو للالتفات إلى المصنف والاحسن ما قاله العلامة مسكين هي أن في كل منهما العمل بالاحسن ففي احياء الموات اثبات أرض جامدة أو اجراء الانهار تحت النخيل والاشجار وهذا امر مستحسن اه وفي المنع ومن محاسنه التسبب للخصب في اقوات الانام ومشرعته بقوله صلى الله عليه وسلم من أحيا أرضا ميتة فهي له ونحوه تذكروا في أشنا الكلام وسببه تعالى البقاء المقتدر وحكمه تلك الهي ما احياه (قوله خاصة) نسبة الحس اليها مجاز فان الحساس الشخص الحي بها (قوله لبطلان الانتفاع بها) الاولى به وبه عبر صاحب التبيين (قوله غير منتفع بها) أما ما كان منتفعا به كارض الملح والقار ونحوهما مما لا يستغنى عنه المسلمون لا يكون أرض موات حتى لا يجوز للامام أن يقطعها لاحد اه هندية (قوله لم تكن مواتا) لبقاء ملك مالها فيها اعدم ما يزيله انتهى تبيين وكذلك لا يكون مواتا ما فيه حق خاص كداخل البلد فانه لا يجوز احياؤه انتهى هندية (قوله يتصرف فيها الامام) كما يتصرف في المقتنيات والاموال الضائعة وقيل هي موات هندية (قوله اذا صاح من بأقصى العامر الخ) قال القاضي نضر الدين أصبح ما فيه أن يقوم الرجل على طرف عمران القرية فينادي بأعلى صوته فإلى أي موضع ينتهي اليه صوته يكون من فناء العمران لان أهل القرية يجتاجون الى ذلك الموضع لرعي المواشي وغيره وما وراء ذلك يكون من المرات اذا لم يعرف لها مال انتهى ويعتبر الصوت من طرف الدور لا الاراضي العامرة قهستاني عن التجنيس (قوله وهو جهوري الصوت) أي عاليه كما في القاموس (قوله ملكها) أي ويجب فيها العشر على المسلم والخراج على الذي لانه ابتداء موضع فيجب على كل من ماله يليق به وان سقاها بلاء الخراج اعتبر به كذا في الشرب لا لية عن الاختيار قال في الحاشية الا أن يكون الرجل من أهل العطاء فيجعلها الامام عليه عطية (قوله قلت وهذا ظاهر الرواية) قال في البدائع وهل يشترط أن يكون بعيدا من العمران شرطه الطحاوي وفي ظاهر الرواية ليس بشرط حتى ان يجر اقربا من البلدة جز ماؤه أو أجرة عظيمة لم يكن بها ملك لاحد يكون أرض موات في ظاهر الرواية وعلى رواية أبي يوسف وهو قول الطحاوي لا يكون والصحيح جواب ظاهر الرواية فان المرات اسم لما ينتفع به فاذا لم يكن ملكا لاحد ولا حق له خاص لم يكن منتفعا به وكان مواتا بعيدة عن البلد أو قريبة منها اه (قوله كيف لم يذكر ذلك) لا يجب من ذلك فان الاقتصار على قول معتد لا يهتد قصورا وانما العجب منه حيث ذكر ذلك بعن المفيدة أنها رواية ضعيفة فانه قال وعن محمد أنه يعتبر أن لا يرتفع أهل القرية وان كان قريبا وجه المختار على حقهم به حقيقة أو دلالة فلا يكون مواتا انتهى (قوله ان أذن له الامام في ذلك) هذا قول الامام اقله صلى الله عليه وسلم ليس للمرأة الا مطايت به نفس امامه ولان هذه الاراضي كانت في ايدي الكثرة ثم صارت في ايدي المسلمين فصارت فيا ولا يختص بالتيه أحد دون رأى الامام

\*(كتاب احياء الموات)\*  
 لاهل مناسبة أن فيه ما يكره وما لا يكره الحياة  
 نوعان خاصة وناسية والمراد هنا النامية وهي  
 مواتا لبطلان الانتفاع بها واحياءها ببناء  
 أو غير من أدرك أو سقى (اذا أحيا مسلم  
 أرضا غير منتفع بها وليست بمملوكة لمسلم  
 ولا ذمي) فلو لم يملكه لم تكن مواتا فلو لم يعرف  
 مالكها فهي لقطة يتصرف فيها الامام ولو ظهر  
 مالكها اترد اليه وبضمه نقصان ان نقصت  
 مالكها اترد اليه وبضمه نقصان ان نقصت  
 بالزرع (وهي بعيدة من القرية اذا صاح من  
 بأقصى العامر) وهو جهوري (ملكها) مسكون  
 بزارية (لا يسمع بها صوته ملكها) يعتبر  
 يوسف وهو المختار كما في المختار وغيره واعتبر  
 محمد عدم ارتفاق أهل القرية به وبه فالت  
 الثلاثة قلت وهذا ظاهر الرواية وبه يقتضي كفاي  
 زكاة الكبرى ذكره التهستاني وكذا في  
 البرجندى عن المنصورية عن قاضي خان  
 ان الفتوى على قول محمد فالعجب من  
 الشرب لا لية كيف لم يذكر ذلك فليحفظ (ان  
 أدن له الامام في ذلك)

كالفنائم وأخذ الطحاوي في مختصره بقول الامام وهو المختار فان قاضي خان قدمه وقد قرئ في أول كتابه أنه  
 يقدم المختار - فتأني وفي الهدية عن الثانية في آخر كتاب الزكاة ذكر الناطقي أن القاضي في ولايته بمنزلة  
 الامام في ذلك اه (قوله وقال لا يملكها بلا اذنه) مما يتفرع على الخلاف ما لو أمر الامام رجلاً أن يعمّر أرضاً مبنية على  
 أن يتنفع بها ولا يكون له الملك فاحياها لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعندهما يملكها ولا اعتبار  
 لهذا الشرط اه ومحل الخلاف اذا ترك الاستئذان جهلاً أم اذا تركه تهاوناً بالامام كان له أن يتردها جزاً  
 أفاده المكي أي اتفاقاً (قوله في الاصح) لانه ملك رقبته بالاحياء فلا يخرج عن ملكه بالترك وقيل الثاني أحق بها  
 لان الأول ملك استغلا لها دون رقبته فان الخلاف مبنى على أن المحي الا قول ملك الرقبة أو الاستغلال (قوله من  
 أربعة نفر) أم لو كان الاحياء جميعه لو اختلف أن يتطرق الى أرضه من أي جانب (قوله على التعاقب) أم اذا  
 أحياها معاً كان له أن يتطرق الى أرضه من أي أرض شاء هندية (قوله ومن حجر أرضاً) بالتشديد ويجوز فيه  
 التحفيف لان المراد منع الغير من الاحياء وفي المبسوط اشتقاق الحكمة من الحجر وهو المنع لانه اذا علم في موضع  
 الموات علامة مكانه منع من احياها ذلك الموضع فسمى فعله تحجير انتهى شلبي عن المجتبى (قوله أو غيره) من حماد  
 مافيه من الحديث والشول وتنقية عشبها وجعله حواشياً وأحراق مافيه من الشول وغيره انتهى تبين (قوله  
 دفعت الى غيره) أي دفعها الامام لانه انما كان دفعها اليه مرفها فيحصل للمسلمين منفعة العشر والخراج فاذا  
 لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها في يده (قوله وقبلها) أي الثلاث سنين فلا ينبغي لاحد أن يحجي ذلك الموضع  
 حتى يمضي ثلاث سنين وهذا من طريق الديانة وأما في الحكم فاذا أحياها غيره قبل ضمها لملكها التحق سبب الملك  
 منه دون الأول وانما قدر بثلاث سنين لقول عمر رضي الله تعالى عنه ليس لمخبر بعد ثلاث سنين حق وقال شيخ  
 الاسلام ان الحجر يفيد ملكاً وقباً بثلاث سنين (قوله ولو كبرها) أي حرثها (قوله السنة) ما تبنى للسبل لترد الماء  
 اه شلبي عن الغاية وفي أبي الـ هود هي بضم الميم وتشديد النون الطريق قاله في الجوهر وقيل هي البئر بغنا  
 ونقل عن المغرب ما ذكرناه عن الغاية وفي المصباح هي حائط تبني في وجه الماء وتسمى السد انتهى (قوله أو شق  
 لها نهراً) كذا أطلق الزيلعي وقبده صاحب المحيط بأجزاء الماء فيه ويمكن حمل ما هنا عليه وفي الزيلعي عن الهداية  
 ولو كبرها رسة ما فهم محمد احياها ولو فعل أحد هذه ما يكون تحجيراً ولو سقاها مع حفر الانهار كان احياها لوجود  
 النعين وان حوطها وسفها بحيث يعصم الماء بكون احياها لانه من جلة البناء اه (تنبيه) لو بني في أرض  
 موات أو زرع زرعاً أو جعل للارض مسنة ونحو ذلك يكون له موضع البناء والزرع دون غيره وقال أبو يوسف  
 رحمه الله ان عمر أكثر من النصف يكون احياها وما بقي وان عمر نصفها لماعمر دون ما بقي فقد اعتبر الاكثر  
 انتهى من محيط السرخسي وقال محمد رحمه الله تعالى اذا كان الموات في وسط ما أحياها يكون احياها للكل  
 وان كان الموات في ناحية لا يكون احياها لما بقي كذا في التتارخانية اه هندية (قوله ولا يجوز احياها ما قرب  
 من العامر) أي عند أبي يوسف ومحمد اعتبار انقطاع ارتفاق أهل القرية عنها حقيقة وان كان قريباً من القرية  
 أفاده في الهندية ومصر (قوله في جواهر الارض) الاوضح بقاء الارض (قوله وفي المستنبط) أي المستخرج بالخفر  
 والوضح أن يقول أمال المستنبط (قوله كالمااء المحرز) تنظير لا تمثيل (قوله يعني التي لم تملك) مستغنى عنه بما قبله  
 قريباً (قوله وكان لما أخذ ما ملكا) الضمير في كان يرجع الى المنقطع المانع (قوله لا بالأخذ) لانه فيه كغيره (قوله  
 وكف بالبناء للمجهول كصرف والكاف الامام أو جماعة المسلمين (قوله المستقرة) أي الثابتة في ملكه سابقاً  
 (قوله وحريم بئر الناضح) الاضافة فيه وفي بئر العطن لادنى مالايسة قهسباني قال في المصباح حريم الشيء  
 ما حوله من حقوقه وموافقه سمي به لانه حرم على غير ما ملكه أي يستند بالانتفاع به اه وفيه نضح البعير المأمن  
 نهراً أو بئر في الزرع فهو ناضح والاشئ ناضحة بالها عسمى ناضحة لانه ينفع العطن أي يسد بالماء الذي يحمله  
 هذا أصلاً ثم استعمل الناضح في كل بعير وان لم يحمل الماء اه والمراد الأول وفي المنع عن شرح الوقاية  
 بئر العطن البئر التي تشاخ الأبل حولها وتقي وبئر الناضح التي يتخرج ماؤها بسير الأبل ونحوه اه (قوله  
 كبر العطن) قال في المغرب العطن والماعظ مناخ الأبل وبركها حول الماء واجمع أعطان ومعاظن انتهى (قوله  
 أربعون ذراعاً من كل جانب) هو الصحيح وقيل الأربعون مقسمة على الجوانب الأربعة كل جانب عشرة (قوله  
 وقالان للناضح فتون) أي وان للعطن فأربعون لحديث ورد بذلك ولان اشتقاق الحريم باعتبار الحاجة

وقال لا يملكها بلا اذنه وهذا هو مسأله فلو لم يملكها  
 شرط الاذن اتفاقاً ولو مستأمناً لم يملكها  
 أصلاً اتفاقاً قهسباني (ولو تركها  
 بعد الاحياء وزرعها غيره فالقول أحق بها)  
 في الاصح (ولو أحياها أرضاً مبنية ثم أحاط  
 الاحياء بجوانبها الأربعة من أربعة  
 نفر على التعاقب بعين طريق الأول في الارض  
 الرابعة ومن حجر أرضاً) أي منع غيره منها  
 بوضع علامة من حجر أو غيره (ثم أهلها ثلاث  
 سنين دفعت الى غيره وقبلها هو أحق بها  
 وان لم يملكها) لانه انما يملكها بالاحياء  
 والتعمير لا بمجرد الحجر (ولو كبرها أو ضرب  
 عليها المسنة أو شق لها نهراً أو بذر فيها هو  
 احياها) مبسوط ولا يجوز احياها ما قرب من  
 العامر بل يترك مصرعاً لهم ومطر حلاً لحادثهم  
 اعلق قهسباني به فلم يكن مواتاً وكذا لو كان  
 محتطباً (واعلم انه) ليس للإمام أن يقطع  
 مالاً للمسلمين (من المعدن الظاهرة  
 وهي ما كان جوهرها الذي أودعه الله  
 في جواهر الارض بارزاً كعادن الملح  
 والسكر والنفط والابار) التي لم تملك  
 بالاستنباط والسعي وفي المستنبط بالسعي  
 كالمااء المحرز في الطرف فلا للحريز ما استنبط  
 وقناه في شرح المصباح في حديث المسلمون  
 شركاء في ثلاث في الماء والكلا والذار (التي  
 يستقي منها الناس) زيلعي يعني التي لم تملك  
 بالاستنباط والسعي فلو أقطع هذه المعدن  
 الظاهرة لم يكن لاقطاعها حكم بل المنقطع  
 وغيره سواء فلو ساقهم المقطع كان بمنع  
 متعدياً وكان لما أخذ ما ملكا لانه متعدي بالمنع  
 لا بالأخذ وكف عن المنع وصرف عن  
 مداومة العمل للثابتة اقطاعه بالصحة  
 أو بصيرته في حكم الاملااة المستقرة ذكره  
 العلامة قاسم في رسالته أحكام اجارة اقطاع  
 الجندی (وحريم بئر الناضح) وهي التي ينزع  
 الماء منها بالبعير (كبير العطن) وهي التي ينزع  
 الماء منها باليد والعطن مناخ الأبل حول  
 البئر (أربعون ذراعاً من كل جانب) وقالان  
 للناضح فتون

وفي الشريعة لا بد من شرح الجمع لوعق البرد في اربعة من بزيادة عليها انتهى اسكن بسببه القه - الى محمد بن محمد بن علي بن ابي بصير الامام وعمره -  
 التقدير في بئر وعين بماء كروي اراضيهم لصلابها وفي اراضيها رخواة فيزاد لانه لا ينقل الماء الى الثاني وعزاه للهداية وعزاه البرجندى للكافي فليصفه  
 (اذا حفرها في موات باذن الامام) فلو في (٢١٦) غير موات وفيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكره المصنف وبشارة القهستان

وفي مزمز الى انه لو حفر في ملك الغير لا يستحق  
 الحريم فلو حفر في ملكه فله من الحريم ما شاء  
 والى ان الماء لو غلب على أرض تركها الملاك  
 أو ماؤها أو انقضوا لم يجز احياؤها فلو تركها  
 الماء بحيث لا يعود اليها ولم يكن حريما لعاص  
 نجازا حياؤها وعزاه للمصنف مرات (وحريم  
 العين خمسة مائة) ذراع (من كل جانب) كما  
 في الحديث والذراع هو المكسرة وهو ست  
 قبضات وكان ذراع الملك أي ملك الاكسرة  
 سبع قبضات فكسر منه قبضة (ويمنع غيره  
 من الحفر) وغيره (فيه) لانه ملكه فلو حفر  
 فلاؤل ردمه أو تضييعه وتعماده في الدرر  
 (ولو حفر الثاني بئر في منتهى حريم البئر  
 الاولى باذن الامام فذهب ماء البئر الاولى  
 وتحول الى الثانية فلائني عليه) لانه غير  
 متهمة والماء تحت الارض لا يملك فلائني  
 (من بني حانونا يجنب حانون غيره فكسدت)  
 الحانون (الاولى بسببه) فانه لا يملكه  
 دروزي اي وفيه لو هدم بئر دار غيره  
 فاصاحبه ان يؤخذ بتميمه لا يبناء الجدار  
 هـ - والعصم (والعاصم الثاني الحريم من  
 الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى) لسبق  
 ملك الاول فيه (وللقناسة) هي مجرى الماء  
 تحت الارض (حريم بقدر ما يسلمه) لاقاء  
 الطين ونحوه وعن محمد كالبئر ولو ظهر الماء  
 فكالمعين وفي الاختيار فوضه لراى الامام  
 أي لوبادنه والافلائي له ذكره البرجندى  
 (وحريم بئر يفرس في الارض الموات خمسة  
 أذرع من كل جانب) فليس لغديره أن يفرس  
 فيه (ويطلق ماء شنع عود دجلة والفرات  
 اليها موات اذا لم يكن ذلك) حريما (لعاصم  
 فان) كان حريما أو جاز عوده لم يجز احياؤه  
 لانه ليس بموات (والنهر في ملك الغير لا حريم  
 له الا ببرهان) وقاله مسنة النهر لاشبهه  
 والقاء طينه وقدره محمد بقدر عرض النهر من  
 كل جانب وهو ارفق ملاتي

وحاجة بئر الناضح أكثر لانه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح وهو البعير وقد يطول الرشاء وفي بئر المطن  
 يستقي يده فلا بد من التفاوت بينهما وله قوله عليه الصلاة والسلام من حفر بئر اظه حاصرها أربعون ذراعا قال  
 في امتار خانية وفي الكبرى وبقواها ما بقي انتهى (قوله لوعق البئر الخ) ونقله الاتفاق عن الطحاوي الا أن يكون  
 الحبل يتجاوز الستين فيكون له الى منتهى حبلها وفي شرح الحوى ولا حاجة الى الزيادة ومضى احتياج الى أكثر  
 من ذلك يزيد عليه واذا كان الاعتبار للحاجة لا للتقدير لا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اه (قوله وفيه  
 يقول الامام) قد تقدم الاقناء بقوله ما فها قولان مفتي بهما (قوله وعزاه البرجندى) وكذا ذكره الولوالجي  
 جازما به (قوله وفيه بلا اذن الامام) أي عنده فلائله أصلا لا في البئر ولا في الحريم (قوله وفيه رضى) أي في قول  
 النفاية ومن حفر بئر في أرض موات فلا حريمها (قوله لو حفر في ملك الغير) أي باذنه فلا حريم له أي الا أن  
 يشترطه والظاهر أن له الاستعانة باليد لانه لا يفتنع به الا بالاستعانة ويحترق رأيت في الهندية بئر لرجل في دار  
 غيره لم يكن اصحاب البئر حتى القاء الطين في داره اذا حفر البئر خانية فامتنع عن الاقاء لاعتناء الاستعانة بقدر  
 (قوله لم يجز احياؤها) قال في الهندية والاراضي المملوكة اذا انقضت أهلها فهي كالكسرة وقيل كالماوات  
 كذا في الذخيرة (قوله فلو تركها الماء) لا حاجة الى نقله للاستعانة به بما يأتي في المصنف (قوله كما في الحديث)  
 وهو قوله عليه السلام حريم العين خمسة مائة ذراع وحريم بئر المطن أربعون ذراعا وحريم بئر الماضح ستون ذراعا  
 انتهى ولا مدخل للرأى في المقادير فاقتصر عا به وقيل الخمسة مائة من الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة  
 وعشرون ذراعا (قوله وتعماده في الدرر) قال فيها فان حفر فلاؤل أن يسدده ولا يضمنه النقصان وأن يأخذه  
 به كس ما احتقره لان ازالة بنيانية حفره به كما في كتابة يلقها في دار غيره يؤخذ برفعها وقيل يضمنه النقصان  
 ثم يكسبه بنفسه كما اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح اه (قوله وفيه لو هدم الخ) اعلم أن عدم المؤاخذه بينا  
 الدار مختلف فيه فذهب من أوجب عليه الاعادة وأطلق ومنهم من قال ان كان جديدا يعبده وان كان قديما  
 يضمن النقصان لانه لو أعاده يكون أفضل وضمان العدو ان مقيد بالمثل وهذا كله بالنسبة لغير حائط المسجد ما فيه  
 فمؤاخذه بالاعادة اتفاقا على ما يفهم من كلام الشافعي اه أبو السعود (قوله وللصافر الثاني) قال العلامة المقدسي  
 يذني أنه لو حفر ثالث أن يبقى له حريم من الجانبين فليأتمل (قوله تحت الارض) منه ومنه قوله بدم ولو ظهر  
 الماء فكالمعين (قوله وعن محمد كالبئر) هو قولهما كما في الغاية (قوله فكالمعين) فيقدر حريمها بمائة ذراع  
 اه زبلي (قوله فوضه لراى الامام) لانه لا نص من الشارع فيه (قوله أي لوبادنه) أي على قوله (تنبيه) اذا  
 حفر بئر في أسفل جبل ملكه الى أعلاه عتائية ولوالى أن يقطع من طريق الجادة ان لم يضر بالمسلم قال وليس  
 ذلك الا للتملقة وان ولاء محيط هندية ومن بنى قصرا بأرض مفاضة فلا حريم له وان كان يحتاجه لاقاء الكسرة  
 لانه يفتنع بالقصد دون الحريم ولا يقاس على البئر لان حاجة صاحب البئر الى الحريم (قوله يفرس في الارض  
 الموات) باذن الامام اتفاقا وبغير اذن عندهما هندية (قوله عود دجلة والفرات) أي مثلا فيدخل فيه النيل  
 وظاهره ولو أخذ من أرض الغير في الناحية التي جرى فيها فليس له أن يأخذ من المنزول عنه بمثل ما أخذ من  
 أرضه (قوله بالموات) فيجوز احياؤه على الخلاف (تنبيه) نقل في الهندية عن النسيبة أرض غرقت وصارت  
 بحرا ثم نصب الماء عنها أو خربت بوجه آخر ثم جاء انسان وعمرها قبل هي للمالك القديم وقيل لمن أحياها اه  
 وفي القول الثاني نظر فان ملك الاول لم يزل شرعا عن الارض (قوله والنهر في ملك الغير) نقل انقهستان في مانصه  
 وذكر في الاختيار وغيره أنه لا حريم للنهر الظاهر عنه اذا كان في ملك الغير الا يسيته وكذا اذا حفر في موات  
 خلا قالهما الصنفان المحققين من مشايخنا أن له الحريم بالاتفاق بقدر ما يحتاج اليه لاقاء الطين ونحوه وهو  
 الصحيح كافي التهمة اه فجعل الخلاف في النهر في المملوكة والموات وفي التبيين ثم اذا كان الحريم لاحدهما أي ايا كان  
 لا يمنع الآخر من الانتفاع به على وجه لا يطل حق مالكه فيه والقاء الطين ونحو ذلك بذلك جرت العادة  
 ولا يفرس فيه الا المالك قال الفقيه أبو جعفر أخذ بقوله في الغرس وبقواها ما في القاء الطين اه (قوله بقدر  
 عرض النهر) الذي في التبيين بطن النهر قال وهو اختصار الكرخي (قوله بنصف بطن النهر) أي من كل جانب  
 هندية وجعل في الهندية هذا الخلاف في الموات ثم قال آخر الباب من كان له نهر في أرض غيره فليس له حريم

عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أن يقيم بينة وقال أبو يوسف ومحمد له مسنة يعني علمها وبقا عليها طينه كذا  
في شرح التدوير (قوله والحوض على هذا الاختلاف) فلا حريم له عنده وعندهما له بقدر ما يلزمه (قوله  
وفيه معزى بالكافي) وهو في التبيين عن كشف الغوامض (قوله وفيه معزى للكروماني) وهو كذلك في التبيين فانه  
قال وفي الجامع الصغير راجل إلى مسنة وأرض لا تخلف المسنة ليس في يد أحدهما بأن لم يكن لأحدهما  
عليه غرس ولا طين ملق إلا صاحب النهر فادعى صاحب الأرض المسنة وادعاهما صاحب النهر - رفهي لصاحب  
الأرض عند الامام وقال لصاحب النهر حريم الملقى طينه وغير ذلك فينبغي كشف هذا اللفظ موضع الخلاف وهو  
أن يكون الحريم موازياً للأرض لا فاصل بينهما - ما وأن لا يكون الحريم مشغولاً بحق أحدهما معيناهما - لو ما  
وان كان فيه اشجار ولا يدرى من غرسها فهو على هذا الاختلاف اهـ (قوله فارغة) أما إذا كان لأحدهما  
عليها غرس أو طين فصاحب الشغل أولى لانه صاحب يده انتهى دور (قوله وفيه معزى للثقة) هو ما نقله عنه سابقاً  
عن السكافي (قوله وعن نقل الاتفاق الشرب لابي) حيث قال عن الجمع وقيل هذا أي المسنة بالاتفاق وعلاه  
الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حريم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق لضرورة الاحتياج اهـ ومثله في شرح  
المختار انتهى (خاتمة) نهران لقربتين في مكان واحد وقسم الاختلاف في حريمهما فكان مشغولاً بتراب  
أحد النهرين فهو في يد أهل ذلك النهر فاقول في ذلك لهم ولا يصدق الآخرون بدعواهم فيه الا بينة وما كان  
بين النهرين من موضع فارغ لم يشغل بتراب أحدهما ولا تنازع فيه لاهل القريتين فهو بين القريتين نصفان  
الا أن يقيم أحدهما البينة بالخصوص هندية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### \* (فصل الشرب) \*

هو بالكسر اسم مصدر (قوله هو لغة تصيب الماء) أي الحظ المهيمن من الماء الجاري أو الراكد للحيوان أو الجباد  
وذكر المصنف المعنى اللغوي دون الشرعي لئلا يتوهم انه مراد في هذا المقام نبيه عليه القهستاني (قوله وشرباً  
نوبة الانتفاع) قال القهستاني وشرباً أربعة زمان الانتفاع بالماء سقياً للمزارع والدواب اهـ (قوله والشفة)  
بفتحين والاصل شفة أو شفو فأبدلت الهمزة تخفيفاً قهستاني (قوله شرب بن آدم والبهائم) الشرب بالضم  
والفتح مصدر من باب بعلم قهستاني (قوله بالشفاء) هذا أصله والمراد استعمال بن آدم لدفع العطش أو الطبخ  
أو الوضوء أو الغسل أو غسل الثياب ونحوها كافي المبسوط والمراد به في حق البهائم الاستعمال للعطش ونحوه  
بما يناسبها فاداه القهستاني (قوله واسكل) أي من بن آدم والبهائم قهستاني (قوله حتهما) أي حق الشفة  
وأشار بالتعبير بالحق إلى انه لم يكن ملكاً لأحد لعدم الاراز (قوله لم يجرز باناء) الاولى في اناء فلو أحرزه في جرة  
أو حب أو حوض مسجود من نحاس أو صفر أو حبص وانقطع جريان الماء فانه يملكه وانما عبر بالاراز إلى لا الاخذ  
إشارة إلى أنه لو ملا الدول من البر ولم يبعده من رأسه لم يملكه عند الشيخين اذ الاراز جعل النبي في موضع  
حصين وإلى انه لو اغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمام فانه يبي على ملك الحامى لكنه أحق به من غيره  
كافي المنية وغيره انتهى قهستاني (قوله أو حب) لا حاجة اليه فان الاناء يعمه على ما يلزم عليه من عطف الخاص  
على العام بأو (قوله واسكل سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم) قال في خزائن المنية المياه أنواع الاول ماء البحر  
وهو عام لجميع الخلق الانتفاع به بالشفة وسقى الأرض وشق الاناء حتى أن من أراد أن يكرى نهرها من اناء إلى أرضه  
لم يمنع من ذلك والانتفاع بماء البحر كالاتفاق بالشمس والقمر والهواء فلا يمنع من الانتفاع به على أي وجه  
شاء والثاني ماء الودية العظام كيجرون وسيجرون ودجلة والفرات والنيل للناس فيمحق الشفة على الإطلاق  
وحق سقى الأرض بأحياء واحد أرضاً ممتدة وكري نهرها بالشفة ان كان لا يضرب بالعامية ولا يكون النهر  
في ملك أحد أو هم نصب الارحية والدوالي ان كان لا يضرب بالعامية وان كان يضربهم فليس له ذلك وذلك بأن  
يجعل الماء إلى هذا الجانب اذا انكسر ضفته فتغرق القرى والاراضي لأن دفع الضرر عنهم واجب وكذا سقى  
الساقية والدالية والثالث ماء يجري على نهر خاص لقريته لغيرهم فيه شركة في الشفة وهو الشرب وسقى  
الدواب اهـ (قوله كدجلة) بكسر الدال كافي البنية وهو نهر بغداد برهان والفرات نهر الكوفة (قوله  
ونحوهما) كسجرون ونهر التل ونحوهما ونهر زمذوخ وارزم (قوله ولا سقى أرضه الخ) اضطر إلى ذلك  
أولاً ولا ضمان عليه ان سقى أرضه أو زرعه من غير إذن وان أخذ ثم بعد ثم يوثقه السلطان بالضرب والحبس

#### \* (فصل) \*

(الذي هو لغة تصيب الماء) وشرباً نوبة  
الانتفاع بالماء سقياً للمزارع والدواب  
(والشفة شرب بن آدم والبهائم) بالشفاء  
(واكل حتهما) سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم  
(واسكل) سقى أرضه من بحر أو نهر عظيم  
كدجلة والفرات ونحوهما) لأن الملك  
بالاراز ولا ارزاز لأن قهر الماء يمنع قهر  
غيره (واسكل) سقى نهر في أرضه منها  
أو نصب الرحى ان لم يضرب بالادوية) لأن  
الانتفاع بالمباح انما يجوز اذا لم يضرب بأحد  
سكالات انتفاع بالشمس والقمر والهواء (لا سقى دوابه  
ان شرب نهرها بالشمس والقمر والهواء) لأن سقى  
أرضه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه ونحوه  
ونحوه (من نهر غيره وقنه ونحوه) لا يباذله  
لأن الحق له فيوقف على ان يبيع



(وله سقى شجراً ونحضر زرع في داره بخلافه  
بجواره) وأوانيه (في الاصح) وقيل لا الا  
بأذنه (والبحر في كسر وزوج) به حمله  
منهومة الخبايسة (لا يتنفس به الا بذن  
صاحبه) الملكة باحرازه (ولو كانت البئر  
أو الحوض أو النهر في ملكه اذا كان  
صريد الشفة من الدخول في ملكه اذا كان  
يجمدهما بقر به فان لم يجمد يقال له) أي ادماحب  
البئر ونحوه (أما أن يخرج الماء اليه أو تركه  
ليأخذ الماء) بشرط أن لا يكسر صفته (أي  
بجانب النهر ونحوه) لأن له حصة من الشفة  
لمد يث أحد المسالون شركاً في ثلاث في الماء  
والكل والنار (وسكن الكلال يحكم الماء  
فيعتال للمالك أما أن تقطع وتدفع اليه والا  
تتركه لا يأخذ قدر ما يريد) زبهي (وله حمله  
الماء وهو يخاف على نفسه ودأب  
كأن له أن يقاتله بالسلاح) لا نزع رضى الله  
عنه (وان كان بحراً في الاواني فأنه  
يغير السلاح) كطعام عند المحصة درر (اذا  
كان فيه فضل عن حاجته) للملك بالاحراز فصار  
نظير الطعام وقيل في البر ونحوها الاولى  
أن يقاتله بغير سلاح لأنه ارتكب معصية  
فكان كالتعزير كفي (وكرى نهر) أي حفرة  
(غير مملوكة من بيت المالك فان لم يكن غصة)  
أي في بيت المالك (شيء يجبر الناس على كربه)  
ان امة تنهوا عنه دفعا للضرر (وكرى) النهر  
(المملوكة على اقله ويجبر من أبي منهم على  
ذلك) وقيل في الخاص لا يجبر

ان رأى ذلك خاتمة (قوله بجواره) بكسر الجيم جمع جرة وهو ما بهل من الخرف ويجمع أبضاً على جز فاموس  
(قوله وقيل لا الا بأذنه) قال في الخاتمة والوجيز وهو الاصح فهو ما قولان مصححان (فرع) العين أو الحوض  
الذي دخل فيه الماء بغير احراز واحتمال فهو بمنزلة النهر الخاص (قوله اذا كان يجمدهما بقر به) ليس في ملك  
أحد هندية وانما جازله المنع والحالة هذه لادم الضرر (قوله بشرط أن لا يكسر صفته) الضفة بالفتح والكسر  
جانب النهر مغرب وفي الديوان بالكسر جانب النهر وبالفتح جماعة الناس اه ويجمع المفتوح على صفات كبة  
وحبات والمكسور على ضفت كعدة وعدد (قوله ونحوه) كالحوض والبئر (قوله لأن له حصة) أي حين اذ لم يجمد  
ماء ما يحقر به يحصل به مقصوده (قوله المسالون شركاً في ثلاث) شركاً باحالة لا شركة ملك فمن سبق الى شئ  
من ذلك في وعاء أو غيره وأحرزه فهو أحق به وهو ملك له دون من سواه يجوز له تقليدك به بجميع وجوه التقليد وهو  
موروث عنه ويجوز فيه وصاياه انتهى شلبي عن الاتفاق (قوله في الماء) وذلك لوجوده في محله بالجماد معاً على فني  
مباح حتى يجرز حوى (قوله والكلال) أي الحشيش النبات بنفسه فلا يملكه من ثبوت بأرضه فن قطعه وأحرزه  
ملكه بخلاف الشجر اذا ثبت بأرض انسان ملكه لانه من أجزاء أرضه والنص ورد في الكلال بخلاف القياس  
(قوله والنار) يعني اذا أوقدنا ناراً في مفازة فانها تكون شركة بينه وبين الناس أجمع حتى لو جاء انسان وأراد أن  
يسكنه بضمه هذه النار وأراد أن يحيط حول النار وبسط على بهار من البرد أو يتخذ منها سراجاً  
لا يكون لصاحب النار منعه أما اذا أوقد النار في موضع مملوكة فان له منعه من الانتفاع بملكه فاما اذا أراد  
أن يأخذ من قتيله نراجاً أو شيئاً من الجرفان لصاحب النار أن يمنعه من ذلك لانه ملكه اتفاقاً عن شيخ  
الاسلام والكلال ما ينسب وانتزعه على وجه الارض ولا يكون له ساق وما كان له ساق فهو شجر والشوك كالكلال  
والقبر والزرنيخ والفيروزج كالشجر ومن أخذ من هذه الاشياء ضمن اه خزائن المفتين والحطب في ملك رجل ليس  
لاحد أن يحتطبه بغير اذنه وان كان في غيره ملك فلا بأس به ولا يضرب تيممه الى قرية أو جماعة ما لم يعلم أن ذلك  
ملك لهم و كذلك الزرنج والكبريت والنار في المروج والادوية منقورات ويطلق المحتطب الحطب بمجرد  
الاحتطاب وان لم يشده ولم يجمعه ولو أخذ الماء من أرض الغير التي جعلت ملحمة فلا شئ عليه وان صار الماء ملحاً  
فليس له أخذه والطين الذي جاء به النهر في سلا انسان لا يجوز له أخذه ونحن ان أخذ به الاذن (قوله فيقال  
للمالك الخ) أي ان لم يجمد كلاً في أرض مباحة فربما من تلك الارض هندية (قوله وهو يخاف على نفسه ودأبته  
العطش) أي الهلاكة به (قوله اذا كان فيه فضل عن حاجته) أما اذا كان لا يكفي الأحدثها فانه يتركه للمالك  
نهاية (قوله فصار نظير الطعام) لا حاجة اليه لانها ماله من قوله كطعام عند المحصة (تيممه) التيمم اذا كانت  
تأني على كل الماء بأن كان جده ولا صغيراً وفي الوارد عليه كثره قال بعضهم لا يمنع والا كثره أن يمنع لانه يلحقه  
ضرر بذلك كفي الاراضي اه (قوله الاولى أن يقاتله بغير سلاح) هذا يشير الى أنه يجوز أن يقاتله بالسلاح حيث  
جعل الاولى أن لا يقاتله به اه زبهي (تيممه) في الذخيرة والمنية عبد أو مربي أو أمة ملا الكوز من ماء الحوض  
وأوراق بعضه فيه لا يحل لاحد أن يشرب من ذلك الحوض لأن الماء الذي في الكوز يصير ملكاً لاخذ فاذا  
اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يحل شربه ولو أمر صبياً أبوه وأمه باتيان الماء من الروادى أو الحوض في كوز  
فجاء به لا يحل لآبويه أن يشربا من ذلك الماء اذ لم يكونا فقيرين لأن الماء صار ملكه ولا يحل لهما الا كل أي  
والشرب من ماله بغير حاجة وعن محمد يحل لهما ولو غنمين لاهرف والعادة حوى عن الدراية وفي هذين الفرعين  
حرج عظيم (قوله أي حفرة) واخراج الطين منه (قوله من بيت المال) أي مال الطراج والجزية دون العشر  
والصدقات لانهم مملوكون وذلك لأن بيت المال المجموع منهما مملوكة للمسلمين وذلك منها (قوله يجبر الناس  
على كربه) لأن في تركه ضرراً على الناس وقل أن يتفق العوام على المالح باختيارهم فيجبرهم الامام فيخرج له من  
بطيخه ويجعل المؤنة على المساكين الذين لا يطيقونه كتجهيز الجيش اه حوى (قوله ويجبر من أبي منهم على ذلك)  
دفعا للضرر العام وهو ضرر الشركاء بالضرر الخاص مع أن في مقابلة عموماً لا في مقابلة خصوصاً (قوله وقيل  
في الخاص لا يجبر) ويجبر في العام لأن فيه دفع ضرر عام عن بقية الشركاء فيجوز بالزام ضرر خاص بل يحصل له  
نفع بمقابلته بخلاف الخاص فانه ليس فيه ضرر عام بل خاص والفرق بين النهر الخاص والعام أن ما يجب فيه  
الشفعة خاص وما لا يجب فيه عام واختلاف المشايخ في تحديد ذلك ولكن أحسن ما قيل فيه من التحديد هو أن

الشركاء في النهران كانوا دون المائة فالشركة خاصة يستحق بها الشفعة وان كانوا مائة فصاعدا فالشركة عامة لا تجب الشفعة لكل وانما تكون للجبار انتهى شلبي عن الاتفاق في (قوله وهل يرجعون) أي على الآتي على القول بعدم اجباره (قوله عليهم من أعلاه) يسانه أن الشركاء في النهران كانوا عشرة دفونة الكرى على كل واحد عشر إلى أن يجاوز أرض أحدهم فحينئذ تكون المؤنة على الباقيين اتساعا وإذا جاوز الكرى أرضه قيل له أن يفتح الماء ليسقى أرضه لانتهاء الكرى في حقه وقيل ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه نفيا لاختصاصه بالانتفاع بالماء دونهم انتهى مكي عن البرهان (قوله فان جاوز أرض رجل منهم برئ) ان جاوزها يتقاسمها وقيل ان جاوز فوقعه فهو وهو مروى عن محمد لانه أن يدخل الماء من أي جزء اراده من أرضه قال في المصباح فقرة الطريق بضم الفاء وتشديد الواو مفتوحة فقه وهو أعلاه وفقرة الزقاق مخرجه وفقرة النهر فقه أيضا والجمع أقواء على غير قياس اه (قوله بالحصص) لان كل واحد منهم ينتفع بالاسفل كما ينتفع بالاعلى لانه يحتاج الى تسهيل النازل من الماء فانه اذا سد عليه فاض الماء على أرضه وأفد زرعه (قوله كما يتوون في استحقاق الشفعة) الذي في التبيين فلهذا يستوون في استحقاق الشفعة به اه وهو الاولى قد برهان حق الشفعة لا يخصهم (قوله ولا كرى على أهل الشفعة) لانهم لا ملك لهم وانما حقهم في الشرب اذا وجد الماء فكانوا اتباعا والكبرى انما هو على الاصول وقيل يجبرهم الامام عليه مكي عن البرهان وفي التبيين لانهم لا يحصون اذا هل الدنيا كلهم لهم حق الشفعة ومؤنة الكرى لا تجب على قوم لا يحصون انتهى (قوله استحصانا) وجهه أن الشرب مرغوب فيه ينتفع به ويمكن أن يملك بغير أرض بالارث والوصية وقد يبيع الارض دون الشرب فيسبق له الشرب وحده والقباس أن لاتفتح الدعوى به لان الشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام وشرط الدعوى ان يكون المذعي معلوما (قوله لم يكن له ذلك) الا أن يقيم صاحب الارض بينة أن النهر له هندية (قوله وان لم يكن في يده) أي النهر (قوله ولم يكن جاريا) أي ولم يكن معلوما جريانه في الماضي أفاده في الهندية (قوله فعليه البيان) وان لم يقيم بينة فانه لصاحب الارض هندية وكونه محذور في أرض المذعي عليه لا يصلح حجة للمذعي لان ذلك مجرد شبهة جوى (قوله وأنه قد كان له مجرة) الواو بمعنى أولان الدعوى في ملك النهر وفي حق الاجراء قال في التبيين فبعضى له لاثباته بالحجة ملك الرقبة اذا كان له الدعوى فيه أو حق الاجراء بانيات الجرى من غير دعوى الملك اه (قوله وعلى هذا المص) مبتدأ وخبر قال في خبر مطلوب لكن لا بد أن يقول في الدعوى مصب الوضوء والمطر أو غيره مما للتساوت انتهى جوى (قوله فيكم الاختلاف فيه) أي الاختلاف الواقع بين المذعي عليه (قوله اختصموا في الشرب) فادعى بعضهم زيادة على حظ صاحبه (قوله لانه المقصود) أي لان سقى الاراضى بالشرب هو المقصود والحاجة اليه تختلف باختلاف الاراضى وكثرة الظاهر أن حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وبقدر حاجته (قوله لان المقصود الاستطراق) وهو لا يختلف باختلاف الدار (قوله وليس لاحد من الشركاء أن يشق منه نهرا أو ينصب عليه رضى) لان في ذلك كسر ضفة النهر المشترك وشغل الملك المشترك بالبناء وفي الكسر تغير الماء عن سنته (قوله ولا يضر بنهر) بأن لا يكسر ضفته (قوله ولا يعماء) بأن لا يغيره عن سنته ولا ينقصه اه زياحي فلا يجوز لاحد المنع لان المنع من الانتفاع بالماء مع بقاءه على حاله متعنت فاصد الاضرار بغيره لا دفع الضرر عن نفسه (قوله أو دالية) هي جذع طويل يركب تركيب مداد الارز في رأسه مغرفة كبيرة يستقي بها وتيل هي الدولاب اه تبين (قوله أو جسر) هو ما يغير عليه ويكسر وجهه أجسر وجسر قاموس (قوله أو قنطرة) الفرق بينهما وبين الجسر أن الجسر اسم لما يوضع ويرفع عما يكون متخذ من الألواح والخشب والقنطرة ما يتخذ من الحجر والطين يكون موضعا ولا يرفع زيلحي وقال البدوي العيني الجسر أعظم من القنطرة لانه يكون من الخشب والتراب افاده المصنف وانما منع عما ذكر لان الدالية بمنزلة الرضى وفي القنطرة والجسر اشغال الموضع المشترك فيمنع منه ولا يكون ذلك الا برضاهم (قوله أو يوسع قن النهر) لان فيه كسر ضفته ويزيد على قدر حقه في أخذ الماء ولو كانت القسمة بالكوى لانه اذا وسعه حبس الماء في ذلك المحل فدخل في كونه أكثر مما كان يدخل جوى (قوله بفتحها) وقد تضم السكاف في المفرد جوى زاد مسكين والجمع (قوله الثقب) أصله ثقب البيت ويستعار لفتح الماء الى المزارع والجدول مغرب (تنبيه) اراد رفع كواه أو تسهيلها من حيث العمق اما أن يعلم عمقه حين القسمة فله أن يسفل حتى يعود الى الحالة الاولى ولا يمكن من الزيادة على

وهل يرجعون ان بامر القاضي نعم (ومؤنة كرى النهر المشترك عليهم من أعلاه فان جاوز أرض رجل منهم برئ) من مؤنة الكرى وقال عليهم كربه من أوله الى آخره بالحصص كما يتوون في استحقاق الشفعة ولا كرى على أهل الشفعة (وتصح دعوى الشرب بغير أهل الشفعة) وإذا كان لرجل أرض ولا تصرفه في النهر وأراد رب الارض أن لا يجري النهر في أرضه لم يكن له ذلك ويتبركه على حاله وان لم يكن في يده ولم يكن جاريا فيها أي في الارض (فعليه البيان أن هذا النهر له وأنه قد كان له مجرة في هذا النهر) وقفا في اراضيه وعلى هذا المص في نهر أو على سطح أو الميزاب أو الممشى كل ذلك في دار غيره لا يملكه لا خلاف فيه نظيره في الشرب زياحي (قوله لا يضر بنهر ولا يعماء) اختصموا في الشرب فهو بينهم على قدر اراضهم (لانه المقصود بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملك رقبة) بلا اعتبار سرعة الدار وضيقها لان المقصود الاستطراق وليس لاحد من الشركاء في النهر أن يشق منه نهرا أو ينصب عليه رضى (الارضى وضع منه نهرا أو ينصب عليه رضى) وقاية (أو دالية في ملكه ولا يضر بنهر ولا يعماء) أو يوسع قن النهر كما عود أو جسر أو قنطرة (قد كانت القسمة أريشهم بالايام) الحال انه قد كانت القسمة بالكوى (يكسر الكفاف جمع كوة بفتحها الثقب لان القديم يترك على قدمه اظهره الحق فيه

القديم وان لم يعلم قالوا ينفل بقدر ما يكرى مثل هذا النهر عادة وان زاد منع قاله لثبته أبو جعفر وان أراد رفع الكوى ليقل ماء أرضه قل ذلك لان الرفع كبس بعض النهر وله كبس نهر مكا ففلا عن بعضه ولو كان لكل كوى مسماة أى معدودة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم أن يزيد كوة وان لم يضربهم لانها خاصة بخلاف النهر الاعظم لان له شق نهر ابتداء فالكوى بالاولى اه جوى لمخصا لكنه نقل بهد مانصه فلو أراد الاعلى في نهر خاص به كوى سذبعضها دفعا فيض الماء عن أرضه ايسر له ذلك للاضرار بالآخر اه فان حل الازل على ما اذا كانت الكوى في النهر امام زال التنافي وحزبه (قوله أوبسوق نصيبه الى أرض له أخرى الخ) لانه اذا فعل ذلك يحشى أن يدهى حق الشرب لهما من هذا النهر اذا انتادم العهد ويستدل على ذلك بالمحذور لا جراه الماء فيه اليها وكذا لو أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى حتى ينتهي الى الاخرى لانه يستوفى زيادة على حقه (قوله ليس له) أى للارض وذلك كراضمير باعتبار المكان (قوله ولهم تقضه بعد الاجازة الخ) لان كل واحد منهم يكون معبرا نصيبه اصاحبه فيرجع فيه ساهوا وورثته أى وقت شأوا لان الامارية غير لازمة وليس هذا بيعا ولا اجارة لان مبادلة الشرب بالشرب باطله وكذا اجارة الشرب لا تجوز اقاده الزيلعي (قوله وايسر للاعلى سذب النهر الخ) قال الجوى في شربه وليس لاحد أن يسكر النهر أو يسهه على الاسفل بل يشرب بحصته لان فيه احداث شئ في وسط النهر ورقبته مشتركة فلا يجوز لبعضهم تغيير اذن الباقي فان تراصرا على سكر الاعلى حتى يتم حظه أو كل في نوبته جاز وان كان ان أمكنه يباب ونحوه فلا يراه دل الى الطين والحجر لا يضرب بشر كانه الا أن يرضوا ولو لم يصل الماء الى أراضهم الا بالسكر بدأ بالاسفل ثم ين يلبه ولا يعكس اقول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه أهل أسفل النهر أمراء على أهل الاعلى حتى يرووا اه والماء الذي ينحدر من الجبل والوادي اختلف فيه قيل لاهل الاعلى السكر والمنع عن أهل الاسفل ولكن ايسر لهم قصد الانحرار بأهل الاسفل يمنع الماء فوق الحاجة واختاره المرخشي وقيل انه لما دخل الوادي كان كالماء في النهر المشترك فالجواب فيه كالجواب فيه الا أن يكون السيل المنحدر واتشتر على وجه الارض فيكون لمن سبقته يده اليه هندية عن الوجيز (قوله ساكنها غير ساكن هذه الدار) مبتدأ وخبر (قوله لان المارة لاتزداد) وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار بالرفع اه زيلعي وفيه أنه قد يطول الزمان ويبسح التي لا تمزجها فيدعى المشتري أن له حق المرور ويستدل على ذلك بالفعل السابق (قوله وبورث الشرب) كارت المال لان الورثة خلت المات في حقوقه وأسلاكه فيقومون مقامه فيما لا يجوز تقليده بوض وتبرع كدين وقود وخرجوى (قوله ويوصى بالانتفاع به) لان الوصية أخت الميراث فيجوز حكمه فيها وتعتبر الوصية من الثلث قال بهضهم يسأل من المقومين من أهل ذلك الموضع فإذا قالوا يشرى بمائة مثله لا يعتبر بخروجه من الثلث واكثرهم على أنه يضم الى هذا الشرب جريب من الارض من أقرب ما يكون من هذا الشرب وينظر بكم يشترى بالشرب وبدون الشرب فيكون فضل ما بينهما قيمة الشرب فيجب اعتبار ذلك القدر من الثلث وهذا اذا كانت الوصية لا تؤدي الى البيع كالوصية للقراء وأما اذا أوصى بثلاث شر بدغير أرضه في سبيل الله أو الحج أو الرقاب كانت هذه وصية يبيع الشرب لانه لا يتمكن أن يحج أو يعاون الرقاب بعين الشرب وانما يتكر بفته والوصية يبيع الشرب بالأرض باطله اقاده في الهندية (قوله أما الايصاء ببيعه فباطل) مستغنى عنه بقول المصنف بعد ولا يوصى بذلك (قوله لانه ليس بمال متقوم) ولا فرق فيه وجهاته ولعدم الملك فيه الحال (قوله وأخويه) وهما ما ذكرهما المصنف (قوله بدل خلع) فعلمنا ردهما أخذته من مهر (قوله وصلح عن دم عمد) وعلى الناقل الدية وليس للمدعى الرجوع الى دعواه لصحة الصلح بالنظر الى اسقاط القود (قوله ومهر نسكاح) وعلى الزوج مهر المثل (قوله لانه لا تبطل بالشرط الفاسد) ليس هنا شرط لو اقتصر على قوله لان الشرب الخ لكان أنسب (قوله وقيل ينظر الامام) أى أو نائبه وقيل ينظر الى قيمة الارض بدون شرب ومع الشرب فيصرف تفاوت ما بينهما من الثمن الى قضاء دين الميت وقيل يشترى على التركة أرض بلا شرب فيبيعهامعه ويصرف الفضل للدين وأسماها ماثلها او جعله في الهندية الاصح (قوله لانه متسبب غير معتد) ونسب وجوب الضمان في التسبب أن يكون معتدا لا ترى أن من حفر بئر في أرضه لا يضمن ما عطب فيها لما قلنا وان حفر في الطريق يضمن انتهى زيلعي (قوله تصهله أرضه عادة) بيان لما قبله (قوله وأما اذا سقى في غير نوبته) أى ولو سقى بمعداد (قوله أو زاد على الله) أى وان كان الذي معداد وقد علمت ما به الفتوى وهو أن الاعتبار بالمعداد وغيره (قوله يضمن) أى لوجود

(أوبسوق نصيبه الى أرض له أخرى ليس له منه) أى من النهر (شرب بلا رضاهم) يتعلق بالجميع ولهم تقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم وليس للاعلى سذب النهر بلا رضاهم وان لم يشرب أرضه بدون ملتقى (كماريق مشتركه اراد أحدهم أن يفتح فيه بابا الى دار أخرى ساكنها غير ساكن هذه الدار التي فتحها في هذا الطريق بخلاف ما اذا كان ساكن الدارين واحدا حيث لا يمتنع) لان المارة لاتزداد (وبورث الشرب ويوصى بالانتفاع به) أما الايصاء ببيعه فباطل (ولا يباع) الشرب (ولا يوجب ولا يجوز ولا يصدق به) لانه ليس بمال متقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما يجي (ولا يوصى بذات) أى ببيعه وأخويه (ولا يصلح) الماء (بدل خلع) الشرب دم عمد ومهر نسكاح وان حكت هذه العنود لانها لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشرب لا يملك بيب ما حتى لو مات وعليه دين لم يبع الشرب بلا رضاهم ولو لم يكن له أرض قبل يجمع الماء في كل نوبة في حوض فيباع الماء الى أن يتقضى دينه وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيها فيضها اليها فيبيعهها برضى ربه فينظر لقيمة الارض بلا شرب ولتتمها معه فيصرف تفاوت ما بينهما مالدين الميت وعالمه في الزيلعي (ولا يضمن من ملا أرضه ما قنرت ارض جاره أو غرقت) لانه متسبب غير معتد وهذا اذا سقاها سقيا معتادا تصهله أرضه عادة والا فضمن وعليه الفتوى وفي الذخيرة وهذا اذا سقى في نوبته مقدار سقاه وأما اذا سقى في غير نوبته أو زاد على حقه يضمن

التمدد بانسب قريب (قوله على ما قال السمعيل الزاهدي) هذا يقتضي انفراد مجاز كروان الجمهور وعلى الاول  
 (قوله ولا يضمن من سقى أرضه) لان من لث استمل لثني بجهة كالشفة لا يضمن اذا استمل ملكه بأخرى ولان الماء  
 قبل الاحراز بالواني لا يصير مملوكا وبالاولاف ماليس مملوكا فغيره لا يضمن قال أبو الليث في العيون انه لا يضمنه  
 وان اضطر اليه لان المرخص في أخذ مال الغير خوفا للهلاكه على النفس ولم يوجب جداته وقوله في أخذ مال الغير  
 المراد ما للغير فيه حق (قوله ولو نصدق بنزله) قال في القاموس والنزل بضم نين المنزل وماهي للضيف أن ينزل  
 عليه كالنزل والجمع انزال والطعام ذو البركة كالنزيل والفضل والعطاء والبركة والقوم التنازلون وربيع ما يزرع  
 وزكاؤه ونعماؤه كالنزل بالضم وبالتحريك ١١ والمراد الاخير (قوله انعدم وصار شيئا آخر) أي دما وفرنا والجماع  
 وشعوه فلا يطلب منه التصديق بها (قوله فان تكررت ذلك) بأن فعله مرة أخرى قال في شرح الوهبانية عن الخالية  
 وان فعله مرة بعد مرة اه (قوله ويقامه في شرح الوهبانية) لم يذكرفيه حكما زائدا عما ذكره هنا (قوله وقال  
 وجوز) ظاهره أن الضمير في قال يرجع الى شارح الوهبانية ولم يذكرفيه شرحي عبد البر والشمس البالي وانما ذكره  
 المصنف في شرحه فلو قال قال المصنف لكان أوضح (قوله وأتني الناصحي بضم ناه) هذا اقتناء فقزديه  
 فلا يبارض الاول وهو الاصح كما في الظهيرية (قوله ويستند الحكم بصفة بيعه) لمصادفته فصلا مجتهد فيه وقد علم  
 أن الثاني لا يقضى بغير معتمد مذهبه فهو معزول بالنسبة لغيره (قوله فافهم) كانه يشير به الى أنه جزم في غير  
 هذا المحل بما يوافق الجمهور (قوله فتنبه) أشار به الى أن مراده ما أفتى به الجمهور لا ما أفتى به الناصحي (قوله  
 وساق الخ) لاحاجة اليه (قوله دون اذن بقدر) لم يذكرا لاذن في هذه المسئلة وانما ذكر وافهم أقوالا ثلاثة قبل  
 لمن وضع في جانبه فله أخذ الا أن يضرب وقيل انه مشترك بين أهل النهر وقيل انه مباح لكل من أخذه وهو الاظهر  
 وهو جواب نجم الأئمة البخاري حيث لم يضرب بأهل النهر ولا بعد الحافر مستويا عليه بالحفر لان الاستيلاء انما  
 يكون سببا لذلك اذا كان على قصد التملك والحافرون لا يصدون به التملك كمن احتش حشيش النهر ليزول  
 المانع من جري الماء فلكل أحد أن يأخذ ذلك الحشيش قال صاحب القنية وهذا حسن جدا (قوله ولو حفروا  
 نهر الخ) هذا البيت وفي الوهبانية بيتان هما

ولو فخرناهم وآوانا فواترابه • بأرض لشخص وهي لأمم معبر  
فليس عليهم نقل ما في سره • وفي الغروب الأرض بالنقل يومر

وصورة مسئلتهم ما نهر يقوم بجري في أرض رجل حفر والنهر وأقوا التراب في أرضه ان كان التراب في حريم النهر لا يكون لصاحب الارض ان يأخذ أصحاب النهر برفع التراب لانهم حق القاء التراب في حريم النهر فان أقوا التراب في غير حريم النهر كان له أن يأخذهم بتقل التراب وقد ذكر الشارح مسئلة أخرى وقال انها أولى بالنظم من هذه المسئلة وصورتها نهر يجري في سكة يحفر في كل سنة مرتين ويحجته مع تراب كثير في السكة قالوا ان كان التراب على حريم النهر لا يكون لاهل السكة تكليف أرباب النهر بتقل التراب وان كان التراب جاو ز حريم النهر كان لهم ذلك اه فاراد الشارح بذلك التصحيح أن يذكركم المسئلتين في بيت واحد وقد أجاد الا أنه لم يصيب في عزوه للوهابية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (كتاب الاشربة) •

ذكر الاشربة بعد الشرب لانهم اشبعوا عرق واحد لفظا ومعنى وقدم الشرب لما سبته لاحياء الموات ومن  
محاسبته بيان حرمتها اذ لاشربة في حسن تحريم ما ينزل العقل الذي هو ملاك معرفة الله تعالى وشكر انعامه فان  
قلت ما باله حل للام السابقة مع احتياجهم الى ذلك قلت اُجيب بأن السكر حرام في جميع الاديان وحرمة شرب  
القليل علينا من الخمر كرامة لاننا من الله تعالى لثلاثة نفع في الخطور ونحن مشهود لنا بالخيرية واعلم ان الاصل  
في الاشياء كلها سوى الفروج الاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا وقال تعالى كلوا مما في  
الارض الا لا طيبا وانما ثبت الحرمة بعارض نص مطابق او خبر روي في ظالم يوجد شي من الدلائل المحرمة فهي  
على الاباحة ما منع قال القهستاني واصول الاشربة الخمر كالعنب والتمر والزبيب والحبوبات كالبر والذرة والدخن  
والحللوات كالكرو والفانيد والعسل والابان كبن الابل والرمال والمخذهن العنب خمسة انواع اوسنة ومن  
التمر ثلاثة ومن الزبيب اثنتان ومن كل البواقي واحد وكل منها على نوعين في يوم ما يوغاه (قوله كل ما منع يشرب)

على ما قال الله عز وجل الزاهد قهستاني (ولا يضمن من شئ أوضه) أوزرعه (من شرب غيره بغير اذنه) في رواية الاصل وعليه الفتوى شرح وهبانية وابن الكمال من الخلاصة لما مر أنه غير مة قوم ولو صدق بنزله فحين لبقاء الماء الحرام فيه بخلاف العلف المغصوب فإن الدابة اذا شمت به اذعه لم يضمن وصار شياً آخر قهستاني (فان تكرر ذلك منه) لا ضمان (وأدب الامام بالاضرب والحبس ان رأى) الامام (ذلك) خاتية وعماه في شرح الوهبانية وقال وجوز بعض مشايخ بلخ بيع الشرب لتعامل أهل بلخ والتمس بترك الشرب لتعامل أهل بلخ بلدة واحدة لتعامل ولو نقص بأنه تعامل أهل بلدة واحدة وثمى التماسي بضمائه ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بصدقه في الغناوى قلت وفي الهداية وشروحه ما من البيع الفاسد أنه يضمن بالاتلاف فالوس في أرض نفسه بما غيره ضمنه وبه جزم في التقاية هذا فانهم قلت وقدمت عليه الفتوى فتمت به الهداية

وفي الوهبانية  
وساق بشرب الغير ليس بضامن  
وضمته بعض وما مر أظهر  
وما جوزوا أخذ التراب الذي على  
جوانبهم دون إذن بقدر  
ولو حذر وانهم أو ألقوا ترابه  
فالوفى حرم ليس بالنقل يومس

هو جمع نرب و (النرب لغة كل مانع  
نرب

\* (کتاب الانترپز) \*

ہی جمع نیراب و (النیراب) لغة کل مانع  
نیرب

ماء كان أو غيره حلالا كان أو حراما فهو ساقى (قوله ما يسكر) بضم الياء من الاسكار انتهى مكي (قوله الخمر وهي التي) الخمر تذكر وتؤنث فيقال هو الخمر وهي الخمر وفي الرمز الخمر مؤنثة معا وقد تذكر قطر اللفظ وقال انه صهي الخمر أننى وأنكر التذكير قال ابن الاعرابي سميت خمر الانهار تركت فاخمرت واختمارتا تغير وجهها ويقال سميت بذلك لخمرتها العقل أى ستره انتهى قلت والاول ابقى بمذهبنا والثاني ابقى بالمذهب الثلاثة فانه عندهم كل مسكر خمر واستدل لذلك بأحاديث تشيد ذلك الاطلاق والدليل لنا اتفاق أهل اللغة على تعريف الخمر بما ذكرنا وغيرها يسمى باذقا أو مثلنا وغير ذلك وتسمية غير ما خمر اجمازوعا به يحمل الحديث أو على بيان الحكم لانه صلى الله عليه وسلم بعث له لالبيان الحقائق وتعامه في التبيين (قوله بكسر النون فتشديد الياء) قال ابن الاثير ينهى عن أكل اللحم التي هو الذي لم يطبخ أو طبخ أدنى طبخ ولم ينفج يقال ماء اللحم يخبز ناع ينفع نيعا فهو نى بالكسر كمنع وهذا هو الاصل وقد تركنا الهمزة بقلب ياء فيقال فى مشددا انتهى فما اقتصر عليه خلاف الاصل وقال عزى زاده الابدال والادغام غير مشهور قال أبو السعود ورأيت بخط الجوى أنه يعزى بالهمزة فيقال أناء صاحبه اذا لم ينسجه اه (قوله اذاغلى) أى غليانا كما لا بأن صار أسفله أعلاه فاله سمر قندى وقوله واشتد أى صار قويا وكثر غليانه وحصل فيه قوة الاسكار وقيل صار بحال يمنع حواس شارب من الفهم والدرك وقيل صلاحته للاسكار اه مكي عن البناية (قوله بالزبد) بنفختين وهو من البحر وغيره كالرغوة مصباح (قوله ولم يشترط اذغله) قال شيخ الاسلام خوارزاده في شرح كتاب الشرب التي من ماء العنب اذاغلى واشتد وقذف بالزبد وصار أعلاه أسفله فهو خمر بلا خلاف بين علمائنا وأما اذاغلى واشتد ولم يقدف بالزبد فعلى قول أبي حنيفة ليس بخمر ويحمل شربه ويحرمه وعلى قوله ما هو خمر لا يحمل شربه اه قال صاحب الفاية وأنا أخذ بقوله ما دفعنا للتجاسر على الحرام لانهم اذا علموا ذلك يفتنون في الفساد اه مرى الدين وعلى صاحب التبيين قوله سما بأن الالذة المطربة والقوة المسكرة تحصل بالاشتداد وهو المؤثر في ايقاع العداوة والصدقة عن الصلاة وأما القذف بالزبد فهو وصف لاثاره في احداث صفة السكر وله أن الغليان بداية الشدة وكاله بقذف الزبد لانه يتميز به العاصي عن الكدرو أحكام الشرع المتعاقبة باقطعية كالحذووا كندار مستحله ونحو ذلك فيناط بالنهاية وقيل يؤخذ في حرمة الشرب بمجرد الاشتداد وفي وجوب الحد على الشارب بقذف الزبد احتياطا اه (قوله ويأتى ما يفيد) أى في قوله والسكل حرام اذاغلى واشتد اه حلى فانه لم يذكر القذف في الثلاثة المذكورة بعد أى فأولى الخمر وهو جار على قواها ما في ترك القذف فيها كما يأتى (قوله ثم شرع في أحكامها العشرة) المختصر مجموعها والافصرم الاتفاق بغيرها ولا يجوز به التدوى ويجوز تحليلها (قوله وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع) ولا اعتداد بن خائف قال في التبيين ومن الناس من يقول غير المسمى ككثيرها من الشربة فان حرمتها متوقفة على السكر والقليل لا يحصل به الفساد وهذا كثر لانه يخالف الكتاب والسنة والاجماع ولان قليلها يدعى الى كثيرها وذلك من خواص الخمر لان الالذة تزداد باستكثرها بخلاف سائر المشروبات وجزا أن تحرم لذاتها أيضا بل هو الظاهر لما في التلذذ بها من الاشتغال عن الخيرات والتشبه بالمترفين وقال عليه السلام حرمت الخمر لعينها والسكر من كل شراب اه بنصرف والمراد من المصنف حرمة شرب القليل لان ذكر التدوى والانتفاع يأتى بعد (قوله لعينها) هو المقصود والاخرمة القليل والكثير ثابتة في الثلاثة الباقية (قوله عشر دلائل) هي نظمها في سلك المبدء وماعطف عليه وتسميتها رجسا وعدها من عمل الشيطان والامر بالاجتناب وتعايق الفلاح باجتنابها واردة الشيطان ايقاع العداوة بها وايقاع البغضاء والصدقة عن ذكر الله وعن الصلاة والنهى البلوغ بصيغة الاستفهام المؤذن بالتهديد اه حلى (قوله وهي نجاسة نجاسة مغلظة) لثبوت حرمتها بدليل مقطوع به اه زيلعي (قوله ويكفره - تحلها) لانكار الدليل القطعي زيلعي (قوله وسقط تقومها في حق المسلم) حتى لا يضمن غاصبها وتلفها انتهى تبيين لان الله تعالى أهانها بجعلها رجسا والتقوم يشترط بالهزة أفاده المصنف ونقل عن الامام محمد الدين السرخسي الصحيح أنه لا يساح الاتلاف الا لغيره صهي كما اذا كانت عند فاسق يشربها غالبا لو تركت عنده حتى لو كانت عند صالح لا يساح الاتلاف فانها مملوكة له وفي بقائها فائدة وهي التحليل فانه لا يتقانى وقوله في حق المسلم يفيد بنفسه هو أنه امتنعة قومة عند أهل الكفر (قوله لا ماليتها في الاصح) قال في الهداية اختلفو في سقوط ماليتها والاصح أنها مال لان الطباع عقبة ليهما وتضمن بها اه منح

واصطلاح ما يسكر والمخمر منها أربعة أنواع الاول (الخمر وهي التي) بكسر النون فتشديد الياء (من ماء العنب اذاغلى واشتد وقذف) أى روى (بالزبد) أى الرغوة ولم يشترط اذغله وبه قالت الثلاثة وبه أخذ أبو حفص الكبير وهو الاظهر كما في الشرب بلاية من المواهب ويأتى ما يفيد وقد تطلق الخمر على غير ما ذكر مجازا ثم شرع في أحكامها (قوله واشتد) أى لثابتها وفي قوله واشتد بالاجماع (لعينها) الآية عشر دلائل كفى اثنا الخمر وطئة في المجتبى وغيره (وهي نجاسة نجاسة مغلظة) كالبول ويكفر مستحلهما وسقط تقومها في حق المسلم (لا ماليتها) في الاصح

(قوله ولو لسقى دواب) قال بعض المشايخ لو فاد الدابة الى الخمر لا بأس به ولو نقل الخمر الى الدابة يكره وكذا قالوا  
 فيمن أراد تحليل الخمر ينبغي أن يحمل الخمر الى الخمر ولو نقل الخمر الى الخمر يكره وقال بعض المشايخ لا بأس به في  
 الوجهين لأن حمل الخمر إنما يكره لاجل الشرب أما غيره فلا يكره ألا ترى أنه إذا نقل الخمر من الخمر الى الخمر  
 أو عكسه لا يكره والصحيح هو الاول ذخيرة (قوله أو لطيف) أي لبل طين (قوله للتلهي) أي لعب واستحسانا وأما  
 إذا كان استقباحا وكرامة فلا على ما يؤخذ من مفهومه (قوله أو في دواء) في بدنه ولو باحتقان أو في دبر دابة  
 هندية ولا يجوز الامتشاط بها كما هو عادة بعض النساء رغبة في بريق الشعر (قوله أو دهن) أو ريحان حق إذا  
 طرح في الخمر ريحان يقال له سوسن حتى توجد رائحته فلا ينبغي أن يدهن أو يطيب بها ولا يجوز بيعها وان تغيرت  
 رائحتها بما أتى فيها لانهم لم يصر خلا والخمر لم يصر خلا لا يجوز الانتفاع بها اه هندية (قوله أو خلوف عطش)  
 أي شرب يدو الاولى التعبير بالزلة (قوله ولو زاد فسكركم حتى) الحد لا يشترط فيه السكر لأن شربها يوجب الحد من غير  
 سكر وفي الهندية رجل خاف على نفسه من العطش يساح له أن يشرب الخمر بقدر ما يندفع به العطش عندئذ  
 كان الخمر يرد ذلك العطش كما يساح للمضطر تناول الميتة والخنزير وكذا الغوص وخاف على نفسه من ذلك ولا يجد  
 ما ينزل به الا الخمر يساح له شربها اه خاية وفي الفتاوى المضطر لو شرب قدر ما يرويه فسكركم لا حد عليه لأن  
 السكر مباح أي للضرورة في هذه الحالة ولو قدر ما يرويه ويزيد ولم يسكر ينبغي أن يلزمه الحد كالمضطر لو شرب هذا  
 القدر حالة الاختيار ولم يسكر كذا في الوجيز اه وصاحب المجتبى لم يقتصر على ما ذكره بل قال بعده وكذا الوروى  
 ثم شرب حد (قوله ولا يجوز بيعها) أفاد أن بيع الباقى يجوز وان أسكرت وسبأني (قوله ويجوز شربها  
 وان لم يسكر منها) فحرمتها اعينها فانها أتم الخبائث بالنص قال في المبسوط قال صلى الله عليه وسلم إذا وضع  
 الرجل قدحاً من خمر على يديه لم يمهله ملائكة السموات والارض فان شربها لم تقبل صلواته أو بعين ليله وان داوم  
 عليها فهو كعابدوثن فهتافى (قوله ويجوز شربها ان سكر) وحكم الحرمة سبأني ان شاء الله تعالى وفي  
 الهندية والفتوى في زماننا يقول محمد رحمه الله تعالى حتى يحد من سكر من الاشرية المتخذة من الطوب  
 والعسل واللبن والبن لأن الفساق يجتمعون على هذه الاشرية في زماننا وصعدون اللهو والسكر بشربها  
 انتهى وفي المجتبى قال النبي صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر لعينها اقليلها وكثيرها والسكر من كل شراب (قوله  
 ولا يؤثر فيها الطبخ) لأن الطبخ في الشرع للمنع من ثبوت الحرمة لا لابطالها بعد ثبوتها وبعد ما صار خرا لا يؤثر  
 فيها (قوله الا أنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه) هذا أحد قولين وقال شمس الأئمة السرخسي يحد من شرب منه  
 قليلا أو كثيرا هندية عن السكاكي ونحوه في قاضي خان والبدائع ذكره عبد البر (قوله وضعف ما في التسمية  
 والمجتبى) من أن الخمر إذا طبخت وزالت مرارتها حلت اه (قوله وفيه كلام لابن الشحنة) أي في تضعيف ما في  
 التسمية فانه قال مراد صاحب التسمية انها تحل إذا زالت عنها أوصاف الخمرية وهي المرارة والاسكار لتحقق  
 انقلاب العين كما لو انتقلت خلا ومراد المبسوط أنها لا تحل بالطبخ حيث كانت على أوصاف الخمرية لانه لم يوجد  
 ما يقتضي الاباحة من الانقلاب والاستحالة وكون السار لا تأثير لها في اثبات الحلال لا يشافيه لأن المؤثر هو  
 الانقلاب ولا خصوصية للتأثير اه (قوله ولا يجوزها التداوى) هو داخل في الانتفاع كما أفاده في - له ولكن  
 المصنف أفاده أنه لا يساح لضرورة التداوى بقرينة قوله على المعقد اذ لو لم تكن ضرورة لكان حراما بالاجماع  
 وقد تقدمت مسألة التداوى بالمحرم (قوله ولو باحتقان أو قطار في احليل) واكحال وجعل في سغوط منغ ومنه  
 يعلم حرمة بعض النشوق المجلوب من بعض بلاد الروم المعمول فيه الخمر (قوله ويجوز تحليلها) قد يقال ان  
 تحليلها واجب لحفظ المال عن الضياع مع القدرة عليه فان الخمر مال في الجلة حتى يصح توكيله لم يميز بينها  
 وان لم تكن مضمونة بالاتلاف شربا لانه ثم اذا صارت خلا يظهر ما يوزن من الانا وما أعلاه وهو الذي  
 انتقص عنه الخمر فقد قيل بطهر تعاوقل لا يظهر لانه تنجس باصاغة الخمر ولم يوجب طهارته ولو غسل  
 بالخل فخل من ساعته طهر للاستحالة وكذا اذا صب منه الخمر ثم ملئ خلا بطهر في الحال زباني قال شيخنا وقوله  
 قبل بطهر تعاوقل المقى به اه أبو السعد عود (قوله بالكسر) والمذكور (قوله بسمي الباذق) بكسر الذال  
 وقصها كافي القاموس معرب باده فهتافى وفي شرح مسكين واخا قيد بقوله أقل لانه اذا ذهب ثلثا فادام حلوا  
 محل شربه عند الكل واذا غلى واشتد يجل شربه عندها ما لم يسكر خلا فالحمد اه (قوله يعني في التسمية) يعني

(وحرم الانتفاع بها) ولو لسقى دواب أو لطيف  
 أو تطير للتلهي أو في دواء أو دهن أو طعام أو  
 غير ذلك لا تحليل أو خلوف عطش بقدر  
 الضرورة ولو زاد فسكركم حتى يحد من غير  
 بيعها) الحد يث مسلم ان الذي حرم شربها  
 حرم بيعها (ويجوز شربها وان لم يسكر منها)  
 (و) يحد (شرب غيرها ان سكر ولا يؤثر فيها  
 الطبخ) الا أنه لا يحد فيها ما لم يسكر منه  
 لا خصاص الحد بالتي ذكره الزبلي  
 واستظهره المصنف وضعف ما في التسمية  
 والمجتبى ثم نقل عن ابن وهبان أنه لا يثبت  
 الحد لصاحب التسمية بخلاف اللقواعد ما لم  
 يعضده نقل من غيره انتهى وفيه كلام لابن  
 الشحنة (ولا يجوزها التداوى) على المعتمد  
 قاله المصنف قلت ولو باحتقان أو قطار في  
 احليل نهاية (ويجوز تحليلها ولو بطرح شيء  
 فيها) خلافا لشافعي (و) الثاني (الطلاء)  
 بالكسر (وهو العسر بطبخ حتى يذهب أقل  
 من ثلثه) ويصير مسكرا وموجب المصنف أن  
 هذا يسمى الباذق وأما الطلاء فيأذكره بقوله  
 (وقيل ما يطبخ من ماء العنب حتى يذهب ثلثاه  
 وبقي الثلث) وصار مسكرا (وهو الصواب) كما  
 جرى عليه صاحب المحيط وغيره يعني  
 في التسمية

لا في الحكم لان حل هذا المثلث المسمى بالطلاء  
على ما في المحيط ثابت بشرب كبار العصاة  
رضي الله عنهم كما في الشريعة لاية قال وسمى  
بالطلاء لقول عمر رضي الله تعالى عنه ما أشبه  
هذا بطلاء العبد وهو القطاران الذي يطلى به  
العبد الجربان (ونجاسته) أي الطلاء على  
التفسير الأول كذا قاله المصنف (كأنه) **(و)**  
ببقي (و) الثالث (السكر) بفتحين (وهو  
القي من ماء الرطب) إذا شئت وقذف بالزبد  
القي من ماء الزبيب وهو القي من ماء  
**(و)** الرابع (تقيع الزبيب) بفتحين (وهو  
الزبيب بشرط أن يقذف بالزبد بعد الغليان  
والكل) أي الثلاثة المذكورة (حرام إذا  
غلي واشتد) واللام يحرم اتفاقا وقذف  
نحو اتفاقا وظاهر كلامه كقضية المتون أنه  
اختاره هنا قوله ما قاله البرجيني نعم قال  
القهيستاني ترك القيد هنا لأنه لا يمتنع على  
السابق أنه قننه ولم يبين حكم نجاسة السكر  
والقيع ومفاد كلامه أنها خفيفة وهو مختار  
والقيع واختار في الهداية أنهم أغلظوا  
السكر حتى واختار في حرمته الجسد فلا يكثر  
**(و)** حرمته دون حرمته الجسد (والحال  
مستحله) لأن حرمته بالاجتماع (والزبيب  
منها) أربعة أنواع الأول (نبذ القرم والزبيب  
ان طبع أدنى طينة) يحل شربه (وان اشتد)  
وهذا (إذا شرب) منه (بلا هو وطرب) ولو  
شرب للهو فقلبه ركبه حرام (وما لم يسكر)  
فلو شرب ما يغلب على ظنه أنه مسكر فيجوز

أن الذي يسمى بالطلاء هو المثلث لا مذهب أقل من ثلثه فانه يسمى باذقا والطلاء حلال ببقيدته والباذق حرام  
وفي الهندية والثاني الباذق وهو اسم لما يطبخ من ماء العنب حتى ذهب أقل من الثلثين سواء كان الثلث  
أو النصف ويطبخ أدنى طينة بعد ما صار مسكرا ويسكن عند الغليان اه (قوله لا في الحكم) فان حكم الأول  
وهو الباذق الحرمة وحكم الثاني أي عند عدم الاسكار الحل فلا يجوز منه الا القدر المسكر (قوله قال وسمى  
بالطلاء) قال ابن الأثير رحمه الله تعالى الطلاء بالسكر والمذاق الشراب المطبوخ من عصير العنب وهو الرب وأصله  
القطران الخاثر الذي يطلى به الابل اه وقال في المغرب والطلاء كل ما يطلى به من قطران أو نحوه ومنه حديث عمر  
ما أشبه هذا بطلاء الابل ويقال كل ما خمر من الاثربة طلاء على التشبيه حتى سمي به المثلث اه شلي وقال في  
البرهان والثاني العصير العنب إذا طبخ حتى ذهب أقل من ثلثه ويسمى الطلاء على ما ذكر في الجامع الصغير  
ويسمى المصنف على ما سطره أبو الليث في شرح الجامع الصغير والباذق أيضا أو المصنف المذهب النصف  
والباذق اسم لما دونه أي المذهب ما دون النصف (قوله على التفسير الأول) أما على الثاني ولو بعد اسكاره فهو  
طاهر لما قاله من الحل لشرب كبار العصاة لانه لا نجس لا يحصل تناوله وأما على قول محمد فهي نجسة لحكمه  
بحرمة تناول وسأتي (قوله به يعني) واختار الامام السرخسي أن نجاسته خفيفة قهستاني وفي المتوسط  
والباذق وهو ما يطبخ أدنى طينة وكان دون النصف فأظهر الروايتين عن أبي حنيفة أنه بمنزلة النصف في حكم  
البيع والحديث عنه في رواية أخرى أنه ألطفه بالخمر في أنه لا يجوز بيعه والتقييد بالطبخ في كلام المتن باعتبار  
الغالب لانه لا فرق بين أن يذهب مذهب بجز الشمس أو النار كذا في المكي عن الفتاوى (قوله وهو القي من ماء  
الرطب) لا يمتنع بيع السر والتمر والحكم فيهما حكم السكر والمختص بعصير البسر الفضيخ باضاد والخاء  
المجمعة من من الفضيخ وهو كسر الشيء المجوف ويجوز من ذلك القليل أفاده القهيستاني أي وان كان الحد لا يجب  
الا بالسكر منها ومحل عدم الطبخ أما إذا طبخ نبذ القرم فهو من الاربعة (قوله إذا اشتد) أي صار قويا وغلي  
غليا نائديا وحصل فيه قوة الاسكار كما تقدم فلو كان حلا حل اتفاقا ذكره القهيستاني (قوله وقذف بالزبد)  
أي على قول الامام ولا يشترطان في الحرمة القذف أفاده الجوزي وفي المكي وقيله أي قبل القذف والاشتداد  
حلال عند الكل أما إذا اشتد ولم يقذف فهو على الخلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما يحرم اه وقد تقدم  
اعتماد قولهما (قوله بشرط أن يقذف) أي عنده فيحرم قليله وان كان الحد لا يجب الا بالسكر وعندهما لا يشترط  
القذف (قوله حرم اتفاقا) أي ولو القليل منه والحرمة غير وجوب الحد (قوله وظاهر كلامه) حيث لم يذكر القذف  
(قوله وترك القيد هنا) أي ترك صدر الشرية في الوقاية قيد القذف حيث قال إذا غلت واشتد (قوله لانه اعتمد  
على السابق) وهو ذكره في الخمر أي فيقال هنا في كلام المصنف مثله وهو الذي يفيد كلامه في شرحه حيث قال  
وشترط حرمة أن يقذف بالزبد بعد الغليان قاله في السكر فيجوز في تقيع الزبيب لأن الخلاف فيها واحد (قوله  
ومفاد كلامه) حيث تكلم على الباذق فانه قال فيه ونجاسته كأنه وأهله هنا (قوله واختار في الهداية أنهم  
أغلظوا) قال في البحر من باب الانجاس ويبقى ترجيح التغليظ للأصل المتقدم فلا فرق بين الخمر وغيرها وكون  
الحرمة فيه ليست قطعية لا يوجب التحقير لأن دأبل التغليظ لا يشترط أن يكون قطعيا ونقل عن البدائع  
رواية بالطهارة (قوله فلا يكفر مستحلهما) أفاء للنتيجة أي فلا يفسب الى الكفر مستحله هذه الأنواع الثلاثة  
قال في الكشف وجهه من الاكفار أولى من جعله من التكفير لما أن الأول خاص في معنى النسبة الى الكفر  
والثاني مستترك والخاص أولى في الدلالة على المراد من المستترك اه مكي لمخصا (قوله ان طبع أدنى طينة)  
وهو أن يطبخ حتى ينفخ تبيين وقد ورد في حرمة المتخذ من القرا حديث وفي حله أحاديث فاذا حل المحرم على  
التيء والخل على المطبوخ فقد حصل التوافق وان دفع التعارض عني (قوله وان اشتد) أي وقذف بالزبد قال  
في الرمز ولم يذكر القذف كقوله سابق اه (قوله بلا هو وطرب) قال في المختار والطرب خفة تصيب الانسان  
لشدته حزن وأسروراته قال في الدرر وهذا التقييد غير مختص بهذه الاثربة بل إذا شرب الماد وغيره من  
المباحات بل هو وطرب على هيئة الفسقة حرم اه (قوله فلو شرب ما يغلب على ظنه) أي القدر الذي يغلب على  
ظنه أنه يسكر منه فيجوز أي هذا القدر لا المشروب بتمامه قال في الدرر وإذا أسكر واحد منهم ما كان القدر الأخير  
حراما لانه المفسد اه وفي البحر الزاخر ومن شرب تسعة أقداح من هذه الاثربة غير الخمر ولم يسكر ثم شرب





وصحح غير واحد قولهما وعلمه في المضمرات بأن الحرم وجوده في العقبي فينبغي أن يحمل من جنسه في الدنيا  
انموج ترغيبا اه (قوله والطلاق على الخلاف) أي لا يقع عنده ما يقع عند محمد (قوله وكذا ابن الرمال) قال  
العلامة عبد البر وأما ابن الرمال فغلبه خلاف والصحيح من مذهب الصاحبين جواز شربه ولا يحتشربه إذا سكر  
منه على الصحيح اللهم إلا أن يجتمع عليه كما علم في الذي قد مناه فقهاء حرمته أيضا اه (قوله حله) أي عند الامام  
والمراد ما دون المسكر وفي التبيين والاصح أنه يحمل عنده على ما ذكره صاحب الهداية لأن كراهة لحمه  
لا احترامه أو لا يؤول إلى قطع مادة الجهاد فلا يتعدى إلى ابنه اه وهذا يقيد أن الخلاف في شرب لبن الرمكة  
من حيث هو لا يقيد الاسكار فليأتمل (قوله في الدباء) بالتشديد والمتجمع دباءة (قوله والختم) جمع ختمه بفتح  
الحاء المهملة وسكون النون وفتح التاء المنناة من فوق الجرار الجر وقيل الخضر يوثق بهامن نواحي اليمن كانت  
تحمّل إلى المدينة فيها الخمر وغاصب يذوقه بعد تطهيره عن الخمر لو كان به فان كان عتيقا غسّل ثلاثا ولو جسد يدا  
لا يطهر عند محمد وعند أبي يوسف يغسل ثلاثا ويحذف كل مرة وقيل عنده ثلاثا مرة بعد أخرى حتى إذا خرج الماء  
صافيا غير متغير طعما أو لونا أو ريحا طهر (قوله جزة خضراء) المراد الجنس أو تفسيره للمفرد المأخوذ من انظر الجمع  
(قوله المطلي بالزفت) أي المطلي بوجوه (قوله الخشبة المنقورة) فهو فاعيل بمعنى مفعول وانما خص هذه الاوعية  
بالذكر لان الانبذة تشبه في هذه الظروف أكثر مما تشبه في غيرها فربما يتوهم عدم جواز الاتبذ فيها (قوله وما ورد  
من النهي نسخ) فقد ورد نهيتكم عن ثلاث من زيارة القبور فزوروها فقد أذن لمحمد في زيارة قبر أمه ولا تقولوا هجرة  
وعن لحم الاضاحي أن عسكره فوق ثلاثة أيام فأمسكوه ما بد لكم وتزودوا فانما نهيتكم ليتسع به موسمكم على  
معسكركم وعن النبيذ في الدباء والختم والمزفت فاشربوا في كل ظرف فان الظرف لا يحل شربه ولا يحترمه  
ولا تشربوا مسكرا اه (قوله أي عكره) بفتحين وتسكن المكاف دردي كل شيء أفاده في القاموس وهو ما يفي  
في أسفلهما حوى (قوله ويحرم أكل البنج) هو أحد نوعي شجر العنب حرام لانه ينزل العقل وعليه الفتوى بخلاف  
نوع آخر منه فانه مباح كالافيون لانه وان اختل العقل به لكنه لا يزول وعليه يحمل ما في الهداية وغيره هامن  
اباحة البنج كما في شرح اللباب فهاتين وفي القاموس البنج بالفتح بنت مسبت غير حشيش الخرافيش تحب  
للعقل مسخن مسكن الاوجاع والاورام والبثور ووجع الاذن وأخبرته الاحمر ثم الاسود وأسلبه الابيض انتهى  
(قوله لانه) أي ما ذكر من الثلاثة (قوله بل يعزربادون الحد) كما إذا شرب بولا أو أكل غائطا (قوله قاله  
المصنف) أي نقل عن الشافعية وأقره فكان القواعد تقتضيه وعبارة منه من الحاشية في الحرمة جوزه  
الطيب فقد أفتى كثير من علماء الشافعية بحرمته هامن صرح بذلك منهم ابن حجر نزول مكة في فتاواه والشيخ  
أكل الدين بن أبي شريف في رسالته وضعها في ذلك وأفتى بحرمته الا قصر أي من أصحابنا وقف على ذلك بخطه  
الشريف لكن قال حرمته هادن حرمته الحشيش والله تعالى أعلم قلت ومثله الزعفران فيما يظهر فان تعاطى  
الكثير منه يذهب العقل حتى يبيت الانسان ضحكا وعلى قياس قول محمد يحرم القليل من ذلك ثم ان هذا محل في  
غير المسهل في طعام وأدوية وفهوه أما هو فله لا حرج فيه ويحترق (قوله ونقل عن الجامع) أي جامع الفتاوى  
عبارة المصنف ذكر مولانا حافظ الدين في شرح التمرناشي سنل خمس الاثمة السرخسي عن حلال البنج وحرمته  
وهو الحشيش فقال ما نقل عن أبي حنيفة شيء اذ لم يشتره اكله في زمانه فبقي على الاباحة ولم يرو عن السلف فيه  
أيضائي إلى زمان المزي لم يلبد الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان الامام أسد بن عمرو أي صاحب  
أبي حنيفة بعراق الحج فقال انه مباح فلما سمعت بلبسته وثمات الاماكن فتنه وغلبت السفاهة على العقلاء بسبب  
الكثرة اختار اثمة ما وراء النهر بأسرهم حرمته وأقربا أفتى به المزي وحكموا باحراقه وتبذير ما باعته وتبذير  
الكلام قالان فتوى المذهبين على حرمته حتى قيل من قال بحله فهو زنديق مبتدع وحكموا بوقوع طلاقه زجراله  
كما في السكران اه (قوله والحشيشة) العطف للتعظيم كما يستفاد من عبارة الجامع السابقة (قوله بالجامع)  
الاثمة (لهلم يعتبر الخالف والا فالعبارة السابقة تفيد أن البعض لم يفت به فتدبر (قوله يدعى شارب انه لا يسكر)  
من الثلاث والرابع (قوله فانه مفتقر) قال في الصحاح الفترة الاتكسار والضعف وقد فتر الحز وغيره يفتقره ووافقه  
الله فتفيرا اه من باب نصر أبو السعود (قوله وهو حرام) مخالف لما نقل عن اثمة الشافعية فانهم أوجبوا على  
الروح كفاية زوجته منه اه أبو السعود والمراد أنه حرام صغير لما يأتي وقد سألنا الثقات من الشافعية فذكروا

زاد الله ستاني أن ابن الأبل إذا اشتد لم يحل  
عند محمد خلافا لهما والسكر منه حرام بلا  
خلاف والحد والطلاق على الخلاف وكذا  
ابن الرمال أي الفرس إذا اشتد لم يحل وصح  
في الهداية حله وفي الخزائن أنه يسكره فتحرر  
عند عامة المشايخ على قوله (وحل الاتبذ)  
اتخاذ التبيذ (في الدباء) جمع دباءة وهو التورع  
(والختم) جزة خضراء (والمزفت) المطلي  
بالزفت أي القبر (والنقيب) الخشبة المنقورة  
وما ورد من النهي نسخ (وكره شرب دردي  
الخمر) أي عكره (والاستسباط) بالدردي لان  
فيه أجرا والخمر وقيل ككثيره كما مر (و لكن  
لا يحتشربه) عندنا (بلا سكر) وبه جاز  
اجماعا (ويحرم أكل البنج والحشيشة) هي  
ورق القنب (والافيون) لانه مفسد للعقل  
ويصد عن ذكر الله وعن الصلاة (و لكن  
جرمة الخمر فان أكل شيئا من ذلك لا يحترمه  
وان سكر) منه (بل يعزربادون الحد) كذا  
في الجوهرة وكذا تحرم جوزه الطيب لكن  
دون حرمة الحشيشة قاله المصنف ونقل عن  
الجامع وغيره أن من قال بحل البنج  
والحشيشة فهو زنديق مبتدع بل قال نجم  
الدين الزاهد أي انه يكفر ويباح قتله قلت  
وقتل شيخنا النجم الغزي الشافعي في شرحه  
على منظومة أبيه البدر المعلقة بالكثير  
والصغار عن ابن حجر المبكي انه صرح بحريم  
جوزه الطيب بالجامع الاثمة الاربعة وانما  
مكره ثم قال شيخنا النجم والثن الذي  
حدث وكان حذونه بدمشق في سنة خمسة  
عشر بعد الالف يدعى شارب انه لا يسكر  
وان سلم فانه مفتروه وحرام الحديث أحمد  
عن أم سلمة قالت نهي رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن كل مسكر ومفتري قال وليس  
من الكبائر تناول المسكر والمزتين

أن ما ذهب إليه ابن حجر ضعيف والمذهب كراهة الذنبة الاعراض وذكروا أنه انما يجب للزوجة على الزوج إذا كان لها اعتياد ولا يضمر هاتركه فيكون من قبيل التفكه أما إذا كانت تضمر بتركه فيكون من قبيل التداوى وهو لا يلزمه (قوله ومعنى ولي الأمر الخ) قواعدنا لا تأباه (قوله على أن استعماله ربما أضرب بالبدن) الواقع أنه يختلف باختلاف المستعملين (قوله قلت فيهم منه حكم النبات) وهو الاباحة على ما تقدم من الأصل أول هذا الكتاب أو التوقف (قوله وقد كرهه شيخنا المهادي) لا يعني أن الكراهة تنزيهية بدليل الإطلاق بالتؤم والبصل والمكره تنزيهاً يجامع الجواز انتهى أبو السعود بتصرف (قوله الحاقه بالتؤم والبصل) يؤخذ منه كراهة التحريم في المسجد للنهي الوارد فيه وهو ملحق بهم والظاهر أن حكم تعاطيه حال القراءة بكره لما فيه من الإخلال بتعظيم كلام الله تعالى (قوله ونظمه فقال الخ) وأنشد بعضهم ذاتاً تشاؤوا لها  
قل لمن يستلذ كل الحشيشه \* عشت فيما أتيت شره عيشه  
دية العقل بدرة فلماذا \* يامصافا قد بعتم بجشيشه  
حوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(كتاب الصيد)\*

هو مصدر صاد كضرب وعلم إذا أخذ فهو صائد والصيد يسمى المصيد صيداً وهو على ما قال المطرزي حيوان ممنوع متوحش طبعاً لا يمكن أخذه إلا بحيلة تخرج بالمتنع مثل الدجاج والبطة المراد منه أن يكون له قوائم وجناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جهته أو بالمتوحش مثل الحمام إذ معناه أن لا يألف الناس لسلوانه باراً وطبعاً عاماً متوحش من الأهليات فإنه لا تحل بالأصطيد وتخل بكافة الضرورة ودخل به متوحش يألف كطير لا يمكن أخذه إلا بحيلة انتهى قهستانى (قوله أن كلامهم ما يورث السرور) إلا أن السرور في الانشربة المباحة أكثر لأنه ما يريد خل في الباطن وفي الصيد ما يورث السرور والاقوى بالتقديم أولى فكان آخر كتاب الانشربة مناسباً للصيد باعتبار وصف الاباحة وأحداث السرور وقبل المناسبة بينهما ما أن كلا يورث الغفلة ففي الحديث من اتبع الصيد فقد غفل وفي المنع إلا أنه قدّم الانشربة لحرمته اعتساباً بالاعتزاز ومحاسنه محاسن الكتاب وسببه يختلف باختلاف الالهام أنه قد يكون الحاجة إليه وقد يكون اظهار الجلالة وقد يكون التترجح انتهى وفي الغاية والاصطاد مباح فيما يحل أو كرهه ولا يحل أو كرهه فلهذا كل وما لا يحل أو كرهه فلهذا كرهه لغرض آخر إما للاعتناء بجملته أو بشعره أو لدفع أذيتة اه (قوله بخمسة عشر شرطاً) خمسة في الصائد كونه أهلاً للذكاة وإرساله وأن لا يشارك في الأرسال غير أهل الذكاة وعدم ترك التسمية عمداً وأن لا يتغل بين الأرسال وأخذ الصيد بعمل آخر وخسة في الكتاب كونه معلماً وذهاباً على سنن الأرسال وعدم مشاركة كتاب من لا يحل صيده وأن يقتله بجرحا وأن لا يأكل كل منه وخسة في الصيد أن يكون معتدياً بآنيابه ومخالبه وفيه أن هذا الشرط في آلة الصيد لأن الصيد قد يكون لصوغزال ولا نابله ولا مخلب وأن لا يكون من الحشرات وأن لا يكون ما يباع غير السمك وأن يملك نفسه بجناحيه أو قوائميه وأن يموت بالأصطاد قبل أن يوصل إلى ذبحه اه مكي مزيداً وهذه الشروط فيما إذا مات قبل ادراكه أما إذا أدرك ما تحل ذكاته فذكاه حل بالذكاة وقوله وأن لا يكون من الحشرات هذا شرط في حل الكل كالذي بهـ ده وفي المنع وهو مشروع بالكتاب فقد قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً وهو مفهوم الغاية من قبيل الإشارة للمفهوم فصع الاستدلال به وقال صاحب التلويح مفهوم الغاية متفق عليه وبالسنة فقد قال عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم إذا أرسلت كلبك فاذا كراهم الله عليه فإن أمسك عليك فأدر ككته حياً فاذبحه وإن أدر كته فقد قتل ولم يأكل منه فكله فإن أخذ الكتاب ذكاه رواه مسلم والبخاري وأحمد وبالإجماع فإنه لم يرد خلاف لأحد في إباحته وبالعقل فإنه نوع اكتساب والاكتساب مباح لا يتطلب إباحة بتصرف (قوله في غير الحرم) الأولى أن يقرل أو في الحرم ليشمل الصيد الثلاثة صيد الحرم في الحلال والحرم وصيد الحلال في الحرم أحل (قوله وانما زنته تبعاله) هذا من متابعة التليذ لشيخه وإن كان في ضعيف وهو دليل زيادة الود والاتصال بينهما فإين هذا ممن به ترض بتشريع على شيخه أو يحرف كلامه ويستشكله (قوله ملك ما تعلق بها) لثبوت يده عليه ومن أخذه بعده رده عليه ولو كان مشياً أو طارياً بالشبكة لي وجه لا يقدر على الاتساع فهو

ومعنى ولي الأمر عنه حرم قطعاً على أن استعماله ربما أضرب بالبدن نعم الاضرار عليه كبيرة كسائر الصغيرة انتهى بجرؤفه وفي الاشياء في قاعدة الأصل الاباحة أو التوقف ويظهر أن زنته فيما أشكل حاله كالحبوان المشكل أمره والنباتات المجهول صيته انتهى قلت فيهم منه حكم النبات الذي شاع في زماننا المسمى بالتين قنينة وقد كرهه شيخنا المهادي في هديته الحاقه بالتؤم والبصل بالأولى فتدبر ويمن جزم بحرمة المشيشة شاح الوهبانية في الحظر ونظمه نقالم وأقوا بتحريم الحشيش وحرقه وتطابق محقق زجر وقزروا لبائنه التأديب والفسق أبتوا وزندقة للمتحلل وحرروا

### \*(كتاب الصيد)\*

لعل مناسبة ان كلامهم ما يورث السرور (هو مباح) بخمسة عشر شرطاً وبسطة في العناية وسنقتزرها في إنشاء المسائل (الاحرم في غير الحرم أو للتلويح) كما هو ظاهر (أو حرفة) على ما في الاشياء قال المصنف وانما زنته تبعاله والا فالتحقيق عندي اباحة اتخاذ حرفة لأنه نوع من الاكتساب وكل أنواع اكتساب في الاباحة سواء على المذهب الصحيح كما في السبازية وغيرها نصب شبكة الصيد ملك ما تعلق بها بخلاف ما إذا نصبها للجناسف) فإنه لا يعلق ما تعلق بها

اصحابها ولو قدر على الامتناع لم يملكه رب الشبكة ولو اضطرب صيد فقطع الشبكة وانفلت فاخذته آخر انفلت  
 بعد ما دارب الشبكة ليأخذه وقد صار بحال يقدر على أخذه فهو للناصب اه حوى ملخصا قوله وان وجد  
 القلش الخ) هو عرفا المنتدش في الارض ليعثر على بعض المتقومات وفي القاموس القلش كصحاب الصغير  
 المنقبض والقلشة كصحابية الصغير والقصر والقلش اسم أجمعى وكذا القلش اه المراد منه (قوله بضرب  
 الاسلام) أما المضروب بضرب الجاهلية فهو ركن كازيخمس وتقدم أنه اذا اشتبه الضرب بجعل جاهليا  
 وانظر لو كان الضرب غير أهل الاسلام ولكن تعامله أهل الاسلام كالبندي والريال ضرب الفرنسيين (قوله  
 ويجب تعريفه) الى أن يعلم أنه لا يطلب ثم تصدق به أو ينفقه على نفسه ان كان مصرفا (قوله ناقل) من مالك  
 الى مالك وقوله وخلافة أي ذ وخلافة وكذا يقال فيما بعده (قوله على المباح) متعلق بالاستيلاء (قوله ولم يحل  
 للامتناع) أي أخذ لنفسه بلا تعريف فان عرف ووجد صاحبه تعين دفعه اليه والا فهو على ما تقدم (قوله  
 وتعام التعريف) أي تعريف الصيد قد تقدم ما فيه عن القهستاني (قوله تتقدم في الذبايح) أراد انه ليس المراد  
 كل ناب وكل مخالب فان البعير له ناب ولكن لا يصيده والحمام له مخالب ولكن لا يصيده أيضا (قوله وباز)  
 يستعمل تاما وتظهر حركته على الزاوي ومعتلا بالياء المخففة والمشددة كذا يفهم من المكي وغيره (قوله  
 بدب) يضم الدال سبع معلوم قاموس (قوله لعدم قابلية التعلين) لأن التعلين بترك الاكل وهما لا يأكلان  
 الصيد في الحمال فاشتباه أمرهما حوى (قوله وألحق بعضهم بالذب الحداة) وذ كره بعضهم بده الذب  
 وفي الاختيار ذكر الثلاثة (قوله وعليه فلا يجوز بالكاب) هو بحث للمصنف وكذا جوابه (قوله وبه) أي بهذا  
 الجواب (قوله يدفع قول القهستاني) كلام القهستاني لا يحتاج الى دفع فانه قال والخبر عند أبي حنيفة  
 رحمه الله ليس بنجس العين على ما في التجريد وغيره على أن الكاب نجس العين عند بعضهم وقد حل صيده  
 بالاتفاق اه (قوله وذ) أي العلم والباء في بترك للتصوير (قوله بترك الاكل) مع الجوع لا الشبع حوى  
 بأن لا يأكل من جلده أو عظم أو جناح أو ظفر أو غيرها كما في فاضل خان وغيره (قوله من الصيد) أي من دم الصيد  
 (قوله ثلاثا) أي متواليات قهستاني في كل مرة يقتل الصيد ولا يأكل منه اتفاقا عن مختصر الكرخي واشترط  
 الثلاث قولها ما روينا عن الامام لأن علمه يعرف بتكرار التجارب والامتحان والثلاث مدة ضربت لذلك كما في  
 قصة موسى مع الخضر عليهما السلام وخيار الشرط والمراد في الحديث اذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له  
 فليرجع وفي الحديث أيضا من لم يرجع في تجارة ثلاث مرات فليتحول الى غيرها ولم يوقت الامام رضي الله تعالى  
 عنه وفوضه الى ربه فبعثه كبراً به على أصله وعلى تلك الرواية يؤكل الصيد الثلاث غده أي اذا ظهر له تعلمه  
 لا غده هما لأن الحكم بكونه معلما عند ارساله وامساك الثالث على ربه فكان كبا معلما وفي الخلاصة  
 وفي الثالث روايتان والاصح أنه يحل في الثالث اختاره الفقيه في مختلف الرواية اه حوى ملخصا (قوله ونحوه)  
 مثل الفهد وهو مخالف لما في الدرر حيث قال والفهد ونحوه ما يعني أن الفهد ونحوه يحل الضرب وعادته  
 الافتراس والنفور فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا اه اختيارا دافعا ومرسلات جميعا قهستاني (قوله  
 وبالرجوع اذا دعوته) أي الجارح من البازي ونحوه وانما كان التعلين في الكاب بترك الاكل وفي البازي  
 بالرجوع لأن بدن الكاب يحل الضرب فيضرب حتى يترك الاكل وبدن الجارح من الطيور لا يحل له فاكتفى  
 بغيره ولأن آية التعلين ترك ما لو فسه عادة وعادة الكاب الاتهاب والجارح من الطيور والتنفر والذهاب فاذا ترك  
 كل منهما ما ما يعرفه قد علم على تعلمه وتعامه في التبيين وفيه ولم يذكر في البازي بكم اجابة يصير معلما وينبغي أن يكون  
 على الاختلاف الذي في الكاب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لأن الخوف يقره بخلاف الكاب  
 انتهى وفي البرازية في لفظه انفلت البازي المعلم ثم أخذه صاحبه لا يحل صيده حتى يجيبه ثلاثا اذا دعاه ويقع  
 في قلبه انه معلم لأنه ترك التعلم حين انفلت منه اه وسواء كان الرجوع بطعم اللحم أم لا وقيل لورجع بلا طعم اللحم  
 فهو معلم والا فلا قاله ملاسكين ولا يضرك كل البازي من الصيد لما روى محمد في الاصل عن سعيد بن جبير عن  
 ابن عباس أنه قال في البازي يقتل الصيد فيأكل منه فتأكل كل منه فتأكل كل وقال الشافعي في الجديد لا يحل ما أكل منه  
 البازي (قوله بشرط جرحهما) أي السبعين جزأ من الصيد لتحقيق ذكاة الاضطراب فلو خنقا أو جثما أي جلسا  
 على صدره حتى قتل لم يحل قبل هذا عند محمد وأما عندهما فيحل والفتوى على الاول كما في الذخيرة ويستثنى منه

(وان وجد) المقاش أو غيره (خاتما) أو دينار  
 مضروبا بضرب الاسلام (لا) يملكه ويجب  
 تعريفه اعلم أن أسباب الملك ثلاثة ناقل كبيع  
 وهبة وخلافة كارت وأصله وهو الاستيلاء  
 حقيقة بوضع اليد وحكما بالتمسك كنصب  
 شبكة لصيد لا لجناف على المباح الخالى  
 عن مال لا فلو استولى في مفازة على حطب  
 غيره لم يملكه ولم يحل له قاتل ما يجده بلا  
 تعريف وتعام التعريف في الماقلات (ويحل  
 الصيد بكل ذي ناب ومخالب) تقدم ما في الذبايح  
 (من كلب وباز ونحوهما بشرط قابلية التعلين  
 وبشرط) كونه ليس بنجس العين ثم فرغ  
 على ما مهد من الاصل بقوله (فلا يجوز)  
 الصيد (بدب وأسد) لعدم قابلية التعلين  
 فانهم لا يعلمون الفهم بالذب  
 والذب تلساسته وألحق بعضهم بالذب  
 الحداة فلتساستها (ولا يخبر) لجناسه عينه  
 وعليه فلا يجوز بالكاب على القول بجناسه  
 عنه لأن يقال ان النص ورد فيه فتنبه به  
 يتقدم قول القهستاني أن الكاب نجس  
 العين عند بعضهم والخبر ليس بنجس العين  
 عند أبي حنيفة على ما في التجريد وغيره  
 فتأمل (بشرط علمهما) علم ذي ناب ومخالب  
 (وذا بترك الاكل) أما الشرب من الصيد  
 فلا يضركه قهستاني وبأبي (ثلاثا في الكاب)  
 ونحوه (وبالرجوع اذا دعوته في البازي)  
 ونحوه (و) شرط جرحهما في أي موضع  
 منه على الظاهر وبه حتى وعن الثاني يحل  
 لاجرح وبه قال الشافعي

(و) بشرط (ارسال مسلم أو كتابي) بشرط  
(التسمية عند الارسال) ولو حكما فالشرط  
عدم تركها عند (على حيوان ممنوع) أي فاد  
على الامتناع بقوائمه أو بجناحيه (متوحش)  
فالذي وقع في الشبكة أو سقط في البئر  
أو استأنس لا يتحقق فيه الحكم المذكور ولذا  
قال (يؤكد) لأن الكلام في صيد الاكل وان  
حل صيده غيره كما سيجي أو أعم لحل الامتناع  
بالجلد مثلا كما يأتي قتال (و) بشرط (أن  
لا يترك السكب المسلم كلب لا يحل صيده  
ككلب) غير معلم وكلب (مجرى) أو لم يرسل  
أو لم يسم عليه (و) بشرط (أن لا يطول وقته  
بعد ارسله) ليكون الاصطباح مضافا للارسال  
(بخلاف ما إذا كن واستغنى كالفهد) أي  
كما يمكن للفهد على وجه الحل لا الاستراحة  
ويستغنى به المصنف (فان اكل منه البازي  
أو كلب) لأن تعلبه ليس بترك الكلب (وان اكل  
السكب) ونحوه (لا) يؤكد لكل الصيد الذي أكل  
(كالكلمة منه) أي كما لا يؤكد للصيد الذي أكل  
الكلب منه (بعد تركه) لا لاكل (ثلاث مرات)  
لأنه علامة الجهل (وكذا) لا يؤكد (ما صاد  
بعده حتى يعلم) نائما بترك الأكل ثلاثا (أو)  
ما صاده (قبله لوقي في ملكه) فان ما تلفه  
من الصيد لا تظهر فيه الحرمة اتفاقا فالقوات  
الحل وفيه اشكال ذكره القهستاني (كصقر  
فرز من صاحبه فكذلك حينئذ يرجع اليه فأرسله  
فصاد) لم يؤكد تركه ما صار به معلما فيكون  
كالكلب إذا اكل (ولو أخذ) الصياد (الصيد  
من السكب وقطع منه بضعة وألقاها اليه  
فأكلها أو خطف السكب منه وأكله أو أكل  
ما بقي كما وشرب السكب من دمه) لأنه من  
غاية علمه (ولو نهن الصيد فقطع منه بضعة  
فأكلها

البازي والصقر فانما ولو قتلاه جثما أو خنقا حل بالاتفاق كما في النظم قهستاني قال والادماء ليس بشرط  
ومنهم من شرطه ومنهم من اشترطه ان كانت الجراحة صغيرة كما في المحيط (قوله وبشرط ارسال مسلم أو كتابي)  
فان انبعث الكلب أو البازي على اثر الصيد بغير ارسال فأخذه وقتله لم يحل اه مخ كالموتل بارسال من غير  
تعليم قهستاني (قوله عند الارسال) فأدبه اشتراط اقتران التسمية والارسال فلو تركها عند الارسال  
ثم زجره معها فانزجر وأخذه وقتله لم يؤكل قهستاني (قوله ولو حكما) راجع الى التسمية وقصده ادخال الناس  
في حكم المسمى (قوله على حيوان الخ) قد أحال تمام تعريف الصيد فيما سبق على المطولات ثم ذكر بعضه هنا  
(قوله لا يتحقق فيه الحكم المذكور) أي حل الصيد بالارسال والجرح بل ما وقع في الشبكة وما استأنس يذبح  
فذكاته اختيارية وما وقع في البئر أو ما كان ذبحه كذلك والافعل خلاف سبق وراجع (قوله ولذا قال) لم يظهر  
توجيه هذا التعليل (قوله لان الكلام الخ) الاوضح الاخصر أن يقول قيده لان الكلام في صيد الاكل  
وان حل اصطباح غيره افرض آخر (قوله المعلم) يفتح اللام المشددة قهستاني (قوله أو لم يرسل) أي أو شاركه كلب  
لم يرسل أو لم يسم عليه أي عدم الانه اجتمع الهزم والمبج فتغلب جهة الحرم احتياطا لان الحرام واجب الترك  
والحل جازا لتركه فلا احتياط في الترك (قوله بخلاف ما إذا كن) هذا بمنزلة الاستئناس أي اذا وقف كما منا  
وفي النفاية وشرحها القهستاني وبشرط أن لا يطول للاستراحة وقته أي المعلم عند الارسال فلو كن واستغنى  
الفهد في ارسله حتى أخذ الصيد وقتله اكل وكذا الكلب لو فعل مثله ولو أرسل البازي فكذلك ساعة للكم  
ثم اتبع الصيد فلا بأس باكله ولو اكل خبزا بعد الارسال أو بال لم يؤكل كما في المحيط (قوله كلب مطه المصنف) حيث  
قال قال شمس الأئمة السرخسي ناقلا عن شيخه شمس الأئمة الحلواني رحمهما الله تعالى لفهد خصال ينبغي اكل  
عاقل أن يأخذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل أن لا يجاهر  
عدوه بالخلاف وان كان يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب  
ولكن يضرب الكلب بيز يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا للعاقل فينبغي أن يعط بغيره كما قيل السعيد  
من وعظ بغيره ومنها أن لا يتناول الخبيث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب وهكذا فينبغي للعاقل أن  
لا يتناول الا الطيب ومنها أن يبت ثلاثا أو خسا فان تمكن من الصيد والترك ويقول لا اقل نفسي فيما عمل  
اغيري وهكذا فينبغي اكل عاقل (قوله لا يؤكل مطلقا عندنا) سواء كان نادرا أو معتادا وللشافعي رضي الله تعالى  
عنه قولان فيما اذا اكل نادرا في قول يحل وبه قال مالك وفي قول يحرم وهذا الاطلاق انما يتحقق بعد ثبوت تعلمه  
فالاولى ذكره فيما بعد (قوله أي كما لا يؤكل الصيد الذي اكل الكلب منه) لأن كلكه علامة جهله زيلعي  
(قوله بعد تركه لا لاكل) اللام زائدة فانه يتعدى بنفسه (قوله بترك الاكل ثلاثا) أي عندهما وبرأي الصائد  
عنده (قوله أو ما صاده قبله لوقي في ملكه) الحاصل انه اما أن يكون قائما بأن كان مأكولا وقد بينه المؤلف واما  
أن يكون باقيا والثاني اما أن لا يكون في ملكه بأن كان في المنازعة وفيه تنبث الحرمة اتفاقا واما أن يكون في ملكه  
وفي خلاف فيحرم عند الامام ولا يحرم عندهما سواء طال المدة وقصرت على الصحيح (قوله فان ما تلفه  
من الصيد) مفهوم قوله لو بقي في ملكه واتلافه بنحو الاكل (قوله وفيه اشكال) حاصله أن الحكم بالشئ  
لا يقتضي الوجود الا ترى انما حكم بحرية الامة المبتدة عند دعوى الولد اه ومحصل الاشكال أن اعدام المحمية  
غير مانع من الحكم بحرمة الاكل وينبغي أن تظهر غمرة الحكم بحرمة فيما اذا كان مبيعا فان المشتري يرجع  
بالثمن على البائع لظهور أن المبيع مبيع اه أبو السعود وتظهر في التوبة ولو قلنا ان الحكم يقتضي الوجود قلنا  
ان من اكل مال غيره غصباً أو سرقة تسقط الحرمة عنه بقوات الحل (قوله كصقر فرز من صاحبه) ظاهره  
ولو من غير عانه والتعليل بغيره انه دعاه فقتل (قوله اكل ما بقي) أما الاولى فلانه امسك على صاحبه وسلم له واكله  
بعد ذلك مما أتى اليه صاحبه لا يضركه لأنه لم يأكل من الصيد وهو عادة الصيادين فصار كما اذا ألقى طاهما آخر  
وأما الثانية فلانه لم يأكل من الصيد اذ لم يبق صيد في هذه الحالة والشرط ترك الاكل من الصيد وقد وجد  
(قوله لانه من غايه علمه) حيث شرب ما لا يصلح اصاحبه وامسك عليه ما يصلح له اه مخ (قوله ولو نهن الصيد)  
قال في الصراح في باب الذين المأهله نهس اللحم أخذه بتقديم الاسنان يقال نهست اللحم واتتهسته به ونهس  
الحية أيضا نهسته وقال في باب الشين المججمة نهسته الحية اسعته والنهس التمس وهو أخذ اللحم بتقديم الاسنان

انتهى (قوله لا) كله حالة الاصل (اد) فهو صيد كلب جاهل (قوله ثم اكل ما اتي حل) أي ثم ذهب الى تلك البضعة  
 فاكلها يؤكل الصيد لانه لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يضره فاذا اكل ما بان منه وهو لا يحل لصاحبه  
 أولى اه زيلعي (قوله بقاءه فوق ما في المذبح) اما اذا لم يكن فيه ذلك بأن شق بطنه وأخرج ما فيه ثم وقع في يد  
 صاحبه حيوانات حين تناوله أي فانه يحل تناوله لانه استقر فيه فعل الذكاة قبل وقوعه وما بقي فيه اضطراب  
 المذبح وقيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند الامام رحمه الله تعالى فلا يحل وهو القياس  
 لانه وقع في يده حيا فلا يحل بدونه ذكاة الاختيار كالمتردية فلوز كاه حل عنده لانه ان كانت فيه حياة مستترة  
 فالذكاة وقعت موقعها بالاجماع وان لم تكن فيه حياة مستترة فعند الامام ذكاة الذبح وقد وجد والمتردية  
 والنطيخة والموقوذة والتي بقر الذئب بطنها وفيها حياة خفية أو يذبحه يحل اذا كاهار عليه الفتوى كذا في الكافي  
 اه هندية بقليل تصرف (قوله ولو حكيما) كما اذا تركها ناسيا ولا بد أن تكون التسمية عند الرمي (قوله بشرط الجرح)  
 فلو دقه السهم لم يؤكل لفقده الذكاة وفي خروج الدم الخلاف السابق افاده القهستاني (قوله ليتحقق معنى  
 الذكاة) أي التطهير بخارج الدم الذي اقيم الجرح مقامه (قوله بشرط أن لا يبعد) أي الرمي ومثله مأموره  
 افاده القهستاني لأن الذي في وسعه أن يطلبه لأن يدركه قبل أن يموت اه اصلاح الايضاح (قوله متكاملا)  
 أي حاملا وأصل التام في الطير ان فاعلق واريد ملزومه وهو الحل وانما شرط التام ليقين أن  
 الجرح بالرمي لا يوجب آثر كرمي آخر ووقوعه على حجر افاده القهستاني (قوله لا احتمال موته بسبب آخر)  
 اي والموهوم في المخرجات كالتحقق زيلعي (قوله وبشرط في الخالية لعله أن لا يتوارى عن بصره) لانه اذا غاب عن  
 بصره ربما يكون موت الصيد بسبب آخر (قوله وفيه كلام مبسوط في الزياحي) حاصله أن هذا الشرط اشار اليه  
 صاحب الهداية آخره ويشير الى انه اذا توارى عنه لا يحل عندنا ان لم يقدر من طلبه وبني كلامه أولا على  
 الطلب وهدمه وعليه اكثر كتب فقه اصحابنا وما روينا من قوله عليه الصلاة والسلام لا يبي ذئبة اذا رميت  
 بسهمك وغاب عنك ثلاثة ايام وأدركته فكله ما لم يتن رواه مسلم واحد وابوداود والنسائي يقيدها بانه ما غاب  
 عنه ويات لبالي فيكون حجة على من ينعى ذلك اه ملخصا وحاصله ترجيح عدم اشتراط هذا الشرط (قوله فان  
 أدركه الرمي أو المرسل) مكررم مع ما سبق قريبا (قوله أما مقدارها) أي مقدار حياة المذبح (قوله فلا يعتبر ههنا)  
 ذكر الصدر الشهيد أن هذا باجماع وقيل هو قولهم ما وعنده لا بد من ذكاته بناء على أن الحياة الخفية معتبرة عنده  
 دونها حتى حلت المتردية ونحوها بالذكاة اذا كان فيها حياة خفية عنده وعند ههنا الا اذا كانت بينه وبين  
 فوق المذبح عند محمد وعند أبي يوسف أن تكون بحال يعيش منها يكون موتها مضافا الى الذكاة اه حوى  
 وقامه فيه (قوله وعليه الفتوى) فتحل بالذكاة وكذلك الفتوى على اعتبار الحيات وان قلت في الصيد قال  
 السيد الجوى فلا يحل الاكل الا بالذكاة كانت حياته يذبة أو لا يجرح معلم أو غيره وعليه الفتوى لاية وما اكل  
 السبع الا ما ذكبت ولم يذبح عدى المذکور وهو أن أمسك عليك فادركه كته حيا فاذا ذبحه اه (قوله ولو عجز  
 عن الذكاة) بأن لم يجد آلة أو ضاق الوقت وفي القهستاني وهذا اذا تمكن من ذبحه بأن يكون في الوقت سنة  
 ومعه آلة الذبح فاذا لم يتمكن منه بأن لا يجد آلة أصلا أو يجدها لكن لا يفي من الوقت ما يمكن من تحصيل الآلة  
 والاستعداد للذبح لم يؤكل في ظاهر الرواية وعن الشيخين انه يحل انتهى (قوله وهو قول الشافعي) رضى الله  
 تعالى عنه الذي في التبيين وفصل الشافعي فقال ان لم يتمكن من الذبح انقضى الآلة لم يؤكل لان التقصير من  
 جهته وان كان لضيق الوقت اكل لعدم التقصير اه (قوله وفي متي ومتى الوفاية اشارة الى حله) حيث قد  
 الحرمة بالندرة (قوله أن العجز عن الذكاة في مثل هذا) نقله المصنف بقوله لان العجز في مثل هذا لا يحل  
 الحرام اه واحتراز بذلك عن العجز عن تحصيل الماء والاكل فانه يبيح له تناول الحجر والميتة وهذا لا يفهم من  
 عبارة المؤلف بسبب هذه الزيادة (قوله فجزه مسلم) أي هجمه فهاج بأن صاح عليه فاذا دق العدو وقال في المنع  
 أعلم أنه اذا اجتمع الارسل والزجر أي السوق فالاعتبار بالارسل فان كان الارسل من الجوى والزجر من  
 المسلم لا يحل وان كان على العكس يحل وان لم يوجد الارسل ووجد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل  
 وان كان من الجوى حرم اه وفي التبيين لان الزجر دون الارسل لكونه بناء عليه فلا ينتسخ به الارسل لان  
 المنسوخ لا يرتفع البناء ومثله أدعاءه وفوقه ولا يرتفع بدونه كنسخ الآتي فلا يرتفع ارسل المسلم بزجر الجوى

ثم أدركه فقتله ولم يأكل منه لا يؤكل  
 لا كله حالة الاصل (اد) (ولو اتي ما منه  
 وتبع الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذه  
 صاحبه ثم اكل ما اتي حل) لانه حينئذ  
 لو اكل من نفس الصيد لم يضر كذا  
 (واذا أدرك المرسل أو الرامي) (الصيد حيا)  
 (وإذا أدرك المرسل أو الرامي) (ذكاه) وجوبا  
 ببقاءه فوق ما في المذبح (ولو حكيما كذا  
 وبشرط لعله بالرعي التسمية) (ولو حكيما كذا  
 (و) بشرط (الجرح) ليتحقق معنى الذكاة  
 (و) بشرط (أن لا يبعد عن طلبة لو غاب)  
 (و) بشرط (أن لا يبعد عن طلبة لو غاب)  
 الصيد (متكاملا) فادام في طلبه  
 يحل وان قد من طلبه ثم اصابه ميتا لا يؤكل  
 لا احتمال موته بسبب آخر وبشرط في الخالية  
 لعله أن لا يتوارى عن بصره وفيه كلام  
 مبسوط في الزيلعي وغيره (فان أدركه الرامي  
 أو المرسل حيا ذكاه) وجوبا فان لم يكن حيا  
 وسجين (والحياة المعتبرة ههنا) ما يكون  
 (فوق ذكاة المذبح) بأن يعيش يوما وروى  
 أكثره بجمع أمامته دارها وهو ما لا يتوهم  
 بقاءه كافي المتقي فلا يعتبر ههنا حتى لو وقع في  
 ما لم يحرم (و) المعتبر في المتردية وأخواتها  
 كنطيخة وموقوذة وما اكل السبع  
 (والمريضة) مطلق (الحياة وان قلت) كما اشترنا  
 اليه (وعليه الفتوى) وتقدم في الذابح  
 (فان تركها) أي الذكاة (عدها) مع  
 القدرة عليها (فان) حرم وكذا يحرم لو عجز عن  
 انتد كية في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي  
 يوسف يحل وهو قول الشافعي قال المصنف  
 وفي متي ومتى الوفاية اشارة الى حله والظاهر  
 ما سمعته انتهى قلت ووجه الظاهر أن العجز  
 عن الذكاة في مثل هذا لا يحل الحرام  
 (أو أرسل بجوى كاهه فجزه مسلم فانه زجر

ولا ارسال الجوسى بزجر المسلم فبقى كل واحد منهما على ما كان عليه وكل من لا يجوز ذكاته كالحرم والمرئى  
والوثقى وتاويل التسمية عامدا في هذا بنزلة الجوسى غير أن المحرم يجب عليه الجزاء بالزجر لانه فوق الدلالة التي  
أوجبه انتهى تصرف (قوله أو قتله معراض) بوزن مفتاح (قوله وهو سهم لاريش له) في القاموس المعراض  
لجرب سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب به رصه دون حده انتهى (قوله ولولرأسه الخ) مذهبهم  
قول المصنف بعرضه (قوله أو بندقة) بضم الباء وسكون النون قال في المغرب هي طينة مدقورة يرمى بها ويقتل  
أهل الجلاهي اه (قوله ولو كانت خفيفة لها حدة) قال قاضي خان لا يحمل صيد البندقة والجزر والمعارض  
والعصا وما أشبه ذلك وان جرح لانه لا يحزق إلا أن يكون نقي من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن  
يرمي به فان كان كذلك وخرقة بحده حل أكله فأما الجرح الذي يدق في البساط ولا يحزق في الظاهر لا يحمل لانه  
لا يحصل به انهمار الدم شربلاية والخزق بالخام والزأى المعجمتين وهو بالراء تصحيف بقول خرق المعارض أى  
بازأى نفذ وبالراء المهملة في الثوب انتهى مغرب والحاصل أنه ان كان القتل بالثقل لا يحمل وان وجد الأدماء  
كما اشار إليه في الدرر وهو محل ما اجاب به الشيخ زين حين سئل عن بصطاد الطيور بالبندق الرصاص والطين هل  
يحل أكلها أم لا اجاب لا يحمل أكلها انتهى أبو السعود قال في التبيين والاصل في جنس هذه المسائل أن الموت اذا  
حصل بالجرح يتبين حل وان حصل بالنقل أو شك فيه فلا يحمل حتماً واحتياطاً اه قلت فالاحتياط في صيد  
الرصاص أن لا يؤكل لانه انما يقتل بواسطة اندفاعه العنيف لا بحده والله أعلم بالصواب (قوله لا يؤكل مطلقاً)  
سواء كانت ثقيلة أو خفيفة (قوله وغمامه فيما علمته عليه) أى الملقى حيث قال ونقل أى البرجندى أن اختيار  
بعض المتأخرين أن الأدماء ليس بشرط مطلقاً لاطلاق الجرح وظاهر ما مر عن القيسية أنى عن المحيط انه المعتقد  
انتهى (قوله فوقع فيه) الظاهر أنه قيد اتفاق قتله اذ أرماء فيه (قوله حرم) لاحتمال موته بالماء هندية (قوله  
والاحل) لانه لا يحمل موته بسبب الماء وهذا كله اذا جرحه جرحاً تخرج حياته منه فان كان جرحاً لا تخرج حياته  
منه يحمل لانعدام هذا الاحتمال هندية (قوله على سطح أو جبل) أى أرتجر أو حائط أو وقع على ربح نصب  
أو حرف فجر اه حوى (قوله فتردى منه الى الأرض) ولوقبى على ما وقع عليه أو وقع على نحو آجرة وجرح حل لانه  
كالارض حوى (قوله لان الاحتراز الخ) وفي الهندية فان التردى عما ينفذ عنه الاصطباذ فوجب اعتباره اه  
(قوله اذا احتراز عنه غير ممكن) أى فقط اعتبره والالاستدباب الصيد (قوله كتسخ الحديث) فلا ينسخ  
الصحيح الا بصحح أو أضع لا بضعيف (قوله أو اخذ غير من ارسل البسه) انظر ما لورى فأصاب غير ما قصده بالرى  
ثم رأيت في الدرر مانعه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخرا كلاهما لورى سهماً الى صيد فأصابه وأصاب آخر (قوله  
لان غرضه الخ) في هذا التعليل نظر لانه كثيراً ما يرسله على معين وقال في المنخ لان الشرط ما بقدر عليه المكاف  
ولا يكاف بما لا يقدر عليه والذي في وسعه ايجاد الارسال دون التعيين لانه لا يمكنه أن يعلم البسارى والكب  
على وجه لا يأخذ الا ما يعينه له ولان التعيين غير مفيد في حقه ولا في حق الكلب فان الصيد كلها اقباب رجوع الى  
مقصوده سواء وكذا في حق الكلب لان قصده أخذ كل صيد يتصالح من أخذه اه (قوله اكل السكل) لان  
الذكري يقع على الارسال الى الجملة (قوله فقطع عضومنه) أى ومات اه مكى (قوله فانه يؤكل) لانه مذكى (قوله  
لا العضو) ولو كان متعلقاً بالجلد لانه كالمجان ولو كان متعلقاً بالسم اكل الجميع مكى عن الجرازى (قوله ما بين  
من الحى فهو ميتة) وجه الاستدلال أنه ذكر الحى مطلقاً فينصرف الى الحى حقيقة وحكما والعضو مبان منه  
وهو بهذا الصفة لان المبان منه حتى حقيقة لقيام الحياة فيه وكذا احكاماً لانه يتوهم سلامته بعد هذه الجراحة  
وتعامه في التبيين اه مكى قال الشريف الجوسى في شرحه هذا ان أبان ما سبق المبان منه حيا بعدده ~~مكرو~~ رجل  
ونخذ وثله مما على القوائم والاقل من نصف رأسه اه (قوله ولو قطع فلم يبينه) قال في التبيين ولو ضرب صيدا  
فقطع يده أو رجله ولم ينقل ثم مات ان كان يتوهم التثامه وأندامه حل أكله لانه بمنزلة ساخر جازاته وان كان  
لا يتوهم بأن بقى متعلقاً بجوده حل ما سواه ودونه لوجود الابانة معنى والعبرة للمعاني اه مكى (قوله واحتمل  
التثامه) ضميراً محقق فاعله يرجع الى العضو (قوله واكثره مع عجزه) بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس  
والثلث في طرف العجز لا مكان الحياة في الثلثين فوق حياة المذبح اه منع (قوله فلم يتناول الحديث المذكور)  
لانه لم يكن المبان منه حياً حكماً لا يتوهم سلامته وبساقه حياً بعد هذه الجراحة فوقع ذكاته في الحال حل

أرقتله معراض بعرضه (وهو سهم لاريش له)  
بجده حل (أو بندقة ثقيلة ذات حدة) لقتلها  
بالمثقل لا بالثقل (ولو كانت خفيفة لها حدة)  
حل (اقتلها بالجرح) حيث ولو لم تجرحه  
لا يؤكل مطلقاً وشرط في الجرح الأدماء وقيل  
لا ملقى وتعامه فيما علمته عليه (أو روى صيدا  
فوقع في ماء) لاحتمال قتله بالماء فيجرح ولو  
الطير ما ثبأ فوق وقع فيه فان انغمس جرحه فيه  
حرم والا حل ملقى (أو) وقع (على سطح أو  
جبل فتردى منه الى الأرض حرم) في المسائل  
كلها لان الاحتراز عن مثل هذا يمكن (فان  
وقع على الأرض ابتداء) اذا احتراز عنه غير  
ممكن (أو أرسل مسل كلبه فزجر) أى  
اغراه بصيادته (بجوسى فزجر) أى  
اذا رسل والنعل يرفع عما هو فوقه أو من له  
كتسخ الحديث (أو لم يرسله أحد فزجره مسل  
فان زجر) اذا زجر ارسال حكماً (أو أخذ غير  
ما ارسل اليه) لان غرضه أخذ كل صيد  
بتمكّن منه حتى لو أرسله على صيد كثيرة  
بتسمية واحدة فقتل السكل اكل السكل (اكل)  
في الوجوه المذكورة لما ذكرنا (كصيد رعى  
فقطع عضومنه فانه يؤكل لا العضو) خلافاً  
للتأني في لساقوله عليه الصلاة والسلام  
ما بين من الحى فهو ميتة ولو قطعه فلم يبينه  
واحتمل التثامه اكل العضو أيضاً والا لا ملقى  
(وان قطعه) الراى (أو لا ثأراً أكثره مع عجزه)  
أو قطع نصف رأسه أو أكثره أو قتله نصفين  
أكله (لان في هذه الصور لا يمكن حياة فوق  
حياة المذبح فلم يتناول الحديث المذكور)



أكله (قوله بخلاف ما لو كان أكثره مع رأسه) أي فانه يؤكل الأكثر لا الأقل وهو مفهوم قول المصنف وأكثره مع  
 بجزءه وقد تقدم (قوله لان ذكاة الاضطرار الخ) أي وهو من أهل ذكاة الاختيار فكذلك ذكاة الاضطرار (قوله فلم  
 يفتنه) أي بضعفه وبوجهه ولم يخرج من حيز الامتناع اهـ سوى قال في القاموس ان الخ في الصد وقبالع  
 الجراحة فهم وفلاناً وهذه وحتى اذا اختلفت فيهم أي غلبت فيهم والجرح اهل (قوله فهو للثاني) لانه هو  
 الذي أخذه واخرجه من حيز الامتناع وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وذكاة الاضطرار كافية  
 (قوله وفيه من الحياة ما يعيش) أي وهو يحال بسلام من الاول أما اذا كان لا يعيش من الاول بأن قطع رأسه فانه  
 يحال له لم يأنه لا تضاف الى الثاني ولو كان يعيش يوماً ودونه فعند أبي يوسف لا يحرم بالرمة الثانية لان هذا  
 المقدور من الحياة لا يعتبر عنده وعند محمد يحرم لان هذا المقدور من الحياة معتبر عنده افاده الزياهي والحموي  
 فالحرمة باتفاق انما تحقق اذا كان نجس من رمي الاول وقد اختصر المؤلف هذه العبارة فأوهمت (قوله لقد ربه  
 على ذكاة الاختيار) قال في التبيين لانه لما انغصم الاول فقد خرج من حيز الامتناع وصار قادراً على ذكاته  
 الاختيارية فوجب عليه ذكاته ولم يذكه وصار الثاني قاتلاً فيجزم وهو لو ترك ذكاته مع القدرة عليه فيجزم  
 فالقتل أولى أن يحرم انتهى (قوله وضمن الثاني للاول قيمة الخ) لانه انك صيد اعمو كالقبر لانه ملكه بالانكحان  
 فيلزمه قيمة ما أنكف وقيمه وقت انكافه كانت ناقصة بجراحه الا انكافه فيلزمه ذلك يسانه أن الراي الاول اذا رمى  
 صيداً باوى عشرة فنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات يضمن الثاني غنائه ويستقطعه من  
 قيمته درهمان لان ذلك تلف بجراحه الاول ونظامه في المنع (قوله أولدفع شره) كالذئب من الغنم والخنازير عن  
 الزرع انتهى مجتبى (قوله لا طلاق النص) وهو قوله تعالى واذا ملتم فاصطادوا فانه مطلق لم يقيد باناً كقول  
 (قوله يجوز ذبح الهرة والسكب انفع ما) أي نفع ولو قليلاً ولو كانت مؤذية تضرب ولا تترك اذ نهى ابل تذبح  
 بسكين اهـ وجيز ولو كان الكلب عقوراً جاز قتله ولا يضمن صاحبه الا اذا تقدم عليه فلم يقتله فيضمن ولو في القرية  
 كلاب = متبرية يضربها اهلها يؤمر ارباب السكالب بقتلها فان أبوا رفع الامر الى القاضي حتى يلزمهم ذلك  
 ولا ينبغي ان يتخذ الكلب الا أن يخاف من اللصوص وغيرهم أو لفظ الزرع أو الماشية أو الصيد اهـ هندية (قوله  
 والاولى ذبح الكلب) التقييد بالكل ليس له مفهوم (قوله وبه) أي الصيد من (قوله أخذ الصيد بلا مباح) أي  
 صيده ويحتمل أن المعنى أخذه من عنقه (قوله والاولى عدم فعله) كانه لعدم الاخذ اهـ الى الصيد ولعله يعرض  
 عليه ما يجزئه وهو لا يشتر (قوله سمع حس انسان الخ) قال في الهندية ولو سمع حساً فظنه صيداً فأرسل كلبه  
 فأصاب صيداً ثم تبين أن المسموع حسه كان آدمياً أو بقرة أو شاة لم يؤكل وكذا لو سمع حساً ولم يعلم انه حس  
 صيداً أو غيره لانه وقع الشك في صحة الارسل فلا تثبت الصحة بالمشك ولو ظن أن المسموع حسه صيداً كولا  
 أو غيراً كقول قاصب صيداً آخر يؤكل كذا في محيط السرخسي ولو أصاب المسموع حسه وقد ظنه آدمياً  
 فتبين أنه صيد حل لانه لا يعتبر بظنه سمع قيمته صيداً كذا في الهداية وقال في المنتقى اذا سمع حساً بالليل فظن أنه  
 انسان أو دابة أو حية فرماه فاذا ذلك الذي سمع حسه صيداً قاصب بهمه ذلك الصيد الذي سمع حسه أو أصاب  
 صيداً آخر فقتله لا يؤكل لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد الا بوجهين أن يرميه وهو يريد الصيد  
 وأن يكون الذي اراده وسمع حسه ويرى اليه صيداً سواء كان يؤكل ام لا وهذا يناقض ما ذكره في الهداية وهذا  
 أوجه لان الرمي الى الادنى ونحوه ليس باصطاد فلا يمكن باعتباره ولو أصاب صيداً كذا في التبيين اهـ وذكر في  
 الهندية قبل هذا في باب شرائط الصيد ما نصه رجل ارسل كلبه وهو يظن أنه انسان وسمى فاذا هو صيد يؤكل  
 هو المختار لانه تبين أنه ارسل على صيد كذا في الظهيرية وهذا يدل على اختيار ما في الهداية وذكر في المجتبى  
 خلافاً ونصباً فأرجع اليه ان شئت وجرى في المنتقى على ما في الهداية (قوله لوجود الجرح) أي فانه يستدل  
 بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادماة في غير ما على ما تقدم (قوله والعبرة بجملة الرمي) قال في  
 الهندية عن العناية الاسلام وقت الرمي ووقت الارسل شرط حتى لورى أو ارسل وهو لم يترد فيحل وعلى  
 عكسه لا يحل انتهى (قوله ووجب الجزاء بجملة) أي بجملة من احرامه وان اشتتر الحلال والمحرم في رمي الصيد  
 لا يحل اكله كالواشتر لم يمسح ويجوز في قتل الصيد انتهى بسوط (قوله لو أن بازياً) مثله السكب وقوله فقتله  
 مثله ما لو ذكاه بعد الصيد فان الاحتمال الثاني موجود (قوله وجد شاة) كذا في نسخ وهي الصواب وفي نسخة

بخلاف ما لو كان أكثره مع رأسه لا مسكان  
 المذكور (وحرم صيد مجوسى ووثى ومرتد  
 ومحرم) لانهم يسوا من أهل الذكاة بخلاف  
 كتابي لان ذكاة الاضطرار كذا الاختيار  
 (وان رمى صيداً فلم يفتنه فرماه آخر فقتله  
 فهو للثاني وحل وان انغصم الاول) بأن  
 اخرجه من حيز الامتناع وفيه من الحياة  
 ما يعيش (ف) الصيد (للاول وحرم) لقد ربه  
 على ذكاة الاختيار فصارت لانه فيجزم  
 (وضمن الثاني للاول قيمته) كاه وقت انكافه  
 غير ما نقصته بجراحه وحل اصطاد ما يؤكل  
 لحمه وما لا يؤكل لحمه (لمنعة جلده أو شعره  
 أو ريشه أو لدفع شره وكاه مشروع لا طلاق  
 النص وفي القنية يجوز ذبح الهرة والكلب  
 لنفع ما والاولى ذبح الكلب اذا أخذته حرارة  
 الموت (وبه يظهر لحم غير نجس العين) كخنزير  
 فلا يطهر اصلاً (وجلده) وقبل يطهر جلده  
 لانه هذا اصح ما يقتضى به كافي التبيين  
 عن المواهب هنا ومضى في الطهارة (أخذ  
 الصيد بلا مباح والاولى عدم فعله) خاتمة  
 (وبكره تعليم البازي بالطير الخ) لتعذيبه  
 (سمع) (سمع) (حس انسان أو غيره من  
 الاهليات) ككفرس وشاة (فرى) اليه  
 (قاصب صيد الم يحل بخلاف ما اذا سمع  
 حس اسد) أو خنزير (فرى اليه) أو أرسل  
 كلبه (فاذا هو صيد حل الاكل حل) ولو لم  
 يعلم أن الحس حس صيد أو غيره لم يحل  
 جوهره لانه اذا أجمع المبيع والمحرّم غلب المحرم  
 (رمى طليفاً فأصاب قرنه أو ظفاه فأت ان ادماه  
 اكل) لوجود الجرح والاولى والعبرة بجملة  
 الرمي فحل الصيد برآه اذا رمى (سما  
 لا بأس لاه ووجب الجزاء بجملة) اذا رمى  
 محرم (لا باسرامه) وسيجى قبيل كتاب  
 الديات = فرع \* لو أن بازياً عملاً أخذ صيداً فقتله  
 ولا يدرى ارسله انسان أو لا لا يؤكل لوقوع  
 الشك في الارسل ولا باحاسة بدونه وان  
 كان مرسله فهو مال الغير فلا يجوز تناوله  
 الا باذن صاحبه زيلعى فأت وقد وقع  
 في عصرنا حادثة الشورى وهي أن رجلاً وجد  
 شاة مذبوحة يدعى ان هل يحل لها اكلها ام لا

شاة وهي لاتعين أنها مملوكة له تحمل عليها وإنه فحرم ولوعين الذابح وهي لكونه ساغير مملوكة له والذي في المنع  
 وجد شاته مذبوحة بستانه اه وهي واقعة حال والا فستانه ايس قيداً (قوله ومقتضى ما ذكرناه الخ) أي من  
 وقوع الشك لكن الشك هنا ليس على الوجه المتقدم وقد بينه بعد ولوقيل باعتبار غالب من يسكن البلد فان كان  
 الغالب مسلماً أو كافياً لا يحل وإن كان مجوسياً ونحوه لا يحل لكان له وجهه وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي  
 حام حوله (قوله لكن في الخلاصة الخ) استدرأ على قوله انه لا يحل فان ما فيه الحل حيث قال لا بأس بالآخذ  
 والاكل (قوله ان لم يكن ذلك قريبا من الماء) قد يقال العبرة بالنظر في الاباحة بالفرق بين قرب الماء وبعدة وقد يقال  
 انما قيد به لانه اذا كان قريبا من الماء يحتمل أنه مات بوقوعه فيه وقد شجره ما فيه ثم انظر الماء (قوله ووقع  
 في قلبه) الطاهر أن المراد الظن الغالب لا يجوز ان يطرأ عليه (قوله اباحة للناس) قد شاهدنا  
 في طريق الحج من يفعله لذلك (قوله لان الثابت بالدلالة) نظرا لما مراده فان في ذلك اعتبار غلبة الظن ولا نص  
 يدل صريحا ودلالة وقد رددت بالدلالة العرف (قوله بالشروط المذكور) مراده جنس الشرط فانها اثنتان الاول  
 عدم قربته من الماء والثاني أن يقع في قلبه الخ (قوله فم الخ) قد يقال ان اناطة الحل بكون الذابح أهلا من  
 القواعد المقررة في الدين فتركها اعلم (قوله وفي الثاني يحتمل) هذا لا يجدي نفعا لانه بتقدير كون الذابح هو المالك  
 لا يدري أخوه من فعل ذبيحته أولا وبعد رقي هذا رأيت العلامة الحلبي تبينه عليه (قوله سرق شاة الخ) هذه غير  
 ما تقدم من مسئلة النافعة فان الذابح هنا معلوم هو تسميته والحرمة جاءت من الوجه الذي ذكره (قوله  
 اكفروه بتسميته على الحرام القطعي) المقتضى انه لا يكفر بذلك الا اذا استحل ولا يلزم من تسميته على الحرام اعتقاد  
 الحسل ويؤيده قوله لم تصح التضحية بشاة الغصب قال في المجتبى ومن غصب شاة فضحى بها ضمن قيمتها واجازت عن  
 التضحية لانه ملكها بالغصب السابق بخلاف مالوا ودع شاة فضحى بها لا يضمنها الا بالذبح فلم يثبت الملك الا بعد  
 الذبح فلا تجزئه عن الاضحية منع وقبل تجزئه لانه ضمنها بالاخصجاع والشاة اه وظاهره أن الحل يثبت في شاة  
 الوديعه وان كان لا تجزئه عن الاضحية فليست حل (قوله لا تطعمه كلبا) أي لا تحملها الى الكلب ولا الى الهرة أما حمل  
 الكلب اليه فيكمل الهرة جائز شرعا لا في اعيانها بل في وجهه ولا يطعمها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم  
 حيث قال فيها وقال أصحابنا لا يجوز الاتباع بالمسقة على وجهه ولا يطعمها الكلاب والجوارح لانه تعالى حرم  
 المسقة فحرم ما يطعمها فلعلمها كذا ذكره الرازي في أحكام القرآن انتهى ولعلهم ما قولان (قوله وتلك  
 عصفور ولو اجدته أجز) أي تلك على وجه الاباحة عند الارسال وفي التجنيس والمزيد رجل سبب دابة وأخذها  
 انسان فأصلها نجاسة صاحبها فهذا على وجهين اما أن يكون قال عند التسبب جعلت من أخذها ولم يقل  
 ذلك في الوجه الاول لاسيلا لصاحبها اعلم لانه أباح التملك وفي الثاني انه أن يأخذها اعدم الاباحة كذا  
 اختيارنا في أول أرسل مديدان اختلافا فالقول قول صاحبها مع عينه انه لم يقل هي لمن أخذها لانه يشكر اباحة  
 التملك ونحوه في مختصر المحيط وعزاه الى أبي الليث وقال انه المختار عند بعض مشايخنا وظاهره أن التملك  
 هنا ليس هبة والاعلان له الرجوع بالقضاء أو الرضى وهل يشترط أن تكون الاباحة لقوم من لومين خلاف  
 وجعل في الذخيرة عدم التملك عند عدم الاباحة استحسانا والقياس أن لا يملك في الوجهين وبه الاستحسان  
 أما الوجوز فذلك في الحيوان أي من غير قول المالك هي لمن أخذها لحاز ذلك في الجارية والعبد بتركه مريضا  
 في أرض مملوكة فبأخذ رجل فينفق عليه فيغيره فيصير مملوكا له وبطأ الجارية وبعتت العبد بلا شراء ولا هبة  
 ولا ارت ولا صدقة وهذا أمر قبيح انتهى واذا علمت ذلك فالصنف يحتمل على ما إذا أباح العصفور ان يأخذ  
 وقت ارساله (قوله واعتاقه) بالنصب منه قول يشكر وبالرفع مبتدأ وجعله يشكر خبره أي ارساله من غير اباحة  
 للواجد قال الشارح ومنه ومه انه يجوز أكله لا لأنه لم يقل ذلك بل الظاهر أن المذهب الحرمة اه (قوله  
 وان يلقه مع غيره جائزا أخذه) يحتمل على ما إذا لم يجهل لا خذ عند ارساله كما تقدم عن التجنيس والمزيد ومع  
 باسكان العين وهي اقعة (قوله كتشتر لثمان الخ) قال في البرازية قال أبو حنيفة لا بأس أن يلقط الرجل النوى  
 وقشور الرمان اذا تبذره صاحبه وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى قال وانما يجوز اذا كان شيا بسيرا لا ثمن له  
 وان كان كثير الم يلقط قال والسير وان جاز الاتفاطه كان اصاحبه أن يأخذ ذلك منه بعد الالتقاط فان الالتقاء  
 على الطريق وان دل على الاباحة لا يقطع ملك الغير اه من شرح العلامة عبد البر (قوله وأي حلال) أي ليس

ومقتضى ما ذكرناه أنه لا يحل لوقوع الشك  
 في أن الذابح من تحمل ذكاته أم لا وهل يحل  
 الله تعالى عليه أم لا لكن في الخلاصة من  
 اللاتظة قوم أصابوا بهرا من الماء ووقع  
 البادية أن لم يكن ذلك قريبا من الماء ووقع  
 في قلبه أن صاحبه فعل ذلك اباحة للناس  
 لا بأس بالآخذ والا كل لأن الثابت بالدلالة  
 كالثابت بالصرح انتهى فقد أباح أكلها  
 بالشرط المذكور فم الخ قد يقال ان اناطة الحل بكون الذابح أهلا من  
 أهلا لا كذا ليس بشرط فانه المصنف قلت  
 قد يفرق بين حادثة الفتوى والقطعة بأن  
 الذابح في الاول غير المالك قطعا وفي الثاني  
 يحتمل ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها  
 بتسميته فوجد صاحبها هل نكل الاصح  
 لا كذا بتسميته على الحرام القطعي بلا غلظ  
 ولا لأن شرعي انتهى فيجوز وفي الوهبانية  
 قال

وما مات لا تطعمه كلبا فانه  
 خبيث حرام نفعه مستعذر  
 وتعليك عصفور ولو اجدته أجز  
 واعتاقه بعض الأئمة يشكر  
 وان يلقه مع غيره جائزا أخذه  
 كتشتر لثمان رماه المقشع

وفي معانيها  
 وأي حلال لا يحل اصطفا به

بعرم ولا في أرض الحرم لا يحل اصطباؤه صيداً أو تلك الصيد وما صيدت غيره ولا هرب منه وجوابه صيد  
دخل دار شخص فلما رآه صاحب الدار أغلق بابه وصار الصيد لا يقدر على الخروج وصاحب الدار يقدر على أخذه  
من غير اصطباؤه فقد صار صاحب الدار أخذه مالكاً ولو أغلق الباب ولم يعلم به لم يصير أخذاً مالكاً حتى لو خرج  
الصيد بعد ذلك في الفصل الأول وأخذه غيره لا يملكه وفي الثاني يملكه اهـ من شرح عبد البر وقوله وما صيدت  
أي حقيقة والافه صيد حكيم (قوله ولا هي تنفر) من النفور أي والحال أنها لم تكن نافرة هاربة عن صيدها  
(قوله فغلق عليه) أي قصد أو صار بحيث يقدر على أخذه ففي كلامه اختصار (قوله فلا يملكه غيره) فالمراد  
بالحلل غير الذي أغلق الباب وعلمه قوله ولا هي تنفر المراد أنها أخرجت للعلف مثلاً ويحتمل أن المراد بالحلل هو  
الذي أغلق الباب فإنه مع تمكنه من أخذه من غير اصطباؤه لا يحل له أن يسطادها وقوله هي تنفر واضح على  
هذا المعنى أي لم يخرج من داره والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) \*

(قوله مناسبة الخ) أو أن الصيد يملك الأبعد أخذه والرهن لا يتم الاقبضه ومناسبة الصيد لما قبله أوجب  
تقديمه اهـ حوى وسببه طلب رب الدين الرهن وهو جائز في السفور والحضر وانما خص بالسفر في الآية لأن  
الغالب أن الإنسان لا يتمكن من الكتابة والاستشهاد فيسوثق بالرهن بخلاف الحضر ومن محاسنه النظر  
لجانب الدائن والمدين (قوله أي جعل الشيء محبوساً) مطلقاً أي شيء كان بأي سبب كان وفي شرح العلامة  
عبد البر هو صدد رهنه المتاع بالدين حبسه به فأما رهنه وأخذه مرتهن أي والمتاع مرهون والاصل  
مرهون بالدين فخذ العلم به وأرهنه به لغية ومنعه به اهـ قال في ابضاح الإصلاح هو جعل الشيء محبوساً  
بحق لم يقل حبس الشيء بحق لأن الحبس هو المرتن لا الراهن بخلاف الجاعل إياه محبوساً اهـ وانما لم يعتبر حبس  
المرتن في التعريف لأن الكلام في الرهن الذي هو فعل الراهن لا الارتن الذي هو فعل المرتن (قوله أي أخذه  
منه) احتريزه عما يفسد كالجد والامانة والمدر وأتم الولد والماكتب لكنه لا يتناول ما كان أقل من الدين وقوله  
منه أي من الشيء الذي هو المرهون (قوله كلاً أو بعضاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه إذا اصل يمكن  
استيفاء كله أو بعضه (قوله كالدين) تمثيل للحق (قوله لأن العين لا يمكن استيفاءها من الرهن) لأن الصورة مطلوبة  
فيها ولا يمكن تخليصها من شيء آخر اهـ مكى عن الثمني (قوله كما سيجي) أي في قوله أو حكماً (قوله حقيقة)  
حال من الدين كقوله أو حكماً (قوله كمن عبد الخ) أي فإن الرهن صحيح نظر الظاهر ويكون مضموناً إذا هلك عند  
البائع فإذا كانت قيمة العبد واخلت عشرة دراهم مثلاً أو أكثر فعلى البائع عشرة دراهم يؤذيها إلى المشتري  
وان كانت قيمته ما أقل فعليه الأقل وذكر القدر في شرحه أن الرهن في هذه الصورة إذا هلك بغير شيء  
كأنه رهن بالحز أو الخراب أو نقص محمد في المبسوط والجامع أن المقبوض يحكم رهن فاسد مضمون بالأقل من  
قيمه ومن الدين وهو المختار كما في الاختيار أفاده أبو السعود (قوله كالأعيان المضمونة بالمثل أو القيمة) ويقال لها  
الأعيان المضمونة بنفسها قال تاج الشريعة المضمون بنفسه ما يجب المثل عنده لا كان كنه مثل أو القيمة  
ان لم يكن له مثل وهو كالمغصوب فإن الغاصب إذا رهن به يصح مع أنه ليس بدين والمقبوض على سوم الشراء أي  
إذا بين غنه والمقبوض يحكم البيع الفاسد أما الأعيان المضمونة بغيرها فكالبيع في يد البائع فإنه مضمون  
بالثمن لا بالقيمة قال في الجوهر لأنه غير مضمون ضماناً صحيحاً ألا ترى أنه لا يجب مثله ولا قيمته وانما يطل  
البيع به لا كغيره فيصير كالمسحوق فان أعطى البائع رهنه بالبائع فالرهن باطل فان هلك في يد  
المشتري هلك بغير شيء والبيع على حاله اهـ مكى (قوله وقبول) قال في الكافي واختلفوا في القبول فقال بعضهم  
أنه شرط وظاهر عبارة المحيط بقيد أنه ركن فإنه قال في الإيمان الاجارة بدون القبول ليست باجارة وكذا الرهن  
حتى لا يحدث من حلف لا يؤجر ولا يرهن بدون القبول اهـ مري الدين (قوله غير لازم) لأنه عقيد تبرع كالهبنة  
والصدقة زباني ولذا لا يجبر الراهن عليه والراهن لو مات قبل أن يقبض المرتن لم يجبر ورثته على القبض فلو  
تعلق الاستحقاق بمجرد العقد لا جبر عليه ولزم الورثة كالبائع قاله الاتفاق (قوله وحينئذ) لا حاجة إليه لأن  
القضاء يتحرزه مع عدم مناسبة الجمع بين الواو والفاء (قوله محوزاً) من حاز محوزاً أو حاز بغير كسار يسير  
عزى زاده عن المصباح وأفاد القهستاني أن اتصاف المرهون بهذه الصفات ليس بال لازم عند العقد بل عند

صيداً وما صيدت ولا هي تنفر  
هو صيد دخل دار رجل فغلق عليه بابه ملكه  
فلا يملكه غيره ولو بعد خروجه انتهى  
\* (كتاب الرهن) \*

مناسبة أن كلام من الرهن والصيد سبب  
لتحصيل المال (هو) لغة حبس الشيء وشراً  
(حبس شيء مالي) أي جعل الشيء محبوساً  
لأن الحبس هو الرهن (بجنى يمكن  
استيفاءه) أي أخذه (منه) كلاً أو بعضاً  
كأن كان قيمة المرهون أقل من الدين  
(كالدين) كاف الاستقصاء لأن العين لا يمكن  
استيفاءه من الرهن إلا إذا صار ديناً حكماً كما  
سجي (حقيقة) وهو دين واجب ظاهراً  
وباطناً وظاهره فقط كمن عبد أو خل وجد  
حزاً أو خيراً (أو حكماً) كالأعيان المضمونة  
بالمثل أو القيمة كما سجي (ويشترط بايجاب  
وقبول) حال كونه (غير لازم) وحينهئذ  
(دلالة رهن نسبية والرجوع عنه) كافي الهبة  
(فإذا سلمه وقبضه المرتن) حال كونه  
(محوزاً) لا متفرقاً

القبض فلو اشتغل بغيره أو اتصل كان فاسداً لا باطلا وكذا لو كان شائعاً وقال بعضهم يبطل واختاره الكرخي  
فلو ارتفع الفساد عند القبض صار صحيحاً لازماً كما في الكرماني وهي أحوال متداخلة أو مترادفة اهـ مكي (قوله  
كثمر على شجرة) وزرع على أرض بدون الشجر والأرض فأت القرو والزرع لم يحاز في يد المرتهن بمعنى أن يده  
لم تحوهما وتحميهما لا يمكن حيازة ثمر بدون شجر ولا زرع بدون أرض (قوله كالشجر) أي المتصل بالأرض  
المرهونة فإنه لا يصح لاستناع قبض المرهون وحده وعن الامام جواز رهن الأرض بلا شجر (قوله أفاد أن القبض  
شرط للزوم) واستدامة القبض واجبة عندنا وقال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه لا تجب فللراهن  
أن ينتفع بالرهن عنده مكي عن الجوهرية (قوله صك ما في الهبة) ظاهره أن قبض الهبة لمزم لها وليس له  
الرجوع وليس كذلك اللهم إلا أن يقال أنه يلزم بمعنى أنه ليس للراهن الرجوع الاقبض أو رضاء (قوله أنه شرط  
الجواز) أي الصحة اهـ حلي وكذا صححه في المحيط ونص محمد في كتاب الرهن لا يجوز الرهن الاقبضاً فقد أشار  
إلى أن القبض شرط لجواز الرهن هندية (قوله قبض - صكاً) يعني أن حكم القبض يجري في التخلية حتى إذا  
وجدت التخلية من الراهن بحضرة المرتهن ولم يأخذ فضاء ضمن المرتهن اهـ أبو الوفاء فجعل الشارع التخلية  
قبضاً حيث رتب عليها أحكامه سري الدين لأن قبض الرهن قبض واجب يحكم عقده مشروع فكان كقبض  
المبيع وثمة يكتفي بالتخلية فكذا هنا انتهى اتفاقنا (قوله على الظاهر) الأولى أن يقول مطلقاً على الظاهر أي  
ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أن الرهن في المنقول لا يثبت الا بالقبض كقبضه فقدره تنبيهه \* شرط صحة القبض  
أن يأذن به الراهن سرياً كما قبضه وما جرى مجراه فيجوز قبضه في المجلس وبعده ولورهن ما لا يجوز الا بالقبض ثم  
فصله وقبضه فإن قبضه بغير إذن الراهن لا يجوز - طائفاً في المجلس وبعده وان باذنه جاز استصحاباً وأما القبض تارة  
يكون بالأصل كقبض المرتهن بنفسه وتارة بالنيابة كقبض الاب والوصى عن الصبي وكذا قبض العدل  
يقوم مقام المرتهن حتى لو هلك في يده كان الهلاك على المرتهن ولو كان الرهن في يد المرتهن قبل الرهن فالأصل  
أن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب الأعلى عن الأدنى هندية ملخصاً (قوله وهو  
مضمون إذا هلك) يعني أن ماله مضمونة وأما عينه فأمانة قال في الاختيار وروى لك على ملك الراهن حتى يكفنه  
لأنه ملكه حقيقة وهو أمانة في يد المرتهن حتى لو اشتراه لا ينوب قبض الرهن عن قبض الشراء لأنه أمانة فلا ينوب  
عن قبض الضمان وإذا كان ملكه فمات كان كقبضه عليه انتهى حوى واحترز بقوله إذا هلك عما إذا تعدي عليه  
وأهلكه فإنه يضمن جميعه وفي المحيط ولورهن على أنه لو ضاع ضاع بغير شيء جاز وبطل الشرط لأنه تبدل المشروع  
وفي القهستاني وضمن المرتهن ولورهن فاسد امره وانها لكافي يده ولو فسخ العقد وعند الكرخي المقبوض  
بالرهن الفاسد أمانة كالمقبوض بالباطل والأول أسح كما في الذخيرة ولو هلك بعض الرهن قسم الدين على الهالك  
والموجود مثلاً لورهن داراً قيمته ألف بالأنف غربت في يده قسم الألف على قيمة البناء والعرضة يوم القبض  
فأصاب البناء مسقطاً وأصاب العرضة بقي (قوله بالاقول - من قيمته ومن الدين) المراد أنه مضمون بما هو أقل  
فان كان الدين أقل من القيمة فهو مضمون بالدين وان كانت القيمة أقل من الدين فهو مضمون بالقيمة فتكون  
من البيان تقديره أنه مضمون بما هو أقل من الآخر الذي هو القيمة تارة والدين أخرى فتعبر بقول الأقل أصوب  
اهـ حوى عن شرح الوقاية (قوله وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه هـ وأمانة) وثمة الخلاف تظهر في مسائل  
منها أن الراهن يجوز عن الاسترداد لا انتفاع به عندنا لأنه يفتوت - وجبه وهو الاحتباس وعنده لا يمنع منه  
لأنه لا يشافي موجب وهو تعينه للبيع ومنه أن حكم الرهن يسرى إلى الولد عندنا فيجس مع الأصل وعنده  
لا يسرى ومنها أن رهن المشاع لا يجوز عندنا لأن حكم الرهن وهو الحبس الدائم لا يتصور فيه وعنده يجوز  
لا يمكن بيعه والحاصل أن حكم الرهن عندنا صيرورته محتسباً بدينه بأشياء يد الاستيفاء عليه وعند الشافعي  
تعلق الدين بالعين استيداء منه بالبيع فيخرج على الأصلين هذه المسائل وأدلة المذهب بسوطة في المطولات  
وفي المكي والحاصل أن الزائد أمانة متولدة من الرهن أولاً في الثاني لا يسرى حكم الرهن إليه انفاً وأولاً أما  
متصلة أولاً في الأول يسرى حكم الرهن إليه انفاً وأولاً في الثاني لا يسرى حكم الرهن إليه انفاً وأولاً في الثاني لا يسرى  
الله تعالى عنه لا (قوله لا يوم الهلاك) هذا إذا لم يلقه أجنبي عنده أو ما لو ألقه أجنبي فإن المرتهن يضمنه قيمته  
يوم الاستهلاك وتكون رهناً عنده أقامه المصنف (قوله إذا لم يبين المقدار) أما إذا يبينه يكون مضموناً وفي القنية

كثمر على شجرة (مترادفاً) لا مشغولاً يعني  
الراهن كمن يردون الثمر (مميزاً) لا مشاعاً  
ولو حكم بأن اتصل المرهون بغير المرتهن  
خالقه كالشجر ويستفح (لزم) أفاد أن القبض  
شرط للزوم كافي الهبة وصحح في المجتبى أنه  
شرط الجواز (والتخلية) بين الرهن والمرتهن  
(قبض) حكاه على الظاهر (كما ليس) فأنما فيه  
أيضا قبض (وهو مضمون إذا هلك بالاقول - من  
قيمه ومن الدين) وعند الشافعي رضي الله  
تعالى عنه هو أمانة (والمعتبر قيمة يوم  
القبض) لا يوم الهلاك كما نوهه في الاشياء  
لخالقه للمنفعة (كما حذر المصنف) المقبوض  
على سوم الرهن إذا لم يبين المقدار (أي  
مقدار ما يريد أخذه من الدين) ليس بمضمون  
في الأصل كذا في القنية والاشياء

المتبوض على سوم الرهن اذ المبيع المتدار الذي به رهنه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يعطيه المرتهن ماشاء  
وعن محمد لا يستحسن أقل من درهم جوى وروى المولى عن أبي يوسف أن عليه قيمة الرهن (قوله فان هلك الخ)  
الاولى تقديمه على قوله المتبوض على سوم الرهن لانه من تمام ما قبله قال الجوى في شرحه وكيفية الضمان  
فيما اذا رهن بعين مضمونة بعينها اذا هلك أن يقال لمن هي في يده سلم العين الى المرتهن وخذ منه الاقل من قيمة  
الرهن ومن قيمة العين لأن الرهن مضمون بالاقل منه ما اذا العين المرهون بها ~~سلك~~ الدين المرهون به فاذا وصل  
المرتهن الى العين وجب عليه رد قدر المضمون فان هلك المرهون بها قبل القبض فالرهن بحاله بقيتها وان هلك  
الرهن بعد ضمه بالاقل من قيمته وقيمة العين فيرجع المرتهن بالرائد ان كانت قيمة العبد أكثر ولا يرجع الرهن على  
المرتهن ان كانت قيمة الرهن أكثر اه (قوله بلا رهن) لافرق عندنا بين ثبوت الهلاك بالينة وبين ثبوته بقوله  
مع يمينه ويكون الرهن في صورتين مضمونا بالاقل من قيمته ومن الدين اه شربلية (قوله ظاهرة) كالحيوان  
والعبد والعقار مخ (قوله أو باطنة) كالنقدين والحلى والعروض اه مخ (قوله وله حبسه به) أى حبس الرهن  
بالدين مخ (قوله ما بقى القبض والدين معا) كذا الوبقى القبض بعد الفسخ ووفاء الدين فيسترد منه ما أدى اليه  
بخلاف مالو أبرأ من الدين فلا ضمان لعدم استيفاء شئ من الدين اه شربلية (قوله ولا اجارة) في عقار وغيره  
فان أجره بعد اذن الراهن فالاجر للمرتهن يتصدق به وللمرتهن أن يهديها في الرهن ولو بأمره يخرج من الرهن  
والاجر لاراهن ولو استأجرهما المرتهن صح وبطل الرهن وعكسه لا تصح الاجارة ولا يبطل الرهن فلامرتن  
أن يعيدها خاتية (قوله أو اعارة) مثل ما ذكر سائر الانتفاعات لا تجوز الا بتسلط الراهن فلو فعل بدونه كان  
متهذبا ولا يبطل الرهن به وانما منع من الانتفاع لأن حقه في الحبس لا في الانتفاع تنبيه قال في الوولو الحلية  
رهن معصفا وأمره بالقراءة فيه فان قرأه صار عارية وبطل الرهن حتى لو هلك في تلك الحالة لم يهلك بالدين فان  
فرغ منه صار رهننا ولو هلك يهلك بالدين لأن حكم الرهن هو الحبس فاذا استعمل باذنه فقد تغير حكمه فيبطل الرهن  
وبصير عارية فاذا امتنع من الانتفاع عادرهنا اه (قوله سواء كان من مرتن أو راهن) قال في العزيمة أما  
كون حكم المرتن ذلك فذكر في عامة الممنون وأما كون حكم الراهن ذلك فمأخوذ من الجمع ونسبه في غاية  
البيان الى الاقطع حيث قال قال أصحابنا لا يجوز للراهن استيفاء منافع الرهن الا باذن المرتن وكذلك التمتع  
فيه اه أبو السعود (قوله وقيل لا يحل للمرتن) أى وان أذن له الراهن لانه أذن له في الرباقه يستوفى دينه كاملا  
فتبقى المنفعة التي استوفى فضلا فتسكون ربا وحله المصنف على الديانة وما في سائر المعبرات أى من حل الانتفاع  
بالاذن على الحكم (قوله لم يضمن) لانه أتلفه باذن المالك (قوله ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتن الانتفاع  
بذلك) أى بالرهن باذن الراهن كذا في أكثر نسخها ووقع في بعض النسخ بلاذن الراهن وفي بعضها الا باذن الراهن  
والكل صحيح لما في القسبة عن أبي يوسف المرتن سكن الدار المرهونة باذن الراهن يكره وذو كرى في الصرف  
أنه لا يكره والاستباط في الاجتناب عنه لما فيه من شبهة الربا انتهى جوى وفي شرح الملتقى أنه يحرم الانتفاع  
بلاذن وبه يكره كما في المفهرات وغيرها ولا يكره كما في المنية فلو أراد استمرار الاذن قال كلامي عن الانتفاع  
كان مأذونا في مدة الرهن كما في الخزانة وأقره القهستاني قلت ويأتى غامه وأنه ان اشترطه كان ربا ولا فلا يكن  
التوفيق (قوله وسيجي آخر الرهن) ذكر فيه أن التعليل بأنه ربا فيه يد أن الكراهة تحريرية اه قلت والغالب من  
أحوال الناس أنهم انما يريدون عند الدفع الانتفاع ولولا لما أعطاه الدراهم وهذا بمنزلة الشرط لأن المعروف  
كالمشروط وهو مما يعين المنع والله تعالى أعلم (قوله ماتت الشاة الخ) لا وجود لهذه العبارة فيما شرح عليه  
المصنف وقد فصحت بين مسألة الانتفاع باذن وبلاذن ولو قال يؤاخذ به المرتن لكان أولى وذلك عند عدم اذن  
الراهن بالانتفاع به قال في الهدية اذا رهن من آخر شاة تساوى عشرة بعشرة وأذن الراهن للمرتن أن يحلب  
ابنها ويشرب منه ففعل المرتن ذلك لا ضمان عليه لأن فعل المرتن باذن الراهن كفعل الراهن بنفسه ولو فعل  
الراهن ذلك بنفسه لا ضمان عليه فكذا اذا فاهه المرتن فان حضر الراهن بعد ذلك وقد ماتت الشاة افتكتها  
بجميع الدين على قيمة الشاة يوم قبضها وعلى قيمة اللبن يوم شربه فسد قط حصة الشاة ويقتضى حصة اللبن وكذلك  
لو ولدت ولدا فأكل المرتن الولد باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب في اللبن وكذلك اذا أكل الاجنبي الولد  
أو اللبن باذن الراهن كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا أكل المرتن باذن الراهن وان كان المرتن أكل اللبن والولد

(فان هلك) (ساوت قيمته الدين صار  
مستوفيا) دينه (حكم أو زادت كان الفضل  
أمانة) فبضمين بالبعدى (أو نقصت سقط  
بقدره ورجع المرتن بالفضل) لأن الاستيفاء  
بقدر المالية (وضمن) المرتن (بدعوى  
الهلاك بلا رهن مطلقا) سواء كان من  
أوال ظاهرة أو باطنة وخصه مالك بالباطنة  
(وله طلب دينه من راحته وله حبسه به  
وان كان الرهن في يده) لأن الحبس جزاء مطلق  
(وله حبس رهنه بعد الفسخ) للعقد (حتى  
يقبض دينه أو يبرئه) لأن الرهن لا يباع بمجرد  
الفسخ بل يبقى رهنا ما بقى القبض والدين معا  
فاذا فات أحدهما لم يبق رهنا زايى ودرر  
وغيرهما (لا الانتفاع به مطلقا) لا باستخدام  
ولا كفى ولا حبس ولا اجارة أو اعارة سواء كان  
من مرتن أو راهن (الا باذن) كل لا يخر  
وقيل لا يحل للمرتن لانه ربا وقيل ان شرطه  
كان ربا ولا الا وفي الاشياء والجواهر أباح  
الراهن للمرتن أكل الثمار أو سكنى الدار  
أو لبن الشاة المرهونة فأكلها لم يضمن وله منعه  
ثم أفاد في الاشياء أنه يكره للمرتن الانتفاع  
بذلك وسيجي آخر الرهن (ماتت الشاة ولبنها  
المرتن قسم الدين على قيمة الشاة ولبنها  
الذي شربه فلو فعل) الانتفاع قبل اذنه  
(صار متهذبا ولم يبطل) الرهن (به)

بغير إذن الراهن وجب عليه الضمان وصار الضمان مع الشاة محبوسا بالدين فان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت  
بمحضه من الدين وأخذ الراهن الضمان بمحضه من الدين وان اكل الراهن اللبن والولد بغير إذن المرتهن ضمن قيمته  
ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن مع الشاة وان هلك هلك هدر الان الضمان قائم مقام اللبن والولد ولو هلك اللبن  
أو الولد هلك هدر امان هلكت الشاة بعد ذلك هلكت بجميع الدين كما لو هلكت بعد هلاك الولد واللبن كذا في  
المهبط اهـ بالحرف وفيه اقبل هذا مانصه غناه الرهن نوعان نوع لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين  
ولا يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين وذلك مثل الكسب والهبة والصدقة وأشباهها نوع يدخل في الرهن  
وهو ما يكون متولدا من العين كالولد والتمرقة والصوف والوبر أو يكون بدلا عن جزء من أجزاء العين كالارض  
والعقروم معنى دخول هذا النوع من النماء تحت الرهن أنه يجلس بجسب الاصل فينقسم الدين على الاصل وعلى  
النماء على قدر قيمته الا ان الرهن بدون الدين لا يكون فوجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء النماء الى وقت الفسك  
فاذا بقي الى وقت الفسك تقزرت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط من الدين شيء يعاقبته ويجعل كأنه لم يكن  
وان الدين كله كان بمقابله الا تم كذا في المهبط وينقسم الدين على الاصل يوم القبض وعلى الزيادة يوم الفسك  
وقد مره اذا كانت قيمة الاصل انفا وقيمة الولد انفا فالدين بينهما في الظاهر فان مات الولد ذهب بغير شيء وبقيت  
الامر هنا بجميع الدين ولو ماتت الام وبقي الولد فان اقتسكه بنفسه الدين وان هلك الولد بعد موت الام  
ذهب بغير شيء وصار كأنه لم يكن فذهب كل الدين بموت الام اهـ مختصرا (قوله لا يصير مستوفيا امرتين) قال  
في التبيين لان قبض الرهن قبض استيفاء فلا يجوز أن يقبض ماله مع قيامه بالاستيفاء لانه يؤدي الى تكرار  
الاستيفاء على اعتبار الهلاك في يد المرتهن وهو محتمل انتهى (قوله الا اذا كان له حل) علمه في شرح الجمع  
بأنه عاجز عنه اهـ والتميز منه أنه مرتبط بما اذا كان في غير بلد العقد نعم عبارة القهستاني صريحة  
فيما ذكره المؤلف لكنه لم يعمد فيه على نقل بل قال ان لم يكن للرهن مؤنة حل بقرينة الاتي وعنى به  
ما اذا كان في غير بلد العقد والذي في نقل الشئ والحاصل ان المرتهن اذا طالب الراهن بدينه فلا يحل  
اما ان يكون الطالب في البلد الذي وقع الرهن فيه أو في غيرهما فان كان فيه امر المرتهن باحضار الرهن  
سواء كان له حل ومؤنة ام لا فاذا احضره امر الراهن بتسليم الدين وان كان في غيرهما فذلك في حال لم يكن له حل  
ومؤنة وان كان له حل ومؤنة يأخذ دينه ولا يؤمر بالاحضار انتهى (قوله أو عند العدل) مستغنى  
عنه بما يأتي في المصنف (قوله تحقير بالتسوية) أي في تعيين الحق فتمين حق المرتهن في الدين كما تعين  
حق الراهن في الرهن وهذه علمه للاحضار وانما علمه تسليم الدين أولا ان الرهن محبوس للاستيفاء فالحاصل  
لا يؤمر المرتهن بدفع الرهن وهذا كما في تسليم الثمن والمبيع فانه يحضر البائع المبيع ثم يسلم الثمن أو لا  
لذلك (قوله انه لو لم يقدر على احضاره أصلا) أي ولو كان في البلد وظاهره ولو كان عدم القدرة ظنوف  
عليه من الهلاك أو استيلاء ظالم (قوله ولو سكن للراهن) لا وجه للاستدراك (قوله وكذا الحكم عند كل فحيم  
حل) قال في الهندية ولو أن رجلا على رجل ألف درهم فحيم فحيمه بالمال كما رهنا بساويه فحل فحيم  
فطالبه المرتهن بذلك القدرة فأي الراهن اداه حتى يحضر الرهن لا يجبر المرتهن على احضار الرهن اذ لا فائدة  
فيه فان قال الراهن قد توفى الرهن وصار المرتهن مستوفيا دينه فليس له على قضاة شيء من الدين وطالب  
من القاضي أن يأمره باحضاره لا يصير معلوما فالقياس أن لا يأمره بالاحضار وفي الاستحسان قال اذا كان  
في المصر الذي رهنه فيه يأمره بالاحضار وان رأى القاضي في المصر أن لا يكافه احضار الرهن ويحلفه البينة  
بأنه ماضع ولا توفى ويأمر الراهن أن يهبطه ما حل عليه من دينه فعل ذلك كذا في المهبط (قوله كما حزره  
ابن الشحنة) الذي حزره العلامة المذكور الفرق بين مسئلة قضاء الدين بقاؤه وبين دفع فحيم منه فبين على  
القاضي أنه لا يأمر الراهن بدفع ككل الدين الى المرتهن من غير أن يحضر الرهن أو يصدقه على بقائه الى الآن  
وسواء ادعى الراهن الهلاك أم لا لان القاضي اذا أمره بدفع دينه من غير احضار الرهن مع قيام احتمال الهلاك  
لزم منه ترك الاحتياط في القضاء وهو لا يجوز لانه على تقدير الهلاك قبل الامر بالدفع يكون قضاء بالباطل  
وهو جور وعلى تقدير اقيام يكون قضاء بالحق فلا احتياط في الاحضار هذا ما ذكره الطرسوسي وأما مسئلة  
النجم فلا يلزمه احضاره الا اذا ادعى الراهن هلاكه وأما الذي يتبع فلا حاجة الى احضار الرهن اذ لا فائدة فيه

واذا طالب المرتهن (دينه) أمره باحضار  
رهنه (الدين) مستوفيا بقرينة الا اذا  
كان له حل أو عند العدل لانه لم يأتمنه شرح  
جمع (فان أحضر سلم) له (كل دينه أو لاسم)  
سلم المرتهن (رهنه) تحقيقا للدين (وان  
طالب) دينه (في غير بلاد العدل) للرهن  
(فكذلك) الحكم (ان لم يكن للرهن مؤنة  
وان كان) لجله مؤنة (سلم دينه وان لم  
يضمنه) لان الواجب عليه التسليم  
اختصاصا لا نقل من مكان الى مكان ونقل  
القهستاني من الذخيرة أنه لو لم يقدر على  
احضاره أصلا مع قيامه لم يؤمر به انتهى  
فليحفظ (و) ان كان (للاهن) أن يحلفه بالله  
ما هلك (وهذا كله اذا ادعى الراهن هلاكه  
أما اذا لم يدع فلا فائدة في احضاره وكذا  
الحكم عند كل فحيم حل كما حزره ابن  
الشحنة

لاذنه بذلك ويستند (فإذا قبضه) أي الغنم (يكفاه) (أما إذا لم يقبضه) (ولا يكف) (مرتبه مع رهنه فكيف الرهن من يبعه ليقضي دينه) (يتمه لأن حكم الرهن الحبس الدائم ٢٣٨ حتى يقبض دينه) (ولا يكف) (من قضى به دينه) (أو أبرأه) (تسلم به رهنه حتى يقبض البقية من الدين)

أو يبرها اعتبارا بحبس المبيع (ويجب) على المرتن (أن يحفظه بنفسه وعياله) كما في الودعة (وضمن أن يحفظ بغيرهم) كما مر فيها (و) ضمن (بأياديه) وأعارته وأجارته واستخدمه (وتعديه كل قيمته) فيسقط الدين بقدره (وكذا) يضمن كل قيمته (بجمل خاتم الزهر في خنصره) سواء جعل فسه لباطن ~~صكه~~ أولا به يفتى بربندي (اليدري أو لغيره) على ما اختاره الرضى لكن قد تناه في الحظر عن البرجندي فيها أنه شعار الروافض وأنه يجب التحرز عنه فتنبه قلت ولكن جرت العادة في زماننا بلبسه كذلك فينبغي لزوم الغنم أن قياسا على مسألة السيف الآتية فليحذر لا يجعله في أصبع أخرى إلا إذا كان المرتن امرأة فتضمن لأن النساء يلبسن كذلك فيكون استعماله لا يحفظا ابن كمال معز بالزبلي (و) مثله (تقديس في الرهن لا الثلاثة) فان الشبهان يتقلدون في العادة بسيفين لا ثلاثة (لكن في لبس خاتمه) أي خاتم الرهن (فوق آخر يرجع إلى العادة) فان كان ممن يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا كان ساقتا فلا يضمن (ثم ان قضى بها) أي بالقيمة المسد كورة من جنس الدين يلتصقان قصاصا (بجبرده) أي بجبرد القضاء بالقيمة (إذا كان الدين حالا وطالب) المرتن (الرهن بالنفل ان كان) غنة فضل (وان) كان الدين (موجب لا يضمن المرتن قيمته وتكون رهنه عنده فإذا حل الاجل اخذه بدينه وان قضى بالقيمة من خلاف جزمه كان الثمنان رهنه عنده إلى قضاء دينه) (لانه بدل الرهن فأخذ ~~صكه~~ وأجرة بيت حفظه وحافظه) (و) أو الغنم (على المرتن وأجرة راعيه) (لوحبوانا) (ونفقة الرهن والخراج) والعشر (على الرهن) (والاصل فيه ان كل ما يحتاج إليه للمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فعلى الرهن لانه ملكه وكل ما كان لحفظه فعلى المرتن لأن حبسه له واعلم أنه لا يلزم شيء منه لو اشترط على الرهن قهسا تافعا عن الذخيرة

وجه عدم الزام القاضي له باحضار الرهن في هذه الصورة الا يطلب الرهن لانه بدفع النجم لا يكون مستوفيا لجميع الحق فلا يتوجه الزامه باحضار جميع الرهن لعدم تحقق التسوية بين الرهن والمرتن لبقاء الدين في ذمة الرهن وبقاء الحبس للمرتن ولو قبض النجم المذكور لان الاصل بقاء الرهن ولكنه بدعوى الهلاك يتوجه الطلب لانه يكون مستوفيا للنجم الذي يريد دفعه وكان يدعي البراءة بتقرير الاستيفاء بالهلاك المحقق فتعين الاحضار لذلك اوجب هذا ظهرا أنه لا اتحاد بين المستثنين على ما حرره ابن النجدة (قوله ولا دفع) أي للدين تمامه ومثله اذا حضر آخر فنجح منه (قوله ما لم يحضر الرهن) سواء ادعى الرهن هلاكا أم لا (قوله أو يكن بغير مكان العقد) هذا يؤيد ما تقدم من الشلبي من التفصيل (قوله والجل بهسر) بجهة حالية وأما إذا لم بهسر فيحضره كما سبق (قوله كذا النجم) أي حكمه في الدفع بحكم الدين بتمامه فلا يدفعه الا اذا حضر المرتن الرهن وان لم يدع الرهن هلاكا وهذا ما في الهداية وبعبارة أخرى يكف احضاره لاستيفاء كل الدين يكف لاستيفاء النجم قد حل لا احتمال الهلاك (قوله أولا) أشار بأولى الخلاف ومدخول لا محذور والتقدير أولا يلزم المرتن احضار الرهن الا اذا ادعى الدين وهو الرهن هلاكا فأنشأ بهما إلى تنويع الخلاف الواقع في عبارات صاحب الهداية والتمانية (قوله وهذا) أي التفصيل (قوله في التمهية) قال الشارح وان شئت قلت في الزيادات يذكر قال الشارح وفي الزيادات وشرح الجامع والمجيب لا يجبر على احضاره لعدم فائدة الاحضار في القياس وفي الاستقصان يجبر باحضار اذا كان في المصر الذي رهنه فيه انقراغ قلب الرهن عن فهم الهلاك وهذا اذا ادعى الرهن هلاكا أما إذا لم يدع فلا فائدة في الاحضار ومحل ذلك في النجم ~~صكه~~ كما أفحصت عنه عبارة الهندية عن المحيط (قوله ولا يكف مرتن الخ) لانه لم يؤمن عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن تسليحه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يده من في عياله وغاب وطالب المرتن دينه والذي في يده يقر بالوديعة من العدل ويقول لا أدري لمن هو يجب الرهن على قضاء الدين لان احضار الرهن ليس على المرتن لانه لم يقبضه وكذا اذا غاب العدل ولا يدري أين هو لما قلنا بخلاف ما اذا جهل الذي أودعه العدل الرهن بأن قال هو مالي حيث لا يرجع المرتن على الرهن بشيء حتى يثبت أنه رهن لانه لما جهل فقد نوى المدا والتموى على المرتن قصص الاستيفاء فلا عليك المطالبة به انتهى تعيين (قوله لاذنه بذلك) الأولى تقديسه على قوله حتى يقبضه (قوله اعتبارا بحبس المبيع) أي قياسا عليه فان المشتري اذا أحضر بعض الثمن لا يجبر الباقي على دفع المبيع إليه وظاهره ولو كان مثليا يتجزأ تجزئ الثمن لمانيه من تقرير بقية الدفعة (قوله كافي الوديعة) قال في البرهان ويحفظه بما يحفظ به ماله من زوجة وول اذا كان في عياله انتهى مكي وكذا أجبره الخصاص الذي استأجره مشاهرة أو مسانحة لا صياومة والعبرة في هذا الباب للمساكنة لا النفقة فلا يضمن بالدفع إلى زوجها وان لم يكن في نفقتها لانهم ليسوا بسكان معا حموي (قوله وضمن ان حفظ بغيرهم) بأن استأجر رجلا للمفظ حموي (قوله فادخل الغنم لانسان الرهن) (قوله فيسقط الدين بقدره) أي وبطالب بالباقي ولو صرح به لكان أنذب (قوله فيها) أي في الجني (قوله انه شعار الروافض) قد تقدم أنه كان وبث كلا الله ابن عن صاحب الشرح صلى الله عليه وسلم (قوله لا يجعله في أصبع أخرى) ينبغي لك أن تعرف أن المراد بعدم الضمان فيما يده حفظا واستعمالا لأن لا يضمن ضمان الغنم لأنه أصلا لا يضمن بالدين فيسقط الدين بهلاكه عاها والاصل من قيمته ومن الدين كالتسام اذا جعله في أصبع لا يتخذه في العرف والعادة وكان شوب اذا لقاه على عاتقه وبه صرح في شرح الجمع انتهى اتقاني (قوله فان الشبهان) بضم الشين وكسرها وظاهره اعتبار عادة الشبهان لا عادة هذا المستعمل وهو مخالف لما في الشريعة لا يمانية من قاضي خان حيث قال وفي السيفين يضمن اذا كان المرتن يتقلد بسيفين لانه استعماله فلم يعال بعادة الشبهان بل نظر إلى حال المرتن كافي لبس الخاتم فوق خاتم ان كان مما يتجمل بلبس خاتمين ضمن والا فلا انتهى أبو السعود (قوله يرجع إلى العادة) أي عادة نفسه وان خالفت الشرع كما يؤخذ مما بعد (قوله من جنس الدين) والدراهم والدينارين جنسان مختلفان كما يستفاد من شرح الحموي أبو السعود وبه صرح في المعدن مكي (قوله وماوى الغنم) وان لم يكن للمفظ قوله وأجرة راعيه لان الراعي اغتار على لاله وهو تبعيته (قوله والخراج والعشر) بالرفع عطا على أجرة (قوله وتبعيته) أي ما يحتاج إليه في نفس الرهن كالتعام والشراب واللباس وأجر الظن والراعي والعلف وسقى البستان وكري الاثمار وتلقيح النخل وحذاذا الفرو وغيرها مما يصلحه قهسا تافعا (قوله واعلم أنه لا يلزم شيء منه)



(وأما مؤنة رده) كجمل آبق (أو رده منه)  
 كدواوة جريح (أي إلى يد المرتين)  
 (تقسم على المضمون والأمانة فالمضمون  
 على المرتين والأمانة مضمونة على الراهن)  
 لو قبضه أكثر من الدين والأمانة على المرتين  
 وكذا ما جلت أمراض وقروح وفداء خنابة  
 (وكل ما وجب على أحدهما فاداه الآخر  
 كان متبرعا إلا أن يأمره القاضي به ويجعله  
 ديناً على الآخر) فحينئذ يرجع عليه ويجوز  
 أمر القاضي بالتصريح بجعله ديناً عليه  
 لا يرجع كافي الملتقط وعن الإمام لا يرجع  
 لو صاحبه حاضر مطلقاً خلافاً لثاني وهي  
 مسألة الجرح فيلحق (قال الراهن الرهن غير  
 هذا وقال المرتين بل هذا هو الذي ارتبته  
 عندي فالقول للمرتين) لأنه القابض  
 بخلاف ما لو ادعى المرتين رده على الراهن  
 بعد قبضه فان القول للراهن لأنه المستكر فان  
 برهنه لغيره من أيضاً ويسقط الدين لاثباته  
 الزيادة ولو قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره  
 دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته  
 الضمان برأيه (يجوز له السفر به) بالراهن  
 (إذا كان الطريق آمناً) كافي الوديعه  
 (وان كان له حمل ومؤنة) وكذا الانتقال عن  
 البلد وكذا العدل الذي الرهن فيه كافي  
 العمادية من بالعدته على خلاف ما في فتاوى  
 القاضيين ولعل ما في العدة قول الإمام  
 وما في الفتاوى قروها ما كما يفيد كلام القنية  
 فائدة في الحديث إذا ادعى الرهن فهو عافيه  
 فالوامة إذا انتهت قيمته بعد هلكه بأن  
 قال كل لأدري كم كانت قيمته ضمن بما فيه  
 من الدين ~~كذا~~ ذكره المصنف أول  
 الباب والله أعلم

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز)

لا يصح رهن مشاع) لعدم كونه بمنزلة كالمز  
 (مطلقاً) مقارنة أوطارنا من شريكه أو غيره  
 يتقسم أولاً الصحيح أنه فاسد يضمن بالقبض  
 وجوز الشافعي في الأشياء ما قبل البيع  
 قبل الرهن إلا في أربعة المشاع والمثفل

أي ما يلزم المرتين كدواوة جرح وعن الدواوة أجرة الطبيب وفي القهستاني قال مشايخنا هذا إذا جرح عند  
 المرتين والافعل الراهن وقبل أنه على المرتين في الحالين اهـ وفيه أقوال أخر غير ذلك ذكرت في الهندية (قوله  
 وكذا ما جلت أمراض) أي وان لم يكن بدواه (قوله لا يرجع) لأن هذا الأمر ليس للراهن بل للنظر وهو  
 متردد بين الأمرين بين الأمر حسبة وبين الأمر يكون ديناً عليه والادنى أولى ما لم ينص على الأعلى قال العلامة  
 المقدسي قل ولم يكن في بلد فاض أو كان من قضاء الجور يتقرر ما إذا يكون الحكم اهـ جوى (قوله مطلقاً)  
 أي وان كان بأمر القاضي لأنه يمكنه أن يرفع الأمر إلى القاضي فيما مر صاحبه بذلك اهـ حلي والفتوى على  
 الأول وفي الهندية عن جواهر الاطلائي والفتوى على أنه إذا كان الراهن حاضر لكن امتنع أن يتفق فأمر  
 القاضي المرتين بالاتفاق فأنفق يرجع على الراهن (قوله خلافاً للثاني) حيث قال يرجع في الوجهين اهـ حلي  
 (قوله وهي مسئلة الجرح) يعني أن القاضي لا يلبى على الحاضر ولا يتخذ أمره عليه لأنه لو نفذ أمره عليه لصار  
 محجوراً عليه وهو لا يملك حجره عنده وعند أبي يوسف يملك فينفذ أمره عليه اهـ حلي (قوله لأنه المنكر) أي منكر  
 رد المعارض أفاده المصنف (قوله ويسقط الدين) أي به لا كقانون الكلام فيه (قوله لا يثبت الزيادة) عله انقوله  
 فللراهن أيضاً (قوله ولو قبل قبضه) الأولى أن يقول ولو في هلاك قبضه أي لو اختلفاً في هلاك الرهن أي  
 فزعم المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه أي وقال الراهن هلك بعد القبض (قوله برأيه) عبرته ازم  
 راهن هلاكه عند المرتين وسقوط الدين وزعم المرتين أنه رده اليه بعد القبض وهلك في يد الراهن فالقول  
 للراهن لأنه يدعى عليه الرد المعارض وهو يشكر فان برهنه فالراهن أيضاً ويسقط الدين لاثباته الزيادة وان زعم  
 المرتين أنه هلك في يد الراهن قبل قبضه فالقول للمرتين لانكاره دخوله في ضمانه وان برهنه فالراهن لاثباته  
 الضمان اهـ وهي عبارة واضحة لا غبار عليها (قوله إذا كان الطريق آمناً) أي ولم يقيد بالمصر أما إذا قيد به لا يملكه  
 وذكر في غير رواية الأصول أنه إذا كان الطريق آمناً يملك السفر به على كل حال عنده وعلى قول أبي يوسف لا يملك  
 إذا كان الرهن شأله حمل ومؤنة وعند محمد إذا كان السفر له منه بقية فمن على كل حال ذخيرة ونقل خلافاً في المنع  
 غير هذا (قوله وكذا الانتقال عن البلد) أي من غير سفر (قوله وكذا العدل) أي أنه أن يسافر به (قوله على خلاف  
 ما في فتاوى القاضيين) أي قاضي خان والقاضي ظهير الدين من أنه ليس له السفر به (قوله وما في الفتاوى  
 قولهما) لا حاجة إلى هذا التبريح وقد صرح به قاضي خان كما نقله عنه في المنع ونصه وفي الخاتبة وليس للمرتين  
 أن يسافرا بالراهن ولا للمودع أن يسافر بالوديعه في قول محمد وان فعل ذلك يصير ضماناً وهو قول أبي يوسف  
 (قوله إذا ادعى الرهن) لم أقف على ضبطه وقد قرئ قوله تعالى فعميت عابكم بالتخفيف والتشديد والمراد أنه إذا  
 خفي حاله ولم تدر قيمته وقد انفق على هلاكه (قوله فهو عافيه) أي قيمته مقابلته بما هو مرون فيه يعني أن الدين  
 يسقط عن الراهن بهلاكه عند المرتين (قوله ضمن بما فيه من الدين) فيسقط الدين عن الراهن وهذا إذا لم يعلم أنه  
 أقل فان علم واشتبهت قيمته برأيه ~~كمه~~ والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

(باب ما يجوز ارتبانه وما لا يجوز)

(قوله لا يصح رهن مشاع) ارتكب ألف والنشر غير المرتب اهتماماً بالمعنى منه (قوله مقارنة) كما إذا رهنه نصف  
 الدار مشاعاً (قوله أوطارنا) صورته أن يرهن جميع العين ثم يتناقص العقد في النصف والاشاعة انما تؤثر لانها  
 تمنع استدامة القبض وهذا المعنى يوجد في الاشاعة الطارئة انتهى وهذا هو الصحيح وذكر ابن جماعة أن أبا يوسف  
 رجح عن هذا وقال الشيوخ الطارئة لا يمنع بقاء حكم الرهن اهـ برهان (قوله من شريكه) انما لم يجوز منه لأن  
 ثبوت البعد في المشاع لا يتصور ولا يجوز لاسمكه بما يحكم الرهن وبما يحكم المالك فيصير كمانه رهنه  
 بوما يؤول ما لا (قوله ثم الصحيح) أنه فاسد يضمن بالقبض أي لا باطل لأن الباطل لا ينعقد أصلاً فكان كالبيع  
 الباطل والفاسد ينعقد فكان كالبيع الفاسد وشروط انقضاء الرهن أن يكون مالاً أو مقابله به مالاً مضموناً  
 فإذا وجدت شرائط الجواز ينعقد صحيحاً وإذا افتقد شرط من شرائط جوازه ينعقد فاسداً في كل موضع  
 لم يكن الرهن مالاً أو لم يكن المقابل مضموناً لا يكون الرهن منعقداً انتهى شلي عن السكاكي (قوله  
 ما قبل البيع قبل الرهن) أي أي شيء من الاعيان يصح بيعه يصح رهنه (قوله والمثفل)  
 أطلق عدم جواز رهن المثفل فعمل ما إذا كان مشغولاً بملك الراهن أو بملك غيره وليس

الامر كذلك بل المانع الشغل بملك الراهن أما لو كان مشغولاً بملك غيره فلا كافي حاشية الشيخ شرف  
 الدين معزاً بفصول العمادى وكذا رهن الشاغل غير جائزاً بأسأق من أنه لا يجوز رهن البناء بدون الارض  
 أخاه أبو السعود (قوله والمتمصل بغيره) كرهن الثمر على الشجر بدونه والزرع في الارض بدونه إلا أن القبض شرط  
 في الرهن ولا يمكن قبض المتمصل بغيره وحده فصارت في المشاع (قوله والمعلق عتقه بشرط قبض وجوده)  
 كما إذا قال لعبد له ان دخلت هذه الدار فانه يحرر فانه يصح بيعه لارهنه وله لان حكم الرهن المبيع الدائم الى  
 الاستيفاء وجب مثل هذا الايدوم لانه قد يدخل الدار فيعتق فلا يمكن منه الاستيفاء (قوله غير المدبر) أى المطلق  
 أى فانه لا يجوز بيعه أى ولارهنه أما المقيد كان مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فانه يصح بيعه أبو السعود  
 وهل يصح رهنه يجوز والظاهر عدم الصحة لانه من المعلق عتقه على شرط (قوله قال المصنف وفيه نظر الخ)  
 عبارة ويمكن أن تكون مفترقة على القول المقابل للصحيح وهو أن الشيوع الطارئ غير مفترق عليه نظراً لاجل  
 النظر في ذلك الامكان ووجهه ما أبداه المؤلف (قوله لانه بالخيار الخ) الا وضع لان المبيع بالخيار اما أن يدخل  
 في ملك المشتري أو يعود الى ملك البائع وعلى كل الخ وهذا فيما إذا كان الخيار للمشتري ويظهر لا ينقل عبارة  
 الشرف الغزى (قوله كما بسطه في تنوير البصائر) أى للشرف الغزى وعبارة وانما يمكن أن تكون هذه الحيلة  
 مفيدة على القول بأن الشيوع الطارئ لا يضر كما لا يخفى قلت بل الظاهر الذي لا يخفى على المتأمل المتبحر أن  
 هذه الحيلة لا تفيد على القول بأن الشيوع العارض لا يضر ولا يتأق عليه أيضاً وما ذاك الا لأنه لما بع منه على أنه  
 بالخيار لم يخرج عن ملك البائع لماعلم من أن خيار البائع يمنع خروج المبيع عن ملكه وحيث لم يخرج عن ملكه  
 فقد رهن بعض ملكه فيكون رهن المشاع ابتداءً فلا تفيد هذه الحيلة والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلت هل اذا  
 كان الخيار للمشتري لا للبائع تفيد هذه الحيلة أو لا قلت لا تفيد وان كان للمشتري أماعلى قواه ما فظاهراً لانها  
 يقولان دخل في ملك المشتري فصارت رهن المشاع من شريكه وهو غير جائز كما نلتناه عن الخلاصة وأما على قول  
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان لم يدخل في ملك المشتري في مدة الخيار فبعده أماعلى أن يدخل في ملكه أو يعود الى  
 ملك البائع وعلى كل حال يكون رهن المشاع ابتداءً وهو غير جائز وهذا الحل دقيق حسن يعنى به ويتنبه له اه  
 (قوله فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالنهن) فان تلف في يد المشتري سقط الثمن عن صاحب الضيعة أو الدار وان أصابه  
 عيب ذهب من الثمن بحسبه اه منصرف وظاهره أنه يقطع الثمن مطلقاً سواء كانت قيمته مثل الدين أو أكثر  
 أو أقل (قوله لان أحد ههنا ليس بأولى) أى يكون رهنه أو بضاعة (قوله ولا لارض لا النخل) أما اذا لم يصرح  
 باخراج النخل فانه يدخل تبعاً قال الجوى في شرحه كما يدخل في رهن ارض نخلا وغره وزرعها وغرسها لانه  
 تباع بخلاف البيع بلوازمه بلادخوله اه (قوله وعن الامام جواز رهن الارض بلا نص) لان الشجر اعم للثابت  
 فيكون استثناءه للاستصحاب اه تبين (قوله ولو رهن الشجر عواضعها) قال الجوى في شرحه ولو رهن  
 نخلاً لم يحل اجاز لانه مجاورة ولو كان غرد دخل تصحله اه (قوله صح في العرصة) والسقف والحيطان الخاصة اه  
 قسبة (قوله ولا رهن الخ) لان وجوب الرهن ثبوت يد الاستيفاء والاستيفاء من هؤلاء متعذر لاستحقاقهم  
 الجزئية قصاروا كطرازه تبين (قوله ولا بالامانات) لانها ليست بمنعونة ولا يمكن استيفائها من الرهن لاعتبارها  
 حال بقائها وعدم وجوب الضمان بعدها كها (قوله وأمانة) من عطف العام فيشمئل العارية والمضاربة ومال  
 الشركة ولا حاجة اليه لانه هو عين المصنف فالأولى الاقتصار على قوله كودبعة ليكون مثلاً للامانات (قوله  
 ولا بالدرك) لان الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان معنى الدرك ضمان الثمن بعد الاستحقاق حتى يحكم  
 برد الثمن ونفسه الرهن بالدرك أن يبيع رجلى سلعة وقبض ثمنها وخاف المشتري الاستحقاق وأخذ بالثمن من  
 البائع رهنه على الدرك فانه باطل حتى لا يملك الرهن حل الدرك أو لم يحل وإذا هلك كان أمانة عنده حل الدرك  
 أو لا اذا عده حيث وقع باطلا اه در عن الكافى (قوله فالرهن به باطل) فاذا هلك عند المشتري بهلاك أمانة لانه  
 لا عقد حيث وقع باطلا (قوله بخلاف الكفالة) أى فانه انصح بالدرك والفرق أن الرهن للاستيفاء ولا استيفاء قبل  
 الوجوب وازدادة الوجوب الى زمان في المستقبل لا يجوز اما الكفالة فهي التزام الطالبة والتزام الافعال يصح  
 مضافاً الى المال كافي العزم والصلوة اه ذاتصح الكفالة بما ذاب له على فلان ولا يصح الرهن اه حلى من الهداية  
 (قوله ذهب بالثمن) فلا يجب على البائع شئ وان هلك الرهن ذهب من غير شئ لانه لا اعتبار بالبطل فلا يجب

والمتمصل بغيره والمعلق عتقه بشرط قبض  
 وجوده غير المبدى بر فيجوز بيعها لارهنها وفيها  
 الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيع المصنف  
 بالخيار بغير رهنه المصنف ثم يفسخ البيع قال  
 المصنف وفيه نظر والله مفترق على الضعيف  
 في الشيوع الطارئ قلت بل ولا على الصحيح  
 لانه بالخيار لا يخلو ما أن يبقى في ملكه أو يعود  
 للملكه وعلى كل يكون رهن المشاع ابتداءً كما  
 بسطه في تنوير البصائر فتنبه قلت والحيلة  
 الصحة ما في حيل نية المفسر أراد رهن  
 نصف داره مشاعاً يبيع نصفها من طالب  
 الرهن ويقبض منه الثمن على أن المشتري  
 بالخيار ويقبض الدار ثم ينقض البيع بحكم  
 الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالنهن واعتقده  
 ابن المصنف في زواهر الجواهر وفيها الشيوع  
 الثابت ضرورة لا يضر لما في الولو الجلية ولو  
 جاء بثوبين وقال خذ أحدهما رهنًا والآخر  
 بضاعة عندك فان نصف كل منهما رهنًا  
 بالدين لان أحدهما ليس بأولى من الآخر  
 فيتمتع الرهن فيها بالضرة فلا يضر (و) لا  
 رهن (غرة على نخل دونه و) لا (زرع ارض  
 أو نخل) أو بناء (بدونه أو كذا كسها)  
 كرهن الشجر لا الثمر ولا الارض لا النخل والاصل  
 أن المرهون متى اتصل بغير المرهون خلقة  
 لا يجوز امتناع قبض المرهون وحده در  
 وعن الامام جواز رهن الارض بلا نص ولو  
 رهن الشجر عواضعها أو الدار بما فيها جاز  
 ما في لانه متصل اتصال مجاورة وفي القنية  
 رهن دار والحيطان مشتركة بينه وبين الجيران  
 صح في العرصة ولا يضر اتصال السقف  
 بالحيطان المشتركة لكونه تبعاً (و) لا (رهن  
 الخزانة المدبر والمكاتب وأم الولد والوقف) ثم  
 لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز رهن  
 به فقال (و) لا (بالامانات) كودبعة وأمانة  
 (و) لا (بالدرك) خوف استحقاق المبيع فالرهن  
 به باطل بخلاف الكفالة كما مر (و) لا يبيع  
 منعونة بغيرها أى بغير مثل أو قيمة مثل (المبيع  
 في يد البائع) فانه مضمون بالثمن فاذا هلك



فان هلك الرهن (في المجلس) ثم انصرف  
والسلم (صار) المرتهن (مستوفيا)  
حكمه لا ثلاثا (وان افتقر فاقبل نقد  
وم لا بطلا) أي السلم والصرف وأما  
السلم فيه فيصح مطلقا فان هلك الرهن  
ثم العقد وصار عوضا لا سلم فيه (ولو)  
لم يهلك ولكن (تفادى) السلم وبالسلم فيه  
رهن فهو رهن برأس المال) استحضارنا  
لانه بدله فقام مقامه (وان هلك) الرهن  
(بعد انسخ) المذكور (هالك به) أي بالسلم  
فيه فيلزم رب السلم دفع السلم فيه لبقاء الرهن  
حكما إلى أن يهلك (وللاب أن يرهن بدين)  
كائن (عليه عبدا طفلة) لأن له ايداعه  
فهذا أولى له لا كما مضونا والودعة أمانة  
(والوصي كذلك) وقال أبو يوسف لا يملك  
ذلك ثم اذاه لك ثم نأخذ الرهن للصغير  
لا الفضل لانه أمانة وقال التمر تاني ضمن  
الوصي القيمة لأن للاب أن يتفزع بمال  
الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة  
وغيرها بالتسوية بينهما (وله) أي لم يرب  
(رهن ماله عند ولده الصغير بدين له)  
أي للصغير (عليه) أي على الاب (ويجسه  
لأجله) أي لأجل الصغير بخلاف الوصي  
فانه لا يملك ذلك سراجية (وكذا حكمه)  
فلا ب رهن متاع طفله من نفسه لانه لو فور  
شفقة جعل كشيخين وعبارتين كشرانه  
مال طفله (بخلاف الوصي) لانه وكيل  
محض فلا يتولى طرفي العقد في رهن ولا يبيع  
وتمه في الزاي (و) صح (بمن عبدا وخل  
أو ذكبة ان ظهر العبد حرا وانحل خيرا  
والذكبة ميتة و) صح (يبدل صلح عن انكار  
ان أقرب) بعد ذلك (أن لادين عليه) والاصل  
ما مر أن وجوب الدين ظاهرا يكتفي بصحة  
الرهن والكفيل (و) صح (رهن الخمرين  
والكفيل والموزون فان رهن) المذكور  
بخلاف جنسه هلك بغيره وهو ظاهر وان  
(بجنسه وهلك هلك بثلثه) وزنا أو ذكبة لا قيمة  
خلافهما (من الدين ولا عبدة بالجوذة)  
عند المقابلة بالمجلس ثم ان تساويا فظاهر  
وان الدين أزيد فالزائد في ذمة الراهن  
وان الرهن أزيد فالزائد أمانة درر ودر

الشريعة

دخولها في قوله وصح بدين ليرتب عليه قوله وان هلك الخ أفاده الجوى وانما صح الرهن به لأن المجانسة ثابتة  
من حيث المالية والمضمون من الرهن مالته لا عينه فيحقق الاستيفاء من حيث المال فصار كسائر الديون اه  
عني (قوله وصار المرتهن مستوفيا) أي لرأس مال السلم أو غن الصرف أو السلم فيه حكمه اه شفى وفي الجوهره  
فان رهن برأس مال السلم وهلك الرهن في المجلس صار المرتهن مستوفيا لرأس ماله اذا كان به وفاء والسلم جائز  
بصالحه وان كان أكثر فالفاضل أمانة وان كان أقل ~~كان~~ مستوفيا بقدره ويرجع على رب السلم بالباقي اه مكي  
(قوله قبل نقد) أي لرأس المال أو بدل الصرف وقوله وهلك أي هلك الرهن (قوله بطلا) وعليه رد الرهن  
فان هلك في يده قبل الرد هلك برأس المال لانه صار مستوفيا لرأس المال بهلاك الرهن بهد بطلان عقد السلم  
ولا ينقلب جائزا اه مكي (قوله فيصح مطلقا) ولو هلك بعد الافتراق لان قبضه لا يجب في المجلس (قوله فيلزم رب  
السلم دفع السلم فيه) قال في المنع ثم اذا هلك الرهن بالسلم فيه في مسئلتنا يجب على رب السلم أن يدفع مثل السلم  
فيه إلى المسلم اليه وبأخذ رأس المال لان الرهن مضمون به وقد بقي حكم الرهن إلى أن يهلك فصار رب السلم  
بهلاك الرهن مستوفيا له لم فيه ولو استوفاه حقيقة ثم تقابلا واستوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى واسترداد  
رأس المال فكذا هنا وهذا لان الاقالة في باب السلم لا تختمل الفسخ بدب وثبوتها فبذلك الرهن لا تبطل انتهى (قوله  
وللاب أن يرهن بدين كائن عليه) أي وذلك الدين لا جنبي (قوله لطفه) متعلق بمحذوف صفة عبدة يد باطفال  
لان الاب ليس له رهن عبده ولده الكبير الا باذنه كما في مسكين قال في المغرب المقل حين يستقط من البطن إلى أن  
يحمته ويقال جارية طفل وطفلة انتهى مكي والجدد أبو الاب كالاب كما في التبيين (قوله له لا كه مضونا) بكل القيمة  
ان ساوت الدين أو كانت أقل أما اذا كانت أكثر فالزائد كأودبة (قوله والودبة) بالجر عطف على الصغير في هلاكه  
(قوله وقال أبو يوسف لا يملك ذلك) عبارة التبيين وعن أبي يوسف وزفر أنهم لا يملك ذلك وهو القياس لان  
الرهن ايفاء حكما ولا يملكه كالأبغاء حقيقة وجه الاستحسان وهو الظاهر ان في حقيقة الابقاء ازاله ملك  
الصغير من غير عوض يقابل في الحال وفي الرهن نصب حافظ المال الصغير في الحال مع بقاء ملكه فيه فاقترا اه  
(قوله بضمن الوصي القيمة) ولو زادت على قدر الدين (قوله بدين له) كهرأمة الذي في ذمته (قوله ويجسه لأجله)  
فاذا هلك كان كهلاك الرهن فالزائد من قدر الدين أمانة (قوله بخلاف الوصي) مستغنى عنه بما يأتي للمصنف  
فانه راجع إلى المسئلتين (قوله ولا يبيع) هذا محمول على وصي القاضى قال المصنف في باب الوصي وان باع  
أو اشترى من نفسه فان كان وصي القاضى لا يجوز مطلقا وان كان وصي الاب جاز بشرط منفعة ظاهرة للصغير  
ويبيع الاب مال صغيره من نفسه جائز بمثل القيمة وبما يتقارب فيه (قوله وتمه في الزاي) عبارته واذا كان للاب  
أولادته الصغير أو لغيره المأذون له في التجارة ولا دين عليه دين على ابن صغيره رهن الاب متاع الصغير من نفسه  
أو من ابنة الصغير أو من عبده التاجر جاز لان الاب لو فور شفقة نزل منزلة شخصين وأقيمت عبارته مقام عبا  
كافي ببيع مال الصغير من نفسه ولو فعل الوصي ذلك والمثله بحالها لا يجوز لانه وكيل محض والاصل أن  
الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كما في البيع لكنا كذلك في الاب لما ذكرنا وليس الوصي كالاب فان شفقة  
قاصرة فلا تعدل عن الحقيقة والرهن من ابنة الصغير ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن من نفسه فلا يجوز بخلاف  
ابنه الكبير وأبيه وعبده الذي عليه دين حيث يجوز رهنه بهم لانه أجنبي عنهم اذ لا ولاية عليهم بخلاف الوكيل  
بالبيع حيث لا يجوز بيعه منهم لانه منهم فيه ولا تهمه في الرهن لان له حكما واحدا وهو أن يكون مضونا بالاقبل من  
قيمه ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنبي والقريب اه (قوله وصح بمن عبدا الخ) فائدة أن الرهن يكون  
مضمونا بما ذكره هلاكه ف يرجع المشتري على البائع بقدر ما رهنه عليه والزائد أمانة ولو كان باطلا باع أمانة  
لان الضياع حصل بعد قبض ما ذون فيه من الراهن (قوله بخلاف جنسه) كالنياب منه لا أي وقد هلك الرهن  
(قوله هلك بغيره) أي هلك الرهن بقيمة ما رهن به وهو النياب فانما كالدين المرهون عليه (قوله لا قيمة خلا فالحما)  
قال ملا مسكين اذا رهن الراهن فضة وزنها عشرة بفضة وهلك فان كانت قيمته مثل وزن عشرة سقط الدين  
بالانصاف وان كانت قيمته أقل من وزنه فكذلك عند الامام وعندنا ايضاً الموت من قيمة من خلاف جنسه اه  
(قوله ولا عبدة بالجودة الخ) قال في الجوهره لا تعتبر الجوده عند المقابلة بجنسها وهذا عند أبي حنيفة لان حالة  
اله لا عنده حالة الاستيفاء لا حالة تضمين القيمة والاستيفاء انما يكون بالوزن دون الجوده لان اء خبصارا بالجود

يؤدى

يؤدى الى الربا وقال أبو يوسف ومحمد بما قال الامام اذ لم يكن فيه ضرر بين الراهن والمرتهن أما اذا كان فيه ضرر لا يعتبر الاستيفاء اهـ بتصرف (قوله شيا بعينه) قبله لانه اذ لم يكن الرهن بعينه فلا يحلوا ما أن يتفقا على التعيين في المجلس أولا فان كان الاول جازا لبيع وان كان الثاني فان نقد الثمن في المجلس جازا لبيع والافدأ فاده في التبيين والجوهرة وغبرهما مكي (قوله لما صر أنه غير لازم) أى الرهن أى والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن ولورهنه لا يلزمه مالم يسلم فان لا يصير لازما بالوعد أولى (قوله لقوات الوصف المرغوب) لان رضاه بالبيع كان بهذا الشرط فبدونه لا يكون راضيا واذا لم يتم رضاه كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن (قوله لحصول المقصود) جواب سؤال حاصله أن المذکور في الشرط الرهن المعين والقيمة خلافا وحاصل الجواب أن يد الاستيفاء انما تنبث على المعنى وهو القيمة لان العورة أمانة فالقصد من الرهن قيمته لا عينه (قوله غير مبيعة) الاولى حذفه ليصح كلام المصنف الاق (قوله انقله بما يقصد الرهن) وأما حفظ الرهن وما دونه فليس بشرط كما أفاده في الهندية أول الكتاب (قوله خلافا للثاني والثلاثة) أى لانه يحتمل الابداع وهو أقلاهما فقيمة قضى بنبونه وهذا بخلاف ما لو قال أمسك هذا دينك أو بالاك فتعين جهة الرهن انفاقا (قوله لانه حينئذ يصلح الخ) أى لتعين ملكه فيه حتى لو هلك بملك على المشتري ولا يفسخ العقد (قوله لانه محبوس بالثمن) أى وضاعه يخالف ضمان الرهن فلا يكون مضمونا بضمانين مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له أمسك المبيع حتى أعطيك الثمن قبل القبض فهلك انفسخ البيع اهـ مكي (قوله بقى لو كان المبيع) أى الذى جعله المشتري رهنا قبل قبضه ويحتمل أنها مسألة مستقلة عامة أى سواء جعله رهنا أولا (قوله وشراؤه) أى ووسع المشتري الشراء اذا علم بواقع الحال (قوله تصدق به) أى الزائد المأخوذ مما قبله (قوله لان فيه شبهة) أى شبهة مال الغير وهو المشتري (قوله رهن رجل عينا عند رجلين الخ) هذا اذا لم ينص على الابعاض فان نص الراهن على الابعاض وقال رهن منكأى من كل واحد نصفها لا يجوز لما فيه من التبعيض ذكره صاحب السراج في الهبة وذكره نالك أيضا انه لو رهن عينا واحدة عند اثنين لاحدهما الثلثان وللاخر الثلث لم يجوز كذا ذكر في الخلاصة اهـ شلبي في الحاشية (قوله بدين لكل منهما) سواء كان دينهما من جنس واحد أو من جنسين مختلفين بأن كان دين أحدهما دراهم ودين الآخر دنانير اهـ معدن عن النهاية اهـ مكي (قوله وكاهن من كل منهما) لان الرهن أضيف الى كل العين في صنفه واحد وقولاشيوع في المحل باعتبار تعدد المستحق وموجبه صيرورته محبوسا بدين كل واحد منهما وكان استحقاق الحبس لهما استحقاقا واحدا من غير انقسام بينهما مكي عن البرهان (قوله كالعديل في حق الآخر) أى وهو اذا هلك عند العديل بسقط دين المرتهن فقط دين من هلك عنده ودين الآخر ففائدة ذلك أن يكون الرهن في ضمان كل واحد منهما حتى لو هلك الرهن عندهما يكون المضعون على كل واحد منهما نصيب اهـ مكي من يدا (قوله ضمن) أى الدافع أى ضمان الغصب (قوله وأصله مسألة الودعة) أى اذا أودع عند رجلين شيئا قبل القسمة فدفع أحدهما كله الى الآخر فان الدافع يضمن عنده خلافا لهما انتهى زياي (قوله ضمن كل حصته) صورته كما في البناء أن يكون لاحدهما عشرة على الراهن وللاخر خمسة عليه والرهن ثلاثون درهما فهلك عشرون من الرهن فنطبق العشرة في يدهما أثلاثا بسقط من صاحب العشرة ثلثاه ومن صاحب الخمسة ثلثاه فيكون على الراهن صاحب العشرة ثلث العشرة وهي ثلاثة وثلاثون وصاحب الخمسة ثلث الخمسة وهو درهم وثلثا درهم اهـ مكي (قوله لما صر) أى في قول المصنف وكاهن من كل منهما (قوله بلا تفرق) أى بلا تجزى فلا يكون له استرداد شيء منه مادام شيء من الدين باقيا (قوله اذلاشيوع) أى لان قبض الرهن يحصل في الكل من غير شـجـوع منخ (قوله لحبس الكل بكل الدين) فيكون الجميع محبوسا بكل جزء من أجزاء الدين فحسبه لالمقصود وهو المبالغة في الحل الى اليفاء منخ (قوله كالمبيع) أى فانه يحبس بكل جزء من أجزاء الثمن (قوله تعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن الى آخره) قال في المنخ لان قبول العقد في أحدهما لا يكون شرطا لصحة العقد في الآخر فاذا قبل في أحدهما صح فيه بخلاف البيع لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن واهذا لو قبل البيع في أحدهما دون الآخر بطل البيع في الكل لان البائع بتضرره بتفريق الصفقة عليه لان العادة قد جرت بضم الردى الى الجيد فقلقه الضرر بالتفريق ولا كذلك الرهن لان الراهن لا يتضرر بالتفريق واهذا لا يطل به وهذا رواية هـى الاصح وأما على رواية الاصل فلا فرق بين هذه

(باع عبدا على أن يرهن المشتري بالثمن شـأ بعينه أو يعطى كنفلا) كذلك بعينه (صح ولا يجبر) المشتري (على الوفاء) لما صر أنه غير لازم (ولالبائع فضيحة) للثمن الوصف المرغوب (الأن يدفع المشتري الثمن حالا أو يدفع (قيمة الرهن) المشروط (رهنا) لحصول المقصود (وان قال) المشتري (البائعه) وقد أعطاه شيئا غير مبيعه (أمسك هذا حتى أعطيك الثمن فهو رهن) التناظر بما يقصد الرهن والعبرة للهادى خلافا للثاني والثلاثة (ولو كان) ذلكا الشيء الذى قال له المشتري أمسكه هو (المبيع) الذى اشتراه بعينه لو (بعدم قبضه) لانه حينئذ يصلح أن يكون رهنا (بمنه (ولو قبله لا) يكون رهنا لانه محبوس بالثمن كما مر بقى لو كان المبيع مما يفيد بكتنه كلعن وخنز فأبطأ المشتري وخاف البائع فانه جائز له وشراؤه ولو باعه بأزيد تصدق به لان فيه شبهة (رهن) رجل (عينا عند رجلين بدين لكل منهما صح) وكاهن من كل منهما ولو غير شر بكتين (فان تهايا فكل واحد منهما في نوبته كالعديل في حق الآخر) هذا لو عا لا تجزى وأن مما تجزى فعلى كل حبس النصف فلو دفع له كله ضمن عنده خلافا لهما وأصله مسألة الودعة زياي (ولو هلك ضمن كل حصته) تجزى الاستيفاء (فان قضى دين أحدهما فكله رهن الآخر) لما صر أن كل العين رهن في يد كل منهما بلا تفرق وان رهنا رجلارهما) واحدا (بدين عليهما صح بكل الدين ويسكه الى استيفاء كل الدين) اذلا شجوع (ولو رهن عبدين ألف لا يأخذ أحدهما بقبضه حصته) لحبس الكل بكل الدين كالمبيع في يد البائع (فان سمي لكل واحد منهما شيئا من الدين له أن يقبض أحدهما اذا أدى ما سمي له بخلاف البيع) لتعدد العقد بتفصيل الثمن في الرهن والبيع هو الاصح





فدفعه فهلاك لم يضمن \* نخ امي وضع المحصف  
 الرهن في صندوقه ووضع عليه قعدة ماء  
 للشرب فانتصب الماء على المحصف فهلك  
 ضمن ضمان الرهن لا الزيادة والمودع لا يضمن  
 شيئا قنية \* الاجل في الرهن يفسده \* سلطه  
 يبيعه ومات للمرتهن يبيعه بلا محضر وارثه  
 \* غاب الراهن غيبة منقطعة فرفع المرتهن  
 أمره للقاضي لبيعه بدنيه ينبغي أن يجوز  
 ولومات ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره  
 جاز كذا في متنزعات يبيع النهر وفي الذخيرة  
 ليس للمرتهن يبيع غرة الرهن وان خاف تلفها  
 لأن له ولاية الحبس لا البيع ويمكن رفعه  
 الى القاضي حتى لو كان في موضع لا يمكنه  
 الرفع للقاضي أو كان بحال يفسد قبل أن يرفع  
 جازله أن يبيعه  
 (باب الرهن يوضع على يد عدل) سمى به  
 لعدله في زعم الراهن والمرتهن (اذا وضعه  
 الرهن على يد عدل سح ويمنه بقبضه ولا  
 يأخذ منه أحدهما منه ومن لودفع الى  
 أحدهما) لتعلق حقهما به فلو دفعه ففقدت  
 ضمن اعتديه وأخذ منه قيمته وجعلها عنده  
 أو عند غيره وليس للعدل جعلها رهنًا في يده  
 لئلا يصير قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع  
 مبسوط في المطولات (واذا هلك يهلك من  
 ضمان المرتهن فان وكل الراهن (المرتهن  
 أو وكل العدل أو غيرهما يبيعه عند حلول  
 الاجل صح) نو كبله (لو الوكيل (أهلا  
 لذلك) أي للبيع (عند التوكيل والا) يكن  
 أهلا لذلك عند التوكيل (لا) تصح الوكالة  
 وحينئذ فلو وكل بيعة صغيرا) لا يعقل  
 (قباعه بعد بلوغه لم يصح) خلا قاله (فان  
 شرطت) الوكالة (في عقد الرهن لم يعزل  
 به زله و) لا (بعوث الراهن و) لا (المرتهن)  
 للزومها بل لزوم العقد فهي تخالف الوكالة  
 المفردة من وجوه أحدها هذا (و) الثاني أن  
 الوكيل هنا (يجبر على البيع عند الامتناع  
 وكذا لو شرطت بعد الرهن في الاصح) زياحي  
 على خلاف ظاهر الرواية وان صحها  
 قاضي خان وغيره على ما نقله القهستاني  
 وغيره فتدبه

(قوله لم يضمن) اعدم التعدي لانه فعل ما أذن فيه (قوله جاع) الظاهر أنه لا محترز له كما أن كون القعدة للشرب  
 كذلك (قوله لا الزيادة) الاولى حذفها لان ضمان الرهن لا تضمن فيه الزيادة بل هي أمانة (قوله والمودع لا يضمن)  
 لعدم التعدي أما إذا هرقه أو علم أن بالقعدة كسر ابريق الماء وينفذ الى المحصف فلا أشك أن هذا تعد (قوله  
 الاجل في الرهن يفسده) لان حكمه الحبس الدائم الى استيفاء الدين فاذا هلك يهلك مضمونا ضمان الرهن لان  
 الفساد منه كالصحيح بخلاف الباطل (قوله سلطه يبيعه) الاولى على رهنه (قوله للمرتهن يبيعه) فليس للوارث  
 ففرض البيع لانه تعلق به حق المرتهن ولا يطل بموت الراهن فلا يقال انه وكيل يبيعه والوكالة تبطل بالموت قال  
 في الهندي ولو باعه في صورة ما إذا ساط الراهن المرتهن على البيع بالنسيئة جاز يبيعه كيف ما كان (قوله غيبة  
 منقطعة) فيها أقوال متناقضة (قوله يبيعه) في نسخة لبيعه أي لاجل أن يبيعه بدنيه (قوله ليس للمرتهن يبيع غرة  
 الرهن) محله ما إذا لم يأذن الراهن له بالاتفاق كما لا يخفى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرهن يوضع على يد عدل) \*

لما انتهى القول في الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتهن ذكر ما يرجع الى نائبه وهو العدل لان حكم  
 النائب يقتضيه حكم الامل والمراد بالعدل هنا من رضى الراهن والمرتهن بوضع الرهن في يده ورضيا ببيعه الرهن  
 عند حلول الاجل وهو وكيل الراهن يبيعه لكن يخالف المفرد في مسائل اه مخ سبأ في بعضها قرييا مكي  
 وقوله يوضع يجوز أن يكون حالا أو موقت بأن تكون الامم زائدة تمكين (قوله ولا يأخذ منه أحدهما منه)  
 لانه تعلق به حقهما لان حق الراهن تعلق بالحفظ بيده وأمانته وحق المرتهن في الامتناع فلا يملك كل واحد منهما  
 ابطال حق الآخر اه مخ (قوله لتعلق حقهما به) قال في المنع لانه مودع الراهن في حق العين ومودع المرتهن  
 في حق المالية وكل منهما أجنبي عن الآخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي انتهى (قوله وجعلها  
 عنده أو عند غيره) وان تعدد اجتماعهما يرفع أحدهما الامر الى القاضي ليعمل كذلك حلي عن الهداية  
 (قوله لئلا يصير قاضيا أو مقتضيا) لان القيمة واجبة عليه فلو جعلها رهنًا في يده يصير قاضيا ومقتضيا وبينهما  
 تناف اه مخ (قوله مبسوط في المطولات) قال في التبيين فاذا جعلت القيمة رهنا بأمرهما أو برأي القاضي  
 عند العدل الاول أو عند غيره ثم قضى الراهن الدين فان كان العدل ضمن القيمة بالدفع الى الراهن فالقيمة سالمة  
 للعدل يأخذها ممن عنده ان كانت هي عند غيره أو عنده لو وصول المرهون الى الراهن بالتسليم الاول اليه  
 ووصول الدين الى المرتهن يدفع الراهن اليه ولا يلزم منه اجتماع البدل والمبدل منه في ملك واحد ولو أخذ  
 الراهن لاجتماع في ملك واحد وان كان العدل ضمن قيمة الرهن بالدفع الى المرتهن فالراهن يأخذ القيمة  
 من العدل ان كانت عنده أو من غيره ان كانت عند غيره لان العين لو كانت فائضة أخذها ممن هي في يده  
 اذا أدى الدين فكذلك يأخذ ما قام مقامها ولا يجمع فيه بين البدل والمبدل منه في ملك واحد ثم هل للعدل  
 أن يرجع على المرتهن بذلك ينظر ان كان دفعه اليه على وجه العارية أو على وجه الوديعة وهلك في يد  
 المرتهن لا يرجع وان استأجره المرتهن رجع عليه لان العدل باء الضمان ملك العين المرهونة وتبين أنه  
 اعار أو أودع ملك نفسه فلا يضمن المستعير ولا المودع الا بالتعدي وكذلك اذا دفعه اليه بحقه بأن  
 قال له خذ بحقك أو احبسه بدنه لانه دفع اليه على وجه الضمان اه حلي (قوله صح نو كبله) لانه ملكه فله  
 أن يوكل من شاء فيه معلقا ومنجز اه جوى (قوله لم يصح) أي عند الامام لان أمره وقع باطلا لعدم القدرة وقت  
 الامر فلا ينتاب جائزا (قوله خلا قاله ما) فذا لا يصح لقدرته عليه وقت الامتناع انتهى مخ (قوله فان شرطت  
 الوكالة في عقد الرهن) بأن يقول الراهن رهنه على أن يكون فلان وكلا لا يبيع الرهن عند حلول الاجل  
 جوى (قوله ولا بعوث الراهن) أشار به الى أنه لا فرق بين العزل الحسبي والحكمي (قوله ولا المرتهن) الا أن  
 يكون المرتهن وكلا اه جوى وغيره (قوله للزومها بلزوم العقد) قال في التبيين لان الوكالة لما شرطت في عقد  
 الرهن صارت وصفا من أوصافه وحقا من حقوقه ألا ترى أنه الزيادة الوثيقة فيلزم بلزوم أصله ولانه تعلق به  
 حق المرتهن وفي العزل ابطال حقه فصار للوكالة بالنسبة بطل المذمى اه (قوله يجبر على البيع عند  
 الامتناع) لتعلق حق المرتهن به فليس له ابطال حقه (قوله زياحي) قال فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد  
 كما شرطه فيه في جميع ما ذكرنا من الاحكام اه وفي الهنديه وان أبي العدل البيع فان كان أي التوكيل بعد



تمام الرهن فمن الثاني وبه أخذ بعض المشايخ بجبر كذا في الوجه المذكور درى وهو الصحيح كذا في محيط السر حسي  
وقيل لا يجبر وبه أخذ شيخ الاسلام وتفسير الخبر أن يجبس العدل أيا ما كان لم يجبر الراهن على البيع فان امتنع باع  
الحاكم بنفسه قبل هذا قوله ما بناء على أن الحكم يبيع مال المدينون اذا امتنع وقبل هذا قول النكاح وهو الصحيح  
كذا في وجيز الكردرى ثم اذا أجبر على البيع وباع لا يفسد هذا البيع بهذا الجبار لان الجبار وقع على قضاء  
الدين بأي طريق شاء حتى لو قضا بغيره صح وانما البيع طريق من طرقه كذا في التبيين اه (قوله بخلاف الوكالة  
المفردة) تكرر كالذى بعده مع قوله والثاني والناس مع قول المصنف بخلاف المفردة (قوله انه يملك يبيع الولد  
والارث) لما تقدم من أن حكم الرهن وهو الحبس يعتدى الى ما تولد منه من الاولاد وسيل النخل وفرخ  
الشجر لان الاوصاف الثابتة في الاصول تنسرى الى الفروع وصورة يبيع الارش ما اذا جنى على الرهن فسد دفع  
الحساب عليه عروضا وارش جنائيه فلو وكل يبيعها اما الوكيل يبيع دابة من لا يملك يبيع ولها التي  
ولده قبل البيع اذا لا يسرى حكم الوكالة اليه (قوله وله يبيع في غيبة ورثته) سواء كانت الورثة قصرا أو بالغين  
وأما اذا لم يكن وكيل بالبيع ومات الراهن فلو صبه البيع وقضا دين المرتهن لقيامه مقام الموصى فان لم يكن  
وصى نصب القاضي من يفعل ذلك اذا كانت الورثة صغارا لانه نصب لصالح المسلمين ولان الراهن يحتاج الى قضاء  
ما عليه من الديون الحائلة بينه وبين الجنة وأما اذا كانت الورثة كبارا فهم يخلعون الميت وعليهم قضاء دينه  
مسترح به في الاختيار والجوهرة وغيرهما اه مكى وله يبيع في غيبة ورثته المرتهن لان الوكالة لا تبطل بل بموته  
كما تقدم (قوله مطلقا) مرتها كان أو عدلا أو غيرهما لان الوكالة لا تجري فيها الارث والموكل رضى برأيه لا بغيره  
(قوله وعن الثاني أن وصيه بخلفه) لو أخره بعد قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح اسكان أنسب (قوله لكنه  
خلاف جواب الاصل) كذا ذكره القهستاني والمراد بالاصل به وط الامام محمد وظاهره أن الامام محمد اذكر  
في أصله جواب أبي يوسف كونهما (قوله ولو وصى الى آخر يبيعه لم يصح) قال في الذخيرة اذا كان العدل وكيلا  
في بيع الزهن فأوصى الى رجل يبيعه لم يجز يبيعه الا أن يكون الراهن قال أصل الوكيل وكنتك يبيع الراهن  
وأجرت لك ما صنعت فيه من شئ فحينئذ يجوز لوصيه يبيعه ولا يجوز لوصيه أن يوصى به لثالث اه حوى وفي  
الهندية العدل المسلط على البيع اذا باع بعض الرهن بطل الرهن في الباقي كذا في السراجية ولو وكل العدل  
وكيلا فباعه بخضرة العدل جاز وان كان غائبا لم يجز الا أن يجيزه اه (قوله ولا يملك الراهن الخ) لتعلق حقه ما به معا  
فلا يملك أحدهما باطل حتى صاحبه بغير اذنه (قوله أجبر الوكيل على بيعه) لتعلق حق المرتهن به وقد سبق ما فيه  
(قوله وكيفية الجبار) لا توجد في غالب النسخ (قوله فان لم يبيع) قال في المصباح لم يبيع في الامر للجحمان باب تعيب  
ولجسا وجلاحة فهو ملحوج ولجوجة مباينة اذ ازم الشئ وواظبه ومن باب ضرب لغة قال ابن فارس اللججاج  
فما حل الخصمين وهو عقايدهم اه مكى (قوله باع القاضي) قال الزبلي وهذا على أصله ما ظاهره وأما على أصل أبي  
حنيفة فكذلك عند البعض لانه تعين قضاء بلجهة الدين ولان يبيع الرهن صار مستحقا للمرتهن بخلاف ما راواضع  
وقيل لا يبيع هنا كما لا يبيع مال المدينون عند قضاء الدين اه مكى (قوله فان باعه العدل) أى الموكل بالبيع (قوله  
فالمشتري رهن) وان لم يقبضه بعد اقتضائه مقام ما كان مقبوضا بجهة الرهن (قوله فملك كملكه) فملك من مال  
المرتتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن اقيامه مقام المبيع المهرهون (قوله ومن) بالبناء لا لاجتماع لان التعلق  
التنصيص لا يأتى (قوله لانه غاصب) حيث أخذ العين وسلمها بغير اذن مالكها (قوله والتبض) أى قبض المرتتهن  
الثمن من العدل (قوله لانه بضمائه) أى لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستند الى وقت الغصب فحينئذ ان أمره  
يبيع له لنفسه (قوله يضمن الراهن) أى القيمة لانه وكل من جهته عامل له فيرجع عليه بالحقة من العهدة  
بالغروور من جهته ونفذ البيع لان الراهن لما كان قرار الضمان عليه وضمنه ملكه بأداء الضمان فحينئذ أنه أمره يبيع  
ملكه فصح اقتضاء المرتتهن فلا يرجع على الراهن يدينه (قوله أو ضمن) أى العدل المرتتهن ثمنه الذى أداه اليه لانه  
تبين ان الثمن أخذ بغير حق لان العدل ملك الرهن بأداء الضمان واستقر ملكه فيه ولم ينتقل الى الراهن والحالة هذه  
فحينئذ يبيعه فيه لانه المباشرة فصار الثمن له لانه بدل ملكه وانما أداه الى المرتتهن على حساب أن المبيع ملك الراهن  
فاذا تبين انه ملك العدل لم يكن راضيا به فله أن يرجع (قوله أخذ المستحق من مشتريه) لانه عين ماله (قوله لانه  
العائد) فبما علق به حقوق العتد وهذا من حقوقه لوجوبه به وانما دفعه المشتري اليه ليلزم له المبيع ولم يلزم

بخلاف الوكالة المفردة (و) الثالث انه يملك  
بيع الولد والارث (و) الرابع (اذا باع بخلاف  
جنس الدين كان له أن يصرفه الى جنسه) أى  
الدين بخلاف الوكالة المفردة (و) الخامس  
(اذا كان عبدا وقتله عبدا خطأ فدفع بالجنائية  
كان له يبيعه بخلاف المفردة) متعلق بالبيع  
(وله يبيع في غيبة ورثته) أى ورثة الراهن  
(كما كان له حال حياته البيع بغير حضرته) أى  
حضرته الراهن (وتبطل) الوكالة (بموت  
الوكيل) مطافنا وعن الثاني أن وصيه بخلفه  
لكنه خلاف جواب الاصل (ولو وصى الى  
آخر يبيعه لم يبيع الا اذا كان مشروطا له)  
ذلك في الوكالة (ولا يملك الراهن ولا مرتتهن  
بيعه بغير رضى الاخر فان حل الاجل  
وغاب الراهن أجبر الوكيل على بيعه كذا هو  
الحكم (في الوكيل بالخضومة) اذا كان  
موكلا وأباها فانه يجبر عليها بأن يجبره  
اياها لبيعه فان لم يبع ذلك باع القاضي دفعا  
لضرره فان باعه العدل فالثمن رهن) كالمشتري  
(فبذلك كملكه فان أوفى ثمنه) به يبيعه  
(المرتتهن فاستحق الرهن) وضمن (فان كان  
المبيع هالك الكافي يد المشتري ضمن المستحق  
(الراهن) ان شاء لانه غاصب (و) حينئذ  
(صح البيع والتبض) انما يملكه بضمائه  
(أو ضمن المستحق) (العدل) تسعديه  
بالبيع (ثم هو) أى العدل (يضمن الراهن  
وصحوا أيضا) (أو ضمن) (المرتتهن ثمنه) الذى  
اداه اليه (وهو) أى الثمن (له) أى العدل  
لانه بدل ملكه (ويرجع المرتتهن على رهنه  
بدينه) ضرورة بطلان قبضه (وان كان  
الرهن قائما) في يده شتره (أخذه المستحق  
من مشتريه ورجع هو) أى المشتري (على  
العدل بثمنه) لانه العائد

(قوله به أي بمنه) هذا هو الصواب وذكر الزبلي أنه يرجع بالقيمة وتبيع فيه صاحب الهداية وقد قال بهض  
 الشارحين المراد بالقيمة الثمن أفاده الشلبي وانما يرجع عليه لأنه هو الذي أدخله في هذه الهدية فيجب عليه  
 تحليصه وفي الكافي لأنه مفروغ من جهة الراهن فانه رهنه على انه ملكه والمفروغ يرجع على الغارء الحق من  
 الضمان كما يرجع المستاجر على المؤجر والمودع على المودع اه ملخصا (قوله صح القبض) أي قبض المرتهن الثمن  
 (قوله أو يرجع العدل على المرتهن بمنه) لأن البيع انتقض بالاستحقاق فيبطل الثمن وقد قبضه ضرورة قوله أي  
 يدينه (قوله وان شرطت الوكالة) يعني ان ما ذكر من التفصيل انما يأتي اذا شرط التوكيل في عقد الرهن  
 اذا تعلق به حق المرتهن فكان البيع واقعا لحقه وقد سلم له ذلك بخلاف ان يلزمه الضمان اما اذا وكل الراهن العدل  
 بعد العقد فالحكم ما ذكره المؤلف قال شمس الأئمة السر خشي هو ظاهر الرواية لان رضى المرتهن بالرهن بدون  
 التوكيل قد تم فكان التوكيل مستأنسا لا في ضمن عقد الرهن فكان منفصلا عنه ضرورة وهذا يؤيد قول من  
 لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع الا أن يختر الاسلام وشيخ الاسلام قالوا قول من يرى جبر هذا الوكيل أصح  
 لا طلاق محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والاصل فتكون الوكالة غير المشروطة في العقد كالمشروطة فيه  
 في جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك اه تبين بتصرف (قوله أولا) صورة عدم قبضه ان العدل باع الرهن بأمر  
 الراهن وضاغ الثمن في يد العدل بلا تديته ثم استحق المرهون فالضمان الذي يلحق العدل يرجع به على الراهن  
 انتهى درر (قوله هلك الرهن يدينه) لان الراهن ملكه بأداء الضمان مستند الى ما قبل التسليم فتبين أنه رهن ملك  
 نفسه ثم صار المرتهن مستوفيا به لا كما اه (قوله لضرره) الاولى اغرره بالغين المعجمة قال في الدرر اما بالقيمة  
 فلانه مفروغ من جهة الراهن بالتسليم اه ونحوه في الزبلي وغيره (قوله لا تقاض قبضه) أي قبض المرتهن  
 الرهن بتضمينه قبضه وحقه كما كان (قوله يسقط ربح الدين) قال في الهندية عن المبسوط وان ذهبت عين الدابة  
 عند المرتهن وقيمتها مثل الدين سقط ربح الدين اه فقيد المسئلة اذا كانت قيمة الدابة مثل الدين (خاتمة) المولى  
 لا يصلح عدلا في رهن عبده المأذون حتى لو رهن العبد المأذون على أن يوضع على يده مولا لم يجز الرهن سواء كان  
 على العبد دين أم لا والعبد المأذون يصلح عدلا في رهن مولا والمكاتب يصلح عدلا في رهن مولا كعكسه  
 والمكفول عنه لا يصلح عدلا في رهن السكفيل كعكسه واحد شريكي المفاوضة لا يصلح عدلا في رهن الآخر  
 بدين التجارة وكذا أحد شريكي العنان فان كان من غير التجارة فهو جائز في الشريكين جميعا لأن كل واحد  
 منهما أجنبي عن صاحبه في غير دين التجارة ورب المال لا يصلح عدلا في رهن المضارب كعكسه والراهن لا يصلح  
 عدلا في الرهن قبل أن يقبضه المرتهن ويفسد عقد الرهن وان كان قبضه المرتهن ثم وضعه على يده جاز يبعه هندية  
 ملخصا عن البنا يسيع (قوله وسيجي) أي في الجنایات والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

#### \*(باب التصرف في الرهن الخ)\*

لما كان التصرف في الرهن بعد ثبوت الرهن وكذلك الجنابة على الرهن وجنابة الرهن على غيره ذكره عقب  
 مسائل الرهن لان كل ترتيب يجب طه ما يجب وضه للمناسبة اه شلبي عن الغاية (قوله توقف يسع الراهن  
 رهنه الخ) هذا ظاهر الرواية وهو الصحيح وعن أبي يوسف أنه يندرجه انما هو أنه تعلق به حق المرتهن وفي البيع  
 ابطال حقه (قوله فان وجد أحدهما نكح) لزوال المانع وهو تعلق حق المرتهن وعدم القدرة على تسليمه (قوله  
 وصارغنه رهنًا) هو ظاهر الرواية لان الثمن قام مقام ما تعلق به حق المرتهن اذ هو بدله ومحل لحقه وعن أبي يوسف  
 ان المرتهن ان شرط أن يكون الثمن رهنًا عند الاجازة كان رهنًا والا فلا (قوله في الاصح) وجهه أن  
 امتناع التنازل لحقه كيلا يتضرر والتوقف لا يضره لان حقه في الحبس لا يطل بمجرد الانعقاد من غير نفوذ وينسخ  
 بنسخه في رواية أبي سليمان عن محمد حتى اذا افتكه الراهن لا سبيل له من شترى عليه بعده لان الحق الثابت  
 للمرتهن بمنزلة الملك فصار كملك المالك فله أن يجزله أن يفسخ (قوله وهذا اذا اشتراء ولم يعلم أنه رهن) المختار  
 للقوى أن له الخسار سواء علم أنه رهن أم لا كما في المبكي عن الخنيس (قوله فأيما ما أجاز الخ) ولو قضى الراهن  
 الدين هل ينفذ الأول أو الثاني يجزروا الظاهر الأول انظر ما واطلق في الاجازة (قوله أو رهنه أو وهبه) أي وقد  
 سلم العين الى المرتهن الثاني أو الموهوب له لان هذين العقدين لا عبرة بهما بدون القبض ذكره الشيخ أبو المعين

(ثم) يرجع (هو) أي العدل (على الراهن به)  
 أي بمنه (و) اذا رجع عليه (صح القبض)  
 وسلم الثمن للمرتهن (أو) رجع (هو) أي المرتهن  
 المرتهن بمنه (ثم) رجع (هو) أي يدينه زاده في الدرر  
 (على الراهن به) أي يدينه زاده في الدرر  
 والوفاية وان شرطت الوكالة بعد القبض  
 العدل على الراهن فقط سواء قبض  
 رجع غنه أولا (فان هلك الرهن عند  
 المرتهن فاستحق) الرهن (ونهن الراهن  
 المرتهن فاستحق) الرهن (يدينه وان نهن المرتهن)  
 قيمته هلك (الراهن يدينه) التي ضمنها  
 القيمة (يرجع على الراهن بقيمتها) التي ضمنها  
 لغيره وبدينه (لا تقاض قبضه) فرفع  
 في الوالدية ذهبت عين دابة الرهن يسقط  
 ربح الدين وسيجي  
 (باب التصرف في الرهن والجنابة عليه)  
 وجنابته (أي الراهن) (على غيره) (توقف يسع  
 الراهن رهنه على اجازة مرتهنه أو قضاء دينه  
 فان وجد أحدهما نكح وصار غنه رهنًا) في  
 صورة الاجازة (وان لم يجز) المرتهن البيع  
 (وفسخ) بيعه (لا يفسخ) يفسخ في الاصح  
 (و) اذا بقي موقوف (المشترى) بالنداء  
 (ان شاء صبر الى فكاكه الرهن أو رفع الامر  
 الى الثاني يفسخ البيع) وهذا اذا اشتراء  
 ولم يعلم أنه رهن ابن كمال (ولو باع الراهن من  
 رجل ثم باعه) الراهن أيضا (من) رجل  
 (آخر قبل أن يجيز المرتهن) البيع (فان الثاني  
 موقوف أيضا على اجازته) اذا الموقوف لا يمنع  
 توقف الثاني (فأيما ما أجاز) ذلك وبطل  
 الاخر ولو باعه (الراهن) ثم أجره أو رهنه  
 أو وهبه من غيره فأجاز المرتهن الاجارة  
 أو الرهن أو الهبة

جاء البيوع الاول) لخصول الذمبح يتحول  
حقه للممن على ما تقررو في محله تحزر  
(دون غيره من هذه العقود) اذ لا منفعة  
للمرتهن فيها فكانت اجازته اسقاطا  
طاعه فزال المانع فينفذ البيع وفي  
الاشياء باع الراهن الرهن من زيد ثم باعه  
من المرتهن انفسخ الاول (وصح اعناقه  
وتدبيره واستيلاده) أي نفذ اعناق الراهن  
(رهنه فان) كان (غنيار) كان (دينه) أي  
المرتهن (حالا أخذ) المرتهن (دينه من  
الرهن وان مؤجلا أخذ قيمته للرهن بدله  
الى) زمان (حلوه) فان حل استوفى حقه  
لو من جذبه ورد الفضل (وان) كان الراهن  
(معسراف في العتق سعى العبد في الاقل من  
قيمه ومن الدين ورجع على سيده غنبا وفي  
التدبير والاستيلاد سعى) أي كل (في كل  
الدين بالارجوع) لان كسب المدبر وأم الولد  
ملك المولى (فاذا أنلف) الراهن (الرهن  
فحكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) كما تر  
(و) الرهن (ان أنلفه أجنبي) أي غير الراهن  
(فالمرتهن يضمه) أي المنلف (قيمه يوم  
هلاك وتكون) القيمة (رهنا عنده) كما تر وأما  
ضمائه على المرتهن فتعتبر قيمته يوم القبض لانه  
مضمون بالقبض السابق زيالي (وباعارته)  
أي المرتهن الرهن (من رهنه يخرج من  
ضمائه) تسميته عارية مجاز (فلوهلاك)  
الرهن (في يد الراهن هلاك مجانا) حتى لو كان  
أعطاه به كفيه لالم يلزم التكفيل شئ لمخرجه  
من الرهن نعم لو كان الراهن أخذه بغير رضی  
المرتهن جاز ضمائن التكفيل فتسار خاتية (فان  
عاد) قبضه (عاد ضمائه وللمرتهن استرداده  
عنه الى يده فلو مات الراهن قبل ذلك) أي  
قبل الاسترداد (فالمرتهن أحق به من سائر  
الغرماء) لبقائه حكم الرهن (ولو عار)  
أو أودعه (أحدهما اجنبيا باذن الآخر  
سقط ضمائه واكمل منهما أن يعيده رهنا) كما  
كان (بخلاف الاجارة والبيع والهبة)  
والرهن (من المرتهن أو من أجنبي اذا  
باشرها أحدهما باذن الآخر)

قلت اذا كان لا عبرة لاجازته ما مع القبض فبالاولى أن لا يبرأ بدونه وينفذ البيع مطلقا (قوله جازا البيع الاول)  
أي السابق على العقود الصادرة بعد (قوله على ما تقررو في محله تحزر) حاصل الكلام هنا أن من تصرف في عر  
مملوكة له وقد ملق به حق الغيرة فأجاز صاحب الحق تصرفه بنظر ان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق  
به حقه تعلق حقه بالبديل وان كان ما وجب من البديل بدلا عما تعلق به حقه لا يتعلق حقه بالبديل ا ه اتقاني  
واجازة هذه العقود وان كانت لا تنفذها النفاذ الا أنهم كانت سببا في نفاذ عقد البيع فكانه اجازة فيكون  
المن رهنه بديل المبيع المرهون (قوله اذ لا منفعة للمرتهن فيها) لان حقه لا ينتقل الى الاجرة لانها بديل المنفعة  
وحقه في العين ولا يبدل في الرهن والهبة (قوله وفي الاشياء الخ) هذا كالا مستدر على قول المصنف سابقا فالثاني  
موقوف كانه يقول محل توقف الثاني كالا قول اذا كان البيع الثاني من غير المرتهن أما اذا كان منه فلا يتوقف  
وانما يطل البيوع الاول ووجهه أنه طرأ ملكات على ملك موقوف فأبطله ارشدا الى ذلك أبو السعود في حاشية  
الاشياء وحاشية ملامسكين (قوله وصح اعناقه) بلا اجازة المرتهن سواء كان مومرا أو معسر الصدوره من  
أهله في محله وهو ملكه ولا ينعى حتى المرتهن كبيع قبل قبضه أو آتق أو مغصوب أو مؤجر (قوله أي نفذ) اشار به  
الى أن التعير به أولى لان التصرفات السابقة صحيحة غير نافذة والتعير يصح بوجهها غير صحيحة وقوله اعناقه  
ذكره مضر لانه عليه لم يبين حال التدبير والاستيلاد حال العتق وحكمهما حكم الاعناق كما هو المتبادر من جوهر  
عبارة المصنف وبفصل بين الاعناق وبين التدبير والاستيلاد حال الفقر فيسعى العتق في الاقل ويرجع ويسعيان  
في كل الدين بالارجوع (قوله رهنه) بالنصب على أنه مفعول المصدر ا ه منح (قوله ورد الفضل) ان كان فضل  
ويرجع بالزيادة ان نقصت عن دينه (قوله في العتق) أي الواقع بغير اذن المرتهن جوى عن الجوهره (قوله  
في الاقل من قيمته) أي يوم الرهن والعتق وقيمة ذلك أن ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن  
والى الدين فيسعى في الاقل منها لانه لما تذر الوصول الى حقه من جهة الرهن يرجع الى من ينتفع بعقده وهو  
العبد وانما سعى في الاقل منها لان الدين ان كان أقل فالحاجة تندفع به وان كانت القيمة أقل فهو انما حصل له هذا  
القدر فلا تجب عليه الزيادة جوى (قوله ويرجع على سيده غنيا) أي اذا أيسر لانه قضى دينه وهو ضطر يحكم  
الشرع فلم يكن متبرعا فيرجع عما تحمّل عنه (قوله سعى أي كل) أي من المدبر والمستولدة (قوله في كل الدين)  
أي ولو زائد على القيمة لما ذكره المؤلف (قوله فحكمه حكم ما اذا أعتقه غنيا) أي ان كان الدين حالا أخذ منه  
كل الدين وان كان مؤجلا أخذ قيمته لتكون رهنا الى زمان حلول الاجل ا ه منح (قوله فتعتبر قيمته يوم  
القبض) أي في هذه الصورة أيضا حتى لو كانت قيمته يوم الاستهلاك خمسة مائة ويوم الارتهان ألفا غرم خمسة مائة  
وكانت رهنا وسقط من الدين خمسة مائة ان كان الدين ألفا وانما اعتبر يوم القبض لانه بالقبض دخل في ضمانه  
انه وقبض استيناء الا أنه يتقرر عند الهلاك أفاده المصنف (قوله يخرج من ضمانه) قال في الذخيرة بيد العارية  
يعدم ضمان الرهن ولا يرتفع العقد سواء كان المستعير رهنا أو مرتها أو أجنبيا وكذا بيد الودعة لا يرتفع العقد  
وبيد الاجارة والرهن يرتفع العقد ا ه (قوله مجاز) أي مجازا استعارة لوجود المشابهة بين الاعطاءها وبين  
معناها الحقيقي في عدم الضمان وامكان الاسترداد والقرينة استنادها الى المرتهن أفاده المصنف وفي شرح الجوى  
وانظرا لاعارة استعارة لان حقيقة انما عليك المنافع ولا يكون الايمن بملكها والمرتهن لا يملكها فكيف يملكها انتهى  
(قوله هلاك مجانا) أي من غير سوط شئ من دين المرتهن لارتفاع القبض الموجب للضمان (قوله حتى لو كان) أي  
الراهن وقوله أعطاه أي أعطى المرتهن وقوله به أي بالرهن المعار (قوله جاز ضمان التكفيل) أي للرهن فيطالب  
بدفعه للمرتهن (قوله لبقائه حكم الرهن) قال في الدر المنثور وله الرجوع متى شاء ابقاء العقد لا في حكم الضمان  
للمعال ا ه وفي شرح الجوى وبقي عقد الرهن مع اعارته الا في الضمان حتى كان له استرداده ولو مات  
الراهن قبل استرداده كان المرتهن أحق به من سائر الغرماء لان العارية غير لازمة ا ه (قوله سقط ضمانه) لان  
الضمان باعتبار القبض وقد زال (قوله واكمل منهما أن يعيده رهنا) وانظر مالومات الراهن هل بدت به المرتهن  
أولا والظاهر الاول (قوله كما كان) لان أهمافيه حق البقاء العقد (قوله من المرتهن) أي اذا صدرت هذه  
التصرفات من الراهن للمرتهن لكن في ذكر الرهن نظر ولم يذكره الزياحي وفي حاشية الشايع وهذا صريح في جواز  
الاجارة من المرتهن وقد قال الاتقاني تفلا عن الاسييجابي مانعه وكذلك لو استأجره المرتهن صحت الاجارة

وبطل الرهن اذا جدد القبض للاجارة ولو هلك في يده قبل انقضاء مدة الاجارة أو بعد انقضائها ولم يحبس به عن  
 الراهن هلك أمانة ولا يذهب به لا كشيء من الدين ولو حبسه عن الراهن بعد انقضاء مدة الاجارة صار غاصبا اذ  
 وقال الولوالجي رحمه الله تعالى ولو أجزأ الراهن من المرتين بطل الرهن لان الاجارة عقد لازم لا ينعقد على المرتين  
 الا بعد انتفاض الرهن وكذلك الراهن اذا أجزأه من انفسان آخر وأجزأ المرتين أو أجزأ المرتين فأجزأه الراهن  
 يبطل الرهن اه (قوله لانها عقد لازم) أي فأبطلت حكم الرهن لانه لم يلق حق الغير المحترم بالعين المرهونة (قوله  
 ويخلاف بيع المرتين من الراهن) ومثل البيع الاجارة والهبة كما في التبيين (قوله لعدم لزومها) أي العارية  
 وبيع المرتين من الراهن والاولى التمسك قال الزيلعي لان هذه العقود لا تلزم في حقها لان ملكه باق فيه فيبطل  
 هذه العقود اه (قوله بقي لومات الخ) راجع الى قول المصنف بخلاف الاجارة الخ (قوله فالمرتين اسوة للغرماء)  
 لخروجه بهذه العقود اللازمة عن كونه رهنا كما علم (قوله لبقاء عقد الرهن) قال المحمدي في شرحه ابقا  
 العقد واليد والضمان (قوله أو عارته) في نسخ أو عارته والمعنى عليه أن الراهن أذن للمرتين في استعماله  
 من غير طلبه أو عارته فيكون المرتين طلب من الراهن عارته وهو الموافق لما في الدرر (قوله ولو هلك في حالة  
 العمل) في صورتي الاذن والاستعارة انتهى درر به تبيين أن لاحاجة الى قول المؤلف والاستعمال (قوله  
 اثبت يد العارية) وهي مخالفة ليد الرهن فانتي الضمان اه (قوله لانه منكسر) أي وهو يثني الضمان عن نفسه  
 ولا حاجة اليه لان التعديل الا في المستثنى (قوله وقال الراهن مالم يسته فيه ولا تخترق فيه) أي بل استه  
 في غيره وتخترق وأردنا تعين المرتين النقصان (قوله فالقول للراهن) لانه منكسر ليد له وتخترق فيه (قوله ولكن  
 قال تخترق) أي بلبسك أيها المرتين قبل لبسه في ذلك اليوم أو بعده (قوله فالقول للمرتين) أنه تخترق في اللبس  
 المأذون فيه لانه لا تنافهما على خروجه من الضمان (قوله في قدر ما عادم من الضمان) أي من المضمون ضمان الرهن  
 وهو الثوب المتخترق فاذا هلك تعتبر قيمته متخترقا (قوله جاز) لانه يملك ابتداءه وهذا أنظر له لان قيام المرتين  
 بحفظه أبلغ خوف الغرامة وبهلك مضمونا والوديعة أمانة (قوله بخلاف الوصي) هذا ما ذكره القمراشي عن  
 اللآلي وظاهر عباراتهم أن الجمهور على انه وية وقال في النهاية وذكر في الذخيرة والمعنى التسوية بينهم وقال  
 الفضل أمانة عند المرتين والاب والوصي الادب اه (قوله ليس لابن أخذه قبل قضاء الدين) لان تصرف  
 الاب نافذ لازم كغيره فبه نفسه بالغا اه حموي (قوله ويرجع الابن في مال الاب) يعني لو رهن مال طفله يدين  
 عليه فبلغ فقضاء رجع في مال الاب لان الابن مضطر لتخايش ماله فلا يعده تبرعا كما اذا قضى الدين بغير الرهن  
 فانه يرجع على الراهن لذلك (قوله ثم أقرب بالراهن غيره) أي برهن ذلك الشيء غيره (قوله لا يصدق في حق المرتين)  
 فلا ينزع من يده حتى يتضاهيه دينه ومع ذلك لا يبطل اقراره لذلك الغير فاذا خلاصه من يد المرتين رده الى المقر له  
 (قوله جاز) ويكون بمنزلة مال أو عارته لبرهنها (قوله أولى) أي من بين المرتين لانها تثبت زيادة ضمان ولو لم يتبين  
 البينة فالقول قول المرتين كذا ينسب من الهندية (قوله وزوائد الرهن الخ) ستأتي هذه المسئلة مفصلة  
 كما ستأتي التي بعد ها ولذا لم توجد في بعض النسخ (قوله كولد وثمرة الخ) قال في الهندية تمام الرهن نوعان نوع  
 لا يدخل في الرهن وهو ما لا يكون متولدا من العين ولا يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين وذلك مثل المكسب  
 والهبة والصدقة وأشباهاها ونوع يدخل في الرهن وهو ما يكون متولدا عن العين كالولد والثمرة والصوف والوبر  
 أو يكون بدلا عن جزء من اجزاء العين كالارش والعقرو معنى دخول هذا النوع من الثمن تحت الرهن أنه يحبس  
 بحبس الاصل ولا يكون مضمونا ولا يسرى اليه حكم الضمان حتى لو هلك هذا النوع من الثمن قبل الفسك  
 لا يسقط بمقابله شيء من الدين واذا كان هذا النوع من الثمن رهنا مع الاصل على التمسك الذي قاضي قسم  
 الدين على الاصل وعلى الثمن على قدر قيمته لان الرهن بدون الدين لا يكون فيجب قسمة الدين لكن بشرط بقاء الثمن  
 الى وقت الفسك فاذا بقي الى وقت الفسك تقسرت القسمة وان هلك قبل ذلك لم يسقط بمقابله شيء ويجعل  
 كأنه لم يكن وان الدين كله كان بمقابله الام كذا في المحيط وذكر الامثال (قوله والرهن الفاسد كالصحيح في ضمانه)  
 قال في المنع ولو كان رجل أخذ من رجل رهنا فاسدا بأن رهن منه نصف داره شائعا أو نصف عبده على أن  
 يقرضه بهذا الرهن ألف درهم فقبض الرهن وأعطاه الالف فاستهلك الغريم المال ثم نقض الراهن الرهن بحكم  
 الفساد فلا مرتين أن يحبس الرهن حتى يتوفي الدين الذي رهن به لان المرتين انما استنادا ليد على الرهن

حيث يخرج عن الرهن ثم لا يعود الا بعينه  
 مبتدأ لانها عقد لازم بخلاف العارية  
 ويخلاف بيع المرتين من الراهن اعدم  
 لزومها بقي لومات الراهن قبل رهنه ثانيا  
 فالمرتين اسوة للغرماء (ولو أذن الراهن  
 للمرتين في استعماله أو عارته للعمل  
 فهلك) الرهن (قبل أن يشترع في العمل  
 أو بعد الفراغ منه هلك بالدين) لبقاء عقد  
 الرهن (ولو هلك في حالة العمل) والاستعمال  
 (عكس امانة) لثبوت يد العارية حينئذ  
 (ولو اختصافي وقته) أي وقت هلاكه  
 فقال المرتين هلك في وقت العمل وقال  
 الراهن في غيره) فالقول للمرتين) لانه منكسر  
 (والبينة للراهن) لانها انتفاع على زوال  
 يد الرهن فلا يصدق الراهن في عوده الا بحجة  
 برزنية وفيها أذن للمرتين في ابرئوب  
 الرهن يوما فجاء به المرتين متخترقا وقال  
 تخترق في ابرئوب ذلك اليوم وقال الراهن  
 مالم يسته فيه ولا تخترق فيه فالقول للراهن  
 وان أقرب الراهن باللبس فبسه ولكن قال  
 تخترق قبل لبسه أو بعده فالقول للمرتين  
 في قدر ما عادم من الضمان فروع رهن  
 الاب من مال طفله شيء أيدين على نفسه جاز  
 فالرهن قيمته أكثر من الدين فهلك ضمن  
 الاب قدر الدين دون الزيادة بخلاف الوصي  
 فانه ضمن قيمته والفرق أن للاب أن ينتفع  
 بمال الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوصي  
 ولو أدرك الاب ومات الاب ليس لابن  
 أخذه قبل قضاء الدين ويرجع الابن في مال  
 الاب ان كان رهنه لنفسه لانه مضطر  
 كغير الراهن ولو رهن شيئا ثم أقرب بالراهن غيره  
 لا يصدق في حق المرتين ويؤمر بقضاء الدين  
 ورده الى المقر له ولو رهن دار غيره فأجاز  
 صاحبها جاز وبينة الراهن على قيمة الرهن أولى  
 وزوائد الرهن كولد وثمرته رهن لا غدار  
 وأرض وعبد فلا يصير رهنا والرهن الفاسد  
 كالصحيح في ضمانه

بقابله الدين الذي أقرضه وكان له حق الحبس لاستيفائه كافي البيوع وكافي الرهن الصحيح اذا فاسخ الرهن  
فلو هلك الرهن في يد المرتهن بعد الفسخ هلك بالاقول من قيمته ومن الدين فكذا هذا ولومات الراهن وعليه ديون  
كثيرة فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء حتى يستوفي دينه لأن له على المحل يد مستحقة قال هذا اذا كان  
الرهن الفاسد بقابله الدين فلو كان الرهن يدين كان على الراهن قبل ذلك والمسئلة بمجالها لا يكون للمرتهن حق  
حبس المرتهن حتى يستوفي الدين كافي الرهن الجائز يدين كان عليه قبله اذا فاسخ الرهن لا يكون للمرتهن  
حق الحبس لاستيفاء الدين والجامع بينهما أنه ما استوفى ذلك اليد بقابله هذا المال فلا يكون له حق الحبس  
لاستيفاء مال وجب بجهة أخرى فان مات الراهن وعليه ديون كثيرة كان اسوة للغرماء لانه ليس له على المحل يد  
مستحقة ولورهنه بذلك مدبرا أو أم ولد كان للراهن أن يأخذ الرهن في الوجهين جميعا لأن رهنهم مابطل بخلاف  
ما تقدم فانه فاسد اه (قوله وصح استعارته لغيره) لأن المالك رضى بتملك دين المستعير عليه وهو يملك ذلك  
كما يملك ما يملكه بذمة بالكدالة ولأن الرهن للاستيفاء وللمالك أن يأذن للمستعير في ايداء دينه بماله اه . حتى عن  
الشعبي (قوله فغيره بماله) أي بأى شئ شاء وبأى مقدار شاء وكذا يرهن في أى بلد شاء أفاده ملامسكين (قوله  
اذا أطلق) لأن الاطلاق يجب باعتبار خصوصيات اعارية لأن الجهة فيها غير مفسدة لكونه سالا تنفذ الى  
النازعة انتهى يبين (قوله لتمدى كل منهما) اما تمذى المستعير فظاهر بالخلافه وتمذى المرتهن لانه قبض ماله  
بغير اذنه فصارا كعاصب وعاصب منه وقال في التبيين وانما كان كذلك لأن التمديد مفيد وهو رضى الزيادة لأن  
غرضه الاحتباس بما تيسر اذا وصى في النقصان أيضا لان غرضه أن يصير مستوفيا للاكثر بقابله عند الهلاك  
ليرجع عليه بالكثر ولو نقصان ينع من ذلك فيكون متمتعاً بفضله اه (قوله فغيره بأقل من ذلك) بمثل قيمته  
أو أكثر فانه لا ينعن لانه خلاف الى خير لان غرضه من الرجوع عليه بالكثر حاصل مع تيسر أدائه لانه لا يرجع  
الا بقدر القيمة اذا استوفى لا يقع الا به فتمدينه أكثر من قيمته غير مفيد في حقه بل فيه ضرر عليه لانه سر أدائه  
اتهى بقيه فقيده الاقل بكونه مثل القيمة أو أكثر ولكنه أقل مما عينه المعبر (قوله لئلا يكره بالضم) فبين انه رهنه  
ملك نفسه اه يبين قال قارئ الهداية ولما فيه نظر لان المالك فيه لم يستند الى وقت القبض اذا قبض بأذن المالك  
وانما يستند الى وقت المخالفة وهو التاميم الى المرتهن وعقد الرهن كان قبله فية قصر ملكه على وقت التسليم فم  
يتبين أنه رهن ملكه لان ملكه بعد عقد الرهن اه شلي (قوله كافي الاستحقاق) أي اذا نعت المستحق المرتهن بعد  
هلاك الرهن عنده فان المرتهن يرجع بماله كالمستحق (قوله صار المرتهن مستوفيا لدينه) بمعنى ان كانت  
قيمه مثل الدين أو أكثر وان كانت أقل صار المرتهن مستوفيا بقدره ويرجع بالفضل على الراهن انتهى مكي عن  
مسكين (قوله فيذهب من الدين بحسابه) أي بقدر حصة العيب اه شلي عن الغاية (قوله بخلاف الاجنبى)  
أي اذا قضى الدين لانه متبرع اذا لا يسعى في تخليص ملكه ولا في تفرغ ذمته فكان للطالب أن لا يقبله اه زياحى  
(قوله فلا جبر) راجع الى قوله أجبر المرتهن أي لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن وعزاء في الدررالى تاج الشريعة  
وانظر لما ذالم يجبر وقد أوفاه دينه (قوله لكن استسكاه الزياحى) أي استسكاه ككون الزائد تبرعاً به ما قبله عن  
صاحب النهاية حيث قال وهذا متسكاه لان تخليص الرهن لا يحصل بإيفاء اليه فكل مضطرا وهذا لان غرضه  
تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا بإداء الدين كله اذ للمرتهن أن يجبره حتى يستوفى الكل اه حلي قال  
الحوى واستغربه بعض المحققين بأن صاحب النهاية ذكر حاصل استسكاه بطريق السؤال وأجاب عنه وتبينه  
صاحب الكفاية والدراية ولفظ الجواب قلنا انما وجب على المستعير باعتباره ابقاء الدين من ملكه  
فكان الرجوع بقدر ما يتحقق به الايفاء اه وقد ذكره الشافعى عن الغاية عن شرح القدرى ونحوه ولا يقال انه  
لا يتوصل الى خلاص عبده الا بقضاء الجميع فلا يكون متبرعا في الزيادة لان استيفاء المرتهن بالهالك كان  
كاستيفائه بالمباشرة فلا يرجع المعبر اذا وصى بالمباشرة الا بما يرجع به اذا وصى من طريق الحبس اه وقد عزا هذا  
الجواب صاحب النهاية الى الايضاح وقاضى خان وبذلك ظهر اعتماده فالواجب على المصنف التعرّيج عليه  
(قوله فلان) أي لكونه مستسكاه لم يعرج عليه أي المصنف في منته قال في القاموس عرج تعرج بجاء ميل وأقام  
وحبس المطية على المنزل كتمرج انتهى والمراد أنه لم يذكره (قوله لم ينعن) لانه لم يصرف قابضاً دينه وهو الوجه  
للفهمان (قوله وان استخدمه الخ) لوقال وان استعمله لكان أخصروا فريد (قوله ونحو ذلك) أي نحو ما ذكر من

(وصح استعارته لغيره فغيره بماله) (وان قبده بقدر)  
اذا أطلق ولم يقبله بشئ (وان قبده بقدر)  
أوجس أو مرتن أو ببلد تقبله (وحيث)  
(فان خالف) ما قبله به المعبر (ضمن المعبر)  
(المستعير أو المرتن) التمذى كل منهما  
الى خبر (فان ضمن) المعبر (المستعير تم عقد)  
(الاذا خالف الى خبر) بأن عين له أكثر من  
قيمه فغيره بأقل من ذلك لم ينعن للمخالفة  
الى خبر (فان ضمن) المعبر (المستعير تم عقد)  
(الرهن) فليس له بالضم (وان ضمن المرتن)  
يرجع بماله وبالدن على الراهن) كافي  
الاستحقاق (فان وافق وهلك عند المرتن)  
صار المرتن (مستوفيا لدينه) وجب  
منه (أي مثل الدين) للمعبر على المستعير  
وهو الراهن لقضاء دينه به (ان كان كله)  
مضمونا والا يكن كله مضمونا (نعم قدس)  
المضمون والمباقي أمانة) وكذا لو تعجب  
فيذهب من الدين بحسابه ويجب مثله للمعبر  
(ولو اوقفه) أي الرهن (المعبر أجبر المرتن)  
على القبول ثم يرجع المعبر (على الرهن)  
لانه غير تبرع تخليص ملكه بخلاف  
الاجنبى (بما ذى) بأن ساوى الدين القيمة  
وان الدين أنزيد فالزائد تبرع وان أقل فلا جبر  
درر لكان استسكاه الزياحى وغيره وأقره  
المصنف فلذا لم يعرج عليه في منته مع كمال  
منابعه للدرر قدس ولو هلك الرهن المستعار  
مع الراهن قبل رهنه أو بعده لم ينعن وان  
استخدمه أو ركبته (ونحو ذلك) (من قبل)  
لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق فلا ينعن  
خلافاً لاشافعى

الرهن كسب والاستخدام كسب الثوب والحرق على الدابة (قوله اذا خالنا) الاولى افراد الضمير لان العطف  
 بأو وايوافق ما به (قوله على ما عليه الفتوى) قلت وهو الذي تقدم (قوله بقى لو اختلفا) أى فى زمن الهلاك  
 فقال المعير هلكت عند المرتهن وقال المستعير بل بعد الفلك فالقول للراهن واعتراض بأن الظاهر شاهد للمعير لان  
 سبب الضمان قد وجد بالرهن والراهن يدعى فسخه فوجب أن يكون القول للمعير وأجيب بأن الرهن لا يوجب  
 الضمان وانما يوجب الايفاء به ولهذا يتقدر بقدره ولو كان الرهن يوجب الضمان لكان الرهن يوجب الضمان  
 المستعير هلكت فيه قبل الرهن أو بعده وبعد السك والادعى المعير هلاكه عند المرتهن فالقول للمستهير (قوله  
 فى قدر ما أمره بالرهن به) وهو الدين كأن ادعى المعير الاكثر يكون الرهن مضموفا به عند الهلاك والادعى المستعير  
 الاقل (قوله فالقول للمعير) لانه لو أنكر الاصل أى انه لم يرهنه كان القول له فكذلك فى انكاره الوصف أى زياح  
 (قوله اختلفا فى الدين والقيمة بعد الهلاك) قال فى الهندية لو قال الراهن رهننت بجميع الدين الذى لك وهو  
 ألف والرهن يساوى ألفا وقال المرتهن ارتهننت بخمسة مائة والرهن قائم فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى  
 أن القول قول الراهن يتصالحان ويتراذان وان هلك الرهن قبل أن يتصالحا كان كما قال المرتهن وان اتفقا على أن  
 الرهن كان بألف واختلفا فى قيمته الجارية فالقول قول المرتهن ولو أتما البينة فالبينة بينة الراهن لانه ثابتت  
 زيادة ضمانه (قوله مديونا) زاده لانه لا يلزم من التغليس الدين (قوله باق على حاله) أى عند المرتهن (قوله يبيع  
 بغير رضاه ان كان به وفاء) لان حقه فى الاستيفاء وقد حصل من (قوله والا لا الخ) لان فى الحبس منفعة فله  
 المعير قد يحتاج الى الرهن فيخلص بالايفاء أو تزيد قيمته بغير الرهن فليس (قوله وفى منه حقه) أى من (قوله وان عجز  
 أى المستعير وقد مات المعير) قوله بعد قضاء دينه (أى دين المرتهن) قوله فان طلب الغرماء) قال فى المنع ولو كان  
 الفاضل من دين المرتهن لم يف بدين غرماء المعير لا يساع الا رضاهم وان كان يبيع بغير رضاهم لوصول حقه  
 اليهم وكذا الحكم لو مات المعير والمستعير (قوله مضمونة) لان حق المرتهن لازم محترم وتعلق ملكه بالمالية  
 فجعل المالك كالاجنبى فى حق الضمان ونظيره العبد الموصى بخدمة اذ ألقاه الورثة شتموا قيمته ايستوى به العبد  
 يقوم مقام الاول ثم المرتهن يأخذ الضمان بدينه ان كان من جنس حقه وكان الدين حالا وان مؤجلا  
 يحبس بالدين فاذا حل أخذه بدينه ان كان من جنس حقه والا بسبب بدينه حتى يستوفى دينه فأقاده المصنف  
 (قوله لكن لو أعور عينه) متعد من باب الافعال لا لازم من باب الافعال والا لوجب التأنيث ويدل عليه أيضا  
 أن الكلام فى جنابة المرتهن على الرهن اه حايى وهذا فى العبد اذا كانت قيمة قدر الدين فان العين مقدرة  
 بنصف الديونة والعبد قيمته أما اذا كان الرهن دابة فذهب عينها فانه يسقط ربع الدين كما تقدم له ولو كان الدين  
 أكثر من القيمة لا يظهر سقوط نصف الدين فلتحذر المسئلة (قوله ههنا) عبارة مع متى النقابة وبنابة  
 المرتهن على الرهن يسقط من دينه بقدرها من الاسقاط أى تسقط تلك الجنابة بقدرها من دينه لانه حال هو  
 دراهم ودنانير فالإضافة للعهد فان كان الدين غيرهما كالمكيل لم تسقط شئ أمته وكان الدين على الراهن  
 والجنابة على المرتهن لكن لو أعور عينه بسقط نصف دينه عنده كفى الخلاصة (قوله عليهما) أى فى النفس وما  
 دونها شرح النقابة للملاعى وفى الهندية أما جنابته على نفس المرتهن فهو عند أبي حنيفة وعندهما معتبرة  
 فيدفع الراهن أو يفدى المرتهن ويطلق الدين وان قال المرتهن لا اطلب الجنابة لما فى الدفع أو الفداء  
 من سقوط حتى فله ذلك وبطلت الجنابة والعبد رهن على حاله هكذا أطلق الكرخى وقصل النقاضى فى شرح  
 مختصر الطحاوى فقال ان كان العبد كله مضمونا بالدين فهو على الاختلاف وان كان بعضه مضمونا وبهذه  
 أمانة فجنابته معتبرة بالاتفاق فيقال للراهن ان شئت فادفع وان شئت فاقده فان دفعه وقبل المرتهن بطل الدين  
 كله وصار العبد كله للمرتهن وان اختار الفداء فنصفه على الراهن ونصفه على المرتهن بأن كانت قيمته ضعف  
 الدين كفى الاصلاح فما كان من حصة المرتهن يظل وما كان من حصة الراهن يفدى والعبد رهن على حاله اد  
 وفى حاشية سرى الدين ما محصله أن الجنابة من الرهن سواء كان أصلا أو تبعاً على الراهن لا تعتبر أما على المرتهن  
 فانما لا تعتبر جنابة الاصل أما جنابة الولد المولود بعد رهن أمه على المرتهن فلا بد فيها من الدفع أو الفداء وعزاء  
 الى الميسوط (قوله وعلى ما لها هادر) قال فى شرح ملا على بن سلطان على النقابة وأما جنابة الرهن على مال  
 المرتهن فلا تعتبر بالاتفاق ان كانت قيمته والدين سواء اذ لا فائدة فى اعتبارها لانه لا يتحمل بها العبد لانه فانه

لكن فى الشرى بلالية عن العمادية المستأجر  
 أو المتهير اذا خالفنا عماد الى الوفاق لا يبرأ  
 عن الضمان على ما عليه الفتوى انتهى بقى  
 لو اختلفا فالقول للراهن لانه يشكر الايفاء  
 بماله ولو اختلفا فى قدر ما أمره بالرهن به  
 فالقول للمعير هداية اختلفا فى الدين والقيمة  
 بعد الهلاك فالقول للمرتهن فى قدر الدين  
 وقيمة الرهن شرح تكملة (ولو مات مستعيره  
 مفلسا) مديونا (فالرهن) باق (على حاله  
 فلا يساع الا برضى المعير) لانه ملكه (ولو أراد  
 المعير بيعه وأبى المرتهن) البيع (يباع بغير  
 رضاه ان كان به) أى بالرهن (وفاء والا لا)  
 يساع الا برضا أى المرتهن (ولو مات المعير  
 منكم) على دينه (أمر الراهن بقضاء دين  
 نفسه فليجوز الرهن) ليصل كل ذى حق  
 حقه (وان عجز لفقره فالرهن على حاله) كالمو  
 كان المعير حيا (ولو ورثته) أى ورثة المعير  
 (أخذ) أى الرهن (بعد قضاء دينه)  
 كموث (فان طلب غرماء المعير من ورثته  
 يبيعهم فان به وفاء يبيع والا فلا يساع الا برضى  
 المرتهن) كما مر لما مر (و) اعلم أن (جنابة  
 الراهن على الرهن) كالأوبعضا منه وبنابة  
 كبنابة المرتهن عليه ويسقط من دينه) أى  
 دين المرتهن (بقدرها) أى الجنابة لانه  
 أناف ملك غيره فله رهنه ضمانه واذا لم يرد  
 حل الدين سقط بقدره ولزمه الباقي بالاتفاق  
 لا بالرهن وهذا هو الدين من جنس الضمان  
 والا لم يسقط منه شئ والجنابة على المرتهن  
 والمرتهن أن يستوفى دينه لكن لو أعور  
 عينه يسقط نصف دينه عنه ههنا  
 ويرجى (وجنابة الرهن عليهما) أى على  
 الراهن أو المرتهن (وعلى ما لها هادر)  
 أى باطل



(إذا كانت) الجناية (غير موجبة للقصاص)  
 في النفس دون الأطراف إذا قودين طرفي  
 بعد وحر (وان كانت موجبة للقصاص  
 فمعتبة) فبقتل منه ويبطل الدين ثانية  
 وعبرة القهستاني وشرح المجمع يبطل  
 الرهن (كجنايته) أي الرهن (على ابن الرهن  
 أو على ابن المرتهن) فانهم معتبة في الصحيح  
 حتى يدفع بها أو يفدى وان كانت على المال  
 يباع كل وجع على الاجنبي اذ هو اجنبي  
 لتباين الاملاك زيلعي (ولو رهن عبدا  
 يساوي ألفا بألف مؤجل فرجعت قيمته الى  
 مائة فقتله رجل وغرم مائة وحل الاجل  
 فالمرتهن يقبضها) أي المائة (قضاء لحقه  
 ولا يرجع على الرهن بشئ) كونه بالقتل  
 والاصل ان نعمه ان الدهر لا يوجب سقوط  
 الدين بخلاف نقصان العين فاذا كان الدين  
 باقيا وبطل المرتن بالاستيفاء فيصير مستوفيا  
 الكل من الابتداء (ولو باعه) أي العبد  
 المذكور (بعائه بأمر الرهن فهو بمائة  
 قضاء لحقه ورجع بتبعائه) لانه لما كان الدين  
 باقيا وقد أذن ببيع بعائه كان الباقي في ذمته  
 كأنه استردده وباعه بنفسه (ولو قتله عبدا قيمته  
 مائة فدفع به افتكه) الراهن وجوبا بكل  
 الدين وهو (الالف) اقيام الثاني مقام الاول  
 لما ودما وقال محمدان شاء افتكه بكل دينه  
 أو تركه على المرتهن بدنه وهو المختار  
 كما في النمرية لايستعاض عن المواهب لكن عامة  
 انتون والشروع على الاول (فان جنى) ترك  
 التفريع أولى (الرهن خطأ فداء المرتهن)  
 لانه ملكه (ولم يرجع) على الراهن بشئ (ولا)  
 يملك أن يدفعه الى ولي الجناية) لانه لا يملك  
 التملك (فان أبي) المرتن من الفداء (دفعه  
 الراهن) ان شاء (أو فداء وسقط الدين) بكل  
 منهما (لو أقل من قيمة الرهن أو مساويا ولو  
 أكثر بسقطت قيمة العبد) فقط (لا) يسقط  
 (الباقى) من الدين ولو استهلك ما لا يستغرق  
 وقيته فداء المرتن فان أبي باعه الراهن  
 أو فداء ولو قتل ولد الرهن انسانا واستهلك  
 ما دفعه الراهن وخرج عن الرهن أو فداء  
 وبقي رذاع أمه وأما جناية الدابة فهدر

بالدين وتقلصه بها هو الفائدة وان كانت قيمته أكثر من الدين فعن أبي حنيفة انما تعتبر بقدر الامانة لان ذلك  
 الفضل ليس في ضمانه وعنه أنها لا تعتبر لان الفضل وان لم يكن مضمونا فحكم الرهن فيه ثابت وهو الحبس  
 بالدين فصار بمنزلة المضمون اه (قوله غير موجبة للقصاص في النفس) أما هي فيستحق بهادمه والمولى من دم  
 مملوكه كاجنبي اذ لم يدخل في ملكه الا من حيث المالية انتهى ملا على (قوله دون الأطراف) الاوضح أن يقول  
 أما الأطراف فلا قود فيها الخ (قوله اذ لا قودين طرفي بعد وحر) لان الأطراف يسلك بها ما لا لا وال  
 فتندم الممانلة (قوله ويبطل الدين) اذا حصل القصاص بالفعل لانعدام محل الاستيفاء وانظر ما اذا عفا عنه  
 ولي الدم والظاهر أنه يبقى على رهنه وفي الحلبي انما يبطل الدين اذا كان العبد مثل الدين أو أكثر وجهه أن  
 التاف حصل في يد المرتن فيضمن فقد ظهر وجه التعبد بالدين كما أن التعبد بالرهن له وجه أيضا اه وعبرة  
 القهستاني نصها وفيه اشارة الى أن الرهن لو قتل الراهن أو المرتن أو الاجنبي بقص منه لانه حر في حق الدم  
 وبطل الرهن اه والظاهر أنه لا خلاف لانه اذا بطل الدين بطل الرهن (قوله وان كانت على المال يباع)  
 في الهندية وأما حكم جنايته على سائر الاموال بأن استهلك ما لا يستغرق رقبته فان الدين يتعلق برقبته فيباع  
 أو يقضيه الراهن أو المرتن فاذا قضاء المرتن يبقى دينه ويبقى العبد رهنا على حاله لانه باقيا فاستغرق رقبته عن  
 الدين فيبقى العبد رهنا بدنه كالموفاء عن الجناية وان أبي المرتن أن يقضى وقضاء الراهن بطل دين المرتن فان  
 امتنع عن قضاء دينه يباع العبد بالدين ويقضى دين الغريم من ثمنه اه بتصرف وتما فيها (قوله اذ هو اجنبي)  
 ناعيل لقوله بجنايته على ابن الراهن أو على ابن المرتن (قوله فرجعت قيمته) بنقصان السعر اه جوى (قوله)  
 لا يوجب سقوط الدين) لانه فتور رغبات الناس وذا غير مضمون كبسيع لم يقبض ومغصوب حتى لا يجب  
 على الغاصب ضمان ما نقص بالسعر عند رد العين المقصوبة (قوله بخلاف نقصان العين) لانه بنقصان جزء منه  
 يتقرر الاستيفاء اذ لا يبدد الاستيفاء (قوله وبطل المرتن يد الاستيفاء) وبالهلاك يتقرر الاستيفاء وقيته كانت  
 في الابتداء ألفا فيصير مستوفيا للكل من الابتداء (قوله قضاء لحقه) أي له ضمه وعبره يحفظ الدين في الكثرين  
 (قوله لما ودما) مودة ومعنى أما صورة فظاهر وأما معنى فلان القاتل كالمقتول في الأدمية والشرع اعتبره حرًا  
 من حيث الأدمية دون المالية ألا ترى الى استوائهم في حق القصاص فكذا في حق الدفع فصار كل من الاول  
 قائم وزاجع سعره ولو كان كذلك لم يستثنى من الدين فكذا ما قام مقامه (قوله ترك التفريع أولى) لعدم  
 ناهوره على ما قبله (قوله لانه ملكه) لا يظهر هذا التعليل ولو قال لان الجناية حصلت في ضمانه لكان أولى  
 (قوله ولم يرجع على الراهن بشئ) لان الجناية حصلت في ضمانه فلو أنه رجع على الراهن لرجع الراهن عليه اه  
 غاية (قوله دفعه الراهن الخ) عبارة الزيلعي قيل الراهن ادفع العبد أو فداء اه وهي تقتضي اجباره ان أبي  
 (قوله وسقط الدين بكل منهما) لان العبد قد هلك بالدفع بسبب كان في يد المرتن وكذا بالفداء لانه كالحاصل له  
 بعوض اه زيلعي (قوله فداء المرتن) قال الجوى في شرحه ولو أنلف عبد الراهن ما لا يدم رقبته فان اذاه  
 المرتن فدينه بحاله وان أبي قيل للراهن به في الدين الا أن يحتار أن يؤدي عنه فيبطل الدين وان لم يؤدي يسع  
 ياخذ بدين العبد دينه فان فضل شئ من دين العبد ودين غيره مثل دين المرتن أو أكثر فالفضل للراهن وبطل  
 دين المرتن لان الرقبة استحوذت بمعنى هو في ضمانه وان كان أقل سقط من دين المرتن قدره وما فضل من دين العبد  
 يبقى رهنا فان حل دين المرتن أخذ منه والأمسكه للعلول ولو كان الثمن لا يبي بدين الغريم أخذ الغن ولم يرجع  
 بما بقي حتى يعتق فان أدى العبد لم يرجع لانه لم ينفذه وتما فيه وضوء في التبيين وبه يظهر ما في عبارة المؤلف  
 من الاجمال (قوله دفعه الراهن الخ) ويخاطب بذلك ابتداء اهدم ضمانه على المرتن قال الجوى في شرحه  
 وجناية ولد الراهن لو قال المرتن أنا أفدى قبل لانه محبوس بدنه وله غرض صحيح بزيادة الاستيناف ولا يضر  
 للراهن اه (قوله وأما جناية الدابة) قال في المنع ولورهن حيوانا من غيري آدم جنى البعض على البعض كان  
 هدر او يصير كأنه هلك باقعة مساوية ولورهن عيدين كل واحد منهما يساوي انسانا فقتل أحدهما الآخر أو  
 جنى أحدهما على الآخر فيمادون النفس قل الارش أو أكثر لا تعتبر الجناية بسقط دين الجنى عليه بقدره ولو كانا  
 جميعا رهنا بألف فقتل أحدهما الآخر فلا دفع ولا فداء وبقي القاتل رهنا ببيعة مائة وخمسين ولورهن عبدا أو دابة  
 جناية الدابة على العبد هدر وجناية العبد على الدابة مفيدة حسب جنسية العبد على عبد آخر كذا في الجناية



وتصير كأنه هلك بأقصة معاوية وغامه في الخائبة  
(مات الراهن باع وصيه رهنه بأذن من ماله  
وقضى دينه) اقيامه مقامه (فإن لم يكن له  
وصى نصب القاضي له وصيا وأمره ببيع)  
لأن نظره عام وهذا الورثة صغار وأولاد كبار  
خلفوا الميت في المال فكان عليهم تخليه  
جوهره فروع رهن الوصي بعض التركة  
لدين على الميت عند قريم من قريته توقفت  
على رضا البقية ولهم رده فان قضى دينهم  
قبل الرد نفذوا ولو اتحد الغريم بازويغ في دينه  
واذا ارتهن من دين للميت على آخر جاز درر  
وفي معنى المقتى له نصف لا يطل الرهن بموت  
الراهن ولا بموت المرتن ولا بموت ما يبيع  
الرهن رهنا عند الورثة

### (فصل في مسائل متفرقة)

(رهن عصير قيمته عشرة بعشرة فحضر ثم خال  
وهو رهن العشرة فهو رهن بعشرة) كما  
كان ثم اعتبر فيه الزيادة والنقصان القدر  
لا القيمة على ما أفاده ابن السكال وعليه  
القدر لأن انتقص شيء من قدره سقط قدره  
والأفلا (ولو رهن شاة قيمتها عشرة بعشرة)  
هذا قيد لا بد منه لأنه لو كان قيمتها أكثر من  
الدين يكون الجلد أيضا بعضه أمانة بحسب ما  
قوته (فانت بلاذنج) فدفع جلداه) بما لا  
قيمة له فله قيمة ثبت لأم مرتن حق حبسه  
بما زاد دباغه وهل يطل الرهن قولان  
(وهو) أي الجلد يساوي درهم ما فهو رهن به  
بخلاف ما إذا ماتت الشاة المبعة قبل القبض  
فدفع جلداه) حيث لا يعود البيع بقدره  
على المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك  
والبيع قبل القبض يفسخ به (ولو أبق عبد  
الرهن وجعل العبد بالدين ثم عاد يعود  
الدين والرهن) خلافا لقرن وغامه الرهن كالولد  
والغرم والبن والصوف) والوبر والارث وفقر  
ذلك (لراهن) لتولده من ملكه (وهو رهن مع  
الاصل) تبعاله بخلاف ما هو يدل عن المذنبه  
كالسب والجرة) وكذا الهبة والصدقة  
(فإنه غير داخله في الرهن وتكون للراهن)  
الاصل أن كل ما يولد من عين الرهن يسرى  
إليه حكم الرهن

أه (قوله وبسبر كأنه هلك) أي المجهى عليه (قوله لأن نظره عام) قال في المنع لأن القاضي نصب ناظرا لحقوق  
المسلمين إذا هجزوا عن النظر لأنفسهم وقد تعين الخطر في نصب الوصي ليوذى ما عليه لغيره وبسبوت في حقوقه من  
غيره اه (قوله توقف على رضا البقية ولهم رده) أي بقية الغرماء لأنه إيتار لبعض الغرماء بالإبقاء الحكمي  
فأنشبه الإيتار بالإبقاء الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما من إبطال حق غيره من الغرماء لا ترى أن الميت  
بنفسه لا يملك ذلك في مرض موته فكذا من قام مقامه من (قوله نفذ) لزوال المانع بوصول حقهم (قوله جاز)  
أي الرهن من الوصي اعتبارا بالإبقاء الحقيقي (قوله وبيع في دينه) لأنه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده من (قوله)  
عند الورثة) أي أو الوصي المختار أو المنصوب وورثته الراهن بقوله ومن مقامه كما سبق (خاتمة) إذا ارتهن الوصي  
بدين للميت على رجل جاز لأنه استيفاء فليكن له أن يبيعه إن وكل والأفلا لأن الراهن وكذا الوارثين الموصى  
ومات قام الوصي مقامه إلا أنه لا يبيعه لأن الوكالة تطل بعونه اه من (قوله وفي الخلاصة للمرتن أن يبيع ما يخاف  
عليه انفساد بأذن الحاكم ويكون مختارا رهنا عنده اه وان باع بغيره) أي من القاضي كان ضامنا اه خاتمة ذكره الشلبي  
في الحاشية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (فصل في مسائل متفرقة)

(قوله وهو يساوي العشرة) الأولى حذفه لأنه لم ينقص قدره ولكنه نقصت قيمته لا يسقط من الدين شيء (قوله)  
فهو رهن بعشرة كما كان) ولا يطل عقد الرهن لأن ما صلح لمحال للبيع صلح للرهن إذا لم يطل بالمالية فيها ما والجر  
لا يصلح لأبداء البيع و يصلح لبقائه فان من باع عصيرا فقصه في يد البائع ببيع الأمانة بخبرنا غير وصفه  
كالوذهب فاذا صار خلا زال العارض قبيل تضرره فكان له لم يكن حوى عن الاكمل (قوله ثم المعبر فيه)  
أي في العصير المتخمر ثم المتخلل (قوله القدر لا القيمة) لأن العصير والجر من المقدرات لانها ما اكمل أو وزون  
وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين اه تبين وفي حاشية الشلبي عن الاتفاق ولكن هذا أي كونه  
رهنا بعشرة مثلا إذا لم ينقص من مقداره بالتخمر والقالب النقصان فإذا انتقص سقط من الدين بقدره وانما  
قيد بانقصان المقدار لأنه إذا انتقص شعره لا مقداره لا يسقط شيء من الدين لكن الراهن يخير كما إذا انكسر القالب  
إن شاء افتكه ناقصا بجميع الدين وإن شاء ضمنه قيمته و بقيت رهنا عندهما وعند سعدان شاء افتكه ناقصا وإن شاء  
جعله بالدين كذا في شرح الكافي وإن لم تنتقص قيمته لا يخبر فيه فيبقى رهنا كما كان لأنه لا ضرر في الجبر  
على الفسك اه (قوله وعليه) أي على اعتبار القدر زيادة ونقصا وهذا التقرير يرد ذكره ابن السكال ناقله عن  
التميين (قوله هذا) أي قوله قيمتها عشرة قيد لا بد منه أي بالنظر لقوله فهو رهن بدرهم فإنه إن زادت القيمة على  
العشرة لم يكن رهنا به (قوله لأنه لو كان قيمتها أكثر الخ) كما إذا كان الدين عشرة دراهم والشاة تساوي  
عشرين وكان الجلد يساوي درهم ما فالجلد رهن بنصف درهم أفاده في الهندية (قوله بلاذنج) أما إذا بيعت  
كانت بقاها مضمونة (قوله بما لا قيمة له) بأن ترتبه أو خمسة اه شربلاية (قوله وهل يطل الرهن قولان) فقيل  
يطل الرهن فيه حتى إذا أذى الراهن ما زاد الدباغ فيه أخذه وليس له أن يجبه بالدين لأنه ما حدث الدين الثاني  
وصار به محبوسا حكما خرج من أن يكون رهنا بالاول حكما وقيل لا يطل لأن الشيء انما يطل بما هو فوقه أو مثله  
ولا يطل بما هو دونه والرهن الثاني هناك دون الاول لأنه انما يسحق حبس الجلد بالمالية التي اتصلت بالجلد  
بحكم الدباغ وتلك المالية تتبع للجلد لأنها وصفه والوصف يتبع الاصل دائما والرهن الاول بما هو أصل  
بنفسه وهو الدين فيكون أقوى (قوله وهو يساوي درهما) يعني إذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما وأما إذا  
كانت قيمته يومئذ درهمين فهو رهن بدرهمين ويعرف ذلك بأن ينظر إلى قيمة الشاة حية ومسلوخة فان كانت قيمتها  
حبة عشرة وقيمتها مسلوخة تسعة كانت قيمة الجلد يوم الارتهان درهما وإن كانت قيمتها مسلوخة ثمانية كانت  
درهمين انتهى عناية (قوله على المشهور) وهو قول الجمهور ومن المشايخ من قال يعود البيع (قوله يتقرر  
بالهلاك) لأن المرتن صار مستوفيا بالهلاك وبالأستيفاء كد عقد الرهن فاذا عادت المالية بالدباغ صادفت  
عقدًا فأنما ثبتت فيه حكمه بقسطه (قوله وجعل العبد) بالبناء للمفعول أي جعل الراهن أو القاضي العبد عقابا  
دين المرتن (قوله يعود الدين) أي لا يقدر نقصان عيب الباقي كما يأتي له (قوله خلافا لقرن) جعله كالمقصوب  
والوجه للمذهب أن الرهن لا يملك بالدين وانما يقع بقبضه الاستيفاء من وجهه ويتم بالهلاك فاذا أعاد نظره لم يتم

وإنما فلا مجمع الفتاوى (وإذا هلك النماء)  
 بالمذكور (هنا) لأنه لم يدخل تحت  
 العقد مقصودا (وإذا بقي) النماء ولو حكا  
 بأن أكل بالاذن فإنه لا يسقط حصة ما أكل  
 منه فيرجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل  
 بعد الاكل فإنه يقسم الدين على قيمتهما  
 فهستانى كما ذكره بقوله (بعد هلاك الأصل  
 فلك حصته) من الدين لأنه صار مقصودا  
 بالفكالك والتبع بقا له شيء إذا كان مقصودا  
 (و) حينئذ يقسم الدين على قيمته يوم الفكالك  
 وقيمة الأصل يوم القبض ويسقط من الدين  
 حصة الأصل وفك النماء بحصته) كالموكل كان  
 الدين عشرة وقيمة الأصل يوم القبض عشرة  
 وقيمة النماء يوم الفك خمسة فثلثا عشرة  
 حصة الأصل يسقط وثلثا عشرة حصة  
 النماء فيفك به (ولو أذن الراهن للمرتهن في  
 أكل الزوائد) أى أكل زوائد الرهن بأن قال  
 له مهم ما زاد فكله (فأكلها) ظاهره يتم أكل  
 تنهاويه أى المصنف قال الآن يوجد نقل  
 يخص حصة الأصل لا كل فيتبع (فلا يريان  
 عليه) أى على المرتهن لأنه أنلفه بأذن المالك  
 والاطلاق يجوز زيادة به بالشرط والخطر  
 بخلاف التمليك (ولا يسقط شيء من الدين)  
 قال في الجواهر رجل رهن دارا وأباح  
 السكنى لاهرتهن فوقع بسكناه خال وخرب  
 البعض لا يسقط شيء من الدين لأنه لما أباح له  
 السكنى أخذ حكم العارية حتى لو أراد منه  
 كان له ذلك وفي المصنف رات ولورهن شاة  
 فقال له الراهن كل ولدها واشرب لبنها فلا  
 ضمان عليه وكذا لو أذن له في غرة البستان  
 فصار أكله كما كل الراهن ثم نقل عن التهذيب  
 أنه يكره للمرتهن أن يتفقد بالزهر وأن أذن له  
 الراهن قال المصنف وعليه يحمل ما عن محمد  
 ابن أسلم من أنه لا يجل للمرتهن ذلك ولو بالاذن  
 لأنه وباقت وتعليقه يفيد أنها فخرية فتأمله  
 (وإن لم يفتك) الراهن (الرهن) بل بقي عند  
 المرتهن على حاله (حتى هلك) الرهن في يد  
 المرتهن (قسم الدين على قيمة النماء) أى  
 الزيادة (التي أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل  
 فأصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ  
 المرتهن من الراهن) كافي الهداية والسكافي  
 والخانية وغيرها

فبقى كما كان والدليل على أنه لا يملك به العين أن كفته على الراهن بخلاف المقصوب (قوله وغناه) هو بالمدة الزيادة  
 انتهى مكي عن السمرقندي (قوله وهو رهن مع الأصل) فيجبهه حتى يستوفي الدين كافي مسكين يعنى للمرتهن  
 حينه أن شاء وإن شاء تركه عند الراهن كافي الجوهره اه مكي (قوله لأنه لم يدخل تحت العقد مقصودا) بل هو  
 تابع والتابع لا يسقط له إلا إذا قصد (قوله ولو حكا الخ) لأحاجة إليه لأن المصنف ذكره بعد بقوله ولو أذن الراهن  
 للمرتهن الخ (قوله بأن أكل بالاذن) قال في التبيين ولو أذن الراهن للمرتهن في أكل زوائد الرهن بأن قال مهم ما  
 زاد فكله فأكله فلا ضمان عليه ولا يسقط شيء من الدين لأنه أنلفه بأذن المالك وهذه أباحة والاطلاق يجوز  
 تعلقه بالشرط والخطر بخلاف التمليك وإن لم يفتك الرهن حتى هلك في يد المرتهن قسم الدين على قيمة الزيادة التي  
 أكلها المرتهن وعلى قيمة الأصل فمأ أصاب الأصل سقط وما أصاب الزيادة أخذ المرتهن من الراهن لأن الزيادة  
 تعلق على ملك الراهن بفعل المرتهن بتسليم منه فصار كائن الراهن أخذه وأنلفه فيكون مضمونا عليه فكان له  
 حصة من الدين فبقى حصته هكذا ذكر في الهداية والكافي وقتاوى قاضيان والهيظ وعزاء إلى الجامع اه وفي  
 القهستاني وبني النماء ولو حكا كما إذا أكل الراهن أو المرتهن أو أجنبي من النماء بلا إذن فإنه لم يسقط حصة  
 ما أكل منه فيرجع به على الراهن اه (قوله فيرجع به على الراهن) أى وإن لم يهلك الأصل بقريته ما بعده ولكنه  
 بخالف المقام وإذا بقي الأصل فهو المحبوس بالدين (قوله لأنه صار مقصودا بالفكالك) بفتح الفاء وكسر هاءه دور  
 (قوله وحينئذ يقسم الدين الخ) قال في التبيين لأن الولد صار له حصة بالفكالك والآن دخلت في ضمان من وقت  
 القبض فيعتبر قيمة كل واحد منهما في وقت اعتباره ولهذا هو هلك الولد قبل هلاك أمه قبل الفكالك هلك بغير شيء  
 فيعلم بذلك أنه لا يقا به شيء من الدين الا عند الفكالك اه (قوله الآن يوجد نقل يخص حصة الأصل ككل)  
 قلت النقل يفيد التعميم وهو ما ذكره بقدر من الجواهر من أباحة السكنى وأباحة الانتفاع وليسأبأ كل حقيقة  
 (قوله والاطلاق) أى الاباحة اه حلي قال أبو الواسع ود قد وقع الاختلاف في انتفاع المرتهن بزوائد الرهن بأذن  
 الراهن فتم من قال بالكره لأنه ربا ومنهم من قال بالاباحة كازياخي وعزاء في شرح التنوير إلى الجواهر ومثله  
 في القنية والخانية وكثير من الشروح قال الجوى في حاشية الأشباه وعليه الفتوى اه ملخصا (قوله ما عن محمد  
 بن أسلم) كذا وقع في المنع هنا قال الحلبي والذي في المنع أول كتاب الرهن عبد الله بن محمد بن مسلم اه ويمكن أنهما  
 شيخان متفاران اتفاقا على هذه المقالة (قوله إن أجره بلاذن) فيكون بمنزلة الغاصب إذا أجاز المقصوب منح  
 (قوله وإن باذنه فلا مال) أى فالأجرة لوقوع العقد عنه أفاده المصنف (قوله وبطل الرهن) حتى لا يسقط دين  
 المرتهن به بلا حكمة عند المستأجر (قوله وتسلم المرتهن) أما إذا لم تسلمه المرتهن فإن الرهن لا يتم ولا يصح على  
 الخلاف السابق (قوله فقبض المرتهن الثمن) أى ويكون إجازة البيع اتوقفه على إجازته كما سبق أى وبصرغنه  
 رهنا لقيامه مقامه (قوله فلا مشترى) لأنه غناه ملكه (قوله فلا رهن) لأنه لم يستلمه المرتهن وهو باق على ملك  
 الراهن (قوله ولا يكون رهنا) أى يكون رهنا أى مع من المبيع الذي قبضه قال في المنع عنها بخلاف ما إذا أكله  
 المرتهن لأنه أكل ما يبيع له ولا يملك الراهن الرجوع بعد أكله والله تعالى أعلم اه (قوله لا يجب شيء) لما قدمه من أنه  
 أخذ حكم العارية حتى كان له منعه (قوله لو من قنائة مملوكة) الأولى أن يقول لو المأمل مملوكا وحترزه  
 هما إذا سقاها من مباح فإنه لا شيء عليه (قوله ولا يبطل الرهن) أى إلا في حكم الضمان فإنه إذا هلك في يد الراهن  
 هلك بغير شيء قال في شرح الوهبانية عن الهداية إذا أعار المرتهن الرهن لراهن ليعدمه أو ليعمل له عملا فقبضه  
 خرج عن ضمان المرتهن لما فاة بين العارية والرهن فان هلك في يد الراهن يهلك بغير شيء لقوات القبض المضمون  
 وللمرتهن أن يسترجعه إلى يده لأن عقد الرهن باق إلا في حكم الضمان لعمال انتهى (قوله ويحبس بكل الدين) حتى  
 إذا أوفاه الراهن قدر قيمة الباقي وأراد أخذه منه لا يجبر على دفعه لأن في حبسه غرضا صحيحا إذ قد يضطر  
 الراهن إليه في دفعه إليه كل الدين أو يزيد سعده حتى يستوفي تمام دينه منه (قوله فالأجرة باطلة) أمالوا مستأجرها  
 المرتهن فأنما تصح الأجرة ويطل الرهن فالعبرة للعقد الثاني كافي المسئلة الأولى في الموقوف كما ذكره شارح  
 الوهبانية عن الخانية ونصه قال قاضيان وإذا أرتن الرجل دابة يدين له على الزاين وقبضها ثم استأجرها  
 المرتهن صحت الأجرة وبطل الرهن حتى لا يكون للمرتهن أن يعود في الرهن (قوله سقط بحساب نفسه) أى سقط  
 من دين المرتهن ما نقتضيه قيمة الباقي بسبب إبقائه (قوله ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية) وهي غناه الرهن ومراعاة

بالضميمة ما لم يقع عليه الرهن قصد (القول والزيادة في الرهن تصح) مثل أن يرهن نوباً بعشرة يساوي عشرة ثم يزيد  
 الرهن نوباً آخر فيكون مع الأول رهناً بعشرة منخ (قوله ونعبر بقيمتها يوم القبض أيضاً) أي كانت قيمة الأول  
 يوم قبضه لأن كل واحد منهما داخل في ضمان المرتهن يوم قبضه فكان هو المعتبر (قوله لا تصح) فلا يكون  
 رهناً بالزيادة وأما نفس زيادة الدين على الدين صحيحة لأن الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين الأول  
 جائزة بالإجماع والفرق بين المسئلةين أن الزيادة في الدين توجب الشروع في الرهن لأن الزيادة في الدين تثبت  
 ضمان الدين الثاني فيكون بعض الرهن مضموناً به وبعضه مضموناً بالدين الأول وذلك البعض مشاع فلا يجوز  
 بخلاف الزيادة في الرهن فانهما يوجب تحول بعض الدين إلى الرهن الثاني لأن الدين ينقسم عليهم ما فصار الشروع  
 في الدين لافي الرهن وذلك غير مانع صحة الرهن ألا ترى أنه لو رهن شيئاً بمائة من ألف درهم عليه جاز ولو كان  
 الشروع في الدين يمنع لما جاز (قوله في معقوده) كالثلث (قوله أو عليه) كالبيع (قوله والزيادة في الدين ليست  
 منها) بل الدين مطلقاً كذلك أما كونه غير معقود عليه فظاهر وأما كونه غير معقود به فلو جوبه بسببه قبل عقد  
 الرهن ولهذا يبيح الدين بعد فسخ الرهن (قوله مع أنه شبه في شرحه) الضمان إلى المصنف (قوله وقيمة كل من  
 العبد من ألف) قيده لأنه لو كان بخلافه يختلف الحكم قال في الخاتمة رجل رهن عند إنسان عبداً بألف درهم  
 ثم جاء الرهن بجارية وقال خذها مكان العبد فانه يصح ذلك إذا قبض والأول رهن مادام في يده فله بالدين  
 والثاني أمانته يهلك من غير شيء فإذا قبض الثاني يخرج الأول من أن يكون رهناً الأول على الرهن أم لم يرد  
 ويكون الثاني رهناً لو هلك يهلك بقيمة نفسه لا بقيمة الأول اه أبو السعود فليست أملاً فانه ليس فيه ما يفيد المخالفة  
 والذي في الهدية عن التتار خاتمة إذا رهن عبد يساوي ألفاً بجارية فقال خذها ورد إلى العبد فهو جائز  
 ولا يسطر ضمان الأول حتى يردّه والثاني أمانته في يده فإذا فعل ذلك صارت الجارية مضمونة فان كانت قيمة الأول  
 خمسمائة وقيمة الثاني ألفاً والدين كذلك فله يهلك بالالف وإذا كانت قيمة الثاني خمسمائة وقيمة الأول ألفاً فله يهلك  
 يهلك بخمسمائة اه فخصه لأنه لا فرق (قوله فالأول رهن الخ) قال في المنع وتحقيقه أن الأول دخل في ضمانه  
 بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما قبضه القبض فإذا كان الأول في ضمانه لا يدخل فيه الثاني لأنها مراضيا  
 بدخول أحدهما فانه إذا زال الأول دخل الثاني في ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض منه لأن يد المرتهن على  
 الثاني أمانته ويد المرتهن يد استيفاء وضمان فلا يثوب عنه وقيل لا بشرط لأن الرهن تبرع كله به وعينه أمانة  
 وقبض الأمانة يثوب عن قبض الأمانة اه (قوله استسكاناً للسقوط الدين) قال السيد المحوي في شرحه لأن  
 الرهن يضمن بالدين وأوجهه عند فهم الوجود كالدين الموهود ولم يبق الدين ولا جهته لسقوطه (قوله نصير  
 خاصاً) فإذا هلك عنده ولم يردّه لزمه كل قيمته (قوله لأنه استيفاء) أي لا إسقاط والضمير يرجع إلى الصلح (قوله هلك  
 بالدين) قال في التبيين ووجه الفرق أن الإبراء يسقط به الدين أصلاً وبالإستيفاء لا يسقط لقيام الموجب وهو  
 السبب الموجب للدين لكن يكون المقبوض مضموناً على القابض فيلتصيان قصاصاً ومعناه أن دين كل واحد  
 منهما على صاحبه يبيح على حاله لعدم الفائدة في المطالبة كل واحد منهما صاحبه لأن كل استيفاء يوجد يعقب  
 المطالبة مثله فيؤدي إلى الدور فتترك المطالب لعدم الفائدة فاما الدين نفسه فنائب في ذمة كل واحد منهما فإذا هلك  
 الرهن يتقرر الاستيفاء الأول وهو الاستيفاء بقبض الرهن وينتقض الاستيفاء الثاني الذي هو الحقيقة اه (قوله  
 أو شراء أو صلح) هذا يفيد أنهم ما بطلان وبأن ما يفيد أن الصلح صحيح ومثله الشراء فيما يظهر والاعتماد على ما يأتي  
 (قوله لأنه في معنى الإبراء بطريق الاداء) جواب عما يقال أن الدين في الحوالة انتقل من ذمة الراهن إلى ذمة  
 المحال عليه وحسبته فلا وجه لهلاك الرهن بالدين وحاصل الجواب أن الحوالة بمنزلة إيفاء المحيل الدين وإدائه  
 (قوله ومفاده) أي مفاد التقييد بالبطلان بالحوالة (قوله عدم بطلان الصلح) أي في صورة ما إذا صلح المرتهن  
 على شيء عن دينه ثم هلك الرهن هذا المأذ لا يتم مع قوله سابقة أو صلح فانه استيفاء فإذا أدى بدل الصلح بطل  
 الصلح وثبت الدين فإذا هلك الرهن هلك بالدين ولو أبدل الصلح بالشراء كان أولى لكن عبارة القهستاني الآتية  
 بعد صريحة في عدم بطلان الصلح وإذا قلنا بصدقه الصلح فانه يرجع على المرتهن بالدين وطابت العين له وكذا يقال  
 في الشراء (قوله وإن الدين الخ) هذا ما يؤخذ من التعليق الذي ذكره القهستاني وعبارته وبطلان الحوالة بالهلاك  
 لحصول الاستيفاء كافي النظم وغيره وفيه اشعار بأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والاضيق أن لا تبطل الحوالة

وقد الجواهر الأصل أن الانسلاف باذن  
 الراهن كإسلاف الراهن بنفسه لتسلطه  
 وفيها أباح للمرتهن إخضاعه للمرتهن أن  
 يؤجره قال لا قبض فلو أجره ومضت المدة  
 فالأجرة له أم لا الراهن قال له أن أجره بلا إذن  
 وإن باذنه فلا مالاً وبطل الرهن وفيها رهن  
 كرماً وتسلمه المرتهن ثم دفعه للراهن ليس فيه  
 ويقوم بمصالحه لا يبطل الرهن رهن كرماً وأباح  
 غيره ثم باع الكرم فقبض المرتهن الثمن إن غيره  
 حصل بعد البيع فلم يشترى وإن قبله فلا رهن  
 إن قضى دين المرتهن ولا يكون رهناً ويجعل  
 البيع رجوعاً عن الإباحة قائماً قبل الرجوع  
 كما رويها أزرع المرتهن أرض الرهن أن أبيع له  
 الانتفاع لا يجب شيء وإن لم يبع لزمه نقصان  
 الأرض وضمان المأهول من قناة مملوكة فليجوز  
 زرعها الراهن أو غيرها باذن المرتهن ينبغي  
 أن تبقى رهناً ولا يبطل الرهن فتمت به استحق  
 الرهن ليس للمرتهن طلب غيره مقامه  
 استمر بمضمونه أن شأنه يبطل الرهن فيما بقي  
 وإن مفروضا بقي فيما بقي وبحسب بكل الدين  
 لكن هلك بمضمونه ما أجره لغيره ثم رهنها  
 منه صح وبطلت الاجارة ولو رهن ثم أجره  
 من رهنه فالأجرة باطلة اه أبق الرهن سقط  
 الدين كهل كهلان عاد سقط بحساب نفسه  
 لأن الباقي عيب حدث فيه به لما فرغ من  
 الزيادة الضمنية ذكر الزيادة القصدية فقال  
 (والزيادة في الرهن تصح) ونعبر بقيمتها يوم  
 القبض أيضاً (وفي الدين لا) تصح خلافاً  
 للثاني والأصل أن الحلاق بأصل العقد  
 انما يتحقق وإذا كانت الزيادة في معقوده  
 أو عليه والزيادة في الدين ليست منها  
 (فإن رهن) نسخ المتن والنسخ بالقامع  
 أنه شبه في شرحه على أنه انما عطفها بالوار  
 لا بالقامع ليفيد أنها مسئلة مشتقة لا فرع  
 لا أولى قتيبه (عبد بألف فدفعت عبداً آخر رهناً  
 مكان الأول وقيمة كل من العبد من ألف  
 فالأول رهن حتى يردّه إلى الراهن والمرتهن في  
 الآخر أمين حتى يجع له مكان الأول) بأن يردّه  
 إلى الأول إلى الرهن فينتدب بغير الثاني معقوداً

فما زاد عليها لأن الاستيفاء التام لم يتحقق وإلى أن الصلح لم يبطل اه (قوله لو تصادق على أن لادين عليه ثم هلك الرهن) هذا أحد قولين والصواب أنه يهلك أمانة قال في التبيين وذكر الاستيفاء أنهما إذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف مشايخنا فيه والصواب أنه لا يهلك مضمونا اه أما إذا تصادقا لادين بعد هلاك الرهن يبقى ضمان الرهن لأن الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك وجوب الدين ظاهرا يكتفي لضمان الرهن فيصير مستوفيا فيرجع الرهن على المرتهن بقيمة الرهن ان لم تكن زائدة على الدين (قوله تصادقهما على قيامه) أي بعد تصادقهما على عدمه فتوهم الدين وجود (قوله يتعلق به الضمان) صوابه لا يتعلق به الضمان أصلا كما في شرح الوهبانية وأفاد أن القول بالضمان هو ظاهر الرواية وهو ما في النسخة وغيرها (قوله كره المشاع) أي بين أخذها مقابلته فلو كان الرهن بين كانه عليه قبله والمسئلة بحالها لا يكون للمرتهن حق حبس المرهون حتى يستوفي الدين ذكره المصنف وقد قدمناه عنه (قوله لم يكن الرهن كذلك) كما إذا رهنه مدبرا أو أم ولد فان للراهن أن يأخذ الرهن لأن رهنه ما بطل منعه (قوله ولم يكن الخ) الواو يعني أو كما إذا رهن عينا بخمر مسلم أخذها منه (قوله بخلاف الفاسد) مستغنى عنه بقول المصنف كل حكم في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد (قوله رهن الرهن) سواء كان من رهن أو مرغن (قوله باطل) أي إذا لم يجز الرهن فانه من جلة التصرفات التي تقبل الفسخ قال في الهندية أما الذي يلحقه الفسخ لا ينفذ بفروض المرتهن ولا يبطل حقه في الحبس وإذا قضى الدين وبطل حقه في الحبس نفذ التصرفات كلها اه (قوله كما حترناه في العارية) حيث قال فيها وأما الرهن فكلو دبعة وقال المصنف في العارية ولا تؤجر ولا ترهن كلو دبعة (قوله وأي رهن لا يرام انفكاكه) الجواب أنها النفس قال الله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة والمعنى أن كل نفس رهن بكسبها عند الله تعالى انتهى حلي (قوله ويجنيه لومات بالموت بشرط) يعني أي جان إذا مات من جن عليه يجب شطر الدية وإن عاش تجب الدية كاملة الجواب ختان قطع الحشفة إن مات العبي وجب عليه نصف الدية وإن عاش وجبت كاملة وكذلك في العبد يجب نصف القيمة وتماها لانه حصل التلف بأذن فيه وهو قطع الحشفة وغيره أذن فيه وهو قطع الحشفة اه حلي (قوله ويجنيه الخ) خبر لا يثبت المحذوف تقديره أي جان وخبر بشرط يعود إلى الواجب بالجناية (قوله هذا التعبير) الاوضح حذف ال والمعنى هذا نفس ويرى أن قوله تعالى كل نفس الآية ويجعل أن الخبر محذوف تقديره تعبير كل وهذه العبارة توجد في بعض النسخ والله تعالى أعلم وأسئله العظيم

### (كتاب الجنايات)

(قوله لصيانة المال) أي شرع لصيانة الدين عن التوى والتلف بالتوقي به (قوله وحكم الجناية) وهو القصاص أو الدية والتكفارة وحرمان الارث (قوله لصيانة النفس) أي شرع لصيانتها وبها يعرف هجوم رحمة الله تعالى لعباده حيث شرع لهم ما يبرئ الجاني عن جنيته وما ثبت للمجني عليه بسبب الجناية وبها سنها محاسن الحدود وسبب اسبها ونشرها ككون المحل حيوانا قال العلامة المقدسي وظهور في المناهضة أن في كتاب الرهن ذكر جنایات متعددة من الرهن والمرتهن والرهن على الراهن أو المرتهن أو ابنيهما أو عبيدهما وغير ذلك فلما كثر فيه ذكر وقوع الجنايات فاسب أن يعقب بها ولو جعلت جنابة الرهن ومما في آخر كتاب الرهن كانت المناسبة أتم اه (قوله والمال وصيلة) جواب عما قال كان الأولى تقديم الجنايات لاهية بها تتعلق بالنفس (قوله اسم لما يكتسب) فهو مصدر مراد به اسم المفعول وحديث لا حاجة إلى جواب آخر عن جمعه مع أنه مصدر لانه انما يراد السؤال إذا كان باقيا على مصدرته (قوله والجناية بما حل بنفسه وأطراف) أي في هذا الكتاب والجنایات الحج لم تتعلق بنفس الآدمي ولا طرفه مع إطلاق الفسقه عليها الجنابة اه شريلا والجنابة على النفس تسمى قتلها وعلى ما دون النفس تسمى قطعها وجرحها واقتل فعل يضاف إلى العبد نزول به الحياة ونزول الحياة بدون فعل العبد يسمى موتا اه تسمى (قوله خسة) هذا تقسيم الشيخ أبي بكر الرازي وتبعه القدوري في مختصره وجعله محذولا لأنه قد أشبهه عمد خطأ وصاحب الشافعي قال القتل على أربعة أوجه عمد وشبه عمد وخطا واقتل بالتسبب ولم يذكر ما أجرى مجرى الخطا لان حكمه حكم الخطا فلم يفرد له نوعا فالاعتقالات قلت وأهل محمد ارحمه الله تعالى اقتصر على الثلاثة ولم يذكر النوعين الآخرين وهما القتل بسبب وما جرى مجرى الخطا لان قصده بيان القتل الذي فيه مباشرة واقتل بسبب ليس فيه مباشرة وأما ما جرى مجرى الخطا فانه وإن كان

(أبرأ المرتهن الرهن عن الدين أو وهبه منه) يتم هلاك الرهن في يد المرتهن هلك بفرضي (استحسانا) سقوط الدين إذا ضمنه من صاحبه فيصير غاصبا بالمتع (ولو قبض المرتهن دينه) كله (أو بعضه من رهنه أو غيره) كمنطوق (أو شري) المرتهن (بالدين عينا أو صلح عنه) أي عن دينه (على شيء) لانه استيفاء (أو أحال الرهن من ماله بدينه) على آخره هلك رهنه معه (أي في يد المرتهن) هلك بالدين ورد ما قبض إلى من أذى في صورة أيضا رهن أو منطوق أو شري أو صلح (وبطلت الحوالة) وهلاك الرهن بالدين لانه في معنى الإبراء بطريق الاداء هداية ومفاد عدم بطلان الصلح وأن الدين ليس بأكثر من قيمة الرهن والافينبغي أن لا تبطل الحوالة في قدر الزيادة فهو مستأنى (وكذا) أي كما يهلك الرهن بالدين في الصورة المذكورة كونه يهلك به أيضا (لو تصادق على أن لادين) عليه (ثم هلك الرهن) بالدين فتوهم وجوب الدين تصادقهما على قيامه فتكون المطالبة باقية بخلاف الإبراء فانه يسقط الدين أصلا (كل حكم) عرف (في الرهن الصحيح فهو الحكم في الرهن الفاسد) كما في العمادية قال وذكر الكرخي أن المقبوض بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وفيها أيضا (وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل به مضمونا) لأنه فقد بعض شرائط الجواز كرهن المشاع (بعضه الرهن) لوجود شرط الانعقاد لكن (بصفة الفساد) كالفاسد من البيوع (وفي كل موضع لم يكن الرهن كذلك) أي لم يكن مالا ولم يكن المقابل به مضمونا (لا ينفذ الرهن أصلا) وحينئذ (فإذا هلك هلك بفرضي) بخلاف الفاسد فانه يهلك بالأقل من قيمته ومن الدين ومن مات وله غرما فالمرتحن أحق به كما في الرهن الصحيح فرع رهن الرهن باطل كما حترناه في العارية بمنزلة الوهبانية وفي معانيها قال وأي رهن لا يرام انفكاكه ويجنيه لومات بالموت بشرط

فيه مباشرة لكن لما كان حكمه حكم الخطأ لم يذكروا الله تعالى الموفق اه شلبي في الحاشية (قوله والا فتأولاه  
 كثيرة ~~مكره~~ الخ) قال العلامة الوافي هي غير خارجة عن الاقسام الخمسة التي ذكرها الرازي غير أنه لم يرتب  
 عليها القود ولا الدية لتكون بمثابة الشارع اه أبو الوالد (قوله وهو أن يتعمد ضربه) قال في الذخيرة قصد  
 أن يضرب يد رجل فاصاب عنقه فهو عمد وفيه القود ولو اصاب عنقه غيره فهو خطأ قال صاحب المجتبى وهذا  
 بين أن قصد القتل ليس بشرط لكونه عمدا اه شلبي (قوله بالآلة تفترق الاجزاء) انما شرط في الآلة ذلك لأن العمد  
 هو القصد ولا يوقف على القصد الا بدليل ودليله استعمال القاتل آله فاقم الدليل مقام المدلول لأن الدلائل  
 تقام مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية اه مخ وفي البرازية حتى تنور أو ألقى فيه انسانا أو ألقاه  
 في النار يجب القصاص كالإحراق وكذا كل ما لا يثبت اه أي لا يثبت اذا ضرب بل ينفذ قال المكي ما نصه قال  
 الرمي وكل ما لا يثبت عادة الخ صريح في أن الآلة تلت بالبدقة عمد اه وفي حاشية أبي السعود لم يكن لما تقول  
 بالبدقة يقتصر له اذ هي آلة يقصد بها القتل وتخرج وتفترق الاجزاء قال شيخنا وقد رجع الى هذا من ~~كان~~  
 يشازع في كون القتل بها عمدا موجب للقصاص اه وفي حاشية الشلبي عن ابن الأثير لا يثبت الا بطاء والتأخر  
 (قوله مثل سلاح) قال في المصباح السلاح ما يقاتل به في الحرب ويدافع اه وفي المغرب عن الثبوت السلاح ما يعتد  
 للعرب من آلة الحديد والسيف وحده يسمى سلاحا اه (قوله ومن قتل لوم من حديد) قال في شرح الطحاوي العمد  
 ما تعمد قتله بالحديد كالسكين والسيف أو ما كان كالخديد سواء كان له دية يضع بضعا أو ليس له دية ولكن  
 يرض رضا كالعمد وسنجات الميزان أو غيرها أو طعن بالرمح أو الابرة أو الاشني بعد أن يقع عليه اسم الحديد  
 سواء ~~كان~~ كان الغالب عليه الهلاك أو لم يكن لأن الحديد منصوص عليه لقوله عليه الصلاة والسلام لا قود  
 الا بالسيف وفي رواية لا قود الا بالسلاح وفي رواية لا قود الا بالحديد والمنصوص عليه لا يمتد فيه المعنى وكذلك  
 ما ~~كان~~ كان من جنس الحديد مثل الصفر والبرص والفضة والذهب والنحاس والالونك سواء قتله بضعا أو ورضا  
 وما كان من غير جنس الحديد ان عمل الحديد فهو عمد والافلا كما اذا احرقه بالنار فهو عمد لانها تعمد عمل  
 لانهم اتفقوا بالجلد وكذلك ما كان له تدبيل عمل السيف كالزجاج ولبطة القصب وحجره حذما يضع بضعا  
 أو دما عن كغشبه حذم يجرح فهذا يعمل عمل الحديد فهو عمد اه وقال نحر الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر  
 الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر  
 في الشروط الكبرى أنه لا قصاص في العمود الحديد لانه لا يجرحه اه اتفاق قال شيخنا فاقسم في حاشيته  
 على نرح الجمع فعلى ظاهر الرواية العبرة للعديد نفسه سواء جرح ام لا وعلى رواية الطحاوي العبرة للجرح نفسه  
 حديد ~~كان~~ كان أو غيره قال في البناءيع وهذه الرواية أصح اه وظاهر صنيع الزيلعي اختيارها اه شلبي  
 في حاشيته قلت فعلى ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبدقة لانها من جنس الحديد وعلى  
 الاصح يقتصر أيضا لجرحها فان نظرنا الى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وان لم تجرح وعلى الاصح  
 يجب اذا جرحت فليست مثل قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام نحر الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح  
 عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهرا للرواية ومقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي  
 عن أبي حنيفة فعلى رواية الطحاوي يعتبر الجرح سواء كان حديدا أو معدنا أو حجرا بد أن يكون آلة يقصد بها  
 الجرح قال الصدوق الشهيد وهو الاصح اذا لم يجرح في حنيفة الجرح كذا في النونية لا يثبت عن الخلاصة فقد  
 اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يسلط عليه محدد لانه قد يكون غير محدد لخنه (قوله وابرة في مقتل برهان)  
 هذه رواية وفي أخرى لا قصاص بها أصلا لانه لا يقصد بها القتل عادة اقاده أبو السعود (قوله وابطة) بكسر اللام  
 قشر القصب للآلة زج اه جوى (قوله كافي الكفاية) ونحوه في الخزانة والنهاية جوى عن المقدسي (قوله كل ما به  
 الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا يمتد في مكرس كما لان المشتراط في الذكاة فري  
 الاوداج وانها ردم وهذا لا يحصل الا بمحدد لا بعمله وابرة قد بر (قوله وفي حديد غير محدد) أي وفي القتل  
 بحديد غير محدد لم يجرح (قوله واحما التنوير الخ) قال في المنع رجل احس تنورا ورمى عليه انسانا وألقاه في نار  
 لا يستطاع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يثبت عادة كالإحراق اه وظاهر أن التقيد  
 بعدم استطاعة الخروج يجرى في التنوير أيضا فاذا استطاعه ولم يخرج فلهلاكه باختباره ويراجع حكمه (قوله

### • (كتاب الجنائيات) •

مناسبته ان الرهن أصالة المال وحكمكم  
 الجنائية أصالة الجنائية النفس والمال ومصلحة  
 لنفسه فقدم ثم الجنائية لانه اسم لما يكتسب  
 من الشرع وشرعا اسم ان فعل محرم حل بمال  
 أو نفس ونفس الفقهاء الغصب والسرقة بما  
 حل بمال والجنائية بما حل بنفس وأطراف  
 (القتل) الذي يعلق به الاحكام الاتية من  
 قود ودية وكفارة وانهم وحرمان ارث خمسة  
 والانواع كثيرة كرجم وصاب وقتل حربى  
 الاقوال (عمد وهو أن يتعمد ضربه) أي  
 ضرب الا دمي في أي موضع من جسده  
 (بالآلة) تفترق الاجزاء مثل (سلاح) ومن قتل  
 لوم من كغشبه حذم يجرح فهذا يعمل عمل الحديد فهو عمد اه وقال نحر الدين قاضي خان في فتاواه ظاهر  
 الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص وقال في الاجناس ذكر  
 في الشروط الكبرى أنه لا قصاص في العمود الحديد لانه لا يجرحه اه اتفاق قال شيخنا فاقسم في حاشيته  
 على نرح الجمع فعلى ظاهر الرواية العبرة للعديد نفسه سواء جرح ام لا وعلى رواية الطحاوي العبرة للجرح نفسه  
 حديد ~~كان~~ كان أو غيره قال في البناءيع وهذه الرواية أصح اه وظاهر صنيع الزيلعي اختيارها اه شلبي  
 في حاشيته قلت فعلى ظاهر الرواية لا شك في وجوب القصاص بالقتل بالبدقة لانها من جنس الحديد وعلى  
 الاصح يقتصر أيضا لجرحها فان نظرنا الى ظاهر الرواية وجب القصاص بالقتل بها وان لم تجرح وعلى الاصح  
 يجب اذا جرحت فليست مثل قال في حاشية أبي السعود بعد نقل كلام نحر الدين قاضي خان وهو ظاهر في ترجيح  
 عدم اشتراط الجرح في الضرب بالحديد ونحوه لكونه ظاهرا للرواية ومقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي  
 عن أبي حنيفة فعلى رواية الطحاوي يعتبر الجرح سواء كان حديدا أو معدنا أو حجرا بد أن يكون آلة يقصد بها  
 الجرح قال الصدوق الشهيد وهو الاصح اذا لم يجرح في حنيفة الجرح كذا في النونية لا يثبت عن الخلاصة فقد  
 اختلف الترجيح اه (قوله وزجاج) يسلط عليه محدد لانه قد يكون غير محدد لخنه (قوله وابرة في مقتل برهان)  
 هذه رواية وفي أخرى لا قصاص بها أصلا لانه لا يقصد بها القتل عادة اقاده أبو السعود (قوله وابطة) بكسر اللام  
 قشر القصب للآلة زج اه جوى (قوله كافي الكفاية) ونحوه في الخزانة والنهاية جوى عن المقدسي (قوله كل ما به  
 الذكاة) أي كل آلة يحصل بها الذكاة يترتب على القتل بها القود ولا يمتد في مكرس كما لان المشتراط في الذكاة فري  
 الاوداج وانها ردم وهذا لا يحصل الا بمحدد لا بعمله وابرة قد بر (قوله وفي حديد غير محدد) أي وفي القتل  
 بحديد غير محدد لم يجرح (قوله واحما التنوير الخ) قال في المنع رجل احس تنورا ورمى عليه انسانا وألقاه في نار  
 لا يستطاع الخروج عنها عليه القصاص بمنزلة السلاح وكذا كل ما لا يثبت عادة كالإحراق اه وظاهر أن التقيد  
 بعدم استطاعة الخروج يجرى في التنوير أيضا فاذا استطاعه ولم يخرج فلهلاكه باختباره ويراجع حكمه (قوله

وان لم يكن فيه نار) نقل في المجتبى عن بعض أهل المذهب انه الصحيح وفي حاشية أبي السعود عن الخاتمة ولا فرق  
في كون القتل بها عدا موجباً للقصاص بين أن يكون أحرقه بها أو ألقاه فيها سواء مات في يومه ذلك أم لا إذا استقر  
صاحب فراش حتى مات وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل اه (قوله وفي معنى المفتي) مستغنى عنه بما نقله  
عن البرهان وفي شرح الوهبانية في الأبرة القود في ظاهرها رواية اه (قوله بما لا تطيقه البنية) قال في القاموس  
البنية بالكسر والغنى ما تبنيه والبنية كفتية الكعبة شرفها الله تعالى اه والمراد بها هنا جسم الأدمى لانه بناء  
الله تعالى (قوله ووجبه الاثم) قال عليه الصلاة والسلام زوال الدنيا أهون على الله من قتل امرئ مسلم اه بنين  
(قوله فان حرمة الخ) الأولى وحرمة الخ (قوله ووجبه القود عينا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه هو  
غيره من بل الولي تخيير بينه وبين أخذ الدية ولنا قوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والمراد به العمد  
لانه اوجب في الخطا الدية بقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية وقال عليه الصلاة والسلام العمد قود أي  
وجبه قود فان نفس العمد لا يكون قوداً وقدر صرح الاكل في العناية بأن الحديث مشهور وفي النهاية ان خبر  
الواحد لما صلح مينا لجمل الكتاب كما في بيان قدر مسخ الرأس فأولى أن تصلح السنة المشهورة التي تلقاها الناس  
بالقبول مينا لما سكت عنه الكتاب اه مخ (تنبيه) انما يجب القود في العمد اذا كان القاتل من أهل العقوبة بأن  
كان عاقلاً بالغاً مختلطاً مسلماً كان أو كافراً ذكراً كان أو أنثى حرّاً كان أو عبداً أو المقتول معصوم الدم عصمة الدية  
وليس بينهم ما شبهة ملك ولا شبهة ولادة أي لا يكون ولده وان سفل وأن لا يكون مملوكاً وبقتص بالسيف ولا يقتل  
بما يقتل به لان المماثلة في القصاص ليست بشرط عندنا وعند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقتل بما يقتل  
به اه شلبي عن الاتفاق في محل القود ان لم يعرف الاولياء أو بعضهم فاذا عفا بعضهم ثم قتله العافي ذكر في البدائع  
انما يجب عليه القصاص عند عامة العلماء وقال بعض الناس لا يجب ثم قال ولو عفا أحد حماً فقتله الآخر ينظر  
ان قتله ولم يعلم بالغفوة أو علم به لكنه لم يعلم بالحرمة لا قصاص عليه عند أصحابنا الثلاثة وعند زفر عليه القصاص  
قال وان علم بالقود والحرمة عليه القصاص لان المانع من الوجوب الشبهة وانما نشأت من الظن ولم يوجد على  
المقتول نصف الدية انتهى سرى الدين قال الشلبي في حاشيته تقدم في المستأن من ان من قتل مسلماً لا ولي له  
أو حرّاً يباح له ما رأى اصلح فعل ولا يجوز اذنه فوجبا اه وفي حاشية المكي عن الشلبي ثم القصاص أو الدية ينظر فيهما  
الامام فأيهما رأى اصلح فعل ولا يجوز اذنه فوجبا اه وفي حاشية المكي عن الشلبي ثم القصاص أو الدية ينظر فيهما  
القصاص وهو عندنا وعند الامام الشافعي وأحمد وأكثراهل العلم كل وارث وخرج من ذلك الميت والزهرى  
والاوزاعي والحنبل وقناه وابن شبرمة النساء وعند مالك القصاص للعصيات اه بتصرف وفي حاشية  
أبي السعود ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرايض الله تعالى يدخل فيها الزوج والزوجة وكذا الدية  
كما في الخاتمة واذا انفردت الزوجة استوفت القصاص لانه ينبت لكل وارث كلاً اه (قوله فبصح صلحاً ولو بعتل  
الدية) قال في الجوهرية ثم انه اذا صلح الاولياء على مال جاز قليلاً كان أو كثيراً من جنس الدية أو من غير جنسها  
حالا كان أو مؤجلاً اه (قوله لانها كبيرة محضة) انت باعتبار الخبر وفي غاب النسخ لانه قال في المخ وان الكفارة  
دائرة بين العباد والعقوبة فلا بد أن يكون سبباً أيضاً اذ ارباب الخطر والاباحة اتفقوا على العباد قبل المباح والعقوبة  
بالمحظور وقتل العمد كبيرة محضة فلا تنط به كسائر الكبائر مثل الزنا والسرقه والربا ولا يمكن قياس العمد على  
الخطا لانه دونه في الاثم فشرعيته الدفع الادنى لا يدل على شرعية الدفع الاعلى والكفارة من المقدرات فلا يجوز  
اثباتها بالقصاص وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يجب اعتبار الخطا بل أولى لانها شرفت نحو الاثم وهو  
في العمد اكبر فكان ادعى الى ايجابها اه بتصرف (قوله والثاني شبهه) بفتح الشين والباء ويجوز أن يكون بكسر  
الشين وسكون الباء أي نظيره معي شبهه عمد لان فيه معنى العمدية باعتبار قصد الفاعل الى الضرب وهي الخطا  
باعتبار عدم قصده الى القتل لان الآلة التي استعملها ليست آلة القتل والعاقل انما يقصد الى كل فعل بالآلة  
فكان خطأ يشبه العمد اه درر (قوله أي بما لا يفرق الاجزاء) قال في شرح الطحاوي وأما شبهه العمد فهو ان  
يضرب بشئ الغالب فيه الهلاك ككلقة القصارين والجر الكبير والعصا الكبير ونحوه فاذا قتله فهو شبه العمد عند  
أبي حنيفة وعندهما هو عمد وما اذا تمم قتله بعصا صغيراً أو بجعر صغيراً أو ببلطة وكل ما لا يكون الغالب فيه الهلاك  
كالسوط ونحوه فهذا شبه العمد بالاجماع واذا تابع الضرب حتى مات فهو شبه العمد عند أبي حنيفة وعندهما

وفي معنى المفتي للمصنف الأبرة اذا أصابت  
المقتل فتقبيه القود والا فلا فليحفظ وقال  
والثلاثة ضربه قصد اجمالا تطيقه البنية  
كغضب عظيم عمد (ووجبه الاثم) فان  
حرمة أشد من حرمة القتل (و) وجبه  
بل وانه لم يكن بخلاف القتل (و) وجبه  
(القود عينا) فلا يصح حالاً إلا بالتراضي  
فيصح صلحاً ولو بعتل الدية أو أكثر في كل  
عن الحقائق (لا الكفارة) لانها كبيرة  
محضة وفي الكفارة معنى العباد فلا ينط  
بها قلت لكن في الخاتمة لو قتل مملوكاً أو ولده  
(شبهه وهو أن يقصد ضربه بغير ما ذكر)  
أي بما لا يفرق الاجزاء



هو محمد وقال محمد في الاصل شبه العمد ما تعدد ضرب به في العصا أو السوط أو الحجر أو اليد وروى الحسن عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلا بعصا فقتله ان ذلك شبه العمد وكذا الورما بجرح فشبهه وكذا الوضوء بخرقة أو عود وكذا الوكر أو أوجاهة فبات من وجأته أو وضه فبات من عضته فذلك كله شبه العمد اه وفي شرح الجوى عن خزائن المفتين ولو طرحه في بئر أو من ظهر رجل أو سطح لم يقتل به ولو طين على انسان يتاحق مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن وقال عليه الدية لأنه سبب يؤدي الى التلف فيجب الضمان وهو المختار في زماننا منع الظلمة من الظلم اه والدليل لا يبي حنيفة قوله عليه السلام الا ان قتل خطأ العمد قتل السوط أو العصا والجرح فيه دية مفقطة مائة من الابل منها اربعون خلفه في بطونهم الاولاد وهو باطلاً لا يتناول العصا الكبيرة لان ما يوجب القصاص وهو الآلة المحذرة لا يختلف بين الصغير منها والكبير لان الكل صالح للقتل بخرب البنية ظاهراً وباطناً فكذلك ما لا يوجب القصاص وجب أن يسوى بين الصغير منه والكبير حتى لا يوجب الكل القصاص فيه لأنه غير معد للقتل ولا صالح له لعدم نقض البنية ظاهراً فكأن في قصده القتل شك لما فيه من قصور والقصاص فيه غاية في العقوبة فلا يجب مع الشك اه وكذا لو والى الضرب لان الموالاة تستعمل للتأديب (قوله خلاف الفقيه) وهو من قدمه في العمد (قوله وموجه الاثم) أي اثم القتل لعدم الضرب اه مكي عن البرهان والذي يقيد به كلام الزبيلي ان عليه اثم الضرب لا القتل وعبارته من كلام متصل بما قبله انه اثم اثم الضرب لانه قصده لانه اثم القتل لانه لم يقصد هذه الكفارة تجب بالقتل وهو فيه محط ولا تجب بالضرب اه ويدل على ذلك تعامل البرهان بقوله لعدم الضرب فتعديله شافياً مدعاه ولو قيل باناطة الاثم بالقصد فان قصده القتل اثم اثم وان قصده الضرب اثم اثم لكان له وجه (قوله والكفارة) لانه خطأ نظر الى الآلة فدخل تحت قوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ الآية اه مخ (قوله ودية مفقطة على العاقلة) لان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بعقوبة يحدث من بعد فهي على العاقلة والدية المغلظة مائة من الابل اربعاً من بنت مخاض الى جذعة واحدة ترزنا بقوانا يحدث من بعد عما تصالحوا فيه على الدية وعن قتل الوالد وله عداوة عن اقرار القاتل بالقتل خطأ وكان قد قتل عداقته في هذه الصورة تجب الدية على القاتل في ماله مخ قال في التبيين فخالصه انه خطأ الا في حق الاثم وصفة التغلط في الدية (قوله وليس فيما دون النفس شبهة محمد) لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس ليس كذلك اه (قوله وهو نوعان) قال في الدرر انما صار الخطأ نوعين لان الانسان يتصرف بنوعين القاب والجوارح فيقتل في كل منهما الخطأ على الانفراد كما ذكرنا والاجتماع بأن يرى آدمياً ظنه صديقاً فأصاب غيره من الناس اه (قوله ظنه صيداً) انظر هل يعتبر اذ جاء الطن اولاً بدم من تحفة اولاً بأن يشهد عليه وفي الهندية رجل قال أنا ضربت فلاناً بالسيف فقتلته قال أبو يوسف هو خطأ حتى يقول عمداً كذا في فتاوى قاضي خان ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلاناً او قال وجأته بسكين فقتلت فلاناً ثم قال انما اردت غيره فاشبهه يرى عنه القتل كذا في المحيط وفي الخلاصة قتل رجلاً فلما طلب منه القصاص قال انه ارتد لا يسمع قال لو صدقناه في ذلك يؤدي الى فتح باب العداوة لان العداوة بين الناس مستحقة والدم عظيم بخلاف المال وكذا لو قال قتلته لانه قتل أبي لا يسمع منه ذلك اه وفي الولوالجية ولو ذبح ناعماً وادعى انه ذبحه وهو ميت يضمن الدية ولا يقتل استحبنا ان لا ندعى الشبهة اه وقال في انسابه أقر القاتل انه قتل خطأ وادعى الولي انه كان عمداً كانت الدية في مال القاتل لورثة المقتول (قوله غرضاً) ينتج الغين المحبة والراء وبالضاد المحبة اه مكي عن البناية وهو الهدف جوى (قوله ابن كمال عن المحيط) نصه وقال في المحيط لورمى رجلاً فأصاب سائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أخطأ في إصابة السائط ورجوع السهم مبق على إصابة السائط لا على الرمي السابق لانه آخر السمين والحكم يضاف الى أقرب الاسباب وجوده ولا يذهب عليك ان هذا من قبيل الخطأ في الفعل فلا يضمن تعميمه لمثل هذا ومن قال والخطأ في الفعل أن لا يصدر عنه الفعل الذي قصده بل يصدر عنه فعل آخر ليس كذلك فانه اذا رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً يفتق الخطأ في القول والشرط المذموم ومفعول في الصورةين ثم انه أخطأ من وجه آخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فاذا سقط من يده خشبة أو ابنة فقتل رجلاً يفتق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه اه حلي لكن سيأتي قريباً انه مجرى مجرى الخطأ (قوله فكلام صدر الشريعة) الذي شرط قصد الفعل في الخطأ وله الذي نقله ابن السكال في العبارة السابقة (قوله والقتل فيه معذر) أي القتل قصاصاً معذر

ولو بجرح وخشب كبيرين عنده خلافاً لغيره (وموجه الاثم والكفارة ودية مفقطة على العاقلة) سيجي تفصيل ذلك (لا القود) لشبهه بالخطأ نظر الاثم الا أن يتكرر منه فلا مام قتله سياسة اختيار (وهو) أي شبه العمد (فيما دون النفس) من الاطراف (عمد) موجب للقصاص فليس فيما دون النفس شبهة عمد (و) الثالث (خطأ) وهو نوعان لانه اما خطأ في نية الما على (كان يرى شخصاً ظنه صيداً أو حرياً) ومثلاً فاذا رمى مسلماً أو خطأ في نفس الذئب (كان يرى غرضاً) أو صيداً (فأصاب آدمياً) أو رمى غرضاً فأصابه ثم رجع عنه أو تجاوز عنه الى ما وراءه فأصاب رجلاً أو قصده رجلاً فأصاب غيره أو اراد يدرج رجل فأصاب غيره ولو عنسقة فعمد قطعاً أو اراد رجلاً فأصاب حائطاً ثم رجع السهم فأصاب الرجل فهو خطأ لانه أخطأ في إصابة الحائط ورجوعه سبب آخر والحكم يضاف لاخر اسبابه ابن كمال عن المحيط قال وكذا لو سقط من يده خشبة أو ابنة فقتل رجلاً يفتق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشريعة فيه ما فيه وفي الوهابية رحم الله المؤلف وقاصد شخص ان اصاب خلفه فذا خطأ والقتل فيه معذر



في ذلك لعدم ما يوجب (قوله حالة النوم) أي نوم المقتول (قوله ان ابني دما) المراد أنه سال منه الدم حتى مات  
 كما في القنية (قوله نهز) الذي في الوهبانية يقطرو في القاموس انهم الدم اظهروه وأسأله (قوله كأنه انقلب) ولكن  
 سقط من سطح على انسان فقتله أو سقط من يده ابنة أو خشيعة وأصاب انسانا وقتله أو كان على دابة فوطئت  
 انسانا هندية عن المحيط وفي التبيين وقوله كأنه انقلب على رجل بيان لما جرى مجرى الخطأ لأن هذا ليس بخطأ  
 حقيقة اهدم قصد النائم الى شيء حتى يصير مخطئا لمقصوده ولما وجد فعله حقيقة وجب عليه ما أنقله كفعل الطفل  
 فجعل كأنه لانه معدور كالخطي اه (قوله الكفارة) وهي المذكورة في آية النساء قال في البرهان ولا طعام  
 فيها لانه غير مشروع في كفارة القتل لأن الله جل ذكره لم يذكره واثبات الابدال بال رأى لا يجوز اه (قوله والدية  
 على العاقلة) وهي من الابل انما الحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه دية الخطا انما ساعشرون حقة  
 وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن مخاض أو ألف دينار وعلية  
 الاجماع أو عشرة آلاف درهم حوى ملخص (قوله والاثم دون اثم القتل) قال في التبيين وبهذا النوع من القتل  
 لا يأن اثم القتل وانما يأن اثم ترك التحرز والمبالغة في التثبت لأن الافعال المباحة لا تجوز مبانيتها الا بشرط  
 أن لا يؤدي أحدا إذا أدى أحدا فترك التحرز فيأثم ولفظ الكفارة يني عن ذلك لانها سارة ولا ستر  
 بدون الاثم اه وهذا فيما اذا قصد مباحا أو لا فاذا قصد قتل شخص فأصاب غيره فقتله فالظاهر أن اثم هذا اشد  
 من قصد مباحا وهل هو اثم قتل يحترق والله تعالى أعلم (قوله وواضع حجر) أي اذا لم ينحه غيره أما اذا انجده  
 فعطب به انسان فالضمان على الذي نجاه لتسجته فعل الاقل فكان هو المتسبب (قوله في غيره لمكة) قيد للحفر  
 والوضع اه درر وما اذا كان في ملكه فلم يحصل منه تعد بال فعل فلا دية ولا كفارة (قوله من السلطان ابن كمال)  
 أي عن شرح الطحاوي والظاهر أن المراد بالامام ما يتم ناسبه ولا بد أن يكون على عز الناس فلو لم يكن على عزهم  
 فلا دية عليه كافي مسكين (قوله ويحوز ذلك) مما هو سبب الاتلاف اه درر كوضع حجر (قوله الا اذا مشى الخ) لكونه  
 هو الذي جنى على نفسه جوهر (قوله وموجبه الدية على العاقلة) لانه سبب التلف وهو تعد فيه فجعل كالدافع  
 الملقى فيه فيجب الدية صيانة للافس وتكون على العاقلة لأن القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطأ فيكون  
 معه ذرا فيجب على العاقلة تخفيفا عنه كافي الخطأ بل اولى لعدم القتل منه مباشرة ولهذا لا تجب الكفارة فيه  
 اه زلمي (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم من اقسام القتل غير المأذون فيه (قوله لو الجاني مكافا) أمالو كان صديقا  
 أو مجنونا فلا يحرم الميراث كافي شرح السراجية لا سيد (قوله لعدم قتله) أي مباشرة لانها باتصال فعل من  
 القاتل بالمقتول ولم يوجد وانما اتصل بالارض وانما ألحق بالمباشر صوتا للدم من المهدر على خلاف الاصل فبقى  
 في الكفارة وحرمان الارث على الاصل اه حوى والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •

(قوله يجب القود) بالتحريك حوى من افاد القاتل بالقتل فالقود بقاد واسم المصدر القود قتله به عزى زاده عن  
 القاموس (قوله أي القصاص) قال في النهاية في مادة قصص وفي حديث عمر رضي الله تعالى عنه رأيته رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يقص من نفسه يقال قصه الحاكم يقصه اذا مكنته من أخذ القصاص وهو أن يفعله به مثل  
 فعله من قتل أو قطع أو ضرب أو جرح والقصاص الاسم اه فتفسير القود بالقصاص تفسير بالاعم وقد اطلق حافظ  
 الدين القود على ما دون النفس قتال وخير بين القود والارض ان كان القاطع اشل وقال في فصل النجاش وان قيد  
 فثبت منه الاوّل يجب الارث أي الارث على المقتص له لا مقتص منه اه (قوله يقتل كل محقون الدم) أي مصان  
 الدم قال في الجوهره والمحقن هو المنع يقال حقن دمه أي منعه من أن يفسد والمحقن أيضا الحفظ اه وهو لا يخرج  
 عن المنع (قوله بالنظر لقاتله) أي لا مطلقا فانه لو قتل القاتل عمدا اجنبي عن المقتول فانه يقتص من الاجنبي  
 للقاتل قال الواني والظاهر أن هذا أعم من أن يكون قبل الحكم أو بعده لاحتمال عضو الاواباء بعد الحكم اه  
 (قوله على التأييد) قال الشريفة الحوى في الشرح واحترز بمحقون الدم عن مباح الدم كالزاني المحسن والحربي  
 والمرتب بالتأييد عن المستأمن ولا يشك على هذا الحد لو قتل المسلم ابنه المسلم عمدا حيث لا يجب القصاص  
 على الاب مع دخوله في هذا الحد لأن ذلك من العوارض فلا بد خل تحت القواعد لان القصاص هناك  
 كان واجبا في الاصل ثم انقلب ما لا يكون الا بوجه شبهة في دره الفصا فان الابن شهيد بهذا القتل وان وجب

وقا صد شخص حالة النوم ان يموت  
 فيقتص ان ابني دما منه  
 (و) الرابع (ما جرى مجراه) مجرى الخطأ  
 كأنه انقلب على رجل فقتله (لانه معدور  
 كالقمام) (وهو وجبه) أي موجب هذا النوع  
 من القتل وهو الخطأ وما جرى مجراه  
 من القتل (والعاقلة) والاثم دون اثم  
 (الكفارة والدية على العاقلة) يوزن بالاثم اثم  
 القتل اثم نوع الكفارة يوزن بالاثم اثم  
 (الدية) (و) الخدم من (قتل بسبب كفاية  
 وواضع حجر في غير ملكه) (بغير اذن من  
 السلطان ابن كمال وكذا وواضع خشيعة على  
 قارعة الطريق) (و) محو ذلك الا اذا مشى على  
 البر وفيه بعد على العاقلة لا الكفارة  
 (و) وجبه الدية على العاقلة لا الكفارة  
 ولا اثم القتل بل اثم الحفر والوضع في غير ملكه  
 درر (و) (لذلك يوجب حرمان الارث  
 لو الجاني مكافا ابن كمال (الاهذا) أي  
 القتل بسبب عدم قتله والحقة الشافعي  
 بالخطأ في احكامه  
 • (فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب) •  
 (يجب القود) أي اتصا (بقتل كل محقون  
 الدم) بالنظر لقاتله درر ويستفهم عند قوله  
 ولو قتل القاتل اجنبي (على التأييد عمدا)

وهو المسلم والذي لا المستأمن والحربي  
(بشرط أن يكون القتال مكافأ) لما تقرر أنه  
ليس له في مجنون عمد في البرازية حكم عليه  
بقود جن قبل دفعه للولى انقلب دية قتل من  
يجن وينبى قتل في افاقته فان جن بعده ان  
مطبقه سقط وان غير مطبق قتل قتل عبد  
مولاه عبد الارواية فيه وقال أبو جعفر  
يقتل قتل عبد الوقف عبد الاقود فيه قتل  
ختمه عبد اوبنته في نكاحه سقط الاقود اه  
(و بشرط انتفاء الشبهة) كولد أو ملك  
أو أعم كقوله اقلني يقتله (بينهما) كما سيجي  
(في قتل الحرب بالحر وبالعبد) غير الوقف كما  
خلافا لسانعي ولنا اطلاق قوله تعالى النفس  
بالنفس فانه ناسخ اقله تعالى الحرب بالحر لا آية  
كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن النخاس  
عن ابن عباس في انه نكح بهر بالذكرا فلا يني  
ماعداء كيف ولولد لوجب أن لا يقتل الذكرا  
بالانثى ولا قاتل به قبل ولا الحرب بالعبد ورد  
بدخوله بالاولى ولا في الفسخ البقي نظم اقله  
ختم يدي هذا الغزال فانه  
رمانى بهمى مقاتليه على عمد  
ولا تقتلوه انى أنا عبده  
ولم أرحر اقله يقتل بالعبد  
فأجاب بعض الحنفية رادا عليه  
خذوا يدي من رام قتلى بلطمة  
ولم يخش بطش الله في قاتل العمد  
وقر دوا به جبروا وان كنت عبده  
ليعلم ان الحر يقتل بالعبد  
(والمسلم بالذمى) خلافا له (لاهما) المستأمن  
بل هو بمنزلة قياسا) لهما واولا استخانا  
اقيام المبيع هداية ومجتي ودرر غيرها قال  
المصنف ويناخى أن يقول على الاستفهام  
انصرم بهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة  
ايست هذه منها وقد اقتصر لا خسر وفي سننه  
على القياس انتهى يعني فتبعه المصنف  
رحم الله على عادته قاتل وبه ضده عامة  
المتون حتى الملتقى (و) يقتل (العاقل  
بالمجنون والبالغ بالصبي والعديم بالاغنى  
والزمن وناقض الاطراف والرجل بالمرأة)  
بالاجماع (والفرع بأصله وان علا لا عكسه)  
خلافا لما لا يخفى ان فيه ذمها أى لا يقتل

المال وقيل لما انقلب القصاص ما لا يطل شهادته كذا ذكر القرائنى وفي المبسوط قال ولو قتل ابنه عمدا كان  
الولد شهيدا لا يغفل كذا في المفتاح اه وما يرد على الحد قتل عبد الوقف عمدا فانه لا يجب القود كما في الدرر  
والجوهرية والجواب أن الموجب الاصل القصاص وانقلب ما لا اعراض مراعاة نفع الوقف اه مكى (قوله  
لا المستأمن) فان دمه انما هو محفون في دارنا ما اذا رجع الى داره صار مباح الدم جوهرية وقال في التبيين وانما  
شرط أن يكون محفون الدم على التأيد اتنى شبهة الاباحة عنه لان القصاص نهاية في العقوبة فتستدعى  
الكفال في الجنابة فلا يجب مع الشبهة اه (قوله مكلفا) أى بالغاعا قلا منخ (قوله حكم عليه) موضحا عاقل  
قتل فيكم عليه الخ وهذه غير المسئلة المذكورة بعد في مجنون جنونه متقطع (قوله قبل دفعه للولى) ولو جن  
بعد الدفع الى الولي لقتله ولا بسقط القصاص وعن الامام أنه يقتله في الحائض اه منخ (قوله من يجن) بالبناء  
للمفعول ويقيق من أفاق (قوله سقط) أى القصاص وتوخى خدمته الدية استصا ناهندية عن التتارخانية وفيها  
عن المتنى رجل قتل رجلا ثم شهد عليه الشهود بان قتل وهو معتوه فاني استحسن أن لا أقتله وأجعل الدية  
في ماله كذا في المحيط وقال أبو جعفر يقتل وهو الذي في الجنابة (قوله لا قود فيه) مراعاة لمصلحة الوقف في دفع  
القاتل ان كان عبدا للوقف أو بغيره سببه بغيره بشرى بها عبدا للوقف يقوم مقام الاول كذا ظهر لى ويجزى  
ثم رأيت في حاشية أبي السعود عن الشربلية ما نصه ووجهه أى وجه عدم القود اشتباه من له حق القصاص  
لان الوقف حبس العين على ملك الوقف عند الامام وعندهما على حكم ملك الله تعالى فيلزم القاتل القيمة انتهى  
(قوله سقط القود) لانها ورثت ما صاعلى أيها اه حلى وفي الهندية ولو كان في ورثة المقتول ولد القاتل  
أو ولد لولاه وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضى خان (قوله أو أعم) أى من الولاد والملك  
وفي نسخة أو أعم والمراد بالولد قرابة الاصول فقط فاذا قتل لا يقتل منها (قوله كقوله اقلني يقتله) ذكر  
في بحث اليمين من كتاب الدعوى رواية فيما اذا قاتل له اقلني يقتله في رواية القصاص وفي أخرها الدية اه سرى  
الدين وفي شرح الجوى عن التعبير بالحبس الدية في أصح الروايتين عن الامام وهو قوله ما ولو قال بعثك دى  
بألف درهم أو بغلس فقتله يجب القصاص كذا في الخلاصة (قوله فيقتل الحر الحر) أى بسبب قتل الحر أو بطل  
الحر ذوا كانهما يمين أو ذمي يمين بالاجماع مكى عن المحدث (قوله خلافا للشافعى) رضى الله تعالى عنه فانه يقول  
لا يقتل الحر بالعبد بل بضمين قيمته مكى عن الشافعى (قوله على أنه يخصص بالذكر) قال السيد الجوى على أنه  
ليس في مقابلة الحر بالحر نفي مقابله الحر بالعبد لانه ذكر بعض ما تم له العموم موافقا لحكمه فلا يوجب  
تخصيص ما نفي كما قابل الانثى بالانثى ولم يمنع مقابله الذكر بالانثى انتهى وفي مقابله الانثى بالانثى دليل على  
جريان القصاص بين الحر والامة زيلعى (قوله قبل ولا الحر بالعبد ورد بدخوله بالاولى) هذه عبارة لا تحريفها  
وقد أراد نقل ما في المنع ولكن سبق قله ونفس المنع فان قلت لولد أى قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد أى على  
التخصيص بالمقابلة لوجب أن لا يقتل العبد بالحر عنده قلت لانه يجيب عنه بأنه تفاوت الى نقصان فلا يمنع  
وهذا ما ذكره أئمة الاصول من أن شرط دلالة مفهوم التخصيص بالذكرا أن لا تظهر أولوية المسكوت على  
المنطوق ولا شأن أن المسكوت عنه أولى من المنطوق لانه لما كان العبد يقتل بالعبد فالاولى أن يقتل بالحر وبهذا  
يندفع ما ذكره بعض الشارحين من أنه ان دل يجب أن لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى والعبد بالعبد والله تعالى  
اعلم انتهى بقيل ايضاح فقول المؤلف قيل أى استسكالا على مذهب سيدنا الشافعى رضى الله تعالى عنه وقوله  
ولا الحر بالعبد صوابه ولا العبد بالحر وهو عطف على قوله أن لا يقتل الذكرا بالانثى (قوله ولا تقتلوه الخ) فيه  
منافات اقوله أو لا خذوا يدي فان الاخذ بالدم يقتضى القتل ولا يصح أن يحمل على الية لان العبد لا تجب دية  
على مولاه (قوله من رام قتلى) أى قصده وأوقعه (قوله في قاتل العمد) متعلق بمحذوف صفة بطش (قوله ليعلم)  
يصح بناؤه للفاعل وللمفعول وهو أعم أى ليعلم كل عالم ان الشرع كذلك وقوله ان الحر يقتل بالعبد فيه ان الحر  
لا يقتل بعبده نفسه فان أراد عبدا غيره لا يناسب قوله وان كنت عبده اه حلى (قوله والمسلم بالذمى) لا اطلاق  
الكتاب والسنة وحديث محمد بن المنكدر انه أنى رجل مسلم قتل معاهدا من أهل الذمة فنضرب عنه وقال صلى  
الله تعالى عليه وسلم أنا أولى من وفى بدمته وقال على انما يذلول الجزية لتكون دماؤهم كدماؤنا وأموالهم كآوانا  
ومعنى حديث لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذمى بغيره لا يقتل مؤمن ولا ذمى بكافر حربى وقوله ولا ذمى

الاصول وان علوا مطلقا ولو انما من قبل الاتم في نفس أو أطراف بفروعهم وان سئلوا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يقاد الوالد بولده وهو وصف مبال بالجزئية فيستعذون ان علانهم أسباب في احبائه فلا يكون سببا لانهم وحينئذ فيجب الدية في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عهد والعاقلة لاتعقل العهد وقال الشافعي فيجب حالة كبدل الصلح زبالي وجوهرة وسجى في المعاقلة وفي الملتقى ولا قصاص على شريك الاب والمولى أو المخطي أو الصبي أو الجنون وكل من لا يجب القصاص بقتله لما تقرر من عدم تجزى القصاص فلا يقتل العاقد عندنا خلافا لشافعي تبرهان (ولاسيما بعد) أي بعد نفسه (ومدبره ومكاتبه وعبد ولده) هذا داخل تحت قوله من ومن ملك قصاصا على أبيه سقط كما سيجي (ولا بعد يلا بعضه) لان القصاص لا يتجزأ (ولا بعد الرهن حتى يجمع العاقدان) وقال محمد رحمه الله لا قود وان اجتمعوا جوهرة وعليه يحمل ما في الدرر عزب بالكفاي كما في المنع لكن في الشرع لابلية من الفقه بربية انه أقرب الى الفتية بقرى لاختلافهما القيمة تكون رهنه مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للمؤجر وأما المبيع اذا قتل في يدياته قبل القبض فان اجاز المشتري البيع فالقود له وان رده قبل المبيع القود وقيل القيمة جوهرة (ولا يكاتب) وكذا ابنه وعبدته بربلية (قتل عمدا) لا حاجة لقيمه العمد لانه شرط في كل قود (عن وفاء وارث وسيد وان اجتمعا) لاختلاف العصاية في موته حر أو رقيقا فاشتبه الولي فارتفع القود (فان لم يدع وارثا غير سيده) سواء ترك وفاء أو لا (أو ترك وارثا ولا وفاء) فأدسيده (لتعيينه في أولى الصور الاربع خلاف محمد وبسقط قود) قد (وربه على أبيه) أي أصله لان المخرج لا يستوجب العقوبة على أصله بصورة المسئلة فيما اذا قتل الاب أب امرأته مثلا ولا وارثا غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنها منه يرث القود الواجب على أبيه فسقط لما ذكرنا وأما ما ويرصد الشرعة فتبوت

فيه للابن ابتداء لان رعا عند أبي حنيفة وان الحد الحكم كالا يخفى وفي الجوهرة وعفا المجرع أو وارثه

عطف على من وان ورد الجرح في ذى عهد فعلى الجوارق فبقا بين الروايتين وتماه في التبيين وذوالعهد هو الذي (قوله لاهما يستأمن) من أهل الحرب لفقد حق الدم المؤيد ووجود الكفر الباعث على الجوارق لانه بصدد الرجوع (قوله للمساواة) أي بين المستأمنين (قوله ويغني أن يعول على الاستعانة) يؤيده ما في الهندية عن المحيط ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهرها روايه اه (قوله ويعضده عاقمة المتون) منع لقوله ليست هذه منها اه حلي (قوله والصحيح) أي في عينيه وبدنه (قوله والزمن) هو من طال مرضه حوى (قوله ونافص الاطراف) حتى لو قتل رجل رجلا مقطوع اليدين والرجلين والاذنين والمذاكير ومفقه العين فانه يجب القصاص اذا كان عمدا اه مكي عن الخجندی وانما وجب القصاص بالايجاع لعمومات ولوجود المساواة بين هؤلاء في العصمة والمساواة فيها هي المستبعدة لا فيما رواه داود والاستدباب القود وظهر للغبان والدين (قوله وهو وصف) أي انظر الوالد على أي الحكم فيه بسقوط النصاص بالجزئية أي في جميع الاصول (قوله لانهم أسباب في احبائه الخ) لتعيل قاصر على النفس ولا يعم الاطراف (قوله في مال الاب) يعني به الاصل وان كان أنثى ولو عبره لكان أو فسخ (قوله لان هذا عهد) وان كان القتل خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطأ اه هندية (قوله ولا قصاص على شريك الاب الخ) أي اجنبي شارك الاب في قتل ابنه أو شارك المولى في قتل عبده أو عاقد شارك المخطي (قوله فلا يقتل العاقد عندنا) في مشاركة المخطي أو مشاركة شبه العهد قال في الهندية اذا اشترك رجلان في قتل رجل أحدهم ابدوا ولا يخرج بديلة فلا قصاص على واحد منهم ما ويجب المال عليهم ما نصفين ثم كل واحد منهم ما فيما لازم من نصف الدية يجعل كالفردية فنهى الدية في صاحب الحديدة في ماله رخصه على صاحب العصا في عاقلة كذا في شرح المبسوط (قوله ولا سيدي بعد) لانه ماله والانسان لا يجب عليه بالتلاف ماله شيء ولانه هو المستحق للمطالبة بدمه ومحال أن يستحق ذلك على نفسه جوهرة ولكن يعزرمعدن عن الحناية ذكره المكي (قوله ومدبره) لانه ملوك جوهرة (قوله ومكاتبه) لانه رقيق ما بقي عليه درهم جوهرة (قوله وعبد ولده) لان ولده لا يستوجب عليه القصاص شئ بخلاف ما لو قتل عبدا أبيه فانه يقتل به اه حوى (قوله هذا) أي قوله وعبد ولده (فرع) قال في الجوهرة ويجب الكفارة على المولى بقتل عبده ومدبره ومكاتبه وعبد ولده اه (قوله لان القصاص لا يتجزأ) فاذا سقط في البعض لاجل ملك البعض سقط في الكل (قوله ولا بعد الرهن) أي ولا يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجمع الراهن والمرتهن لان المرتهن لا ملك له فلا يلي القصاص والراهن لو تولا له لطل حتى المرتهن في الرهن فيشترط اجتماعهم ليلتقط حتى المرتهن برضا اه دور وفيه ان استيفاء المرتهن قد تم بملك الراهن فما ادعى لرضاه بعد سقوط حقه وأوجب بأن الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القود اما بالصلح أو بدعوى الشبهة باقتل فيصير خطأ (قوله يحمل ما في الدرر) من أنه لا قود وان اجتمعا فتؤخذ القيمة وتجعل رهنه على هذا القول (قوله لو اختلفا) أي فطلب أحدهما القصاص وطلب الآخر الدية (قوله فلهما القيمة) أي وسقط القود (قوله فالقود للمؤجر) لانه مالك العين (قوله فان اجاز المشتري) هذا يفيد أن البيع وقع بخيار للمشتري ويحتمل ان المراد أنه لم يرده لان هذا ليس هلا كالمبيع من كل وجه حتى ينقص به البيع بل يخلفه به فيكون بمنزلة العيب الحادث عند البائع (قوله فالقود له) لانه ملكه (قوله فللبائع القود) عند أبي حنيفة لان المشتري اذا رد انفسح العقد من أصله وكأنه لم يكن (قوله وقيل القيمة) هو قول الثاني (قوله فاشتبه الولي) فعلى انه حر الولي الوارث وعلى انه رقيق الولي المولى (قوله فارتفع القود) قال المصنف في المكاتب واذا مات وله مال لم تفسخ كتابته وتؤدى كتابته من ماله وحكم بعقوبته في آخر حياته اه ومقتضاه وجوب الدية كاملة على القاتل لا القيمة (قوله لتعيينه) أي لتعين السيد والبالدم (قوله وفي أولى الصور الاربع) أي التي في المكاتب قال الحلبي وصوابه ثمانية الصور الاربع وهي ما اذا لم يدع وارثا غير سيده وترك وفاء فان خلاف محمد فيها كما في الهداية اه (قوله وأما تصوير صدور الشريعة) أي من جعله المقتول المرأة والمسئلة بحالها اه حلي (قوله لا ارثا) قال في المجتبى لكن له وجه لان المستحق للقصاص أو لاهو المقتول ثم يثبت للوارث بطريق الخلافة والوراثه بدليل ان المجرع اذا عفا عن الجناية أو الجرح أو القطع أو ما يحدث منه سقط القصاص ولو لم يثبت له أو لا لم يستطع دفعه اه (قوله لعفا المجرع) القياس فيه انه لا يصح لان القصاص ثبت ابتداء للورثه ولو لا ذلك لم يثبت لهم بعد الموت فكان ابرار في حق غيره وفي الاستحسان يجوز عفو له لان الحق له وانما يقوم الوارث مقامه

لما رآه من الخطا وانما اعادة اليين موجهه بقوله (بل القاتل عليه كفارة ودية) قالوا هذا اذا اختلطوا فان كان في صف المشركين لا يجب شي استقوط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كثروا دقودهم منهم قلت فاذا كان مكثروا دقودهم منهم وان لم يتري بزيم فكيف بن تريا قاله الزاهدى قال المصنف حتى لو نكل حتى بما يباح قتله بحية فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا تبين انه جنى فلا شيء على القاتل واقه أعلم (ولا يشاد الا بالسيف) وان قتله بغيره خلافا لما شافى وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وبه صرح في حج المضمرات حيث قال والتخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به الا ترى انا لحقنا بالرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف فمافى المراجعة من له قود قاد بالسيف فلو اقاء في بئر او قتله بجحر او بنوع آخر عزير ركان مستوفيا يحمل على ان مراده بالسيف السلاح والله أعلم (ولابى المعتوه التود) تشفيا المصدر (و) اذا ملكك ملك (الصلح) بالاولى (لا العنوة) مجانا (بقطع يده) أى يد المعتوه (وقتل قريه) لانه ابطال حقه ولا يملكه (وتتيد صلحه) بتدراى الدية أو اكثرمه وان وقع بأقل منه لم يصح (الصلح) وتجب الدية كالملة (لانه اقطر للمعتوه) (والقائى كالأب) في جميع ما ذكرنا في الاصح كمن قتل ولاولى له للحاكم قتله والصلح لا العنوة لانه ضرر للعائنة (والوصى) كالأخ (بصلح) عن القتل (فقط) بتدراى الدية وله القود في الاطراف استسماانا لانه يسلكهم ملك الاموال (والوصى كالمعتوه) فمما ذكر (ولاه كبار القود قبل كبر الصغار) خلافا لهما والاصل ان كل ما لا يجزأ اذا وجد سببه كالأب على الكمال كولاية النكاح وأمان (الا اذا كان الكبر اجنبيا عن الصغير فلا) يملك القود (حتى يبلغ الصغير) اجماعا زيلهى فليحفظ (ولو قتل القاتل اجنبى وجب النصاص عليه في) القتل (العمد) لانه محقون الدم بالنظر اقاتله كما ذكر (والدية على عاقته) أى القاتل (في الخطا

في استيفائه واذا أسقط جازو يكون من جميع المال لانه حق ليس بمال كالأطلاق اه مخ (قوله لا انعقاد السبب لهما) تعليل للمستثنين والقياس في الاخير أن لا يصح لانه عفا عن حق غيره ألا ترى أن الجروح اذا عفا في هذه الحالة جاز (قوله بل القاتل عليه كفارة ودية) أى على عاقبته (قوله فكيف بن تريا) روى القاضى شهورش حديثا سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من تطور على غير شكاه قدمه هدر فله العلامة البلدى في المقولات (قوله فينبغي الاقدام) الاولى حذف الفاء لانه جواب لو (قوله انا لحقنا بالرمح والخنجر) أى قطع من جى ما فى القتل (قوله لا قود الا بالسيف) أى وهو نص على نفي استيناء القود بغيره وقال بعضهم معنى الحديث لا يجب قود الا اذا تحقق القتل بسيف واستدل به لابي حنيفة في نفي النصاص بالقتل بالنقل (قوله أو بنوع آخر) كأن ساق عليه دابته فقتله (قوله ولا بى المعتوه) وهو ناقص العقل من غير جنون وفي التهذيب المعتوه المدعوش من غير من ولا جنون (قوله تشفيا المصدر) لان الاب لو فور شفته جعل التثني الحاصل له كالحاصل للابن ولهاذا يعتذر رولده ضررا على نفسه بخلاف الاخ والعلم بتبيين ورده الاتقانى في غاية البيان بأنه لا فرق بين الاب وغيره من العصبات ويستوفيه الاقرب فالاقرب منهم اه افاده أبو السعود قال عن شيخه لا شتر العنوة الاب معه في العلة اه والذي في الهندية وأجمعوا اذا كان كاه للصغير ليس للأخ الكبير ولاية الاستيفاء كذا في المحيط وفي حاشية الشايع عن قارئ الهداية ان هذا الردوهم (قوله ملك الصلح بالاولى) لانه انفع له من القود (قوله بقطع يده) متعلق بقوله لا العنوة وحذف نظيره من قوله القود والصلح فتدبر (قوله وقيل قريه) كآخيه لانه وكذا أمه وابنه واقطر هل الحديث يقوم مقام الاب وقد قضى مقابلة الاب للأخ والعلم انه كالأب ويأتى ما يفيد ويحترز (قوله لانه ابطال حقه) أى من غير عوض ولا مصلحة وهو لا يجوز وهو تعليل لقوله لا العنوة (قوله والصلح) ينبغى على قياس ما تقدم في الاب أن يتقيد صلحه بتدراى الدية أو أكثر (قوله والوصى بصلح فقط) قال غير الاسلام البرازى وحاصل هذا الفصل ان الروايات اتفقت في الاب أن يستوفى القصاص في النفس ومادونها وأنه يصلح في البابين جميعا ولا يصح عفو وانتدنت الروايات في الوصى انه لا يملك استيفاء النفس وأنه يملك استيفاء ماديها وأنه يملك الصلح في ماديها ولا يملك العفو وانما اختلفت الروايات في الوصى في فصل واحد وهو صلحه في النفس على مال قتال ههنا في الجامع الصغير يصح صلحه وقال في كتاب الصلح لا يصح اه شاي عن الاتقانى (قوله استسماانا) والقياس أن لا يملك الوصى التصرف في الطرف كالأب يملك في النفس لان المتصور منه وهو انتدنى اه تبين (قوله ولا كبار القود) ولا يستوفونه حتى يجتمعوا الاحتمال عفو الغائب أو صلحه وفي الاختيار لو كان الكل صغارا قبل يستوفى السلطان وقيل ينتظر بلوغ أحدهم والمعتوه كالمسى اه أبو السعود (قوله قبل كبر الصغار) قال في المصباح كبر الصغير وغيره يكبر من باب تعب كبر اوزان عنب ومكبر امثال مسجده فهو كبير وجميعه كبار اه (قوله خلافا لهما) فالا لا يملكه الكبير اعدم الولاية عليهم وابطال حقههم بلا عوض لا يجوز فتعين التأخير كالأب كالأب كبر فانه لا يقتض لا احتمال عفو أو كان أحد الموابين لالة صغيرا بخلاف عفو الكبير يصح وان بطل حقه في القود لانه يعوض وله ان ابن لم يمل قتل يعلى كرم الله تعالى وجهه وفي ولده صغارا ولم ينتظر بلوغهم وذلك بحضرة جمع من الصحابة رضى الله تعالى عنهم فكان كالأباجع وفي المنع عن الزبائى ولو كان الكبير وليا للصغير عن له التصرف في ماله كالأب والأب يستوفيه الكبير قبل بلوغ الصغير بالأباجع سواء كانت له الولاية بالملك أو بالقرابة وان كان وليا للصغير لا يقدر على التصرف في المال كالأخ والعلم فعلى الخلاف اه (قوله أن كل ما لا يجزأ) كالتصاص والنكاح والأمان (قوله اذا وجد سببه كاملا) كالأقربة في النصاص والنكاح والأمان في الأمان واخرج بقوله كاملا اعطاء الاسر وهو في بلاد الحرب الأمان فانه لا يصح لاحتمال قهره (قوله الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير) كالقائى والوصى أبو السعود وفيه ان المراد ان الكبير يكون من الورثة فالاولى تصويره بدرجة الأب مع أولاده من غيرها (قوله ولو قال ولي القاتل الخ) قال في البرازية وله قتله بنفسه وأمره غيره به فان قتله غيره بأمره صار مستوفيا ولا ضمان على القاتل هذا اذا كان الامر ظاهرا فان قتله ثم ادعى الأمر فصدقه الولي لا يثبت الامر الا بالدية ويقتض من القاتل ان لم يبرهن (قوله يعنى الخ) ابداء المصنف (قوله كما هو القاعدة) هى ان من حكى أمرا كالأربعة مثلا فان كان يملك استشفاه للمسال صدق بأن كان في العدة وان كان

ولو قال ولي القتل بعد القتل (أي بعد قتل  
 الابن) (كنت أمرته بقتله ولا يئنه له)  
 على مقاته (لا يصدق) ويقتل الابن في درر  
 بخلاف من حضر بترافي دار رجل فمات  
 فيها شخص فقال رب الدار كنت أمرته  
 بالخضر صدق مجتبي يعني لانه يملك استئنافه  
 للعمال فيصدق بخلاف الاول افوات  
 المحل بالقتل كما هو القاعدة وظاهره ان حق  
 الولي يقطع رأسا كالمومات القاتل حتى  
 انفه (ولو استوفاه بعض الاولياء لم يضمن  
 شيئا) وفي الدرر والمجتي دم بين اثنين فمات  
 أحدهما وقتله الآخر ان علم ان عفو بعضهم  
 يقطع حقه يقاد والا فلا والدية في ماله بخلاف  
 محسك رجل ليقول عمدا فقتل ولي القتل  
 المحسك فعليه القود لانه عمال بشكل على  
 الناس (جرح انسانا ومات) الجروح فأقام  
 أولياء المقتول بينة انه مات بسبب الجرح  
 وأقام الضارب بينة انه برئ (من الجراحة  
 ومات بعد مدة فينبه ولي المقتول أولى)  
 كذا في معين الحكم معزيا للعاوي (أقام  
 أولياء المقتول البينة على انه جرحه زيد وقتله  
 وأقام زيد البينة على أن المقتول قال ان زيدا  
 لم يجرحه حتى ولم يقتلني فينبه زيد أولى)  
 كذا في المشتل معزيا للجمع الفتاوى  
 (قال المجروح لم يجرحني فلان ثم مات)  
 المجروح (ليس لورثته الدعوى على الجراح  
 بهذا السبب) مطلقا وقيل ان الجرح معروف  
 عند القاضي أو الناس قيات فينبه وفي الدرر  
 عن المدعية لوعفا المجروح أو الاولياء بعد  
 الجرح قبل الموت جاز العفو استحسانا  
 وفي الوهابية جرح قال قتلني فلان ومات  
 فبرهن وارثه على آخرانه قتله لم تسع لانه  
 حق المورث وقد أكد بهم ولو قال جرحني  
 فلان ومات فبرهن ابنه على ابن آخرانه  
 جرحه خطأ قيات لقيامها على حرمانه  
 الارث (ستاهما حتى مات ان دفعه اليه  
 حتى أكله ولم يعلم به فمات لا قصاص ولا دية  
 لكنه يجزى ويغزر ولو أوجره) السم  
 (يجاز التجب الدية) على عاقلة (وان دفعه  
 له في شربة فشرب ومات منه فكالاول) لانه  
 شرب باختياره الا ان الدفع خدعة فلا يلزم  
 الاستعفاء رخصة (وان قتله بمر)

لا يملك استئنافه كما اذا اذى الرحمة بعد ما فانه لا يصدق الا بيهان (قوله وظاهره) هو المصنف ولم يعلم وجه  
 ظهوره الا بذكره عنه ويحتمل رجوع الضمير الى التعليل فان المحل فانت (قوله لم يضمن شيئا) للقاتل وللأباين  
 ولو صفارا أفاده الزبلي (قوله ان علم ان عفو بعضهم الخ) عبارة المجتبي فان لم يعلم بعفو شريكه يقتل قياسا  
 لا استحسانا وان علم بعفو فان لم يعلم بجرحه ومات فقال ظننت أنه يحل قتله لا يقتل والدية في ماله وان علم بالحكمة يقتل  
 سواء قضى القاضي بسقوط القصاص في نصيب الساكت أو لم يقض وهذا كن أمسك رجل احق قتله الاخر عمدا  
 فقتل ولي القتل المحسك فعليه القصاص قضى القاضي بسقوط القصاص عن المحسك أو لم يقض انتهى وقد أجل  
 الموان العبارة وقول صاحب المجتبي وهذا كن أمسك رجل لا يعني ان الحكم فيه مطلق سواء قضى القاضي  
 بسقوط القصاص أم لا كما ذكره وهو كالاطلاق فيما قبله وفهمه من كلام المؤلف بعيد (قوله فينبه ولي  
 المقتول أولى) كانه لان بينة القاتل قامت على نفي معنى فكانها شهدت بأنه لم يمت من جرحه ويحزر (قوله فينبه  
 زيد أولى) لانها قامت على قول صاحب الحق لا على النفي (قوله ليس لورثته الدعوى الخ) مقيدا بالقتل العمد  
 وأما اذا كان خطأ والمسئلة بحالها فانهم لا قبل البينة وبسقط من الدية ثلثه او بعد قوله لم يجرح حتى اسقاطا للمال  
 فلا ينفذ الا من الثلث (قوله لوعفا المجروح الخ) أما اذا اوصى بأن يعق عن قاتله عمدا كان باطلا في قياس قول  
 الامام اه عزى زاده عن الخانية (قوله جاز العفو) هذا اذا كان المجروح حرا أما اذا كان عبدا فانه لا يصح عفو  
 لان القصاص يجب حقا للمولى لانه شرب لالية عن البدائع (قوله على ابن آخر) يعني غير الذي قال عنه الجريح  
 انه جرحه قاله العلامة عبد البر (قوله على حرمانه) أي الولد فهو من اضافة المصدر الى مفعوله وفيه ان هذه  
 العلة تظهر فيما اذا جرحه عمدا وان العلة السابقة وهي قوله لانه حق المورث تظهر هنا أيضا فليست أم (قوله سقاء  
 سما) الاولى أن يقول اطعمه ليناسب قوله بعد حتى أكله وهذا مفروض في مناوله السم منفردا ولا خيرة فيما  
 اذا امر جرحه بغيره فتدبر (قوله ولم يعلم به) ومن باب أولى اذا علم (قوله لا قصاص ولا دية) ويرث منه هندية (قوله  
 ولو أوجره السم) كذا اذا انا ولا كرهه على شربه كافي الهندية (قوله الا أن الدفع خدعة) استدراك على قوله  
 لانه شرب باختياره (قوله فلا يلزم) الانسب في السبب فيلزمه التعزير والاستعفاء (قوله ما يعمل به في الطين)  
 قال في القاسوس المترافع الحبيل والمسحاة ومقبضها اه وباقية أهل مصر اسم لاه فرقة التي يعرف بها من الطين  
 وهي من جملة آلات الحرب (قوله بل قتله بظاهرة) لم يتكلم على ما اذا قتله بعوده وقال الاتقاني فان أصابه  
 بالعود فعليه الدية ولا قصاص عليه لانه ليس بسلاح ولا كنه ان كان عظيم الايات كان كالسيف عندهما  
 وكالسوط عند أبي حنيفة (قوله فلا قود فيه عند أبي حنيفة) أي رعيه الدية وظاهره اعتبار قدسه دون  
 الواقع فان الواقع انه جرح بمحدد ولكن انما قصد الجاني شربه بالعمد فليجرح وقال محمد ان كان العمد وحده  
 قاتلا قتل به اه مني ثم رأيت الجوى تنقل عن الولوالجي تعليقه بانه ما قصد ضرب به باله جراحة اه وهو يدل لما قلنا  
 (قوله كالخنق) بكسر الهمزة وكذا تدم (قوله والتعزير) قال في الهندية ذكر شيخ الاسلام في شرح الزيادات  
 الاصل ان من غرق انسانا بالماء ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا وترجي منه النجاة بالسباحة في الغالب  
 فمات من ذلك فهو خطأ العمد عندهم جميعا وأما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث تمكنه النجاة منه بالسباحة بأن  
 كان غير مشدود وهو بحسن السباحة يكون خطأ العمد وان كان بحيث لا تمكنه النجاة فعلى قول الامام هو خطأ  
 العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص كذا في المحبط (قوله ولو أدخله بيتا) أي حبسه  
 فيه مقيدا هندية (قوله لم يضمن شيئا) على قول الامام وعليه الفتوى هندية (قوله وقال تجب الدية) في الهندية  
 وقال محمد أوجه عقوبة والدية على عاقلة اه (قوله عن محمد بقا دية) والفتوى على أن الدية على عاقلة هندية  
 من المضمرات (قوله بخلاف قتله بغير الالة ضرب السوط) فانه لا قصاص بذلك عندنا هندية (قوله لو اعتاد الخنق)  
 أن خنق غير واحد هندية (قوله لو بعد مسكه) أي مسك الامام اياه وان تاب قبل مسكه تقبل مخ (قوله أوسع)  
 من عطف العام (قوله فلا قود فيه ولا دية) وكذا لو أدخله بيتا وأدخل السبع معه وأغلق عليه الباب فقتل  
 السبع الرجل وكذا لو نمت حية أو لاسعه عقب سواه أدخلها معه أو كانت في البيت ولو فعل ذلك  
 بصبي فعليه الدية هندية عن خزاعة المقتين (قوله ولو قطعت في الشمس) مثله الرجل كافي الهندية  
 (قوله أو البرد) قال في الهندية ولو اتى رجلا في مائة بار في يوم السنة فمات وييس ساعة القاء فعليه الدية

وكذا الوجزده فجعل في سطح في يوم شديد البرد ولم يزل كذلك حتى مات من البرد وكذا الوقطه وجعله في الثلج  
 (تنبیه) لوقط رجلا ثم اغلى له ماء في قدر ضخمة حتى صار كأنه نار والقاء في الماء فخرج ساعة ألقاه فمات قتل به  
 وان كان الماء الحار لا يغلي غدا شديدا فألقاه فيه ثم مكث ساعة ثم مات وقد تنفط بدمه أي صار به نقطة  
 أو نضجه الماء قتل به وان غاسك حتى يحي ويذهب ثم مات من ذلك لم يقتل وعليه الدية وهذا قياس قول أبي  
 حنيفة اه هندية (قوله فرسب) من باب نصر وكرم رسوباً ذهب سهلاً في الماء (قوله فعلى عاقلته الدية) أي  
 مغلفة هندية (قوله ولو سبع ساعة) سواء كان يحسن السباحة أو لا أفاده في الهندية ولو لم يدر موته  
 ولا خروجه ولا يدري له الشر فلا شيء عليه حتى يعلم أنه مات هندية (قوله لانه في حكم الميت) فلو مات ابنه وهو  
 على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه ذخيرة (قوله الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه) وفي الهندية عن  
 الخلاصة قتل وان علم انه لا يعيش اه فعلمها قتلان ثم رأيت في الخاتمة ما يوافق ما في الخلاصة وعبارتها رجل  
 قتل رجلاً وهو في النزاع فانه يقتل به وان كان القاتل يعلم انه لا يعيش منه (قوله قتل قاطع العنق) ان كان عدداً  
 وان كان خطأ نجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ الى الجانب الآخر فثلث الدية هندية  
 (قوله والاقتل الشاق) أي بأن كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة ولا يبقى معه الا اضطراب الموت هذا ان كان  
 عدداً ويجب الدية في الخطأ هندية (قوله تجز الرقبة) بالحاء والجيم يعني القطع كما في التاموس (قوله ومفاده)  
 أي هذا التعليل (قوله ليصير فعله جنساً آخر) اذ لو كان غير كف لهدر في الدنيا والآخرة كفعل الاسد  
 والحية فيكون على زيد نصف الدية (قوله لو تمذد قاتله) من بني آدم (قوله ويجب قتل من شراح) قال الاتقاني  
 صورته في اصل الجامع الصغير محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل شهر على المسلمين سبياً قال حق على  
 المسلمين أن يقتلوه ولا شيء عليهم وذلك لانه لما شهر عليهم السيف وقصد قتلهم صار حرباً عليهم فكان كالساغي  
 فبطلت عصمة دمه للمحاربين قال الله تعالى فتاتلوا التي تبني حتى تاتي الى أمر الله وفي قوله عليهم أن يقتلوه إشارة  
 الى انه وجب عليهم أن يقتلوه نكالا للشر على انفسهم لان دفع الشر واجب وجاز لغيرهم أن يعينهم على ذلك  
 حتى يدفعوا الشر عنهم اقول عليه الصلاة والسلام انصر أخاك ظالمًا أو مظلوماً يعني اذا كان ظالمًا منعته من الظلم  
 واذا كان مظلوماً منع الظلم عنه انتهى شلي وفي التاموس شهر سيفه كمنع وشهره انتصاف فرقه على الناس انتهى  
 وفي مختصر الصحاح شهر سيفه أي سلمه من باب قطع اه (قوله على المسلمين) في أبي السعود عن الشيخ عبدالحق  
 بجناح أهل الذمة كالمسلمين (قوله كما نص عليه) أي على كونه حالاً والاولى أن يقول كما أشار اليه لانه لم ينص  
 عليه وإنما أخذ بما روي الإشارة من قوله دفع فان الدفع لا يبطئه فيه (قوله ان لم يصح من دفع ضرره الابن) قال  
 القهستاني وفيه رمز الى انه لو ترك المشهور عليه الشاهر مع امكانه كان آثماً وهذا كله اذا لم يمكن لدفعه  
 بغير القتل كما تهدد بالصباح والا فالقود عليه بقتله كما في الكرماني وغيره والى انه ان لم يثبت شهر سيفه فعليه  
 القود قضاء ولم يكن عليه شيء ديانة كما في اقرا والخلاصة اه (قوله ولا شيء بقتله) انما ذكره بعدما ذكر وجوب  
 قتله لبيان ان يجب قتله لدفع الشر ويجب بقتله شيء كما في الجمل الصائل والمجنون (قوله ولا يقتل من شهر سلاحاً  
 على رجل) أي اذا لم يقصد المزاح فان دل الحال على المزاح واللعب لم يجوز قتله ولا يعتبر احق الجذواظها والمزاح  
 لان يمكن ولود الحال على الجذواظ قتله دفعه الزيلعي في كتاب الطلاق اه جوى وقوله على رجل أفاده مغيرة  
 هذه المسئلة اسابقتها فان الاولى موضوعها التي على جمع من المسلمين او قائلهم في طريق رسول عليهم سببه بقصد  
 قتلهم او كان في صف الاعداء كذلك وأفاد الزيلعي انه يجب عليه قتله لانه جعل الله في هذه كلعلة في السابقة  
 فانه قال لما سئل عن المنقول والمعتول (قوله فقتله المشهور عليه) قال الجوزي أي فلا شيء عليه لانه لا يبطئه  
 الغوث أما اذا شهر عصاها في مصر فقتله المشهور عليه قتل به لان العصا ثابت والغوث غير منقطع في المصير  
 فكان بالقتل تعدياً اه زيلعي (قوله لانه لدفع الشر) ولنا أن الفعل من هذه الاشياء غير متصف بالحكمة  
 فلم يقع فيها فلا تسقط العصمة به لعدم الاختيار الصحيح ولهذا لا يجب القصاص على العبي والمجنون بقتلهم  
 ولا الضمان به على الدابة فاذا لم يسقط كان من قضيته أن يجب للقصاص لانه قتل نفسه معصومة الا أنه لا يجب  
 القصاص لوجود المبيع وهو دفع الشر فجب الدية اه تبيين (قوله ولو ضرب به الشاهر) أي بالسيف ولم يقتل أفاده  
 ابن كمال (قوله على وجه لا يريد ضربه ثانياً) كذا في السكافي أما اذا كلف وهو يريد ضربه ثانياً فهو في حكم

اجماعاً كما نقله المستفت عن المجتبى (والا) بسبه  
 حقه بل قتله بظهوره ولم يجرحه (لا) يقتص  
 في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتص  
 بلا جرح في حديثه ويحتمل ذهب ونحوها  
 وعزاه في الدرر والنفائس خان لكن نقل المستفت  
 عن الخلاصة ان الاصح اعتبار الجرح عند  
 الامام لوجوب القود وعليه جرى ابن السكالي  
 وفي المجتبى ضرب بسيف في عنقه ففرق  
 السيف الفم وقته فلا قود فيه عند أبي  
 حنيفة (كالخنق والتفريق) خلافاً له  
 والشافعي ولو ادخله بينات فيه جوعاً  
 يضمن شيئاً وقال لا تجب الدية ولو دقسه حياً  
 فمات عن مجده بقتله مجتبى بخلاف قتله بالآلة  
 ضرب السوط كما سجي وفيه لو اعتاد الخنق  
 ضرب السوط ولا تقبل قوته لو بعد مدة مسكه  
 قتل من سببه ولا قود فيه ولا دية وبه زور  
 كالسحر وفيه (قوله رجلاً وطرحه قدام أسد  
 أو سبع فقتله فلا قود فيه ولا دية وبه زور  
 أو سبع ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية  
 ويضرب ويحبس الى أن يموت) زاد في البرازية  
 وعن الامام عليه الدية ولو قط صديداً وألقاه  
 في الشمس أو البرد حتى مات فعلى عاقلته الدية  
 وفي الخاتمة قط رجلاً وألقاه في البحر فرسب  
 وغرق كما ألقاه فعلى عاقلته الدية عند أبي  
 حنيفة ولو سبع ساعة ثم غرق فلا دية لانه  
 غرق بهجزه في الاول غرق بطرحه في الماء  
 (قطع عنقه) وفي من الخلقوم قتل لا وفيه  
 الروح فقتله آخر فلا قود فيه (قوله لانه في حكم  
 الميت) ولو قتله وهو في حالة (الزنج قتل به)  
 الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخاتمة  
 وفي البرازية تنشق بطنه بمجديدة وقطع آخر  
 عنقه ان توهم قتل الشاق وعزراً لقاطع  
 العنق والاقتل الشاق وعزراً لقاطع



الاول كما لا يخفى (قوله أو غيره الخ) لاحاجة اليه وليس يعمل وهم حتى يقويه بالنقل قدبر (قوله عادت عصمته)  
 فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصاً معصوماً وظلوماً فيجب عليه القصاص اه زبلي (قوله فقتل الخ) لا يظهر  
 هذا التحريم لانه قد يكون شاهراً له وهو مدبر لا يريد العود (قوله فلا تثنى عليه) لانه ان يمنعه بالقتل ابتداء  
 فكذاله ان يترد به انتهاء اه زبلي (قوله وان أقل قتله ولا يقتله) وفي الترخيم باب قطع الطريق مانصه  
 ويجوز للانسان أن يقتل دون ماله وان لم يبلغ نصاباً يقتل من يقتله عليه خبر من قتل دون ماله فهو شهيد اه  
 أبو السعود (قوله وهل يقتل قوله) ليس قاصراً على ما قبله بل عبارة البرازية عامة (قوله لم يقتل استحسن الخ)  
 لان دلالة الحال أو رتبه شبهة في القصاص لافي المال اه برازيه وأفاد الشرط انه اذا لم يكن معروفاً يقتل منه  
 (قوله اذا لم يعلم الخ) منطوقه صادق بثلاث صور ما اذا تجرد ذهنه عن كونه بطرح بالصياح او لا وما اذا شك فيهما  
 وما اذا علم انه لا يطرح به ففي هذه الموراثية علمه بأنه لو صاح عليه طرحه ومنه موهمة صورة واحدة وهي التي  
 ذكرها المؤلف بعد (قوله مع ذلك) لاحاجة اليه (قوله صك المصوب منه) ظاهر الزبلي وغيره انه لا يجري  
 في الغاصب التفصيل المتقدم ولكن الحديث بعمه فيكون مخصوصاً بالغصب (قوله لقد رتبته على دفعه) انظر  
 ما اذا لم يقدر المسلمون والقاضي على الدفع كما هو مشاهد في زماننا والظاهر أنه يجوز له قتل لعموم الحديث (قوله  
 مباح الدم) كزان محصن ثبت عليه الزنا بالشهادة وظاهره مع المرتد (قوله ولم يخرج عنه) بأن يملك فيخرج  
 (قوله فيخرج) أي بنفسه (قوله فيقتل منته في الحرم اجماعاً) لان الاطراف يملك بها ملك الاموال (قوله  
 لا يقتل فيه) ويقتل في الحرم لانسانه القتل فيه (قوله فقتله بسيف) قيد به لقوله وتجب الدية في ماله فلو قتله بغير  
 فالدية على العاقلة (قوله فلا قصاص) لانه تمكنت في العصمة شبهة العدم لان الامر وان لم يصح حقيقة  
 فصيغة تورث شبهة والشبهة في هذا الباب لها حكم الحقيقة وقال زفر بجوب القصاص (قوله في الصحيح) لان  
 العصمة قائمة وانما سقط القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال وبه جزم في العمدة وحكي في مختصر  
 المحيط الاتفاق عليه اه عبد البر (قوله وسقط القود) كالاستعداد على قتله لان الاباحة لا تجري في النفس فان  
 المتبادر منه القصاص (قوله وكذا لو قال اقتل أخى الخ) أي والقاتل ولي دمهم (قوله لو ابنته صغيراً يقتل) مثله  
 الاخ كافي الجوى على الاشياء وأفاد في المنع ان هذا محمول على جواب القياس والاستحسان وجوب الدية وصحة  
 البرازي وفي المجتبى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في من أمر انساناً أن يقتل ابنه فقتله قبله وبمحرم أن يكون  
 هذا جواب القياس (قوله فقتله يقتل) لانه يسع باطل وهو ليس بأذن بالقتل فليس كقوله اقتلني (قوله لكن  
 رده ابن وهبان) قال العلامة عبد البر في شرحه وينبغي أن يكون الاسع هي الاولى وان العصمة قائمة وانما سقط  
 القصاص لمكان الشبهة والشبهة لا تمنع وجوب المال اه (قوله كولو قال اقتل عدي) انما لم يجب به نبي لانه من  
 الاموال ويجري فيها البديل وفيه الاثم كافي الجوى على الاشياء (قوله كقوله اقطع يدي أو رجلي) قال في المنتقى  
 قال اقطع يدي فقطمته فلا تثنى عليه لان البديل يجري في الطرف لا التحاقه بالمال حتى اقتص بالنكول فيه  
 لافي النفس وفي الواقعة بخلاف ما لو قال اقطع يدي أو رجلي أو اقتل عدي لاشئ عليه بالاجماع لان الاطراف  
 يملك بها ملك الاموال فدفع الامر اه (قوله وان سري لنفسه ومات) هذه الزيادة ليس لها وجود في البرازية  
 ولا في المنع وان اعتبرنا السراية فلا جرى فيه الخلاف فيما اذا قال اقتلني (قوله ولو قال اقصه) أي اليد وذكر  
 باعتبار ان اطراف أو عضو (قوله وبطل الصلح) الاوضح الشرط (قوله لغيب القاتل) وكذا القاتل لوجود  
 العلة فيه أفاده الجوى في حاشية الاشياء وانظر هل يسقط القصاص في الصورتين (قوله عفو الولي عن القاتل  
 أفضل) وعفوه يوجب براءة القاتل في الدنيا عن الدية والقود لانها حق الوارث اه يرى قال في الاشياء  
 ولا يرأى عن قتله اه أي عن ظلم الاقدام على قتله اه أبو السعود كالوارث اذا أبرأ المديون يرى ولا يرأى عن  
 ظلم المورث ومطله اه اشياء فعليه وزر عماطلته اه يرى وذكر الكرخي ان العفو عن القاتل أفضل عندي  
 من قتله لقوله تعالى فمن تصدق به فهو كفارة له واختلاف أهل العلم في تأويله قال قوم هو كفارة للقاتل وقال  
 آخرون هو كفارة للعافي وهو أولى التأويلين عندي اه (تنبيه) لو عفا الولي عن نصف القصاص يسقط السك  
 ولا ينقلب الباقي مالاً اه قنية وفي المنار والقصاص لا يضمن بقتل القاتل قال شارحه يعني من قتل من عليه  
 القصاص لا يضمن لمن له القصاص عندنا ويضمن عند الشافعي قال السراج الهندي ويضمن لولي القاتل الدية

(ومن جرح رجلاً عدافاً زرافراً ومات)  
 يقتل (الاذا وحده ما يقطعه كثر الرقبة والبر)  
 منه وقد مناه لونهما الجروح أو الأولياء قبل  
 موته صح استحسنانا (فان مات) شخص  
 (بفعل نفسه وزيد وأسد وحية ذنن زيد  
 ثلث الدية في ماله ان كان) القتل (عداؤا لا  
 فعل عاقلة) لان فعل الاسد والحية جنس  
 واحد لانه هدر في الدارين وفعل زيد معتبر  
 في الدارين وفعل نفسه هدر في الدنيا والعقبى  
 حتى يأثم بالاجماع فصارت ثلاثة اجناس  
 ومناده أن يقتل في المقتول التكليف يصير  
 فعله جنساً آخر غير جنس فعل الاسد والحية  
 وأن لا يزيد على الثلث لو تعدد قتاله لان فعل  
 الكل جنس واحد ابن كمال (ويجب قتل من  
 شهراً على المسلمين) يعني في الحال كائن  
 عليه ابن الكمال حيث غير عبارة الوفاة فقال  
 ويجب دفع من شهراً على المسلمين  
 ولو يقتله لم يمكن دفع ضرره الابيه صرح به  
 في الكفاية أي لانه من باب دفع الصائل صرح  
 به الشافعي وغيره وبأي ما يؤيده (ولا تثنى بقتله)  
 بخلاف الجمل الصائل (ولا) بقتل (من شهر  
 سلاحاً على رجل ليلاً أو نهاراً في مصر أو غيره  
 أو شهر عليه عاصلاً في مصر أو نهاراً في غيره  
 فقتله الشهور) عليه وان شهراً المجنون على  
 غيره سلاحاً فقتله المشهور (عليه عداً يجب  
 الدية) في ماله (ومثله الصبي والدابة) الصائلة  
 وقال الشافعي لا ضمان في الكل لانه دفع  
 الشر (ولو ضرب به الشاهر فانسرف) وكف  
 عنه على وجه لا يريد ضربه نائياً (فقتله  
 الاثر) أي المشهور عليه أو غيره كذا عه  
 ابن الكمال تبع الشافعي والكفاية (قتل القاتل)  
 لانه لا ينصرف عادت عصمته قلت فقتل  
 أنه مادام شاهراً بالسيف ضربه والا فلا يحد  
 (ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة)  
 من بيته (فاتبعه) رب البيت (فقتله فلا تثنى  
 عليه)



ان خطأ يقتض منه ان عدا اهل شلبي (قوله حتى يسلم نفسه) ويعرف اولى اياه الدم ان ذلك منه افاده العلامة عبد  
البر وغيره (قوله وفترق الفقهاء) أي بين القصاص والحد وفترط الامام لاستيفاء الحد وودون القصاص  
جوى قال في الهندية واذا قتل الرجل عدا اوله لى واحد فله ان يقتله قصاصا قضى القاضي به او لم يقض اه (قوله  
يجوز القضاء بعلمه في القصاص) مبنى على ان القاضي يقضى بعلمه في غير الحدود والقنوى اليوم على عدم جواز  
القضاء بعلمه مطلقا اه جوى (قوله القصاص يورث) وقيل لا افاده الجوى (قوله لا الحد) مثل حد القذف وهو  
محول على ما بعد المرافعة اما قبلها فهو جائز وفي الجوى فاذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط واذا عفا المقتوف عن  
القاذف فعفو باطل وله ان يطالب بالحد اه الا اذا قال لم يقذفنى أو كذب شهودى فانه يصح كافي البحر عن  
الشامل والمراد من بطلان العفو أنه اذا عاود طلبه حد لان العفو كان لغوا فكانه لم يخصم الى الا ان وليس  
المراد ان الامام له ان يقيم بعد ذهاب المقتوف وعفو افاده أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله بخلاف الحد)  
فان التقادم يمنع والتقادم في الشرب يذهب الریح وفي حد غيره بمعنى شهر وقد مضى في الحدود (قوله ويثبت  
بإثارة آخرس بأن حضر الاخرس عند المقتول وأخذ سيفا وأشار الى نفسه أنه هو الذى أخذ السيف وقتله  
(قوله لا الحد) قال النووي في شرح مسلم أجمعوا على تحريم الشفاعة في الحدود بعد بلوغ الامام وانه يحرم  
التشديد فيها فأما قبل بلوغ الامام فأجازه اكثر العلماء اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب ثمر وأذى للمسلمين فان  
كان لم يشفع فيه وأما العاصى التى لا حد فيها ولا كفارة وواجبها التعزير فتجوز الشفاعة فيها بالتشديد سواء  
بلغت الامام ام لا ثم الشفاعة فيها مستحبة اذ لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى اه (قوله السابعة الخ) يراد ثمانية  
وهو اشتراط الامام لا حد بناء الحدود دون القصاص وتامه وهو جواز الاعتراض في القصاص بخلاف حد  
القذف حتى لو دفع القاذف مالا له تذر فليسقط حقه فانه يرجع به ويسقط الحدان كان قبل المرافعة لا بعدها  
قتله مبرى الدين عن فصول العمادى أبو السعود (قوله لا يضمن ان لم يمكنه تحميته الخ) هذا خلاف ما نقله المكي  
عن الشئى ونصه نظري بيت آخر من ثقب أو شرباب فطعنه صاحب الدار بجبهة أو رماه بحصاة فتقتل عنه ضمنه  
عندنا ولم يضمنه عند الشافعى لما روى أبو هريرة رضى الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أن امرأ  
اطلع عليك بغير اذن فخذته بحصاة فتقتل عنه لم يكن عليه جناح ولنا قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل دم امرئ  
مسلم الحديث يقضى عدم سقوط عصمته بهذا الفعل وأن مجرد نظره اليه لا يبيح قراع عينه كمالو نظر من الباب  
المفتوح أو دخل بيته ونظر فيه والمراد بما روى أبو هريرة المبالغة في الزجر انتهى وهذا وان أمكن حمل في النظار  
على ما زاد لم يمكن تحميته بغير الفتى مابين لحكم من أدخل رأسه المذكور في الموائف فانه لا تفصيل فيه وفي حاشية  
الشلبي ولنا قوله عليه السلام في العين نصف الدية وهو عام ولا يجوز النظر لا يبيع الجنابة عليه كمالو نظر من  
الباب المفتوح وكالو دخل بيته ونظر فيه ونال من امراته ما دون الفرج لم يجز قراع عينه انتهى ورويت في البغية  
أن الطحاوى قال لا نعلم في بيت غير فقه فقتل عنه شيئا منصوصا عن أصحابنا ومذهبهم انه هدر قال  
أبو بكر الرازى هذا ليس بشئ ويلزمهم حكم الجنابة ثم ذكر مذهب الشافعى رضى الله تعالى عنه ودليله قال  
وعندنا لا احاديث محمولة على ما زاد لم يمكن دفعه الا بفق العين وثمة هدر بالاجماع قال وان حل ما قاله الطحاوى  
على ما زاد لم يمكن تحميته الا بالفتى مزال التنافى ثم نقل ما ذكره المؤلف عن أكثر اوس (قوله لا يضمن اجماعا كمالو  
قصد أخذ ثيابه فدفعه حتى قتل لم يضمن انتهى بغية وفي حكاية الاجماع نظرمع ما قد مناه عن الشئى والشلبي  
فأبى تأمل والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ا تود فيما دون النفس) •

اما ذكر القصاص في النفس شرع في القصاص فيما دونها لان الجز يتبع الكل اه أى في الحكم (قوله وهو في كل  
ما يمكن فيه رعاية حفظ المائلة) الاولى الاقتصار على المصنف فان الرعاية الحفظ فلا تنقطع البسنى باليسرى  
ولا اليسرى باليسرى ولا الصحيحة بالسلام ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تنقطع يد الخزييد العبد ولا  
يد العبد بيد الخزييد ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة خاتمة ويجب القصاص  
في الاطراف بين المسلم والذمى وبين المرأتين الخزيين والكنايتين والمسلمة والكنايتية ولا قصاص في شئ من الشعر  
ولا قصاص في جلد الرأس والبدن ولا في لحم الخدين والظفر والبطن والذقن ولا بالأنظمة والكلمة والوجه والرقبة

هندية وفي المكون عن النباية لا يجب القصاص فيما دون النفس حتى يبرأ منه أو يموت ولا يعمل بل يقترب خلافا  
 للشافعي رضي الله تعالى عنه ذكره في الاسرار وغيرها وأجمعوا ان الجنى لا تؤخذ بالسري ولا اليسرى باليمنى  
 ولا يؤخذ بشئ من الاعضاء الا بمثل من القاطع الا بهام بالا بهام والسبابة بالسبابة والوسطى بالوسطى والخنصر  
 بالخنصر والبنصر بالبنصر اه وفي الشئ عن المحيط وكذلك في الاسنان النسيبة بالنسيبة والنايب بالناب والخنصر  
 بالخنصر ولا يؤخذ الا اسفل بالا على ولا الاعلى بالاسفل للثناوت في المنافع والمراقق اه (قوله وينتد) لاجابة  
 اليه (قوله فلو انقطع من نصف ساعد الخ) قال في المبدوء كل قطع من مفصل ففيه القصاص في ذلك الموضع فأما  
 كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب فيه القصاص عندنا انتهى فذكر النصف في كلامه  
 اتفاق (قوله وساق أو من قصبة انف) الاولى تأخير هذين بعد قوله وكذلك الحكم في الرجل والمارن (قوله لا متناع  
 حفظ المماثلة) لانه قد يكسر زيادة من عضو الجاني أو يتع فيه خلل زائد (قوله وان كانت يدها كبرمتها) فلا عبرة  
 بالغرو والكبر في العضو واعتبر في شجرة الرأس حتى لو استوعبت من المشجوع رأسه ولا تستوعب رأس الشاج  
 ثبت الخيار للمشجوع ان شاء أخذ الارش وان شاء اقتص وأخذ بقدر شجته وذلك لان العبرة في الشجاج  
 للشين والشجة المستوعبة لما بين قرنيها كثر شينها من الشجة التي لا تستوعب بخلاف قطع العضو فان الشين  
 فيه لا يختلف وكذا منفعته لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساوات فيه من كل وجه أفاده الزبلي  
 (قوله والمارن) أي كاهه واذا قطع بعضه لا يجب ذخيرة وفي الارنية حكومة عدل على الصحيح خزائنه المقتن وان  
 كان انف القاطع اصغر خيزر المقطوع الله الكبير ان شاء قطع وان شاء أخذ الارش محيط وكذا اذا كان قاطع  
 الانف أشتم لا يجزى الرخ أو آخرم الانف أو بانته نقصان من شئ أصابه فان المقطوع مخير بين القطع وبين أخذ  
 دية الله ظهريه واذا قطع بعض قصبة الانف لا يجب القصاص بالاتفاق لانه عظم ذخيرة وقدمه المؤلف (قوله  
 والاذن) أي كاهها وكذا يقتص ببعضها اذا كان يستعمله ويعرف ذكره الكرخي وكان أبو يوسف يقول للاذن  
 مفصل فاذا قطع منها شئ وعلم ان القاطع من المفصل اقتص منه والرابع في معرفة المفصل الى أهل البصر فان  
 قالوا حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن القاطع قدر ما قطع  
 ظهريه ولو كانت اذن القاطع صغيرة أو كانت خرقا مشقوقا والمقطوعة كبيرة أو سالمة خيرا الجنى عليه ان شاء  
 قطع وان شاء ضمن نصف الدية وان كانت المقطوعة ناقصة كان له حكومة عدل هندية عن الاجناس وان  
 انتزع نعمة اذنه لا قصاص وعليه الارش في ماله محيط (قوله وكذلك عين ضربت) ولا عبرة بالكبر والصغر  
 في العين كما في المحيط ويستثنى من القصاص في العين ما لو كانت العين الجنى عليها أيا من ولكن يصيرها وكذلك  
 عين الجاني فانه لا قصاص بينهما كما في المحيط وفي الظهريه وان ضرب عين انسان عمدا فأيست بحيث لا يصيرها  
 لا يجب القصاص عند عامة العلماء لتعذر المماثلة وفي كل موضع يجب القصاص لا فرق بينا اذا حصل  
 الضرب بالراح أو بشئ آخر غير كالأصبع ونحوها هندية (قوله فزال ضوءها) ويعرف ذلك بأن تقابل  
 عينه بالشمس مفتوحة فان دمعت علم ان الضوء باق وان لم تدمع فقد ذهب وذكر الطحاوي انه تلقى بين يديه  
 حبة فان هرب من الحية علم انه لم يذهب وقال محمد بن نظره أهل البصر وان لم يعلم ذلك يبرئ فيه الدعوى واد تكرار  
 والقول قول الجاني مع عينه على النبات ظهريه وفيها فأن عين مبيحة ولد أو بعد أيام فقال انه كان  
 لم يصيرها أو قال لا أعلم أبعصرها أم لا فالقول له وعليه ارش حكومة عدل فيما شأنه وان كان يعلم انه يصيرها  
 بان شهد شاهدان بسلامتها ان كان خطأ ففيه نصف الدية وان كان عمدا ففيه القصاص اه (تنبيه) قال  
 في خزائنه المقتن لو ضرب العين ضربة تأييض بعض الناظر أو أصابها قرح أو شئ مما يبيح بالعين فنقص من ذلك  
 لم يكن فيه قصاص انما تجب فيه حكومة عدل اه وفيها اذا ضرب عين رجل فأيست من ضربه ثم ذهب  
 البياض وأبصر لا شئ على الضارب لكن هذا اذا عاد البصر كما كان أما اذا عاد دون الاول ففيه حكومة عدل اه  
 (قوله فيجعل على وجهه الخ) كذا بين على طريق الاستيفاء في حادثة وقعت في زمن عثمان وقد شاور الصحابة  
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين (قوله ولو قلعت لا قصاص) وكذا لو قلعت حدقة فرضى بأن تخفف عين  
 القتالعي يأخذون منه ولا تنفع حدقة قال محمد بن عيسى له ذلك اه (قوله وعن الثاني لا قود في فني عين حولا)  
 في الهندية عن الخمانية عن الحسن اذا قلع عين رجل وكانت عينه حولا الا ان ذلك لا يضرب بصره ولا ينقص

لان الاطراف كالاموال فصح الامر  
 ولو قال اقطع على أن تعطيني هذا الثوب  
 أو هذه الدراهم فقطع يجب ارش اليد لا القود  
 وبطل الصلح برأية فروع هبة القصاص  
 اغير القاتل لا يجوز لانه لا يجري فيه التملك  
 عنه الولي عن القاتل أفضل من الصلح والصلح  
 أفضل من القصاص وكذا عن الجروح  
 لا تصح ثوبة القاتل حتى يسلم نفسه للقود  
 وهبانية الامام شرط استيفاء القصاص  
 كالحمد وعند الاصوليين وفرق الفقهاء اشباه  
 وفيها في قاعدة الحدود تدرأ بالثبوت  
 كالحمد والقصاص الا في سبع يجوز القضاء  
 بعلمه في النصاص دون الحدود القصاص  
 يورث والحد لا يصح عقو القصاص لا الحد  
 انتقام لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد  
 سوى حد القذف وثبت بأشارة اخرس  
 وكذا به بخلاف الحد تجوز الشناعة  
 في القصاص لا الحد السابعة لا بد في القصاص  
 من الدعوى بخلاف الحد سوى حد الإذف  
 انتهى وفي القصة نظر في باب دار رجل فقتل  
 الرجل عينه لا يضمن ان لم يكنه تنجيسه من  
 غير قتلها وان أمكنه ضمن وقال الشافعي  
 لا يضمن فيه ما ولو أدخل رأسه فرما بجحر  
 فقتلها لا يضمن اجماعا نكاح الخلاف في نظر  
 من خارجها والله اعلم

(باب القود فيما دون النفس)

(وهو في كل ما يمكن فيه رعاية حفظ المماثلة)  
 وحينئذ (فبقاذا قطع اليد عمدا من المفصل)  
 فلو انقطع من نصف ساعد أو ساق أو من قصبة  
 انف لم يقدل متناع حفظ المماثلة وهي الاصل  
 في جريان قصاص (وان كانت يدها كبر  
 منها) لا تحسد المنفعة (وكذا) الحكم في  
 (الرجل والمارن والاذن) كذا (عين  
 ضربت فزال ضوءها وهي فائضة) غير  
 منخسفة (فيجعل على وجهه قطن رطب  
 وتقال عليه جردا تحمى ولو قلعت لا قصاص  
 لتعذر المماثلة في الجنبى فقا البني ويسرى  
 الفاقى ذاهبة اقتص منه وترلأعنى وعن  
 الثاني لا قود في فني عين حولا

منه شيئا يقتصر منه وان كان الحول شديد ابصر بصره ففيها حكومة عدل ولو كانت عين الفائق شديدة الحول  
 بصر بصره فقط عينا ليس بها حول كان الجهن عليه بالخيار ان شاء اقتصر ورضى بالنقصان وان شاء ضمن نصف  
 الدية في ماله اه وظاهر عبارة المجتبى أن ما عن الحسن هو المعقد وغيره ضعيف فانه قال ولو فقط عين أحول  
 والحول لا بصر بصره اقتصر منه والافقيه حكومة عدل م عن ابي يوسف رحمه الله تعالى لاقتصاص في العين  
 الحولا مطلقا اه فما كان ينبغي له موافاة الاقتصار على الضعيف (قوله كروضة) قال في الدرر لا قود في الشجاج  
 الا في الموضحة عمدا وهي التي توضع العظم اي تبينه لامكان اعتبار المساواة فيها بأن يسير بالمسبار ثم يتخذ  
 حديدة بقدر ذلك فيقطع بهام مقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دونها ايضا ذكره محمد في الاصل  
 وهو الاصح لامكان اعتبار المساواة فيه ايضا بذكره في الموضحة ذكره الزيلعي اه (قوله ولا قود في عظم) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لاقتصاص في العظم ولتعذر اعتبار المساواة فيه (قوله الا السن) استثناء متصل أو منقطع  
 فان الاطباء اختلفوا في أنه عظم أو طرف عصب يابس فهم من انكراه عظم لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة  
 ويلين بالخلل ومنهم من قال انه عظم فعلى الاول منقطع ومتصل على الثاني وانما جرى فيه القصاص لحصول  
 المساواة لبرد المبرد (قوله وان تضاعف طول او كبرا) في الهندية عن وجيز الكردري القصاص في السن لا يكون  
 على اعتبار قدر سن الكسار والمكسور صغيرا او كبيرا بل بقدر ما كسر من السن ان نصف او ثلثا او ربعا  
 فكذلك اه وهذا بخلاف عيب السن وقد ذكر حكمه في الظهيرية فقال اذا نزع سن رجل وسن ابنا في سودا  
 أو صفراء أو حمراء أو خضراء خيرا لجهن عليه ان شاء نزعها بقصاصها وان شاء ضمنه ارش سنه خمسة وان كان  
 العيب في سن المجنونة عليه ففيه حكومة عدل (فرع) قال في الجوهر لاقتصاص في السن الزائدة وتجب  
 حكومة عدل اه وفي الخلاصة لو كسر بهمها فاسود الباقي او احمر او اخضر او دخله عيب بوجه من  
 الوجوه بالكسر لاقتصاص عليه وتجب الدية اه (قوله موضع اصل السن) بدل عما قبله (قوله اذ ربعا تفسد  
 لها نه) كذا يحيط الزيلعي وتبعه المصنف والمؤلف وصوابه لثاته جمع لثته قال ابن الاثير بالكسر والتخفيف عمور  
 الاسنان وهي مغارزها اه وفي الصحاح هي ما حول الاسنان وأصلها التي والهامة عوض عن المياه وجهه لثات  
 وانتهى واما اللهاة ففي الصحاح اللهاة الهنة المطبقة في اقصى سقف الفم والجمع اللهي واللاهوات واللاهيات  
 انتهت (تبينه) قال محمد رحمه الله تعالى من اراد قلع سنك ظلم في موضع لا يغتال الناس فقلت قتله ومن اراد  
 أن يبرد سنك بالمبرد ظلم فلا قتله وان كان لا يغتال الناس ظهيرية (قوله ان كسرت) قال في الظهيرية ان كسر  
 نصف سنه او ثلثها أو ربعها كسر استويا يستطاع مثلها القصاص اقتصر بهمردوان كان كسر امثله ليس  
 بمستوجب لث لا يستطاع ان يقتصر منه فعليه ارش اه فماذا كرمحوم على كسرت يمكن فيه المساواة (قوله  
 ويؤجل حولا) قال في المتن اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بهما حولا فاذا تم الحول ولم يفر  
 فعليه القصاص يبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له كم ذهب منها فاذا ذهب النصف يبرد من سن  
 الفاعل النصف ذكره في المحيط وقال في الظهيرية وان ضرب سن رجل فسقطت يتطرح حتى يبرأ موضع  
 السن ولا ينتظر حولا الا في رواية الجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر (قوله وقيل يؤجل الصبي)  
 وينبغي له ان يأخذ من الجاني ضميمته هندية (قوله وكذا الخلاف اذا اجل في تحريكه) قال في المحيط عن الاصل اذا  
 ضرب سن انسان ونحوه بربب ضرب به ينتظر حولا سواء كان المجنونة عليه بالغيا رصيا ثم اذا وجب الاستيفاء  
 حولا فان لم يسقط فلا نفي على الضارب وان سقط السن في السنة من تلك الضربة فان كان عمدا يجب القصاص  
 وان كان خطأ تجب الدية اه وان جاء المضروب قبل تمام السنة فقال سقطت من ضربك وقال الضارب بل  
 بضرب ضارب آخر فالقول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب ظهيرية (قوله حكومة عدل الام)  
 حكومة العدل بمعنى الارش فكانه قال ارش الام اه (قوله اي اجرة القلاع والطبيب) نقله في فصل الشجاج  
 بقيل ونصه عن الجوهر وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب والادوية الى أن يبرأ  
 ونقل المصنف هناك أنه يقوم عبدا بالاهذا الاثر ثم معه فقدر التناوت بين القيمتين يكون من الدية وتقل ان عليه  
 الفتوى (قوله بدليل اختلاف ديتهم) لان دية المرأة وطرفها على النصف من دية الرجل وطرفه ولا فرق بين أن  
 يكون هو القاتل او هي ابوالسود وهذا التعليل بطرفي الحزب والعبد فان دية العبد قيمته (قوله وقيمتهم) راجع

(و) كذا هو ايضا (في كل نسخة برامى) ويتحقق  
 (في المسائل) كروضة (ولا قود في عظم الا  
 السن وان تضاعف طول او كبرا المماثر) فتقطع  
 ان قلعت وقيل تبرد الى اللحم (موضع أصل  
 السن) وبسقط ما سواء تعذر المعاملة اذ ربحا  
 تفسد لثاته وبه أخذ صاحب السكافى قال  
 المصنف وفي المجتبى وبه يفتى (كأن يبرد) الى أن  
 ينساويا (ان كسرت) وفي المجتبى ويؤجل  
 حولا فان لم يثبت يقتصر وقيل يؤجل الصبي  
 لا البالغ فلو مات الصبي في الحول برى وقال  
 ابو يوسف فيه حكومة عدل وكذا الخلاف  
 اذا اجل في تحريكه فلم يستطع عند ابي يوسف  
 تجب حكومة عدل الام اي اجرة القلاع  
 والطبيب انتهى وسنحقيقه (وتؤخذ الندية  
 بالنفقة والناس بالناب ولا يؤخذ الا على  
 بالاسفل ولا الاسفل بالا على) مجتبى والحاصل  
 أنه لا يؤخذ عضو ولا يمتل (و) لا قود عندنا  
 في (طرفي رجل وامرأة) (و) طرفي (حرو عبد  
 و) (عبد بن) لتعذر المعاملة بدليل  
 اختلاف دينهم وقيمتهم

والاطراف كالاموال قلت هذا هو المنهور لكن في الواقعات لوقعت امر آتدبرجل كان له القود لان الناقص يستوفي بالكامل اذ ارضى صاحب الحق فلا فرق بين حر وعبد ولا بين عديدين وأقره القهستاني ٢٧٠ والبرجندي (وطرف المسلم والكافر سيان) للتساوي في الارش وقال الشافعي كل من يقتل به

يقطع به وما لا فلا (و) لافي (قطع يدين نصف الساعد) لما ترو (و) لافي (جائفة برئت) فلو لم تبرأ فان سارية يقتص والا ينتظر البره او السارية ابن كمال (ولسان وذكر) ولو من اصلها به يفتي شرح وهبانية وأقره المصنف لانه يقتض وينسب ط قلت لكن جزم قاضيان بلزوم القصاص وجعله في المحيط قول الامام ونصه قال أبو حنيفة ان قطع ذكره من اصله له اومن الحشفة اقصر منه اذله حد معلوم وأقره في الشربلالية فيلحفظ (الا أن يقطع ككل الحشفة) فيقتص ولو بعضها لا وسيجي ما لو قطع بعض اللسان (ويجب القصاص في الشفة ان استقصاها بالقطع) لا مكان المماثلة (والا) يستقصها (لا) يقتص مجتبي وجوهرة وفي لسان أخرس وصبي لا يتكلم حكومة عدل (وان كان القاطع أشل او ناقص الاصابع او كان رأس الشاح اكبر) من المشجوج (خير المجتبي عليه بين القود وأخذ الارش) وعلى هذا في السنن وسائر الاطراف التي تقاد اذا كان طرف الضارب والقاطع معسبا بغير المجتبي عليه بين اخذ المعيب والارش كاملا قال برهان الدين هذا لو الشلاء ينتفع بها فلو لم ينتفع به لم تكن محللا للقود فلدنية كامله بلا خيار وعليه الفتوى مجتبي وفيه لا تقطع الصيغة بالشلاء (ويستقط القود دعوت القتال) اقوات المهل (و بعدو الاواياء) ويستلهم على مال ولو قليلا ويجب حالا عند الاطلاق (وبصلح احدهم وعذوه ولم يبق) من الورثة (حصته من الدية) في ثلاث سنين على القتال هو الصحيح وقيل على العاقلة ملتي (امر الحز القاتل وسيد العبد) القتال رجلا بالصلح عن دمه (ما الذي اشتر كافيته) (على ألف ففعل المأمور) الصلح عن دمه (فالانف على) الحر والسيد (الاخرين فندان) لانه مقابل بالقود وهو عليهم اسوية فبدله كذلك (وبقتل جمع مفرد ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) لان زهوق الروح يتحقق بالاشارة لانه غير تجزى

الى العبد (قوله والاطراف كالا موال) فلا بد فيها من الماواة (قوله قلت هذا هو المنهور) يشير الى انه المعتمد (قوله ولا بين عديدين) فلصاحب العبد الاعلى الاستيفاء من الادنى اذ ارضى صاحب الاعلى (قوله وطرف المسلم والكافر) اي الذي لا الحربي ولو مستأمن (قوله لما ترو) من امتناع رعاية المماثلة (قوله ولا في جائفة) الجائفة التي تصل الى البطن من الصدر والظهر والبطن فلا تكون في الرقبة ولا الحلق ولا اليدين ولا الرجلين فان كانت في الاثنين والديرفهي جائفة كما ذكره القدوري في شرحه (قوله برئت) قال في المصباح برأ من المرض يبرأ من باني نفع وتعب وبرؤ برأ من باب قرب لغة اه وانما لم يقتص فيها لان البره منها نادرا ولا يمكن ان يجرح الثاني جائفة على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما لا يجوز اه زيلعي فيجب ثلث الدية في ماله اتقاني (قوله فان سارية) بان مات منها كما في مسكين (قوله به يفتي شرح وهبانية) عبارة والفقوى على ان لا قصاص في اللسان ونحوه في قاضيان وكبرى الخاصي والهداية لانه مما يقتض وينسب فلا يمكن اعتبار المماثلة فيه وكذا الخلاف في الذكر اه وفي الهندية وهو المختار للفتوى كما في خزنة المفتين والظاهرية (قوله قلت لكن جزم قاضيان بلزوم القصاص) ونصه كما في حاشية ابي السعود مسكين وفي قطع الذكر من الاصل قصاص وان قطع من وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفحل وفي ذكر الخصي والعنين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرر لم يجب القصاص ان كان عمدا والدية ان كان خطأ وان لم يتحرر كان فيه حكومة عدل اه وانظر هذا النقل من الخاتمة مع مائة له شارح الوهبانية عنها ونقله المصنف عنه وفي حاشية الشافعي عن الفاية وقد قالوا جيعا لو قطع بعض اللسان لا يقتص منه لانه ليس هنالك مفصل يقع فيه القصاص فلا تلم المماثلة (قوله ان استقصاها بالقطع) ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا قطع شفة الرجل السفلى أو العلوان كان يستطاع ان يقتص منه فعليه القصاص العلي بالعليا والسفلى بالسفلى هندية (قوله وان كان القاطع أشل) اي حال القطع اما اذا كانت يد القاطع مضمضة ثم شات بعد القطع فلا حق لامة مقطوع في الارش لان حق المقطوع كان متقزرا في اليد فقط بقدر هلال المحل جوى عن الولوالجي (قوله او كان رأس الشاح أكبر من المشجوج) وكذا ثبت الخيماري في عكمه ويبدأ بأى الجانبين شاء وكذا لو كانت تأخذ في طول الرأس من جهته الى قفاه ولا تأخذ في قفا الآخر جوى (قوله خير المجتبي عليه) لتعذر ايفاء كمال حقه فيتعين ان يتوزد دون حقه بلا زيادة ارش وأخذ الارش كاملا (قوله ولو قليلا) لانه اسقاط حق على مال والحقوق التي يجوز ما قاطعها بعوض لا يتقدر العوض فيها جوى عن البناية (قوله ويجب حالا عند الاطلاق) لانه ثبت به قد والاصل في مثله الخلول كمن ومهر جوى وأشار بقوله عند الاطلاق الى انه لا يتأجل الا بالشرط اقامه البدر اهي آخر فصل الشجاج (قوله وبصلح احدهم وعفوه) انما يصح ذلك من احدهم لتكن كل من التصرف في حقه استيفاء واستقاطا بالعفو والصلح ومن ضرورته سقوط حق الباقي لعدم التجزى ثبوتاف كذا استوطا اه جوى (قوله وقيل على العاقلة ملتي) ونحوه في شرح المختار وشرح الجمع وما قاله مخالف لسائر الكتب كذا بخط البدرى عبد الله وفي القاسمية على شرح الجمع ولا اعتماد على ما في شرح المختار وشرح الجمع في الاصل والجامع الصغير والمبسوط والمحيط والهداية والكافي وسائر الكتب انه على القتال في ماله وهو الثابت رواية ودراية وروى محمد في الامار ان عبد الله بن مسعود قال أرى ان تجسه الدية في ماله وترفع عنه حصه الذي عفا وقال عمر وانا ارى ذلك قال محمد وانا ارى ذلك وهو قول ابي حنيفة قلت ولا يعلم اهما مخالف من العصاة رضي الله تعالى عنهم ولا بمن بعدهم جوى ملخصا (قوله ان جرح كل واحد جرحا مهلكا) قال مسرى الدين في حاشية الزيلعي محله ما اذا ضرب به معا اما اذا ضرب به على التعاقب فبات يقتص من الضارب الاول فاذا جهل الامر فاطاهر انه لا يجب القصاص وينظر اه وقوله ان جرح كل واحد أخرج ماله واشترى لرجلان في قتل رجل واحد اهما بعضا والاخر بجديدهم اذ انا له لا قصاص ووجبت الدية عليهم ما مناصفة قهستاني عن الخاتمة ثم رأيت في حاشية ابي السعود مانصه ولو جرح جرحا متعاقبة ومات ولم يعلم المتخ منها وغير المتخ يقتص من الجميع لتعذر الوقوف على المتخ وغيره كما في فتاوى ابي السعود واما اذا وقف على المتخ وغيره ولا يكون الا قبل موته فالقصاص على الذي جرح جرحا مهلكا كما في الخلاصة والبرازية (قوله لان زهوق الروح الخ) قال في التبيين ولان زهوق الروح لا يتجزأ واشترى الجماعة فبالا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم ككلا كانه ليس

بمختلف الاطراف كما سيحكي (والالا) كافي  
تصحيح العلامة قاسم وفي المجتبى اغا يقتلون اذا  
وجد من كل جرح يصلح له روح فاما اذا  
كانوا انتظارا أو مقرين أو معينين بانه الواحد  
فلا قود عليهم والاولى ان يعرف الجميع بلام  
العهد فانه لو قتل فردا جمع احدهم أبوه  
او مجنون سقط القود قهستاني (و) يقتل  
(فرد بجمع) (كفاه) به للباقيين خلافا للشافعي  
(ان ضرر ولهم فان حضر) ولي (واحد قتل  
له وسقط) عندنا (حق القيمة كون القاتل)  
حذف لأنه لفوات المحل كالمز (قطع رجلان)  
فاكثر (يدرجل) اورجله او قطعاسنه ونحو  
ذلك مما دون النفس جوهرية (بان أخذ اسكينا  
وأمرها على يده حتى انفصلت فلا قصاص)  
عندنا (على واحد منهما) او منتهى لانعدام  
المماثلة لان الشرط في الاطراف المساواة  
في المنفعة والقيمة بخلاف النفس فان الشرط  
فيه المساواة في العصمة فقط درر (ونحننا)  
او نحننا (ديتها) على عدد دم بالسوية (وان  
قطع واحد يعني وجلين فلهما ما قطع عينه ودينه  
يد بينهما) ان حضر امعا (وان حضر احدهما  
وقطع له فلا خير عليه) اي على القاطع  
(نصف) لما مر أن الاطراف ليست كالنفس  
(ولو قضى بالقصاص بينهما ثم عفا احدهما  
قبل استيفاء الدية فلا خير القود) وعند  
محمد له الارش (وبقادر عتق عتق عتق عتق)  
خلافا لفر (ولو أقر بخطا) أو بمال (لم ينفذ  
اقراره) على مولاه بل يكون في رقبته الى أن  
يعتق كما نقله المصنف عن الجوهرية قال وظاهر  
كلام الزياحي بطلان اقراره بالخطا اصلا  
يعني لافي حقه ولا في حق سيده ونحوه في  
احكام العبيد من الاشياء معلل بان موجبه  
الدفع والنداء انتهى فتأمل ~~له~~ ~~كان~~ ~~علاه~~  
القهيستاني بانه اقرار بالدية على العاقلة انتهى  
قتدبره اذ قد أجمع العلماء على العمل بقهستاني  
قوله عليه الصلوة والسلام لاتعقل العواقل  
عبد ولا عمد ولا صلها ولا اعترافا حتى لو أقر  
الحرب بالقتل خطا لم يكن اقراره اقرارا على  
العاقلة اي الا ان يصدقوه ~~وكذا~~ اقراره  
القهيستاني في تعليله بانه اقرار بالدية على

معه غيره كولاية الانسكاح في باب النسكاح وهو واضح وقد ذكر الدليل الهقلي وترك النقلي وهو واجماع الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم عليه وروى أن سبعة من اهل صنعاء قتلوا واحدا فقتلهم عمر رضي الله تعالى عنه وقال  
لو تعالى عليه اصحاب صنعاء لقتلهم واصل القاتلوا معاونة في ملء الدول ثم قتلوا الى انما ونوا (قوله بخلاف  
الاطراف) فانه لا يقطع الجميع بقطع الواحد بل يجب دية الطرف (قوله والالا) شامل لما اذا جرح البعض جرحا  
مهلكا والبعض جرحا غير مهلك ومات فاقود على من جرح جرحا مهلكا وعلى الباقيين التعزير وروى  
يجب عليهم شيء غير التعزير يجوز وشايل لما اذا جرح كل جرحا غير مهلك ويرجع ~~كم~~ ذلك الى الشجاج  
والظاهر أن حكم ما قبله كذلك (قوله فاما اذا كانوا انتظارا) بفتح النون وتشديد الظاء القوم ينظرون الى الشيء  
بامسالك واحد الاولي الايمان بالتعزير ويكون راجعا الى الفرد المقتول (قوله فلا قود عليهم) اي ولادية (قوله  
لان الشرط في الاطراف المساواة في المنفعة والقيمة) قال في المنع عن الجوهرية وتحقيق مذهبنا ان كلاهما  
قاطع للبعض لان ما قطع بقوة احدهما لم يقطع بقوة الآخر ولا يجوز أن يقطع الكل بالبعض ولا التفتان  
بالواحدة لانعدام المساواة كما اذا أمر كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان الشرط فيها المساواة  
في العصمة فقط وفي الطرف تعتبر المساواة في المنفعة والقيمة وعما فيها (قوله نصف) اي نصف دية النفس  
والنصف خمسة آلاف درهم (قوله وعند محمد له الارش) قال في التبيين وعند محمد له الارش لان الثاني  
بالقضاء ثبت الشركة بينهما فعدا حق كل واحد منهما الى البعض فاذا عفا احدهما لم يمكن الآخر من استيفاء  
الكل ولهما ان الامضاء من القضاء في العقوبات فالعقوبة كالعقوبة قبل القضاء اه اي ولو عفا احدهما قبل  
القضاء فلا خير الاستيفاء وعلى مذهب محمد لا ما في نصف الارش المشترك بينهما ولا آخر كله نصفه من المشترك  
ونصفه من المنقلب لا قال في البرهان وهو الاستحسان لان قضاء القاضي بالقصاص والارش بينهما ما قد  
نفذ من ضرورته صيرورة القصاص مشترك بينهما فاذا أقط احدهما نصيبه يبقى حتى الآخر في نصف القصاص  
ولا يستور استيفاء نصف القصاص وجعل قوله ما قاسا وجهه ان القضاء هنا بمنزلة الفتوى لانه قضى  
بما كان على ما كان واذا اتى المفتي بان القصاص بينهما ثم عفا احدهما كان لا آخر الاستيفاء ~~فكذا~~ هذا  
وظاهره أن المقتد قول محمد فانه جعله استحصانا قديرا (قوله ويقاد عبد أقر بقتل عمد) لان العبد غير متمم  
في مثله للحقوق الضرر به ولان العبد مبق على اصل الحرية في حق الدم علما بالادمية واذا صح لزوم من بطلان  
حق المولى ضرورة وذلك لا يضربكم من شيء يصح ضمنا ولا يصح قصدا (قوله خلافا لفر) فانه قال لا يصح  
اقراره به (قوله ولو أقر بخطا) قيد بالقتل احترازا عما اذا أقر بالجناية فقال في الهندية عن الحساوي ولا يجوز  
اقرار العبد بالجناية ما دون ما يحجورا عليه ولا يتبع بذلك بعد العتق اه (قوله يعني لافي حقه الخ) الاولى حذف لا  
في الموضوعين (قوله ونحوه في احكام العبيد من الاشياء) عبارته ~~وكذا~~ اقراره بالخطا لا في حقه الاولى حذف لا  
والقضاء غير صحيح بخلافه مجتأ وقود اه (قوله معللا) اي الزياحي وعبارته وكذا اقراره بالقتل خطا لان موجبه  
دفع العبد والنفاء على المولى ولا يجب على العبد شيء فلا يصح سواء كان العبد محجورا عليه أو أذناه  
في التجارة لانه ليس من باب التجارة فيكون باطلا اه (قوله فتأمل) أشار به الى أن التعليل من الزياحي لا من  
صاحب الاشياء فانه لم يذكر فيها تعليلا (قوله لكن علمه القهيستاني) لوجه الاستدراك (قوله بانه اقرار بالدية  
على العاقلة) اي من غير ايجاب شيء على نفسه والعاقلة لاتعقل الاعتراف وقد فهم المؤلف أن المراد بالعاقلة  
السيده وهو كذلك لكن لا ينهض الرد عليه بالحديث فان المراد فيه عاقلة السيد ويدل لهذا كلام القهيستاني  
الاتي (قوله اه قديرا) هو كقوله وفيه نظروا عليه بما ذكره بعده (قوله لاتعقل العواقل عتقا) قال في النسيابة  
وشرحه القهيستاني ولا يتحملون جنابة عبد على خطا فانه على مولاه وهو مع قوله ولا اعترافا المتصود من  
الرد على القهيستاني (قوله ولا عمد) في النفس والاطراف فان العمد لاوجب التحفيف فحصل العاقلة فوجب  
القود به قهستاني (قوله ولا صلها) عن دم عتق فانه على القاتل حالا اذا أجل قهستاني (قوله ولا اعترافا) اي  
بقتل خطا فانه على المقر في ثلاث سنين قهستاني (قوله وكذا اقراره القهيستاني) اي قتر الاستثناء حيث قال وفيه  
رضي الى أنهم لو صدقوه يحملون لانه ثبت القتل بصدقهم اه (قوله فتنبه) أشار به الى تأكيد الرد على  
القهيستاني في تعليله بانه اقرار بالدية على العاقلة ولكن قد تقدم عنه قريبا ما يفيد أن المراد عواقل السيد أما

أرى رجلا عمدا افنغذ السهم منه الى آخرنا يفتنص للآول) لانه عمد (وللثاني الدية على عاقلة) لانه خطا (وقعت حبة عليه فدفعها عن نفسه فسقطت على آخر فدفعها عن نفسه فوقت على ثالث فسلمته) ٢٧٢ اى الثالث فذلك فعلى من الدية هكذا مثل أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحضرة جماعة فقال لا يضمن الآول

السيد نفسه فهو عاقلة عبده فلا ينهض الرد عليه كما سبق ورجع كلام القهسماي الى كلام الزبلي فتأمله (قوله لانه خطا) اى فى الفعل فكانه رعى الى حربى فاصاب مسلما والفعل الواحد يتعدى بتعداؤه زبلي وتماه فى المنع وفى حاشية ابى السعود فالحكم فى الثاني مخالف للآول بخلاف ما لورى صيدا فخرجه ونفذ الى آخر فان حكمهما واحد وهو الحل كذا يحط الشيخ عبد الحى اه واستفيد من التعديل انه لم يقصدهما معا والا كان متعمدا فيهما بانه عليه المقدسى (قوله فعلى الدافع الدية) هذا ونحوه لم يكن من أنواع القتل الخمسة وهذه من مناقبه فان فقهاء زمانه اخطوا فيها من (قوله والثاني على الثالث) اى فمقره فاحكمه (قوله فلذت رجلا) بالعين المهمة كذا فى النسخة التى يبدى وفى بعض النسخ بالبدال المهمة والغبن المهمة وفى القاموس لدفع الحب قلبه ألمه والنار الشئ لفتته ثم قال واللودى الخفيف الذكى الطريف الذهن الحديد الفؤاد اللسان الفصيح كانه يلذع بالنار من ذكائه وقال فى باب الغبن المهمة من فصل اللام لدغته العقرب والحية كنع لدغا وتلد اغافها ولدوغ ولدغ اه واما اللع فقال فيه اسعت العقرب والحية كنع لدغت وهو مسوع ولسيع أو اللسع لذوات الابرو اللدغ بالقلم فالمستعمل فى العقرب والحية اللدغ بالغبن المهمة (قوله ضمن) مقتضى جواب ابى حنيفة فى المسئلة السابقة ان تنقده هذه باللدغ فورا اما اذا مكث ساعة بعد الاقامة لم يضمن فتنبيهه (قوله فدينه على رب السيف) وان لم يكن مال له وهو صريح فى انها لم تكن على العاقلة مع أنه لم يعمد القتل ولا قصده (قوله لا ضمان) اى مع الاشهاد واملهم اقولان (قوله مع من لا يجب عليه القود) منه ما اذا لم يكن الآسر معه عصا كما سبق (قوله وله منها ولد) اى فان القصاص يسقط عن الولد لان الولد لا يستوجب قصاصا على ابيه فكذا يقطع عن الاجنبى (قوله فلا قود على احدهما) اى الاحد الدائر وهو يعمدهما ولو قال فلا قود عليهما كانا اوضح وعليهما الدية لكن فى مشاركة الاجنبى الاب أو الزوج الدية فى مالهما التعمد هما وفى العامد وما بعده غير الحية والسبع نصف الدية على العامد والعاقل والمبالغ فى مالهم ونصفها الآخر على عاقلة الآخرين (قوله مع امرأته) او امرأته وجل آخر مخ اى يزن بها (قوله فقتل حل) ظاهره ولو غير محصن وهو ما مال اليه ابن وهبان وعلمه بان القتل هذا ليس من باب الحدود بل من باب النهى عن المنكر وهكذا اطلق البرازى وقال الطرسوسى الاحصان شرط فى ذلك كانه نص عليه فاضحجان قال ولا يثبت الى ما اطلقه فى الفتاوى الصغرى فان الزنا لا يوجب القتل بدون الاحصان اه وفى الجوى عن الزاهدى الاصل فى كل شخص اذا رأى مسلما يزن أنه يحل له قتله وانما يمنع خوف من أن لا يصدق انه رأى يزن اه وفى المنع عن الخيانة قيد حل القتل بما اذا صاح به ولم يهرب ولم يتنصع عن الزنا اه وفيه ما عر شرح النظم الوهبانى وكذا لو رأى فى منزله رجلا مع أهله واجاره يشعر وخاف ان حذره أن يهجره فهو فى سعة من قتله ولو كانت مطاوعة له قتلها ما لو اكره رجل امرأته لقتله وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدسه هدر هذا اذا لم يستطع منه الا بالقتل اه (قوله وكذا لو أعطى صبيعا صا أو سلاحا) اى ليه ليه ولم يأمره بشئ فخطب الصبي بذلك مخ أى بان سقط من يده على بعض بدنه وعطبه به وليس المراد أنه قتل به نفسه فانه لا ضمان على المعطى فى ذلك تتارخانية وفى الخلاصة لو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضمن الدافع بالاجماع اه (قوله بلاذن وليه) راجع الى أول المسائل ايضا ومفهومه انه اذا كان باذنه لا ضمان فيها ويحترز (قوله فمات) اى فى هذا العمل وفى الخلاصة لو أمر عبد الغير بكسر الحطب او بهل آخر ضمن ما تولد منه (قوله فتولان) المختار أنه يضمن ايضا هندية عن الخلاصة (قوله ولو قال له وقع فوقه ضمن) وكذا لو قال له ألق نفسك فى الماء او فى النار ففعل ضمن مخ والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

#### • (فصل فى الفعلين) •

آخره لانه بمنزلة المركب من المفرد (قوله ولو كانا عديدين) قلولى القطع والقتل اتفاقا اذا تجللت بينهما بره أما اذا لم يتجلل بينهما البره فلا تداخل ايضا عند الامام خلافا لما قيل ولا يقطع قيد حل جزاء القطع فى جزاء القتل وخبر الامام الولي ولا يعتبر اتحاد الجاس ولا تعدد كما فى مسكين وهو الظاهر برهان (قوله فبؤخذ بالامرين) اى بموجبهما فيجيب الخطا الدية وفى العمدة القود قال فى حاشية الشلبى عن قرا حصارى اعلم انه لا يتخلو القطع والقتل من أن يتجلل بينهما بره أو لا فان يتجلل بينهما بره يعتبر كل فعل ويؤخذ بموجب الفعلين لان موجب الاول قد تنجز بالبره فلا يدخل احدهما فى الآخر حتى لو كانا عديدين قلولى القطع والقتل وان كانا خطابين تجب دية ونصف

لان الحية لم تنصر الثاني وكذلك لا يضمن الثاني والثالث لو كثرنا وأما الأخير (فان لسمعه مع سقوطها) فورا (من غير مهلة فعلى الدافع الدية) لورثة الهالك (والا) تلسعه فورا (لا) يضمن دافعها عليه ايضا فاستصوبه جميعا وهذه من مناقبه رضى الله عنه صريحة وتجمع الفتاوى قال المصنف وجه هذا التفصيل أحب فى حادثة التتوى وهى أن كلبا عقورا وقع على آخر فالتقاء على الثاني والثاني على الثالث والله اعلم فروع التى حية او عقريا فى الطريق فلذت رجلا يضمن الا اذا تحوالت ثم لدغته وضع سيفا فى الطريق فعتر به انسان ومات وكسر السيف فدينه على رب السيف وفتنه على العائرة نورطوح سيره للمرى فتنطع نور غيره فمات ان أشهد عليه ضمير والا وقال فى البدائع لا ضمان لان الاثم اذا غلبا يكون فى الحائط لافى الحيوان تاجية (و) اعلم أنه اذا اشتراك قاتل العمد مع من لا يجب عليه القود كاجنبى شارك الاب فى قتل ابنه وتاجنبى شارك الزوج فى قتل زوجته وله منها ولد وكعامة مع محطى وعاقل مع مجنون وبالع مع صغير ونريك حية وسبع كما فى الخانية (فلا قود على احدهما) اى لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر (دخل رجل بيته فرأى رجلا مع امرأته أو جاريته فقتله حل) ذلك لا قصاص (عليه هذا ساقط من نسخ المتن ثابت فى نسخ الشرح معزيا لشرح الوهبانية وقد حققناه فى باب التعزير فروع صبي تحجور وقال له رجل شذوى فأراد شذها فرسسه فمات فدينه على عاقلة الامر وكذا لو أعطى صبيعا أو سلاحا أو امرأته بجهل شئ أو كسر حطب ونحو ذلك بلاذن وليه فمات ولو أعطاه السلاح ولم يقتل امسكه فقولان صبي على حائط صاح به رجل فوق فمات ان صاح به فقال لا تقع فوقه لا يضمن ولو قال وقع فوقه ضمن به يفتى وقبل لا يضمن مطلقا تاجية

#### (فصل فى الفعلين)

(قطع يد رجل ثم قتله اخذ بالامرين) اى باقطع والقتل (ولو كانا عديدين او) كانا (خطابين او) كانا (مختلفين) اى احدهما عمدا والاخر خطأ (فقتل بينهما بره والا) فبؤخذ بالامرين فى الكل بلا تداخل



دية وان كان أحدهما عمدا والآخر خطأ واقطع عمد يجب في البدن القود وفي النفس الدية وان كان القطع خطأ  
 يجب في البدن نصف الدية وفي النفس القود وان لم يتخال بينهما مائة فان اختلفا يعتبر كل فعل على حدة ففي الخطأ  
 الدية وفي العمدا القود وان كانا خطأ واحدة انفاها وان كانا عمداً من عندهما يقتل ولا يقطع وخبره الامام  
 اه بتصرف (قوله الا في خطأ من الخ) فحبب دية واحدة للداخل بالجماعة وعدم امكان اعطاء كل فعل  
 حكم نفسه لعدم البرء فعمل القتل متهما وقال السمرقندي البرء بالضم عند أهل البصرة وباتنح عمد أهل الجواز  
 وهو الصحة اه مكي (قوله صار ثمانية) وان اعتبرنا كونهم من شخص واحد أو من شخصين مارت ستة عشر فان  
 كانتا من شخصين بفعل بكل واحد منهما ما موجب فعلة من القصاص وأخذ الارض مطلقا اه (قوله كن ضربه  
 مائة سوط) أي في محلي برهان والواضح أن يقول وتجب حكومة عدل فيما اذا بقي أثرها أي النفس ويكون  
 مفهوم قوله ولم يبق أثرها وهكذا فعل صاحب التبيين حيث قال ولو بقي لها أثر بعد البرء يجب موجهه مع دية  
 النفس بالاجماع لان الارض يجب باعتبار الشين في النفس وهو بقاء الاثر اه (قوله فيجوز الجرح عن الكسب)  
 أي مدة الجرح وانظر ما لو يجوز عن الكسب أصلا والظاهر أنه بعد الحكم بوجبه من الارض أو حكومة العدل  
 لا يجب نفي (قوله جاء بعوان) المراد به الواحد من اتباع الظلمة وأما معناه فله فقال في القاموس العوان كسحاب  
 من الحروب التي قول فيها مزة ومن البقر والخيل التي تحت بعد بطنها البكر ومن النساء التي كان لها زوج اه  
 والاولى التعبير بالعوان فانه كما في القاء وس الظاهر للواحد والجمع والمؤنث ويكسر أعوانا اه لانه يظهر الظالم  
 ويعينه قال في البرازية وفساد الملك بسبب السعاة افتوا بأن قتل السعاة والسعاة في زمان الفتن جائز لكونهم  
 في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلحقون بالذين يحاربون الله ورسوله وبسعون في الارض فسادا اه (قوله فيجوز  
 عن الكسب) الكلام فيه كالقلام في سابقه (قوله والظاهر أنه) أي وجوب النفقة والمدواة على قول محمد  
 أي وجوب النعمان على الساعي (قوله وتضمننا) أي في شرح قول المصنف كما تبين اذا كسرت وقال هناك  
 وسقطه (قوله نحوه) حيث قال فعند أبي يوسف تجب حكومة عدل الالم أي اجر الذلاع والطبيب (قوله ومن  
 قطع) بالبناء للمجهول (قوله يدل ما يأتي) من التنصيص في مسئلة العفو عن الجناية أو عن القطع وما يحدث  
 منه بين الخطا والعمد فذكره هناك مقتصر عليه يدل على أن هذه مطلقة (قوله وبه صرح في البرهان) حيث  
 قال والخطأ كالمعمد اه الكريكي أن يقال ان ذلك في صحة العفو لا في ضمان الدية على القاطع ويدل عليه ما يأتي  
 عن الزيلعي (قوله ليكن في القهستاني) حتى هذا الاستدراك أن يذكر بعد قوله ضمن قاطعه الدية في ماله كما ذكره  
 القهستاني (قوله وكذا الوشيج) مستغنى عنه بقول المصنف الآتي والشبهة مثله (قوله خلافا لها) فالا هو عفو  
 عن النفس لانه يراد بالعفو عن القطع مثلا العفو عن موجهه لادانته وموجهه قطع ان اقتصر وقتل ان سرى  
 فتناول أيها ما وجد لان اسم القطع يتناول الساري (قوله وهو غير القتل) فالعفو عنه لا يكون عفو عن القتل  
 وكان القياس وجوب القصاص عليه في النفس لانه قتل نفسه مائة بغير حق عمدا الا أنا استحسننا سقوطه  
 لان صورة العفو أورثت شبهة وهي دارة للقود وهذا لانه أضاف العفو الى حق من حيث الظاهر وذلك يكتفي  
 لدركه القصاص لا لسقوط المال لانه يجب مع الشبهة (قوله فهو عفو عن النفس) أما الاولى فلان الجناية اسم  
 جنس يتناول الساري والمقتصر والقتل ابتداء لا ترى انه لو قال لاجنابة في قبل فلان أوجب البراءة عن الكل  
 وأما الثانية فانه صريح في العفو عن السراية فلا يضمن شيئا أي انفاها (قوله فالخطأ يعتبر من ثلث ماله) قال  
 الزيلعي ولو كان القطع خطأ فهو كالمعمد في هذه الوجوه حتى اذا أطلق بأن قال عفوت عن البدن كان عفو عن دية  
 النفس عندهما وعن دية البدن فقط عنده ولو قال عفوت عن الجناية أو عن القطع وما يحدث عنه كان عفو  
 عن دية النفس بالاجماع حتى اذا مات منه بيقط كل الدية غير أنه يعتبر من الثلث لان موجهه المال وقد تعلق به  
 حق الورثة فيعتبر من الثلث كسائر الاموال بخلاف ما اذا كان عمدا حيث يصح من جميع المال لان موجهه  
 القصاص ولم يعلق حق الورثة به لانه ليس بمال اه ويكون أي العفو عن الدية في الخطا وصية للعاقلة قال  
 الصدر الشهيد وغيره وهذا لا يشكل عند من لم يجعل القاتل واحدا من العاقلة أما من جعله واحدا من جانيهم  
 فلا تصح الوصية بقدر حصته من الدية لانها وصية للقاتل فلا تصح قالوا والصحيح أنها تصح في حق القاتل  
 وان حصلت للقاتل بقدر حصته لانها لم تصح في الابتداء صححت في الانتهاء اذ لو بطلت في الابتداء كان كلها

(الا في خطأ من لم يتخال بينهما مائة) فانهم ما  
 يتداخلان (فتجب فيهما مادية واحدة) وان  
 يتخال برء لم يتداخل كما علت فالقصاص ان  
 القاطع اما عمدا أو خطأ والقتل كذلك صار  
 أربعة ثم اما ان يكون بينهما مائة أو لا صار  
 ثمانية وقد علم حكم كل منها (كن ضربه مائة  
 سوط فبرئ من تسعين ولم يبق أثرها) أي أثر  
 الجراحة (ومات من عشرة) ففيه دية واحدة  
 لانه لما برئ من تسعين لم يبق معتبرة الا في حق  
 التميز وكذا كل جراحة اندملت ولم يبق  
 لها أثر عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف  
 في مثل حكومة عدل وعن محمد يجب أجرة  
 الطبيب وثمان الادوية ودرر وصدور الشريعة  
 وهداية وغيرها (وتجب حكومة) عدل مع  
 دية النفس (في مائة سوط جرحته وبقي أثرها)  
 بالاجماع لبقاء الاثر وجوب الارض باعتبار  
 الاثر هداية وغيرها وفي جواهر العاوى  
 وجب جرح رجلا فيجوز الجرح عن الكسب  
 يجب على الجراح النفقة والمدواة وفيها راجل  
 جاء بعوان الى رجل فضر به العوان فيجوز عن  
 الكسب في اوقاف المضروب ونفقة على الذي  
 جاء بالعوان انتهى قال المصنف والظاهر أنه  
 منزع على قول محمد رحمه الله قلت وقد سئنا  
 معزيا محبتي عن أبي يوسف نحوه وسقطته  
 في الشجاج (ومن قطع) أي عمدا أو خطأ  
 بدليل ما يأتي فيه صرح في البرهان كما في  
 الشريعة لانه ليكن في القهستاني عن نرح  
 الطحاوي أن الدية على العاقلة في الخطا ومن  
 ظن أنها على القاطع في الخطا فقه داخضا  
 وكذا الوشيج أو جرح (فعفا عن قطعه)  
 أو شجته أو جرحته (فات منه ضمن قاطعه  
 الدية) في ماله خلافا لما قلناه عفا عن  
 القطع وهو غير القتل (ولو عفا عن الجناية  
 أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن  
 النفس) فلا يضمن شيئا وحديثنا (فالخطأ يعتبر  
 من ثلث ماله) فان خرج من الثلث فيها  
 والا على العاقلة ثلث الدية كما في شرح الطحاوي



وصية للعاقلة لأن من أوصى لمن تصح له الوصية وإن لا تصح له صار كالماله إن تصح له كمن أوصى لمن لم تصح له الوصية للحي تصح الوصية فهنا إذا لم تصح للعاقلة تعود إلى العاقلة فتسقط عن العاقلة في الابتداء فصار للمساوقة أه شلبي عن الغاية (قوله ومفاده) أي مفاد اعتبار العقود من الثلث إذا هو أن يكون في المريض مريضاً المرت فاذا كان صحيحاً بأن قطع عضوه خطأ ولم يمرض به وسرى فهذا نفذ من كل ماله (قوله والعمد من كله) قال ملا على لا يخفى أن الموجب هنا هو القود وهو ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال أه وقال القهستاني أي العفو في العمد يعتبر من كمال ما يتعلق بالعاقلة في الجمل من مال هو الدية لأنه لم يتعلق حتى الورثة به وانما يمرض له لا ترى أنه لو لم يقيد القطع بما حدث منه وجبت الدية في ماله عنده لا عندهما فسقط ما قلنا أن الواجب قود ليس بمال فلا وجه للقول بأنه من كل المال قال مدر الشريعة فإن قلت القود انما يجب بعد الموت تشفياً للصدر لا لإيصاله فينبغي أن لا يصح عفو المقتول قات السبب قد انعقد في حقه فيعتبر أه مكي (قوله لما يأتي) أي من التفصيل وقوله فلو أطلق أي ليصح التفصيل (قوله على يده) أي على أرض قطع يده (قوله فمهرها الأرض) وهو خمسة آلاف درهم ولو كان التزوج على القطع وعلى ما يحدث منه لأنه لما برئ تبيّن أن موجه الأرض دون القصاص من (قوله ولو عمداً) لأن القصاص لا يجري في الأطراف بين الرجل والمرأة فيجب الأرض المذكور وهو يصلح صداقاً لها (قوله عند أي حنيفة) وقالاهذه وماذا تزوجهما على الجناية أو على القطع وما يحدث منه سواء في الجواب (قوله ان نعمدت) لأنه يكون متزوجاً لها على القصاص في الطرف وليس بمال على تقدير الاستيفاء وعلى تقدير السقوط أولى فاذا لم يكن مالا لا يصلح مهر فيجب لها عليه مهر المثل ثم يجب عليها الدية لأن التزوج تضمن العفو لكن عن القصاص في الأطراف فاذا سري تبيّن أنه قتل فلم يتناول العفو فيجب الدية لعدم صحة العفو عن النفس وذلك في ماله لأنه عمداً والعاقلة لا تتحمل (قوله وتقع المقاصة الخ) يعني إذا وجب له الدية ولها المهر تقاضاها استوى باقداً ومفاداً وإن كان أحدهما أصكراً رجع صاحبه على الآخر وانما وجب مهر المثل في الخطأ لأنه تزوجهما على أرض السيد فاذا سري إلى النفس تبيّن أنه لا أرض للسيد وأن المسمى معدوم فيجب مهر المثل كما إذا تزوجهما على ما في يده ولا شيء فيها (قوله لأن الدية على العاقلة في الخطأ) أي والمهر لها فلا يحصل القصاص (قوله لكأنه ليس على إطلاقه الخ) هو لشره بل لا في حاشية الدرر (قوله بل في المهر) سيأتي أنه لا يقتصر عليهم بل ذلك في كل من لا عاقلة له وقوله لاحتاله لمحله الأولى على محله والمراد ذكره فيه (قوله وجب لها في العمد مهر المثل) لأن هذا تزوج على القصاص وهو ليس بمال فلا يصلح مهر فيجب لها مهر المثل من (قوله لرضاها بالسقوط) أي بسقوط القصاص على أن يكون مهرها وهو لا يصلح مهر فاقطع أصلها فصار كما إذا سقط القصاص بشرط أن يصير مالا فانه يسقط بمجانا أه مخ (قوله ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها الخ) قال في المنع وانما كان كذلك لأن التزوج على البدن وما يحدث منها أو على الجناية تزوج على موجبها وموجبها الدية هنا وهي تصلح مهر فصحت التسوية لأن قدر مهر مثلها يعتبر من جميع المال لأنه ليس فيه محاباة والمريض لا يجبر عليه في التزوج لأنه من الحوائج الأصلية فيسقط قدر مهر المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لأنه تبرع والدية تجب على عاقبتها وقد صارت مهرافه سقط كلها عنهم إن كان مهر مثلها الدية أو أكثر ولا ترجع عليهم بشيء لأنهم كانوا يتحملون عنها بسبب جنائيتها فاذا صار ذلك ملكاً لها سقط عنهم قدر مهر مثلها المأذ كرنا وما زاد على ذلك ينظر فإن خرج من الثلث سقط عنهم أيضاً لأنه وصية لهم فيصح لأنهم أجنب وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث وأدوا الزيادة إلى الولي لأن الوصية لا تداء لها إلا من الثلث أه وفي جهله وصية للعاقلة تأمل وأهله كأنه جهله زوجته وصية وهي ليست أهلاً لها لأنها وارثة فصر قائم عنها إلى عاقبتها تصحيجاً للتصرف وتحقيقاً عنهم فانهم انما تحمّلوا ما عليها (قوله قبل الثاني) احتزبه عما إذا مات الأول بعد الثاني فانه لا قصاص لقوات المحل (قوله لسرايته) قال في المنع لأنه تبيّن أن الجناية كانت قتلاً عمداً وحق المقصص في القصاص واسعة فناء القطع لا يوجب سقوط حقه في القتل لأن من له القصاص في النفس إذا قطع طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء إلا أنه مسيء لا ترى أنه لو أحرقه بالنار لا يجب عليه شيء غير الاساءة فاذا بقي له فيه القصاص فوارثه يقوم مقامه أه (قوله لأنه لما أقدم على القطع) قلنا انما أقدم عليه على ظن أنه حقه لاحق له غيره وبعد السراية تبيّن أنه حقه فلم يكن ميراثاً عنه بدون عمله

في ظن أنها على التقاطع فقد أخطأ قطعاً ومفاده ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القهستاني (والعمد من كله) يتعلق حق الورثة بالدية لا بالقود لأنه ليس بمال (والشبهة مثله) أي مثل القطع حكمه وخلافاً (قطعت امرأته بغير رجل عمداً) أي أخطأ (لما يأتي فلو أطلق كما سبق وكالمثل في غيره كان أولى قداماً) (فتكدها) المقطوع يده (على يده) (ثم مات) فلو لم يت من السراية فهو لها الأرض ولو عمداً اجاباً (يجب) عند أبي حنيفة (مهر مثلها والدية في ماله إن نعمدت) وتقع المقاصة بين المهر والدية إن تساوى وتقع المقاصة الخ (وعلى عاقبتها ان أخذت) والارتداد الخ (ولا يتقاصان لأن الدية في قطع يده ولا يتقاصان للعمد فان الدية العاقلة في الخطأ بخلاف العمد فان الدية عليها والمهر على الزوج فيقتصاصان في الخطأ صاحب الدرر يعني أن تقع المقاصة في القول أيضاً لأنها عليها دون العاقلة على الإطلاق بل المختار في الدية لكنه ليس على الإطلاق فيسقط في المهر وله له طاقه لاحتاله لمحله فلا يجزئ في المهر وله له طاقه لاحتاله لمحله فلا يجزئ (وان سلمها على البدن وما يحدث منها أو على الجناية ثم مات) منه (وجب) لها (في العمد) الجناية ثم مات (لرضاها بالسقوط) مهر المثل ولا شيء عليها (لرضاها بالسقوط) مهر المثل ولا شيء عليها (فان خرج من الثلث ولو خطأ رفع عن العاقلة مهر مثلها والدية وصية لهم) أي للعاقلة (فقط ولو قطعت سقطت والأسقط ثلث المال) (فقط) (الأول قبل يده فاقصص له ثلث) (المقطوع) (الأول قبل الثاني) (قتل) الثاني (به) (سرايته) وعن أبي يوسف لا قود لأنه لما أقدم على القطع فقد أبرأه مما وراءه

١٥ (قوله وظاهر اشكال ابن الكمال) حاصله أنهم تمسكوا بما رمز في سقوط القصاص أي في مسئلة ما اذا قطع  
 فمما من قطعه فمات ضمن قاطعه الدية بأن صورة العفو تنكفي في سقوط القصاص لانها تورث شبهة ولم يلتفتوا  
 الى المقذمة القائلة انه لا يكون مبرأ عنه بدون العلم به فأوجبوا الدية أي وقد اعتبروها هنا قلت هذا لا يعارض  
 ما عليه المتون والشرع لانه بحيث (قوله فديته على عاقلة المقتصل له) لان حقه في القطع والموجود قتل فلم  
 يكن مستوفيا حقه بل استوفى غيره فضمن (قوله خلافا لها) فقالا لا يضمن لانه استوفى حقه وهو  
 القطع فسقط للمراية اذا احتراز عن الخارج عن وسعه (قوله بلا حكم حاكم) أما اذا استوفاه بحكمه فلا قصاص  
 كما تمناه الحاكم بنفسه (قوله وأما الحاكم) أي اذا استوفى القصاص (قوله والفصاح) أي اذا لم يجاوز المعتاد أشباه  
 وأما اذا جاوز فانه يضمن أبو السعود (قوله وتماه في الدور) قال فيها بخلاف ما ذكر من المسائل أي وهي الامام  
 اذا قطع يد السارق وسرى الى النفس ومات وكالبزاع والفصاح والحجاء والختان اذ يجب الحكم فيها بالقصاص  
 على القاضي بتقلده والعمل على البراغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا بتقيده بشرط السلامة (قوله والمباح  
 بتقيده) يستثنى منه ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطء اخذ  
 موجب وهو المهر فلا يجب به آخر أي ضمان آخر اهـ أشباه (قوله ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا) هذا على قول  
 الامام وعندهما لا يضمن الاب ورجع الامام الى قولهما (قوله باذن الاب) أي أو باذن الوصي ولو ضرب بغير  
 اذنه ما يضمن كما يأتي (قوله تعليميا) راجع الى الثلاثة (قوله ومعه في الضرب المعتاد) أي كما وكيفية ومحلها فلو ضرب به  
 على الوجه أو على المذاكير فانه موجب للضمان عند الكل من غير خلاف ولو سوطا واحدا لانه اتلاف أبو السعود  
 عن تليص الكبرى (قوله وبعد ذلك عفا) أما اذا لم يعف فلا ضمان الا أنه يكون مستثنا كما تقدم (قوله قيل هذا)  
 أي قول الامام بعد ضمان المعلم بالاذن من الاب وفيه أن الخلاف في ضرب الادب والمذكور هنا ضرب التعليم  
 وهو واجب لا بتقيده بالسلامة ولا خلاف فيه (قوله رجوع الى قولهما) لانه اذا ارتفع الضمان عن المعلم باذن  
 الاب فبالاولى اذا ضرب الاب بنفسه وذكر في التهمة الاصح ان أبا حنيفة يرجع الى قولهما وكذا العلامة البيري  
 نقل عن كدابة الجيب ترجيح رجوع الامام الى قولهما أبو السعود (قوله ضربها تأديبا الخ) لانه انفع نفسه  
 بخلاف تعزير القاضي فانه لا ينعى المضروب وذكر في النهاية أنه إنما يضربها للمنفعة تعود اليه لا للمنفعة تعود  
 الى المرأة ألا ترى أنه ليس له ضربها على ترك الصلاة اهـ وقيل يجوز له ذلك (قوله وتماه ثمة) قال فيه ولو ضرب  
 ابنه الصغير تأديبا ان ضرب به حيث لا يضرب للتأديب أو فوق ما يضرب للتأديب فعليه الدية والكنارة واذا  
 ضرب به حيث يضرب للتأديب ومثل ما يضرب فكذلك عند أبي حنيفة وقال لا شيء عليه وقيل يرجع الى قولهما  
 وعلى هذا التفصيل والخلاف الوصي والزوج اذا ضرب البتيم أو زوجته تأديبا وكذا المعلم اذا ضرب الصبي باذن  
 الاب أو الوصي لتعليم القرآن أو عمل آخر من مثل ما يضرب فيه لا يضمن هو ولا الاب والوصي بالاجماع وأبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى أوجب الدية والكنارة على الاب ولم يوجبهما على المعلم اذا كان باذن وقيل هذا رجوع من أبي  
 حنيفة الى قولهما ولو ضرب المعلم بدون اذنه فمات يضمن والوالدة اذا ضربت ولدها تأديبا لا شك أنها تضمنت على  
 قول أبي حنيفة وعلى قولهما اختلاف المشايخ اهـ (قوله فأفضاها) أي جعل ملاء بها وحبيضا أو وحبيضا  
 وغائطا واحدا ذكره العلامة عبد البر (قوله ففيه ثلث الدية) لانها جاتفة (قوله وان اقتضى بكر اباننا)  
 قال في حاشية الاشياء لابي السعود نقلا عن الزيلعي زنى بكبيرة فأفضاها فان كانت مطاوعة له من غير دعوى  
 شبهة فعليه ما الحد ولا شيء عليه في الافضاء لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد  
 ولا شيء في الافضاء ويجب انقروا ان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها ثم ينظر  
 في الافضاء فان لم يمسك بواها فعليه دية المرأة كاملة لانه فوت جنس المنفعة على الكمال وان كان يمسك  
 بواها حد وضمن ثلث الدية لان جنائته جاتفة وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليه ما ثم ان كان البول يمسك  
 فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يمسك فعليه الدية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا  
 لمحمد وان كانت صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة فيما ذكرنا الا في سقوط الارش برضاها وان كانت صغيرة لا يجامع  
 مثلها فان كان يمسك بواها زمة ثلث الدية والمهر كاملا ولا حد عليه لتمكن القصور في معنى الزنا وهو الايلاج  
 في قبل مشتهرة وهذا لا يثبت به حجة المصاهرة وان كان لا يمسك ضمن الدية ولا يضمن المهر عندهما وعند

وظاهر اشكال ابن الكمال ابن الكمال بتقيده بتقوية قول  
 أبي يوسف قال المصنف (ولو مات المقتص  
 منه فدينه على عاقلة المقتصل له) خلافا لها  
 قلت هذا اذا استوفاه بنفسه بلا حكم حاكم  
 وأما الحاكم والحجاء والختان والفصاح  
 والبزاع فلا يثبت بغير فعلهم بشرط السلامة  
 كالا جبر وتماه في الدور والاصل ان الواجب  
 لا بتقيده بوصف السلامة والمباح بتقيده  
 ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا والام  
 أو الوصي ومن الاول ضرب الاب أو الوصي  
 أو المعلم باذن الاب تعليميا فان لا ضمان فحضر  
 التأديب مقبلا لانه مباح وضرب التعليم  
 لانه واجب ومحل في الضرب المعتاد وأما  
 غيره فوجب للضمان في الكل وتماه في الاشياء  
 (وان قطع) ولي القتل (يد القاتل و) يبد  
 ذلك (عفا) عن القتل (ضمن القاطع دية  
 اليد) لانه استوفى غير حقه لكن لا يقتص  
 للشبهة وقال لا شيء عليه (وضمن الصبي اذا  
 مات من ضرب أبيه أو وصيه تأديبا) أي  
 للتأديب (عليهما) أي على الاب والوصي  
 لان التأديب يحصل بالزجر والتعزير وقال  
 لا يضمن لو معتادا أو تأديبا غير المعتاد ففيه  
 الضمان اتفاقا (كضرب معلم صبي أو عبدا  
 بغير اذن أبيه ومولاه) فوشر مرتب  
 فالضمان على المعلم اجماعا (وان) الضرب  
 باذنه مال لا ضمان على المعلم اجماعا قيل  
 هذا رجوع من أبي حنيفة الى قولهما (وكذا  
 يضمن زوج امرأة ضربها تأديبا) لان  
 تأديبها الاولى كذا عزا المصنف لخارج  
 الجمع للعبى قلت وهو في الاشياء وغيرها  
 كما قدمناه وفي ديات المجنبي الزوج والوصي  
 كالا بتفصيل وخلافا فعليه لدية  
 والكنارة وقيل يرجع الامام الى قولهما  
 وتماه ثمة \* فروع \* ضرب امرأته فأفضاها  
 فان كانت يمسك بواها فدينه ثلث الدية والا  
 فكل الدية وان اقتضى بكر اباننا فأفضاها



وما عاكه الورثة لا يطريق الورثة لا يصير  
أحدهم خصما من الباقيين ثم فرع عليه بقوله  
(فلو أقام جهة يقتل أبيه عدا مع غيبة أخيه)  
يريد القود (لا يقيد) اجماعا حتى يحضر  
الغائب لكنه يحبس لأنه صار متما (فإن  
حضر) الغائب (بعد ما) نائبا (اقتلا)  
القاتل وقال لا يعيد (وفي) القتل (الخطأ  
والدين) لا يحتاج إلى إعادة البيعة بالاجماع  
لما مر (فلو برهن القاتل على عفو الغائب  
فالحاضر خصم) لا تقلا به مالا (وسقط القود  
وكذا القود عدهما عدا أو خطأ) الحال  
ان السيدين (أحدهما غائب) فهو على  
التفصيل السابق (ولو أخبر وإيا قود بعفو  
أخيه) أي الثالث (فهو) أي أخبرهما  
(عفو للقصاص منهما) علام بينهما وهي  
رباعية فالقول (ان صدقهما) أي الخبرين  
(القاتل والاخ) الشريك (فلا شيء له) أي  
لشريك علام تصديقه (ولهما ثلثا الدين  
و) الثاني (ان كذباهما فلا شيء للخبرين  
ولاخيهما ثلثا الدين) الثالث (ان صدقهما  
القاتل وحده فلكل منهما ثلثا) الرابع (ان  
صدقهما الاخ فقط فلا ثلثا) لان اقراره ارتد  
بتكذيب القاتل اياه فوجب له ثلثا الدين  
(و) لكنه (يصرف) ذلك (إلى الخبرين)  
استحسانا وهو الاصح زياي لأنه صار متما لهما  
بما أقرب القاتل (وان شهد أنه ضربه بشيء  
جرح فلم يزل صاحب فراس حتى مات بقتل)  
لان النائب بالبيعة كالنائب معاينة ولا يحتاج  
الشاهد أن يقول أنه مات من جراحته  
برازية (وان اختلف شاهد اقتل في الزمان أو  
في المكان أو في آله أو قال أحدهما قتله  
بعضا) قال (الاخر لم أدر عاذا قتله أو نهده  
أحدهما على معاينة القتل والاخر على  
اقرار القاتل به بطل) لان القتل لا يتكرر  
(وكذا) تبطل الشهادة (لو كل النصاب في كلم  
واحد منهما) لتيقن القاضي بكذب أحد  
الفرقتين ولا أولوية (ولو كل أحد الفرقتين  
دون الآخر قبيل الكامل منهما) ثم  
المعارض (ولو شهدا بقتله وقالاهما لآله  
تجب الدية في ماله) في ثلاث ضمن شرعية  
استحسانا على الأدنى وهو الدية وكانت  
في ماله

من التركة على أحد وأقام بيعة ثبت حق الجميع فلا يحتاج الباقون إلى تجديد الدعوى وكذا إذا ادعى على أحد  
الورثة شيئا من التركة وأقام البيعة عليه ثبت على الجميع حتى لا يحتاج الذي إلى أن يدعى على كل واحد  
(قوله لا يقيد) بضم الياء من أقام أبو السعود يقال أقام الأمر القاتل بالقتل قتله به قودا وقد اختلف  
إلى موضع القتل قودا حملته إليه اه مصباح (قوله اجماعا) أما عند الامام فلا يفتصب أحدهم خصما  
عن البقية وأما عندهما فلا يقال عفو الغائب (قوله لما مر) من الأصل وفي التبيين لأن الخطأ والدين موجبهما  
المال وطريق ثبوته الميراث اه (قوله فالحاضر خصم) لأنه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه في القصاص  
وانقلابه مالا ولا يتمكن من اثباته الا بآيات عفو الغائب فاتصب خصما عنه فإذا قضى عليه صار الغائب  
مقتضيا عليه تبعا اه حوى (قوله وسقط القود) أي ولو جاء الغائب وأنكر العفو وغابت أو هلكت البيعة  
ويصرف حقه نصف الدية (قوله فهو على التفصيل السابق) فلا تقبل بيعة أقامها الحاضر من غير إعادة  
الغائب ولو أقام القاتل البيعة ان الغائب قد عفا فالشاهد خصم وسقط القصاص قال في المنع فحاصله ان هذه  
المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا انه اذا كان القتل خطأ أو عدا لا يكون الحاضر خصما بالاجماع والفرق  
لهما في الكل ولا في حقيقته في الخطا ان أحد الورثة خصم عن الباقيين كما ذكرنا ولا كذلك المولىين اه (قوله  
ولهما ثلثا الدية) لان نصيبهما صار مالا (قوله فلا شيء للخبرين) لانهما ياخبراهما سقط حقهما في القصاص  
فانقلب مالا ولما لا لهما التكذيب القاتل والشريك وفي التبيين لانهما تبعا عليه بالعفو أو اقرا بطلان  
حقهما في القصاص فصح اقرارهما في حق أنفسهما وادعيا انقلابه مالا لا يصح صدق دعواهما الا بيعة وللولى  
المشهد وعليه ثلث الدية لان دعواهما العفو عليه وهو ~~مكرر~~ بمنزلة العفو منهما في حق المشهود عليه فيثبت  
نصيبه حالا فان قلت أخبراهما شهادة فلا وجه لردّها أوجب بأنها لا تكون دون الدعوى والمذمى هو القاتل  
ان وقعت الدعوى وهو مكذب هنا لا مذموم (قوله ولاخيهما ثلثا الدية) لان حق الخبرين من المسقط في القصاص  
سقط حتى شريكهما فيه لعدم تجزئه وانتقل إلى المال وسقط حقهما في المال أيضا لما ذكر في حصة شريكهما  
وهي ثلث الدية (قوله وحده) أي وكذبهما الشريك (قوله فلكل منهما ثلثا) لانه لما صدقتهما أقراهما بآيات  
الدية فلم يزد على بطلان حق الثالث بالعفو ولم يصدق به قبول مالا في دفعه اليه (قوله فلا ثلثا) وسقط الثلثان  
بتكذيب القاتل اياهما فسقط القصاص لعفو الثالث وسقط الثلثان بتكذيب القاتل اياهما فلا يلزم لهما  
شيء ولا يبقى إقامة القصاص مع اقرار الثالث بعفوه (قوله لان اقراره الخ) جواب سؤال حاصله كيف يكون له  
الثلث وهو قد أقرا أنه لا يستحق على القاتل شيئا لعفوه (قوله استحسانا) والقياس أن لا يكون على القاتل شيء لان  
ما ادعاه الخبران من المال على القاتل لم يثبت لانكاره وما أقرب القاتل يبطل بتكذيبه أي بتكذيب المشهود  
عليه القاتل في انكار العفو يعني ما صدق الاخ الخبرين صار تصديقه تكذيبا منه للقاتل في انكاره العفو (قوله  
لانه صار متما لهما بما أقرب القاتل) هذا بيان لوجه الاستحسان وهو أن القاتل يتكذبهما أي في أخبارهما بعفو  
الثالث أقرا للمشهود عليه بالعفو بثلث الدية لان القود سقط ياخبراهما وصار ذلك كابتداء عفو منهما وانقلب  
مالا وسقط حقهما التكذيب اياهما وكان العفو يقول لاحق فيهما أقرا بتبني لعفوى بل لاولين الاخرين  
لانقلاب حقهما مالا بعفوى وتطهيره من قال فلان على مائة فقال المقولة ايستى ولكنها الفلان فان المال يكون  
للمقر له الثاني فكذا يكون الثلث الذي أقرب القاتل للعفو يكون للاخرين وفي التبيين عن الجامع الصغير كان  
هذا الثالث للشاهد لا للمشهود عليه وهو الاصح لان المشهود عليه يزعم انه قد عفا ولا شيء له وللشاهدين على  
القاتل ثلثا الدية في شأني ذمته والذي في يده وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصرف اليهما  
لاقرارهما لهما بذلك ثم ذكر التنظير المذكور فتأمل (قوله فلم يزل صاحب فراس) انظر هل هذا قيد في القصاص  
أو المراد تحقق السراية وان لم يكن صاحب فراس (قوله يقتص) فان قيل الضرب بالجراح قد يكون خطأ قلنا  
لما شهدوا انه ضربه بسلاح ثبت العمدا لا محالة لانه لو كان خطأ لقالوا انه قصد غيره فأصابه أقامه في النيابة  
وفي حاشية سرى الدين سياتي في مسائل شتى انهم لو شهدوا بطلان القتل أو اقرا بطلان القتل وجب القصاص  
وان لم يوجد لفظ التعمد اه (قوله برازية) عبارتها وان لم يشهدوا انه مات من جراحته لانهم لا علم لهم به ثم قال  
ولان إضافة الاحكام إلى السبب السابق لازم لا إلى سبب يتوهم اه (قوله في الزمان أو في المكان) وجه

لأن الأصل في الفعل العمد (وان أقر كل واحد منهما) أى من الرجلين (انه قتله وقال الولي قتلناه جميعا لقتلهما) عملا باقرارهما (ولو كان مكان الاقرار) والمصلحة بجماها (شهادة لفت) الشهادة لان التكذيب يفسق وفسق الشاهد يطل شهادته اتفاق المقر لا يطل الاقرار (ولو قال) الولي (في صورة) الاقرار (السابقة) صدق اليك لانه ان يقتل واحد منهما (لان تصديقه باقراره كل بقتله وحده اقرار بان الآخر لم يقتله بخلاف قوله قتلناه لانه دعوى القتل بلا تصديق فيقتلهما باقرارهما زباني (ولو أقر رجل بأنه قتله وقامت البيينة على آخره قتله وقال الولي قتله كلاهما كان له) الولي (قتل المقر دون المنمو وعليه) لان فيه تكذيبا لبعض سوجه كما مر (ولو قال) الولي (لا أحد المقرين صدقت أنت قتله وحده لكان له قتله) لتصادقهما على وجوب القتل عليه وحده (كما لو قال ذلك لأحد المنمو عليهما) كان له قتله لعدم تكذيبه شهوده عليه وانما كذب الآخر من وكذا حكم الخطافي كل ما ذكره الزباني (شهدا على رجل بقتله خطأ وحكم بالدية) على العاقلة (في الشهود يقتله سبحانه العاقلة الولي) اقضه الدية بالحق (أو الشهود رجوع) أى الشهود (عليه) على الولي لملكهم المضمون الذي في يد الولي (و) الشهادة على القتل (العمد) في هذا الحكم (كالخطا) فاذا جاء حيا يجبر الورثة بين تضمين الولي الدية أو الشهود (الافى الرجوع) فلا رجوع للشهود على الولي لانهم أو جبروا له القود وهو ليس بمال ولا يربعون كالخطا (ولو شهدا على اقراره) أى اقرارا قاتلا بالخطا أو العمد ثم جاء حيا (أو شهدا على شهادة غيرهما في الخطا) وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا (لم يضمنا) اذا لم يظهر كذبهما في شهادتهما (ضمن الولي الدية) في صورتين (للعاقلة) اذا ظهر أنه أخذها منهم بغير حق

عدم القصاص ان القتل في مكان أو زمان غير القتل في مكان أو زمان آخر وأيضاً اتفاق الشاهدين بشرط القبول ولم يوجد وقد يتيقن القاضي بكذب أحدهما لاسخا لاجتماع (قوله أو في آله) انما لم يقبل لأن الحكم يختلف باختلاف الآلة فكان على كل قتل فرد لم يقبل وفي الخزانة لو شهد أحدهما بالقتل بالسيف والاخر بالسكين لم يجز ولو كانت الشهادة بان باقراره جاز اه قال العلامة عزى زاده منه يظهر أن مدار بطلان الشهادة بمجرد الاختلاف لا كون موجب شهادة أحدهما العمد وموجب شهادة الآخر الخطأ اه (قوله بماذا قتله) باثبات ألف ما لا سفيهاية الجبرورة لا متراجها بذاجوى عن معنى المييب والوجه في هذه ان من شهدا بقتله بعضا شهد بشبه العمد والاخر بطلاق القتل والمطلق بغير المقيد لانه يحتمل أن يكون عددا أو شبه عددا أو خطأ فلم يثبت الاتفاق على المشهود به (قوله أو شهدا أحدهما على معانية القتل) على معنى الباه والوجه فيما ذكر اختلاف المشهود به فان أحدهما فعل والاخر قول (قوله لان القتل لا يتكرر) هذا انما يظهر اذا تم نصاب الشهادة على كل والموضوع انها شهادة فرد فالوجه ما نقلناه في العلل (قوله اتيقن القاضي يكذب أحد الفريقين) لانه فعل واحد لا يتكرر (قوله ولا أولوية) أى لا أحدهما بالقبول (قوله استسما) والقصاص عدم القبول لجهالة القتل بجهاالة آله (قوله لا على الادنى) أى أدنى موجب القتل المطلق ولا يعمل قوله ما لا ندري على الغفلة بل على انهما ساءا اللدرة المندوب اليه في العقوبات فتخصينا للظن بهما (قوله عملا باقرارهما) قال في المنع لان كلاهما ما أقر باقراره بكل القتل وبالقصاص عليه والمقر له صدقه في وجوب القتل عليه أيضا لكنه كذب في انفراد بالقتل وتكذيب المقر له المقر في بعض ما أقر به لا يطل اقراره في الباقي لان في ذلك تفسيقه وفسقه لا يمنع صحة اقراره (قوله لفت) اذا صدق الولي أحدى البينتين كما يأتي (قوله لان التكذيب) أى تكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به (قوله ليس له أن يقتل واحدا منهما) وليس له دية أيضا لما ذكره (قوله اقرار بان الآخر لم يقتله) فكان مكذبا لهما في اخبارهما بالقتل (قوله بلا تصديق) أى في الانفراد (قوله وقامت البيينة على آخره قتله) اهل البيينة هذه من ولي غير الذي ادعى ان كلاهما قتل (قوله لان فيه) أى في قول الولي قتلناه جميعا (قوله لبعض سوجه) أى موجب المشهود به وهو الانفراد أى وهو فسق الخ (قوله يجبر الورثة) أى ورثة المشهود عليه بالقتل العمد فقتل وجاء المشهود بقتله حيا بين تضمين الولي الدية وبسقوط القود لان حكم الحاكم به أو رث شبهة قدر ثبوتها (قوله وقضى بالدية على العاقلة) أى في الخطا وبالقصاص في العمد واقص بالفعل (قوله وضمن الولي) بتخفيف ضمن (قوله والمعتبر حالة الرمي) لان الثمنان بالفعل وهو الرمي اذ هو الذي يدخل تحت قدرته دون الاصابة ولا فعل له بعده أصلا فيصير قاتلا بالارمى والرمي اليه من قوم في هذه الحالة (قوله وقال لا شئ عليه) لان التلف في محل لا عصمة له وانما لا يربح المصوم هدر (قوله وتجب القيمة) أى لادية الخنز (قوله فراجع شاهداه) انما أقردهما لان رجوع واحد من الاربعه يدرا الحد (قوله أى جان) تقدم مرارا (قوله قطع الحشفة) أى حشفة العصى خطأ اشباه (قوله يجب نصف الدية) أى دية النفس ونصفها تخسما تدينار كما في الاشياء (قوله نصف عشرها) وهو خسون دينار اشياء ولو قطع اذنه ثم نزل ميتا يجب نصف الدية ولا يتم الاغزاز الا بهذا القطع اذنه وقد نزل حيا (قوله فقتل دية الاسنان) بينه المصنف والموافق بعد قريبات الديات بياناً شافياً فلا حاجة اليه والله تعالى أعلم وأسئلتهم الله العظيم

### \*(كتاب الديات)\*

ذكر مسائل كتاب الديات بعد كتاب الجنائيات لان الدية احد موجبي الجنابة في الآدمي ولكن لما كان القصاص اعلاهما وأقواهما اقدمه لان موجب الاحياء والميابة فيه أكثر ولان وجوب الدية فيما كان من العوارض كالخطا وما في عذابه والاصل عدم العوارض فتقدم القصاص على الدية اشلى عن الغاية (قوله الدية في الشروع) وأما لغة فهي مصدر ودى القاتل المقتول اذا أعطى ولله المال الذي هو بدل النفس وتركها يبدل على الجري والخروج ومنه الوادى اذا لما يدى منه أى يجري وتاؤها عوض عن الواوى أوله الكافي عدة فاطلاق الدية على المال حقيقة عرفية عند الفقهاء مجازا أقوى وهذا معنى قوله بعد لانه من المتداولات الشرعية (قوله والارث اسم للواجب فيعادون النفس) ظاهره انه لا يطلق الارث على بدل النفس ولا على حكومة العدل وليس كذلك قال القهستاني وقد يطلق الارث على بدل النفس وحكومة العدل اه أبو السعود وفيه أن التعريف للغالب

(والمعتبر حالة الرمي) في حق الحل والضمان  
(لا الوصول) وحشد (فحجب الدية) في ماله  
وصف القود للشبهة (بردة الرمي اليه قبل  
الوصول) وقال لا شيء عليه (لا يجب دية  
الرمي اليه) (بإسلامه) (بالاجماع) (و) (حجب  
(القيمة بعقده) (بعد الرمي قبل الاستيلاء  
(و) (ببجب) (الجزاء على محرم رمي صيدا غل)  
فوصل لا على جلال رماه فاحرم فوصل  
ولا يضمن من رمي مضيا عليه برجم فرجع  
شاهده فوصل وحل صيد رماه مسلم فتجس  
فوصل لا يحمل (مارماه مجوسى فألم فوصل)  
لما عرفت ان المعتبر حالة الرمي لغز أى  
جان لومات بحجبه فعليه نصف الدية ولو عاش  
فألبه فقل ختان قطع الحشفة باذن أبيه  
أى انسان يقطع أذنه فحجب نصف الدية  
وبقطع رأسه نصف عشرها فقل جنين  
خرج رأسه فقطعه فقيه الغز أى تنى فحجب  
بأن لافه دية وثلاثة أخماسها فقل دية  
الانسان أشباه واقعه تعالى أعلم بالصواب

### • (كتاب الديات) •

الدية في الشرع اسم للمال الذى هو بدل  
النفس لاسمى للامفعول بالمصدر لانه من  
المنقولات الشرعية والارض اسم للواجب  
فيما دون النفس (دية تشبه العمد مائة من  
الابل ار باعامن بنت محاض) (وبنت ابون  
وحقة (الى جذعة) (بادخال الغاية) (وهى)  
الدية (المغلطة لا لغزو) (الدية) (في الخطأ أخاض  
نها ومن ابن محاض أو ألف دينار من الذهب  
أو عشرة آلاف درهم من الورق) وقال  
الشافعي اثنا عشر ألفا وقالها ومن البقر  
ماتن بقرة ومن الفم ألفا شاة ومن الحلل مائتا  
حله كل حله ثوبان ازار ورداء هو المختار  
(وكفارتها) أى الخطا وشبه العمد (عتق)  
قن (ومن فان يجر عنه صام شهرين ولاء  
ولا اطعام فيها) اذ لم يرد به النص والمقابر  
توقيفية (وصح) اتفاق (رضيع أحد ابوين  
مسلم) لانه مسلم تبعا (لا الجنين ودية المرأة  
على النصف من دية الرجل في دية النفس  
وسادونها

للا نادر وأيضاً حكومة العدل واجبة فيما دون النفس وفي البناء وأما الدية فاسم لضمان يجب بمقابلته لا أدى  
أو طرف منه سمى بها لانها تؤدى عادة لانه قلبا يجرى العفو فيه لعظم حرمة الأذى ولم يسم قيمة لان القيمة اسم  
لما يقام مقام الفات وفي قيامه مقام الفات قصور ادم المائلة بينهما وضمان المال يسمى قيمة ولا يسمى دية  
لان معنى القيام فيه أكمل لوجود المائلة المطلقة اه (قوله ارباعا) حال من الابل أو تمير أى من حيث الارباع  
(قوله لا غير) يعنى ان قضى بالدية من غير الابل لم تغلف حتى لا يزداد في القضية على عشرة آلاف ولا في الذهب على  
ألف دينار اه جوهره لان المقدرات لا تعرف الاسماء اذ لا مدخل للرأى فيها حتى لو قضى القاضي به لا ينفذ  
قضاؤه ادم التوفيق في التقدير بغير الابل انتهى والذي قدمه الزيلعي أول الكتاب أن الدية في شبه العمد  
لا تكون الا من الابل مغلطة على الماكلة في ثلاث سنين يؤخذ في كل سنة ثلث المائة من الابل اه بخلاف الخطا  
فان الخيارات فيها لا تقال وكلام الدرر يشير الى أن الواجب أحد الثلاثة وبه صرح في شرح الجمع فيكون الخيار  
للقائل في دفع أيها شاء ولو في شبه العمد وصرح في الخطا بخلافه ورجحه في الشربلية بأنه لو كان الواجب  
ما هو أعم من الابل لم يكن للتغليظ فائدة لانه يختار الاخف فتفوت حكمة التغليظ اه أبو السعود (قوله والدية  
في الخطا الخ) والخيار في هذه الأنواع للقائل لانه هو الذي يجب عليه كافي كفارة البين وظاهر مذهب الاصحاب  
ان الكل أصول واليه رجوع أبو بكر الرازى وصحان قبل يفتى بأن الاصل هو الابل وعليه لا يجوز للمعاكلة  
ولا للقاتل أن يؤذى الدراهم مع القدرة على الابل الارضى ولأى القليل (قوله ومن البقر) قال في البرهان قيمة  
كل بقرة خمسة درهما وقيمة كل حلة كذلك وقيمة كل شاة خمسة دراهم اه ودليل الامام أن التقدير انما  
يستقيم بشئ معلوم المالمية وهذه الاشياء مجهولة المالمية ولهذا لا يتقدمها المتخلفات والتقدير بالابل عرف  
بالأشياء المشهورة ولم يوجد ذلك في غيرها فلا يعدل عن القياس والآثار التي وردت بما يحتمل القضاء بها بطريق  
الصالح فلا يلزمه حجة (قوله والخيار) أى في تقدير الحلة وقيل في زمانها تقيص وسراويل وفي المجتبى والحلة  
رداه ومنزلة لا تؤخذ الا البمانية قيمتها خمسة دراهم اه (قوله لانه مسلم تبعا) اعلم ان شروط هذا الاعتناق  
الاسلام وسلامة الاطراف والاقول يحصل بالاسلام أحد الابوين حتى اذا كانا كافرين لم يجز والثاني بالظاهر  
وتأويل المسئلة انه اعتق ثم عاش حتى ظهرت سلامة اطرافه وأعضائه حتى لومات قبل ذلك الظهور لم تتأذبه  
الكفارة بناء على نفي الاسلام في شرح الجامع الصغير (قوله الابن الجنين) لانه لم يعرف حياته ولا سلامته فلم يجز  
ولانه عضو من وجهه فلا يدخل تحت مطلق النص زيلعي (قوله ودية المرأة على النصف من دية الرجل) سواء  
كانت مسلمة أو زانية لان المرأة جعلت على النصف من الرجل في ميراثها وشهادتها فكذلك في ديتها جوهره  
وفي بدائله ما في يد المرأة عنده وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة فان قتل الخنثى عمدا فقيه  
القصاص مكى عن الجوهره ويجرى التغليظ في دية المرأة اذا كان القتل شبه عمدا بان تؤخذ ار باعامن الابل  
فليظر أبو السعود (قوله وصح في الجوهره الخ) لم يبين أنه هل يجب عليه الحكومة والتعزير أو لا أخير فقط  
(قوله وأقره في الشربلية) غير مسلم لانه نقل تصحيح الجوهره المذكور وتقل بعده ما فيه وقال الزيلعي  
والمسئله ان دية منسل دية الذمى في الصحيح لما روينا فقد اختلف التصحيح اه كلامه أبو السعود (قوله  
وفي النفس) في السببية ولا حاجة لذكر النفس اعلم حكمها مما تقدم (قوله والانتف) لانه أزال الجمال على الكمال  
وهو مقصود وكذا اذا قطع المارن وهو ما دون قصبة الانتف وهو ما لان منه أو قطع الارنبه وهو طرف  
الانتف أو قطع المارن مع القصبة لما ذكرنا من ازالة الجمال ولا يزيد على دية واحد لان الكل عضو واحد ولان  
فيه نفوت المنفعة على الكمال فان منفعة الانتف ان تجتمع الروائح في قصبة الانتف تلحوا الى الدماغ وذلك  
يقوت بقطع المارن والاعضاء على خمسة أنواع منها ما هو افراد ومنها ما هو زوج ومنها ما هو أرباع ومنها  
ما هو اعمار ومنها ما يزيد على ذلك ففي كل واحد من الافراد يجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والارباع  
والاعشار كذلك ونماه في التبيين (قوله والذكر) لان فيه نفوت منفعة جهة من الوطو والاستيلاء واستعمال  
البول ورميه والابلاج الذى هو طريق الاعلاق (قوله والحشفة) لانها اصل في منفعة الابلاج والدفق  
والقصبة كالتابع (قوله والعقل) اذا ذهب بضر به لقوات منفعة الادراك لان الانسان به يتميز عن غيره  
من الحيوانات دية ينتفع بنفسه في معاشه ومعاذه (قوله والشم والذوق والسمع والبصر) لان كل واحد منها



روى ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفا  
وصرفوعا (والذي والمستأنس والمسلم) في  
الدية (سواء) خلافا للشافعي وصحح في  
الجوهرة أنه لا دية في المستأنس وأقره في  
الشربلانية لكن بالسوية بجرم في الاختيار  
وصححه الزياي (وفي النفس) خبر المبتدأ وهو  
قوله لا دية في الدية (والاتف) ومارنه وأرنبته  
وقيل في أرنبته حكومة عدل على الصحيح  
(والذكر والخشفة والعقل والشم والذوق  
والسمع والبصر واللسان ان منع النطق) أفاد  
أن في لسان الاخرس حكومة عدل جوهرة  
وهذا ساقط من نسخ الشرح فتنبه (أو منع  
اداء أكثر الحروف) والاقسمت الدية على عدد  
حروف الهجاء الثمانية والعشرين أو حروف  
اللسان الستة عشر فصح ان لها أصاب  
الفائت يلزمه وتقامه في شرح الوهبانية  
وغبرها (ولحبة حلفت فلم تنبت) ويؤجل سنة  
فان مات فيها برئ وفي نصفها نصف الدية وفيها  
دونه حكومة عدل كشارب ولحبة عبد  
في الصحيح ولا نبي في لحبة كوجع على ذفته  
شعرات معدودة ولو لم يخذل أبدا ولكنه  
غير متصل بحكومة عدل ولو متصل فلا فكل  
الدية (وشعر الرأس كذلك) أي اذا حلق  
ولم ينبت كذا روى عن علي رضي الله عنه  
وعند الشافعي فيها حكومة عدل واعلم انه  
لا قصاص في الشعر مطلقا ولو مات قبل تمام  
السنة ولم ينبت فلا نبي عليه كنه مصدر  
وساعد وصاق (والعينين والفتنين  
والحاجبين والرجلين والاذنين والانتين)  
أي الخصبين (وندى المرأة) وحلتهم ما  
والاثنين اذا استأصلاهما والا حكومة  
عدل وكذا فرج المرأة من الحاجبين (الدية)  
وفي ندى الرجل حكومة عدل (وفي كل  
واحد من هذه الاشياء) المزدوجة (نصف  
الدية وفي اشعار العين الاربعه) جمع شفرة  
بضم الشين وتفتح الجفن أو الهدب (الدية)  
اراقها ولم تنبت

منفعة مقصودة وقد روى أن عمر رضي الله تعالى عنه قضى لرجل على رجل باربع ديات بضربة واحدة وقعت  
على رأسه ذهب بها عقله وسمعته وبصره وكلامه (قوله أفاد أن في لسان الاخرس حكومة عدل) أي بقوله ان منع  
النطق وكذا اتجب الحكومة بقطع آلة النطق أو العينين أو اليد السلا أو الرجل العرجاء أو العين العوراء أو السن  
السوداء ولا يجب القصاص في العمدة ولا الدية في الخطأ لانه لم يفوت منفعة ولا فوت جلا على الكمال أبو السعود  
عن العناية قال عن شيخه ومفاده أنه لو ضرب معنوها بخن لا دية عليه لانه لم يزل منفعة على الكمال اه  
(قوله وهذا) أي قوله ان منع النطق (قوله أو منع اداء أكثر الحروف) هذا غير الاصح كما يدل عليه عبارة الزياي  
فانه حكاه بقيل وكما صرح به العلامة عبد البر في شرحه وعبارته وان قصر اللسان عن الكلام ببعضها فغيب  
ما قصر عنه اللسان من جميع الدية فان كان النقصان عن نصف الحروف يجب نصف الدية أو عن ثلثها فالثلث  
أو عن ربعها فالربع أو من حرف فيجب بقدره وهل يجب باعتبار جميع حروف المعجم أو حروف اللسان لانه  
هو المستفيع به فيما اختلف المتأخرون والاصل في ذلك ما روى ان رجلا قطع لسان رجل أي بعرضه في زمن  
علي رضي الله تعالى عنه فأمر من قطع لسانه أن يقرأ حروف المعجم فلما قرأ حسب ما أسقط وحكم عليه بقدر ذلك  
وهذا المحتمل لان يكون على حسابه من حروف اللسان أو من جميع الحروف قلت في محضصر المحيط قال بعضهم  
ان كان لا يتكلم بأكثر الحروف يجب دية كاملة وان كان يتكلم بعامة الحروف بحيث يفهم الناس في أكثر الامور  
الان في الافهام نوع نقصان يجب حكومة عدل والاصح هو الاول والله تعالى أعلم اه (قوله الستة عشر) وهي  
النساء والاثام والجيم والذال والراء والواو والسين والسين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون  
والياء منع وقيل أربعة عشر (قوله وتقامه في شرح الوهبانية) أفاد فيه انه على اعتبار ستة عشر حرفا يكون  
في كل حرف ستانة وخسة وعشرون درهما ومن اذهب اثنان وستون ونصف وعلى القول الاخر سبع مائة  
وأربعة عشر درهما وثلاثة اسباع درهم اه (قوله ولحبة حلفت فلم تنبت) لانه ازال الجمال على الكمال وكذا  
في شعر الرأس ألا ترى ان الاصل يتكلف في ستره فيلزمه كمال الدية كالموقوف الاذنين الشاخصتين والدليل على  
انه جمال قوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملائكة تسببهم سبحان من زين الرجال بالحيى والتبسم بالقرون  
والذوائب وهذا الحكم خاص بلحمة الرجل أما لحمة المرأة فلا نبي فيها والمرا اذ يطلق هنا وفيما يأتي في شعر الرأس  
مطلق الازالة (قوله وفي نصفها نصف الدية) اذا علم أن الباقي نصف وان لم يعلم فحكومة عدل منع عن الميزانية  
(قوله كشارب) لانه تابع فصار كطرف من اطراف اللحية (قوله في الصحيح) وهو ظاهر الرواية لان  
المقصود منه الاستخدام دون الجمال وهو لا يفوت بالخلق بخلاف الختان المقصود منه في حق الجمال  
فيجب بقواته كمال الدية ومقابل الصحيح وجوب كمال القيمة قال القاضي الفتيوى في قطع اذنه وانفبه وحلق  
لحيته اذا لم تنبت على لزوم نقصان قيمته كما قال ورواه الحسن عنه لان المعتر فيه المالية اه مكى (قوله  
ولا نبي في لحبة كوجع الخ) لان وجودها يشينه ولا يشينه (قوله فكل الدية) لانه ليس بكوسج وفي لحية  
جمال كامل اه زياي (قوله أي اذا حلق ولم ينبت) قال في التبيين وهذا كله اذا فسد المنبت فان ثبت حتى استوى  
كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق افعل الجاني أثر ولكنه يؤدب على ذلك لارتكاب المحرم اه قال ويستوى فيه  
الصغير والكبير والذكر والانثى (قوله مطلقا) أي ولو بعد الان القصاص عقوبة فلا ينبت قياسا وانما ينبت نصا  
أو دلالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا ليس في معناها لانه لم يقابل به ولا يتوهم فيه السراية  
بخلاف النفس والجراحات (قوله فلا شيء عليه) أي الا الادب وكذا يقال فيما بعده وهو غير مكتر مع قوله  
فان مات فيها برئ لانه في اللحية وما هنا في شعر الرأس (قوله والعينين الخ) اصل ذلك ما روى أنه عليه الصلاة  
والسلام قال في العينين الدية وفي احدهما نصف الدية وفي اليدين الدية وفي احدهما نصف الدية  
وفي الرجلين الدية وفي احدهما نصف الدية (قوله والشفتين) لان في تقويتها نوبت امساك الطعام عند  
الاكل ومنفعة الجمال على الكمال (قوله والحاجبين) اتقويت الجمال على الكمال (قوله والانتين) لتقويت  
منفعة الامانة والنسل (قوله وندى المرأة) لتقويت منفعة الارضاع (قوله وحلتهم ما) اتقوات المنفعة المذكورة  
واتقوات امساك اللبن لانه اذا لم يكن لتدبيرها حجة يتعذر على الصبي الالتقام عند الارضاع (قوله اذا استأصلاهما)  
بجيت لم يبق على الوركين شيء منع (قوله وكذا فرج المرأة) أي اذا استأصلا حتى وصل العظم وجبت الدية والا  
فحكومة عدل ومقتضى ما تقدم في الاعضاء المفردة والمزدوجة أن يكون في الجانب الواحد نصف الدية وكذا



حكومة عدل لكن المعتد أن في كل دية كاملة جفنا أو شعره (وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين شعرها وما فيها ما أصل في أحدها ثلث دية الأصبع ونصفها) أي نصف دية الأصبع (وفيها مصلان) كالإبهام (وفي كل سن) يعني من الرجل أذنية سن المرأة نصف دية الرجل جوهره (خس من الإبل) أو خنوع ديناراً (أو خمسة درهم) لقوله عليه الصلاة والسلام في كل سن خس من الإبل يعني نصف عشر دية لو حرق أو نصف عشر قيمته لو عبد افان قلت تزيد حينئذ دية الأسنان كلها على دية النفس بثلاثة أخماسها قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت بالنص على خلاف القياس كافي القاية وغيرها وفي العناية وبأس في البدن ما يجب بتقويته أكثر من قدر الدية سوى الأسنان وقد توجد نواجذ أربعة فتكون أسنانه ستاً وثلاثين ذكره القهستاني قلت وحينئذ فلكل كسج دية وخمس دية ونصفه أمادية ونصف أو ثلاثة أخماس أو أربعة أخماس وعلمت أن المرأة على النصف فتبصر (وتجب دية كاملة في كل عضو ذهب نفعه) بضرب ضارب (كيد شلت وعين ذهب ضوؤها وقلب انقطع ماؤه) وكذا سلس بوله أو أرحبه ولو زالت الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي أثر الضربة فخكومة عدل (وتجب حكومة عدل بالانلاف عضو ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد السلاء أو أرشه كاملاً ان كان فيه جمال كالإذن الشاحصة) هو الطرش وسجي مالو ألقه فاتهم في أواخر هذا الفصل

### • (فصل في الشجاج) •

(وتختص الشجة بما يكون (بالوجه والرأس) لغة (وما يكون بغيرها فخرافة) أي تسمى بخرافة وفيها حكومة عدل مجتبي ومسكين (وهو) أي الشجاج عشرة الحارصة) بهملات وهي التي تخرس الجملد أي تخدشه (والدامعة) بهملات التي تظهر الدم كالدمع ولا قسيلة (والدامية) التي نسيلة (والياضعة) التي توضع الجلد أي تنقطع

بفادها ذكره المصنف بعد (قوله وفي ثدي الرجل حكومة عدل) لانه ليس فيه تقويت المنفعة ولا الجمال على الكمال زيلعي والمراد ما يميم التدين (قوله الجفن أو الهدب) أما اطلاقها على الاول فهو حقيقة وأما على الثاني فباز تسمية الصال باسم الحمل وهو سائق وأيهما أريد كان مستقيماً لأن في كل واحد من الشعر ومنابته دية كاملة لانها يتعلق بها الجمال على الكمال ويتعلق بهادع الأذى والقذى عن العين وتقويت ذلك ينقص البصر ويورث العمى وفي القاموس الهدب بالضم ويضمتين شعر أشعار العين والجفن غطاء العين من أعلى وأسفل جمعه أجفن وأجفان وجفون ونحوه السيف ويكسر (قوله ولو قطع جفون أشعارها) كذا في المنع والواضع الجفون بأشعارها قال في التبيين ولو قطع الجفون باهدابها تجب دية واحدة لان الأشعار مع الجفون كشي واحد كاللحان مع القصة والموصحة مع الشعر اه ولو قطع العين بأجفانها تجب ديتان دية العين ودية أجفانها لانها جفان كاليدن والرجلين اه جوهره (قوله وفي جفن لاشعر عليه حكومة عدل) فله أبو الهود عن غاية البيان مقتصر عليه والمحكي عن الجوهره كذلك وفي الهندية عن المحيط وفي قطع الجفون التي لاشعور عليها حكومة عدل وان كان الجفاني على الاهداب واحد او على الجفون واحد اكان على الذي جنى على الاهداب تمام الدية وعلى الذي جنى على الجفون حكومة عدل اه ومعلوم أن جنابة الجفون متأخرة فراجع الى أنه جنى على جفون لا اهداب عليها (قوله لكن المعتد الخ) بتقوين كل (قوله جفنا أو شعره) أي سواء كان جفنا أو شعره والجفن فهو خير لكان المحذوفة ولم أر من ذكره هذا ويمكن تخصيصه بالجفن الذي عليه الهدب في كلامهم وفي نسخة شعره بالفاء (قوله كالإبهام) الكاف استقصائية (قوله وفي كل سن) أي سن منها هندية وفي الزيلعي والأسنان كلها سواء لان الكل في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر فيه التفاوت كالأيدي والأصابع وان كان في بعضها زيادة منفعة ففي الاتراجال فاستويا (قوله نصف دية الرجل) أي نصف دية سنه (قوله خس من الإبل) اذا كل خطأ وان كان عدداً ففيه القصاص اه تبيين (قوله تزيد حينئذ الخ) لان الانسان له اثنان وثلاثون سناعنثرون ضرساً وأربعة أنياب وأربع شياور أربع ضوا حلك فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلاثة أخماس الدية وذلك ستة عشر ألف درهم (قوله فلكل كسج) هو معرب وهو من لحسته على ذقته لا العارضين وعن الأصمعي هو ناقص الأسنان وهو المحكي عن أبي حنيفة اه مغرب وفي القهستاني أن أسنان الكسج ثمانية وعشرون كما قال أبو حنيفة وهذا علامة يعرف بها كافي النهاية فقوله دية وخمس دية ظاهر (قوله وإفريه الخ) عبارة القهستاني وهي أولى فان نزع جميع الأسنان وهي في الأغلب اثنان وثلاثون خطأ فعليه الدية وثلاثة أخماس دية وهي ستة عشر ألفاً من الدراهم فان نزع ثلاثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر ألفاً وان نزع ثمانية وعشرون فدية وخمس دية هي أربعة عشر ألفاً انتهى (قوله أو أربعة أخماس) بالنظر لزيادة النواجذ الاربعة وفي حاشية المحكي عن البرازية وتجب دية وثلاثة أخماس دية في ثلاث سنين في السنة الاولى خمسة آلاف وثلاثة وثلاثون ومائتان وفي الثانية مائتي من ثلث الدية والباقي من ثلاثة أخماسها وفي الأخيرة الباقي من الدية الكاملة اه وفي الهندية عن المحيط في الاولى ستة آلاف درهم وستة مائة وستون وثلثان وفي الثانية ستة آلاف وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الثالثة ثلاثة آلاف درهم (قوله وعلمت) مما ذكر في ثلاث محلات من هذا الفصل (قوله كيد شلت) في المصباح شلت اليد من باب تعبت شلت ثلاثاً ويدغم المصدر وأيضاً قد عرقها فبطلت سركتها وفسره في القاموس ييس في اليد وأذهابها قال الشافعي في التحليل لأن الذي يتعلق به وجوب كل الدية هو تقويت جنس المنفعة وقد وجد والصورة تابعة للمنفعة فلا يكون لها حصص من الارش الا اذا تجردت للانلاف بأن ألتف عضو ذهب نفعه فانه يجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيها جمال كاليد السلاء وأرش كامل ان كان فيه جمال كالإذن الشاحصة ولا يلزم من اعتبار الصورة والجمال اذا تجردا عن المنفعة اعتبارهما اذا كانا معاً ألا ترى أن الأعضاء كلها تتبع للنفس فلا يكون لها أرش اذا تلفت معها وبكون لها اذا تلفت وحدها اه مكي (قوله أو أحديه) أو فترته منفعة الجماع هندية قال في التبيين وكذا لو أحديه لان فيه تقويت منفعة الجمال على الكمال لان جمال الآدمي في كونه منتصب القائمة وقيل هو المراد بقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم اه (قوله فلا شيء عليه) وقال عليه أجرة الطبيب هندية عن خزاعة المفتين (قوله فخكومة عدل) لبقا الشين يقا أثرها اه زيلعي (قوله هو الطرش) أي النصوص المأخوذ من شاخصه ولم

(والإلحاح) التي تأخذ في اللحم (والسمحاق) التي تصل إلى السمحاق أي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس (والموضحة) التي توضع العظام أي تظهره (والهاشمة) التي تنقسم العظم أي تكسره (والمثقلة) التي تنسده بعد الكسر (والآمة) التي تصل إلى أم الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبهذه الدائمة يقين مجة وهي التي تخرج الدماغ ولم يذكرها محمد لاموت بعد إعادة فتكون قتلا لا شجاءة بل بالاستقرار بحسب الآثار أنما لا تز يد على العنزة) ويجب في الموضحة نصف عشر الدية أي لو غير أصلع والافقها حكومة لأن جلده انقص فبنته من غيره قهستاني عن الذخيرة (وفي الهاشمة عشرها وفي المثقلة عشر ونصف عشر وفي الآمة والجلداتة ثلثها فان نفذت الجلدة فثلثاها) لأنما إذا نفذت صارت جائعتين فيجب في كل ثلثها (وفي الحارصة والدائمة والدائمة والمبذعة والمثلاحة والسمحاق حكومة عدل) إذ ليس فيه أرض مقدرة من جهة السمع ولا يمكن إهدارها فوجب فيها حكومة عدل (وهي) أي حكومة العدل (أن يتاركم مقدار هذه النجعة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية) وله الكرخي وصحبه شيخ الإسلام (وقيل) قاتله الطحاوي (يقوم) المشجوع (عبد الله) لهذا الأمر ثم معه فقدر التفاوت بين القيمتين (في الحز) (من الدية) وفي العبد من القيمة فان نقص الحز عشر قيمته أخذ عشر دية وكذا في النصف والثلث (هو) أي هذا التفاوت (هي) أي حكومة العدل (به) يعني) كما في الوقاية والنقابة والمثلي والدرروا الحانية وغيرها وجزميه في الجمع وفي الخلاصة انما به مقيم قول الكرخي لو الجناية في وجهه ورأسه لخير من يفتي به ولو في غيرهما أو فسر على المفتي بفتي بقول الطحاوي معافا لأنه أيسر التمسى ونحوه في الجواهر بزيادة وقيل تفسير الحكومة هو ما يحتاج إليه من النفقة أجرة الطبيب والادوية إلى أن يسرأ (ولا قصص) في جميع الشجاج (الأي الموضحة عدا)

بذكر هذا المعنى صاحب القاموس (قوله دسجى مالو الصقة) أي العضو كالإذن فالجسم ذكر فيما يأتي أنه إذا ألحق الإذن فالجسم يجب فيه الأرض لأنها لا تعود إلى ما كانت عليه (قوله هذا الفصل) أي الآتي ولو قال في الفصل الآتي لكان أوضح والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (فصل في الشجاج) •

انما ذكره في الديات نظر العالم فان فيه الأرض ولا قصاص إلا في الموضحة وقد تقدم ما يفيد أن الدية قد تطلق على الأرض وحكومة العدل وانما أفرد بفصل على حدة لكثرة فروعه (قوله ما يكون بالوجه والرأس) ومن الوجه اليسار لا تعالها به حتى لو وجد فيها الموضحة أو الهاشمة أو المثقلة يجب الأرض المقدور اه منح قال السيد الجوى في شرحه ان الشجاج محصور بالوجه والرأس وهذا هو الحقيقة والحكم مرتب عليها فلا تطلق الجراحة بالشفة إذ ليست في معناها إذ الوجه والرأس يظهران غالباً فالشجاج فيها أعظم (قوله أي نخدشه) قال قاضيخان هي الذي نخدش البثرة ولا يخرج منها دم وتسمى خادشة اه ذكره عبد البر وقوله أي نخدشه ظاهر عبارة القاموس أنه يكسر الدال فانه قال في ديارجته واداذ كرت آتية بالانقياد فهو على مثال ضرب وقد ذكر الماضي والآتي من غير تقييد (قوله التي تظهر الدم كالدمع) أشار به إلى علة التسمية وقيل انما سميت بالدائمة لأن عينيه تدمعان بسبب الألم الذي يحصل له منها (قوله أي تقطعه) مأخوذة من البضع وهو الشق ومنه مضع الفصادة منح (قوله التي تأخذ في اللحم) مقطعة كنه ثم تلاحم بعد ذلك أي يلتئم ويلصق سميت بذلك تفتاؤا إلى ما يؤول له وقال الأزهرى الأوجه أن يقال الإلحاح أي القاطعة اللحم اه منح قال في التبيين والاختلاف الذي وجد في الشجاج راجع إلى ما أخذ الاشتقاق إلى الحكيم (قوله أي جلدة رقيقة) قال في الجواهر سميت سمياً فالتختم رقتها ومنه قيل للغم الرقيق مما حلق هو هي بكسر السين اه مكى (قوله بين اللحم وعظم الرأس) لو قال بين الجلد وعظم الرأس لكان أولى (قوله والموضحة) من الإيضاح والتوضيح (قوله والمثقلة) من التثنية بفتح القاف وكسرها قهستاني (قوله والآمة) في حاشية المكي الآمة بتشديد الميم مع المذم الذم الدماغ أو أم الهام أو أم رأس أو أم الدماغ جلدة رقيقة كخرطة هوفها وجمعه أدمغة ودمغة كنهه ونصره شجة حتى بلغت الشجة الدماغ (قوله فتكون قتلا لا شجاءة) أي والكلام في الشجاج وكذلك يذكر محمد الحارصة والدائمة لأنها لا يقيها ما أثر في الغالب اه زيلعي (قوله نصف عشر الدية) أي ان كانت خطأ أما إذا كانت حمداً فالقصاص كما يأتي وفي الكافي من المتفرقات شجة عشر من موضحة ان لم يغفل البره فحبب دية كاملة في ثلاث سنين وان تغفل البره حبب كال الدية في سنة واحدة اه هندية (قوله أي لو غير أصلع) قال في الهندية رجل أصلع ذهب شعره من كبر فشجبه موضحة انسان متعهدا قال محمد رحمه الله لا يقتص عليه الأرض وان قال الشاج رضيت أن يقتص مني ليس له ذلك وان كان الشاج أيضا أصلع فعليه التماس كذا في محيط السرخسي وفي راقعات الناطق موضحة الأصلع أنقص من موضحة غيره فكان الأرض أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان وفي المنتقى شجرجلا أصلع موضحة خطأ أعليه للشجة أرض دون الموضحة في ماله وان شجبه هاشمة ففيها أرض دون أرض الهاشمة على عاقلة كذا في المحيط ومستهدة هذا التقدير في هذه الأشياء السمع (قوله والجلداتة) هي تكون في الرأس والبطن بخلاف سائر الشجاج حيث لا تكون إلا في الرأس والوجه وقيل لا تحقق الجلدة فيما فوق الحلق زيلعي وفي السراج الوهاج والجلداتة ما يصل إلى الجوف من البطن أو الظهر أو الصدر أو ما يتوصل من الرقبة إلى الموضع الذي إذا وصل إليه الشراب كان مفطرا فذلك كله جافسة وما فوق ذلك فليس بجافة ولا يكون في السدين والرجلين والفخذ والغسم والرأس جافة وان كانت الجراحة بين الاثنين والذكر حتى يصل إلى الجوف فهي جافة اه هندية (قوله من الموضحة) قال في المنع وقال في المحيط الأصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجة من أقل شجة لها أرض مقدارها مثل نصف شجة لها أرض أو ثلثها أو ربع نصف أو ثلث أرض تلك الشجة وان كان ربعا فربع ذكره القواين أي المذكورين في المصنف فكانت جافة قولاً ثالثاً والأشبه أن يكون هذا تفسير القول الكرخي اه فلم يخصه بالموضحة (قوله فتقدر التفاوت بين القيمتين في الحز من الدية) الاوضح فتقدر التفاوت بين القيمتين في العبد يؤخذ من الدية في الحز (قوله فان نقص الحز عشر قيمته الخ) به ذار الكرخي قول الطحاوي فقال انه يؤدى إلى أنه يجب

وما لا قد فيه يستوى العمد والخطأ فيه  
 لكن ظاهر المذهب وجوب القصاص فيما  
 قبل الموضحة أيضا ذكره محمد في الأصل وهو  
 الأصح درويجي وابن الكمال وغيرها  
 لا مكان المساواة بان يسير غورها بعد ار  
 ثم تصدح حذيرة بقدره فيقطع واستثنى في  
 الشر بلبالية السمحاق فلا يقاد اجماعا كما  
 لا قود فيه ابعدها كالهائمة والمنقلة بالاجماع  
 وعزاء للجوهرة فليحفظ ثم قال في الجهتي ولا  
 قود في جلد رأس وبدن ولحم خذ وبطن  
 وظهر ولا في لامة ووركة وبأفة وفي سلع جلد  
 الوجه كمال اليد (وفي) كل (أصابع اليد  
 الواحدة نصف دية ولو مع الكف) لأنه تبع  
 للأصابع (ومع نصف ساعد نصف دية)  
 للكف (وسكوة عدل) لنصف الساعد  
 وكذا الساق (وفي) قطع (كف وفيها أصبع  
 أو أصبعان عشرها أو خمسها) لف ونشر  
 مرتب (ولا شيء في الكف) عند أبي حنيفة  
 رضي الله تعالى عنه كالأول كان في الكف  
 ثلاث أصابع فإنه لا شيء في الكف بالاجماع  
 اذ لا كثر حكم الكل وفي جواهر الفتاوى  
 ضرب يد رجل وبرئ إلا أنه لا تصل يده إلى  
 قفاه فيقدر النقصان يؤخذ من جلد اليد  
 ان نقص الثلثان فنلتا اليد وهكذا وأقره  
 المصنف ولو قطع مفصلا من أصبع فمثل  
 الباقي أو قطع الأصابع فمثل الكف لازم دية  
 المقطوع فقط وسقط القصاص فافهمه  
 وان خالف الدرر كذا ذكره الشريفي لابي  
 وسجي ممتنا (وفي الأصبع الزائدة وغيره  
 العبي) وذكره ولسانه ان لم يعلم محضه ينظر  
 في العين (وحركة) في الذكور (وكلام) في  
 الاثان (حكومة عدل) فان علمت العضة  
 فكأن في خطأ وهذا ثابت بيينة أو باقرار  
 الحافي وان أنكر أو قال لا أعرف محضه  
 لحكومة العدل جوهرة (ودخل رأس  
 موضحة أذهبت عقله أو شعر رأسه في اليد)  
 لدخول الجزء في الكل كن قطع أصبعاً فمثل  
 البدن (وان ذهب سمعه أو بصره أو نطقه لا)  
 تدخل لانها كأعضاء مختلفة بخلاف العقل  
 لعدم دفعه للكل (ولا قود ان ذهب عيناه بل  
 اليد فيهما) خلافا لما (ولا ينقطع أصبع مثل  
 ياره) خلافا لما

في هذه الشجاج وهو دون الموضحة أكثر مما أوجب الشرع في الموضحة وأنه محال (قوله لو الجناية في وجه  
 ورأس) لأن الموضحة لا تكون الا فيهما (قوله أو تسرع على المتني) أي ما اعتبره الكرخي (قوله مطلقا)  
 أي ولو في الوجه والرأس (قوله وقبل الخ) قد علمت ما به الفتوى (قوله ولا قصاص في جميع الشجاج) أي ما فوق  
 الموضحة اجماعا وما دونها على الخلاف الاتي (قوله يستوى العمد والخطأ فيه) فيجب فيها اذا كانت عمدا  
 ما يجب فيها اذا كانت خطأ محيط (قوله ذكره محمد في الأصل) وبه أخذ عامة المشايخ حندية عن المحيط لظاهر  
 قوله والجروح قصاص بناية (قوله بأن يسير غورها) أي يقاس وفي القاموس السراقتان غورا والجرح وغيره  
 كالاسبار والسيار ككتاب والمبار ما يسير به الجرح اه (قوله واستثنى في الشر بلبالية) قال في البحر الزاخر  
 وما فوق الموضحة من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عمدا كالهائمة والمنقلة والامة لأنه لا يمكن  
 المماثلة فيه وما قبل الموضحة فيه اختلاف روى عن أبي حنيفة لا قصاص الا في الموضحة لا غير وذكر محمد  
 وهو ظاهر الرواية ان فيه القصاص الا في السمحاق فإنه لا قصاص فيها اجماعا اه (قوله ثم قال) أي الزاهد  
 وثم للقرئب الاخباري وليس الضمير راجعا الى الشر بلبالية فإنه لم يذكرها (قوله ولا قود في جلد رأس)  
 لعله على غير ظاهر الرواية وكذا يقال في لحم الخذا أو يحمل في جلد الرأس على السمحاق وأما جلد البدن ولحم  
 البطن والظهر فقال في الهندية والجراحات التي هي في غير الوجه والرأس ففيها حكمومة عدل اذا وضعت  
 العظم أو كسرت اذ بقي لها أثر وان لم يكن للجراحة أثر فعندها لا شيء عليه وعند محمد يلزمه قيمة ما أنفق الى أن يرى  
 كذا في محيط السرخي (قوله ولا في لامة) الا لم ضرب الخد وصفحة الجسد بالكف مفتوحة قاموس  
 (قوله ووركة) الوكة الدفع والطعن والضرب يجمع الكف قاموس (قوله ووجأة) قال في القاموس وجاء باليد  
 وبالسكين كوضعه ضربه اه والمراد ضربه باليد لان الوج بالسكين داخل في الجراحات فالثلاثة راجعة  
 الى الضرب باليد وما ذكره لا يشافي ثبوت التعزير (قوله عند أبي حنيفة) وقال لا ينظر الى أرض الكف  
 وإلى أرض ما فيها من الاصابع فيجب أكثرهما ويدخل القليل في الكثير (قوله اذ لا كثر حكم الكل) أي فكأنه  
 لا شيء في الكف اذ اقطع خمس الاصابع فكذا اذا قطع ثلثا منها وليس المراد أنه يجب بقطع أكثر أصابع اليد  
 كانه لا يلد لما تقدم في المصنف من قوله وفي كل أصبع من أصابع اليدين أو الرجلين عشرها (قوله فيقدر  
 النقصان) من ومولها اذا كانت صحيحة (قوله لازم دية المقطوع) الذي نقله في النهاية عن شرح الطحاوي ونقل  
 الاجماع عليه أنه يجب الدية فيما مثل ان كان أصبعاً فدية الاصبع وان كان كذا فدية الكف فله الشر بلبالية  
 ونقل بعد عن الزيلعي أن محل وجوب الأرض أي أرض الاصبع بقائه اذ لم ينفع سابق وان كان ينفع به يجب  
 دية المقطوع ويجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وهذا خلاف ما ذكره المؤلف والمصنف فافهمه (قوله  
 وفي الأصبع الزائدة) وانما لم يجب الدية لعدم تعلقي الجمال به وأما البقية فلا لأن المقصود من هذه الاعضاء  
 منافعها فاذا جهل وجود المنفعة لا يجب الدية الكاملة بالشك فيجب حكومة عدل وعند الثلاثة يجب دية  
 كاملة الا اذا عرفت أنها غير صحيحة (قوله وان أنكر) أي ولم تقم بيينة (قوله ودخل رأس موضحة أذهبت عقله)  
 لان قوت العقل يطل جميع منفعة الاعضاء اذ لا ينفع بدونه فصار كما اذا أرضه فمات اه مخ (قوله أو شعر  
 رأسه) أي ولم يثبت وان ثبت ورجع كما كان لا يلزمه شيء وان تناثر بعض الشعر أو شيء يسير منه فعليه أرض  
 الموضحة ودخل فيه الشعر هندية (قوله في اليد) قال في الجوهرة لم يدخل أرض الموضحة في غير هذين (قوله  
 لدخول الجزء في الكل) قال في الخ وأرض الموضحة يجب بقوات جزء من الشعر وقد تعلقتا جميعا بسبب واحد  
 وهو قوت الشعر فدخل الجزء في الكل كن قطع أصبعاً فمثل اليد كلها اه وبهذا علمت أنه لتعليل للمسئلة  
 الثانية فقط (قوله لا تدخل) فعليه أرض الموضحة مع الدية قالوا هذا قوله ما عسى أبي يوسف أن الشجة تدخل  
 في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر هدية (قوله لانها كأعضاء مختلفة) لاختصاص كل بمنفعة قال  
 في المخ عن الجوهرة هذا اذا لم يحصل من الجناية موت أما اذا حصل بطة الأرض وبكون على الجاني  
 الدية اذا كانت الجناية خطأ فلي عاقلته وان كانت عمدا ففي ماله وكل ذلك في ثلاث سنين سواء وجبت على  
 العاقلة وفي ماله اه (قوله خلافا لما) فتدلى في الموضحة القصاص وفي البصر الدية (قوله ولا بقطع أصبع مثل  
 جاره) بل يجب أرض كل واحد منهما كاملا مخ (قوله خلافا لما) فتدلى لا يقتصر للأول ويجب أرض الآخر

(و) لا (أصبح قطع من فعله الاصل فقل)  
 طابق) من الاصابع (بل دية المفضل  
 والحكومة فيها بقى ولا) قود (بكر نص  
 من اسود) أو اصفر أو اجز (باقيا) بعد  
 كسرها (بل كل دية السن) اذا فأت منفعة  
 المضغ والافلاحي على حالة التكلم فالدية  
 أيضا والافلاحي حكومة عدل زيلني فقول  
 الدرر والافلاحي فيه فيه مافيه ثم الاصل  
 أن الجناية متى وقعت على محلين متباينين  
 حقيقة فأرشد أحدهما لا يمنع قود الآخر  
 ومتى وقعت على محل وأطلقت ثنتين فأرشد  
 أحدهما يمنع القود (ويجب الارش على من  
 أقادسنة) بعد مضي حول (ثم ثبت بعد  
 ذلك لثنين الخطا حيث ذوق سقط القود للشبهة  
 وفي الملتقى يستأنى في اقتصاص العين  
 والموضحة حولا وكذا لو ضرب سنة فحزك  
 لكن في الخلاصة الكبير الذي لا يرعى نباته  
 لا يؤجل به يفتى قلت وقد يوفق بما نقله  
 المصنف وغيره عن النهاية الصحيح تأجيل  
 البالغ ليرأس السنة لأن نباته نادر (أو قلها  
 فردت) أي رذها صاحبها (الى) كأنها زينت  
 عليها اللحم) لعدم عود العروق كما كانت  
 وفي النهاية قال شيخ الاسلام ان عادت الى  
 حالتها الاولى في المنفعة والجمال لاشئ عليه  
 كما لو ثبتت (وكذا الاذن) اذا ألصقها  
 فالصمت يجب الارش لانها لا تعود الى  
 ما كانت عليه درر (الا ان قلت) السن  
 (قبت أخرى) فانه يسقط الارش عنده  
 كسن الصغير خلافا لهما ولو ثبتت معوجة  
 فحكومة عدل ولو ثبتت الى النصف فعليه  
 نصف الارش ولا شئ في ظفر ثبت كما كان  
 (أو التضم شعبة أو) التضم (جرح) حاصل ذلك  
 (بضرب ولم يبق له) (أثر) فانه لاشئ فيه وقال  
 أبو يوسف عليه أرش الالم وهي حكومة  
 عدل وقال محمد قدر ما خلفه من النفقة الى  
 أن يبرأ من أجرة الطبيب وثمان دوا وفي  
 شرح الطحاوي فسر قول أبي يوسف  
 ارش الالم بأجرة الطبيب والمدواة فعليه  
 لا خلاف بينهما قاله المصنف وغيره قلت  
 وقد قد مناهنحوه عن الجنبى وذكرنا عنه

(قوله بل دية المفضل الخ) سمع المصنف فيه صاحب الدرر وهو سوسو مخالف للاجماع كما به عليه الشربل بل  
 الواجب دية ما شئ ان أصبح فأصبح وان كفا فكف وقد تقدم نقله (قوله اسود الخ) أو دخلها عيب بوجه تامكى  
 عن الكافي (قوله أو اصفر) اختلفوا في الاصفر أو اختار الدية كما في سائر الالوان درر عن الخلاصة وكلام  
 صاحب التبيين صريح في أن المذهب في الاصفر ارش حكومة عدل وقال زفر يجب أرش السن كاملا (قوله  
 اذا فأت منفعة المضغ) حكاه الجوى في شرحه بقبل وعبارته وقبل يذ في الفرق بين ما لا يرى فتجب حكومة  
 عدل ان لم يفت المضغ وان فأت فالارش وبين ما يرى فالارش مطلقا لقوات الجمال (قوله فقول الدرر  
 والافلاحي فيه) كلامه في الاثنية (قوله فيه مافيه) أجيب عنه بأن المعنى فلا شئ فيه مقدرا فلا يثنى وجوب  
 حكومة العدل وعلم أن في المسئلة روايتين كما يفيد كلام الدرر الاولى وجوب الدية ما لم يقدح في أى عيب فيها  
 وهو المروى عن الطحاوي وعليه صاحب الكافي والثانية التفصيل وهو الذى عليه صاحب الفتاوى الصغرى  
 ونقله صاحب الخلاصة (قوله متباينين حقيقة) كيدور على (قوله على محل) كوضحة أرادت هذه  
 وفي التبيين والاصل منه أن الفعل الواحد اذا أوجب مالا في البعض سقط القصاص سراة كان عضوا واحدا  
 أو عضوين وعندهما في العضوين يجب القصاص مع وجوب المال وان كان عضوا واحدا لا يجب (قوله بعد  
 مضي حول) الاولى ذكر مقتصر عليه بعد قوله ثم ثبت ليشمل ما اذا أقاد قبل مضي الحول ثم ثبت بعده  
 (قوله اثنين الخطا) أى في استيفاء القصاص (قوله للشبهة) أى شبهة وجوب القصاص قبل النبات (قوله  
 ويستأنى) أى ينتظر ويستعمل من الاستثناء وهو الانتظار من مخ عن الصراح وهو بسكون الهرة وتخفيف التون  
 وفي القاموس أى كرضى وتأنى واستأنى ثبت (قوله وكذا لو ضرب سنة فحزك) أى يستأنى حولا لظاهر أثر فعله  
 زيلني (قوله لاسنة) أى لا يؤجل سنة وعليه يحمل ما في الخلاصة ومن قال بان تأجيل يحمل على التأجيل الى البر  
 لكن التمهيد بالصحيح يفيد الخلاف في السنة فتدبر قلت وفي الهندية وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ  
 موضع السن ولا ينتظر حولا الا في رواية المجزى والصحيح هو الاول (قوله لأن نباته نادر) أقاد به أن تأجيل السنة  
 في الموضحة والمحرر مسلم (قوله أو قلها فردت) أى قبل القود فثبت (قوله لعدم عود العروق) عليه لوجوب  
 الارش (قوله كسن الصغير) أى اجماعا زيلني (قوله خلافا لهما) فالا عليه الارش كاملا لأن الجناية وقعت  
 موجبة له والذي ثبت نعمة بمدة سنة من الله تعالى (قوله في حكومة عدل) أى عند الامام (قوله ولا شئ في ظفر  
 ثبت كما كان) وأما اذا لم يثبت فحكومة عدل قال في الاختيار وفي قطع الاظفار لم يثبت حكومة لانه لم يرد  
 فيها أرش مقدرة نقله أبو السعود (قوله أو التضم شعبة) ظاهره أن الموضحة مثلا اذا التصمت لأرشد اها وقد علمت  
 من كلام الملتقى السابق أنه يستأنى بها سنة فلا قود لها ولا أرش قبلها فاذا تم لها سنة طوبى بوجهها الا اذا  
 التصمت وظاهر قوله أوجرح بضرب أنه اذا برى ولم يبق له أثر لاشئ فيه وهو يثنى قوله بعد ولا يقدح جرح  
 الا بدبرته فان خص ما هنا بالجرح الناشئ عن الضرب وما يأتى بجرح نشأ عن نحو محمد دافع التناقى واكنه  
 يحتاج الى نص صريح فلا يرجع (قوله ولم يبق له أثر) فلو في حكومة عدل أبو السعود (قوله فانه لاشئ فيه)  
 عند الامام لأن الموجب الشئ وزوال المنفعة وقد زال ذلك بزوال أثره وبجرح الالم لا يوجب شيئا اذا لم يبق له  
 ضرب شخص ضربه ولم يغرمه بوج فلا شئ عليه من أرش وكذا الوشقة قاله (قوله وقال محمد قدر ما خلفه الخ) لأن  
 ذلك لم يفعله فكأنه أخذ ذلك من ماله وأعطاه للطبيب (قوله من أجرة الطبيب وثمان دوا) بيان للنفقة فليس  
 المراد بالنفقة ما يعم ثمن الطعام ونحوه (قوله نحوه) أى تنسب الطحاوي وعزاه الى أبي يوسف (قوله وذكر)  
 أى صاحب المجتبى هنا أى في شرح هذه المسئلة (قوله روايتين) عن أبي يوسف رواية موافقة لمحمد ورواية أنه  
 يقوم عبداهما ويقوم به هذا الالم (قوله فتنه) أشار به الى أن تفسير شرح الطحاوي انما يأتى على احدى  
 روايتين عن أبي يوسف (قوله ولا يقدح جرح الا بدبرته) لما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتص من  
 جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني ولان الجراحات بعقوبتها ما أكلها لاحتمال أن تفسد الى النفس  
 فيظهر أنه قتل فلا يعلم أنه جرح الا بالبر فيستقر به اه مخ وفي المصباح جرحه جرحا من باب نفع والجرح بالضم  
 الاسم والجمع جرح والجرح بالضم كسر مثل الجرح وجهه جرحا وجراحات اها أبو السعود (قوله خطأ) فيجب  
 في هذه المال كالمخطا (قوله بخلاف السكران) ظاهر إطلاقه بيم السكران من المباح فان هذه عدم ويجزى

(قوله وعلى عاقلة الدية) اذا ثبت بالبين لا باقرار العبيد دره شقي عن البرجندی (قوله ان بلغت نصف العشر) قال في شرح الطحاوى ان الخطيئة ان كانت في النفس فعلى العاقلة وكذلك ان كانت في طرف الحز والدية بلغت نصف عشر الدية فصاعدا فما اذا سكنت في العبد او لم تبلغ نصف عشرها وهو خمسة مائة في الرجل ومائتان وخمسون في المرأة ففي ماله حالا قهستاني قال في التبيين لانه يسلك به سلك الاموال انتهى (قوله والا فني ماله) أى بان لم تبلغ نصف العشر او كان من الهجم فان المختار فيهم ان لا عاقلة لهم (قوله ولا كفارة) لانها كانتهما ستارة ولا ذنب لهما متبره لانهم صرعا القلم درر (قوله ولا حرمان ارث) لانه عقوبة وهما ليدامن اهلها له درر (قوله وتعامه فيما علقته على المثلث) قال فيه وفيه اشعار بأنه لو جرت بعد ما قتل قتل وهذا لو الجنون غير مطبق والانية هذا القود كذلك كرمه لا سلام وعنه ما لا يقتل مطلقا الا اذا قضى عليه بالقود وفي المتن لو جرت قبل الدفع الى ولي القتل لم يقتل كالوعة بعد القتل وفيه الدية في ماله قهستاني عن الظهيرية اه (قوله فينتظر بلوغ العبيد) هذا يفيد الفرق بين ما اذا كان الضارب للعبيد بالخافيه تأنى حولا كما تقدم قريبا او صيا فينتظر البلوغ ويحتاج الى فرق (قوله لم يثبت) اما اذا ثبت فلا شئ عليه كما تقدم (قوله وسنصفه في المساقل) أى تحقق ان الدية في الهجم من مال الجاني (قوله مطلقا) أى وان كانت أكثر من ارش الموصحة (قوله كما في تنوير البصائر) عبارته (هـ) حكومة العدل ان كانت دون ارش الموصحة أو مثل ارش الموصحة لا تصح له العاقلة وان كان أكثر من ذلك يثبت فلارواية عن أصحابنا رحمه الله تعالى وقد اختلف فيه المتأخرون قال شيخ الاسلام الصحيح ان لا تصح له العاقلة كذا في التناخانية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(فصل في الجنين)\*

هو فاعيل بمعنى مفعول فهو بمعنى مستور من جنه اذا استره من باب طاب اه مكى وهو الولد مادام في الرحم وجعه أجنة كادلة فاذا ولد فهو منفوس ولم انهي الكلام على أحكام الاجزاء الحقيقية عقبه بأحكام الجزء الحكيم وهو الجنين لكونه في حكم الجزء من الأم اه حوى (قوله ضرب بطن امرأة) قال سرى الدين انظر ما لو صاح على امرأة فطرح جنينا أو ضرب ظهرها ما الحكم فيه اه وفي أبي العود البطن مثال لا قيد فدخل البطن الظهور شيئا عن الضرري وفي شرح التنوير الشرط ضرب الجنين اه ومنه يعلم حكم ما وقف فيه سرى الدين (قوله فالهجم من المصنف كيف لم يذكره) أى مع كثرة متابعه لصاحب الدرر قلت انما ذكره صاحب الدرر في جنين الامة مستنبطه عن حكمه وقد صرح المصنف بعد في أشياء كلامه بوجوب الغزاة في ولد المورور (قوله حرزا) لاحاجة اليه مع قوله سابقا لشرط حربة الجنين (قوله غزاة) بضم الغين وتشديد الراء كما في القاموس فها في شرح الحموى انه يفتح الغين لاتعويل عليه (قوله وهذه أول مقادير الديات) أراد به ابداء مناسبة للتسمية وقيل الغزاة الخيار قال في القاموس الغزاة بالضم العبد والامة ومن الشهر ليله استلال القمر ومن الهلال طلعه ومن الاسنان بياضها وأولها ومن المتاع خبائه ومن القوم شريفهم ومن الكرم سرعة بسوقه ومن الرجل وجهه اه (قوله ولنا فله صلى الله عليه وسلم) فانه قضى بالغزاة على العاقلة وروى محمد بن الحسن بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالغزاة على العاقلة في سنة وقامه في التبيين وحاشيته (قوله فدية كاملة) لانه اتلف آدميا خطأ أو شبه عده اه زبلي (قوله فدية في الام) لما ذكر قبله (قوله لما تقرر ان الفعل متعدد بتعدد أثره) كما اذا رمى فأصاب شخصا وتعدده الى آخر فقتله فانه يجب عليه ديتان ان كانا خطأ وان كان الاول عدا يجب الفعاص والدية (قوله فراجع) قال في الجوهره واذا ألفت جنينين يجب غزتان فان خرج أحدهما حيا مات والاخر خرج ميتا يجب غزاة ودية وعلى الضارب الكفارة وان ماتت الام ثم خرجا ميتين يجب دية الام وحدها ولا شئ فيهما كما يأتي فيما اذا ماتت ثم ألفت ميتا وان خرجا حيين ثم ماتا يجب ثلاث ديات اه مكى وفي الهندية عن الكافي والجنين الذي استبان بعض خلقه كالظن والشمع غزاة الجنين التام في جميع الاحكام انتهى وفيها عن خزانه المفتين واذا خرج رأس ولا رصاح فذبحه رجل فعليه الغزاة لانه جنين وفي المكي عن الشافعي فلو ضربها فألفت علقه فليس لها حكم في هذه الاحكام بلا خلاف ولو ألفت مضغة ولم يبين شئ من خلقه فشمعت ثقات من القوايل انه مبدأ خلق آدمي ولو بقي له ورثه فلا غزاة فيه ويجب عندنا فيه حكومة اه (قوله فدية فقط) لان موت الام بسبب لموته ظاهر اذ حياته بحياته او تنفسه بنفسها فيحقق موته بموتها فلا يكون في معنى ما ورده

وعلى عاقلة الدية) ان بلغت نصف العشر فأكثروا لم يكن من الهجم والا فني ماله درر (ولا كفارة ولا حرمان ارث) خلافا للشافعي ولو جرت بعد القتل قتل وقيل لا ودية فيها عاقلة على المثلث (سوى ضرب سجن صبي) فانتهزها ينتظر بلوغ العبيد المصروب ان بلغ ولم يثبت فعلى عاقلة الدية ولو من الهجم ففي ماله درر وسنصفه في الماقل هـ مهمه حكومة العدل لا تصح له العاقلة مطلقا على الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا للتناخانية

\*(فصل في الجنين)\*

(ضرب بطن امرأة حرة) جابل خرج الامة والبهمة وسجبي حكمهما قلت بل الشرط حرة الجنين دون أمته كرامة عاقلة سيدنا أو من المورور وفيه الغزاة على العاقلة درر عن الزبلي فالهجم من المصنف كيف لم يذكره (ولو) كذا في (المرأة كناية) أو بوجوبية (فألفت جنينا ميتا) حرة (وجب) على العاقلة (غزاة) غزاة النهر أوله وهذه أول مقادير الديات (نصف عشر الدية) أى دية الرجل والجنين ذكرنا وعشر دية المرأة لو أثنى وكل منهما خمسة مائة درهم (في سنة) وقال الشافعي في ثلاث سنين كالدية وقال مالك في ماله ولنا فله صلى الله عليه وسلم (فان ألفت حيا فدية كاملة) وان وسلم (فان ألفت ميتا فدية كاملة) في الام (وغزاة) ألفت ميتا فدية كاملة (فان ألفت ميتا فدية كاملة) في الجنين لما تقرر ان الام ميتة بتعدد الغزاة لو ميتين وصح في الذخيرة بتعدد الغزاة لو ميتين فأكثروا (وان ماتت فألفت ميتا فدية فقط)

(وان ألقته حيا بعد ما ماتت بحب عليه ديتان  
كماذا ألقته حيا وماتا وما يجب فيه) من غرة  
أودية (يورث عنه وترث) منه (أتمه ولا يرث  
ضابيه) منها (فلو ضرب بطن امرأته فألقت  
ابنه ميتا فعلى عاقلة الأب غرة ولا يرث منها)  
لأنه قاتل (وفي جنين الأمة) الرقيق (الذكر  
نصف عشر قيمته لو حيا وعشر قيمته لو أنثى)  
لما تقرر أن دية الرقيق قيمته ولا يلزم زيادة  
الأنثى زيادة قيمة الذكر غالبا وفيما أشاره إلى أنه  
إذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا أو أنثى فلا  
شيء عليه كالأولى بل رأس لأنه انما يجب  
القيمة إذا نفع فيه الروح ولا تنفع من غير رأس  
ذخيرة (في مال الضارب لأمة حالا) ولو ألقته  
حيا وقد نفعها الولادة فعليه قيمة الجنين  
لأنه صانع الجنين ولا يمكن تقويمه باعتبار لونه وهديته لو كان حيا ووقع التنازع في قيمته فأقول للضارب لأنه منكر  
للزيادة اه (قوله لأمة) متعلق بالضارب والمال أولاها كما يأتي وأما مكان في ماله لأن العاقلة لا تعقل  
الرقيق هذا حكم الجنين وأما إذا ماتت الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم  
في ثلاث سنين اه فليست أم (قوله به) أي بنقصان الولادة (قوله فيه) أي في جنين الأمة وظاهره أنه قوله والذي  
في التبيين وعن أبي يوسف أنه يجب نقصان الأم ان نقصت بذلك اختيارا بجنين البهائم اه (قوله لأن المتبرحالة  
الضرب) أقاد الزباني وغيره انما اعتبر بحالة السبب وهو الضرب وحالة التلف فالقيمة باعتبار حالة السبب  
وأوجب عليه باعتبار حال التلف جميع القيمة كأنه ضربه في الحال وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضربه إلى أن  
يوجد العتق كما لو قطع يد عبدا أو جرحه فأعقفه المولى ثم مات يجب عليه أرض اليد والجرح وما نقص من قيمته  
إلى العتق لأن العتق يمنع السراية لكن اعتبر فيه الحالتان فجعل مكان الضرب لم يوجد في حق الجنين لأن  
المقصود بالضرب الأم وأوجبنا القيمة دون الدية لأنه صار قاتلا بالضرب الأول وتما فيه (قوله وهو رواية  
عنها) نقله نغرا لاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير عن بعض مشايخ المذهب فقوله هنا أي عن بعض  
مشايخنا (قوله لتصرح بهم بوجوب الدية) ولتعليلهم بأن الجنين بأن القتل غير محقق لجواز أن الحياة لم تخلق فيه  
والكفارة انما تجب بمحقق القتل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالفرقة لم يذكر الكفارة ولو وجبت  
الكفارة لذكرها فان ذلك يفيد أنه لو نزل حيا مات فوجبت الدية وجبت الكفارة (قوله ففي ماله ما في سنة)  
هذا أحد قولين قال في الخلاصة وان لم تكن له عشرة ولاد يوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
اه حوى (قوله ولم تأثم) الانسب في التعبير وأغنت لأن الكلام عند وجوب الفرقة وهي لا تجب إلا باستبانة  
بعض الخلق ثم يقول ولولم يستبين بعض خلقه فلا تأثم وقدمت أنه يأثم ثم في المسئلة الأولى هل يأثم أم القتل  
عند سقطه ميتا فظاهر أنه إذا نفع فيه الروح أو نزل حيا مات ولم يقصد القتل يأثم أم الخطا وان نفعه  
ان أم العمد في الثانية والأولى وان كان أم الأولى أقل ويحجر (قوله اسقطته ميتا بدواه) أشار به إلى قصد  
الاسقاط منها فلو كان الشراب لاصلاح البدن فلا تأثم عليه ولا ترث منه حوى عن الولوالجية وقد أفاده المؤلف  
بقوله أولم تنعمد وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد أبو الهود عن الشرب ليلية (قوله فان اذن لا) ذكره  
الزباني وصاحب السكافي قال الشرب ليلية وهو انما يتنسى على الضعيف لعل الصحيح لما ذكره فيما إذا قال لغيره  
أقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لأن الإباحة لا تجرى في النفوس ويسقط القصاص للشبهة باعتبار  
الأذن وفي رواية لا يجب شيء لأن نفسه حقه وقد أذن بالتلاف حقه اه فكذا الفرقة وأدية الجنين حقه غير أن  
الإباحة منتفية فلا تسقط الفرقة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها بالتلاف الجنين لأن أمره لا ينزل عن فعله وهو  
إذا ضرب بطن امرأته فألقت جنينا لم عاقلة الفرقة ولا يرث منه ما فلو نظر بالكون الفرقة حقه لم يجب بضربه شيء  
لكن لما صك أن الأذى لا يهلك أحد اهدأ دميته لزمه ما قدره الشارع بالتلاف واستحققه غير الحيا في هذا  
ما ظهر لي تحريره بحمد الله تعالى اه ملخصا (قوله لا تفضن المأدورة) قال الشرب ليلية فيه ما في أمر الزوج وقد  
علمته بل الأزوم هنا أظهر لعدم أمر الزوج اه (قوله لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الفرقة

النصر إذا الاحتمال فيه أقل فلا يضرب بالشك (قوله وان ألقته حيا) وثبت حيا به بكل ما يدل على الحياة بين  
الاستهلال والرضاع والنفس والعطاس وغير ذلك أما لو تحركت عضومته فإنه لا يدل على حيا به لأن ذلك قد يكون  
من الاختلاج أو خروج من ضيق اه مكى عن الشعبي (قوله ولا يرث ضاربها منها) لأنه قاتل مباشرة ظلما ولا ميراث  
للقاتل اه عني وقوله منها ليس بقيد وانما ذكره بناء على أنه لم يترك غيرها (قوله وفي جنين الأمة الرقيق) خرج به  
ما إذا كان من مولاها أو من المفروء فيها فإنه لا يجب فيه الفرقة ذكرنا كان أو أنثى أقاده المولى (قوله لو حيا) بأن  
يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهديته لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان شعبي (قوله ولا يلزم زيادة  
الأنثى) أي فيما إذا كانت قيمة الجارية أكثر من قيمة الغلام لأنه نادر وأوجب بجواب آخر حاصله أن مبنى الديات  
على الاختلاف كما اختلفت بين الرق والاصبيع واليد والنفوس فلا مانع منه هنا (قوله فلا شيء عليه) تبع فيه  
القهاء الثاني والذي في الشعبي ولولم يعلم ذكره ولا نوته يؤخذ بالتسقين كالخشي المشكلى ونقل شعوب الشامي  
في الحاشية وسياق في المصنف أنه إذا ظهر بعض خلقه يكون كاتم وهو يعلم ما إذا لم يعلم ذكره ولا نوته  
ولو ضاع الجنين ولا يمكن تقويمه باعتبار لونه وهديته لو كان حيا ووقع التنازع في قيمته فأقول للضارب لأنه منكر  
للزيادة اه (قوله لأمة) متعلق بالضارب والمال أولاها كما يأتي وأما مكان في ماله لأن العاقلة لا تعقل  
الرقيق هذا حكم الجنين وأما إذا ماتت الأم قال في الهندية عن الذخيرة قال أبو حنيفة على الضارب قيمة الأم  
في ثلاث سنين اه فليست أم (قوله به) أي بنقصان الولادة (قوله فيه) أي في جنين الأمة وظاهره أنه قوله والذي  
في التبيين وعن أبي يوسف أنه يجب نقصان الأم ان نقصت بذلك اختيارا بجنين البهائم اه (قوله لأن المتبرحالة  
الضرب) أقاد الزباني وغيره انما اعتبر بحالة السبب وهو الضرب وحالة التلف فالقيمة باعتبار حالة السبب  
وأوجب عليه باعتبار حال التلف جميع القيمة كأنه ضربه في الحال وكان ينبغي أن يجب ما نقص بضربه إلى أن  
يوجد العتق كما لو قطع يد عبدا أو جرحه فأعقفه المولى ثم مات يجب عليه أرض اليد والجرح وما نقص من قيمته  
إلى العتق لأن العتق يمنع السراية لكن اعتبر فيه الحالتان فجعل مكان الضرب لم يوجد في حق الجنين لأن  
المقصود بالضرب الأم وأوجبنا القيمة دون الدية لأنه صار قاتلا بالضرب الأول وتما فيه (قوله وهو رواية  
عنها) نقله نغرا لاسلام البردوي في شرح الجامع الصغير عن بعض مشايخ المذهب فقوله هنا أي عن بعض  
مشايخنا (قوله لتصرح بهم بوجوب الدية) ولتعليلهم بأن الجنين بأن القتل غير محقق لجواز أن الحياة لم تخلق فيه  
والكفارة انما تجب بمحقق القتل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لما قضى بالفرقة لم يذكر الكفارة ولو وجبت  
الكفارة لذكرها فان ذلك يفيد أنه لو نزل حيا مات فوجبت الدية وجبت الكفارة (قوله ففي ماله ما في سنة)  
هذا أحد قولين قال في الخلاصة وان لم تكن له عشرة ولاد يوان فعاقلته بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
اه حوى (قوله ولم تأثم) الانسب في التعبير وأغنت لأن الكلام عند وجوب الفرقة وهي لا تجب إلا باستبانة  
بعض الخلق ثم يقول ولولم يستبين بعض خلقه فلا تأثم وقدمت أنه يأثم ثم في المسئلة الأولى هل يأثم أم القتل  
عند سقطه ميتا فظاهر أنه إذا نفع فيه الروح أو نزل حيا مات ولم يقصد القتل يأثم أم الخطا وان نفعه  
ان أم العمد في الثانية والأولى وان كان أم الأولى أقل ويحجر (قوله اسقطته ميتا بدواه) أشار به إلى قصد  
الاسقاط منها فلو كان الشراب لاصلاح البدن فلا تأثم عليه ولا ترث منه حوى عن الولوالجية وقد أفاده المؤلف  
بقوله أولم تنعمد وفي حق غيرها لا يشترط قصد اسقاط الولد أبو الهود عن الشرب ليلية (قوله فان اذن لا) ذكره  
الزباني وصاحب السكافي قال الشرب ليلية وهو انما يتنسى على الضعيف لعل الصحيح لما ذكره فيما إذا قال لغيره  
أقتلني فقتله تجب الدية في ماله في الصحيح لأن الإباحة لا تجرى في النفوس ويسقط القصاص للشبهة باعتبار  
الأذن وفي رواية لا يجب شيء لأن نفسه حقه وقد أذن بالتلاف حقه اه فكذا الفرقة وأدية الجنين حقه غير أن  
الإباحة منتفية فلا تسقط الفرقة عن عاقلة المرأة بمجرد أمر زوجها بالتلاف الجنين لأن أمره لا ينزل عن فعله وهو  
إذا ضرب بطن امرأته فألقت جنينا لم عاقلة الفرقة ولا يرث منه ما فلو نظر بالكون الفرقة حقه لم يجب بضربه شيء  
لكن لما صك أن الأذى لا يهلك أحد اهدأ دميته لزمه ما قدره الشارع بالتلاف واستحققه غير الحيا في هذا  
ما ظهر لي تحريره بحمد الله تعالى اه ملخصا (قوله لا تفضن المأدورة) قال الشرب ليلية فيه ما في أمر الزوج وقد  
علمته بل الأزوم هنا أظهر لعدم أمر الزوج اه (قوله لاستحالة الدين) أي لاستحالة وجوب دين وهو الفرقة



لأنه على علمه (قوله ما لم يمتنع) الأولى ما لم يمتنع بالنسبة إلى بعض النسخ فإن ضميره يرجع إلى الأمة التي أسقطت ولدها قال في الهندية إذا اشترى أمة ووطئها فحملت فضربت بطنها أو شربت دواء لتسقط الجنين فألقته ثم استنعت الحاربه فالتقاضي بقضى للمسنح بطنها وبقرها ويرجع المشتري على البائع بالتمن ويقال للمسنح أن أمتك قتلت ولدها وهو حر لأنه ولد المغرور والجنين الحز مضمون بالغرة فأدفعها أو أدها بالغرة فإذا فعل أحد هاتين القيتين تمامها للمسنح فإذا سلمت الغرة وجب أن تغرم بحسابها والولد الحردية عشرة آلاف إن كان ذكرًا وخمسة آلاف إن كان أنثى فالتمس مائة مائة عشر الدية أو نصف عشرها فتغرم بحسب ذلك والمسنح إذا دفع أو فدى يرجع بالأقل إن شاء على البائع وإن شاء على المشتري فإن رجع على البائع فالبائع يرجع على المشتري وإن رجع على المشتري لا يرجع على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد بحكم الغرور كذا في شرح الزيارات للعنابي اهـ بقليل تصرف فليست أم (قوله يقتص منه لاجل الزوجة) يجب حله على ما إذا مات الولد الثاني قبل موت الأم إذا لو مات قبله لورث القصاص على أبيه فيسقط (قوله وتجب غرة الولد) أي على العاقلة (قوله لأنه لما ضرب ولم يعلم) جواب سؤال حاصله أنه قد ضرب بسلاح بطن زوجته وقد علم بحملها وقباضه أن تكون الدية في ماله اتعمده وقوله ولم يعلم بالولدين فيقيد أنه إذا علم تجب الدية في ماله مع أنه قد يضرب البطن ولا يصيب الولد ويحور (قوله كان الضرب خطأ) منه ما في الهندية عن الظاهر به ضرب رجل بطن حامل بسكين فأصاب يد الولد في بطنها فقطعه ثم ولدته حيا فنصف الدية على عاقلة لأنه خطأ وأدفع تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره) كالسجود\*

(قوله لما ذكر القتل مباشرة) ومنه الضرب على بطن المرأة ذكر القتل مباشرة لأنه الأصل ولأنه أكثر وقوعا فالجاجة إلى معرفته أمس (قوله إلى طريق العامة) يأتي محترزه قريبا والكنيف السائر ومنه سعى الستر كنيها لأنه يستباحه وقبل له راحض كنيها لأنه يستباحه والجمع كنف بضمين أبو السعود (قوله أو متزانا) به متزنا كنية وبالياء لغة ويقال متزنا بفتح الميم وتأتي خيرا أبو السعود من وزب الماء يرب وزوبا سأل أو هو فإدعى معرب معناه بل الماء فغير يوبه بالهمزة ولذا جمعوه على ما تزيب حوى عن القاموس (قوله أو جرحنا) بضم الجيم والصاد وسكون الراء وتحقيف النون وهو ليس بعربي الأصل إذ لا يجتمع مع هذه الحروف في كلمة عندهم (قوله وحوض طاعة) قال العيني وقيل هو الذي يعمل قدام الطاعة لتوضع عليه كيزان ونحوها اهـ وجمع المؤلفين الأفاضل إشارة إلى اتحاد الحكم فيه وانما الخلاف في التفسير ((قوله أو كاتا)) وهو الموضع المرتفع مثل المصطبة اهـ عيني (قوله جازا حدانه) قال في التبيين الكلام في هذه المسئلة في ثلاثة مواضع الأول حل الأحداث في الطريق والثاني في الخصومة في منعه من الأحداث قبله ورفع بعده والثالث في الجفمان أما الأحداث فقال شمس الائحة أن كان يضرب بأهل الطريق ليس له وإن كان لا يضرب لسعة الطريق جازا الأحداث ما لم يمنع منه الحاشية بالمروءية وأما الخصومة فقال الإمام لكل أحد أن يمنع من الوضع وأن يكلفه الرفع بعده وإن لم يضرب إذا وضع بغير إذن الإمام لا قتيانه على وأبه لأن التدبير في أمور العامة إليه وقال أبو يوسف يمنع من الوضع وإن وضع لا يكلف الرفع وقال محمد ليس لاحد منع ولا رفع إذا لم يضرب فصار كالأذن له الإمام بل أولى لأن إذن الشارع أحرى وولايته أقوى اهـ بتصرف والاقنيات الاستبداد بالرأى اختص من القوت وهو السبق عناية (قوله فإن ضربه لم يحل) عليه أن يقول فإن ضربه لم يحل اهـ حلي وفي الشئ له التصرف في الطريق الناقد بأحداث ما ذكر أن لم يضرب بالناس بأن كانت الطريق واسعة بحيث لا يضرب ذلك بالعمارات والمحال وقيل بأن كانت شوارعها بغيره الجيوش والاحمال بحيث إذا سار فيه الفارس ورعده منصوب لا يبلغه (قوله من أهل الخصومة) هو المسلم البالغ العاقل الحر والذي لأن لكل منهم المروءية وبذوابه فيكون له الخصومة بنقضه بخلاف العبد والهيمان المحجور عليهم لأن خدمه والمجور عليه لأنه في ماله في غيره أولى (قوله وقيل الخ) فائده اسمعيل الصفار كافي الزيلعي (قوله والا مكان نعتنا) أي وإن كان له مثله كان نعتنا فلا يلتفت إليه لأنه لو أراد به إزالة الضرر عن الناس أبد أن نفسه وجبت لم يزل ما في قدرته علم أنه متعنت (قوله بغير إذن الإمام)

ما لم يمتنع في ذلك تجب للمولى الغرة لأنه مغرور وفي الواقعات شربت دواء لتسقطه عمدا فإن ألقته حيا فمات فعليه الدية والكفارة وإن ميتا فالفدية ولا ترض في الحالين (وتجب في جنين البهيمة ما نقصت الأم) (ان نقصت) (وان لم تنقص) الأم (لا) يجب فيه شيء من راجية فرع في البرازية ضرب بطن امرأة بالسيف فقطع البطن ووقع أحد الولدين حيا مجروحاً بالسيف وبه جراحة السيف ومات أيضا يقتص منه لاجل الزوجة لأنه عمد وعلى عاقلة دية الولد الحلي إذا مات وتجب غرة الولد الميت لأنه لما ضرب ولم يعلم بالولدين في بطنها كان الضرب خطأ

\*(باب ما يحد منه الرجل في الطريق وغيره)\*  
لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه تسببا فقال (أخرج إلى طريق العامة كنيها) هو بيت الخلاء (أو متزانا أو جرحنا) كبرج وجدع وعمر على وحوض طاعة ونحوها عيني (أو كاتا جازا) أحداثه (ان لم يضرب العامة) ولم يمنع منه فإن ضربه لم يحل كما سيجي (وله كل أحد من أهل الخصومة) ولو ذسبا (منه) أي بعد البناء سواء كان فيه ضرر أو لا وقبل انما يقتض بخصومته إذا لم يكن له مثل ذلك (والا مكان نعتنا زيلعي) (هذا) كله (إذا جنى لنفسه بغير إذن الإمام)





وفي القياس لا يجب عليه شيء لانه ان اصابه ما كان خارجا يضمن وان اصابه ما كان داخلا لا يضمن فلا يضمن  
بالشك لأن فراغ ذمته كان ثابتا يبين وفي الشغل شك وجه الاستحسان انه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن  
شيئا فيضمن النصف (قوله فقط مثله على آخر) وكذلك لو تعثر به بعد الوقوع لان حمل المتاع على ما ذكره مباح  
فينتقيد بشرط السلامة فكان بمنزلة الرمي الى الهدف أو الى الصيد فأفاده الزيلعي (قوله اوحصاة) أي لغير شها  
في المسجد فقط الطرف الذي فيه الحصى على أحد فقطه أفاء المصنف وفي البرازية قيد الضمان بما اذا لم يكن  
باذن واحد من المشيرة أو باذن القاضي (قوله في مسجد غيره) أي مسجد غير حبه وبأنه موقوفه والظاهر أن  
مسجد الجماعة حكمه في ذلك حكم مسجد حبه فلا يضمن بما ذكر (قوله لا صلاة) بأن مجلس لقراءة  
القرآن أو لتعليم أو للحدث أو نائما ولو في صلاة أو غيره كغسل أو لفرق بين أن يكون فاعل ذلك من أهل  
المسجد أو من غيرهم في الصحيح وقيل المتكف لا يضمن بلا خلاف وذكر الفقيه أبو جعفر في كشف  
القواصض قال سمعت أبا بصير البلخي يقول ان مجلس لقراءة القرآن أو معتكفا لا يضمن بالاجماع وقيد بقوله  
لا صلاة لأن كلاما من هذه الأفعال لو كان حال انتظار الصلاة قلقت بقوله شيء لا يضمن انفسا ما مضى من شرح  
الجمع وفي التبيين وذكر خمس الأئمة ان الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن الجالس لا يتنظر الصلاة لا يضمن  
وانما الخلاف في حمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر في الذخيرة أنه  
إذا قعد فيه الحديث أو نام فيه أو قام فيه تفسير صلاة أو رزقه ما راض عنده وقال لا يضمن وان قعد للعبادة  
كانتظار الصلاة أو الاعتكاف أو قراءة القرآن أو لتدريس أو للذكر اخلاف المتأخرون فيه على قوله  
بالضمان وعدمه اهـ لمخصا (قوله لا يضمن من سقط منه رداء لبسه) الفرق بينه وبين التي المحمول أن حامل  
الشيء يقصد حفظه فالتقييد بالسلامة ليس عليه فيه حرج والادب لا يقصد حفظ ما يلبسه فيخرج بالتقييد  
بالسلامة فجعل في حقه مباحا مطلقا وأطلق في الرداء وهو قواهم في ظاهر الرواية عنهم وعن محمد تفصيل في لبس  
الاعتد وقد راجح الحاجة فلا يضمن وفي غير ما ذكر يضمن (قوله أو أدخل هذه الأشياء المذكورات) قال  
في الدر المنثور هذا اذا علق القنديل للاضاءة فلو لم يعلق في غير ذلك كان في شرح الجمع (قوله ففعل الغير مباح)  
بغير أن فعل الاله واجب مثلا وليس كذلك بل كلاهما مباح غير ان فعل الاله مباح مطلق غير  
مقيد بالسلامة وقيل غير مباح مقيد بها (قوله لا يضمن) أي على قول الامام وهو الذي وقع فيه خلاف  
المتأخرين الذي قد ساء عن الذخيرة (قوله معز بالزيلعي) نقل عن الحلواني أن أكثر المشايخ أخذ  
بقوله ما وعليه الفتوى انتهى ونقل عن صدر الاسلام ان الاطهر ما قاله لان الجلوس من ضرورات الصلاة  
فيكون ملحقا به وفي العيني بقوله ما قالت الثلاثة وبه يفتي انتهى (قوله وقد حقت في شرح الملتقى) لم يذكر  
الاختلاف والاستناها الذي استفذه هنا وقال وفي الزيلعي والبرهان الصحيح عنه قواها لانه لا ضمان على  
المتنظر للصلاة نص عليه خمس الأئمة أي لانه متصل بحديث الحديث ولان اداءها بالجماعة انما يكون  
بالانتظار فكان من ضروراتها فالخلق به لان ما ثبت ضرورة لشيء يكون حكمه حكمه انتهى (قوله ففعل  
الامر) لانه لما صح الاستنباط انتقل الفعل الى الامر اهـ ومنتقى وفي التبيين قال شيخ الاسلام هذا على  
وجوه فان قال ابوالجناح على قيامه فانه ملكي أولى فيه حتى اشترع الجناح اليه من القديم ولم تعلم  
الفعله فظهر بخلافه وسقط فأنلف شيئا فالضمان على الفعله ويرجعون على الامر قياسا واسخا فاسا واسقط  
قبل الفراغ من العمل أو بعده وان قال لهم اشترعوا الى جناح على قيامه فانه ملكي وأنه ليس له حتى اشترع  
في القديم أو لم يخبرهم حتى يوافقوا فأنلف ان قبل الفراغ من العمل فالضمان عليهم ولا يرجعون وأما بعده  
فذلك قياسا لان المستأجر أمرهم بما لا يملك مباشرة بنفسه وقد علموا اداء امره فلم يحكم بالضمان على  
المستأجر كالأجيرهم لينبأه البناء في وسط الطريق فقط فأنلف ضمنوا ولا رجوع وفي الاستحسان يكون  
الضمان على الامر لان هذا الامر صحيح من حيث ان فناء داره مملوك له من وجه على معنى أنه يساح له الانتفاع  
به بشرط السلامة وغير صحيح وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز له بيعه فمن حيث ان الامر صحيح يكون  
قرار الضمان على الامر بعد الفراغ من العمل ومن حيث انه فاسد يكون قرار الضمان على العامل قبل الفراغ  
من العمل علامهما اهـ ملخصا وقال في شرح قول المصنف نزول من جعل بالوعة الخ وان استأجر أجرا

(وإن نجي حجر أو شجرة أو غيره ففعل به رجل  
ضمن) لأن فعل الأول نسخ بفعل الثاني (كن  
حبل) على رأسه أو ظهره (شيء في الطريق  
فقط منه على أن يدخل بغيره أو قد يدل  
أوحصاة في مسجد غيره) أي جعل فيه حصى  
أو بوازي ابن كمال (أو جالس فيه لا صلاة)  
ولو لقرآن أو تعليم (فهو طيب به أحد) كما عني  
ضمن خلافهما (لا) يضمن (من سقط منه  
رداء لبسه) عليه (أو أدخل هذه الأشياء  
المذكورات في مسجد حبه) أي محلته لأن  
تدبير المسجد بالسلامة (أو جالس فيه لا صلاة)  
مباح فيتعبد بالسلامة (أو جالس فيه لا صلاة)  
الحاصل ان الجالس للصلاة لا يضمن مطلقا  
أو غيره لا يضمن ولغير الصلاة يضمن مطلقا  
خلافهما واستظهر في الذخيرة بزيادة  
لزيادة غيره قواها ما وقد حقت في شرح  
الملتقى وفيه لو استأجره ليبنى أو ليحفره في  
فناء حائوته أو داره فأنلف به شيء ان قبل فراغه  
فعل الامر وان بعده فعل الامر كما لو كان  
في غير فناءه ولم يعلم به الا جيرانه عليه فله  
كما لو أمره بالبناء في وسط الطريق فأنلف

الامر

ولو قال الامر هو فنانى وليس لى حق الحفر  
وقد قدم هو وغيره القياس هذا وظاهره  
ترجيحه سيما على دأب صاحب الملتقى من  
تقديمه الاقوى قتائل (ومن حفر بالوعة في  
طريق بأمر السلطان أو فى ملكه أو وضع  
خشب فيها) أى الطريق (أو قنطرة بلاذن  
الامام) وكذا كل ما فعل فى طريق العامة  
(تعمد رجل المرور) عليها (لم يضمن) لان  
الاضافة الى المباشر أولى من المتسبب وبهذا  
تعيين المتسبب انما يضمن فى حفر البر ووضعه  
أجرا لا يعمد الواقع المرور كذا فى المجتبى  
وفيه حفر فى طريق مكة أو غيره من الصباغى  
لم يضمن بخلاف الامصار قلت وبهذا عرف  
ان المراد بالطريق فى المسبب الطريق  
فى الامصار دون الصباغى والعصارى لانه  
لا يمكن المدول عنه فى الامصار غلبا دون  
العصارى (ولو استأجر رجل أربعة لحفر  
بئر فوقع البئر عليهم جميعا من  
حفرهم فمات أحدهم فعلى كل واحد من  
الثلاثة الباقية ربع الدية ويسقط ربعها)  
لان البئر وقع عليهم بفعلهم فقد مات من  
جنايته وجناية أصحابه فيسقط ما قابل فعله  
خاتية وغيرها زاد فى الجوهره وهذا الوجه  
فى الطريق فلو فى ملك المستأجر فينبغى أن  
لا يجب شئ لان الفعل مباح فما يحدث غير  
مضمون انتهى قلت ويؤخذ منه جواب  
حادثته ان رجلا له كرم وأرضه تارة تكون  
ملوكة وعليها الخراج كأرض بيت المال  
وتارة تكون لاوقف وتارة فى يده مدة  
طويلة يؤدى خراجها ويملك الانتفاع بها  
بغرس أو غيره فيستأجر هذا الرجل جماعة  
يحفرون له بئرا ليغرس فيه اشجار العنب  
وغيره فتسقط على أحدهم حل لورثته مطالبته  
بدينه قال المصنف والحكم فيها أو شبهها عدم  
وجوب شئ على المستأجر وكذا على الأجير  
كما يفيد كلام الجوهره ويحمل اطلاق  
الفتاوى على ما وقع مقيدا لانتهاج الحكم  
والحادثة والله أعلم فروع لو استأجر رب  
الدار اذعله لاخراج جناح أو ظله فوقع قتل  
انسانا قبل فراغه من عمله فالضمان  
عليه لانه من شأنه ان يكون مسلما لرب الدار  
ويضمن لورثته المما حيث يزلق واستوعب الطريق فبى حانوتا باذن صاحبه فالضمان على الاجير استحياءا وتعامه فى الملتقى

( فصل فى الحائط المائل )

يحفرون له فى غير فئانه فضعفاته على المستأجر ولا شئ على الاجراء ان لم يعلموا أنها فى غير فئانه لان امره قد صرح  
اذ لم يعلموا فقتل فعلمهم الى الامر لانهم مغرورون من جهته فان علموا بذلك فالضمان على الاجراء لان امره لم  
يصح لانه لا يملك أن يفعل بنفسه ولا غرور من جهته لعلمهم بذلك فى الفعل مضاعفا اليهم ولو قال لهم هذا فئانى  
وليس لى حق الحفر فيه فحفر واذا فيه انسان فالضمان على الاجراء قياسا العلمهم بفساد امره فلم يغترهم  
فى الاستحصان الضمان على المستأجر لانه امرهم بالحفر فى ملكه ظاهرا بالنظر الى اطلاق يده فى التصرف فيه  
من القاء الطين والحطب وورط الدابة والركوب وشاء الله كان فقتل البه فقتل فلو قال لهم هو ملكى أولى فيه حق  
الحفر يكون الضمان على المستأجر بالاولى وأنت تراه لم يفصل بين كون التلف قبل الفراغ من العمل أو بعده  
وقال شيخ الاسلام ان كان الطريق معروفا لانه للعامة ضمنوا سواء قال لهم انه لى أو لم يقل العلمهم بفساد امره اه  
ملخصا فلم يملك التفصيل فى مسئلة البناء اذا أخبرهم أنه ليس حق الاشراع فى القديم أو سكت بين كون التلف  
قبل الفراغ من العمل أو بعده ولا تفصيل فى الحفر ولم يذكر الحفر صاحب الملتقى فى مسئلة فناء الحائط  
بل اقتصر على البناء وذكر مسئلة الحفر مطلقا عن التفصيل فتأمل (قوله فما غره) كذا وقع لى فى شرح الملتقى  
والفعل متعد بنفسه من غيرهم قال فى القاموس غره خدعه اه المراد منه (قوله وظاهره) أى التقديم المأخوذ  
من قدم ترجيحه على الاستحصان وهذا وان ظهر لا يظهر فى عبارة غيره خصص صاحب الهداية والى بلغى  
فانما يؤخران المعقد فى الاستدلال (قوله سيما) فيه حذف لا (قوله ومن حفر بالوعة فى طريق) نص فى الخلاصة  
على المنع منها فى الطريق الاعظم ولا ينبغي للامام أن يأذن له فان أذن له مع هذا لا يضمن ما وقع فيه (قوله أو فى  
ملكه) أى قتل به انسان قال فى التبيين لان حفر بالوعة باذن الامام أو فى ملكه ليس بتعمد ووضع الخشب  
والقنطرة بلاذن الامام وان وجد التعدي منه فيه ما لكن تعمده بالمرور عليهم ما يقطع النسبة الى الواضع لانه  
تسبب والمارة مباشر اه (قوله لان الاضافة الى المباشر) هذا تعليل للمستثنين الاخيرتين وعلة الاوليين عدم  
التعدي فلا ضمان فيه مما معالقا وان لم يعمد المرور (قوله لم يضمن) لانه غير متعمد فيه لانه يملك الارتفاق بهذا  
الموضع نزولا ووربطا للدابة وضرب بالفسطاط من غير شرط السلامة لانه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس  
فكان له حق الارتفاق من حيث الحفر للطايع والاستثناء فلا يكون متعديا برأيه وقوله دون الصباغى بقصد أنه  
اذا حفر فى الحجة يضمن قال فى البرازية عن المحط ضرب فسطاطا فى طريق عام كطريق مكة مثلا لان على الحجة  
بحيث غمر الناس والدواب عليها يضمن وان يمتد أو يسره من الطريق بحيث لا تمر عليها لا يضمن انتهى ويدل عليه  
التعليل السابق بأنه ليس فيه ابطال حق المرور على الناس وتعليل الشارح الآتى بقصد عدم الضمان مطلقا  
ولكنه لا يظهر فى نحو الظلمة واليهائى المارة فيحمل المطلق على المقيد والله أعلم بالصواب (قوله فوقع البئر عليهم  
جميعا من حفرهم) مثل حفرهم مالو كانوا اعرافا له وأمالو كان الحافرا واحدا فانهارت عليه من حفره قدمه  
هدر هندية عن البسوط (قوله فينبغى أن لا يجب شئ لان الفعل مباح) أى مطلقا فلا يقال ان الفعل المباح  
يتقيد بالسلامة فلا يلزم من اباحته عدم الضمان (قوله قلت) هو المصنف (قوله وأرضه تارة تكون ملوكة الخ)  
المراد أن أرضه لا تخلو عن أحد هذه الاشياء وليس المعنى ان هذه الاشياء تتداولت على أرض واحدة (قوله  
ملوكة) أى لا تحتلها أولان انتقل اليه من جهته أو للمسلمين عموما كأرض بيت المال (قوله كأرض بيت  
المال) تنظير لا تمثيل (قوله وتارة تكون لاوقف) أى والمؤجر الناظر (قوله فيستأجر هذا الرجل) وهو المالك لها  
او الزارع لأرض بيت المال أو المستأجرها (قوله عدم وجوب شئ على المستأجر) أى ونحوه لانه مباح  
وما يحدث منه غير مضمون وهو يكسر الجيم والاجر هو الاجر لانه أجر نفسه للعمل أو المؤجر واستعمال الآجر  
فى المؤجر غير عرى (قوله ويحمل اطلاق الفتاوى) فى ضمان من تلف بالحفر (قوله على ما وقع مقيدا) أى يكونه  
فى الطريق أى لى فى المملوك له وفيه ان هذا بحث لصاحب الجوهره لم يستند فيه لنص (قوله لانتهاج الحكم  
والحادثة) فيه ان حادثة الكرم مفرقة على ما بحثه صاحب الجوهره لانهم امنصوصه لهم ولا يقال ذلك الا اذا  
وجد حكمها منصوصا عليه من أهل المذهب وفيه ان الحادثة مختلفة فان الحفر فى الملك غير الحفر فى الطريق  
والحكم مختلف فليأمل والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

( فصل فى الحائط المائل )

( فصل فى الحائط المائل )

لما ذكر حكم القتل الذي يحصل بمباشرة الانسان شرع في بيان القتل الذي يتعلق بالجماد الذي لا اختيار له أصلا وهو الحائط المائل وذكر مسأله بترجمة الفصل لا الباب اشارة الى أن ما في هذا الفصل نوع مما يحدثه الرجل في الطريق لكن كان حق هذا الفصل أن تؤخر مسأله عن جميع الحيوانات لأنه جماد والجماد مؤخر عن الحيوان إلا أنه ذكر هنا المناسبة وهو أن الحائط يناسب الجرمين والروشن وغيره فلهذا أطلقه بها اه حوى (قوله مال حائط) الحائط اذا كان بمعنى البناء يجمع على حيطان واذا كان بمعنى البستان يجمع على حوائط حوى (قوله الى طريق العامة) يأتي مفهومه قريبا (قوله أى صاحبه) اشارة الى أن الرب ليس المراد به المالك بل المراد به من له ولاية التصرف والتفريع ولو وصى مغيرا أو جده أو الراهن أو المكاتب كما يأتي زاد في شرح المتن الاتم ذكره غيره (قوله أو مال) المراد به غير النفس كالنسيب والاولاد (قوله حقيقة) تمييز بين نسبة الرب الى الحائط (قوله فتضمن عاقلة الواقف) قال في التتارخانية نقلا عن الحاوى مسجد له حائط مائل اشهد على الذي يشاء فوقع على رجل فقتله يكون على الذي بنى المسجد وكذا في دار وقفها على المساكين وقد أخرجهما من يده وكان الاشهاد على المتولى والدية تكون على عاقلة الواقف اه وقوله يكون على الذي بنى المسجد أى يكون ضمان دية القتل على عاقلة الذي بنى المسجد فقوله والدية على عاقلة الواقف مرتبط بالمستثنين وينبغي أن يطل الضمان بعزل المتولى فيما اذا كان الاشهاد عليه قياسا على ما اذا بلغ الصبي بعد ما اشهد على ربه أو وصيه (قوله الولي) أى ولي الصغير كالاب والجد (قوله والراهن) فانه مالك العبد من لا الرهن والراهن قادر على الهدم يعنى بفك العبن واعادته الى يده وكذا التقدم الى المؤجر لان الاجارة تفسخ بالاعذار وهه ذاعذار انتهى جوهره (قوله والمكاتب) فان اتف الحائط حال الكتابة انسا نافع على المكاتب الاقل من قيمته ومن دية المقتول فان اذى المكاتب فعتق ثم سقط فأتف انسا نافع دية القتل على عاقلة مولاه اه شاي عن الاتفاني وان اتف غير نفس يسمى في جميع قيمته اعتبارا بالجناية الحقيقية اه قهستاني وان اتف بعد العجز لا يجب على أحد العجز وعدم الاشهاد على المتولى حوى (قوله والعبد التاجر) ولومديونا لان ولاية النقص اليه ثم ما تلف بالسقوط ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفعا فله عاقلة المتولى لوله عاقلة لان الاشهاد من وجهه على المتولى أفاده صاحب الدرر (قوله ولو الورثة استهانا) لانه يمكن من الطلب من الشركاء ليجته عوا على نقضه فيضمن المطلوب بقدر حصته من الحائط والقياس أن لا يضمن أحد الشركاء لانه غير مالك للنقص اه قهستاني عن الخمانية (قوله وان لم يملك الدار) فان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن وأتف انسا ناكاف الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن اه مخ وبقوله وان لم يملك ظهر أنه استدل بالحق على قوله وكذا أحد الشركاء ولو الورثة فان الشركاء فبعد الملك (قوله يعنى من أهل الطلب) اشارة الى أن المراد بالملك من له حق الطلب ولو صبيلا من كان بافقا حال في التبيين وسوى في المختصر بين أن يكون المطالب بالنقص مسلما أو ذميا لان الناس كلهم شركاء في المرور فيصعق تقدم اليه من أى من كان بعد أن يكون بالغاعا قلا حرا أو مكاتب ذكرا أو أنثى لانه مطالبة حق فلا يختص واحد من الاهل به بخلاف العبيد والصبيان المحجور عنهم لانهم ايسر وأبأهل لمطالبة حقهم فكذلك الحق العامة الا اذا أذن لهم الولي أو الولي في الخصومة فيثبت جاز طلبهم واشهادهم لانهم بالاذن التصقوا بالمرء البالغ ثم بعد الاشهاد تكون الخصومة عند السلطان أو نائبه اه (قوله وان لم يشهد) فان شرط الطلب دون الاشهاد وانما ذكر الاشهاد ليتمكن من اثباته عند جوده أو بجوده عاقلة فكان من باب الاحتياط كالاشهاد على طلب التهمة لا على سبيل شرط الصحة كعقد النكاح ويصح الطلب بكل لفظ يفهم منه طلب النقص مثل أن يقول ان حائطك هذا اخوف أو مائل فأهدمه حتى لا يسقط فيسقط شيئا أو أهدمه فانه مائل ويصبر اشهادا اذا كان بحضور الشهود وكذا الوفا لاشهد والى تقدمت الى هذا الرجل في هدم حائطه ولو قال له ينبغي أن تهدمه فهذا ليس بطلب ولا اشهاد بل هو مشورة اه زيلعي (قوله لعدم التعدي) أى ابتداء وانتهاء والاولى حذفه لذكر المصنف له آخر الباب (قوله وهو يملك نقضه) لاحاجة اليه لذكر المصنف له بعد (قوله في مدة يسد على نقضه فيها) فلو اشهد عليه فقط من ساعته قبل التمكن من النقص لا يضمن ما تلف به لعدم قدرته على النقص اه زيلعي قال في الجوهره اذا لم يفترط ولكن ذهب المطلب من يهدمه وكان في طلب ذلك فسقط وأتلف نفسا أو مالا فانه لا ضمان عليه لانه لم يتمكن من ازالته اه لان مدة التمكن من احضار الاجراء مستثنى

(مال حائط الى طريق العامة نمن ربه) أى صاحبه (ما تلف به من نفس) انسان أو حيوان (أو مال ان طالب) ربه حقيقة أو حكما كالواقف والقيم ولو حائط المسجد فتضمن عاقلة الواقف ومسكالكه الولي والراهن والمكاتب والعبد التاجر وكذا أحد الشركاء ولو الورثة استهانا انهم في الظهيرية لومات ربه عن ابن فقط ودين مستغرق في صمغ الاشهاد على الابن وان لم يملك الدار برجندى وغيره (بنقصه مكلف مسلم أو ذمى) يعنى من أهل الطلب فيسقط في الجاني والعبد اذن وليه ومولا ما لم يضمن زيلعي (حرا ومكاتب وان لم يشهد) ولا يدمع الطالب قبل المبل لعدم التمدى (و) الحال انه (لم ينقصه) وهو يملك نقضه (في مدة) بقدره على نقضه فيها

في الشرع اه درمنتي (قوله لان دفع الضرر العام واجب) علة لقول المصنف سابقا نحن وبه قال في التبيين  
ولا نالو لم نوجب عليه النعمان بمنع عن التعريض فتقطع المارة حذرا لوقوع عليهم فيتعرون بذلك ودفع الضرر  
العام واجب وله تعلق بالحائط لانه ملكه فتمنع لدفع هذا الضرر وكم من ضرر خاص يجب تحمله لدفع الضرر العام  
كلما الى الكفار وان تترسوا به بيان المسامحة وكقطع المبدأ المتأكل اه أي قطع اليد لا كانه عند خوف هلاك  
النفس اه اتقاني (قوله من النفوس) أي الاحرار بقريته قوله لان العاقلة لانه نقل الاموال (قوله فعلى  
العاقلة) أي عاقلة رب الحائط (قوله ولا ضمان الا بالشهاد على ثلاثة أشياء) ينبغي أن يكون هذا الاشتراط حال  
الانكار أي انكاره أو انكار العاقلة فلا ضمان عليهم حتى يشهد الشهود بذلك ولو أقر صاحب الدار بهذه  
الثلاثة زعمه في ماله ولا يجب على العاقلة اه اتقاني وقال في الجوهره وانما يصح الاشهاد اذا كان الحائط مائلا  
أو واهيا أو نحو فاقبل الاشهاد ليس بشرط وانما الشرط المطالبة بالنقض والتمتع اليه حتى لو تقدم اليه  
ولم يفعل حتى انه عدم زعمه ما تعلق به فيما بينه وبين الله تعالى وانما ذكر الاشهاد من غير أن يكون كافي طاب  
الشفعة اه والذي حكمه بقيل هو الذي جزم به الزيلعي وغيره (قوله على التقدم اليه) أي الى من يملك النقض  
والتفويض (قوله ولذا قال) أي لاشتراط كون الجدار ملكا له الخ (قوله ولا مالك) لعدم الاشهاد عليه (قوله  
كهبة) الظاهر أنه لا بد فيه من التسليم حتى يعال الاشهاد اذ لا حكم له قبل التسليم وقوله وكذا الوجه مطعنا  
قيد به لاخراج المقتطع وظاهره أنه لا يعال الاشهاد فاذا تلف بعده وبعد الاشهاد يكون مضمونا فاقوله بعد ونحوه  
لا يظهر قدره لانه يشمل الهبة (قوله ثم عاد) أي الى دار الاسلام أو أفاق أي من جنونه فانه لا يعود النعمان  
الا بشهاد مستقبلي أفاده في الدوام المتني (قوله ولو قبل القبض) قال الاتقاني ولا يتفاوت الحكم اذا سقط الحائط  
سواء اذا قبضه المشتري أو بعد ما ملكه به صرح الكرخي في مختصره وذلك لانه لم يباع فقد صار الى حال لا يملك  
فيها النقض والنعمان انما يجب عليه بترك النقض فاذا باعه لا يتمكن منه وليس هذا كمن أشرع جناحا الى الطريق  
ثم باع الدار وبيع الجناح فوقع على انسان ضمن البائع لان نفس الوضع جناية فزوال ملكه عنه لا يغير حاله وليس  
كذلك في ممتلكات لان بناء الحائط لم يكن جناية وانما الجناية ترك النقض واذا صار يحال لا يملك النقض في حال  
الوقوع خرج من أن يكون جناية اه (قوله وان عاد ملكه بعده) فلا يضمن الا بشهاد ثمان لتجديد الملك  
وفي البرهان ولو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان وان رد عليه بخيار رتبة أو شرط لانه انما  
كان جانيا بترك الهبة مع تمكنه منه وبالبيع زال تمكنه منه فخرج عن أن يكون جناية بترك الهبة المكي وفي  
القهستاني واطلاق البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضاء أو غيره أو بخيار شرط أو رتبة للمشتري لم يضمن  
الا اذا طواب بعد الرد اه واذا كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئا كان ضامنا لان  
خيار البائع لا يعطل ولا يلة الاصلاح فلا يعطل الاشهاد ولو أسقط البائع خياره وأوجب البيع بطل الاشهاد لانه  
ازال الحائط عن ملكه اه مخ (قوله وان مال الى دار انسان) مثلا فبما يظهر الحائط المائل في غير التساوي فان  
الطاب لاهله خاصة ويصح تأجيلهم لابعضهم والله تعالى أعلم (قوله واساكن باجارة) لانه المطالبة بازالة  
ماشغل الدار فكذا بازالة ماشغل هواها كذا في التبيين والنسفي ولان الضرر بعائد اليهم حمادية انتهى مكي  
(قوله لادني ملابسة) أي الملابسة هي أدنى ملابسة أي لتعلق وارتباط ما (قوله فأى طلب الخ) قال القهستاني  
نقل عن الظهيرية وفيه اعياء الى أنه لو مال بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطاب أحد من أهل الدار ضمن  
لانه من العامة لكن لو طاب من غير أهلها ضمن أيضا لانه صح الطاب فيما مال الى الطريق انتهى وفي الجانية  
لان الحائط واحد فصح الاشهاد من أهل الدار فيما كان مائلا الى ملكهم وفيما اذا كان مائلا الى الطريق فأهل  
الدار من جهة العامة فصح اشهادهم فان كان المشهد من غير أهل الدار فصح اشهادهم فيما كان مائلا الى الطريق  
واذا صح الاشهاد في البعض صح في الكل اه وبه يتبين ما في كلام المؤلف (قوله صح في الكل) فاذا سقط  
ما مال الى الدار وأتلف يكون مضمونا (قوله فان بنى مائلا الخ) مثله ما اذا خرج خشبة بارزة ولو شربا  
قليل عن الحائط فانها تنكس ونعزلة اشراع الجناح (قوله له تدب به) حيث شغل الهواء قهستاني (قوله  
أي خمس ما تعلق) زعمه لانه يمكن على الشارح اسقاط قوله عاقلة اه لمي أي لان ضمان الاموال في ماله  
كاسلف (قوله لانه يمكنه من اصلاحه الخ) جواب عما أورد من أن الواحد من الذمير لا يقدر أن يهدم شيئا من

لان دفع الضرر العام واجب ثم ما تعلق به من  
النفوس فعل العاقلة ومن الاموال فعله  
لان العاقلة لا تعقل المال ولا ضمان الا  
بشهاد على ثلاثة أشياء على التقدم اليه  
وعلى الهلاك بالسقوط عليه وعلى كون  
الجدار ملكا له أي من وقت الاشهاد الى  
وقت السقوط ولذا قال (ولو تقدم الى من)  
لا يملك نقضه عن (يسكن باجارة أو عارة  
أولى المرتين أو الى المودع لا يعتد به) لعدم  
قدرتهم على التصرف وحيد (نلوسقط)  
بعد التقدم لمن ذكر (وأتلف شيئا فلا ضمان  
أصلا) لا على ساكن ولا مالك (نحو لو خرج  
الحائط من ملكه ببيع) أو غيره كهبة  
حاري القدسي وكذا الوجه مطعنا وأوردت  
ولم يرد حكمه بل ما فيه ثم عاد أفاق خائفة  
(بعد الاشهاد ولو قبل القبض) لزوال ولايته  
بالبيع ونحوه وان عاد ملكه بعده حاوي  
وخائفة بخلاف نحو الجناح لبقا فغير كذا  
(وان مال الى دار انسان) من مالك أو ساكن  
باجارة أو غيره فاذا إضافة لادني ملابسة  
قهستاني (فاطلب اليه) لان الحق له رقيق  
تأجيله وبراءة منها أي من الجناية (وان  
قال الى الطريق فأجله القاضي أو من طلب  
النقض لا) يبرأ لانه حق العامة وتصرف  
القاضي في حق العامة نافذ فبما يقعهم  
لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيل من  
بالدار ولو مال بعضه للطريق وبعضه للدار  
فأى طلب صح الطاب لانه اذا صح الاشهاد  
في البعض صح في الكل بر جندري (فان بنى  
مائلا ابتداء ضمن بلا طلب كما في اشراع  
الجناح وغيره) كيزاب التمدية به (حائط بين  
خمس أشهاد على أحدهم فسقط على رجل  
ضمن) عاقلة (خمس الدية) أي خمس ما تعلق  
به من مال أو نفس لانه يمكنه من اصلاحه  
ببراقته للعاسم

(دارين ثلاثة نفر أحدهم فيها بئرا أو بئرا  
حائطاً فغضب به رجل من ثلثي الدين) التعدي به  
في الثالث وقد حصل التلف بعله واحدة  
فيه تبرأ لجملة وقالوا انما قال ان التلف قد كان  
معتبراً وهدر (الاشهاد على الحائط اشهاد  
على النقص) بالكسر ما ينقص من الجدار  
وحينئذ (فلو وقع الحائط على الطريق بعد  
الاشهاد فعد انسان بنقصة فمات ضمن) لأن  
النقص ملكه فغضب عليه (وان غر) جعل  
(بقبيل مات بسقوطها) أي الحائط  
(لا يضمنه) لأن تغريفه للأولياء لا إليه  
(بخلاف الخناج) حيث يضمن به القتييل  
الثاني أيضاً بقاء جنائته فيلزمه تغريفه  
الطريق عن القتييل أيضاً بؤيده أنه لو باع  
الحائط أو النقص برى ولو باع الخناج لا يرضى  
(ولا يصح الاشهاد قبل ان يهوى الحائط)  
لانعدام التعدي ابتداء واتهام (وتقبيل  
فيه شهادة رجل وامرأتين) لانه شهادة  
على التقدم لا على القتل • فروع • حائط  
بعضه صحيح وبعضه واه فأنشده عليه فسد قط  
كله وقتل انسا فأنشده الا أن يكون  
الحائط طويلاً فيضن ما أصاب الواهي فقط  
لانه حينئذ كما تبين فالاشهاد يصح في الواهي  
لا في الصحيح • حائطان أحدهما مثل  
والآخر صحيح فأنشده على المثل فسد الصحيح  
فأنشده شيئاً كان هدراً خانية • مسهد مال  
حائطه فالاشهاد على من بناء والديته على  
عاقلة من بناء وحائط الوقف على المالكين  
على عاقلة الواقف وحائط العبد الناجر على  
عاقلة مولاه ولو لم يستغرفا استصاناه قال  
ولي القتييل اذا جاء غده ففوت عن القصاص  
لا يصح لانه تملك دل عليه مسألة الاصل •  
جارية قتلت رجلاً بعد افرزى بها ولي القتييل  
قبل أن يقتل لا يصح لانها صارت مملوكة  
ولو الجنية

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

الاصل أن المرور في طريق المسلمين مباح  
بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه

الحائط فكيف يصح التقدم اليه وحاصل الجواب انه وان لم يتحس من هدمه فهو متحس من اصلاحه بطريقة  
وهو المرافعة الى الحكم فيحصل الفرض لأن المقصود ازالة الضرر بأي طريق كان ولا يتعين الهدم أفاده  
الزبلي والاضافة في قوله بمرافعته من اضافة المصدر الى فاعله (قوله أربى حائطاً) أي وان لم يكن ما لا يفي  
خارجة عن مسائل الفصل (قوله وقالوا انصافاً) في هذه وفي التي قبلها وقوله لأن التلف الخ لتعليل الهدم ما قال  
في التبيين لأن التلف ينصب من انهدم عليه معتبر وبه يصيب من لم يشهد عليه هدر وفي الجهر باعتبار ملكه غير  
متعدد باعتبار ملك شريكه متعدد فكما قسم فانقسم عليه مانصفين اه (قوله لأن تغريفه للأولياء) اللام  
بمعنى على (قوله لبقاء جنائته) قال الزبلي لأن وضع الخناج جنابة اذ الوضع فعله فصار كأنه ألقاه عليه بيده  
ولهذا لا يشترط الاشهاد عليه فيكون الثاني مضافاً اليه كالاول فيجب عليه تغريف الطريق عن القتييل  
أي افاذا لم يغترغ صار جانياً اه قال في الدرر بياناً لاشترار الخناج هو اخراج الجذوع من الجدار الى الطريق  
والبناء عليه اه ثم قال الزبلي وفي الحائط لم يوجد منه الفعل وانما جعل كالفعل بترك النقص استحساناً  
فيظهر ذلك في القتييل الاول دون الثاني فلم يكن سقوط القتييل الاول في حق الثاني بفعله فلا يجب عليه التغريف  
عنه ألا ترى أنه لو باع الحائط أو النقص برى من الضمان ولو كان به له المبرئ من الضمان كالموابع الخناج اه  
(قوله ولا يصح الاشهاد الخ) فلا يضمن ما تلف به (قوله قبل أن يهوى) آخره ياه لا هزيمة من وهو بمعنى سقط أفاده  
سرى الدين وأنت خير بأن الاشهاد انما هو قبيل السقوط فلا يصح هذا التركيب الا اذا حل على أنه قارب  
السقوط بسبب ميلانه وقد تقدم عن الجوهر ما هو أهم من هذا هذا وفي القاموس الوهي الشق في الشيء وهو  
كوهي وولي تحزق وانشق واسترخى رباطه والرجل حق وسقط اه المراد منه فلم يجعل المائدة قاصرة على السقوط  
(قوله فيضن ما أصاب الراهي فقط) لا ما أصابه غير الراهي بخلاف ما اذا كان قصيرا فانه كحائط واحد فلا فرق  
في المضارب به (قوله كان هدراً) لعدم التعدي (قوله وحائط الوقف على المساكين) أي والجنابة على النفس  
في حائط الوقف وكذا يقال فيما بعده وما جنابيات الاموال فليست على العاقلة فالظاهر أنها في مال الباني  
والواقف ويجوز (قوله على عاقلة الواقف) هذا اذا شهد على الوكيل الذي لا تصرف غلته في المساكين  
وأما اذا شهد على المالكين فلا ضمان هندية عن الجميع (قوله ولو لم يستغرفا) أما اذا لم يكن مدبونا فظاهر لأن  
الملك في الدار للمولى رتبة وتصرفاً الا ان العبد خصم فيما في يده من جهة المولى فكان التقدم الى العبد  
تقدماً الى المولى ولو تقدم الى المولى ولم يتنقذه كانت الديته على عاقلة فكذلك هذا (قوله لانه تملك) أي وهو لا يصح  
تعدي به فكأنه قال اذا جاء غده ملكك ذلك الذي اذن لي الشارع في سفكه (قوله دل عليه) أي على أن القصاص  
تمليك (قوله جارية) بدل من مسألة الاصل (قوله قبل أن يقتل) تصريح بمعلوم (قوله لانها صارت مملوكة) أي  
لولى الدم اذا الموجب الاصل هو القصاص فقد دمه اقصا صافاً يقال ان السبيل له أن يغدى الجارية لأن  
ذلك انما يكون برضا لى الدم ووجه الدلالة قوله لانها صارت ملكه أي وهي انما صارت ملكه بملك القصاص  
عليها أي ومن وطئ مملوكة لا حد عليه والمعنى انها صارت ملكه والا فلا تخرج بالقتل عن كونها مملوكة سيدها  
حتى كان له أن يبيعها عند التراضي والله تعالى أعلم وامتنع عن الله العظيم

(باب جنابة البهيمة والجنابة عليها)

لما فرغ من بيان أحكام جنابة الانسان الحز والجنابة عليه مباشرة ونسباً شرع في بيان أحكام جنابة البهيمة  
والجنابة عليها ولا شك في تقديم الانسان الحز على البهيمة والريق مرتبة فكذلك اذا ذكر او كان من حق هذا الباب  
أن يذكر بعد جنابة المملوك لفضيلة النطق في المملوك لكن لما كانت البهيمة ملحقة بالجنادات من حيث عدم  
العقل الحق هذا الباب يباب ما يحد منه الرجل في الطريق في الذكرو البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر  
وكل حيوان لا يميز بهيمة كذا في المصباح ونسبة الجنابة اليها على طريق المشاكلة وهو قال الاضافة في جنابة  
البهيمة من اضافة المصدر الى فاعله وحده المشاكلة يأتي هنا لانها تعبر في التأخر لنسب المتقدم  
كالتعكس وفي حاشية أبي السعد وعن شيخه قدم جنابة البهيمة على جنابة المملوك نظر الى اضافة الجنابة  
الى الركب والسائق والقائد وهم ملاكاه (قوله مباح بشرط السلامة) فيما يمكن الاحتراز عنه وذلك لانه  
يصرف في حق من وجه وفي حق غيره من وجه لكونه مشتركاً بين كل الناس فقلنا بالاباحة مقيد بالسلامة





ففي إيراد الإبطاء وما في العيب من قوله بمعنى في الإبطاء وغيره الصواب حذف غيره أو أبدال الواو بلا كما في أبي  
 السعدي وانما وجدت على الراكب الكفارة لأن التلف حصل بنقله ونقل الدابة تتبع له فان سير الدابة مضاف اليه  
 وهي آتية قاله الزبلي (قوله كما تر) لم يتر في هذا الباب (قوله لا عليهم) لأنه لا يتصل منهما شيء بالمحل والكفارة حكم  
 المباشرة لا حكم التسبب وكذا يتعلق بالإبطاء في حق الراكب حرمان الميراث والوصية دون السائق والقائد  
 لأنه يختص بالمباشرة منح (قوله ولو كان سائق وراكب) أي وأختلفت الدابة شيئا (قوله على الصحيح) وقيل الضمان  
 عليهم ما هو ما جزم به القهستاني من ضمان السائق حيث قال وكذا إذا اجتمع السائق والقائد والموتد والراكب  
 ضمنوا ارباعا كما في الجبدي (قوله أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده) توضيحه ما في المنع حيث قال والصحيح الأول  
 رأيا للجواب أي فيما استدلل به من أوجب الضمان عليهم ما من عبارة الأصل وهي أن الراكب إذا أمر انسانا فخص  
 المأمور الدابة ووطئت انسانا كان الضمان عليهم ما فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشرة إذا كان السبب  
 شيئا لا يعمل بانفراده في الاتلاف كما في الحفر مع الالتئام فان الحفر لا يعمل شيئا بدون الالتئام وأما إذا كان السبب  
 يعمل بانفراده فيشتتر كان وهذا منه فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب بخلاف الحفر فإنه ليس  
 بتلف بلا التئام وعند الالتئام وجد التالف فمما فاضيف الى آخرهما انتهى موضحا وأصل هذا الكلام للزبلي  
 وشبهه العيني وأفاد سري الدين أفضا عن خط الشبلي عن خط قارئ الهداية أن الصحيح الاستواء في الضمان  
 وعبارة سري الدين عند قول الزبلي فتبين بهذا أنهم ابستويان والصحيح الأول إلى آخر ما نقلناه عن المنع فتدوله  
 والصحيح الأول المنع ينبغي أن يقول وهو أي الاستواء الصحيح والجواب عن الأول أي عما استدلل به الأول من أن  
 الاضافة إلى المباشرة أولى من الاضافة إلى التسبب فهو أن التسبب انما لا يضمن مع المباشرة إذا كان السبب لا يعمل  
 بانفراده في الاتلاف المنع كذا نقل من خط ابن الشبلي نقلنا من خط قارئ الهداية اه مجرده الله تعالى اه  
 ويدل على ذلك قولهم فان السوق متلف وان لم يكن على الدابة ركب قال الامر الى ما جزم به القهستاني  
 فليست مسئلة وفي حاشية الشبلي قال الامام الاسيبي في فان كان سائق وراكب أو سائق وقائد أو ركب وقائد  
 فالضمان عليهم ما غير أن الكفارة على الراكب وحده اه اتفاني (قوله ان اصطدما) أي تضاربا بالجسد اهد رمتني  
 وهذا ليس على إطلاقه بل محمول على ما اذا تقابل الماشي الاختبار ساخر رجل على دابة فخار ركب من خلفه  
 فصدمه فغضب المؤخر لا ضمان على المقدم وان غطب المقدم فالضمان على المؤخر وكذا في سفينة اه أبو السعدي  
 عن شيخه ووجه الضمان فيما ذكره المصنف أن موت كل واحد منهما مضاف الى فعل صاحبه لأن فعله في نفسه  
 مباح وهو المنع في الطريق فلا يمتد في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لأنه مباح معلقا في حق نفسه وفعل  
 صاحبه وان كان مباحا لكنه قد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به (قوله  
 أوقع على الوجه) انظر ما وقع على جنبهما أو وقع أحدهما على قنائه أو وجهه والثاني على جنبه والظاهر أن  
 الوقوع على الجنب في حكم الوقوع على الوجه لأنه لم يقع عليه بقوة صاحبه بخلاف الوجه ويجوز (قوله يدر  
 دمهما) لأن جنابة كل تعلق برقبته فدها ودفاه وقد فالت الى خلف من غير فعل بصيرته المولى مختار اللقضاء  
 هذا في العبدين وأما اذا وقع الحزان على وجههما فلا ن هلاكهما بذهابهما (قوله فعلى كل نصف الدية) الذي  
 في الزبلي يجب على عاقلة كل نصف الدية قال الشبلي في حاشيته لأن العمد هنا بمنزلة الخطأ لأنه شبه العمد اذ هو  
 تعدد الاصطدام ولم يقصد القتل ولذا أوجب على العاقلة اه وانما نصفت لأن الهلاك حصل بفعله وفعل غيره  
 والمراد أنهم عامدان وقد وقع على قنائه (قوله فعلى عاقلة الحزقة العبد في الخطأ ونصفها في العمد) وبأخذها  
 ورثة الحزقة المقتول ويطلب ما زاد عليه لعدم الخلف أي وبأخذها ورثة الحزقة المقتول ويطلب حقهم من الدية فيما زاد  
 على القيمة أو نصفها لأن الواجب كان على رقبته فيبطل بوته الا قدر ما خلف وهو القيمة أو نصفها وهذا عند  
 لأن قيمة العبد المقتول تجب على العاقلة على أصلها لأنه ضمان الادعى وعند أبي يوسف على القاتل لأنه ضمان  
 مال اه تبين قبل ينبغي أن يثبت ما ذكر عن العاقلة لأن الدية تثبت أولا للحيث والورثة يخلفونه والعاقلة  
 يتحملون موجب جنابته فلما لم يتحمل العاقلة سقط عنهم كما قلنا في امرأة قطعت يدرجل خطأ قتر وجهها على  
 البدن وما يحدث منها فان الدية تصير مهررا وتقطع عن اماتة وأجيب بأن السقوط انما يكون فيما إذا كان الراجع  
 هو الجاني والراجع هنا وارثه فبالنظر الى أن المستحق أولاهو الجاني سقط وبالنظر الى أن الراجع غيره لا تسقط

كما تر (لا عليهم) أي لا على سائق وقائد ولو  
 كان سائق وراكب لم يضمن السائق على  
 الصحيح خلافا لما جزم به القهستاني وغيره لأن  
 الاضافة إلى المباشرة أولى من التسبب كما تر  
 أي إذا كان سببا لا يعمل بانفراده كان كما  
 هنا ما في سبب يعمل بانفراده فيشتتر كان كما  
 يأتي في مسئلة نخس الدابة بأذن راكمها  
 فاجعظ (ونحن عاقلة كل فارس) أو راجل  
 (دية الاخران اصطدما وما ناضه) فوجها  
 على القنائه (لو) كانا (حزبن) ليسا من الهجم  
 ولا عامدين ولا وقعاه على وجههما (ولو)  
 كانا (عبدين) أو وقعاه على الوجه من بلالية  
 (يهدر دمهما) في العمد والخطأ من الهجم  
 وغيرهما ولو كانا من الهجم فالدية في مالهما  
 كما تر ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه  
 الدية ولو وقع أحدهما على وجهه هدر دمه  
 فقط ولو أحدهما حزا والاخر عبدا على عاقلة  
 الحزقة العبد في الخطأ ونصفها في العمد

فلان سقط بالشك اهـ أو السقوط عن العناية وفيه تأمل فان الرجوع في مسألة التزوج غيره وهو وارثه وكان الوافي  
 رحمه الله تعالى في هذه المسئلة انهم يخالفون لما سبق من أن العاقلة لا تعقل عددا ولا مبداء على ما هو المشهور  
 والثابت بالحديث المأثور اهـ وقد عرفت في قبل الاطلاع على ما ذكره (قوله كالموت تجاذب رجلا من الخ) تشبيه  
 في الهدر المفهوم من قول المصنف ثم دردمه ما هذه المسئلة في الحكم على عكس مسألة المصادمة والظاهر انه  
 لا يأتي حكم الخطا فيها لان التجاذب لا يحصل الا على عد (قوله فديته ما على عاقلة القاطع) أي ضمن الحبل أيضا  
 شلبي عن الاتقاني (قوله وعلى سائق دابة) خبر مبتدؤه قوله الاتقاني الدابة وانما وجبت عليه لانه معتد في التبع  
 لان الوقوع بتقصيره وهو ترك الشذو والاحكام فيه فصار كانه ألقاه يده كافي الدرر (قوله وقائد قطار) انما ضمن  
 لان القطار يريده بغير قوده ويقف بايقافه فكان عليه صيائه فما حدث من ذلك يكون مضموما عليه فيضاف  
 اليه ما حدث من القطار اتسببه فيه صير في الحكم كانه قتله خطأ فتجب على عاقلة دية وذكر الفقيه أبو الليث  
 في شرح الجامع انه قيل لو أن انسانا قاده أعني فوطي الاعي انسانا فقتله هل يجب على القائد الضمان قيل فينبغي  
 أن لا يجب لان الاعي بنفسه من أهل وجوب الضمان ففعله يسبب اليه خاصة وأما فعل الجعاء جبارا لا عبرة له  
 في حكم نفسه ففعله يندب الى القائد اهـ اتقاني (قوله قطار الابل) قال في المصباح القطار من الابل عدد على  
 نسق واحد والجمع قطر مثل كلب وكتب وهو فعال بمعنى مفعل مثل كلب وبساط اهـ (قوله الدية) أي اذا كان  
 المذنب غير مال وكان الموجب كارش الموصحة فما فوقه كما مر مرارا اهـ مكي (قوله من جانب الابل) أي أو خلفها  
 أو يكون أحيا ناوسطا أو أحيا فانيا آخر وأحيا نابتقدم وهو يدورها في ذلك أفاده الجوى وذكره في الهندية (قوله  
 ضمن ما خلفه) لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن القائد المقدم قائد الماخاف الا اتقاه فأتاني فقوله وأخذ  
 بزمام واحد أي وأخذ يده كما يفيد كلام الاتقاني السابق ويحذر (قوله وضمنا ما قدما) لان الاتقاني يسوق  
 ما قدما والقائد أخذ بزمام (قوله وراكب وسطها يضمه فقط الخ) اختصر في العبارة فأوهم ونص التبيين  
 ولو كان رجل وراكب على بعير وسط القطار ولا يوق منها شيء لم يضم ما أصابت الابل التي بين يديه لانه ليس بسائق  
 لها وكذا ما أصابت الابل التي خلفه لانه ليس بقائد لها الا اذا أخذ بزمام ما خلفه أما البعير الذي هو راكمه فهو  
 ضامن لما أصابه فيجب عليه وعلى القائد غير ما أصابه بالابطا فان ذلك ضمانه على الراكب وحده لانه يجعل فيه  
 مباشرة في جرى عليه احكام المباشرة (قوله سائر) أي مفهوما تقييده وانما وجب الرجوع هذا لان الرابطة  
 أمر بالقود دالة (قوله بلا علم قائده) فان جهله لا يفي وجوب الضمان عليه تصحيح الاتفاق منه وانما يفتي  
 الاثم ويكون قرار الضمان على الرابطة فان علم القائد بالربط لا يرجعون على عاقلة الرابطة بل خلفهم من العلم ان لان  
 القائد رضى بذلك والتلف قد اتصل بفعله فلا يرجع به زيلعي (قوله ضمن عاقلة القائد الدية) لانه يمكنه أن يصون  
 قطاره عن ربط غيره فاذا ترك الصيانة صار معتذرا بالتقصير وهو تسيب وفيه الدية على العاقلة (قوله ورجعوا  
 به على عاقلة الرابطة) لانه هو الذي أوقعهم فيه وانما لم يجب الضمان على القائد والربط ابتداء مع وجود التسبب  
 في كل لان القود بمنزلة المباشرة بالنسبة الى الربط لاتصال التلف به دون الربط فيجب عليه الضمان وحده  
 ثم يرجع به عليه (قوله كما فوهه صدر الشريعة) حيث قال ينبغي أن يكون في مال الربط لان الربط أوقعهم  
 في خسرة المال وهذا مما لا تتصل به العاقلة اهـ حلي (قوله ضمن عاقلة القائد) أي اذا قاده وهو عالم بالربط أولا اهـ  
 شلبي عن الاتقاني (قوله بلار رجوع) أي على عاقلة الرابطة فان قلت ان الربط معتد بالربط والايضا على  
 الطريق أجيب بأن التعدي زال بالقود صار كالموضع حجر افصاه غيره (قوله وكان خلفها سائقا لها) الاولى  
 أن يقول وكان سائقا لها أي خلفها فيكون تفسير السائق كما ذكره بعد وذكره غيره قال في الدر المنقى وعن أبي  
 يوسف انه أي مرسل الهمية والكلب يضمن بكل حال يعني سائق أو لا يبه فتق ذكره الفهستاني وفي الهندية وعن  
 أبي يوسف انه يكون ضامنا أي فيما اذا لم يش خلفه والمشايع أخذوا بقول أبي يوسف وذكر الفقيه أبو الليث  
 في شرح الجامع الصغير رجل أرسل كلبا فأصاب في فوره انسانا فقتله أو مرض في ثيابه ضمن المرسل اهـ وهو المختار  
 لاقتوى ولو أرسل جارا فدخل زرع انسان وأفسده ان أرسله وساقه الى الزرع بأن كان خلفه كان ضامنا وان  
 لم يكن خلفه الا أن الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يميننا ولا شمالا وذهب الى الوجه الذي أرسله فأصاب الزرع  
 كان ضامنا وان ذهب يميننا وشمالا لم يكن الطريق واحد الا يكون ضامنا وان كان الطريق

(كالموت تجاذب رجلا من الخ) تشبيه  
 فقط أو ما على القنا) هرردمها موت كل  
 بقوة نفسه (فان وقع على الوجه وجب دية  
 كل واحد منهما على عاقلة الآخر) لونه بقوة  
 صاحبه (فان تعاكسا) فوقه أو حدهما على  
 القنا والآخر على الوجه (قوله وقائد قطار) لونه بقوة  
 الوجه على عاقلة الآخر (لونه بقوة  
 وهو ر) م (من وقع على القنا) لونه بقوة  
 نفسه (ولو قطع انسان الحبل بينهما فوقع كل  
 منهما على القنا فأتاه دية) على عاقلة  
 القاطع) لانه يديه باقطع (و) على سائق  
 دابة وقع أداتها أي أتمها كسرج ونحوه  
 (على رجل ذات وقائد قطار) بالكسر قطار  
 الابل (وأي بعيره من رجلا الدية وان كان  
 سائق ضمنا) لاستوائهما في التسبب  
 ضمان النفس على العاقلة وضمان المال  
 في ماله هذا هو السابق من جانب الابل  
 فلو تولى ماها وأخذ بزمام واحد ضمن  
 ما خلفه وضمنا ما قدما وهو راكمه وسطها  
 يضمه فقط ما لم يأخذ بزمام ما خلفه (فان قتل  
 بعير ربط على قطار سائر بلا علم قائده رجلا  
 مفعل قول قيل (ضمن عاقلة القائد الدية  
 ورجعوا به على عاقلة الرابطة) لانه دية  
 لا خسرة ان كانوا هم صدر الشريعة فلو ربط  
 والقطار واقف ضمنها عاقلة القنا بلار رجوع  
 اوده بلاذن (ومن أرسل بجمية) وكلبا  
 ملثقي (وكان خلفها سائقا لها فأصاب  
 في فوره اثنين)

واحدًا كان ضامنا وان أرسله فوق ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل وبه لم يوضح ما في المؤلف  
وقال في الهندية من أرسل بقرة من القرية الى أرضه فدخلت في زرع غيره فأكلت ان كان لها طريق غير ذلك  
لا يضمن وان لم يكن لها طريق غير ذلك يضمن فأما اذا خرجت الدابة من المربط وأفسدت زرع انسان  
أو تركها في المرحى فأفسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السناير والكلاب اذا أفسدت شيئا من أموال الناس  
فلا ضمان على صاحبها اه محيط عن ابن الفضل (قوله فالمراد) تفريع على قوله وكان خلفها سائقا لها على  
ما قلناه تفسير (قوله المشى خلفها) ظاهره وان لم يطردها وهو المتبادر من عبارات كثير من القوم ونقل المكي  
عن ملا على تقييد المشى خلفها بطردها (قوله والاراد بالبهيمة الكلب) الاولى حذف لان الحكم لا يخصه  
وقد أزال توهم التخصيص بزيادة قوله أو كلبا بعد قول المصنف ومن أرسل بهيمة فتدبر (قوله ساقه أولا) لان  
بدنه لا يحتمل السوق فلم يعتبر بخلاف البهيمة اه عيني ولحقوه في الزيلعي والجوي (قوله ولم يكن سائقا له)  
أي للكلب والبهيمة أما اذا ساقها فانه يضمن وهذا ما ذكره قاضيان وتقدم أن المفتي به قول أبي يوسف  
بالضمان وان لم يكن سائقا وفي الهداية وفي ارسال البهيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق تعدد فيضمن  
ما قوله منه وأما ارسال الاصطيد فباح ولا تسبب يومف التعدي أفاده الزيلعي (قوله العجاة جبار)  
أي فعلها اذا كان منفلة وفي رواية الصحيحين والامام مالك وأحد أصحاب السنن العجاة جبار (قوله  
أي المنفلة) نقل الزيلعي هذا التفسير عن محمد قال وهذا صحيح ظاهر لان السوق والمرسوبة والمقودة  
في الطريق أو في ملك الغير والمرسولة في الطريق فعلها معتبر على ما بينا اه (قوله كالوجعت الدابة) قال في  
القاموس جمع الفرس كتعجم جمعا وجماخه وجموح أعيا فارسه وغلبه اه (قوله فصدته وقتلته) أي الشخص  
الآخر (قوله ضمن هو أي الناحس لا الراكب) لان الناحس متعدي في التعدي والراكب في فعله غير متعدي  
فخرج جانبه في التعدي اه درر ومثل الراكب السائق والقائد كما في القهستاني قال وانما يخص الناحس  
لانه لو وضع يده على ظهر فرس فتفتحت لم يضمن كما في المنية (قوله وقال أبو يوسف) الذي في القهستاني وعن أبي  
يوسف انه ضمن هو والراكب في الوطء مناهة فهاهني رواية عنه (قوله أيضا) أي كتعدى الناحس بالناحس  
(قوله فدهمه عليها) أي اذا لم تضمن من موضعها ولا فهو على الناحس وحده قال في المنتقى رجل واقف على  
دابة في الطريق فأمر رجلا أن ينض دابته ففزعها فقتلت رجلا وطرحه الا حرفة الرجل الاجنبي على  
الناحس والراكب جميعا ودم الا حرفة بالناحس هدر ولوسارت عن موضعها ثم فتحت من فور النخلة فالضمان  
على الناحس دون الراكب وان لم تسر فتفتحت الناحس ورجلا آخر وقتلته ما فدية الاجنبي على الناحس والراكب  
ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقها الراكب على الطريق ولكن حرت ووقفت ففزعها هو أو غيره  
لتسبب فتفتحت انسا فلاتي عليها اه وفي محيط السرخسي لو فتحت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع  
بمنزلة الناحس اه وفي الحاموي اذا فتحت الدابة بشئ قد نصب في الطريق ففزعها ذلك الشئ فتفتحت انسا  
فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشئ اه (قوله وفي فقه عينا دجاجة) مثلها حمامة وكلب وسنور كما في  
القهستاني عن الذخيرة مكي وفي الهندية وفي احدى عيني الشاة والجل والطير والكلب والسنور ما تنقص  
من قيمته وقال أبو يوسف النقصان في جميع البهائم اه (قوله ما تنقصها) فتقوم بصحة ومنقصة فيضمن الفضل مكي  
عن الدر المنثور وفي الوافي النقصان شامل للمصاص بالهزال من فقه العين ونقص مخفف لانه متعدي وقوله لانها  
للعلم لا يظهر الا في شاة القصاب (قوله زيلعي) هو انما ذكره في عين البدنة والجماد والفرس (قوله فائدة الاضافة  
الخ) في المنع من الخلاصة عن المنتقى ما يعمل على ظهره ففي عينه ربع الدية وكذا البقر سواء أمد للعلم أو  
للحراثت أو الركوب اه قال في المنع أيضا وانما وضع المسئلة في بقرة الجزار وجزره ثلاثيوهم أنهم ما كثرهم ما  
معدين للعلم فيكون حكمهما حكم الشاة بل سواء كانا معدين له أو للحرث أو للركوب ففيه ربع القيمة كما في الذي  
لا يؤكل لحمه كالباغل والجماد كذا في شروح الهداية (قوله ما تنقصها) من أن الشاة للعلم وهذه الاحيرة لا فائدة  
العمل (قوله لا يمكن برده عليه) أي على هذا الفرق أو التعليل المذكور بقوله لان إقامة العمل الخ (قوله وليس  
كذلك) فيه أنه قلته القهستاني عن غير القضاة ونقل القول الثاني عن أبي بكر (قوله كما مر) أي عن الزيلعي من  
التخير ان شاء تركها على الضاق أو أمسكها ورجع بالنقصان (قوله فالاولى التمسك) أي في الاستدلال (قوله بما

لانه الحامل لها وان لم يمش خلفها فإدما ت  
في فور هاهنا سائق حكمها وان تراخي انقطع  
السوق فالمراد بالسوق المشى خلفها والمراد  
بالبهيمة الكلب زيلعي (وان أرسل طيرا)  
ساقه أولا أو دابة (أو كلبا ولم يكن سائقا له  
أو انزلت دابة) بنفسها (فأصبحت مالا  
أو أدماه ما سارا أو ليلالا ضمان) في الكل  
أقوله عليه الصلاة والسلام العجاة جبار  
أي المنفلة هدر (كالوجعت الدابة) به  
أي بالراكب ولو سكران (ولم يقدر) الراكب  
(على ردها) فانه لا يضمن كالمنفلة لانه حينئذ  
ليس بعير لها فلا يضاف سيرها اليه حتى لو  
أثقلت انسانا بدمه هدر عمادية (ومن ضرب  
دابة عليها راكب أو نخسها) به ودبلاذن  
الراكب (فتفتحت أو ضربت يدها) شخصا  
(آخر) غير الطاعن (أو فتحت فصدته وقتلته  
ضمن هو) أي الناحس (لا الراكب) وقال  
أبو يوسف يضمنان نصفين كالأول كان موقفا  
دابته على الطريق لتعديته في الايقاف أيضا  
وكألو كان باذنه ووطئت أحداه في فورها  
فدهمه عليها ولو فتحت الناحس فدهمه هدر  
ولو ألقى الراكب فقتلته فدية على عاقلة  
الناحس ثم الناحس انما يضمن لو الوطء فور  
النقص والافالضمان على الراكب لانقطاع  
أثر الناحس درر وبزاية (و) ضمن (في فقه  
عين دجاجة أو شاة قصاب أو غيرها ما تنقصها)  
لانها للعلم وفي عينها يخبر بها ان شاء تركها  
على القاقى وضمنه قيمتها وأمسكها وضمنه  
النقصان زيلعي (وفي عين بقرة جزار وجزره)  
أي ابه فائدة الاضافة عدم اعتبار الاعداد  
للعم والحكم الاتي ابن كمال (وجار وبغل  
وفرس ربع القيمة) لان إقامة العمل بها انما  
يمكن بأربع أعين عيناها وعينا مسمة ماها  
فصارت كأنها ذات أربع أعين وقال الشافعي  
رضي الله عنه كالشاة والفرق ما قد مناه لكن  
يرد عليه أنه لو فقه عيني حمار مثلا يضمن  
نصف قيمته وليس كذلك كما مر فالاولى التمسك  
بما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى في  
عين الدابة ربع القيمة والتقييد بالعين لانه  
لو قطع اذنهما أو ذنبها يضمن نقصانها وكذا

لسان الثور والحمار وقبل جميع القيمة كما وقطع إحدى قوائمها

فانه يضمن قيمتها وعليه الفتوى أى لو غيب  
ما كوله وان ما كوله خير كما روى العيين  
ليكن في العيون ان أمسكه لا يضمنه شيئا عند  
أبي حنيفة وعليه الفتوى وعرجها كقطعها  
فروع • نقل المصنف عن الدرر لكاتب يأكل  
عنب الكرم فأشهد عليه فيه فلم يحفظه حتى  
أكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما أشهد  
عليه فيما يخاف تلف بني آدم كالحائط  
المائل وطمح التور وعقر كلب عقور فيضمن  
اذا لم يحفظه انتهى قال المصنف ويمكن حل  
التلف في قول الزيايى وان تلف الكلب  
فعلى صاحبه الضمان ان كان قد تم اليه قبل  
الاتلاف والافلا كالحائط المائل على  
الآدمى اه فيحصل التوفيق قلت وقد وقع  
الاستفتاء عن له فحل بضعه في بستانه  
فيخرج فيما كلف عنب الناس وفواكههم  
هل يضمن رب الخمل ما تلف الخمل من العنب  
ومحواه أم لا وهل يؤمر بتحويله عنهم الى  
مكان آخر أم لا وجوابه أن لا يضمن ربه شيئا  
مطلقا أشهد وعليه أم لا أخذ من مسئلة  
الكلب بل أولى وكذا ذكره المصنف في معينه  
ليكن رأيت في فتاويه أنه أتى بالضممان  
في مسئلة الخمل فراجع عند الفتوى وأما  
تحويله من ملكه فلا يؤمر بذلك على ما هو  
ظاهر المذهب وأما جواب المشايخ فينبغي  
أن يؤمر بتحويله اذا كان الضرر يربط على  
مأله الفتوى وفي الصيرفة حارسا لكل  
حنطة انسان فلم يضمنه حتى أكل الصبيح  
ضمائه • أدخل غنما أو نورا أو فرسا أو حمارا  
في زرع أو كرم أو ساقا ضمن ما تلف والا  
لا وقيل يضمن وتمامه في البرازية

#### • (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

اعلم أن جنابات المملوك لا توجب الادفعا  
واحد الوحلا والافعية واحدة ولو قدى  
القرن ثم جنى فكلا قول ثم ونم بخلاف المدبر  
وأخيه فانه لا تجب الاقيمة واحدة وسيضع  
(جنى عبدا خطأ) التقييد بالخطا هنا انما  
يبيد في النفس لان بعمده يقتص وأما في  
دونها فلا يبيد لاستواء خطاه وعمده فيما  
دونهم انما يشب الخطا بالبيئة وقرار مولاه

ولم القاص في لا باقراره أصلا بدائع قلت لكن قوله وعلم التناذى على غير المعنى به فانه لا يعمل

روى أنه عليه الصلاة والسلام الخ) قال في حاشية الشايجي عن نحر الدين البزدوى وقد روى هذا الجواب والفتوى  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم روى خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه مرفوعا وروى عن عمر أنه قضى بذلك  
والفرق أن الشاة لا تعمل بل يذفع بها كما يتفقد بالامة فيضمن النقصان من غير تقدير فأما ما ذكرنا من البهاثم فانها  
عاملة كبنى آدم لكنهم لا تعمل الا بغيرها فأنشبت الانسان من وجهه والشاة من وجهه فوجب تصفيف التقدير  
الواجب في الانسان عملا بالشبهين ثم ذكر التعديل المذكور هنا وهو أن اقامة العمل بها انما يعكس بأربع أعين وقال  
والعمد هو الاول أى في الاستدلال (قوله فانه يضمن قيمتها) ولا خيار للمالك في امساكها وأخذ النقصان  
لانعدامها بقوات المقصود منها أبو السعود عن البرهان (قوله خير) هذا خلاف ظاهر الرواية وظاهرها أنها كغير  
المأمكولة أبو السعود عن البرهان ومثله في الهندية عن الذخيرة (قوله ان أمسكه) أى غير المأ كوله قال  
في البرازية عن العيون استملك حمارا غريبا وبغله قطع يده وأبذبحه ان شاء يسلم اليه وضمنه قيمته أو حبسه  
ولا يضمنه شيئا اه (قوله وعرجها كقطعها) فيضمنه كل القيمة في المأ كوله وغيره على ما تقدم (قوله فيحصل  
التوفيق) أى يبركلاى صاحب الدرر والزيايى فالآدمى يضمن وغيره لا يضمن في الاشهاد على هذه الاشياء  
(قوله على الآدمى) متعلق بقوله جمل وبصورة اتلاف الآدمى بعقر الكلب صرح البرازيى ثم قال وفي النية  
في مسئلة نطح النور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال اه (قوله بل أولى) لعله لان الكلب يمكن علمه محبوسا  
ولا كذلك الخمل (قوله فراجع عند الفتوى) الذى يظهر اعتباره بما في الدرر من مسئلة الكلب لوجود النص  
فيها (قوله على مأله الفتوى) الاوضح أن يقول وهو مأله الفتوى (قوله فلم يضمنه) أى من رأيا كل  
(قوله وتمامه في البرازية) مما فيها ذكره المصنف ربط حماره في سارية فجاء آخر بمحماره وربطه فعض أحدهما  
الآخر وهلك ان في موضع اه ما ولاية الربط لا يضمن والا ضمن فان لم يضمن ذلك الموضع طرية قال ولا ملكا لاحد  
لا يضمن اذا كان في المكان سعة وفي الطريق يضمن لان الربط جنابة شاة لانسان دخلت كان طباح فتيها  
المالك لاخراجها منه فكسرت قدرا طباح يضمن المالك الداخل اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب جنابة المملوك والجنابة عليه) •

ذكرت هذه الجنابات في الديات نظر الموجب والاولى الاقتصار على جنابته فان الجنابة عليه عقد اهافصلا  
على حدة ذكره بعد هذا الباب ولما ذكر جنابته الجزأ عقبه الجنابة العبد لا تخاطط رتبته (قوله اعلم أن جنابات  
المملوك) أى وان كانت كثيرة في أشخاص متعددة (قوله الادفعا واحدا) فيها حصون فيه بقدر الجنابات عليهم  
وان فداء يذريه بأرش كل واحدة من الجنابات لان تعلق الاولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية به والمولى أن يندى  
من بهضهم ويأخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي الى غيره لان الحقوق صارت مختلفة باختلاف أسبابها وهي  
الجنابات المختلفة فلو قتل واحدا وقتل آخر ودفع فاهما يقسمانه أثلاثا وكذا اذا شج ثلاث شجاج مختلفة دفع  
اليهم وقسم بينهم بقدر جناباتهم اه (قوله لو محلا) أى للدفع بأن كان قتله شئ من أسباب الجزية كالتدبير  
والاستيلاء والسكابة اه زيايى (قوله والافعية واحدة) أى بأن افعله شئ من هذه الاسباب الثلاثة فقيمة  
واحدة (قوله فكلا قول) فيخير المولى بين الدفع والفداء لانه لما ظهر عن الجنابة الاولى بالفداء جعله كأنه لم يجن  
من قبل وهذه ابتداء جنابية (قوله لان بعمده) حذف اسم ان والاوى ذكره ويكون الضمير للسان (قوله  
لاستواء خطاه وعمده) أى في التخفيف فانه لا يجري القصاص في الاطراف بين الحر والعبد ولا بين العبيد  
مطلقا (قوله وقرار مولاه) ولو العبد مديونا (قوله لا باقراره أصلا) ولو أذنا لانه ليس من التجارة والمدبر  
ومحواه كافق وفي الوالدية ولا يجوز اقرار المأذون والمجور بالجنابة لان وجهيهما عاوى بملك السيد والسيد  
ما أذن له فيه فاهم يصح أصلا وكذا لو أقر بعد العتق أنه جنى حال الرق لا يلزم منه بذلك حوى (قوله حالا) يرجع  
الى كل من الدفع والفداء أما الدفع فلا أنه لا يجوز التأجيل في الاعيان وأما الفداء فلا أنه بدل العين وهو العبد  
فيعطى حكمها (قوله على الصحيح) صححه الزيايى وملا مسكين وصحح الشافى في البحر الزاخر اه مكى (قوله ولذا  
سقط الواجب بموته) أى قبل الاختيار لقوات محل الواجب ولا يقتضى بشئ حتى يبرأ المجنى عليه اعتبار الجنابة  
العبد بجنابة الحر وان لم يمت ولكن مولاه قتله فانه يضمن كون مختارا الارش وان قتله أجنى عدا بطلت الجنابة  
ولولا القصاص وان كان خطأ أخذ القيمة ودفعها الى أولياء الجنابة ولو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختارا

بعدم القاضى في زماننا شرعية لالة عن الاشياء  
وتقدم (دفعه مولاه) ان شاء (بها فيملكه واياها  
أو) ان شاء (فداء بأرشها حالا) لكن الواجب  
الاصلي هو الدفع على الصحيح ولذا سقط  
الواجب بموته بخلاف موت الحر كما ذكره  
المصنف وغيره لكن في الشرعية لالة عن السراج  
والجوهرية عن البردوى أن الصحيح هو الفداء  
حتى لو اختاره ولم يقدر عليه أذاه حتى وجد  
ولا يبرأ به لالة العبد وعله الزيلعي وغيره بأنه  
اختار أصل حقهم فبطل حقهم في العبد عند  
أبي حنيفة انتهى ومفاده أن الأصل عند  
الفداء لا الدفع وأما شارح المجمع في تعليل  
الامام أن الواجب أحدهما وأنه متى اختار  
أحدهما تعين لكن قدم أن الدفع هو الأصل  
وأنه ليس في لفظ الكتاب دلالة عليه (فإن  
فداء جنى بعده فهو كالأولى) حكاه فان جنى  
جنايتين دفعه بهما الى وليهما وفداء بأرشهما  
وان وجبه (المولى) أو باعه أو أعتقه أو دبره  
أو استولداه غير عالم بها) بالجناية (نفسه  
الاقل من قيمته) والاقل من (الأرض وان علم  
بها غرم الأرض) فقط اجاعا (وكبيعه) عالمها  
(وكتعليق عتقه بقتل زيد أو رميه أو شجبه  
ففعّل) العبد (ذلك) كما يصبر فارق قوله ان  
مرضت فانت طالق ثلاثا وان قطع عبيد  
حرّعدا ودفع اليه فأعتقه فانت من السراية  
فالعبد صلح بها) أي بالجناية لأن عتقه دليل  
تصحیح الصلح (وان لم يمتقه) وقد سري (يرد  
على سيده فقتل أو بعث) لبطان الصلح  
(فان جنى مأذونه لم يدين خطأ فاعتقه  
سيده بلا علم بها غرم لرب الدين الاقل من  
قيمه ومن دينه وغرم لوليها الاقل منها) أي  
القيمة (ومن الأرض ولو اتلفه) أي العبد  
الجاني (أجنبي) فقيمة واحدة لمولاه لا غير فان  
ولدت مأذونه لم يدين مع ولدها  
في الدين) ان كانت الولادة بعد لحوق الدين  
فلو ولدت ثم لحقها الدين لم يتعلق حق الغرماء  
بالولد بخلاف أ كسابها (فان جنت فولدت  
لم يدفع لولده) أي لولي الجناية لتعلقها بذمة  
المولى لادمتها بخلاف لاف الدين (عبد) لرب  
(زعم رجل أن سيده)

للأرض اه هندية وغيرها (قوله بخلاف موت الحر) أي في الخطأ فإنه لا يسلط المولى به لانه لا يتعلق  
الواجب به استثناءه زيلعي (قوله حتى لو اختاره) أي الفداء قال في الهندية عن المهيبة اذا اختار المولى الفداء  
وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه اختار الفداء ماض على حاله ولا يكون  
لاولياء الجناية أن ينقضوا الاختيار ويعيدوه - فهم في رقبة العبد وانما هم المطالبة بدنيهم حتى يبيع المولى  
العبد ويقضى الدين من ثمنه ويكون البقي ديناً عليه وان أبي البيع حبه القاضى حتى يبيع هو نفسه أو غيره  
بأمره وقالان عجز عن الفداء فان شأوا ونقضوا الاختيار ويعود حقهم في العبد وان شأوا لم ينقضوا والمطموح  
القاضى يبيع العبد بغير رضاه ويقضى - فهم والباقي دين عليه اه بصرف (قوله وعله) أي الحكم وهو صحة  
الاختيار وان لم يكن قادراً كما يفهم من عبارة الزيلعي لكنه علم بعد ذلك بما يفيد أن الواجب الدفع حيث قال  
بخلاف ما اذا مات بعد اختياره الفداء - حيث لم يبرأ المولى تحوّل الحق من رقبة العبد الى ذمته اه (قوله وأفاد  
شارح المجمع) أي ابن مالك أي أفاده صريحاً حيث قال وله أن المولى لو اختار الدفع تعين فكذلك اذا اختار الفداء  
لأن الواجب أحدهما اه (قوله لكن قدم الخ) وذكره بعد أيضاً حيث قال ونا أن الأصل في جنائيات  
العبد الدفع (قوله وأنه ليس) مفعول قدم أيضاً وقوله في لفظ الكتاب أي المجمع وقوله دلالة عليه أي على أن  
الدفع هو الأصل ورد شارحه على مصنفه في ادعائه أن في لفظ منته ما يفيد وليس المراد بالكتاب الأصل فان  
صاحب المحیط نقل عن محمد أنه الأصل ونصه قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل اذا جنى العبد على الأذى  
جناية موجبة للحال فان مولاه باختيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداء بالأرض هذا مذهبنا لأن الواجب  
الاصلي الدفع انتهى وبهذا النص ارتفع الخلاف وانما لم يطل الفداء بموت العبد بعد اختياره لأن الزعمين للمولى  
وقد عينه في الفداء فهو ولا امر عارض وهو الاختيار والزيلعي قد اضطرب في التعليل والله تعالى أعلم بالصواب  
(قوله وان وجبه الخ) الأصل أنه متى أحدث فيه تصرفاً عجزه عن الدفع عالم بالجناية يصبر بمختار الاداء  
والا فلا خال الاقل ما ذكره ومثال الثاني وطء الثيب من غير اطلاق والتزويج والاستخدام لأن التزويج يعيب  
حكمى لا يعجز عن التلميم اليه وكذا الاستخدام والاجارة والرفق على الاظهر اذا لا يعجز عن الدفع به ما لا نله  
ولا يفيضه ما لحق الجنى عليه اتعلق حقه بعين العبد سابقاً على حقه ما والاذا بالتجارة وان ركب الدين لأن  
الاذن لا يفوت الدفع ولا ينص الرقبة إلا أن لولى الجناية أن يمنع من قبوله لأن الدين لحقه من جهة المولى بعد  
ما يتعلق به حقه فيلزم المولى قيمته وتعامم مثله المأذون المدينون في الحوى عن الغاية (قوله أو باعه) أي يبعها  
صحها مطلقاً أما اذا باعه يبعها فاسد الابيه برختيار الفداء حتى يسلمه لأن الملك لا يزول الابيه ولا فرق في البيع بين  
أن يكون باتاً وبين أن يكون فيه خيار المشتري لأن الكل يزول الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع ثم نقضه  
زيلعي (قوله أو أعتقه) انما يصبر بمختار ابعاده لأن الاختيار بدون العلم لا يتحقق (قوله والاقل من الأرض)  
الاولى حذفه فان المراد أتمهما (قوله وكبيعه عالمها) مكزرفانه داخل في قوله وان علم بها غرم الأرض وقد  
ذكر البيع أولاً (قوله وكذا ملق عتقه الخ) وجهه أنه على الاعتاق بالجناية والمعلق بالشروط ينزل عند وجوده  
كالخبر عنه فصار كما اذا أعتقه بعد الجناية ولانه حرّضه على بيانه الشرط بتطبيق أقوى الدواهي الى القتل  
والظاهر أنه يفعل وهذا دليل الاختيار وهذا اذا علقه بجناية فوجب المال - الخطأ وشبه العمدة وان علقه  
بجناية فوجب انقصاص بأن قال له ان ضربته بالسيف فانت حرّ لا يجب على المولى شيء بالاتفاق لانه لا فرق  
بين العبد والحر في القصاص فلم يكن المولى مقوّناً حتى ولو الجناية بالعتق اه تبين (قوله كما يصبر فارق الخ)  
لانه يصبر مطلقاً بعد وجود المرض والمراد بالثلاث البيوتة مطلقاً (قوله لأن عتقه دليل تصحيح الصلح) لأن  
المساقل يقصد تصحيح تصرفه ولا صحة له الا بالصلح عن الجناية وما يحدث عنها واذا أعتقه صح الصلح في ضمن  
الاتفاق ابتداء (قوله وقد سري) لاحاجة اليه (قوله فيقتل أو بعث) ان شاء الاولياء أحدهما صح وهما - بينان  
للمجهول (قوله لبطان الصلح) لأن الصلح وقع على المال وهو العبد عن ذمة المبدأ لا قصاص بين طرفي الحر  
والعبد وبالسراية ظهر أن ذمة البديع واجبة وأن الواجب هو القود فالصالح عنه وهو المال لم يوجد فبطل  
الصلح والمباطل لا يورث شبهة وظاهر هذا التعليل أن رد العبد واجب على ولي الدم دفعا للعدا الباطل  
(قوله غرم لرب الدين الخ) لانه أثاب حقين الدفع الى الاولياء والبيع على الغرماء وكل واحد منهما مغفون بكل

(حرره فقتل) العبد العتيق (وليه) أي ولي الزاعم عتقه (خطأ فلائشي للزعليه) لأنه يزعمه عتقه أخر أنه لا يستحق العبد بل الدية لكنه لا يصدق على العاقلة الابجعة (فان قال عتيق رقه معروف لرجل قتل أخاك) يعاطب. ولله الذي أعتقه (خطأ قبل عتيق قتال الاخ) الذي هو المولى (لا بل بعده رفق الاول) لأنه منكر للضمان (وان قال لها قطعت يدك وأنت أمي وقات) هي لابل (فعله بعد العتيق فالتقول لها) لأنه أقرب بيب الضمان ثم أدهى ما يبره فلا يكون القول له (وكذا) القول لها في (كل ما أخذ) المولى (نها) من المال لما ذكرنا استحقاقا (الابجاع والغلة) فالقول له لساند لمخاله وهو دقة منافية للضمان (عبد محجور أو وصي) أمر صبيًا بقتل رجل فقتله فدية على عاقلة القتال) لأن عبد الصبي خطأ (ورجعوا على العبد بعد عتقه) وقيل لا (لا على الصبي الا مرأيا) أقصروا أهليته (وان كان مأمورا العبد) عبدا (منه دفع السيد القتال أو فداء في الخطأ ولا رجوع له على الأمر في الحل ويرجع بعد العتيق العبد بالاقول من الفداء رقية العبد) لأنه مختار في دفع الزيادة لا مضطر (وكذا) الحكم في العمد (ان كان العبد القتال صغيرا) لأن عمد خطأ (فان كبيرا اقتص) منه (عبد حفر بئر فأعتقه مولاه ثم وقع فيها انسان أو أكثر فهلك فلائشي عليه) لأن جناية العبد لا توجب عليه شيئا (ويجب على المولى قبة واحدة) ولو الواقع ألفا زيلبي (فان قتل) عبد (عبد) رجلين (حز بن اكل) منهما (وليان فعفا أحد ولي كل منهما دفع السيد نصفه الى الحزبن) اللذين لم يعفوا (أو فداء بدية) كاملة لأنه بذلك العفو سقط القود وانقلب مالا وهوديان وقد سقط دية نصيب المائنين وبقي دية نصيب الساكتين أو دفع نصفه لهما (فان قتل) العبد (أحدهما) عدا والآخر خطأ وعفا أحد ولي العمد فدى بدية لولي الخطأ وبقيت لولي العمد (أحمد) الذي لم يعف (أو دفع اليهما وقسم أثلاثا عولا) عنده وأرباعا منازعة عندهما

القيمة حال الانفراد فكذا عند الاجتماع (قوله فقيمة واحدة لمولاه لا غير) وذلك بحكم الملك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة الى ملك المالك لأنه دون الملك ثم الغريم أحق بتلك القيمة لأنها مالية العبد والغريم مقدم يعني في المالية على ولي الجناية قتله لم اليه وتمامه في التبيين (قوله يبعث مع ولدها في الدين) لأن الدين وصف لها حكما والصفات الشرعية الثابتة في الاصل تسري الى الفرع كملك الملك والرق والحرة وهذه المسئلة ليست مقصودة بالذكر إذ لا جناية فيها وانما ذكرت بعد لقصده التمييز بينها وبين مسألة الجناية المذكورة بعد (قوله بخلاف اكسابها) حيث يتعلق حق الغرماء بما كسبت قبل الدين وبعده لأن لها يد امعة مرة في الكسب حتى لو نازعها فيه أحد كانت هي الخضم فيه فباعا اعتبارا بالبد كانت هي أحق به من سيد هالكضاه دينها بخلاف الولد فهو غائب يستحق بالسرية وذلك قبل الانفصال لابعده (قوله لملعقها) أي لملعق موجب الجناية بدمته المولى فإذا دمه الا قاهها أنزعه وهو الدفع وقبل الدفع كانت رقبته خالية عن حق ولي الجناية وكذا رقية الولد (قوله فقتل الخ) أفاد أن الجناية بعد الاقرار بالحرة وهو ليس بقيد بل الحكم كذلك إذا أقر به ببعدها كما في الزيلبي (قوله فلائشي للزعليه) الاول حذف عليه لأنه لائشي على امعاقلة أيضا (قوله أنه لا يستحق العبد) أي ولا فداء (قوله على امعاقلة) وهو سيد له (قوله يخاطب مولاه) تبع فيه المصنف وكذا قال الجوى وهو لا يصح لأنه إذا دهم السيد على معنوق أنه قتل وإيه بهد ان تخاطب موجب الدية على قبيلته لأن الدية في الخطأ على العمد ربهذا لا وجه له وتصوير غير مولاه الاشياخ في رجل غير المولى ويكون الرجل قصده ايجاب المال لي العبد لأنه لو أقرب لم عليه الضمان إذ النسب بالاقراء لا تشمل العاقلة ويريد العبد بقوله قتلته خطأ قبل عتيق أن الواجب الدفع أو الفداء على سيمدى فيعتبر قوله في قتله قبل العتيق لاني اثبات شي على المولى لأن اقراره لا يكون حجة على مولاه كما تقدم فليست أم (قوله لأنه منكم للضمان) لأنه أسنده الى حالة منافية للضمان فصار كما إذا قال ابلغ طلق امرأتك ما ياتي من موب محبب بذلك ومن جنونه لمعروف فان القول له لما ذكرنا أفاده الزيلبي (قوله لأنه أقرب بيب الضمان) ان قلت انه أسنده الى حالة جهون وهي كونها أمته وهي تنافي الضمان قلنا انه يضمنها في هذه الحالة إذا قطعها وهي مأذونة مدبونة (قوله وكذا) القول لها في كل ما أخذ منها من المال) أي مال لم يكر غلة كالووجه لها أو وصي لها به (قوله لانساده لمخاله معهود منافية للضمان) فان وطه أمته ولو مدبونة لا يوجب العتيق فيكذا أخذ من غلتها وان كانت مدبونة لا يوجب الضمان عليه اه زيلبي (قوله فدية على عاقلة القتال) في ثلاث سنين اه متى دمه من الماشي لقتل زيلبي (قوله ورجعوا على العبد بعد عتقه) لأن عدم اعتبار أمره كان لحق المولى لان نقصان أهلية العبد وقد زال حق المولى بالاعتناق ولو كان الأمر حرا بالاعتراض عاقلة الصبي على عاقلة لانه لولا أمره لما قبل لضعفه زيلبي (قوله وان كان مأمورا العبد) أي المتقدم وهو المحجور أما إذا كان الأمر عبدا مأذونا له في التجارة كبيرا أو صغيرا أو المأمور عبد المحجور عليه أو مأذونا بخير مولى المأمورين الدفع والفداء أو بما فعل رجعه به على العبد المأذون لأن هذا ضمان غصب وان من جنس ضمان التجارة بخلاف ما إذا كان المأمور حرا حيث لا ترجع عاقلة المأمور على الأمر في الحال ولا بهد الحرة لعدم تحقق الغصب في الحرة ولو كان الأمر صديا مأذونا له في التجارة فحكمه حكم العبد المأذون له في الفصاين ولو كان المأمور حرا فاعاقلا في عاقلة الدية ولا ترجع العاقلة على الأمر بحال لأن أمره لم يصح ولا ياتر هو أيضا بأمر منه لاسيما في الدم (قوله عبدا منله) أي محجورا (قوله دفع السيد القتال) كذا وقع في المخبر رفع السيد ونصب القتال والوضع دفع سيد القتال بدون ال (قوله وقيمة العبد) أي القتال (قوله لانه مختار الخ) علة لهدوف تقديره ولا يرجع بما دفع ان كان زائدا لانه الخ أي لو دفع الفداء وكان أزيد من قيمة العبد مثلا لا يرجع الا بالقيمة لانه لو شاء دفع العبد لا يجبر ولي الجناية على قبوله فدفع الفداء الزائد على القيمة باخساره فلا يضمن ما زاد (قوله اقتص منه) لأنه من أهل العقوبة (قوله فاعتقه) قيده لأنه محل الوهم فانه إذا لم يعتقه يكون الحكم كذلك وفي الهندية واجبه وان حافر البئر إذا كان عبدا فادفع المولى العبد الى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يبيع المولى بشي سواء دفع المولى الى الاول بقضاء أو بغير قضاء وتمامه فيها (قوله ويجب على المولى قيمة واحدة) اعتبارا لابتداء حال الجناية فانه كان رقبته عولا عنده وأرباعا منازعة عندهما (قال في التبيين) لأن ولي الخطأ حقهما في الدية عشرة آلاف درهم وحق ولي العمد في القصاص



فاداعا أحدهما انقلب نصيب الآخر مالا وهو نصف الدية بخسة آلاف فاداعا فاداعا فاداعا بخمسة عشر ألف درهم  
 عشرة آلاف لولي الخطا وخسة آلاف للذي لم يعف من ولي القصاص وان دفعه دفعه البسم أن لا نأثله لولي  
 الخطا وثله الذي لم يعف بطريق العول لأن حقهم في الدية كذلك فيضرب وليا الخطا بخسة آلاف ويضرب  
 الذي لم يعف بخمسة آلاف وهذا عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يدفعه أرباعا بطريق المنازعة ثلاثة أرباعه  
 لولي الخطا وربعه للذي لم يعف لأن دفعه سلم لولي الخطا بالمنازعة واستوت منازلهم في النصف الآخر  
 فينصف انتهى (قوله وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه الخ) لأن حق القصاص ثبت لهما في العبد على الشروع  
 لأن الملك لا ينافي استحقاق القصاص عليه للمولى فإذا عفا أحدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف مالا غير  
 أنه شائع في كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فإصاب نصيبه سقط لأن المولى  
 لا يستوجب على عبده مالا وما أصاب نصيب صاحبه ثبت وهو نصف النصف وهو الربع فيدفع نصف نصيبه  
 أو يثديه بربع الدية (قوله ووجهه) أي وجه الامام أي قوله وأيضا القصاص للمامار مالا بربع معنى الخطا وفيه  
 لا يجب شيء فلذا ما هو بوجهه (قوله فلا تخلفه فيه الورثة) فيه ان مالك العبد الذي يستحق المال هو الوليان  
 الموجودان فلا مورث ولا وارث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### \*(فصل في الجناية على العبد)\*

المراد بالعبد الرقيق يشمل الأنثى والذكر والولد والحر والرقبة (قوله نقص  
 من كل الخ) وقال أبو يوسف والشافعي تجب القيمة بالغة ما بلغت (قوله وعنه) أي عن الامام رواه الحسن عنه  
 (قوله خسة) لأن دية النقي نصف دية الذكـ رفينقص من لعشرة بحسبه والاقل اظهر لأن أقل ماله خطر  
 في النسر عشرة كنصاب لسرقة والمهر ومادونه لا يعتبر تبين قال الاتقاني وهو ظاهر الرواية (قوله خلاف  
 لابي يوسف) راجع الى قوله نقص من عشرة وعنه في وجوبها عن الجاني أو على العاقلة روايتان  
 (قوله وفي القصب تجب القيمة بالغة ما بلغت) لأنه عقابه المالية اذا القصب لا يراد على المال (قوله وما قدر  
 من دية الحر) أي في أضانه (قوله ففي يده نصف قيمته) قال في الشرع بلالية انما قيد بقطع يد واحدة لأنه لو قطع  
 يدهما فلهما ما أن يدفع العبد ويضمن القاطع لقيمة أو يـ كما ولا شيء على القاطع كفي فـ عنه  
 عند أبي حنيفة خلافا لهما كفي المحيط انتهى (قوله بالغة ما بلغت في الصحيح) ذكر في النهاية شرح الهداية أنه  
 ظاهر الرواية وهو الصحيح من الجواب الا في رواية عن محمد أنه يجب في قطع يده خسة آلاف الاخسة اذا كانت  
 قيمته عشرة آلاف وجهه اظهر أن العبد في حكم الجناية على اطرافه بمنزلة المال وهذا لا يجب القصاص بحال  
 ولا تقصمها العاقلة ان أن محمد قال في بعض الروايات القول به يـ يؤدي الى أنه يجب بقطع طرف العبد فوق  
 ما يجب بقتله كالوقوع يد عبد يساوي ثلاثين ألفا يضر خسة عشر ألفا وهكذا ذكر في الكفاية وحكامه الا كل  
 عن النهاية وعليه مني عز الدين يوسف الرازي في شرح الكزاتني شلي (قوله وجزم به في المتن) وهو الذي  
 في عاقبة الكتب كهداية والمخالصة وجمع البصرين وشريحه والاـ سناروفتأوى الولوالجي والمتن وفي المجتبى  
 عن المحيط نعم ان الخسة هنا باتفاق روايات بخلاف فصل لامة انتهى شلي (قوله ويجب حكومة عدل  
 في لحينه) أي اذا لم تثبت لان المقصود من العبد الخدمة لا الجمال بخلاف الحر (قوله وقيل كل قيمته) لأن الجمال  
 في حقه مقصود أيضا وروى الحسن عن الامام لولحقية عبد فلم تثبت عليه ما نقصه انتهى وله تفـ  
 حكومة العدل (قوله لا شتبا من له الحق) لأن المتبران كان وقت الجرح فاستحق السيد وان كان  
 وقت الموت فذلك الوارث وحده أو مع السيد وبهالة المتفق لا تمنع الحكم أي بالقصاص أما الدية فللوارث  
 وحده وأوله مع المولى (قوله اقتص منه) لأن جهالة السبب لا تعتبر عند تقرر من له الحق (قوله خلافا لمحمد) فقال  
 لا يقتصر لأن القود يجب بالموت مستند الى وقت الجرح فان اعتبر وقت الجرح فذهب الولاية الملك وان اعتبر  
 وقت الموت فذهب الولاية بالولاية بالتسبب الاستحقاق تمنع القود (قوله لان البيان لا إنشاء) وهما  
 بعد النجدة محل البيان فاعتبر إنشاء في محل لاظهارا (قوله ولو قتل لدية حر وقيمة عبد) لانهم بعد الموت  
 ايـ محلا لا إنشاء انتهى فاعتبر اظهارا محضا ويكون كـ من الدية وقيمة العبد بين المولى والورثة أي ورثة  
 العبد ان كان لهم ورثة لعدم الاولوية (قوله وقيمته اسواء) وان اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد

(فان قتل عبدهما القريب ما وعفا أحدهما  
 بطل كله) وقال لا يدفع الذي عفا نصف نصيبه  
 للآخر أو يثديه بربع الدية وقيل محمد مع  
 الامام ووجهه أنه انقلب بالغة مالا والمولى  
 لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلفه فيه  
 الورثة

### \*(فصل في الجناية على العبد)\*

(دية العبد قيمته فان باقت هي دية الحر  
 و) بلغت (قيمة الامة دية الحر) قص من كل  
 من دية عبد وأمة (عشرة) دراهم اظهارا  
 لا لمطاط رتبة الرقيق عن الحر وتعيين  
 العشرة) بأن ابن مسعود رضي الله عنه  
 وعنه من الامة خسة وتكون حينئذ على  
 العاقلة في ثلاث سنين خلافا لابي يوسف  
 (وفي القصب تجب القيمة بالغة ما بلغت)  
 بالاجماع (وما قدر من دية الحر) قدر من  
 قيمته (وفي يده نصف قيمته) بالغة  
 ما بلغت في الصحيح درر وقيل لا يراد على  
 خسة آلاف الا خمسة وجزم به في المتن  
 (وتجب حكومة عدل في لحينه)  
 في الصحيح وقيل كل قيمته (قطع يد عبد  
 فخره سيده) فمضى (قات منه وله)  
 للعبد (ورثة غيره) غير المولى (لا يقتصر)  
 لا شتبا من له الحق (والا) يكن له غير المولى  
 (اقتص منه) خلافا لمحمد (قال) لم يـ  
 (أحد كما حرر فنهجاف بين) المولى (العتق  
 في أحدهما) بعد النج (فأرشه مالا السيد)  
 لان البيان لا إنشاء ولو قتل لدية حر وقيمة  
 عبد لو اقاتل واحدا معا وقيمتهم اسواء



منهما ودية حرفي قسم مثل الاول (قوله وان قتل كلا واحد) الاولى وان قتلها شخصان معا (قوله ولم يدرا الاول)  
 أما اذا علم المقتول أولا يجب على قاتله القيمة لمولاه ويجب على قاتل الآخر الدية لورثته اتعنه للعق بعد موت  
 الاول (قوله فقيمة العبدین) أما في الاولى فلهدم السيقن يقتل واحد منهما حر أو كل من القاتلين يشكر ذلك ففي  
 مملوكا في حقه ما يقبض القيمة فيهما فتكون نصفين بين المولى والورثة قبا أخذ هو نصف قيمة كل واحد منهما ويترك  
 النصف للورثة لأن وجب العتق ثابت في أحدهما في حق المولى فلا يثبت له فيوزع ذلك عليهم بالنصفين  
 وأما في الثانية فلا لأن أحد العبدین ليس أولى بالتقدم أو التأخر من الآخر فصار في الحكم كما اذا قتلها معا  
 (قوله ولا يأخذ منه النقصان) أي ويوزع التميز لا الثاني (قوله وقالا له أخذ النقصان) لأن العبد في حكم  
 الجنابة على أطرافه بمنزلة المال حتى لا يجب القود فيها ولا تحملها العاقلة ويجب قيمته بالنقص ما بلغت فكان  
 معتبرا بالمال فوجب تخيير المولى على الوجه المذكور وللامام ان الآية غير هدره فيه وفي الأطراف  
 لأنه لو قطع العبدية لم يضر مولاه بالدفع أو الفداء وهذا من أحكام كونه آدميا اذ لو اقتصرنا على النظر لكونه  
 مالا لبيعت وقبته في جنابة فاجتمع فيه حكم الآية وحكم المالية ومن أحكام الآية ان لا يقسم النقصان  
 على الجزء الفات والقائم بل يكون بازاء الدانت لا غير ولا يتلك الجنة ومن أحكام المالية ان يقسم النقصان على  
 الجزء الفات والقائم وتلك الجنة فوفر على الشبهين حظهما فقلنا بأنه لا يقسم اعتبار الآية أي فلا رجوع  
 بالنقصان لأنه لا يكون الا عند اعتبار الانقسام وتلك الجنة أي اذا دفعها للقاتل وأخذ القيمة اعتبارا للمالية  
 والشئ اذا أشبه شيئين يوفى عليه حظهما وقوله أولى من قولهم لانهم اعتبروا المالية فتطوعى أدنى وأهدرا  
 جانب الآية وهو أعلى ومما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه لان فيه اعتبار الآية فقط (قوله وقال  
 الشافعي الخ) أفاد قاضي زاده ان الكلام في الدلائل مسوق لا قامة الجنة على الشافعي من قبل امتناعها  
 ولهذا قال أي صاحب الهداية ونحن نقول انتهى ولكن بمعونة قولنا فلا رجوع بالنقصان لأنه لا يكون الا عند  
 اعتبار الانقسام يكون مسوقا لقامة الجنة عليه ما والله أعلم بالصواب (قوله ولو جنى مدبرا أو أم ولد الخ)  
 قال في الجوهر ما علم ان جنابة المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلة حاله وكذا أم الولد فان قتل المدبر قتيلا  
 خطأ أو جنى فيما دون النفس فذلك كله على المولى ويكون عليه الاقل من قيمة المدبر ومن ارش الجنابة لأنه لا يخفى  
 دلى الجنابة في أكثر من الارش ولا منع من المولى في أكثر من القيمة ونعتبر قيمة المدبر يوم جنى لا يوم المطالبة  
 ولا يوم التدبير وما جنابة المدبر فبهي على نفسه دون سيده ودون العاقلة لان كسابه لنفسه فيحكم عليه  
 بالاقل من قيمته ومن ارش جنابته وقيمة أم الولد ثلث قيمتها والمدبر ثلثاها وان جنى المدبر أو أم الولد على مال فانه يلزم  
 كل واحد منهما أن يسرى في قيمة ذلك المال ما لم يسكه بالغة ما بلغت ولا شئ على المولى من مخاطبة ولا غرم انتهى مكي  
 (قوله ولو جنى مدبرا الخ) حقه أن يذكر في الباب السابق لأن ذلك في جنابته لا في الجنابة عليه (قوله اقيام قيمتها)  
 الاولى أن يقول لقيام القيمة يشمل المدبر وان كان يعلم بالمقايضة (قوله اذ ليس في جنابته كلها) وان كثرت الآية  
 واحدة لأنه لا يمنع من السيد الا في رقية واحدة ولان دفع القيمة كدفع العين في القن ودفع العين لا يشترط رقية  
 ما قام مقامها اه زبلي (قوله لأنه لا يجوز على الدفع) أي بالقضاء (قوله اتبع السيد بحصته الخ) قال في التبيين  
 والثاني بالخيار ان شاء اتبع الاول لأنه قبض حقه ظلمة اربيه ضامنا قبا أخذ منه وان شاء اتبع المولى لأنه دفع  
 حقه بغير اذنه فاذا أخذه منه رجع المولى على الاول بضمن للثاني وهو حصته لأنه قبضه بغير حقه فيسترد منه  
 وهذا لأن المولى لا يجب عليه القيمة واحدة فلو لم يكن له حق الرجوع لكان الواجب عليه أكثر من القيمة ولان  
 الثانية مقارنة من وجه حتى يشاركه ومتأخرة من وجه في حق اعتبار القيمة فتعتبره مقارن في حق التضمين أيضا  
 كيلا يطل حق ولي الثانية انتهى (قوله وقالا لشيء على المولى) لأنه فعل عين ما فعله القاضي ولا تنقض منه  
 بتسليمه الى الاول لأنه بين دفعه الحق الى مستحقه ولا لم له بما حدث حتى يصير مديونا ولا لامام ان جنابات  
 المدبر فوجب قيمة واحدة والجنابة المتأخرة كالمقارنة ولذا اشتركا في القيمة وقد دفعها الى الاول باختياره وتبين انه  
 صار مديونا يتعلق حتى الثاني بها كالأول ولا ولاية للمولى على ولي الجنابة الثانية حتى يتخذها بخلاف القاضي  
 لأن له ولاية عليه فينفذ عليه (قوله لان حق الولي) أي للغير أي حق أولياء الجنابات (قوله فلم يكن مفقونا)  
 محتمل أن يكون الضمير في يكن للعبد ومفقونا بصيغة اسم المفعول وأن يكون ضمير الى المولى ومفقونا بصيغة اسم

وان قتل كلا واحد معا وعلى التعاقب ولم  
 يدرا الاول فقيمة العبدین زيادى (فقاً) رجل  
 (عبي عبد) خبره مولاه ان شاء (دفع مولاه  
 عبده) المذكور للقاتل (وأخذ منه) قيمته  
 كاملة (أو أم مسكولا) يأخذ منه النقصان  
 وقوله أخذ النقصان وقال الشافعي ضمنه  
 القيمة وأمسك الجنة العبد (ولو جنى مدبر  
 أو أم ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن  
 الارش) لقيام قيمتها مقامها (فان دفع القيمة  
 بقضاء فبقي) المدبر أو أم الولد جنابة (أخرى  
 يشارك الثاني الاول) اذ ليس في جنابته كلها  
 الآية واحدة ولا شئ على المولى لان مجبور  
 على الدفع (ولو) دفع القيمة لولى الاول (بغير  
 قضاء اتبع السيد) بحصته من القيمة ورجع  
 بها على الاول لأنه قبضه بغير حق لان المولى  
 لا يجب عليه الا قيمة واحدة (أو) اتبع (ولي  
 الجنابة) الاول وقالا لشيء على المولى (وان  
 أعتق) المولى المدبر وقد جنى جنابات  
 لم يلزمه) أي المولى (الاقيمة واحدة) لم  
 بالجنابة قبل العتق (أولا) لان حق الولي  
 لم يعلق بالعبد فلم يكن مفقونا بالاعتاق (وام  
 الولد كالمدبر) فيما مر (أقر المدبر أو أم الولد  
 قيمة) نوجب المال لم يجز اقراره لأنه اقرار  
 على المولى بخلاف ما اذا أقر بالقتل عدا  
 فانه يصح اقراره (على نفسه) فبقتله ولو  
 جنى المدبر خطأ فان لم تسقط قيمته عن مولاه  
 ولو قتل المدبر مولاه خطأ سعى في قيمته ولو  
 عدا قتل الوارث أو انتسبه في قيمته ثم قتله  
 درر

(قوله فيما مر) وهو قوله وان اعتق المدبر أمّا الذي قبله فقد صرح المصنف بهما (قوله لم يجز اقراره) ولو في حق نفسه فلا يلزمه شيء لأن موجب جنائته على المولى لا على نفسه زباني (قوله فانه يصح اقراره على نفسه) اهدم التهمة (قوله ولو جنى المدبر) مثله أم الولد (قوله لم تذهب قيمته عن مولاه) لانما اثبت عليه بسبب تدبيره وبالموت لا يسقط ذلك (قوله حتى في قيمته) لان التدبير وصية برقبته وقد سكت له لانه حتى يموت سيده ولا وصية للقاتل فوجب عليه رد رقبته وقد عجز عنه فعليه رد بدلها وهي القيمة (قوله أو أودعها) وجهه ما مر من أن التدبير وصية ولا وصية للقاتل فيجب ابطالان لوصية ويقتله قصاصا والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

المراد بالغير المدبر والصبي والجنسية في ذلك أفاده المصنف (قوله قطع يد عبده) أي عبده نفسه منح (قوله ضمن الغاصب قيمته أقطع) لان الغصب سبب للملك كالبيع لان المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا الى أول الغصب ولما كان الغصب من أسباب الملك كان تخلفه بين الجنابة والسراية قاطعا للسراية كالبيع اذا تخلف انتهى

مكي عن البناء فيصير كان العبد الاقطع ملكا عند غاصبه بآفة مما يوجب له الموت ولو أن رجلا قطع يد عبده فباعه فمات في يد المشتري مات من مال المشتري لان قبض المشتري صار قاصلا بين القطع والهالك فكذا اذا انتهى غاية البيان (قوله وان قطع) أي ماله العبد (قوله لصيرورته متلفا فيصير متركدا) لان ما يصير به المشتري قابضا للجميع يصير به الموصوف منه مستردا للغصب فيبرأ الغاصب عن الضمان برهان (قوله ضمن) هذا اذا كان الغصب ظاهرا بأن ثبت بالبيعة فيضمن في الحال فيباع فيه لان افعال العبد مستمرة ولو كان الغصب ظاهرا باقراره لا يجب الا باعق انتهى بناء (قوله واخذ بافعاله) أي حال رقه (قوله لا بعد عتقه) استثناء من قوله لا بأقواله واحترز بذلك المحجور عن المأذون فانه يؤخذ بأقوال أيضا مكي عن البناء (قوله ضمن السيد قيمته لهما نصفين) لاستوائهما في السبب وانما ضمن قيمة واحدة لما مر من أن موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمة واحدة فيجب ذلك على المولى لانه هو الذي أعجز نفسه بتدبيره عن دفع رقبة العبد (قوله ورجع المولى بنصف قيمته على الغاصب) لانه ضمن القيمة بالجنابيتين نصفها بسبب وجده عنده ونصفها بسبب وجده عند الغاصب فيرجع عليه بسبب لحقه من جهته فصار كأنه رد نصف العبد فقط لان رد المستحق بسبب وجده عنده كالرد (قوله لان حقه لم يجب) قال الزباني لهما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لا يراجه أحد فيتحقق كله وانما اتقص بان خيار من اذنا اوجد شيئا من بدل العبد في يد المالك فارغاع الحق أخذه ليم حقه انتهى وقال محمد لا يدفعها اليه وبما ذكر يعلم ما في عبارة المؤلف وحق التعبير أن يقول لان حقه وجب حيز لامر احرم أفاده الحلبي (قوله لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب) فصار كأنه لم رد عليه الا نصف (قوله فغصب ما يملك الذي في من المؤلف فغصبه وهو الاول فان الغاصب واحد هو نفس فيه (قوله ورجع المولى بذلك النصف على الغاصب) وجهه انه يستكمل بذلك القيمة التي دفعها بالجنابيتين التابيتين عند الغاصب (قوله لا يعبر عن نفسه) كذا في ملاسكين والشعبي والبرهان وقال السمرقندي عن الشارح سواء كان يعبر عن نفسه أم لا (قوله والمراد بغصبه الذهب به) أي فذكر الغصب وقع مجازا عن الذهب من غير اذن لان الحيز لا يتحقق فيه غصب (قوله فجأة) قال في المصباح جفت الرجل فجوة هو وزن باب نعب وفي آفة بفتحتين جفته بفتة والاسم النجم بالضم والمد في آفة وزان غرة (قوله لم يضمن) لان ذلك لا يختلف باختلاف الاماكن (قوله ضمن) لان الموصوب عجز عن حفظ نفسه بسبب ما صنع فيه (قوله فغاب عن يده) أي ولو تحقق المولى ذلك لانه تسبب فيه (قوله أو يعلم موته) لما عدا او ما خطأ أو بفحوى أو بصاغة فترتب عليهم أحكامها في الاصل اذا غيب الرجل صيبا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما أن يموت بأمر لا يمكن الاحتراز والتعظيم عنه بأن أصابه حتى وهذا لا ضمان فيه بالاجماع واما أن يموت بأمر يمكن الاحتراز عنه بأن قتل أو أصابه جرحا أو سقط عليه حائط أو زلت عليه صاعقة من السماء فقتله أو نهبته حية أو أكله سبع أو رزق من حائط أو جبل فان الغاصب يضمن في قول علي بن النخعة الثلاثة واجمعوا انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي العبد يضمن مات بأمر يمكن التحرز عنه أو بأمر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط وقول الاصل بأن أصابه حتى أي في موضع غير مشهور بها كما أفاده المؤلف (قوله حتى وقعت الفرقة بينهما) أي التباعد عن زوجها بحيث لا يعلم مكانها ومنزل الزوج أقامها

## \* (فصل في غصب القن وغيره) \*

(قطع يد عبده فغصبه رجل) وسرد (فمات منه ضمن) الغاصب قيمته أفسح وان قطع يده) وهو (في يد غاصب فمات منه برى) الغاصب لصيرورته متلفا فيصير متركدا (غصب عبد تجبور مثله فمات في يده ضمن) لان المحجور ومو أخذ بافعاله لا بأقواله لا بعد عتقه (مدبر جنى عند غاصبه) فرد (ثم جنى عند سيده) أخرى (ضمن السيد قيمته لهما) نصفين (ورجع) المولى (بنصف قيمته على الغاصب ودفعه) أي دفع المولى نصف قيمته (الى) ولي الجنابة (الاول) لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم (ثم رجع) المولى (به على الغاصب) لانه أخذ منه بسبب كان عند الغاصب (وبعكسه) بأن جنى عنده ولاء ثم عند غاصبه (لا يرجع) المولى على الغاصب (به ثانيا) لان الجنابة الاولى كانت في يد المالك (والقن) في النصين (كالمدر غير أن المولى يدفع العبد) نفسه (هنا وفتة) أي في المدبر (القيمة) كالمدر (مدبر جنى عند غاصبه فردة فغصب) ثانيا (فجنى عنده) كان (على سيده قيمته لهما ورجع بقيمته على الغاصب) لكونه ما عنده (ودفع) المولى (نصفها) أي القيمة المأخوذة ثانيا (الى) ولي الجنابة (الاول ورجع) المولى (بذلك النصف على الغاصب) وأم الولد في كلها كمدبر (غصب رجل صبياحرا) لا يعبر عن نفسه والمراد بغصبه الذهب به بلاذن وليه (فمات هذا الحيز) في يده فجأة أو بجحى لم يضمن وان مات بصاعقة أو نهب من حية فدينه على عاقلة (الغاصب) استغسانا تنبيه بنقله لمكان الصواعق أو الحيات حتى لو نقله لموضع يغلب فيه الحية والامراض ضمن فغصب فيه الدية على العاقلة لكونه قتلا نسبيا هداية وغيرها قلت بقى لو نقل الحيز الكبير لهذه الاماكن فعد بان مقيده اول يمكن التحرز عنه ضمن وان لم يمنعه من حفظ نفسه لالانه بقصيره في كم صغير ككبير مقيده عناية (ولو غصب صبيافغاب عن يده حبس) الغاصب (حتى يجي به أو يعلم موته) خاتمة كالوخذع امرأة رجل حتى وقعت الفرقة بينهما

فيما يظهر (قوله أو غوت) أي أو يعلم. وتها كما في المسئلة السابقة في نسخة أو يموت أي إلى أن يموت أي في المجلس  
قوله فعلى عاقلة الختان نصف دية (ذكر هذه الرواية في مجموع النوازل عن محمد وذكر في الأصل أنه لا يجب  
شيء إن مات وهكذا ذكر في جنائيات العتاق انتهى هندية عن الذخيرة (قوله فمأخذه إذا مات) ما نافية هنا  
ولدت زائدة كما هو الصواب الغالب بعد إذا والذي عليه عدم الموت الدية بقامها (قوله بالموت بثطر)  
أي ينصف والظرف متعلق بما بعده (قوله وقال أمسكها) ظاهره أنه قيد في ضمان الدية ويراجع (قوله  
وتعامه في الخاتمة) قال فيها كما نقله في الهندية عنها وان سير الصبي الدية فادطأت أنسا فقتله والصبي مستمك  
عليه فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير  
الدية الصغرى ولا يستمك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدية وهي نسيفات الصبي كانت دية الصبي  
لي عاقلة الذي حمله انتهى واطاهر أن هذا فيما إذا سارت بنفسها أما إذا سارها بنفسه فالظاهر من قول المصنف  
ولم يكن منه تسيير أن العاقلة لا تضمن (قوله طعما) عبارة الدرمالا (قوله لأنه سلطه عليه) فيه نظر (قوله وكذا  
الاخلاف لو أهرب) أي استعار شيئا من رجل فأعاده أو كذا القرض (قوله ضمنه للحال) لأنه مؤاخذ بما فعله  
انتهى درروفي حاشية الشلبي قال الأسديجاني في شرح الطحاوي من كتاب الودبعة ومن أودع عند صبي مالا  
فهلك عنده لا ضمان عليه بالاجماع ولو استهلكه الصبي فإنه ينظر إن كان الصبي مأذونا في التجارة ضمن عندهم  
جميعا وإن كان محجورا عليه ولكنه قبل الودبعة باذن وليه ضمن بالاجماع وإن كان قبل بغير إذن وليه لا ضمان عليه  
عندهما للحال ولا بعد الادراك وعند أبي يوسف ضمن في الحال واجمعوا أنه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون  
عنده ضمن للحال ولو كانت الودبعة عبدا فقتله الصبي صكت انت دية على عاقله بالاجماع ولو جنى عليه  
فمبادون النفس كان ارشاه في مال الصبي بالاجماع ولو أودع عند عبد ودية فقتله عنده فلا ضمان عليه  
بالاجماع ولو استهلكه ان كان مأذونا له في التجارة أو محجورا عليه ولكنه قبل الودبعة باذن مولاه لا يضمن في الحال  
ولكن يضمن بعد العتق ان كان بالغاء دهما وعند أبي يوسف يضمن في الحال واجمعوا أنه لو استهلك من غير ايداع  
ضمن واجمعوا ان كانت الودبعة عبدا جنى عليه في النفس أو فمبادون النفس يؤاخذ به وبطلب مولاه بالرفع  
أو الفداء انتهى (قوله فلا يضمن بالاجماع) ويدل عليه لفظ الجامع ونصه محمد بن يونس عن أبي جعفر  
رضي الله تعالى عنه في رجل قد أودع مبيعا قد عقل طعما ما كلفه قال لا ضمان عليه وأروى عن غلاما فقتله  
قال هو ضمن لغيره على العاقلة انتهى ووضعها في الجامع الكبير في صبي بلغ ثنتي عشرة سنة (قوله على خلاف  
ما في المتن الخ) أي من أنه في الصبي الذي لا يعقل يجب أن يضمن بالاجماع لأن تسليمه هدر وفعله معتبر قال  
الآفة في وهو مذهب غير الاسلام وقال به من مشايخنا ان الصبي إذا لم يكن عاقلا لا يضمن في قولهم واليه ذهب  
قاضى خان في شرح الجامع الصغير انتهى ونشأ هذا الاختلاف في مفهوم قول محمد في الجامع قد عقل وتحصل  
أنهم اطرقتان لاهل المذهب والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب القسامة) •

لم يكن أمر التبرير يؤل إلى القسامة إذ لم يعرف قاتله شرع في بيانها لأنه يحتاج إليها على ذلك التقدير (قوله هي  
لغة بمعنى القسم) قال العلامة فوح اختلاف أهل اللغة في القسامة قال بعضهم أنها مصدر واختاره ابن الأثير  
في ثمانية حيث قول القسامة بالفتح اليمين كالقسم ثم قال وقد قسم قسمارة إذا حلف وقال بعضهم أنها  
اسم مصدر واختاره المطرزي في المغرب حيث قال اليمين يقال أقسم بالله أقساما وقولهم حكم القاضي  
بالقسامة اسم منه وضع وضع الاقسام واختار العيني في شرح لكثر الاول واختار ملامسكين الثاني انتهى  
(قوله وشرع اليمين بالله تعالى) قال في القسامة عبارة عن الايمان التي تعرض على خصم رجل من أهل  
لحله أو الدار إذا وجد فيها اقبل لم يعرف قاتله قال لم تبلغ الرجال خبيرين بل لا كثر اليمين إلى أن تتم خصمينا  
وسيم وجود قاتل لا يدري قاتله في حله أو دار أو في موضع يقرب إلى القرية بحيث يسمع الصوت منه وشرطها  
كون الذي يقسم رجلا عاقلا بالغاضرا حتى لا تجب القسامة على المرأة والمجنون والصبي والعبد ومن شرطها  
أن يكون بالميت أو أن تتل نحو الضرب والقتل والجراحة فإذا لم يمكن الاثر موجود فهو ميت لا قبيل  
لاقسامته فيه ولاديه ومن شرطها أيضا أنكم قبل خصمينا وركننا أن يقول من يقسم بالله ما قتلته ولا علم له

فإنه يجبر حتى يردّها أو غوت خلاصة  
(أمر خذنا باليمين صديقا فقل) الختان ذلك  
(فمعاق حشفتة ومات الصبي) من ذلك  
(فمولى عاقلة الختان نصف دية وان لم يموت  
فمولى عاقلة كلها) وقد تقدمت في باب  
ضمن الاجير وفي رواية الوهبانية  
ومن ذا الذي ان مات مجنبه فما  
عليه اذا مات بالموث بشطر  
(كن حله مبيعا على دية وقال أمسكها)  
فقط الصبي ولا يكن منه تسيير فمات كان  
على عاقلة من حله دية (أي دية الصبي  
(كان الصبي ممن يركب مثله أولا) يركب  
وتعامه في الخاتمة (كصبي) أودع عبدا  
فقتله (أي قتل الصبي العبد المودع ضمن  
عاقلة الصبي قيمته (فان أودع طعما ما) بلا  
إذن وليه وليس مأذونا له في التجارة (أو كلفه  
لم يضمن) لأنه سلطه عليه وقال أبو يوسف  
والشافعي يضمن وكذا لو أودع عبدا محجورا  
مالا فاستهلكه ضمنه بعد عتقه وعند أبي  
يوسف والشافعي في الحال وكذا الخلاف  
لو أهرب أو أقرضوا ولو كان باذن أو مأذونا ضمن  
بالاجماع ولو استهلك الصبي مال الغير بلا  
ودبعة ضمنه للحال قلت وهذا كله للصبي  
عقلا ولا فلا يضمن بالاجماع وتعامه في القسامة  
والشرع بلاسمة عن الشافعي ومسكين على  
خلاف ما في المتن والهداية والزياهي

فليحفظ

#### • (باب القسامة) •

هي لغة بمعنى القسم وهو اليمين مطلقة وشرعا  
اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعدد  
مخصوص على شخص مخصوص وعلى وجه  
مخصوص بيان

فان لا نركن الشئ ما يقوم به ذلك الشئ ولا قيام القسامة الاله وحكمها وجوب الدية في ثلاث سنين عندنا  
 وشريعتنا ثبتت بالاحاديث الصحيحة وبالإجماع انتهى شاي (قوله ميت حر) فلو وجد قتل في غير ثلاث سنين ولاه  
 فقيه القسامة وقبته أي في ثلاث سنين كما في الشريعة لانه أدى ونفاسها أبو يوسف لانه بعض باقية عنده  
 من حيث انه مال بالغة ما بلغت فكان كهيئة فلو وجد القتل في ثلاث سنين فلا قسامة أفاده الجوى وحينئذ  
 فالأولى للشارح عدم التقييد بالخز وسواء كان القتل ذكرا أو أنثى صغيرا أو كبيرا ولا يجب القسامة  
 في سائر الهائم وأما المدبر واما الولد والمكاتب والمأذون فلو في غير دارهم ولا هم يحب فيهم القسامة وفيها ليس فيهم  
 شئ الا في المكاتب والمأذون المديون فقيم ما القيمة على المولى حالة لا فرما في المأذون وفي ثلاث سنين في المكاتب  
 لا على عاقلة أبو السعود عن البدائع (قوله وجد في محلة) الهلة بالغنى المكان الذي يغزو القوم مصباح (قوله  
 أرصفه) ولو شقوا بالاطول من أي ومعه الرأس وأما اذا شق طولاً بدونه أو شق الرأس معه فلا قسامة وعليه  
 يحمل ما في القهستاني انه لا قسامة في ذلك وهو الذي ذكره المصنف بعد في مقته (قوله في قتل واحد)  
 وجد الأقل من بدنه مع رأسه في محل ووجد أكثر بدنه بدون رأسه في محل آخر (قوله ادلوعلم) فظهر بماذا يكون علم  
 القاتل هل يكنى فيه علم القاضي أو يئنه ولو من أهل المحلة أو لا بد من بينة من غير عالم أرمس فصله جوى وقال  
 القهستاني لا يعلم بالينة أو لا قرار يجعل جهة العلم من بين الامرين وتقدم غير من ان القاضي لا يعمل بعلمه وان  
 الشاهد اذا جاز بشهادته مغنا أو دفع بها منه مفر لا تقبل شهادته والشاهد اذا كان من أهل المحلة يدفع بها اليقين  
 والدية عن نفسه ومقتضى ما ذكر ان لا تقبل شهادته (قوله أو ادعى على بعضهم) لان المذنب عليهم لا يتبرون  
 عن الباقي وبأنه المصنف انه اذا ادعى على معين منهم لا تسقط القسامة (قوله يختارهم الولي) هذا نفس على ان  
 اختيار الولي لان اليقين حقه والظاهر انه يختار من ينهمه بالقتل أو أهل الخبرة بذلك أو صاحب أهل المحلة لما ان  
 تحوزهم عن اليقين الكاذبة بل بلغ فيظهر القاتل ولو اختاروا أعمى أو مجنون أو قذافي جاز لانهم يمين وامست بشهادة  
 انتهى تعيين (قوله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) من قتل تقابل الجمع بالجمع فصاحب كل واحد في قتل وعلمه  
 لاحتمال انه قتله وحده فيعتبر أهلى يمينه بالله ما قتلناه بهي جيمار. يعكس لانه اذا قتله مع غيره كان قاتلا  
 وفائدة قوله ولا علمناه قاتلا مع ان شهادة أهل المحلة بالقتل غير مقبولة في أهل المحلة أو غيرهم أن يقر الخالف  
 على عبده فيقبل اقراره أو يقر على غيره من غير أهل المحلة فيصدق له ولي المتقول في سقط الخلف عن أهل المحلة  
 أو يقر على غيره من أهل المحلة فيصدق فيه سقط التحالف من أهل المحلة من (قوله ان كان ثمة لوث) فالتبيين  
 اللوث أن يكون علامة القتل على واحد بعينه أو ظاهريته لا تدعى من عداوة ظاهرة أو بتهمة عدل أو جماعة  
 غير عدول ان أهل المحلة قتلوه انتهى ولنا ما روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كتب الى أهل خيبر ان هذا قاتل وجد بين أظهركم فما الذي يخرجكم عنكم فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة  
 وقعت في بني اسرائيل فأنزل الله تعالى على موسى أمرا فان كنت فيما فاسأل الله مثل ذلك فكتب صلى الله  
 عليه وسلم اليهم ان الله تعالى أراى أن أختاركم من رجلين فاصفون باقه ما قتلناه ولا علمناه قاتلا  
 ثم فرمون الدية فقالوا القدر قضيت فيما بالناموس أي الوحى انتهى دور (قوله لا مطلقا بل) لاجابة اليه  
 (قوله ونقل ابن السكال الخ) لانه لم يبين ان ذلك في الخطأ أو العمد وقد نقله الشريعة الى عن الميسوط أيضا  
 والمتبادر من كلامه ان ذلك في العمد وفي النعابة وشرحها قضى على جميع أهلها بالدية لذلك الميت حر أو عبدا  
 لتعصيرهم في حفظ المحلة فالقسامة والدية على أهلها كما في أكثر المتون وذكر في الظهيرية ان كل ما على العاقلة  
 وفي الذخيرة عن شيخ الاسلام ان القسامة والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي السكافي ان الدية على عاقلتهم  
 في ظاهر الرواية انتهى أي ولو الادعى بقتله عمد او هذا الذي ذكره المؤلف عن ابن السكال عن الميسوط  
 (قوله وان تم العمد الخ) قال الكرخي وان كان أهل المحلة فيهم القاتل والمصالح فليخارفي استخلافهم الى الورثة  
 يختارون أهل الصلاح ان احبوا حتى يخلصهم فان كان أهل الصلاح لا يتخونون من أرادوا وأبى برؤوا عليهم  
 الايمان فليس لهم ذلك ولهم أن يقتلوا ومن السابقين تمام الخمس ورجلا انتهى (قوله هذا في دعوى القتل العمد)  
 اهـ لم انه اذا ادعى قصاصا على غيره لم يجر ولا يئنه استخلف فان نكل والقصاص فيما دون النفس لانه  
 القصاص عنده لا في النكول في معنى البذل عنده وبذل ما دون النفس يصح من طريق الحكم فان من أذن

(بيت) حر ولو ذميا أو مجنوناً شريعة لالاية  
 (به جرح أو أثر ضرب أو خنق أو خروج دم  
 من اذنه أو عينه وجرح في محلة أو) وجد  
 (بدنه أو كثره) من أي جانب كان (أو  
 نصفه مع رأسه) والنص وان ورد في البدن  
 لكن لا كثر حكم السكك حتى لو وجد أقل  
 من نصفه ولو مع رأسه لا لا يؤدى تكرار  
 القسامة في قتل واحد وهو غير مشروع (ولم  
 يعلم قاتله) ادلوعلم كان هو المصنف وسقط  
 القسامة (واذعى وليه القتل على أهلها)  
 أي المحلة كاهم (أو ادعى على بعضهم)  
 حلف من رجلين منهم يختارهم لولى  
 بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا) بأحلف  
 على من منهم بالله ما قتلناه ولا علمناه قاتلا (لا  
 جعله الولي) وقال المشافى ان كان كنة  
 لوث استخلف الاولياء من بين يمين ان أهل  
 المحلة قتلوه ثم يقضى بالدية على المدعى عليه  
 وقضى مالك بالقتل ولو الادعى بالعمد (ثم  
 قضى على أهلها بالدية) لا مطلقا بل (ان وقعت  
 الدعوى بقتل عدوان) وقت الدعوى  
 (بخطأ فعلى) أي فيقضى بالدية على  
 (عواقله) كما في شرح الجمع معزى بالذخيرة  
 والخانية ونقل ابن السكال عن الميسوط  
 ان في ظاهر الرواية القسامة على أهل المحلة  
 والدية على عواقله أي في ثلاث سنين وكذا  
 قيمة القتل فخذ في ثلاث سنين شريعة لالاية  
 (وان لم يتم العدد ذكر الخلف عليهم لئتم تخمين  
 عينا وان تم) العدد (وأراد لوى تكراره  
 لا ومن نكل منهم حبس حتى يحلف) على  
 الوجه المذكور هنا هذا في دعوى القتل  
 العمد أحافى الخطأ يقضى بالدية على عاقلتهم  
 ولا يجبون ابن السكال معزى بالخانية

ولو أقر على نفسه أو عبده قبل إقراره ولو على غيره فصدقته الولي سقط التحليف من أهل المحلة (ولا قسامة على صبي ومجنون وامرأة وعبدة ولا قسامة ولا دية في بيت لا تربيته) لأنه ليس يقتيل لأن القتل عرفا ٣٠٦ هو قاتل الحياة بسبب مباشرة الخلق وأنه مات حتف أنفه والغرامة بتدبير قول العبد (أو يسيل د)

لرجل في قطع يده ففعل لم يلزمه قصاص ولا ضمان كالواستوفاء بحق فاد أصبح بذله جاز استيفاءه بالنسكول كالاموال وقال لا يجب الارش لأن النسكول قائم مقام الاقرار وليس بصريح فيه بدليل افتقاره الى الحكم أما الاقرار فيحكم ثابت بنفسه ومتى تعد واستيفاء قصاص وجب المال وان نكل والقصاص في النفس حيس حتى يقر أو يحلف أو يعوت جوعا عنده وإذا علم هذا في المدعى عليه المعين يعلم في غيره وقال يلزمه الارش كافي الطرف وانما استحسن الامام اسقاط القصاص في النفس استعظا ما حرمتها الا ترى أنه تعلق بها ما لم يتعلق بغيرها من تكرار الايمان ووجوب الكفارة فذلك اقترافا غاصب في النسكول لأن العين قد تكون نفس الحق بدليل اجتماع القسامة والدية في القتل الذي يوجد في المحلة وإذا جاز أن يكون نفس الحق وامتنع من ايادها ومذلل الحكم بالقصاص وجب أن يحبس عنده وعلى قوله ما لم تعد واستيفاء القصاص وجب المال انتهى شلبي تصرف عن الاتفاق (قوله قبل اقراره) فيسقط التحليف عن أهل المحلة فلو قال ولو أقر على نفسه أو عبده أو غيره وصدقته الولي في الغير سقط التحليف لكان اخصر (قوله ولا قسامة على صبي الخ) لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل العين والمرأة واهلها من أهل النسوة والعين على أهلها منخ (قوله أو يسيل دم من فقه) بقيد ما اذا كان ينزل من رأسه الى فقه وأما اذا كان يصعد من جوفه اليه فانه يصلح دليلا على القتل أفاده الشلبي عن نحر الاسلام وذكره الشرنبلالي (قوله أو أنفه) لأنه قد يكون من دعاف فهو راعله في الباطن وقد يكون لا كل شيء غير موافق (قوله أو دبره) لأنه قد يكون له الباسور (قوله أو ذكره) لأنه قد يكون لعرق انفجر في الباطن أو ضعف الكلى أو ضعف الكبد أو من شدة الخوف (قوله لماسر) أي من اعتبار جميعه أو أكثره أو من تكرار القسامة في قتل واحد (قوله ومات خلفه) وان كان ناقص الخلق فلا شيء عليهم لأنه منفصل ميتا انتهى منخ (قوله به أثر الضرب) وان لم يكن به أثر فلا قسامة فيه (قوله لا تسقط) هو ظاهر لرواية وجهه ان وجوب القسامة على أهل المحلة دليل على ان القاتل منهم فحينئذ المدعى واحد منهم لا ينافي ذلك بخلاف تعيينه واحدا من غيرهم لأنه بين أن القاتل ليس منهم وهم انما يفرعون اذا كان القاتل منهم لكنهم فائدين بقدر حاجتهم لم يأخذوا على يد الظالم فان أهل المحلة لا يفرمون بمجرد ظهور القاتل بين أظهرهم بل بدعوى الولي فاذا ادعى القاتل على غيرهم امتنع دعواه عليهم فقط عنه لنقد شرطه أفاده الشلبي (قوله وقيل تسقط) هو رواية عن الثاني أي تسقط القسامة والدية عن الباقيين ويقال لا لولي آتاك يذنبه فان قال لا يستخلف المدعى عليه يمين واحدة (قوله وقيل لا يجب على السائق الخ) هذا لا يخص السائق فيذنبه أن يكون القاتل والراكب مثله أبو السعود بخنا (قوله فالدية والقسامة على أهل المحلة) لأن وجوده على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة انتهى زيلعي (قوله وان مرت دابة) أي ولم يكن معها أحد مكي عن مسكين أما اذا وجد معها فأيضا أو سائق أو راكب فقد تقدم قريبا (قوله أو قسامة) أو سكتين أو محلتين أبو السعود عن القهستاني (قوله فعلى أقربهم) انما يعتبر الأقرب اذا وجد في أرض مباحة أما اذا وجد في أرض مملوكة فالعبرة للمكان وبه صرح في البرازية حيث قال وان وجد في أرض قرية الكثرة أقرب الى بيوت قرية أخرى ان الأرض مملوكة فاعلى المالك والا فعلى أقربهم فقد اعتبر المالك ولم يعتبر القرب معه وانما اعتبر القرب اذا اتفق كون الأرض مملوكة لا احد انتهى منخ ويأتي (قوله ولو استويا فلهما) فلو كان في إحدى القريتين ألف رجل وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القريتين نصفان بخلاف انتهى هندية (قوله وقيد الدابة اتفاق) أي فالحكم كذلك اذا وجد طر بها بينهما (قوله بشرط سماع الصوت منهم) الجار والمجور ومعلق بسماع وفي عبارة الدرر معلق بالصوت فما كان العبارة من واحد والغالب ان الصوت اذا كان من جهة وسمع من أخرى أن يسمع من الاخرى اذا كان بها للجهة الاولى (قوله تجب القسامة على الملاك الخ) وان كان بعيد الا يسمع الصوت منه (قوله على أرباب معلومين) أخرجه غير المعلومين كالمالك وقذا على الذرأ والمساكين فان الدية تكون في بيت المال على ما استظهره في منخ الغضار أبو السعود (قوله وحينئذ) أي حين اذ روى حال المكان (قوله فلا عبرة للقرب) أي ومما عا صوت قوله الا اذا وجد في مكان مباح) صريح في ان القسامة حينئذ والدية على الاقرب من القريتين مثلا وفي القهستاني عن قاضيخان ولو وجد قتل في موضع مباح كالغلاة الا انه في أيدي المسلمين كانت الدية في بيت المال انتهى ونقله انصف والمخ عن البرازية عزى الى هلال والكسختي وذكره بعد واذا اجل ما ذكره الموافق على ما اذا كان قريبا

من فقه أو أنفه أو دبره أو ذكره) لأن الدم يخرج منها إعادة بلا فعل أحد بخلاف الاذن والعين (أو نصف منه) أي ولا قسامة في نصف ميت (سقط طولا وأقل منه) أي من نه منه (ولو معه الرأس) لما مر (أو على رقبته) أي الميت (حمة ملوثة) لأن الظاهر أنه مات بها برأية (وماتم خلقه ككسبي) أي وجد سقط تام للخالقة به أثر الضرب وجبت القسامة والدية وفي الظاهرية ما يخالفه (فان ادعى الولي على واحد من غيرهم) مكان ابراهيمه لاهل المحلة (ومقتات) القسامة منهم (وان ادعى الولي على معين منهم لا) تسقط وقيل تسقط (قتيل على دابة معها سائق أو قائد أو راكب فديته على عاقته) دون أهل المحلة لأنه في يده فصار كأنه في داره (ولو اجتماع) فيها سائق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان لم تكن ملكا لهم (عنه) أي يدهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة كالأر وقيل لا يجب على السائق الا اذا كان مكان يسوقها مخفيا وبه جزم في الجوهرة (وان لم يكن معها أحد فالدية والقسامة على أهل المحلة) التي فيها القاتل على الدابة (وان مرت دابة عليه قاتل بين قريتين) أو قبيلتين (فعلى أقربهما) لما روى انه صلى الله عليه وسلم أمر في قتل وجد بين قريتين بأن يذرع فوجد الى احدهما أقرب بشبر فقتل عليهم بالقسامة ولو استويا فعلى جميعهم وقيد الدابة اتفاق في القهستاني (بشرط سماع الصوت منهم) هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرر وغيرهما من عبارة البرجندى نقلا عن الكافي يسمعون صوته لأنه حينئذ يلحقه القوت فينسبون الى التقصير في النصرة (والا) بأن كان في موضع لا يسمع منه الصوت (لا) يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير فلا يجعلون فائدين تقديرا (ورأى حال المكان الذي وجد فيه القاتل فان كان مملوكا تجب القسامة على الملاك والدية على عائلته) وكذلك وقفا على أرباب معلومين

لأن العبرة للمالك والدية كما أفاده المصنف مستند للمؤيد والحيه والبرزية قلب وسيجي التصريح به في المتن بما للدرر وغيره من جهة فلا عبرة للقرب من الا اذا وجد في مكان مباح لا ملك فيه لاحد ولا يد والانه الى ذي الملك واليد

من العاصم وما نقله القهستاني والمصنف على ما إذا كان بعيدا منه زال التنافي ويحمر ثم رأيت في الهندية إذا  
وجد القليل في فلاة في أرض فان كانت ملكا لآدم فالقاسمة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن لاحد  
فان كان يسمع منه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القاسمة وان كان لا يسمع فيه الصوت فان كان  
للمسلمين فيه منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلال فالدية في بيت المال وان انقطع عنها منفعة المسلمين فدمه  
هدر وكذلك اذا وجد في الفلاة وليس بقرىها عمران كذا في محيط السرخسي انتهى (قوله ولو جماعة يحصون)  
الوضح أن يقول بأن يكون لجماعة يحصون (قوله لكن سيجي الخ) لا ينافي ما في البدائع لان مكان حمله على أهل  
القرى فلا ينافي وجوب ذلك في بيت المال (قوله أخذها والظلم) فيه التفات الى قول محمد بن القصب يتحقق  
في العقار (قوله لانه ليس على الغاصب دية) على قاصرة ولو قال ولا شيء على المالك لعدم قدرته على الحفظ لاستتم  
العلة (قوله لما ذكرنا) قد علمت مما تقدم عن محيط السرخسي أن محل وجوب الدية على بيت المال اذا لم يسمع منه  
الصوت فلا وجه لهذا التعليل (قوله ليس صاحب الارض منها) هذا نص على المتوهم فان الحكم كذلك لو كان  
منها (قوله فهذا صريح الخ) لا حاجة اليه مع ما قدمه من قوله وحينه فلاحية للقرب (قوله لان تدبره الخ)  
على المحذوف تقديره والا فعلى المالك وذو الولاية لان الخ (تنبيه) اذا وجد القليل في محله خربة ليس فيه  
أحد وبقرى محله عامرة فيها اناس كثير يجب القاسمة والدية على أهل المحلة المأمرة واذا وجد القليل في قرية  
أصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقاسمة على أهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية  
فأصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما أصاب أهل الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والا ففى أموالهم كذا  
في المبسوط (قوله وان وجد في دار انسان الخ) فالدار مثل الارض المملوكة أو الموقوفة على معينين ثم ان القاسمة  
تكرر على المالك ان لم يف العدد (قوله حضورا) أى في البلدة غير غائبين عنها (قوله دخلوا في القاسمة أيضا)  
فيحفظون معه عندهما (قوله خلافا لابي يوسف) فقال لا يدخلون في القاسمة أصلا (قوله ان ثبت انهم له بالجهة)  
قال القهستاني فيه إشارة الى ان اقرار ذي اليد ليس بحجة على العاقلة والى انه لا شيء عليه بمجرد ظاهر اليد  
وفي الاوضح ان ما ذكره قول الطبري وأما عند أبي يوسف فلا يحتاج الى المحلة ويكتفى بمجرد السكنى انتهى  
(قوله بالجهة) هي البيئة أو اقرار العاقلة (قوله وهي أى الدية الخ) الذي في عبارة الدرر وابن السكال الاقتصاد  
على القاسمة وهو ظاهر (قوله على أهل الخلطة) بالكسر هي ما خلطه الامام أى فرزه وميزه من أراض وأعطاء  
لاحد كما في الخلطة قهستاني (قوله دون السكان والمستترين) ودون من ملك المنفعة أو العين بأى سبب  
من أسباب الملك أفاده القهستاني ثم قال قيل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فعلى المشتري لان التدبير اليهم  
كإبشيره الكرماني (قوله فهو على عدد الرؤس) الاولى أن يقول فهما أى الدية والقاسمة على الرؤس أى وان  
اختلفت الانصبا يعنى ان كان نصفها زيدا ونصفها العدم والباقي لغيره فالقاسمة عليهم والدية على عاقلتهم أن لا  
مساوية لان صاحب القليل والكثير سواء في الحفظ والتدبير وكذلك لو وجد في غير مشترك (قوله وفي البيع بغير  
سواء كان الخيار للبايع أو المشتري أو لهما) (قوله خلافا لهما) أى في المشتريين فقالا لا يمكن فيه خيار فهو على  
عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة التي نصير له لانه انما يتناول اعتبار التقصير في الحفظ فلا يجب  
الا على من عليه ولاية الحفظ وذلك يستفاد بالملك ولا يحنيفية ان القدرة على الحفظ باليد لا بالملك (قوله حتى  
يشهد الشهود الخ) يعنى اذا أنكرت العاقلة أن تكون الدار له وقاها وحى ويضع يده ثم هذا بالاتفاق كما ذكر  
في الجامع الصغير وجعله في الاوضح قوله ما أماعند أبي يوسف بمجرد السكنى ككاف للقاسمة ولا حاجة الى  
الشهادة بالملك كذا في مسكين (قوله انما أى الدار) مثله الارض المملوكة (قوله ولا يكتفى بمجرد اليد) لان ما ثبت  
بالظاهر لا يصلح حجة للاستحقاق وهو يصلح للدفع (قوله حتى لو كان) أى ثبوت الملك به أى بمجرد وضع اليد (قوله  
ولا نفسه) بالنصب عطف على محذوف تقديره غيره أى لو أنكر واكون الدار له ولا يثبت قائما لا تدي لورثته لمقتول  
(قوله معللا الخ) هذا التعليل موضوعه مسألة أخرى ذكرها صاحب الدرر بعد حيث قال ولو وجد قتيلا في دار  
نفسه تدي عاقلة ورثته انتهى أى والحال ان الدار ثابتة للملك قال وهذا عند أبي حنيفة لان الدار حال ظهوره  
القتل لورثته فالدية على عاقلته وعندهما وعند زفر لاني فيه وبه يفتى لما قالوا ان الدار في يده حال ظهوره القتل  
فيجمل كانه قتل نفسه فكان هدر وان كانت هذه الدار لورثته فالعاقلة اغناهم لو لم يسمع منهم تخلف ذاعهم

والمراد بالولاية والبر للخصوص ولو لجماعة  
يحصون فلو اقامت لسلين فلاقاسمة ولادية  
على أحد بدائع ~~الملك~~ سيجي وجوبها  
في بيت المال قتال والمراد باليد أيضا اليد  
المحتمة وأما الاراضى التي لها مال أخذها  
والظلمة في بيت المال فليحذر (قوله لانه ليس على الغاصب دية قهستاني عن  
الكرمانى في محذر) وانما حال كنه في أيدي  
المساكين يجب الدية في بيت المال لما ذكرناه  
اذا كان بحال يسمع منه الصوت يجب عليه  
الغوث كذا في اللولبية وفيها (ولو وجد)  
قتل (في أرض رجل الى جانب قرية ليس  
صاحب الارض منها) أى من أهل القرية  
(فهو عليه) على رب الارض (لا على أهله)  
أى القرية لان العبرة للمالك والولاية انتهى  
قلت فهذا صريح في ان القرب اغناهم اعتبارا  
وجد في أرض مباحة لا مملوكة ولا موقوفة  
فيها (قوله لا ربا به وسيجي) منشا قنينة (وان  
وجد في داره ان فعليه القاسمة) ولو  
عاقلة حضرة وادخلوا في القاسمة أيضا  
خلافا لابي يوسف ملقى (والدية على عاقلته)  
ان ثبت أنهم له بالجهة كما سيجي وكان له عاقلة  
والا فعليه (وهى) أى الدية والقاسمة (على  
أهل الخلطة) الذين خط لهم الامام أو لغيره  
ولو بقي منهم واحد (دون السكان والمشتريين)  
وقال أبو يوسف كما هم مشتركون (فان باع  
كاهم فعلى المشتريين) بالاجماع (وان وجد  
في دارين قوم لبعض أكثر فعلى على) غدد  
(الرؤس) كالمشفعة (وان بيعت ولم  
تقبض) حتى وجد فيها قتيلا (فعلى عاقلة  
البايع وفي البيع بغيره على عاقلة ذى  
اليد) خلافا لهما (ولا تغفل عاقلة حتى  
يشهد الله وأنها) أى الدار الذي فيها  
قتل (لدى البعد) ولو هو القتل كما سيجي  
ولا يكتفى بمجرد اليد حتى لو كان به  
لم تده عاقلة ولا نفسه درر معلل

ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى قال في الهندية واختلف المشايخ في وجوب القسامة على عاقلة  
على قوله واختار شمس الأئمة السرخسي أنه لا يجب القسامة ههنا ~~في الكافي~~ وقد علمت من كلام  
صاحب الدرر أن هذا التعليل الذي ذكره المؤلف ذكره صاحب الدرر آخر من طرف الصاحبين وسبق في بعد  
وذكره المؤلف بعد ذلك والبقوله لا يقال العاقلة الخ وأجاب عنه (قوله بأنه لا يمكن الايجاب للورثة على الورثة)  
قال في العاقلة فان قلت كيف يستقيم أن تعقل عاقلة الورثة للورثة وليس بمقول أن يدعى لواعن أنفسهم لأنفسهم  
قلت العاقلة أعم من أن تكون ورثة أو غير ورثة فواجب على غير لورثة من العاقلة يجب للورثة منهم وهذا لأن  
عاقلة الرجل أحد ديوانه عندنا وعند الشافعي رضي الله تعالى عنه أقرب بأثره انتهى شلبي (قوله لما كان  
هو لا يدعى لنفسه) قد يقال أنه لما وجد مقتولا لا يصلح ايجاب الدية عليه لنفسه لعدم تكليفه والوجوب له  
على ما ذكره لا عليه فلا يجزى ما ذكره (قوله لقوة الشبهة) أي بعدم الوجوب عليه (تنبيه) إذا وجد قاتل في دار  
من لا تقبل شهادته له أو امرأة في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الميراث انتهى محيط السرخسي  
ولو وجد في دار صبي أو مجنون فالدية والقسامة على العاقلة ولو وجد في دار وارثه لا وارث له غيره لم يعقل عاقلة  
انتهى خزائن المفتين (قوله على من فيها) واللفظ يشمل أربابها حتى يجب على الأرباب الذين فيها وعلى السكار  
وعلى من عذرها والماله في ذلك وغير الماله سواء هدية عن الهدية قال الشافعي وهذا أي التسوية بين الماله  
وغيره فيه على ما روى عن أبي يوسف أن السكار عند بشار ~~كون الماله في القسامة~~ ظاهر وأما على قوله ما  
فانفرق أن السفينة تنقل وتحول فيعتبر فيها البددون الماله كافي الدية بخلاف المحلة والدار فانهم لا يتفرق  
انتهى (قوله وفي مسجد محلة الخ) قد بالهله لأنه لو كان المسجد للقرى باصلي فيه القرية بالقسامة والدية  
على بانيه ~~في الكافي~~ في الحيواني فقلنا من الشارع قاله لا يمكن لولم يعلم فعله عاقلة صاحب أقرب للورثة  
فاله في المعدن انتهى مكي (قوله كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع) حيث قال والمراد من طريق المحلة  
وشارعها ما هو الخاص بأهلها كما هو الظاهر من البدائع حيث قال ومنها أي من شرائط وجوب القسامة  
والدية أن يكون الموضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لأحد أو في يد أحد بدخموه وان كان في يد أحد  
يد العموم لا يد الخدم وهو أن يكون التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم ولا لجماعة يصحون لا يجب  
القسامة والدية عن أحد انتهى (قوله وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف) فيه أن ملا خسر وجعل الشارع  
قسمة أحد ما شارع المحلة وهو ما يكون الموضع لا كثر أهل المحلة وقد يكون لغيرهم انتهى فلم يصح شارح  
المحلة على انحصارهم واعتراضه الشربلي في تقدمه عن البدائع ثم قال فلا مخالفة بين الهدية وغيره في لزوم  
القسامة والدية بالوجدان في سكة غير نافذة على أهلها وعدم القسامة في النافذة وتكون الدية في بيت المال  
انتهى ولا شك أن غير النافذة هي الخاصة بأهل المحلة فلا يصح أن يكون ما حققه ملا خسر وهو ما في البدائع  
قد برقت فحققه أن في قوله وفي مسجد محلة أو شارعها أي شارع المحلة احتراز عن الشارع الأعظم على أهلها  
كما سيأتي (قوله وسوق ملوك) ظاهر عطفه على القسامة والدية على المالك والذي يفاد مما تقدم أن الدية على عاقلة  
المال (قوله والشارع الأعظم) قال في المغرب الشارع الطريق الذي شرع الناس فيه عامة فهو من الاستاد  
الجزازي أو من قوله شرع الطريق إذا تبين في المصاحح طريقين شارع يسلكه الناس عامة فاعل بمعنى مفعول  
مثل طريق قاصد أي مقصود والجمع شوارع انتهى مكي (قوله والجامع) أراد به المسجد الجامع أو مسجد جماعة  
يكون في السوق لعامة المسلمين (قوله وكل مكان يكرن التصرف فيه لعامة المسلمين) كالمطبخة كما إذا وجد  
في وقف المسجد الجامع كافي الهندية (قوله لا قسامة) لأن الله ود بالقسامة نفي تهمة القتل وهذا لا ينحصر في حق  
العامة برهان (قوله وإن الدية في بيت المال) هذا إذا لم يعرف باني المسجد والقسامة عليه والدية على عاقلة  
كافي الترمذي فهو ثان (قوله لأن الغرم بالغنم) أي لما كان عامة المسلمين هم المنتفعون بالمسجد الجامع  
والسجن والشارع الأعظم كان الغرم عليهم في دفع من مالهم الموضع أهم في بيته قال أبو الوالد هود عن الجوزي  
وكذا إذا زدحم الناس يوم الجمعة فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية في بيت المال قلت ويقاس عليه من قتل  
بازدحام المراكب وبازدحام الواقع في الدوالي المكرمة كإسالة المعراج وطلعة القدر ولله نصف من شهابان  
تصبر ولقد من الشريف انتهى (قوله إن كان نائيا) قال القهستاني وفي سوق غير ملوك بأن كانت بعيدة بجمعهم

بأنه لا يمكن الايجاب على الورثة للورثة انتهى  
ثم الورثة يجهلون فيكون الايجاب على  
الورثة للميت لا للورثة كذا قيل قلت وقد  
يقال لما كان هو لا يدعى لنفسه فقبره  
بالأولى لقوة الشبهة فتأمل (وان) وجد  
(في ذلك) فالقسامة والدية (على من  
فيها من الركاب والملاحين) حكمها  
في أيديهم كالدابة (وكذا العجالة) الخاص  
كذلك (وفي مسجد محلة وشارعها) الخاص  
بأهلها كما أفاده ابن السكك مستند إلى البدائع  
وقد حققه ملا خسر وأقره المصنف (على  
أهلها وسوق ملوك على المالك) وعند أبي  
يوسف على السكار ملوك (وفي غيره) أي  
غير الملوك (والشارع الأعظم) هو الذي  
غير الملوك (مع) وكل مكان يكرن  
(والسجن والجامع) كالمطبخة  
التصرف فيه لعامة المسلمين لا لواحد منهم  
ولا لجماعة يصحون لا يجب  
والدية عن أحد انتهى (قوله إن كان نائيا) أي  
المال لأن الغرم بالغنم (ان كان نائيا) أي  
فيما ذكره على بيت المال (يكرن نائيا) قريبا  
بعبدا (من الهلات والال) يكرن نائيا قريبا  
منها (فعل) أقرب للهلات البسه (الدية  
والقسامة) لأنه محظوظ بجهنم على أهل المحلة  
فكون القسامة والدية على أهل المحلة



وكذا في السوق الثاني اذا كان من يسكنها  
في الايام دون بعض الايام دون بعض  
القسماء والدية عليه لانه يلزمه صيانة  
ذلك الموضوع فيوصف بالتقصير فيجب عليه  
موجب التقصير كافي العناية معزاة بالنهاية  
قلت وبه افتى المرحوم أبو السعود مفتي  
الروم واعنده المصنف وان خلا عنه المتون  
لانه مصرح به في غالب الفتاوى والنسوح  
فليحفظ (ويهدرلو) وجد (في برية وفي وسط  
الفرات) اذا كان يترقب الماء لا يجتنبها كما  
يجب ان لا يلاحد وقيل اذا كان موضع  
انبعاث مائه في دار الاسلام يجب الدية في  
بيت المال لانه في أيدي المسلمين ابن كمال  
(وفي غير صغير) هو ما يستحق به الشفعة  
(على أهله) لا خصاصهم به (ولو كانت  
البرية مملوكة) أو وقفا (لاحد) كما تزويج  
(أو كانت قرية من القرية) أو الاخبية  
أو القسطة بحيث يسع منه (النجب  
المالك) أو ذي اليد (أو على أهل القرية  
أو على الاخبية زباني) (ولو محتسبا بالخط  
أو بالجزيرة أو مربوطا أو ملق على الخط  
(فعل) أقرب) (الواضع اليه من) (القرى)  
والامصار زاد في الخاتمة والاراضي وأقره  
المصنف (اذا كان يصل صوت أهل  
الارض والقرى اليه والا لا) كما مر (وان  
التقى قوم بالسيف فأجلوا) أي تفزقوا  
(عن قتيل فملى أهل المحلة) لان حفظها  
عليهم (الا أن يدعى الولي على أولئك أو)  
يدعى (على) بعض (معين منهم) فلم يكن على  
أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يبرهن  
لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبري أهل  
المحلة لان قوله حجة عليه (ومستحق) على  
صفة اسم المفعول (قال قتله زيد حلف بانه  
ما قتلت ولا عرفت له قاتلا غير زيد) ولا يقبل  
قوله في حق من يزعم أنه قتله (وبطل شهادة  
بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) خلافا لما  
(أو بقتل واحد منهم) بعينه لانه (ومن  
جرح في حق فتقل) منه (فتق ذافرا حتى  
مات فالدية والقسماء على) (ذات الحى)

في التجارة في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساسا مكن ولادار مملوكة ويدخل فيها سوق السلطان فانما  
اعامة المسلمين كافي الثقة انتهى وقد عرفت ما تقدم عن القرطاني أن محله أيضا الذي يعرف باني المسجد (قوله)  
وكذا في السوق الثاني الاولى جعلها مسئلة مستقلة (قوله في الثاني) متعلق باستقرار محذوف خبر كان وأقاده  
أنه لا عبرة بكنى الثمار (قوله موجب التقصير) بفتح الجيم هو القسماء والدية (قوله قلت وبه) أي بوجوب  
الدية والقسماء على أقرب المحلات أقاده المصنف فيكون راجعا الى المتن (قوله ويهدر) أي يطل من باب ضرب  
يقال ذهب دمه هدر راسا كون الدال وقصها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل أقاده المصنف (قوله في برية)  
بشديد الزام والبالا ونحوه فيها قهستاني (قوله وفي وسط الفرات) قال في البناءة الفرات ليس للتخصيص  
بل المراد به النهر العظيم وفي المحدثين ذكر الوسط ليس للتخصيص فان القتل مادام به الماء جارية كان حكمه الخط  
تلكم الوسط انتهى مكي ونحوه في الهندية (قوله لا محتسبا) بفتح الباء أي محبوسا والاحتباس لازم ومعه  
مكن من المحدثين (قوله وقيل الخ) هذا القيل جزم به القهستاني حيث قال فلو كان في شطه فملى بيت المال  
والى أنه لو احتسب على شمله لم يكن هدرًا فملى أقرب القرى ان سمع صوت أهلها والافعل بيت المال وهذا كله  
اذا كان موضع انبعاث الماء في يد المسلمين والافهو هدر بكل حال الكل في الذخيرة انتهى وحله ابن الكمال  
باحتمال أن يكون قتيل أهل الحرب وفي الهندية وإذا وجد الرجل قتيلًا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيمًا  
كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب فدمه هدر سواء كان يجري  
في وسطه أو في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام يجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا بالخط  
على أقرب القرى ان كانوا بحيث يسمعون الصوت والاف في بيت المال انتهى محتسرا (قوله هو ما يستحق به  
الشفعة) وهو ما لا يجري فيه أصغر الفرض وقيل ما أهله يصحون (قوله تجب على المالك الخ) أف ونشر  
مرتب (قوله أو مربوطا) أي بالخط أو بالجزيرة بنحو جيل وهو معطوف على محتسبا وقوله أو ملق على الخط  
مثله الملقى على الجزيرة فيناظر (قوله والاراضي) أي المملوكة أو لذي يدان لم تكن قريبة أو مصرافا لواجبها  
يجوز حكمه وكان على المصنف أن يذكر الارض لانه ذكرها بعد (قوله والا لا) والدية في بيت المال كما مر  
عن الهندية قوله وان اتقى قوم الخ قال أبو جعفر في كشف الغواص هذا اذا كان القريقتان غير متساويين  
قتلوا عصبية وان كانوا شركين أو خوارج فلا شيء فيه ويجوز ذلك باصالة العدو وانتهى تبين وفي الجوى  
عن الهداية وان كان القوم لقوا قتالا ووجد قتيل بين أظهرهم فلا قسماء ولا دية لان الظاهر أنه قتيل  
الاعداء اذا الظاهر أن الانسان بعد الالتقاء انما يقتل من يعاديه لا من يوازره وانما واجبنا القسماء بنوع  
من الظاهر وقد عدم هذا انتهى (قوله لان قضاها عليهم) قال الشعبي لان على أهل المحلة أن يصونوا محلهم  
عن مثل هذه الحادثة فحتم يضعوا كانوا غارمين انتهى ظاهره أن محله اذا كانوا قاتلين وانظر ما لو عجزوا  
(قوله على أولئك) أي القوم وتسقط القسماء والدية عن أهل المحلة بدعوى الولي على غيرهم وأما دعواه  
على واحد منهم ولو مع الشهادة من أهل المحلة فقد تقدم الخلاف فيها (قوله منهم) أي من القوم وهذا باتفاق  
أو من أهل المحلة وبكون جاريا على قول الثاني وعندهم لا يبرأ بقا أهل المحلة وقد سبق أقاده الزبلي  
(قوله حجة عليه) أي في برائة أهل المحلة (قوله ومستحق) أي في القسماء قهستاني (قوله قال قتله زيد)  
أي ويريد بذلك اسقاط اليمين عنه (قوله ولا عرفت له قاتلا) هذا قول محمد والحكم هو السابق من وجوب  
القسماء والدية عند أبي يوسف لا يخاف على العلم لانه قد عرف النازل واعترف فلا حاجة اليه لجمدة أنه يجوز  
أن يكون عرف له قاتلا آخره (قوله وبطل شهادة بعض أهل المحلة بقتل غيرهم) أي وقد ادعاه الولي (قوله)  
خلافا لما) فقال بالاقبول لان الولي لما ادعى القتل على غيرهم تبين أنهم ليسوا بخصمه ما غاب الامر أنهم كانوا  
بعضية أن يصيروا خصما وقد بطل ذلك بما ذكره الامام أنهم خصم ما غاب الامر أنهم كانوا  
فلا تقبل شهادة من قال في التبيين وحاصله أن من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان بعضية  
أن يصير خصما ولم يصب خصمه بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصلان متفق عليهما غير أنهم اجمعون لان أهل المحلة  
من له بعضية أن يصير خصما وهو يجمعهم عن انتصبا خصما وتما فيه (قوله للثمة) أي بقطع الخصومة  
عن نفسه لان الخصومة قائمة مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه (قوله فالدية والقسماء على ذلك

خلافا لابي يوسف فلمعه جريح به رمق  
فعله آخر لاهله فكنت مذمومة لم يضمن الحامل  
عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة  
بضمن (وفي رجلين بلانث واحد أحدهما  
قتل بضمن الآخر) لأن الظاهر أن الانسان  
لا يقتل نفسه (ديته) عند ابي حنيفة خلافا  
لحمد (وفي قتل قرية لامرأة كثر الخلف  
عليه او تدى عاقلتها) وعند ابي يوسف  
القسامة على العاقلة أيضا قال المتأخرون  
وامرأة تدخل في التحمل مع العاقلة في هذه  
المسئلة كذا في الملتقى وهو الاصح ذكره  
الزيلعي (وان وجد قتيلا) في دار نفسه  
فالدية على عاقلة ورثته) عند ابي حنيفة  
(وعند حماد وزفر لاني فيه) أي في القتل  
المذكور (وبه يفتي) كذا ذكره ملا خسرو  
تعالما بجمعه صدر الشريعة وتبعهما  
المصنف وخالفهم ابن الكيال فقال لهما أن  
الدار في يده حين وجد الجرح فيجعل كأنه  
قتل نفسه فيكون هدر اوله أن القسامة  
تجب بظهور القتل وحال ظهوره انذار  
لورثته فدية على عاقلته لا يقال العاقلة غا  
يتمه بلون ما يجب على الورثة تحفيقها لهم ولا  
يمكن الايجاب على الورثة للورثة لأن  
الايجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى  
يقضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه  
الوارث فيه وهو نظير الصبي والمعتوه ان  
قتل أباه تجب الدية على عاقلته وتكون  
ميراثا لغيره (ولو وجد في أرض موقوفة  
أو دار كذلك) به في موقوفة (على  
أرباب معلومة فاقسامة والدية على  
أربابها) لأن تدبيره اليهم (وان كانت)  
الأرض أو الدار (موقوفة على المسجد فهو  
كما لو وجد فيه) أي في المسجد زيلعي ودرر  
ومراجعة وغيرهما وقد مناه قلت والتقيد  
بكون الأرباب الموقوف عليهم معلومين  
ليخرج غير المعلومين كالوكان وقفا على  
الفقراء والمساكين فان الظاهر أن الدية  
تكون في بيت المال لانه حينئذ تكون من  
جمله ما أعد لمصلحة المسلمين فأشبهه الجامع  
فأله المصنف بجنا

الحي) لأن الجرح إذا قتل به الموت صار قتلا ولا واجب به القصاص انتهى درر (قوله خلافا لابي يوسف)  
فانه قال لا ضمان فيه ولا قسامة لأن ما حصل في تلك القبيلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما إذا لم يكن  
صاحب فراش شربلا لاية (قوله فلمعه جريح) أي رجل معه جريح كأن كان جالسا عنده (قوله  
به رني) أي بقتله حياة (قوله عند ابي يوسف) ذكر صاحب الدرر محمد امه (قوله بضمن) لأن يده بمنزلة  
المحلة فوجوده جريحا في يده كوجوده فيها انتهى درر انظر ما الفرق بين الحي والرجل الذي معه الجريح  
وقد يقال الفرق ظهور النقل وبونه وعدمه وعليه فالمدار على ثبوت جرحه من الحي ومن عند الرجل وعدمه  
(قوله خلافا لحمد) فقال به دم الضمان لاحتمال أنه قتل نفسه انتهى درر (قوله بلانث) لم أريان مفهوما  
هل الدية عليهم ان كانوا أكثر لم يجتمعوا القتل أو يعتبر صاحب اليد (قوله وفي قتل  
قرية لامرأة) وكذا دارها إذا كان عشرين غائبين وأما إذا كانت عشرين حاضرًا فتدخل معها في القسامة  
كذا في الهندية عن الكفاية وذكر المؤلف في شرح الملتقى هذا التفصيل في القرية (قوله وتدى عاقلتها)  
وعاقلتها أقرب القبائل إليها في النسب هندية (قوله وعند ابي يوسف القسامة على العاقلة أيضا) لأن القسامة  
لا تجب الا على من كان من أهل النصرة وهي أيت من أهلها فأشبهت الصبي ولهما أن القسامة اثني التهمة  
وتهمة القتل من المرأة متحققة (قوله وامرأة تدخل في التحمل) لا تنالها فاقلة فتشارك العاقلة اه ندين  
قال في النهاية وانما قيد بقوله في هذه المسئلة لأن المرأة لا تدخل في العواقل في تحمل الدية في صورة من الصور  
على ما ذكر في المعامل من قوله وليس على النساء والذرية عقل انتهى شاي (قوله فالدية على عاقلة ورثته) قال  
في الدراية قوله فديته على عاقلته أي على عاقلة ورثته لورثته انتهى ولم يتكلم على القسامة وتقدم عن  
الهندية أن فيها خلافا واختار شمس الأنة عدم الوجوب (قوله وخالفهم ابن الكيال) لا مخالفة فيما ذكره وأفاد  
بتقديم قولهما أنه هو المرتضى عنده (قوله ولا يمكن الايجاب على الورثة) نظر لاصل الوجوب وانظر إذا اعتبر  
الوجوب على الورثة الذي هو الاصل لمن يكون الدية أيت المال أو غيره (قوله وتكون ميراثا) قال الاكل  
في شرح السراجية وكذلك أي لا يمنع الميراث اذا صدر عن هو غير مكلف كالصبي والمجنون ونحوهم لأن فعلهم  
لا يوصف بالجناية شرعا لعدم الخطاب في حقهم ولا يعتبر اقصدتهم في الاستعمال (قوله فهو كالووجد فيه) فان  
كان في وقت على مسجد محله فحكمه حكمه وان كان في وقت مسجد جامع فهو حكمه (قوله في معسكر) يفتح  
الكاف الموضع أي موضع العسكر وهو الجامع والمصنف من كل شيء فارسي ومن الليل ظلمة أفاده صاحب  
لثاموس (قوله في النخبة والفساط) قال في القاموس الفساطط بالضم مجتمع أهل الكورة وعلم مصر العتيقة  
التي بناها عمرو بن العاص والسراذق من الابنية كالفساطط والفساطط ويكسرن (قوله على من  
يسكنهما) حلاهم في يده كما في الدار (قوله ان كانوا قبائل) أي نزولوا قبائل في أماكن مختلفة لأن أماكنهم  
حينئذ صارت بمنزلة الحال المختلفة في المصر لا ترى أنه ليس لغبرهم أن يزعمهم عن ذلك المصنف زيلعي (قوله  
كأكثر بين القريتين) أي من أنه يجب على الأقرب وعند التساوي عليهم اذا سمع منه الصوت (قوله ولو نزلا  
جمله مختلفين فعلى كل العسكر) قال في التبيين وان نزولوا جله مختلفين فعلى أهل العسكر كلهم لانهم لما نزولوا جله  
صاروا الامكنة كما بمنزلة محله واحدة فتكون منسوبة اليهم فيجب غرامة من وجد خارج الخيام عليهم كلهم  
انتهى فالاولى للشارح أن يقول مختلفين (قوله فلا قسامة ولا دية) هذا ما تقدم عن الهداية وهو مطلق لم يقيد  
بالمأولين (قوله بالاجماع) قال الزيلعي والفرق لابي يوسف بينه وبين المحلة والدار أن العسكر نزولوا فيه  
للاقتتال والارتحال لا للقرار فلا يعتبر بالضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يكتفون فيه بالقرار فلا بد من  
اعتبارهم انتهى (قوله الك في الملتقى خلافا لابي يوسف) فانه يعتبر السكان مع الملاك كما سبق وهو استدراك  
على الاجماع (قوله وهي على عاقلتهم) وكذا الدية وهو ظاهر (قوله فعليه) أي القسامة والدية هندية  
(قوله فعلى عاقلتها) أي القسامة والدية هندية (قوله ولو في دار ذي حلف خسين) أي باقية الذي أنزل التوراة  
أو الانجيل ما قاتله الخ (قوله وفي الخانية) إشارة إلى تقييد القسامة والدية بالادي (قوله وان وجد مكان الخ)  
ولو وجد المكان قتيلا في داره فهو هدر بالاجماع هندية عن السراج (قوله والقيمة) أي قيمة المدبر وأما الولد  
(قوله فقيته على مولا لفرمانه) هذا الذي لم يكن الدين أقل منهم والافعليه الأقل أفاده في الهندية (قوله فقيته)

(ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة فنفى الخبيثة والفسطاط على من يسكنهما وفي خارجهما) أي الخبيثة والفسطاط (ان كانوا) أي ساكنو خارجهما (قبائل فعلى قبيلة) وجد القتل فيها ولولين القسيتين (سكان حكمه) كما ز (بين القريتين) ولونزلوا به محتلفين فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاتلوا هدنة فلا قسامة ولا دية ملحق (ولو) كانت الارض للذي نزل فيها المعسكر (مملوكة فعلى المالك) بالاجماع لانهم سكان ولا يحررون المالك في القسامة والدية در ولكن في المتي خلا فلا يبي يوسف فتنبه (و) فيها (لو وجد في قرية لا يتام لم يكن) على الايتام قسامة وهي على عاقلتهم (لانهم ليسوا من أهل البين (وان كان فيهم مدرك فعليه) لانه من أهل البين ولو الجلية فروع لو وجد في دار صبي أو متهمة فعلى عاقلته ما ولو في دار ذي حلف خسين ويدي من ماله ولو تقاتلوا فعلى عاقلته ما ولو من رجل في محله فأصابه سهم أو حجر ولم يدر من أين ومات منه فعلى أهل المحلة القسامة والدية سر اجية وفي الثانية وجد بهيمة أو دابة مقتولة فلا نفى فيها وان وجد مكاتب أو مدبر أو أم ولد قتيلا في محله فالقسامة والقيمة على عواقلهم في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار ولاء فهو دار المديون فقيمته على مولاه لفرمانه حلة والامكاتب فقيمته على مولاه مؤجلة ولو وجد المولى قتيلا في دار أمأذونه مديونا أولا فعلى عاقلته المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلته ولا يحرم من الميراث والله تعالى أعلم

### • (كتاب المعاقلة) •

(هي جمع معلقة) يفتح فسكون فضم (وهي الدية) وتسمى عقلا لانها تعقل الدماء من أن تفل أي تحسبها ومنه العقل لانه يمنع القسائح (والعقلة أهل الديوان) وهم المعسكر وعند الشافعي أهل العشيرة وهم العصابات (لن هو منهم فقبج عليهم كل دية وجبت بنفس القتل)

على مولاه مؤجلة) أي في ثلاث سنين يفضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا منه لورثته هندية من الثانية وإذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه أن يسبي في الاقل من قيمته ومن دية المولى سراج (قوله فعلى عاقلته المولى) أي الدية والقسامة هندية (قوله في دار أبيه أو أمه) في الهندية عن محيط السرخسي في دار من لا تقبل شهادته وما هنا أولى لانه لا يلزم من عدم قبول الشهادة الارث واقه تعالى أعلم وأسقف

الله العظيم

### • (كتاب المعاقلة) •

(قوله وهي الدية) لقائل أن يقول اذا كان المراد بها الدية فقد تقدم كتاب الديات وليس في هذا الكتاب شيء من بيان الديات بل من تجب عليه الدية وهي العاقلة ولهذا ترجم في البرهان باب العاقلة ثم نزل الية وقال في حاشية سرى الدين الصواب العاقل جمع عاقل وهو من يؤدى العقل أي الدية لان كتاب الديات قد انتهى وأجيب بأن الكلام على تقدير مضاف أي أهل المعاقلة فيكون من مجاز الحذف أو يراد بالمعاقلة أهلها من اطلاق الحال على المحل انتهى أبو السعود قال لا تقلن الدية مشروعة بالكتاب فهو قوله تعالى فدية مسلمة الى أهله وبالدية فهو قوله عليه الصلاة والسلام في نفس المؤمن مائة من الابل وباجماع الامة لانه انعقد اجماعهم على ذلك ولا منكر لسروعيته أصلا انتهى (قوله وتسمى عقلا) ويجمع بهذا المعنى على معاقلة والعقل آلة الادراك لجمعه عقول أبو السعود (قوله لانها تعقل الدماء من أن تسفل) وقيل لان الابل كانت تعقل بفنائها مولى المعقول ثم عم هذا الاسم فسميت الدية معلقة وان كانت دراهم أو دنائير انتهى حوى (قوله لانه يمنع القسائح) أي يمنع الانسان من ارتكابها (قوله والمعاقلة أهل الديوان) عرف صاحب الدرر العاقلة بأنهم الذين تقسم عليهم دية القتل خطأ قال الوائى وهو تعريف بالاعتم على ما جوزه القدام فلا يراد بالنقض بجماعة قتلوا رجلا خطأ ثم أقروا به فان الدية تقسم عليهم مع أنهم ليسوا بعاقلة ولوزاد وليسوا بعقلا لكان تعريفها بالمساوى ذكره أبو السعود ووجوبها على العاقلة بحديث حل بن مالك بفتح الميم وهو ما روى صاحب السنن وغيره من هذا الى أبي هريرة قال أقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر فقتلتهما فاخترصهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففضى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بديته جنيها عبدا أو وليدة وقضى بديته المرأة على عاقلته فقال حل بن رسول الله كيف أغرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل فقل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان من أجل جمعه الذي جمع انتهى والديوان الجريدة التي كتبت فيها أسماءهم من دون الكتب اذا جمعوها وقد وضعها عمر عليهم بمحض من العصاة من غير كبروا أنفسهم بحترمة ولا وجه الى اهـ دارها ولا لا يجاب العقوبة على الخطي لانه معذور ومرفوع عنه الخطأ وفي ايجاب الكل عليه عقوبة لما فيه من اجماعه واستتصاه فيضم اليه العاقلة تخفيفا وانما كانوا أخص بالضم اليه لانه انما يصر في الاحتراز بقوة فيه لان الغالب ان الانسان انما لا يحترز في افعاله اذا كان قويا فكانه لا يسالى بأحد وذلك القوة تحصل بأذنه غالباً وهم اخطوا بانصرتهم له لانهم سبب للاقدام منه على التهذي فقصروا بها عن حفظه فكانوا أولى بالضم اليه قال اللؤلؤ الجى القائل اذا كان له ديوان فعاقلة أهل ديوانه فان كان من الغزاة فعاقلة ديوان الغزاة وان كان كاتباً فديوان الكتاب ان كانوا يتناصرون فيها وان لم يكن من أهل الديوان فعاقلة انصاره فان كانت نصرته بالمال والدور فعاقلة عليهم وان كانت نصرته بالحرف فعلى المحترفين كالقصارين والصفايرين بدمر قند والاساس كفة باسباج وان لم يكن له عاقلة كاللقط والحربي والذي اذا أسلم فعاقلة بيت المال ان أسلم ولم يوال والا فعلى من والاه فان كان له عاقلة فأجف بهم بأن كان يصيب كل واحد منهم أكثر من أربعة دراهم فيضم اليه أقرب الدواوين الى هذا الديوان انتهى قال في الهندية وهو أن يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم اذا ضم اليه أقرب الدواوين من هذا المصرو لم يكن ضم اليه أبعد الدواوين وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالى والحاصل أن العبرة في هذا التناصير وقيام البعض بأمر البعض فان كان أهل المحلة أو أهل السوق أو أهل النرية أو العشيرة بمجال اذ وقع لواحد منهم أمر قاموا معه في نصرته وكفائته فهم العاقلة والا فان كان له متناصرون من أهل الديوان ومن العشيرة أو المحلة أو السوق فأهل الديوان أولى فان لم يكن له متناصرون من أهل الديوان فالمتناصرون من أهل العشيرة

ثم بعد ذلك اتناصرون من أهل المحلة أو السوق كذا في الذخيرة وإن كان لا يتصرف بعضهم ليهضي فعاقلته  
عشرين من قبل آية كذا في المحيط انتهى يتصرف قال الولوالجي فإن كان القتال من أهل البادية وجبت الدية  
على الأقرب فالأقرب من عشرين من قوم الأب فان أجف بهم - بم يضم اليهم أقرب القبائل اليهم من النسب من  
لاخافوا البطون فان ضم ولم ينتف الاجحاف بأن لم يبق من عشرين أحد هل بهتم بالمال فينتف  
الاجحاف فهذا رجل لا عاقلة له في الباقي فيكون الباقي في بيت المال وفي رواية في ماله كالمولم يكن له عاقلة أصلا  
فالواحد إذا كان القتال عريالان العرب حفظوا أنسابهم فأمكن إيجاب العقل على عشرين وقيبلته فان كان  
بعميل ولا ديوان لم يكن له ديوان ولا مصرفه ديوان ولا مشيرة أو كان وقد أجف بهم اختلفوا منهم من قال  
باعتبار ذلك الحال والقري الأقرب فالأقرب وهذا غير مدلل نكحون المسئلة على الروايتين أنها تجب في بيت  
المال أو في ماله انتهى قال شمس الأئمة الحلواني اختلف المتأخرون في العجم فقال الفقيه أبو بكر البلخي وأبو  
جعفر الهندواني لا عاقلة لهم لعدم حفظهم أنسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجنابة  
على الغير عر فاجتلاف القياس في حق العرب وهم لم يضموا أنسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم - بم العجم  
وقال بعضهم لهم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض نحو الاساكفة والصغارين عر وودروب  
الخشابين وكلاهما يبخاري فاذا قتل واحد خطأ وجبت الدية فأهل مجلة القتال ورسته فته عاقلة وكذلك  
طلبة العلم وقد اختاره الحلواني وكثير من المشايخ وكان الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول أبي جعفر لأن العبرة  
للتناصروا اجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصروا فلا يلزم الضم عن غيرهم هذه مخصصة  
الجنابة (تنبيه) الذي يباشر القتل شبه العمدة في معنى الخطا لأن الأكلة ليست موضوعا للقتل ذكره الاتقاني  
(قوله خرج ما انقلب مالا يصلح) ما واقعة على القتل (قوله والفرق بين العطية) ذكر الكرماني أن المطايشمل  
ما فرض لا انسان في بيت المال كل سنة لا حاجة ويشمل الرزق وهو ما فرض له بقدر حاجته ويشمل الكفاية وهو  
ما فرض كل شهر أو يوم بما يكفيه انتهى وفي الاختيار فان اجتمع العطية والرزق أخذ من العطية انتهى (قوله من  
وقت القضاء) فتكون العطايا للسنتين مستقبلة فلما جفت في السنتين الماضية قبل القضاء بالدية ثم خرجت بعد  
القضاء لا يؤخذ منها ولو قتل عشرة رجلا واحد افعلى عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالجز  
بالكل انتهى (قوله أو أقل) بأن خرج عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يؤخذ منها كل الدية زباني وفي  
الجبتي ولا تؤخذ من ثلاثة أرزاق اذا خرجت في ثلاثة أشهر في سنة لأن الرزق لما كان مقدرا بقدر الكفاية يخرج  
المرزق بأخذه ولا كذلك العطية انتهى (قوله لحصول المقصود) وهو التخفيف (قوله فعاقلة قبيلته) تقدم  
موضحا ما يدل على الترتيب والقبيلة العشيرة وهي عصبة النسيبة والقبيلة بنو أب واحد (تنبيه) اذا كان  
الواجب ثلث الدية أو أقل يجب في سنة واحدة واذا كان أكثر منه إلى غم الثلث يجب في سنتين واذا كان  
أكثر منه إلى غم الدية يجب في ثلاث سنين زباني (قوله على الاصح) وهو نص محمد ومطالبة رواية القدوري  
أنه لا يراد على الواحد على أربعة دراهم كل سنة أفاده المصنف (قوله ثم السنين الخ) لا حاجة اليه فان المصنف  
ذكره بقوله سابقا فان خرجت العطايا الخ (قوله لذلك) الأولى حذف اللام (قوله على ترتيب العصابات) الاخوة  
ثم بنوهم ثم الاحمام ثم بنوهم وأما الآباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كما في واحد الزوجين لا يكون  
عاقلة الآخر والابن لا يكون عاقلة أمه إلا أن يكون الزوج من قبيلة أبيها انتهى هذه رواية في الجبتي والحاصل  
أن الاستنصار بالديوان أظهر فلا يظهر معه حكم النصرة بالقرابة والنسب والولاد وقرب السكنى وغيره وبعد  
الديوان النصرة بالنسب ثم قال قلت فعلى هذا اذا كان القتال من الصباين فعاقلة الصباين دون واتباعهم دون  
عشرين وأهل محنته وأهل عرقته لندة تناصروهم فيما بينهم انتهى (قوله والقتال عندنا) وقال الشافعي  
رضي الله تعالى عنه لا يجب على القتال شيء (قوله فيشاركهم على الصحيح) ويدفع وإيهما من ماله ما وقيل  
لا يدخل في العاقلة إلا الرجل لأن العقل اغايب على أهل النصرة والناس لا يتناصرون بالآباء  
والصباين (قوله قبيلة تسبده) أي مع سيده شربلاية عن البرهان (قوله ويعقل عن مولى المولاة ولأهله) وله  
أن يتحول بولائه إلى غيره مالم يعقل عنه فان عقل عنه فلا وكذلك لو لم يوال أحدا حتى عقل عنه بيت المال  
فليس له أن يوال أحدا بعد ذلك انتهى ولوالجي (قوله ولا تعقل العاقلة جنابة عبد) لأنه لا يتناصروا انتهى

خرج ما انقلب مالا يصلح أو بشبهة كقتل  
الأب ابنه هو عاقلة في ماله كما توفي الجناب  
(قوله من عطاياهم) أو من أرزاقهم  
والفرق بين العطية والرزق أن الرزق  
ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة  
والسكفة مشاهرة أو مياومة والعطاء  
ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل  
لصبر وعناية في أمر الدين (في ثلاث سنين)  
من وقت القضاء وكذا ما يجب في مال القتال  
هو أبان قتل الأب ابنه يؤخذ في ثلاث  
سنين عندنا وعند الشافعي يجب مالا (فان  
خرجت العطايا في أكثر من ثلاث سنين) القتال  
منه) لحصول المقصود (وان لم يكن) جاربه  
(من أهل الديوان فعاقلة قبيلته) وأما جاره  
وكل من يتناصروا به بنو البصائر (وتجزم)  
الدية عليهم في ثلاث سنين ثم السنين على  
العطيات فسنين فليحفظ (لا يؤخذ في كل  
سنة الأدرهم ودرهم وثلاث ولم تزد على كل  
واحد من كل الدية في ثلاث سنين على أربعة)  
على الأصح (فان لم تسع القبيلة لذلك ضم  
اليهم أقرب القبائل نسبا على ترتيب  
العصابات والقتال) عندنا أو مجنونا  
القتال (امرأة أو صبي أو مجنون)  
فيشاركهم على الصحيح زباني (وعاقلة المعتق  
قبيلة سيده ويعقل عن مولى المولاة مولاه  
وقبيلة مولاه) أعلم أنه (لا تعقل العاقلة  
جنابة عبد ولا عبد)

زيلي وهو من اضافة المص. والى فاعله وأما اذا جنى حر على نفس عبد فـ (قوله أو قتله ابنه عمدا) بصيغة المصدر الاولى أن يقول كقتله ابنه تخميلا للشبهة كما عبر به سابقا (قوله ولا ما زم بصلح أو اعتراف) ولا مادون نصف عشر الدية لقوله صلى الله عليه وسلم لا تعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعترافا ولا مادون أرض الموضحة بصلح الجاني (الآن يصدقوه في اقراره أو تقوم حجة) وانما قبلت البيضة هنا مع الاقرار مع انها لا تعتبر معه لانها اثبتت ما ليس بثابت باقرار المستعنى عليه وهو الوجوب على العاقلة (ولو تصادق القاتل وأوليا المقتول على أن قاتل باليد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبيضة وكذبها ما العاقلة فلا شيء عليها) أي على العاقلة لان تصادقهم ليس بحجة عليهم ولا عليه في ماله الا حصته لان تصادقهم حجة في حقه ما زيلي واعلم أن الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبيفا لخصم أبوه خاتمة قلت يؤخذ من قوله ان الخصم هو الجاني لا العاقلة جواب حادثة الفتوى وهي أن صبيفا فاقا عين صبية فأراد ولها تحليف العاقلة على نفي فعل الصبي والجواب أنه لا يحلف لان ذلك فرع من الدعوى وهي غير متوجهة على العاقلة وبقي هنا شيء وهو أن العاقلة لو أقرت بفعل الجاني هل يصح اقرارهم بالدية اليهم حتى يقضى عليهم بالدية أم لا فان قلت نعم ينبغى أن يجرى الحلف في حقه فلهم فله ورد فائدة فله المنصف يجنا فيجوز (وان جنى حر على نفس عبد خطأ فحق على عاقلة) يعني اذا قتله لان العاقلة لا تعمل اطراف العبد وقال الشافعي لا تعمل النفس أيضا (ولا يدخل صبي وامرأة ومجنون في العاقلة اذا لم يتناصروا) يعني لو القاتل غيرهم والا فيدخلون على الصحيح كما مر (ولا بد من أصل كافر من مسلم ولا بد من كسبه) اعدم التناصر (والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم) لان الكفر كله مله واحدة يعني ان تناصروا والا فحق ماله في ثلاث سنين كالمسلم كآب طه في المجتبى (واذا لم يكن للقاتل عاقلة) كآب طه حربي أسلم (فالدية في بيت المال) في ظاهر الرواية وعليه الفتوى دروزانية وجعل الزيلي رواية وجوبه في ماله

زيلي وهو من اضافة المص. والى فاعله وأما اذا جنى حر على نفس عبد فـ (قوله أو قتله ابنه عمدا) بصيغة المصدر الاولى أن يقول كقتله ابنه تخميلا للشبهة كما عبر به سابقا (قوله ولا ما زم بصلح أو اعتراف) لان الاقرار والصلح لا يلزمان العاقلة لتصور ولا يتبعهم زيلي وسواء كان الصلح عن قتل عمدا أو خطأ كافي للمكي عن المعدن وصورة الاعتراف أن يعترف أنه قتل خطأ ثم ما ثبت بالاقرار يجب مؤجلا وما ثبت بالصلح يجب حالا الا اذا اشترط التأجيل في الصلح انتهى تبين (قوله الا أن يصدقوه في اقراره) فيلزمهم باقرارهم لان لهم ولاية على أنفسهم والامتناع كان لحقهم وقد زال (قوله ولا عليه) أي على القاتل لان الدية بتصادقهم انتشرت على العاقلة بالتصاوت وتصادقهم حجة في حقه ما فلم يلزمه الا حصته من أي اذا كان له عطاء كما في الهندية عن الكافي والعطاء انما يظهر ذكره في أهل الديوان لافي التباين (قوله في ذلك) أي في دعوى القتل (قوله فأنخصم أبوه) الاولى وليه ليم الجذو والصبي (قوله وهي غير متوجهة على العاقلة) بل على أبيه ان كان له أب وظاهر أنه لا يلزمه شيء تلك الدعوى (قوله نعم ينبغى أن يجرى الحلف في حقه) للقاعدة كل من أقر بشيء يلزمه اذا أنكر يستخلف فيه (قوله لظاهر فائده) وهي لزوم الدية أي وهذا ينافي ما قدمه أولا من أنه لا تحليف على العاقلة اعدم توجه الخصومة عليهم أي وأما اذا قلنا لا يجرى الحلف لان هذا اقرار من غير خصم وهو الظاهر فظاهر (قوله فله المنصف) أي قال قلت يؤخذ من قولهم الخ (قوله يعني اذا قتله) الاولى أن يقول قيد بنفس العبد الخ قوله لا تعمل اطراف العبد) لانه يسلك بها مسائل الاموال انتهى زيلي (قوله اذا لم يتناصروا) فأدبه أنهم اذا تناصروا بهم يدخلون في الدية (قوله يعني ان تناصروا) أي اذا ادانوا المتعاقل قالوا هذا اذا لم تكن العداوة فيهم ظاهرة والا فنبغى أن لا يعقل بعضهم عن بعض وهكذا روى عن أبي يوسف هندية عن الكافي (قوله والا) أي ان لم يتناصروا بالمعنى المتقدم (قوله في ماله) أي لافي بيت المال (قوله كآب طه في المجتبى) حيث قال لان الوجوب في الاصل على القاتل وانما يتحول على العاقلة بالتصاوت فاذا لم يوجد له عاقلة بقيت الدية عليه كالجارين مسلمين في دار الحرب قتل أحدهما صاحبه فقتله في ماله انتهى (قوله عن خوارزم) أي عن الواقع فيها فانه قال فيه قلت وفي زماننا بخوارزم لا يكون الا في مال الجاني الا اذا كان من أهل قرية أو شلة يتناصرون لان العشار فيها قد فقت ورحمة التسامح صرحهم قد رفعت بيت المال قد انهدم نعم اسامى اهلها مكتوبة في الديوان لوفا وثمان لكن لا يتناصرون به فعين ان يجب في ماله انتهى (قوله قال) أي صاحب المجتبى (قوله فقد وقع في كذب من المواضع) هو من جملة ما في المجتبى (قوله انها) أي الدية بتعامها ولم يكسبها وانما رأت على ما اذا مات الجاني وليس له تركه أوله تركه هل يسقط الباقي أو تؤخذ من التركة حالا (قوله فلو ذميا) أي ولا عاقلة له فانها في ماله اجماعا ووقع الخلاف في المسلم على ما عرف (قوله لا بد من بيت المال) بل يكون في ماله ذكر في كتاب الولاء من الاصل أن بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان مستحقا للميراث بأن كان حرًا مسلما ولم يكن مستحقا بأن كان كافرا أو عبدا فقال لو أن حريسا مستأمننا اشترى عبد مسلماني دار الاسلام واعتقه ثم عاد المستأمن الى دار الحرب ثم اسروا خرجه الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رقيق في الحال ولو جنى هذا المعتق فقتله جناية يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان له وارثا معلوما وهو المعتق وان كان المعتق لا يستحق ميراثه لاجل الرق وهو الصحيح ذكر الجواب على التفصيل في كتاب الولاء وما ذكر في الجناح والزيادات محمول على ما اذا لم يكن للقاتل وارث معروف بأن كان لثيطا أو ما يشبهه اللقيط انتهى تنوير البصائر (قوله والسراجين) قال في القاموس اسرجتها شددت عليها السرج والسراج مخذوم ورفقه السراجة انتهى فالسراجون هم السروجية بلقمة مصر (قوله عاقلة) أي اذا كأنوا يتناصرون فيما بينهم (قوله وبه أفق الحلواني) وأفتى غيره بالاول وقد سبق (قوله ونعمامه فيه) حيث قال وان كان له متناصرون من أهل الديوان والعشيرة والمجمل والسوق فالعاقلة أهل الديوان ثم العشيرة ثم أهل المجمل وبه قال الناطقي انتهى (قوله والحق أن التناصر فيهم بالحرف) قلت المدا على التناصر كما ذكره رومقي وجد بطائفة فهم عاقلة والا فلا (قوله الى آخره) من عبارة تنوير البصائر (قوله لكن حر شيخنا الخ) وهو ما ذكره الراعي عن عرف خوارزم (قوله أبيت المال) وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ورواية وجوبه في ماله شاذة كالتقدم والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

## (كتاب الوصايا)

أصله وصاي على وزن فعاعل يباين قلب الياء الاولى همزة لان الياء اذا وقعت بعد ألف مفاعيل تقلب همزة ففكر هو وقوع همزة مكسورة بين حرفي علة في الجمع المستقل مع أن مفردة ليس كذلك فأبدلوا كسرة الهمزة قصبة فانقلب الياء الاخيرة ألفا فصار وصا فكروا وقوع الهمزة بين ألفين فأبدلوا هاء فصار وصايا وارا هذا الكتاب آخر الكتب ظاهر التناسب لان الانسان مبدءا ومعدا والوصية معاملة وقت المماد فتناسب ايراده في منتهى الكتاب على أن لها اختصاصا بالجنائيات لانها تفضي الى الموت الذي هو وقت الوصية حوى (قوله يقال أوصى الى فلان الخ) تبع صاحب الدرر وعبارة المصباح تفضي بعدم الفرق وهي كما في شرح الجوى وصيت النبي بالشئ أصبه من باب وعد وصلته ووصيت الى فلان بوصية وأوصيت اليه أيضا والاسم الوصاية بالكسر والفتح لغة والوصى فاعيل بمعنى مفعول والجمع أوصياء وأوصيت اليه بحال جهلته له وأوصيته بولاه استعطفته عليه وهذا المعنى لا يقتضي الايجاب وأوصيته بالصلاة أمرته بها انتهى وفي التمهيد الثاني وهي أى الوصية اقسم من الايصاء كالوصية بالفتح والقصر والوصاية بالفتح والكسر يقال أوصيت الى زيد بكذا أى قوضت اليه بكذا فهو وصو وذلك وصى ويقال له الموصى اليه والموصى له انتهى ملخصا فان كانت هذه التفرقة اصطلاحية فلا مشاحة في الاصطلاح وهو ظاهر كلام الدرر فانه قال وشراعي - تعمل تارة باللام يقال أوصى فلان فلان بكذا بمعنى ملكه بعدم مونه ويصنع عمل آخرى بالي يقال أوصى فلان الى فلان بمعنى جعله وصيه له يتصرف في ماله واطفاله بعد موته والقوم لم يتعرضوا للفرق بينهما وبين كل منهما - باللام استقلال بل ذكرهما في أثناء تقرير المسائل انتهى وفي المجتبى اعلم أن أهم الوظائف الدينية بعد المعارف الدينية معرفة تلافى التقصير واصلاح الفساد وتدارك المظالم وتبعات العباد وازدياد الاعمال عند انقراض الامال اذ لا بد لكل حى بجماعة من الموت وذهاب الاستطاعة والقوت وهي الوصية التي اكرها الله تعالى في المنزل من كتابه فقال في آية الموارث من بعد وصية يوصي بها أو دين وقال عليه الصلاة والسلام ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في آخر اعماركم زيادة في اعمالكم وقال صلى الله عليه وسلم لا يحمل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له مال يريد أن يوصي فيه أن لا ينشأ ليلته الا ووصيته بمندرأسه وروى حق على المؤمن أن لا ينشأ الا ووصيته تحت رأسه وهي مقدمة على قسمة الميراث وخاصة اعمال المكلفين فلهذا انختم به الكتاب مقدما على الميراث (قوله فينبذ) تفرع على قوله بمعنى ملكه بطريق الوصية والوضع أن يقول وهي تملك بزيادة واد ويرجع النعم الى الوصية في كلامه (قوله عينا كان أو ديننا) عبارة المنع وغيره عينا أو منفعة انتهى حلي (قوله بمعنى بطريق التبرع) الجار والمجرور متعلقان بتملك فأقام الحلي (قوله ليخرج نحو الاقرار بالدين) أى لا يجنبى قد يقال ان الاقرار اظهر لما في ذمته لا تملك به الموت فهو خارج تملك (قوله ولا يشافيه) جواب - وقال يرد على قوله بطريق التبرع قد يظن ظاهر انتهى حلي (قوله فتأمله) أشار به الى دقة الجواب وذلك لان الواجب سابقه تعالى لما سبق الموت أشبه التبرع ولم يكن كديون العباد انتهى حلي (قوله واجبة بالزكاة) هذا ما ذكره صاحب التبيين فالاولى عزوه اليه وجعله في المجتبى من بابا وعبارته والوصية أربعة أقسام واجبة كالوصية بردا لودائع والدون المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وفدية الصلاة والصيام ونحوها ومباحة كالوصية للاغنياء من الاجانب والافارب ومكرهة كالوصية لاهل الفسق والمعاصي انتهى واقصر كثير على ما في التبيين وهو الظاهر وانظر هل المراد بالوجوب في كلامه الافتراض أو الوجوب المصطلح عليه وقال بعضهم الوصية شريعة بصفة الوجوب في حق الكل وقال بعضهم واجبة في حق الوالدين والاقر بين لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقر بين والصحيح انها شريعة بصفة التدب الحديث ان الله تعالى جعل لكم ثلث اموالكم مجتبى (قوله لان آية البقرة) وهي قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا الوصية للوالدين والاقر بين (قوله بآية النساء) وهي آية الموارث والحديث دال على التسخ وهو ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه الا لأوصية لوارث أو كما قال صلى الله عليه وسلم (قوله سبها الخ) قال الجوى في شرحه وسبها ما أشير اليه في محاسنها من تدارك ما فات من الاعمال بصرف المال بعد استغنائه عنه الى ما ينفعه في المال اه وفي الجوى فرع نفيس يحفظ قال فاشيخان اذا أراد الرجل أن يوصي ولده أو ولاد صغار عن الشيخ ترك المال لاولاده افضل ولو كان أولاده كبارا والمال قليل قال الامام لا ينبغي له أن يوصي

رواية شاذة ذلك وظاهر ما في المجتبى عن خوارزم من أن تناصرهم قد انعدم وبيت المال قد انعدم يرج وجوبه في ماله فيؤدى في كل سنة ثلاثة دراهم أو أربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد من حفظه وأقره المصنف فليحفظه وقد وقع في كثير من المواضع انها في ثلاث سنين فافهم وهذا (اذا كان) القاتل (مسلم) فلو ذبحنا في ماله اجماعا بزيادة (ومن له وارث معروف مطلقا) ولو بعينه أو محررا مارق أو كافر (لا بد له بيت المال) وهو الصحيح كما سبق في الخاتمة (ولا عاقلة للجمع) وبه جزم في الدرر قاله المصنف لعدم تناصرهم وقيل لهم هو اقل لانهم يتناصرون كالاساكنة والصابرين والسرائين والسرائين فأهل محلة القاتل ومنفعة عاقلة وكذلك طلبة العلم قلت وبه أفنى الحلواني وغيره خاتمة زاد في المجتبى والحاصل أن التناصر أصل في هذا الباب وهو في التناصر أنه اذا حزبه أمر قاموا معه في كذايته ونعماءه وفي تنويره عزز بالواقعية والحق أن التناصر فيهم بالحرف فهم عاقلة الخ فليحفظ وأقره التمهيد الثاني لكن حزر شيخنا الحلواني أن التناصر منتهى الان لغلبة الحسد والبغض وعلى كل واحد المكره اما حبه فتنبه قلت وحيث لا قبيلة ولا تناصر فالبينة في ماله أوصيت المال

## (كتاب الوصايا)

بم الوصية والايصاء يقال أوصى الى فلان أى جعله وصيا والاسم منه الوصاية وسبغى في باب مستقل وأوصى فلان بمعنى ملكه بطريق الوصية فينبذ (هي تملك مضاف الى ما بعد الموت) عينا كان أو ديننا قلت بمعنى بطريق التبرع ليخرج نحو الاقرار بالدين فانه نافذ من كل المال كما سبغى ولا يشافيه وجوب الحق تعالى قائله (وهي) على ما في المجتبى أربعة أقسام (واجبة بالزكاة) والكفارات (و) فدية الصيام والصلاة التي فرط فيها) ومباحة لغنى ومكرهة لاهل فسق (والافتحبة) ولا تجب للوالدين والاقر بين لان آية البقرة منسوخة بآية النساء (سبها) ما هو



وان كان المال كثيرا والورثة اغنيا يد بالواجبات وان لم يكن عليه من الواجبات شيء يد بالقرابة فان كانوا  
اغنيا فالجبران انتهى (قوله فلم تجز من صغير) يستثنى به من شرب لاية (قوله ليشمل الحل الموصى له) سواء كان  
حلالا لبنات آدم وغيرهن من الحيوانات فلو اوصى لما في دابة فلان انفق عليه مع كافي شرح الطحاوي وغيره  
بشرط ان تلد لاقبل من مدة الحمل فاستثنى وبأق للمواف (قوله ايراد الشر بولاية) أي ايراد صاحب  
الشر بولاية الحل على قول صاحب الدرر وكون الموصى له حيا وقتها أي فاصل الجواب أن الحل حي تقديرا  
(قوله وقت الموت) أي لا وقت الوصية حتى لو اوصى لاختيه وهو وارث ثم ولد له ابن وصحت الوصية للاخ ولو اوصى  
لاخيه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصى بطلت الوصية انتهى تبين (قوله ولا فائل) سواء اوصى له قبل  
القتل ثم قتله أو اوصى له بعد الجرح انتهى تبين (قوله وهل يشترط كونه معلوما الخ) يكفي علمه بالوصف كالمساكين  
والفقراء كما يأتي ما يفيد (قوله بعد) يتعلق بقوله للتملك كعقد بيع واجارة (قوله أو معدوما) يكون على خطر  
الوجود كالوصية بثمره بستانه فلو كان ماعاش وكذلك الوأوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتبه فان الموصى له  
يستحق ثلث ما يملكه عند الموت ان كانت الوصية بالثلث والحاصل أن الموصى به اذا كان معينا أو غير معين وهو  
شأنه في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كاشاه في كله يتطرق عند الموت كما اذا اوصى بعجز  
من غني أو من مالى فانه يشترط وجود الموصى في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت فاستثنى (قوله  
وان يكون بقدر الثلث) هذا شرط الزوم (قوله وما يجري مجراه) كعقبات لفلان ثلث مالى بعد موتى ومنه  
التدبير (قوله وفي البدائع ركنها الايجاب والقبول) قال في غاية البيان اعلم أن قبول الموصى له شرط لا فائدة  
الملأ في الموصى به حتى لا يملكه قبل القبول الا في مسألة واحدة سيحى بعد هذا بيانها وعند زفر القبول ليس  
بشرط كالميراث وسيحى البحث معه بعد هذا ثم القبول لما كان شرطا عندنا اعتبر به دموت الموصى حتى اذا قبل  
الموصى له أو رد في حياة الموصى فذلك باطل لان الوصية تملك به متى بالموت لا ترى أنه لو اوصى بثلث غنم أو ثلث  
ماله استحق الموصى له ما وجد في ملك الوصى عند الموت ولا يعتبر ما كان في ملكه وقت الوصية واذا كان عقد  
الوصية ينعقد عند الموت كان القبول بعد ذلك وما وجد من القبول والرد قبل الموت لا يعتد به لانه قبل  
الايجاب انتهى (قوله بلا قبول) أي ولا رد فيكون موته قبولا فيرثها ورثته كذا في الوجيز والقبول بالنقل كتنفيذ  
وصية أو شراء لورثته أو قضاء دينه كقبوله بالقبول كذا في محيط المرخصى انتهى هندية (قوله وكمها كون  
الموصى به الخ) هذا بالنظر للموصى له وأما بالنظر للموصى فهو أقسام مندوب ووجوب وكرامة رابحة  
أفاده الشر بولاية وفيه أن المراد بالحكم هنا الأمر المترتب على الشيء وفي كلام الشريعة لاني ما يعبر عنه هو  
فيه وفاته بالصفة (قوله عند عدم المانع) من قتل أو كونه مستغرا بالدين (قوله وان لم يجز الوارث) لحديث  
ان الله تصدق عليكم بثبات أموالكم (قوله ولا تعتبروا جازتهم حال حياتهم) لانها قبل ثبوت الحق لهم اذ  
الحق ثبت بالموت فكان لهم أن يرجعوا عن الاجازة بعد موت الموصى لو فروعها ساقطة بعدم مصادفتها محلا  
والثابت لهم في ماله من أول مرضه مجزأ الحق لانه يمنع من التصرف لحقهم لاحقة الملك والرضا بطلان ذلك  
الحق لا يكون رضا بطلان حقيقة الملك الذي يحدث لهم بعد موته (قوله وهم كبار) أمان كان صغيرا فلا تقضى  
عليه اجازة الكبير ولا اجازة وليه لما فهم من الضرر عليه وفي القهستاني اذا كان الاولاد صغارا فالأفضل  
ترك الوصية مطلقا على ما روى عن الشيخين كافي قاضي خان ولا تدب اذا لم يكن له مال سواء كان عليه  
تبعة أم لا لكن في المنية لو كان عليه تبعة بلا مال نذبت ولم يأثم بترك الابصاء انتهى مختصرا (قوله يعني يعتبر)  
الأنسب بهل هذه مسألة مستقلة فيه ببالواو (قوله وقت الموت لا وقت الوصية) لانها غليل مضاف الى ما بعد  
الموت فيعتبر التملك وقته (قوله على عكس اقرار المريض للوارث) فيعتبر كونه وارثا أو غير وارث عند الاقرار  
لانه تصرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حتى لو أقر شخص وهو ليس بوارث له جازا الاقرار وان صار  
وارثا لم يعد ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقرار كما اذا أقر لاجنية ثم تزوجها  
وأما اذا كان وارثا بسبب قائم عند الاقرار لا يصح كونه الوأقر لاختيه المحجوب بابنه ثم مات الابن (قوله  
ولو عند غنى ورثته الخ) الاولى سذف ولولانها تذهب عند عدم أحدهما أيضا وليس كذلك الثاني  
بعده وانما نذبت في هذه الحالة لانه تردد بين الصدقة على الاجنبي والهبة للقريب والاول أولى لانه يتفق بها

(سبب التبرعات وشرائطها كون الموصى  
أهلا للتملك) فلم تجز من صغير ومجنون  
ومكاتب الا اذا أضاف له تقة كما سيحى  
(وعدم ابتغرافه بالدين) لتقدمه على  
الوصية كما سيحى (وكون الموصى له حيا  
وقتها) تحقيقا أو تقديرا يشمل الحل الموصى  
له فافهم فان به بسط ايراد الشر بولاية  
(وكونه) (غير وارث) وقت الموت  
(ولا فائل) وهل يشترط كونه معلوما لاني  
كما ذكره ابن سلطان وغيره في الباب الا  
(وكون الموصى به قابلا للتملك بعد  
موت الموصى) بعقد من العقود مالا أو نفعا  
ثم جرد الحال أو معدوما وان يكون بقدر  
الاربع (وكمها قوله أوصيت بكذا فلان وما  
يجزى مجراه من الانفاذ المستعمله فيها) وفي  
البدائع ركنها الايجاب والقبول وقال زفر  
الايجاب فقط قلت والمراد بالقبول ما يعبر  
الاصرر والادلة بان يموت الموصى له بعد  
موت الموصى بلا قبول كما سيحى (وكمها  
كون الموصى به ملكا جديدا للموصى له)  
كأن في الهبة فيلزمه استبراء الجارية الموصى بها  
وتجوز بالثلث للاجنبي) عند عدم المانع  
(وان لم يجز الوارث ذلك لا الزيادة عليه الا أن  
يجز ورثته بعد موته) ولا تعتبر اجازتهم حال  
حياته أصلا بل بعد وفاته (وهم كبار) يعني  
يعتبر كونه وارثا أو غير وارث وقت الموت  
لا وقت الوصية على عكس اقرار المريض  
للوارث (ونذبت باقل منه) ولو عند غنى  
ورثته أو استغناهم بمجهتهم كركها أي كما  
نذبت تركها (بلا أحدهما أي غنى واستغناه



رضا الله تعالى أي وأما الهبة للقريب ينتهي ما رضاء وقيل بخبر في هذه الحالة لأن الوصية صدقة أزمية  
 وتركتها صلة والسكك خبر وقد رآه الاستغناء بأن يرث كل واحد أربعة آلاف درهم على ما روى عنه أبو ريث  
 كل عشرة آلاف درهم على ما روى عن الفضل بن قهستاني عن الظهيرية والمراد بالهبة للقرى بترك المال له  
 كما يفهم ما بعده (قوله لأنه) أي ترك الوصية (قوله صدقة) أي على القريب أي والوصية تصدق على الأجنبية  
 وقد قال عليه الصلاة والسلام أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح انتهى أي الذي يضم عداوته تحت كسبه  
 وهي الخاصة (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع وإن كان واجبا لأن حق الشرع من الصلاة وغيرها  
 يسقط بالموت على ما عرف في موضعه فتكون الوصية كالتبرع أفاده المصنف (قوله كما تأمن) يعني إذا وصى  
 المستأمن بكل ما له صحته الوصية وإن كان له ورثة بدار الحرب أبو السعود (قوله لعدم المزاحم) قال في الدرر  
 لأن المانع من الصحة تعاقب حق الوارث فإذا اتفق نصح (قوله وتكون وصية بالعنق الخ) قال في الهندية  
 عن البدائع لو وصى العبد بثلاث ماله جازت وصيته وعق ثلثه بعد موته ثم ينظر إن كان ماله دراهم أو دنانير  
 ينظر إلى ثلثي العبد فإن كانت قيمة ثلثه مثل ما وجب في سائر أمواله صار قصاصا وإن كان في المال زيادة دفع  
 إليه الزيادة فإن كان في ثلثي العبد زيادة يدفع إلى الورثة وإن كانت التركة عروضا لا بصيرة قصاصا لا بالتراضي  
 لا اختلاف الجنس وعليه أن يسحب في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر أمواله وللورثة أن يبيعوا الثلث من  
 سائر أمواله حتى تصل إليهم السعاية وهذا قول الإمام رضي الله تعالى عنه وأما عندهما فصار كله مدبرا  
 فإذا مات عتقه وكا وبكون العتق مقدما على سائر الوصايا فإن زاد الثلث على مقدار قيمته فعلى الورثة  
 أن يدفعوا إليه وإن كانت قيمته أكثر عليه أن يسحب في الفضل انتهى (قوله من سله) أي مطلقة عن قيد التعيين  
 وقيد الإيثار انتهى وهم محتمل أم إذا كانتا هينتين فهما في حكم الوصية بالعين فليست مثل (قوله وصحت لمكاتب  
 نفسه) أي إذا لم يجر نفسه ولو لم يجر نفسه السيد أم إذا جرت نفسه فهو يكره في حكم الوصية للمباراة ثمرة نقل  
 (قوله أولد بره أو لا م ولده) لأن نفاذ هبته بموت السيد وهما حران حينئذ (قوله لمكاتب وارثه) لأنها كانتا  
 لوارثه حكما لأنه مملوك (قوله وصحت للعمل) لأن الوصية استخلاف من وجه لأنه يجعله خليفة في بعض ماله  
 والجنين يصلح خليفة في الأرض فكذا في الوصية إذ هي أخته غير أنها ترز بالرد إليها من معنى التخليد ولا يقال  
 الوصية شرطها القبول والجنين ليس من أهله فكيف نصح لثلاثة أقول الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها  
 بالهبة بشرط القبول إذا أمكن وليشبهها بالميراث بسقط إذا لم يمكن إلا بالاشهادين (قوله وبه) انما صححت به لأنه  
 رر نفسه الأرض فيجوز فيه الوصية أيضا لأنها أخته انتهى زيلاحي (قوله للزوج الحامل حيا) لأن الوطء  
 إذا كان حلالا ولو كان محتمل من الوطء فأنما يحال العلوق إلى أقرب الأوقات فلا يتيقن بوجود الحمل يوم  
 موت الموصي إلا إذا أثبت به حمل من ستة أشهر (قوله ولوميت الخ) قال في حاشية الشلبي عن المحيط فإن كان  
 الزوج ميتا فالشرط أن تأتي به لقل من سنتين وهو حي وإن أثبت به ميتا لا تجوز الوصية لأنه إذا أثبت به حيا لقل  
 من سنتين يثبت وجوده وقت الوصية حكما لا بيات النسب من الزوج لأن النسب انما يثبت باختيار العلوق قبل  
 الموت لا باعتبار العلوق الحادث بعد الموت فلما حكمنا بنسب من الزوج فقد حكمنا بوجوده يوم موت  
 الموصي لأن الموصي مات بعد الزوج انتهى ومثل الموت الطلاق البائن (قوله فلا قل من سنتين) أي من وقت  
 الموت أو الطلاق ولو كان لا أكثر من ستة أشهر من وقت الوصية (قوله ولا فرق بين الأدي وغيره) أي بين كون  
 الحمل الموصي له أوبه من بني آدم أو من غيرهم وحينئذ كان الأولى للمصنف أن يقول لقل من مدته ليشمل  
 الأقل في جميع الحيوان (قوله لينفق عليه) ظاهره أنه قد فلو أطلق لا نصح ويجوز (قوله ومدته الحمل) أي أقل  
 مدته في الجميع وهو صريح ما في القهستاني (قوله وعليه المتون) أفاد بذلك اعتماد (قوله وفي النهاية الخ) وذكره  
 الفقيه أبو الليث في نكحت الوصايا والامام الأسدي في شرح الطحاوي شربة لامية عن قاضي زاده (قوله  
 إن كان له) لا شرط وجوده وقتها ولا يتيقن بوجوده إذا وضعته لقل من ستة أشهر من وقتها (قوله  
 إن كان به) لا شرط ملك الموصي في الموتى به ولا يتيقن بكونه في ملكه إلا إذا ولدت لقل من ستة أشهر من وقت  
 الموت (قوله لعدم قبضه) قال الجوى في الشرح انفق القبول والقبض الشرطين فيها ولا يتصور أن منه  
 (قوله عنه بما أوصى له) بأن ادعى رجلا أنه يستحق هذه العين التي للمملوك فصالح أبو الجمل عن هذه الدعوى

لأنه حينئذ صله وصدقة (وأنظر عن  
 الدين) لغة قدم حق العبد (وصحت  
 بالعنق) عن عدم وورثته (ولو حكم  
 كمتأمن له) عدم المزاحم (ولو لم يكن يثبت  
 ماله) انفاطا وتكون وصية بالعنق فإن  
 يخرج من الثلث فيها والأصلي في بقية قيمته  
 وإن فضل من الثلث شيء فهو له (وبدنانير  
 أو دراهم من سله) لا نصح في الأصح كما لا نصح  
 بعين من أعيان ماله (وصحت لمكاتب نفسه  
 أو لغيره أو لأم ولده) استحبنا لمكاتب  
 وارثه (وصحت للعمل وبه) كقوله أو وصيت  
 بعمل جاري في أودا بقى هذه لفلان ثم انما نصح  
 (إن ولد) الحمل (لا قل من ستة أشهر) للزوج  
 الحامل حيا ولو لم يتأوى مئة سنة حيين  
 الوصية فلا قل من سنتين بدل موت نسبه  
 اختيار وجوده ولا فرق بين الأدي وغيره  
 وغيره من الحيوانات فلو أوصى في  
 بطن دابة فلان لينفق عليه مع ومدته الحمل  
 لا دعي ستة أشهر وللقليل إحدى عشرة  
 سنة وللأبل والخيل والحمار سنة وللغنير  
 تسعة أشهر وللشاة خمسة أشهر وللطيور  
 شهران وللكتاب أربعون يوما وللطيور أحد  
 عشر يوما قهستاني معزى الاستيفاء  
 (من وقتها) أي وقت الوصية وعليه أن  
 وفي النهاية من وقت موت الموصي وفي  
 السكافي ما يفيد أنه من الأقل إن كان له ومن  
 الثاني إن كان به زاد في الكثرة لا نصح الهبة  
 للعمل لعدم قبضه ولا ولاية لأحد عليه  
 لا قبض عنه زيلاحي وغيره فلو صالح أبو الجمل  
 عنه بما أوصى له لم يجز

بما أوصى به (قوله لأنه لا ولاية للاب على الجنين) اذ هو أصل من وجه تبع للآمن وجه ~~كسائر~~ أجزائها  
فعملنا بهما في حق الوصية اعتبار أصلا وفي حق الولاية باعتبار تبعها (قوله قلت وبه علم) هو المصنف في المنع (قوله  
ليس للوصي) يؤخذ من كلامهم أن الاب لا يلي عليه أيضا انتهى منع واستدل عليه بعبارة الولو إلى التي  
ذكرها المؤلف (قوله بل قالوا الخ) اضرب استثنائي ولا حاجة إليه لأن عدم ولايته على غيره معلوم بداهة (قوله  
الاستثناء) منقطع بمعنى لكن اذ الجمل لا يتناول اسم الأمة لأنها وانما يستحق بالاطلاق تبعها فاذا أفرد  
الام بالوصية صح أفرادها منع (قوله ان كل ما صح أفرادها بالعقد) أي والحمل يجوز أفرادها بالوصية فكذلك أصبح  
استثنائه وسبق في السبوع انه لا يصح استثنائه لأنه لا يصح أفرادها بالعقد وذكر الرابطة هذه المثلثة هنا لئلا يظن  
بأن الوصية أخت الميراث والميراث يجري فيه فكذلك الوصية ولو قيل ان العقد ذكر معز فبال وذكر بالضمير في قوله  
منه فالمراد منهم عقد واحد ولا شك أن الحمل يصح إيراد الوصية عليه فيصعب استثنائه منها في صورة المصنف  
فتدبر (قوله ومن المسلم للذمي) انما أورد هذه المثلثة لأن فيها نوع اشكال وهو أن الوصية أخت الميراث  
والميراث لا يثبت مع اختلاف الدين فقتضاء أن تكون الوصية كذلك وحاصل الجواب أن الوصية تشبه الميراث من  
حيث الثبوت بعد الموت ولا تشبه من حيث انه يثبت جبراً فلا يكون النص الوارد فيه وارداً فيها وأيضاً فإن الارث  
طريقه طريق الولاية والوصية تمليك مبتدأ وهذا لا يرد المرص له بالهيب ولا يصير مغروراً فيها اشتراط الوصو  
بخلاف الوارث وانما جازت من المسلم للذمي لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم  
من دياركم أن تبرههم وتعطيهم أي تبرهم وتعطوهم قسطاً من أموالكم بتر الهيم أو تعاماً لهم بالانقطاع  
وهو العدل وكذا وصية الذمي للكافر جائزة لأنهم يعقد الذمة ساووا والمسلمين في المعاملات فلما جاز التبرع من  
المسلمين حال الحياة فكذلك بعد الموت من غير تصرف (قوله لا حربي في داره) ولو أجاز الوارث لاية انما ينهاكم الله  
الخ) ولأن الحربي في دار الحرب بمنزلة الميت في داره والوصية للميت باطله وقد نص محمد في الأصل صريحاً انهم  
لا يجوز الوصية له ونقله صاحب المحيط وذكر بعضهم أن في السير الكبير ما يدل على الجواز قال جوى زاده بل  
المذكور فيه أن الوصية للحربي باطله وصورته لو أوصى لم لحربي والحربي في داره لا يجوز الخ وأما أن البعض  
فهم الجواز من عبارة ذكرها السرخسي في شرح السير الكبير وهي لا بأس أن يصل الرجل المسلم المشرقة قريباً  
كان أو بعيداً محارباً أو ذمياً واستدل عليه بأحاديث منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث شخصاً فذبحه إلى  
بعضهم فخطوا وأمر بدفع ذلك إلى أبي سفيان بن حرب وصفه ابن أمية بفرقاها على فقراء أهل مكة فتقبل ذلك  
أبو سفيان وصفه ابن قال وبه أخذ ولأن صلة الرحم محمودة عند كل عاقل وفي كل دين والاهداء إلى الغير من مكارم  
الأخلاق قال صلى الله عليه وسلم بعثت لأتمم مكارم الأخلاق فعرفنا أن ذلك حسن في حق المسلمين والمشركين  
جميعاً انتهى مختصراً وهذا في صلة الرحم لا في الوصية له وفرق بينهما ومن أراد مزيداً على ذلك فليطلبه بحاشية  
لشربلالي (قوله كما أفاده الملاحنا) لا حاجة إليه مع تصريح القوم به وفي الهندية الحربي المستأمن إذا أوصى  
لمسلم والذي يصح في الجملة غير أنه كان دخل معه وارثه في دار الاسلام فأوصى بأشياء من الثلث وقت  
ما زاد على الثلث على إجازة وارثه وان لم يكن له وارث أصلاً فصحت جميع المال كافي المسلم والمذمي وكذلك  
إذا كان له وارث غير أنه في دار الحرب انتهى (قوله وقاتله مباشرة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية للقاتل  
ولأنه قصد الاستيصال بفعله محظورة وقب بالحرمان عنه مودة وهو الوصية كالميراث سواء أوصى له قبل  
ثم قتله أو أوصى له بعد الجرح لاطلاق الحديث انتهى منع (قوله لا تشيياً) كوضع الحجر في غير ملكه (قوله كما مر)  
من أنه ليس يقتل - قبضة فلا يتناول النص (قوله الاباجازة ورثته) وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز للقاتل  
ولو أجازها الورثة والخلاف في غير قتله عمد بعد إهداء أمافيه فهي ملغاة فافادها شربلالية (قوله وأجازة المريض  
كابتداء وصية) فان كان مريضاً وهو بالغ ان برئ من ذلك المرض صحت إجازته وإن مات منه فلو كان  
الموصى له وارثه لا يجوز إجازته إلا أن يجيزه ورثة المريض بعد موته وان كان أجنياً يجوز إجازته ويقع بذلك  
من الثلث أفاده المصنف (قوله ولو أجاز البعض الخ) فيه اجمال وبيانه كافي الشلبي من الغاية أنه إذا أجاز بعض  
الورثة ولم يجز البعض ففي حق الذي أجاز كان كلهم أجازاً وفي حق الذي لم يجز كان كلهم لم يجزوا فاذا مات  
الرجل ونزلنا بين وأوصى لرجل نصف ماله فان أجازت الورثة فالأصل بينهم أربعاً للوصى له ربعان وهو النصف

لانه لا ولاية للادب على الخبيث ولولا الحجة قلت  
وبه علم جواب حادثة التثوي وهي أنه ليس  
الوصي ولو مختار التصرف فيما وقف الله من  
بل قاعد الخلل لا يلي ولا يولى عليه (وصحت  
بالامة الاحكام) لما تقرر أن ~~كل~~ ما صح  
افراده بالاعقد صح استثناء ومنه وما لا فلا  
(ومن المسلم للذمي وبالعكس لا حرجي  
في داره) قيد بداره لان المستامن كالذمي كلما  
أفاده الملائحة فقلت وبه صرح الحدادي  
والزبلي وغيرهما وسيجيء متناهي وصايا  
ولا وارثه وفادله مباشرة) لانه يبا كما  
(الأباجازة ورثته) لقوله عليه الصلاة  
السلام لا وصية لوارث الا أن يجيزها الورثة  
يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر  
الحديث وسنخه (وهم كبار) عقلاء فلم تجز  
اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كاتبه  
وصية ولو أجاز البعض وردت البعض جازة - لي  
الجهيز بقدر حصته (أو يكون القتاتل  
صدياً أو مجنوناً

فجوز بلا اجازة لانها ايضا هلاله عقبية  
لواوصى زوجته ادهى له ولم يكن ثمة وارث  
آخر تدع الوصية ابن الكمال زاذي المحببة  
فلو اوصت زوجها بالنصف كان له الكل  
قات وانما قيد بالزوجين لان غيرهما  
لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برده  
او رحمه وقد قدّمنا في الاقرار معزيا  
لشر نبلاية وفي فتاوى التوازل اوصى  
لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا  
امر انه فان لم تجز فلها السدس والباقي  
للموصى له لان له الثلث بلا اجازة فسبق  
الثلثان فلها اربعة ما وهو سدس الكل  
ولو كان مكانه ازوج فان لم يجز فلها الثلث  
والباقي للموصى له (ولامن صبي غير مجيز  
اصلا) ولو في رجوه الخير فلا فالشافعي  
(وكذا) لا تصح (من مجز الا في تجهيزه وامر  
دفنه) فيجوز استحسانا وعليه تحمل اجازة  
مهر مرضى الله عنه لوصية يافع يعنى المراهق  
(وان) وصية (مات بعد الاصل) كما  
اوضاعها اليه) كان ادركت فثاني  
لم يجز اقصور ولا يته فلا يملكه تجهيزا وتعليقا  
كما في الطلاق بخلاف العبد كما افاده بقوله  
(ولامن عبد ومكاتب وان ترك) المكاتب  
(وفاه) وقيل عندهما تصح في صورة ترك  
اوفاء درر (الا اذا اضافها) كل منهما  
وعبارة الدرر اضافها (الى العتق) فتصح  
لزال المانع وهو حق المولى (ولامن معتقل  
الاسان بالاشارة الا اذا امتدت عقلته حتى  
صار له اشارة معهودة فهو كخرس (وقدر  
لامداد سنة رقبيل اذا امتدت لونه جاز اقراره  
بالاشارة والاشهاد عليه وكان كخرس  
قالوا وعليه الفتوى درر وسيجي في مسائل  
شقي) وانما يصح قبوله بعد موته) لان اوان  
ثبوت حكمه بعد الموت (فبطل قبولها  
وردها قبله) وانما تملك بالقبول (الا اذا مات  
موصيه ثم هو لا قبول فهو اى المال الموصى  
به (لورثته) بلا قبول استحسانا كما مر وكذا  
لو اوصى للجنين بدخل في ملكه بلا قبول  
استحسانا لعدم من يلى عليه يقبل عنه كما مر  
(وله) اى للموصى (الرجوع عنها بقول

در بعث للابنين لكل واحد منهما ربع المال وان لم يجز والثلثان للابنين لكل واحد منهما ثلث  
المال ولو اجازوا احد ولم يجز لا تجز في حق الذى اجاز كأنهم ما اجازوا به على ربع المال وفي حق الذى لم يجز  
كأنهم ما لم يجز اذ على ثلث المال والباقي يكون للموصى له فيجعل المال اثني عشر سهما لاجتنابا الى الثلث  
والربع فالربع للذى اجاز وهو ثلاثة أسهم والثلث للذى لم يجز وهو أربعة أسهم وبقي خمسة فهى للموصى له  
انتهى (قوله فجوز بلا اجازة) اتفاقا لما ذكره وقصد هما غير معتبر في الاستحسان انتهى شر نبلاية (قوله  
اى سوى الموصى له القاتل) هذا منه دهما ولا تجوز في قول أبي يوسف (قوله فلوا وصت زوجها بالنصف)  
اى ولا وارث لها غيره (قوله لا يحتاج الى الوصية) فلورثته فهى مائة لان جهة استحقاقه بالارث حينئذ  
اقوى (قوله فلها السدس) وهو ربع الباقي لان الارث يعتبر من الباقي بعد اخراج الوصية (قوله فله الثلث)  
وهو نصف الباقي (قوله ولا من صبي غير مجيز) لانها اقترع كالهبة والصدقة وقوله غير ملزم ونصحيح وصيته يؤدى  
الى الزامه (قوله الا في تجهيزه وامر دفنه) لكنه يراعى فيه المصلحة قال في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بأن يكفن  
بألف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بأن يكفن في ثوبين لا يراعى شرائط الوصية ولو اوصى بأن يكفن في خمسة  
اقواب اؤسسته يراعى شرائطه ولو اوصى بأن يدفن في مقبرة كذا بشرب فلان الزامه يراعى شرائطه ان لم يلزم  
في التركة مؤنة الخلل ولو اوصى بأن يتبرع بفلان في قبر واحد لا يراعى شرطه انتهى شر نبلاية وكأنه لمخالفة السنة  
والظاهر ان هذا في غير محال الضرورة كضرر والا فلا مانع من مراعاة شرطه (قوله وعليه تحمل اجازة عمر الخ) قال  
الموى في شرحه واجازة عمر مرضى الله تعالى عنه وصية يافع حل على أنه بالغ وصبي يافع ما لثريه من الصبي او كان  
وصية في تجهيزه وذاجاز (قوله يعنى المراهق) تفسير يافع قال في التبيين وهو الذى راهق الحلم في القاموس  
ينفع الغلام راهق العشرين كافي وهو يافع لا موقوف انتهى وهو هذا التفسير قاصر على البالغ وقد علمت المراد  
بقوله وقيل عندهما الخ) هذا الخلاف فيما اذا اوصى بثلث ماله مثلا او اوصى بعين من ماله فلا تصح اجماعا كما  
انه يصح اجماعا اذا اضاف الوصية الى ما يملكه بعد العتق والدليل مذكور في المطولات (قوله وعبارة الدرر الخ)  
لا حاجة اليه بعد التأويل الذى ذكره لان المال واحد على انه في نسخة الدرر ان يدي اضافها بالافراد (قوله  
في) كآخرس) اى اصاله وفي الدرر اعلم ان اياه الاخرس وكاتبه كالبيان بخلاف معتقل اللسان في وصية  
ونكاح وطلاق وشراء وقود والفرق ان الاشارة انما تقوم مقام العبارة اذا كانت معهودة وذلك في الاخرس  
دون معتقل اللسان حتى لو امتدت الخ (قوله جاز اقراره) هو حينئذ كالآخرس في كل احكامه كما افاده المؤلف  
في مسائل شقي (قوله والاشهاد عليه) بالرفع عطفا على الاقرار اى جازله ولغيره ان يشهد عليه ويلزمه جواز  
تحمل الشهادة وادائهم للشهود (قوله وعليه الفتوى درر) ونحوه في الشر نبلاية عن البرهان (قوله وانما يصح  
قبولها بعد موته) فان لم يقبل بعده فالوصية موقوفة على قبوله لا تصح يرفى ملكه حتى يقبل وهى خارجة عن  
الموصى بموته ليست في ملك الوارث ولا في ملك الموصى له انتفى (تنبيه) التصرفات المفيدة لاحكامها  
كالاعتاق ونحوه اذا صدر من المريض من الموت واجازها الوارث قبل الموت لا رواية فيه عن الاصحاب وقال  
الامام علاء الدين في العتق اذا صدر كذلك لا يسي اميد في شيء وذكر القاضي ان المريض اذا تصرف في باع الورثة  
فقالوا اجزنا كله ولم يعلموا التصرفات ما هي لم تجز الاجازة وان علموها جازت الاجازة وبطل حقهم سوى ملخصا  
عن الحافضية (قوله وانما تملك بالقبول) دخول على المصنف (قوله فهو اى المال الموصى به لورثته) ويكون موته  
كقبوله عند انتمنا الثلاثة وجعلوا ذلك بمنزلة البيع اذا كان فيه الخيار لانه يشترى دون البائع فبات المشتري  
في الثلاثة ايام فان البيع يتم وتكون السلعة موروثة عن المشتري انتفى عن الكرخى (قوله بلا قبول استحسانا)  
والقياس ان تبطل الوصية لان احدا لا يتدبر على اثبات الملك لغيره بدون اختياره ووجه الاستحسان ما ذكرنا  
(قوله بلا قبول استحسانا) لان الوصية تشبه الهبة وتشبه الميراث فليشبهها بالهبة يشترط القبول اذا امكن  
ولشبهها بالميراث يشترط اذا لم يمكن عمل بالشبهين (قوله لعدم من يلى عليه) الاوضح لعدم الولاية عليه (تنبيه)  
تملك الوصية بالقبول بعد موت الموصى وان لم تقبض وان ردّها ارتدت عند الجمهور وان كان الموصى له معينا يكتفى  
بقوله بخلاف نحو النقر او نحونى هاشم اوعلى مصلحة مسجد اوج او غزرا فاده الحموى (قوله بقول صريح)  
رجعت عنها (قوله او فعل يقطع حق المالك عن الغصب) لانه تبطل اسمها فصار عيننا آخر غير الموصى به كما اذا

أوصى بقطن فخشي به أو بيطانة فبطن بها أو بفسهة فظهر سرباً أو ببيض فصار فراخاً أو بعبق فصار زبياً وهذا  
 إذا صدر التغير قبل موت الموصي أمالو مكان التغير في هذه المسائل بعد موت الموصي لا تبطل الوصية سواء  
 كان قبل القبول أو بعده أفاده المصنف وفي شرح الخواري عن النهاية عن شرح الطحاوي لقضائي الوصية  
 أربعة أقسام قسم يحتمل الفسخ بالقول والفعل كعين أوصى به الرجل فيقول رجعت عن الوصية أو يبيعها  
 وقسم لا يحتمل الفسخ أصلاً كالتدبير المطلق وقسم يرجع عنه بالفعل لا بالقول كالمدبر المفيد وقسم يرجع فيه  
 بالقول لا بالفعل كوصية بدفع ثلث ماله يصح له الرجوع بالقول ولو أخرجه عن ملكه لم يطل وينفذ من ثلث  
 الباقي انتهى وأفاد المصنف أن الموصي به في يد الموصي أو ورثته كالودعة فإن ذلك من غير تعدد ضمان الأداة  
 أوصى بثلث ماله مثلاً فإن الموصي له كالشريك مع الورثة ماله على الجميع وما بقي للبيوع بحسب ما فيه ما يعتبر  
 مال الموصي بعدم موته لا قبله حتى لو أوصى بثلث ماله ولا مال له فاستفاد مالا ومات يعطى ثلث المستفاد وكذا  
 لو كان له مال فملك بعضه أو استهلك فله يعتبر ما وجد عند الموت وقد يكون الموصي له كالفريم وهو ما إذا أوصى له  
 بدراهم مرسلة وهي موجودة أو غير موجودة بعينه أو له تركته فله الموصي له الدراهم الحاضرة إن كانت  
 والاتباع التركة بعبارة منها إلا أن الدين يبدأ بأخراجه أولاً على الترتيب فيقدم دين الصحة ثم دين المرض ثم دين  
 الوصية ولا يعتبر الدين من الثلث بخلاف دين الوصية (قوله بأن يزيل اسمه الخ) قال في التبيين لأنه لما أنزل في قطع  
 ملك المالك فلان يوزن في المنع أولى انتهى أي منع ملك الموصي له في الوصية (قوله كالتدبير الخ) سواء كانت  
 الوصية بالسويق قلته أو بالسمن قلت السويق به (تنبيه) ذكر حافظ الدين في الكثر من أمثلة ما يطل الوصية  
 ذبح الشاة الموصى بها وأعلمه شارحوه بأن الذبح استعمل لئلا قال النكاح في الحاشية وفيه نظر إذ الغاصب لا يملك  
 الشاة بالذبح فقط وجعل في الكفاية من أنواع الرجوع دلالة ما إذا انقض الموصى الموصى به حتى خرج عن هيبة  
 الادخار والبقاء إلى يوم الموت ومثل له بذبح الشاة وقال الاقطع ألا ترى أن المالك في الوصية يقع بالموت والشاة  
 المذبوحة لا تبقى إلى ذلك الوقت فدل على الرجوع انتهى أي فهو بسبب آخر للرجوع غير ما ذكره (قوله بتدبير المدبر)  
 عبارة الغرولة الرجوع عنها بقول صريح وفعل يقطع حق المالك عن الغصوب أو يزيد في الموصى به ما يمنع تسليمه  
 بدونه كالبنا أو يزيد ملكه انتهى وهذا تنوع في الفعل فجعله ثلاثة أقسام ولم يعتبر بقوله وتصرف فقوله المؤلف فهو  
 أصل ثالث أراد به نوعاً ثالثاً من أنواع الفعل بقرينة قوله في كون فعله الخ لا أن صاحب الغرر لم يذكر التصرف  
 (قوله عاد الملك ثانياً) لأنه إذا عود بملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين (قوله وكذا إذا اخطأه الخ) جعل صاحب  
 الكفاية منه السويق وجعل في الهداية من الفعل الذي أوجب زيادة في الموصى به (قوله لأنه تصرف في البيع)  
 ولأنه تقرير للوصية لأن من أراد أن يعطى ثوبه لغيره يفسده عادة (قوله ولا يجعدها) أي لا يكون يجعدها  
 راجعاً فيها إلا الرجوع عن الشيء يقتضي سبقه وجوده يقتضي عدمه فانه نفي لاصل العقد فلو كان الجود  
 رجوعاً لا يقتضي وجود الوصية نظر الكونه رجوعاً وعدمه نظر الحقيقة الجود وهو محال (قوله ومثله في العيني)  
 أي في شرحه للمجمع وصحة كذا أنه المذكور بعد وحاصل ما ذكره المؤلف أنه أقي بالنوabin (قوله لغرام أو بام)  
 لأنه وصفها بما ذكره الوصف يستدعي بقاء الاصل (قوله أو آخرتها) لأن التأخير لا يكون اسقاطاً كما إذا أخر الدين  
 بخلاف قوله تركته فانه اسقاط (قوله فهي باطله) لأن الباطل هو الذاهب المتلاني فكان كالمدم (قوله أو  
 الذي أوصيت به لا زيد فهو له حرو) فان اللفظ يدل على قطع شركة زيد في التركة (قوله أو فلان وارثي) أي وصية له  
 وكان رجوعاً لما تقدم (قوله بإبطال الثانية) ولم تبطل الأولى لأنه انما تبطل ضرورة كونه الثاني ولم تكن بقيت  
 على حاله الأول (قوله وتبطل هبة المريض ووصيته الخ) أما الوصية فلا تخالف الإيجاب مضاف إلى ما بعد الموت وهي  
 وارثة حيث ذوالوصية للوارث باطله بغير إجازة أو ما الهبة وإن كانت منجزة ورقت فهي كالمضافة إلى ما بعد الموت  
 حكماً لأن ما وقعت موقع الوصايا لا تترفع بغير حكمه عند الموت درر مزيد (قوله بخلاف الاقرار) لأنه تصرف  
 في المال فيعتبر كونه وارثاً أو غير وارث وقته حتى لو أقر شخص وحولس يوارث جازاً لا اقراراً وإن صار وارثاً بعد  
 ذلك ولكن شرطه أن يكون وارثاً بسبب حادث بعد الاقرار وهو الحزبة والتزوج وأما إذا ورت بسبب قائم عند  
 الاقرار لا يصح كالأقر لاخيه المحبوب بانه ثم مات الابن أفاده المصنف (قوله أو عبداً) هو الموافق لرواية وصايا  
 الجاهل الصغير وذكر الزلمي صحة الوصية له وإن كتب العبد لمولاه فاقرار المريض حصل في المعنى لمولى ابنه

صريح وفعل يقطع حق المالك عن  
 الغصب) بأن يزيل اسمه وأعظم منافعه كما  
 عرف في الغصب (أو) فعل (يزيد في الموصي  
 به ما يمنع تسليمه إلا بركات السويق) الموصي  
 به (بسم والبناء) في الدار الموصى بها بخلاف  
 تجصيصها وهدم بنائها لأنه تصرف في التابع  
 (وتصرف) عطف على بقول صريح وعطف  
 ابن الكلبي تبع المدبر بأو وعليه فهو أصل  
 ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما  
 يفيد مدته من الدار قد تدبر (يزيل ملكه) فانه  
 رجوع عاد للملك ثانياً (لا) كالباع والهبة  
 وكذا إذا اخطأه بغيره بحيث لا يمكن تميزه  
 (لا) يكون راجعاً (بفعل ثوب أوصى به)  
 لأنه تصرف في التابع وأعلم أن التغير بعد موت  
 الموصي لا يضر أصلاً (ولا يجعدها) درر  
 وكذا زوفاية وفي المجمع به بنق ومثله في  
 (بقرينة) ثم نقل عن العيون أن الفتوى على أنه  
 رجوع وفي السراجية وعلية الفتوى وأقره  
 المصنف (وكذا) لا يكون راجعاً بقوله  
 (مكمل وصية أو وصيت بها لغرام أو بام)  
 أو آخرتم بخلاف (قوله تركته أو) بخلاف  
 قوله (كل وصية أو وصيت بها لغرام أو بام) والذي  
 أوصيت به لا زيد فهو له حرو وأفلان وارثي  
 فكل ذلك رجوع عن الأول وتكون لوارثه  
 بالاجازة كما تر (ولو كان فلان) الآخر (ميتاً  
 وقتها) فالأولى من الوصيتين بجهالها) بإبطال  
 الثانية ولو حيا وقتها فالت قبل الموصي بطلت  
 الأولى بالرجوع والثانية بالموت (وتبطل هبة  
 المريض ووصيته لمن تكهها بعدهما) أي بعد  
 الهبة والوصية لما تقر أنه يعتبر بلواز الوصية  
 كون الموصي له وارثاً أو غير وارث وقت  
 الموت لا وقت الوصية (بخلاف الاقرار) لأنه  
 يعتبر بكون المقتول وارثاً أو غير وارث يوم  
 الاقرار فلو أقره فسخه فإفادت جائز ويطل  
 اقراره ووصيته وهبته لانه كافر أو عبداً  
 أو مكانياً

وهو أجنبي عنه وذكر ذلك الصدر الشهيد وغيره (قوله ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) أي اذ قرأ الوصية والوصية  
 قبل موت الموصي فهستاني مزيدا (قوله اقيام البنوة) قال في الدرر أما الهبة والوصية فلما قرآن المعتبر فيهما  
 حال الموت وأما الاقرار فانه وإن كان ملزما بنفسه لكن سبب الارث وهو البنوة قائم وقت الاقرار فيوهم  
 نعمة الايضار فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا انتهى (قوله وهبة مقعد) هو العاجز عن المشي لدا في رجله  
 انتهى درر (قوله ومذلول) الفلج دايع عرض على نصف البدن فيمنعه عن الحس والحركة الارادية انتهى درر (قوله  
 وأشل) هو الذي في يده ارتعاش وسرعة انتهى درر (قوله به علة السل) قال القهستاني أي الذي أصابه السل  
 بالكسر وهو قرحة في الرئة يلزمها حي دقيقة انتهى (قوله ان طالت مدته سنة) قال في الدرر يعني أن هذه  
 امراض مزمنة فمن عرض له واحد منها أو تصرف في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مشتملة على الفصول  
 الاربعة كان المرض مرض الموت فيمتنع تصرفه من الثالث وإن مات بعد تمامه لم يكن مرض الموت لانه اذا سلم  
 في الفصول التي كل منها مظنة الهلاك صار المرض بمنزلة طبع من طبائعه وخرج صاحبه من احكام المرضى  
 حتى لا يتغل بالتداوي انتهى ولم يعتبر في كلامه خوف الموت وقد اعتبره البرازي فقد نقل المصنف عن البرازي  
 المريض الذي يكون تصرفه من الثلث من يكون ذافراش بأن لا يطبق القيام لحاجته ويجوز له الصلاة فأعدا  
 ويخاف عليه الموت ولو طال المرض وصار يحال لا يخاف عليه الموت كالفالج أو صار مرض مناسا وبأس الشئ  
 لا يكون حكم المرض الا اذا تغير حاله ومات من ذلك التغير فافعل في حال التغير يكون من الثلث انتهى والظاهر  
 أن قوله كالتناج الخ تموير للمرض اذا حال ولم يخف منه الموت وليس له ولم يخف منه الموت تعيينا  
 بل بيان حال ذلك المرض عند طمأنينة رأت الجوى في شرحه قال ان تطا ول ذلك فلم يخف منه الموت هـ هذه  
 لا بد له من ان لا تحيرة وقعت موضحة للجملة الشرطية ونقله عن المفتاح (قوله والاطل الخ) نص عبارة القهستاني  
 والالم يكن واحدا منهما بأن لم يطل موته بأن مات قبل سنة وخفيف. وبأن يزداد يوما فوما انتهى وهذا هو  
 التغير الذي قاله في البرازي وهو يفيد أنه قد آخر (قوله والمختار الخ) ذكر المصنف في شرحه أقوالا اخر من غير  
 تصحيح (قوله قدّم المرض) فإن ثبت بالادلة القطعية قدّم على الواجب وفي القهستاني قيد بألقرض حتى لا قوله  
 ثم حق الله تعالى ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم انتهى (قوله وان تساوت قوة) بأن يكون الكل فرائض حزيمة  
 تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فهستاني (قوله اذا ضاق لثنت عنها) أي ولم تجز الورثة الجميع أو أنسرت  
 البعض وأحاد الجوى أنه يقدم الحج على الزكاة وفي رواية بالعكس وهما على الكفارات اذ فيها من الوعيد ما ليس  
 فيها (قوله يبدأ بكفارة قتل) لأنها أقوى وأكثر تغليظا لشرط الاسلام في العتق عنها (قوله ثم عين ثم طهار) لأن  
 كفارة ايمين تجب بملك حرمة اسم الله تعالى وكفارة لظهار بايجاب جرمة على نفسه (قوله ثم افطار) فإن الظهار  
 ثبتت كذا رنه بالكتاب وكفارة الافطار بخبر الواحد (قوله ثم النذر) لانه بايجاب العبد (قوله ثم الفطرة) لوجوبها  
 اجماعا بخلاف الاضحية وفي شرح الجوى قال انه تقاى وفيه نظر لانه خلاف المنصوص من الرواية لانه لا تقدم  
 الفرائض بعضها على بعض وكذا الواجبات وكذا التطوع بل يبدأ بأبها بكنس عليه الكرخي والمعنى في تقديم  
 الزكاة والحج على الكفارات ما ذكر من الوعيد ومثل ذلك لم يوجد في شيء من الكفارات أقول كما ذكر عن الكرخي  
 التسمية بذكر عن الطحاوي التفضل وما يوجد من المزية في بعض الكفارات يصلح مقدما لها على ما لا يشغل على  
 تلك المزية انتهى (قوله وقدّم المشرع على الخراج) لعله لا شقاله على حتى انه تعالى والعباد بخلاف الاخيرة فانه  
 قام شر على الثاني (قوله مذهب أبي حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من الصدقة) وكان أولا يقول بعكس هذا حتى  
 شاهد مشقة الحج فقال بما ذكر أي فيقدم على الصدقة في الوصية ويقال ما قاله الاتقاني وما قاله الجوى قدبر  
 (قوله أي حجة الاسلام) بكسر الحاء المزة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس الفتح جوى عن المفتاح  
 عن المفتاح (قوله أجمع عنه را كالج) أي الوارث أو الوصى فهستاني لان الواجب عليه أن يجمع من بلده فيجب  
 عليه الاجماع كما يجب وانما اشترط أن يكون را كالا لانه لا يلزمه أن يجمع ما شيئا فوجب عليه الاجماع على الوجه  
 الذي لزمه جوى وانظر ما لو أوصى بجمع نفل فأجمع عنه ما شيئا (قوله فهستاني معز بالتممة) عبارته وفيه أيما الى  
 أنه ان دفع المال الى عبده يجمع باذن ولاء فقد صحح الأنا لا يوجب الخلل فيه والى أنه ان كان في المال المدفوع  
 وقام بالركوب غنى واستغنى بالنفقة لنفسه فهو مخالف ضامن للنفقة لانه لم يحصل نواها له والى أنه لو أجمع من القرى

(ان أسلم أو أعتق بعد ذلك) اقيام البنوة وقت  
 الاقرار فيوهم ثمة الايضار (وهبة مقعد  
 ومذلول) وأشل (من كل ماله ان طالت  
 وهو وقت في الرئة) ولم يخف منه الموت وان  
 مدته) سنة (فمن ثلثه) لانها امراض  
 وخفيف مونة (فمن ثلثه) لانها امراض  
 مزمنة لا فائدة قبل مرض الموت أن لا يخرج  
 لموانع نفسه وعليه اعتمد في التجريد برازي  
 لموانع نفسه وعليه اعتمد في التجريد برازي  
 والمختار أنه ما كان الغالب منه الموت وان  
 لم يكن صاحب فرائض فهستاني عن هبة  
 الذخيرة (واذا اجمع الوصايا قدّم القرض  
 وان آخره الموصى وان تساوت) قوة قدّم  
 ما قدّم اذا ضاق لثنت عنها) قال الزاوي  
 كدائرة تمل ونها رويين مقدمة على الفطرة  
 لوجوبها بالكتاب دون الفطرة والنظر في  
 الاضحية لوجوبها اجماعا دون الاضحية  
 وفي القهستاني عن الظاهر برية عن الامام  
 الطحاوي يبدأ بكفارة قتل ثم عين ثم طهار  
 ثم افطار ثم النذر ثم الفطرة ثم الاضحية وقدّم  
 العشر على الخراج وفي البرجندى ذهب  
 إلى حنيفة آخر أن حج النفل أفضل من  
 الصدقة (أو وصى بجمع) أي حجة اسلام (أجمع  
 عنه را كالج) فلم يبلغ النفقة (من بلده) فقال  
 رجلي أنا أجمع عنه بهذا المال ماشيا لا يجزئ  
 فهستاني معز بالتممة فلم يبلد (أن كنى  
 نفقة ذلك والا فم حيث تكفى وان مات  
 حاج في طر يقه وأوصى بالحج فجمع من  
 بلده) را كالج

والا من حيث مات استعصا ما هداية ويجتنب  
وملنى قلت ومفاده أن قوله قياس وعليه  
الموت فكان القياس هنا هو المقتضى فافهم  
(ان بلغ نفقته ذلك والافن حيث تبلغ) ومن  
لا وطن له فن حيث مات اجماعا (أوصى بأن  
يشترى بكل ماله عبد فيعتق منه) عن الموصى  
(ولم تجز الورثة بطلت كذا اذا أوصى بأن  
يشترى له عبد بألف درهم وزاد الالف على  
الثلث) وقال يشترى بكل الثلث في المثلثين  
بجمع (مرضى أوصى بوصاياهم يرى من مرضه  
ذلك وعاش سبعين ثم مرض فوصاياه باقية  
ان لم يقل ان مات من مرضى هذا فقد أوصيت  
بكذا) كذا في الخاتمة (أوصى بوصية ثم جن  
أن أطبق الجنون) حتى يبلغ سنة أشهر  
(بطلت والا) وكذا لو أوصى ثم أخذ  
بالوصى فوصاياه حلت حتى مات بطلت  
خاتمة (أوصى بأن يعاربه من فلان أو بأن  
يسقى عنه الماء شهر في الموسم أو في سبيل  
الله فباطل) في قول أبي حنيفة رحمه الله  
خاتمة (أوصى بمثل ما أوصى به فلان)  
فان الوصية باطلة ولو قال بلف بها دواب  
فلان جاز ولو أوصى بأن يتفق على فرس فلان  
كل شهر كذا جاز وسئل يعاها ولو أوصى  
بسكنى داره لرجل ولا مال له أو ما جاز له  
سكنى ما دام حيا أو ليس للوارث يسكنها  
وقال أبو يوسف له ذلك وله أن يقام الورثة  
أيضا وبقرز الثالث الوصية خاتمة (ولو أوصى  
بقطعة لرجل وبجبه لا خروا وصى بطم شاة  
معيئة لرجل ويجزها لا خروا وصى بمحنة  
في سبيلها لرجل وبالتين لا خراجت الوصية  
لهما) وعلى الموصى اه ما أن يدرس ويبلغ  
الشاة (أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز  
ذلك ويتفق في عمارة بيت المقدس وفي سراج  
ونحوه) قالوا وهذا يفيد جواز النفقة من  
وقف المسجد على قناديله وسرجه وأن يشترى  
بذلك الزيت والنفقة طلقا قناديل في رمضان  
خاتمة وفي المجتبى أوصى بثلث ماله لكعبة جاز  
وبصرف الفقراء الكعبة لا غير وكذا للمصروف  
والقدس وفي الوصية لفقراء الكعبة كوفه  
جازا غيرهم

التي هي قرية من بلد مع لانها في حكمه والى أنه ان لم تبلغ النفقة الى آخر ما ذكره هنا ثم نقل عن المتنية أنه ان  
أوصى بمثل ما أوصى به فان حسن الطريق والاصرف الى ما يراه الفقهاء من وجوه البر انتهى (قوله وقال من  
حيث مات) وروى أبو سليمان من حيث مات بلا خلاف كما في المسحوق (قوله فن حيث تبلغ) أي بلا خلاف  
قوساني (قوله ومن لا وطن له الخ) ولو كان له أو طان حج عنه من أقربها حوى (قوله بطلت) الوصية لان العبد  
المشترى بالكل مفاير لما اشترى بالثلث انتهى دور وتطير يقال فيما بعد (قوله ان لم يقل ان مات من مرضى هذا)  
فانه والمثله بمثلها طل وصاياه لعدم وجود الشرط (قوله بطلت) سواء مات في جنونه بعد تحقق الاطباق  
أو في حال الافاقة (قوله في قول أبي حنيفة) الاقتصار عليه يدل على اعتقاده (قوله كما لو أوصى بمثل ما أوصى به هذا)  
فلان) وجه عدم العصة والله تعالى أعلم أن اللام للملك والدواب لا تملك فهي وصية بمثلها وظاهره اعتبار الاخذ  
من غير نظر قصد الموصى أنه له مات (قوله جاز) أي الى الثلث وانظر هل يطل الوصية بموت ما ملكها والظاهر من  
لعدم التناوب اليه والظاهر أن المراد الدواب الموجودون في ملكه بعد موت الموصى لما أن القليل به به  
لا الموجودون حال الوصية (قوله وله سكاها) أي سكنى ثلثها ولو اقتصروا الدار مائة من حيث الزمان يجوز أيضا  
لان الحق لهم الا أن الثاني وهو ما ذكره بقوله وله أن يقاسم الورثة أولى لانه أعدل هندية عن الكافر وهو الاقسام  
بالسكنى (قوله وبقرز الثالث الوصية) أي فيسكنه وليس له أن يؤجره كما في الهندية (قوله وعلى الموصى لهما) أي  
معها على أحد هادى الفقيه أبي جعفر في مثله الشاة والظن أن السخ والحلج يكون على صاحب اللحم  
والظن (قوله أن يدرس الخ) الأولى زيادة ويحلج والاثنيان بضمير الاثنين (قوله ونحوه) كصبر وحبال القناديل  
وقائلها وفي البرازية الوصية للمسجد لا تجوز عند الثاني خلافا لعمد ولو قال يتفق عليه جاز اجماعا أوصى بثلث  
ماله لكعبة جازا ساكنين كذا قال محمد أوصى بثلث ماله لبيت المقدس جاز على بيت المقدس وبصرف الى سراج  
ونحو ذلك (قوله وهذا يشهد) أي من حيث ان ما جعل للمصنف يجوز صرفه الى ما ذكره ومجمله فيما اذ لم يعين الواصف  
مصرفا والاثنيان (قوله على قناديل) أي شرائها وليس المراد زيت القناديل فانه ذكره بعد (قوله في رمضان)  
أعله انما خصه لزيادة ذلك فيه والافقر رمضان مثله وانظر هل ذلك مقيد بقدر الحاجة ثم رأيت في البرازية لو قال  
ثلث ماله في سبيل الله فهو لفقراء فان أعطوا حاجاتهم قطعا فهو جاز وفي التنازل لو صرف الى سراج المسجد  
يجوز أكر الى سراج واحد في رمضان وغيره انتهى وهذا يستأنس به الى تعيين قدر الحاجة (قوله وفي المجتبى) هذا  
غير ما في المصنف فهو قول آخر (قوله لفقراء الكوفة) ومثله فقراء الحاج وفقراء مكة هندية قال ونحوه مروى  
عن أبي يوسف (قوله ويكون كسبه) أي بعد اخراج نفقته منه الا أن تكون نفقته أو وقف عليها شيئا ولو هدم  
المسجد أو خرق فانتباد من جعل كسبه لورثته أنه يكون لهم (قوله لان اصلاحه على السلطان) مقتضاها أن لا  
تعمرية الما جدران حمارتها ان لم يكن لها وقف في ذلك المال كالقناطر ولو قال لان الوصية تنصرف الى المعارف  
ومثله لا يعتد بها عرفا لكان أولى والله تعالى أعلم (قوله ويحلج لمن طال منامه) ويستوى فيه الفنى والفقير من  
(قوله وحلج المصنف الاثر) وهو القول بالطلان (قوله بقية ثلاثة أيام) الظاهر أن بطلان الوصية لهن لا يتقيد  
بالثلاثة لانها عصبية (قوله والثاني) وهو ما عن أبي جعفر (قوله أوصى بأن يصل عليه فلان) وجه البطلان أنها  
وصية فيما لا يملك فلان فعل تبرع فان فعل والا فلا مطالبة عليه (قوله أو يحمله بعد موته الخ) انما لم تصح  
لكراهة النفل وفي البرازية نوحل الوصى بلا اذن الورثة بضم ما أتفق (قوله أو يكفن في ثوب كذا) أي نوحا ولو نوحا  
لا مدد فان الظاهر أنها تصح ان لم تخرج الى حد الامراف أو التفتير وقد تقدم ما يفيد فراجعه قال في البرازية  
لو قال في اكفن موتى المسلمين جاز أوصى بأن يكفن بألف دينار يكفن يكفن وسط أوصى بأن يكفن في ثوبين  
لا براعى شرائط الوصية أوصى بأن يكفن في خمسة أو ستة براعى شرائطه لا تصح بدفن في ثوب واحد ولا بدفن كسب  
معه الا أن يكون فيها ثوب لا يفهمه أحد أو فادفنني أن تدفن انتنى (قوله أو يضرب على قبره قبعة) أي لا تصح  
لكراهة (قوله ونصقه) أي قبيل الوصية بالخدمة حيث افاد أنه لا يكره تطيين القبور في الخمار والقول بطلان  
الوصية به يفتى على القول بکراهته وكذا القول بطلان الوصية بالقرعة اذ يفتى على الكراهة وعلى القول بعدم  
جواز الابارة على الطاعات والمفتى به جوازها فينبى جوازها لو تبين المكان الذي عينه للقرعة (قوله فهي  
باطلة) لان الاثبات اكلها ملائمة تعالى فلا وجه للام الاعلى تقديره العبرة لظاهر (قوله لم يكن له الا الالف) زاد







(فقال الموصي وفلان ابن عبد الله نبي كان  
 افلان نصف الثلث) وكذا الوصية واحدة  
 قبل الموصي وفروعه كثيرة (وأصله المعول  
 عليه أنه متى دخل في الوصية ثم خرج فقد  
 شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى  
 لم يدخل في الوصية فقد اطلقت كان الكل  
 لا لا آخر) ذكره الزيلعي (وقيل العبرة لوقت  
 موت الموصي) واليه بشير كلام الدرر بما  
 لا يكفي - حيث قال أوله ولوليد بكر فمات ولده  
 قبل موت الموصي الى آخره لكن قول الزيلعي  
 فيما مرزأما اذا خرج المزاحم بعد صحة الايجاب  
 الى آخره صريح في اعتبار حالة الايجاب  
 وقيل فيه روايتان (ولو قال بين زيد وعمرو)  
 وهو ميت (لزيد نصفه) لان كلمة بين توجب  
 التصفيف - حتى لو قال ثلثه بين زيد وسكت ظه  
 نصفه أيضا (وبنائه وهو) أي الموصي (فقير)  
 وقت وصيه (له ثلث ماله عند موته) سواء  
 اكتسبه بعد الوصية أو قبلها) لما تقر بأن  
 الوصية ايجاب بعد الموت (اذا لم يكن الموصي  
 به مالاً أو فروعاً معيناً أما اذا أوصى به من أنواع  
 من ماله كثرت غنمه فهلك قبل موته بطلت  
 اتعاقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب  
 غيرها (ولو لم يكن له غنم عند الوصية  
 فاستغادها) أي الغنم (ثم مات صحت)  
 في الصحيح لان تعاقها بالأنواع كتعاقها بالمال  
 (ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم بطلت  
 قيمة الشاة بخلاف) قوله (له شاة من غنمي ولا  
 غنم له) يعني لاشاة فأن تبطل وكذلك لو لم  
 يصفها ماله ولا غنم له وقيل تصح (وكذا  
 الحكم في كل نوع من أنواع المال كالقبر)  
 والثوب ونحوهما) زيلعي (وبنائه لانه مات  
 أولاده وهن ثلاث ولا فقراء والمساكين لهن)  
 أي أتهات الاولاد (ثلاثة أسهم من خمسة  
 وسهم لافقراء وسهم للمساكين) وعند محمد  
 يتسم اسبا عا لان لفظ الفقراء والمساكين جمع  
 وأقله اثنان قلنا لال الحنفية تبطل الجمعية  
 (وبنائه زيد ولعمساكين زيد نصفه وله - م  
 نصفه) وعند محمد أن لا نكاحاً (ولو أوصى  
 بنائه زيد ولا فقراء والمساكين قسم اثنان)  
 عند الامام وانما فاعند أبي يوسف واخاها  
 عند محمد اختيار (ولو أوصى للمساكين كان  
 له صرفه الى مسكين واحد)

بقصة كل واحد من العين والدين اثلاثا فصار اليه (قوله افلان نصف الثلث) لان فلان بن عبد الله الذي  
 اغتنى دخل في الوصية اذا وجد الوصف وانما خرج لعارض عدمه (قوله وفروعه كثيرة) منها الوفاة لثالث مالي  
 افلان ولعبد الله ان كان عبد الله في هذا البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف الثلث لان بطلان  
 استحقاقه افقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر مخ وهذا بخلاف ما لو قال زيد ولن في هذا البيت ولا أحد  
 فيه فان زيد يستحق الثلث كما في الدور والقرورات المعدوم لا يستحق ما لا انتهى (قوله وقيل العبرة لوقت موت  
 الوصي) أي فانه ان لم يكن مستحقا وقت الموت كان الثلث جميعه لا آخر وان دخل في حال الوصية (قوله الى  
 آخره) تمامه أوله ولفترام ولده أولى اقتر من ولده وفات شرطه عند موت الموصي فالثلث كله لزيد في هذه  
 الصور لان المعدوم أو الميت لا يستحق شيئا فلا تثبت المزاحمة لزيد فصار كما اذا أوصى زيد والجدار انتهى وفترام  
 في الهندية عن محمد السرخسي (قوله فيما مرزأ) أي في الاصل الذي ذكره المصنف (قوله الى آخره) تمامه يخرج  
 بحصته ولا يلزم لا آخر كل الثلث لان الوصية صحت لهما وثبتت الشركة بينهما فبطلان حق أحدهما بعد ذلك  
 لا يوجب زيادة في حق الآخر انتهى (قوله وهو فقير) الاولى حذفه لابتأ في الاطلاق الا في (قوله لما تقر  
 أن الوصية ايجاب بعد الموت) قال في المنع لان الوصية عقد استخلاف يضاف الى ما بعد الموت وينت حكمه  
 بعده فيشترط وجود المال عند الموت انتهى (قوله كتعلقها بالمال) في أن الاعتبار بوجوده عند الموت (قوله يعني  
 لاشاة) أقاديه أنه اذا كان له شاة واحدة تؤخذ في الوصية والظاهر أنه في وجوب قيمة الشاة يدفع الوارث قيمة  
 شاة وسط (قوله فانها تبطل) وجه الفرق بين المسئلين أنه في الاولى لما اضاف الشاة الى المال علمنا أن مراده  
 الوصية ببالية الشاة وما يليها فوجب في مطلق المال أما الثانية فانه لما اضافها الى الغنم علمنا أن المراد به عين الشاة  
 حيث جعلها جزئيا من الغنم (قوله وكذلك لو لم يصفها ماله ولا غنم له) أي فانها تبطل لان المصحح اضافتها الى المال  
 وبدون الاضافة الى المال تعتبر صورة الشاة ومعناها أي والحال أنه لا غنم له (قوله وقيل تصح) لانه لما ذكر الشاة  
 وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالمية (قوله وأقله اثنان) أي في الميراث والوصية أختمه (سنة تبطل الجمعية)  
 فالمراد من تحققت فيه المسكنة والفقير ويصدق كل واحد ولو كانا كرتين فخواهم كما قال محمد ذكره في التبيين  
 (تبيين) هذه الوصية تكون لامهات اولاده اللاتي يعقبن بونه واللاتي يعقبن في حياته ان لم يكن له أمهات  
 أولاد غيرهن فان كان له أمهات أولاد يعقبن في حياته وأمهات أولاد يعقبن بموته كانت الوصية للاتي يعقبن  
 بموته لان الاسم لهن في العرف واللاتي يعقبن في حياته موالى لأمهات الأولاد وانما تصرف الميراث الوصية عند  
 عدم أولاد لادم ما يكون أولى منهن بهذا الاسم (قوله وانما فاعند أبي يوسف) لم يطر بوجهه وان اعتبر جمل  
 الفقراء والمساكين واحدا فخراف أصله المتقدم وقد جرى كل من الامام ومحمد على ما تمهد من القاعدة  
 السابقة (قوله لم يجز صرفه لواحد اتنا قاطا) ظاهره انه يجوز صرفه الى اثنين مع انه لم يعتبر جميع المشار اليه (قوله  
 جازع عند أبي يوسف) والافضل الدفع اليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة انتهى شرعا لالبية (قوله لتساوي  
 نصيبهما) قال في التبيين لان الشركة للمساواة لغة ولهذا حل قوله تعالى فهم شركاء في الثلث على المساواة  
 وقد أمكن اثبات المساواة بين الكل لاستواء المالين (قوله لتساوي نصيبهما) فلا تمكن المساواة بين الكل  
 فلهذا على مساواة الثالث مع كل واحد منهم بما ساهم به فبأنخذ النصف من كل واحد من المالين (قوله لما  
 ذكرنا) من امكان المساواة بينهما والشركة تنفيذها (قوله الى الثلث استهسانا) وجهه أنه لم أنقده بقصد  
 على الورثة وقد أمكن تنفيذ قصده بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم بأصل الحق عليه دون مقداره فيسمى  
 في تفرغ ذمته انتهى (تبيين وفي المنع فأصل الحق دين ومقداره ينبت بطريق الوصية والقياس أن لا يصدق  
 لان اقرار بالجهول وان كان صحيحا لا يحكم به الا بالبيان وقوله فصدقوه مخالف للشرع لان المذمى لا يصدق  
 الا بحجة فيعذر رجعه اقرارا مطلقا فلا يعتبر (قوله لانه خلاف الشرع) تعليل لما استعبد من قوله بخلاف من أنه  
 باطل (قوله وبصر وصية) لتفويضه الى الوصي والتبادر منه أنه وصية رأى الوصي الدفع أو لا فتأمله (قوله فان  
 سبق منه دعوى) أي في حياة المقر (قوله فهو له) ويكون اقرارا منه بما ادعاه (قوله والا لا) ولا يلزم شيء مطلقا لانه  
 اخبار عن غير واقع وتأويل ادعى يدعى خلاف المتبادر من اللفظ بخلاف الاولى فانه قد أثبت عليه ديناً وفوض  
 تقديره الى الورثة (قوله وقيل لكل صدقوه فيما شئتم الخ) فاذا أقر صدق كل فريق بشئ يظهر أن في الشركة دين



وعندهما يطل في الكل لأن حق الوارث لم يتميز عن حق الاجنبي وانما وجبه مشتركين ما فيبطل كما فينا انتهى  
 (قوله اكل منهم بنوب) أي عينه بوصفه (قوله فضاغ منها نوب) أي بعد صوت الموصي شلبي (قوله لجهلة  
 المستحق) أي وجهه لانه تمنع القضاء وصحة مقصود الموصي (قوله كوصيته لاحد هذين الرجلين) البطلان فيها  
 مذهب الامام اهـ سري الدين عن الجمع (قوله وبالموا) أي الورثة وهو من عطف المصعب على السبب (قوله  
 فتعود صحته) يقتضي أنها بطلت وهذا عند الجلود وهو ما يدل عليه قوله لزوال المانع وأما إذا لم يحصل جحد  
 فهي باقية على صحتها (قوله وهو الجحد) أي جحد الورثة (قوله لذي الجيد ثلثاه الخ) قال في الفرر والدرر أخذ  
 ذو الجيد ثلثي الجيد وذو الردي ثلثي الردي وذو الوسط طالث كل من الجيد والردي لأن التوبين انما يقسمان بين  
 الثلثة على هذا الوجه وهو أن يأخذ كل واحد منهم ثلثي توب وانما تعين حق صاحب الجيد في الجيد اذا لا حقه  
 في الردي يعين ويحتمل أن يكون حقه في الجيد ثم ما بأن يكون هو الجيد الاصل ويحتمل أن يكون حقه  
 في الضائع بأن كان هو الاجود فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه أولى وانما تعين حق صاحب  
 الردي في الردي اذا لا حقه في الجيد يعين ويحتمل أن يكون حقه في الردي منهم ما بأن يكون هو الردي  
 الاصل ويحتمل أن يكون حقه في الضائع بأن كان هو الاراد فكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل أن يكون حقه  
 أولى وانما تعين حق الاخرى ثلث كل من التوبين لأن صاحب الجيد لما أخذ ثلثي الجيد وصاحب الردي  
 ثلثي الردي لم يبق الا ثلث كل واحد منهم ما فقد تعين حقه في ذلك شرورته انتهى فقول المؤلف لذي الجيد أي  
 الموصي له بالجيد ثلثاه أي ثلثا الجيد من التوبين وكذا يقال فيما بعده فقيه شبه اخذ دام (قوله فهو له موصي له)  
 عنده ما وعنده محدد نصفه للموصي له وان وقع في نصيب الاخر فله مثل ذرع نصف البيت لما أنه أوصى  
 ببيت تنقز المكة فيه بالقسمة لانه يقصد الايصاع بما يقع الاتقاع به على وجه الكمال ظاهر او ذاك يكون  
 بالقسمة لأن الاتقاع بالاشاع قاصر وقد استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فتنفذ الوصية فيه  
 واذا وقع في نصيب الاخر تنفذ في قدر ذرعان البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصي لانه عوضه ومراذه  
 من ذلك البيت تقديره غير انما قلنا بعين البيت اذا وقع في نصيب الموصي نظر الجهة الثقيل او نقول انه أراد  
 التقدير على اعتبار وقوعه في حظ شريكه والتمليك على اعتبار وقوعه في حظه ولا يبعد أن يكون الكلام  
 الواحد له جهتان باعتبارين (قوله بوجوب القسمة) الظاهر أن ذلك بعد موت الموصي وقبل قبول الموصي له  
 أما في حياته أو قبل قبول الموصي له فلا وجوب اهدم تحقق ملك الموصي له ونسب المصنف بيم قسمة الموصي  
 وقسمة ورثته وأما ما في صدر الشريعة فناصر على قسمة الوارث ولم يبين حكم البناء هل يعتبر باقية وبه على  
 من الذرعان ما يساو بهما ولا يعتبر أصلا وهو المتبادر من قوله أو التقدير الخ (قوله أي مثل الوصية في الحكم  
 المذكور) قال في الكافي والاصح أنه على الاتفاق والفرق لمحمد أن الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو نكاه به دأمر  
 بالتسليم الى المقر له أما الوصية بملك الغير فلا تصح حتى لو ملكه ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ انتهى شريلاية  
 (قوله وبالف عين) لم يبين فهو هو وهو ما اذا كان غير معين أو لم يكن عنده وقد يقال انه باطل له للجهالة وله عدم  
 شرط الوصية وهي أن تكون من ملكه ويحزرو قد يقال انها وصية صحيحة تخرج من الثلث وهو الظاهر (قوله  
 بعدموت الموصي) أما قبله فهي هبة من كل وجه فيما يظهرو (قوله فلا رجوع) فيه أنها حيث كانت تبرعاً فثبت له  
 الرجوع بالقضاء والرضا وفي الدرر فان دفعه اليه جاز وله أن يمنع لانه تبرع بمال الغير فيستوفى على اجازته فاذا  
 أجاز كان تبرعاً عامنه أيضاً فله أن يمنع التسليم لانه لم يمت بعد فأنشبه الهبة قبل التسليم انتهى وظاهر قوله لانه لم يمت  
 بعد بؤيد ما نقله المؤلف عن شرح التسكلة (قوله لما تقرر أن المجازلة بملكه من قبل الموصي) قال في الدرر لأن  
 الوصية في غير هبة صحيحة لصادقها ملك نفسه والامتناع لحق الورثة فاذا أجازوها سقط عنهم فتقدم من جهة  
 الموصي (قوله بعد القسمة) الظاهر أنه قبل القسمة كذلك ثم يطالب المقر بالقسمة وبإخراج ثلث ما في يده (قوله  
 لانقصه استصحابا) والقياس أن يأخذ النصف ما يده وهو قول زفر لان اقراره بالثلث تضمن مساواته  
 واتسوية في النصف لبقية النصف كما اذا أقر أحدهما بأخ ثالث له ما (قوله وبثلث ما مع أخيه) أي فيقبل  
 اقراره في حق نفسه لولايته عليه ولا تنقل في حق أخيه لعدم الولاية عليه فيه طبع ذلك ما في يده ومثل ما ذكر  
 لو كانت الورثة ثلاثة فأخذ كل نصيبه ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث لفلان وجهه ما ذكر ان فانه بطله

لانه اقراره بعد سابق بينهم فاذا القابضة اقا  
 باقية ضرورية قبل هذا اذا صادف اقا انكر  
 أحدهما اشركه الا ترسخ اقراره في حصة  
 الاجنبي عند محمد وعندهما بطل في الشكل  
 لما قلنا زيلبي (ولو) أوصى بثلث ما فتفاوتة  
 جحد ووسط ودرى (الثلاثة) أنفس لكل منهم  
 بنوب (فضاغ) منها (توب ولم يدرك) أي هو  
 (الوارث يقول لكل) منهم (هات حقك  
 بطات) الوصية لجهلة المستحق كوصيته  
 لاحد هذين الرجلين (الا أن) يسامحوا  
 و (يسامحوا ببقية) منها فتعود صحته لزوال  
 المانع وهو الجحد فتقسم (لذي الجيد ثلثاه  
 ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط طالث سبيل  
 واحد منهم ما) لأن الله يوبه بقدر الامكان  
 (ولو أوصى أحد الشر بكنين) بيت معين  
 من دارم تركه وقسم ووقع في حظه فهو  
 للبيت (والا) يقع في حظه (فله مثل  
 ذرعه) صرح صدر الشريعة وغيره بوجوب  
 القسمة ولو قال قسم فان وقع الى آخره لكان  
 أولى (والاقرار ببيت معين من دارم تركه  
 مثله) أي مثل الوصية في الحكم المذكور  
 (وبألف عين) أي معين بأن كانت ودية عند  
 الموصي (من مل آخر فاجاز ب المال)  
 الوصية (بعد موت الموصي ودفعه) اليه  
 (صح وله المنع بعد الاجازة) لأن اجازته تبرع  
 فله أن يمنع من التملك وأما بعد الدفع فلا  
 رجوع له شرح تسكلة (بخلاف ما إذا أوصى  
 بالزيادة الى الثلث أو لقاتله أو لوارثه فاجازتها  
 الورثة) حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة  
 بل يجبرون على التسليم لما تقرر أن المجازلة  
 بملكه من قبل الموصي عندنا وعند الشافعي  
 من قبل الجيز (ولو أقر أحدهما بالبيت بعد  
 القسمة بوصية أخيه) بالثلث (صح) اقراره  
 (في ثلث نصيبه) لانقصه استصحابا فانه أقره  
 بثلث شافعي في كل التركة وهي معهما فيكون  
 مقرا بثلث ما معه وبثلث ما مع أخيه بخلاف  
 ما لو أقر أحدهما بدين على أبيهما

ثالث ما في يده استفسارنا هندية (قوله حيث يلزمه كله) فبأخذ جميع ما في يد المقتز حتى يستوفى دينه ولا شيء للمقتز  
أن لم يفضل منه شيء من (قوله لتقدم الدين على الميراث) أي وقد أقر ذلك الوارث بتقدمه عليه ولا كذلك الوصية  
لأن الموصي له شريك للورثة فلا يأخذ شيئاً إلا إذا سلم للوارث ضعفه من (قوله وبأية) أي لو أوصى بأية  
(قوله وكلاهما يخرجان من الثلث) أي ثلث المال باعتبار قيمتهما (قوله ولا يخرجاً أخذ الثلث منها منهن) (قوله  
صورتهما رجل له ستمائة درهم وأمة تساوي ثلاثمائة درهم فأوصى لرجل بالأمة ثم مات فولدت الأمة ولدا  
يساوي ثلاثمائة قبل القسمة حتى صار ماله ألفاً ومائتين فثلث المال أربع مائة فعند الامام رحمه الله تعالى  
للموصي له الأم وثلاث الولد وعنده ما لنا كل منهما لأن الولد دخل في الوصية تبعاً لحال إيصائه ولا يخرج  
عن الوصية بالانفصال وله أن الأم أصل والولد تبع والتبع لا يراحم الأصل فلو نفذنا الوصية فيهما انقضى  
الوصية في بعض الأصل وذلك لا يجوز (قوله وكذا الوعد القبول وقيل القسمة على ما ذكره القدوري) فلا يصير  
موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع المال كالولادة بعد القسمة ومشايخنا قالوا يصير  
موصي به يعتبر خروجه من الثلث كالولادة قبل القبول هندية (قوله فلو ورثة) فلم يدخل تحت الوصية وبقي على  
حكم ملك الميت هندية (قوله والكسب كالولادة فيما ذكر) قال في الهندية والزيادة الحادثة من الموصي به كالولادة  
والغلة والكسب والأرض بعد موت الموصي قبل قبول الموصي له الوصية هل يصير موصي به لم يذكره محمد رحمه  
الله تعالى وذكره القدوري أنه لا يصير موصي به حتى كانت للموصي له من جميع المال كالأحداث بعد القسمة  
وقال مشايخنا يصير موصي به حتى يتهرب خروجه من الثلث هذا في محيط السرخسي انتهى والله تعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

#### • (باب العتق في المرض) •

كان الاعتاق في المرض في معنى الوصية لوقوعه تارة في زمان تعلق حق الورثة ذكره في كتاب الوصايا ولكن  
آخره عما وصي به في الوصية ليكون الصريح هو الأصل في الدلالة انتهى اتفاقنا (قوله في الحال) أي حال  
صدوره (قوله والاثنى ثلثه) لتعلق حق الورثة بماله فصار محجوراً عليه في حق الزائد على الثلث (قوله والمراد)  
أي من التصرف المنجز الذي ينفذ من الثلث حالة المرض (قوله حتى ان الاقرار) محترز الانشاء فان الاقرار  
تصرف اخباري (قوله والتمكح الخ) محترز قوله ويكون فيه معنى التبرع فان التماكح تصرف انشائي لكن ليس  
فيه معنى التبرع (قوله ومرض صحته) الاولى تقديم هذه الجمل قبل قوله والمضاف الى موته الخ لان المضاف الى  
الموت لا فرق فيه بين المرض والصحة (قوله كالصحة) لان حق الورثة والفرما لا يتعلق بماله الا في مرض موته  
وبالبروتين أنه ليس مرض الموت زبلي (قوله وفي المرض المعتبر) بجزء اعتبر صفة للمرض أي المعتبر لانه قد  
التصرف الانشائي من الثلث وهو متعلق بمحذوف تقديره والحذف المرض المعتبر هو المبيع اصله فاعدا وقد  
قدم الكلام على هذا أول كتاب الوصايا بأبسط مما هنا (قوله ومحاباته) صورته أن يبيع ما يبا وي مائة تخمسين  
أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة فالزائد على قيمة المثل في الشراء والنقص في البيع محاباة اه سرى الدين وهي  
في المائة كما في المباح من حياته محاباة ما يحمله ما أخذ من حبه اذا أعطيه وحبوت الرجل حياته من كل كتاب  
أعطيه الشيء من غير عوض انتهى (قوله وحبته) أي اذا اتصل به القبض قبل موته أما اذا مات ولم يقبض  
قبطل الوصية لان حبة المرض حبة حقيقة وان كانت وصية حكماً كما سرح به فاضحيان وغيره انتهى مكي  
(قوله وضمائه) هو أعم من الكفالة فان منه ما لا يكون كذالة بأن قال أجنبي خالع امرأتك على ألف على اني  
ضامن أو قال بع هذا بألف على اني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى ألف فان بدل الخلع يكون على الاجتهاد  
لا على المرأة والخمس مائة على الضامن دون المشتري أبو السعود عن العناية (قوله حكمه حكمكم وصية) شبهت  
بالوصية ولم تكن وصية لان الوصية يجاب بعد الموت وهذه التصرفات منجزة في الحال لكن لما كانت في المرض  
صار حكمها متعلق حق الورثة انتهى مشايخنا (قوله) المحاباة تقع في الاجارة والاستجار والمهر والشراء  
والبيع والابراء والصدقة مثل ما ذكره هستانى (قوله قدمنا الخ) عبارته في الوقف وبطل وقف رهن معسر  
ومريض مديون محيط بخلاف صحيح لوقبل الجرائم ولو أعتقه مديون ناصح وسي على الظاهر (قوله وبزاحم  
أصحاب الوصايا في الضرب) أي العبد المقتق والمحابي والمأهوب له والقيم والمضمون له يضرب في الثلث مع

حيث يلزمه كما تقدم الدين على الميراث  
(وبأية فولدت بعد موت الموصي ولدا  
وكلاهما يخرجان من الثلث فهما للموصي له  
والا) يخرجان (أخذ الثلث منها منهن) لان  
التبع لا يراحم الأصل وقالوا يأخذ منهما ما على  
السواء هذا اذا ولدت قبل القسمة وقيل  
الموصي له فلو بعددها فهو له وصي له لانه  
نما ما ذكره القدوري ولو قبل موت الموصي  
فلا ورثة والكسب كالولادة فيما ذكر

#### • (باب العتق في المرض) •

يعتبر حال العتق في تصرف منجزكم هو الذي  
أوجب حكمه في الحال (فان في الصحة  
في كل ماله والاثنى ثلثه) والمراد التصرف  
الذي هو انشاء ويكون فيه معنى التبرع  
ان الاقرار بالدين في المرض ينفذ من كل المال  
والتسكح فيه ينفذ بقدره من كل المال  
(والمضاف الى موته) وهو ما أوجب حكمه  
بعد موته كانت حر بعد موت أو وهذا زيد  
بعد موت (من الثلث وان كان في الصحة)  
ومرض صحته كالصحة والمقعد والمفلوج  
والمدلول اذا انطاول ولم يقعد في الفراش  
كالحجيج مجتبي ثم مرض حذ التماول سنة وفي  
المرض المعتبر المبيع اصله فاعدا اعناقه  
ومحباباته وحبته ووقفه وضمائه كل ذلك  
حكمه حكمكم (وصية فبعت بر من الثلث)  
كما قدمنا في الوقت أن وقف المريض المريون  
بمحيط باطل فليحفظ ويجزى (وبزاحم أصحاب  
الوصايا في الضرب ولم يبع) العبد (أن اجيز)  
عنه لان المنع لحقهم فيسقط بالاجارة

(فان صاحب غزير) وضاق الثالث عنهما (فهى)  
 أى المحاباة (أحق وبهكمه) بأن حرر غزيرى  
 (استويا) وقال عتقه أولى فيهما (ورويته بأن  
 يعق عنه بمائة مائة عبد لا يتفقد الوصية  
 بما بقى ان هلك درهم) لان القرية تتفاوت  
 بتفاوت قيمة العبد (بمخلاف الحج) وقال  
 هم - واه (وتبطل الوصية بعق مائة) بأن  
 أوصى بأن يعق الورثة عبد بعد مائة (ان  
 جنى بعد مائة فدفعت) بالجناية كما لو بيع بعد مائة  
 بالدين (وان فدى) الورثة العبد (لا تبطل  
 وكان الفداء فى أموالهم بالتزامهم) (ولو أوصى  
 بثلثة) أى ثلث ماله (ليكر أن الميت أعتق هذا العبد  
 كل من الوارث ويكر أن الميت أعتق هذا العبد  
 فإدعى بكر عتقه فى العصة) لينفذ من كل  
 حصة (و) ادعى (الوارث) عتقه (فى المرض)  
 لينفذ من الثلث ويقدم على بكر (فأقول  
 لأن مع العين) لأنه ينكر استحقاق بكر (ولا  
 ينكره) كذا فى نسخ التت والشرح قلت  
 صوابه ليكر لانه المذكور أو لا غاية الأمر أن  
 القوم من لوازمه فغيره المصنف أو لارثه  
 ما لا واقعه أعلم (الأن يفضل من ثلثه شئ) من  
 قيمة العبد (أو تقوم حجة على دعواه) فان  
 الموصى له خصم لانه يثبت حقه وكذا العبد  
 (ولو ادعى رجل دينا على الميت) ادعى  
 (العبد عتقا فى العصة ولا مال له غيره فصدقهما  
 الوارث) أى فى قيمته ويدفع الى الغريم  
 وقال يعق ولا يسي فى شئ وعلى هذا الخلاف  
 لو ترك أبنا وألف درهم فادعاهما رجل دينا وآخر  
 وديعة وصدقهما الابن فالألف بينهما أنه فان  
 عنده وقال الوديعه أقوى قلت وعكس فى  
 الهاربة فقال عنده الوديعه أقوى وعندهما  
 سواء ولا يصح ما ذكرنا فى السكافى وقامه فى  
 السريانية وليعق  
 • (باب الوصية للأقارب وغيرهم)  
 (جاءه من أحقره) وقال ابن بكى فى محله  
 ويجهلهم مسجد الهلة

أصحاب الوصايا فان وثق الثالث بالجميع والاختصاص واقفه ويعتبر فى القصة قدر المال كل من الثالث هذا ما ظهر لى  
 فى المزاجه (قوله فان حابى غزير الخ) صورة الاولى باع عبد قيمته مائتان بمائة ثم أعتق عبد قيمته مائة ولا مال له  
 واهما يصرف الثلث الى المحاباة وبسعى العبد فى كل قيمته وصورة الثانية أعتق العبد الذى قيمته مائة ثم باع  
 العبد الذى قيمته مائتان بمائة يقسم الثلث وهو المائة بينهم نصفين فالعبد المائتين يعق نصفه بمائة وبسعى فى نصف  
 قيمته وصاحب المحاباة يأخذ العبد الآخر بمائة ونحوه - ين انتهى درر (قوله وقال عتقه أولى فيهما) اذ لا يلحقه  
 التصحیح وللإمام أن المحاباة أقوى من العتق لانها تثبت فى ضمن المعاوضة فكانت تبرعاً بمعنى لا صبغة والا عتاق  
 تبرع صبغة ومعنى فاذا وجدت المحاباة أو لا دفعت الاضطرار واذا وجد العتق أو لا وثبت وهو لا يحتمل الدفع كان  
 من ضرورته المزاجه (قوله بمائة مائة) أشار باسم الإشارة الى انها معينة فلو لم تكن معينة اعتبر المائة  
 من الثلث فان لم يخرج المائة من الثلث بطلت (قوله وقال له اسواه) لان العتق حق الله تعالى حتى تقبل فيه  
 الشهادة من غير دعوى فلم يتبدل المستحق فيه فكان كاللحج وله أن وصيته بالعق لعبد يشترى بمائة من ماله فاذا  
 نفذت فعين يشترى بأقل من المائة كان تنفيذا فى غير الموصى له وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالحج لانها قريبة  
 محضة هى حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل بخلاف العتق فانه حق العبد حتى لا تقبل فيه الشهادة من غير  
 دعوى فاختلف المستحق وهذا بناء عنده على أن عتق العبد حقه وعندهما حق الله تعالى (قوله ان جنى بعد  
 مائة فدفعت) لان الدفع قد صح لان حق ولى الجناية مقدم على حق الموصى فكذلك على حق الموصى له وهو العبد  
 نفسه لانه يتلقى الملاء من جهة الموصى وملك الموصى باقى الى أن يدفع به يزول ملكه فاذا خرج به عن ملكه  
 بطلت الوصية (قوله لا تبطل) لان العبد طهر عن الجناية فكان له لم يجز (قوله لينفذ من كل المال) أى ويكون له  
 ثلث ما بقى بعد اخراج العبد (قوله ويقدم على بكر) لان العتق فى المرض مقدم على ثلث المال انتهى مخ (قوله مع  
 العين) فيصحب بالله ما عتقه فى العصة وأعتقه فى المرض شاي عن قارئ الهداية (قوله لانه ينكر استحقاق بكر)  
 أى ثلث المال غير العبد ولان العتق حادث والحوادث تضاف الى أقرب الاوقات (قوله ولا شئ (زيد) قبل عايشه  
 انه قدّم قريبا أن المائتين فى المرض يرأى أصحاب الوصايا (قوله من قيمة العبد) لو قال على قيمة العبد لكان أولى  
 وانما قلنا أولى لا يمكن حمل من على عايشه لانه لا يخفى والكوفيون فى قوله تعالى ونصرناه من القوم أى عليهم  
 انتهى مكى وفى المخ الا أن يكون ثلث المال زائدا على قيمة العبد فتنفذ الوصية لزيد فيما زاد على القيمة انتهى (قوله  
 لانه يثبت حقه) وهو ثلث المال (قوله وكذا العبد) أى خصم أماعندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق  
 على ما عرف من مذهبه فيكون خصما فيه لا يثبت حقه وأما عندهما فلا تعلق فيه حق العبد وان كان حق  
 الله تعالى فيه ~~كون بذلك~~ خصما (قوله وادعى العبد عتقا فى العصة) أى ولم يثبت له أما اذا أثبت قدم على الدائر  
 (قوله وقال يعق ولا يسي فى شئ) من الدين لان الدين والعتق فى العصة طهرهما معا بتدقيق الوارث فى كلام  
 واحد فكأنهما واقعا معا والعتق فى العصة لا يوجب السعاية له وان الاقرار بالدين أقوى ولهذا يعتبر من كل  
 المال فى جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض بخلاف الاقرار بالعتق فى المرض فانه بمنزلة الوصية حتى  
 اعتبر من الثلث والا قوى لا يدفع بالادنى ومقتضاء أن يبطل العتق أصله لكنه بعد الوقوع لا يحتمل الانتفاض  
 فتنقضه معنى بإيجاب السعاية (قوله وعلى هذا الخلاف) كذا وقع غيره ولا وجه له لان الخلاف فى الاخيرة  
 على خلافه فى الاولى فليأتى (قوله فالألف بينهما ما نصفاً عنده) لانه لم تظهر الوديعه الا والدين ظاهرهما  
 فبخصاصان (قوله وقال الوديعه أقوى) لانها تثبت فى عين المال والدين يثبت فى الذمة أو لانه ينقل الى العين  
 فكانت أسبق فكان صاحبها أحق كالمورث كان المورث حيا فصدقه ما قلنا ان الاقرار من الوارث بالدين يتناول  
 ان تركه لا الذمة فقد وقع فى العين (قوله ونماه فى الشر بلاية) ذكر فيها عن الاقرار ما نصه جعل صاحب  
 الهاربة الوديعه أقوى عند أبى حنيفة وجعل الدين والوديعه سواء عند صاحبيه واليكار قبل صاحب الهداية  
 ذكر والخلاف على عكس هذا واقفه تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصية للأقارب وغيرهم) •

من الأهل والاصهار والاختان ونحو ذلك انما آخر هذا الباب عما تقدم لان هذا الباب فى ذكر أحكام الوصية  
 اقوم مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم وانهم وصيتوا العموم أبداً مخ (قوله جاره

وهو انفسان وقال الشافعي الجار الى اربعين دارا من كل جانب (وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) كتابا بانه او اعمامها وخواها وأخواتهم او غيرهم (بشرط موته وهسي منكوحته أو معتدته من رجعي) فلو من بائن لا يسخه او ان ورثت منه قال الحلواني هذا في عرفهم وأما في عرفنا فيختص بأبويها عناية وغيرهما وأقره القهستاني في قلت ~~لكن~~ حرم في البرهان وغيره بالادل وأقره في الشريعة لالة ثم نقل عن العيني ان قول الهداية وغيره أنه صلى الله عليه وسلم لم يزوج صفيية صوابه جوهرية بنت الحارث قلت فلهذه هذه الفائدة (وختمه زوج كل ذي) كذا في النسخ قلت المرافق لاهامة الكتب ذات (رحم محرم منه) كالأزواج بناته وعمانه وكذا كل ذي رحم من أزواجهن قيل هذا في عرفهم وفي عرفنا المهر أبو المرأة وأما والخن زوج المحرم فمما زلعي وغيره زاد القهستاني وفيه في بابها أن يختص المهر بأبي الزوجة والخن زوج البنت لانه المهرور (وأهل زوجته) وقال كل من في عياله ونفقة غير عايليه وقوله ما استحسن شرح تكملة قال ابن النكاح وهو مؤيد بالنسخ قال الله تعالى فنيصنهم وأهلهم الا امرأته انتهى قلت وجوابه في المعقولات (وأهل أهل بيته) وقيلته التي ينسب اليها (د) حيث (يدخل فيه) كل (من ينسب اليه من قبل آبائه الى أقصى أب له في الاسلام) سوى الاب الأقصى لانه مضاف اليه قهستاني عن التكرمان (الاقرب والابعد والمذكر والانثى والمسلم والكافر والصغير والكبير فيه سواء) ويدخل فيه الغني والفقير ان كانوا لا يحرمون كافي الاختيار ويدخل فيه أبوه وجدته وابنه وزوجته كافي شرح التكملة يعني اذا ~~كانوا~~ الارثون (ولا يدخل فيه أولاد البنات) وأولاد الأخوات ولا أحد من قرابة منه لان الولد انما ينسب لآبيه لا لأمه (زوجته أهل بيت أبيه) لان الانسان ينجس بأبيه لا بأمه

من لصيقه) قال في الاملاء قال أبو حنيفة ادأوصى فقال ثلث مالي بغير ما في الوصية بغيره الملامع لداره فكل دار كانت بلزقه فالوصية لجميع من فيها من السكان وغيرهم عبدا كانوا أو أحرار أنفاسا كانوا أو رجالا بينهم بالسوية ذمة كانوا أو مسلمين بالسوية قربت الابواب أو بعدت أن كانوا ملائقين الدار وقال أبو يوسف ومحمد ان ثلث لهؤلاء الذين ذكر أبو حنيفة واغيرهم من الجيران من أهل الهلة بمن يضمهم مسجد واحد وجماعة واحدة ودعوة واحدة فهو لاجيرانه في كلام الناس وفي الزيادات عن أبي حنيفة أن من كان منهم له دار من تلك الدور وليس بساكن فيها فليس من جيرانه انتهى شافعي لمخصا في الشريعة لالة ويستوي فيه الساكن والمالك ولا يدخل فيه العبد والامام والمديرون وأمهات الاولاد لانهم اتباع في السكنى ويدخل المكاتب وفي الهداية يدخل فيه العبد الساكن عنده لا لطلاقه ولا يدخل عندهم لان الوصية له وصية مولاه وهو غير ساكن انتهى وهذا لا يشافي ما قبله فان موضوعه فبين ~~ممكن~~ مع مولاه وهذا في المنفرد بالسكنى فتدبر ثم نقل عن التبيين أن الارملة تدخل لان مكانها تضاعف اليها ولا تدخل التي لها بعل لان مكانها تبع له انتهى لمخصا (قوله وهو استحسن) كافي التبيين والهداية ومسكين والدرر وغيرها مكى وظاهره أن العمل عليه (قوله وصهره كل ذي رحم محرم من عرسه) قال في البرهان أوصى لاهامه تكون الوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وتكون لكل ذي رحم محرم من امرأته أبيه وابنه وامرأة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهارا انتهى وما ذكره المصنف هو تفسير الامام محمد قال البدر العيني في شرحه للهداية قال الا ترى قول محمد بن الحسن حجة في اللغة استشهد به أبو عبيدة في غريب الحديث انتهى وقال نفع الاسلام البزدوي في شرح الزيادات ان المهر قد يطلق على الخن لكن الغالب ما ذكره محمد قال حاتم بن عدي

ولو كنت صهرا لابن مروان قزيت • ركابي الى المعروف والظن من الرحب  
ولكنني صهر لآل محمد • وخالني العباس والخال كالأب

سمى نفسه صهرا وكان أخا لأمه العباس انتهى (قوله وان ورثت منه) بأن أبائهم في المرض انتهى شريعة لالة (قوله ثم نقل عن العيني الخ) أي في شرح الهداية بعد قول صاحب الماتززوج صلى الله عليه وسلم صفيية أعتق كل من ملأ من ذي رحم محرم منها اكرامها وكافوا بسجون اصهارا التي صلى الله عليه وسلم وتبعه في الكافي والتبيين فذكر ما نصه هذا وهم وصوابه جوهرية أخرجه أبو داود في سننه في العتاق عن محمد بن اسحق عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وقعت جوهرية بنت الحارث بن المصطلق في سهم ثابت بن قيس بن شماس وابن عم له فكانت عن نفسها وكانت امرأة ملاحه تأخذها العين فأتت عائشة فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابها فقامت على الباب رأيتها ففكرت مكانها وعرفت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيري منها مثل الذي رأيت فتسالت يا رسول الله أنا جوهرية بنت الحارث وقد كان من أمرى ما لا يخفى عليك واني وقعت في سهم ثابت بن قيس بن شماس واني كاتبته على نفسي فجئت ا لك في كتابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك يا ماهو خير منه فقالت يا رسول الله ماهو قال أؤذي عنك ~~تأذي~~ واتزوجك قالت نعم يا رسول الله قال قد فعلت قال فسمع الناس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد تزوج جوهرية فارسوا ما يابدهم من السبي فاهتقوه وقالوا اصهارا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فصار أيت امرأة أعظم بركة على قومها منها أعتق في سبها ما تبيت من بنى المصطلق انتهى وفي مسند أحمد والبرازان انكابة كانت على نزع آواقي من الذهب فدخلت ذأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقالت يا رسول الله انا امرأة مسلمة أشهد أن لا اله الا الله وأنك رسول الله وانا جوهرية بنت الحارث سيد قوم أصابني من الامر ما قد علمت فوكت في سهم ثابت بن قيس فكانت بي على ما لاقا في به وما اكرهني على ذلك الا أني رجوتك صلى الله عليه عليك فأعني في فكأكي الحديث انتهى لمخصا قال وقد علم عاصم أن السبي كان قد قسم وأخرجه العصابة من الرقا اكرامه صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على أن المهر لكل ذي رحم محرم من امرأته تأقل لما علمت من القصة انتهى (قوله وختمه الخ) قال محمد في الاملاء اذا قال قد أوصيت لاختاني بثلث مالي فاخاتان الزوج زوج كل ذي رحم محرم منه وكل ذي رحم محرم من الزوج فهو لاختانه فان كانت له اخت وبنت اخت وخالة وكل واحدة منهم زوج وزوج كل واحدة منهمن ارحام فكلهم جميعا اختانه وثلث بينهم بالسوية لاني ولذك فيه سواء وأم الزوج



(وكذا أهل بيته وأهل ذبته) كآله وجنسه  
 فحكمه حكمه (ولو أوصت المرأة لجنسها  
 أو لأهل بيتها لا بد خذل ولها) أي ولد المرأة  
 لأنه ينسب إلى أبيه لا إليها (الأن يكون أبوه)  
 أي الولد (من قوم أبيها) فحينئذ خذل لأنه من  
 جنسها دوروكافي وغيرهما قلت يرفعه  
 أن الشرف من الأم فقط غير مستبركافي  
 أو آخر فتاوى ابن نجيم وبه أفتى شيخنا الرمي  
 نعم له مزية في الجملة (وان أوصى لأقاربه أو لذي  
 قرابته) كذا النسخ قلت صوابه لذي قرابته  
 (أو لأرحامه أو لأقاربه) فهي للأقرب فالأقرب  
 من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل الوالدان  
 قيل من قال للوالد قريب فهو عاق (والولد)  
 ولو ممنوعين بكفر أو ورق كما يفيد عموم قوله  
 (والوارث) وأما الحد وولد الولد فدخل في  
 ظاهر الرواية وقيل لا واختاره في الاختيار  
 (ويكون للثنتين فصاعدا) يعني أقل الجمع في  
 الوصية اثنتان كافي الميراث (فان كآله)  
 (للموصي) (عنان وخاذن فهي إعميه) كالأرث  
 ولا يترابعا وله عدم وخالان كان له النصيب  
 وإلها (النصف) وفاد اثلانا (ولو عم واحد  
 لا غير فلا نصفها وبرذ النصف) الآخر (إلى  
 الورثة) لمد من يستحقه (ولو عم وعمة استويا)  
 لاستواء قرابتهما (ولو أعدم المحرم بطلت)  
 خلافا لها (ولو ولد فلان) فهي (للذكر والأنثى  
 سواء) لأن اسم الولد يعم الكل حتى الحمل  
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد صاب فلوله ثلث  
 أصله وبناوين فهي للبنات عا بالحقية فقط  
 تعذر صرف إلى الجواز تحزر أعان التعطيل  
 ولا يدخل أولاد البنات وعن محمد بن خولون  
 اختيار (ولورثة فلان للذكر مثل حظ الأنثيين)  
 لأنه اعتبر الورثة (وشروطهما) أي الوصية  
 (هنا) أي في الوصية لورثة فلان وما في معناها  
 كعقب فلان (موت الموصي لورثته) أو لعقبه  
 (قبل موت الموصي) لأن الورثة والعقب انما  
 يكون بعد الموت ثم ان كان معهم موصي له آخر  
 قسم بينهم وبينه على عدد الرؤس ثم ما أصاب  
 الورثة ينقسم بينهم للذكر كالنتين كأمز (فلو  
 مات الموصي قبل موته) أي الموصي لورثته  
 وعقبه (بغات) الوصية لورثته أو لعقبه ثم ان  
 كان معهم موصي له آخر قوله أو وصيت  
 لفلان

وبذته وغير ذلك سواء انتهى اتفاقنا (قوله وفي عرفنا الخ) مكررم مع ما سبق لكفنه ذكره لقوله بعد والختن الخ  
 (قوله والختن زوج المحرم فقط) قد تقدم عن نص محمد أنه هو وكل ذي رحم محرم من الزوج (قوله وينبغي في ديارنا  
 الخ) هذا يشير إلى أن المعتبر ما تعارفه أهل ديار الموصي وعرف ديار لا يقتضي به على عرف ديار آخر (قوله وقال الخ)  
 قال محمد في الزيادات القياس في هذا أن الوصية للزوجة خاصة لكأستحسان أن تكون لمجمع من يعول فلان  
 ممن يحبه منزله وداره من الأحرار انتهى سري الدين عن الحدادي قال أبو السعود بقى ما لو أوصت إلى أهلها  
 هل يختص بزوجه (قوله وقوله ما استحسن) قال الجوى ما في السكاف من تأخير دليلهما يقتضي ترجيح قولهما  
 انتهى وسبق الكلام إلا أن في العناية يقتضي ترجيح قول الإمام فالقولان مرجحان أبو السعود (قوله  
 وجوابه في المطولات) قال في المنع ولا يبيح حصة أن الالم حقيقة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف قال تعالى  
 وسار بأهلها وقال لا هذا أكثر أو منه قولهم تأهل يملأ كذا والمطلق ينصرف إلى الحقيقة المستعملة انتهى  
 والخطاب يقع بواو الجمع تعظيما ولها ولو لودها فان قلت ما الجواب عن الآية المذكورة قلت له إن يجب بأن  
 قرينة العموم موجودة وهو الاستثناء (قوله وقيل) في المنع لأن الأك القليلة التي ينسب إليها انتهى في الهندية  
 ولو أوصى لأهل بيته يدخل فيه من جمعه وأياهم أقصى أب في الإسلام حتى أن الموصي لو كان علويا يدخل فيه  
 كل من ينسب إلى علي رضي الله تعالى عنه من قبل الأب وان كان عباسا يدخل فيه كل من ينسب إلى عباس  
 رضي الله تعالى عنه من قبل الأب سواء كان ذكرا أو أنثى ولا يدخل من كان نسبه من قبل الأم وكذا لو أوصى  
 لنفسه أو حبه فهو على قرابته الذين ينسبون إلى أقصى أب له في الإسلام حتى لو كان أباه على غير دينه دخلوا  
 في الوصية لأن النسب عبارة عن ينسب إلى الأب دون الأم وكذلك الحب فان الهاشمي إذا تزوج أمة فولدت  
 له ينسب الولد إليه لا إلى أمه وحسبه أهل بيت أبيه دون أمه فنبت أن الحب والنسب يختص بالأب دون الأم  
 وكذلك إذا أوصى بجنس فلان فهم بنو الأب وكذلك اللعنة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان فهو  
 بمنزلة الوصية لأهل بيت فلان انتهى (قوله لأنه مضاف إليه) أي والوصية للمضاف كافي وقيل أنه لا يظهر إلا لو  
 قال أو وصيت لآل عباس مثلا أو قال أو وصيت لآل زيد وهو غير الأب الأقصى لا يظهر ولو عمل بأن  
 الأب الأقصى لا يقال له أهل بيته المكان أولى (قوله ان كانوا لا يحصون) عبارة الاختيار وان كانوا لا يحصون  
 كافي فغل المكي (قوله اذا كانوا لا يحصون) لأن الوصية لغير الوارث والأولى زيادة أو أجازت الورثة (قوله لأن  
 الإنسان يقبض) أي بقول الثامن جسر فلان لا تباينه وفي غاية البيان الجنس عبارة عن النسب والنسب إلى الآباء  
 (قوله وكذا أهل بيته) لأحاجة إليه أقول المصنف وآله أهل بيته (قوله ومفاده الخ) يؤيده ما في الهندية  
 عن البهائي فثبت أن الحب والنسب يختص بالأب دون الأم وقد مناه فلا تحرم عليه الزكاة ولا يكون كفوا  
 للهاشمية إذا كانت أمه هاشمية وأبوه من غيرهم ولا يدخل في الوقف على الأشراف إلا نص عليه وأما قوله صلى  
 الله عليه وسلم كل نسب ابن أنثى فهو ولا يبيح إلا ما كان من فاطمة فانه إلى أو كما قال فانه وان اعتبر فيه نسب  
 الأنثى فهو من المحصنات كما يفيد لفظ الحديث (قوله نعم له مزية في الجملة) أي على غيره ممن لم يكن كذلك  
 لأنه لا تسام بالبيعة الهاشمية (قوله وان أوصى لأقاربه) في الهندية اعتبر أبو حنيفة في هذه الوصية أربع شرائط  
 أحدها أن يكون المستحق من فضاء والثاني يعتبر الأقرب فالأقرب ويكون الأب بعد محجوبا بالأقرب  
 كافي الميراث والثالث أن يكون ذارحهم من الموصي والرابع أن لا يرث من الموصي ويستوي فيه الرجال  
 والنساء هكذا في محيط السرخسي وعندهما يدخل في الوصية كل من ينسب إليه من قبل الأب أو من قبل  
 الأم إلى أقصى أب له في الإسلام ويستوي فيه الأقرب والأبعد والواحد والجماعة وهل يشترط إسلام الأب  
 الأقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط إدراكه الإسلام ويكون مصر وفا بعد  
 الإسلام حتى أن علويا أو وصى لذي قرابته فمن شرط الإسلام يصرف الوصية إلى أولاد علي رضي الله عنه  
 لا إلى أولاد أبي طالب ومن لم يشترط يصرف إلى أولاد أبي طالب يدخل فيه أولاد عقيل وجعفر ولا يدخل أولاد  
 عبد المطلب بالاجماع لأنه لم يدرك الإسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في شرح الزيادات لما تباين انتهى  
 (قوله قلت صوابه لذي قرابته) قال في حاشية الشلبي ولو أوصى لذي قرابته لا يشترط فيه الجمع لاستحقاق الكل  
 حتى لو كان له عم وخالان فكله لأم عنده لأن الأنظار لا تفرق بين زاعم كما لا لأنه أقرب انتهى (قوله فهو عاق اذا القرب



في عرف أهل اللغة من يتقرب الى غيره بواسطة قبره وتزب الوالد الى الولد بنفسه لا بغيره (قوله ولو  
 ممنوعين) بصيغة الجمع (قوله كما يفيد عموم قوله الوارث) العلة ما قدمناه أنهم ما يسمن القرابة لأنهم ما  
 من الورثة إذا لا ارث مع الكفر والرق (قوله فيدخل في ظاهر الرواية) ذكره في الزادات من غير ذكر خلاف  
 والاول فيدخلان (قوله وقيل لا) نقله الحسن عن الامام وروى عن أبي يوسف وهو الصحيح كما في الهندية عن  
 البدائع (قوله ويكون للثنتين) أي في التعبير بالجمع وتقدم حكم ما إذا قال لذي قرابته (قوله يعني أقل الجمع)  
 الاوضح أن يقول لأن أقل الجمع (قوله كالارث) أفاد به أنه عند التساوي في الوسائط ترجحه الاقوى فيقدم  
 العمارة على الخلل وليس المراد أنه يعتد برجسته الارث مطلقا والاتساق بالمع والعمارة فان مقتضى اعتبارها  
 أن يجعل الوصية للم لا لامة مع أن الوصية لهما مساواة في التام (قوله ويرد النصف الاخر الى الورثة) هذا عنده  
 وعندهما بصرف النصف الاخر الى ذوى رحم ليس بمعجم هندية عن البدائع (قوله حتى الحمل) الظاهر تقييده  
 بما اذا ولد له لا قبل من ستة أشهر من وقت الوصية لتحقيق وجوده عندها كما ذكرنا ذلك في الوصية للمعمل (قوله  
 ولا يدخل ولد ابن مع ولد صاب) هذا اذا كان فلان أباً خاصاً فلو كان أباً عامًا فلا يدخل ولد ابن تحت  
 الوصية حال قيام ولد الصاب هندية (قوله فلو تعدت صرف الى الجاهل) قال في الهندية وإذا أوصى لاولاد  
 فلان وليس لفلان اولاد لم يدخل تحت الوصية اولاد ابنتين وهل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان  
 انتهى وظاهر ما في المؤلف أن الولد الفردي كالاولاد (قوله لانه اعتبر بالورثة) قال في السراج لانه لما عاق  
 الوصية بالارث دل على أن معنى الارث معتبر فيها انتهى ولذا اعتبر في قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك (قوله  
 انما يكون) أي ما ذكر به الموت لان كونهم ورثة لا يتحقق الا بعد موت المورث وكذا عقب فانه عبارة عما  
 وجد من الولد بعد موت الانسان فأما في حال حياته فليس وادع بقوله لان العقب ما ثبت بعد غيره انتهى وقد عرفت  
 الاولاد قبل موت أبيهم (قوله ثم ان كان معهم موصى له آخر) أي وقد مات الموصى لورثته قبل موت الموصي  
 (قوله للذكر كالانثيين) هذا في الورثة وأما في العقب فهي على رؤسهم لان الاسم يتناول جماعتهم فيكونون بالسوية  
 أفاده المصنف (قوله ولورثته وعقبه) والظاهر أنه اذا قال لفلان وورثة فلان وقد مات الموصى قبل موت  
 الموصى لورثته يكون الحكم كذلك ويجوز (قوله قوله وله كذلك) أي ذكرنا اننا فيقدم الصلبي  
 على ولد الولد لان الاسم يتناول الاعلى الا ترى أن ولد الولد عقب لا ياتهم وأبائهم عقب لخدمته انتهى منع عن  
 السراج فالاولى أن يقول قوله لانه كذلك بقربة ما بعده (قوله ولا يدخل اولاد الاناث) وهل يدخل اولاد البنات  
 في الوصية للورثة فيه روايتان وبعض مشايخنا قالوا الروايتان في دخول بن البنات أما بنات البنات فلا يدخلان  
 تحت الوصية روايتاً واحدة هندية عن الذخيرة وفيه أن كلالورثة بالرحم وهما في درجة واحدة من النصف  
 الاول من ذوى الارحام وفي حاشية أبي السعود أن اولاد الاناث يدخلون في النصف والورثة في نسبة الوقف  
 والوصية وعزاه الى الخصاص (قوله الارمل الذي لا يقدر على شيء) من أرسل اذا افتقر من الرسل وهو التراب  
 ومن الناس من قال الارامل جمع أرمل وهي المرأة التي ملئت منها زوجها فهي في النساء خاصة عنده وبديل على  
 العموم قول الشاعر

كل الارامل قد قضيت حاجتها • فن الحاجة هذا الارمل الذكر

(قوله ان أحصوا بغير كتاب أو حساب) هذا قول الثاني وهو الايسر وقيل أنه مفوض الى رأى القاضي (قوله  
 فبراديه القربة) قال في الدرر لان المقصود من الوصية القربة وهي في سداخلها ورد الجوعة وهذه الاسامي تشبه  
 بتحقق الحاجة فجاز له على الفقهاء انتهى (قوله اذا كان اسم قبيلة أو رخذ) العشار أولها الشعب  
 ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم القفيمكي عن الصحاح (قوله على ما تر) أي من أنها حينئذ تنصرف  
 فقرائهم (قوله بالمات) أعلم أن المسئلة تختمل مورثاً غائبة لان الموصى أماناً يكون له موالى أعلن وموالى  
 أسفلون أو مولى واحد فيهما أو يكون موالى في أحدهما ومولى واحد في الآخر وفيه صورتان وفي كل  
 أماناً يعبر الموصى بصيغة الجمع أو بصيغة الافراد وصريح المصنف فيما اذا تعددت الموالى في الجهتين ووقع التعبير  
 بالموالى وتضرب في الصور (قوله وحديث) أي حين اذ علمت أنه لا فرق عند أصحابنا بين النفي والاثبات في عدم  
 العموم (قوله وهو غير مختلف) أي بهضه غير مختلف بين الاعلى والاسفل وأما على ما ذهب اليه شمس الأئمة

ولورثته وعقبه كانت الوصية كلها للفلسان  
 الموصى له دون ورثته وعقبه لان الاسم  
 لا يثنوا لهم الا بعد الموت وتغلب في السراج  
 وفيه عقبه ولده من الذكور والاثاث فان ما قوا  
 فولد ولده كذلك ولا يدخل اولاد الاناث  
 لانهم عقب لا ياتهم لاله (وفي أيتام بنه) أي  
 بن فلان واليتيم اسم لمن مات أبوه قبل الحلم  
 قال صلى الله عليه وسلم لا يترتب فيه البلوغ  
 ومما بينهم وزمنانهم وأراملهم) الارمل الذي  
 لا يقدر على شيء رجلاً كان أو امرأة ويؤيده  
 قوله (دخل) في الوصية (فقيرهم وعقبهم  
 وذكرهم وأنثاهم) وقسم سوية (ان أحصوا)  
 بغير كتاب أو حساب فانه حينئذ يكون قلبكاهم  
 والافقرائهم يعطى الوصية من شاء منهم شرح  
 التكملة انه اذا ذكر الخليل حينئذ فبراديه القربة  
 (وفي بن فلان يجتمع بنه) كورهم ولو  
 أغنياه (الا اذا كان) فلان عبارة عن (اسم  
 قبيلة أو) اسم (تخذه اول الاناث) لا يخلط  
 بينه وبين رادته انتساب كما في بن آدم (وهو كذا)  
 يدخل فيه أيضاً (مولى العتاقة) مولى (الحوالة  
 وخلفاؤهم) يعني وهم يجمعون والافقوصية  
 ما طرأ والاصل أن الرصية متى وقعت باسم  
 بني عن الحاجة كك أيتام بن فلان تصح  
 وان لم يوصوا على ما تر لوقوعها الله تعالى  
 وهو معلوم وان كان لا يبي عن الحاجة فان  
 أحصوا وصحت ويجعل غلبتها والاثبات وقامه  
 في الاختيار (أوصى من له مئة مئة ومئة ون  
 مواله بالمات) لان النظام يترك ولا عموم له  
 عندنا ولا قربة تدل على أحدهما ولا فرق في  
 ذلك عند عامة أصحابنا بين النفي والاثبات  
 واختار شمس الأئمة وصاحب الهندية أنه  
 يتم اذا وقع في غير النفي حينئذ فقوله هم  
 لوحاف لا يكلم موالى فلان يتم الاعلى  
 والاسفل لا لوقوعه في النفي بل لان الحال  
 على المين بنفسه وهو غير مختلف عناية  
 وأقره المصنف (الا اذا عينه) أي الاعلى أو  
 الاسفل قبله ونه فيتمدح لزال المنافع

(ويدخل فيه) أى فى الموالى (من أعتقه فى صحته ومريضه لا يدخل فيه) (مدبروه وأمهات أولاده) وعن أبى يوسف يدخلون (أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر فى المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها) كذا فى النونية قال حتى قيل من حفظ الوفاة من المسائل لم يدخل تحت الوصية (أوصى بأن يطبخ قبره أو يضرب عليه قبة فهو باطله) كفى الخائسة وغيرها وقد مناه عن السراجية وغيرها لكن قد مناه عنها الكراهية لأنه لا يكره تطيين القبور فى المختار فنبهنى أن يكون القول يبيط ثلاث الوصية بالتطيين مبنية على القول بالكراهية لأنها حينئذ وصية بالمكروه قاله المصنف قلت وكذا ينبغي أن يكون القول يبيط ثلاث الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية القراءة على القبور وأبعد من جواز الاجارة الطاعات أما على المقتضى به من جوازها فبها جوازها مطلقا وقامه فى حوائج الاشياء من الوقف وحرق تنوير البصائر أنه يتعين المكان الذى عليه الوقف اقراءة القرآن والتدريس فلولم يشر فيه لا يستحق المشر وط له لما فى شرح المنظومة يجب اتباع شرط الوقف وبالمباشرة فى غير المكان الذى عليه الوقف يفوت غرضه من احياء تلك البقعة قال وتحققه فى الدررة السنية فى مسألة استحقاق الجاهلية

• (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •

(حدث الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة موصية وأبدا) وبكون محبوسا على ملك الميت فى حق المنفعة كفى الوقف كما بسط فى الدرر) وبغلتها فان خرجت الرقبة من الثلث سلت اليه (أى الى الموصى اليه) (أما) أى لاجل الوصية (والا) فتخرج من الثلث (تقسم الدار اثلاثا) أى فى مسألة الوصية بالسكنى أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر (وهما اثنا العبد) فيخدمهم

وصاحب الهداية فترتبة العموم التثنية (قوله لا يدخل فيه مدبروه وأمهات أولاده) لان عتقهم يحصل بعد الموت والوصية تضاف الى حالة الموت فلا بد من تحقق الاسم قبله انتهى درر (قوله من يدقق النظر) أى الفكر والتأمل بالدليل (قوله وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها) حكى عن النونية أبى جعفر رحمه الله تعالى انه قال الفقيه عندنا من بلغ من الفقه الغاية القصوى وليس المتفقه بفقيه وليس له من الوصية نصيب وفى الهندية عن أبى جعفر أيضا انه اذا أوصى للعوبة لا يجوز لانهم لا يحصون وليس فى هذا الاسم ما ينبىء عن الفقر والحاجة ولو أوصى لفقرائهم يجوز على هذا الوصية لانها (قوله حتى قيل من حفظ الوفاة من المسائل) أى من غير أدلة وفيه انهم قد اعتبروا العرف فى كثير من مسائلها فلماذا لم يعتبر عرف الموصى (قوله لكن قد مناهم الخ) استدراك على التطيين فقط ولم يمتنع لبناء القبة فهو مكروه اتفاقا (قوله مطلقا) أى سواء جعلنا الكراهة لتكون القراءة على القبر أو وجعلناها لعدم جواز الاجارة على الطاعات (قوله فلولم يشر فيه) انظر ما اذا عسرت عليه المباشرة فى المكان لماله وعدم وجود خادمها (قوله وتحققه فى الدررة السنية) مما يتعلق بذلك ما ذكره أبو السعود فى حاشية الاشياء ما منه ذكر به من الافاضل أنه استدلل به منهم على عدم تعيين المكان بقوله لم يشر الى الصلاة فى الحرم لا يتعين المكان فكذلك اذا عينه الواقف قال وهذا غفلة عظيمة لان الناذر لو عين فقير لا يتعين والواقف لو عين انسا لا يصرف عين حتى لو صرف الناطر اغيره كان ضامنا فكيف يقاس الوقف على النذر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب الوصية بالخدمة والسكنى والتمرة) •

لما فرغ من بيان احكام الوصايا التى تتعلق بالاعيان شرع فى بيان احكام الوصايا التى تتعلق بالمنافع وهى الاعراض وأخرها عن الاعيان لان الاعيان هى الاصل لكون الاعيان قائمة بذاتها وان الاعراض انتهى شلبي عن الاتفاقية (قوله صححت الوصية بخدمة عبده وسكنى داره الخ) لان المنافع يصح تعليقها حال الحياة يدل وبغير بدل فكذلك هذه الامارات لحاجة لها كفى الاعيان انتهى مخ (قوله وبكون محبوسا) أى جبره ان خرج من الثلث والافق قد رما يخرج (قوله على ملك الميت) لان الموصى له يملك الوصية من جهته (قوله كفى الوقف) هذا ظاهر على قول الامام أما على قوله انه هو جبره على حكمه ملك الله تعالى (قوله كما بسط فى الدرر) أصل ما فيها من التبيين وقال فيه ويجوز وقتا وبدا كفى العارية فانها أى الوصية تعليق على أصلنا بخلاف الميراث فإنه خلافة فيما يتعلق بالمرث وتفسيرها أن يقوم الوارث مقام المورث فيما كان له وذلك فى عين تبنى والمنفعة عرض يفتى انتهى وقد علم أن قوله كما بسط راجع الى المصنف اه (قوله وبغلتها) قال فى الواجعية ولو أوصى بغلة داره فى المسكن جاز وبالخدمة لا يجوز لارجل بعينه فى قول الشيخين رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يجوز وان لم تكن لمعين والفرق لهما أن الوصية للمساكين وهم مجهولون وصية لله تعالى والوصية بالغلة وصية بالعين والوصية بالاعيان كما يجوز لهما باد تجوز لله تعالى لان تعليق الاعيان من الغير جاز قريبا سببا لاسباب الحاجة فأما الوصية بالخدمة والسكنى وصية بالمنفعة لا تجوز لله تعالى وتجوز للعباد لان القياس بأبى عليك المنفعة من العبد فتركا القياس باعتبار الحاجة أى فلا بد من تعيين الملك والله تعالى منزعه عن الاحتياج فلا يجوز تعليق المنفعة منه تعالى انتهى سرى الدين (قوله فان خرجت الرقبة) هذا التفصيل راجع الى صورة الخدمة والسكنى والغلة (قوله أى الى الموصى اليه) قياس ما قدمه أولا وصايا من الفرق بين أوصيت له وأوصيت اليه أن يأق باللام وهو كذلك فى بعض نسخ (قوله تقسم الدار اثلاثا) لامكان القسمة بالاجزاء وهو استدلال لتسوية بينهم زمانا وانما هما باق من حيث الزمان لان الحق لهم الآن الاول اولى درر (قوله أما الوصية بالغلة فلا تقسم على الظاهر) أى الدار وأما الغلة فتقسم قال فى النقاية وشرعها الله تعالى والايخرج من الثلث قسمت الدار اذا ارادنا أو غلة اثلاثا بأن يـ (ممكن الموصى له ثلثا منها أو الورثة الباقي أو بسطة الموصى له منها يوم ما والورثة يومين حتى يستكمل الزمان انتهى) (قوله فيخدمهم اثلاثا) لانه لا يمكن قسمه اجزاء هذا اذا كانت الوصية غير مؤقتة وان كانت مؤقتة بوقت كالسنة مثلا فان كانت السنة غير معينة بخدم الموصى له استوفى حقه وان كانت معينة فانضت السنة قبل موت الموصى بطلت الوصية وان مات قبل مضى بخدم الموصى له يوم ما والورثة يومين الى أن تحضى تلك السنة

فأذا مضت سلم إلى الورثة وكذا الحكم لو مات الموصي بعد مضى بعضها انتهى منع (قوله هذا) أي قسمة الدار أو ثلثها  
وخدمة العبد كذلك (قوله بقدر ثلث جميع المال) حتى لو كان عنده من المال ما يخرج منه ثلثا العبد أو ثلثة  
أرباعه فانه يخدم الموصي له يومين أو ثلاثة أيام ويخدم يوما الورثة (قوله اثبتت حقه الخ) الأولى لامكان ثبوت  
حقه (قوله أو يجزأ ما في يده) ظاهره أنه يجزأ ما في يده بكن الجميع وليس كذلك بل بكن ثلث ما في يده  
الورثة (قوله لأن المنفعة ليست على أصلنا) وفي تعليقها أعمال أحداث صفة المأبودة فيها تحقيقا للمساواة  
في مقدار المال وضة واقفا تثبت هذه الولاية أن يملكها تبع الملك الرقبة ولم يملك بقصد المأبودة حتى يكون مملوكا  
لها بالصفة التي يملكها بها أما إذا ملكها بمقصودة بغير عوض ثم يملكها بعرض كان مملوكا كغيره مملوك وهو  
لا يجوز والله تعالى أعلم انتهى (قوله في الأصح) مقابله أن يجوز له ذلك لأن الغير يسكن مثلا لاجله فإذا سكن بنفسه  
جاز وجه الأصح أن الموصي به الغلة وهي دراهم أو دنانير أو الوصية بهم ما حصلت فإذا استوفى المنافع فقد استوفى  
غير الموصي به ولأن فيه ضررا على الميت لأنه لو أجرة وأخذ الغلة لظهر على الميت دين يقضى الدين من تلك الغلة  
ولو سكن هو بنفسه أي مثلا لا يمكن أن يقضى من السكنى انتهى (قوله ومنه الدار الموقوفة عليه) أي غلتها  
لا يجوز له سكناها (قوله لأن حقه في المنفعة لا العين) الأولى عكس التعديل لأن الموصي به الغلة وهي دراهم  
أو دنانير وهما أصيانا لمنافع وهو منقطع عما ذكرناه سابقا في تعليل المسئلة (قوله وقد علمت الفرق بينهما)  
فإن المسائل الأولى في المنافع والوصية بالغلة وصية بأعين وفي الحلبي كلام غير هذا فراجع أنه ثبت (قوله  
الإذا كان ذلك مكانه) فثبت يكون له أن يخرج منه لأن تنفيذ الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصي  
فإذا كان الموصي له وأهله في مصر الموصي مقصود الموصي أن يخدمه العبد في مصر بدون أن تزلزله متعة السفر  
وإذا كان في غيره مصر الموصي مقصود أن يحمل العبد إلى أهله لخدمته وعندهم وهذا هو المأمور بدلالة الحال  
فليس شرط أنه يخدمه عند أهله بالأفصح كان للموصي له أن يخرج به إلى أهله فكذلك إذا علم الخدمه عند أهله بدلالة  
لأن الثابت بالدلالة كالناتج بالمرجح انتهى غاية ولو كان له أهلان في بلدة الموصي وأهل في غيرها فالظاهر  
أنه تصرف الوصية إلى الخدمه في بلدة الموصي وفي حاشية أبي السعود عن المقدسي لو خرج بأهله من بلد الموصي  
ولم يعلم الموصي ليس له إخراج العبد (قوله وأهله في موضع آخر) الأولى أن يقول من الكفوفة مثلا إلى البصرة  
الآن يكون ذلك مكانه واسم الإشارة يرجع إلى البصرة وحشده يستغنى عن قوله وأهله في موضع آخر (قوله والاولا  
فلا يخرج به إلا باذن الورثة) ولو أضع بذلك كما لا يخفى وحكم الدلالة كذلك (قوله بطلت الوصية) لعدم من  
يستحقها إذا استحق الموصي له إلا بعد موت الموصي (قوله وبعد موته يعود إلى الورثة) لأن الموصي أوجب  
الحق للموصي له ليس استوفى المنافع على حكم ملكه فلما انتقل إلى ورثة الموصي له استحقها ابتداء من ملك الموصي  
بغير رضاه وذلك غير جائز انتهى بتدوين (قوله ولو ألتفه الورثة) أي سواء كان الموصي له به نحن الثالث أو الكل  
والدار في حكم العبد على ما يظهر (قوله ولهاذا يجمع المريض الخ) أصل العبارة لصاحب التبيين والظاهر أن مراده  
من مرجع اسم الإشارة ما قدمه في ضمان جنسية الراهن أو المرتهن على الرهن من أن حق كل منهما محترم أي  
فكذلك هنا فحق الموصي له ألزما الورثة بالضم إذا ألتفوا والعبد الموصي بخدمته وحق الورثة المحترم  
منع المريض من التبرع بأكثر من الثلث وفي العبارة من القلاقة ما لا يخفى (قوله وقامه في الدرر) قال فيها معلا  
لأنه أوصى لكل منهما ما شاء ما علموا ما أوصى به لكل منهما ما يحق الوصية بأنفراد فلا يتحقق منهم ما شاء  
حتى لو أوصى بالخدمه لآسان ولم يوص بالرقبة صحت الوصية بالخدمه وكانت الرقبة مبرأنا وحكم الميراث  
يجرى في الوصية لأن كلاً ثبت بعد الموت انتهى بنصرت (قوله وهو يخرج من الثالث) هذا القيد بالنظر إلى كاه  
والافتقار ويخرج بحسابه من الثالث (قوله ونفقة) إذا لم يطلق الخدمه الخ) لم يبين ما إذا أوصى بالغلة ولا غلة  
فيها وبينه صاحب المبسوط قال لو أوصى بغلة تخلف أبا الرجل ولا تخبر برقبته ولم تحمل فأنفقة في غيرها  
حينئذ والقيام عليها على صاحب الرقبة لأن هذه النفقة تنو ملكه ولا ينتفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه  
شي من هذه النفقة فإذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك ترجع إليه فان الغرة به لا تحصل  
فإن حملت عامان أحوال فلم تحمل شيئا فالنفقة على صاحب الغلة لأن منفعة ذلك لصاحب الغلة فان الاختصار  
التي من عادت أن تحمل سنة ولا تحمل في سنة يستكون غيرها في السنة التي تحمل فيها أوجه

هذا إذا لم يكن له مال غير العبد والدار  
والخدمه العبد وقسمة الدار بقدر ثلث  
جميع المال كما أفاده صدر الشريعة (وليس  
لورثة بيع ما في أيديهم من ثلثهم على الظاهر  
لأن حقه في سكنى كذا يظهر من آخر  
أو يجزأ ما في يده فثبتت زوجه من في باقيها  
والبيع نافيه فنعوا عنه وعن أبي يوسف  
أهم ذلك (وليس للموصي له بالخدمه أو السكنى  
أن يؤجر العبد أو الدار) لأن المنفعة ليست  
بأعمال على أصلنا فإذا ملكها له عوض كان  
مملوكا كغيره مملوك يعني وهو لا يجوز (ولا  
للموصي له بالغلة أو فسخه) ومنه الدار  
(أو سكنها) أي الدار (في الأصح) ومنه الدار  
الموقوفة عليه وهما به الهوى فخرج الوهبانية  
الموقوفة عليه في المنفعة لا العين وقد علمت  
لأن حقه من في المنفعة لا العبد (العبد)  
الفرق بينهما (ولا يخرج) لموصي له (ولا الأولى  
الموصي بقدمته (من الكفوفة) مثلا إلى  
إذا كان ذلك مكانه) وأهله في موضع آخر  
نخرج من الثلث والاولا يخرج به أي لموصي له  
الورثة) لبقا حقه منهم فيه (ويجوز) أي لموصي له  
(في حصة الموصي بطلت الوصية) (وجه  
موت يعود) العبد والدار (إلى الورثة) أي  
ورثة الموصي بحكم الملك ولو ألتفه الورثة  
ضمة واقفية ليسترى بها عبيد يوم مقام  
الاول ولهاذا يجمع المريض من التبرع بأكثر  
من الثالث كذا ذكره المصنف في الرهن  
ولو أوصى بهذا العبد لفلان ويجزأ في الدرر وفي  
وهو يخرج من الثلث مع وقامه في الدرر وفي  
النه بل لا ينفقه إذا لم يطل الخدمه على  
الموصي له بالرقبة إلى أن يدرك الخدمه فيسير  
كالكبير ونفقة الكبير على من له الخدمه

وان أبي الاتفاق عليه رده الى من له الرقة  
 كما استعير مع المعرفان حتى قال فداء على  
 من له الخدمة ولو أبي فداء صاحب الرقة  
 أو يدفعه وبطلت الوصية (وبقرة بستانه  
 فأت) (الحال أن) (فيه غمرة له هذه الغمرة) فقط  
 (وان زاد ابداله هذه الغمرة وما يستقبل كما)  
 في الوصية (بغلة بستانه) فان له هذه وما يحدث  
 ضم أبداً ولا (وان لم يكن فيه) أي البستان  
 والمثله بجماها (غمرة) حين الوصية  
 (فهي) كالوصية (بالغلة) في تناولها الغمرة  
 المهدومة ما عاش الموصي له زيلعي وفي  
 العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح  
 البستان على صاحب الغلة لأنه هو المنتفع  
 به فصار كالنفقة في فصل الخدمة (تنبيه) \*  
 الغلة كل ما يحصل من ربيع الارض وكرائم  
 واجرة الغلام ونحو ذلك كذا في جامع اللغة  
 قلت وظاهره دخول غن الجوز ونحوه  
 في الغلة فيجوز (وبصرف غنم وولدها ولبنها  
 له ما) يتي (في وقت موته سواء قال أبداً أو لا)  
 لان المهدوم منها لا يتحقق بشئ من العقود  
 فكذا بالوصية بخلاف الغمرة بابل صحة  
 المساقاة (أوصى يجعل داره مسجداً لم  
 تخرج من الثلث وأجاز والتجمل مسجداً)  
 زوال المنافع بأجازتهم (وان لم يجوز فيجعل  
 ثلثها مسجداً) رعاية لجانب ذوي الارث  
 والوصية (وبظهر مر كبه في سبيل الله  
 بطات) لان وقف المنقول باطل عنده فكذا  
 الوصية وعندهما يجوز ان درر وقال المصنف  
 وفيه نظر لان الوصية تصح حيث لا يصح  
 الوقف في مواضع كثيرة كالوصية بالغلة  
 والصوف ونحو ذلك كما مر (أوصى بشئ  
 للمسجد لم تجز) الوصية لانه لا يملك وجوزها  
 محمد قال المصنف ويقول محمد انني مولانا  
 صاحب البصر (الأن يقول) الموصي (ينفق  
 عليه) فيجوز اتافا (قال أوصيت بثلثي  
 اقلان أود) (بطلت) عند أبي حنيفة لجهة  
 الموصي له وعند أبي يوسف له أن يصطلح  
 على أخذ الثلث وعند محمد بخبر الورثة فأيهما  
 شأوا أعطوا

• (فصل في وصايا الذي وغيره) •

وأما إذا كانت تحمل كل علم وهو نظير نفقة الموصي بخدمته فانها على الموصي له بالخدمة بالليل والنهار جها  
 وان كان هو بنام بالليل ولا يخدم لانه اذا استراح باليوم ليلا كان أقوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل فانفق  
 صاحب الرقة عليه حتى يحمل غامته بسوق نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق كيلا يتلف ملكه  
 فلا يصحكون متبرعا وان كانه يستوفي النفقة من الثمار وما يتي من ذلك فهو صاحب الغلة انتهى سري الدين  
 (قوله رده الى من له الرقة) ظاهره أنه يجبر على ذلك ولا يجبر على الاتفاق فلو طالب رجوعه ورضي بالاتفاق  
 فالظاهر أنه له ذلك (قوله وبطلت الوصية) أي في صورت الفداء والدفع (قوله هذه الغمرة الخ) اعلم أن استحقاقه  
 جميع الغلة والغمرة فيها اذا كانتا تخرجان من الثلث وأجازت الورثة أن لم تخرجا ولا فسخا به انتهى مكي  
 واعتبر في الهندية خروج البستان الموصى بغمرته أو بقلته من الثلث (قوله كما في الوصية بغلة بستانه) الفرق  
 بين الغمرة والغلة أن الغمرة اسم للموجود عرفا فلا يتناول المهدوم الا بدلا لانه اذا تمثل التصبص على الابد  
 اذ لا يتأبد الا يتناول المهدوم أما الغلة فتنتظم الموجود وما يكون بعرض الوجود مرة بعد أخرى عرفا يقال  
 فلان يأكل من غلة بستانه ومن غلة أرضه وداره فاذا أطلقت تتناول الموجود والمهدوم من غير فرق على  
 دلالة أخرى انتهى تعيين (قوله والمثله بجماها) يعني أنه أوصى بغمرة بستانه من غير زيادة والاولى التصريح به لعدم  
 تنجيص المراد من هذه الجملة (قوله فهي كالوصية بالغلة) وانما كان كذلك لان الغمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول  
 المهدوم الا بما جازا فاذا كان في البستان غمرة عند موت الموصي صار مستعملا في حقيقة فلا يتناول الجواز  
 وان لم يكن فيه غمرة يتناول الجواز ولا يجوز الجمع بينهما الا أنه اذا ذكر لفظ الا بدلت تناولها غلاما بمهدوم الجواز لاجتماع  
 بين الحقيقة والجواز فانه لا يجوز عندنا منع (تنبيه) اذا أوصى بغلة أرضه وليس فيه الخيل ولا شجر وليس له  
 مال غيرها فانما هو يوطى صاحب الغلة ثلث الاجروان كان فيه الخيل وشجر أعطى ثلث ما يخرج من الخيل  
 والشجر واذا أوصى بغلة بستانه فاشترى الموصي له البستان من الورثة جاز وبطلت الوصية وكذا الوارثون  
 بشئ على أن يسلم الغلة وكذا الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد وان كان يبيع هذه الحقوق لا يجوز هدية  
 (قوله والخراج) قال في الهندية عن التنازخانية لو أوصى لرجل بغمرة بستان بلغت أوزع استعبد ولم يمسد  
 فانخرجه الى الموصي له ولو قطع الغمرة وحصد الزرع ثم أوصى بل رجل فانخرجه على الموصي أي في تلك السنة  
 (قوله وظاهره دخول غن الجوز) أي جوز البستان الموصى بغلته اذا بيع أي ظاهره قوله كل ما يحصل من ربيع  
 الارض أن الجوز اذا بيع يأخذ الموصي له بقلته غنم قلت الجوز حقه وهو الذي يتولى بيعه اصالة أو وكالة وبيع  
 غيره فيه موقوف على اجازته والامر ظاهره هذا على نسخة الجوز بالجيم وفي نسخة بالحاء والاء المهمتين وهو  
 شجر لا غمرة وانظر هل هذا مثل الخطب قال في الهندية عن محيط السرخسي لو أوصى بغلة كرمه لانسان فانه  
 يدخل فيه القوائم والاوراق والخطب والغلة انتهى (قوله ما يتي) الاوضح ما وجدنا في المنع لانه لا يجاب عند  
 الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء يومئذ انتهى (قوله لان المهدوم الخ) قال في المنع الفرق أن القياس بأبي عبدك  
 المهدوم الآن في الغمرة والغلة المهدومة جاء التمسع بورد العقدة عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك جوازه  
 في الوصية بطريق الاولى لان بابها أوسع أما الولد المهدوم والصوف المهدوم والابن المهدوم فلا يجوز ان يراد العقد  
 عليها أصلا ولا تنفق بعده فكذا لا بدخل تحت الوصية بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاقها بعد البيع  
 تبعا وبعبء واسع مقصودا فكذا بالوصية انتهى (قوله ولم تخرج من الثلث) الاولى أن يقول وليس له مال الا هذه  
 الدار لقوله بعد وان لم يجزوا يجعل ثلثها مسجدا (قوله وفيه نظر) أي في قياس الوصية على الوقف المفسد من قوله  
 فكذا الوصية (قوله حيث لا يصح الوقف) حينية مكان وأبدل منه قوله في مواضع كثيرة (قوله وجوزها محمد)  
 لانه يعمل على الامر بالعرف الى مصالحه تصحبه الكلام (قوله فيجوز اتافا) ويكون ذلك ككرر النفقة  
 بنزلة الوقف على مصالحه (قوله لهم أن يصطلحوا على أخذ الثلث) كما اذا قال املان أو قلان على ألف درهم (قوله  
 بخبر الورثة) اقيامهم مقام المورث والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (فصل في وصايا الذي) •

لم يوجد التعبير بلا فاصل فيما شرح عليه المصنف قال الاتفاق لما ذكر وصية المالم ذكر وصية الذي بعده لان  
 الكفار المحقون بالمسلمين في احكام المعاملات بطريق التبيهية (قوله وغيره) كما استأمن وصاحب الهوى والمرئدة

(قوله ذى جعل داره بيعة أو كيسة) أى فى موضع لهم أحداث ذلك فيه كما تقرأ شلى أى ومن باب أولى  
 فى غيره (قوله فهو ميراث) أى اتنا قام من الامام وصاحبه (قوله لانه كوقف لم يسجل) قال الاتنا فى أما عند أبى  
 شعبة فلا تـ... ما إذا كان مضافا لما بعد الموت انتهى وفى الشريعة لا يـ... لانه كوقف لم يسجل مانعه فيه نظر  
 لانه تقدم فى الوقف للزوم بغير التسجيل فلا حصر ولا نه يفيد أن ما فعله الذى إذا سجل لزم وليس مراد ابل المراد  
 أنه يورث كالوقف الذى لم يسجل انتهى فالمراد بالجل ما يـ... الوقف ولو محكم وما به وقفه قدم فى الوقف أنه لا يصح  
 وقف الذى إذا كان على قربة عندنا وعندهم فالأولى التعليل به (قوله وليس هو كالسجد) ليس من ثقة  
 قولهما بل من ثقة قوله جواب عن سؤال تقدمه ان هذا فى حقهم كالسجد فى حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث  
 فينبغى أن يكون هذا كذلك انتهى طبعى (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) أى بسكنه واقفه ويدفن فيه أموانه  
 الخ أمالو كان الفعل بمن بعد الوقف فلا يحل بالسجدة (قوله لمعينين) أى يحصى عددهم شلى وفى الهندية  
 وصية الذى ان كانت من جنس المعاملات فى محبة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فى أربعة  
 أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية محبة ان كانت لمعينين ومثيرة لعلكم انهم فلا يعتبر فيه  
 جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لغير معينين وهذا هو الثانى فى باطله الثالث ما هو قربة عندنا وصية  
 عندهم وهى كالتى قبلها الرابع عكس الثالث وهى محبة عند الامام مطلقا وعندنا تصح للمعينين وتطل  
 لغيرهم (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل ثلثها) فاصبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فأمكن تصحيحها على  
 اعتبار المعينين فمن حيث التملك اعتبرنا فيها الثالث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة لهم ولا يشترط صحة  
 الأحداث لانها وصية ثم الظاهر ان هؤلاء المعينين لا يجب عليهم جعله كـ نية أو نحوها (قوله فى القرى  
 فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا) قال فى الهندية من الميراث أراد أهل الذمة أحداث البيع والشكائس والجحوس  
 أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك فى مصر المسلمين وقبلا كان من قنالمصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا  
 ذلك فى السواد وقرأى اختلاف الروايات فيه ولا اختلافها فى اختلاف المشايخ فذايـ... على المنع الا فى قربة غالب  
 سكان أهل الذمة ومشايخ بخارى منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسى الاصح عندهم أنهم يجوزون  
 من ذلك فى السواد انتهى خاتمة وفى أرض العرب يمنعون من ذلك فى أمصارها وقرأها هداية (قوله كوصية  
 حربي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو أوصى الذى بأكثر من الثلث أو لوارثه لا يجوز كالم لا نههم التزموا  
 أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو أوصى بخلاف ماله جاز اعتبار الارث اذا كفر كالمـ... له واحدة  
 والحربى فى دار الحرب روايتان كما اذا أوصى مستأمن أقاده الزبلى (قوله لانهم أموات) ولان حرمة ماله باعتبار  
 الامان والامان كان لحقه لا لحق ورثته وقيل اذا كـ كان ورثته معروفين لا يجوز بأكثر من الثلث الا باجازتهم  
 لانه بالامان التزم أحكامنا فصار كالذى انتهى تعيين (قوله بل لانه لا مستحق له فى دارنا) الاولى التعليل بأن  
 أخذ الامان له ولما له فينسحب على ما بقى منه فوصل الى وارثه والا فعلى ما ذكره لا يعين الدفع الى الوارث (قوله  
 ركذ الوأوصى مستأمن مثله) أى بكل ماله (قوله لما قلنا) من أنه ليس لورثته حق مراعى لانهم أموات زبلى  
 (قوله جاز على الاظهر) قابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم فى دارهم كالحق حتى يمكن الحربى من الرجوع  
 اليها فصار كالأرث وجه الاظهر ان الوصية تملك مبدءا ولهذا يجوز للذى والعبد بخلاف الارث (قوله  
 اذا كان لا يكفر) أى به فحذف الجواز فاهور ومن كان على عقيدته من ورثته مرتد مثله ولا يرث مرتد من مرتد  
 بل الارث كامل من عقيدته غير مكثرة وأوليت المال (قوله فى الاصح) فلا توقف وصيته ابل حكى عليه الاجماع  
 ومقالة ما ذكره السفذاق فى النهاية عن بعضهم انه لا تكون بمقتضى الذمة فلا تصح منه وصية والفرق بينهما  
 أن الذمة تقتر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) أى التى لم يذكرفى ولا فى غيرها والعامة ما ذكر فيها  
 (قوله وهى على الفنى حرام) أى ولا يمكن جعلها مباحة له بعد موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالها  
 فجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الفنى هبة والهبة للفقير صدقة (قوله أو قوم اغنياء) مستغنى عنه بقوله  
 ولو خست به (قوله وكذا الحكم فى الوقف) يعنى أن الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يحل لفنى وان هم الواقف  
 واذا خست به فغنى معين أو قوم محصورين اغنياء محل لهم و يكون منافعه لا عينه انتهى درر (قوله

ذى جعل داره بيعة أو كيسة) أى فى موضع لهم أحداث ذلك فيه كما تقرأ شلى أى ومن باب أولى  
 فى غيره (قوله فهو ميراث) أى اتنا قام من الامام وصاحبه (قوله لانه كوقف لم يسجل) قال الاتنا فى أما عند أبى  
 شعبة فلا تـ... ما إذا كان مضافا لما بعد الموت انتهى وفى الشريعة لا يـ... لانه كوقف لم يسجل مانعه فيه نظر  
 لانه تقدم فى الوقف للزوم بغير التسجيل فلا حصر ولا نه يفيد أن ما فعله الذى إذا سجل لزم وليس مراد ابل المراد  
 أنه يورث كالوقف الذى لم يسجل انتهى فالمراد بالجل ما يـ... الوقف ولو محكم وما به وقفه قدم فى الوقف أنه لا يصح  
 وقف الذى إذا كان على قربة عندنا وعندهم فالأولى التعليل به (قوله وليس هو كالسجد) ليس من ثقة  
 قولهما بل من ثقة قوله جواب عن سؤال تقدمه ان هذا فى حقهم كالسجد فى حقنا والمسجد لا يباع ولا يورث  
 فينبغى أن يكون هذا كذلك انتهى طبعى (قوله حتى لو كان المسجد كذلك) أى بسكنه واقفه ويدفن فيه أموانه  
 الخ أمالو كان الفعل بمن بعد الوقف فلا يحل بالسجدة (قوله لمعينين) أى يحصى عددهم شلى وفى الهندية  
 وصية الذى ان كانت من جنس المعاملات فى محبة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فى أربعة  
 أنواع أحدها ما يكون قربة عندنا وعندهم وهذه الوصية محبة ان كانت لمعينين ومثيرة لعلكم انهم فلا يعتبر فيه  
 جهة القربة الى الله تعالى وان كانت لغير معينين وهذا هو الثانى فى باطله الثالث ما هو قربة عندنا وصية  
 عندهم وهى كالتى قبلها الرابع عكس الثالث وهى محبة عند الامام مطلقا وعندنا تصح للمعينين وتطل  
 لغيرهم (قوله فهو جائز من الثلث ويجعل ثلثها) فاصبرنا فيها معنى الاختلاف ومعنى التملك فأمكن تصحيحها على  
 اعتبار المعينين فمن حيث التملك اعتبرنا فيها الثالث ومن حيث الاختلاف حكمنا بالصحة لهم ولا يشترط صحة  
 الأحداث لانها وصية ثم الظاهر ان هؤلاء المعينين لا يجب عليهم جعله كـ نية أو نحوها (قوله فى القرى  
 فلو فى المصر لا يجوز اتفاقا) قال فى الهندية من الميراث أراد أهل الذمة أحداث البيع والشكائس والجحوس  
 أحداث بيت النار ان أرادوا ذلك فى مصر المسلمين وقبلا كان من قنالمصر منعوا من ذلك عند الكل ولو أرادوا  
 ذلك فى السواد وقرأى اختلاف الروايات فيه ولا اختلافها فى اختلاف المشايخ فذايـ... على المنع الا فى قربة غالب  
 سكان أهل الذمة ومشايخ بخارى منهم ابن الفضل على عدم المنع وقال السرخسى الاصح عندهم أنهم يجوزون  
 من ذلك فى السواد انتهى خاتمة وفى أرض العرب يمنعون من ذلك فى أمصارها وقرأها هداية (قوله كوصية  
 حربي مستأمن) بكسر الميم وقيد به لانه لو أوصى الذى بأكثر من الثلث أو لوارثه لا يجوز كالم لا نههم التزموا  
 أحكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولو أوصى بخلاف ماله جاز اعتبار الارث اذا كفر كالمـ... له واحدة  
 والحربى فى دار الحرب روايتان كما اذا أوصى مستأمن أقاده الزبلى (قوله لانهم أموات) ولان حرمة ماله باعتبار  
 الامان والامان كان لحقه لا لحق ورثته وقيل اذا كـ كان ورثته معروفين لا يجوز بأكثر من الثلث الا باجازتهم  
 لانه بالامان التزم أحكامنا فصار كالذى انتهى تعيين (قوله بل لانه لا مستحق له فى دارنا) الاولى التعليل بأن  
 أخذ الامان له ولما له فينسحب على ما بقى منه فوصل الى وارثه والا فعلى ما ذكره لا يعين الدفع الى الوارث (قوله  
 ركذ الوأوصى مستأمن مثله) أى بكل ماله (قوله لما قلنا) من أنه ليس لورثته حق مراعى لانهم أموات زبلى  
 (قوله جاز على الاظهر) قابله ما عن الشيخين من عدم الجواز لانهم فى دارهم كالحق حتى يمكن الحربى من الرجوع  
 اليها فصار كالأرث وجه الاظهر ان الوصية تملك مبدءا ولهذا يجوز للذى والعبد بخلاف الارث (قوله  
 اذا كان لا يكفر) أى به فحذف الجواز فاهور ومن كان على عقيدته من ورثته مرتد مثله ولا يرث مرتد من مرتد  
 بل الارث كامل من عقيدته غير مكثرة وأوليت المال (قوله فى الاصح) فلا توقف وصيته ابل حكى عليه الاجماع  
 ومقالة ما ذكره السفذاق فى النهاية عن بعضهم انه لا تكون بمقتضى الذمة فلا تصح منه وصية والفرق بينهما  
 أن الذمة تقتر على اعتقادها بخلاف المرتدة (قوله المطلقة) أى التى لم يذكرفى ولا فى غيرها والعامة ما ذكر فيها  
 (قوله وهى على الفنى حرام) أى ولا يمكن جعلها مباحة له بعد موت الموصى بخلاف الصدقة عليه حالها  
 فجعل هبة لما قالوا ان الصدقة على الفنى هبة والهبة للفقير صدقة (قوله أو قوم اغنياء) مستغنى عنه بقوله  
 ولو خست به (قوله وكذا الحكم فى الوقف) يعنى أن الوقف المطلق يختص بالفقراء لا يحل لفنى وان هم الواقف  
 واذا خست به فغنى معين أو قوم محصورين اغنياء محل لهم و يكون منافعه لا عينه انتهى درر (قوله

المتولى على الوقف كالوصى) قال فيه لو نصب وصيا في تركته ايتام وهم في ولايته لا التركة أو بالهكس أو بعض التركة في ولايته لا بعضها قبل يهيج النصب على كل حال وبعد بر التظام والاستعداد فيصير وصيا في التركة انما كانت وقبل يصير وصيا في ولايته من التركة في غيره وقيل يشترط صحة النصب كون التيم في ولايته لا التركة ولو نصب متوليا في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قيل صح لو وقعت المطالبة في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته لا الوقف قيل يعتبر التظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضرا جاز انتهى والاولى ذكر هذه المسئلة في باب الوصى (قوله جاز للوصى صرفه للورثة) أى وجاهل صرفه لغيرهم وانما نص على المتوهم (قوله يعنى لغير قرابة الولاد) أماله هم فلا يجوز عندهم الموصى فقد نقل في القنية عن أبي القاسم أوصى أن يعطى عن كذا رات صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز عن الكنفارة أفاده المصنف (قوله ممن يجوز صرف الكنفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف مطلق الوصية للمساكين) روى هشام عن محمد أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم كجار حضور فان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضرا غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أى ولا يشترط الجمع لأن الال خمسة أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغير الخ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحتزات (قوله أوصى بكنفارة صلواته) نص على الكنفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بخلاف (قوله لم تجز لغيره) أى لم تجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره مخ (قوله لفساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها مخ ومتقابل المفتى به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفاق فلا بد من القبض والتصدق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القبض حصل منه بعدم موت الموصى (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلو دفعه خاليا عن هذه النية لا يجزى ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أى أو أكثر منه أو أقل منه فتركه الاقل صدقة عليه أو تركه من الاكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهلكه) انما ذكره لكونه صادرا بنافيتهم أن حكم الدين يجزى فيه والاول جعل له وهو قائم بالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل بعقار) لا يجوز للعقار (قوله تسمع) أى الآن يضى خمس عشرة سنة الا ان تلقى الوصية بالبراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك انما ذكره من التعليل (قوله فباعها) أى اوصى له بها (قوله بعدد ونه) أى موت الموصى (قوله قبل القبض) ظراف لبيع أى قبل قبض الموصى له الدار (قوله وقفت ضيعته) أى تم مائت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجعلت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولى أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولى فانه يأتم بضيعة اذ قبل الولاية الا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر مخ (قوله يؤخذ الثمن) أى يأخذ الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع ورثة المشتري على الشفيع بالثمن انتهى مخ (قوله ولو استحق الدار) أى من يد الموصى له (قوله لانه ظهر انه) أى الموصى أوصى بحال الغير أى فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم واستعف الله العظيم

### • (باب الوصى) •

الما فرغ من بيان الموصى له شرع في بيان أحكام الموصى اليه وهو الوصى المأثن أحكام الوصايا مثله لكن قدم أحكام الموصى له لكثرته او كثرة وقوعها فكانت الحاجة الى معرفتها أمس يقال أوصى الى فلان أى أوصى اليه التصرف في ماله بعد موته والاسم منه الوصاية بالاسم والفع والمفعول الى الموصى انتهى مخ ولا ينبغي لأوصى أن يقبلها لانها على خطر وعن أبي يوسف الدخول فيها أول مرة غلط والثانية خيانة والثالثة مرة وعن الحسن لا يقدر الوصى أن يعدل ولو كان عمر بن الخطاب وقال أبو طميطع ما رأيت في مدة قضائي عشرين سنة من يعدل في مال ابن أخيه فهما تانى (قوله أى بعلمه) نفسه لاعدى في الموضعين أى فلا يشترط الحضور (قوله يرتد) لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه وان شاء رجع اذ ليس للموصى ولاية الزام التصرف على الغير وليس في الرجوع تقرير اذ يمكنه أن يوصى غيره درر ولو قبل بعد الرد لا يصح قبوله فهما تانى لا اذا قبل في وجهه ثانيا لما في البرازية أوصى اليه فقال في وجهه لا قبل كان ردوا ولا يكون وصيا فان قال له الموصى ما كان

وفي جامع الفصولين المتولى على الوقف كالوصى • فروع • أوصى بثلاث ماله للصلوات جاز للوصى صرفه للورثة لا يجوز صرف الكنفارة لغير قرابة الولاد • يجوز صرف الكنفارة اليهم بخلاف مطلق الوصية للمساكين • أوصى بكنفارة صلواته لولد ولده وهو غير وارث فانه يعطى كما أمر ولا يجوز عن الكنفارة أفاده المصنف (قوله ممن يجوز صرف الكنفارة اليهم) بأن يكونوا مسلمين محتاجين (قوله بخلاف مطلق الوصية للمساكين) روى هشام عن محمد أوصى بثلاث ماله للمساكين فاحتاج ورثته بهم كجار حضور فان أجمعوا أن يجعلوه لانفسهم أو احتاج بعضهم فأجمعوا على أن يعطوه له فهو جائز ان كان في الورثة صغيرا وغائب أو حاضرا غير راض لا يجوز انتهى كأنه بمنزلة الوصية للوارث (قوله ولا أحدهم) أى ولا يشترط الجمع لأن الال خمسة أبطلت معنى الجمعية (قوله فلو منهم صغير الخ) الاولى زيادة أو غير محتاج لتتم المحتزات (قوله أوصى بكنفارة صلواته) نص على الكنفارة لانه لو أوصى الى معين بوصية تعين دفعها اليه بخلاف (قوله لم تجز لغيره) أى لم تجز للقاضى والوصى الصرف الى غيره مخ (قوله لفساد الزمان) وطمع القضاة وغيرهم فيها مخ ومتقابل المفتى به جواز الصرف الى غير من عينه (قوله أوصى لصلواته) الظاهر ان قيد الصلوات اتفاق فلا بد من القبض والتصدق ويدل عليه التعليل في مسئلة الغاصب بأن القبض حصل منه بعدم موت الموصى (قوله لم يجزه) وقال بعضهم يجزه (قوله ثم التصديق عليهم) هذا يفيد أنه لا بد من نية التصديق فلو دفعه خاليا عن هذه النية لا يجزى ويجزى (قوله فغصب غاصب ثلثها مثلا) أى أو أكثر منه أو أقل منه فتركه الاقل صدقة عليه أو تركه من الاكثر بقدر الوصية صدقة عليه (قوله واستهلكه) انما ذكره لكونه صادرا بنافيتهم أن حكم الدين يجزى فيه والاول جعل له وهو قائم بالحكم لا يختلف فيما يظهر (قوله أوصى لرجل بعقار) لا يجوز للعقار (قوله تسمع) أى الآن يضى خمس عشرة سنة الا ان تلقى الوصية بالبراث كما هي مثله في كثير من الاحكام (قوله أوصى له بدار) الظاهر أن حكم المنقول كذلك انما ذكره من التعليل (قوله فباعها) أى اوصى له بها (قوله بعدد ونه) أى موت الموصى (قوله قبل القبض) ظراف لبيع أى قبل قبض الموصى له الدار (قوله وقفت ضيعته) أى تم مائت وفي جامع المصولين أن الضيعة اسم للعروة لا غير والعقار اسم للعروة المبنية (قوله وجعلت عم الولد متوليا) ذكر العلم ليس بقيد فيما يظهر (قوله فالمتولى أولى من الاب) فان لم يتصرف المتولى فانه يأتم بضيعة اذ قبل الولاية الا أن يرفع الامر الى الحاكم حتى ينصب متوليا آخر مخ (قوله يؤخذ الثمن) أى يأخذ الموصى له بالدار من تركه المشتري ويرجع ورثة المشتري على الشفيع بالثمن انتهى مخ (قوله ولو استحق الدار) أى من يد الموصى له (قوله لانه ظهر انه) أى الموصى أوصى بحال الغير أى فلم تصح الوصية بها والله تعالى أعلم واستعف الله العظيم

### • (باب الوصى) •

وهو الموصى اليه (أوصى الى زيد) أى جعله وصيا (قوله عند صح فان رد عنه) أى بعلمه (قوله يرتد)



(والالا) يصح الرد بغيره لئلا يصير غرورا من جهته ويصح ارجاعه عنها ولو في غيبته عند الامام خلافا للثاني بزازية (فان سكنت) الموصى اليه (فانت) موصيه (فله الرد والقول لازم) عقد الوصية (بييع شي من التركة وان جهل به) أي بكونه وصيا فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط في صحة تصرفه (بخلاف الوكيل) فان علمه بالوكالة شرط (فان سكنت ثم ردت بعد موته ثم قبل صح الا اذا نفذ قاض رده) فلا يصح قبوله بعد ذلك (ولو) أوصى (الى صبي وعبد غيره وكافر وفاق بذل) أي بدلهم القاضي (بغيرهم) انما ماله من المار ولا يظن بدل بغير صحة الوصية فلو تصرف فوا قبل الاخراج جاز سراجية (فلو بلغ الصبي وعقب العبد وأسلم الكافر) أو المرد وتاب الناسق مجتبي وفيه فوض ولاية الوقف لصبي صح استحسانا (لم يخرجهم القاضي عنها) أي عن الوصاية والواجب للعزل الآن بكون غيبته امين اختيار (والى عبده) والحال أن رده وصار صح (كاتبه الى مكاتبه أو مكاتب غيره ثم ان ردت في الرق فمكاتبه) (والالا) وقال لا يصح مطلقا درر (ومن عجز عن القيام بها) حقيقة لا بمجرد اخباره (ضم) القاضي (اليه غيره) رعاية لخلق الموصى والورثة (ولو ظهر للقاضي عجزه أصلا استبدل غيره ولو عزل) أي الوصى المختار الثاني مع أهليته لها أن ينفذ عزله وان جار القاضي (وانتم) في الاشياء اختلفوا في صحة عزله والاكثر على الصحة كما في شرح الوهبانية لكن يجب الافتاء بعدم الصحة كما في الفصولين وأما عزل الخائن فواجب اه قلت وعبارة جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين الوصى من الميت لو عدل كافيا لا ينبغي للقاضي أن يعزله فلو عزله قيل يعزل اقول الصحيح عندى انه لا ينفذ عزل لان الموصى أشد من نفسه من القاضي فكيف يعزله وينبغي أن يفتى به لفساد قضاء الزمان انتهى قال المصنف قال شيخنا فقد ترجع عدم صحة العزل للموصى فكيف بالوظائف بالاوقاف.

طلق أن ترد ابصا الى ذلك فقال قبلت صار وصيا قال في المنع فان قلت ما الفرق بين الموصى له والموصى اليه في أن قبول الأول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حال حياة الموصى ثم ردت وفاته كان صحيا بخلاف الثاني قلت أوجب عنه بأن نفع الأول بالوصية لنفسه ونفع الثاني للموصى فكان في رده بغير علمه اضرابه فلا يجوز بخلاف الأول لان الموصى به يرجع الى ورثة الموصى ولا ضرر في ذلك والله تعالى أعلم انتهى (قوله بغيره) أي بغير علمه وفي القهستاني والاردعنده بأن لم يرد في حياته أصلا أو ردت فيها بلا علمه لا يرد لانه اعتمد عليه فيتم ضرر بارتد انتهى (قوله ويصح ارجاعه) أي بمد قبول الايصاء اذ قبله لم يدخل حتى يخرج (قوله خلافا للثاني) فانه لا يخرج به الا بعلمه عنه (قوله فله الرد والقول) لانه متى برع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بالقبول الوكالة ولا تنجز رهن لان الموصى هو الذي اغتر حيث لم يترفع عن حاله أنه قبل الوصاية أم لا انتهى درر (قوله فان علم الوصى بالوصاية ليس بشرط) لانه اثبات خلافه وهو صحيح بلا علمه كالورثة بخلاف الوكالة فانها اذات ولاية فلا يصح تصرف الوكيل مع الجهل انتهى قهستاني (قوله ثم قبل صح) لان الايصاء لا يطل بمجرد قوله لا قبل لان في ابطاله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع انتهى درر (قوله فلا يصح قبوله بعد ذلك) لانه حكم في مجتبه فيه قهستاني (قوله وعبد غيره) قيد به لان الكلام على الايصاء الى عبده يأتي بعد واطق فيه فتمله ولو ما ذروا له في ذلك كما في القهستاني (قوله وكافر) ولو ذميا ولو اوفيهما معنى أو (قوله وفاق) قال الزيلعي قال النسفي في الكافي شرط في الاصل أن يكون الناسق متم ما نحو فامنه على المال وقول المصنف بذل بغيرهم أي بايصاء الى حر مسلم صالح لان العبد يمحى والكافر عدو والناسق متم بالخيانة (قوله ولو نطق بدل بغير صحة الوصية) وعليه عامة المشايخ وهو اقول الامام محمد في الاصل والجامع الصغير انما باطله على معنى انها تبطل بابطال القاضي في جميع هذه الأمور وقيل تبطل في غير العبد اما الايصاء اليه فاعدم ولايته يكون باطلا وقيل تبطل في الناسق وقيل الكافر كالعبد (قوله وأسلم الكافر) أي الاصل (قوله فوض ولاية الوقف لصبي صح) وكذلك الوصية الى الصبي جائزة ولكن لا يلزمه العهدة كالوكالة من غير المجتبي (قوله ثم ان ردت في الرق فمكاتبه) فان كان مكاتب غيره صح واستبدله القاضي بغيره وان كان مكاتبه فهي مثله المصنف الخلافية (قوله والالا) أي بأن كان بينهم كغير لا تصح لانه يبيع نصيبه منه أو ينفذ فيعجز العبد فامتنع الجواز انتهى درر (قوله وقال لا يصح) ما قاد درر قال فيها الآن فيه اثبات الولاية لانه ملوك على المال وهو قلب المشروع وله أنه أوصى الى من هو أهله فيصح كالأوصى الى مكاتب نفسه أو مكاتب غيره وهذا لانه مكاف مستبد بالتصرف وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا املا كالسكن لما أقامه أبوهم مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم عليه انتهى كنهه ليس له أن يبيع رقبته (قوله ومن عجز عن القيام بها حقيقة) سواء كان العجز طارئا أو أصليا كما اذا أوصى الى عاجز ضم اليه غيره يعني اذ لم يظهر للقاضي عجزه أصلا مكى (قوله لا بمجرد اخباره) لان الشاكى قد يكون كاذبا تخفيها على نفسه انتهى مخ وكذا اذا اشكا لورثة أو بعضهم الوصى الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يعزله حتى يبين له منه خيانة لان الموصى اختاره والشاكى قد يكون ظالما في شكواه شر بلاية من الشاكى (قوله رعاية لخلق الموصى) حيث أقامه وصيا والورثة بعضهم المشرف اليه (قوله مع أهليته لها) اما اذا لم يكن أهلا بأن كان خائنا يعزله كما يأتي لانه وان استغاد الولاية من الميت غير أنه اذا ظهرت الخيانة فانت الامانة والميت انما اختاره لاجلها وليس من الظن ابقاؤه بعد فواتها حتى لو كان حيا لا يخرج منه فنيوب القاضي متباه عند عجزه وبقية غيره مقامه كالورثة ولا وصى له وانظر ما لو كان عدلا عير كاف فعزله هل يأتي بعزله وقد نصوا على أنه يضم اليه كافيا ولو عزله ينفذ (قوله نفذ عزله) عزاه في القنية الى شرح خواهر زاده وان ظهرا الدين المرغيناني استبعده لانه مقدم على القاضي لانه مختار للميت انتهى مخ (قوله والاكثر على الصحة) قال في الوالولية وهو الصحيح لان قضاءه وقع في محله فينفذ انتهى مكى (قوله افساد قضاء الزمان) فيكون عزله منهم لغرض ديني اذ لا مصلحة لليتيم في عزل الاهل (قوله فكيف بالوظائف بالاوقاف) من الوظائف التولية عليه قال في فتاوى خير الدين عن البحر وأما عزل القاضي الناظر فشرطه أن يكون بمحنة واستدل علمه بما نقله في الاسعاف وجامع الفصولين ثم قال فقد أفاض حرمه تولية غيره بلا خيانة وعدم صحته الوقف ثم قال واستفيد بالوظائف بالاوقاف.



من عدم صحة عزل الناظر بغير رجعة عدمها صاحب وظيفة في وقف واستدل عليه بما نقله عن البرازي وغيره انتهى (قوله وبطل فعن أحد الوصيين) الا اذا اُجاز له ما حبه به فانه يجوز ولا يحتاج الى تجديد العقد كما في المنع (قوله ومفاده الخ) نص عليه في الاستعاف حيث قال لا يتفرد أحد الناظرين بالاجارة ولو هو كل أحدهما صاحبه جازت نقله أبو السعود (قوله وبه تأخذ) يفيد كذا ذكره في رسم المفتي أن القولين يفتي بهما ويقضي (قوله وفي القهستانى أنه أقرب الى الصواب) وظاهر كلام الزبلي اختياره حيث قال ولأن وجوب الوصية عند الموت ثبتت لهما ما بخلاف الوكالة المتعاقبة فاذن ثبت أن الخلاف فيهما أى في صورتي الابطال لهما معاً ومما أقبا (قوله من بلدين) كذا وقع التقييد بذلك لغيره فيحتمل أن التقييد به نظر الى الغالب من أن في كل بلدة قاضياً واحداً حتى لوولى السلطان قاضيين في بلد واحد وجعل لهما منصب الاوصياء يكون الحكم كذلك وهو الظاهر ويحتمل أن التقييداً حترزاً ويحترز وما ذكره من التمهيل بزيادة الاحتمال الاول (قوله وتعامه في وكالة تنوير البصائر) لم يذكر في هذه المسئلة الا ما ذكره هنا (قوله وينصب القاضي الخ) قال أبو السعود مفاده أن الوصية تبقى لهما انتهى وفيه تأمل (قوله وتجهيز) لواقعصر عليه الكفاية عما قبله قال في التبيين لان في التأخير فساد الميت ولهذا يعلل الجبران أفضا في الحضرة والرفقة في السفر انتهى (قوله والخصومة) وجه الانفراد فيها أنهم لا يجتمعان عليها عادة ولو اجتمع لم يتكلم الا أحدهما غالباً (قوله ونشراً حاجة الطفل) لان في تأخيرها ملحق ضرر به من غير ما قال العلامة عبد البر في شرح الوهبانية عن وسيط المحيط هو شراء طعام الصغير والكسوة واستئجار النظير انتهى (قوله والالتباب له) أى قول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا انكسرت الام ومن هو في عياله منع قال عبد البر وفي تأخير خشيمة القوات وانه في معنى الاموال الضائعة (قوله واعتاق عبد معين) لانه لا يحتاج فيه الى رأى ولا اجتماع ولكن قاضى خان أطلق عتق التسعة لم يقيد بكونها معينة واقعة تعالى أعلم ذكره عبد البر قلت لا مانع من حمل المطلق على المقيّد لان غير المعين يحتاج الى الرأى في اختياره (قوله وتنفيذ وصية) قال في الوسيط بالعين أو بأبام مرسله انتهى (قوله زاد في شرح الوهبانية) الاولى ذكره بعد قول المصنف ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة (قوله عشرة أخرى) أى غير ما في المصنف (قوله منها الخ) ومنها رذعن المبيع بعيب واجارة نفس اليتيم وتنفيذ وصية بالتصدق عنه بكذا وكذا من ماله اذا كان ذلك لفقير معين أو مسكين معين وقد جمعتها في أربعة أبيات فقال

وبفرد بالتجهيز عتق وصية \* اذا عيننا حفظ يبيع ما يضر  
قبول هبات حاجة جمع ضائع \* تخاصم بقضى الدين للطفل يؤجر  
يرد انصب مودع فاسد الشرا \* وحق مبيع منه قالوا وسطروا  
وقسمة وزون مكيل وصية \* بألف لذي فقر رعين قدروا

زاد المكي عن الخبائية أن لا أحدهما يقبض تركة الميت اذا لم يكن عليه دين وما هو مودع عنده في منزله حتى لا يضمن بالهلاك وان لا أحدهما استجار حاملين يجمع لان الجنازة توفاه بنزلة شراء الكفن وان لا أحدهما التصدق بمحلة في الوصية بالتصدق بهما قبل رفع الجنازة وان يودع ما صار في يده من تركة الميت واجارة مال اليتيم ورذ العوارى والامانات انتهى وبعض هذه يدخل في المال فيما قبلها (قوله ومشتري شراء فاسداً) لانه ليس من باب الولاية المستفاد بالوصية بل ملحق بقضاء الدين (قوله وقسمة كيلي أو ورنى) أى مع شريك الموصى مثلاً (قوله وطلب دين) لم يوجد في شرح عبد البر وانما الموجود فيه وقضاء الدين يجنس حقه بخلاف الاقضاء كما أشار اليه النظم انتهى والاقضاء هو الطلب (قوله وقال أبو يوسف الخ) ظاهره أن محمد امع الامام وهو الذى في اكثر الكتب وذكره في المعدن عن العيون مع أبي يوسف أفاده المكي (تنبيه) لو اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان يحتمل القسمة يكون عند كل واحد منهما نصفه وان كان لا يحتمل القسمة بينهما يابان زماناً وأنتهـما يستودعانه لان لهما ولاية الابداع يرى عن البدائع (قوله فله التصرف في التركة وحده) قال في الهندية عن الخبائية رجل أوصى الى رجلين فمات أحدهما الوصيان وأوصى الى صاحبه جازي ويكون لصاحبه أن يتصرف لان أحدهما لو تصرف باذن صاحبه في حياته جاز كذلك بعد الموت وروى أنه لا يجوز ولا يصح هو الاول وفي حاشية أبي السعود على الاشياء عن الحاوى القدسي أنه لا يجوز وبه تأخذ انتهى فأما أن تصرف وصى وصى

(وبطل فعل أحد الوصيين كالتولين) فانها في الحكم كالوصيين اشياء ووقف القسمة ومفاده انه لو اجر أحدهما أرض الوقف لم تجزى بل رأى الاخر وقد صارت واقعة الفتنى (ولو) وصية (كان ايضاً لكل منهما على الانفراد) وقيل يتفرد قال أبو الليث وهو الاصح وبه تأخذ لكن الاول محتمل في المبدوط وجزم به في الدرر وفي القهستانى في أنه أقرب الى الصواب قلت وهذا اذا كانا وصيين أو تولين من جهة الميت أو الواقف أو قاض واحد أو مالوكا من جهة قاضين من بلدين فينفرد أحدهما بالتصرف لان كلام القاضيين لو تصرف جاز تصرفه فيكذنا ثبته ولو أراد كل من القاضيين عزل نفسه وجب القاضى الاخراج ان رأى فيه المصلحة والا لا وتعامه في وكالة تنوير البصائر معزى بالله التقطت وغيرها فليحفظ وفي وصايا السراج لو لم يعلم القاضى أن للميت وصياً فنصب له وصياً ثم حضر الموصى فأراد الدخول في الوصية فله ذلك وينصب القاضى لاخر لا يخرج الاول (الابشراء كنفه وتجهيز والالتباب له واعتاق عبد معين الطفل والالتباب له وتنفيذ وصية معين) زاد (وردة وصية وتنفيذ وصية معينين) زاد في شرح الوهبانية عشرة أخرى منهم رذ مقصوب ومشتري شراء فاسداً وقسمة كيلي او ورنى وطلب دين وقضاء دين يجنس حقه (ويبيع ما يخاف تلفه وجمع أموال ضائعة) وقال أبو يوسف يتفرد كل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الانفراد والاجتماع انبع اتفاقاً فشرح الوهبانية (وان مات أحدهما فان أوصى الى الخى أو الى آخره فله التصرف في التركة وحده) ولا يحتاج الى نصب القاضى وصياً

الميت موقوف على اذن الوصى الحى ولذا قال الحلبي قوله فله التصرف في التركة وحده هذا الغايه تنقسم فيها  
 اذا اوصى الى الحى واما اذا اوصى الى آخر فانه يجب اجتماعهما انتهى (قوله والا يوصى بضم القاضى اليه غيره)  
 اما عندهما فظاهر لان الباقي منهما عاجز عن الانفراد بالتصرف فيضم القاضى اليه وصيا نظرا للميت عند عجز  
 الميت واما عند أبي يوسف فلا ن الحى منهما وان كان يقدر على التصرف فالوصى قصده ان يخلفه وصيان  
 متصرفان في حقوقه وذلك ممكن للتحقيق بنصب وصى آخر مكان الاول انتهى تبين (قوله وقامه في شرح  
 الوهبانية) حيث قال ولو اوصى الى رجلين ان بضعا ثلثه حيث شاؤا أو يعطيا من شأ فقال كل واحد منهما  
 أعطيه فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شئ لان الموضوعين لم يجتمعوا على واحد منهما وانما فوض الراى في الوضع  
 اليهما وهذا يحتاج فيه الى الراى لاختيار المصروف ورأى الواحد لا يصح كون كراى الاثنين وليس للعالم  
 الاعتراض ولا صرفه الى أحد ولو قال لا تصرفه الى أحد ولو مات أحد الوصيين قبل أن يفعل شيئا بطلت الوصية  
 اهملخصا ووجه ذلك انه عاق ذلك بعينهم ولا يتصور ذلك بعد موت أحدهما (قوله وهل فيه خلاف أبو يوسف)  
 جزم بخلافه في الاشياء قال في تنوير الاذهان فعنده اذ مات أحدهما قبل التصديق بالثلث لا تبطل الوصية  
 عونه وللاخر التصديق وحده انتهى (قوله كما قررته فيما علقته على المتن) قال في شرحه عليه وفي المجتبى جعل  
 للوصى مشرفا لم يتصرف بدونه وقيل للمشرف أن يتصرف انتهى وقد علمت أن هذه العبارة لا تفيد تفرد  
 المشرف بالتصرف كالذى بعدها فكلام المؤلف ليس على ما ينبغي وفي الهندية عن خزاعة المقتين رجل اوصى  
 الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصى أولى بامساك المال ولا يكون المشرف وصيا وأتركه مشرفا  
 انه لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه انتهى وذكر قاضيان الخلاف في كون المشرف وصيا أولا وقدّم القول بأنه  
 وصى واصطلاحه تقديم الاظهر فيكون هو المعقد فانه قال في خطبة فتاواه المشهورة وقدّمت ما هو الاظهر  
 وافتح بما هو الاظهر اهـ ثمرة الخلاف تظهر في حفظ المال فقط فعلى القول بأنه وصى لا يتفرد الوصى بحفظه  
 بل يشاركه المشرف في الحفظ وعلى القول بأنه ليس بوصى يستقل الوصى بالحفظ دونه واما التصرف فلا يتفرد  
 الوصى به بلا خلاف سواء قلنا أن المشرف وصى أم لا ذكره أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله ووصى  
 الوصى الخ) أطلقه فمما لو كان الوصى الاول من ورثة الموصى الاول قال في الهندية رجل اوصى الى وارثه  
 جاز فان مات الوصى بعد موت مورثه وأوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث للذى اوصى اليه جهات وصيا  
 في مالى ومال الميت الاول الذى اوصى به فان الوصى الثانى يكون وصيا في الترتين جميعا ولو أن هذا الوارث  
 الذى هو وصى قال للثانى اوصيت لك ولم ير على هذا كان الثانى وصيا في الترتين عندنا ولو قال هذا الوارث  
 للثانى اوصيت لك في تركتي عن أبي حنيفة رحمه الله أنه وصى في الترتين جميعا وقال صاحباه هو وصى في تركة  
 الميت الثانى خاصة كذا في فتاوى قاضيان وقال النقيب أبو اليت في كتاب نكحت الوصايا اذا اوصى الوصى  
 الثانى في تركته وتركه الاول فالثانى وصيهما جميعا واما اذا اوصى الى الثانى ولم يذكر تركه الاول صار الثانى وصيهما  
 أيضا في قول علمائنا وهذا طريق الاستحسان وكان القياس أن لا يجوز لأن الوصى بمنزلة الوكيل وليس للوكيل  
 أن يوكل غيره مالم يؤمر بذلك فكذلك ليس له ان يوصى في مال الاول اذ الم يؤمر وجه الاستحسان أن الاول  
 لما اوصى اليه فقد علم ان الوصى لا يعبر ابداء لم يجب أن تكون أموره مائة نصارك أنه اذن له بأن يوصى الى  
 غيره بطريق الدلالة وان لم يأذن له بالافصاح ولو كان اذن له بالافصاح جاز له ان يوصى الى غيره فكذلك اذا اذن له  
 بالدلالة بخلاف الوكالة لان الوكالة لا تصح بعد الموت (قوله ونصح قسمته نائباً عن ورثة الخ) لان الوارث خليفة  
 الميت حتى يرتد العيب ويرد عليه به وبصيرم مقرر وبشر المورث والوصى ايضا خليفة الميت فيكون خصما عنه عند غيبته انتهى  
 عن الوارث اذا كان نائباً فنفذ قسمته عليه اما الموصى له فلا يس بخليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بيب  
 جديد ولهذا لا يرتد العيب ولا يرتد عليه ولا يصير مقرر وبشر المورث والوصى فلا يكون خصما عنه عند غيبته انتهى  
 تبين لمخصا (قوله نائباً عن ورثة كبار غيب او صفار) قال في التبيين ولا فرق في ذلك بين ان تكون الورثة  
 كبارا أو صفارا لان له ولاية البيع في مال الصفار والقسمه في معنى البيع وله ولاية الحفظ في مال الكبار فجاز له  
 بيعه للحفظ الا المقار فانه محفوط بنفسه فلا يجوز له بيعه وما هنا في معنى البيع فلا يضمن انتهى وذكر الامام  
 الحنبري محمدا الى ميسوط شيخ الاسلام ان مقامة الوصى الموصى له عن الورثة جائزة في العروض والعقار جميعا

(والا) يوصى (ضم) القاضى (اليه غيره)  
 دررونى الاشياء مات أحدهما أقام القاضى  
 الاخر مقامه أو ضم اليه آخر ولا تبطل  
 الوصية الا اذا اوصى لهما أن يتصدقا بثلثه  
 حيث شأا انتهى وقامه في شرح الوهبانية  
 وهل فيه خلاف أبو يوسف قولان وعنه ان  
 المشرف يتفرد دون الوصى كما قررته فيما  
 علقته على المتن ويأتى (وروى الوصى)  
 سواء أوصى اليه في ماله أو في مال موصيه  
 وقاية (وصى في الترتين) خلافا لما تقدم  
 (وتصح قسمته) أى الوصى حال كونه (نائباً  
 عن ورثة) كبار (غيب أو صفار مع الموصى  
 له) بانثاء (ولارجوع) للورثة (عليه) أى  
 الموصى له (ان ضاع قسطهم معه) أى الوصى  
 له (نصفه) حيث (و) اما (قسمته) عن  
 الموصى له (القائب أو الحاضر بلاذنه  
 مع) أى الورثة ولو صفارا زبائى  
 (ولا) نص

وحيث شذ (فخرج الموصى له ثلث ما بقى)  
 من المال (إذا ضاع قطعه) لأنه كالشريك  
 (معه) أي مع الوصى فلا يضمن الوصى لأنه  
 أمين (وصح قسمة القاضي وأخذ قطعه  
 الموصى له ان غاب) الموصى له فلا يضمن له  
 ان يملك في يد القاضي أو أمينه وهذا  
 (في المكيل والموزون) لأنه اضرار  
 (وفي غيرهما لا) يجوز لأنه مبادلة كالبيع  
 وبيع ملك الغير لا يجوز فكذا القسمة  
 (وان قاسمه - الموصى في الوصية بجمع)  
 عن الميت (يثبت ما بقى ان هلك) المال  
 (في يده أو) في يد (من دفع اليه لبيع) خلافا  
 له - ما وقد تقر في المناسك (ولو أقرز الميت  
 شيئا من ماله للبيع فباع بعد موته لا) يبيع عنه  
 يثبت باق لأنه عينه فاذا هلك بطلت (وصح  
 بيع الوصى عبيدا من التركة بغيره الغرماء  
 للغرماء) (اتعلق حقهم بالمالية وضمن وصى  
 باع ما أوصى ببيعته وتصدق بغيره فاستحق  
 العبد بعد ذلك ثمنه) أي ضياعه (عنده)  
 لأن العاقبة فالعهدة عليه (ورجع الوصى  
 في التركة) كلها وقال محمد في الثلث قلنا أنه  
 مفرور فكان ديناً حتى لو هلكت التركة  
 أو لم تف فلا رجوع وفي المتن أنه يرجع على  
 من تصدق عليه لأن غنمه له - ثم ففره عليهم  
 (كأن يرجع في مال الطفل وصى باع ما أصابه)  
 أي الطفل (من التركة) وذلك لأنه مع ما سبق  
 المال المبيع (والطفل يرجع على الورثة  
 بخصته) لا تنقض القسمة باستحقاق  
 ما أصابه (وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيرا)  
 بأن يكون الثاني أملاً ولولم يملك ليجز منه  
 (د) صح (بيعه ونشره من أجنبي) بما يغاب  
 الناس (لا بما لا يغاب وهو الفاحش لأن  
 ولايته نظرية لوباع به كان فاسداً حتى يملكه  
 المشتري بالتبضع - سألني وهذا اذا تابع  
 الوصى - للوصي مع الأجنبي (وان باع)  
 الوصى (أو اشترى) مال اليتيم (من نفسه)  
 فان كان (وصى القاضي لا يجوز) ذلك  
 (مطلقاً) لأنه وكيله (وان كان وصى الأب  
 جاز بشرط منفعة ظاهرة للغير) وهو قدر  
 النصف زيادة أو نقصاً وقال لا يجوز مطلقاً

إذا كانت الورثة صفراً كلهم وكذا إذا كانت كباراً غيباً جازة في العقار والأرض جميعاً سواء كان الموصى له  
 صغيراً أو كبيراً حاضر أو غائباً كذا في شرح السيد انتهى جوى عن شرح الشامي والتقييد بالغيب يفيد أنه ليس  
 ذلك في نصيب كبار الحاضرين وفي الهندية ولو كانت الورثة كلهم كباراً أو كان بعضهم كباراً أو هم حضور أنفسهم  
 الوصى مع الموصى له على الوارث الكبير باطلاً في العقار وفي المنقول جميعاً فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد  
 الوصى فلا ضمان على الوصى ولكن يرجعون على الموصى له في أخذون منه ثلث ما أخذوا فانما في يده فان هلك  
 خيرا الوارث الكبير ان شاء ضمن الوصى حصته وان شاء ضمن الموصى له (قوله فخرج الموصى له ثلث ما بقى  
 من المال) وان هلك في أيديهم أنه أن يضمنهم قدر ثلث ما قبضوا وان شاء ضمن الوصى ذلك القدر لأنه متعدي  
 بالدفع اليهم والورثة باقضى فيضمن أيهم شاء انتهى تبين قال الشريف الجوى في شرحه هذا إذا كانت القسمة  
 بغير أمر القاضي أمّا لو قسم بامرهم جاز فلا يرجع (قوله وصح قسمة القاضي الخ) قال لا تغني وإنما جاز  
 قسمة القاضي لأنه نسب ناظر إلا - والمال لمن خصه في حق الاموات والغير لم يجزهم عن التصرف بأنفسهم  
 ومن النظر أن يفرض نصيب الغائب فان هلك نصيبه في يد القاضي ليس له أن يرجع على الورثة بنى والفرق بين  
 القاضي حيث جازت مقسمته على الموصى له وبين الوصى حيث لا يجوز مقسمته على الموصى له أن القاضي ولا  
 على الغائب فيما ينفعه وله ذلك لا يبيع ما يختص عليه التلف فكانت قسمة كقسمة الموصى له والوصى لا يملك  
 بيع شيء من مال الموصى له فلم يكن له ولاية عليه أصلاً فلم تنفذ قسمة انتهى (قوله وفي غيرهما لا يجوز) فلو هلك أحد  
 الموصى له في يد القاضي هل يضمنه أم لا أم يضمنه أو يرجع على الورثة أو يجزى (قوله خلافاً لهما) فقال أبو يوسف  
 ان كان الميراث مستغرقاً بطلت الوصية ولا يبيع عنه وان لم يكن مستغرقاً لثلاث يبيع عنه بما بقى من الثلث إلى تمام  
 ثلث الجميع وقال محمد لا يبيع عنه بشيء انتهى فلهي (قوله وقد تقر في المناسك) قال في باب الحج عن الغير وان مات  
 المأمور أو سرق ثمنه في الطريق قبل وقوفه حج من نزل أمره يثبت ما بقى من ماله فان لم يبلغ في حيث يبيع  
 فان مات أو سرق ثمنه حج من ثلث الله في بعده ما هلك ما تركه بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ الحج فبطل  
 الوصية (قوله وصح بيع الوصى عبيدا من التركة) لأن الوصى قائم مقام الموصى ولو لم ينفذ نفسه حال حياته يجوز  
 بيعه وان كان مريضاً من الموت بغير محضر من الغرماء فكذلك الوصى أقيامه مقامه وهذا ان حق الغرماء  
 متعلق بالمالية لا بالضرورة والبيع لا يطل المالمية لقواتها إلى خلف وهو النقص انتهى منق وخاتمة صحة بيعة أنه اذا هلك  
 الثمن عنده لا يضمن ولغيره ما أن يرجعوا بدويونهم في الباقي من التركة (قوله باع ما أوصى ببيعه) أي عبد الوصى  
 ببيعه اقر بنة ما بقى (قوله لأنه العاقد) تعليل لقوله وضمن وصى (قوله قلنا أنه مفرور) أي من جهة الميت لأنه  
 لما أمر ببيع هذا العبد والتصدق بغيره كأنه قال ان هذا العبد ملكي انتهى شامي قال في التبيين بخلاف القاضي  
 وأمينه إذا تولى البيع حيث لا عهدة عليه لأن في الزامها القاضي تعجيل القضاء لأنه يتسرع عن التردد في المانة  
 خشية لزوم الضمان فتتعطل مصلحة العامة وأمينه مفرور عنه كرسول انتهى (قوله على من تصدق عليه) أي  
 بالفعل كما هو المتبادر وهذا أن يكون المراد من أوصى بالتصدق عليه وان لم تصدقه الصدقة ولكن هذه غير مسئلة  
 المصنف (قوله كأن يرجع في مال الطفل وصى باع ما أصابه) لأنه عامل له (قوله باستحقاق ما أصابه) أي كلاً أو بعضاً  
 (قوله وصح احتياجه بمال اليتيم لو خيراً) هذا اذا وجب بدلية الميت وان وجب بدلية الوصى يجوز أن يحتال  
 وان لم يكن أملاً من الأول كذا في فصول العماد وفي الاستيعاب بعد أن ذكر ما في الفصول قال حتى لو أدرك  
 الوصى وأراد أن ينفذ الحوالة ليس له ذلك ولو كان شره لا يجوز ذلك ويضمن الوصى لليتيم في قوله سما وقال  
 أبو يوسف لا يجوز إذا لم يكن خيراً لليتيم انتهى مري الدين (قوله ولولم يملك ليجز) فهم منه بالاولى أنه لا يجوز  
 إذا كان أدنى والشئ اقتصر في الحوالة على المثل على أحد قولين وقد حكاهما صاحب الذخيرة عن شرح السيد  
 (قوله لأن ولايته نظرية) ولا نظري في الغبن الفاحش بخلاف اليسير ولأنه لا يمكن التهرز عنه في اعتباره انسداد  
 باهمما (قوله حتى يملكه المشتري بالتبضع) وهل يضمن الوصى الغبن الفاحش الظاهر نعم (قوله وهذا اذا تابع  
 الوصى الخ) لا حاجة إليه لتصريح المصنف به (قوله لأنه وكيله) أي القاضي وفعل الوكيل كعمل الموكل وفعل  
 الموكل قضاء وهو لا يرضى لنفسه (قوله بشرط منفعة ظاهرة) هذا في المنقول وأما في العقار فلا يجوز شراره  
 أصلاً كما يأتي (قوله وهو قدر النصف زيادة أو نقصاً) قال في التبيين تفسيراً للمنفعة الظاهرة أن يبيع ما يساوي

خسة عشر عشرة من الصغير ويشترى ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من الصغير (قوله ويسع الأب الخ)  
 مثله ما إذا باعه من أجنبي فثلاث مائة في حكم واحد وهو يسع الأب من نفسه أو من أجنبي ويسع الوصي من  
 أجنبي (قوله ضمن الزيادة) أي إذا أوصى به أو كانت تخرج من الثلث كما من (قوله وقع الشراية) أي وكان متبرعا  
 بصرفه إلى الميت (قوله ضمن) هذا قول صاحبين بدليل التعديل وقال الإمام بهدم الضمان إذا دفعه بعد خمس  
 وعشرين سنة لأن له ولاية الدفع إليه حيثن في غير العقار لأن يسع المتغول حفظه لتسارع الفساد إليه وحفظ  
 الثمن أسير قال في شرح التعديل للقاضي يسع منقول الغائب إذا خاف التلف لئلا يبيع إذا لم يعلم مكانه أما إذا علم  
 فلا لأنه يمكنه أن يبيع إليه إذا خاف التلف اهـ (قوله الألبين) قال الحموي في الشارح ولوعليه دين مستغرق باع  
 العقار اجاعا أو غيره مستغرق باع بقدره عند عدم الحاجة إلى الزائد وعند الإمام له يسع كله لأنه يحكم بالولاية  
 وهي لا تغزأ أولان كل جزء من التركة مشغول بالدين فانه لو هلك شيء منها يجب قضاء الدين من الباقي انتهى (قوله  
 أو خوف هلاك الخ) قال الحموي في شرحه أما العقار فممن بنفسه حتى لو خيف هلاكه أو هلاك بناته ملك  
 يسعه لتعنيه حفظه كالمقول والاصح أنه لا يملك لأنه قادر وفي القرنائين وعيالك اجارة الكل لأنه حفظ انتهى  
 (قوله لأنه نادر) أي خوف الهلاك وهذا التعليق غير ظاهر لأن الكلام فيما إذا تحقق هذا النادر (قوله وألنفقة)  
 أي وإن كان بمنزلة القيمة أو بغيره يسير (قوله أو كونه في يد منغلب) يخشى منه أن يذبح غنلكه وانما قلنا ذلك لأنه  
 لو كان يخشى منه خرابه رجع إلى ما قبل (قوله لا يملك بيع العقار) أي فإذا احتاج الحال إلى بيعه يرفع الأمر  
 إلى القاضي (قوله مطلقا) أي ولو في هذه المستثنيات (قوله ولو بالبيع أبا الخ) قال في العمادية أما الأب إذا باع  
 بمنزلة القيمة فإن الأب محمود عند الناس أو مستورا يجوز حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وإن كان الأب فاسقا  
 لا يجوز البيع حتى لو بلغ الابن لم ينقض البيع وهو المختار إذا كان بضعف القيمة انتهى مكي (قوله يجوز) أي  
 إذا كان بمنزلة القيمة أو بما يتغابره كالأجنبي (قوله فان فعل نصه صدق بالبيع) أي في قول الإمام ومحمد  
 وعن الإمام يسلم له الربح ولا يصدق بشيء وكذلك بضم رأس المال مكي عن الخاتمة (قوله ويجوز لو اتجر من مال  
 النبيم للنبيم) أفاد به أن ذلك ليس بواجب عليه فلو أبقاه وأنفق عليه لا يبعث خائفا أو فاد به أنه إذا ضاع من غير تعد  
 لا يكون ضامنا وأن القول له إذا كذب النبيم بعد البلوغ هذا ما ظهر وليجزئ له أن يدفعه مضاربة وأن يسهل به  
 مضاربة وإن يبيع ويشارك وإذا لم يشمده الوصي على نفسه أنه يعمل به مضاربة كما ما شتره كله للورثة لأنه  
 يذبح استحقاق بعض الربح من مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط فإلم ينشأ الشرط عند القاضي  
 لا يعطى له شيء من الربح عمادية عن الميسر وله أن يودع مال النبيم وأن يفعل كل ما فيه خير للنبيم وكذا الأب  
 انتهى خاتمة وذكر في شرح الطحاوي ليس للأب أن يقرض مال النبيم ويجوز للقاضي ذلك في مال النبيم والوقف  
 وهذا الذي ذكره مجرى في المذووبه ووصى الأب ومنعوب القاضي انتهى وفي العدة الوصي لا يقرض مال  
 النبيم ومع هذا لو أقرض لا يكون خيانة حتى لا يصدق لهزل والقاضي يقرض مال النبيم وتكامله وفي الأب  
 والاصح أنه بمنزلة الوصي لأن القاضي يملك الاسترداد ولا كذلك الأب والوصي انتهى وذكر طهري الدين في الاقضية  
 القاضي انما يملك اقراض مال النبيم إذا لم يجد ما يشتريه ويكون غلة للنبيم فاما إذا وجد فلا يملك الاقراض بل  
 يبيع عليه الشراء هكذا روى عن محمد وكذا إذا وجد من يدفع إليه مضاربة لأنه أنفع للنبيم من الاقراض لأنه  
 يحصل له الربح وكذا انما يقرض من المال من المفسد انتهى وليس للوصي أن يقرض نفسه من النبيم وفي الهداية  
 من الوديعه ولا وصي أن يقرض مال النبيم إذا كان الطريق آمنا وكذلك الأب وفي فاضل وأبجعو على أن  
 الأب أو الوصي إذا ساقر مال النبيم لا يضمن انتهى يعني برأبجرا كما صرح به في البرهان انتهى مكي (قوله  
 لا يملك الوصي يبيع شيء بأقل من ثمن المثل) اهـ محمول على الغبن الفاحش والافتقار مقدم المصنف عليه ونسبانه  
 بما يتغابن الناس فيه (قوله الا في مسئلة الوصية يبيع عبده من فلان) أي فلم يرض المرص له بغير المثل فله الخط اهـ  
 أشباهه ولكن لا يجوز الخط الثالث كذا في شرح تنوير الاذهان وهل المراد ثلث قيمتها أو ثلث مال المبيوع وقياس  
 ما قدمناه عن البري من هذا التخصيص الكبير هو الثاني انتهى أبو السعود (قوله أجرة مثل عمله) حتى لو كان الوقف  
 طاحونة يستغاه الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كافي الخاتمة وهذا في ناظر لم يشترط له الواقعة شيئا كافي الاشياء  
 (قوله وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح) وقبل يصح تعيين الأجر له وصح كباقي (قوله وهذا) أي ثبوت

(ويبيع الأب مال صغير من نفسه جائز مثل  
 القيمة وبما يتغابن فيه) وهو ليس بوالا  
 وهذا كله في المنقول أما في العقار فحين  
 (ولو زاد الوصي على كفن مثله في العدد ضمن  
 الزيادة وفي القيمة وقع الشراية) ولو لم يضمن  
 (ضمن مادفعه من مال النبيم) ولو لم يضمن  
 (دفعها) (لو دفع المال إلى النبيم قبل ظهور  
 وشده بعد الادراك فاضاع ضمن) لأنه دفعه  
 إلى من ليس له أن يدفع إليه (وإذا رجع  
 الوصي) (على الكبير) الغائب (في غير العقار)  
 الألبين أو خوف هلاكه ذكره عزى زاده  
 من غير الخاتمة قلت وفي الزيلعي والقهستاني  
 من غير الخاتمة قلت وفي الزيلعي والقهستاني  
 الأصح لا لأنه نادر وجاز بيعه عقار صغير من  
 أجنبي لأن نفسه بضعف قيمته أو نصفه  
 الصغير أو دين الميت أو وصية مرسلة لا يناد  
 لها إلا منه أو يكون غلته لا تزيد على  
 أو خوف خرابه أو نقصانه أو كونه في يد  
 منغلب درر وشبابه ملصقات وهذا هو البائع  
 وصيلا من قبل أم وأخ فانه لا يملك كان  
 يبيع العقار مطلقا ولا شراء عند الناس  
 وكذا ولو البائع أبا فان محمودا عند الناس  
 أو مستورا الحال يجوز ابن كمال (ولا يجزى)  
 الوصي (في ماله) أي النبيم (نفسه) فان  
 فعل نصه صدق بالبيع (وإذا رجع) لو اتجر من  
 مال النبيم (لنبيم) ونسبانه في بآف  
 وفي الاشياء لا يملك الوصي يبيع شيء بأقل  
 من ثمن المثل الا في مسئلة الوصية يبيع  
 عبده من فلان وفيها في الكلام في أجر المثل  
 للمتولى أجر مثل عمله فلو لم يعمل لأجر له  
 وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح وهذا  
 إذا عين القاضي للمتولى أجرة

أجر المثل للمتولى إذا عين الخ ولو كان أكثر من أجر المثل ليس له الأجر مثل عمله ولو أجز المثل أكثر من أجر المثل  
 إلا ما عين له لرضاه بهذا ما ظهر (قوله وسعى فيه سنة) أي مثلاً (قوله ثم ذكر) أي صاحب القنية أفاده في الأشياء  
 (قوله ما يهاقمه) حيث قال أنه يستحق وإن لم يشترط له القاضي ولا يجمع له أجر النظر والعمل مع العمل  
 انتهى (قوله وأما وصي القاضي الخ) عطف على قوله وأما وصي الميت (قوله ولو كانوا صغاراً وبكاراً) قال  
 الخوى في شرحه ولو كان في الورثة صغاراً جاز له بيع الكل من العروض والعقار عند الامام وخصام يحفظ  
 الصغار منهما له أن الوصي مأمو ربيع الكل دلالة لأنه أمر بالإصلاح وفي البيع إصلاح الفريقين لأن في بيع  
 البعض ضرراً بهما جميعاً إذا لا يشتري بعض العقار مشاعاً بما لا يرى مع الكل للبكار نفع في بيع حظه هم أيضاً  
 فلو امتنعوا وكانوا متعنتين مضارين بأنفسهم وبالصغار فامتناعهم باطل والقياس ما قاله إذا الوصي نائب  
 الصغار ولو كبروا لم يجز لهم إلا بيع حظه فكذلك الوصي قال الفقيه أبو الليث وبهذا القول نأخذ في الحافظة  
 وعليه الفتوى انتهى (قوله كما ترى) أي من المسائل المستثناة في الصغير (قوله من التفصيل) من أنه يجوز بيعه  
 لدين وخوف هلاكه على غير الأصح في الثاني لا في غير ذلك هذا بالنظر للكبير وأما الصغير فالجواز فيما استثناء  
 من المسائل وهذا انما يظهر على قول الصحابين أما على قوله رضي الله تعالى عنه فيجوز بيعه العروض والعقار  
 بتمامه ما في محل يجوز بيع عقار الصغير فيه (قوله ونقل عن العمادية) عبارة القهستاني والمتبادر من كلامه  
 أنه لا يبيع عقاره بيعاً جازاً لأن فيه ذهاب منافاه كما ذهب إليه كثير من أئمة جمهور قدوة عن صاحب الهداية  
 جاز لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة كما في العمادية وانما لم ينصرت التصرف في الوصي إشارة إلى جواز  
 تصرف غيره كما إذا خاف من القاضي على ماله فإنه جاز لواحد من أهل السكة أن يتصرف فيه ضرورة كما أفتى به  
 أبو نصر الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى كما في الفتاوى انتهى (قوله وقامه فيما علقته على الملتقى)  
 قال فيه ونقل عن النسبة أن يبيع بالفن الفاسد حتى يملكه المشتري بالقبض انتهى وقدمت (قوله ولا يجوز  
 إقراره بدين الخ) لأنه إقرار على الغير انتهى منع فلا يجوز للمقر له أخذه حتى يقيم برهانا ويحلف بمينا وضمن الوصي  
 لو دفع إلى المقر له (قوله فيصنع حصة) قد قدم أنه في إقرار الوارث بالدين يلزمه بتمامه من حصة (قوله  
 ولو أقر الوصي بدين) أي لاسم التركة بقرينة قوله ثم ادعى أنه للصغير وأيضاً تكون عين قوله ولا بشئ من تركته  
 (قوله لا نسع) تناقضه لأن إقراره وإن كان لا ينعى على غيره فهو ينعى عليه حتى لو ملكها يوماً ما أمر بدفعها  
 إلى المقر له كما سبق (قوله أحق بحاله من جده) لأنه قائم مقام الأب والأب أحق من الجد فكذلك ما قام مقامه انتهى  
 منع وفي المكي عن التبيين وصي الأخ أو الم أو الأم في مال تركته ميراثاً للصغير بمنزلة وصي الأب في الكبير الغائب  
 لأن الوصي قائم مقام الوصي وكان للموصى أن يتصرف في مال نفسه فكذلك الوصي أن يبيعه للحفاظ بخلاف  
 مال آخر للصغير غير ما تركه الوصي حيث لا يملك الوصي بيعه لأن الوصي قائم مقام الوصي وليس لأحد من  
 هؤلاء التصرف في مال الميراث غير تركته ميراثاً لأنه قائم مقام الوصي وللأب أو الجد أبي الأب حيث يكون له ولاية التصرف  
 مطلقاً غير تقييد بما تركه ميراثاً لأنه قائم مقام الوصي وللأب أو الجد التصرف في جميع ماله فكذلك وصيه  
 انتهى (قوله كما تقر في الحجر) الأولى في المأذون وعبارته فيه مع المصنف ووليّه أبوه ثم وصيه بعده وبنه ثم وصي  
 وصيه كما في القهستاني عن العمادية ثم بعدهم جده الصغير وإن علا ثم وصيه ثم وصي وصيه قهستاني  
 ثم القاضي أو وصيه أيهما تصرف بصح ولذا لم يقل ثم دون الأم أو وصيه هذا في المال بخلاف النكاح انتهى  
 وفي حاشية مسكين لابي الهودهد الوصي متغلب يأخذ بعض مال اليتيم فدفع له شيئاً من مال اليتيم ان خاف  
 القتل أو اتلاف عضواً أو أن يأخذ كل المال لا يضمن شيئاً عن الخيانة أنفق الوصي على باب القاضي فما أعطى  
 على وجهه الاجارة لا يضمن قدر أجر المثل وما أعطى على وجه الرشوة ضمن شيئاً عن الخلاصة والعزاية انتهى  
 ولو أجز الأب نفسه من السبي أو استأجر المصبي لنفسه يجوز ذكره القدوري (قوله وفي المنية الخ) قال في الهندية  
 وصي الميت إذا باع التركة لقضاء الدين والدين غير محبط بجزائه عند الامام لا عند غيره وإن لم يكن فيها دين  
 والوارث صغير فباع القاضي كل التركة نفذه عنه فرفق أبو حنيفة بين الوصي وأبي الميت فالوصي الميت أن  
 يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وأما أبو الميت ليس له أن يبيع التركة على الأولاد الصغار لقضاء الدين  
 على الميت قال الخواني هذه قاعدة تحفظ عن الخصام انتهى فرفع الغرماء أمرهم إلى القاضي ليبيع لهم

فان لم يعين وصي فيه سنة فلا شيء له من زاه  
 للقنية ثم ذكر ما يخالفه فافهم وقدمت في الوقت  
 وأما وصي القاضي فان نفسه بأجر مثله جاز  
 انتهى وفي القهستاني من زاه لا خيرة  
 ولو كانوا صغاراً وبكاراً باع حصة الصغار  
 كما تركوا الكبار على ما مر من التفصيل  
 وندل عن العمادية أن في بيعه للعقار ووظف  
 اختلاف المشايخ وجوز صاحب الهداية  
 لأن فيه استبقاء ملكه مع دفع الحاجة  
 وأن غير الوصي التصرف بخلاف متغلب  
 وعليه الفتوى وقامه فيما علقته على الملتقى  
 (ولا يجوز أقراءه بدين على الميت ولا بشئ  
 من تركته أنه لا لأن الآن يكون المقر له  
 من تركته حصة ولو أقر الوصي (بعين لا نسع  
 فصنع في حصة) ثم ادعى أنه للصغير لا نسع (درر) وصي أبي  
 الطول أحق بحاله من جده وإن لم يكن وصيه  
 فالجدة كما تقر في الحجر وفي المنية ليس للجد  
 بيع العقار والعروض لقضاء الدين وتنفيذ  
 الوصايا بخلاف الوصي فان له ذلك واقه أعلم

• (فصل في شهادة الاوصياء) •

(وبطلت شهادة الوصيين لو ارث صغير مال)  
مطلقاً (أو كبر مال الميت وصحت) شهادتهما  
(بغيره) أى بغير مال الميت لانه ما عدا ولايتهما  
عنه فلا تتم حينئذ (ص) شهادة رجلين  
لا آخرين بدين ألف ع. لى ميت و) شهادة  
(الآخرين لا لأولين بمثلها بخلاف شهادة كل  
فريق بوصية ألف) وقال أبو بوب. ف لا تقبل  
فى الدين أيضاً وقد تقدم فى الشهادة (ا)  
شهادة (الأولين بعدد والآخرين بثلاث ماله)  
أو الدرهم المرسلة لاثباتها التركة فتبطل  
(و يصح لو شهد رجلان لرجلين بالوصية بعين)  
كأعبد (وشهد المتهوداهما لثأهدين  
بالوصية بعين آخر) لانه لا شركة فلا تتم  
زبلى (شهد الوصيان أن الميت أوصى زيد  
معهم ما ألف) لاثباتهم الانفسهما - حينئذ  
وحينئذ فيضم القاضى إهماناً لواجبوا  
لا قرارهم باباً آخر فيمنع تصرفهم أبداً وانه  
كما تقرر (الأن يدعى زيد ذلك) أى يدعى أن  
وصى معهم ما خفتم - فقبل شهادتهم ما  
استحبوا ما لانهم أسقطوا مؤنة التدين عنه  
(وكذا ابن الميت اذا شهد أن أباهما أوصى  
الى رجل) بجرهما انهما نصب حافظاً للتركة  
(و) هذا لو (هو ينكر) ولو يدعى تبطل  
استحبابه (بخلاف شهادته ما بأن أباه  
وكل زيدا بقبض ديونه بالكوفة - ف لا تقبل  
مطلقاً) ادعى زيد او كالة أم لا لأن القاضى  
لا يثبت نصب الوكيل عن المحلى بطالبه ما إذا  
بخلاف الوصية وشهادة الوصى تقع على  
الميت لاله ولو بعد العزل وان لم يخاف من متلق  
(وصى) أنفذ الوصية من مال نفسه -  
مطلقاً وعليه القضى دور (كوكيل أذنى  
المن من ماله) فان له أن يرجع (وكذا الوصى  
اذا اشترى كسوة للصغير أو) اشترى (ما ينفق  
عليه من مال نفسه) فانه يرجع اذا أشهد  
ذلك فى البرازية وانما شرط الاشهاد لاقوى  
الوصى فى - من الاتفاق يقبل لافى -  
الرجوع لاشهاد انتهى فليحفظ لآلة  
فى القنينة والخلاصة والخاتمة له أن يرجع  
بالمضى وان لم يشهد بخلاف الابوين وسبب  
ما يفعله تنبيه (أو قضى دين الميت) المأثبات  
شراً (أو وكفنه)

بقدر ديونهم وكذا الموصى لهم والله تعالى أعلم واستغفر الله العاليم

• (فصل في نهادة الاوصياء) \*

الاولى وغير ذلك لان اكثر الفصل في غيره (قوله مطلقا) - واما انتقال الدية بالارث وغيره لان التصرف في مال الصغير الوصي سواء كان من التركة او لا انتهى دور (قوله او كبر على الميث) لان له ولاية الحفظ ان كان الكبير غائبا مخ و قال ان شهدا الوارث كبير يجوز في الوجهين هدابة (قوله وقال ابو يوسف) لا تقبل في الدين ايضا لان الدين باوث يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت وهذا الوستوفى أحدهما حقه من التركة بشاركه الا تخلف كانت الشهادة فيه مثبتة للتركة فتحققت الذمة ولهما ما اراد الدين يجب في الذمة والاستيفاء من التركة غيرته وهي قابله لحقوق شقي فلا شركة وهذا الوجه يتبع أحد بقضاء دين أحدهما ليس للأخر حق المشاركة بخلاف الوصية لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فافادرت شبهة انتهى در قال الشيخ فاسم في حاشية المجموع وعلى قول أبي يوسف اعتمد النبي والمحجوب قال المقدسي ان اراد النسب صاحب الكفر فانما فيه قول محمد وهو قبوله في الدين فقط ثم قال وينبغي عند الفتوى في مثل هذا ان كان اليهود معروفين بالخبر ان يعمل بقول محمد والافق قول أبي يوسف انتهى حوى في شرحه (قوله بعبد) أي بوصية عبد (قوله لا تباها الشركة) أي في ثلث العبدات التي عزمي زاده ولان الدراهم المرسله مصر فهما من الثلث (قوله ويصح لو شهد رجلان - لمن بالوصية بعين) أي اجماعا حوى (قوله آخر) في نسخ أخرى وهو أولى وفي نسخ زياد آخر بعد عين الاولى ولا وجه له (قوله فيمنع تصرفهما بدونه) فصار في - قهما بمنزلة مالومات أحد الاربعاء الثلاثة وجاز ذلك للقاضي مع وجود الوصي لامتناع تصرفهما بدونه مخ ونصب الثالث قول السكك على الظاهر لان محمد المبحث فيه خلافا لابي قول محمد فقط أفاده في الهندية (قوله عنه) أي عن القاضي اذ لا بد له أن يضم ثامنا يعينه (قوله نصب حافظ) الاولى الباء بدل الالة - (قوله وهذا هو ينكر) يفيد أن المراد بالدعوى عدم الانكار حتى لو شهدا او لا وسئل فأخبر أنه أقامه وصيا تتبل شهادتهما اذ ما يعطيه ظاهره (قوله رشادة الوصي الخ) قال الحوى في شرحه والوكيل بالخصوصة لو خاص ثم شهد لمركبه في تلك الحادثة لا تقبل فان لم يخصه تقبل خلافا لابي يوسف والوصي لو شهد للميت به انزعاله قبل الخصومة لا تقبل عندهم انتهى فأولى أن لا تقبل قيل الانعزال وبعد الخصومة (قوله رجع مطلقا) وقيل ان كان هذا الوصي وارث الميت رجع في تركه الميت والا فلا وقيل ان كانت الوصية للعبد رجع لان اهما مطالبان جهة العباد فكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع والذي عليه الفتوى أنه يرجع بكل حال وفي البرازية هو المختار مخ وفي الشريعة لانية مانعة أنفذ الوصية الخ أي وقد ثبت بالينة وقضى بها وهذا ظاهر فيما اذا لم يكن في الورثة كبير حاضر أو كان الموصى به من ثمن والدراهم وهو وجود في التركة والا فالتصرف عليه - يتلزم بيع الوصي نصيبه من العروض جبرا لاخذ الوصية وللوارث أخذ عين التركة ودفع قدر ما أوصى به من ماله وكذا لو كان الوصي وارثا معه وارث آخر وكانت التركة معروضات - يتلزم أن يكون الوصي مشتريا لنفسه ماله الكبير منها ولا يجوز بدون رضاه وفي شرانه حصة الصغير لا يصح إلا ان يكون خيرا لا يقيم قلت وهذا لا ير دلان المذكور هنا الرجوع وكونه في التركة بحضور الوارث أو بغير حضرته نبي آخر قد برر والتقدير بالوصي احتراز عن القاضي فانه لا يجوز شراره مطلقا لانه حكم لنفسه ولا يجوز وفيه خلاف ذكره في العاديه (قوله اذا أشهد على ذات) أي أنه قد أنه قرض أو أنه يرجع في ماله وهو راجع لمساائل الوصى كما اأما المهر اذا ضمنه الاب عن الصغير وأذا لا يرجع في مال الصغير إلا أن بشرط الرجوع أما غير الاب من الاولياء والوصى فانه يرجع وان لم يشترط في أصله الضمان شرنا لانية (قوله لكن في القضية الخ) قال في التمر بلاية اضارب كلام أفتتاني الرجوع مطلقا وبالشهادة عليه وهذا الاستدراك راجع الى الطعام والكسوة ووجهه في الابوين أن عادتاهما التبرع بهما (قوله أو قضى دين الميت) يعني بغير أمر الوارث الكبير وعلى هذا لو كان صغيرا وقضاء بدون أمر القاضي وأشهد على ذلك لا يكون مطلقا وأقول اشتراط الاشهاد عليه مخلف لا طلاقه المتقدم بقوله نكاح قضاء الدين لانه حكم يرجوعه من غير قيد شرنا لانية وفي المنع أو قضى دين الميت أي وأشهد على ذلك ونقله عن الخانية (قوله أو كفته) أطلقه هنا وفيما يأتي وجعل الوارث والوصى سواء في الرجوع بما أنفق في الكفن ولا بد من كون ذائمن غير اسراف بحسب ما ذكره الاثمة من كفن السنة ومراعاة حال الرجل

بما يلبسه في الاعباد وجميع الناس وتلبسه المرأة للزيارة انتهى شربلاية (قوله أو أذى خراج البيت) أطلقه فم  
 الموطأ والمناجعة في المقامه يؤذى مثل ما وجب وكذا يقال في العشر (قوله أو اشتري الوارث الكبير طعاما  
 أو كسوة للصغير) كذا في العمادية وقال فيها وإن كان للميت وصى أجنبي فلو وارث أن يقضى دينه ويكفنه بغير  
 أمر الوصي ويرجع في الميراث انتهى ويخالف ما في الفصول فانه قال وورثة صغار وكبار وفي التركة دين وعقار  
 فذلك بعض المال وأنفق البكر البعض على أنفسهم وعلى للصغار فساها لك فهو على كلهم وما أنفق البكر ضحكوا  
 حصة الصغار إن كانوا أنفقوا بغير أمر القاضي أو الوصي وما أنفقوه بأمر أحدهما حسب أهمهم إلى نفقة من لهم  
 وفي نوادر ابن جماعة عن محمد بن مات وترك ابنين صغيرا وكبيرا وأنفق درهمين على الصغير خمسة مائة من  
 الاقتدرهم نفقة مثله وهو ليس بوصى قال هو منطوق في ذلك ولو كان الميت ترك طعاما أو ثوبا فأطعم الكبير الصغير  
 وألبسه الثوب استحسن أن لا يكون على الكبير ضمان في ذلك اه وفي شرح الترمذي لا يحل للورثة أن ينتفعوا  
 بشئ من متاع البيت من ثياب أو حطب أو دهن أو مأكل أو غيره إذا كان فيهم صغير وأقول هذا في غير نصيبه  
 من المثل فانه يجوز للكبير أخذ قدر نصيبه منه لغاية الاقتراض في المبادلة انتهى شربلاية (قوله أو قضى  
 دينه من مال نفسه) ليس على إطلاقه ولا على ظاهره لأن البعض ليس له ولاية على البعض والدين لم يبين كونه  
 ثابتا بالقرار أو بالجملة وهو منسحق لما في العمادية فان ثبت الدين بالينة وقضى به فأدى أحد الورثة من مال  
 نفسه له أن يأخذ من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان للغائب أن لا يجزى ويرد بقدر حصته  
 ولو دفع من مال نفسه لا يرجع على الغائب لانه لم يثبت الدين بحجة شرعية وكذا الوصي لا يؤذى ويديعه مدعيها  
 ولا يدعى على الميت إلا أن يثبت عند الحاكم وأما مهر المرأة فقال القاسم إذا ادعت قدر مهر مثلها فذلك واجب  
 وكفى بالسكاح شاهد ما قال النقيب ان كان الزوج فيهم اعني عنهما ما جرت العادة بتجيلة والقول في ذلك التسدر  
 للورثة وفيما زاد على ذلك القول قول المرأة انتهى شربلاية (قوله قبل هو مستدر) الاولى حذف قبل انتهى  
 حاجي أقول يمكن أن يقال مراد المصنف أنهم ما اتفقا على أن يحسب الكفن من التركة لكنهم ما اختلفوا في قدر القيمة  
 فيكون القول للوصي فتعاقب قوله أو كفنه فتأمل (قوله وإن قيمته ذلك) فوضيح لما قبله وأما إذا أخبر بأن قيمته  
 أكثر من ذلك فلم يوضحه وتقدم أنه إذا كان بغير فاحش كان فاسدا أو الاصح فاليرجع اليه (قوله لا يتقاضى البيع)  
 الظاهر حذف لئلا يتأتى التفصيل الا في فانه إذا اجتمع اثنان على أن قيمته أكثر مما أخذ المشتري فانه يتقاضى الشراء  
 مما لا يقو به ما وقوله بل يرجع الخ يرجع الى حكم المسئلة السابقة فلوقال بعد قوله ثم طلب منه بأكثر مما باعه  
 أو كان في الزيادة يشتري بأكثر في السوق بأقل لكان اخصر (قوله ثم جاء آخر يزيد في الاجر) أي غير معتد  
 فانه ان أخبر القاضي اثنان أو واحد أن أجره مثله بما عهده اقيم لا يتقاضى العقد والانتفضه (قوله فيما يدينه  
 من الاتفاق) الاولى حذف قوله من الاتفاق كما هو في الاشياء وعمله البيري بأن الامين يستدق في الدفع أي دفع  
 الضمان عن نفسه لا في ايجاب الضمان على غيره أفاده أبو السعود (قوله ادعى قضاء دين الميت) شروع في عقد  
 الاثني عشرة مسئلة احدها ههذه وهي ما إذا ادعى قضاء دين الموصي أي من مال نفسه وكذبه الميت أي ولا يثبت  
 على قضائه أو لا شاهد بالرجوع كما يفهم مما سبق وأما إذا كان ثابتا وقضاء وأشهد فانه لا يكون متعلقا كما سبق  
 (قوله أو ادعى قضاء الخ) أطلقه مع أنه لا مانع من جريان التفصيل المتقدم فيه (قوله وأن الميت استهلك الخ)  
 صورته قال الوصي للميت انك استهلكك على هذا الرب في صغر كذا وكذا أو قضيتك عليك كذب الميت فالحقول  
 قول الميت والوصي ضامن عند الكل أبو السعود من تنوير الاذهان (قوله في وقت لا تصلح للزراعة) فلو كانت  
 صالحة للزراعة يوم الخصومة فأجفوا أن القول للوصي مع عينه أي وانفقا على الوقت الذي مات فيه أبو الميت  
 كما يفهم من تنوير الاذهان عن التنازع ولواختلفا فالقول للميت في قدر المدة (قوله أو جعل عبده الا بقر)  
 قال في الثانية ادعى الوصي أن غلاما للميت أبق في ماله وجعل ذأ عطيت جعله أربعين درهما والميت يشكر الابق  
 كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والي حسن القول قول الميت الا أن يأتي الوصي بينة  
 على ما ادعى وأجبر على أن الوصي لو استأجر رجلا ليرده فانه يكون مصدقا انتهى ولم أقف على ترجيح لكن  
 في الحاموي القديسي الاصح أنه يقدم قول أبي جعفر في نفسه ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد بن زفر والحسن وهو  
 يقتضي أن يكون المعقد قول أبي يوسف أبو السعود عن حاشية الشيخ شرف الدين (قوله أو فداء عبده الجاني)

أو أذى خراج البيت أو غير (من مال نفسه  
 أو اشتري الوارث الكبير طعاما أو كسوة  
 للصغير) أو كفن الوارث الميت أو قضى دينه  
 (من مال نفسه) فانه يرجع ولا يكون منطوقا  
 (ولو كفن الوصي الميت من مال نفسه قبل  
 قوله فيه) قبل هو مستدر لك بقره أو كفنه  
 (ولو باع) الوصي (شيا من مال الميت  
 ثم طلب منه بأكثر مما باعه) رجوع القاضي  
 فيه الى أدلى البصرة) والامانة (ان أخبره  
 اثنان منهم أنه باع بيمينه وأن قيمته ذلك  
 لا يثبت) القاضي (الى من يزيد وان كان  
 في الزيادة يشتري بأكثر في السوق بأقل  
 لا يتقاضى البيع لذلك) أي لاجل الزيادة  
 (ولو يرجع الى أهل البصرة فان اجتمع  
 وجلان منهم على شئ يؤخذ بقوله ما)  
 عند محمد (وكفى قول واحد في ذلك) عندهما  
 كما في التركة وعلى هذا اقيم الوقف إذا اجر  
 مستغل الوقف ثم جاء آخر يزيد في الاجر البكل  
 في الدرر من الثانية فروع بقره بقره بقره  
 الوصي فيما يدينه من الاتفاق بلا يثبت  
 الا في ثني عشرة مسئلة على ما في الاشياء  
 ادعى قضاء دين الميت أو ادعى قضاءه من ماله  
 بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها أو أن الميت  
 استهلك مالا آخر فدفع ثمنه أو أدن له تجارة  
 فركبه ديون فقضاءها عنه أو أذى خراج  
 أرضه في وقت لا تصلح للزراعة وجعل عبده  
 الا بقر أو فداء عبده الجاني



في الكافي لو قال أدبت ضمان غصبك أو جناتك أو جنابة عبدك فلا يصدق بلاينة **كذا** في شرح تنوير  
 الأذهان وفي نسخة أو فدى بصيغة الماضي (قوله أو الاتفاق على محرمه) صورته قال الوصي للتميم إن القاضي  
 فرض لأخيك الأعمى عليك من مالك كل شهر **كذا** وأدبت عنك من مئة وعشرين وقال التميم لم يقض  
 أحد من القضاة على بنى عمارت قال قول الوصي ضامن في قولهم جميعا تاريخانية (تنبيه) القول قول  
 الوصي فيما يدعيه من حوائجه الأصلية **كذا** الاتفاق عليه وعلى عبده كما في تنوير الأذهان ونفقة الزوجة  
 كما في الأشباه ونقل البيري عن أحكام الأوصياء أن الوصي يتقبل قوله فيما يدعيه من الاتفاق ولو بعد ما أخرجه  
 الحاكم وقيد القول بما إذا ادعى نفقة المثل أما الزائد فلا ولو مع إقامة البينة كما في تلخيص الخلاطى **الآ** إذا كان  
 ذلك الزائد يسيرا فإنه يصدق وعليه اليقين إن اتهموه كما في خزائن الأكل وفي تلخيص الخلاطى **تنفقه المثل**  
 ما يكون بين الأسراف والتقتير وأقول في الامانة قول الامين مع يمينه إلا أن يدعى أمرا يكذب الظاهر في نفي  
 نزول الامانة وتظهر الحيانة فلا يصدق انتهى أبو السعد ودوزكر أن الوصي يتقبل قوله بلاينة ولا يمين انتهى أي  
 في دعوى غير الزائد (قوله أو على رقيقه الذين ماؤا) هذا قول محمد وقال أبو يوسف القول قول الوصي وأجوهوا  
 أن العبيد لو كانوا أحياء كان القول قول الوصي وهل يخاف خلاف منهم من قال لا يخاف إذا لم تظهر منه الحيانة  
 ونقل البيري عن البرازية تفصيلا لا فقال إن كان مثل هذا المثل يكون له مثل هذا الرقيق فالقول قول الوصي  
 وإن كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لامثاله هذا الرقيق لا يكون القول قوله انتهى أبو السعد (قوله  
 أو الاتفاق عليه بما في ذمته) هذه لم تذكر في الأشباه وهي بها ثلاثة عشر وجهه أنه يدعى فراغ ذمته من الدين  
 الذي وجب عليه ادائه فلا يصدق الابينة (قوله وأراد الرجوع) أي ولم يشهد أنه أنفق من ماله ليرجع أما إذا  
 أشهد قوله الرجوع تتاريخانية (قوله ثم ادعى أنه كان مضاربا) أي ولم يشهد أما إذا أشهد على المضاربة كان شريكا  
 في الربح كما أفاده العلامة البيري وقد تقدم (قوله فانه يصدق فيه) أي بيمينه إذا لم يكذب الظاهر حموى وبيري  
 عن صلح الولولجية (قوله نصب القاضي وصيا) طريق نصبه أن يشهد وأعتد القاضي أن فلانا مات ولم نصب  
 وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلى النصب القاضي القاضي المأمور بذلك انتهى  
 أشباه وبقوله فالوصي وصي الميت يعلم بخبر ما وقف فيه أبو السعد وسابقا واستظهر أنهم أوصياء (قوله منها  
 إذا كان له دين أو عليه) قيل عليه أنه إذا كان على الميت دين كان نصب القاضي مفيد المصلحة الميت لا احتمال  
 أن يكتم الورثة التركة ولا يوفوا دينه وأما إذا كان له فلا تظهر له فائدة إلا أن يقال فائدة تنفيذ وصاياه منه لجواز  
 أن لا ينفذوا حموى (تنبيه) قال البيري في شرحه يجب على القاضي نصب الوصي في حق من مات ولم يوص  
 إلى أحد ولم يخلف وارثا وإن كان للميت ورثة كما في بلد آخر وماله وتركته حيث توفي فادعى عليه قوم حقوقا  
 وأموا الا فان كان البلد الذي فيه الورثة منقطعا عن البلد الذي توفي فيه نصب وصيا وإن لم يكن منقطعا  
 لا ينصب كما في شرح الأدب والخلاصة وفي التواريخ إذا كان المذمى عليه أعمى وأخرس وأصم ينصب عنه  
 وصيا وبأمر المذمى بالخصوص معه إذا لم يكن له أب أو جد أو وصي انتهى ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وقضاء  
 الدين قيل ينصب الوصي وقيل لا وبأمر الورثة بالبيع فان أبوا حبسوا وان حبسوا لم يبيعوا وانصب  
 وصيا يبيع أو باع بنفسه برزاية ومنها إذا كان للميت ولد صغير فينصب وصيا يحفظ ماله ومنها إذا اشترى شيئا  
 من مورثه وأراد رده بعيب أطلع عليه بعد موته ومنها إذا كان أبو الصغير بمذرامسر فاقبضه له للحفظ ومنها  
 ضبعة بين خمسة ورثة وأحد منهم صغير واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين  
 فطلب شريك الحاضر التسمية عند القاضي وأخبراه عن القضية فالتقاضي بأمر شريكه بالتسمية ويجوز له ولا  
 عن الغائبين والصغير (قوله وزاد في الزواهر الخ) وزاد الحموى ما في النصوص إن استحق المبيع فأراد المستحق عليه  
 أن يرجع بتمنه وقد مات بآئنه ولا وارث له فالتقاضي ينصب وصيا يرجع المشتري عليه وإذا ظهر المبيع حرا  
 وقد مات بآئنه ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضي للميت وصيا فيرجع عليه  
 المشتري ثم وصي الميت يرجع على بائع الميت ومنها ما في الوصي قولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لورثة  
 الوصي أو لوصيه فلم يكن نصب القاضي وصيا ومنها أن المدة ترض بالمال لدفعه إلى مقرضه فاختفى  
 فالقاضي ينصب قرضا عن المقرض بطلب المستقرض ليقبض المال ومنها **كفل** يفسه على أنه إن لم يوافق به

أو الاتفاق على محرمه أو على رقيقه الذين  
 ماؤوا أو الاتفاق عليه بما في ذمته وكذلك إن  
 خال نفسه حال غيبته ماله وأراد الرجوع  
 أو أنه زفج التميم أمره ودفع مهرها من ماله  
 وهي ميتة الثانية عشرة وتجبر ربح ثم ادعى  
 أنه كان مضاربا والأصل أن كل شئ كان  
 مسلطا عليه فانه يصدق فيه وما لا فلا ينصب  
 القاضي وصيا في سبعة مواضع مبسطة  
 في الأشباه منها إذا كان له دين أو عليه  
 أو أنه بذمته وزاد في الزواهر موضعين  
 آخرين اشترى الأب من طفله شيئا فوجده  
 مهيأ ينصب القاضي وصيا ليرده عليه

هذا فدينه على الكفيل فتغيب الطالب في القدر فالكفيل يرفع الامر الى القاضي لينصب وكيله عن الطالب  
 ويسلم اليه المكفول عنه ومتمهات وقد اوصى الى رجل بخاء رجل يدعى ديناً على الميت والوصي غائب ينصب  
 القاضي خصماً عن الميت حتى يخاصم الغريم ايسر اليه حقه انتهى وهو محمول على الغيبة المنقطعة يدل عليه  
 ما سبق والغيبة المنقطعة أن يكون يعمل لا يأتى ولا يذهب اليه القافلة كذا يستفاد من الحوى معزى بالبرازية  
 انتهى وظاهره وان كان يوصل اليه في السنة الامتدة وهو اختيار القدرى وقال بعضهم مسيرة شهر فصاعداً غيبة  
 منتظمة وما دونها فليس بمنقطعة وقال بعضهم حداً أن يكون جواً من موضع الى موضع فلا يوقف على أثره  
 أو يكون منقوداً لا يعرف عينه وقيل مقدرة بخمسة وعشرين مهلاً وقيل عشرين مهلاً وقيل أن تكون  
 إحدى البلدتين بالشرق والآخرى بالمغرب هكذا يستفاد من السمواسي من باب الولي (قوله الا في غمان) زاد  
 عليه أن منصوب القاضي يصح تعيين أجرة المثل له لا وصي الميت على الصحيح وأما الحوى عن الخسائية وجامع  
 القسوين صحيح أنه يصح تعيين أجرة المثل لوصي الميت أيضاً (قوله الشراء لنفسه) وكذا البيع لانه كالوكيل عنه  
 وهو لا يعقد لنفسه ولو وصى الميت أن يبيع ويشترى لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر عند الامام خلافاً له ولو  
 اشترى الوصي من القاضي أو باع جازم طرحه البرازي (قوله ولا أن يبيع عن لا تقبل شهادته له) للثمة واقتصر  
 على البيع والظاهر أن الشراء له مثله (قوله ولا أن يقبض الا باذن مبتداً) لأن القيم كالوكيل بالخصومة فلا بد  
 من التصريح وقت أن نصبه بكل من الاذن بالخصومة والقبض أما وصي الاب فملك ذلك فقوله الا باذن مبتداً  
 أي بعد أن نصبه قبل اختصاصه عن الصغير من كان في يده عقار للصغير يفرح حتى فالمراد بالايضا خصوص نصيبه  
 للخصومة لا مطلقاً انتهى أبو السعود (قوله ولا أن يجعل وصياً عند عدمه) أي وصي القاضي اذا جعل وصياً عند  
 عدمه لا يصير الثاني وصياً بخلاف وصي الميت كذا في النتيجة اشياء ونقل فيها عن الخسائية مانصه الوصي بملك  
 الايضاً سواء كان وصي الميت أو القاضي انتهى وفي الثاني خلاف انتهى (قوله ولو خصمه القاضي تخصص)  
 يعني وصي الحاكم اذا جعل وصياً في نوع لا يصير وصياً في الانواع كلها بل فيه فقط بخلاف وصي الميت لان نصب  
 القاضي الوصي قضاء والقضاء قابل للتخصيص بخلاف وصي الاب فانه قائم مقام الاب فأقاده البرازي (قوله  
 ولونهاء عن بعض التصرفات) قال في الاشياء هي راجعة الى قبول التخصص وعدمه (قوله وله عزله ولو عدلاً)  
 وفي التهمة ليس له ذلك لانه اشتغال بما لا يقيد وعلى ما في التهمة لا فرق بين الوصيين أما عزل وصي الميت فقد تقدم  
 الخلاف أنه لا يصح أولاً جعل قولان المقتضى به عدم الصحة (قوله ولو الوصاية عامة) أي بتصرفه في كل نوع بخلاف  
 ما اذا خصه فانه يتخصص وليس للوصي حينئذ أن يوصي كما أن الوصي المذكور وليس له أن يفعل غير  
 ما خصص له أما وصي الميت فلا يقبل تصرفه التخصص (قوله وبه يحصل التوفيق) أي بين ما قدمه من قوله  
 ولا أن يجعل وصياً وبين ما في الخزانة من قوله وصي وصي القاضي كوصيه ولو الوصاية عامة أي فله أن يوصي  
 في العاتة دون الخاصة ذكره صاحب الاشياء وقد نقل البيهقي عن الفقيه ما منه يستفاد التسوية بين وصي  
 القاضي ووصي الميت في نصب الوصي عنهم من غير تقييد بهوم في جانب وصي القاضي (قوله بان أجرة بأقل  
 من أجرة المثل) هذا التصريح ليس بلازم فانه قد يوصي بسكنى داره مدة معلومة ولو أوجرت في تلك المدة تزيد  
 أجرته على ثلث التركة كما تقدم ما يفيد ذلك في باب الوصية بالهبة والخدمة (قوله فلا ضرار على الورثة) فيه  
 نظر اذ قد يتحقق الاضرار بالورثة في بعض الصور كالوأجر ما أجرة مائة مثلاً بأربعين مدة معلومة وطال مرضه  
 بقدر مدة الاجارة فأكثر بحيث ان المستأجر استوفى المنافع في مدة الاجارة فانه ان زاد على الثلث كان اضراراً  
 بالورثة أفاده الحوى ثم ان هذا لا يناسب قوله فينفذ من الكل (قوله يمكن في العمادية) ونحوه في التفت أنهم امن  
 الثلث ذكر الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والسيد الحوى عن العمادية مانصه وأما المريض فتعتبر أحكامه  
 في هبة وصدقة ووصية ومخاطبة في بيع أو اجارة أو عتق على مال من الثلث ووصاياها كلها واستجاره والمهر قال  
 العلامة الشيخ صالح ولا يخفى ما بين كلام المصنف وما رأيت من العمادية والتفت من مخالفة فيجعل على اختلاف  
 الرأيتين انتهى وما جمع به أبو السعود من أن ما ذكره المصنف محمول على الاجارة فبعد لانه لا حاجة الى تخصيص  
 المنافع بالاجارة كيف وعبارة المصنف صاحب الاشياء تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم

واذا احتج لا يثبت حق صغيراً أبوه غائب  
 غيبة منقطعة بنصب والا فلا وعزاهم المجمع  
 التفتاوى وصي القاضي كوصي الميت  
 الا في غمان ايسر لوصي القاضي الشراء لنفسه  
 ولا أن يبيع عن لا تقبل شهادته له ولا أن  
 يقبض الا باذن مبتداً من القاضي ولا أن  
 يفرع الصغير اعمل ما ولا أن يجعل وصياً عند  
 عدمه ولو خصمه القاضي تخصص ولو لم يأت  
 عن بعض التصرفات صحيح به وله عزله ولو  
 عدلاً بخلاف وصي الميت في ذلك كله  
 وفي الخزانة وصي وصي القاضي كوصيه  
 ولو الوصاية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق  
 وفي التفتاوى الصغير تبرع في مرضه انما  
 ينفذ من الثلث عند عدم الاجارة الا في تبرعه  
 في المنافع فينفذ من الكل بان أجرة بأقل من  
 أجرة المثل لا يثبت بطل بونه فلا ضرار على  
 الورثة وفي حياته لا يملك له سهم لكن  
 في العمادية أنهم امن الثلث

الاجازة الا في تبرعه بالمتافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى (قوله فاعلمها) أى القصة  
 وفي نسخة فاعلمه أى الشأن (قوله باع مال اليتيم) أى المذلول وأطلق فيه فم ما اذا كان الثمن حالا أو مؤجلا  
 ويجوز (قوله يؤجل) أى يؤجل له الوصى والظاهر أن محل التأجيل عند عدم خوف هروبه والافسخ حالا  
 ان لم يتقد العن (قوله وقد قبض) الظاهر أنه اذا لم يقبض كذلك لان المراد فسخ العقد (قوله فقد فسخته) فائدة  
 ذلك أنه لا تسمع دعواه بعد ذلك الفسخ بأنه اشتراء ولو أقام بينة (قوله لم يجوز الا عند الحاكم) لانه التزم القيام  
 فلا يملك اخراجه الا بحضرة الموصى أو من يقوم مقامه وهو من له ولاية التصرف على مال الميت وانما حينئذ عند  
 الحاكم نظر في حاله ما وناقادرا على التصرف لا يجوز له لانه التزم القيام ولا ضرر على الموصى في ايقانه وان  
 عرف الحاكم بحجزه وكثرة اشغاله أخرجه للضرر في ايقانه لعدم حصول الغرض منه اقله اقامه بأمره بعد طلب  
 العزل كذا في المنع عن البرازية وفي الاشياء والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والجلية فيه شيان أحدهما  
 أن يجزله الميت وصبا على أن يعزل نفسه متى شاء الثاني أن يتدعى دينه على الميت فيتممه القاضي فيخرج به كذا  
 في الوالدية وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وقال الامام اذا اتهمه لا يخرج به وانما يضم اليه آخراته  
 وذكري الهندية خلافا كثيرا في المسئلة ونقل عن الخصاص أن القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين  
 الذي يدعى خاصة ولا يخرج الوصى عن الوصاية به أخذ المشايخ وعليه الفتوى (قوله لا قليل ولا كثير) الاول  
 حذف لا الاول لان مدخولها فاعلى بقى وقد استغنى عنها ايم (قوله تسمع) لعدم ما يمنع منها لان اشهادها أنه قبض  
 جميع ما تركه والده ليس فيه ابراء معلوم عن معلوم ولا عن مجهول فهو واقرار جرد لم يستلزم ابراء فليس مانعا  
 من دعواه وكذا لو أقر أنه استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى دينه على رجل فانه تسمع دعواه  
 لما تقدم وهذا بخلاف الاباحه لكل من يأكل شيئا من غرة بيتانه فانه يجوز زوجه بقى وبخلاف الابراء عن  
 مجهول معلوم فانه صحيح كقول زيد لمرءى من كل حق لك على ففعل برى عما علم وعما لم يعلم وعليه الفتوى  
 شريلا لية (قوله للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة) ظاهره ولو منسوب للميت وهذا مقتضى القصة السعي  
 في حوائج اليتيم قال في الهندية وفي الاستحسان يجوز أن يأكل بالمعروف اذا كان محتاجا بقدر ما يسرى في ماله  
 ويركب دوابه اذا ذهب في الحوائج لليتيم انتهى بتصريف (قوله وله أن ينفق الخ) ويكون أجورا هندية (قوله  
 والادب) اهل المراد به العلوم الادبية لانها التي تعلم (قوله بقدر ما تعلم القراءة الواجبة) الذي في الهندية وان  
 كان الصبي لا يصلح لذلك لا بد للوصى أن يتكلف مقدارا ما يقرأ في صلواته انتهى وهذا يعم القراءة المسنونة ولعل من  
 اقتصر على القراءة الواجبة نظر الى عدم تأهله الى المسنونة لانه اذا تأهل لا كثر منها أنفق عليه في تعلمه فكيف بها  
 (قوله جعل للوصى مشرفا الخ) قد تقدم ما فيه (قوله لا الجدة) تقدم فريسا أنه لا يملك بيع التركة اقتضاء دين  
 الصغير ورفق أبو حنيفة بين الوصى والجدة (قوله لا يملك قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف الوصى)  
 هله لان القسمة مبادلة بمنزلة البيع والاب يملك بمثل القيمة والوصى لا يملك الا بالمنفعة الظاهرة وقد بان بترك لان  
 غير المشترك بينهم ما يصح قسمة الوصى فيه في الهندية قال محمد رحمه الله تعالى وصى الاب يقاسم في مال الصغير  
 أى شئ كان منقولا كان أو عقارا بغن بغيره ولا يملكه بغن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل أن من ملك  
 بيع شئ ملك قسمته كذا في المحيط انتهى وفي المكي عن المنع قسمة الوصى ما لا مشترك كايته وبين الصغير يجوز  
 اذا كانت فيها اتفق ظاهر عند الامام خلافا لمحمد كذا في القسمة فقوله هنا بخلاف الوصى محمول على ما اذا لم يكن فيها  
 نفع ظاهر (قوله بخلاف الوصى) أى فلا يملك بيع مال أحد الطرفين الذي وصى عليه التام من رجل أو رجلين  
 لانه مأمر بالمصلحة في كل ومصلحة أحدهما تضرب بالآخر وكذا الوصى كائنا وصيين ليتيم لا يشترى أحدهما  
 من صاحبه شيان مال اليتيم الاخر لان الوصى مأمر بالتصرف على وجه النظر ولو تصرف في أحدهما  
 على وجه النظر يضر به الآخر ولا يشمان مال اليتيم لما قلنا وفيه أن تصرف الوصى بالبيع والشراء لا يجنب  
 يجوز بمثل القيمة وبالغن اليسير وكل من اليتيمين أجنب من الآخر وفي المكي عن مجمع الضمانات عن القنية  
 ليس الوصى الا يتام أن يخط ما ورثوا من مورث واحد أو أكثر لا يضمن الوصى ما أنفق في المصاهرات بين اليتيمة  
 أو اليتيم وغيره في ثياب الخاطب أو الخطبة أو الضيافات المعتادة والهدايا المعهودة في الاعياد وغيره من مال  
 اليتيم واليتيمة كما هو متعارف وان كان له منها بدلو لخط الوصى النفقة المفروضة للصبي في ماله يجوز ان كان خيرا

فعله اواروا يتام باع مال اليتيم او يته  
 والمنشئ من غير يؤجل ثلاثة أيام فان نقله  
 والافسخ فان انكر الشراء وقد قبض يرفع  
 الوصى الامر الحاكم فيقول ان كان بينكما  
 بيع فقد فسخته قبل الوصاية ثم راد عزل  
 نفسه لم يجوز الا عند الحاكم رفع اليتيم ماله بعد  
 بلوغه وأشهد اليتيم على نفسه أنه لم يبق له  
 من تركته والده لا قليل ولا كثير ثم ادعى شيئا  
 في يد الوصى أنه من تركته أبي وبرهن تسمع  
 للوصى الاكل والركوب بقدر الحاجة قال  
 تعالى ومن كان نفسا فلا ياكل بالمعروف وله  
 أن ينفق في تعليم نفسه بقدر ما يعلم القراءة  
 لذلك والا فلينفق عليه بقدر ما يعلم القراءة  
 الواجبة في الصلاة بحجتي وفيه جعل للوصى  
 مشرفا لم يتصرف بدونه وقبل للمشرف  
 أن يتصرف وفيه للاب اعارة فذلك اتفاقا  
 لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاب الجدة  
 عند عدم الوصى ما يملكه الوصى الا بملك  
 قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير بخلاف  
 الوصى يملك الاب والجد بيع مال أحد  
 طائفة لا يخرج لاف الوصى

الذي اذن القاضي فيه أول ما يذن ولو صي الايتام أن يخلط نفقتهم فينفقها عليهم جله إذا كان ذلك خيرا لهم  
 انصدور رثتهم أو اختفى انتهي (قوله ولو باع الاب أو الجد الخ) وللوصي البيع بما يتعين الناس في منده وهو  
 ما يدخل تحت تقويم المقومين لانه لا يملك الاحتراز عنه في اعتباره سذابه كافي الهداية ولا يجوز  
 بما لا يتعين الناس فيه وهو ما لا يدخل تحت التقويم لأن الولاية نظرية ولا نظرية ثم اذا وقعت الحاجة  
 الى بيع التركة ينبغي أن يبدأ ببيع العروض لانها عرضة للتلف فيقدم به ما دفع الحاجة بما هو أقرب للهلاك  
 فان لم تدفع ببيع حينئذ العقار وقال أبو يوسف لو كان في ثمن العروض وفاة لدين يطل ببيع العقار وفي الحاشية  
 أوصى بثلاث ماله وخلف صنوقا من العقارات فباع الوصي من العقار صنوقا للوصية قالوا لو ائتمرت أن لا يرضى  
 الآن ببيع من كل شيء الثلاث مما يمكن ببيع الثلاث منه انتهى (قوله ان لم يكن فاسد الرأى) الظاهر أنهم لم يفصلوا  
 هذا التفصيل في الوصي لأن الوصي والقاضي لا يختار الوصاية الا من كان مصليا يحسن تدبير أمر اليتيم  
 (قوله لوجوبها) أي الثوب أو الطعام والاولى افراد الصغار لان العطف بأول (قوله وبثله) الاولى حذف الباء  
 يعني انه يرجع ان أشهد والظاهر أن شراء العبد مقيد بالحاجة اليه والافلا فائدة في اطعامه وكونه  
 لأن يكون التجارة وذكر المسئلة في الهندية مطلقة وفي الهندية رجل اشترى لولده الصغير شيئا أدى الثمن من  
 مال نفسه ليرجع به عليه ذكر في النوادر أنه ان لم يشهد عند أداء الثمن انه انما أدى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق  
 بين الوالد والوصي الوصي اذا أدى من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين أنهم  
 يقصدون الصلة والبر فبما يحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهر ابنه ان لم يشهد لا يرجع وكذا الام اذا كانت  
 وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند أداء الثمن لا ترجع خاتمة والفروع كثيرة والاعمار قصيرة  
 والازمنة عبرة في اراد المزيدي عليه بالمطلقات كالهندية وفي البغية تلخيص القضية أحد الورثة أنفق في تجهيز  
 الميت من التركة بغير اذن الباقيين بحسب من مال الميت ولا يكون متبرعا بخلاف انفساق لاه أم وشراء الشع  
 ونحوه بلا وصية واذن من باقي الورثة فانه يحسب من نصيبه ولو كان ذلك من مال نفسه يكون متبرعا به ولو كان  
 له وصية مطلقة بحسب من الثلث ما أنفق للمأتم لان نعم ان كان انفساقه للمأتم في التماسه وكذا ان نعم بحرق  
 على قبره ليلة الدفن أو غيرها بلا وصية ولا يعتبر العرف في حقهم والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الخنثى) \*

من الخنثى بالفتح والسكر وهو اللين والتكسر وألفها للتأنيث ولذا لا يلحقها ألف ولا نون فهستاني وتركيبه  
 لغة يدل على اللين والتكسر ومنه الخنثى وخنثت في كلامه اذا لان وتكسر انتهى جوى اعلم أن الله تعالى خلق  
 البشر ذكرا وانثى كما قال تعالى وبنث منهم رجالا كثيرا ونساء وقال عز وجل يهب لمن يشاء آنا نوابم لمن يشاء  
 الذكور وقد بين حكم كل واحد منهم اول بين حكم من هو ذكر وانثى فدل على أنه لا يجمع الوصفان  
 في شخص واحد وكيف يجمع عان وهما متضادان وقد جعل علامة التمييز بينهما الالة ثم قد يقع الاشتباه  
 بأن يوجد الانسان ولا يوجد التمييز من (قوله لما ذكر من غلب وجوده الخ) وفي شرح الحموي لما فرغ من أحكام  
 من الالة واحدة في المثال شرع في أحكام من له آلتان والواحد مقدم على الاثنين وهما أهم فذكر أهم انتهى  
 (قوله أو من عرى عن الاثنين جميعا) وهذا أبلغ وجهي الاشتباه ولهذا بدأ بحججه الله تعالى كتاب الخنثى به  
 انتهى وهذا أولى مما في القهستاني من قوله وفيما ذكره اشعار بأن من لم يكن له شيء منهن ما خرج بوله من سرته  
 ليس بخنثى وكذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف ان لا ندري أهو كافي الاختيار وقال محمد انه في حكم الانثى انتهى  
 وهري بكسر الراء بمعنى خلا (قوله فان بال من الذكر فلام) والالة الاخرى خرق في البدن فهستاني (قوله  
 فأنثى) والاخرى كنز قول فهستاني (قوله فالحكم للاسبق) أي ما خرج منه البول أو لأي أول خروج لانه  
 دليل على انه عضو أصلي ولانه كما خرج حكمه بوجه لانه علامة تامة فلا يتغير بعد بخر وجهه من الآخر (قوله وان  
 استويا) بأن خرج منهما معا (قوله فشكل) لم يقل مشكلة لانه لم يتعين أحد الأمرين فجاء بالاصل وهو التذكير  
 جوى (قوله خلا فالحكم) لدلالة على الاصالة وللا كثر حكم الشكل في الشرع وله انه يدل على اتساع المخرج  
 لا الاصالة ولان نفس الخروج دليل فالكثرة من جنسه لا يقع به ترجيح كشاهدين وأربعة فان استويا جميعا  
 في الكثرة فان اوجبه لالما كما في المفتاح انتهى جوى وروى أن الامام قال لابي يوسف ما رأيت قاضيا يبطل

ولو باع الاب أو الجد مال الصغير من الاجنبي  
 بثل قيمته بازان لم يكن فاسدا للرأى ولو  
 فاسده فان باع عقاره لم يجز وفي المنقول  
 روايتان ولو اشترى طفله ثوبا أو طعاما  
 وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لولده ما  
 لا لوجوب ما عليه حينئذ وبثله لو اشترى له  
 دارا أو عبدا يرجع كذا عن أبي يوسف  
 وان لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف  
 وهو حسن يجب حفظه والله تعالى أعلم  
 (كتاب الخنثى) \*  
 لما ذكر من غلب وجوده ذكر نادر الوجود  
 (هذا وفرج وذكر أو من عرى عن الاثنين)  
 جميعا فان بال من الذكر فلام وان بال من  
 الدرج فأنثى وان بال منهم ما فالحكم للاسبق  
 وان استويا فشكل ولا تعتبر الكثرة

البول بالاواقى (الطيفة) اعتبار البول كان في الجاهلية وأقره الشرع فقد ردت هذه الحادثة إلى عامر  
 العدواني فقال هو رجل وامرأة فاستبعد قومه ذلك فقصر ودخل بيته للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه  
 ولا يأخذ النوم تفكره وكانت له جارية صغيرة تقوم بمرجليه يقال لها خبيلة ففسأته عن تفكره فأخبرها  
 بذلك فقالت دع الحال واتبع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاستحيين ذلك النساء والرجال فهستافى هن يدا  
 وعامر هو ابن الطرب كان قاضيا في العرب ورأيت في بعض تحريرات مشايخي المالكية أمأ أول من حكم فيه  
 في الجاهلية فعامر بن الطرب يقع الظلم المثلثة وكره الرأى الملهمة وقراءته بالصادق ابن عمرو بن عباد  
 العدواني كان من فرسان العرب وحكامهم يفرع إليه في كل مهم ومشكل فلما مثل عنه قال حتى انظر قوله  
 ما نزل بي مثل هذه منكم بامير العرب فبات ليلته ساهرا وكانت له جارية يقال لها خبيلة ترضع غنمه فوخر السرح  
 حتى بسببها بعض الناس وكذا الرواح وكان يعاتبها على ذلك فيقول لها ما أصبحت والله يا خبيلة أميت واقه  
 يا خبيلة فلما رأت قلقه وقلة قراره على فراشه قالت له مالك ما عراك في ليلتك هذه فقال لها اوبىحك وبلىك دعي امرأ  
 ليس من شأنك ليس هذا رعى غنم ويقال انهم أقاموا عنده أربعين يوما وهو يذبح لهم كل يوم فقالت له ان مقام  
 هؤلاء عندك أسرع في غنمك فقال لم يثكل على حكومة قط مثل حكومتهم فقالت اخبرني اهل عندي يخرجوا  
 وكزرت عليه الكلام فقال في نفسه أخبرها فغصى أن تأتي بفرج فأخبرها فقالت سبحان الله اتبع القضاء المبال  
 أقدمه فان بال من حيث يقول الرجل فرجل وان بال من حيث يقول المرأة فقرأه فقال لها ماسي يا خبيلة بمدها  
 أو صبي فرجتم والله يا خبيلة فصارت مشلا ثم خرج إلى الناس حين أصبح فقضى بالذي أشارت اليه به قال  
 الا ذري وفي ذلك عبرة ومن دبر لجهله قضاء زمانا وفيه فانه هذا مشرك به في جاهليته فوقف في حكم حادثة  
 أربعين يوما قال الخطيب وفيه عبرة من جهة أخرى وهو أن الحكمة قد يجربها الله تعالى على لسان من لا تظن به  
 معرفتها ويحبها من هو مستعد لها أي فالادب قبولها لا انتظارها قال ولكن انظر لما قال (قوله هذا قبل البلوغ)  
 ظاهره أن البول لا يعتبر بعد البلوغ بل تعتبر الامارات التي ذكرها بعده ففقد أنه لو تعين قبل البلوغ بالبول  
 انه من أحد النوعين ثم طرأ بعده ما شافى ما قبله انه يعتبر ما بعده وليخبر (قوله كما يحتمل الرجل) بأن خرج منيب  
 من الذكر (قوله أو ابن) أي في ثدييه كبن النساء والا فالرجل قد يخرج من ثدييه ابن كذا يستفاد من شرح الوهبانية  
 وفي الجوهرة فان قيل ظهور الثديين علامة مستقلة فلا حاجة الى ذكر اللبن قيل لان اللبن قد ينزل ولا ثدي  
 أو يظهر له ثدي لا يتميز من ثدي الرجل فاذا نزل اللبن وقع التمييز انتهى جوى (قوله أو جبل) بأن أخذ المني بقطنة  
 وأدخله فرجه فقبل انتهى سرى الدين (قوله أو أمكن وطؤه) أي في الفرج ولم أري ان هذا الامكان ويمكن  
 أن يقال انه لما أطلع النساء على الخنثى ذكرن انه يمكن وطؤه (قوله أو تعارضت الامارات) كما اذا نهد ثدييه وبنت  
 لحينه معا أو أم في فرج الرجل وحاض بفرج المرأة أو بال بفرجها أو أم في فرجه فهستافى (قوله فان ضلع الرجل  
 الخ) الاولى فان ضلع المرأة وفي بعض التحريات بعض مشايخي وذهب الحسن البصري وبجاعة الى أن  
 من الامارات عدل الاضلاع وان المرأة تزيد ضلعا بفتح الضاد وكسر هاء مؤث واختلفوا من أي الجانبين الزيادة  
 والمثهور انما في اليسار وهل الاضلاع الرجل فيه ستة عشر وهي سبعة عشر أو هو سبعة عشر وهي ثمانية عشر  
 خلاف قبل والعيان بخلافه وقال اهل التشريح مع كثرتهم هما سياتن وعلى التفاوت فقبل ~~حكمة~~ خلق  
 حواء من ضلع آدم وحرث المذكور على منواله وفي الحديث ان المرأة خلقت من ضلع أعوج وكانت حواء على  
 طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء أو تدريجيا لانص فيه وكانت ألين منه وأجسل وأحسن  
 صوتا وهكذا النساء مع الرجال وصيت - وأما خلقها من حى أو من الحفرة وهي لون الجوهرة انتهى والذي يفيد به بعض  
 الا - نارا أنها خلقت ابتداء به فانما خلقت حين اتى عليه النوم فلما أفاق وجدها عنده فحن اليها وقال من أنت  
 قالت حواء وهي من خلق الجنة وهو دفعي كما يقع ان يشتمس الولد من حى آدم انه يرزقه تاما خلقته والله أعلم  
 (قوله بواحد) من الجانب اليسر فضلعها ثمانية عشر وضلعها سبعة عشر والواحد خلق الله منه حواء  
 (قوله فيؤخذ في أمره بما هو الا حوط) سواء كانت الاحكام رابعة اليه أو الى غيره (قوله بالايلاج فيه) قد يقال  
 ان فيه منافاة لما قدمه من قوله أو أمكن وطؤه وأجيب بأنه بعد ما تحققت الاثنية بامكان الوطء عارضه علامة  
 أخرى كنبات اللحية ويقال نظيره في اللبن فاما مثل (قوله وانه لا يتعلق التحريم بلينه) فيه ان اللبن علامة كونه

هذا قبل البلوغ (فان بلغ ونجست لحينه  
 أو وصل الى امرأة أو حنم) كما يحتمل الرجل  
 أو جبل أو أمكن وطؤه فامارة أو ابن أو حاض  
 له علامة أصلا أو تعارضت الامارات فتشكل  
 له دم المريج وعن الحسن أن ثدي المرأة بواحد  
 فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد  
 ذكر الزبلي وحسنه فيؤخذ في أمره بما هو  
 الا حوط في كل الاحكام قلت لكن قد مرنا  
 أنه لا يجب الفصل بالايلاج فيه وانه لا يتعلق  
 التحريم بلينه فتنبه

انتهى حلي أقول ان اللب الذي هو علامة كونه انى هو ما تقدم بيانه عن شرح الوهبانية والمراد هنا اللب  
الذى ليس على هذه الصفة (قوله فيقف بين صف الرجال والنساء) لانه ان كان ذكر او وقف في صف النساء ففسد  
صلاته او انى ووقف في صف الرجال ففسد صلاته بحاذبه فيعيد محذبه عينا وارب ار ومن خلفه بهذا انه احتياطا  
فان وقف في صف النساء بالغا اعاد صلاته حقا او مراهقا نذب له ان يعيد حوى وان تعددت الخسائر ووقف  
في صف مع فرجة بين كل منهن (قوله فتكون أمته أو مثله) أى ان كان ذكرا كانت أمته يجوزها النظر اليه  
مطلقا وان كان أنى يجوز للضرورة (قوله ويكره ان يجتنبه رجل) بلواز كونه أنى أو امرأة لاحتمال انه ذكر  
فلا احتياطا ماذ كسر (قوله ولا ضرورة لان الخسائر عند ناسنة) هذا التعليل يفيد أنه اذا كان به امرض  
لايدأوبها الرجل ولا المرأة لان التداءى ليس بواجب وقال الجوى لو أصاب المرأة قرح أو جرح في موضع  
لايحل للرجل النظر اليه تدأويه المرأة وكذا انظر القابلة عند الولادة وكذا المعرفة بكارتها في العين وكذا لو شراها  
على انها بكر فوجد بها ثيبا ينظرها النساء فاذا جاز النظر بالعذر فاقامة السنة عذر وهذا كله بعد البلوغ  
اما الصغيرة فانه لا بأس ان يجتنبه رجل أو امرأة كما أوضحه في الهندية (قوله في بيت المال) لان بيت المال انواب  
المسلمين وذامتها قد دخل في ملكه بقدر الحاجة فهو حجة الخسائر ثم تباع بعده ويرد ثمنها الى بيت المال انتهى  
جوى (قوله أو يزوج امرأة الخ) نقله الطحاوى عن شخصه والاول هو المحكى عن الاصحاب لانا اذا تزوجناه كان  
عقد النكاح مشكوكا فيه فان صح صارت المرأة معلقة لا يمكنها الخلاص منه ولا يتيقن بوجود المهر بالعقد  
ولا بوجود المهر ان ماتت مثلا ولا يدري هل يلزمه نفقة أو لا قاله الرازى قال العلامة المقدسى ويمكن  
التخلص من هذه الاشكالات بأن تزوجه المرأة على ان امرها يسدها وعقب الختان نطقه بما هو من الامر  
والوصول الى بيت المال في هذا الزمان الى مثل هذا الحال كالحال فالتزوج أسهل والله سبحانه وتعالى أعلم  
أفاده الجوى ونعمامه فيه (قوله وتعتد ان خلاها) لان العدة يجب مع فاسد الخلوة (قوله احتياطا) لاحتمال  
انه ذكر فيصح النكاح والخلوة فيتخلص بالطلاق (قوله وان قبله رجل) أى مع انتشاره أو ازداد الاقتدار  
(قوله ثبت حرمة المصاهرة) فلا يجوز لام الخنثى التزوج بهذا المقبل ولا بمنزله ولا يجوز له التزوج بأى من المنسك  
(قوله ولا بأس بغير محرم) أى ذكر ويكره مع امرأة من محاربه لاحتمال انه امرأة فيكون سفاها أو نين  
بلا محرم (قوله قلت وبه يحصل التوفيق) قد صرح بهذا التوفيق في الهندية ونصه فان قلت أرأيت ان قال  
هذا الخنثى المشكل أنا ذكرا أو قال أنا أنثى لا قبل قوله وقبل ان يعلم أنه مشكل اذا قال انه ذكر أو انى كان القول  
قوله لان الانسان أمين في حق نفسه والقول قول الامين ما لم يعرف خلافه ومتى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف  
خلاف ما قال وقلت أرأيت ان لو كان هذا الخنثى أبوه حتى يقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول  
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله ما لم يعرف انه مشكل الحال قلت أرأيت ان كان هذا الخنثى  
قد راهق وليس له أب وله وصى فأقرضه ان جارية أو غلام قال القول قوله اذا لم يكن مشكلا واذا كان مشكل  
الحال لم يصرف كذا في الهيطة (قوله ويضعف ما نقله القهستاني) حيث قال وفي الكلام اشارة الى انه لو اخبر الخنثى  
ببيض أو متى أو قبل الى الرجل أو المرأة قبل قوله ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذبه ييقن كما اذا أخبر أنه رجل  
ثم ولد كما في شرح القرائض الشريفة (قوله الا ان يحمل على هذا) أى على انه اخبر قبل اشكال حاله قلت يتعين  
حله على ذلك لوجود النص المفصل والله تعالى أعلم (قوله لم يغسل) وقيل يغسل في نوب ساتر لجمعه كما سبق اول  
الكتاب فان قلت لم تستر له امة نفسه كالمخنثى لانا نقول لا فائدة في شرائه بعده مونه لان لا تدخل في ملكه لان  
الموت ينافي المالكية فتبقى اجنبية عنه بخلاف المشربة في الحياة تدخل في ملكه غاية (قوله ويعيم) أى بخرقة  
ان كان الميم اجنبيا وبدونها ان كان ذارحم محرم كرجل مات بين نساء جوى (قوله ذكر اواني) الاولى الجوز وهذا  
ظاهر في الانثى اما اذا كان الميت ذكرا قد سترت عورته فالمانع من اطلاع الخنثى المراهق عليه بلواز سواء قدر  
ذكر اوائى (قوله ونذب تسجعة قبره) وهو مراد من عبر بالوجوب لان التسجعة مندوبة لا واجبة (قوله ويوضع  
الرجل بقرب الامام) فيؤخر هو عنه لاحتمال انه امرأة ولودفن مع امرأة في قبر واحد فدخل خلف الرجل  
ويجعل بينهما حاجز من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفن في قبر واحد وان دفن مع امرأة  
قدم الخنثى لاحتمال انه رجل ويكفن في خصة أثواب كما تكفن المرأة ويدخل في قبره وذو رحم محرم منه لاحتمال

(فيقف بين صف الرجال والنساء) اذا بالغ  
حد الشهوة (تتبع له أمة فتجنسه من حاله)  
فتكون أمته أو مثله (ويكره ان يجتنبه رجل  
أو امرأة) احتياطا ولا ضرورة لان الخسائر  
عند ناسنة (وان لم يكن له مال فن بيت المال  
ثم يبيع) أو يزوج امرأة الخ (ان كان ذكر اصح النكاح وان أنثى فنظروا  
ان كان ذكر اصح النكاح وان أنثى فنظروا  
الخنثى اخف ثم يطلعه وانعتد ان خلاها  
احتياطا (ويكره له ليس الحرير والحلى ولا  
يجوز له غير محرم) وان قبله رجل ثبت حرمة  
المصاهرة (ولا بأس بغير محرم) لا عبرة به  
امرأة (وان قال أنا رجل أو امرأة لا عبرة به)  
في الصحيح لانه دعوى بلا دليل (وقيل يقهر  
لانه لا يقف عليه غيره لكن في المأثري بعد تقرر  
اشكاله لا قبل وقيل يقبل قلت وبه يحصل  
التوفيق ويضعف ما نقله القهستاني من  
شرح القرائض لا يسيد وغيره الا ان يحمل  
على هذا فتنبه (ولو مات قبل طه ورعاية  
لم يغسل ويقيم بالصعيد) تعذر الغسل  
(ولا يحضر) حال كونه (مرأته غاسل  
ميت ذكر أو أنثى ونذب تسجعة قبره ويوضع  
الرجل بقرب الامام ثم هو ثم المرأة اذا جلى  
عاهم رعاية لحق الترتيب





(قوله عن السرخ) هو تبرع عظام وكل شجرة لا توفيه أو كل شجرة طال وله معان أخر لكن هذا هو المتبادر  
 بقريته التعبير بالطرح عليه يعني أنه يطرح عن غير هذا الشجر وبقي كأنه ليس منه والمراد أنه باقى عن فروع المذهب  
 (قوله صلوا) بضم الصاد الموحدة ولم يبين ما إذا كان طرأوا الظاهر أن الخبز طاهران لم يسرف في كل أجزائه وإن سرف  
 فيها فقتضى ما بعده أن يحكم بالهارة الآن أن يفتش ويجز (قوله والخنطة) قال في الخمانية بعد الهارة إذا وقع  
 في خنطة وطحنت الخنطة لا بأس بكل الدقيق الآن يكون كثير يظهر أثره بغير الطعم وغيره منج والمراد بغير  
 الهارة خروهاهم منزعة سداسكن وفي كتابها خلاف فقبل تكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب نحو الجز  
 والدفع بالواو في الرفع وبالالف نصباً وبالياء - تراو قبل يكتب بصورة الهمزة رفعا وجزا وتكتب ألفا نصباً انتهى  
 لمخصان الهمع (قوله السنن الرواتب) هي ثلاثة رباعية الظهر ورباعية الجمعة القبلية والبعدية وهذا هو الأصح  
 لانها تنسب به الفرائض واحترز به عن الرباعيات المستحبات والتوافل فإنه يستفتح فيها ويصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم (قوله في الجمعة) أى في يومها فإنه ورد أن فيها ساعة اجابة أى للدعاء بعينه (قوله وقت العصر) وقيل  
 من حيث يحط إلى أن يفرغ من الصلاة ويكفي الدعاء بقلبه كما ذكره الشرنبلالي - وقيل آخر ساعة فيه وهو  
 مذهب الزهراء (قوله على قوله عليكم) أى في التسليم الأولى (قوله فلو دخل رجل في صلاته بعده الخ) ظاهره أنه  
 إذا اقتدى به بعد اتيانه بحرف أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة بأر أدركه وهو الهاوى من السلام يصح وقوله  
 بعده أى بعد علمكم وكذا قبله بعد السلام (قوله ان توب نجس) بغير نحو قول بأر تجس بما نجس أى ولم يظهر  
 أثر النجاسة فيما كان جافاً (قوله لكن لا يبطل الوعصر) أى التوب الموقوف لانه إذا لم يتقاطر منه بالعصر شئ  
 لا يفصل منه شئ وانما يبطل ما يجاوره بالنسبة لادوة وبذلك لا يتنجس وذكر المرغيناني أن كان الياض هو الطاهر  
 يتنجس لانه يأخذ بلل النجاسة من الرطب لا عكسه لأن الياض النجس يأخذ بلل من الطاهر ولا يأخذ الرطب من  
 الياض وفي نوادر الايضاح وشرحه الصفة - يكمل لا يتنجس توب جاف طاهر في توب نجس رطب لا يتعصر الرطب  
 لو عصر لدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلاف المشايخ فيه لو كان التوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر  
 لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا يتنجس في الأصح وفيه نظران كثيران من النجاسة يقتضيه الجفاف ولا يقط - وبالعصر  
 كما هو شاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المنفصل اليه مجرد ندرة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فيتميز أن  
 يفتى بخلاف ما صحح الحلواني وتحاصل ما في المسئلة صوراً أربع ما أن يسيل الماء منهم ما إذا عصر أو ما أن لا يسيل  
 منهم ما أو يسيل من الظرف دون الظروف وهذه لا تتأني أو بالعكس وهي الخلافية وكم الأولين ظاهر (قوله  
 ومنى على أرض نجسة) أى وابتل الأرض من بللها أو ما قد وسه الأرض لكن لم يظهر أثره فأقاده الجوى (قوله  
 أو نام على فراش نجس) أى يابس ولو مشى على أرض رطبة نجسة ورجله يابس نجس جوى - عن الرز  
 وفي السراج ولو وضع قدمه الجفاف الطاهر أو نام على نجس طرطاب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا لا ولا عبرة  
 بغير الندوة على المختار (قوله في الأصح) قال في المنع والأصح رواية أنه يجزيه لأن أهمية النية الدافع لا العلم  
 المدفوع اليه الأعلى قول أبي جعفر رحمه الله تعالى (قوله كالعلماء) أدخلت الكاف العمال والمقاتلة وذرائعهم  
 وطالب العلم والواعظ الذي يعظ الناس بحق والذي يعلمهم منج وفي البرازية قال الامام الحلواني إذا كان عنده  
 ودبغة فبات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبغة الى نفسه في زمانها هذا لانه لو أعطاه ليت المال اضاع لانهم  
 لا يصرفونه مصارفة فان كان من أهله صرفه الى نفسه فان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف والله تعالى  
 أعلم (قوله أنه أخذ ديانة) وللإمام الخيازي في المنع والاعطاء منج عن القضية فان منسج كان ظالم المنع الحق عن  
 المستحق (قوله أنه فطر في رمضان الخ) ولو بجماع وروى من محمد أن عليه كفارتين فيه واختاره بعض أهل العلم  
 للفتوى (قوله حتى أفطر في يوم آخر) وكذا لو أفطر في أيام متعددة (قوله فعليه كفارة واحدة) لأن الكفارة تسقط  
 بالثبوت فتندخل كالحد واختلاف في التداخل قبل لا تجب الثانية لتداخل السبب وقيل تجب ثم تسقط واما  
 إذا كفر لا أول فلا تندخل وروى زفر عن الامام أنه يكفيه الأولى (قوله ولم يمين اليوم) بأن يقول ثالث رمضان  
 أو رابعه (قوله صح) لأن نية التعمين في الجنس الواحد لا تشترط ولو صام ونوى عن يمين أو أكثر صح عن واحد  
 وفيه تأمل مع ما يأتي نفعه عن مسكين في العبارة التي بعد (قوله ولو عن رمضانين) لانه باعتبار أنه قضاء رمضان  
 بجنس واحد قال مسكين المراد أنه نوى أحد رمضانين ولم ينو أول رمضان أو آخره ولم يردجه - ما في النية لأن

فجيب طهره عن السرخ من متن وشرح  
 (خبر وجهه في خلافه خبره فارة فان كان)  
 الخمر (صايرى به وأكل الخبز ولا يفيد)  
 خبره الفارة (الدهن والماء والخنطة) للضرورة  
 (الا إذا طهر طهره أولونه) في الدهن ونحوه  
 انفسه وامكان التفرقة منه حينئذ ثمانية  
 (د) السنن (الرواتب لا يصلى ولا يستفتح)  
 تقدم في اب لوتر (الدعوة المستجابة في الجمعة  
 عند راقص العصر) على قول عامة مشايخنا  
 أشباه وقد مناه في الجمعة عن التارخانية  
 (الخروج من الصلاة لا يتوقف على) قوله  
 (عليكم) وحينئذ (فلو دخل رجل في صلاته  
 بعده لا يصير دخلاً فيها) قد مناه في صفة  
 الصلاة (ان توب نجس رطب في توب طاهر)  
 يابس فظهر رطوبته على توب طاهر  
 كذا الشيخ وعبارة الكنتز على التوب الطاهر  
 (انكر لا يبطل الوعصر لا يتنجس) قد مناه  
 قبل كتاب الصلاة (كما لو نشر التوب المبلول  
 على جبل نجس يابس) أو غسل رجله ومنى  
 على أرض نجسة أو نام على فراش نجس  
 فحرق ولم يظهر أثره لا يتنجس خاتمة (نوى  
 الزكاة الا أنه سماه قرضاً جائزاً في الأصح لأن  
 العبارة للقلب لا للسان (من له حظ في بيت  
 المال) كالعلماء (ظفر بما وجد بيت المال  
 فله أخذ ديانة) قد مناه قبيل باب المصروف  
 (أن فطر في رمضان في يوم واحد)  
 في يوم آخر فعليه كفارة واحدة  
 ولو في رمضانين على الصحيح وقد مناه في الصوم  
 (ولو نوى قضاء رمضان ولم يمين اليوم صح)  
 ولو عن رمضانين كقضاء الصلاة صح  
 أيضاً (وان لم ينو) في الصلاة (أول صلاة عليه  
 أو آخر صلاة عليه) كذا في الكنتز

ناوى الفرضين في الصوم مستفعل (قوله والاصح اشتراط تعيين الخ) وصح في الوالدية أنه يصح بالاعتين ولو عن  
 رمضان قال والاول اى التعيين أحوط (قوله وفي رمضان) فينبى أنه صائم عن رمضان سنة كذا وكذا  
 وفي قضاء الصلاة من الصلاة يومها بأربعين يوماً كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز  
 أى على هذا القول أيضاً لأن الصلاة تعين بتعيينه وكذا الوقت تعين بكونه أولاً أى وكل ما قضى أولاً أو آخر  
 فالذى بعده هو الاول والذى قبله هو الآخر قال المصنف وهذا الخاص لم يعرف الاوقات التى فاتته  
 أو اشبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه انتهى (قوله ثم رأيت) الاولى ثم رأيت صاحب البحر نقله عن صاحب  
 المحيط اذ لم يتقدم مرجع النعم الاول (قوله وهذا مشكل) لأن الفروض مترجمة فلا بد من تعيين مؤذاته تبرا  
 ذمته لأن فرضاً لا يتأذى بنية فرض آخر والشروط تميز الجنس بالنية لأنها شرعت لتعيين اجناس المختلفة  
 ولذا اختلف في الجنس الواحد واختلاف الجنس باختلاف السبب والسبب لانه كل ما يختلف حتى ظهر ان من يومين  
 حقيقة وحكماد الخطاب لم يتعلق بوقت يجتمعهما بل بدلول الشمس مشلا وهو في يوم غيره في يوم آخر بخلاف  
 رمضان واحد لعلقه بشهره ولا يحتاج الى تعيين بخلاف رمضان فانه ما كظهور من أفاده الجوى  
 (قوله خلافه) أى من التعيين ولو بأول ظهر أو آخره مثلاً (قوله وهو المعتمد) قد علمت أن الثانى صحيح وان كان  
 الا حوط التعيين (قوله والحرق كالغسل) لأن التارناً كل ما فيه من النجاسة حتى لا يبقى فيه شئ أو يحمله فيه صبر  
 رماداً قطه بالاسحالة ولهذا حرقت العذرة وصارت رماداً طهرت الاستحالة كالترا اذا انحلت وكالتنيز  
 اذا وقع في الملهة وصار ملهاً وعلى هذا قالوا اذا تنجس التنوير بطهر بالنار حتى لا يتنجس الخبز وكذا اذا تنجس  
 بمسحة الخبز ان طهر بالنار انتهى من أى اذا أفتت النار الاله قبل وضع الخبز (قوله جعل الخراج لرب الارض  
 جاز) أى عند أبى يوسف وبه يفتى وقال الامام ومحمد لا يجوز كالعشر لان ما جعله لاجل ما في الافتاح  
 ومحل الخلاف ما اذا كان صاحب الارض من أهل الخراج أم اذا لم يكن فلا يجوز ان تقا وتقل المصنف أنه عند  
 أبى يوسف يجوز ولو الى غير المصنف وعند محمد لا يحل وعليه أن يرده الى بيت المال أو الى من هو أهل لذلك كالنقى  
 والقاضى والجندى وان لم يفعل أثم (قوله لانه زكاة) فهو حق الفقراء على الخصوص وهذا اذا كان رب  
 الارض غنياً وما اذا كان فقيراً يجوز كفى المفتاح (تنبيه) قال الراعى فى الحاوى ما ياخذ من الاعونة من الطلبة  
 من العشر في زماماتهم الى عباد لا يصرفونه مصارفة بل الى أنفسهم لا بد من العشر عنهم وهو الصحيح لأن  
 ما أخذوه منهم جامكيتهم من الديوان وانهم عشر اولها فحق الخدم عليهم في مقابلاته فعمل بذلك بطولان  
 ما قبل ان كانوا فقراء بسقط بخلاف الخراج اهـ قلت ومثل العشر الاخذ من مال التجار على هذا الوجه لا يسقط  
 الزكاة عنهم وان نوهوا وان كان الاخذ فقيراً (قوله عن زراعة الارض) اى المملوكة لهم (قوله المستهقة)  
 اى بعد الاجارة (قوله فان فضل شئ) أى بعد اخذ الخراج (قوله رعاية للعقيد) اى حق المالك اذا لوجه الى ازالة  
 ملكهم بغير رضاهم ولا وجه الى تطيل حق المقاتلة فتعين ما ذكر (قوله باعها القادر) لانه لو لم يبيعها بفوت  
 حق المقاتلة في الخراج أصلاً ولو باع بفوت حق المالك في العز لكنه فوات الى بدل فكان له بفوت فيه مع تحقيق  
 لا نظر من الجانبين (قوله قلت) هو المصنف (قوله ترجع سقوطه باله اخل) محله اذا هجر عن الزراعة فان لم يهجر  
 يؤخذ بالخراج عند الكل نقله المصنف وهذا أولى المحامل (قوله أو على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية)  
 عبارة قاضى خان واذا اجمع الخراج لم يؤخذ من عند أبى حنيفة يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج  
 السنة الاولى ويسقط عنه ذلك انتهى نقله المصنف وهذا صريح في سقوط خراج السنة الماضية (تنبيه) لو هربوا  
 أى الزراع المالكون ان شاء الامام عمره امن بيت المال والغلة للمسلمين وما يتفق فرض لانه مأثور بتعيين بيت  
 المال بأى وجه أمكن وان شاء دفع لقوم وأقطعهم على شئ فكان ما يأخذ للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على  
 المسلمين والمالك على أربابها جوى عن النوادر (قوله غنم مذبوحة وميتة) الاصح أن علامة المذكاة أن تكون  
 الاوداج خالية من الدم والنية امتلاء الاوداج به (قوله فان كانت المذبوحة أكثر الخ) هذا التفصيل يجرى  
 في زيت اخذناط بوزن ميتة أو نهم خنزير وهو أكثر منه لا ينبغي أن ينتفع بشئ من ذلك ولا يباع ولا يستصحب به  
 ولا يدهن به ولا يذبح به جلد كاهه ذلك ميتة أو نهم خنزير فلا ينتفع به أصلاً وان كانت الغلبة للزيت لا يحصل  
 الاكل ويحل ما عداه بان يستصحب به ويبيعه مبيعاً عبيه ويدبغ به الجلد ويغسله لان المغلوب تبع للغالب (قوله

قال المصنف قال الزيلعي والاصح اشتراط  
 التعيين في الصلاة وفي رمضان الخ قلت  
 وهكذا قد متته في باب قضاء القوافل تبعاً  
 لادروغيرها ثم رأيت في البحر قبيل باب  
 النعمان مانعه ونية التعيين لم تسترط باعتبار  
 أن الواجب مختلف متعذر بل باعتبار أن  
 مراعاة الترتيب واجبة عليه ولا يمكنه مراعاة  
 الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكثرة  
 القوافل بكنية نية الظاهر لا غير كذا في  
 المحيط وهو تفصيل حسن في الصلوات فينبى  
 حفظه اهـ بالنظر ثم رأيت نقله عنه في الاشباه  
 في بحث تعيين الموتى ثم قال وهذا مشكل  
 وما ذكره أحدنا كقاضى خان وغيره خلافه  
 وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بجوفه  
 فاقب له ذلك (رأس شاة مطبوخة بدم أحرق  
 الرأس) وزال عنه الدم فالتخذ منه مرة جاز  
 استعملها (والحرف كافس) وقد علم أنه  
 من الملهات (سلطان جعل الخراج لرب  
 الارض جاز وان جعل له العشر لا) لانه زكاة  
 قلت وقد قدمه في الجهاد وقد متته في الزكاة  
 أيضاً (هجر أصحاب الخراج عن زراعة الارض  
 وأداء الخراج ودفع الامام الاراضى الى  
 غيرهم) بالاجرة (للعطو الخراج) من أجرتها  
 المستهقة (جاز) فان فضل شئ من أجرتها  
 دفعه للمالكها رعاية للعقيد فان لم يجد الامام  
 من يستأجرها باعها القادر وأخذ الخراج  
 من النمن لو اعلمهم خراج ورد الفضل  
 لاربابها انتهى قلت وقد متنا في الجهاد ترجيح  
 سقوطه بالتداعى فيعمل على المرجوح أو  
 على أن مراده أخذ خراج السنة الماضية  
 فقط (غنم مذبوحة وميتة) فان كانت المذبوحة

تحرى أو كل) لأن الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة الاباحة ألا ترى أن الاسواق لا تخلو عن محرم من مسروق  
ومغصوب ومع ذلك يحاج التناول اعتمادا على الظاهر وهذا لأن القليل منه لا يمكن التهرز عنه ولا يستطاع  
الامتناع منه فسقط اعتباره دفعا للخرج كقبيل النجاسة في البدن والثوب بخلاف ما إذا كانت الميتة أكثر  
أو استويا لانه لا ضرورة اليه فيمكن الاحتراز عنه وتحرى في الثياب المختلط طاهرها ونجسها أولو تساوبا  
لأن حكم الثياب أخف من غيرها ألا ترى أنها لو كانت كلها نجسة كان له أن يصل في بعضها ثم لا يعبد لانه  
مضطر إلى الصلاة فيه ما حتى لو كان معه ثوب طاهر ربه يصل فيه ولا يصل عريانا اتفاقا فلا جازت صلاته فيه  
وهو نجس بيقين فلان تجاوزا لتحرى طاعة الاشتباه أولى أفاده المصنف (قوله ومزني) كذا في غاب النسخ وكانه  
لم يترك الموضوع الذي قدمه فيه وفي قليل منه كما مر في اناء الماء (قوله إيماء الاخرس) أي اشارته بحاجب أو يد  
أو غير ذلك إذا عرف القاضي اشارته وان لم يعرفها ينبغي أن يستخبر من يعرف اشارته من اخوانه وأصدقائه  
وجيرانه فيخبرهم من يعرف اشارته حتى يقول بين يدي القاضي أرادهم هذه الاشارة فكذا يفسر ذلك  
ويترجم حتى يحيط علم القاضي بذلك وينبغي أن يكون عدلا مقبول القول لأن الفاسق لا يقول له ولو الجبنة  
وذلك لو لمع الكتابة خلافا لمن توهم أنها لا تعتبر بها لان ضرورية فلا تعتبر مع القدرة على الكتابة فقلنا  
كل ضروري وفي كل منزلة أمما الكتابة في بيانها من معاني وفي الاشارة بما هو متصل باتكلم علم بالمراد  
فصارت أقرب إلى النطق من آثار الاقلام (قوله وكاتبته) قال العلامة المقدسي تكلم الكتابة أن لا تكون  
الافى المعتقل فان الاحرف الخلق لا يعرف الكتابة ولا يمكن تعريفها إياها لاسيما بالازالة لفظا المركبة من الحروف  
وهو لا ينطق ولا يسمع المطلق انتهى قلت وقه خرق العوائد والكلام فيما إذا وجدت وقد علم من هذا أن كتابة  
المعتقل موقوفة كما يمانية فليست أملا (قوله بخلاف معتقل اللسان) بفتح القاف وهو الذي لا يقدر على الكلام  
الابتكاف يقال اعتقل لسانه بآبائه للمجهول إذا لم يقدر على الكلام انتهى حوى قلت وهو المراد أما الأول  
فهو ناطق (تفه) الكتابة على ثلاث مراتب ١ مستبين مرسوم وهو أن يكون عنوانا أي مستدرا بالعنوان وهو  
أن يكتب في صدره من فلان إلى فلان على ما جرت به العادة في تطهيره فيكون هذا كأنظر يلزم حجة ٢ ومستبين  
غير مرسوم كالكتابة على الجدران وأوراق الاشجار أو على الكاغذ لا على وجه الرسم فان هذا يكون لغو  
لأنه لا يعرف في أظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة الا بانضمام شيء آخر إليه كالنية والاشهاد والاملاء  
على الغير حتى يكتبه لأن الكتابة قد تكون للتجربة وقد تكون للتحقيق وبهذه الاشياء تتعين الجهة وقيل الاملاء  
من غير اشهاد لا يكون حجة والاقول أظهر وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو غير كلام غير مرسوم  
ولا يثبت به شيء من الاحكام وان نوى انتهى منق (قوله وقود) الترقيق بين القود والحد أن الحد لا ينام الا ببيان  
لاشبهة فيه والقصاص يقام بالشبهات وأقارب المطلق القتل وان لم يوجد التمرجح بالعدد والحاصل أن القصاص  
شرع عوضا شرعيا جابرا لجاز أن يثبت مع الشبهة كالأعواز التي هي حق العبد أمما الحد وقد شرعت للزجر  
عمادية عن معنى العوضية لأنها حق الله تعالى فلا تثبت مع الشبهة انتهى أبو السعود وفي الهندية يقتصر منه  
ويقتصر له انتهى ومقتضى عدل القود في جعله المسائل أن الحال وقوف فيه إلى الموت بالنظر للمعتقل  
وإذا سلم ذلك فإذامات هل يبطل القود انقوات محله أو تثبت الدية في تركته (قوله به يفتي) مقابلة تقدير القرائن  
ذلك بسنة (قوله أو طلق مثلا) أي كما إذا أعتق (قوله نفذ مستندا) فلها أن تترجح ان مضت عدتها من وقت  
الاشارة أو الكتابة وينفذ تصرف المعتوق من ذلك الوقت (قوله والا لا) ويبطل الاشارة إذا لحكم لها مع النطق  
وباعتبارها بما لا يلفظ (قوله لا يجل) انظر لما إذا لم يعتبر عليه الوطء دلالة على ارادة النكاح جلاله على الصلاح  
(قوله لكن ذكر ابنه الخ) استدراك على قوله ثم نفذ كلامهم أنه لو اقترن بالاشارة أو طلق مثلا (قوله عند ذكر الاشياء  
الاحكام الاربعه) التي هي الاقتصار كما في انشاء الطلاق والعناق والاعقاب وهو انقلاب ما ليس بعلة  
كما إذا علق الطلاق والعناق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو أن يثبت  
في الحال ثم يستند وهو دأب الربيعين الاقتصار والتميين وذلك كالغمرات تملك عند أداء الضمان مستندة إلى وقت  
وجود السبب وكالتصايب فانه يجب زكاته عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوبه والتميين وهو أن يظهر  
في الحال أن الحية كم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم ان كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد

تحرى أو كل والا) بان كانت الميتة أكثر  
أرادت أو لا) يتحرى لو في حالة الاختيار  
بان يجهد ذكته ولا يتحرى أو كل طلقا أو  
في اناء الماء (إيماء الاخرس وكاتبته كالبيان)  
باللسان (بخلاف معتقل اللسان) وقال  
الشافعي هما - وه (في وصية نكاح وطلاق  
وبيع ونسأ وقود) وغيرها من الاحكام  
أي إيماء الاخرس فيما ذكره من تبرؤ منه  
معتقل اللسان ان علمت اشارته واستندت  
عقلته إلى موته به يفتي قات ومزني الوصايا  
وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزباني  
وغيرهم ثم نفذ كلامهم أنه لو اقترن بالاشارة  
أو طلق مثلا توفت فان مات على الاشارة  
مستندا أو الا لا عليه فلو تزوج بالاشارة  
لا يجل له وطؤها لعدم نفاذ حكمه إذا مات  
بجمله كان لها المهر من تركته فانه المصنف  
لكن ذكر ابنه في الزواهر عند ذكر الاشياء  
الاحكام الاربعه أن قولهم والاضابط  
للمعتصر والمستند أن ما يصح تطبيقه يقع مستندا  
في البحر باب التعاطي

وجوده فيه يقع الطلاق في اليوم وتعد منه والفرق بين التبين والاستناد أنه في التبين يمكن أن يطلع عليه  
 العباد وفي الاستناد لا يمكن انتهى من الاشياء ملخصاً (قوله بخلاف ذلك) أي بخلاف القول بالاستناد  
 في نحو طلاق معتقل اللسان وعناقه ووجهه بخلاف خبر أن الأولى ويمكن أن يقال بعد نصهم فيه ما على الاستناد  
 أن الضابط أغلبي (قوله في حد) أي عليه أن كان الآخر من أمه معتقل اللسان فإذا لا إشارة أو الكتابة لأنه غير  
 صريح ولا حد له على الغير أن كان مقدراً فلا بد من طلبه ولا تيقن به (قوله ولا في شهادة قاضية) وقوله صاحب  
 الاشياء عن التذيب كانه لأن اشارته أو كتابته لا تفيد التحقيق والعيان ومعنى الشهادة عليهم ما ولا يثبت المال  
 على المدعى عليه بالاشك (قوله ظاهر كلامهم نعم) كانه لأن الاسلام به ولو لا يعلل ومن جله علومه أن تقبل اشارته  
 لداخل فيه في الكلام فيما إذا ارتد به بالاشارة أو بالفعل بأن استمر بما يجب نفعه عند أهل الاسلام  
 هل يقتل بمجرد (قوله بصاق محبوبه) وإذا علم المحكم في البصاق المنفصل يلم في الريق والبصاق بالصاد والزاى  
 والسير (قوله لا بكفر) لأن الريق تعاقف النفس وتقتدره إذا كان من غير صديقه فصار كالجبن ونحوه وإن كان  
 من صديقه لا تعاقف فصار كالخبر ونحو ذلك مما انتبه به النفس زباني وهذا أحد قرآين - كاهه -  
 في الوهبانية منخ والنظار أن المراد بالصدق المحبوب كما عبره المصنف لكل صديق فقد يكون صديقه ويعاقف  
 ريقه (قوله عذري ترك الحج) لأن أمن الطريق شرط الوجوب أو شرط وجوب الاداء ولا يحصل الأمن مع قتل  
 البعض فكان معذوراً في الترك فلا يأنه والمراد به القتل في كل مرأحة أو جأها أو ألقها لتحقيق القتل فيها  
 ثم المانع فيما يظهر قتل قطاع الطريق لأبعض الحاج لبعض لا مكان دفعه بأمر الحاج ونحوه (قوله منعها زوجها)  
 مصدر مضاف إلى فاعله هذا إذا منعه ومراعاة السكينة في منزلها (قوله تشوز حكماً) لأنها حدثت نفسها منه بغير  
 حق فلا تجب النفقة لها مادامت على منعه (قوله بخلاف ما لو كان فيه شبهة) كبيت اشتراء من مال مجهول (قوله  
 ليس لها ذلك) لأنه لا بد له من يخدمه وقد تنفع هي عن خدمته فلا يمكن منعه من ذلك (قوله وكذا مع أم ولده)  
 - لنها المدبرة وقيد عاذكر لأنها لو فالت لا سكن مع أمك أو ولدك أو زوجتك وأريد يتنا على حدة لها فلا ظهيرة  
 (قوله لأنه ليس بصريح ولا بكناية) ظاهره أنه لا عتق ولو بالنية وفي الجوى عن البرازية قال لعبد أمه أو أمته أنا عبدك  
 يمتق أن نوى ومثله فيما يظهر ما لا يمتق أن موذى العبارتين واحد (قوله لأنه كناية) ظاهره أنه لا يمتق إلا بالنية  
 وظاهر كلامهم عدم اشتراطها إذ علة في المنع وغيرها بأن حقيقة تنبئ عن ثبوت الولاية على العبد وذلك بالعتق  
 فيعتق انتهى وظاهر هذا التعال أن المولى حقيقة في العتوق فقط والمتبادر خلافه فإن إطلاقه على الأفعلى  
 كغيره مشهور فالظاهر أنه من المشترك والنية تعين أحد المعنيين (قوله لا يخرج من يد ذى اليد) أي لا يحكم القاضي  
 بإخراجه من يده لا بد باقراره أنه في يده لا محالة المواضعة أي الاتفاق على أنه يقر بأن يده لا يحكم القاضي به  
 ولا سبيل لنقضه حتى لو ادعى مدعى آخر لا تنفع دعواه فإقامة البينة تنفي تهمه المواضعة فيمكن القضاء عليه  
 بإخراجه من يده لتحقيق يده (قوله على وفق دعواه) أي أنه في يده وبه صرح الجوى (قوله بخلاف المنقول) أي  
 فانه لا يحتاج إلى برهان المدعى أنه في يده المدعى عليه وعلة المؤلف في الدعوى بأن اليد معاينة فيه أي فلا يحتاج  
 إلى برهان على أنه في يده لصحة الدعوى ونقل مسكين عن الصغرى إذا طلب المدعى كفيلاً بنفس المدعى عليه من  
 القاضي ووضع المنقول على يده عدل ولم يكتب بالكفيل بالنفس فإن كان المدعى عليه عدلاً لا يجيبه وإن كان فاسقاً  
 يجيبه انتهى (قوله وهذا إذا ادعى ملكاً مطلقاً) أي محل اشتراط إقامة البينة على أن العاقر في يد المدعى عليه في  
 دعواه الملك المطلق لأنها دعوى ترك التعرض بإزالة اليد وطلب إزالتها لا يتصور إلا من جانب صاحب اليد  
 وبإقراره لا يثبت كونه ذائلاً لاحتمال المواضعة (قوله لأن دعوى الفعل) أي كالشراء (قوله تصح على غيره أيضاً) فانه  
 يدعى عليه التملك وهو يتحقق من غير ذى اليد كما يتحقق منه فعدم ثبوت اليد بالأقرار لا يمنع صحة الدعوى لعدم  
 نوبت صحتها على اليد (قوله وقيل لا يصح) هذا الخلاف مبني على أنه هل يعتبر المكان أو الأهل فقيل بعتبر المكان  
 وقيل بعتبر الأهل حتى لا ينفذ قضاؤه في غير ذلك المكان على قول من يعتبر المكان وينفذ على الأهل وإن كان  
 العاقر في غير مكان القضاء على قول من يعتبر الأهل أي حضور الخصم الأهل عند القاضي والأهل كافي في الاشياء  
 هو العاقل المميز ولو لم يميز أذونه في الخصومة قال المصنف وإنما عدلتنا عما اعتمد صاحب الكترنا في البرازية  
 والخلاصة من أن الصحيح أن قضاء القاضي في الحدود يصح وإن لم يكن الحدود في ولايته انتهى (قوله قضو)

والعتاق ونحوهما مما يصح تعليقه بالشرط  
 مقتصران على (لا) تكون اشارته وكتابته  
 كالبيان (في حد) لأن المندرج بالاشياء لا يكون  
 حق الله تعالى ولا في شهادة قاضية وهل يصح  
 الإسلام به بآشارة ظاهر كلامهم نعم ولم أره  
 صريحاً في الاشياء (أبلغ الصائم بصاق محبوبه  
 بقضى) (لا بكفر والى) يكن محبوبه (لا) بكفر  
 وترقى الصوم (قتل بعض الخجاج عذري ترك  
 الحج) - ترك الحج (منعها زوجها) من الدخول  
 عليها وهو يسكن معها في بيتها تشوز حكماً  
 كما حرره في باب النفقة (ولو كان المنع ابنها  
 إلى منزله) فليست ناشئة لوجوب السكينة عليه  
 (أو كان يسكن في بيت الغصب فامتنعت منه  
 لا تكون ناشئة) لأنها محقة إذا السكينة فيه  
 سرام بخلاف ما لو كان فيه شبهة (فالت  
 لا سكن مع أمك وأريد يتنا على حدة ليس  
 لها ذلك) وكذا مع أم ولده وكله مرقى النفقة  
 (قال لعبد ما لا مالك أو قال لا مته أنا عبدك  
 لا عتق) لأنه ليس بصريح ولا بكناية بخلاف  
 في محله (العتار التنازع فيه لا يخرج من يد  
 ذى اليد ما لم يبرهن المدعى) على وفق دعواه  
 بخلاف المنقول (أو يعلم بالقاضى) ولا بكفى  
 تصديق المدعى عليه أنه في يده في الصحيح  
 لا محالة المواضعة قلت قد مناع غير مرة آخرها  
 في باب جنابة المملوك أن المفتى به في زماننا أنه  
 لا يعمل بعلم القاضي فتأمل وهذا إذا ادعى  
 ملكاً مطلقاً ما إذا ادعى الشراء من ذى اليد  
 وإقراره بأنه في يده فأنكر الشراء وأقر بكونه  
 في يده لم ينجح برهان على كونه في يده لأن  
 دعوى الفعل لا تنفع على ذى اليد تنفع على  
 غيره أيضاً كما بسط في البرازية (عقار لا ولاية  
 القاضي يصح قضاؤه فيه) كمنقول هو الصحيح  
 وتقدم في القضاء أن المصير ليس بشرط فيه  
 به يفتى ويكتب بالحكم القاضي تلك الناحية  
 لإمره بالتسليم (وقيل لا يصح) رمى عليه  
 في الركن والملتقى

(قضى القاضي بينة في حادثة ثم قال رجعت  
عن قضائي أو بدلي غير ذلك أو وقعت  
في تلبس الشهود وأبطلت حكمي وأخبر  
ذلك لا يعتبر) قول القاضي في كل ذلك لعلى  
حق الغيبة وهو المذموم (والقضاء ماض  
ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة)  
الافى ثلاث. رت في القضاء لو بعلمه أو بخلاف  
مذهب أو ظهر خطؤه (إذا قال الشهود  
قضيت وأنكر القاضي فالقول له) به يعني قاله  
ابن القيس في القوا كما البدرية زاد في البرازية  
خلافا للمجد زاد في البحر (مالم ينفذ قاض آخر)  
فيثبت لا يكون القول قوله في أنه لم يقض  
لوجود قضاء الثاني به قال المصنف وهو قد  
حسن لم أقف عليه غير صاحب البحر (شرط  
نفاذ القضاء في الجهات) من حقوق العباد  
(ان يصير الحاكم في حادثة) بأن يتقدمه  
دعوى صحيحة من خصم على خصم حاضر  
منازع شرعي ولو برهن بحق على آخر عند قاض  
فقضى به ببرهان بدونه مازعة ومضادة  
شرعية وتداع بينهما مالم ينفذ قضاؤه لثبوت  
شرطه (وهو التقاضي بخصوصية شرعية وكان  
افتاء فيحكم) مذهب لا غير كما قد مناه في القضاء  
وأفاده بقوله (فلورفع اليه) أي إلى الحنفية  
(قضاء مالي) لا دعوى لم يثبت اليه وعمل  
الحنفية بمقتضى مذهبهم لعدم تقدم ما عنده  
من ذلك لخروج قضا المالك مخرج الفتوى  
لعدم تقدم الخصومة الشرعية التي هي شرط  
انعقاد القضاء في حق العباد (إذا ارتأى)  
القاضي (في حكم) القاضي (الاول لم يطلب  
شهود الاصل) مرفى القضاء في ديار تيباه  
في حكم الاول فأفاد أنه إذا لم يرتب فيه  
لا يعتبر شرطه قال في القوا كما البدرية قالوا  
قضاء العدل العالم لا ينقض ويحصل على  
الساد بخلاف قضاء غيره يعني إذا تبين وجه  
فساده بطريقه فللثاني نقضه (إذا ترتب بيع  
التعاطي على بيع باطل أو فاسد لا ينعقد)  
مرفى أول البيع عن الخصومة والبرازية  
والبحر (خبأ قومنا من رجلين عن شيء فأقر  
به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو لا يراه  
جائز شهادتهم) عليه بذلك الاقرار  
(وان سمعوا كلامه لم يروا لا يجوز)

القاضي بينة) انما ذكره لقوله بعد أو وقعت في تلبس الشهود والا فلا قرار كالبينة فيما يظهر (قوله أو نحو ذلك)  
كنقضته أو فضخته أو رفعت دعوى (قوله لعلى حق الغيبة) ولأن رأيه الاول ترجح بالقضاء فلا ينقض باجتهاد  
مثله (قوله والقضاء ماض) أي ولو في محتمل فيه فلا ينقضه غيره ولا غير هذه المسئلة يصح ترتبها على  
ما قبلها وتغنى عن قوله بعد شرط نفاذ القضاء الخ (قوله ان كان بعد دعوى صحيحة) وهي ما يتعلق بها أحكامها  
فلا بد فيها من احضار الخصم والمطالبة بالجواب والاثبات بالبينة مثلا (قوله وشهادة مستقيمة) وهي شهادة  
العدل اذا استجمعت شرائط الصحة واحترز بالدعوى الصحيحة عن الفاسدة وبالشهادة المستقيمة عن غيرها فانه  
حينئذ يعتبر قوله وسيطل القضاء وصورة الدعوى الفاسدة أن يدعى محدودا وليبين أنه كرم أو أرض والشهادة  
غير المستقيمة أن يشهدوا كذلك واحترز بقوله وشهادة مستقيمة عما إذا قضى به له فانه يجوز له الرجوع كان  
يعترف عنده رجل لا يحصى ثم غاب ثم جاء اثنتان تدعيان عنده هذه الدعوى فيحكم لاحدهما طائفة المقر ثم تبين  
أنه غيره فانه لا ينبغي له أن يمضي حكمه أفاده جميعه الحقوى (قوله الا في ثلاث مرات في القضاء) قد مر في فروع  
القضاء حيث قال لا يصح رجوعه عن قضائه الا في ثلاث (قوله لو بعلمه) ظاهره وان لم يظهر خطؤه لتبائن المسئلة  
ووجهه ان المفتي به عدم صحة القضاء بعلمه كأن يعلم أن افلان على فلان حقا الغلبة الفساد (قوله لوجود  
قضاء الثاني به) ظاهره انه اجتمع عند القاضي شروط الدعوى وقضى وحينئذ فلا اعتبار للثاني ولا نظر للاول  
ولو أبطله وهذا غير التبعيد فانه يرفع اليه قضاء قاض ويثبت عذره بالبينة قضاؤه فينفذه وان لم يدعيها (قوله  
من حقوق العباد) قيد به لان الحادثة لا تشترط في حقوق الله تعالى الحقوق والامانة وطلاق الزوجة  
(قوله منازع شرعي) خرج به غير المنازع أو المنازع غير الشرعي كفضولي ومودع ومذموم شعبان نزاعهم  
لا يعتبر (قوله به برهان) بالاولى للثانية والثانية للثالثة (قوله في حكم القاضي الاول) بأن كان الاول  
غير عدل لا يبالى بما يحكم وتبين وجه فساد بانه قضى بثبوت الهدود الذي لم يبين انه كرم أو أرض ومن الارتباب  
أن يكون ارتضى أو أخذ برشوة فان القضاء حينئذ باطل (قوله طلب شهود الاصل) أو وطالب الخصمين انتقام  
الحادثة فيقضى فيها أو ينفذ الاول وقد علم من كلامه آخر أن الارتباب لا يعتبر في قضاء العدل العالم (قوله  
في حكم الاول) أي في محتمل (قوله يعني اذا تبين وجه فساد) ظاهره ان ذلك قاصر على قضاء غير العدل العالم  
والظاهر حرمانه فيه وقوله بطريقه هو كما قلناه سابقا (قوله على بيع باطل) كبيع عينة أو دم (قوله أو فاسد)  
كعقد فيه شرط لا يقتضيه ولا يلائمه (قوله لا ينفذ) ظاهره ولو فيه بدل شرعي وظاهره ولو اختلص المجلس وأفاد  
بقوله ترتب انه لم يحصل بينهما مائة امة أو امة او وقت بينهما مائة امة فيصح حيث كان الاول فاسدا (قوله جائز  
شهادتهم عليه) لان الاقرار موجب بنفسه وقد علموه وهو الركن في اطلاق الشاهد قال تعالى  
الامن شهد بالحق وهم يعلمون (قوله لان النعمة تشبه) أي تشبه النعمة فيحتمل أن يكون المقر غيره ولا يجوز  
لهم أن يشهدوا مع الاحتمال (قوله ثم دخل رجل) ظاهره أنه دخل بانفراده وأقر بأن افلان كذا أما اذا دخل  
المقر مع المقر والحالة هذه هل تجوز الشهادة أو لا تجوز لاحتمال أن الذي أقر بالحق هو الذي يدعيه وجعل  
ذمة كنعمة الا يخرج مقر (قوله يعلم به) تفصيله قبله (قوله كذا اطلاقه الخ) أي أنه لم يثبت بالتصرف (قوله  
قطع للزور والجليل) الفاسدة ويجعل حضوره وتركه المنازعة اقرارا بأنه مالك البائع وفتوى أئمة خوارج على  
ان سكونه لا يكون تسليما وله المطالبة والدعوى وفي الفتاوى يتأصل المفتي في ذلك ان رأى المذموم الساكت  
الحاضر ذاهبا أفتى بعدم السماع واختار القاضي في فتواه أنها تسع في الزوجة لا في غيره لكن الغالب  
على أهل الزمان الفساد فلا يفتى الا بما أفتى به أئمة حرم قنأ أي وهو ما في المتن أفاده المصنف ولم يقيد بالنصرف  
في حق الزوجة والا فرب صاحب الكنز والبرازية كالصنف وهو كذلك في كثير من المعتبرات وقيد الزيلعي  
فلا يفتى فتاوى أبي الليث بأن ينصرف فيه المشتري زمانا ورد المصنف بأن التقييد به يوجب التسوية بين  
القريب والجار مع أن الجار يخالفه كما لا يخفى على من تأمل كلامهم انتهى وفي حاشية المكي ما نصه فحصل  
بما قلناه ونقله المؤلف عن فتاوى أبي الليث خمسة أقوال عدم السماع من القريب والاجنبي من غير اشتراط  
تصرف المشتري واشترط التصرف فيه ما واشترطه في الاجنبي ولو جاز ادون القريب والسماع من الاجنبي  
والقريب أي الزوجة والسماع من الزوجة دون غيرها (قوله وكذا الوضمن الدرك) هي وما بعد هذا لا يخرج

شهداتهم عليه لأن النعمة تنسبه فتقع الشهادة  
 الا اذا علموا أنه ليس فيه غيره بأن دخلوا  
 البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابه ولا مصلح  
 له غيره ثم دخل رجل فسمعهم اقراره ولم يروه  
 وقته (باع عقارا) أو حيا أو نوبا (وابنه  
 أو امرأته) أو غيرهما من اقاربه (حاضر  
 به لم يه ثم ادعى الابن) مثلاً (انه لم يه لانه لم يسمع  
 دعواه) كذا أطلقه في الكتروا الملقى وجعل  
 سكونه كالفصاح قطعاً للتزوير والحيل وكذا  
 لو ضمن الدرك أو وقف نصي الثمن وقالوا فممن  
 زوجوه بلا جهار ان سكونه عن طلب الجهاز  
 عند الزفاف رضا فلا يملك طلب الجهاز بعد  
 مكنونه تمام تفي باب المهر (بخلاف الاجنبي)  
 فان سكونه (ولو جاراً) لا يكون رضا (الا اذا)  
 سبكت وقت البيع والتسليم و (تصرف  
 المشتري فيه زرعاً و بناءً) في نكاح (لا تسمع  
 دعواه) على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع  
 الفاسدة وبخلاف ما اذا باع المصطفى ملك  
 رجل والمالك ما كنت حيث لا يكون سكونه  
 رضا عندنا خلافاً لابن أبي ايلي بزارية آخر  
 الفصل الخامس عشر وغيره (باع ضيقة ثم  
 ادعى انها وقف عليه) أو على مسجد كذا  
 أو كنت وقتها) وأراد تخليف المذبح عليه  
 ليس له ذلك) اتفاقاً لا تناقض (وان أقام بينة  
 تقبل) على الاصح لا احدة الدعوى بل القبول  
 البينة في الوقف بلا دعوى خلافاً لما صوبه  
 الزيلعي وقدمه مناه في الوقف وباب  
 الا تخلفا (وهبت مهرها لزوجه فماتت  
 وطالبت ورثتها بمهرها وقالوا كانت الهبة  
 في مرض موتها وقال بل في العدة فاقول  
 للورثة) هذا ما اعتد به في الخاتمة من الرواية  
 الجماعة الصغرى بعد نقله لما في فتاوى النسفي  
 أن القول للزوج فقال والاعتماد على تلك  
 الرواية لانهم تصادقوا على وجوب المهر  
 واختلفوا في السقوط فاقول لمنكره الخ  
 قلت وأقره في تنوير البصائر واعتد به شيخنا  
 على خلاف ما جزم به في الملقى كالكترو من  
 ان القول للزوج وان جزم به شرعاً كالزيلعي  
 وابن سلطان بأنه الاستحسان فتنبه قلت  
 واستظهره ابن الهمام في آخر المهر فقال  
 وجه الطاهر أن الورثة لم يكن لهم حق بل اياه

عن المصنف لوجود العلم فيه ما (قوله ان سكونه عن طلب الجهاز) أي مدة يعلم بسكونه فيه بارضاء ومهزمة  
 ان مكسورة طبعاً كناية بالقول وقيل ليس له الطلب مطلقاً لأن المال في النكاح تابع وعلى ما ذكره اذا لم يسكت  
 يأخذ المهر ويشتري ما يليق به (قوله وتصرف المشتري فيه زرعاً و بناءً) انظر هل الخصم من الزرع والبناء قيد  
 لظاهره وما بين الناس فالنصرف فهو البيع والشراء والهبة والوصية لا يقع أو هو قيد اتفاقاً وظاهره تمييز  
 الزيلعي بقوله بان يتصرف فيه المشتري زماناً ان قيدهما اتفاقاً لا إطلاقاً للتصرف وهل يشترط في عدم قبول  
 دعواه عمله التصرف كعمله بالبيع يجوز (قوله حيث لا يكون سكونه رضا) لأن سكونه يحتمل الرضا والسخط  
 انتهى حوى (قوله وغيره) أي البرازية وذكر الضمير باعتبار أنها كتاب (قوله أو على مسجد كذا) افاد آخر كلامه  
 انه لا يشترط الدعوى في الوقف مطلقاً وقيل ينبغي أن يفصل الجواب لو كان الوقف على قوم بأعيانهم لا تقبل  
 البينة ببلادهم وفقاً ولو على مسجد أو على فقراء تقبل عندهم الا عند الامام وفيه بحث لأن كل وقف لا بد  
 أن ينتهي الى الفقراء فلا يجتصم بقوم بأعيانهم فعلى تقدير أن يكونوا في طبقة عليا ولم يدعوا ان قبل بعدم قبول  
 البينة لعدم الدعوى منهم يلزم ضياع حق الفقراء الذين يؤل اليهم الوقف ولو بعد حين انتهى حوى (قوله خلافاً  
 لما صوبه الزيلعي) من عدم القبول فهو يقابل ما في المصنف تنبيهه ولو باع عبد ثم ادعى انه حر أو اعتقه تسمع  
 دعواه وفي فتاوى الفضلي لا تسمع دعواه في اعتاق العبد عند الامام وتسمع في الجارية (قوله فاقول للورثة)  
 هذا عند عدم البرهان وان أقاموا البرهان فالبينة بينة من يدعى الهبة في العدة من (قوله نقله) ضميره  
 كضمير قال يرجع الى فانيض (قوله الخ) هو والهبة حادثة والاصل في الحوادث أن تضاف الى أقرب الاوقات  
 انتهى (قوله بأنه الاستحسان) الباء للسببية وهو مرتبط بقوله جزم (قوله فتنبه) أشار به الى أن العمل  
 بالاستحسان (قوله واستظهره ابن الهمام) أي استظهره أن القول للزوج (قوله فتأمل وجه الظاهر الخ)  
 الاوضح ما ذكره الزيلعي في التوجيه وهو أنه سمى اتفاقاً وعلى سقوط المهر عن الزوج لأن الهبة في مرض الموت  
 تنسب للملك وان كانت للوارث الا ترى أن المريض اذا وهب لوارثه أي عبداً فلا يقع عليه الوارث أو باعه نفسه  
 فصرفه وان كان يجب عليه الضمان ان مات المورث في ذلك المرض رد الوصية بقدر الامكان فاذا سقط عنه  
 الميراث لا يقع له الوارث يدعى العود عليه والزوج ينكر والقول قول المنكر (قوله لانه يميز من جهته) أي  
 لما فيه من معنى اليمين وهو تعليق طلاقها على فعلها أي ولا رجوع في اليمين ومن جهتها فملك لأن الوكيل  
 من يعمل اغيره وهي عاملة اتفاقاً بخلاف الاجنبي وبقتصر على المجلس فقد ذكر في الصغرى لو قال اهاؤك لك  
 أن تعاقني نفسك يقتصر على المجلس انتهى أما في الاجنبي فلا يقتصر على الرجوع انتهى مكي (قوله على أنى متى  
 عزلتك فانت وكيلي) أي متى وقع عزل متى لك أي زمن فانت وكيلي (قوله يقول عزلتك ثم عزلتك) لان الوكالة  
 يجوز تعلقها بالشرط فيجوز تعليق العزل عنها فاذا عزله انزل عن الوكالة المنجزة وتجزت المتعلقة فصارت وكلا  
 جديدان انما انزل الثاني انزل عن الوكالة الثانية وهذا أولى من قوله لان في الخ والظاهر أن المراد بقوله  
 ثم عزلتك التكرار اصادف العزل جميع أوقات التوكيل (قوله يقول رجعت عن الوكالة المتعلقة) انما اشترط  
 ذلك لانه لو عزله عن المنجزة من غير رجوع اصابه وكلا مثل ما كان ولو عزله عن المنجزة ألف مرة لان كلمة  
 كلما تقتضي تكرار الأفعال لا الى نهاية فلا يفيد العزل الابد الرجوع انتهى عيسى ثم انه لا بد من نفذ  
 قوله رجعت الخ على قوله وعزلتك لانه حينئذ انقطعت مادة التوكيل ولم يبق الا المنجزة فينزل عنها بقوله  
 وعزلتك عن الوكالة المنجزة ولو عكس في التعبير لا بد أن يقول عزلتك عن الوكالة المنجزة ورجعت  
 عن الوكالة المتعلقة وعزلتك فليتأمل وقيل يقول كلما وكلك فانت معزول اذ كلما في كل انزل والا قول أو جهه وهذا  
 لا يفيد لانه ان انزل كلما توكل لليمين الثانية في كل كلما انزل لليمين الاولى فيبقى دائماً وكلا من عزلا فلا ينقطع  
 الا بالرجوع عن المعانة انتهى وفيه أن المقصود عدم تصرفه وهو لا بد من عليه امزله ساعة فوكيله فتم المقصود  
 (قوله ان كان ديناً بدين الخ) لانه متى وقع الصلح على غير ما استحق بعقد المداينة حل على المفاوضة فيصير  
 صرفاً ومعاوضة وفيه لا يجوز الافتراق عن دين بدين للثمن من الكالي بالكالي (قوله لان الصلح اذا وقع على عين  
 متعين) ولون أموال الربا كما اذا وقع الصلح على شعب بعينه عن جنسة في الذمة (قوله اذا حلقت فانت بري)  
 الشيء بالشيء يذكر ذكرني هذا الفرع فرعاً نفياً عن الامام محمد بن قال لا تخلى عليك ألف درهم فقال الاخر



وهم يتعونه لانفسهم والزواج بشكر فالتدول  
له (وكاه باطلا قهلا ليلك مزاهيا) لانه عين من  
جهته (وكذلك بكذا على انى متى عزائك فانت  
وكيلي) فطريقه ان (يقول) في عزله (عزلك  
ثم عزلك) لان متى للمعوم الاوقات وأما كلما  
فالمعوم الافعال (فلو قال كلما عزلتك فانت  
وكيلي يقول) في عزله (رجعت عن الوكالة  
المعلقة وعزلك من الوكالة المنعزة) الحاصلة  
من لفظ كلما فنشئ عزول (قبض بدل الصلح  
شرط ان) كان (دنيا بدني) بأن صالح على  
دراهم عن دنائير أو عن شئ آخر في الذمة  
(والا) يكن دنيا بدني (لا) يشترط قبضه  
لان الصلح اذا وقع على عين تعين لا يبقى دنيا  
في الذمة بخلاف الافتراق عنه (قال) المدعي  
(لا يثبت في برهن) ولو بعد حلف خصمه  
بجواهر الفتاوى وكذلك لو قال عند طلبة ليمينه  
اذا حلفت فانت برى من المال الذي  
عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضى له  
بالمال خاتمة (أو) قال الشاهد (لانه هادى  
فشهدت قبل) لاسكان التوفيق بالتمسك  
الذي ذكر (كلو قال ليس عند فلان شهادة  
ثم جاء به فشهد أو قال لا حجة على فلان ثم  
أقبحا) بالجهة قائم اتقبل لما قلنا بخلاف  
ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تسمع  
للتناقض (للامام الذي ولاه الخليفة  
أن يقطع) من الاقطاع (انسان من طريق  
الجادة ان لم يضر بالمارة) لان للامام ولاية  
ذلك فكذلك انما به (صادره السلطان ولم يعين  
يسع ماله) فلو عينه فمكره الا أن يأخذ من  
طوعا (فباع ماله) بسبب المصادرة (صح)  
ببطلانه غير مكره كما مر في الاكرام (كاد ان  
اذا حبس بالدين فباع ماله اقضائه) صح اجماعا  
(خوفها) زوجها أو غيره (بالضرب حتى  
وهبت مهرها لم يصح ان قد رعى الضرب)  
لانها مكره عليه (وان اكرهها على الخلع  
وقع الطلاق ولا يفسد المال) لان طلاق  
المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا (ولو احوال  
انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج  
لم يصح) قالوا وهي الحيلة قلت انما تم بقبوله  
فيعلم حيلتها الا أن يقال انه يمكن الحال  
من مطالبة برفعه الى من لا يشترط قبوله

ان حلفت اسم على اذنيها لك خلف فأذاها المدعي عليه ان كان اذاها على الشرط المذكور وهو باطل  
وله مؤدى أن يرجع فيما أدى لان ذلك الشرط باطل لا يوافق الشرع اذ البين شرعا على المنكر لا المدعي (قوله  
أدخال لاجتهتى) قد يقال انه تكرار مع أولى المسائل وقد يجاب بأنه انما ذكره ليفيد أنه لا فرق بينما اذا قال  
لا يثبت أو قال لا حجة على (قوله بخلاف ما اذا قال ليس لي حق) أما لو قال لا أعلم عليه حقا ثم ادعى حقا قبل  
وكذا لو قال كل بينة آتت بها فهي زور ثم أتى أو كل شهادة يشهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهد اتقبل عند  
الامام لا عند محمد (تنبيه) قال العمادى في فصوله لو قال ذو يد ايس هذا لى أو ليس ملى أو لا حق لى فيه  
أو ما كان لى وهو ولا منازع ثم ادعى آخر فقال ذو اليد هو لى فاقول قوله والتناقض لا يمنع لان اقراره هذا  
لم يثبت حقا لاجتهتى اذ اقراره لم يثبت باطل والتناقض انما يمنع اذ انقضت ابطال حتى لا حدود لو كان لى البس  
منازع حين قوله ذلك فهو اقراره بالملك في رواية وفي رواية لا يثبت القاضى ذا اليد هو لى المدعى فلو أقربه  
أمر بتمسكه اليه ولو أنكر برهن المدعى ولو أقتر أنه لقان تحكف قد رما بملكه الشرا منه ثم برهن على الشرا منه  
بلا تاديع قبل لا يمكن التوفيق بأن يشتره بعد ما أقتر أنه ولان الينة على العقد المبرم فتمسك الملك للمحال ولو أقتر  
انه لا حق لى فيه ثم برهن على شرا منه فلو شهد بشرا به بعد اقراره جازوا لا فلا تله الجوى (قوله لم تسمع  
للتناقض) قد يقال ان التوفيق المذكور ممكن هنا أيضا لما اذا لم يعتبر ويمكن التوفيق انه في هذه المسئلة ثبتت  
برائة المدعى عليه باقول الاول ثم يريد شغها بالثاني ولا يقبل (قوله أن يقطع) أى يعينه قطعة جوى (قوله  
من طريق الجادة) هو وسط الطريق ومعهظمه (قوله ان لم يضر بالمارة) بأن كان واسعا لا يضيق بذلك قال  
في الممدن قديده لانه لو أضر بالمارة لا يقع اذ فيه قطع الطريق وليس له أن يقطع الطريق وان كان له من طريق  
أخرى حتى لو فعل ذلك فهو آثم وان رفع الى القاضى رد ذلك فى نصاب القهها. وذكر في الخاتمة قالوا السلطان  
أن يجعل لملك الرجل طريقا عند الحاجة انتهى (قوله لان للامام ولاية ذلك) اذ له التصرف فى حق الكفاة  
فيمافيه فطر للمسلمين فاذا رأى ذلك فمصلحة لهم كان له أن يراه من غير أن يلحق ضررا بأحد ألا ترى انه اذا رأى  
أن يدخل به من الطريق في المسجد أو عكسه وكان فى ذلك مصلحة بالمسلمين كان له أن يفعل ذلك منع (قوله صادرة  
السلطان) أى أراد أن يأخذ منه مالا جوى (قوله فباع ماله) ولو لم يبعه ببيع القاضى عليه كما مر (قوله كاد ان  
اذا حبس) بالبناء للفاعل والمفعول محذوف وهو المدين (قوله بالضرب) أطلق فيه وانما هو المراد به المبرح  
(قوله وان اكرهها على الخلع) وخالف على مهرها عليه (قوله لان طلاق المكره واقع) فيه نظر فان الزوج ليس  
بمكره فى الطلاق قلت هو لا مصلح (قوله انما تم) أى الحوالة (قوله فيعلم حيلتها) فلا يثبتها أن ترضيه بهيبة مهرها  
قلت تظهر هذه الحيلة فيما اذا كان الزوج جاهلا بالحكم (قوله لم يجبر عليه) أى فى ظاهر الرواية تكى (قوله وقاده)  
لا يؤخذ من عدم الاجبار المعاملة بالرفق فلو قال ويؤمر بالرفق اسكأ أولى قلت وعلى القول بازالة الضرر البين  
ينبغي الاجبار والضممان (قوله أنه لو سقى أرضه الخ) وفى الخزانة عن التوازل لو أراد أن يتخذ داره يستأجر  
لجاره أن يبنيه من ذلك ان كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء الى جداره وان كانت رخوة يتعدى ضرره  
الى جداره أن يبنيه (قوله عمر دار زوجته الى آخره) على هذا سائر الاملاك كالكرم وغيره جوى والماسب  
زيادة لفظها (قوله لصحة أمرها) والاذن بالمعاصرة التزام للنفقة دلالة كالا صر بقضاء دينه (قوله فاعماره)  
هذا اذا كان كل الآلة له فلو كان بعضها له وبعضها لغيره لكان مشترك بينهما فله المقتضى (قوله بلا اذنها)  
ولو باذنها تكون عارية (قوله فى الاذن) أى فانكرته المرأة (قوله وفى أن العمارة لها) أى وعليها النفقة  
ان صدر اذن منها أو لا نفقة عليها وهو متطوع ان لم يكن اذن ففيه صورتان (قوله اذ لم يثبت الخ) جهه شرطا  
فلو قال فهو ما ذكرتم اعترف بالخطا لا يقبل ولو صدقته (قوله وحاصله) اذ وضع والراجح الخ (قوله انه لا يثبت) أى  
بذكر الباع دون المكاف (قوله لانه نسب) وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فعل فاعل مختار وهو ربه  
ولا يضاف اليه التلف (قوله وكذا اذا دل السارق على مال غيره) لان التلف حصل بفعل السارق لا بالدلالة (قوله  
قد فعله) أما اذا دفع من مال نفسه فلا رجوع له بما تقدم ما يفيد ولو أخذ العالِم مباشرة لم يضمن كما تقدم  
ما يفيد أيضا (قوله لانه مكره) والضممان على المكره أو الاخذ بأشياء ان أخذ مختارا والا فاما المكره فقط بخلاف  
ما لو قال أحبه لك شرا أو أضر بك ضربه فوضعت ان دفع المال لان دفع مال الغير لا يجوز الا للظروف التلف



(التخذ بترافي ملكه أو بالوجه فتزعمها ساطع جاره  
وطالب جاره نحو يلم بجبر) عليه وفاده أنه  
يؤمر بالرفق دفعا للآذى (وان سقط الحائط  
منه لم يضمن) لعدم تعديه إذ حفره في ملكه  
فكان تبسبا ورتقى آخر الأجزاء أنه لو سقى  
أرضه سقيا لا يحفر له فتعدي لجاره ضمن  
(عمر دار زوجته بماله باذن ما قاله عمارة لها  
والذقة دين عليها) لعمدة أمرها (و) لو عمر  
(المنه بلا ذنها فالعمارة له) ويكبرون غاصبا  
للمرصة فيؤمر بالتفريق بطلم اذ لك (ولها)  
بلا ذنها فالعمارة لها وهو منطوق (في البناء  
فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن وعدمه  
ولا يئنه فاقول لمكره بيمينه وفي أن العمارة  
لها أوله فالقول له لانه هو المثل لك كأفاده  
شيخنا وقدم في الغصب (قال هذه رضية  
ثم اعترف بالخطا وصدة في) في خطئه فله أن  
يتزوجها اذ لم يثبت عليه بأن قال) أفاده أنه  
لا يثبت الا بالقول كقوله (هو حق أو صدق  
أو كذا قلت أو أشهد عليه بذلك شهودا أو ما في  
معنى ذلك) من الثبوت المألف على الدال على  
الثبات النفسي وهل يكون تكرار اقراره  
بذلك ثباتا بخلاف مبسوط في المبسوط وحاصله  
أن التكرار لا يثبت به الاقرار (ولو أخذ  
رجل (قرينة فتزعم انسان من يده لم يضمن)  
لانه تدب (وكذا اذ ادلى بالارق على مال  
غيره أو أمسك هاربا من عدوه حتى قتله)  
عدوه لما قلنا (في يده مال لانسان فقال له  
ساطع ادفع الى هذا المال والا) تدفعه الى  
(اقطع يديك أو أضربك حتى تدفعه لم يضمن)  
الدافع لانه مكره (قال تركت دعوى على  
فلان وتوفت امرى الى الآخر لا تسجع  
دهواه بعده) أي بعد هذا القول ذكره في  
القنية (الاجازة تلحق الافعال) على الصحيح  
(فلو غصب عينا لسان فأجاز المالك غصبه  
صح) اجازته وحده ينفذ (فيبرأ الغاصب عن  
الضمان) ولو اتفق به فأمره بالحفظ لا يبرأ  
عن الضمان ما لم يحفظ وتعامه في العمادية  
(وضع منجلا في الصخر ليصيده حمار وحن  
وسعى عليه فجاء في اليوم الثاني) قيد اتفاق  
اذ لو وجدته ميتا من ساعته لم يحصل زيلعي  
(ووجد الحمار مجروحا) ميتا (لم يؤكل) لان الشرط أن يذبحه انسان

وهو موجود في الاول دون الثاني فلو ادعى ذلك أي الاخذ منه كرها لم يكتفى منه باليمين أم لا يهزم برهان  
يحتاج الى بيان انتهى حوى وبه علم أن المراد بضرب شخص الضرب المثلث (قوله على الصحيح) مقابله ما عن  
الامام انها لا تلحق الافعال وقيد بالافعال لانه لا خلاف في اجازة الاقوال كما في تصرفات الفضولي (قوله فأجاز  
المالك غصبه) وكذا لو دفعه الى أجنبي فأجاز المالك قبض ذلك الاجنبي خرج الغاصب من الضمان (قوله  
فيبرأ الغاصب عن الضمان) أي ويضمن ضمان الامانة (قوله ولو اتفق به الخ) ولو أودع مال الغير فأجاز المالك ذلك  
برئاع الضمان وقيد بالاتفاق لانه لو لم يتفق خرج عن الغصب بمجرد الامر بالحفظ هذا ما يفيد  
كلامه وقوله ما لم يحفظ اعلم أن الحفظ يكون بالنسيئة كما اذا غصب عقد جوهرا واستعمله ثم وضعه في صندوقه ثم أمر  
بحفظه فيه فانه يكون حافطاً بنية حفظه وان لم يتفق به يكون بالفعل كما اذا كان يستعمل الذوب ونحوه فأمر  
بالحفظ فان حفظه يكون بنزعه ووضعه في حرز والظاهر أن المراد بالحفظ ما يعمها (قوله وضع منجلا) بكسر الميم  
ما يحصده أو يصاد به (قوله لان الشرط أن يذبحه انسان الخ) كذا في الزباني وقد سبق أنه لا يشترط في صيد  
الكتاب والاهم ذلك (قوله كره ترميما) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه أما الدم فحرام بالهش واكمه الباقية  
لانها مما استخفيته الانفس قال الله تعالى ويحرم عليهم الخبائث وفي المنع والظاهر كراهة التعريم فاطلاق المصنف  
والمؤلف مما لا ينبغي (قوله من الشاة) ذكر الشاة اتفاقاً لان الحكم لا يختلف في غيرها من المأكولات (قوله الحيا)  
بالقصر الفرج وفي النهاية الحيا هو ود الفرج من ذوات الخف والظلف زاد في القاموس وانه يقصر أيضاً  
حوى (قوله والمثانة) هي كافي المصباح مستقر البول من الانسان والحيوان وموضعها من الرجل فوق المصا  
المستقيم ومن المرأة فوق الرحم والرحم فوق المعال المستقيم (قوله والمرارة) بفتح الميم وهي التي فيها المرارة (قوله والدم  
المسفوح) أي السائل من العروق أما الدم الباقي في العروق بعد الذبح لا يكره كافي في الفتاوح وزيد نخاع الصاب  
(قوله في بيت) قبله كافي المنع وتذكره اجزاء من الشاة سبعة مخذها فقدأ وصحتم الكتاب بعدد (قوله فقل) كذا  
في النسخ وعليه فأعد ودسته ولو قال قبل باسكان الباء والمرابة الحيا كان أولى لتقيم العدد (قوله  
اذا ما ذكيت شاة) بناء التائيد الساكنة (قوله بشرط تقدمت) هي اذ لم يحصل غله للتميم أمّا اذا وجد ما يشترط به  
غله فلا يمس له الاقراض وأن لا يكون له وصى ولو منصوص به أفاده المصنف وأن لا يجسد ما يضارب له وأن يكون  
من ملي ذكره الجوى (قوله بخلاف الاب) في جامع النصولين عن بعضهم الوصى لا يقرض ماله ولو أقرضه لا يعد  
خيانة فلا يعزل به وذكر ايسر الوصى القاضي اقراضه ولو أقرضه صح ونقل عن البعض صح للاب اقراضه اذ  
الايداع وهذا أولى انتهى حوى (قوله ان كان الله يعذب المشركين) ال للجنس أو للاستغراق أي كل مشرك  
(قوله أو اطفال المشركين) هذا يفيد أن اطفال المشركين يحكم عليهم الشارع بالمشرك مع انهم يتبعون النسابة  
ويجوز عليهم حكم الاسلام ان كان مسلمانهم هو قول من أقوال عشرة لكن قائلة يقول انهم معذبون في النار  
والمشهور انهم في الجنة (قوله لم تصدق الموجبة الكافية) التي دل عليها آل الاستغراقية (قوله القامون بأمرها)  
فيه اشارة الى أن العمارة على هذا الوجه غير العمارة على الوجه الاول فانها عليه عمارة تعذيب (قوله في البيت  
سؤالان) يبعد ذلك الاستدراك والشرط الاول (قوله في البيت الاول سؤالان) أي وان كان الثاني بلفظ  
الاستدراك (قوله ولا يقبل تأويل قائله) لبساعة امظله وايقاع العوام في الابهام (قوله هذا) أي الشرط الثاني  
(قوله فكيف الاول) أي الشرط الاول قال ابن السكينة وعندى ان هذا من غلط ما تقدم مما يشكر ذكره والثاني لفظ  
به وما تقدم هو ما نقل عن الامام أن رجلا سأله ما تقول فيمن قال لا أرجو الجنة ولا أخاف النار وأكل الميتة والدم  
وأشرب عيالاً ولم يؤلف الله تعالى وأصله بالركوع ولا مجود وأبغض الحق وأحب الفسنة فسأل أصحابه فقالوا  
كافر فقبس رضي الله تعالى عنه وقال هو مؤمن برجوب الجنة ويخاف رب النار لهما ويريد أن يأكل السمك  
والطحال ويشهد الشهادتين ولم ير الله تعالى ولا رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ولا يخاف ظلم الله لانه منزه عنه  
ويصلي صلاة الجنازة ويبغض الموت ويحب المال قال ظهير الدين وفي هذه العبارة ضرب من الاستبعاد فلا يجوز  
استعماله اقلت وأنا نأنيح صفة نسبتهم الى الامام وأقول بجملة هذا الكلام ان لم أكفر قائلة ولا أقبل تأويله  
في زمانه الذي قست فيه البدع والاقوال المنكورة في ذاته وصفاته تعالى انتهى من شرحه بصرف (قوله  
قد قضى بئنه) أي بنقل هذا الكلام قلت العذر له انه شرح النظم وفيه هذا (قوله حشنة ظاهرة) أي وجدته

أو يجرحه والافه كالنطجة (كره تحريما)  
وقيل تنزيها والاول أوجه (من الشاة) سبع  
(الحبا والخصبة والغدة والمائة والمرارة والدم  
المسفوح والذكر) فلا نزل الوارد في كراهة ذلك  
وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال  
فقل ذكر والانتان مائة  
كذلك الدم ثم المرارة والغدد  
وقال غيره

إذا ما ذكبت شاة فكلها  
سوى سبع فقهين الوبال  
فما نيم خاه ثم غين  
ودال ثم ميان وذال  
(القاضى) اقراض مال الغائب والطفيل  
واللقطة (بشر وطه) تقدمت في القضاء (بخلاف  
الاب والوصى والمثنت) الا اذا انتدما  
حتى ساغ تصدقه فاقراضه أولى زيلجى (قال  
ان كان الله يعذب المشركين فامر أنه طاق  
لا تطلق امرأته لاق من المشركين من  
لا يعذب) كذا في الخاتمة وظاهر توجيهه ان  
المراد بهذا البعض من يصدق عليه المشرك  
في الجاهلية بان يكون مشركا في غيره ثم يحتج له  
بالجسنى أو اطفال المشركين فانهم مشركون  
شرا واذ ثبت ان البعض لا يعذب وهو  
سالية جرمية لم تصدق الموجبة الكلية القاطلة  
كل مشرك يعذب قاله المصنف وقد ورد هذا  
الغرض على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال  
وهل قاتل لا يدخل النار كافر  
ولكنه بالمومنين نعمون

قال ومعناه ان الكفار المرون النار يؤمنون  
بالله تعالى ورسوله ولا ينفعهم قال تعالى  
فلم يك ينفعهم ايمانهم لما رأوا بأسنا والجز البيت  
معنى آخر وهو ان عمارا خربت بها القاعون  
بأمرها وهم قومنون ففى البيت سؤالان قال  
ابن السخنة وعندي ان هذا مما يتكرر ذكره  
والثاني به ولا ينبغي أن يدون ويبطل ولا يقبل  
تأويل قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه  
تسليم فيه فكيف الاقول فلا تغفل ثم رأيت  
شيئا قال قد نضى ينقل عن نفسه بالانكار

متعلقة ومثله فيما يظهر لو قال أهل النظر انه لا يطبقه كك الشخ الكبير بأن عرض على الصبي عارض اقضى  
ما ذكر (قوله ترك على حله) لأن قطع قلته لتكشف الحشفة فاذا كانت ظاهرة فلا حاجة الى القطع (قوله  
وقال أهل النظر) أى المعرفة منع (قوله ترك أيضا) لا حاجة اليه (قوله وحكما) الحكمى بقطع الاصل  
ولم يوجد (قوله وخصائصه) فيه ان اليهود يحتنون (قوله وعذر شيخ) لا حاجة اليه (قوله سبع سنين) لانه يؤمر  
بالصلاة اذا بلغها فيؤمر بالختان حتى يكون أبلغ في التظيف قاله في الكافي زاد في خزانه الاكل وان كان  
اصغر منه فحسن وان كان فوق ذلك قليلا فلا بأس به وقيل لا يحتن حتى يبلغ لانه للطهارة ولا تجب عليه قبله (قوله  
وقيل عشر) لانه يضرب على الصلاة اذا بلغ عشر العتاد (قوله بل كرمه للرجال) لانه الذى الجماع  
والمراد ان الله تعالى اكرم الرجال بعشر وعية ختان النساء (قوله وقيل سنة) لنصهم على ختان الخنى ولو كان  
مكرمة فقط لم يحتن لاحتمال كونه امرأه ولكن لا كالمسنة في حق الرجال ويجوز النظر الى فرج الرجل لختنه  
بزازية (قوله وفي الرسل) صريح في ان ساما وحظلة مرسلان (قوله وهم زكريا) بالقصر لغة (قوله ثبت) بغير  
تنوين كادرىس (قوله ويجوز كى الصغير) وكذا ثقب اذن صغيرة لمنفعة الزينة ولا تفعل حامل ما يضرب بالولد فلا  
تخجمه مالم يتحرك فينذر لا بأس به مالم تقرب الولادة وتترك القصد مطلقا ويجوز لوصى العلم والخال كى الصغير  
وبط قرخته ولو انكسر شئ من البهيمه وهى في بلا شديد منه ولا يربى برؤها فذبحها أولى ما كوله اللهم أو غير  
ما كوله والمرضة اذا ظهر حملها واقطع لبنها وليس للاب ما يستأجر به للصغير مرضعة ويخاف هلاك الولد  
فالواياح لها ان تعالج في استئزال الدم مادام نطفة أو علقة أو مضغة لم يخلق له عضو وقد روا ذلك جماعة وعشرين  
يوما وانما أباحوا لها فساد الحمل باستئزال الدم لانه ليس بأذى فيباح اصابته الاذى ولا بأس بقطع اليد من  
الأكلة وشق البطن لهما فيه ولو كثر الكلاب في قرية وأضر بأهلها يؤمر أصحابها بقتلها فان أبوا أخبر الامام  
بذلك ليأمرهم به أفاده الحوى (قوله ويذبحها أى الهرة) ظاهر كلامه ان الذبح قاصر على الهرة (قوله بذكره  
اسواق جراد) أى تحريمها ومنع الفعل البرغوث ومثل العقرب الحية (قوله حطب فيها) الاولى فيه (قوله والقضاء  
القلمه ليس بأذى) لانها تؤذى غيره وبورث النسيان وفيه تعذيب لها بجموعها (قوله وجازت الما بقة) شرطه  
أن تكون الغاية مما يحتملها الفرس وأن يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق أما اذا علم ان أحدهما  
يسبق لا محالة فلا يجوز لانه انما جاز للعبادة الى الرياضة على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير  
على نفسه بشرط لا منفعة فيه فلا يجوز منع (قوله والرمى) بالسهم ليم لهم ما يبعد رميا أو أيهم ما يصيب الهدف  
(قوله ليرناض للجهاد) أفاد أنه اذا كان بقصد الله ويكره (قوله الا اذا أدخلنا ما لنا) صورته أن يقول لا لثالث  
ان سبقنا فاما لانك وان سبقنا فلا ننتى لنا عليك ولكن الشرط الذى شرطاه بينهما وهو أيهما سبق كان له  
الجعل على صاحبه باقيا على حاله فأيما أخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه وان غلبه فلا شئ لهما عليه (قوله  
بشرطه) هو أن يكون فرسه كفؤا لفرسه كما يحتمل أن يسبق أو يسبق وان كان يسبق أو يسبق لا محالة فلا يجوز  
دل عليه الحديث (قوله لا يحرم من احد الجانبين) ولو كان الجعل كثيرا لارتفاع معنى القمار لانه من القمار  
الذى يزداد نارة وينقص أخرى والمقام ان يجوز أن يذهب مال احدهما الى صاحبه ويجوز أن يستفيد مال  
صاحبه فيجوز الازدياد والانتعاش في كل واحد منهما فصار قرارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا شرط من  
جانب واحد لان النقصان لا يمكن فيهما وانما يمكن الزيادة في احدهما وفى الآخر النقصان فتطفا لا يكون مقامرة  
لان المقامرة مفاعلة تقتضى أن تكون من الجانبين واذا لم تكن في معناه جاز ان تصح ان انتهى منع ولو قال شخص  
واحد لجماعة فرسان من سبق فله كذا من مالى أو لمرامة من أصاب الهدف له كذا جاز كالتسبيل بل أولى لانه  
من مال نفسه ومثل المسابقة للفقهاء لو تنازعوا في مسألة وشرط لهما صيب جلا من جانب أو من جانبين مع محال  
لان المعنى يجمع الكل اذا تعلم في البابين يرجع الى تقوية الدين واعلاء كلمة الله تعالى (تنبيه) المراد بجعل  
الجعل الجواز لا الاستحقاق فلا يجبر القاضى من امتنع أفاده الحوى (قوله ولا يصلى على غير الانبياء) وجوزها  
بعضهم استقلاله صلى الله عليه وسلم على أبى أوفى وقوله تعالى هو الذى يهى عليكم أو تلك عليهم صلوات  
والجوه وزعم على منعه لانه شعار الانبياء اذا ذكروا فلا يلق بهم غيرهم وجل ما ورد على الدعاء واختاف هل يكره  
تجريا أو تنزيها أو خلاف الاولى ذكره النووي فى الاذكار او قال الصحيح انه تنزيه انتهى وشرع الدعاء لهم

وانه ما كان ينبغي له أن يدقنه وبأنه التوفيق  
(معي حشفة ظاهرة بحيث لو رآه انسان  
ظنه مخدونا ولا تقطع جلده ذكره الا بتدبير)  
ألم (ترك) على حاله (كنبيج أسلم وقال أهل  
النظر لا يطبق الختان) مولا أيضا (ولو ختن  
ولم تقطع الجلدة كلها ينظر فان قطع أكثر  
من النصف كان ختنا وان قطع النصف  
فخاد ولا يكون ختنا فاعتقده لعدم الختان  
حقيقة وحكما) (والاصل ان) (الختان سنة)  
كما جاء في الخبر (وهو من شعائر الاسلام)  
وخصائصه (فلما اجتمع أهل بلدة على تركه  
حاربهم الامام) فلا يترك الا للعدو وعذر شيخ  
لا يطيقه ظاهر (ووقته) غير معلوم وقيل  
(سبع سنين) كذا في المتن وقيل عشر  
وقيل أقصاه اثنتا عشرة سنة وقيل العبرة  
بطأقه وهرالوجه وقال أبو حنيفة لا علم  
بوقته ولم يرد عنه ما فيه شيء فلذا اختلف  
المشايع فيه وختان المرأة ليس سنة بل  
مكرمة للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي  
من ولد محتون من الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام فقال

وفي الرسل محتون لعمر كخاتمة

ثمان وتسع طيبون أكارم

وهم ذكر يا شيث ادر يس يوسف

وحنظلة عيسى وموسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح

سليمان يحيى هود يس خاتم

(ويجوز كي الصغير ويطفر حته وغيره من

الداواة المصلحة) ويجوز (فصد الهائم

وكيها وكل علاج فيه منفعة له واجازة قتل

ما يضر منها ككباب عقور وهريرة) تضر

(ويذبحها) أي الهرة (ذبحا) ولا يضر بها

لانه لا يفسد ولا يجرعها وفي الميتة يكره

احراق جراد وقلة وصقرب ولا بأس باحراق

حطب فيها غل والقضاء القملة ليس بأدب

(وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل

والرمي) اذ تناض للجهاد (وحرم شرط العمل

من الجانبين) الا اذا دخلنا ثانيا محلا بشرطه

كما ترى في الخطر (لا يحرم) (من أحد الجانبين)

استحم ولا يجوز الاستحمام في غير هذه

الاربعة كتابة بل بالجملة وأما بالاجل فيجوز

في كل شيء وعامة في الزيلعي

بلفظ الصلاة لما فيه من التعظيم قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه شأؤه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة  
الملائكة الدعاء قال في فتح الباري وهذا أولى الأقوال وكذا صلاة غير الملائكة معناه الدعاء وطلب الشاء من الله  
تعالى عليه (قوله ولا على غير الملائكة) مشتق من الاول وقيل من الملائكة الواحدة ملك وأصله مالك على وزن  
فعل سقطت همزة فوزنه مع فعل فان الفاء هي الهمزة وقيل مأخوذة من لا اذا أرسل فأصله ملائكة فقلت  
الحركة وسقطت الهمزة وهي عين فوزنه مقل يقال ألث بين انقوم كضرب الكا والوكا أرسل واسم الرسالة  
مألك بضم اللام والملائكة بالهاء ولامها تنضم وتنفخ والملائكة هي السماويات والروحانيات على الاطلاق اجسام  
لطيفة قادرة على التشكل بأشكال مختلفة وسعوا السماوية منها بالملائكة والارضية بالجن ان كانت غير شريرة  
وبالشياطين ان كانت شريرة وهذا غير المشهور والمشهور ان الملائكة اجسام نورانية والجن والشياطين اجسام  
نارية لا توصف الملائكة بذكورة ولا انوثة اذ لم يرد به نقل ولا دل عليه عقل لا قوابلهم كما قال الماتريدي لان  
عملهم كاللنفس لبني آدم من غير اختيار منهم وفي الظاهرية مثل الاستغنى الله الملائكة قواب وعقاب قال نعم  
لكن لا كقواب الادميين ولا عقابهم وفي خزائن الاكل وفيه ينبغي أن لا بأس بالانسان مما لا حاجة اليه **كأن**  
يقول كيف هبط جبريل وعلى أي صورة رآه النبي صلى الله عليه وسلم وحسن رآه على صورة البشر هل بقي ملكا  
أو هو ملائكة أبدل صورته وأين الجنة وأين النار وفي الساعة ونظائرهما ويكره الجدول في أن لقمان وذا القرنين  
وذا الكفل أنبياء أم لا ولا عاقل أفضل أم اسحق وأبيهم الذبيح وهل آزر أبو ابراهيم أو لا وهل عائشة أفضل  
أم فاطمة وأبوها صلى الله عليه وسلم على أي دين وما دين أبي طالب ومن المهدى الى غير ذلك مما لا يجب عليه  
معرفة ولم يرد التكليف به انتهى (قوله قولان) فقيل لا يجوز اذ لا يدل على تعظيم كالهالة ولذا يدعى به لغبر  
الانبياء والملائكة وهو تحصيل حاصل اذ هو رحوم قطعا وقيل يجوز لانه صلى الله عليه وسلم كان من أشوق  
العبادة الى رحمة الله تعالى وفي خزائن الاكل ويجب ذكره صلى الله عليه وسلم باسماء معظمه فلا يجوز أن يقال  
انه فقير غريب مسكين فريد طريد ويجب تعظيم العرب خصوصا أهل الحرمين لمكان النبي صلى الله عليه وسلم  
منهم خصوصا أولاد المهاجرين والانصار وأولاد علي وأبي بكر وعمر وعثمان انتهى وينبغي  
أن لا يجوز غفر الله له وسامحه ما فيه من ايها منقص (قوله ويستحب التعرض للصعبة) لانهم كانوا يلقون  
في طاب الرضا من الله تعالى ويحتدون في فعل ما يرضيه ويرضون بما يظفهم من الالبلاء أشد الرضا فهم أحق  
به ولا يبالغ غيرهم اذ ناهم ولو اتفق ملء الارض ذهبيا (قوله وقيل يقال الخ) قال النووي والذي أراه ان هذا  
لا بأس به وان الرابع أن قال رضي الله تعالى عنه لانه هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت انهم انبياء (قوله ولان  
بعدهم بالمغفرة والتجاوز) **كثيرة** ذنوبهم وقلة اهتمامهم بالامور الدينية انتهى حوى (قوله والاعطاء باسم  
النبروز والمهرجان) بأن يقال هدية هذا اليوم ومثل القول النية فيما يظهر والنبروز هو اليوم الاول من فيرودين  
ماماه وهذا يسمى جدي الا انه غرة الحول الجديد والمهرجان هو اليوم السادس عشر من مهرماه من شهر الفرس  
(قوله ولا بأس) مشتق من البؤس وهو الشدة أي لا شدة عليه من جهة الشرع أو من البأس وهو الجراحة أي  
لجراحة في مباشرة لانه امر مشروع وفي هذا دلالة على أن فاعله لا يجوز ولا يأنه يحسب عن المقاح (قوله  
بليس القلائس) جمع قلندرة في مختار الصحاح القلندرة بفتح القاف والقلندرة بضمها معروفة وذكر القلائس  
بلفظ الجمع ليشمل أنواعها من البيضاء وغيرها والقلندرة ذات الاذان والقلندرة تحت العمامة لانه صح  
انه كان له صلى الله عليه وسلم قلانس بلبها انتهى ذخيرة وفي الجوهر القلندرة ما يجعله الاعاجم على رؤسهم  
أكبر من الكورقة انتهى والاول أعظم (قوله وصح انه حزم لبسها) أي من الحرير وما بعده خلافا لما في مسكين  
من دلهام من الحرير (قوله ونذب لبس السواد) جبة أو عمامة أو رداء الحديث يدل عليه ذكره في السير الكبير  
واتقيده بالواد للاحتراز عن لبس الاحرقائه مكرمه عند الامام على الاصح حوى وقدم الكلام عليه  
في الخطر واختلف في لبس الاخضر فقيل لا لبس لانه من لباس الشيطان وقال بعضهم بلبس ما روى انس كان  
أحب الالوان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخضرة وشباب أهل الجنة خضر ولبس صلى الله عليه وسلم البرد  
الاخضر وما قيل انه من لباس الشيطان لم يصح (قوله وارسل ذنب العمامة بين كتفيه) لانه عليه الصلاة  
والسلام كان يفعل ذلك حوى (تكميل) يستحب للرجل أن يلبس أحسن الثياب **كأن** أبو حنيفة يوصي

أصحابه بذلك ويلبس لباساً بربعاً مائة دينار لقوله تعالى قل من حرم زينة الله الّآية وقال صلى الله عليه وسلم  
 إذا أنتم الله على عبد أحب أن يرى أثر نعمته عليه وخرج عليه السلام برداء قيمته ألف درهم وربعاً قام إلى الصلاة  
 وعليه رداء قيمته أربعة آلاف درهم فبلى قيل لابي حنيفة أليس عمر كان يلبس قميصاً كان عليه كذا كذا رقعة  
 قال ذلك لحكمة أنه أمير المؤمنين فلو لبس ما يافق أو يتخذ نفسه الواناً من الطعام لا قد يدى به عمله في ذلك  
 وربما لا يكون لهم ذلك فيأخذون ظمناً فاختار ذلك هذه المصلحة أبو السهود عن حاشية الشامي (قوله فأنما سار  
 الشيطان) الضمير إلى الحرمة المأخوذة من الآخر (قوله قال تعالى والذين آمنوا العلم) صدر الآية وإذا قيل انشروا  
 فانشروا ورفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا العلم درجات وفي أحكام القرآن للرازي وقد كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يرفع مجلس أهل العلم على غيرهم ليبين للناس فضلهم ومنزلتهم عنده وكذلك يجب أن يفعل ذلك  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عباس لعلماء درجات فوق المؤمنين به مائة درجة ما بين كل درجة بين  
 جسمائهم عام (قوله وهم أولوا الأمر) أي الذين أمر الله بطاعتهم فقال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
 الرسول وأولى الأمر منكم والمطاع مقدم وقال الزندوبى حتى حق العالم على الجاهل وحق الاستاذ على التلميذ واحد  
 على السواء وهو أن لا يفتخ بالكلام قبله ولا يجلس مكانه ان غاب ولا يرد عليه كلامه ولا يقدّم عليه في منتهى  
 وحق الزوج على الزوجة أكثر من هذا وهو أن تعطيه في كل مباح يأمره به وعن خلف أنه وقعت زلزلة فأمر  
 الطلبة بالدعاء فقبل له فيه فقال خيرهم خير من خير غيرهم وشرهم شر من شر غيرهم (قوله اختضب) أي  
 في لحته لأجل التزين للذم والجوارى جازى الأصح مروى عن أبي يوسف فقد قال كما يجب حتى أن تزين لى  
 امرأتى يجبها أن تزين لها واختلف في أنه صلى الله عليه وسلم اختضب والأصح أنه لم يفعل وفي اللؤلؤ الجلية لا يذبح  
 للصغير أن يختضب يده ولا رجليه لأن ذلك تزين وأنه مباح للنساء وفي شرح الماشرك لا كل اختلاف في الخضاب  
 في موضعين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم هل خضب أو لا فقال أنس لم ياغنى الخضاب وقال بعضهم  
 اختضب واحتج بحديث أم سلمة وابن عمر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يختضب بالصفرة والخضار أنه  
 صلى الله عليه وسلم خضب في وقت وتر كفي معظم الأوقات فأخبر كل عمارى والثاني أن الخضاب أفضل  
 أم تركه قال بعضهم تركه لأنه عن تغيير الشيب وقال آخرون الخضاب أفضل لأن جماعة من الصحابة رضى الله  
 تعالى عنهم خضبوا كان أبو بكر رضى الله تعالى عنه يختضب بالحناء وبعضهم كان يختضب بالزعفران وروى  
 ذلك عن علي رضى الله تعالى عنه وبعضهم بالسواد وروى عن عثمان والحسن والحسين وعقبة بن عامر وابن سيرين  
 رضى الله تعالى عنهم ومذهبن أن الصبغ بالحناء والوصمة حسن كما في الحاشية قال النووي ومذهبنا استحباب  
 خضاب الشيب للرجل والمرأة بصفرة أو حمر وتحرّم خضابه بالسواد على الأصح لقوله عليه الصلاة والسلام  
 غير واهذا الشيب واجتنبوا السواد انتهى ما قاله الأكل مع حذف وقوله وتحريم خضابه بالسواد هذا في حق  
 غير الغزاة ولا يحرم في حقهم إلا لارهاب وإعلاء محل من فعل ذلك من الصحابة حوى (قوله وإذا خرج من بلدتها  
 الطعام) المناسب زيادة أو دخل ليناسب ما بعده (قوله ليس ذلك) هذا في غير الجهاد المتعين لأن دفعه للمسلمين  
 أكثر فواجب الجهاد حيث كان بهذه الصفة (قوله لا يأخذ من المراجعة التي جرت بينهما الخ) صورته اشترى  
 شيئاً بصفرة نقد أو بابه لا تحريمه شرين إلى أجل هو عشرة أشهر فإذا أقضاه بعد تمام خمسة أو مات بعد ما يأخذ  
 خمسة وبترك خمسة وانظر هل المراجعة المذكورة قيد أو النظر إلى القيمة فيظهر ذلك فيما إذا باع سلمة وورثها  
 مثلاً بأكثر من قيمتها قوله ينبغي لحفاظ القرآن في كل أربعين يوماً أن يحتم مرة (لأن المقصود فهم معانيه والاعتبار  
 بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى أفلا يتدبرون القرآن (خاتمة) لا ينبغي أن يسلم على القارئ ثلاثاً ثم يرد  
 يرد أو لا قولاً معصمان وفي خزنة الأكل وقبل لا يردّ به تأخذ وروى عن الإمام أنه يردّ بقلبه كالسلام على  
 المصلي وقبل لا يشغل قلبه كالابتساح لسانه وإذا سمع القارئ الأذان فالأفضل أن يمسك ويسمع وإذا تزامم  
 نبي لا يجب عليه الصلاة مراعاة للنظم فإنه أفضل ثم إذا فرغ صلى على من ذكر اسمهم وإن لم يفعل فلا شيء عليه  
 انتهى خزنة ولو عطس أحد بجنبه استظهر الجوى أن يشتمه القارئ وعن الإمام من قرأ القرآن في السنة مرتين  
 فقد أذى نفسه ولا يقوم إلا لاية أو معلم أو عالم وفي القنية والاحسن أن يحتم في كل شهر مرة ويشد به التطهر  
 وتحسين اللباس والتطيب والتفكير من الجلوس وترتيله وتوحيده يقرأ فيه بالقناديل والشموع ويجمع القارئ

ولا يلبس على غير الانبياء ولا على (غير  
 الملائكة الا بطريق التبع) وهل يجوز الترحم  
 على النبي قولان زباني قلت وفي الذخيرة أنه  
 يكره وجوز السبوطى تبع الاستقلا لا  
 فليكن التوفيق وبالله التوفيق (ويستحب  
 الترضى للصحابة) وكذا من اختلف في نبوته  
 كذى القرنين واقصان وقيل يقال صلى الله  
 على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة  
 للقرماني (وانرحم للتابعين ومن بعدهم من  
 العلماء والعباد وسائر الاخير وكذا يجوز  
 عكسه) وهو الترحم للصحابة والترضى للتابعين  
 ومن بعدهم (على الراجح) ذكره القرماني وقال  
 الزبلي الاولى أن يدعوا للصحابة بالترضى  
 وللتابعين بالرحمة ولين بعدهم بالمغفرة  
 والتجاوز (والاعطاء باسم النبوة والمهرجانات  
 لا يجوز) أي الهدايا باسم هذين اليومين حرام  
 (وان قصد تعظيمه) كما به طمعه المشركون  
 يكفر قال أبو حفص الكبير لو أن رجلاً عبد  
 الله خمسين سنة ثم أهدى لمشرك يوم النبوة  
 بيضة يريد تعظيم يومه فقد كفر وجب عليه  
 انتهى ولو أهدى مسلم ولم يرتعظ يوم بل  
 جرى على عادة الناس لا يكفر وينبغي أن يفعله  
 قبله أو بعده فبما لا شبهة ولو شرب فيه مالم  
 يشربه قبله ان أراد تعظيمه كفر وان أراد الأكل  
 والشرب والتعظيم لا يكفر فليحى (ولا بأس  
 باللبس القلائس) غير حرير وكرباس عليه  
 ابريسم فوق أربع أصابع مراحية ونصح أنه  
 حرم لبسها (وندى لبس السواد وارسال  
 ذنب العمامة بين كتفيه إلى وسط الظهر)  
 وقبل لموضع الجلوس وقيل شبر (ويكره) أي  
 للرجال كما ترقى باب الكراهة (لبس المعصن  
 والمزفر) لقول ابن عمر رضى الله عنهم انهما ساءا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس  
 المعصن وروى قالوا يا كم والاحمر فأنما رزى  
 الشيطان ويستحب التجمل وإباح الله الزينة  
 بقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج  
 لعباده الآية وخرج رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وعليه رداء قيمته ألف درهم زباني  
 (ولاشاب العالم إن يقدّم على الشيخ الجاهل)

أهل وولده عند الختم ويدعولهم بالبركة والمغفرة وان يفتح القرآن عند دخقه فهو الحال والمرحل والقراءة من  
المصحف أحب وتجوز الرقية منه لا بغير ذكره تعالى قال أبو بكر الاسكاف من رعى فكتب فاتحة الكتاب على  
جبهته بدمه جاز قبل له أيجوز ذلك بالدم قال نعم قيل لو كتبها بالبول أو على جلد ميتة قال كل ذلك يجوز اذا كان  
فيه شفاء ألا ترى العطشان كيف يشرب الخمر لما فيه من شفاء منه من العطش وحدث ابن مسعود فيها لاشفاء  
فيه ونذب أن لا يجتمعه في أقل من ثلاث وأن يعرضه في سنة على من هو أعلم منه وأولى الاوقات به شهر رمضان  
ويكره المباشرة بقراءته كالقراءة في الاسواق وللوال وفي موضع غير طاهر ولا يضع فوق المصحف شيئا ويقرأ  
منه لئلا يصير مهجورا ولو وضعه في بيته للتبرئة لا كراهة وتجوز المباشرة فيه لا المرأ ولا ففسيره بالراى  
ولا عكس ترتيبه واذا عذرت القراءة فيه لقدمه قيل يحرق بالنار وقيل يلف في خرقة طاهرة ويحضره حفرة ويحده  
ولا يشق وان شاء غسله بالماء وان شاء وضعه في موضع طاهر لا تصل اليه أيدي المحدثين ولا تصل اليه الاقدار  
ولا بأس بوضع قرطاس عليه اسم الله تعالى تحت الطنفسة ومدة الرجل الى المصحف لولم يكن بمحدثها لا يكره  
ويكره هذا الرجل عددا الى مصحف أو كتب فقه أو تفسير كذا الرجل الى الكعبة في نوم أو غيره ولو طعن في القرآن  
بخطرة من يحسن عليه أن يرشده سأله أولا كن ضل عن الطريق على العارف ارشاده مطلقا وفي الحديث  
وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أكبر من آية أو سورة أو تبها الرجل لنفسها والذيان أن لا يمكنه القراءة  
من المصحف ولا بأس بالقراءة مضطجعا ولا يمكن بضم رجليه \* صبي يقرأ في البيت وأهله من غولون بالعمل  
بعذرون في ترك الاستماع ان افتتحوا قبل القراءة والافلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن والله سبحانه  
وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب القرائن)\*

مناسبة لما تقدم ان الوصية تكون غالباً في مرض الموت فيعقبهم الموت فتقسم القرائن ووجه التأخير ظاهر  
منه وذلك لانها متعلقة بالموت وهو متأخر عن الحياة والقرائن جمع فريضة ما يفرض على المكلف وقد يصح  
بها كل مقدر قال الازهرى اذا دخل في الفريضة الهامة جعلت اسمها لعمى أى وصفا انتهى (قوله هي علم  
بأصول الخ) هذا تعريف غير مطرد لانه لا يشمل الاصول المتعلقة بالمنع والحب والتعريف التام ما ذكره الاكل  
في شرح السراجية حيث قال واذا أردنا تعريفه قلنا علم القرائن معرفة ما يتعلق بالتركة من الحقوق وما يمنع  
منه ومعرفة أصحابها وكيفية استحقاقهم لها وقسمتها عليهم فقولنا معرفة يشمل المعترف وغيره وقولنا ما يتعلق  
بالتركة من الحقوق يخرج سائر المعارف وقولنا ما يمنع منه لا يدخل ما منع الارث والحب وقوله معرفة أصحابها  
لا يدخل المستحقين وقولنا كيفية استحقاقهم لها لا يدخل معرفة كونهم صاحب فرض أو عصبه او ذارحم  
وقولنا وقسمتها عليهم لا يدخل فيه معرفة الضرب والتعجيل وغير ذلك انتهى وتسميتها فقرائن مع اشتغالها على  
بيان نصيب العصباء وذوى الرحم تسمية للشيء بأقوى اقسامه أو المراد بالقرائن السهام المقدرة فبدخل فيه  
العصباء وذوى الرحم لأن سهامهم مقدرة وان كانت بتقدير غير صريح وموضوعه التركات وامتداده من  
الاصول المذكورة وغايته اصال الحقوق لاربابها وأركانها ثلاثة وارث ومورث وموروث وشروطه ثلاثة موت  
مورث وحياة وارث حقيقة أو تقدير كالحلل والعلم بجهة الارث وأسبابه وموانعه ستأق واصوله ثلاثة الكتاب  
والسنة في ارث أم الأم بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث أم الاب في اجتهاد عررضى الله تعالى عنه  
وعليه الاجماع ولا مدخل للقباس هذا ذكره في شرح الملتقى (قوله بأصول) البسام للتعدي وتلك الاصول تجري  
في الوارثين والحب والتعصيب وغير ذلك (قوله وحساب) يتعلق ذلك الحساب بتصحيح المسائل واعطاء الانصاف  
وبيان اخراج من يخرج من الوارثين (قوله لان الحق) أى الذى يتعلق بتركة الميت وهذا التعليل مناسب  
المصراع على لا الامة راقى فلو قال والحقوق هنا بالاستقراء والمقل لكان أولى (قوله الاقل التعيين) هو عبارة  
عن صرف ما يحتاج اليه الميت الى أن يدفع سوى الكفن قاله الاكل وفي ابن كمال باشاه واتخاذ جهاز الميت  
من حين موته الى دفنه فبدخل فيه التعميم انتهى (قوله وهو الدين المطلق) فائنا ان لم نذكر بتعلقه بالذمة يلزم

ولو قرئ ما قال تعالى والذين آمنوا ولم  
درجات فان رافع هو الله عز وجل بضمه الله  
في جهنم وهم أولوا الامر على الاصح وورثة  
الانبياء بلا خلاف (اختص لا جل التعيين  
للنساء والجوارى جاز) في الاصح ويكره  
بالسواد وقيل لا ومزى الخطر (تأجوز ان  
بأكل متكئا) في الصحيح لما روى أنه صلى الله  
عليه وسلم أكل متكئا مجمع الفتاوى (أخذته  
الزلة في بيته فقتر الى النساء لا يكره بل  
يستحب) لقول النبي صلى الله عليه وسلم عن  
الحناط المائل (واذا خرج من بلدة بها  
الطاعون فان علم ان كل شئ بقدر الله تعالى  
فلا بأس بأن يخرج ويدخل وان كان هنده أنه  
لو خرج نجسا ولو دخل ابتلى بذكره ذلك  
فلا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده وعليه  
حمل النهي في الحديث الشريف مجمع  
الفتاوى (فقيه في بلدة ليس فيها غيره فقه منه  
يريد أن يغزو ليس له ذلك) بنارية وغيرها  
(قضى المديون الدين الموقر) قبل الحلول  
أومات) لحل بموته (فأخذ من تركته لا يأخذ  
من المراجعة التي جرت بينهما الا بقدر ما مضى  
من الايام وهو جواب المتأخرين) فقيه وبه  
أفتى الاروم أبو السعود أفندي مفتي الروم  
وعلمه بالرفق للجانبين وقد قدمته قبل فصل  
القرائن فرع في آخر الكثرين في الحافط  
القرآن في كل أربعين يوما أن يجتمه مرة

\*(كتاب القرائن)\*

هي علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق  
كل من التركة والحقوق ههنا خمسة  
بالاستقراء لان الحق اما للميت أو عايله  
أولا والاقل التعيين والناس اما أن يتعلق  
بالذمة وهو الدين المطلق أولا

خلو ذمته بعد الموت من تلك الحقوق فيلزم أن لا يؤخذ به في الآخرة (قوله والثالث اما اختياري الخ) وذلك  
لأنه إما أن يكون ثبوته من جهة الميت واختباره وهو الوصية أو يكون من جهة غيره وهو الشرع وهو الميراث  
(قوله لأن الله تعالى قسمه بنفسه) أي قدره ولم يفرض تشديده إلى ملك مقرب ولا نبي مرسل وبيرتسب كل  
واحد من النصف والرابع والثلث والثلث والثلث والثلث من بخلاف سائر الأحكام كالصلاة والزكاة والحج  
وغيرها فان النصوص فيها مجملة وانما السنة بينها منق (قوله بشمسه) الباء للسببية (قوله ولذا) أي لقسمة الله  
تعالى بنفسه (قوله لتبوءه بالنص) وذلك لأن العلم ما ثابت بالنص لا غير وما ثابت بالنص وغيره فالثابت  
بالنص لا غير الفرائض والثابت به وبغيره العلوم الدينية غيره والمراد بالنص ما يعم الاجماع (قوله وقيل اتعلقة  
بالموت الخ) اعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم فانها نصف العلم من المتشابهات فالذين لم يشغلوا من العلماء بتأويل  
المتشابهات قالوا انصدق بأنها نصف العلم ولا تبحث عن وجهه والذين ذهبوا إلى تأويله أو لوه بتأويلات عديدة  
جمعها بعضهم في قوله

قول رسول الباري المصور \* علم القروض نصف علم قابصر  
مؤول تأويله مجتبع \* في حشوش وقشوش ففكر

فالخاء المهمة إشارة إلى الحالة يعنى انما جعل العلم بها نصف العلم لاختصاصها بإحدى حالى الانسان وهى الموت  
دون سائر العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة وأحدى الحالتين من مجموعها نصف قسمها نصفها هذا المعنى  
والسين المهمة إشارة إلى السبب لأن السبب الذى يثبت به الملك نوعان اختياري وضرورى فالاختياري  
كالشراء وقبول الهبة والوصية وضرورى كالارث فسماء نصفها هذا المعنى والعين المهمة إشارة إلى العلم فانهم  
قالوا العلم علمان علم يتحصل به معرفة الانساب وعلم يتحصل به معرفة الاسباب والاول هو علم الفرائض والثانى  
هو سائر العلوم والسين المهمة إشارة إلى المشقة فان ما فيه من المشقة يساوى ما فى سائرها وانما المشقة  
بثقتين من فوق إشارة إلى التقدير فانه لو قدر بسط فروع الفرائض لبلغ حجمها حجم فروع سائر العلوم وافين  
المهمة إشارة إلى الترغيب والواشارة إلى التوسع فانه عبر عن البعض بالنصف توسعا فى الكلام وتجوزا والفاء  
المثلية إشارة إلى الثواب فانه باعتبار الثواب نصف فانه روى أن تعلم كل مسألة من مسائل سائر العلوم عشر  
حسنة ولتلم كل مسألة من مسائل الفرائض مائة حسنة فجمعهما مائة بمائة بزيادة الشارح (قوله وهل ارث  
الحق من الحق الخ) قال العلامة عبد البر فى شرح الوهبانية اختلف علماء زمانى وقت الارث فقال مشايخ العراق  
يجرى فى آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلخ ان المورث مادام حيا فهو مالك لجميع أمواله من كل  
وجه فلو لمسكه الوارث فى هذه الحالة لادى إلى أن يصير النسي الواحد مملوكا لشخصين لكل واحد منهم مائة على  
الكمال فى حالة واحدة وهذا أمر تدفعه العقول ووجه قول مشايخ العراق أن الارث انتقال إلى الوارث ويعت  
المورث ملكه فمماذا ينتقل إلى الوارث والدليل عليه أن الارث يجرى بين الزوجين بلا خلاف والزوجية ترتفع  
بالموت أو تنتهى على حسب ما اختلفوا فبعد الموت لازوجية بلا خلاف فبأى شئ يجرى الارث بينهما وما فائدة  
هذا الاختلاف تظهر فى رجل تزوج بأمة الغير ثم طال لها اذا مات مولا فانت - زوجه وارثه لا وارث له  
غيره فعلى قول من يقول الارث يثبت فى آخر جزء من اجزاء الحياة تعتق لأن العتق أخفيف إلى ما بعد ثبوت الملك  
للو ارث وعلى قول من يقول الارث يثبت بعد الموت فيكون ثبوت الملك للوارث بهدموت المورث بزمان  
فلا يكون العتق المضاف إلى ما بعد الموت مضافا إلى زمان ملك الوارث فلا يصح انتهى وفيه تأمل وذكر القدورى  
انه على قول صاحبين لا تعتق وعلى قول زفر تمق أى والمعتقد قوله ما (قوله من تركه الميت) التركة فى اللغة  
بمعنى المتروك كالمطلبة بمعنى المطلوب وفى الاصطلاح هو ما تركه الميت من الاموال صانعا من تعلق حق الغير بعين  
من الاموال فتركه من أهله وعياله لا يسمى تركه انتهى روح الشروح والاولى أن يقول المصنف من مال  
الميت كما فعل ابن السكال قال اذا لا اختصاص لتعلق تلك الحقوق بالتركة فانها تعلق بالدية الواجبة بعد موته  
وهى من جملة ماله دون تركه اذ لم يتركها حيث حصل له بعد موته انتهى (قوله الخالية الخ) وصف كاشف فان  
تلك الحقوق المذكورة بعد انما عاقت بالمال قبل الموت وهو انما يصير تركه بعد الموت ويدل عليه ما قاله  
السيد ونقله الشارح بعد بقوله وانما قدمت هذه الحقوق على التكتفين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه انتهى

(قوله كل رهن) مثال للعين التي تملق بها حق الغير وصورته اذا رهن شخص شيئا من ماله وذلك الشيء عند المرتين ولم يترك الراهن غيره فان دين المرتين مقدم على التجهيز فان فضل بعده شيء صرف اليه (قوله والعبد الجاني) صورته عبد جاني في حياة مولاه ولا مال للمولى غيره ومات المولى فان الجاني عليه أن يبيد هذا العبد من المولى الا أن يفضل بعد أرش الجناية شيء (قوله والمأذون المديون) صورته عبد مأذون لحقه ديون حال حياته سيده ثم مات المولى وليس له مال سواه فان الغرماء يتقدمون على التجهيز (قوله والمبيع المحبوس بالثمن) صورته باع عبدا مثلا لزيد بدين معلوم ولم يتقدم الثمن فحبس البائع العبد عنده ثم مات المشتري ولم يترك غيره فان البائع أحق بهذا العبد المحبوس من تجهيز المشتري قال بهم زاده محشى السيد الجرجاني انما قيد المبيع بالمحبوس مع انه لو كان في يد المشتري ومات عاجزا عن اداء الثمن فانه يبيد أبرجوعه لان حق الرجوع انما يبيق حينئذ اذ لم يتحقق به حق لازم أما اذا تعلق به كما اذا كاتب المشتري الرقيق المبيع أو رهنه أو استولده أو جنى المبيع على غيره لم يثبت له حق الرجوع ولو عجز المكاتب وعاد الى الرق أو هلك الرهن أو برك من الجناية فله الرجوع زال المنع انتهى والاولى بدل قوله وهلك الرهن وفك الرهن وانظر هذا مع قوله ثم ان البائع اسوة للغرماء فيه عندنا قال المصنف قبيل باب خيار الشرط اشترى شيئا وقبضه ومات مناسا قبل تقدم الثمن فالبائع اسوة للغرماء ولو لم يقبضه فالبائع أحق به (قوله والدار المستأجرة) صورته أجر دار الزيد وعجل زيد اجرتها ثم مات المؤجر فانتسخت الاجارة ولز يد المستأجر بعض الاجرة التي عجزها ولم يترك المؤجر شيئا غير هذه الدار فان زيدا يقدم على تجهيز المؤجر زادا في روح الشروح على ما ذكره العبد الذي جعل مهر اياه حتى اذا مات الزوج وهو في يده ولا مال له سواه فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج والمقبوض بالمبيع الفاسد اذا مات البائع قبل الفسخ أى فان المشتري فاسد ما تقدم على تجهيز البائع (قوله بتجهيزه) أى من ككل المال على ما عليه الاجماع وقيل من الثلث وقيل غير ذلك (قوله من غير تقدير) لانه عليه السلام أمر بتحصين الاكفان بقوله حسنوا اكفان الموق فانهم يزاوون فيما بينهم ويتفخرون بحسن اكفانهم ووطاق الامر لا وجوب انتهى ابن كمال (قوله ولا تبيذير) الاولى ولا اسراف لانه مقابل التقدير قال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما والتبذير تجاوزه في موضع الحق فهو وجهل بوضوح الحقوق والاسراف تجاوزه في الكيفية فهو وجهل بعقائد الحقوق ذكره صاحب الكشف في تفسير سورة الاسراء من شرح الكشف والمناسب للمقام هو المعنى الثاني دون الاول انتهى ابن كمال أى وكل من الاسراف والتبذير منهي عنه قال تعالى انه لا يحب المفسرفين وقال تعالى ولا تبذروا ثمر الارزاق الذين كانوا اخوان الشياطين (قوله ككفن السنة) قال في ضوء السراج كان شيخنا الامام نجم الدين أحمد بن عمر الكاشغري توفي البصاري رحمه الله تعالى بقول تفسير التبذير والتقدير وجهين من حيث العدد ومن حيث القيمة اما من حيث العدد فالسنة في كفن الرجل ثلاثة اوثاب وفي كفن المرأة خمسة اوثاب فان كفنوا الرجل اكثر من ثلاثة اوثاب يكون تبذيرا وان كفنوه اقل من ثلاثة اوثاب يكون تقديرا وان كفنوا المرأة اكثر من خمسة اوثاب يكون تبذيرا وان كفنوها اقل من خمسة اوثاب يكون تقديرا واما من حيث القيمة فان الرجل اذا ايسر في حال الحياة اوثاب قيمتها عشرة دنانير فان كفنوه اوثابا قيمتها اكثر من عشرة دنانير يكون تبذيرا وان كفنوه اوثابا قيمتها اقل من عشرة دنانير يكون تقديرا انتهى واعلم انه ليس المراد من قولهم بلا اسراف ولا تقديريان كونهم مأمنين في التجهيز والتكفين لانه ليس من وظائف الفرائض كما أن بيان من عليه ذلك اذا لم يمكن للميت مال ليس منها بل المراد بيان شرط تقديم ما تقدم منه ما على الدين انتهى ابن كمال ولو اوصى بالزيادة على كفن المثل تعتبر الزيادة من الثلث وكذلك لو تبرع أجنبي أو تبرعت الورثة من ماله لم فلا بأس بالزيادة على كفن المثل الا أن الافضل هو الاقتصار كذا في شرح مصنف السراجية (قوله أو قدر ما كان يلبسه) أى من حيث القيمة وأبعد عن الواو فعتبر الحال الوسطى في العدد وفي القيمة كما أشار اليه كلام صاحب الضوء ويمكن كفن السنة ان لم يتضرر الغريم لعدم وفاء مال الميت بقضاء الدين بعد التكفين بكفن السنة وان تضرر فبكفن الكفاية أى ان تضرر الغريم بكفن السنة بكفن يكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان جديدان أو غسيلان وللمرأة ثلاثة اوثاب كذلك انتهى ابن كمال (قوله ولو هلك كفنه الى آخره) توضيحه ما ذكره بهم زاده حيث قال فائدة واذا وجد بعض اجزاء الميت فان كان الرأس معه غسل وصلى عليه ودفن سواه كان أقله واكثره وان لم يكن الرأس معه نظرا ان كان الذي وجد هو الاكثر غسل

كذلك رهن والعبد الجاني) والمأذون المديون والمبيع المحبوس بالثمن والدار المستأجرة وانما تقدمت على التكفين لانه اقرب الى المال قبيل صورته تركه (بتجهيزه) يتم التكفين (من غير تقدير ولا تبذير) ككفن السنة أو قدر ما كان يلبسه في حياته ولو هلك كفنه فلو قبل منه كفن تركه بعد اخرى



وصلى عليه والافلا واذ انش القبر وأخذ الكفن فان بقي الميت مدفونا في القبر لا يجب على الورثة تكفينه ثانيا  
وأما اذ انش الميت عريضا فخرج القبر كفن ثانيا كما كفن أولا بذلانه أو ثوبا أو خمسة ان كان الميت طريا وان لم يكن  
طريا بل متفسخا كفن بثوب واحد من تركته وهكذا الوسوق مرارا قبل القسمة وقضاء الديون أما اذا قسمت  
التركة بين الورثة رقت الديون ونفذت الوصايا فانه يسترد للتركة كفن من الورثة ثنى على قدر مواريتهم دون  
الغرماء وأصحاب الوصايا ويكفن به وكذا الوسوق ثالثا ورابعة الى أن يستغرق ما في ايدي الورثة انتهى (تنبيه)  
من يلزمه تجهيزه حكمه حكمه كولد مات قبله ولو بلحظة وكروجة ولو غنية على المعقود وهل للغرماء المنع من كفن  
المثل قولان والصحيح نعم انتهى من شرح الملتقى (تنبيه) التجهيز لا يدخل فيه السج والعمدية والجمع والموائد لان  
ذلك ليس من الامور اللازمة فاعلم لذلك ان كان من الورثة بحسب عليه من نصيبه ويكون متبرعا وكذا ان كان  
أجنبيا وقال في روح النور عن النبايع ولو استأجر رجلا لغسل الميت لا يستحق الاجرة ويجوز أخذها له  
وحفر قبره ودفنه وفي روضة العلماء ان كان في تلك القرية أو البلدة غسل غيره فله الاجر لانه لا يفترض عليه غسل  
هذا الميت لعدم كونه متعينا له فجازت الاجرة كالمراة تستأجر زوجا يعمل لها عملا وكذا الولدان استأجر  
والده لانه لا يفترض عليه خدمة الولد وأما اذ لم يكن غسل غيره لم تجز الاجرة كالولد اذا أجر نفسه لوالده  
ليخدمه لانه يفترض عليه خدمته وكذا المرأة اذا آجرت نفسها من زوجها لخدمته لم تجز لان خدمتها تقع صلة  
للزوج فصارت مستحقة فلم تجز الاجرة ولو استأجر رجلا ليحفر ميتا قبرا جاز لان جميع العالم يسلمونه ولو استأجر  
رجلا ليضبط ميت كفن الاختلاف المتأخرون فيه فقال بعضهم تجوز في الاحوال كلها لانه يمكن أن يكفن في ثوب  
غير مخيط ولا يفترض عليه الخياطة وقال بعضهم ان لم يوجد غيره في مصره فالاجرة فاسدة والاجرة كالغسل  
(قوله التي لها مطالب من جهة العباد) احتراز عن الديون التي تتعاقبها مطالب الله تعالى كدين الزكاة ودين  
الكفارة وغيرها وانما تقدم قضاء الديون على تنفيذ الوصية لان قضاء الديون واجب في الحالتين حالة الحياة  
وحالة الممات وتنفيذ الوصية واجب في حالة وهي ما بعد الموت والشئ الواجب في الحالتين راجع على الشئ  
الواجب في حالة واحدة منع (قوله ويقدم دين العصة) هو ما كان ثابتا بالبينة مطلقا أو بالاقرار في حالة صحته  
(قوله على دين المرض) هو ما كان ثابتا باقراره في مرضه أو فيما هو في حكم المرض ككافران خرج للمبارزة  
أو اخرج للقتل قصاصا أو ليرجم انتهى بعم زاده (قوله ان جهل سببه) أما اذا علم بأن أقر في مرضه بدين علم بثبونه  
بطريق المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه كان ذلك بالحقيقة من دين العصة اذ قد علم وجوبه بغير  
اقراره فلذلك ساواه في الحكم انتهى سيد واعلم أن ديون العباد ثلاثة قوية ووسط وضعيف فالقوى هو الذي  
يقدم على التكفين والتجهيز كاللحقوق المتعاقبة بعين من أعيان التركة والوسط ما ثبت بالبينة أو بالاقرار  
في العصة وما ثبت بالمعاينة في المرض والضعيف ما ثبت بالاقرار في المرض واعلم أن التركة متى قسمت بين الغرماء  
بالخصص ثم ظهر للميت تركعة اخرى فان وفيت بالباقي من الديون بقضى منها ما بقي وان لم تفاسد ونفذت  
القسمة وكذا اذا ظهر بعد القسمة دين آخر على الميت تستألف القسمة وبعض الديون يرجع على البعض  
من وجوه اخرى سوى الوجوه المذكورة مثلا الدين الثابت على نصراني بشهادة المسلمين مقدم على  
الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى  
كافر وان كان شهودهما كافرين والمكاتب اذا مات عن وفاء وعليه دين لاجنبي أيضا يقدم دين الاجنبي على  
دين المولى وحكم التركة قبل قضاء الديون كحكم المرهون بدين على الميت فلا ينفذ نصرة فوات الورثة فيها  
هذا اذا كانت التركة أقل من الدين أو مساوية له وأما اذا كان فيها زيادة عليه ففي نفوذ نصرة فوات الورثة  
وبهان أحدهما النفوذ الى أن يبقى قدر الدين وأظهره ما عدم النفوذ على قياس المرهون انتهى بعم زاده  
قال المؤلف في شرح الملتقى وقد منافي القضاء أن ولاية بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم  
ملكهم به انتهى (قوله من ثلث الباقي) أي بعد دين العباد (قوله والا لا) أي وان لم يوص لا يجب تنفيذه  
ودين الله كزكاة والحج والصيام والنذر والكفارات فاذا وصى مثلا باسقاط الصلاة سقطت المطالبة  
فان لم يوص وتبرع بها الوارث قبل لانسقاط الصلوات عن الميت لان الاختيار له عدم أصلا ولانه أدنى رتبة  
من الايصاء فيحكم فيه بعدم الجواز اظهرا لا لمخطا رتبته وقبل بسقط كافي الايصاء لان دليل الجواز هنا

وكل من كل ماله (نعم) تقدم (ديونه التي لها)  
مطالب من جهة العباد (ويقدم دين العصة)  
على دين المرض ان جهل سببه والا فسيان  
كما يسطر السيد وما دين الله فان أوصى به  
وجب تنفيذه من ثلث الباقي والا لا

الرجاء لما في سعة رحمة الله وكمال كرمه وضله وذلك يشمل الابصار والتبصر جميعا انتهى (تنبيه) في حقيقة الدين  
قال ابن كمال الدين في عرف أهل الشريعة وجوب مال في الذمة بدل عن شيء آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع  
الحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها على مال من غير أن يكون بدلا عن شيء آخر كذا قال صاحب النهاية  
وقال في روح الشروح الدين يقضى من جميع التركة والقياس أن لا ينفذ الا من التملك الا أنه ترك بالاثرو هو  
ماروى عن ابن عمر أنه قال اذا أقر المريض بدين جاز عليه ذلك في جميع تركته انتهى وحده المريض مرض  
الموت ما يكون الهلاك فيه غالب حتى اذا طلق راكب السفينة امرأته لا يكون فارا ولو انكسرت السفينة وطلق  
يكون فارا والمعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا صار صاحب فراش أول ما أصابه فهو في حكم المريض فيعتبر  
نصرته من ثلث ماله وترث امرأته اذا طلقها فرارا من الارث وان لم يصبر صاحب فراش وتطول وصار بحال  
لا يخاف منه الموت فهو في حكم الأصحاب فيعتبر نصرة فاته من جميع ماله وهذا الطاول سنة وفي الواقعات  
والختار للفتوى انه اذا كان الغالب منه الموت كان مرض الموت سواء كان صاحب فراش أو لا انتهى  
(تنبيه) لو قبض الغريم مال الميت المستغرق في الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شيء للكفن ذكره  
ابن الكمال (قوله ثم تقدم وصيته) قال ابن المبارك ما من مريض بوصى فأوصى الورثة وصيته الا وهم شركاؤه  
في الاير والوزر وقال الفضيل الحيف في الوصية ذنب لا توبة منه حتى يلقى الله تعالى والوصية عليك بعد الموت  
بشرط أهلية التبرع فلا تصح من صبي ومراهق سواء مات قبل الادراك أو بعده ولا من غير عزم وفي الحديث  
ما يدل على ذنب نفصها عن الثلث عند غنى الورثة أو استغنائهم بمصصهم وعلى تركها عند عدمها  
وفي الخلاصة عن الفضيل انها اذا كانت الورثة صفارا فترك الوصية أفضل مطلقا وان كانوا بالغين فقراء  
ولا يستغفون بثلثي التركة فتركها أفضل أيضا وان كانوا أغنياء أو يستغنون بالثلثين فالوصية أفضل روى عن  
الغمام تقدير الاستغناء بأن يصيب كل واحد منهم أربعة آلاف درهم وعن الفضيل عشرة آلاف فأقاده في روح  
الشروح وتنفذ الوصية بالثلث التي أوصى بها الاجنبي مسلما كان أو كافرا بزيادة الورثة أو لا وارث عند  
اجازة الورثة وهم كبار انتهى درمشتي وفي روح الشروح الوصية بما زاد على الثلث باطلة عند الامام والشافعي  
ومالك واكثر الفقهاء الا أن تجوز الورثة وان اجاز البعض دون البعض يجوز في حصة المجزؤون غيره وان كان  
فيهم مجنون أو طفل أو وقف حصته حتى اذا أفاق المجنون وبلغ الطفل فأجاز جازت في الكل والا فيجوز في مقدار  
الثلث انتهى (قوله ولو مطلقة) كالوصية بربع المال أو ثلثه والعينة أن تتعلق بشئ معين مثل الدار والثوب  
والجارية ونحوها انتهى روح الشروح وفي ابن كمال مقابل الوصية المطلقة الوصية المقيدة وهي أن يوصى بثلث  
مال بيمينه بأن يوصى من لابلت دراهمه أو دنانيره أو بثلث الدين أو بثلث الغنم ربح بذلك في كتاب العيين  
والدين من المحيط لا الوصية المعينة والفرق واضح انتهى (قوله على الصحيح) وذلك لان محل الوصية مطلقا الثلث  
يعر عا قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم  
في أعمالكم ومراده عليه السلام أن الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم لتكسبوا به خيرا لانفسكم في حال  
حاجتكم الى ذلك وقام الكلام على الحديث في ضوء السراج (قوله خلافا لما اخذناه في الاختيار) من قول شيخ  
الاسلام انها ان كانت معينة كانت مقدمة عليه وان كانت مطلقة كانت في معنى الميراث لشيوخها في التركة فيكون  
الموصى له شريكا للورثة لا مقدما عليهم لان حقه يزداد بزيادة مال الموصى ويتقص بقصه كالميراث قال الاكل  
ولعل الصواب معه فان التقديم انما يتصور فيه يجعل حق الموصى له متعلقا بالصورة والمعنى اذا خرج من ثلث المال  
فخرج تعلق حق الوارث بصورته فكان ذلك تقدما على الورثة وأما اذا كانت مطلقة فلا يتصوره التقديم انتهى  
وقد علمت الصحيح (قوله من ثلث ما بقى) لامن ثلث أصل المال لان ما تقدم من التكفين وقضاء الديون قد صار  
مصرفا في ضروراته التي لا بد له منها فالباقي هو ماله الذي كان له أن يتصرف في ثلثه وأيضا بما استغرق ثلث الاصل  
جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الورثة بالوصية من (قوله بعد تجهيزه وديونه) ان وجد أو بعد أحدهما ان عدم  
الاخر وأما اذا لم يوجد واحد منهما كما اذا مات غريبا أو أحرقا أو ما كولا غير مديون فن ثلث الكل ومحل  
التقديم ثلث الباقي أيضا اذا وجد وارث وأبي عن تنفيذها من الكل فان الزائد على الثلث حق الوارث فلا  
يجوز ان تصرف فيه عند عدم رضاء والاغن الكل أي أن لم يوجد وارث أو وجد ولم يأت عن التفتيد من الكل

(ثم) تقدم (وصيته) ولو مطلقة على الصحيح  
خلافا لما اخذناه في الاختيار (من ثلث  
ما بقى) بعد تجهيزه وديونه

تنفذ الوصايا من الكل أهدم المانع ابن كمال ثم قال ومعنى تنفيذ الوصايا من الثلث اسقاط قدر ما بقي بهامنه  
عن حيز القسمة بين الورثة لا إفراز ذلك القدر من المال الباقي وتسليمه للموصى له انتهى وفي عجم زاده والنص  
وهو قوله تعالى من بعد وصية وان كان باطلا فاقه مناولا لما زاد على الثلث أيضا لكن الاجماع أخرجه الزيادة  
اذ لم تجز الورثة واعلم أن الورثة اذا أجازوا الوصية فيما زاد على الثلث نفذت أنواع الوصايا به وبصير الموصى به  
ملكاً للموصى له بالقبض وله الرجوع قبل القبض واذا أجاز البعض دون البعض جاز في مقدار حصصه المميز  
دون غيره ولو استأذن المريض الورثة بأكثر من الثلث فأذنه في ذلك ثم مات فلم يرجع عنها ولو ردوها  
في حياته كان لهم أن يجيزوها بعد وفاته وأجمعوا على أن للموصى له قبول الوصية وردها وعلى أنه اذا قبلها  
في حياة الموصى كان له الرد بعد وفاته واختلفوا فيما اذا ردتها في حياته هل له القبول بعد وفاته ذهب الامام  
والشافعي الى أن له القبول بعد الوفاة وقال زفر ليس له ذلك وأما الموصى به فذهب أبو حنيفة والشافعي  
في قول الى أنه يخرج من ملك الموصى بعد موته ولا يدخل في ملك الموصى له ولا في ملك الورثة بل يبقى موقوفاً  
حتى يقبلها الموصى له أو يردها وفي قول أنه يدخل في ملك الموصى له لكن له ردّها انتهى (قوله وانما قدمت)  
أي في الآية على الدين مع أنها مؤخره عنه (قوله اهتماما لكونها مظنة التفريط) ولأنه انما قصد تقديمها على  
الميراث ولم يقصد ترتيبها ما بأن أوفى الآية بمعنى الواو وهي للجمع المطلق دون الترتيب كما في قوله تعالى مائة ألف  
أو يزيدون وقوله تعالى انما أركفوا راعي أن التقديم في اللفظ لا يدل على التقديم في الحكم مطلقاً لا ترى الى قوله  
تعالى لهذا صوامع وبيع وصلوات ومساجد وانما كانت مظنة التفريط لكونها أقل لزوماً من الدين ولأنها  
مظنة الضعفاء والمساكين والدين حظ الغرماء وهم يطلبون بقوة وسلطان ولأنها من قبل الميت والدين ثابت  
مؤدى ذكره أولم يذكره ولأنها تنسب للميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فيستحق اخراجها على الورثة فكان  
في أدائها احتمال التفريط بخلاف الدين فان نفوسهم مطمئنة الى أدائه تفريفاً لثمة مورثهم فقدم ذكرها  
حتماً على أدائها (قوله ثم رابعاً) أي ان لم تعتبر الحقوق المتعلقة بعين التركة وقوله بل خامساً ان اعتبرت (قوله  
يقسم الباقي) اهتماماً بقل ثم يبدأ بتقسيم ما بقي كما أفاده في الحقوق السابقة لأنه أخر الحقوق الأربعة والابتداء  
لا يتصور إلا بالنسبة الى شيء آخر بعده عجم زاده (قوله بعد ذلك) أي بعد التجهيز وقضاء الديون والوصية (قوله  
أي الذين ثبت ارفعهم) إشارة الى أن قوله بالكتاب متعلق بورثته بالتأويل المذكور لا يقسم وفي ضوء المراج  
وقوله عنه الا كل ما يفيد أنه متعلق يقسم وبعبارة الا كل ان الورثة ان كانوا ممن ثبت فرضهم بالكتاب فبقسم  
الباقي بينهم بالكتاب وان كان ممن ثبت فرضهم بالسنة فبالسنة وان كان بعضهم ممن ثبت فرضه بالكتاب  
وبعضهم ممن ثبت فرضه بالسنة فبالسنة والكتاب والسنة وان كانوا ممن لا يوجد صريح النص من الكتاب أو السنة  
فيه وتكون المسئلة مختلفة بين المجتهدين فعلى قول كل مجتهد يقسم الباقي من الحقوق الأربعة المرتبة بينهم تجوز  
القسمة وليس المراد من قوله ثم يقسم الباقي بين ورثته أن يكون الباقي من تلك الحقوق حق الورثة فهناك  
اجماع واتفاق في أنه حق الورثة وانما المراد منكم القسمة فيما بينهم انتهى وفيه أنه لا بد فيه من ملاحظة  
الكتاب في ثبوت ارث من يقسم بينهم به ومحل تأخير القسمة ان وجدت الحقوق المتقدمة والافيد أنه ومحل  
القسمة ان تعدد الوارث وان لم يتعدد فالكل له لا تحصار الورثة فيه وذلك فيما عدا الزوجين لأنهما لا يستوعبان  
حق الورثة أفاده ابن كمال والورثة جمع وارث وهو في عرف الفرضيين الباقي بعد فناء غيره ممن له نسب أو سبب  
سواء تجدد له بعده ملك أو لا ولهذا يصح أن يقال لمن أخبر أن زيدا مات وترك ورثته هل ترك لهم مالاً أو لا ومنه  
قوله وفيمن الوارثون أي الباقيون بعد فناء الخلائق ولكن قيد النسب والسبب غير مأخوذ في حقه سبحانه لأنه  
منزه عنهم ما روح الشروح (قوله بالكتاب) وهم الاب والام والزوج والزوجة والبنون والبنات والاختوة  
والاخوات انتهى عجم زاده والكتاب في اللغة اسم المكتوب غاب في عرف الشرع على كتاب الله المنبث  
في المصاحف كما غلب في عرف العربية على كتاب سيبويه وأل فيه اما لعهده وهو القرآن واما عوض  
عن المضاف اليه أي بكتاب الله تعالى ويقال نظير ذلك من السنة أفاده في روح الشروح (قوله أو السنة)  
أراد القسمة بكل من هذه الثلاثة منفرداً كان أو مجعها بالجموع البتة وانما يقسم الواحد منهم على سبيل  
منع الخلط والسنة هي المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً فان لفظ السنة يتنظمها ما بخلاف

وانما قدمت في الآية ايهما مالكونها من المظنة  
التفريط (ثم) رابعاً بل خامساً (يقسم الباقي)  
بعد ذلك (بين ورثته) أي الذين ثبت ارفعهم  
بالكتاب أو السنة

الحديث فانه مخصوص بالاول وذكري كشف المنار ان مطلق لفظ السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فان المراد به في عرف أهل الشرع طريقة الدين اما رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بقوله أو فعله أو للعصبة رضى الله عنهم فان قيل يجوز ان يكون الباعث لتفسير السنة بالحديث فقط عدم  
ثبوت حكم في قصة التركة بقول العصبة قلنا ليس كذلك فان العول قد وقع في زمن عمر رضى الله عنه  
فشاور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فأشار ابن عباس رضى الله تعالى عنهما به فقال أعيالوا الغرائض  
فيحكم بذلك عمر رضى الله عنه وتابعه كثير من العصبة رضى الله تعالى عنهم انتهى (قوله كقوله صلى الله  
عليه وسلم أطعموا الجذات السدس) فارت الجذات ثبت بالسنة وكذا الاخوات لأب وأم مع البنات فحوله  
واجعلوا الاخوات مع البنات عصبة ونحو الحقوا الغرائض بأهلها فمأبقتهم فلا ولي رجل ذكر انتهى بحكم زاده  
وأولى هنا ليس بمعنى أحق لانا لا ورثت من هو أحق بمعنى أحق بل بمعنى أقرب والمراد به قرب النسب وذلك  
يكون مرة بقرب الدرجة وأخرى بقوة القرابة وأما تقييد الرجل بالذكر فقبل لكافة عشرة كلمة وقيل  
للتبني على حسب استحقاقهم وهو المذكور وقيل انني الجواز إذا المرأة القوية قد تسمى رجلا وقيل احتراز  
عن الخنثى المشكل فانه لا يجعل عصبة ولا صاحب فرض جزا بل يعطى القدر المتيقن وهو القدر الأقل  
عن قدر الذكور والافونة وقيل لبيان أن العصبة يرث صغيرا أو كبيرا بخلاف عادة الجاهلية فانهم كانوا  
لا يهبطون الميراث الا من بلغ حد الرجولية فتقييده به يدل على أن البلوغ ليس بشرط انتهى روح الشروح  
مزيدا (قوله وابن الابن كالابن) وبنت الابن التي جعلت كالبنات والاخت لأب التي جعلت كالأخت لا يورث  
والمراد باجماع الامة اتفاق رأى المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصرنا على حكم شرعي  
والمراد بهم أهل الحل والعقد اذ لا عبرة بغيرهم وكذا لا عبرة باتفاق مجتهدي الشرائع السابقة وأما ابن كمال  
أن الكتاب والسنة يعلمان ما فيه مسأغ للاجتهاد وما لا مسأغ له فيه وما اختلف في وراثته ثابت بالقسم  
الاول منهما كذوى الارحام فهم داخلون فيمن ثبت ارثهم بالكتاب على مذهب من ودتهم فلا حاجة الى مصرف  
الاجماع عن المصطلح عليه المتبادر الى الفهم الى ما يتناول اجتهاد مجتهد حتى يشغل الكلام من اختلاف  
في وراثته كذوى الارحام ونحوهم انتهى بتصرف (تقنة) قال في روح الشروح لو وقعت القسمة ثم ظهر  
في التركة دين محيط بذات القسمة لانه يمنع وقوع الملاء للوارث وكذلك اذا كان غير محيط لتطبيق حق الغرماء  
بالتركة الا اذا بقي من التركة ما يفي بالدين ورا ما قسم ولو أبرأ الغرماء بعد القسمة أو أذاه الورثة من مالهم والدين  
محيط أو غير محيط جازت القسمة لان المانع قد زال ولو ادعى أحد المتقاسمين ديناً في التركة صح دعواه  
لانه لا تناقض فيه اذ الدين متعلق بالمعنى الذي هو المالية والقسمة تصادف الصورة وفي تساوي قاضيان  
لو ادعت امرأة الميت ديناً عليه بعد القسمة وأقامت البينة فلها أن تعطل القسمة واقدمها عليها لا يمنع  
دعوى الدين لان اجازة الغريم القسمة قبل أن يصل الدين اليه باطله بخلاف دعوى العين فلوا دعى ان أباه  
تصدق بذلك العين على ابنه الصغير أو ادعى لنفسه بوجه من الوجوه لا تسمع لان اقدمه على القسمة اقراره منه  
ان ما دخل فيه ميراثهم فكان متناقضا في دعواه وفيه أيضا اذا اقتسموا بغير أمر القاضي وفيهم صغيرا وغائبا  
أو شريك للميت لا يصح الاجازة لشريك والغائب وولي الصغير أو القاضي قبل البلوغ أو الصغير بعده وان كان  
بأمر القاضي صح وفي الميسوط ولولظهر وارث آخر أو الموصى له بالثلث وكانت القسمة بتراضهم لا بقضاء القاضي  
فلكل منهما أن ينفذها سواء عزلوا نصيبه أو لا وان كانت بالقضاء اختلف المناهج فقال بعضهم ليس لهم اذ لا  
وقال بعضهم للموصى له أن ينفذها بكل حال بخلاف الوارث وفي مجمع الفتاوى اذ لم يعلم القاضي الدين ينبغي له  
أن يسألهم هل على الميت دين فان قالوا لا قسم بقولهم فان ظهر دين بعد القسمة فعليه م أن يقضوه من مالهم  
انتهى (قوله ويستحق) بالبناء للجهول أى ويستحق الوارث الارث وبالبناء للمعلوم وصغيره يرجع الى الوارث  
المعلوم من الورثة (قوله بأحد ثلاثة) فيه أنه قد يجمع في الوارث جهتان من هذه الثلاثة كما اذا اشترى رجل بنت  
عنه وأعتقها وزوجها رماث ولم يكن وارث الا ذلك الزوج فانه يرث النصف منها بالنكاح والنصف الآخر  
بالتعصيب واذا لم يكن رجالها وارث النصف الآخر بالولاء (قوله فلا توارث بفاسد) هو الذي فقد شرطاً من  
شروط العصبة كشهود ذكره المؤلف في كتاب النكاح (قوله ولا باطل) كشكاح المتعة والمورث وان جهات

كقوله صلى الله عليه وسلم أطعموا الجذات  
السدس أو الاجماع تجعل الجذات كالاب وابن  
الابن كالابن (ويستحق الارث) ولو لم يصف  
به يبقى وقيل لا يورث وانما هو للقارىء من  
ولديه مصرفاً بأحد ثلاثة (برحم ونكاح)  
صح فلا توارث بفاسد ولا باطل اجماعاً

المدة أو طالت في الأصح ذكره المؤلف هناك أيضا (قوله وولاء) أي بنوعيه وولاء العتاقة وولاء الموالاة أفاد  
المؤلف في شرح الملتقى (قوله والمستحقون للتركه عشرة أصناف) جمعها الشيخ البنوفري رحمه الله تعالى في قوله  
فأبدأ بذى الفروض ثم العصبه \* يليه رتبة دمهم في المرتبة  
ثم ذوى الارحام أيها النسب \* مولى الموالاة يليهم فائتبا  
بليته من له أقرب بالنسب \* موصى له بالكل قد حاز الادب  
وبعديت المال هو التمام \* فاحفظ هديته أيها الامام

والعصبه في النظم يشمل العاصب الذي والعاصب السبي وهو المعتق ويعتصم به أيضا وجعلهم عشرة بعد  
عصبه العصبه السبي قسم استقل وعدهم في روح الشروح تسعة باذخال عصبه العصبه في العصبه وجعل  
أربعة اتفاقيه وهي الثلاثة الاول وبيت المال والخمسه الباقية فيم اخلاف مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما  
ومن سائر أئمة المسلمين والحصر فيها استقرائي (قوله فيبدأ بذوى الفروض) الفاء للتفسير وانما فسر الرابع من  
الحقوق الاربعة دون بواقيها فانه لم يتعرض لأنواع الديون وأنواع الوصايا لانه المقصود من الموارث وما قبله  
قوته له واعلم أن حق الورثة منه معلق بمالية التركة وأعيانها حتى الموصى له فلا يجوز لبعض الورثة أن يستأثر  
بمعين ويدفع قيمة ما خص بقيمة المستحقين الا برضاهم وأما التكفين وقضاء الديون فانه ما يتعلق بمالية التركة  
لأن مالية التركة واجبة المصروف اليها الا عينها اولئك جاز للورثة دفع المال واستخلاص أعيان التركة لأنفسهم  
(قوله أي السهام المقدرة) أي المقطوعة المبينة في كتاب الله تعالى وسنة وسوله عليه الصلاة والسلام والاجماع  
كذا ذكره شمس الدين السرخسي والسهام المقدرة النصف والرابع والخمس والثلثان والثلث والسدس (قوله  
ثلاثة من الرجال) هم الاب والجد والاخت لا تم انتهى حملي (قوله وسبعة من النساء) هي البنت وبنت الابن  
والاخت النسيبة والاخت لاب والاخت لأم والجد والجد لأم والجد لأم (قوله فيستوى فيه) أي في استحقاقه  
(قوله وجهه للزوج) أي لما سببه الجمع في ذوى الفروض هذا وقال ابن كمال أي بصيغة الجمع هنا وبصيغة  
الافراد أي في قسمها الذي هو العصبه السببية الا في تنبيهه على تنوع هذا القسم الى أنواع واشترائك الحكم  
المذكور بينها بخلاف القسم الاخر انتهى وفيه ان الثاني تحت المعتق وعصبته النسبية المذكور والنسبية مطلقة  
(قوله لانها أقوى) لان سببها القرابة الحقيقية بخلاف النسبية فان سببها القرابة الحكمية انتهى ابن كمال (قوله  
ثم بالمعتق) الاولى ثم مولى العتاقة يشمل من عتق عليه قريبه بالارث اذ جفت لا يوجد الا عتاق واكن يوجد  
ولا العتاقة فصدق عليه مولى العتاقة دون المعتق ثم المعتق أعم من المعروف والمقر له ويقدم المعروف على  
المقر له ويشترط في صحته أن لا يكون له مقر مولى عتاقة معروف وأن لا يكون مقره باشرعا ابن كمال واللام  
في المعتق للجنس فبهرت المعتق من معتقه مطلقا سواء عتقه لوجه الله تعالى أو للشيطان أو على أنه ساقية أو بشرط  
أن لا يولاه عليه أو بطريق الكتابة انتهى روح النبوة (قوله ثم عصبته) هذا هو الرابع من المصارف أي يبدأ عند  
عدم عصبه الميت بعصبه مولى العتاقة وهي ليست من جنس عصبه الميت دل على ذلك قولهم في كتاب النكاح  
مولى العتاقة آخر العصبات انتهى ابن كمال قال في روح الشروح يلزم عليه أن لا يكون عصبه مولى العتاقة  
عصبه من جهة النسب ولا من جهة السبب وأن يكون العصبه من جهة السبب مقصودا على مولى  
العتاقة وأن تكون المصارف عشرة لانه تسعة والكل باطل انتهى وقوله في كتاب النكاح مولى العتاقة آخر  
العصبات محمول على انه آخر في هذا الباب فقط لافي الميراث أيضا (قوله المذكور) أي المتعصبين بأنفسهم فلو مات  
المعتق وترك ابن سيده وبنته كان الارث للابن فقط أو ترك بنت سيده وأخته لاحق لهما في الميراث وانما يحتاج  
الى هذا الفيد على تقدير أن يكون المراد من العصبه ههنا العصبه النسبية فقط وأما اذا أريد ما هو أعم  
من النسبية والنسبية فلا حاجة اليه انتهى بهم زاده فلو مات المعتق عن معتقه معتقه وان علت ولم يكن وارث  
مقدم عليها ورثته (قوله الاما اعتقن) أو اعتق من اعتق الحديث (قوله ثم الرد) يعني عند عدم ما تقدم ذكره  
من العصبات يرث الباقي من أصحاب الفروض على ذوى الفروض النسبية - تترز به عن ذوى الفروض النسبية  
اذ لا حظ لهم من الرد لاقطاع قرابتهم بأخذهم نصيبهم والى هذا أشار ابن الاعرابي في قوله  
فاني لست منك ولست مني \* اذا ملأ من مالي المتقين

(ولاء) والمستحقون للتركه عشرة  
أصناف صنية كما أفاده بقوله (فيبدأ بذوى  
الفروض) أي السهام المقدرة وهم اثنا عشر  
عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة  
من النساء واثنا من النسب وهما الزوجان  
(ثم بالعصبات) أي الجنس فيستوى فيه  
الواحد والجمع وجهه للزوج (النسبية)  
لانها أقوى (ثم بالمعتق) ولو أنى وهو العصبه  
النسبية (ثم عصبته المذكور) لانه ليس  
للنساء من الولاء الا ما اعتقن (ثم الرد) على  
ذوى الفروض النسبية

هذا عند عمرو على وعند عثمان يرد على الزوجين أيضا قال ابن القناري قيل والفتوى في زمانها هذا على هذا  
 انقسام بيت المال وفي الذخيرة أن الفاضل من سهام الزوجين لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم أقرب  
 الى الميت من جهة السبب من غيرهما وكذا الابن والبنات من الرضاع انتهى روح الشروح وفي حاشية المولى نجم  
 زاده عن القنينة بنات المعتق وذوو أرحامه يرفون في زمانها اذ لم يكن للمعتق وارث من جهة النسب وكذا يرد  
 على الزوج والزوجة في زمانها ونقل عن المرصدين الفتوى اليوم على هذا انتهى فقوله وذوو أرحامه الضعيف  
 الى المعتق وقوله يرفون في زمانها أي على ترتيب أرحامهم المعه ودقائه لا دليل في كلامه على أن العالي منهم والسافل  
 يشتركان في ارث العتيق وأنت ترى أنه نقل عن المرصدين الفتوى بالجزم لا بصيغة قبل على أن الزوجين يرد عليهما  
 ثم قال نجم زاده عن الخمانية حكى عن بعض مشايخنا أنهم يفتون في هذه المسئلة يدفع المال اليها أي الى بنت  
 المعتق لا بطريق الارث ولكن لانهم أقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زمانها بيت المال وانما كان  
 في زمن العصاية والتابعين ولودفع ذلك الى سلطان الوقت أو القاضي لا بصرفه الى مصارفه وذكر الامام  
 عبد الواحد الشهيد في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والزوجة لا يوضع في بيت المال بل يدفع اليهما لانهم  
 أقرب الناس الى الميت من جهة السبب فكان الدفع اليهما أولى من غيرهما انتهى وقوله لا يوضع في بيت المال  
 كقول الذخيرة السابق يدل على أن الدفع اليهما مامتين لان الدافع مخير بين الدفع اليهما الى بيت المال كما هو منه  
 آخر العبارة بل ربما يكون المراد أنهم أولى من نحو الجيران لما جرى بينهم من الزوجية وفي روح الشروح عن  
 القنينة امرأة ماتت عن زوج فصرف الزوج النصف الباقي الى مسلم عالم محتاج يعذر عند الله تعالى (قوله  
 بقدر حقوقهم) الأولى أن يقول كما قال ابن الكمال على نسب حقوقهم أي يعطى لصاحب الثلث ثلث ما يقسم  
 بالرد وصاحب الربع ربعه قال وانما لم ينل على قدر حقوقهم لأن المتبادر منه المساواة بين المعطى أولا والمعطى  
 ثانيا وليس كذلك فان ما يعطى ثانيا أقل مما يعطى أولا انتهى فاذا مات الميت عن بنت وأم كانت المسئلة  
 من ستة ثلاثة وهي نصفها للبنت وللأم واحد وهو السدس فجعله السهام أربعة ونسبة الواحد الى الأربعة  
 ربع ونسبة الثلاثة اليها ثلاثة أرباع فالسهمان الباقيان للأب وبنته أو لأمه وبنته أو لغيرهم وبنته أو لغيرهم  
 وهو سهم ونصف وزجج المسئلة الرتبة الى أربعة قال ابن كمال وهذا مذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما  
 عنهم ما وبه أخذ أصحابنا ومذهب زيد بن ثابت أنه يجعل الفاضل لبيت المال ولا يرد على ذوي السهام وبه أخذ  
 مالك والشافعي انتهى (قوله ثم ذوي الأرحام) يعني اذا عدم أصحاب الفروض القلبية والعصبات المذكورة  
 يبدأ في التركة بذوي الأرحام وانما يقدمنا أصحاب الفروض بالنسبة لانه اذا كان في المسئلة أحد الزوجين يعطى  
 فرضه والباقي لذوي الأرحام لانهم ما ليس من أهل الردف فكان المال عند عدمه يقسم بين ذوي الأرحام يقسم  
 ما بقى من فرضه بينهم انتهى أكمل وقال ابن كمال هو قريب ليس بذويهم ولا عصبية سواء كانت قرابته من جهة  
 الأم أو من جهة الأب أو من جهة ما وفي اللغة هو قريب من جهة الأم انتهى (قوله ثم بعدهم مولى الموالاة) أي  
 عند عدم هؤلاء المذكورين يبدأ بمولى الموالاة وهي في اللغة بمعنى المصادقة ضد المعاداة وفي الاصطلاح أن  
 يقول شخص لا خير أنت مولاى ترى اذا مات ونعقل عنه اذا جئت وقال لا خير قلت حينئذ صح عقد الموالاة  
 ويكون القائل مولى له برئته اذا مات ونعقل عنه اذا جئت عندنا خلافا للشافعي وإن شرط من الجانبين فعلى  
 ما شرطوا وان قال أحدهما دون الآخر ثبت الساكت من القائل دون العكس ويكون مال الساكت لبيت المال  
 وبصح الرجوع عنه قبل ما عقل لا بعده ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار ومن يولده بعد ذلك فان كبره ض  
 الأولاد وأراد فسخ العقد لم يكن له ذلك واعلم أن هذا العقد شروطا أن يكون مجهول النسب بأن لا ينسب الى  
 غيره وأما نسبة غيره اليه فغير مانعة واذا كان أحدهما مجهول النسب والآخر معروف النسب يرث المعروف  
 من المجهول من غير عكس انتهى روح الشروح قال ابن كمال وأما كونه مجهول النسب فليس بشرط انتهى  
 وفي نجم زاده قبل كونه مجهول النسب ليس بشرط في عقد الموالاة لان عقد الموالاة من معروف النسب  
 صحيح أيضا فهذا العقد انما هو ليكون الوارث في مجهول النسب أظهر فهو نظير قيد الاسلام في قولهم إذا أسلم  
 الرجل على يد الرجل والاولاه فانه يعقله ويرث منه فانهم صرحوا بأن الاسلام على يده ليس بشرط بل هو واقع  
 على سبيل العادة وقال صدر الشريعة شرطه أن يكون مجهول النسب فتأمل انتهى وتبقى الموالاة على أحد

بقدر حقوقهم (ثم ذوي الأرحام ثم) بعدهم  
 (مولى الموالاة) كما ترى كتاب الموالاة

القولين من معروف الذب بأن تموت أقاربهم جميعا وهو عند الناس معلوم النسب وبعبارة ابن الكمال شراطه  
أن يكون - وألا يكون من العرب ولا مواليهم وأن لا يكون له عند العقد وارث نسبي - وأن لا يكون عقل عنه  
يت المال أو مولى مولاة آخر انتهى ملخصا وانما اشترط كونه غير عربي لأن العرب قبائل فيكون لهم الوثنية  
النسبية بخلاف الجعم فانهم ضيعوا أنسابهم لعدم تفاخرهم بالنسب ولذا لم تعتبر الكفاءة بينهم في الذب فلا يصح  
عقده بين عربيين ولا بين العربي والجمعي ولا بين المسلم والكافر ويصح بين الكافرين ويصح له عقد في دار الحرب  
انتهى عن روح الشروح فالشروط خمسة كما يؤخذ من مجموع ما تقدم وانظر قوله وأن لا يكون له عند العقد  
وارث نسبي مع قوله ويدخل في هذا العقد أولاده الصغار فانهم من الوارثات - في الآن يجعل على غيرهم  
(قوله وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين) قال في شرح السبب أي عند عدم هؤلاء المذكورين يذهب إلى جميع  
الميراث بمولى المولاة ان لم يوجد أحد الزوجين وان وجد يذهب إليه أيضا لكن في الباقي من فرضه انتهى والقول  
بارث مولى المولاة مروى عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وبه أخذ  
أبراهيم النخعي وعلاء ونا والذليل عليه قوله تعالى والذين عاهدتكم فأتواكم نصيهم يعني نصيهم من الميراث  
والمراد عقد المولاة ذكره أهل التفسير ولا مر للوجوب ولو كان على سبيل البر والمعونة لا يكون واجبا وإضافة  
النصيب إليهم تدل على الاختصاص وذلك يدل على الاستحقاق ولو كان بطريق البراقص فأتواهم نصيبا وبهذا  
يتدفع ما قيل ان المراد به القسم لأنه حينئذ لا يرتبط به قوله فأتواهم نصيهم بل المراد الصفقة باليمين على مجرى  
العادة بأن يأخذ كل واحد من المتعاقدين من الآخر عند المعاقدة والأحاديث في ذلك كثيرة منها حديث عيم  
الداري وهو أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الرجل أيا تبنى ويسلم على يدي وبوالتي فقال هو  
أخوك ومولاة فأتى به محياه وعمانته انتهى يريد بالحيا تحمّل عقل الجنابة وبالمات الارث عنه وعمامة  
في الضوء والاكمل (تنبيه) زاد ابن كمال نقلا عن المحيط عصبه مولى المولاة وبعبارة نعم عصبته أي عصبته مولى  
المولاة على الترتيب المذكور في مولى العاققة مقدمة على المقر له بالنسب على الغير صرح بذلك في المحيط انتهى  
وظاهر قوله على الترتيب في مولى العاققة أن المراد بعصبته العصبه المتعصبون بأنفسهم (قوله على غيره)  
اعتمادا له على غيره تضمننا معنى الحمل فان كان للمقر وارث معلوم غير الزوجين قريب أو بعيد فهو أولى بالميراث من  
المقر له لأنه لا مالم يثبت نسبه منه لا يراحم الوارث المعروف ولا من جهة إذا كان الوارث أحد الزوجين وان لم يكن له  
وارث من راحم استحق المقر له ميراثه لأن المقر ولاية التصرف في مال نفسه عند عدم الوارث ألا ترى أن له أن  
يوصي بجميع ماله فيستحق المقر له جميع المال وان لم يثبت نسبه منه لما فيه من حمل النسب على الغير انتهى  
ابن كمال وانما قيد بقوله على غيره لأنه لو كان فيه تحمّل نسبه عليه واشتمل على شرائط العصبه أوجب ثبوت  
نسبه منه واندر أجه فصار ذكره من الورثة النسبية كأن يقتل بأنه ابنه انتهى قال الاكل وجعله ما يجوز أن يقتله  
الرجل أربعة الأب والولد والزوجة والمولى والاولى بشرطه ثلاثة شروط تصديق الأب وكون المقر من يولد  
مثله لأنه اذا لم يكن كذلك فهو مكذب في اقراره وعدم كونه معروف النسب من غيره لأنه ان لم يكن  
كذلك فهو مكذب شرعا لثبوت حق الاول وعلى هذا لا يجوز اقرار المرأة بزواج ولها زوج معروف لأن المقر له  
حق الغير ولا نهام كذب في هذا الاقرار بشرط خلاف الرجل يقتل بامرأة وله امرأة معروفة لأنه غير مكذب  
في هذا الاقرار شرعا وبشرط في صحة اقراره بالولد ثلاثة أشياء تصديق الولد الا اذا كان الولد صغيرا في يده أو كان  
مملوكا فلا يحتاج الى التصديق وكون المقر من يولد مثله لأنه وعدم كونه معروف النسب من غيره وفي روح  
الشروح اذا أقرب بالزوجة فشرطه ان لا يكون لها زوج معروف وان لا تكون هي معتدة الغير وان لا يكون تحتها  
ذات رحم محرّم منها ولا أربع سواها انتهى وبشرط في صحة اقراره بالمولى عدم مولى عاققة معروف لأنه اذا كان  
له مولى عاققة معروف فهو مكذب في هذا الاقرار شرعا لثبوت حق الاول واقرار المرأة يجوز بثلاثة بالاب  
والزوج والمولى وبشرط لصحة اقرارها هذه الاشياء ما بشرط في حق الرجل واذا أقربت المرأة بالولد من زوجها  
القائم لا يقبل على زوجها عند الامام وأكثر الفقهاء إلا أن يصدقها الزوج أو شهدت القابلة فحينئذ يقبل عليه  
اجبا كما ذكره في الروح وانما لا يجوز اقرارها بالولد لأن سبب ثبوت النسب منها الولادة وانما هما تامين وتشافه  
ولا ينفك عن القابلة فقد أخبرت المرأة بغير ولادة فلا تصدق بدون تلك العلامة قاله في الضوء

وله الباقي بعد فرض أحد الزوجين ذكر  
السبب (تم المقر له بنسب) على غيره



وقال فيه وأما الاقرار بسوى ذلك من القربات فلا يجوز من واحد منهما لأن اقرار المرء على نفسه جهة وعلى غيره ليس بجهة فالرجل في الاقرار بالاب يلزم نفسه الاتساب اليه لانه يجب على الولد أن يتنسب الى أبيه شرعا وفي الاقرار بالولد يحمل نسب الولد على نفسه فيكون مقترعا على نفسه وفي الاقرار بالمرأة بقترعها على نفسه يجهق الذكاح وفي الاقرار بالمولى بقترع على نفسه بوجوب الاتساب اليه لانه يجب على المعتق الاتساب الى مولاه شرعا الحديث من اتسب الى غير أبيه أو انتهى الى غير مولاه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله تعالى منه صرفا ولا عدلا والمرأة في الاقرار بالاب والزوج والمولى انما بقترع على نفسها أيضا والافوة لا تجمع صحة اقرارها على نفسها ولا فرق في الاقرار منهن ما بين كونه في العفة أو المرض (قوله لم يثبت) قال ابن كمال اعلم أن لا اقرار بالنسب المتضمن لتحمل النسب على الغير على نحوين أحدهما ما يكون بحيث يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكر ابته فانه يتضمن حمل نسب بكره على أب زيد ويثبت ذلك النسب في ضمن ثبوت نسبه من زيد والاخر ما يكون بحيث لا يثبت به النسب من ذلك الغير كقرار زيد بأن بكرا أخوه فانه يتضمن حمل نسب بكره على أبيه ولا يثبت ذلك النسب انتهى فقوله لم يثبت أى لم يثبت باقراره نسبه من ذلك الغير للاحتراز عن النحو الاول انتهى وكلامهم في النحو الاول يفيد أنه من تحميل النسب على نفسه ولولزم منه تحميله على غيره وليس من باب تحميل النسب على الغير أى قد داوان لزم منه واعتبر في الاقرار بالنسب على الغير حتى لا يثبت قبود الاول أن يكون الاقرار بنفسه من المقر متضمنا لقراره بنفسه على غيره كغير الاشياء الاربعة السابقة فلما أقر بما فيه تحميل نسب عليه كالاربعة السابقة كان حكمه حكم الورثة النسبية الثاني أن يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت نسبه من ذلك الغير كما إذا لم يصدق المقر عليه أما اذا صدقه أبوه مثلا في ذلك النسب ثبت باقراره على هذا الوجه نسبه من أبيه أيضا وكان الوجه ولأخالفه قروسي بأن أن الثبوت انما هو بتصدق المقر عليه حينئذ أو باقراره حتى لا يعتبر رجوع المقر ولا عدمه الثالث أن يموت المقر على اقراره اما اذا رجع المقر عن ذلك الاقرار لا يعتد به قطعا فلا يثبت به ارث أصلا وانما ورث المقر له من الميراث المقر بغيره بالثبوت بالنسب والمال والاقرار بالنسب بامال لانه يعدد فانه يحمل نسبه على غيره والاقرار على الغير باطل لانه دعوى والاقرار بالمال على حسب ما أقر به المقر صحيح لانه لا يعدد اذ لم يكن له وارث معروف انتهى (قوله بأن صدقه المقر عليه) بل أن قال الاب نعم هو ابني وهو حول وكذا اذا صدقه الورثة وهم من أهل الاقرار انتهى من روح الشرح والمراد ورثة المقر بأن قال أولاد المقر هو عنا (قوله أو أقر بمنزل اقراره) بأن قال من غير علم باقرار المقر هو ابني فانه اذا صادف اقرار المقر كان تصديقا والظاهر أنه اذا حمل نسبه على نفسه ورث منه قصد او من غيره زوما وان لم يقر ذلك الغير (قوله أو شهد رجل آخر) أى مع المقر (قوله ثبت نسبه حقيقة) الاولى حذفه والاقصا على قوله زاحم الورثة (قوله وان رجع المقر) فالرجوع معتبر في منع الارث الا اذا وجدت هذه الاشياء قبل الرجوع وكلامهم زاده يفيد أنه أحد قولين فانه قال قبل عدم الرجوع انما يثبت شرط اذا لم يصدق المقر عليه أو لم يقر بمنزل اقراره واما اذا صدقه أو أقر بمنزل اقراره فلا ينفعه الرجوع انما يثبت النسب انتهى (قوله وكذا الوصقة المقر له) أى فانه يثبت النسب وزاحم الورثة ولا يعتبر رجوع المقر وتيسر في هذا المصنف في شربه وعزاه الى بعض سراج السراجية ولا وجه له لانه تصديق المقر له لا يثبت النسب من المقر عليه وآخر عبارة المصنف صريحة في أن التصديق انما هو من المقر عليه لامن المقر له واغظه فلا يقع المقر رجوعه عن اقراره لأن نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرورة ثبوت نسبه ارثه من المقر وبصيرارثه من المقر تصديق المقر عليه أو باقراره لا باقرار المقر فيكون اقرار المقر وعدم اقراره بمنزلة فلا ينفعه رجوعه انتهى (قوله سيما) حذف لا وصى بمعنى مثل اسم لا والخبر محذوف أى لا مثل التام الموجود في روح الشرح موجود في غيره من الشروح (قوله وقد خلصته) أى روح الشرح كالمخلص الاكل ضوء السراج (قوله فيما علقته) أى علقته عليها أى على السراجية شبه ما ألفه عليها من مختصر روح الشرح بشئ معلق ككتاب على شئ لحفظه وصونه والجامع النفاسة والعزفة في كل وصريح بالمشبه به والضمير في عليه العائد على السراجية قرينة الاستعارة أو شبه هيئة مؤلفه الكائن على السراجية بهيئة شئ معلق على شئ والجامع ما تقدم وتكون الاستعارة تمثيلية (قوله ثم بعدهم) أى ثم بعد عدم من تقدم من المراتب بصرف المال الى الموصى له بما زاد على الثالث لأن الموصى قد صرف ماله الى شخص من غير اضرار شخص معين فيجوز بخلاف

(لم يثبت) فلو ثبت بان صدقه المقر عليه أو أقر بمنزل اقراره أو شهد رجل آخر ثبت نسبه حقيقة وزاحم الورثة وان رجع المقر وكذا الوصقة المقر له قبل رجوعه وعزاه في شروح السراجية سيما روح الشرح وقد خلصته فيما علقته عليها (ثم) بعدهم (الموصى له بما زاد على الثالث)

ما اذا كان له وارث معلوم لانه اضرب به وقال السيد في شرحه لان منعه أي الموصي له بما زاد على الثلث كان  
 لاجل الورثة فاذا لم يوجد أحد منهم فله عندنا ما عجزه كلاته و قال ابن الكمال ان الموصي له بما زاد على  
 الثلث حقه أن يذكر فيما تقدم أي عند ذكر الوصية في الحق الثابت اذا لا نظام له مع ما تقدم في طريقة التراخي  
 المستفاد من ثم انتهى وذلك لانه اذا وجد الوارث وأجاز الزائد على الثلث نفذ لعدم المانع فلا يشترط في أخذه  
 الزائد عدم الوارث (قوله ولو بالكل) وصل بقوله بما زاد على الثلث (قوله لانه نوع قرابة) لو قال لان فيه نوع قرابة  
 لكان أولى والمراد بالنوع الاحتمال يعني ان حال المقر له أقوى لاحتمال الصدق في اقرار المقر له الظاهر ذلك حيث  
 أصبر على ذلك الى الموت والوارث مقدم على الموصي له بما زاد على الثلث أفاده الاكمل (قوله ثم يوضع في بيت  
 المال) على أنه مال ضائع اعدم المستحق (قوله لا ارثنا) لانه يعطى من ذلك المال من ولد بعد موت صاحبه  
 ويعطى منه لاولاد المسلمين مع وجود آبائهم ولا ينقل نصيب من كان موجودا عند موت من يوضع ماله في بيت  
 المال ثم مات الى ورثته ولو كان الوضع فيه بطريق الارث لما كان الامر كذلك ولا يعمل كونه بطريق الارث  
 بأنه يسوي فيه بين الذكور والانثى في العطية من ذلك المال ولا تسوية بينهما في الموارث ولا يعمل أيضا بوضع مال  
 الذي فيه اذا مات ولا وارث له وأنه لا ميراث للمسلم من الكافر لان التعليل الاول منقطع بأولاد الام فانه يسوي  
 بينهم ما فيه والتعليل الثاني لا يتم الا اذا كانت الاموال الموضوعة فيه كلها توضع من جهة واحدة وقد لا يعلم ذلك  
 لا مكان ان وضع مال المسلم فيه بجهة الارث ووضع مال الذي فيه لكونه مالا ضائعا لا اختصاص لاحد به (قوله  
 بل فينا للمسلمين) أي بل يوضع فينا به ف للمسلمين قال في روح الشروح عن اللوازية قال على رضي الله تعالى  
 عنه من دخل الاسلام طائعا وقرأ القرآن ظاهرا فله في بيت المال كل سنة مائة درهم وفي رواية ما تبادى نار ان  
 لم يأخذها في الدنيا أخذها في الآخرة وفي شرح مختصر الطحاوي تمصاف بيت المال معاملة المريض واكفان  
 الموتى ونفقة الاقط ومن هو عاجز عن الكسب وامام صارف ما أخرجته الارض وجزته الرأس وما أخذ العاشر  
 من تجار أهل الذمة والمستأمن مصالح المسلمين من صدقات الغزو ودمارة الرباطات والبلد وروا زقاق العلماء النافعين  
 والنضاه العادلين والمقاتلة والمحسنين والواجب على الامراء ان يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا  
 على حدة فصرفوا كل منها في مصارفه ولو أخذوا منها لانفسهم زائدا عما يفتقرونه أو خلطوا المصارف  
 ولم يراعوا ما يكون ظاهرا انتهى (قوله ومما فيه الخ) لما كانت المصارف المذكورة ملقحة الى أسباب الارث ذكر  
 المانع بعد هذا انتهى اكمل فان السبب في الاول كونه صاحب فرض وفي الثاني التمسك وفي الثالث قوة القرابة  
 وفي الرابع القرابة التي لم تكن لصاحب فرض ولا عصبية وفي الخامس عقد الموالاة وفي السادس الاقرار بالنسب  
 واحتمال ثبوته في الواقع وفي السابع الوصية وفي الثامن هو كون المال ضائعا ما دخل في التمسك العاصم  
 اليه وهو المتم للمصارف قال بهم زاده ولما لم يكن وجود السبب للنسب كافيا في تحققه بل لا بد معه من ارتفاع  
 الموانع شرع بعد الفراغ من ذكر الأسباب في بيان الموانع ما لا جله ينتق ما يوجب السبب ويقضيه  
 وهو هنا قسمان لانه اقامه في في الشخص أو في غيره والممنوع للمعنى الاول يسمى محروما وذلك المنع حرمانا  
 والممنوع للمعنى الثاني محجوبا وذلك المعنى هيبا والمراد هنا هو المعنى الاول وأما المعنى الثاني فيسأى في الجلب  
 ان شاء الله تعالى انتهى والضمير في وانه يرجع الى الارث وهو عبارة عن خلافة ذي نسب الميت المحقق  
 أو الحكيم أو نكاحه أو ولانه حقيقة أو حكميا ماله أو حق له قابل له بعد موته وقيل في آخر عمره والخلافة هي  
 جعل الباقي كانه الماضي وقوله في التعمير يف أو الحكيم ليدخل المفقود بعده ضمن المدة والمراد باللاحق بدار  
 الحرب وقوله أو نكاحه معطوف على النسب وانما أطلق الولاء ليدخل في الموالاة وانما قال أو حكميا ليدخل  
 ما اذا ثبت النسب والنكاح والولاء بالاقرار أفاده الاكمل قال ابن الكمال والمنازع من الارث على نحو من مانع  
 عن الموروثة وهو النبوة فان الانبياء عليهم السلام لا يورثون قال عليه السلام نحن معاشر الانبياء لا نورث  
 ومنازع عن الوارثية وهو المراد هنا انتهى وفي الدر المنثور عن الاشجاء أن النبي لا يرث ولا يورث انتهى (قوله  
 على ما هنا أربعة) قال ابن كمال من زعم انها أربعة لم يعجب على ما سبق عليه انتهى وعدة ما خبسة بزيادة  
 الاوتاد وقال عند ذكره هذا من جملة الموانع وقد نقل عنه من قال انها أربعة فدل على ذلك دلالة جاطعة ان  
 المرتبة لا يرث أحد اوليس ذلك لاختلاف الماتين لما عرفت انه لامله ولا يمكن أن يقال انه ليس لوجود مانع

ولو بالكل وانما تقدم عليه المقر له لانه نوع  
 قرابة بخلاف الموصي له (ثم يوضع في بيت  
 المال) لا ارثا بل فينا للمسلمين (ومما فيه الخ)

بل لعدم شرط حيث كان المرتد في حكم الميت حين ارتداده يرشدك الى هذا قول الامام يارث المسلم منه  
 مستندا الى حال اسلامه وشرط الارث حياة الوارث عند موت المورث لانه لا ينشئ في المرتدة فانها لا تقتل  
 وان اصررت على الارتداد فلا تنكح في حكم الميت ومع ذلك لا ترث فينبغي أن ذلك ليس لعدم شرط الارث  
 بل لوجود المانع عنه وهو الارتداد ليس الا انتهى وقد زاد بعض اللعان واستبهم تاريخ الموق كافي الفرق  
 والهدى والخرق وكذا جهالة الوارث كما اذا وضع رجل ولده في باب المسجد ثم رجع ليرفعه فاذا فيه ولدان  
 ولم يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور ولا يرث واحد منهما وما له ابنت المال ان لم يكن له وارث معلوم  
 ولا يرث كل واحد منهما من صاحبه أيضا وما له ماليت المال ويكون نفقة مأمته لان النعم بالفزم كذا  
 في روضة العلماء شرح الفرائض المنظومة وكذا اذا أرضعت امرأة صبيين أحدهما مسلم والاخر لكافر فاشتبه  
 عليهما حالهما ما لم تعرف الكافر من المسلم فهما مسلمان ولا يرثان من أبويهما ولا كل واحد منهما من صاحبه  
 لان الكفر والاسلام اذا اجتمعا يكون الاسلام ولكن لا وراثته للجهالة في المنكحات وأجيب بأن ذلك  
 من قبيل انتفاء الشرط لان قبيل وجود المانع ولو زنى رجل بامرأة فولدت منه لا يرث الزاني من ذلك  
 الولد ولا الولد منه وأما الام فانه ارث من ذلك الولد وكذا الولد يرث من ابنته القسب يصير الى الام للضرورة  
 في نحو ولد الزنا وولد الملاعة حتى اذا كذب الملاعن نفسه صار الولد منسوبا اليه أيضا لا ارتفاع الضرورة  
 وفي المحيط زنى رجل بامرأة فبطلت منه فلما استبان حاله تزوجه الزاني فولدت بعد النكاح لسنة أشهر فصاعدا  
 ثبت النسب منه ويرث لانها جاءت به في مدة حمل ثمة عقيب نكاح صحيح وان ولدت لا قبل من ستة أشهر لا يثبت  
 النسب منه ولو طلق امرأته فلا تراثم تزوجه قبل التحليل فجاءت منه بولد ولم يعلم بفساد النكاح يثبت النسب  
 فان كانا يعلمانه يثبت أيضا عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في روح الشروح ووجه الضبط في الاربعة أن يقال  
 المانع اما أن يقبل الزوال أو الثاني هو القتل والاول اما أن لا يكون زواله محكما من قبل الموصوف به أولا  
 الاول الرق والثاني اما أن لا يحتاج في ازالته الى حركة وانتقال أو يحتاج الاول اختلاف الدين والثاني  
 اختلاف الدارين أفاده بجم زاده وفي الاكل كلام غيره هذا فراجع ان شئت (قوله الرق) هو في اللغة الضعف  
 يقال ثوب رقيق أي ضعيف وفي الشريعة عبارة عن مجزئ حكمي شرع في الاصل جزاء والمجزئ خلاف القدر وهو  
 قد يكون حسبا وقد يكون شريفا فقيده بالحكمي احترازا عن الحسبي فان الرق يكون أقدر وأقوى  
 من الجزئ لكنه عاجز حكما عما يقدر عليه الجزئ من الشهادة والولاية والمالك وهو حكم شرعي في الاستدانة جزاء  
 فان الكفار لما استنكفوا عن عبادة ربهم وصبروا أنفهم ملحة بالجدات في عدم اتضاعهم بالعقول والسمع  
 والبصر بالتسدير في آيات الله واستماع زواجره وابصار آياته الدالة على الوحدةانية جازاهم الله تعالى بالرق  
 في الدنيا وجعلهم عبيد عبيدهم وألحقهم بالبهائم في الاستدال والقلك ثم صار في البقاء من الامور الحكيمة  
 وهو ينافي مالكية المال لتكونه ملوكا من حيث انه مال والمالكية تنبئ عن القدرة والمالكية عن ضدها  
 فلا يمكن اجتماعهما في شخص انتهى أكل الدين (قوله ولو ناقصا ككتاب) تباع فيه المصنف التابع للبد  
 وقال ابن كمال ان الرق فيه كامل وانما النقصان في ملكه وكذا ذكره الحلبي وهو على عكس المذهب وأما الولد فان الرق  
 فيه ناقص والمالك كامل ولذلك تنأذى الكفاية بالمكاتب دون المذبر وأما الولد والمولى بطلان أكسابهما  
 بخلاف المكاتب فلو قال المولى بقوله ككتاب كذا برأته ولد لوافق المولى (قوله وكذا مذهب عند أبي حنيفة  
 ومالك) أي هو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم في فكالرقبة وقالاهو حر فبرث وبجيب هذا الخلاف مبنی  
 على أن الاتفاق ينجز عنده ولا ينجز عندهما أي ينجز الممل باعتباره أو لا فعندهما الاتفاق اثبات العتق الذي  
 هو قوة حكمية جالبة للولايات يظهر أثرها في الممل كصالحية للقضاء والشهادات والقوة لا تثبت في الممل الا  
 بزوال ضدها عنه وهو الضعف الحكمي الذي هو الرق وهو لا ينجز أن بالاتفاق فكذا الاتفاق والالزام يختلف  
 الممل عن العلة وما لا ينجز اذا أضيف الى الممل يثبت كله سواء أضيف الى البعض أو الى الكل كالطلاق والافق  
 عن القصاص وعنده الاتفاق اثبات العتق بازالة المالك أو هو ازالة المالك والمالك ينجز أو كذا ازالته الذي هو  
 الاتفاق ونظام بيانه في حاشية بجم زاده (قوله وقال أحمد الخ) هو قول علي رضي الله تعالى عنه كما نقله بجم زاده  
 عن شرح الفرائض العثمانية (قوله يورث فيها الرقيق) بطريق الاستناد الى قول الاصابة (قوله مستأمن) بكسر

(الرق) ولو ناقصا ككتاب وكذا بعض هذه  
 أبي حنيفة ومالك رحمه الله وقالاهو حر  
 فبرث وبجيب وقال الشافعي لا يرث بل  
 يورث وقال أحمد يورث ويورث وبجيب بقدر  
 ما فيه من الحرية قلت وقد ذكر الشافعية  
 مسألة يورث فيها الرقيق مع رق كله صورتهما  
 مستأمن جنى عليه فلهق بدار الحرب

الميم (قوله بسراية تلك الجنابة) أي التي أصابته قبل الزق (قوله فديته لورثته) الذين في دار الحرب نظرا  
 الى وقت الاصابة فانهم لو مات بها قبل الاسترقاق كان ارثه لهم فكذا بعد ذلك لان عقاد السبب قبله (قوله ولم أره  
 لا تمنا فيجوز) هم قد اعتبروا وقت الاصابة في مسائل فيمكن أن يكون هذا منها ويمكن أن يقال ان موته صدر  
 وهو في ملك السيد فالدية له (قوله والقتل) هو فعل يحل الحية فيؤثر في انزهاق الروح بحري العادة ابن كمال وانما  
 قدم الرق على القتل لانه شرعى بخلافه وقدم بعضهم القتل وكأنه نظر الى أنه مانع غير قابل للزوال فيكون عريضا  
 فيه بذلك الاعتبار بخلاف الرق فانه يمكن بزواله ولينتابع المانع القابل للزوال انتهى بحكم زاده (قوله الموجب  
 للقود) هو القتل العمد ليس الا والقود واجب فيه عينا وليس للولي أخذ الدية الا برضا القاتل هذا قولنا وهو  
 أحد قولي الشافعي وفي قوله الا خبر الواجب اما الدية والتصاص لا التصاص بعينه والقتل العمد أن يعمد  
 ضربه بسلاح أو ما يجري مجراه في تفريق الاعضاء كالحديد من الخشب أو الحجر وكذا الاحراق بالنار من قبيل  
 القتل عمد وانما كان القتل العمد هو القتل المذكور لان العمد هو القصد وهو امر خفي لا يوقف عليه الا بدليله  
 وهو استعمال الآلة القاتلة بحيث استعمل الآلة القاتلة كان منه عمد او حيث لم يستعملها لا يكون منه عمد  
 وهذا عند الامام الا عظم فاذا قتله بغير ذلك يكون شبه عمد وان كان عما يقتل غالبا وعند أبي يوسف ومحمد اذا عمد  
 ضربه بما يقتل غالبا وان لم يكن محمدا كسبع عظيم أو خشب عظيم فهو أيضا عمد وشبه العمد عندهما أن يعمد  
 ضربه بما لا يقتل غالبا والحاصل أن القتل ان كان بسلاح أو ما يقوم مقامه فهو عمد اتفاقا وان كان بما لا يقتل  
 غالبا فهو شبه عمد عندهم جميعا وان كان بما يقتل غالبا وليس بمعد فهو شبه عمد عنده عدا والاصح قول  
 الامام (قوله أو الكفارة) أي أو الموجب للكفارة وهو ثلاثة أقسام شبه عمد وخطأ وما جرى مجراه فالأول كما  
 اذا أكره على صعود شجرة فزاق ومات أو عمد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط فمات ومنه موت المرأة بوطء زوجها  
 وموجبه الدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا قود فيه والثاني كأن رمى صيدا فأصاب انسانا أو رمى شهابا فظلم  
 صيدا فاذا هو آدمي ومات والثالث كأن نام فانقلب على شخص فقتله أو وطئته دابته وهو راكبا أو سقط من  
 سطح عليه أو سقط عليه حجر من يده فمات وموجب هذين القسمين الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيهما أي اثم  
 القتل أما اثم هدم التميز فهو ثابت فيجزم القاتل من الميراث في هذه الاقسام والقسم الذي قبلها ان كان  
 المقتول مورثا وعن الوصية ان كان أجنبيا انتهى من وروح بتصرف ولوقال الشارح والقتل الذي  
 يتعلق به حكم القود أو الكفارة لكان أولى لان من القتل ما لا يتعلق به وجوب القود ولا وجوب الكفارة بل  
 يتعلق به اندبهم ويحرم فيه من الميراث كن ضرب بطن حامل فألقت جنينا ميتا يحرم من ميراثه ان كان من ورثته  
 فانه انما يتعلق به حكم الكفارة استجابة ذكره ابن كمال عن الهداية (قوله وان سقطا بحرمة الابوة) قال السيد  
 في شرحه فان قلت أليس اذا قتل الاب ابنه عمد لم يثبت به قصاص ولا كفارة مع أنه يحرم اتفاقا قلت هو موجب  
 للقصاص في أصله الا أنه سقط بقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل والد بولده ولا سيد بعبدته انتهى وهذا وجبت  
 الدية في ماله لا على العاقلة والمعنى فيه أنه سبب لاحتياجه فلا يجوز أن يكون سببا لاقتلته وبه عدى الحكم من الوالد  
 الى الجدة مطلقا والى الام والجدات كذلك فانهم أيضا سبب لاحتياجه (قوله لا يرث القاتل مطلقا) هذا الاطلاق  
 في مقابلة قوله الموجب للقود أو الكفارة ويفهم مقابله أيضا ذكره شروح السراجية فقال في روح الشروح  
 واعلم أنه اذا قتل مورثه قصاصا أو حدا أو دفعا عن نفسه أو كان مكرها على قتله فلا يحرم من الميراث أصلا لانه  
 لا يوجب قصاصا ولا كفارة ومع ذلك هو قتل بحق وكذا اذا كان القاتل صبيا أو مجنونا لانه لا يوجبهم ما وكذا اذا  
 قتل العادل ورثته الباغى لعدم وجوبهما أو أتماقتل الباغى مورثه العادل وقال قتله وأناعلى حق والآن  
 أنا على ذلك أيضا برأيه عندهما لانه لا يوجبهما وعند أبي يوسف لا يرثه انتهى والشافعي رضي الله تعالى عنه  
 يحرم القاتل في هذه الصور جميعا والمعنى في ذلك أن الحرمان شرع عقوبة على القتل المحظور وقال عليه الصلاة  
 والسلام لا يرث القاتل من المقتول بهد صاحب البقرة وهو الذي قتله ابن عمه في زمن موسى عليه السلام لانه  
 لما جنى جنابة تضافت تهمة القصد الى استهجاله الميراث منع عنه ماله بالحرمان عقوبة له على القتل المحظور  
 وزجر له عما قصده على ما قيل الحرص محروم (قوله ولو مات القاتل قبل المقتول ورثه المقتول) بأن جرعه  
 جرحا صار به صاحب فراش ومات به ~~القاتل~~ قبل أن يموت الجرح مات الجرح فبرئته الجرح روح اذا لم يمنع

فاسترق ومات رقيقا بسراية تلك الجنابة  
 فديته لورثته ولم أره لا تمنا فيجوز (والقتل)  
 الموجب للود أو الكفارة وان سقطا بحرمة  
 الابوة على ما مر وعند الشافعي لا يرث  
 القاتل مطلقا ولو مات المقتول قبل المقتول  
 ورثه المقتول اجماعا

من جهته أمالوقته - حقيقة بحيث أنه قد مضى له وصار يتحرك المذبح ثم مات القاتل قبل خروج روحه  
فانه لا يرث المقتول لعدم الحياة المستمرة (تق) أخرج بالقتل الذي به تعاقب حكم القصاص أو الكفارة القتل  
بالسبب فان القتل قسمان قتل بالمباشرة وهو الذي اتصل فيه فعل القاتل بالمقتول كالقيام الاربعة المذكورة  
وقتل بالسبب وهو الذي اتصل أثر فعله به لانفس فعله كما اذا حفر بئرا أو وضع حجرا في غير ملكه فوقع مورثه فيها  
أو عثر به فان وكذا اذا صب ما في الطريق أو بال أو فوضأ أو وقف دابة فبات أو راثت فوقع مورثه فيها فان  
وكذا اذا أخرج ظله من حائطه أو سابطا أو كسبه فوقع على مورثه فبات ومن هذا القبيل اذا ناله مما فسر به  
من غير أن يجره أو حبسه فان جوعا أو عطشا فان فيه الدية على العاقلة صيانة لدم الميت عن الهدر  
ولا قصاص فيه ولا كفارة فلا تعاقب به حرمان الارث (قوله اسلاما وكفرا) أي من جهة الاسلام والكفر  
أما اختلافهما من جهة اليهودية والنصرانية مثلا فلا يكون مانعا وهذا التقييد لا بد منه فان العبارة المطلقة  
موهمة أما عدم تورث الكافر من المسلم فلا إجماع وذكر في سنده قوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على  
المؤمنين سبيلا ووجهه أن الله تعالى نفي أن يكون للكافرين على المؤمنين سبيل وفي التورث سبيل فيكون  
نفيها وأما عدم تورث المسلم من الكافر فعلى قول علي وزيد بن ثابت وعامة الصحابة رضي الله تعالى عنهم  
لا يرث وبه أخذ علما وناو الشافعي وعلى قول معاذ بن جبل ومعاوية بن أبي سفيان واحد قول أبي بن كعب  
رضي الله تعالى عنهم يرث وهو القياس وبه أخذ مشرقي والحسن وجماعة واسندوا على ذلك بقوله صلى الله  
عليه وسلم لم يسلّم الا سلاما يعلم ولا يعلم ومن العاقل أن يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من المسلم وقوله  
صلى الله عليه وسلم لا سلام بين يدي ولا ينقص أي يزيدني حقوق من أسلم ولا ينقص شيئا من حقه وقد كان مستحقا  
من قريته الكافر قبل أن يسلم فلو صار بعد اسلامه محرما عن ذلك لنقص الاسلام من حقه ووجه الاستحسان  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يرث أهل ملتين شيئا لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وذلك لأن أبي صلى الله  
عليه وسلم بين امتناع الميراث من الجانبين وتورث المسلم من الكافر باطل له وما روى أن أبا طالب مات وترك  
أربعة أبناء عليا وجعفر اصيلين وعقيل وطالبا كافرين فوثر النبي صلى الله عليه وسلم عقيل وطالبا ولم يرث  
عليا ولا جعفرا وقال لا يرث المسلم من الكافر وهو نص لا يحتمل التأويل بخلاف قوله عليه الصلاة والسلام  
الاسلام يعلموا الحديث فانه يحتمل العلوق في نفس الاسلام أي اذا كان الاسلام بحيث ثبت من وجهه ولا يثبت  
من وجه آخر فانه يحكم بنبوته حتى يعلم ولا يعلم كما اذا ولد ولد بين مسلم وكافر فان اعتبار جانب المسلم يوجب  
اسلام الولد واعتبار جانب الكافر يوجب كفره فيعتبر جانب الاسلام ويحكم بالسلام الولد اعلالا للاسلام  
ويجوز أن يكون المراد من حيث الحجة أو من حيث الغرض والغلبة فيكون معناه النصر في العاقبة لا في زمن  
وأما الحديث الثاني فنقول بوجهه وهو أن الاسلام لا ينقص فان الانتصاف مضاف الى كفر الكافر فان الكافر  
لا يصلح أن يكون المسلم خلفا عنه في ماله فلا يكون الانتصاف مضافا الى الاسلام انتهى أكل الدين (قوله)  
وأما المرتبة فيورث عندنا أي ما اكتسبه في زمان اسلامه لان ارث المسلم منه يستند الى حاله الاسلام لانه  
بالرقة به سيرا الكمال لانه فان المطلوب من الحياة وهو الايمان ومن فاته منه المطلوب يكون كالمعدم يدل على  
ذلك قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه أي من كان كافرا فهديناه لكن لما كان هذا المطلوب من جوامع المرتبة  
بسبب الاعتبار والتذكير والجبر على الاسلام لم يظهر حكم الموت حتى ينقطع الرجاء بالقتل أو الموت أو القضاء  
بالعاق فاذا انقطع الرجاء يتحقق أحد المذكورات يجعل ميتا من وقت الارث اذ قبرته المسلمون وكسب رذته  
في المسلمين وقال ان كسبه معايرت لاوارث المسلم لان بعض أحكام الاسلام قائم في حق المرتبة حتى لا يخلط  
ماله ولا يترق نفسه مادام في دار الاسلام ولا يوظف عليه الجزية ولا يجوز نصرته في النحر والخزير بخاز  
أن يبقى على حكم الاسلام في حق الارث وهذا في حق المرتبة المذكور أما المرتبة التي في فساد الجميع كسبها  
ارث لوارثها المسلم لان املا كهاباقية مستمرة غير موقوفة لانها ليست بحرية فانتهت الى وريثها والفقهاء  
يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت نحلهم لان الكفر كماله واحدة لان الله تعالى جعل الدين دينين الحق  
والباطل فقال لكم دينكم ولي دين وجعل الناس فريقين فريقا في الجنة وفريقا في السعير وهم التكفير  
بأجمعهم ولا ينكر أنهم دينهم فيما بينهم أهل ملل فيما يعتقدون ولا يكن عند مقابلتهم بالمسلمين هم أهل مله واحدة

(واختلاف المذاهب) اسلاما وكفرا وقال  
أحمدان أسلم الكافر قبل قسمة التركة ويرث  
وأما المرتبة فيورث عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) فقال ان كسبه يوضعان في بيت المال (قوله ووقفنا ميراث الجمل) الى تبين ذكوره  
وانوته بالوضع (قوله ثم ولدت) أي فبنتها ولدها في الاسلام (قوله ولم أره صريحاً لا غنى) قد يقال ان الحكم  
بالاسلام بعد استحقاق الميراث فلم يرث مسلم من كافروقتسه (قوله واختلاف الدارين الخ) انما امتنع الارث  
بالاختلاف لانقطاع العصمة وبه ينقطع الولاية ونسب الارث الولاية وانتفاؤه يستلزم انتفاء المشروط انتهى  
أكل وتفصيل المقام أن لاختلاف الدارين أقساماً الاول الاختلاف حقيقة وحكما كالخبري في دار الحرب  
مع الذي في دارنا والثاني الاختلاف حكماً فقط المستأن الذي على شرف العود مع الذي في دارنا  
وكالمستأنين الحربيين من دارين مختلفين في دار الاسلام وكالمستأن من المسلم مع الحرب في دار الحرب والثالث  
الاختلاف حقيقة فقط كالمستأن في دارنا مع الحرب في دارهم وهما من دار واحدة والذي يمنع الارث عندنا  
هو القسمان الاولان دون الثالث فالمانع هو الاختلاف حكماً سواء كان معه الاختلاف حقيقة أو لم يكن  
وعند الشافعي هي على عكس ذلك فبين الذي والمستأن وارث ولاوارث في القسم الثالث عنده انتهى ابن كمال  
(قوله فيما بين الكفار) سبأني محترزه (قوله خلافاً للشافعي) قد علمت ما فيه من كلام ابن كمال (قوله حقيقة) أي  
وحكما ولا بد من ذلك كما علمت (قوله أو حكماً) أي فرضاً وتقدير من الشارع بحكم زاده (قوله كالمستأن وذمي)  
لان المستأن وان كان في دارنا حقيقة فهو من أهل دار الحرب حكماً حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب  
بل يمنع عن استدامة المقام مستأناً في دار الاسلام فعلى هذا اذا مات المستأن في دارنا وله ورثة فيها وورثة  
في دار الحرب يمنع الذي في دارنا ووقف ماله حتى يأتي الذي في دار الحرب فيأخذه لانا أعطيناه الامان في نفسه  
وبعد موته يبقى حكم الامان في ماله لحته لالحق وورثته فيمنع ذلك عن صرف ماله الى بيت المال انتهى أكل والدار  
انما يختلف بانقطاع العصمة فيما بينهم أي بين أهلي الدارين وذلك بأن يستحل كل منهما قتال الآخر لا يقتله اذا طفر  
به وفيه اشارة الى انه اذا كان بين المكيين عهد وتناصر لا يكون الداران مختلفين وانقطاع العصمة باختلاف  
المنعة أي العكر والملك كان يكون أحد المكيين في الهند وله منعة ولا تحرفي التركة وله منعة أخرى انتهى ابن  
كمال (قوله وكريين الخ) ان حل على أن الحربيين في دارهم ما المختلفين ورد عليه أنه من قبيل اختلاف الدارين  
حقيقة فكان حقه أن يتقدم على قوله أو حكماً وان حل على أن الحربيين من دارين مختلفين حقيقة لكنهما في دار  
الاسلام بالاستئمان فهما في دار واحدة حقيقة وفي دارين مختلفين حكماً كان الاولى أن يقول وكالمستأنين بدل  
قوله وكريين وكأنه ترك هذا الاولى اشارة الى انه يمكن به منسلاً للاختلافين أفاد نظيره السيد في شرح  
السراجية (قوله لانقطاع العصمة فيما بينهم) علمه لعدم التوارث بسبب اختلاف الدار (قوله بخلاف المسلمين)  
قال ابن كمال اعلم أن اختلاف الدار باختلاف المنعة والملك انما يتحقق في حق الكفار ودون المسلمين فان أهل البقي  
وأهل العدل يوارثون فيما بينهم وان اختلفت المنعة والملك لان دار الاسلام داراً حكماً فحكم الاسلام يجمعهم  
فلا تبين بينهم باختلاف المنعة والملك انتهى قال في روح الشروح لان بلاد الاسلام مع تباعد أطرافها وقيام  
المحاربة بين أهلها دار واحدة فنظر الشارع كما أن ملل الكفر مع كثرتها في نفس الامر له واحدة في نظره انتهى  
وأما دار الحرب فليست بداراً حكماً بل دار قهر فباختلاف المنعة والملك تتباين الدار فيما بينهم ابن كمال (قوله)  
قلت وبقي من الموانع الخ) قال ابن كمال المانع عن الارث في عرفهم ما يفوت به أهلية الارث فباب فوت به الارث  
دون أهليته ايس من الموانع ولذلك لم يبعد المعية في الموت منها فاذا عرفت هذا عرفت أن من زعم أن استبها  
ناريج الموق من الموانع فقد وسع على كبد الخطأ انتهى ملخصاً (قوله كما سيجي) أي في فعل الحرقي والغرق  
وغيرهم (قوله ومنها جهالة الوارث) أي لاتباسه بغيره أجاب بحج زاده عن عدم ذكره بأن المقصود بيان الموانع  
بعد تحقق العلم بالوارث وبسبب الارث والامر هذا ايس كذلك (قوله فلا توارث) أي لا يرث ما واجده منها بحج  
زاده (قوله من ولد نصراني) في بعض النسخ مع ولد نصراني وهي أظهر (قوله فهما مسلمان) هذه المسئلة مثال  
لعلق الاسلام أيضا بحج زاده (قوله الا أن يصطلحاً) أي الولدان فيما بينهم فان الميراث لا بعدد وهاهنا لا بدقن أخذ  
حصة وهو الوارث حقيقة فذلك من حظه وبعد ما أخذ الاخرية من المستحق والظاهر أنه راجع الى المسئلة  
السابقة أيضا (قوله فلهما أن يأخذ الميراث بينهما) الظاهر من عبارته التسوية والذي يظهر أن الامر يدور مع  
الصلح قال الحلبي ومن المسائل رجل وضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم ندم صابحاً فرجع لرفعه فاذا فيه ولدان ولا

خلافاً للشافعي رحمه الله قلت وذكر الشافعي  
مسئلة يورث ذم الكافر صورته كافر مات  
عن زوجته حاملاً ووقفنا ميراث الحمل  
فأستت ثم ولدت ورث الولد ولم أره صريحاً  
لا غنى (و) الرابع (اختلاف الدارين)  
فما بين الكفار عندنا خلافاً للشافعي  
(حقيقة) كخبري وذمي (أو حكماً) كالمستأن  
وذمي وكريين من دارين مختلفين كترك  
وهندي لانقطاع العصمة فيما بينهم بخلاف  
المسلمين قلت وبقي من الموانع جهالة تاريج  
الموق كالغرق والحرق والهدى والقتلى  
كما سيجي ومنها جهالة الوارث وذلك في  
خمس مسائل أو أكثر به وطلة في الجعية  
منها أرضت صدام ولدها وماتت ورجل  
ولدها فلا توارث وكذا لو اشتبه ولد مسلم  
من ولد نصراني عند النظر وكبراهما  
مسلمان ولا يرثان من أبيهما زاد في المنية  
لان يصطلحاً فلهما أن يأخذ الميراث بينهما

١- يتم بيزدوى الفرض مقدما للزوجة لانها  
 أصل الولاد انما تولد الاولا فقال  
 (ففي فرض للزوجة نصفها عند الفرض مع ولد  
 او ولدان) وان سفل (والربع لها عند  
 عدمها) فللزوجة حالتان الربع للزوج فكثر  
 والنسب مع الولد (والربع للزوجة) فكثر  
 كما لو ادعى رجلان فكثر نسبا مع ولد دخل بها  
 ولم تكن في بيت واحد منهم زوج واحد لهم  
 فانهم يقسمون ميراث زوج واحد ولد  
 الاولوية (مع أحدهما) أي الولد أو ولد  
 الابن (والنصف له عند عدمها) فللزوج  
 حالتان النصف والربع (وللاب والجد)  
 ثلاثه أحوال الفرض المطلق وهو  
 (السدس) وذلك (مع ولد أو ولدان)  
 والنصيب المطلق عند عدمها والفرض  
 والنصيب مع البنت أو بنت الابن قلت  
 وفي الاشياء الجدة كالأب الا في ثلاث عشر  
 منها نجس في الفرائض وباقيها في غيرها

يعرف ولده من غيره ومات قبل الظهور لابرته واحد منهما أو وضع ماله في بيت المال وتحتهما على بيت المال ولا  
 يرث أحدهما من صاحبه ومنها حرة وأمة ولدت كل واحدة ولدا في بيت مظلم ولا يعلم ولد الحرة من غيره لا يرث  
 واحد منهما وبسبب كل واحد منهما لمولى الأمة ومنها رجل له ابن من حرة وابن من أمة لا نسلان أو وضعتهما ظن  
 واحد حتى كبرا ولا يعرف ولد الحرة من غيره فهما حزان وبسبب كل واحد منهما في نصف قيمته لمولى الأمة ولا يرثان  
 منه كذا في المنع انتهى واعلم أن الكفار يتوارثون فيما بينهم بنسب وولاء ونكاح يفتر عليه بعد الاسلام كنكاح  
 بغير شهود لا لا يقران عليه بعد الاسلام كنكاح محرم هو الصحيح والنسب يثبت فيما بينهم والآنكحة يستحق بهم  
 التوارث فلو لمجوسى قرابتان فان أمكن الجمع بينهما في الارث وورث بكل منهما والافبايها وهو مذهب الصابية  
 وعليه علماء قنارجهم الله تعالى واذا تفرقا والبنات قسمنا بينهم من ماله قال تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله انتهى  
 درمنتي (قوله لانها أصل الولاد) فيه أنها بهذا الاعتبار تكون اما فلو اعتبرنا هذا الاعتبار لقدمنا الأم والاولى  
 أن يقال انما قدم الزوجة لانها أصل البنت وهي بهذا الاعتبار أم وقوله التي يجب تقديمها الخ أي صناعة وفيه أن الأب قد  
 يقدم لكونه أصلا للبنت فالحديث مختلف (قوله لانها أصل الولاد) الولاد عام للأصول والفروع فلو قال لانها  
 أصل الاولاد لكان أدنى (قوله للزوجة فصاعدا الفرض) انما كان الفرض مثلا فرض الاكبر من واحدة لثلاث بلزم  
 الانحاف ببقية الورثة لانه لو أعطى كل واحدة منهم ربعا يأخذ الكل اذا تكرر أربع زوجات بلا ولد فاذا كثر  
 وكان الفرض الربع أو النصف وقعت المزاوجة بينهم فيعرف النصف بين جميعا على الـ والعلم الاولوية (قوله مع  
 ولد أو ولدان) ذكر كان أو أنثى سواء كان منها أو من غيرها (قوله وان سفل) يفتح الفاء من السفل ضد العاقل من  
 باب نصر وبضمها من السفل بمعنى الدماء من باب شرف ابن كمال (قوله لنكاح ميتة) أمالو كانت حية تاتر  
 إليه هاتان وهى لمن صدقته اذا لم تكن في يده من كذبته ولم تكن دخل المكذب بها وان أرخا فالسابق أحق بها (قوله  
 ولم تكن في بيت واحد منهم) الذي في روح الشروح ولم تكن في يد واحد منهما انتهى أي ولا يعرف ان نكاح أيهما  
 أول واقام كل الميتة على نكاحها وماتت المرأة قبل أن يقضى القاضى بنسب عجم زاده (قوله فانهم يقسمون الخ)  
 أي فان القاضى يقضى لهم ميراث زوج واحد ويقسم بينهم على السوية انتهى عجم زاده وعلى كل نصف المهر ولو  
 ولدت يثبت النسب منهم انقله المؤلف في باب دعوى الرجلين عن الخلاصة (قوله الفرض المطلق) أي انما  
 عن التعصيب ابن كمال (قوله وذلك مع ولد أو ولدان) اسم الاشارة راجع الى الفرض المطلق والولدين الذكر  
 والانثى وهو مسلم في الذكر انما مع الانثى فهي حالة الفرض والتعصيب معا فلو قال بدله مع الابن أو ابن الابن لكان  
 أولى وهذا الاعتراض انما جاء من زيادة قول شارح الفرض المطلق ولو حذفه لاستقام كلام المصنف في ذاته  
 لأن للاب مع وجود الولد أو ولد الابن السدس فرضا لكنه مع الابن يكون الباقي بعد فرض الاب للابن لأنه أولى  
 رجل ذكر به بدأ خذ صاحب الفرض فرضه ومع البنت أو ما قام مقامها يكون للبنت النصف وللاب السدس  
 وما بقي وهو سهمان لاولى رجل ذكر وهو الاب (قوله عند عدمها) أي الولد وولد الابن ولو مع الاب أحد  
 الزوجين (قوله والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن) فانه يأخذ سهمه بالفرض وهو السدس وتأخذ  
 البنت سهمها وهو النصف وما بقي فللاب بالعصوبة فانه أولى رجل ذكر (قوله الا في ثلاث عشر مسئلة) الاولى  
 عشرة بالنساء ثمانية ثلثة وان كان انظما (قوله خمس في الفرائض) الاولى أن أم الأب لا ترث معه وترث مع الجدة  
 الثانية أن الميت اذا ترك الابوين وأحد الزوجين فلامه ثلث ما يبق بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب  
 جده فلا تم ثلث جميع المال الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي أيضا الثالثة ان بنى الاعيان والعلات كلهم  
 يسقطون مع الاب اجماعا وبسقطون مع الجدة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا عندهما الرابعة ان أبا الماتع مع  
 ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف وليس للجد ذلك بل الولاء كله للابن ولا يأخذ الجدة شيئا من الولاء عند سائر  
 الاثمة الخامسة لو ترك الجدة متفقه وأخاه قال أبو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجدة  
 أب فالمراث كله له انفا قال في المنع وهذه مستفاد حكمهم من حكم المثلثة الثالثة انتهى حاشي (قوله وباقيها في  
 غيرها) الاولى لو ادعى لا قريبا فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدة في ظاهر الرواية الثانية تجب صدقة فطر الولد  
 على أبيه القنى دون جدته الثالثة لو اعتق الاب جروا له ولده الى مواليه دون الجدة الرابعة يصبر الصغير من الما بالاسلام



وزاد ابن المصنف في زواجه - بره أخرى من  
الفصولين ضمن الأب مهر صبيه فأدى رجع  
لو شرط والا لا ولو وابا غيره أو وصا رجع  
مطلقا انتهى فقوله أو لبا غيره يعم المدة فرجع  
كالوصى بخلاف الأب (وللام) ثلاثة  
أحوال (السلس مع أحدهما أو مع اثنين  
من الأخوات) فضاء عدد من  
أى جهة كانا ولو مختلطتين والثالث عند عدم  
وثائق الدافى مع الأب وأحد الزوجين (و  
السلس للجدّة مطلقا) ~~ك~~أم أم وأم أب  
(فضاء عدد) يشتركن فيه (إذا كن ثابّات) أى  
صحيحات كالمذكورين فإن الفاسدة من ذوى  
الأرحام كما سيجى (متعدايات في الدرجة  
لأن القرى تجعّب البعدى) مطلوقا كما سيجى



أى يجعلها عصبية انتهى وقال بحكم زاده العصبية مطلقا في اللغة عبارة عن المحيط بالشيء كما ينهم من قوله أى السيد من عصب القوم بالرجل إذا أطاوا به ومنه يسمى به عصبه القلنسوة لاحاطتها حوالى الرأس وهذا المعنى موجود في العصبية الاصطلاحية لاحاطتهم بالميت انتهى (قوله العصبية النسبية) قدمها على السببية لما مر أنها أقوى منها انتهى ابن كمال (قوله ثلاثة عصبية بنفسه الخ) وجه المصراة أنه لم يحجج في عصبونه الى الغير فهو عصبية بنفسه وان احتياجه فان شاركه فيها ذلك الغير فهو عصبية بغيره والاف عصبية مع غيره فالخمس عصبية على ابن كمال (قوله وعصبية بغيره وعصبية مع غيره) الفرق بين هاتين العصبيتين ان الغير في العصبية بغيره يكون عصبية بنفسه فتعزى بسببه العصبية الى الاتنى وفي العصبية مع غيره لا تكون عصبية أصلا بل تكون عصبية تلك العصبية بحجامة لذلك الغير انتهى سيد وقال بعض الشراح الفرق بين العصبية بغيره والعصبية مع غيره غير خفى لان الباء في بغيره للاصاق والاصاق لا يتحقق الا عند مشاركة الموصوف والموصوف به في متعلق الاصاق فتكون النسبة الاربع في العصبية بغيره مع اخوتهم متشاركين في حكم العصبية نحو مرتب به أى لصق المرويه أيضا كالمعقوبى ونظير مع موضوع لفادة المقارنة والمقارنة لا تقتضى أن يتحقق بين الشئيين الاشتراك في متعلقها نحو أكل الطعام مع الامير أى مقارنا للمير ولا يقتضى أن يكون الطعام والامير مشتركين في الاكل فتكون الاتنى في العصبية مع الغير مرة لوجود الغير دون ذلك الغير انتهى وأما الاكمل وابن الكمال أنهم ساءعنى والتفرقة اصطلاح وخص الثاني بالتعبير عنه مع متابعة لآبى صلى الله عليه وسلم في قوله واجعلوا الاخوات مع البنات عصبية انتهى (قوله يحوز) بالواو وفي متن المنع بالراء والمساك واحد (قوله لم يدخل في نسبته الى الميت اتنى) انما قال في نسبته ولم يقل في قرابته لانه لا يخرج به من العصبية بنفسه كالاخ لاب وأم فان الاتنى داخله في قرابته لآخيه وذلك ظاهر لآ في نسبته اليه لان النسب الاب فلا يثبت بواسطة غيره انتهى وهذا أولى مما في السيد حيث قال فان قلت الاخ لاب وأم عصبية بنفسه مع ان الام داخله في نسبته قلت قرابة الاب أصل في استحقاق العصبية فانهم اذا انفردت كفت في اثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها لاثباتها انتهى ملغاة في استحقاق العصبية لكن جعلناهما بمنزلة وصف زائد فربحناهما بالاخ لاب وأم على الاخ لا بآب انتهى وقوله لم يدخل صادق على من لا واسطة بينه وبين الميت وعلى من بينهما واسطة ولم تدخل الاتنى انتهى اكمل الدين ونحوه قول ابن كمال سواء دخل في نسبته اليه ذكر أو لا كالابن الصليبي انتهى (قوله أى جنسها) أى قال للجنس فبطل معنى الجمعية فيشمل ما اذا كان هنالك فرض واحد وحاز الباقي به اذ اعطاه لمستحقه (قوله بجهة واحدة) قال في المنع فبدناه حتى لا يرد أن صاحب الفرض اذا اخلا عن العصبية قد يحوز جميع المال لان استحقاقه لبعضه بالفرضية والباقي بالرد فان قلت يرد على هذا أن الاخوات عصبيات مع البنات ولا تحوز جميع المال عند الانفرد بجهة واحدة فلا يكون التهرب جامعاً قلت أجيب عنه بأن الكلام في العصبية بنفسه فلا يتناول من هو عصبية مع غيره وبغيره بل هما في الحقيقة من اصحاب الفرائض انتهى (قوله جزء الميت) أى الذى كركما هو الموضوع قال السيد انما قدم البنوة على الاب لانهم فروع الميت والاب أصله وانصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه الا يرى ان الفرع يبيع الأصل ويصير مذكورا بذكره دون العكس فان الاستحباب تدخل في بيع الارض ولا تدخل في بيعه ما وظهور اتصالهم يدل على أنهم أقرب الى الميت في الدرجة حكما وان لم يكن ذلك حقيقة لان الاتصال من الجانبين بغير واسطة وقد مبنوا البنين وان سفلوا على الاب لان استحقاقهم أيضا بالبنوة المتقدمة على الابوة انتهى (قوله ثم أصله) أى الذى كور أيضا (قوله ثم جزء أبيه) أى اخوته الاشقاء وأولادهم ثم بنوهم فقدموا بنوهم على السنف الرابع (قوله ثم جزء جدّه) أى الاعمام قال في الدر المنقى واذا اجتمع في درجة واحدة جماعة من العصبية قسم بينهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم كما بن أخ وعشرة بن أخ آخر أو ابن عم وعشرة بن عم آخر المال بينهم على أحد عشر سهما لكل سهم انتهى (قوله فقدم جزء الميت الخ) قال الاكمل الكلام في تقديم الابن على الاب بحسب النقل والعقل أما الاول فقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين الى أن قال ولا يوهب لكل واحد منهم ما للسدس مما ترك ان كان له ولد فانه يدل على ان الأب صاحب فرض مع الولد لانه لما لم يجعل للولد الثلث كرسه، اعمى، تعين له الباقي وحيث لا خفاء في دلالة على تقديمه على الاب في العصبية وقد تقدم أن اب الابن كالابن في تناول اللفظ أيام وأما الذي في

العصبية النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره (وهو زوال العصبية بنفسه وهو كل ذكر) فالآتى لانه يكون عصبية بنفسها بل بغيرها أو مع غيرها (لم يدخل في نسبته الى الميت اتنى) فان دخلت لم يكن عصبية كولد الام فانه ذو فرض وكأب الام وابن البنت فانهم ما من ذوى الارحام (ما بقيت الفرائض) أى جنبها (وعند الانفرد بمحوز جميع المال) بجهة واحدة ثم العصبية بأنفسهم اربعة اصناف جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جدّه (ويقدم الاقرب فالأقرب منهم) بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت (كالابن ثم ابنه وان سفل)

ان الانسان يؤثر ولده على والده ويختار صرف ماله اليه ويقصم في الممال للجمع المال واذا خاره لاجله وقتضاه  
 أن لا يتجاوز ماله اليه الا انما كذلك في مقدار ما فرض الاب بالنص فيبقى في الباقي على مقتضاها انتهى وهذا  
 أولى مما تقدم عن السيد (قوله الاب) بدل من أصله (قوله ويكون الخ) الاولى ذكر هذا عند ذكر الاب فيما تقدم  
 كما فعله الشارح (قوله وذاسهم) أي فرض مقدار (قوله كما مر) أي في الشارح عند ذكر الاب حيث قال  
 والفرض والتعصيب مع البنت أو بنت الابن انتهى وذلك لان البنت تأخذ فرضها ثم هو يأخذ فرضه وما بقي  
 يصرف لاولى رجل ذكر وليس أولى من غيره فبأخذ الباقي بعد الفرضين تعصبا (قوله ثم الجدة الصبيح) عطف  
 على الاب (قوله وهو أب الاب) تصريح بما علم من قوله وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه الى الميت أني وبين الجدة  
 الصبيح (قوله الاخ لا يورث الاب) أما الاخوة لأم فليس بينهم تعصيب أصلا بل اورثهم بالفرض فقط ولو اختلطوا  
 (قوله وهو المختار للفتوى) هذا هو المعتقد (قوله ثم ابنته لا يورث الاب) فاذا مات من ابن عمه وعن عم أبيه المال  
 كله لابن عمه لانه أقرب في الدرجة (قوله وان سفلوا) أي ابن عم الاب وابن عم الجدة (قوله عند التفاوت بأبوين  
 وأب) كابن ابن وابن ابن فان الاول بينهما وبين الميت واسطة واحدة وهو الاب وبين الثاني وبينه واسطتان  
 وهما أبواؤه وهذا ليس المراد بقرب الدرجة فيما مر وان كان صحيحا في نفسه بل المراد به أن جزء الميت أقرب درجة  
 من أصله وأصله أقرب درجة من جزء أبيه وجزء أبيه أقرب درجة من جزء جدته وهكذا وهذا صريح قوله فيما  
 تقدم ويقدم الأقرب فالأقرب منهم بهذا الترتيب فيقدم جزء الميت وقال في السراجية وشرحها للسيد الاقرب  
 فالأقرب أي يرجحون بقرب الدرجة يعني أولاهم بالميراث الذي يستحق بالعصوبة جزء الميت أي البنون ثم بنوه ثم  
 وان سفلوا ثم أصله الخ (قوله يرجحون بقوة القرابة الخ) قال الجعبري

فبالجهة التقديم ثم بقربه • وبعدهما التقديم بالقوة أهلا

فالجهة هي الدرجة يعني ان التقديم يعتبر أولا بالجهة فجهة جزء الميت مقدمة على جهة أصله الخ ثم اذا تعدت  
 الجهة وكان أحدهما أقرب الى الميت كالابن مع ابن الابن فيعتبر التقديم بالقرب ثم اذا كانوا في القرب سواء  
 فاعتبر التقديم بقوة القرابة على ما ذكره المصنف هنا وذلك لا يوجد الا في الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم ولا يوجد  
 في الفروع ولا في الأصول (قوله ولو أني كالتسوية الخ) في ايراد الاختلاف وأما عند العصوبة مع البنت  
 في هذا الموضع نظر لان كلا منافي اصناف العصبية بنفسه وجهات ترجيحهم وايست الاخت المذكورة منها واهله  
 وورثته في بحث اخيهما استطرادا افاده الاكل (قوله ان اعيان بن الام الخ) نعم قاله عليه السلام ولم يقل ان بن  
 الاعيان يتوارثون اشارة الى ما يرجحون به انتهى اكل (قوله أنه عند الاستواء في الدرجة) كاخوين أحدهما  
 شقيق والاخر لاب (قوله وعند التفاوت فيها) كاخ لاب وأما لكونه أقرب درجة ولو كانا على الميت أو على أبيه ترجح من  
 هو لاب وأما على من هو لاب وكذلك اعمام جدته وكذلك الحكم في الفروع فان ابن الاخ لاب أولى من ابن ابن  
 أخ لام وأب وابن العم لاب أولى من ابن ابن العم لاب وأما اقرب الدرجة وابن الاخ لاب وأما أولى منه لاب وابن  
 العم لاب وأما أولى من ابن العم لاب لقوة القرابة انتهى (قوله البنات بالابن الخ) يدل على صيرورة البنات  
 وبنات الابن عصبية باخوتهن قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وعلى صيرورة  
 الاخوات عصبية باخوتهن سواء كن من جهة الاب والام أو من جهة الاب قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا  
 ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين انتهى قال الاكل وكان الواجب ان تذكر الام مع الاب فانه يعصمها كما تقدم في  
 بيان أن الام تأخذ ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين مع الاب دون الجدة وفيه ان ارثها ذلك بطريق الفرض  
 ويدل عليه عدل من احوالها وهي لا ترث الاب بالفرض (قوله ذوات النصف والثنتين) خبر بعد خبر قال في متن  
 السراجية وأما العصبية بغيره فأربع من النسوة وهن الثلاث فرضهن النصف والثنتين بصرن عصبية باخوتهن  
 ومن لا فرض لها من الاناث واخوها عصبية لاتصير عصبية بأخيهما كالم والعمة اذا كانا لاب وأما أولاب كان المال كله  
 للعم دون العمة وكذلك الحال في ابن العم مع بنت العم لاب وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لاب انتهى بزيادة من السيد  
 ودل ما ذكر الشقيق (قوله ولو حكمنا) يعني أن المراد بالاخ ما يعصم الاخ الحقيقي وهو يكون في ثلاثة البنت الصليبية  
 مع أخيها والاخت الشقيقة مع أخيها والاخت لاب مع أخيها وما يعصم الاخ الحكمي وذلك في بنات الابن فانه

(ثم أصله الاب ويكون مع البنت) كما مر (ثم الجدة الصبيح) وهو  
 (عصبية وذاسهم) كما مر (ثم الجدة الصبيح) وهو  
 أب الاب (وان علا) وأما أب الام فتأسد من  
 ذوى الارحام (ثم جزء أبيه الاخ) لا يورث  
 لاب (ثم ابنته) لا يورث ثم لاب (وان سفلوا)  
 فأخير الاخوة من الجدة وان علا قول أبي  
 حنيفة وهو المختار للفتوى خلافا لهما  
 والمنافى قيلي وعليه الفتوى (ثم جزء جدته  
 الصبيح) لا يورث ثم لاب (ثم ابنته) لا يورث ثم  
 (الم) لا يورث ثم لاب (ثم ابنته) لا يورث ثم  
 (وان سفلوا) لا يورث ثم الاب (ثم ابنته) لا يورث  
 (ابنه) كذلك وان سفلوا فأسباب الأربعة بقوة  
 ثم بقوة ثم أخوة ثم عمة (و) بعد ترجيحهم  
 بقرب الدرجة (يرجحون) عند التفاوت  
 بأبوين وأب كما مر (بقوة القرابة) فان كان لابن  
 من العصبية ولو أني كالتسوية مع البنت  
 تقدم على الاخ لاب (مقدم على من كان لاب)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعيان بن الام  
 يتوارثون دون بن الاعيان والحاصل أنه عند  
 الاستواء في الدرجة يقدم ذو القرابتين  
 وعند التفاوت فيها يقدم الاعلى ثم شرع في  
 العصبية بغيره فقال (وبصير عصبية بغيره البنات  
 بالابن وبنات الابن بابن الابن) وان سفلوا  
 (والاخوات) لا يورث أولاب (باخين) فهن  
 أربع ذوات النصف والثنتين بصرن عصبية  
 باخوتهن ولو حكمنا كما كان ابن ابن يعصم من  
 منسبه أو فوقه

بعضهن أخوهن ومن في درجتهم من أولادهم وبعضهن من هو أسفل منهن فيعصب منهن من لم تكن  
ذات سهم كما يأتي في مسألة التشبيب (قوله الأخوات مع البنات) الأخوات مع الشقيقات وأولاد البنات مع  
المصليات وبنات الابن ثم إن ارث البنات بالفرض وارث الأخوات بالتعصيب ونحو ما ذكره من رابع البنات  
مع الأخوات الشقيقة وأولادهم مع الأخوات كذلك والبنات مع الأخوات الشقيقة وأولادهم مع الأخوات كذلك  
ومثل ذلك يقال في بنات الابن مع من ذكر (قوله أقول الفرضين أجمعوا الأخوات الخ) هو حديث  
كافي السراجية وشرائحها قال الأكل لكن في الاستدلال بهذا الحديث نظر من وجهين أحدهما ما قيل أنه  
جمع الأخوات والبنات وذلك يقتضي أن لا تكون الأخوات الواحدة مع بنت الواحدة عصبية والثاني أنه يقتضي  
أن تكون الأخوات مع بنت عصبية والجواب عن الأول أن اللام إذا دخل الجمع ولم يكن هنالك معهود  
يصرف إلى الجنس وحينئذ تكون الواحدة والجمع سواء قال الله تعالى لا تحمل لك النساء من بعده فانه دل على  
حرمة الواحدة فصاعدا وعلى هذا إذا لم لا يتزوج النساء انه يحتمل بالواحدة وعن الثاني أن الدليل قد دل  
على أن أحادها لا يعصبها وهو ذكر فلا ينشأ عنه عصبية مع الغير أولى لأن المانع عن الدليل القوي عن الضعيف  
أضع انتهى (قوله وعصبية ولد الزنا الخ) قال في المنع الخ صلى الله عليه وسلم ألحق ولد الملاءنة بأمه فصارت كغيره  
لا قرابة له من جهة الأب فوجب أن ترثه موالى أمه وبره ثم لم يترك بنتا وأما ولد الملاءنة بأمه فصارت كغيره  
السدس والباقي يرثه عليها ما كان لم يكن له أب وهكذا لو كان معها زوج أو زوجة فانه يأخذ فرضه والباقي بينهما  
فرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وابن الملاعن فلا له الثلث ولا أخيه لأمه السدس والباقي مردود عليها ولا  
شيء لابن الملاعن لانه لا أخ له من جهة الأب وإذا مات ولد ابن الملاعنة ورثه قوم أبيه وهم الأخوة ولا يرث قوم  
جده يه في الأعمام وأولادهم بهذا تعرف بقية مسائله انتهى أما الولد المملوك فانه يرث من أمه من الأمة فيرث من  
ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب واحد وان مات أحدهما فلهما الباقي منه ميراث أب كامل انتهى في درمشتي  
(قوله والعصبية) ظاهره أن عصبية ولد الزنا والملاءنة عصبية أمهما فلو كان لها أخ عاصب أو فرع عاصب يرثانها  
بالتعصيب وليس كذلك فإن أب الأم وأخاها بالذمسية له ما من ذوى الأرحام فالمراد أن وارثهما من ورثة الأب  
لا من ورثة الزنا ولا الملاعن قاتل (قوله ونحو العصبية بالسببية الخ) انما قال ونحو الخ تنبيه على  
تقدمه على ذوى الأرحام لانه إذا كان واقفا في آخر مرتبة العصبية لا يقع وارث آخر بينه وبين العصبية فيقدم  
على ذوى الأرحام انتهى ويقدم على الرذ على ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن ثابت وقال ابن مسعود هو  
مؤخر عن ذوى الأرحام وبه أخذ إبراهيم النخعي له قوله تعالى وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي  
بعضهم أقرب من ليس له رحم والميراث يثنى على القرب وقوله صلى الله عليه وسلم إن أعتق عبدا أو أخولا ومولا  
فإن شكرك فهو خير له وشركك وإن كفرك فشر له وخيرك وإن مات ولم يترك وارثا كنت أنت عنه بقدره فقد اشترط  
في توريث مولى العتاقة أن لا يدع المعتق وارثا وذو الأرحام من جهة الورثة وحجة الجمهور ما روى أن بنت حزة  
أعتقت عبدا ثم مات العبد وترك بنته وه ولا نه تحمل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله ابنته والباقي أولاده  
وهذا نص في أن مولى العتاقة يقدم على الرذ ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدما على ذوى الأرحام وبهذا  
بين أنه عليه السلام أراد بالوارث في الحديث الذي تسلك به ابن مسعود العصبية لا مطلق الوارث فاندفع  
الاحتجاج به انتهى ابن كمال ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام إن شكرك الخ هو أنه إن شكرك بالمجازاة على  
ما صنعت اليه من خيرة فهو خير له لانه عمل بقوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان وشركك لانه يصل  
الك بعض الجزاء في الدنيا فيقتصص بقدره من ثواب الآخرة وإن كفرك فهو خير لك لابقاء ثوابك كله إلى  
الآخرة وشركك لانه أساء في مثابة الإحسان وقابل النعمة بالكفران قال عليه السلام من لم يشكر الناس لم يشكر  
الله فكذلك أقبل وفيه بحث لأن شكر الممتن عليه الممتن على إحسانه لا يقتص شيئا من ثوابه في الآخرة والظاهر أن  
يقال في تعليله لأن ذلك رعا يؤدى إلى خلل في إخلاصه وغرور في نفسه فيجب بذلك عمله أو يحمل على أنه صلى  
الله عليه وسلم علم منه أنه إن شكره كان شره الله انتهى بحم زاده (قوله أي المعتق) قال ابن كمال من قال إن السبب  
هو الاعتاق فقد أخطأ في تعيين السبب لما عرفت فيما سبق أن السبب هو الاعتاق لا الاعتاق انتهى أي يشمل

ثم شرع في العصبية مع غيره فقال (ومع غيره  
الأخوات مع البنات) أو بنات الابن أقول  
الفرضين أجمعوا الأخوات مع البنات  
عصبية والمراد من الجمع هنا الجنس  
(وعصبية ولد الزنا) وليس الملاءنة ولي  
الأم المراد بالمولى ما يعم المعتق والعصبية  
أي ما لو كانت الأم حرة الأصل كما بسطه  
العلامة فانه لا لأب أمهما ويفترقان في  
مسألة واحدة وهي أن ولد الزنا يرث من  
قوامه ميراث أخ لام وولد الملاءنة يرث من  
قوامه من ميراث أمه لا يورث (ونحو  
العصبية بالسببية أي لا يورث)

من ذلك قريب ذال رحم المهرم منه فانه يعتق عليه من غير اعتاقه ويكون ولاؤه (قوله ثم عصبة) أي عصبة  
 مولى العتاقة فتكون عصباته النسبية بنفسها مقدمة على عصباته الدسائية أعني ممتق الممتق ومعتق  
 الممتق وان علا وانما قد عصباته النسبية بنفسها مساوية أي أنه لا ميراث بالولاء للصنفين الآخرين من العصبة  
 النسبية والترتيب في العصبات على ما مر فيكون ابن الممتق أولى عصباته ثم ابن ابنه وان سفل ثم أبوه ثم جده  
 وان علا إلى آخر ما فصل ثم معتق الممتق ثم عصبة على الترتيب المذكور ثم معتق الممتق ثم عصبة وهكذا  
 انتهى ابن كمال ولا يرث الولاء عصبة العصبة وصورته امرأه أعتقت عبدا وماتت وترك ابنا وزوجا ثم  
 مات الممتق فال ميراث لابن الممتقة لانه عصبتها ولومات الابن وترك أباه وهو زوج الممتقة أي ثم مات العتق لا يرثه  
 الاب لانه ليس عصبة الممتقة انتهى بحم زاده فان قلت ان ابن الابن عصبة العصبة قلنا نعم وهو أيضا عصبة  
 الممتقة لانه لومات عن ابن ابنه كان عصبة كما أنه عصبة لايه وقال الاكل وان لم يكن لامة معتق عصبة من جهة  
 النسب يرث الميت عصبة من جهة الولاء وليست الدكورة شرط فيه بخلاف الاول واذا لم يكن لمعتق الميت  
 عصبة لان سبب الولاية ميراث الميت عصبة معتق أي به على الترتيب المذكور نسباً وسبباً وان اجتمع للميت أبو معتقه  
 ومعتق أبيه فخيرانه لابي معتقه دون معتق أبيه وان لم يكن للميت عصبة من جهة اعتاقه ولا عصبة من جهة  
 اعتاق أبيه يرثه عصبة من جهة اعتاق أمه انتهى وفي شرح شيخى زاده وان لم يوجد له عصبة من جهة اعتاقه  
 ولا عصبة من جهة اعتاق أبيه يرثه معتق أمه ثم عصبة معتق أمه على هذا الترتيب انتهى ولا تنس ما مر من أن  
 بنت الممتق وذوي أرحامه يقتسمون على بيت المال وفي شرح المصنف ثم اعلم أن الممتق لا يرث من الممتق عند  
 العتاقه وقال اسحق بن راهويه والحسن بن زياد وشريح المرسى يرث لما روى أن رجلاً مات على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولم يكن له وارث الا عبداً كان أعتقه فدفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه اليه ولان  
 الاحتياق سبب لوجود الميراث من أحد الطرفين فيوجب الميراث من الآخر أيضاً كما في النكاح والصحيح قول العامة  
 لان ذلك الحديث غير صحيح واثن صح فهو منسوخ لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق وكذلك هو معارض بقول  
 علي بن زيد بن ثابت حيث قال لا ميراث للمعتق انتهى وعلمه شيخى زاده في شرحه بقوله لان الولاء أنرا الملوكية  
 فيه غير محتملة فافسك لا يرث المملوك من المالك فكذلك لا يرث الممتق من معتقه انتهى (قوله الولاء لامة الممتق) المراد  
 بالولاء هنا ولا العتاقة أي القرابة الحاصلة بسبب عتق شخص في ملكه كالقرابة الحقيقية لانه قد شئت من المولى  
 وهو اقرب وقد يطلق الولاء على الميراث الذي يشق الميراث بسبب عتق شخص في ملكه كما في قوله صلى الله عليه  
 وسلم الولاء لمن أعتق انتهى شيخى زاده واللعممة بالنسب القرابة ولحمة الثوب بالفتح والقسم بحم زاده عن الصحاح يعني  
 أن الولاء وصلة كوصلة النسب ووجه الشبه بينهما أنه كما يصير الاب سبباً لأحياء الولد كذلك مولى العتاقة يصير  
 سبباً لأحياء الممتق من حيث ان القرابة في حكم الحياة والرقية في حكم الاتف حيث لا يملك رقبته ومنافعه  
 ولا يقدر على شئ من التصرفات فاذا أعتقه المولى يصير مالكا لرقبته ومنافعه وتثبت له الولاية على المسكين  
 فيه صح قضاؤه وشهادته ويجب عليه ما يجب على سائر المسلمين من السعي الى الجمعة والعيدين ونحوهما وتبين بذلك  
 مما عدا من الحيوانات فظهر بذلك أن الرقية تاف ولا لا وأن الممتق سبب حياة الممتق كما أن الاب سبب  
 لوجود الولد فكما أن الولد يصير منسوباً إلى أبيه بالنسب وإلى أقربائه يتبعه كذلك الممتق يصير منسوباً إلى  
 معتقه بالولاء وإلى عصبة بالتبعية فكما ثبت الارث بالنسب كذلك ثبت بالولاء انتهى شيخى زاده قال بحم زاده  
 ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لن يجزى ولد والد إلا أن يجده مملوكاً فيشتره فيعتقه انتهى قال ابن كمال فان  
 قلت قضية التشبيه أن يكون الولاء مشتملاً على كائين الذكروا لا يتى كالنفس وليس كذلك قلت لان لم أن قضية ذلك  
 فانه لا يقتضي مساواة المشبه والمشبّه به في وجه الشبه ففلا هن أن يقتضي مساواةهما في جميع الاوصاف  
 والاحكام نعم لقائل أن يقول لما كان الولاء وصلة كوصلة النسب ينبغي أن يرث به كل من يرث بالنسب من أقرباء  
 الممتق سواء كان عصبة له أو صاحب فرض أو نقول لما لم يكن الولاء وروايتي أن لا يرث العصبة أيضاً  
 كما لا يرث صاحب الفرض فما الفرق بينهما حتى يرث احدهما دون الآخر ويمكن أن يجلب بأن التفرقة جاءت  
 من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لم يرث للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث فانه يقتضي تخصيص  
 الولاء بالذكور (قوله الحديث) لفظه كما في السراجية ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن واعتق من اعتقن

(ثم عصبة) بنفسه على الترتيب المتقدم  
 لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لامة كلعمة  
 النسب (واذا ترك) الممتق (أب مولا  
 وابن مولا) فالكل للابن (وقال أبو يوسف  
 للاب السدس) (أو ترك) (جده) أي جده  
 مولا (وأخاه فهو للجد) على الترتيب المتقدم  
 (وقال بينهم) كالميراث وليس هنا عصبة  
 بغيره ولا مع غيره لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ليس نسباً من الولاء الا ما اعتقن الحديث

أو كاتب أو كاتب من ثلثين أو دبر من دبرن أو جز ولا معتقه أن ومعتق معتقه ومعناه ليس للناس  
 من الولاء ما أي العبد الذي اعتقه أو ولا ما أي العبد الذي اعتقه من اعتقه أو ولا ما أي العبد  
 الذي كاتبه أو ولا ما كاتب من كاتبه أو ولا ما دبره أو ولا ما دبره من دبره أو جز ولا معتقه أي أو الولاء  
 الموصوف به يكون مجرور معتقه أو الولاء الذي هو مجرور معتق معتقه وحذف من كل تطير ما أثبتته  
 من الآخر أي ليس له من الولاء إلا ولا ما اعتق أو ولا ما كاتب أو دبر من اعتق أو ولا ما كاتب  
 أو ولا ما كاتب أو اعتق أو دبر من كاتب أو ولا ما دبر أو اعتق أو كاتب من دبره فكل كلمة  
 ما المذكورة والمقدرة عبارة عن مرقوق يتعلق به الاعتاق فانه بمنزلة ما ترمي به الاعتاق لا كفاي قوله  
 تعالى أو ما ملكك أيانكم وكلمة من عبارة عن صار حراما لكافا فصح أن يعبر عنه بلفظ العقلاء أو يعبر  
 الأول بما عن الثاني عن وان كانا حزينين لأن الأول متصرف فيه ~~سائر~~ والآخر لا والآخر متصرف  
 كسائر الملائكة وقوله أو جز على تقدير أن فينبك بصدور ويؤول باسم المفعول وإضافته إلى ما بعده من إضافة  
 الصفة إلى الموصوف وصورة ولا مدبره أن امرأته دبرت عبدا ثم ارتدت وطلقت بدار الحرب وحكمكم  
 القاضي بجزية عبدها المدبر ثم سلمت ورجعت إلى دار الاسلام ثم مات المدبر ولم يخلف عصبية نسبية فهذه  
 المرأة عصبية وحكمكم مدبر هذا المدبر كذلك فإذا حكم القاضي بجزية مدبرها بسبب لحاقها فاشترى عبدا  
 ودبره ثم مات ورجعت المرأة نائمة إلى دار الاسلام ما قبل موت مدبرها أو بعده ثم مات المدبر الثاني ولم يخلف  
 عصبية نسبية فولاؤه لهذه المرأة وصورة جز ولا معتقه الولاء أن عبدا امرأتها تزوج بائنا جارية قد اعتقها  
 مولاهما فولد بينهما ولده فوحررت ما لا تتبعه فان الولد يتبع أمه في الرق والحرية وولاؤه مولد أمه فإذا اعتقت  
 تلك المرأة عبدا جز ذلك العبد بعبادتها ابدا ولا ولده إلى مولاته حتى إذا ماتت المعتقة ثم مات ولده وخلف  
 معتقة أبيه فولاؤه لها وصورة جز معتق معتقه الولاء أن امرأة اعتقت عبدا فاشترى العبد المعتق  
 عبدا وزوجه بمعتقة غيره فولد بينهما ولده فوحررت ولاؤه مولد أمه فإذا اعتق ذلك العبد المعتق عبده جز بعبادته  
 ولا ولا معتقة إلى نفسه ثم إلى مولاته قال الكل ولا بد أن يعلم أن الولد الذي اختل في نقل ولاؤه هو الذي  
 ولد للمعتقة لا التي قبل عتق الأب وأما الذي يكون جنينا قبل عتق الأم فانه لا ينتقل ولاؤه إلى الغير أبدا  
 كرجل زوج أمه من عبده غيره ثم اعتق الأم ثم جاءت بولد لاق من سنة أشهر من يوم العتق ثم اعتق الأب فانه  
 لا يجز ولا الولد إلى نفسه أبدا لأنه علق عبدا ولوجاءت به سنة أشهر فصاعدا منعتت ثم اعتق الأب جز  
 ولا ولده إلى نفسه لأنه لم يتيقن بعاقبه عبدا في ملك مولد الأم وكذلك الأولاد المولودين بعد عتق الأب  
 لا ينتقل ولاؤه إلى الأب وأجمعوا على أن الجدة من قبل الأم لا يجز وأما الجدة من قبل الأب إذا اعتق والأب  
 بمولده فانه خلاف فقال أبو حنيفة وأصحابه الجدة لا يجز الولاء سواء وجد الأب أو لم يوجد (قوله وان كان فيه  
 شذوذ) الشاذان يروى الثقة حديثا يخالف ما يروى الناس فإذا انفرد الراوي بشئ نظره فان كان مخالفا لما رواه  
 من هو أولى منه بالحفظ لذلك واضبط كان ما انفرد به شاذا مردودا وان لم يكن له مخالف فان كان من يوثق  
 يحفظه وان كانه فقبول لا يقدح فيه انفراد به وان لم يكن من يوثق يحفظه وان كانه لذلك الذي انفرد به كان خارجا  
 عن الصحيح (قوله لكنه تا كذب كلام كبار الصحابة) كعمرو علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم فانهم قالوا بثل  
 ذلك (قوله فصار منزلة المشهور) الحديث المشهور هو الذي يكون في القرن الأول آحادا ثم انتشر فصار في القرن  
 الثاني ومن بعدهم متواترا ولما كان القرن الأول وهم الصحابة ثقافتهم لايتهمون صارت شهادتهم منزلة المتواتر  
 حجة حتى قال الجصاص انه أحد قسمي المتواتر انتهى محمد زاده (قوله ثم شرع في الحجب) الحجب في اللغة المنع  
 ومنه الحجاب اسم لما يحجب به أي يمنع به عن النظر إلى ما وراءه ومنه حاجب الأمير لأنه يمنع الناس من الدخول  
 عليه وفي اصطلاح أهل الفرائض عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص آخر لا معنى في نفس  
 المنوع فانه إذا كان المعنى في نفسه وهو كونه رقيقا أو قاتلا أو كافرا سمى محروما انتهى الكل والحجب نوعان حجب  
 نقصان وهو حجب عن سهم أكثر من سهم أو أقل وذلك لخسة نفر للزوجين والأم وبنت الابن والاخت لأب وحجب  
 حرمان وهو أن يحجب عن الميراث بالمرءة فيبصر محرم وما بالكلية والورثة قريران فريقتان لا يجمعون بحال وهم  
 ما ذكرهم المصنف (قوله أئمة) مصدر عن البيت وهو التطلع يقال لا فعله بسا والبسة لكل أمر لا رجعة فيه

وهو وان كان فيه شذوذ لكنه تا كذب كلام  
 كبار الصحابة فصار منزلة المشهور كابسطه  
 السيد وأقره المصنف ثم شرع في الحجب  
 فقال (ولا يجرم سنة) من الورثة (بحال)

التب



ونصه على أنه مفعول مطلق باضمار فعل والتقدير ههنا ولا يتيقن أي لا يقطعون عن الارث البتة ابن كمال (قوله  
 الاب) أي فان له السدس أو العصبية دائما (قوله والام) فان لها أحد الامور الثلاثة دائما أما السدس أو ثلث  
 الكل أو ثلث ما يتيقن (قوله والابن) فانه عصبية دائما (قوله والبنت) فان لها أيضا أحد الامور الثلاثة دائما  
 اما النصف أو الثلثان أو العصبية للذكر مثل - خط الاثنين (قوله أي الابوان) الاب والام (قوله والولدان) أي  
 الابن والبنت (قوله والزواج) أي الزوج فانه يرث اما النصف واما الربع والزوجة فانهم سائر اما الربع واما  
 الثمن (قوله سواء كانوا عصبات) كالاخوة وأبناء الاخوة (قوله وذوي فروض) كالاخوات الشقيقات  
 والاخوات لاب (قوله وهو مبني على أصلين) أي المحب مقرب وجوده على وجود هذين الأصليين أو أحدهما  
 فاذا وجدوا أو أحدهما يحجبون وإذا انفكوا ورثوا (قوله يحجب الأقرب من سواهم الأبعد) أي أن المحب الثاني  
 يتأخر عند وجود أقرب وإبعدها عن الأقرب يحجب الأبعد كما ترى في العصبات أن جز الميت يحجب أصله أي عن  
 التصيب والأصل يحجب فرع نفسه وفرع الاب يحجب فرع الجد وكذلك يقال في ذوي الفروض (قوله التحدا)  
 في السبب) كما في الجدات مع الام وفي بنات الابن مع الصليبين وفي الاخوات لاب مع الاختين لاب وأم (قوله  
 أم لا) أي لم يحدد في السبب كما في الاب والاخوة (قوله أن من أدلى) الادلاء في اللغة هو ارسال الدلو في البئر ثم  
 استعمال في ارسال في كل شئ يمكن فيه ولو بطريق المجاز فعني قوله يدل الى الميت يرسل قرابته الى الميت بشخص  
 والباء فيه للاستدلال للاصاق فالقرابة مشتركة بين المدلى والواسطة (قوله لا يرث معها) أي ان استحق المدلى به جميع التركة  
 سواء اتحد في السبب كما في الاب والجد والابن وابنه أو لم يتحد كما في الاب والاخوة والاخوات فان المدلى به لما  
 أحرز جميع المال لم يبق للمدلى شئ أصلا وان لم يستحق المدلى به جميع المال فان اتحد في السبب كان الامر كذلك  
 كما في الام وأم الام وان لم يتحد في السبب كما في الام وأولادها فلا يحجب (قوله فيرث معها) فان المدلى به الذي هو  
 الام يأخذ نصيبه المستند الى سببه والمدلى الذي هو أولادها يأخذ نصيبا آخر مستندا الى سبب آخر فلا حرمان  
 (قوله بجهة واحدة) أما اذا انفردت عن غيرها من أصحاب الفرائض والعصبات فتستحق جميع التركة وتنفرد بها  
 بجهة الفرض والرد والمناسب للمنفرد أن يقدم الأصل الثاني على الاول كما فعل في السراجية لانه أعم  
 مما اتاها وجهه ان كل ما تحقق مدلى ومدلى به تحقق أقرب وأبعد ولا عكس فقد يتحقق أقرب وأبعد من غير أدلاء  
 كما في الابن وابن ابن آخر فان الابن أقرب ويحجب ابن أخيه حرم من بعده وانما لم يكتف بالأصل الاول كيلا  
 يتوهم ان أم الام لا ترث مع الاب ولا بالأصل الثاني كيلا يتوهم أن ولد الابن ذكر كان أو أنثى يرث مع الابن  
 الذي ليس بأبيه فانه لا يدل به (قوله والمحرم) هو الممنوع عن الارث لمعنى في نفسه (قوله كان كافر أو قاتل)  
 وأدوات الكفار الرقيق والانتباين في الدار والمرث (قوله لا يحجب عنها) لان من لا يصلح للميراث أصلا جعل  
 في استحقاق الارث كالميت فكذلك يجب في حق المحب بمنزلة أيضا القوات الاهلية وكما أنه مع الرق لا يخرج عن كونه  
 ولذا قالوا لا يخرج عن كونه كذلك ثم يشترط كونه حيا للعجب فكذلك يشترط كونه حيا للعجب (قوله أصلا)  
 أي لا يجب نقصان ولا يجب حرمان فان حجب النقصان يحجب الحرمان لان في حجب الحرمان تقديم الحاسب  
 على المحجوب في الكل وفي حجب النقصان تقديم الحاسب على المحجوب في البعض فاذا اشترط في أحدهما صفة  
 الورثة في الحاسب فكذلك يشترط في الآخر (قوله ويحجب المحجوب اتفاقا) أي يستأوي ابن مسعود انتهى  
 سيد أي يحجب كلا الجمين فالتمس الاول لمحجوب الحرمان والثاني لمحجوب النقصان (قوله بالام) فانها تحجب من  
 الثلث الى السدس بالولد أو ولد الابن أو اثنين من الاخوة والاخوات (قوله وبنت الابن) تحجب مع بنت الصلب  
 من النصف الى السدس (قوله والاخت لاب) تحجب مع الاخت الشقيقة من النصف الى السدس (قوله  
 والزواجين) فالزوج يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن بوجود الولد أو ولد الابن انتهى  
 (قوله ويسقط بنوا الاعيان الخ) ذكر ذلك هنا المناسبة للعجب فانهم كالمستنفذ في الفروض وذكر  
 مستحقها وذكر حاله سقوطه به في الورثة في المحب اهذه المناسبة وبعضهم كصاحب السراجية ذكر احوال  
 كل وارث عند ذكره فلم ينجح في باب المحب الى ذكر حاله السقوط تنفذهما في جملة الاحوال والاعيان الخيارات  
 والمراد الاشفا وذلك لانهم خيار الاخوة والاضافة في بن الاعيان بيانية (قوله وابنه) انما بعدهم وابنه  
 لدخوله في الابن (قوله والاب اتفاقا) لادلائهم به وهو يستحق جميع التركة عند الانفراد (قوله على أصول زيد)

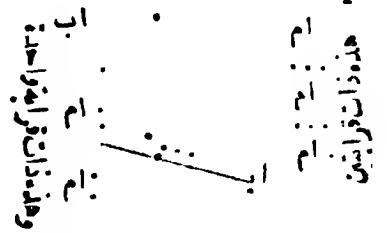
(الاب والام والابن والبنت) أي الابوان  
 والولدان (والزواجين) وفريقين يتركون بحال  
 ويحجبون بحسب الحرمان بحال أخرى وهم  
 غير هؤلاء الستة سواء كانوا عصبات أو  
 ذوي فروض وهو مبني على أصلي أحدهما  
 أنه (يحجب الأقرب من سواهم الأبعد)  
 كما ترى في تقدم الأقرب فالأقرب اتحد في  
 السبب أم لا (و) الثاني (أن من أدلى  
 بشخص لا يرث معه) كما في الابن لا يرث مع  
 بن شخص لا يرث معه (فيرث معها السدس  
 الابن (الاولاد الام) فيرث معها (المحرم)  
 استفرأها للتركة بجهة واحدة (والمحرم)  
 كان كافر أو قاتل (لا يحجب)  
 (ويحجب المحجوب) اتفاقا كما في الابن تحجب  
 (ويحجب المحجوب) اتفاقا كما في الام و (كالاخوة  
 بالاب ويحجب أم أم الام و (يحجب  
 والاخوات) فانهم (يحجبون بالاب) يحجب  
 حرمان (ويحجبون الام من الثلث الى  
 السدس) يحجب نقصان ويحجب  
 النقصان بجهة بالام وبنت الابن والاخت  
 لاب والزواجين (ويستأوي بنو الاعيان) وهم  
 الاخوة والاخوات لاب وأم (بالبن)  
 وابنه وان سفل (وبالاب) اتفاقا (وبالجد)  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وقالوا لا يرثهم  
 على أصول زيد وبني بالاول) وهو السقوط  
 كما هو مذهب أبي حنيفة

أى لأصول على وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما فإن لهما فى المقاسمة طريقتين مختلفتين غير طريقتهم زيد  
(قوله وأصول زيد مبسوطة فى المطولات) قال فى المنح وأما مقاسمة الجدة بنى الاعيان على أصول زيد فهو أنه  
إذا اجتمع الجد والاختوة كان الجد كاحدهم يقاسمهم ما لم تنقصه المقاسمة عن الثلث فإن نقصته فرض له الثلث  
والباقي للاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك جد وأخ المال بينهما نصفان لأن المقاسمة خبره جد وأخوان  
المال بينهما اثلاثا لا استواء المقاسمة والثلث جد وثلاثة أخوة يفرض له الثلث والباقي بين الاختوة لأن المقاسمة  
فى هذه الصورة تنقصه عن الثلث فإن كان معهم ذو فرض يعطى فرضه ثم ينظر فى الجد ثلاثة أحوال المقاسمة  
أولها ما بنى أو سدس جميع المال فيعطى ما هو خبره والباقي بين الاختوة للذكر مثل حظ الأنثيين مثال ذلك  
زوج وجد وأخ للزوج النصف والباقي بين الجد والأخ وكذلك مع الزوجة جد وجد وأخوان واخت للجد  
السدس وللجد ثلث ما بنى جدة وبنت وجد وأخوان للجد السدس وللبن النصف وللجد السدس زوج وأم  
وجد وأخ للزوج النصف ولأم الثلث والباقي وهو السدس للجد وسقط الأخ انتهى (قوله وعلة) الواو بمعنى أو  
وأما إذا اجتمع فإن بنى العلات يدخلون فى القسمة مع بنى الاعيان أضرب الجد فإذا أخذ الجد نصيبه  
فبنوا العلات يخرجون من البين من غير شئ والباقي لبنى الاعيان فيقسمون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين إلا  
إذا كانت من بنى الاعيان اخت واحدة فإنها إذا أخذت فرضها أى مقدار فرضها أعنى النصف بعد نصيب الجد  
فإن بقي شئ فلبنى العلات والأفلاحي لهم وإنما قلنا مقدار فرضها لأن الأخوات لاب وأم أولاب يصرن عصبة  
مع الجد عند زيد فلا يبقى لهن فرض عنده إلا فى الكدريه (قوله وقد أسقط النعمان) موافقة للصديق  
وابن عباس وابن الزبير وابن عمر وحذيفة بن اليمان وأبى سعيد الخدرى وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل وأبى  
موسى الأشعرى وعائشة وغيرهم رضى الله عنهم وهو لا صحابة وشريح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد  
العزيز والحسن وابن سيرين وغيرهم من التابعين قال شيخ الإسلام خواهر زاده كان شيخنا الفقيه الزاهد أبو بكر  
الجلندى يحكى عن بعض مشايخه عرقه أنه أن أباحية رضى الله تعالى عنه أنما اختار قول أبى بكر لأنه ثبت  
عليه ولم تتعارض عنه الرواية فأما غيره فقد تعارضت عنه الروايات (قوله وعليه الفتوى) قال فى تيمية الدهر  
سئل على السغدنى عن الفتوى فى مسئلة الجد مع الاختوة والأخوات على قول من فقال على قول أبى حنيفة  
وذكر السرخسى أن الفتوى على قولهما وكذا نقل فى الضوء عن السرخسى (قوله ويسقط بنو العلات) جمع  
عله وهي الهرة قال الشاعر

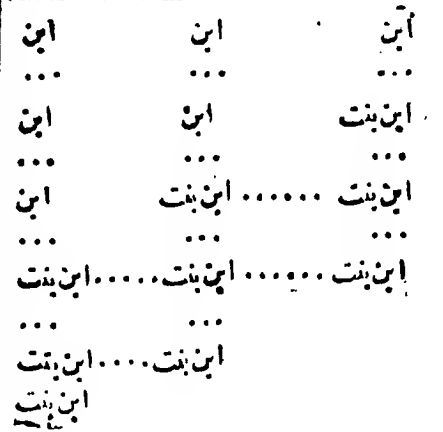
ويوسف اذ دلاه أولاده علة • فأصبح فى قعر الركية نابا

(قوله بهم) أى مجنسهم ولو واحد وذلك اقوة القرابة لأن التقديم بعد اعتبار الجهة والقرب يكون بقوة النسب  
وبنو الاعيان أقوى نسباً من بنى العلات لترجيحهم بقرابة الأم (قوله والجد) أى عند أبى حنيفة وقوله  
هو المفتى به (قوله كما علمته) أى من اجتماعها مع بنت أو بنت الابن كادل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا  
الأخوات مع البنات عصبات وتنقسم أن المراد بالجهة الجنس فلم مات الميت عن بنته وأخته شقيقته وأخوته  
لا يسه كان للبنات النصف وللأخت النصف الأول فرض والثانى نصيب وسقط الاختوة لاب (قوله ويسقط  
بنو الأخفاف) يقال فرس أخف إذا كانت إحدى عينيه زرقاء والأخرى كعلاء فينسب نسبتي باعتبار عينيه  
والمراد أنه يقال ذو العين الزرقاء وذو العين الكعلاء فكذلك أولاد الأم ينسبون نسبتي باعتبار آباءهم فأحدهم  
ابن شخص والأخر مثل ابن شخص آخر (قوله بالولد الخ) فضايله أنهم يسقطون بالفرع الوارث وفرع الفرع  
الوارث وبالأصول المذكور (قوله بالاجماع) مرتبط بالجد أى بخلاف بنى الاعيان والعلات فإنهم انما يسقطون  
بالجد على قول الإمام فقط وسقوط الجميع بالاب متفق عليه (قوله لأنهم من قبيل الكعلاء) قد سبق ما يتعلق  
بذلك (قوله أبويات أم اميات) أما الاميات فلو جودا لأمهن واتحاد السبب الذى هو الامومة وأما الأبويات  
فلا اتحاد السبب (قوله الأبويات بالاب) للدلالة به مع كونه إذا انفرد استحق جميع المال وسيأتى أن المدلى به  
إذا كان يستحق جميع المال عند الانفراد يجب المدلى (قوله وإن عات) كام أم الأب وهكذا (قوله لأنهم ليست  
من قبيلة) أى ليست قراباتهم من قبل الجد (قوله من أى جهة كانت) سواء كانت من جهة الأم أو من جهة الأب  
(قوله كذلك) أى من أى جهة كانت فالجواب فى أربع صور قري من جهة الأم فتجب البعدي من الجهتين

(وارثته كانت القرى أم محجوبة) كما قد مناه (واقفا اجتماعا وكانت احدا مادات قرابة واحده نام الاب) لدا في نسخ امس وسرح وحبوب امس من سر جبهه  
وغيرها كالم ام الاب وقد تقدم ان القرى ٣٩ تحجب البعدى مطلقا فافهم (والاخرى ذات قرابتين) واكثر كالم ام الام وهي ايضا ام اب الاب) بهذه الصورة



وتوضيحه ان امرأة زوجت ابن ابنها بنت  
بنتها فولد بينهما فولد هذه المرأة حذته لا يوبه  
(قسم محمد السدس بينهما اثلاثا) باعتبار  
الجهات (وهما) أي أبو حنيفة وأبو يوسف  
(انصافا) باعتبار الابدان وبه قال مالك  
والشافعي وبه جزم في الكنفه قال وذات  
جهتين كذات جهة (واذا استكمل البنات  
والاخوات لا يوبن فرضهن) وهو الثلاث  
(سقط بنات الابن و) سقط (الاخوات لاب)  
أيضا (الاتصاف ابن ابن) في الصورة  
الاولى (أو أخ) في الثانية (مواز) أي مساو  
(أو نازل) أي سافل فحينئذ يجهن ويكون  
الباقى للذكر كالاشين قاله المصنف في شرحه  
قلت وفي اطلاقه نظر ظاهر لتدريجهم بأن  
ابن الاخ لا يعصب أخته كالم لا يعصب  
أخيه وابن الم لا يعصب أخته وابن المعتق  
لا يعصب أخته بل المال للذكر دون الانثى  
لانها من ذوى الارحام قال في الرجعية  
وايس ابن الاخ بالمعصب  
من مثله أو ذوقه في النسب  
بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من  
مثله أو ذوقه عن لم تكن ذات سهم ويسقط من  
ذوقه فلوترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل  
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر كذلك  
وثلاث بنات ابن ابن كذلك بهذه الصورة



قربى من جهة الاب تحجب بعدى من جهتين (قوله كما قد مناه) في شرح قوله قريبا وتحجب القرى  
ففي صورة ما اذا ترك الميت أب أو أم الاب وأم الأم المال كله للاب عندنا والشرح الموجود بالنسخة التي بيدي  
كافي السراجية (قوله فافهم) أشار به الى انه لو أبى المتن على ظاهره لكانت ذات القرى لقرى تحجب ذات  
القراتين لبعدها أي فالصواب ما قاله (قوله فهذه المرأة حذته لا يوبه) أي حذته لهذا الولد الذي مات من قبل  
أبيه لانها أم أبيه ومن قبل أمه لانها أم أمه بنم نقول هنالك امرأة أخرى قد كان تزوج بنتها ابن المرأة  
الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذي هو أبو الميت فهذه الاخرى أم أم أبي الميت فهي ذات قرابة  
واحدة فهاتان المرأتان جذتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعتا فقد وجدت ذات قرابتين مع ذات قرابة واحدة  
وصورة اجتماع ثلاث قرابات مع ذات قرابة واحدة أن تلك المرأة التي تزوج ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ما ذكر  
اذا زوجت هذا المولود بنت بنت بنت أخرى لها فولد منها ولد كانت تلك المرأة للمولود الثاني أم أم الأم  
وام أم الأم الاب وام أم الاب وكانت صاحبتها أم أم زوجة ابنها للمولود الثاني أم أم الاب (قوله قسم  
محمد السدس بينهما اثلاثا باعتبار الجهات) لان استحقاق الارث باعتبار الجهات فاذا اجتمع في واحد سببان  
متفقان كجدود من جهتين كان في الصورة واحد في المعنى متعديا فيستحق الارث بسببيه معا كما اذا اجتمع  
فيه سببان مختلفان الارى أنه اذا ترك ابني عم احدهما الخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ السدس بالقرض والباقي  
بينهما نصفين بالعصوبة وكذا اذا ترك ابني عم احدهما زوجها فانه يأخذ الزوج النصف بالقرض ويقاسم الآخر  
في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك الجوى أمه وهي أخته لايه فانه يرث بالسببين معا (قوله انصافا  
باعتبار الابدان) لان تعدد الجهة ان اقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة كان مقتضاها لتعدد  
الاستحقاق بحسب تعددها أو اما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم الجهة الواحدة وما نحن فيه من هذا القليل  
فان ذات القرابتين تسمى بالحدة كذات القرابة الواحدة واذا كانت جدة ذات قرابات ثلاث مع جدة ذات قرابة  
بواحدة يقسم السدس بينهما انصافا عندهما أو باعتبار محمد (قوله وبه جزم في الكنف) فهو المقتضى به وقد تقدم  
لدليل أخذ الجذات السدس ببعض بيان (قوله والاخوات الخ) الواو بمعنى اولان المستحق أحد الصنفين  
لأجمعهما (قوله وهو الثلثان) انما كان هذا حق البنات كاملا لقوله عليه الصلاة والسلام لا يراد حق البنات  
على الثلثين وقد جعله تعالى للأخوات كما ينه في آخر النساء (قوله سقط الخ) لف ونشر مرتب (قوله أيضا)  
الاولى حذته لان السقوط في صورتين مختلفتين الآن بنظر الى مطلق سقوط (قوله أو أخ) أي لاب (قوله وفي  
اطلاقه نظر ظاهر) يمكن دفعه بأن قول المصنف موازا ونازل راجع الى ابن الابن فقط وقوله أو أخ معطوف  
على المضاف وحينئذ لا يصح وصفه بكونه موازيا ونازلا نعم كان الانسب تقديم الوصف قبل المعطوف (قوله  
بأن ابن الاخ لا يعصب أخته) لان الانثى التي تصير عصبة بأخيها هي من تكون صاحبة فرض عند الانفراد  
فينقلها أخوها عنه الى التعصب للثلاثين المساواة اذا ترك بنتا وابنا مثلا أو زيادة نصيب الانثى على الذكر اذا ترك  
بنتا وابنين اما اذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فأخوها لا يحدث لها استحقاقا لعدم لزوم ما تقدم (قوله لانها) أي  
الانثى في هذه الصورة من ذوى الارحام والمراد من قوله ذوى الارحام ما يسمى بذوات الارحام فان جمع الذكور  
يغلب على جمع النسوة عند الاجتماع (قوله من مثله) كاخته (قوله أو ذوقه) كعمته (قوله ذات سهم) أي فرض  
(قوله فلوترك ثلاث بنات ابن) بأن ترك ابنا والابن ترك ابنا وبنتا والابن ترك ابنا وبنتا وهذا هو  
الفريق الاول وترك ابنا وذلك الابن ترك ابنا وبنتا وهذا الابن ترك ابنا وبنتا وهذا الابن ترك ابنا  
وبنتا وهذا هو الفريق الثاني وترك ابن ابن ابن واخوته وترك الابن ابنا وبنتا وترك الابن ابنا وبنتا وهذا هو الفريق  
الثالث والوسايط بين الاخيرة من الاول والميت ثلاثة وبين الاخيرة من الثاني وبين الميت أربعة وبين الاخيرة  
من الثالث والميت خمسة ثم ماتت الذكور في كل الطبقات وبقيت البنات التسع والميت الجد الاعلى وهذه تسمى  
مسئلة التشبيب من قوله سم شيب الشاعر اذا اكثر ذكر المتغزل فيه فسميت بذلك لكثرة ذكر الميت فيه وانما  
سميت بذلك لانها يذوقها وحسناتها هذا لخواطر وقيل الاذان الى استماعها فشبهت بتشبيب الشاعر القصيدة  
لتحسينها واستدعاء الاصفاة اسماعها (قوله لا يوازيها أحد) لان بينها وبين الميت واسطة واحدة وهو الابن (قوله  
فله النصف) لانها قامت مقام الصليبة (قوله والوسطى من الفريق الاول) بينها وبين الميت واستطاعت ان كالتي

برازها (قوله تكملة للثلاثين) أي لاجل تكملة الثلاثين (قوله ولائني للسفليات) أي الست لاستكمال البنات  
 حقهن وهو الثلاثان فانه لما قامت العليا مقام السفلية قام من دونها بدرجة مقام بنات الابن في استحقاق  
 السدس والسفلي من الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني لكون الوسايط فيها ثلاثة وكذا يوازيها العليا  
 من الفريق الثالث لذلك أيضا والسفلي من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث لأن الوسايط  
 فيها أربع وأما السفلي من الفريق الثالث لا يوازيها أحد لان الوسايط فيها خمس (قوله إلا أن يكون مع واحدة  
 منهن غلام الخ) فان كان الغلام مع السفلي من الفريق الاول أخذت العليا من النصف وأخذت الوسطى منه  
 مع العليا من الفريق الثاني السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام وبين السفلي من الاول والوسطى من الثاني  
 والعليا من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين أخماسا وسقطت سفلي الثاني ووسطى الثالث وسفلاء والمسئلة  
 من ستة لعليا الاولى النصف ثلاثة وهو مستقيم عليها والوسطى الاول وعليا الثاني السدس واحد وبين الواحد  
 ورأسها مائة وأخذ الغلام ومن يحاذيه وهن ثلاثة رؤوس منضمة له وهو برأسين فالجمله خمسة سهمين وبينهما  
 وبين الرؤوس مائة ثم نظرنا بين رؤوس الفريق الاول الذي انكسرت عليه مائة وبين رؤوس الفريق الثاني  
 الذي هو كذلك أيضا وجدنا النسبة بينهما التباين فضر بنا الخمسة رؤوس الثاني في الاثنين رؤوس الاول فحصل  
 عشرة وهي جزء السهم وهو مضروب في أصل المسئلة وهو ستة فحصل ستون ومنها انصح كان للعليا النصف  
 ثلاثة مضروبة في عشرة ثلاثين والوسطى من الاول والعليا من الثاني السدس واحد وبين الواحد  
 لكل واحد خمسة وكان للغلام مع من يحاذيه اثنان مضروبان في عشرة يحصل عشرون لكل رأس أربعة  
 وان كان الغلام مع السفلي من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلي الاول ووسطى الثاني وسفلاء وعليا  
 الثالث ووسطاه أسباعا للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت سفلي الثالث وتصح المسئلة من أربعة وعثمانين اذ مضرب  
 السبعة وهي رؤوس الغلام ومن معه في اثنين وهو ما رأينا من يأخذ السدس فتبلغ أربعة عشر تضرب في أصل  
 المسئلة وهو ستة تبلغ هذا المبلغ ومنها انصح وان كان الغلام مع السفلي من الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين  
 الغلام والسفليات الست اثنا عشر ونصف من أربعة وعشرين لان الاثنين رأين من يأخذ السدس والثمانية  
 رؤوس الغلام ومن معه بينهم ما دخله وبين الثمانية والستة أصل المسئلة موافقة بالنصف فتضرب نصف  
 أحدتهما في كامل الآخر فاذا ضربنا أربعة في ستة حصل المبلغ كان للعليا ثلاثة مضروبة في أربعة باثني عشر  
 وكان للبنتين الآخر بين السدس واحد مضروب في أربعة هي اربعة وبقي ثمانية على الرؤوس الثمانية وان فرض  
 الغلام مع العليا من الفريق الاول كان جميع المال بينه وبين أخيه للذكر مثل حظ الانثيين والمسئلة من ثلاثة  
 ولائني للسفليات وان كان مع من يأخذ السدس فتأخذ العليا الاول النصف والباقي للغلام مع من يحاذيه وهي  
 وسطى الاول وعليا الثاني للذكر مثل حظ الانثيين وسقطت السفليات وتصح من ثمانية اذ النصف نصيب  
 الغلام والبنتين لا ينقسم عليهم والرؤوس أربعة فانكسرت على مخرج الربع وأصلها من اثنين فيضرب الاربعة  
 في الاثنين فتبلغ ثمانية ومنها انصح (قوله وبأخذنا - داجي عم) صورته أخوان تزوج كل واحد امرأته واستولدها  
 ابنا ثم طلق أحدهما امرأته أو مات عنها وتزوجها الاخ الباقي واستولدها ولدا آخر ثم مات أحد الولدين  
 الاولين من ابن عمه الاول وابن عمه الذي هو أخوه من أمه (قوله وكذا لو كان الاثر زوجا) الاوضح أن يقول  
 وكذا لو كان أحدهما أي أحد ابني عمها زوجها (قوله ويقتسمان الباقي) وهو خمسة أسداس في الاولى والنصف  
 في الثانية (قوله حيث لا مانع من ارثه بها) وأما اذا وجد المانع من أحدهما مثلا كان كان لزوج ابن فانه  
 يجزى ابن العم من حيث هو ابن عم لامن حيث الزوجية ويحجب به أيضا من حيث انه أخ لام لان ارث أولاد الام  
 كلاله (قوله بجهد في فرض ونصيب) فجهد الفرض الزوجية والاخوة لام وجهه التعصيب كونه ابن عم (قوله  
 وأما بفرض) أي وأما الارث بفرض ونصيب (قوله بجهة واحدة) وهي الابوة (قوله وقد يجتمع جهتان تعصيب)  
 أي الارث بجهد في تعصيب (قوله كابن الخ) فيه نظر فان الارث له من جهة البنوة لامن جهة كونه ابن ابن عم  
 لان جهة البنوة مقدمة وقد يجزى بأن المراد اجتماع الجهتين من غير نظر للارث (قوله وكان ابن هو معتق)  
 بأن اشترى الابن أمه ويقال فيه ما سبق (قوله وقد يجتمع جهتان فرض) صورته نسك مجوس بنته واستولدها  
 فالولد ابن له هذه المرأة وأخ لها فادامات عنهما مات عن أمه وأخته فترث بالجهتين (قوله وتأتي الاشارة اليه

فالعليا من الفريق الاول لا يوازيها أحد منها  
 النصف والوسطى من الفريق الثاني فيكون لهما السدس  
 العليا من الفريق الثاني ولائني للسفليات إلا أن يكون  
 تكملة للثلاثين ولائني للسفليات إلا أن يكون  
 مع واحدة منهن غلام فيعصبها ومن يحاذيها  
 ومن فوقها بمن لا تكون صاحبة فرض وسقط  
 السفليات (وبأخذنا بن عم) كذا في نسخ  
 المتن والشرح وعبارة السبل وغيره وبأخذ  
 أحد ابني عم (هو أخ لام السدس) بالفرض  
 وكذا لو كان الاثر زوجا فله النصف  
 (ويقتسمان الباقي) بينهما ما تعين بالمعصية  
 حيث لا مانع من ارثه بها فترث بجهد في  
 فرض وتعصيب وأما بفرض ونصيب معا  
 بجهة واحدة فليس إلا الاب وأبوه قلت وقد  
 يجتمع جهتان تعصيب كابن هو ابن ابن عم بأن  
 تنكح ابن عمها فتلد ابنا وكابن هو معتق وقد  
 يجتمع جهتان فرض وانما يتصور في الهوس  
 لتكاحهم المحارم ويتوارثون بها جميعا عندنا  
 وعند الشافعي بأقوى الجهتين وتماه في  
 كتب الفرائض وتأتي الاشارة اليه في الفرق  
 (ولو تزوجت زوجا وأما أخذ الزوج النصف  
 لام واخوة الام) ولان ولد الام المثلث  
 ولائني للاخوة لا يورث لانهم هم مصيبة ولم  
 يورث لهم في

في الفرق) عند قوله والكافر يرث بالنسب والسبب الى أن قال وان لم يجب أحدهما الآخر يرث بالقربانين (قوله  
 يشرك بين الصنفين الآخرين) أي أولاد الام والاخوة الاشقاء ويقال لها المشتركة بفتح الراء كما ضبطها ابن  
 الصلاح والنووي أي المشتركة فيها وبكسر هاء على نسبة التشريك اليها مجازا ويقال لها المشتركة والحاربة والحرية  
 والجمية ويقول أبي حنيفة قال عمر أو لا والا امام أحمد بن حنبل وهو أحد قولين عند الشافعي وأحدى الروايتين  
 عن زيد رضي الله تعالى عنه ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأراد أن يقضي بذلك فقال له زيد  
 ابن ثابت هبوا باهم كان حارفا ما زادهم الاب الا قربا وقيل فائل ذلك أحد الورثة وقيل قال بعض الاخوة لعمر  
 رضي الله تعالى عنه هب أن أبانا حجر لمق في اليتم فلذا سميت بما تقدم فلما قيل له ذلك قضى بالتشريك بين  
 الاخوة للام والاخوة الاشقاء كأنهم كلهم أولاد أم بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي فقيل له في ذلك فقال  
 ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى (قوله وكذلك يفرض مالك والشافعي للاخت للابوين) وهي الاكدرية  
 سميت بذلك لكونها كذرت على زيد مذهبه والا امام أحمد مع الامامين (قوله فتعول الى تسعة) للزوج ثلاثة  
 وللام اثنان وللجد واحد وللأخت ثلاثة لكن لما كانت الاخت لو استقلت بما فرض لها الزادت على الجد زدت  
 بعد الفرض الى التعصيب بالجد فيضم الى حصتها حصته ويقسمان الاربعة بينهما أثلاثا المذكور مثل حظ الانبيين  
 كذا في السنن (قوله وأحمد) هذا يخالف ما ذكره السنن (قوله) فانه جعل مذهبه كالآل والشافعي (قوله)  
 تسقط الاخت) فللزوج النصف وللام الثلث فأصلها من ستة للزوج ثلاثة وللام اثنان وبق واحد وهو قدر  
 السدس فبأخذ الجد (قوله على المتيقن) وهو قول الامام فانه يجعل الجد كالاب فيجب الاخت وعندهما  
 لا يعطى الجد كل احوال الاب فتثبت الاكدرية على قول الصاحبين (قوله كما من) أي في الكلام على الحب  
 وتقدم له نقل بيت الوهبانية وهو

وما أسقطا أولاد عين وعسل • وقد أسقط النعمان وهو الحرز

لله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب العول) •

العول في اللغة الميل والجور يقال فلان يعول أي ميل جاور بمعنى القلبة يقال ميل صبره أي غلب وبمعنى الرفع  
 يقال عال الميزان إذا رفعه وبطابق على رفع الابل إذا ناهى بها عند البول ويصح أخذ المعنى الاصطلاحي من الاول  
 لأن المسئلة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم ومن الثاني كأن المسئلة غلبت أهلها بادخال  
 الضرر عليهم ومن الثالث فان المسئلة إذا ضاقت بالفروض المجتمعة فيها ترفع التركة الى عدد أكثر من يخرجها  
 حتى يدخل النقصان في فرائض جميع الورثة ومن الاول قوله تعالى ذلك أدنى أن لاتعولوا وقيل في معناه  
 أن لاتعولوا ومنه قوله عليه السلام وأبدأ بين تعول أي تعون ويقال عال الرجل إذا كثر عياله (قوله وضده  
 الرثم) اذا بالعول يتقص سهم ذوى القروض ويزداد أصل المسئلة وبالزيادة السهام وينقص أصل المسئلة  
 وبعبارة أخرى في العول يفضل السهام على المخرج وفي الرثم يفضل المخرج على السهام (قوله هو زيادة السهام)  
 أي سهام الورثة فالعول عوض عن المضاف اليه وبذلك السهام الاضمار في قوله الاتي على كل منهم (قوله كنقص  
 أرباب الديون) أي كانته نقص الثابت لأرباب الديون بسبب المحاصة أي أخذ كل حصته ناقصة بسبب ضيق  
 التركة عليهم فان النقص يدخل على كلهم على قدر حصته ويعلم قدر النقص الداخل على كل وارث بنسبة القدر  
 الذي عالت به المسئلة الى المسئلة بعولها فاذا كانت الورثة زوجا وأختين شقيقتين كانت المسئلة من ستة وعول  
 الى سبعة فالداخل من النقص على الزوج من كل سهم سبع فبأخذ من الستة سهمين وأربعة أسباع والداخل على  
 الأختين منه أربعة أسباع فلهما ثلاثة أسهم وثلاثة أسباع وإذا قسمت المسئلة من أربعة وعشرين قيراطا كان  
 للزوج عشرة أسهم وسبع وعان وللأختين ثلاثة عشر أسهم وأربعة أسباع فبالجهد أربعة وعشرون قيراطا ويقال  
 عالت المسئلة بسدها في هذه الصورة وبثلثها فيما عالت الى ثمانية وبسدها إذا عالت الى تسعة وبثلثها إذا  
 عالت الى عشرة وقد نظم ذلك العارف الاجهوى فقال

وعلى قدر النقص من كل وارث • بنسبة عول للقرينة عاتله  
 ومقدار ما عالت بنسبتها لها • بلا عولها فإرحم بفضلها قائله

وعند مالك والشافعي يشرك بين الصنفين  
 الآخرين كان الكل أولاد أم وكذلك يفرض  
 مالك والشافعي للاخت للابوين أو لأب  
 النصف وللجد السدس مع زوج وأم تعول  
 الى تسعة وعند أبي حنيفة وأحمد تسقط  
 الاخت قلت وحاصله أنه ليس عند الحنفية  
 مسألة المشتركة اتفاقا ولا مسألة الاكدرية  
 على المتيقن به كما مر

### • (باب العول) •

وضده الرثم كما سيجي • (هو زيادة السهام) إذا  
 كثرت القروض (على مخرج القروض)  
 أدخل النقص على كل منهم بقدر فرضه  
 كونه من أرباب الديون بالمحاصة

(قوله وأول من حكم بالعدل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه) فإنه وقع في عهده صورة ضاق بخبرها عن فروضها  
 فتأور العصابة فيم أفتاها العباس إلى العول فقال أعلوا الفرائض فتابعوه على ذلك ولم ينسكروه أحد إلا ابن  
 العباس بعد موته فقبل له هلاً أنكره في زمن عمر فقال هبته وكان مهيباً وسأله رجل كيف تصنع بالفرضة  
 العائلة فقال ادخل الضرر على من هو أسوأ حالا وهن البنات والاخوات فانهن ينقلن من فرض مقدراً إلى غير  
 فرض مقدراً وأما من ينقل نصيبه من فرض إلى فرض كالزوج والام وأولاد الام فلا يدخل عليهم العول فقال  
 الرجل ما تفعل فتوال شياً فان ميراثك يقسم بين وريثك على غير رأيتك فغضب وقال هلا تجتهدون حتى ينبتل  
 فجعل لعنة الله على الكاذبين ان الذي احصى رمل عالج عدداً لم يجعل في مال نصفين وثلاثاً وعماية هذر تخريج  
 على ابن عباس مسئلة الارام وهي ما اذا تركت زوجاً وأماً وأختين لام فعند العامة هذه المسئلة عادلة لان للزوج  
 النصف وللأم السدس وللأختين الثلث فاستقامت السهام على أصل المسئلة وهي ستة فاما ابن عباس  
 فان قال للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين الثلث لزمه القول بالعول لان الأختين لا يجعبان الام  
 من الثلث إلى السدس عنده وان قال للزوج النصف وللأم السدس وللأختين لام الثلث كان تاركاً مذهب  
 في ان الأختين لا يجعبان الام من الثلث إلى السدس ولا يمكنه هنا ادخال النقص على الام ولا على الأختين  
 لام لان الام صاحبة فرض محض والأختين لام كذلك فانه لا يصرن عصبة بحال ولا على الزوج لذلك (قوله  
 ثم الخارج سبعة) وجهه ذلك ان الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلثان  
 والثلث والسدس ومخارجها خمسة لا تجد مخارج الثلثين والثلث واذا اجتمع فروض من النوع الاول اعتبر  
 مخرج أدنى كسورها وتكون المسئلة منه فان اجتمع نصف وربع كانت من أربعة أو نصف وثلثان كانت من ثمانية  
 وان اجتمع ثلث وسدس كانت من ستة وهذه لا تخرج عن الخارج الخمسة المذكورة واما الاختلاف النصف  
 من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت المسئلة من ستة وهي لا تخرج عنها أيضاً واذا اختلف الربع بكل  
 النوع الثاني أو ببعضه كانت من اثني عشر واذا اختلف الثلث بكل النوع الثاني أو ببعضه كانت من أربعة  
 وعشرين فيضم هذان إلى الخمسة فتصير الخارج سبعة (قوله أربعة لا تعول) بالاستقراء لان الفروض المجمعة  
 فيها ايمان في التركة بها وأما ان تزيد عليها فلا يحتاج إلى العول (قوله وثلاثة لا تعول) أشار بقوله إلى ان العول  
 ليس لازماً لها (قوله بالاختلاف) أي باختلاف فرض من الاول بكل النوع الثاني أو ببعضه (قوله لهم وأخ  
 لام) وكزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وتسمى هذه المسئلة مروية لانها وقعت في زمن بني أمية وكان الزوج  
 بعض بني مروان فأراد أن يستبد بنصف المال كلافاً لوالعائلة فقالوا له ثلث المال وتسمى الغراء  
 لا شئاً رها بينهم (قوله ولعشرة الخ) وهذه المسئلة تسمى شريحية اذ قضى شريح فيها بأن للزوج ثلاثة من عشرة  
 فجعل الزوج يطوف في البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجها ولم تترك ولداً ولا ولد ابناً فإذا انصبت الزوج  
 فكانوا يقولون النصف فيقول شريح لم يعط نصفاً ولا ثلثاً فبلغه ذلك فطلبه وقال للرسول قل له قد بقي لك عندنا  
 شئ فلما أتاه عزروه وقال تشنع على القاضي وتنسب القضاء بالحق إلى الفاحشة وقد سبق في هذا المحل  
 امام عادل ورع فقال الرجل أهذا الذي بقي عندك وانشد

وحق الله ان الظلم لوم • وما زال المني هو الظلوم

إلى ديان يوم الدين غشي • وعند الله تجتمع الخصوم

فبلغ شريحاً فقال أسأت القول وكنت العول (قوله تعول إلى سبعة وعشرين) أي عند عدم اعتبار الخلق  
 المشكل اذ عند اعتباره تعول أربعة وعشرون إلى تسعة وعشرين بل إلى ثلاثة وثلاثين عند الجهر وركا اذا مات  
 عن زوج وزوجة وبنتين وأم أو أبوين ولا خفاء ان وجود الخلق المشكل نادر وعلى تقدير وجوده كونه ذا زوج  
 وزوجة في غاية الندرة فاعتبروا وجوده وبينوا أحكامه ولم يعتبروا حاله المذكورة لانها نادرة في نادر (قوله  
 ونسب المنيبة) لانها مثلت من على وهو على منبر الكوفة فاجاب عنها بديهة فقال السائل متفناً أليس للزوجة  
 الثلث فقال صارت منهن اسمعاً ومضى في خطبته فتعجبوا من فطنته وذكر الشنودري في شرح الترتيب انه أخبره  
 بعض طلبه اليمن انه سمع في اليمن بعض اشباخه يذكر أن هذه الخطبة التي سئل على رضى الله تعالى عنه في أثناءها  
 الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزى شكل نفس عاتسى واليه المعاد والرجى فسئل حينئذ فأجاب بقوله

صار غنمنا ساعا ولكن لم أقف على ذلك في تصنيف وما سمعته من غير هذا البني ونسبى القبيح له لثقله عولها انتهى  
 وكان على قارها في علم الحساب غاية الفراحة حتى أن نصرانيا جاءه اليه وقال له انكم تقرؤن في كتابكم ثمانية سنين  
 وازدادوا نساء ونحو في كتابنا ثمانية سنين ولا يستقيم هذا الخلف كتابنا كتابكم فقال على رضي الله تعالى  
 عنه هذا مستقيم لان ثمانية سنين في كتابكم على حساب اليونانيين وفي كتابنا على حساب العرب وثلثا سنة  
 في حساب اليونانيين على حساب العرب ثمانية سنين وتسع فتعجب النصراني من جوابه على البديهة وأمن  
 ولهذا قيل ان عليا كان معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم لانه معجزة في العلم ومجزة في الحروب  
 كان منقادا مطيعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومقررا بنبوته وهذا كما قيل ان ابا حنيفة كان معجزة من معجزاته  
 صلى الله عليه وسلم كذا في شرح خواهر زادته (قوله وحينئذ) أي حين اذ كان الرد ضده فانه متضمن زيادة يخرج  
 الفريضة على السهام أي أن في المخرج فضلا على السهام أي الفروض المتحققة فيها وبهذا الاعتبار صرح التفرغ  
 والرد قال به على ومن واقفه وقال زيد بن ثابت لا يرد الفاضل على ذوى الفروض بل هوليت المال وبه أخذ مالك  
 والشافعي والمحققون من الشافعية قالوا لواندرس بيت المال يرد الفاضل على ذوى الفروض بنسبة فرائضهم  
 والا كان لبيت المال ولنا قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله أي بعضهم أولى ببعض  
 بعض بسبب الرحم فهذه الآية دللت على اختصاصهم جميع الميراث بصله الرحم وآية الموارث أوجبت استحقاق  
 جزء معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآية بأن يجعل لكل واحد فرضه بتلك الآية ثم يجعل  
 ما بقي مستحقا لهم للرحم بهذه الآية وتعام الادلة في المأثولات (قوله ثمة) أي هناك أي في الورثة (قوله عليهم) أي  
 على ذوى الفروض والواضح التصريح به (قوله اجماعا لفساد بيت المال) هذه الالة غير ظاهرة بالنظر للقول  
 بالرد عندنا فافاز الرد عندنا مقدم على بيت المال وان كان منتظما ومحل هذا التعديل القول بالرد على الزوجين  
 وبنات المعتق وأرحامه فانه اذ لم يكن من مراتب المستحقين الايت المال فان هؤلاء يقدمون عليه لهذه الالة  
 وان كان قوله انفساد بيت المال الالة لقوله اجماعا لا يظهر أيضا لان القول بالرد حينئذ قول بعض الشافعية  
 والمشهور ومن مذهب المالكية انه لا بيت المال وان لم يكن منتظما وقال محققون من الشافعية بما قال به الحنفية  
 والباقيون منهم يقولون ان في يده المال أن يصرفه في المصالح أو يحفظه الى أن يولى سلطان عادل وروى عن  
 الشافعي أيضا انه يفتقر الى رأى الامام فله أن يجعله في جيرانه وأهل قرابته (قوله فلا يرد عليهم) لانعدام  
 الرحم فيه (قوله وغيره) كشرح السراجية التي اطاعت علم افانهم أطبقوا على هذا النقل وكذا ما اطاعت  
 عليه من شرح الكنتز بين في روح الشروح صحتة فقال وحجة عثمان أن الفريضة لو عالت لدخل النقص على الكل  
 فاذا فضل شيء يجب أن يكون الزيادة للكل لان الغنم بالغرم وأجاب عنها بقوله وأما الجواب عن حجة عثمان  
 فهو أن ميراث الزوجين على خلاف القياس لان وصلتهما بالنكاح وقد انقطعت بالموت وماتت على خلاف  
 اقتباس نصا يقتصر على مورد النص ولان نص في الزيادة على فرضهما ولما كان ادخال النقص في نصيبهما مأميلا  
 للاقتباس الباقي لارثهما اقبل به ولم يقل بالرد لعدم الدليل فظهر الفرق وخصص الحق انتهى (قوله قلت وحزم  
 في الاختيار الخ) قال المولى عجم زاده في حاشية شرح السيد على السراجية وقد ضمنت هذه الرواية عن عثمان  
 رضي الله تعالى عنه بانقل من ابراهيم التتبي انه قال لم يكن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول انه  
 رد على الزوجين وليس بشيء لان خبر المنيب أولى من خبرنا في اذا تعارضا (قوله وقد مناه في الولاية) وقد مناه  
 أول الكتاب عند ذكر مراتب الورثة (قوله أو أكثر) الاكثر ينحصر في صنفين أو ثلاثة لا أكثر والدليل الاستقراء  
 كما يأتي له قريبا (قوله قسمت المسئلة من عدد رؤسهم) أي رؤس ذلك الجنس الواحد لان جميع التركة لهم  
 بالفرض والرد ما ورؤسهم متماثلة فلا ضرب لرأس على آخر (قوله قطعاً لا تطويل) لانك لو أعطيت كل واحد  
 من الورثة ما يستحقه من السهام وقسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت القسمة مترتين  
 فقسمة الكل بين الرؤس ابتداءً وخصاراً سهل (قوله بالاستقراء) أي تتبع جزئيات من رد عليه وهو متعلق  
 بالفعل المحذوف المقدر بعد الثاني أي لا يكون أكثر بالاستقراء (قوله فن عدد سهامهم) أي المأخوذ ذلك العدد  
 من أصل المسئلة (قوله لوسدسان) كجدة وأخت لأم فالمسئلة من ستة ولهم منها اثنان بالفريضة فاجل الاثنين  
 أصل المسئلة واقسم التركة عليهم مائة فين فلكل واحدة منهم مائة المال (قوله لو ثلث وسدس) أي لو وجد

وحينئذ (فان فضل منها) أي من الفروض  
 (و) المال أنه (لا عصبية) ثمة (يرد ذلك)  
 انفاضل (عليهم بقدر سهامهم) اجماعا لفساد  
 بيت المال (الا على الزوجين) فلا يرد عليهم  
 وقال عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهم  
 أيضا قاله المصنف وغيره قلت وحزم في  
 الاختيار بأن هذا وهم من الراوى فراجع  
 قلت وفي الاشياء أنه يرد عليهم ما في زياتنا  
 انفساد بيت المال وقد مناه في الولاية ثم مسائل  
 الرد أربعة أقسام لان الرد عليه احصاها  
 أو أكثر وعلى كل اما أن يكون من لا يرد عليه  
 أو لا يكون (فالا قول ان اتحاد الجنس الردود  
 عليهم) كرتين أو اثنين أو جنتين (قسمت  
 المسئلة من عدد رؤسهم) ان كان الردود عليه  
 لتطويل (أو ثلاثة لا أكثر بالاستقراء) فن  
 عدد سهامهم فن اثنين لوسدسان وثلاثة  
 لوث وسدس



ذلك كولدى الام مع الام اذا المسئلة من هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة انذ كورة  
ثلاثة فاجعلها اصل المسئلة واقسم التركة اثلاثا بقدر تلك السهام فلولدى الام الثلثان من المال وللأم ثلث  
(قوله لو نصف وسدس) كبرت وبنت ابن أو بنت وأم لأن المسئلة أيضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها  
أربعة ثلاثة للبنت وواحد للبنت الابن أو الام فاجعل الثلثين من أربعة واقسم التركة أربعة أثلاثا فاجعلها  
للبنات وربع منها للام أو بنت الابن (قوله كنلتين وسدس) كنلتين وأم أو نصف وسدس ثلث كبرت وبنت ابن وأم  
أو نصف وثلث كاخت لاب وأم وأختين لام وكاخت لاب وأم وأم فالمسئلة في هذه الصور الثلاث أيضا من ستة  
والسهام التي أخذت منها خمسة ففي الاولى للبنتين سهام أربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة أخماسا أربعة منها  
للبنتين وواحد للام وفي الصورة الثانية قد اجتمع اجناس ثلاثة وسهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا ثلاثة منها  
للبنات وواحد للبنت الابن وواحد للام فتقسم التركة عليهم أخماسا بقدر سهامهن فثلاثة أثلاثا سهمها وثلث  
الابن خمس وللأم خمس آخر وفي الصورة الثالثة تكون السهام المأخوذة من الستة خمسة أيضا فثلاثة من  
الابوين ثلاثة أمهم وللاختين لام سهمان وكذا للام مع الاخت أى من الابوين سهمان فاجعل المسئلة من خمسة  
واقسم التركة أخماسا (قوله نصف الام مضافة) أى يجعل القسمين خمسة واحدة (قوله وهو الزوجان) الاولى أحد  
الزوجين لعدم اجتماعهما (قوله فان واثني) أى الباقي (قوله وهو الثانيان) أى وفق رؤس البنات وسهامهن  
ثلاثة فان قلت ان بينهما مداخله لأن الثلاثة داخله في الستة قلت لا عبرة بالمداخله بل هي ترجع الى الموافقة  
بأنثى الذى يخرج منه أقل الماددين (قوله كزوج وخمس بنات) هذه الصورة كالصورتين السابقتين أصلها من اثني  
عشر لاجتماع الزوج والثلثين لكن ترد كما تردان الى الاربعة التي هي أقل مخارج فرض من لا يرده عليه فإذا أعطينا  
الزوج هنا واحد منهم باقى ثلاثة فلا نستقيم على البنات الخمس بل ينتمى او بين عدد الرؤس مائة ففرضنا  
كل عدد رؤسهن في مخرج فرض من لا يرده عليه أى الاربعة فحصل عشرون (قوله فاضرب الاربعة في الخمسة)  
الموافق لسابقة ولا حقه فاضرب الخمسة في الاربعة (قوله لا اكثر هنا) قيد بقوله هذا لانه اذا لم يكن من لا يرده  
عليه قد يجتمع ثلاث طوائف (قوله بحكم الاستقراء) من اضافة المصدر الى فعلة (قوله اذ لا رد) لوقال انه لا رد  
ليكون بدلا من حكمه ويستغنى عن قوله بانه استقرارا لكان أولى (قوله اصلا) أى مطلقا ولو كان بعضهم لا يرده عليه  
(قوله واصل هذا) أى عدم الرد مع طوائف أربع (قوله فيما مر) أى في القسم الثانى أى ان اقتصر على الجنس  
فى الثانى وان كان يتألف فيه ثلاث لاجل أن يظهر فى الرابع فانه لا يتألف فيه غيرهما وليس المراد بالاقتصار عليهم  
فما تقدم التسمية على عدم تألف الاكثر (قوله والا) أى وان كان الاقتصار بغير هذه النكته بل هو اتفاق فليس  
المراد بخصوص الجنسين فى الثانى فقط (قوله فبراد بالثاني) أى فى كلام المصنف هنا (قوله بهضه) أى بعض  
صوره أى بعض صور الثانى المتقدم وهو ما اذا اجتمع فيه بنات (قوله لا كاه) لانه لا يتألف فيه اجتماع الثلاثة  
(قوله فاقسم الباقي الخ) لا حاجة الى الضرب لأن الباقي حق من يرده عليهم بقدر سهامهم فيقسم على مستلهم  
فما اصاب سهمها واحد فهو صاحب ذلك السهم وما اصاب سهمين فهو صاحبهما (قوله ان استقام) اعلم أنه  
لا تكون استقامة الباقي من المخرج على مسئلة من يرده عليه الا مسئلة واحدة هي المذكورة فى المصنف وهي  
ما اذا كان الربع لاجل الزوجين وطائفة من يرده عليه تستحق الثلث وطائفة السدس فان المسئلة حينئذ  
من ثلاثة والباقي ثلاثة فهي مستقيمة على المسئلة فى الصورة المذكورة وان لم تستقم على أحاد الورثة ووجه  
التصاريح الاستقامة فى هذه الصورة ان الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه اما نصف بان كان الموجود أحد  
الزوجين مع عدم الفرع الوارث فالباقي واحد من اثنين ولا يستقيم الواحد الاعلى واحدا اذا كان كذلك كان  
الموجود مع الزوج جهدا واحدا من يرده عليه وهذا هو القسم الثالث وقد فرغ منه لأن الكلام الآن فى الرابع  
واما ثلاثة فالربع حق أحد الزوجين وحده متبذرا ما أن يكون مستحق الزوج مع الفرع الوارث كالبنات فان كن  
واحدة أيضا كانت من الثالث وان كان معهن غيرهن كما اذا مات عن زوج وبنت وأم فالمسئلة الفرضية  
من اثني عشر تبقى منها واحد برد والمسئلة الرتبة من أربع والباقي ثلاثة ولا استقامة للثلاثة على الاربعة  
واما أن يكون مستحق الزوجية ويمكن تأني الاستقامة فى هذه الصورة كصورة المصنف وامامسبعة كما اذا كان  
المخرج ثمانية فتعطى المرأة ثمانية وسبعة ولا استقامة أيضا ومسئلة من يرده عليه اما من اثنين أو ثلاثة أو أربعة

وأربعة لو نصف وسدس وخمسة كنلتين  
وسدس نصف الام مضافة (و) الثالث (ان كان  
مع الاول) أى الجنس الواحد (من لا يرده  
عليه) وهو الزوجان (اعلم) من لا يرده عليه  
فرضه من أقل مخارجهم وقسم الباقي على  
رؤس (من يرده عليه كزوج وثلاث بنات)  
فهو من أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة وهي  
تستقيم عليهم فلا حاجة الى الضرب (وان لم  
يستقيم فان وافق رؤسهم) أى رؤس من يرده  
عليهم (كزوج وست بنات ضرب وقتها)  
وهو الثانيان (فى مخرج فرض من لا يرده  
عليه) وهو هنا أربعة تبلغ ثمانية فللزوج  
انسان والبنات ستة (والا) يوافق بل باين  
ضرب كل عدد رؤسهم فيهم) أى المخرج  
المذكور كزوج وخمس بنات) فالمخرج هنا  
أربعة للزوج واحد وبقي ثلاثة تباين الجنس  
فاضرب الاربعة فى الخمسة تبلغ عشرين كان  
للزوج واحد اضربه فى المصروب يكن خمسة  
فهو له والباقي ثلاثة للبنت (و) الرابع  
تبلغ خمسة عشر فلا كل بنت ثلاثة لا أكثر  
(لو كان مع الثانى) أى الجنس فقط لا أكثر  
هنا بحكم الاستقراء اذ لا رد مع أربع طوائف  
أصلا بالاستقراء واصل هذا انكته اقتصاره  
فما ترمينا على الجنسين والا فبراد بالثاني  
بعضه لا كله فتأمله (من لا يرده عليه فاقسم  
الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه على  
مسئلة من يرده عليه) ان استقام (كزوجية  
وأربع جدات وست اخوات لام)

أو خمسة فادانظرنا الى الباقي وهو واحد أو ثلاثة أو سبعة وبين مسئلة من يرذ عليه بصورها لم نجد استقامة الا  
فيما اذا كان الباقي ثلاثة والمسئلة ثلاثة كما في مسئلة المصنف (قوله نستقيم على سهم الجارات وسهمى الاخوات)  
لان سهام الجميع ثلاثة (قوله لكنه منكسر على أحاد كل فريق) فنصيب الجارات الأربع واحد لا يتقسم عليهم  
بل بينهم مائة مائة فخطنا عدد رؤسهن بأسره وكذا نصيب الاخوات الست اثنان فلا يستقيم عليهن لكن بين  
عدد رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فردنا عدد رؤس الاخوات الى نصفها وهو ثلاثة ثم طلبنا التوافق  
بين أعداد الرؤس والرؤس فلم نجد ما فاضر بنا وفق عدد رؤس الاخوات وهو الثلاثة في كل عدد رؤس الجارات  
وهو أربعة حصل اثناعشر ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرذ عليه فصار ثمانية وأربعين  
فنهنا نصح المسئلة كان لزوجته واحدة وضربناها في المضروب الذي هو اثناعشر فلم تغير فاعطيناها الزوجة  
وكان للجارات أيضا واحدة وضربناها في ذلك المضروب فكان اثني عشر فلكل واحدة ثلاثة وكان للاخوات  
للام اثنان فاضربناها فيه فبلغ أربعة وعشرين فلكل واحدة منهن أربعة (قوله مخرج فرض القرينين)  
أي فريق من يرذ عليه وفريق من لا يرذ عليه (قوله كاربعة زوجات الخ) أصل هذه المسئلة من أربعة  
وعشرين لا خلاط الغن بالثلثين والسدس لكننا اردنا فردناها الى أقل مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو الثمانية  
(قوله ثم اضرب سهام من لا يرذ عليه) هذا شروع في بيان معرفة حصة كل فريق من الورثة من هذا المبلغ  
(قوله فهي حق الزوجات الأربع) وذلك لاننا ضربنا مسئلة من يرذ عليه في أقل مخرج فرض من لا يرذ عليه  
فيكون الحاصل من ضرب سهام من لا يرذ عليه في تلك المسئلة حصة من المبلغ (قوله واضرب سهام كل  
فريق من يرذ عليه وهي أربعة البنات وسهم الجارات فيما بقي) وذلك لان حق كل فريق من يرذ عليه انما هو  
في الباقي من مخرج فرض من لا يرذ عليه بقدر سهامهم في المسئلة المذكورة للزوجات من ذلك المخرج واحد  
فاذا ضربناها في الخمسة التي هي مسئلة من يرذ عليه كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين  
وللبنات من مسئلة من يرذ عليه أربعة فاذا ضربناها فيما بقي من مخرج فرض من لا يرذ عليه وهو سبعة بلغ ثمانية  
وعشرين فهي اهن من الأربعين وللجارات من مسئلة من يرذ عليه واحد فاذا ضربناها في السبعة كان سبعة فهي  
للجارات ولم تستقم على أحاد كل فريق (قوله ففهمه بالاصول السبعة) المذكورة في الصورة التي نحن فيها كان  
من الأربعين نصيب الزوجات الأربع خمسة وبين رؤسهن وسهامهن مائة فاخذنا مجموع عدد رؤسهن وكان  
سهام البنات التسع فيها ثمانية وعشرين وبين الرؤس والسهام مائة فقر كاعد الرؤس بحاله وكان سهام الجارات  
الست منها سبعة وبينها أيضا مائة فاخذنا عدد رؤسهن بأسره ثم طلبنا بين أعداد الرؤس الموافقة فوجدنا بين  
رؤس الجادات ورؤس الزوجات موافقة بالنصف فاضربناها في الأربعة في الستة فبلغ اثني عشر وهي موافقة  
لرؤس البنات التسع بالثلث فاضربناها في اثني عشر فحصل ستة وثلاثون فاضربناها في الحاصل  
في الأربعين فبلغ القفا وأربعة مائة وأربعين فنهنا نصح المسئلة على أحاد الفريق فكان نصيب الزوجات  
من الأربعين خمسة وقد ضربناها في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وعشرين فلكل واحدة من  
الزوجات خمسة وأربعون وكان نصيب البنات منها ثمانية وعشرين وقد ضربناها في ذلك المضروب فصار اثنان  
وثمانية فلكل واحدة منهن مائة واثناعشر وكان نصيب الجادات منها سبعة وقد ضربناها في المضروب المذكور  
فصار مائتين واثنين وخمسين فلكل واحدة من الجادات اثنان وأربعون (قوله ونصح الاولى من ثمانية وأربعين)  
قد تدم ما فيها والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب توريث ذوي الارحام) •

(قوله هو كل قريب الخ) هذا معناه اصطلاحا ومعناه لغة فهو ذو القرابة مطلقا أي سواء كان من جهة الولاد  
أو من جهة الرحم في الأصل منبث الولاد وعاقبه منبث القرابة والوصلة من جهة الولاد درجاتها مائة  
عنه (قوله بذى سهم) أي فرض (قوله فباخذ المنفرد) أي من أي صنف كان (قوله جميع المال بالقرابة) أشار به  
الى أن ارثهم كالتعصيب به تبرقيه الاقرب فالأقرب ثم ان القريب تارة يكون بقرب الدرجة وتارة يكون بقوة  
القرابة فكما تقدم في التعصيب البنوة على الابوة فكذلك هنا تقدم حصة الميت على أصله وكان عامة العنانية أي  
أكثرهم كعمرو وعلي وابن مسعود وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه

فخرج من لا يرذ عليه أربعة للزوجة واحد  
بقي ثلاثة تستقيم على سهم الجارات وسهمى  
الاخوات لكنه منكسر على أحاد كل فريق  
كما ينبغي (وان لم يستقيم ضربت جميع مسئلة  
من يرذ عليه في مخرج فرض القرينين  
الحاصل بهذا المضرب مخرج فرض القرينين  
سكاً ربع زوجات وتسع بنات وست جدات)  
فخرج من لا يرذ عليه ثمانية للزوجات الغن  
واحد بقي سبعة لا يستقيم على مسئلة من يرذ  
عليه وهي هنا خمسة في الثمانية تبلغ أربعين  
وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ أربعين  
فهو مخرج فرض القرينين (ثم اضرب سهام  
من لا يرذ عليه وهو سهم الزوجات في خمسة  
مسئلة من يرذ عليه) يكن خمسة فهي حق  
الزوجات الأربع من الأربعين (و) اضرب  
(سهام) كل فريق (من يرذ عليه) وهي أربعة  
للبنات وسهم الجارات (فيما بقي) أي في السبعة  
الباقية (من مخرج فرض من لا يرذ عليه)  
يكن للبنات ثمانية وعشرون وللجارات سبعة  
فاستقام فرض كل فريق لكنه منكسر على  
أحاد كل فريق ففهمه بالاصول السبعة  
الائتية في باب المخرج نصح من أن  
وأربع مائة وأربعين ونصح الاولى من ثمانية  
وأربعين ولولا خشية الإطالة لا وسعت  
الكلام هنا

• (باب توريث ذوي الارحام) •  
• (هو) كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبة  
فهو قسم ثالث حيث لا يرث مع ذى سهم  
(عصبة سوى الزوجين) لعدم الرد  
عليه (فباخذ المنفرد جميع المال) بالقرابة





ما تزعم عليك بالتأثر والله تعالى الموفق (قوله ثم أصله) شروع في الصنف الثاني (قوله وهم الجذات الفاسدة) المراد به  
 الجنس ايم المتعدد منه والجد الفاسد كآب أم الميت وآب أمه (قوله والجدات الفاسدات) لو أفرد هنا أوجع  
 في المعطوف ليه لخصه بالنسب والجد الفاسد من دخل في نسبها الى الميت جذ فاسد كآب أم الميت  
 وأم أم أب أمه وحاصل ما فيه انه يقدم فيه الاقرب فالاقرب كاصنف الاقل من أي جهة كان الاقرب يعني  
 سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام وان كان الاقرب انثى مدلية بغير وارث والابعد ذكر امدلية بوارث  
 قاله الاكل فالاقرب مطلقا يجب الابعاد مطلقا وما اذا استوت درجاتهم وفيهم وارث ومدل بغيره فقال في روح  
 الشروح الروايات شاهدة على أن أصحابنا لا يرجحون المدلى بوارث على غيره لان كون ولده وارثا ليس بعلة عندنا  
 والترجيح به على قول أهل التزويل والفرق بين هذا الصنف حيث لم يعتبر واقبه الادلاء بوارث وبين الصنف  
 الاول حيث اعتبر واقبه ذلك ان الوارث هنا فرع فلا يتقوى به الاصل بل اعتبارا للاصل به يؤدى الى جعل  
 المتبوع وهو الجد والجد تابع لاتباعه وهذا عكس المعقول وتنقض الاصول بخلاف الوارث ثمة فانه اصل  
 يتقوى به الفرع فلا يؤدى الى محذور وما يؤيد عدم اعتبار الادلاء بوارث هنا ان السيد وابن كمال لم يذكر  
 في الضابط الذي ذكره آخر هذا الصنف وسنذكره بعد وان استوت درجاتهم وكلهم ادلوا بوارث كآب أم أب أب  
 الاب وآب أم أم أم الاب أر كلهم لم يدل بوارث كآب أب أم الاب وآب أم أم الاب فاما ان تصدق قرابتهم بأن  
 يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه واما ان تختلف فان اختلفت قرابتهم وافترق صنعة من ادلوا به  
 في المذكورة والاثونة اعتبر أب انهم فان كانوا كلهم ذكورا أو اناثا أو اناثا وافي القسمة وان كان البعض ذكورا  
 والبعض اناثا فلا دكر من مثل حظ الاتنين ومثال اتفاق صنعة المدلى به ما ذكرناه من مثال عدم الادلاء بالوارث  
 وان اختلفت صنعة من ادلوا به يقسم المال على أول بطن اختلف كآب الصنف الاول أى يقسم بينهم للذكر  
 ضعف الانثى ثم يجعل الذكور طائفة على ما تقرر في الصنف الاول اتفاقا وهو على قول محمد ظاهر ويحتاج  
 أبو يوسف الى الفرق بين الصنف الاول والثاني فانه لم يعتبر في الاول اختلاف البطون ووجهه كما ذكره الاكل  
 ان الاختلاف بغير الجهة لانه يجعل الشخص الواحد من جهة أم والاخر من جهة أب ولا شك أن الارث فيه ما  
 يختلف اما الاختلاف في الصنف الاول فلا بغير الجهة لانه لا يخرج به الشخص عن كونه ولد الميت ولا اختلاف  
 الجهة في الاب والام اعتبارا في غير هذا الموضع كما في العمة والخالة فكذلك هنا ومثال الاختلاف ما ذكره الادلاء  
 الكل بوارث وان اختلفت قرابتهم مع استواء درجاتهم كما اذا ترك أم أب أم اب الاب وآب اب اب الام فالثلثان  
 اقرب اب الاب وهو نصيب الاب والثلث لقربة الام وهو نصيب الام وذلك لان الذين يدلون بالاب يقومون مقامه  
 والذين يدلون بالام يقومون مقامها فيجعل المال اثلاثا كأنه ترك أبو بن ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم  
كما لو اختلفت قرابتهم بمعنى يقسم ما أصاب قرابة الاب على أول بطن وقع فيه الخلاف وكذلك ما أصاب قرابة  
 الام وان لم يختلف فيهم بطن كانت القسمة على ابدان كل صنف قال ابن كمال وبالجمله اما ان يكون هنالك استواء  
 الدرجة أو لا ففي الثاني الاقرب أولى وعلى الاول اما ان تصدق القرابة أو لا ففي الثاني يقسم المال اثلاثا وعلى  
 الاول ان اتفقت صنعة الاصول فالقسمة على ابدان والا فبقسم على أعلى الخلاف كما في الصنف الاول انتهى  
 والله تعالى المبسر والمعين (قوله ثم جزءه أبو بن) شروع في الصنف الثالث (قوله وهم اولاد الاخوات لابوين أولاب)  
 سواء كان الاولاد ذكورا أو اناثا (قوله وأولاد الاخوة والاخوات لام) سواء كان الاولاد ذكورا أو اناثا  
 (قوله وبنات الاخوة لابوين أولاب) قيد بالبنات لان الذكور من أولادهم عصبات وحاصل ما فيه ان أولادهم  
 بالميراث أقربهم الى الميت فبنت الاخت أولى من ابن بنت الاخ لانها أقرب وان استووا في درجة القرب فولد  
 العصبة أولى من ولد ذى الرحم ككنت ابن أخ وابن بنت أخت المال كله لبنت ابن الاخ لانها ولد عصبية  
 وان استووا في القرب وكانوا كلهم أولاد عصبية أو أولاد ذى رحم أو أولاد ذى رحم أو بعضهم أولاد عصبية  
 وبعضهم أولاد ذوات فرض فأبو يوسف يعتبر الاقوى فمن كان أصله أخا لاب وأم أولى عن كان أصله أخا لاب ومن  
 كان أصله أخا لاب أولى عن كان أصله أخا لام واختلاف الشراح في هذا القول لابي يوسف فقال بعضهم انه رواية  
 مشهورة عن الامام وقال بعضهم انه رواية شاذة عنه والاول مخالف لما اختار سراج الدين فانه جعل قول محمد  
 في ذوى الارحام أشهر الروايتين عن الامام ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات كأنهم هم الورثة مع اعتبار

(ثم أصله وهم) (الجد الفاسد والجدات  
 الفاسدات) وان علوا (ثم جزءه أبو بن وهم  
 اولاد الاخوات لابوين أولاب وأولاد  
 الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة  
 لابوين أولاب وان نزلوا)

أخ لاب و أم أخ لاب أخ لام أخ لاب و أم أخ لاب  
 بنت بنت بنت ابن و بنت ابن و بنت

و بعد قدم الجند عليه - ثم خلافا له - انهم (جند  
جنديه او جندني - وهـ) (الاخوال والخالوات  
والاعمام لانهم)

لانها اقوى من برث من جهة الام واذا اوردوا احد اخر من الاثنين من قبل الاب والثالث من قبل الام وادعتدت  
 العمات لابوين قسم الثلاث بينهم بالسوية وكذا الحكم في تعدد الحالات لابوين واما اذا كان بعض قهرابة  
 الاب ذكورا وبعضهم اناثا فيقسم الثلاث بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وكذا يقال في قرابة الام لان نصيب  
 كل فريق في قهرم كانه كل التركة (قوله والعمات) أي طلقا وهن من طرف الاب وهن اخوات أبي الميت  
 فان كن اخوات له من الابوين أو من الاب فهن منقيات الى جذ الميت من قبل أبيه وان كن اخوات له من أمه  
 فهن منقيات الى جذته من قبل أبيه (قوله وبنات الاعمام) أي مطلقا سواء كان الاعمام أشقاء أو أولاد أولادهم  
 وحكم بنات الاعمام حكم أولاد الصنف الرابع وحاصله ان أولادهم بالميراث أقرب بهم الى الميت سواء كان الاقرب  
 من جهة الاب أو من غير جهته وسواء كان أختي والابعد ذكر أو اناثا بالمعكس ومعنى قوله سواء كان الاقرب  
 من جهة الاب الخ أي بأن كانا من جهة الاب مثلا أو كان الاقرب من جهة الام والابعد من جهة الاب  
 وان تساوت درجاتهم فبارة بقدر حيز القرابة وتارة يختلفان فان اتحد حيز القرابة وكانوا كاهم أو ولد ذري رحم  
 أو أولاد عصبة كأولاد العمات وكبنات الاعمام الأشقاء أو أولاد البعرة ان كان أقوى نسباً بأن يصل من جاني  
 أبيه وأمه الى الميت فبنت العمات الشقيقة مقدمة على بنت العمات لاب وهي مقدمة على بنت العمات لأم وكذا يقال  
 في أولاد الاخوال المتفرقين وأولاد الحالات المتفرقة وان استتروا في القوة كاستتروا في قرب الدرجة  
 فولد العصبة أولى كبن عم شقيق وابن عم شقيقة فبنت العم الشقيق أولى لاجتماع مرجحين فيها بخلاف ابن العم  
 وان وجد في كل مرجح لم يوجد في الآخر كبن عم شقيقة وبنت عم لاب فان الأولى فيها مرجح القوة والثانية  
 فيها مرجح كونها اولاد العصبة وقوع خلاف في الأولى وظاهر الرواية تقديم الاقوى وقال بعضهم ولد العاصب  
 أولى ويرجح ما يلزم على ظاهر الرواية من ترجيح فرع الاصل المرجوح على فرع الاصل الراجح قال ابن كمال  
 واختاره عماد الدين تبعاً لشمس الأئمة السرخسي وان اختلف حيز القرابة فلا عبرة للاقوى ولأولاد العصبة  
 بين الفريقين بل يعتبر ذلك في خصوص كل فريق والثلاثان لم يبدى بقرابة الاب وبه تبرفهم بقوة القرابة ثم ولد  
 العصبة والثلاثان يبدى بقرابة الام وبه تبرفهم بقوة القرابة ولا يتصور عصبة في قرابة الام ثم عند أبي يوسف  
 ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع وعند محمد رحمه الله يقسم  
 المال على أول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول كما تقدم عنه. في الصنف الاول ونظام  
 ايضا في السبد على السراجية (قوله ثم عمات الاباء الخ) يعني اذا لم يوجد عمومة الميت وخولته وأولادهم  
 انتقل حكمهم المذكور الى عم أبي الميت لام وعمته وخاله وخالته والى عم أم الميت وعمتها وخالتها وان انفرد  
 واحد منهم أخذ المال كله لعدم المزاحم واذا اجتمعوا واتحد حيز قرابتهم فالأقوى منهم أولى ذكر اكان  
 الاقوى أو أختي وان استتورت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين وان اختلف حيز قرابتهم فلقرابة الاب الثلاث  
 ولقرابة الام الثلث الخ ما تفرق لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم ~~هم~~ أو أولاد الصنف الرابع فان لم يوجد  
 أولادهم أيضا انتقل الحكم الى عمومة أبي أبي الميت وخولتهم ثم الى أولادهم وهكذا الى ما لا يتناهى (قوله  
 وان بعدوا بالعلو) هذا التعميم لا يظهر الا في الاجداد والجدات وهو صحيح في نفسه الا انه لا يناسب الموضوع  
 وهو قوله وأولاد هؤلاء (قوله ويقدم الاقرب في كل صنف) هذا لا يظهر في الصنف الرابع لانه لا أقرب فيهم نعم  
 يظهر في أولادهم وعليه يحمل إطلاقه (قوله وان استتروا في درجة) كلام المصنف المذكور به يرشد الى أن  
 هذا في فروع الميت ولا يقال فيهم اتحاد جهة بل انما تحقق فيمن بعدهم من الاصناف ولكن في الصنف الثاني  
 لا يقال قدم ولد الوارث وانما يعتبر لاد الاصل بوارث على قول بعض العلماء من مذهبنا والراجح خلافه كما سبق  
 (قوله قدم ولد الوارث) المراد به في الصنف الاول ولد ذى القرض والمراد به في الثالث ولد العاصب والثاني  
 لا يتأتى فيه ذلك كما سبق وكذا الرابع نفسه لا يعتبر فيه ذلك أيضا نعم يتبر في أولادهم تقديم الاقرب ثم الاقوى  
 ثم ولد العصبة عند اتحاد حيز القرابة (قوله فلو اختلف) هذا التفصيل انما يتأتى في الثاني والرابع وأولاده لا غير  
 (قوله فان اتفقت صفة الاصول الخ) هذا انما يقال في الاول فقط واما الثاني فيعتبر صفة من يبدى به فيعتبر فيه  
 الاختلاف اتفاقا كما سبق (قوله وهما) أي أبو يوسف والحسن بن زياد ولم يتقدم مرجح الفهرز ذكر وهو في كلام  
 من ساج الدين راجع الى من ذكرنا الا أن ذكر الحسن في كلامه معترض فان مذهبه مذهب أهل التنزيل

(والعمات وبنات الاعمام وأولاده  
 ثم عمات الاباء والامهات وأخواتهم  
 وخالاتهم وأعمام الاباء لأم وأعمام الامهات  
 كلهم وأولادهم) وان بعدوا بالعلو  
 أو السفل ويقدم الاقرب في كل صنف  
 (واذا استتروا في درجة) وان اتحد حيز القرابة  
 ولد الوارث) فلو اختلفت فلقرابة الاب  
 الثلاث ولقرابة الام الثلاث وعند الاستواء  
 فان اتفقت صفة الاصول الفروع انما يطأ (و)  
 أو الاثونة اعتبر ابدان الفروع والاصول كبن  
 اما اذا اختلفت الفروع والاصول كبن  
 ابن بنت وابن بنت بنت بنت اعمه يرجح في ذلك  
 الاصول وقسم المال على أول بطن اختلف  
 بالذكورة والاثونة وهو هنا البطن الثاني وهو  
 ابن بنت وبنت بنت فمعد اعتبار صفة الاصول  
 في البطن الثاني في مسئلتنا فقسم عليهم أن لا تأ  
 وأعطى كلام من الفروع نصيب أصله) فلو اختلف  
 يكون ثلثا لبنت ابن الميت نصيب أبيه وثلثا  
 لابن بنت الميت لأمه نصيب أمه ونظامه في  
 السراجية ونسبها (وهما) اعتبار (الفروع  
 فقط)



ومذهب أبي يوسف مذهب أهل القرابة ( قوله وعليه الفتوى ) قد تقدم أن مشايخ بخاري وخوارزمي افترقا  
 بقول أبي يوسف ( قوله بنت شقيقة ) أي أخ شقيق لله بنت فهو بها الصغير يرجع إلى الميت ( قوله شقيقة ) أي  
 أخته الشقيقة ( قوله فأجبت الخ ) هذا الجواب على قول محمد وأما أبو يوسف فبعضه بالأبدان ويجعل للذكر مثل  
 حظ الأنثيين لاستوائهم في الدرجة والنوة وتصح المسئلة عندهم من أربعة ( قوله قد شرطوا ) الأولى قد أخذوا  
 عدد الفروع في الأصول أي ويؤخذ الوصف من الأصول ( قوله فيقسم المال بينهم نصفين ) كأنه مات من شقيق  
 وشقيقة ( قوله ثم يقسم نصف الشقيقة بين أولادها الثلاثة ) أي وواحدة على ثلاثة لا يتقسم ويساين فتضرب  
 عدد رؤسهم في أصل المسئلة وهو اثنان فالبلغ ستة ثلاثة منها المالاخ الشقيق وتأخذها بنته وثلاثة ثلاث الشقيقة  
 المنزلة منزلة شقيقة فتبين فهي لابنها وبنتها بالذ ~~كر~~ اثنان ولابنت واحدة والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر  
 الله العظيم

• ( فصل في الفرق والحرق ) •

الفرق جمع غريق فعيل بمعنى مفعول كالقتلى فإنه جمع قتيل بمعنى قتل وقول ~~و~~ ذلك ما به هذه وعنون الفصل  
 بها إلا أنهم جعلوا علمان فين لا يعلم موت السابق منهم ( قوله وغيرهم ) كالهدى والقتلى ومن تستوفى في بلاد ثانية  
 وكانوا نساوين في السن ويحيى يرث بهضهم من بهض لولا هذا التثنية ثم حكم القاضي بموتهم وجمع تطهرا  
 للأفراد وفي نسخة وغيرهما ( قوله ولا توارث بين الفرق والحرق ) أي بهضهم من بهض واعلم أن الفرق وهوهم  
 لهم أحوال خمس الأولى أن يعلم السابق منهم على اليقين والامرحقة وذو ارض الملاحق من السابق على  
 الترتيب والثانية أن يعلم السابق على التعيين أولا ثم يلتبس فيتوقف الارث إلى أن يتبين أو يصطلح الورثة لأن  
 التذكر غير مأخوذ منه والثالث أن يعلم السابق لا على التعيين والرابع موت الجميع معا والخامس أنه لا يعلم السابق  
 من المعينة ففي هذه الصور الثلاث لا يرث بهضهم من بهض بجم زاده ( قوله إذا علم ترتيب الموتى ) أي على التعيين  
 ولم يلتبس الحال بعد ( قوله فلو جهل عينه ) أي بعد تعينه بأن التباس بعدوهى الصورة الثانية من الخمس ( قوله  
 لكن نقل الخ ) ما ذكره في الضوء هو الصورة الثالثة وما ذكره في شرح المجمع هو الصورة الثانية واندفع التناقض  
 ( قوله أنه لو مات أحدهما ) أي أو لولا الأولى ذكره ( قوله إذا توارث بالشك ) أي في سبب الاستحقاق وهو كونه  
 حيا بعد موت الآخر أو أنه غير معلوم يقينا وما لم يتبين بالسبب لم يثبت الاستحقاق إذا لا يتصور بونه بالشك ويحتمل  
 أن السبب هو نابقاؤه حيا بعد موته وانما يعلم ذلك بطريق الطاهر لا بالدليل أثبت فيه ذنبه في بقاء ما كان  
 لافي اثبات ما لم يكن وقد حكم بذلك خارجة في قتلى الجماعة وفي مات بطاعون عواس وحكم به على أيضا  
 في قتلى الجبل وصفين ( قوله والكافر يرث ) أي يجري عليه أحكام ميراث المسلمين فرضا وتعتييا ورجحا  
 إذا توافروا البناء وكذا بالزوجية والاعتدق ( قوله ولو اجتمع له قرابة الخ ) كما إذا نكح مجوسى أمه فجاء منها بنت  
 فأن هذه البنت أخته من أمه وبنته والبنت تعجب الاخت لا م قرث من حيث كونها بنته ولا تعجب من حيث  
 كونها أختا لام ( قوله يرث بالقرابة ) كما إذا نكح مجوسى بنته فجاءت بولد فان هذه المرأة أمه وأخته من أبيه  
 مفرث من الجهتين فلها من حيث أنها أمه الثلث ومن حيث أنها أخته النصف ( قوله عندنا ) وعند الشافعى رضى  
 الله تعالى عنه يرث بأقوى الجهتين ( قوله كما قدمناه ) أي قبيل باب العول ( قوله ولا يرثون بأشكحة مستحقة عندهم )  
 كما إذا تزوج المجوسى بنته أو أخته أو ذات رحم محرمة منه وتقدم في النكاح أن ~~ك~~ لي نكاح صحيح بين المسلمين  
 فهو صحيح بين أهل الكفر وكل نكاح حرم بين المسلمين لنقد شرطه كعدم شهود ويجوز في حقهم إذا اعتقدوه عند  
 الإمام وبقرت عليه بعد الإسلام وكل نكاح حرم لمصلحة كحرام يقع جائزا وقال مشايخ المراقق لأبل  
 فاسد أو أنه قول أصح وعليه تعجب النفقة وبحد فاذفه واجمعوا أنهم لا يوارثون لأن الارث ثبت بالنص على خلاف  
 القياس في النكاح الصحيح مطلقا فيقتصر عليه انتهى ( قوله وكل نكاح الخ ) هذا يفيد أن النكاح الذى صدر بينهما  
 بغير شهود يوارثان فيه وعلى القول لا وإذا كان الارث هو المصحح ( قوله ويرث ولد الزنا واللعان بجهة الأم فقط )  
 فلو كان له أخ من أمه من النكاح أو من الزنا بأمة لا يكون عصبة له وانما يرث من جهة أنه أخ لا من يكون صاحب  
 فرض وكذا لا يرث الأم من جهة الأم فيكون ولاؤه إلى أمه وأخته لا من فرضه وأولادهم لم يولدوا من  
 أرحامه من جهتها ( قوله لما قدمنا في العصبان ) قال الشارح هناك وفيه قرآن في مسألة واحدة وهو أن

البحر قول محمد أشهر الروايتين عن أبي  
 حنيفة في جميع ذوى الأرحام وعليه الفتوى  
 كذلك في شرح السراجية أصنفها وفي الملتقى  
 وبقول محمد يفتى مثلث عن ترك بنت شقيقة  
 وابن وبنت شقيقته كيف تقسم فأجبت  
 بأنهم قد شرطوا عدد الفروع في الأصول  
 فبذلك نصير الشقيقة كبنات بنتين فيقسم  
 المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة  
 بين أولادها الثلاثة

• ( فصل في الفرق والحرق ) •

وغيرهم ( ولا توارث بين الفرق والحرق إلا  
 إذا علم ترتيب الموتى ) فبذلك المأخر فلو جهل  
 عينه أعطى لكل باليتين ووقف المتكول فيه  
 حتى يتبين أو يصطلحوا شرح مجمع قلت وأقره  
 المصنف لكن نقل شخصان عن ضو السراج  
 أنه زيا لمحمد أنه لو ماتا معا ما تحقق التعارض  
 هو يجعل كأنهما ماتا معا وقد بر ( و ) إذا لم يعلم  
 بينهم أو هو مخالف لما تقرر ( و ) كل منهم على ورثته  
 ترتيبهم ( بقسم مال ~~ك~~ كل منهم على ورثته  
 الأحياء ) إذا توارث بالشك ( والكافر يرث  
 بالنسب والسبب كالمسلم ولو ) اجمع  
 ( لقرابتان ) لو تفرقتا في شخصين عجب  
 أ مدتهما الآخر فانه يرث بالاحباب وان لم  
 يحجب أحدهما الآخر يرث بالقرابة ( و )  
 هذا ما كما قدمناه ( ولا يرثون بأشكحة  
 مستحقة عندهم ) أي يستحلونها كالتزوج  
 مجوسى أمه لأن النكاح الفاسد لا يوجب  
 التوارث بين المسلمين فلا يوجب بين المجوس كذا  
 في الجوهرية قال وكل نكاح لو أسلما يتوارثان عليه  
 يتوارثان وما لا فلا انتهى وصححه في الظاهرية  
 ( ويرث ولد الزنا والأمان بجهة الأم فقط )  
 لما قدمنا في العصبان أنه لا باب لهم

ولد الزنا من نوايه مهرات أخ لام وولد الملاعة يرث من نوايه مهرات الاخ لا يورث انتهى (قوله ووقف العمل  
 حظ ابن واحد الخ) هذا قول أبي يوسف رواء المصنف عنه وعند محمد وهو رواية عن الامام يوقف نصيبا بين  
 أو بنتين أيهما ما أكثر نصيبا وعند الامام يوقف له نصيب أربعة بنين أو أربع بنات أيهما ما أكثر نصيبا (قوله أيهما  
 كان أكثر) أيهما مبتدأ خبره محذوف تقديره يوقف ولا يجعل بدلا من حظ لما يلزم عليه من جعل لام  
 الاستفهام حشا (قوله لانه الغالب) أي ان الغالب أن لا تلد المرأة في بطن واحد الولد واحد اغنيى عليه  
 المحكم ما لم يعلم خلافه (قوله ويكفون) أي يأخذوا القاضي من الورثة كفيلا عنهم على أمر معلوم هو الزيادة  
 على نصيب ابن واحد فظن ان هو عاجز عن النظر لنفسه أعنى الحمل كما اذا ترك ابنا وخنثى فانه يعطى الخنثى  
 الثلث والابن الثلثين ويؤخذ منه كقبيل (قوله فان المسئلة من أربعة وعشرين) لاختلاف النمر بالسدس  
 (قوله ان فرض الحمل ذكر) وبه وون الباقي بعد اعطاء ذى الفرض فرضه ثلاثة عشر فهي للابن والبنت  
 لذ كرمثل حظ الانثيين (قوله لان البنتين الثلثين) وللأبوين الثلث غنائية وللأمراة ثلاثة وعشرين عددي تصحيح  
 المسئلة من اثنى عشرين وسبعة وعشرين توافق بالثلث لان المسئلة تسعة عشر فاذا ضرب وفق  
 أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كان له شيء من مسئلة الاثني عشر يأخذ منه مضروبا  
 في وفق مسئلة المذكورة وبالعكس فعلى تقدير ذكورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للمرأة أربعة  
 وثلاثون وعلى تقدير أنوثتها للمرأة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للمرأة أربعة  
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم ويعطى للبنت  
 ثلاثة عشر سهما بناء على ان الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند الامام وإذا كان البنون أربعة فتمضيهم  
 من الثلاثة عشر الباقية بعد الفرائض سهم وأربعة أسباع سهم من أربعة وعشرين مضروبة في تسعة فصار  
 الحاصل ثلاثة عشر فهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهم ما لان الذاهب مائة واحد فان ولدت  
 بقفا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات وهو مائة وغنائية وعشرون وذلك لان نصيبهن في مسئلة الاثني عشر  
 عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة المذكورة وهي غنائية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتضرمها  
 الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبالغ بينهم على السوية وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فتعطى  
 الأمراة والأبوان ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذت البنت وهو مائة وأربعة يضم  
 الى الثلاثة عشر التي أخذتها البنت فتبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبالغ بين الأولاد وان ولدت بنتا يعطى  
 للمرأة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وتعطى البنت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما والباقي  
 للأب وهو تسعة لانه عصبية (تنبيه) هذا الموقوف انما يكون في وارث بتغير فرضه من الاصل فلو ان الاقل  
 اما ما لا يتغير فرضه كالجدة والزوجة الحلي فلا يوقف له شيء واما ما يقطع على تقدير ويستحق على تقدير كاخ  
 المتوفى مع زوجته الحامل فانه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أي ما تقدم من  
 المثال واعلم انه اذا كان منه فان جاءت به تمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة فانه يرث  
 ويورث وان جاءت به لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لاقل من ستة  
 أشهر يرث وان جاءت به لستة أشهر أو أكثر فانه لا يرث كما اذا ترك زوجة حلي من ابنه الكافر أو الرقيق الا اذا  
 كانت تلك المرأة معتدة طلاق أو فرقة ولم تنذر بانقضاء العدة فانه حينئذ يرث ابنا لضرورة اثبات النسب  
 المدعية الى اضافة العلوق الى أكثر مدة الحمل (قوله والاقتله كنبه) أي الا يكن الحمل من الميت بل من غيره  
 فلا يختص به هذا المثال بل أمثله كثيرة والمثل بضم الميم والمثانة وعبارته فهم انه اذا كان الحمل من الميت يختص  
 بالمثال الذي ذكره وليس كذلك (قوله كما لو تركت زوجا واما حلي) المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث  
 واما انما حلي من أبيه فيكون الحمل شقيقا أو شقيقا له (قوله فبقدر راتني) اي دخل التقص على الزوج والا  
 بالعول (قوله ونعول لثمانية) لاجتماع نصفين وثلث (قوله قلت ولم أر الخ) هي مسئلة بيت الوهبانية ومعلوم ان  
 يوقف نصيب الحمل مدة كونه حيا (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كههم) أي كزوج وأم حلي يشقبن أو شقيقة  
 وأجد الضمير بها باعتبار عقد الحمل وارتا (قوله لم يبق له شيء) أي العمل فلزوج النصف وللام السدس وللأخوين  
 لام الثلث ولما استقرت الفروض الحركة سقط الماصب (قوله ونعول لتسعة) نصف للزوج ونصف للاخت

(وروقف العمل حظ ابن واحد) أو بنت  
 واحدة أيهما كان أكثر وعليه الفتوى لانه  
 الغالب ويكفون أي يأخذوا القاضي بالثلث لان المسئلة تسعة عشر فاذا ضرب وفق  
 أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل مائتين وستة عشر فمن كان له شيء من مسئلة الاثني عشر يأخذ منه مضروبا  
 في وفق مسئلة المذكورة وبالعكس فعلى تقدير ذكورته للمرأة سبعة وعشرون وللأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للمرأة أربعة  
 وثلاثون وعلى تقدير أنوثتها للمرأة أربعة وعشرون ولكل من الأبوين اثنان وثلاثون فيعطى للمرأة أربعة  
 وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة أسهم ويوقف من نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم ويعطى للبنت  
 ثلاثة عشر سهما بناء على ان الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند الامام وإذا كان البنون أربعة فتمضيهم  
 من الثلاثة عشر الباقية بعد الفرائض سهم وأربعة أسباع سهم من أربعة وعشرين مضروبة في تسعة فصار  
 الحاصل ثلاثة عشر فهي لها والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهم ما لان الذاهب مائة واحد فان ولدت  
 بقفا واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات وهو مائة وغنائية وعشرون وذلك لان نصيبهن في مسئلة الاثني عشر  
 عشر فاذا ضربت في وفق مسئلة المذكورة وهي غنائية باع هذا القدر وقد أخذت البنت منها ثلاثة عشر فتضرمها  
 الى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر ويقسم المبالغ بينهم على السوية وان ولدت ابنا واحدا أو أكثر فتعطى  
 الأمراة والأبوان ما كان موقوفا من نصيبهم وما بقي بعد أخذ هؤلاء الثلاثة وما أخذت البنت وهو مائة وأربعة يضم  
 الى الثلاثة عشر التي أخذتها البنت فتبلغ مائة وسبعة عشر فيقسم هذا المبالغ بين الأولاد وان ولدت بنتا يعطى  
 للمرأة والأبوين ما كان موقوفا من نصيبهم وتعطى البنت الى تمام النصف وهو خمسة وتسعون سهما والباقي  
 للأب وهو تسعة لانه عصبية (تنبيه) هذا الموقوف انما يكون في وارث بتغير فرضه من الاصل فلو ان الاقل  
 اما ما لا يتغير فرضه كالجدة والزوجة الحلي فلا يوقف له شيء واما ما يقطع على تقدير ويستحق على تقدير كاخ  
 المتوفى مع زوجته الحامل فانه لا يعطى شيئا حتى يتبين الحال (قوله هذا على كون الحمل من الميت) أي ما تقدم من  
 المثال واعلم انه اذا كان منه فان جاءت به تمام أكثر مدة الحمل أو أقل منها ولم تكن أقرب بانقضاء العدة فانه يرث  
 ويورث وان جاءت به لاكثر من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث وان كان الحمل من غيره وجاءت بالولد لاقل من ستة  
 أشهر يرث وان جاءت به لستة أشهر أو أكثر فانه لا يرث كما اذا ترك زوجة حلي من ابنه الكافر أو الرقيق الا اذا  
 كانت تلك المرأة معتدة طلاق أو فرقة ولم تنذر بانقضاء العدة فانه حينئذ يرث ابنا لضرورة اثبات النسب  
 المدعية الى اضافة العلوق الى أكثر مدة الحمل (قوله والاقتله كنبه) أي الا يكن الحمل من الميت بل من غيره  
 فلا يختص به هذا المثال بل أمثله كثيرة والمثل بضم الميم والمثانة وعبارته فهم انه اذا كان الحمل من الميت يختص  
 بالمثال الذي ذكره وليس كذلك (قوله كما لو تركت زوجا واما حلي) المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث  
 واما انما حلي من أبيه فيكون الحمل شقيقا أو شقيقا له (قوله فبقدر راتني) اي دخل التقص على الزوج والا  
 بالعول (قوله ونعول لثمانية) لاجتماع نصفين وثلث (قوله قلت ولم أر الخ) هي مسئلة بيت الوهبانية ومعلوم ان  
 يوقف نصيب الحمل مدة كونه حيا (قوله ما لو كان) أي الحمل (قوله كههم) أي كزوج وأم حلي يشقبن أو شقيقة  
 وأجد الضمير بها باعتبار عقد الحمل وارتا (قوله لم يبق له شيء) أي العمل فلزوج النصف وللام السدس وللأخوين  
 لام الثلث ولما استقرت الفروض الحركة سقط الماصب (قوله ونعول لتسعة) نصف للزوج ونصف للاخت

الشيعة وهدس للام وثلاث للاخوين لام فيوقف للعمل ثلاثة من تسعة (قوله احتياطاً) أي لاحتمال محيطة  
 أتى فيه في الموقوف لا إذا كان ذكراً (قوله وحاشا الخ) هي المسئلة المذكورة فالحاملة هي الام الحامل بشيعة  
 ولعل الحاشا التام ضرورة فان الحاملة من حلت على رأسها أو ظهرها شيئاً والحامل من كان في بطنها الحل (قوله  
 مسلم برث) القاء زائدة (قوله لها الثلث) وهو نصف عائل فان الثلثة ثلث التسعة والله تعالى أعلم واستغفر  
 الله العظيم

• (فصل في المناجحة) •

آخرها عن ذوى الارحام لتأنيهم فافهم وقدمها سراج الدين والمناجحة لغة الازالة والتغيير والنقل والتحويل  
 يقال نسخت الشمس الظل أي ازالته ونسخت الرياح رسوم الدبار اذا زالت الاسمار ونسخت الكتاب اذا نقلت  
 منه الى غيره مثله ونعزف اصطلاحاً بأنه نقل سهام بعض الورثة أو كلهم الى من يختلفهم بالاستحقاق والترجمة  
 بالمعاقلة اما بما يتبار السخ من جانب والقبول من آخر واما لان ما على يحيى بمعنى فعل نحو سافر (قوله ثم الثانية)  
 أي وتظهر بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح الثاني فلا يخلو هذا النظر عن ثلاثة احوال المعاقلة  
 والموافقة والمباينة وستأني أمثلتها (قوله الا اذا اتحد) اعلم انه اذا كان ورثة الثاني من ورثة الاول فتارة لاتغير  
 القسمة كالتمثال الذي ذكره وتارة تتغير كما اذا ترك ابن من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت احدى  
 البنات وخلفت هؤلاء أعنى الاخ لآب والاختين من الابوين والحكم في هذه كالحكم فيما اذا تغير الورثة  
 وهو تصحيح الاول والثانية والا تشارك الثلاثة (قوله كان مات عن عشرة بنين) كلهم اشقاء أو لآب ثم مات أحدهم  
 عنهم فانه يقسم مجموع التركة بين الباقيين وان كان بينهم امات فلذلك كمثل حظ الاثنين قسمة واحدة كما كان يقسم  
 بين الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في البين (قوله فان استقام نصيب الميت الثاني الخ) هذا حكم  
 الاستقامة وتعمل مثلاً مجتمع فيه الاحوال الثلاثة ماتت عن زوج وبنت وأم ثم مات الزوج قبل القسمة  
 عن امرأة وابوين ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت وجدة اتى هي أم الميت الاول ثم ماتت تلك البنت عن زوج  
 واخوين فالميت الثاني مثال الاستقامة والثالث مثال الموافقة والرابع مثال المباينة فاذا اردنا العمل المذكور  
 صححنا مسئلة الميت الاول واعطينا كلا سهامه ثم صححنا الثانية ونظرنا بين ما في يد الميت الثاني وبين نصيبه  
 فتصحح مسئلة الاول من اثني عشر لاجتماع الربع والهدس وهي ردة للزوج ثلاثة وللبنات ستة وللأم اثنتان  
 ففضل واحد يرد على البنت والام بقدر سهامهما فاحتجنا الى عمل الرذ السابق وهذه المسئلة فيها بنسان  
 من يرد عليه اجمع معهم سامن لا يرد عليه فله عليه سهمه من أقل بخارجه وهو أربعة ومسئلة من يرد عليهم  
 من سهامهم وهي أربعة لانها باقطة النظر عن الربع من ستة أخذنا منها أربعة فتكون الاربعة مسئلة لهم  
 والثلاثة الباقية بعد اعطاء الزوج نهية لا يستقيم على المسئلة فاحتجنا الى ضرب مسئلة من يرد عليه وهي  
 أربعة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي أربعة أيضاً فالمبلغ ستة عشر فنصيب الزوج وهو واحد من أربعة  
 يضرب في مسئلة من يرد عليه وهي أربعة فهي هي ونصيب من يرد عليه بضرب في الباقي من مخرج فرض  
 من لا يرد عليه فحصل ان للام واحد من أربعة وهي مسألتهم تضرب في ثلاثة فهي هي وكان للبنات ثلاثة مضروبة  
 في ثلاثة فتبلغ تسعة فحصل من هذه القسمة للزوج أربعة وللأم ثلاثة وللبنات تسعة ثم اذا صححنا مسئلة الميت  
 الثاني وهو الزوج وجدناهما من أربعة لان امرأته لها الربع والام لها الثلث الباقي والاب له ثلثا وهي احدى  
 الغراوين فاذا نظرنا الى ما في يده من السهام وجدناها أربعة وهي مستقيمة على ورثته للزوجة واحد منها وللأم  
 ثلث الباقي وهو واحد أيضاً وللآب ثلثا وهما اثنتان فلا حاجة الى ضرب ونصح المسئلة الاولى والثانية من المبالغ  
 الاول وهو ستة عشر (قوله فان كان بين سهامه ومسئلته موافقة الخ) مثالها ماتت البنت في الصورة المذكورة  
 عن ابنتين وبنت وجدة فحصلت من ستة للجدة الهدس واحد والجمعة على خمسة رؤس فنظرنا بين ما في يدها وهو  
 تسعة وبين المسئلة وهي ستة فوجدنا بينهما موافقة بالثلث وثلث المسئلة الثانية اثنتان تضرب في التصحيح الاول  
 وهو ستة عشر يبر المبلغ اثنين وثلاثين في كان له من ستة عشر يأخذ مضروباً في اثنين ومن كان له من  
 من ستة يأخذ مضروباً في ثلاثة وفق ما في يدها كان للام ثلاثة مضروبة في اثنين يسعة وكان للزوج أربعة  
 مضروبة في اثنين فهي ثمانية لاهرأة اثنتان ولأمة اثنتان ولأبيه أربعة وكان للجدة واحد يضرب في ثلاثة فهي

احتياطاً وفي الوهابية قال  
 وحاشا له ان تأت بآب فلم يرث  
 وان ولدت بنتا لها الثلث بقدر  
 • (فصل في المناجحات) •  
 (مات بعض الورثة قبل القسمة لتعديده  
 صححت المسئلة الاولى) وأعطيت سهام كل  
 وارث (ثم الثانية) الا اذا اتحد كان مات  
 عن عشرة بنين ثم مات أحدهم عنهم (فان  
 استقام نصيب الميت الثاني الى تركته فيها)  
 ونصحت (وان لم يستقم فان كان بين سهامه  
 ومسئلته موافقة ضربت وفق التصحيح في  
 كل التصحيح الاول والا لم يكن بينهما موافقة  
 بل مباينة (ضربت كل الثاني في كل  
 الاول يحصل مخرج المسائلين فنضرب  
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب أي في  
 التصحيح الثاني أو في دفعه (وسهام ورثة  
 الميت الثاني في كل ما في يده أو في دفعه من  
 التصحيح الاول)

هي وكان لا ولا ذنبة تضرب في ثلاثة تبلغ خمسة عشر انكل رأس ثلاثة فالجمله اثنتان وثلاثون (قوله بل  
 مباينة) صورتها كما ذكره المصنف مات الحدة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة وستة من جهة بنتها وثلاثة  
 من جهة ابنة بنتها والتصحيح الاول اثنتان وثلاثون والثاني أربعة لأن الزوج له النصف واحد من اثنتين فبقي واحد  
 على أخوين لا يتقسم ويأين فضر بناء عدد رؤسهما في أصل المسئلة وهو اثنتان فحصل أربعة للزوج انسان وانكل  
 أخ واحد والذي في يدها تسعة وهي مباينة للأربعة فضر بنا الأربعة في اثنتين وثلاثين حصل مائة وثمانية وعشرون  
 كان لزوجته الاول انسان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية وثلاثون وكذلك ولايه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر  
 وانكل ابن ستة في أربعة بأربعة وعشرين ولابنت ثلاثة في أربعة باثني عشر وللزوج اثنتان في تسعة بثمانية عشر  
 وانكل أخ واحد في تسعة بتسعة (قوله وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت نصيبه من الاول في الثاني  
 الخ) صورتها مات عن ابن من امرأة وثلاث بنات من امرأة أخرى ثم ماتت إحدى البنات عن البقية وهما  
 اختان شقيقتان وأخ لاب فالمسئلة الاولى من خمسة والثانية من ثلاثة وما في يد الميت الثاني واحد وبين الواحد  
 والثلاثة مباينة فضر بنا الثلاثة في الخمسة تبلغ خمسة عشر فلكل رأس من الاول سهم تضرب به المسئلة الثانية  
 وهي ثلاثة تبلغ ثلاثة وكان للاختين الشقيقتين اثنتان مضروبان في واحد باثنتين وللأخ واحد يضرب  
 في واحد فهو هو (قوله أو وفقه الخ) صورتها مات عن زوجة وبنت وأب ثم ماتت البنت عن أمها وجدها وهما  
 وارثان في الاولى فالتصحيح الاول أربعة وعشرون لاخت لاط الثمن بالسدس فان الاب يرث السدس فرضا  
 والباقي تعصبا فللبنت اثنا عشر وللزوجة ثلاثة وللأب السدس أربعة فرضا ويرث الباقي تعصبا فاذا ماتت  
 البنت عن أمها وجدها تكون مسئلتها من ثلاثة وما في يدها اثنا عشر وبينهما موافقة بالثلث فتضرب الواحد  
 الذي هو وفق التصحيح في أربعة وعشرين فهي هي ومن كان له نصيب من الاولى يأخذه مضروبا في واحد الذي  
 هو وفق التصحيح ومن له شيء في الثانية يأخذه مضروبا في أربعة وفق ما في يدها فللزوجة ثلاثة وضروبة في واحد  
 بثلاثة وللأب تسعة تضرب في واحد فهي هي وكان للام واحد من ثلاثة تضرب في أربعة تبلغ أربعة وللجد  
 اثنتان مضروبة في أربعة فالمبلغ ثمانية (قوله ولومات ثالث قبل القسمة) اعلم ان تعدد المناصفة قد يكون بتعاقب  
 موت الورثة من الميت الاول عن ورثة أخرى كما ذكرنا أولا وقد يكون بموت الوارث الثاني عن الاول  
 كما اذا مات الزوج في المثال المذكور وصدر الباب عن امرأة وأبوين كما ذكرتم ماتت المرأة عن بنت وأخت  
 قبل القسمة فلا فرق في العمل بين المناسبات المتعددة في مرتبة واحدة من الارث وبينها في مراتب متعددة  
 فتصحح الميت الاول من ستة عشر ولا حاجة الى ضرب كما تقدم ومسئلة الميت الثالث وهي الزوجة من اثنتين  
 وبينهما وبين ما في يدها مباينة فتضرب الاثنين في ستة عشر تبلغ اثنتين وثلاثين في شيء من ستة عشر يأخذه  
 مضروبا في اثنين ومن كان له شيء من اثنين يأخذه مضروبا في اثنين في يدها وهو واحد فللبنت تسعة مضروبة  
 في اثنين تبلغ ثمانية عشر وللأم ثلاثة تضرب في اثنين تبلغ ستة وللزوجة الزوج واحد مضروب في اثنين فهي هي  
 وكذا الاقارب ولا ييه اثنتان في اثنين بأربعة فحصل للزوجة اثنتان واحد لاختها واحد لبنتها فان ماتت الاخت  
 عن ابن وبنت فكانت مسئلتها من ثلاثة وما في يدها واحد وهو ما بين قسمة في اثنتين وثلاثين والعمل  
 ما عرفت فعتبر الاثنين والثلاثين تصحها أولا والثلاثة تصحها ثانيا وهكذا اذا ماتت البنت الاخيرة (قوله وهذا  
 علم العمل فلا تغفل) أشار به الى الاستيقاظ الى هذا العمل لدقته واحتياجه الى تأمل وفكر انتهى والله تعالى  
 أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الخارج)

قدم هذا الباب على ذكر التصحيح اتوفقه عليه والخارج جمع مخرج وهو فعل من الخروج والمراد منها مواضع  
 خروج هذه الفروض الستة من الاعداد (قوله ومخرج كل كسر بمجه) مفردا كما نصف أو مكررا كالثلثين  
 وسعى الكسر هو المخرج الذي يشارك في الحروف والاولى تقديم هذه العبارة على قوله الفروض وقد يقال  
 ذكره دخولا على المصنف واعلم ايضا ان المخرج كلما كان أقل كان الفرض أكثر وكلما كان أكثر كان الفرض  
 أقل فان النصف أكثر من الربع ومخرجه أقل من مخرجه وان الخارج أقل من الفروض بواحد لان مخرج الثالث  
 والثلثين واحد (قوله والسدس من ستة) كون الستة مبعبا للسدس انما هو باعتبار الاصل فان أصل ستة

وان كان فهم من يرث من الميتين ضربت  
 نصيبه من الاول في الثاني أو وفقه ونصيبه  
 من الثاني فيما في يد الميت الثاني أو وفقه  
 (ولومات ثالث) قبل القسمة (جعل المبلغ)  
 الثاني (مقام الاولى) جعل (الثالثة)  
 مقام الثانية في العمل (وهكذا) كلمات  
 واحد تقبضه مقام الثانية والمبلغ الذي قبله  
 مقام الاولى الى ما لا يتناهى وهذا علم العمل  
 فلا تغفل  
 (باب الخارج)  
 (الفروض) المذكورة في القرآن (نوعان)  
 الاول النصف ومخرج كل كسر بمجه كالربع  
 من أربعة الا النصف فانه (من اثنين والربع  
 من أربعة والثمن من ثمانية والثاني الثلث  
 والثلاثان كلاهما (من ثلاثة والسدس

سدة قلب السين الثانية . وكذلك الدال وأدخمت التاء في التاء فصارت **سدة** (قوله على التضعيف) أراد بذلك ان الثمن اذا ضعف حصل الربع وأن الربع اذا ضعف حصل النصف وهكذا السدس اذا ضعف صار ثلثا واذا ضعف الثلث صار ثلثين (قوله والتتصيف) اراد أن النصف اذا نصف صار ربعا وان الربع اذا نصف صار ثلثا وكذا الحال في تنصيف الثلث والثلثين والسبب في انهم جعلوا الفروض الستة نوعين انهم طلبوا ما هو الاقل من تلك الفروض مة دارا فوجدوه الثمن الذي يخرج به الثمانية ووجدوا الربع والنصف خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة نوعا واحدا ثم طلبوا أقل فرض بعد الثمن فوجدوه السدس الذي يخرج به الستة ووجدوا ثلثا والثلثين خارجين منها بلا كسر فجعلوا هذه الثلاثة الاخرى نوعا آخر وقد يقال انما سعى النوع الاول بالاول لانه نصيب اول الموجودات من الناس اعنى الزوجين لان نصيبهم لا يوجد الا فيه (قوله قلت واخصر الكل الخ) هذا يقتضي ان المراد بجمع الفروض من غير تنكئة اخرى والذي ذكره شراح السراجية ان الفرض من الاقتصار على التضعيف والتتصيف الاكتفاء بحفظ فرض من **كل** نوع اما الاعلى والاولى او الاوسط والاولى ويعرف بذلك بقية الفروض (قوله أحاد) أى فرض واحد فتدل ا بن كمال عن الواحدى في شرحه ديوان المتنبى أنه لا يقال أحاد بالافراد بل لابد من التكرار بخلاف منى وثلاث (قوله فكل عدد يكون مخرجا للجزء) أى أقل جزء كالثمن فهو مخرج اضعفه وهو الربع وضعف ضعفه وهو النصف والسبب في ذلك ان مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء أى مخرج الضعف موجود في مخرج الجزء وعادله فهو ربع الضعف مما من مخرج جزءه فيستغنى بمخرج الجزء عن مخرج ضعفه مثلا مخرج الثلث والثلثين ثلاثة وهى داخله في مخرج السدس الذى هو الستة وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج الثمن (قوله فاذا كان في المسئلة الخ) مثل لا اختلاط النصف بكل النوع الثانى ولم يثقل لما اذا اختلط النصف ببعضه وذكره السيد فقال كما اذا اختلط النصف بالثلاث فقط كما اذا تركت زوجا وأختين لام أو اختلط بالثلثين فقط كما اذا خلفت زوجا وأختين لاب وأم أو اختلط بالسدس وحده كما اذا خلف بنتا وأم أو اختلط بالثلث والثلثين معا كما اذا تركت زوجا وأختين لاب وأم وأختين لام أو اختلط بالثلثين والسدس معا كما اذا تركت زوجا وأختين لاب وأم وولد أم أو اختلط بالثلث والسدس كما اذا تركت زوجا وأختين لام واما (قوله لتركها من ضرب اثنين في ثلاثة) هذا انما يظهر اذا لم يكن في المسئلة سدس أما اذا كان فيها ذلك فيكتفى بمخرجه لان مخرج النصف اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة وكلاهما داخلان في الستة فيكتفى بها (قوله فاذا كان في المسئلة زوجة ومن ذكر) أى من الشقيقتين والاختين لام والام وهذا من ا لاختلاط الربع بكل النوع الثانى ومثال ما اذا اختلط ببعضه وهو الثلثان فقط وزوج وبنتان أو الثلث فقط زوجة وأم أو السدس فقط زوجة وواحد من أولاد الام أو الثلثان والسدس معا زوجة واختان لاب وأم أو الثلثان والثلث زوجة واختان لاب وأم واختان لام أو الثلث والسدس زوجة وأم واختان لام (قوله لموافقة الستة بالنصف) هذا اذا كان السدس موجودا في الفرائض وأما اذا لم يكن موجودا والموجود الثلث أو الثلثان أو هما فاضرب الثلاثة بمخرج ما ذكر في الاربعة العجائبة بينهما (قوله ببعض الثانى) مثال اختلاطه بالثلثين والسدس زوجة وبنتان وأم ومثال اختلاطه بالثلث والسدس على رأى ابن مسعود زوجة وأم واختان لام وابن محروم ومثال اختلاطه بالثلثين والثلث على رأيه أيضا زوجة وابن كافر واختان لاب وأم واختان لام ومثال اختلاطه بالثلثين فقط زوجة وبنتان ومثال اختلاطه بالسدس زوجة وام وابن ومثال اختلاطه بالثلث فقط زوجة وابن رقيق واختان لام على رأيه أيضا (قوله فقير منه قرالا على رأى ابن مسعود) لان المحروم منه يجب حجب نقصان كما اذا ترك ابنه كافر او زوجة وأم واختين لاب وام واختين لام فان الابن المحروم عنده يجب حجب الزوجة من الربع الى الثمن وأما على رأيه بنافه وغير متصور لان الثمن اذا كان لامرأه وجب أن يكون صاحب الثلثين بنتين وصاحب السدس أما أوجة وحيدة فيعدهم صاحب الثلث لان صاحبه اما الام أو أولادها والام هنا قد حجبت من الثلث الى السدس وأولادها قد حجبت من جميع الثالث فيكون اختلاط الثمن والثلثين والسدس فقط دون الثالث فهذه المسئلة عند ابن مسعود من أربعة وعشرين وتقول الى أحد وثلاثين وعند غيره من اثني عشر وتقول الى سبعة عشر وظاهر عبارته ان اختلاط الثمن ببعض الثانى مطلقا أى

على النصف والنصف مرة أو تقول مثلا الثمن  
وضعه ونصف وضعه أو تقول النصف  
ونصفه ونصف نصفه وأخصر الكل  
أنت تقول الربع والثالث ونصف كل وضعه  
فأزاجاه في المسئلة من هذه القروض أحاد  
فخرج كل فرد منفردا بسبب الانصاف كما مر  
وإذا جابه في أولان وهما من نوع واحد  
فكل عدد يكون مخرجا لضعفه كالسنة  
أيضا يكون مخرجا لضعفه وضعفه  
هي مخرج للسادس وضعفه وضعفه  
فأذا اختلط النوع (الثاني) أي الثلاثة الآخر  
(بكل) النوع (الثاني) في المسئلة نصف  
(أو بضعه) فإذا كان في المسئلة نصف  
وثلاث وثلاث وسدس كزوج وشقيقة  
وأختين لام وأم (فمن ستة) لتركبها من ضرب  
وأختين في ثلاثة (أو) اختلط (الربع) من النوع  
الأول بكل الثاني أو بضعه فإذا كان  
في المسئلة زوجة ومن ذكر (فمن اثنين عشر)  
لتركبها من ضرب الأربعة في ثلاثة لموافقة  
الستة بالنصف (أو) اختلط (الثمن) من  
النوع الأول ببعض الثاني وأما بلكه ففسر  
منه والاهلي رأى ابن مسعود

على قول الجمهور وقد علمت انه لا يجمع مع الثلث واجتماعه معه انما هو على رأيه أيضا سواء كان منفردا  
أو مع الثلثين أو مع السدس (قوله أو في الوصايا) كما إذا وصى بمن تركته وبثلثها وثلثها وأجازت الورثة  
أو عدت قبرى على قنبر ما قال ابن مسعود (قوله في ثلاثة لا تقدمنا الخ) هذا لا يظهر الا اذا كان في المسئلة  
سدس أو ما اذا لم يكن فيها بل كان فيها ما يخرج الثلاثة فتضرب الثلاثة كل الخارج في الثمانية لعمانية  
(قوله ولا يجمع) أكثر من أربعة فروض في مسئلة واحدة) اعترض بأنه قد يجمع خمسة وستة أما الأولى  
فكزوج وأم وأخت شقيقة وأخت لاب وأخت لام وأما الثانية فكما اذا كان مع من ذكر زوجة بأن كان خنثى  
مشكل اذ هي رجل انه زوجته واذت امرأة انه زوجها وأقام كل بينة فانه يثبت لكل فرضه ويمكن أن يجاب  
بأن الأولى تكسر فيها السدس والكلام في أربعة فروض لم يكثر أحد ها وبأن الثانية نادرة والنادر لا يحكم له  
(قوله ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس) قد علمت ان مسئلة الخنثى اجمع فيها ستة منهم وقد علمت الجواب  
(قوله واذا انكسر سهام كل فريق الخ) اعلم انه يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة أصول ثلاثة منها بين السهام  
والرؤس وأربعة بين الرؤس والرؤس أما الثلاثة فأحد ها يسمى الاستقامة وهو ما اذا كان سهام كل فريق منقسمة  
عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب **كأبوين وبنتين والثاني الموافقة وهو ما اذا انكسر نصيب على طائفة**  
واحدة ولكن بين سهامهم ورؤسهم موافقة فيضرب وفق عدد رؤس من انكسر عليهم السهام في أصل المسئلة  
ان لم تكن عائلة وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة كأبوين وعشرين بنات أو زوج وأبوين وست بنات والثالث  
أن ينكسر كذلك ولا يكون بين السهام والرؤس موافقة فيضرب كل عدد رؤس من انكسر عليهم السهام  
في أصل المسئلة كزوج وحنة وثلاث اخوات لام أو في أصلها مع عولها كزوج وخمس اخوات لاب وأم أولاب  
وأربعة منها بين الرؤس والرؤس وهي التماثل والتداخل والتوافق والتباين وقد ذكر المصنف ستة وحذف  
الاستقامة لظهورها وهذه الأصول الأربعة لا تأتي الا فيما اذا كان الكسر على طائفتين فأكثر فان قيل لم تعتبر  
هذه الأصول الأربعة بين السهام والرؤس كما اعتبر بين الرؤس والرؤس بل اسقط عنها التداخل قلنا لم يعتبر  
التداخل بينهما بل رد الى الموافقة ان لم تنقسم السهام على الرؤس أو الى المعاملة ان انقسمت رومالاختصار  
مثال الاول زوج وابنان وابنتان أصل المسئلة هنا أربعة للزوج وأحد منهم والثلثة الباقية بين الابنين  
والبنين للذكر مثل حظ الانثيين فالابنان بمنزلة أربع بنات انضم الى أمي البنين والثلثة لا تنقسم على الستة  
لكنهم مائة موافقان بالثلث فرد عدد الرؤس الستة الى وقفة وهو اثنان ويضرب في أصل المسئلة فيصير ثمانية ونصع  
منها المسئلة فقد كان للزوج واحد وقد ضربناه في المضروب الذي هو اثنان فكان اثنان فأعطيهما ايامه والباقي  
ستة نستقيم على الورثة الباقية ومثال الثاني ابوان وبنتان أصل المسئلة ستة فالسدسان وهما اثنان للأبوين  
والثلثان وهما أربعة للبنين وهي مستقيمة عليهما كما في صورة التماثل **فكان بين السهام والرؤس تماثله فلذا**  
صار الأصول المحتاج اليها سبعة لعمانية فان قلت اذا كان بين بعض اعداد الرؤس تماثل وبين بعضها الآخر  
تداخل أو توافق أو تباين فاذا يعمل قلت ان اتفق ذلك يعمل في كل بعض ماعمل في أصله فنكتفي في التماثلين بواحد  
منهم ما يؤخذ وفق أحد المتوافقين ويضرب في الآخر ثم ينسب المبالغ الى أحد المتماثلين ويعمل على ما تقتضيه  
هذه النسبة ذكره السيد (قوله في أصل المسئلة) أي فقط ان لم تكن عائلة كالمثال الذي ذكره (قوله وعولها)  
أي وفي أصلها وعولها ان كانت عائلة تحذف المعطوف عليه ومثاله زوج وخمس اخوات لاب وأم أولاب أصل  
المسئلة ست النصف وهو ثلاثة للزوج والثلثان وهو أربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسر  
سهام الاخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهن ورؤسهن أعنى الاربعة والخسة مباينة فضررنا عدد رؤسهن  
وهو خمسة في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة صار الحاصل خمسة وثلاثين فتمت تصحيح المسئلة (قوله وان وافق  
سهامهم عدد هم) الضمير فيها الى الفريق وجمع باعتبار المعنى (قوله في أصل المسئلة) أي ان لم تكن عائلة كالمثال  
الذي ذكره (قوله وعولها) أي وفي أصلها مع عولها ان عالت ومثاله زوج وأبوان وست بنات فأصل المسئلة  
اثنا عشر لاجتماع الربع والسدس والثلثين فللزوج ربعها وهو ثلاثة وللأبوين سدسها وهما أربعة وللبنات  
الست ثلثا ها وهي ثمانية فقد عالت المسئلة الى خمسة عشر وانكسر سهام البنات أعنى الثمانية على عدد رؤسهن  
فقط **فكان بين عددي السهام والرؤس توافق بالنصف فرد عدد رؤسهن الى نصفه وهو ثلاثة ثم ضربناه**

أو في الوصايا فلا حاجة الى الضرب (فان أربعة وعشرين بنين  
كزوجة وبنتين وأم تركها من ضرب الثمانية  
في ثلاثة لا تقدمنا من موافقة الستة بالنصف  
ولا يجمع أكثر من أربعة فروض في مسئلة  
واحدة ولا يجمع من أصحابها أكثر من خمس  
طوائف ولا ينكسر على أكثر من أربع فرق  
واذا انكسر سهام كل فريق عليهم ضربت  
عدد هم في أصل المسئلة) وعولها ان  
كانت عائلة (كأم وأخوين) للمرأة الربع  
يبقى لها ثلاثة لا تستقيم ولا توافق فاضرب  
اثنين في أربعة فتصع من ثمانية (وان وافق  
سهامهم عدد هم ضربت وفق عدد هم في  
أصل المسئلة) وعولها (كأم وأخت  
أخوة) فاهم ثلاثة توافقهم بالثلث فاضرب  
اثنين في أربعة فتصع من ثمانية أيضا

في أصل المسئلة مع عولها وهو خمسة عشر فصل خمسة وأربعون (قوله فان انكسر سهام فريقين) شروع في الاصول الاربعة التي بين عددي الرأس (قوله وعولها) لم يذكر في السراجية ولا في شراحها المول في الانكسار على أكثر من فريق واحد وصورته زوجة وثلاث اخوات اشقام وثلاث اخوات لام (قوله فاطلب المشاركة) الاولى التعبير بالنسبة (قوله بين السهام والاعداد) أي اعداد الرأس بالاصول الثلاثة (قوله ثم بين الاعداد والاعداد) أي ثم اطلب المناسبة بين اعداد الرأس بعضها مع بعض (قوله ثم اعمل كما فعلت في الفريقين الخ) لم يذكر في الفريقين الا المماثلة فقط وأما صورتنا التوافق والتباين المتقدمتان فوضوعهما في الانكسار على فريق واحد (قوله بسمي جزء السهم) ويسمى المضروب (قوله كك أربع زوجات الخ) أصل المسئلة من اثني عشر للجدات الثلاث السدس وهو انثان لا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن مائة فأخذنا مجموع رؤسهن وهو ثلاثة وللزوجات الأربع وهو ثلاثة فلا استقامة وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فأخذنا عدد الرأس بقامه وللأعمام الباقي وهو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر بل بينهما مائة فأخذنا عدد الرأس بأمره ثم طلبنا النسبة بين اعداد الرأس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة متداخلين في الاثني عشر الذي هو أكثر اعداد الرأس فضر بنا في أصل المسئلة وهو أيضا اثنا عشر وسهامها تصح المسئلة (قوله كك أربع زوجات وخمسة عشر جدة الخ) الاولى خمس عشرة كما في بعض النسخ وأصل المسئلة أربعة وعشرون للزوجات الأربع الثمن وهو ثلاثة ولا يستقيم عليهن وبين عددي سهامهن ورؤسهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن والبنات الثماني عشرة الثلثان وهو ستة عشر ولا يستقيم عليهن وبين سهامهن ورؤسهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو تسعة وللجدات الخمس عشرة السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن مائة فخططنا جميع عدد رؤسهن وللأعمام الستة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فخططنا عدد رؤسهم فحصل انما من اعداد الرأس المحفوظة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر ثم طلبنا بينهم التوافق فوجدنا الاربعة موافقة للستة بالنصف فرددنا احدىاهما الى نصفها وضر بنا في الاخرى صار المبلغ اثني عشر وهو موافق للستة بالثالث فضر بنا ثالث احدىاهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين وبين هذا المبلغ الثاني وبين خمسة عشر موافقة بالثالث أيضا فضر بنا ثالث خمسة عشر وهو خمسة في ستة وثلاثين فحصل مائة وثمانون ثم ضر بنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار الحاصل أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين فتمت المسئلة وستعلم معرفة نصيب كل فريق ومعرفة نصيب كل واحد منه بعد ان شاء الله تعالى (قوله كما رأيتن وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام) أصل المسئلة أربعة وعشرون فلز وجبتن الثمن وهو ثلاثة لا يستقيم عليهما وبين عدد رؤسهما وسهامهما مائة فأخذنا عدد رؤسهما وهو انثان وللجدات الست السدس وهو أربعة لا ينقسم عليهن وبين عددي رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو ثلاثة والبنات العشر الثلاثان وهو ستة عشر لا يستقيم عليهن وبين رؤسهن وسهامهن موافقة بالنصف فأخذنا نصف عدد رؤسهن وهو خمسة وللأعمام السبعة الباقي وهو واحد لا يستقيم عليهم وبينه وبين عدد رؤسهم مائة فأخذنا عدد رؤسهم وهو سبعة فصار مع انما من الاعداد انما خوزة للرؤس اثنتان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضر بنا الاثني في الثلاثة فصار ستة ثم ضر بنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين ثم ضر بنا الثلاثين في السبعة فحصل مائتان وعشرة ثم ضر بنا هذا المبلغ في أصل المسئلة وهو أربعة وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين ومنها استقيم المسئلة على جميع الطوائف اذ كان لازم وجبتين من أصل المسئلة ثلاثة ضر بناها في المضروب الذي هو مائتان وعشرة فحصل ستمائة وثلاثون فاكل واحدة منها ثمانية وخمسة عشر وكان للجدات الست أربعة وقد ضر بناها في ذلك المضروب فصار ثمانية وأربعين فاكل واحدة منها مائة وأربعون وكان للبنات العشر ستة عشر ضر بناها في المضروب المذكور بلغ ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستين فاكل واحدة منها ثمانية وستة وثلاثون وكان للأعمام السبعة واحد ضر بناها في ذلك المضروب فكان مائتين وعشرة فاكل واحدة منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمسة آلاف وأربعون ذكره السيد (قوله يحصل جزء السهم) وهو المبلغ الثالث الالنه فحصل من العدد الاول والثاني مبلغ ومنه ومن المضرب في الثالث مبلغ ثمان ومنه ومن المضرب في الرابع مبلغ ثالث وهو جزء السهم (قوله السهامهم) راجع الى

فان انكسر سهام فريقين أو أكثر وعدد رؤسهم متماثلة ضربت أحد الاعداد في أصل المسئلة وعولها (كثلاث بنات وثلاثة أعمام) فتكن في باء المتماثلين فاضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن تسعة منها تصح وان انكسر على ثلاث فرق أو أربع فاطلب المشاركة أولا بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم اعمل كما فعلت في الفريقين في المدخلة والمماثلة والموافقة والمباينة فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه والمباينة فاحصل يسمى جزء السهم فاضربه في أصل المسئلة أشار اليه بقوله (وان دخل بعض الاعداد في بعض كأربع زوجات وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت أكثر الاعداد) لتداخلها (في أصل المسئلة) وهو اثنا عشر تكن مائة وأربعة وأربعين منها تصح (وان وافق بعضها بعضا كك أربع زوجات وخمسة عشر جدة وثمان عشرة بنتا وستة أعمام ضربت وفق احدىاهما) أي أحد الاعداد (في جميع الآخر جميعه ثم الرابع في وفق الثالث ان وافق والا في جميعه ثم الرابع كذلك) ثم المجموع وهو جزء السهم وهو مستتمائة وثمانون في أصل المسئلة وهو ثمانية وأربعة وعشرون يحصل أربعة آلاف ثمانية وعشرون منها تصح (وان تباينت) أعداد رؤس من انكسر عليهم سهامهم (كأمرأتين وعشرين بنات وست جدات وسبعة أعمام ضربت احدىاهما) أي أحد الاعداد (في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع) يحصل جزء السهم وهو مائتان وعشرة لتوافق رؤس البنات والجدات لسهامهم بالنصف فاضرب بها في أصل المسئلة وهو ثمانية وأربعة وعشرون يحصل خمسة آلاف وأربعون ومنها استقيم



النبات والحيوانات ونظيره وذلك من المثال السابق وانما ذكر ذلك التماثل لانه لولا هذه الموافقة لزيد التصحيح على  
 العدد المذكور قال المصنف واذا اردت معرفة التماثل والتوافق والتباين الخ التماس على هذه  
 المفهومات ظاهرا لا في التداخل لانه لا دخول من جانب الاكثر وقد نقل في توجيه ذلك عن حافظ الدين رحمه  
 الله تعالى ان معنى الدخول من جانب الاكثر قبول الدخول فيه كافي قوله تعالى واعد ناموسي فان الموجود  
 من موسي عليه الصلاة والسلام قبول للوعد وكافي قولك عالج الطبيب المريض فان الموجود من المريض  
 قبول للعلاج فعدم موسي على نبينا وعليه افضل الصلاة واتم السلام بتبويه الوعد مواعدا وعدا المريض بقبول  
 العلاج معالجوا وجب عنه ايضا بان معنى الدخول من جانب الاقل = ثرائفا القليل اباه فانه لما في بعده  
 اباه فكانه دخل فيه قليلا قليلا حتى فني وبأن هذه التسمية اصطلاحية فلا يلزم تحقق المعنى اللغوي بقامه فيها  
 (قوله في تقسيم التركة) أي على اعداد المستحقين بلا كسر (قوله فتمثال العددين الخ) اعلم ان العدد لا يشمل  
 الواحد على الاصح لان العدد هو الكمية المتألفة من الوحدات والواحد ليس كذلك وعرف العدد ايضا بان  
 ما يساوي نصف مجموع حاشيته قربا وبعدا كالاثني فانه نصف مجموع حاشيته لان احدى حاشيته ثلاثة  
 والاخرى واحد ومجموعهما أربعة والاثني نصف الأربعة وهاتان الحاشيتان قريبتان والبعيدتان تظهران  
 في غير الاثني = الثلاثة فان الحاشية السفلى البعيدة واحد والعليا البعيدة خمسة والمجموع ستة والثلاثة  
 نصفها وعرف بعضهم العدد بأنه ما يقع في جواب كم هو وما يقع في مراتب العدد فيشمل الواحد والصحيح الاول  
 (قوله كون احدهما مساويا للآخر) ويسمى العددان متماثلين ومثل الشيء هو ما يتحد معه في الذاتيات وقد  
 يستعمل في المشابه وهو المتخذ في الوصف والاول مراد لان الأربعة مع الأربعة متماثلان في الذات (قوله  
 كثلثه وثلاثه) لا بد من اعتبارهما في محلين = الرأس والسهام والاثنا ثلاثة مجزئة عن الجمل لانه قد فيها  
 فلا تنصف بالمساواة (قوله وتداخل العددين المختلفين) الاختلاف يقع في اعداد التماثل (قوله على ما هنا)  
 وعلى ما ذكره في السراجية من ادمان آخران الاول منهما ما أن تزيد على الاقل مثله وامثاله فياوي الاكثر  
 الثاني أن يكون الاقل جزءا لا كثر ولا يقال له جزء اصطلاحا الا اذا أفناه فهو عين الاول واختلاف بالعبارة  
 (قوله أي بفضيه) ومعنى افناؤه انه اذا اتى الاقل من الاكثر مرتين أو أكثر لم يبق من الاكثر شيء هذا هو التداخل  
 اصطلاحا وما هو لغة فكل قليل دخل في كثير (قوله واذا أردت معرفة التوافق الخ) شروع في بيان معرفة  
 التوافق والتباين لما فيهما من الخفاء وحاصله ان طريق معرفة التوافق والتباين الاق بين العددين المختلفين  
 أن يتقص من الاكبر بقدر الاقل من الجانبين مرارا حتى يتفقا في درجة واحدة فان اتفقا في واحد كالسبعة  
 مع العشرة فانك اذا اسقطت السبعة من العشرة بقي ثلاثة وهي أقل من السبعة فاذا اسقطت الثلاثة  
 من السبعة مرتين بقي واحد وهو أقل من الثلاثة فاذا اسقطت من الثلاثة مرتين بقي واحد فهما متباينان  
 وان اتفقا في غير الواحد = الثمانية مع العشرين فانك اذا اسقطت الثمانية من العشرين مرتين بقي أربعة  
 واذا اسقطت الأربعة من الثمانية بقي أربعة فالاربعة هي العدد الذي توافقه فهما متوافقان بالربع ومعنى  
 هذه العبارة ونظائرها = المتوافقان بالنصف ان مخرج الربع أو النصف بعدهما (قوله وان توافقا في اثنين  
 فبالنصف) كما في الأربعة والعشرة (قوله أو ثلاثة) كما في التسعة والاثني عشر (قوله هكذا) أي وان توافقا  
 في الأربعة كالثمانية والاثني عشر فبالربع وفي الخمسة والخمسة عشر وفي الستة بالسدس كالثاني  
 عشر مع ثمانية عشر وفي السبعة بالسبع كاربعة عشر مع واحد وعشرين وفي الثمانية بالثمانى = ستة عشر  
 مع أربعة وعشرين وفي التسعة بالتسع كثمانية عشر مع سبعة وعشرين وفي العشرة بالعشر كعشرين مع ثلاثين  
 وتسمى هذه الكسور والمنطقة والاعداد قسمان منطق الكسر واصمه فطق الكسر هو الحاصل من ضرب أحد  
 عددين صحيحين في الآخر كاثني عشر فانه حاصل من ضرب مخرج النصف في مخرج السدس أو مخرج الثلث  
 في مخرج الربع فيمكن أن ينطق بكسوره كنصفه وثلثه وربعه وسدسه واصمه ما لا يكون كذلك كأحد عشر  
 فانه ليس بحاصل من ضرب أحد عددين صحيحين في الآخر فكسره يسمى أصم مجازا لانه لا يسمع النطق بكسره  
 فالكسر الاصم ما لا يمكن التعبير عنه الا بالاضافة الى مخرجه كجزء من أحد عشر جزءا والمنطق هو الذي يمكن  
 التعبير عنه بغير ذلك كالكسور التامة وما تركب منها بالاضافة والتكسر (قوله أو أحد عشر) كاثني

(واذا أردت معرفة التماثل والتوافق  
 والتداخل والتباين بين العددين) هذه  
 مقدمة يحتاج اليها في تقسيم التركة (قوله ان  
 العددين كونهما أحدهما مساويا للآخر)  
 كثلثه وثلاثه (وتداخل العددين المختلفين)  
 بأحد أمرين على ما هنا إما (أن يهذأ قلها  
 الاكثر) أي بفضيه (أو يكون أكثر العددين  
 منقسماء على الأقل) فسمعة صحيحة (بأنه  
 كسمعة الستة على أي لا يفتني) (أقلها  
 العددين أن لا يعد) أي لا يفتني (كالثمانية مع  
 الاكبر) (بأنه يعد) (أربعة فتوافقان بالربيع  
 والعشرين يعدن أن لا يعد هذا العددين)  
 (وتباين العددين أن لا يعد) (أصلها كالتسعة مع  
 المختلفين) (بأنه يعد) (ثلاثه فتوافق  
 العشرة) (واذا أردت معرفة التوافق  
 والتباين بين العددين المختلفين) (أصلها  
 من الاكبر من الجانبين) (مرارا حتى اذا اتفقا  
 في درجة واحدة) (فان توافقا في واحد يتباينا  
 ولا وفق) (وان توافقا في اثنين فبالنصف  
 أو ثلاثة فبالثلث) هكذا (الى العشرة)  
 وتسمى الكسور والمنطقة (أحد عشر فجزء  
 من أحد عشر)

وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما احد عشر فقط وهو يخرج جزء من احد عشر وهذا بمغزلة  
قوله برديع من أربعة فانه في التوافق لا ينطق بنفس العدد الذي يقع به التوافق وانما ينطق بكسر **ك** الريع  
اذا وقع التوافق في أربعة (قوله وهكذا) أي يجز من اثني عشر في أربعة وعشرين مع ستة وثلاثين وفي جزء  
من ثلاثة عشر كسنة وعشرين وثمانية وثلاثين وفي جزء من خمسة عشر في ثلاثين وخمسة وأربعين وفي جزء  
من ستة عشر في اثنين وثلاثين وثمانية وأربعين وفي جزء من سبعة عشر في أربعة وثلاثين وواحد وخمسين  
وفي جزء من ثمانية عشر في ستة وثلاثين وأربعة وخمسين وفي جزء من تسعة عشر في ثمانية وثلاثين وسبعة  
وخمسين قوله فيما أي في جزء السهم وهو مائتان وعشرة كما اذا ضربت نصيب الزوجتين وهو ثلاثة من أربعة  
وعشرين في مائتين وعشرة تبلغ سقاة وثلاثين (قوله ضربت سهام كل وارث الخ) هذا يقال له قسمة النصيب  
(قوله يخرج نصيبه) ففي المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة  
فاذا قسمتهما على ما كان الخارج واحدا ونصفا فاذا ضربته في المضروب الذي هو مائتان وعشرة يحصل ثلاثمائة  
وخمسة عشر فهي نصيب كل واحدة من الزوجتين وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتها  
على العشرة التي هي عددهن خرج واحد وثلاثة أخماس فاذا ضربت هذا الخارج في ذلك المضروب يحصل  
ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للبنات من أصلها أربعة فاذا قسمتها على الستة التي هي  
عددهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب المذكور حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة  
وكان للأعمام من أصلها واحد فاذا قسمته على السبعة التي هي عددهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته  
في المضروب الذي هو مائتان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب **ك** كل عم (قوله والوضع طريق النسبة)  
انما كانت أوضاعهم لانه لا يحتاج فيها إلى قسمة وضرب بخلاف غيرها (قوله وهو أن تنسب سهام كل فريق الخ)  
ففي المسئلة المذكورة اذا نسبت سهام المراتين وهي ثلاثة إلى ما كانت النسبة مثلا ونصفا واذا أعطيت كل  
واحدة منهم ما من المضروب مثل تلك النسبة أي مائة وثمانية وخمسة عشر واذا نسبت سهام  
البنات وهي ستة عشر إلى عدد رؤسهن وهو عشرة كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل فاذا أعطيت كل بنت  
مثل المضروب ومثل ثلاثة أخماس كان لها ثلاثمائة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام الجدات وهي أربعة إلى عدد  
رؤسهن وهي ستة كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل جدة ثلثي المضروب كان لها مائة وأربعون  
واذا نسبت سهام الأعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم كانت النسبة سبع واحد فاذا أعطيت كل واحد منهم  
سبع المضروب حصل له ثلاثون ولما كان المقدور من الموارث إعطاء كل وارث حصة ذكر والده طرعا ثلاثا  
اعتنا به الطر بقاء السابقة وطريق أخرى تسمى قسمة المضروب وهو أن تقسم المضروب على أي فريق شئت  
ثم اضرب الخارج من تلك النسبة في نصيب فريق الذي قسمت عليهم المضروب فال حاصل نصيب كل واحد  
من آحاد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة اذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المراتين خرج مائة  
وخمسة فاذا ضربت هذا الخارج في نصيب ما من أصل المسئلة وهو ثلاثة حصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي  
الكل واحدة منهما واذا قسمته على البنات العشر خرج أحد وعشرون فاذا ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة  
وهو ستة عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي الكل بنت واذا قسمته أيضا على الجدات الست خرج خمسة  
وثلاثون فاذا ضربته في نصيبهن من أصل المسئلة وهو أربعة خرج مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة واذا  
قسمت المضروب على الأعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا ضربت هذا الخارج في نصيبهم من أصلها وهو واحد  
كان الحاصل ثلاثين فهي لكل عم (قوله يعني كلا وحده) فالواو يعني أدلان التركة اذا كانت وافية بجميع  
الديون وبقي للورثة شيء لا يحتاج إلى القسمة بين الغرماء وتكون القسمة بين الورثة وإن لم تكن وافية لم يبق للورثة  
شيء فلا قسمة بينهم أكل الدين وفي حاشية بهم زاده المراد من قسمة التركة بين الطائفتين قسمتها بين أفراد كل من  
الطائفتين بالاختصاص لا بين الطائفتين بالاشتراك (قوله فان كان بين التركة والتصحیح مماثلة فظاهر)  
كما ذكرنا ما و أبوا وأربع بنات والتركة ستة دنانير (قوله والوافق للسر اجبية وغيرها في وفق التركة الخ) المذكور  
في السراجية وغيرها كما رخصه السيد في غير محل أن حكم البداية يجرى في الموافقة والمداخلة فيضرب سهام  
كل وارث من التصحيح في جميع التركة ولما وافقة طريق أخرى وهي ما ذكرها السراج وهي أن تضرب سهام

ويكذا) ويسمى الأصم (واذا أردت معرفة  
نصيب كل فريق) كالبنات والجدات والأعمام  
وغيرهم (من التصحيح) الذي استقام على  
الكل (فأضرب ما كاله) أي في جزء السهم  
(من أصل المسئلة فيما) أي في جزء نصيبه  
الذي (ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه)  
أي ذلك الفريق (ثم اذا) أردت معرفة  
نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق  
(بسر سهام كل وارث في) جزء السهم  
(المضروب يخرج نصيبه) والوضع طريق  
النسبة وهو أن تنسب سهام كل فريق من  
أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم وحدهم ثم  
تعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل  
واحد من آحاد ذلك الفريق (واذا أردت  
قسمة التركة بين الورثة والغرماء) يعني كل  
وحده لا معا التقدّم الغرماء على قسمة الموارث  
كما في شرح السراجية للسيد (فان كانت بين  
التركة والتصحیح) مماثلة فظاهر (ووافق  
ضربت سهام كل وارث من التصحيح في جميع  
التركة) كذا نسخ المتن والشرح والموافق  
للسراجية وغيرها في وفق التركة

كل وارث في وفق التركة ثم تقسم الحاصل على وفق التصحيح فالخارج هو نصيب ذلك لوارث وتشارك المداخلة  
الموافقة في ذلك فلك في كل من الموافقة والمداخلة طريقة التباين وطريقة الضرب في الوفاق وبين صورة  
المباينة اذا ماتت عن زوج وأم ومعتقتين والتركة خمسة وعشرون ديناراً فصل المسئلة من ستة وقول  
الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاختين سهمان وبين التركة والتصحيح وهو ثمانية تباين  
فاذا أردت أن تعرف نصيب كل وارث من التركة فاضرب نصيب الزوج من التصحيح وهو ثلاثة في كل التركة  
يحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التصحيح أعني ثمانية يخرج تسعة دنانير وثلاثة أعشار دينار فلهذا  
نصيب الزوج من تلك التركة واضرب أيضاً نصيب الأم من التصحيح وهو واحد في جميع التركة فيكون الحاصل  
خمس وعشرون فإذا قسمته على الثمانية يخرج ثلاثة دنانير وعشرون ديناراً فهي نصيب الأم من التركة واضرب  
نصيب كل أخت من التصحيح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسة وعشرون فإذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية يخرج  
سبعة دنانير وربع ديناراً فهي نصيب كل أخت من التركة فإذا فرضنا ان التركة في هذه المسئلة خمسة وعشرون ديناراً  
كان بين التصحيح والتركة موافقة بالانصف وإذا فرضناها أربعة وعشرين ديناراً كان بين التصحيح والتركة مداخلة  
ولك في هاتين السورتين العمل كعمل المباينة ولك أن تضرب نصيب كل وارث في وفق التركة ثم تقسم المبلغ  
على وفق التصحيح فالخارج نصيب كل وارث والموافقة في صورتها ظاهرة والوجه في المداخلة ان المتداخلين  
كالثمانية والأربعة والعشرين ينقسمان في كسر وهو النصف مخرجه أقل المتداخلين وهو ثمانية فلهذا في حكم  
الموافقين وبين ما إذا كان في التركة كسر ذكره السيد فقل رأياً ما إذا كان فيها كسر احتج إلى بساط التركة  
لتصير من جنس واحد وطريق البسط أن تضرب التصحيح من التركة في مخارج الكسر وتزيد على الحاصل ذلك  
الكسر ثم تضرب العدد الذي سمحت منه المسئلة في مخارج كسر التركة أيضاً ثم تعمل بالمباين ما رزمن الضرب  
والقسمة فيكون الخارج نصيب ذلك الوارث الواحد فإذا فرضنا ان التركة في المسئلة المذكورة خمسة وعشرون  
ديناراً وثلاثين الفسلة والعشرين في مخارج الثلث أعني ثلاثة يحصل خمسة وسبعون تزيد عليه الثلث  
فيصير الجميع ستة وسبعين ثم ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة أيضاً فحصل أربعة وعشرون فإذا ضربنا  
نصيب كل وارث من الثمانية في الستة والسبعين وقسمنا المبلغ على أربعة وعشرين كان الخارج نصيب ذلك  
الوارث كان التركة ستة وسبعون وكان التصحيح أربعة وعشرون انتهى (قوله وتعمل كذلك في معرفة نصيب  
كل فريق) أي قسمة في أي التركة في صورتها المباينة والموافقة والمداخلة وتقسم الحاصل على جميع  
التصحيح فما خرج فهو نصيب كل فريق كما ظهر لك من نصيب الاختين في المسئلة السابقة ولك في الموافقة  
والمداخلة الطريق الأخرى التي تقدمت وانما تقدم بيان نصيب كل وارث على بيان نصيب كل فريق والترتيب  
الطبيعي على عكس ذلك لما فيه من ذكر الحمل أولاً ثم المفضل لانه المقصود الاهم متأقلاً (قوله وأما قضاء الديون)  
أي القسمة لقضاء الديون (قوله فان وفق) أي المتروكة بقضائهم قبل التوفية يحصل المقصود ونعمت التوفية (قوله  
وتعدد القرماء) أما إذا لم تعد القرماء فبأخذ القرماء بقية التصحيح (قوله ينزل مجموع الديون بالتصحيح  
للمسئلة الخ) لا صورة مات شخص وترك تسعة دنانير وكان عليه واحد عشرة دنانير ولا آخر خمسة دنانير فخرج  
الدين خمسة عشر فاجعله بمنزلة التصحيح وانظر بينه وبين التركة وهي تسعة دنانير فان كان بينهما موافقة كهذه  
الصورة فانهم متوافقان بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة في وفق التركة حصل ثلاثة وثلاثون فإذا  
قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح الذي هو خمسة يكون الخارج ستة فهي نصيبه من التركة وإذا ضربنا دين  
من له خمسة في وفق التركة وهو ثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمنا هذا على وفق التصحيح الذي هو خمسة حصل  
ثلاثة فالخارج هو نصيبه من التركة والجمله بين الثلاثة ولو كانت التركة في هذه الصورة ثلاثة عشر كان بينها  
وبين التصحيح أي مجموع الديون الذي هو بمنزلة التصحيح وهو خمسة عشر مباينة فاضرب نصيب كل فريق من  
جميع هذا التصحيح في جميع التركة واقسمه على جميع التركة فما خرج فهو نصيب كل فريق فإذا ضربنا دين من له  
عشرة في ثلاثة عشر حصل مائة وثلاثون فإذا قسمنا هذا على خمسة عشر كان الخارج وهو ثمانية وثمانون نصيب  
من له عشرة واضرب أيضاً دين صاحب الخمسة في جميع التركة يبلغ خمسة وستين فإذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة  
عشر خرج أربعة وثلاثون وهو نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا في تلك الصورة ان التركة خمسة دنانير كان بين

وانما يضرب في جميع التركة عند المباينة  
وهذا المعرفة نصيب كل فرد (وتعمل كذلك  
في معرفة نصيب كل فريق) منهم وأما قضاء  
الديون فان وفق فيها (و) ان لم يوف وتعدد  
القرماء (ينزل مجموع الديون بالتصحيح)  
للمسئلة (و) ينزل (كل دين غيرهم كسهمهم  
وارث)

التركة والتصحیح. ووافقة بالخمر مع كونها من ممتلكات فاضرب دين صاحب العشرة في خمس التركة وهو واحد  
 يبلغ العشرة وأسم المأصل وهو عشرة على خمسة التصحيح وهو ثلاثة فيكون الخارج ثلاثة وثلاثون نصيب  
 من كان له عشرة واضرب أيضا دين صاحب الخمسة في وفق التركة واقسم الخارج على وفق التصحيح وهو ثلاثة  
 فيكون الخارج وهو واحد وثلاثون نصيب من كان له خمسة (قوله وتعمل كالتسوية أي من الضرب في جميع  
 التركة في صورة التباين والتداخل والتوافق ولأن في صورتي التوافق والتداخل اعتبار الوفاق فيهما أيضا (قوله  
 ثم شرع في مسألة الخارج) هو فاعل من الخروج وفي اصطلاحهم تصالح الورثة على إخراج بعضهم عن  
 الميراث بما دون حصته منه وهو جائز ذكره محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ذكر عن عمرو بن  
 دينار أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف وهي غاضرة الاشجعية طلقتها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة  
 في العدة فوريها عثمان رضي الله تعالى عنه وكانت مع ثلاث نسوة أخر فصلوا لحوها عن ربع غناها على شرط ثلاثة  
 وعشرين ألف دينار وذلك دليل على جوازها انتهى أكل الدين وكان عبد الرحمن بن عوف قد قام الله في ماله أربع  
 مزارق في حياته بالنصف تصدق في كل مرة بالنصف وأمسك النصف وهو دليل على أنه لا بأس بجمع المال  
 من حله فعن النبي صلى الله عليه وسلم نعم المال الصالح للرجل الصالح (قوله والغرماء) حكم الغرماء حكم الورثة  
 في القسمة والخارج هكذا يناد منه ولم يذكر في السراجية وشراؤها الغرماء ولأن الحال لا يختلف باعتبار  
 ادخال الغرماء المصالح وطرح سهامها (قوله معلوم منها) ذكر بعضهم أنه إذا أخرج الورثة واحدا لخصته قسم بين  
 الباقيين على السواء وإن كان ما أعطوه من مالهم غير الميراث أي وكانوا متساوين فيه وإن كان مما ورثوه فعلى قدر  
 ميراثهم انتهى وفي روح الشروح عن التتمة لوصال وصي الميت بين زوجته وبنتيه وأخذت الزوجة بدل الصلح  
 أي من التركة ثم ظهر وارث آخر فاليافي بين الكل على فرائض الله تعالى ولو قالت الزوجة أغما صالحت مع البنتين  
 دون غيرهما لا يلتفت إليها انتهى وتقييده بالمعلوم ليخرج المجهول فإنه لا يصح الصلح عليه وإن صح عنه (قوله أي  
 طرح سهامها من التصحيح) أي صحح المسئلة مع وجود المصالح بين الورثة ثم طرح سهامها من التصحيح انتهى سيد  
 (قوله من ثلث أصل المال) وهو أن ثلث الباقي وهو واحد وهذا في حق من يحتضنها طارئة بالقبضه بإذخاله  
 وبفرضه عدما وأما من لا يختلف الحال فيه كذلك كما إذا كان بدل المأبأة لا يلزم أن وهي أربعة إلى عدد  
 سهامها وللأب سهمين على كلا التقديرين ولو فرض أن المأبأة هو المصالح على شيء من التركة فالمكان له أمانة وأربعة  
 فإذا طرح نصيب المأبأة بقي خمسة ثلاثة للزوج وأثنان للام فيجعل الباقي أخماسا بين الميت كل واحد للزوج  
 ثلاثة أخماس وللأم خسان ولو فرض أن الأم هي التي صولحت على شيء وخرجت كالتسوية أيضا من ستة  
 فإذا طرح منها سهمان للام بقي أربعة فيجعل الباقي من التركة أربعة ثلاثة من الزوج واحد للام (قوله فيه نظر)  
 يمكن توجيهه بأن المراد أنه أخذ سهمه وخرج وكان الحق للباقي على اعتبار سهامهم في أصل المسئلة مع بقائه  
 (قوله نحو ما تحزر) من قوله فاطم طرح سهامها من التصحيح وهو ثلاثة الخ (قوله قال الخ) أصل قال قول  
 بتحزرت الواو وانفتح ما قبلها أقبت ألفا والقول والمقال والفتالة مصادره ويقال لما قسم من القول قالة وقال وقيل  
 ويقال قولاني مالم أقدر إذا نسب إليه ولم يقله ورجل مقول ومقوال وقول كثير القول والقول هو الانظالم موضوع  
 المعنى خلافا لما أطلقه على الممثل أيضا وفي القاموس أو القول في الخير والقول والقيل والفتالة في الشر أو القول  
 مصدر والقيل والقيل اسمان له والقول كثير اللسان والمثل أو من ملوك جبر يقول ما يشاء فينفذ وأقال عليهم  
 احتكم والشئ اختاره وقال به غلب به ومنه سبحانه من تعطف بالعز وقال به وقال ابن الأنباري قال يحيى بمعنى  
 تكلم وضرب وغلب ومات ومال واستراح وأقبل انتهى مختصرا والموان من التأليف وهو إيقاع الالفة بين شيئين  
 أو أشياء وهو أخص من التركيب لأن مادته لا تفيد إيقاع الالفة ثم اشتهر في ألف كتابا في أي علم كان لتناسب  
 مسائل ما ألف فيه وفي تعريفات العلوم لابن كمال بإشكال الترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبته واصطلاحا جعل  
 الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعض أجزائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر والترتيب  
 كذلك لكن ليس إيرادها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر ثم قال التأنيف والتأنيف هو جعل الأشياء الكثيرة  
 بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعض أجزائها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر أم لا فعلى هذا يكون  
 التأنيف أعم من الترتيب انتهى (قوله العبد) هو الإنسان حرًا كان أو رقيقًا والمولود كالعبد وجده عبدون

وتعمل كما تر غير شرع في مسألة الخارج فقال  
 (ومن تصالح من الورثة والغرماء على شيء)  
 معلوم (منها طرح) أي طرح سهامها من  
 التصحيح وجعل كالتسوية استوفى نصيبه (ثم قسم  
 الباقي من التصحيح) أو الدين (ز) على سهام  
 من بقي منهم (ثم قسم منه كزوج وأم  
 من بقي من الزوج على ما في ذمته من المهر  
 وتم تصالح الزوج على ما في ذمته من المهر  
 وخرج من بين الورثة فاطم وهي  
 التصحيح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي  
 ما عدا المهر بين الأم والعم وأبنا بقدر  
 سهامها من التصحيح قبل الخارج وبحسب  
 ونسبها من اللام وسهم المأبأة لا يجوز أن  
 يجعل الزوج كان لم يكن ثلث الباقي لأنه  
 الأم من ثلث أصل المال إلى ثلث سهمان وهو  
 حيث يكون للام سهم وللمأبأة سهمان وهذا  
 خلاف الإجماع قاله السيد وغيره قلت وهذا  
 هو المأبأة ولقد غلط في قسمة هذه المسئلة  
 صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين  
 وغيرهما على ما عندي من التصحيح فاقم أقسامها  
 الباقي للام سهم وللمأبأة سهمان قطب الدين  
 خلاف الإجماع وقال العلامة فاجعله  
 محمد بن سلطان في شرحه لا يكثر قوله فاجعله  
 كان لم يكن فيه نظر ثم ذكر نحو ما تحزر فتدبر  
 قال مؤلفه العبد

وعبد وأمه وعبد وعبدان وعبدان **كسر** تين مشددة الدال ومعبدة كشيخة ومعباد ومعبدا  
وعبدني وعبد بضمين وعبد **كندس** ومعبوداه والعبد نبات طيب الرائحة والنخل القصير العريض  
وجبل وموضع بلاد علي وبالتصريك الفضب والجرب الشديد والندامة ولامنة النفس والحرص والانكار  
وفي حديث معضل ان أول الناس دخولا الجنة عبد أسود يقال له عبود وذلك ان الله عز وجل بعث نبيا الى  
أهل قرية فلم يؤمن أحد الا ذلك الاسود وان قومه احتفروا له بئرا فصبوا فيها وطبقوا عليه حفرة عظيمة كما  
ذلك الاسود يخرج فيحطب فيبيع الحطب ويشترى به طعاما وشرا بآثم يأتي تلك الحفرة فيعبد الله تعالى  
على تلك الحفرة فيرفعها ويدلي اليه ذلك الطعام والشراب وان الاسود احتطب يوما ثم جلس يستريح فضرر  
بنفسه الارض فنام سبع سنين ثم هب من نومه وهو لا يرى الا أنه نام ساعة من نهار فاحق حزنه فاني  
القرية قباع حطبه ثم أتى الحفرة فلم يجد النسي فيها وقد كان بدا اقومه فيه فأخرجوه فكان يسأل عن الاسود  
فيقولون لا ندري أين هو فضررب به المثل لمن نام طويلا انتهى قاموس ملخصا (قوله الفقير) من الفقر وبضم  
ضد الغني وذكر في القاموس معناه بما يقرب من الخلاف بين الائمة أما ذكر في مصارف الزكاة وقال افتقر  
وأفتقر الله وسد الله مفارقة أغناه وسد جوده فقره والفقر بالضم سر والفتح والفقر بضمهما ما انتزعا من  
عظام الصلب من لدن السكاهل الى العجز انتهى ملخصا (قوله العاجز) أي الضعيف قال في القاموس والعجز  
والعجز والمجزة وتفتح جيهما والعجزان محركة والعجز بالضم الضعف والفعل كضرب وسمع فهو عاجز من  
عواجز (قوله الفقير) من الحقة الدالة كالحقيرة بياضهم والحفارة مثانة والمحقرة والفعل كضرب وكرم والاذلال  
كالتحقير والاحتقار والاستقار والفعل كضرب وحقر الكلام تحقير اصغره انتهى قاموس (قوله الحصة) في  
قال في القاموس حصن **ككرم** منع فهو حصين وأحصنه وحصنه والحصن كل موضع حصين لا يوصل  
الى جوفه وجهه حصون واحدة وحصنة والهلالك والسلاح واحد وعشرون وضمه فاعل المؤلف  
منسوب الى واحد منها (قوله اعباي) هذه زيادة عما ذكره أول الكتاب (قوله الامام الخ) يحتمل انه وصف الشيخ  
وانه وصف آية وهو الظاهر (قوله هجرية) نسبة الى الهجرة أي هجرته صلى الله عليه وسلم (قوله في تقيده)  
المراد به الاختصار وفي القاموس التقيص التيسير والنرح وأما اليجاز والاختصار فتعال شج الاسلام  
في شرح الرسالة التفسيرية هما معنى وهو اقلال الالفاظ مع توسيع المعنى أو اقلال بلاخل أو اقلال الملباني  
وايقا المعاني أو رد الكثير الى القليل وفي القليل معنى الكثير وقيل غير ذلك والكل متقارب وقيل الاختصار  
يكون في حذف الجمل فقط واليجاز أعم من ذلك وقيل الاختصار اقلال من عرض الكلام واليجاز من  
طوله انتهى (قوله وتحريره) قال في القاموس وتحرير الكتاب وغيره تفويجه ولارقة اعناقها (قوله وتنقيحه)  
تقيق الشعر وانقاحه تهذيبه والتقيص صاحب أيضا مصني وبالتصريك انما الص من الرمل (قوله مواضع) الام  
زائدة (قوله وتنقيحه) عطف على تقييره (قوله وعلى مواضع هو آخر) أي لم يغير المصنف ما وقع فيها من السهو  
(قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف تقديره أقول قولنا لا يريدون بتدليل هذا التعبير أن ما بعده واقع ولا بد  
والماقصود أني وان تلخصته وحزرت الخ فلا أسلم من السهو والتدليس بان مثل ما وقع للمصنف وغيره (قوله من هذا  
الخطار) بالتصريك الشرف والاشراف على الهلاك وناظر بنفسه أشفاها على خطر ذلك أو نيل ملك والمراد به علم  
النقصة والكلام على تقديره أي ذي الخطر والمعنى أن السلامة من السهو في هذا الامر الشريف والمراد به السهو  
أي السلامة من هذا السهو والتدليس أن امر يعز على البشر لان التسليم من شعائر الامة وأول الناس أول  
ناس (قوله يعني) على وزن يقل أو يقل كما في القاموس والمادة تأتي بمعنى العسر أي يعسر ويعني القلة أي يقل  
ويتدور يعني الضيق أي يضيق على البشر أو يعني العظمة أي يعظم عليهم فلا يحملونه أفاد هذه المعاني صاحب  
القاموس وكل صحيح وما يعزى لاسيوطي

عز الضاعف يأتي في مضارعه تثلث عين بفرق جاء مثورا  
فما كفى وضد الذل مع عظم كذا كرم علينا جاء مكسورا  
وما كرم علينا الحال أي صعب فافتح مضارعه ان كنت تحسيرا  
وهذه الخمسة الافعال لازمة واضع مضارع فعل ليس مقصورا

الفقر العاجز الفقير محمد علاء الدين ابن الشيخ  
على الحصري الحنفي العباسي الامام بهياع  
بني أمية ثم المقتضي بدمشقي المحمدي قد رقت  
من تأليفه في أواخر شهر المحرم الحرام سنة  
١٠٧١ هـ في ربيع الثاني  
صاحبها أفعل الصلاة والسلام وقد بانفت  
في تقيده وتحريره وتنقيحه وتبعث  
المصنف رحمه الله في تقيده مواضع كثيرة من  
سنة وتبعثه ونهت عليه غالباً وعلى مواضع  
هو آخر وبالجملة فالسلامة من هذا الخطر  
أمر يعز

هزرت زيدا بمعنى قد غلبت كذا • أعنته فكلاذا جاء مأثورا .

وقل اذا كنت في ذكر القنوت ولا • بمنزلة من عادت مكسورا

(قوله على البشر) اسم جنس والبشر الظاهر البشرية وهو ما ظهر من الجسد (قوله فستراقه) أي اذا علمت أن السلامة من السهو والنسيان بهذه المنزلة ولا يمكن بشرا أن يتخلص منه لطبع البشر عليه فالماطلوب السهر ومن مترجوزي بالسهر لآن الجزاء من جنس العمل (قوله وغفر لمن غفر) عطف مرادف (قوله فسدت الخلال) أي أخفه واستتره فانخلال هو العيب وأظهره لضرورة الشعر أو المعنى فسدت الخلال الكائن منه بتوجيهه على أمر مقبول وألقه للاطلاق (قوله جل من لاقه عيب) أي عظم وتعالى الخ فعطف علا عليه تفسير وهذا الكلام مرتبط بكلام محذوف دل عليه السياق أي فسدت الخلال ولا تعبيره ولا تفصحه فان كل ابن آدم ما عدا من عصم فيه عيب والذي تنزه عن العيوب بتسامها هو الحق جل وعلا (قوله كيف لا) يحتمل أن المراد لا أعلم من هذا الخطر فلا يستفهم بمعنى النقي وأكده بلا ويجوز حمل أن المعنى كيف لا يكون فيه خلل وعيب (قوله بيضته) أي نظفته من المسودّة إلى ورق آخر محمّرا (قوله من نار البعاد) بكسر الباء مصدر بأعد شبه البعد بعبط له نار شديدة فانباتهم التحصيل ثم إن المراد بالنار ما يقابل من الحزن والافكار المتعلقة بما ذكر (قوله والاخوان) أي أحبابه المصاحبين له أو المراد اخوان النسب (قوله والاحفاد) البنات أو أولاد الأولاد أو الأصهار قاموس (قوله ما بنتت الا بكاد) أي يجملها بقطعا والمراد بكبد واحد والجمع للقافية أو لتعلمها ما ألقى عليها كأنها الكباد والمناسب لنا أن نقول ما يذيب الا بكاد وفي الكلام ما يدفع الملام والكبد بالفتح والكسر وكشف وقيد كراموس وهو معلوم (قوله فرحم الله) الأولى الواو ويكون استئنافا (قوله التقنازاني) بفتح القوفتين والزاى وسكون الفاء نسبة إلى تقنازان بلاد بخراسان لأنه ولد فيها في صفر سنة اثنين وعشرين وسبعمائة وتوفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنين وتسعين وسبعمائة بسمرقند ونقل إلى سرخس فدفن فيها وكان حنфия كما ذكره صاحب البحر في ديباجة شرحه على المنازلة وانت اليمين باسمه الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية وله تكملة شرح الهداية للسروحي وقفاوى الحنفية وشرح تلخيص الجواهر والتلويح حاشية على توضيح صدر الشريعة واجمه مسعود ولقبه سعد الملة والدين (قوله حيث اعتذر) أي لأنه اعتذر لما كان اعتذارا أنواف مما لا يعتذر السعد وارتاحت نفسه لوجود مماثل له في هذا الاعتذار من عين الاكابر فحزنت نفسه بالديعالة واعتذر السعد وقع في ديباجة شرح المختصر تلخيص المعاني لما طلب منه اختصار المعالوق وقيل هذا البيت مع جود القرية أي انتصبت لشرح الكتاب مع جود القرية بصرا اليامات ونحو الفطنة بصرا النكات وترأى البلدان في الاقطار ونحو الاوطان عني والاوطار حتى طفت أجوب كل أغبر قائم الارباب وأحز كل سطر منه في شطرن الغبراء (قوله يوما مجزوى الخ) أي أنه صار حاله في هذه الاسفار بجماع الانتقال من وضع إلى آخر كحال النقال يوما مجزوى أي أكون فيها وحزوى وما بعده إلى آخر البيت أسماء مواضع وأكون يوما آخر بالحق هو وادى بظاهر الدبسة وأكون بالهذيب يوما آخر وهو بوزن جبهير وأكون يوما بالخلصة وهو موضع بالهنا (قوله لكن الحمد لله) دفع بالاستدراك ما توهم من وقوع الضمير والخط ذكر بعضهم أن المدح يكون بعد الاحسان وقد يكون قبله وقد يكون من غير احسان ولا يتصور حمد من الله تعالى الا بعد احسان لأن كل حمد يحتاج إلى توفيق وهو احسان من الله تعالى يجب علينا شكره أي الثناء عليه بمعنى أنه اذا وقع بشاب إليه نواب الواجب كما قال القائل

إن لله علينا نعم ما يعجز العبد عن عدلها

فله الحمد على نعمائه وله الشكر على الحمد لها

(قوله أولاد آخر) أي أول الكتاب وآخره وأول كل أمر وآخره أو المراد التعميم (قوله ظاهرا وباطنا) أي في الظاهر بالثناء باللسان والاعضاء وفي الباطن بحمد الجنان وهو اعترافه بالتمنن التوالية عليه أي فليس حمدا ظاهرا يا وفي الباطن شكوى (قوله فقلد) الفاء للتعليل واللام موطنه للتقسيم (قوله من) أي أنتم واصطنع عنده صنيعه والمن المطلق هذا الملقب على كل طائر ينزل من السماء على شجرة أو حجر ويحلو به فعداء لا ويوجب خفا وما وقع على شجر البساط ومكبال معلوم أفاده في القاموس (قوله بابتداء تبيينه) أي المؤلف المفهوم

على البشر فستراقه على من ستره فستران فستر  
وان تجده عيبا فسدت الخلال  
جل من لاقه عيب وعلا  
كيف لا وقد بيضته وفي قلبي من نار البعاد  
ما بنتت الا بكاد فرحم الله التقنازاني حيث  
اعتذروا بكاد حيث قال تعلموا  
يوما مجزوى ويوما باله شقي وبال  
عذيب يوما ويوما بالخلصة  
اكن الحمد لله أولا وآخر اظهرا وباطنا فقلد  
من بابتداء تبيينه

من قوله سابقا قد فرغت من تأليفه (قوله نجاة) أي مقابلة وجهه والمراد بالوجه الذات (قوله صاحب الرسالة)  
 آل الكمال وصاحبها هو الموصوف بها وصفها دائما لا ينقطع عليه الصلاة والسلام (قوله والقدر) أي الرتبة  
 العلية يقال فلان له قدر أي مرتبة وتظيم (قوله المنيف) الزائد والمنيف ككيس الزيادة أصله ينفرف يقال عشرة  
 وترف وكل ما زاد على العقد تضيف إلى أن يافع العقد الثاني والمنيف الفضل والاحسان وناف وناف على الشيء  
 أشرف انتهى قاموس ملخصا (قوله نجاة قهر صاحب هذا المتن الشريف) هذا القبر بغزة هاشم (قوله فله) أي  
 ما ذكر من الابتداء وانظم المذكورين (قوله القبول منهم) القبول من الرسول صلى الله عليه وسلم ثم من مصنف  
 المتن تابع للقبول من العلي الأعلى جل جلاله وكذلك التشرية منهم والقبول عبارة عن الرضا بالشيء وترك  
 الاعتراض عليه (قوله والتشريف) أي علامة تحصيل الشرف له وألف بالفتح والكسر والشرف محركة للملوك  
 والمكان العالي والمجد إذا لم يكن إلا بالآباء وأولاد الحسب ومن البهيم سنامه والشوط وأخوه ميل ومنه فاستنت  
 شرفا وشرفين والاشفاء على خطر من خيرا وشرا انتهى قاموس (قوله فيا شرفي) أي احضر فهذا وقتك لحصول  
 مقتضيك الايات من الطويل والضمير في قبلته للتأليف (قوله وان كان كل الناس) المراد المجموع لا الجميع لان  
 الرد عن حمله لا يكون من الجميع اذ لا شك أن في الامة من خلائعه (قوله رذوه عن حمله) أي لا لاجل حمله  
 للمؤلف ويحتمل انها بمعنى من الابتداء أي ان هذا الرذائي من حمله قام بهم أي لا لعب بالتأليف وهذا  
 البيت من الضرب الثاني وهو أن يكون مقبوضا كالعرضة والبيت الثاني من الضرب الاول وهو الصحيح  
 والبيت الثالث كالاول (قوله فقتلني) بالتخفيف من القبول والمراد الاثابة (قوله مع ماتن) بطلق عرفا على  
 مؤلف المتن ويطلق هذا اللفظ لغة على أشياء منها ما صلب من الارض وارتفع والرجل الصلب وبن الظهور  
 مكتف الصلب (قوله وأساند) جمع اسناد ولا يجمع السين والذال في كلمة عربية كما في القاموس أي بل في كلمة  
 أجمية كهذا اللفظ وهو بضم الهمزة ومعناه الماهر بالشيء العظيم (قوله ونحذر ناجعا) أي حال كوننا نجوعين  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فالصحيح وهو قصور على السماع ويحتمل أن وجهه بمعنى جميعا تان كيد لشخص  
 الجماعة (قوله مع المصطفى أحمد) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم يحسن وأتمته في محسن منفرد عن محسن كل  
 الخلائق وحيد فاعلم لا تقتصر على من ذكر وقد يجاب بأن المراد بالخير الجميع في الجنة والمعية فيه لا تقتضي  
 قسما أو الدرجة فتدبر كون المراد بها القرب منه صلى الله عليه وسلم ويطلق الحشر على معان منها الجمع فقوله  
 جميعا تان كيد لما فهم من الحشر (قوله واخوانا) عطف على نافي تحسنا ويحتمل انه عطف على ماتن وكذا يجري  
 هذا الاحتمال في قوله ووالدنا (قوله المسدي) من اسدي بمعنى اعطى واولى وفي الحديث من اسدي الى قوم نعمة  
 فلم يتركوا له فدعا عليهم استحيب له رواه الشيرازي عن ابن عباس ذكره في الجامع الصغير وفيه من آق  
 اليكم معروفان فكانوا في قلوبهم فاجادوا الرواه الطبراني عن الحكم بن عمار والمسدي مضاف الى الخبر  
 حذف نونه للاضافة وفصل بين المتضادين بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها (قوله دائما) صفة لمصدر  
 محذوف أي اسدا دائما ومراده بالخبر ما يعم الدعاء فان الدعاء لشخص خصوصا اذا كان بغيبته من الخبر العظيم  
 ولو حذف قوله دائما وأبدله بقوله قربة أو نحو ذلك كان أولى (قوله ووالدنا) يحتمل مطفه على المصطفى أي ويحسنا  
 مع والدنا ويجري هذا الاحتمال في قوله اخواننا ويدل على هذا الاحتمال عدم نصب داع وورد أن الايشاء  
 تلحق بالآباء في رتب الجنان وان لم يعموا بواهم ملهم كالعكر ويحتمل أن والدنا مبتدأ وداع خبر وطالب خبر بعد  
 خبر أي واذا كان كذلك فيرجح حصول ما قلناه من القبول والخبر مع المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله طالب  
 الرشد) هو الاستقامة على الحق مع تصاب فيه والرشد في صفاته تعالى الهادي الى سواء الصراط والمراد  
 مقاصد الطرق ورشد كسر وفتح رشدا ورشدا ورشادا أهدي كاسترشد قاموس وحذف لانامنه لانه هاهنا  
 مما قبله أي طالب لنا الرشد (قوله وحسينا الله) أي كائنا الله يقال حبك درهم أي كفاك ونبي حساب كاف  
 ومنه عطا حباؤه ذارجل حبك من رجل أي كاف لك من غير له الواحد والتننية والجمع وحيدك الله أي  
 انتقم الله منك وكفى بالله حسيبا أي كافيا وانه خبره والجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم كن  
 حسيبي أي كافي (قوله ونم الوكيل) الموكول اليه الامور فيل بمعنى مفعول انتهى بكري أو الكفيل بالرزق  
 أو الوكيل أو الشاهد أو الحفيظ أو الكافي فله ابن مير بادشاه في شرح تحرير ابن الهمام وفي القاموس وكل بالله بكل

نجاة وجه صاحب الرسالة والقدر المنيف  
 ونجاة نجاة قهر صاحب هذا المتن الشريف  
 فله علامة القبول منهم والتشريف قال  
 مؤلفه  
 فيا شرفي ان كنت رب قبلته  
 وان كان كل الناس رذوه عن حمله  
 فقتلني مع ماتن وأساند  
 ونحسنا جميعا مع المصطفى أحمد  
 واخواننا المسدي لنا الخير دائما  
 ووالدنا داع لنا طالب الرشد  
 وحسينا الله ونم الوكيل



وتوكل على الله وأوكل واتكل استسلم اليه ووكّل اليه الامر وكللا ووكلا ولاسله وتركه (قوله ولا حول)  
 أي لا يتحول عن معصية الله الا بالله (قوله ولا قوة) أي على طاعته الا به تعالى اذ غيره لا يقدر على شيء فهو اله  
 العظيم ~~هكذا~~ ورد مفسرا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا من رعاية الادب في الاسناد وان كان التحول  
 عن الطاعة والقوة على المعصية به تعالى اذ لا مؤثر غيره ويسن لمن أحبه ماله أو ولده أو شيء من حاله أن يقول  
 ماشاء الله لا قوة الا بالله فانه لا يرى فيما أحبه مكر وها ويزل له ما أخرجه أبو يعلى وابن مردويه والبيهقي في شعب  
 الايمان عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أنتم الله على عبد نعمة في ماله أو أهله فيقول ماشاء الله  
 لا قوة الا بالله الا دفع الله عنه كل آفة حتى تأتيه منيته وقرأوا لا اذ دخلت جنتك قلت ماشاء الله لا قوة الا بالله  
 وما في ماشاء الله اما موصولة خبر مبتدأ محذوف أي الامر ماشاء الله أو شرطية منصوبة بالموضع والجزء  
 محذوف بمعنى أي شيء شاء كان أفاده البكري في تفسير الآية (قوله نعم المولى) أي متولى أمورنا (قوله ونعم

النصير) أي الناصر ناصرنا والله تعالى أعلم

فيارب أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة أن تقبل مني هذا السعي وتشكره وتنفع به  
 عبادك المؤمنين وهذا رجاى منك وحسن ظنى بك وان لم تقبله واستجرت بوجهك من ذلك  
 فأسألك أن تجعله خالصا كما قال لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وسلم

تم

قال معصم طبعها الاول الاستاذ الشيخ محمد شهاب رحمه الله

قال منهي تصحيح دار الطباعة • جل الله بالكمال طباعه

حمد المن تم احسانه • وكل فضله وامتنانه • وصلاة وسلاما على خاتم الرسل الكرام • وعلى آله وأصحابه بدور  
 التمام • وبعد فلما أنتم الله نعمه • وأكمل جوده وكرمه • بتكملة طبع هذا السفر الرابع • الذي هو الجزء  
 الرابع • من حاشية الدر المختار • المسفرة عن محاسنه أي أسفاره • وكنت قد منيت في غنيله بأمر التصحيح •  
 والمقابلة على أصل مؤلفه الصحيح • وكانت هرائس بنات صلبة قد زوجت من الشرح • وقيل لها ادخلي الصريح •  
 جلت عن الاشياء والنظائر • ونحت بزواهر الجواهر • وأفرغها عن الدر بالابتسام • وكشفت عن محاسن  
 وجهه اللئام • أنشأ لسان الحال • وأنشد مؤرخا وقال

أقبحل المزن والسحب • زوجوه بآنية العنب  
 فبدت في الكأس طلعتها • خاف شيئا من الحبيب  
 أم شايبا غادة بسمت • عن اقاصي نقرها الشفب  
 أقبلت تر هو بهجتها • وانثت تزي على القضب  
 أم مفود اللؤلؤ انتظمت • في نظام صبغ من ذهب  
 درها قدرق حاشية • وبدا يحكي سنا الذهب  
 فهي شمس زوجت قرا • حسنه من أعجب العجب  
 فازدهت طبعها محاسنها • وتبدت دون ما يجب  
 قلت لماء قد هاء كتبوا • أرخوه آخر الكتب

سنة ١٢٥٤

وقال معصم الثاني

وأنا أقول وبالله أعلمين وهو حسبي ونعم المعين الحمد لله على تمام احسانه • وكماله نفعه وكرمه وامتنانه  
 والصلاة والسلام على أكمل الخلق على الإطلاق القائل بعثت لأتم مكارم الاخلاق صلى الله عليه وسلم عليه  
 وعلى آله المنتقمين اليه • وبعد فلما أنتم الله بتمام تصحيح هذا الجزء الرابع من أجزاء الحاشية الجامعة بين  
 جملة الطبوع ورقة الحاشية • وكان درها المختار قد نبأه بحسن انتظامه في نظامها • وتزاهى بانسلاكه  
 في سلوك الكمال تمامها • ولا سيما أنه قد تجدد الا ن صنعها • وتكررت غنيلها وطبعها • ومن المعلوم كون

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم نعم  
 المولى ونعم النصير  
 الي هنا تم شرح الدر المختار بحمد الله الملك  
 الفاعل

المكثراً - على وأغنى في القيمة وأعلى التذلل لسان الحال وأنشأ مؤرخاً وقال  
 أقول لأوقات نيل - لالاماني \* وقد أذنت لاستمائي وحققت \*  
 وجدت المصطفى يرحمنا ويوسع \* برتبة في المعالي ترقى  
 واذ كثر واطبع هذى الموانى \* وزادت كماله معانيه دقت  
 دعيتي دواعيه أنقى وأرخ \* أجد حواشيك يادرت رقت  
 ٧٠٠ ٢١٥ ٣٤٥ ٨

١٢٦٨

وكان كمال طبعها الجميل \* وتمام غنيلها الذي ليس له مثيل \* على ذمة جناب امين افندي الازميري \*  
 في دار الطباعة العاصرة المتعلقة بالميري \* الكائن في يولاق مصر المحروسه \* صرف الله عنها مصروف  
 الدهر وبؤسه \* ملحوظا به من عناية ناظرها الاجل \* حضرة على جودة افندي فسخ الله له  
 في مدة الاجل \* ومشمو لا يتصحح العبد الفقير \* أحمد المرصني الصغير \* وذلك لا و آخر  
 سؤال المنور \* سنة ثمان وستمائة ومائتين بعد الالف من هجرة النبي المطهر \*  
 عطر الله قبره الكريم \* بميرأكل صلاة وأتم تسليم \* وانفعنا بنفعاته  
 الفخرة \* في الحياة لدنيا وفي الآخرة \* آمين آمين \*  
 يا أكرم الأكرمين

• (قال مصحح طبعها الثالث الحاكى لطبع المئاني والمئالات) •

للك الله من تمام الحد درة المختار والصلاة والسلام على نبيك الذي من هداه تنوير الابصار وعلى آله الائمة  
 الاعلام وصحابته الذين فقهوا الانام وبعد قد تم طبع هذه الحاشية الطبعة الثالثة السامية • مرصعة  
 حواشيه بالادارة المختار مسطرة سطورها وطروسها عن تنوير الابصار بالطبعة العاصرة التي يولاق مصر  
 القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة المنسوبة للدائرة السنية لازالت بحاسنها بهيمة في ظل  
 صاحب السعادة الاكبرم الخديوي الاعظم حامي حيا الامصار مفيض العدل في الاقطار محيي  
 رفات المكارم ناشر لواء العلوم فوق الممالك عزيز مصر ووحيد العصر سعادة أفندينا المحروس بعناية  
 ربه العلي اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي حفظ الله ولده كما حفظ رعيته وأدام مجده وخلده جده  
 وحرس أشباله الكرام وجعلهم غزاة في جبين الايام ملحوظة دار الطباعة المذكورة بنظر ناظرها المشمر عن  
 ساعد الجدة والاجتهاد في تدبير ضارتهما من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ ثنى حضرة حسين بك حسني  
 والملتزم لتكرير طبعها وتحسين وضعها من هولاء الكتب الجليلة ناشر ورايات المعارف البهية  
 شاهر من خاطبته المعالي بآنت هميري حضرة أمين بك الازميري لازال سائيا في درج الكمال باهيا  
 في رتب الجمال وكان التهذيب لها والتصحح بالمقالة على نسخة الطبع الثاني الصحيح البعض معرفة المتوسل  
 في الحياة والممات بالجاه النبوي الاستاذ الرحوم الشيخ محمد قطة له دوى والبعض الآخر معرفة العقير الى  
 الله سبحانه محمد انصباغ أسبغت عليه لنعم أتم اسباغ نجاة بحمد الله على أبيي حسن باهر تقول كم ترك  
 الاول للآخر واذا سفر بدرها بالكمال أنشأ مؤرخاً له لسان اسال

عانت طيبة فاصدعك وراحا \* فوجت أم تغر الرنت وراحا  
 أم شمت لحظا فأترا من عادة \* حسرت فصيرت المساء صباحا  
 أم لؤلؤا رطبا حلا بنظيره \* جيد دادي يحملن بدر الاله  
 أم ما حواه طراز حاشية عات \* حلل الملوحة فأتقمت صبحا  
 درر تلوح على سدى من عسجد \* فبدت لها المختار نلت رباحا  
 زهر هدت في غيب التحقيق من \* ضل السبيل وما رأى مصباحا  
 في مذهب النعمان كم أبدت لنا \* في كل خافية سنا وضاحا  
 لله ما نسجت يد العدم الذي \* من نوره أضى الانام صباحا  
 الجهد الذي شرفت به \* طعنا وحازت من نداء فلاحا  
 أهدي النيام غرائب فكره \* حكما عقتا بالهدى أقدا  
 غاص الفنون وأبرز المكنون في \* صور كست غرر البدور سما  
 كشفت لزام الدرر اذ حظيت به \* وصلا فباح بسرته وأباحا  
 قلتم ما أبدت وما أبهى وما \* أشهى وأشهر للنهي اصلا  
 حازت بركة طبعها ما زادها \* حسنا وضوع عرفها وأفا  
 وإذا ستمت جمالها في طبعها \* أرختها أنلمت مسكا فاحا  
 ١٠٧١ ١٢١ ٩٠

سنة ١٢٨٢

وكان فصال طبعها وقام وضعها في آخر الربيعين من العام المشار اليه  
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأتم تحية  
 طابت نسمات وهدأت  
 حركات

